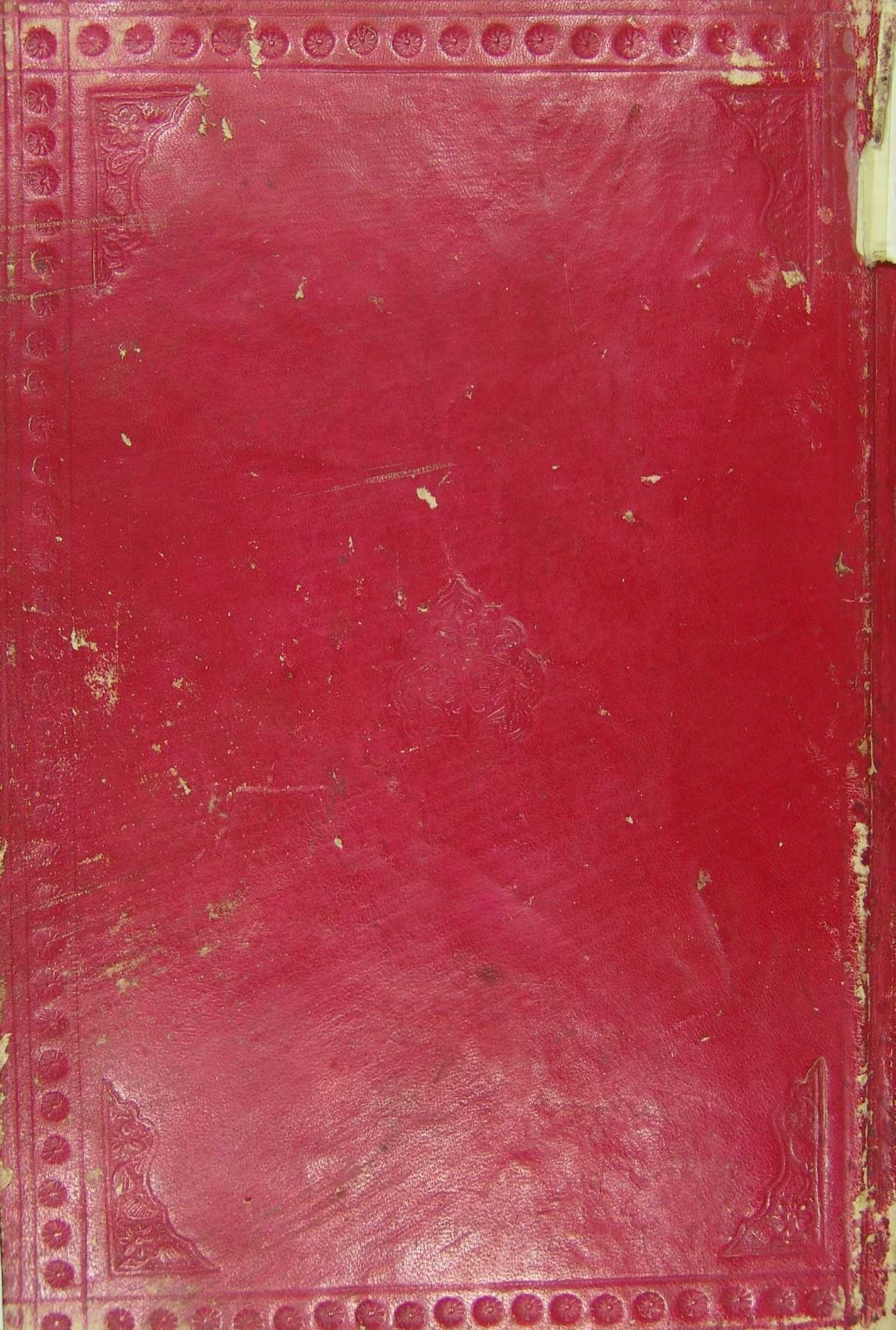


٥١

الحمد لله الذي
جعلنا من عباده
الذين يحبون
العلم والدين
والنساء
والأولاد
والأولاد
والأولاد

الحمد لله الذي
جعلنا من عباده
الذين يحبون
العلم والدين
والنساء
والأولاد
والأولاد
والأولاد





٢١٧٤
تاه ز

تبيين الحقائق ، لما فيه من تبين ما اکتز من
الدقائق ، تأليف عثمان بن علي بن محجن الزيلعي
(٣٤٣هـ) . بخط محمد بن طرابلي الذاکر

الحنفي سنة ٩٣٨ ، ٩٣٩ هـ .
ج ١ ، ٢ في مجلدین (٢٩٠ ، ٢٨٨ ق) ، ٣٥٣ س

٥٢

٢٦ × ١٧ سم .
نسخة جيدة ، خطها نسخ دقيق ، نقل من خط

المصنف وقوبل عليه ، طبع .

الازهرية ٢ : ١١٢ ، الكشف ٥٨

المذاهب الحنفي ، فقها المذاهب الاسلامية

الزيلعي . عثمان بن علي - ٣٤٣ هـ - ب
ج - تاريخ النسخ د - شرح كنز الدقائق

كتاب البيوع فصل في البيع والمعاينة باب خيار الشرط باب خيار الرؤية باب خيار الغيب

باب البيع الفاسد فصل في بيع المشتري بالبيع والبيع الفاسد باب الاقالة باب الشك في البيع فصل في بيع الغائب

باب الرضا باب الحقوق باب الاستحقاق باب السلم باب المتفرقات كتاب الصرف كتاب الكفالة

فصل في الواعظي المطلوب باب كفالة الرجلين كتاب الخوالة كتاب الفضا فصل في الجس باب كتاب التمسك

باب التمسك باب مسائل في كتاب الشهاد باب في ثبوت الشاهد ومن لا يقبل باب الاختلاف في الشهاد

باب الشهاد على الشاهد كتاب الرجوع عن الشهاد كتاب الوكالة باب الوكالة بالبيع والشرا فصل في الوكيل بالبيع والشرا

باب الوكالة بالبيع والشرا باب عزل الوكيل كتاب الدعوى باب التحالف فصل في المدعى عليه هذا الذي يؤخذ

باب المدعى عليه الجحان باب دعوى النسب كتاب الاقرار باب الاستسنا باب التمسك في البيع كتاب الصلح

فصل في صلح جازع عن ذوي المال باب الصلح في الدين فصل في سبها صلح احدهما كتاب المضاربين

باب المضاربين فصل في المضاربين في الاكلان المضاربين بضاعته كتاب التمسك كتاب العارية

كتاب الجور باب الرجوع في الهبة فصل في هبتها لاجلها كتاب الاجارة باب ما يجوز من الاجارة وما

باب الاجارة الفاسدة باب ضمان الاجير باب في الاجارة كتاب الكفاية باب ما يجوز له ان يعمل

فصل في مكاتبه باب كتابة الممتر باب مكاتب وعجن ومولاه كتاب الولا فصل في مكاتبه

كتاب الاكراه فصل في حرمة طرف الانساكوتة كتاب المحجب فصل في بيع الغلام كتاب المازون فصل في

كتاب النقص فصل في غيب المعصوب ومخونه كتاب النقص باب المطلب باب ما يجب عليه من النقص باب ما

كتاب التمسك كتاب الاضحية كتاب المراجعة كتاب المساقاة كتاب الذبايح فصل في ما يحل وما لا يحل كتاب الهبة

فصل في الاكل والشرب فصل في البس فصل في النظر والمس فصل في الاشهاد فصل في البيع كتاب احوال المكاتب

قال رحمه الله ولو باع ثلثة اى جماعة ومراة من الغنم او ثوبا كل شاة بدرهم او كل ذراع بدرهم فسد في الكل وهذا
عندنا في حنفية رحمه الله وعندنا يجوز في الكل ما ذكرنا ان رفع هذه الجملة بايد بها لما لها غاية وله ما ذكرنا من الجملة
الا ان الواحد ينفق فيه فيصرف اليه غير ان افراد الشاة متفاوتة فلا يجوز بيع واحد منها فيفسد وقطع ذراع من ثوب
يكون ضررا على الباقي فلا يجوز كما لو باع حذرا من شاة وقطع ذراع من ثوب وقطع ذراع من ثوب وقطع ذراع من ثوب
يعني لو سمي جملته في العقد جاز في الكل في الفصلين في فصل الصبرة وفي فصل الثياب وخو له والمانع وكذا اذا سمي
بعد العقد في المجلس ما ذكرنا وهو يتاخر على قوله وعلى قولها لا يتاخر في جوار بدونه قال **ولو نقص كل اخذ حصته**
او مبيع وان زاد للبائع يعني لو باع صبرة وسمي جملتها باق قال بعثها على انها مائة فبيعها مائة درهم ثم وجدها ناقصة
اخذ الموجود بحصته الى اخره لانها من المقدرات فيستحق العقد بقدرها وان لم يسم فسطا كل فغير فاذا انعلق بقدرها فان
وجدها ناقصة فله الخيار ان شاء اخذها بخصها وان شأنا تركها لتفرق الصفقة عليه وان وجدها زائدة فالزائد للبائع لانه لم يزل
في البيع لا القدر المستحق فيبقى على ملكه اذ القدر ليس بوصف **وان نقص ذراع اخذ بكل الثمن او تركه وان**
زاد للبائع او خيار للبائع معناه اذ باع مدروعا وسمي جملته الذراعان ولم يسم لكل ذراع ثمن فانه ناقصا اذ كل
الثمن وان شأنا تركه الى اخر ما ذكرنا في الذراع وصف المذروع ولا ينقسم الثمن على الاوصاف فيكون كل الثمن مقابلا لغير كلها
مخلافا لاول غير انه ان وجد ناقصا ثبت له الخيار لغوات وصف مرغوب فيه بشرط في العقد وان وجد زائدا فهو له
الثمن لان الوصف لا يقابل شي من الثمن ولا خيار للبائع كما اذا شرط طيعها فوجده سليما وبالعكس وهو ما اذا شرط سليما فوجده
معيبا للمشتري الخيار والدليل على انه وصف انه عبارة عن الطول والعرض ويجوز للمشتري ان يبيعه بعد القبض قبل ان
يذره ولو كان قدرا لما جاز لاختلاف ان يذره فيكون للبائع كما في الكيل والموزون قال **ولو قال كل ذراع بكذا او نقص**
اخذ حصته او تركه وان زاد اخذ كل ذراع بكذا او مبيع معناه انه اذا قال بعثتك على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم
مثلا فوجده ناقصا فهو بالخيار ان شاء اخذ بحصته وان شأنا تركه وان وجد زائدا اذ كل ذراع بدرهم او مبيع لان
الذراع وان كان وصفا يصح ان يكون اصلا لا عين ينفع به بانقراده فاذا سمي لكل ذراع ثمن جعل اصلا ولا فهو وصف
فاذا صار اصلا فان وجد ناقصا اخذ بحصته ويثبت له الخيار لتفرق الصفقة عليه وان وجد زائدا فهو بالخيار ايضا ان شاء
اخذ كله كل ذراع بدرهم وان شأنا تركه لانه ان حصل له الزيادة في المبيع يلزمه الزيادة في الثمن فكان ثمنه يقع بثوبه من غير
وليس له ان ياخذ القدر المسمى ويترك الزيادة لان الثمن يصره بخلاف الصبرة الا ترى انه لا يجوز ان يبيع بعض المذروع
اندا وفي الصبرة يجوز لما كان كذا ذراع يصح ان يكون اصلا اعتبر اصلا في حق انقسام الثمن على الذراعان وبقي وصفا في حق غيره
من الاحكام كدخول الفاضل في البيع وان سمي لكل ذراع ثمن قال **وفسد بيع عشرة اذرع من دار او اشترى اى لا يفسد**
بيع عشرة اسهم من دار وهذا مستعمل فانه لو باع عشرة اسهم من دار او غيرها ولم يقل من مائة سفره وكوه يفسد لانه يجوز لا يعرف
سبعته الى جميع الدار بخلاف ما اذا قال عشرة اسهم من مائة سفره او من ثلثين مثلا حيث يجوز لانه معلوم عشرة او ثلث
ولعل الشيخ رحمه الله قصد هذا ولكن اجماعه في الاختصار ادى اليه وقوله وفسد بيع عشرة اذرع من دار هو قول ابي حنيفة
واختلف المشايخ على قولها ففسد من قال لا يجوز عندها الجملة بمنزلة والواشترى سهمها منها او عشرة اسهم منها ولم يقل
من كذا اسهم ومنهم من قال يجوز لان هذه الجملة يمكن رفعها بالذراع ففقدت ولا تنفي الى المنازعة بخلاف ما لو اشترى سهمها منها
او عشرة اسهم اذ لا يمكن رفع الجملة فيه لو باع عشرة اذرع من مائة ذراع ففسد عنده وعندها يجوز اذا كانت الدار مائة
ذراع لانه عشرة اشبه عشرة اسهم من مائة سهم وان كان المبيع اسم لا يذرع بها واستغير لما ذكره الذراع وهو معين
لاستماع لا يعلم محل من اى اجواب هو على التعيين فلا يجوز كذا لو باع احد العبدين بخلاف ما اذا باع عشرة اسهم من مائة
سهم لانه شائع فلا يفي الى المنازعة ذكر الحنفية ان الفساد عنده اذا لم يعل جملته الذراعان وما اذا علم جملتها يجوز عنده لم يجعل
تفريق بين شياء من القطع كل شاة يدنا وانما علم عددها جملته يجوز عنده ولا فلا الصريح انه لا يجوز عنده مطلقا ما ذكرنا قال
وان اشترى عددا على انه عشرة اذرع فنقص او زاد فسد يعني اذا اشترى عشرة ذنانير مثلا ولم يبين ثمن كل ثوب

كله

هذا هو الوجه في البيع

ثم اذا وجد ناقصا او زائدا فسد البيع لجملة المبيع في الزيادة لانه يحتاج ان يرد الثوب الزائد فينتاز عن في المردود
ولجملة الثمن في فصل النقصان لانه يحتاج ان يسقط حصته من المردود وهو محمول في دي الى النزاع قال **ولو**
بين ثمن كل ثوب ونقص مع بقدره وخير وان زاد فسد لانه اذا كان زائدا تبقى الجملة في المردود فيبقى دي الى المنازعة
وفي فصل النقصان ثمن كل واحد من الثياب معلوم فاما الموجود في المبيع ويبطل في المردود عن اى حنفية انه يفسد
في فصل النقصان ايضا لانه جمع بين معدوم وموجود في صفقة واحدة فصار قبول العقد في المردود بشرط القبول
في الموجود فكان فاسدا كما لو جمع بين حر وعبد وبين ثمن كل واحد منهما او باع ثوبين على انهما هر وبان وبين ثمن كل واحد
منهما فاذا احدهما سري فان العقد عنده فاسد في الصورتين قلنا هذا وعندنا جاز فكذا انما على ان البيع
يتعدد بتفصيل الثمن عندها وعندنا يتعدد لفظة البيع والصحيح انه يجوز في فصل النقصان لانه لم يجعل قبول العقد في
المعدوم بشرط القبول في الموجود بل فسد بيع الموجود لانه غلط في العدد بخلاف المستشهد به فانه قصد الخراب
فيها لم يجعل قبول العقد في كل واحد منها بشرط القبول والاخر وهو شرط فاسد بحقيقة ان السيجتين الموصوفين
يوصف اذا دخلا في عقد واحد كان قبول كل واحد منهما بشرط صحة العقد والاخر يدك الوصف اذ ليس للمشتري ان يقبل
العقد في احدهما دون الآخر فاذا انعدم ذلك الوصف في احدهما كان ذلك شرطا فاسدا في الآخر بالنظر الى وجود ذلك الشيء
كان شرطا وبالنظر الى انعدام ذلك الوصف كان فاسدا اما اذا كان احدهما معدوما وبان وصفه لم يكن دخلا في العقد حتى
يكون قبوله شرطا لصحة العقد في الآخر لانه معدوم ولا يتصور فيه القبول بل هو غلط محض قال **ومن اشترى ثوبا**
على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اذرع عشرة اذرع كل ذراع بدرهم يعني لو اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم
اذا اشترى ثوبا واحدا على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فاذا هو عشرة ونصف او تسعة ونصف باخذه في الوجه الاول باخذ عشرة وفي
من غير جاز وفي الوجه الثاني باخذه بنسعة ان شأنا هذا عندنا حنفية رحمه الله قال ابو يوسف ما اخذه في الاول باخذ عشرة وفي
الوجه الثاني باخذه بعشرة وخير في الوجهين وقال محمد باخذه في الاول بعشرة ونصف وفي الوجه الثاني بعشرة الا انها وخير
فيهما لانه لما سمي لكل ذراع ثمن على حدة الثمن بالقدر ومن ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم فمقابلته النصف بالنصف كالمكيل وانما
يخير لانه في الوجه الاول اراد عليه الثمن بزيادة نصف ذراع وفي الوجه الثاني انتقص الثوب عما شرط فخير كذا ينص
ولا يفسد ان لما قابل كل ذراع بدرهم صار كل ذراع كثوب على حدة يبيع على اذرع بدرهم فاذا وجد ناقصا لا يفسد في
من الثمن لما ذكرنا انه وصف وتغير الاوصاف لا يوجب سقوط شي من الثمن ثم يخير فيه لانه اراد الثمن عليه فيما اذا وجد
زائدا او انتقص المبيع في الآخر فلم يبق رضاه به ولا حنفية رحمه الله ان الذراع فيه وصف في الاصل وانما اخذ حكم المذار بالشرط
وهو مفيد بالذراع ويكونه مقابلا للدرهم فحينئذ عاود الحكم الى الاصل ثم لا يخير في فصل الزيادة لانه مخالفة الى خير وفي
النقصان يخير لغوات الوصف المرغوب فيه قبل هذا الاختلاف في ثياب يصره القطع او يتفاوت جوابه كالتفصيل والنقصان
والاقيية اما الثياب التي لا يتفاوت جوابها كالبطائن وخوها فلا تسب ليه الزيادة لانه اذا كان هذه الصفقة فهو بمنزلة
المكيل والموزون وعليه هذا يجوز بيع ذراع منه كبيع فقير من صبرة اذ لا يضره التبعض **فصل**
يدخل البناء والمنازع في بيع الدار والشجر في بيع الارض بلا ذكر الدار لانه الدار للعرضة في الاصل وفي
العرف يتناول البناء لكونه متصلا بها انصاف قرار وكذا الشجر متصل بالارض للقرار في بيعها تبع لها
واختلفوا في شجر غير متصلا وفي شجر متغير قبل لا يدخل لان غير المتصلا يقع للمطبخ والحشب ليس عليها والصغيرة
تقلع مكانها فصار كالزرع وقيل يدخل فيه لانها ليس لها حد معلوم بخلاف الزرع والمواد بالبناء اذا كان
غلقها متصلا بالدار من كذا فيها مثل الكيلون والنبذة لانها تدخل في البيع حينئذ تتعا لها فبدخل المفايع تبعها لا خلا
الا لا يتفقد بكل واحد منها يدون الآخر وان لم يكن الخلق من كذا فيها كالفعل لا يدخل الخلق لعدم الاتصال ولا المتنازع
لانه في القياس لا يدخل اصلا الا ان استحسن ذلك فيما اذا دخل الخلق تبعه لانه فاذا لم يدخل في اصل القياس
الاصل في جسر هذه المسائل ان الشيء اذا كان متصلا بالمبيع اتصال قرار دخل في البيع تبعه والا فلا اذا جرى العرف والآخر

واذا اشترى ثوبا
قوله من الدار
الاصح قوله

فيلزم الإيداع بجميع اختلاف خيار الشرط ومنها ما لو كان المشتري بالخيار عليه ما زاد في الخيار فإبراء البائع عن الثمن في مدة الخيار بغير خياره عندئذ لا يلزم عليه كإن الرد امتناعا عن التملك والمادون له ملك الرد وإن كان التملك بغير عوض كما إذا ذهب له فإن له أن يمنع عن التبرع وعندهما بطل خياره لأنه لما ملكه كان الرد منه تملك بلا عوض وهو لا يملك ذلك خلاف الحرص كما إذا كان له خيار روية أو عيب في البيع الثابت فإبراء البائع عن الثمن فإنه لا يملك رده عليه بعد القبض بالإجماع وهو جوابه أنه لا يمنع الوضوح في الملك على ما بيننا وذكر في المحيط أنه لا يملك الإبراء عن الثمن عند الذي يوست لأنه لم يملكه لأن خيار المشتري يمنع حرج الثمن عن ملكه وهو القياس وحده الاستحسان أنه أبرأ بعد وجود سببه فيمنع ومنها ما لو اشترى ذي من ذي جبر على الخيار في مدة المشتري في مدة الخيار بطل خياره لأنه لما ملكه فلا يملك رده عليه بالرد وهو مسلم وعنده بطل البيع لأنه لم يملكه باسقاط الخيار وهو مسلم ولو اسلم البائع والخيار للمشتري بقي على خياره بالإجماع ولو ردها المشتري عادت إلى ملك البائع لأن العقد من جانب البائع بطل فأجاز له أن يفسخ ما كان له من البيع والمسلم من أجل أن يملك الخيار حكما كما في الكثرة ولو كان الخيار للبائع فاسلم هو بطل البيع لأن البيع لم يخرج عن ملكه والمسلم لا يملك الخيار ولو اسلم المشتري بطل العقد والبائع على خياره كان العقد من جهة المشتري بطل فأجاز له أن يفسخ ما كان له من البيع والمسلم من أجل أن يملك الخيار حكما وإن منع كان للبائع وهذا كله فيما إذا أسلم أحدهما بعد القبض والخيار لأحدهما وإن أسلم قبل القبض بطل البيع في الصور كلها سواء كان البيع بانأ أو بشرط الخيار لأحدهما أو لهما لأن القبض شيئا بالعقد من حيث أنه يفيد ملك التصرف فلا يملكه بعد الإسلام وإن أسلم أحدهما أو كلاهما بعد القبض وكان البيع بانأ لا يملك لأنه قد تم بالقبض خلاف ما إذا كان بشرط الخيار على ما مر ومنها ما أسلم المشتري بشرط الخيار ففسخ العيب في المدة ففسد البيع عندئذ وعندهما ومخا حلال اشتري صيدا بشرط الخيار فقبضه ثم أحرموه الصيده في يده بغير قبض البيع ويرد إلى البائع وقال يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع بغير قبض في قولهم جميعا وإن كان الخيار للمشتري فأجر البائع فلمشتري أن يرد ومنها ما لو اشترى دارا هو ساكنها بإجارة أو أمانة فاستدأ السكنى بعد الشراء يكون اختياره عندئذ وعنده اختيار لأنه ملك العين فكان سكاها بحكم ملك العين وقال السرخسي رحمه الله إن السكنى اختيار لأن الدار لا تختص بالسكنى خلاف الاستمرار قال **فإن أجاز من له الخيار رجعية صاحبه مع ولو فسخ** وهذا عندنا وقال أبو يوسف له أن يفسخ أيضا مع عيبه صلا لأن الشرط كان مساعداً فصار مسلطاً على الفسخ فلا يتوقف على علمه كالفسخ بالفعل مثل عناق من له الخيار أو بيعه أو وطئه أو قبضه بشهوة وكلاهما فإن علم الآخر لا يشرط فيها ولهذا لا يشرط رضاء فصار كالوكيل بالبيع ولها أنه بالفسخ يلزم صاحبه الضرر إذا لا يتمكن من العمل موجب الفسخ من غير علم كالاختناع من التصرف والوطئ والاستخدام بل يقدم على هذه التصرفات اعتقادا على ما سبق من البيع فتلزمه الغرامة وكذا لا يطلب لسلعته مشتريا لما قلنا فلا بد من علمه دفعا للضرر عنه كعزل الوكيل وحجر المادون له عن التصرف وفراق الشريك ونفي المضارب عن التصرف خلاف الإجازة لأنه لا ضرر فيها على صاحبه إذ هو موافق له فيها بخلاف الفسخ بالفعل لأنه حكمي ولا يشرط العلم في الحكمي كعزل الوكيل والمضارب والشريك وحجر المادون له في التجارة حكما كارتداده والحاقه بدركه مرتد أو كجونه مطبقا لا شمس أنه مسلط على الفسخ من جهة صاحبه وكيف يسلم عليه وهو بنفسه لا يملك الفسخ وإنما يفسخ لكون العقد غير لازم في حقه لا يسلم منه فيشترط عليه خلاف الوكيل حيث يجوز له التصرف من غير علم الموكل لأنه مسلط من جهة وكذا المضارب ولو فسخ حال غيبه صاحبه وبلغه في المدة صح ولو مضت المدة قبل العلم ثم العقد ولزم الحيلة فيه أن يأخذ منه ويكبل حتى إذا بداه الفسخ رده عليه وقال بعضهم أنه لو رفع الأمر إلى الحاكم في وأعله بذلك ونصب من خصم عنه مع الرد عليه وذكر الكرخي أن خيار الروبة على هذا الخلاف وفي خيار العيب لا يفسخ فسخه بغير علم بالإجماع لأنه لا يثبت الإلزام بالقبض **ومع العقد بونه ومعنى المدة والاعتناق وتوابعه والأخذ بشقعة** يعني يتم العقد بواحد من هذه الجمل **أ** الأول وهو موت من له الخيار فلا خيار بطل بونه ولا ينتقل إلى الورثة عندنا **وقال** الشافعي في بورت عنه لأنه حق لازم ثابت له في البيع يجري فيه الكثرة خيار العيب والتعيين **ب** الثاني الخيار صفة لبيت فلا ينتقل عنه كسائر أوصافه وإنما قلنا أنه منته لأنه ليس هو الأصلية وإرادة فصار خيار المجلس عند خلاف خيار العيب لأن الموت استحق البيع سليما فكذلك الوارث لأنه ورث خيار وهذا لأنه لا يبيع فأتى الخيار السليم فلم يرث أن يطالب بذلك الخبز فيقوم الوارث فقامه فيه ولهذا يثبت

نحوه للمواضع

له الخيار

إذا اشترى من البائع مائة من الثياب

له الخيار فيما إذا تعيب في يد البائع بعد موت المورث وإن لم يثبت للمورث وخيار التعيين ثبت للوارث ابتداء اختلاط ملكه بملك الغير كان الخيار بورت فإذا بطل الخيار لم يملك البيع **وقال** الشافعي وهو ما إذا مضت مدة الخيار فلا يفسخها بطل خياره إذا لم يثبت له الخيار إلا في تلك المدة كالخبرة في وقت مقدرا لم يبق لها الخيار بعد مضيه ومن ضرورة بطلان الخيار تمام العقد ولزومه لزوال المانع **أ** الثالث وهو الاعتناق وتوابعه فلان هذه التصرفات دليل الاستيفاء لا تعهد الملك والمراد بتوابع العقد التعدي والتعدي والتعدي والتعدي كالوطئ والتعدي والمسلم يستوفى بتمه البيع وكذلك كل تصرف لا ينفذ إلا في الملك كبيع وكالاجارة وهذا كله إذا كان الخيار للمشتري وحده من شيء من هذه الأشياء وإن كان الخيار للبائع وفعل شيئا من هذه الأشياء في المدة انفسخ البيع لما ذكرناه دليل الاستيفاء ولو كان الفعل حل في غير الملك لا يبره البيع كالاستخدام والركوب ونحو ذلك لأنه يفعل للاعتناق والخبرة فلا يكون دليل الاستيفاء **أ** الرابع وهو الأخذ بالشقعة وهو رتق أو يشترى دارا بشرط الخيار ثم يبيع دارا أخرى بخبرها فلا يأخذها المشتري بشرط الخيار بالشقعة فلان الأخذ بها لا يكون إلا بالملك فكان دليل الإجازة وهذا لأن الشقعة شرعت نظرا للمالك لدفع ضرر يلزمه على الدوام فكان أخذه بها دليل الاستيفاء فينتفض سقوط الخيار سابقا عليه فيثبت له الملك فيها من وقت الشراء فيطهران الجواز كان سابقا لأنه أحق الناس بالتصرف فيها فكان أولى بالشقعة وإن لم يملكها كالمكاتب والعبد المادون له في التجارة وهذا التقدير يحتاج إليه لا يبي حبيفة **أ** ما على قولهما فإن المشتري بالخيار يملك الدار فلا يحتاج إلى هذا التقدير لثبوت الملك وإنما يحتاج إليه لسقوط الخيار لا غير وهذا لأن خياره يستقط به إجماعا خلاف خيار الروبة حيث لا يسقط الأخذ بالشقعة فيما إذا بيعت دار بخبرها فأخذها بها لأنه لا يسقط بالفسخ فكذا بالدلالة **قال** **ولو شرط المشتري الخيار لعينه مع وإجازة أو تقصص** أي إجازة المشتري أو من شرط له الخيار أو تقصصه جاز **وقال** زفر لا يجوز اشتراط الخيار لغير العاقلة وهو القياس لأن الخيار من موجب العقد ومن أحكامه فلا يجوز اشتراطه لغير العاقلة كاشتراط الثمن على غيره وهذا لأن اشتراط ما لا يقتضيه العقد مفسد وفيه ذلك فيفسد **ولذا** إن اشتراط الخيار لغير العاقلة اشتراط للعاقلة لأنه لا وجه لثبات الخيار لغير العاقلة بطريق الإصالة ويمكن إثباته بطريق الثاني عن العاقلة فيجعل كأنه شرط الخيار لنفسه وجعل لأجنبي يبيع بنفسه اقتضا فحيجا لنصفه **وقال** زفر لا يقول بالاقتضا ولا بالاستحسان فإذا كان يابيا عنه يكون لكل واحد منهما الخيار فأيهما أجاز أو تقصص صح لأن كل واحد منهما ملك التصرف أصالة أو بناية **قال** **فإن أجاز أحدهما ونقص الآخر فلا يفسخ** الحق لوجوده في زمان لا يراه فيه أحد وتصرف الآخر بعده يلغوا **السابق** إن كان فسخا فالمفسوخ لا يلحقه الإجازة وإن كان إجازة فقد أبرم العقد وبعد أبرامه لا يفسد أحد المتقارفين فسخه **قال** **وإن كانا معا فالفسخ** أي لو فسخ أحدهما وأجاز الآخر وخرج الكلام منهما معا كان الفسخ أولى من الإجازة من إيمانا كان وهو رواية كتاب المسبوط وفي رواية كتاب البيوع منه تصرف المالك أولى فسخا كان أو إجازة لأن الأصل أقوى إذا التائب يستعيد الولاية منه فلا يفسخ إن يكون متعارفا للأصل لأنه لما أقدم على التصرف كان عزمه منه بالفعل حكما وهو يملك ذلك من حيث القول فكذا لا يملك بالفعل وهذا لأن تصرف التائب إنما جاز الحاجة ولا حاجة عند مباشرة التصرف بنفسه فيأخذ خلاف ما إذا وكله أن يطلق امرأته البتة وطلقها الوكيل والموكل حيث يقع عليها طلاق أحدهما غير عين ولا يقدم تصرف الموكل لأن الوكيل في باب الطلاق سعيه ومعه فكان الوجود من الوكيل منسوب إليه ولهذا بحث في عينه أن لا يطلق فكان الصادر عن الوكيل صادر عن الموكل بخلاف الوكيل في البيع على ما عرف في موضعه **وجه الأول** وهو الإصحاح المعارفة من جهة المتصرف متحققة لأن كل واحد منهما مالك للتصرف وتعد العمل بهما للاستحسان فيوجب الترجيح بحال التصرف والفسخ أقوى لأنه يرد على الجواز دون العكس فكان أولى بالاعتبار كمنع الحرة والامة إذا وجد معا ينفذ من كان الحرة لأنه أقوى لوروده على نكاح الامة دون العكس **لا يقال** الخيار يلحق الفسخ لا يبره أنه لو كان الخيار لأحدهما وفسخ بخصم صاحبه ثم هلك المبيع في يد المشتري قبل التسليم إلى البائع عاد الكال على ما كان حتى يحل عليه الثمن أنه كان الخيار للمشتري والقيمة أن كان الخيار للبائع كما إذا هلك في يده قبل التسليم كالثمن **هذا** لا يبره لأن كلامنا في إجازة ترد على المفسوخ والإجازة هنا فلا ترد علينا **وقيل** ما ذكر في المادون قوله إلى يوسف لأنه لا يقدم تصرف المالك بل يستوفى بانعده وما ذكره في البيوع قول محمد لأنه يقدم تصرف المالك على تصرف التائب عند استخرج ذلك مما إذا باع الوكيل

وله المورث وله البائع
فالمعقود بالمشتري
انفاق في محله
وإذا كان الكا
والدرو غيرهما

قال من اصابه جازيrole ان يرد اذ اراد ان رضي قبله وقال الشافعي لا يجوز البيع لان البيع مجهول اذ لم يعرف منه الا الاسم فقال كما اذ لم يشر اليه ولا الى مكانه او هو معدوم لما ذكرنا وقد نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عند الانسان اي ما ليس بخاضع عند المتبايعين من ابي المثنى واما قوله عليه السلام من اشترى ما لم يره فله الخيار اذ اراد ان يرد لا ينفى الى المنازعة لانه ان لم يره فقد رده فصار كالمالك الوصف في المشاهد المعاني المراد بالبيع من بيع ما ليس عند الانسان ما ليس في ملكه بدليل قصة الحديث قال حكيم بن حزام قال يا رسول الله ان الرجل يطلب ثيابا فيسجد عندك فابيعها منه ثم ادخل السوق فاستجد بها فاشترى بها فاسلمها اليه فقال عليه السلام لا تبع ما ليس عندك واجتمعنا على انه لو باع عننا حاصره غير ملوكة له لا يجوز وان ملكها فيها بعد ولو كان كراحم جاز ولو باع عنها غلبه وكان المشتري راها جاز فبطل ربحه طرذا وعكسا وقوله وان رضي قبله من قبله ما قبله اي له الخيار اذ اراد وان كان رضي قبل ان يراه ان الخيار يتعلق بالروية على ما روينا ولا يثبت قبله لان الرضا بالشئ قبل العلم باوصافه لا ينفذ فلا يعتبر قوله رضي قبل الروية بخلافه حيث يجب قبل الروية لكونه عقدا غير لازم فيمنع ذلك لا يجوز الخيار قال ولا خيار في بيع ما لم يره وكان ابو حنيفة اولا يقول له الخيار لان البيع يتم برضا المتعاقدين فاذا انتفى رضا احدهما لعدم الروية فكذلك ارضا الاخر اذ لا يثبت به الملك ولا يزول به الا بالرضا وهو العلم باوصاف المبيع وذلك بالروية ولا يثبت خيار بطلان العقد في فوج ان يثبت للاختار اعتبارا بخيار الشرط وخيار العيب ثم رجع عنه وقال الشافعي لا يجوز بيع ما لم يره اطلاقا واحدا واما المرجوع اليه ان عثمان بن عفان باع ارضا لبصرة من طلحة بن عبيد ثقب طلحة انك قد غبت فقال له الخيار لا في اشترت ما لم ارفع لعثمان انك قد غبت فقال له الخيار لا في بيعت ما لم اره فحكما بينهما جبر بن مطعم فقضى بالخيار لطلحة وكان ذلك بحضور من الصحابة رضي الله عنهم من غير كبير فكان اجماعا وان خيار الروية معلق بروية المشتري فيما روينا فلا يثبت دونه وان خيار الروية انما يثبت للمشتري باعتبار انه يظنه خيرا ما راي قيرده لغوات الوصف المرجوب فيه ولورده البايع لرده باعتبار انه ان يذم ما ظنه والخيار لا يثبت مثله كما لو باع عبد اعلى انه مبيع فاذا هو سليم لا يثبت للبايع فيه الخيار قال وبطل ما يبطل خيار الشرط اي يبطل خيار الروية بما يبطل به خيار الشرط من التصريح والدلالة والمراد بعد الروية واما قبله فلا يسقط وان صرح به الا في ضمن بعض التصرفات لتقدير الفسخ على ما بين وقال بعضهم اذ اراد وتمكن من الفسخ ولم يفسخ سقط خياره ولم يره البيع وان لم يوجد منه الاجابة صرحا ولا دلالا سبب ثبوت هذا الخيار رجحاله اوصاف المبيع بدليل انه لو رآه قبل العقد لا يكون له الخيار والمجالة تزول بالروية والخيار يسقط بزوال سببه كخيار العيب يسقط بزوال العيب وكان ينبغي ان لا يملك فسخه بعد الروية متعللا بمراد سببه الا انه ملك الفسخ لدفع الضرر عن نفسه للضرورة وهذه الضرورة تزول بقدر ما يمكن من الفسخ والبيع انما مطلق غير موقت بالزمان فيكون له الفسخ في جميع عمره ما لم يسقط بالعقد او بفعل يملك على الرضا به نص عليه بن رستم وكذا ذكره محمد في الاصل لان الفسخ ورد بآيات الخيار مطلقا والعبرة في المقصود عليه لعين النص لا المعنى مع ان رجحاله الوصف ليست بحجة لثبوت هذا الخيار بدليل انه يثبت له الخيار قبل الروية لتعلقه بالروية فلذا لا يثبت له خلافه عن الوقت والتقييد به يكون زيادة وهو نسخ فيمتد الى ان يوجد منه ما يسقطه وهو التصريح به او التقييد او تصرفه لا يمكن رفعه كالاعتناق والندب او يوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة لوجود الرضا منه صرحا ودلالة وكذا لو كانت هذه التصرفات قبل الروية يسقط بها الخيار لتقدير الفسخ وان كان تصرفا لا يوجب حقا للغير كالبيع بشرط الخيار والمساومة والعبة من غير تسليم لا يبطله قبل الروية لانه لا يفوق صريح الرضا وبطله بعد الروية لوجود دالة الرضا بعد العلم وكذا اذا قبضه بعد الروية بطل خياره لانه يملك على الرضا لانه هو كره حكم العقد فشا به البيع ولو كان البيع بشرط الخيار للمشتري فهو كالمطلق حتى يسقط به الخيار قبل الروية لانه بات مطلق من جانبه ولو اشترى ارضا فاذن فلا كان يزعمها قبل الروية فزعمها بطل كان فعله باس كفعله قال

سقط خيار الروية

قلت روية وجهه المصبر والرييق والذابة وكفها وظاهر الثوب المطوي وداخل الدار لان روية ما يستدل

به على المقصود كفي لتعسر روية الجميع وروية هذه المواضع من هذه الاشياء يقع بها العلم بالمقصود فلا معنى لاشتراط روية غيرها ولو ادخل في المبيع اشياء كان لا يتفاوت احادها كالمكيل والوزن علامته ان يعرف بالمفوض ككتفي بروية بعضه لجران العادة بالاكثاف لبعض في الجنس الواحد ولو وقع العلم به بالباقي الا اذا كان الباقي اردي فيكون له الخيار فيه وفيما راي كيدا يترتب تفرق الصفقة قبل التمام لانها مع الخيار لا يتم وان كان احادها متفاوتة وهو الذي لا يباع بالمفوض كالشباب والدراب والعبد فلا بد من روية كل واحد من افرادها لانه بروية بعضها لا يقع العلم بالباقي للتفاوت والجوز والبيع من هذا القسم فيما ذكره الكرخي لتفاوت احادها فلا يستدل بروية بعضه على غيره من جنسه وقال صاحب الهداية ينبغي ان يكون مثل الخطة والشعر لكونها متعارفة فاذا ثبت هذا فنقول ان النظر الى وجه المصبر كان لانه يعرف به وصف الباقي لما ذكرنا وكذا النظر الى ظاهر الثوب مطلوب امام العلم بالبقية الا اذا كان في طيه ما يكون مقصودا كموضع العلم لان قيمته تختلف باختلافه وقال زفر لا يكتفي بروية ظاهر الثوب ولا بد من نشره لانه ليس من ذوات الاختلاف فلا يعرف كل بروية بعضه فلما قل ما يتفاوت جوابه ثوب واحد فيمكن الاستدلال ببعضه على البعض منه والوجه هو المقصود من الايدي ولهذا انتفاوت قيم الرقيق بتفاوت وسائر الجسد تبع له والكفل من الدواب فلا بد من رويتهما بشرط بيعهم مع ذلك روية القوام وعند محمد روية الله روية الوجه كاف كالادي وفي شاة اللحم لا بد من الحبس لانه به يظهر السن والهزال ويعرف به كثرة اللحم وقلة وفي شاة القينة لا بد من معرفة من عاها فيما يطعم لا بد من الذوق فيما يشم لا بد من الشم وفي دغوف الغاري لا بد من سماع صوتها لان العلم بالشئ يقع باستعماله اذ راكه فلا يسقط خياره حتى يذره ويجعل في المختصر روية خارج الدار كرونها كلها لانه يستدل به على الباقي وفي عامة الروايات اذ اراي من الدار يسقط خياره كما ذكرنا في خارجها وقال زفر لا بد من روية داخل البيوت وهو الاصح لان بيوتها الشتوية والصيفية والعلوية والسفلية وسائر اقسامها وبطلانها لا بد من روية تختلف فلا بد من روية ذلك كله في الاظهر لان كلاهما مقصود والنظر الى الخارج او الى الصحن لا يقع العلم به وسطوحها تختلف فلا بد من روية ذلك كله في الاظهر لان كلاهما مقصود والنظر الى الخارج او الى الصحن لا يقع العلم به الاشياء ما ذكره في الكتاب جني على عادة اهل الكوفة في ذلك الزمان فان دورهم كانت على تقطيع واحد ولم تختلف الا في الكبر والصغر وفي كونهما حرة او عتيقة وذلك يظهر بروية بعضها فاقصوه لذلك واما اليوم فبطلانها لا يكتفي به في روية اشجار البستان تكتفي بها لوضع العلم بها ولوراي ذهنا في قارورة من خارجها لا يبطل خياره في المروي عن ابي حنيفة ومحمد عن محمد انه يبطل قال ونظر وكيله بالقبض كمنظره لا ينظر روية وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يكون كمنظره حتى لا يسقط خيار الموكل بقبضه لانه توكل بالقبض دون اسقاط الخيار فلا يملك عالم يتوكل به فصار كخيار العيب والشرط فانه لا يقدر على اسقاطها فلهذا اهداوا قرب منه انه لا يقدر على اسقاطه تصدا بان قبضه مستورا فاسقط الخيار بعده او كان رآه من قبل فان خيار الموكل لا يسقطه فلهذا ضمنا بالقبض لما ذكرنا ولا يفيضة رجحانه انه وكل بالقبض واقامه مقام نفسه فيه والقبض على نوعين قبض تام وهو ان يقبضه وهو يراه وناقض وهو ان يقبضه مستورا لانه اذا قبضه مستورا فخيراه باق على حاله حتى يراه ولا يتم الصفقة مع بقا الخيار فكان ناقضا والموكل يملكه بوجهه فلهذا الوكيل لا يطلق التوكيل واذا قبضه مستورا انتفعت الوكالة بالقبض الناقض فلا يملك اسقاطه تصدا بعد ذلك لكونه اجنبيا بعد انتهاء الوكالة وهذا لانه يملك القبض والقبض يتضمن السقوط لكونه كاملا ضرورة فاذا انفصل السقوط عن القبض بان كان بعده تصدا او قبله بالروية لا يملك اذ لم يملكه الا بالقبض وهذا خلاف خيار العيب لانه لا يمنع تمام الصفقة فلا يتنوع القبض معه بخلاف خيار الشرط لانه لا يسقط بقبض الموكل فلا يتصور فيه القبض التام فلهذا القبض الوكيل به بخلاف الرسول لانه لا يملك شيئا وانما اليه بتليم الرسالة وهذا لا يملك القبض والتسليم اذا كان رسولا في الشرا او البيع والفرق بين التوكيل والامسالة ان يقول في التوكيل كن وكيل في القبض وفي الامسالة كن رسولا فيه او امرتك بقبضه وقوله ونظر وكيله بالقبض اجترار عن الوكيل بالشرا فان نظره بالاجماع كمنظر الموكل فقيده بالقبض لما فيه من الاختلاف ولم يقيد الرسول به لان نظره لا يكون كمنظر المرسل مطلقا سواء كان الرسول بالقبض او بالشرا

قال ومع عقد الاعبي وسقط خياره اذا اشترى بحس المبيع وشبهه ودوقه وفي الغفار يوصفه اما صحبة

بني بقوله

في حق ما يستقبل من الاحكام لا في حق ما عني حتى لا يجب على الواهب زكوة ما عني من السنين وقال شيخ الاسلام قول
 القائل ان الرد بالقضاء نسخ للعقد وجعل له كانه لم يكن متناقضا لان العقد اذا جعل كان لم يكن جعل النسخ ايضا كان لم
 يكن لان نسخ العقد بدون العقد لا يكون فاذا انعدم العقد من الامل انعدم النسخ من الامل فاذا انعدم النسخ
 عاد العقد لانعدام ما ينافيه فيمكن في هذه الدعوى دور وتناقض من هذا الوجه ولكن يقال جعل العقد كان لم يكن
 في حق المستقبل دون الماهي قال **ولو قيل ان المشتري المبيع وادعاه عيبا لم يجز على دفع الثمن ولكن يبرهن**
او يحلف باي وجه اي يجز المشتري على دفع الثمن بدعوى العيب لا خلاف ان يكون ما دفعه ثمنه فلا يجب عليه دفع الثمن
 لانه لو اجبر واخذ منه الثمن فربما ثبت المشتري العيب فيسترد من البايع فيكون اشتقا لبا لا يعيد وفيه نقض القضا
 ولا يبار اليه حتى يبين حاله وان المشتري منكرو وجود دفع الثمن عليه حيث انكر تيقن حقه بدعوى العيب وكان وجوب
 دفع الثمن او لا يبين حتى البايع فيه باز تعين حق المشتري في المبيع وقوله ولكن يبرهن اي يقيم البينة لاثبات العيب
 وكيفية اثباته بيمين البينة او لا ان العيب الذي يذمه وجد بالمبيع عند اي عند المشتري لانه اذا لم يوجد العيب عند
 ليس له ان يرد به باي وجه وان كان به عند البايع لاحتماله ان يرد فاذا اقام البينة انه وجد فيه عند كساح الى اقامة البينة
 على ان هذا العيب كان به عند البايع لاحتماله ان يرد عليه الرد فاذا اثبت انه كان فيه عند البايع نسخ
 العقد بينهما لثبوت في الحالين عند البايع وعند البايع صورة التحليف ان يحلف البايع ان هذا العيب لم يكن فيه عندك وذلك
 بعد اقامة المشتري البينة انه وجد فيه عند اي عند المشتري لان البايع لا يثبت خصما حتى يقيم المشتري البينة على
 قيام العيب في الحال على ما يبين ولو لم يكن للمشتري بينة على وجود العيب عند وفيما في الحال هل يحلف المشتري فعلى
 قول اي يوسف ومحمد يحلف لانه لو اقر به لزمه فاذا انكره حلف وان الدعوى معتبرة حتى يثبت عليها البينة
 فكذلك التحليف عند العجز عنها فان حلف براء وان نكل ثبت قيام العيب للحال لم يحلف ثانيا على ان هذا العيب لم يكن فيه عند
 كان حلف براء وان نكل نسخ القضا في العقد بينهما لثبوت العيب في الحالين على ما يبينه في البينة واختلاف المتنازع على قول
 الى حنفية فقال بعضهم حلف لادركنا وقال بعضهم لا يحلف وهو الاصح لان الحلف يترتب على دعوى صحيحة ولا نسخ
 الدعوى الا من خصم ولا يصير خصما فيه الا بعد قيام العيب عنده ولا يلزم من ترتب البينة ترتب البين كما في الحدود والاشيا
 الستة وهذا ان البينة للالزام فلا يشترط فيها تقدم الدعوى والبين لقطع الخصومة فلا بد من الدعوى الصحيحة وذلك
 بنهاية العيب فيه لان التحليف شرع لدفع الخصومة المحققة لا لاثباتها ولو حلف البايع هنا لا ينقطع الخصومة بينهما
 بل تنشأ لانه اذا نكل ثبت قيام العيب به في الحال ثم تنشأ خصومة اخرى يحلف ثانيا على انه لم يكن عنده على ما يبينه براء
 على هذا السبيل الصنفه هو ان الشفع اذا تقدم الى القاضي يطلب الشفعة فان القاضي بسبب المدعى عليه عن التي شفع
 فان اقر بافاد ملكه صار خصما فيسببه هل ايتاع ام لا فان لم يقر لم يكن للشفيع بينة انها ملكه استخلف المشتري ما يعلم انها ملكه
 استخلف المشتري ما يعلم فان نكل ثبت انها ملكه تنشأ خصومة اخرى فان القاضي بسبب المدعى عليه ان لا وهذا الحلف لا ينشأ
 لخصومة ذكره القدوري ولم يحك فيه خلافا قال **وان قال شهودي بالشام دفع ان حلفه باي** اي اذا قال
 المشتري شهودي في الشام استخلف البايع فان حلف دفع اليه الثمن لان في الانتظار صرا بالبايع وليس
 في دفع الثمن اليه كثير صر على المشتري لانه على حجة من اقام البينة رد عليه المبيع واحذ منه الثمن وان نكل البايع
 لزم المبيع لانه حجة فيه خلافا لحدود حيث لا يكون التناول بها حجة وهذا الحلف فيها وكيفية التحليف ما يبينه قال
ان ادعاه انما حلف باي وجه حتى يبرهن المشتري انه ابق عنده فان حلف بالله ما ابق عنده قط اي اذا ادعاه
 المشتري ان العبد الذي انتزعه ابق بالبايع وان ادعاه المشتري تحليفه لا حلف البايع حتى يقيم المشتري بينة انه ابق
 عند نفسه فانما حلف لما ذكرنا ان البايع لم يثبت خصما حتى يثبت المشتري ان العيب وجد فيه عند المشتري
 وهذا قوله الى حنفية وعندها حلف وقد بيناه انما قوله ما ابق عنده قط فيه ترك النظر للمشتري والاحوط ان يحلف
 بالله ما ابق قط او بالله ما يستحق عليك الرد من الوجه الذي ذكره او بالله لقد سلمه وما به هذا العيب لانه يحلف انه با

عنه عليه اصل

احتمال في الحلف

البايع فان ادعاه ان العبد الذي انتزعه ابق بالبايع وان ادعاه المشتري تحليفه لا حلف البايع حتى يقيم المشتري بينة انه ابق عند نفسه فانما حلف لما ذكرنا ان البايع لم يثبت خصما حتى يثبت المشتري ان العيب وجد فيه عند المشتري وهذا قوله الى حنفية وعندها حلف وقد بيناه انما قوله ما ابق عنده قط فيه ترك النظر للمشتري والاحوط ان يحلف بالله ما ابق قط او بالله ما يستحق عليك الرد من الوجه الذي ذكره او بالله لقد سلمه وما به هذا العيب لانه يحلف انه با

ادرك

في حق ما يستقبل من الاحكام لا في حق ما عني حتى لا يجب على الواهب زكوة ما عني من السنين وقال شيخ الاسلام قول القائل ان الرد بالقضاء نسخ للعقد وجعل له كانه لم يكن متناقضا لان العقد اذا جعل كان لم يكن جعل النسخ ايضا كان لم يكن لان نسخ العقد بدون العقد لا يكون فاذا انعدم العقد من الامل انعدم النسخ من الامل فاذا انعدم النسخ عاد العقد لانعدام ما ينافيه فيمكن في هذه الدعوى دور وتناقض من هذا الوجه ولكن يقال جعل العقد كان لم يكن في حق المستقبل دون الماهي قال ولو قيل ان المشتري المبيع وادعاه عيبا لم يجز على دفع الثمن ولكن يبرهن او يحلف باي وجه اي يجز المشتري على دفع الثمن بدعوى العيب لا خلاف ان يكون ما دفعه ثمنه فلا يجب عليه دفع الثمن لانه لو اجبر واخذ منه الثمن فربما ثبت المشتري العيب فيسترد من البايع فيكون اشتقا لبا لا يعيد وفيه نقض القضا ولا يبار اليه حتى يبين حاله وان المشتري منكرو وجود دفع الثمن عليه حيث انكر تيقن حقه بدعوى العيب وكان وجوب دفع الثمن او لا يبين حتى البايع فيه باز تعين حق المشتري في المبيع وقوله ولكن يبرهن اي يقيم البينة لاثبات العيب وكيفية اثباته بيمين البينة او لا ان العيب الذي يذمه وجد بالمبيع عند اي عند المشتري لانه اذا لم يوجد العيب عند ليس له ان يرد به باي وجه وان كان به عند البايع لاحتماله ان يرد فاذا اقام البينة انه وجد فيه عند كساح الى اقامة البينة على ان هذا العيب كان به عند البايع لاحتماله ان يرد عليه الرد فاذا اثبت انه كان فيه عند البايع نسخ العقد بينهما لثبوت في الحالين عند البايع وعند البايع صورة التحليف ان يحلف البايع ان هذا العيب لم يكن فيه عندك وذلك بعد اقامة المشتري البينة انه وجد فيه عند اي عند المشتري لان البايع لا يثبت خصما حتى يقيم المشتري البينة على قيام العيب في الحال على ما يبين ولو لم يكن للمشتري بينة على وجود العيب عند وفيما في الحال هل يحلف المشتري فعلى قول اي يوسف ومحمد يحلف لانه لو اقر به لزمه فاذا انكره حلف وان الدعوى معتبرة حتى يثبت عليها البينة فكذلك التحليف عند العجز عنها فان حلف براء وان نكل ثبت قيام العيب للحال لم يحلف ثانيا على ان هذا العيب لم يكن فيه عند كان حلف براء وان نكل نسخ القضا في العقد بينهما لثبوت العيب في الحالين على ما يبينه في البينة واختلاف المتنازع على قول الى حنفية فقال بعضهم حلف لادركنا وقال بعضهم لا يحلف وهو الاصح لان الحلف يترتب على دعوى صحيحة ولا نسخ الدعوى الا من خصم ولا يصير خصما فيه الا بعد قيام العيب عنده ولا يلزم من ترتب البينة ترتب البين كما في الحدود والاشيا الستة وهذا ان البينة للالزام فلا يشترط فيها تقدم الدعوى والبين لقطع الخصومة فلا بد من الدعوى الصحيحة وذلك بنهاية العيب فيه لان التحليف شرع لدفع الخصومة المحققة لا لاثباتها ولو حلف البايع هنا لا ينقطع الخصومة بينهما بل تنشأ لانه اذا نكل ثبت قيام العيب به في الحال ثم تنشأ خصومة اخرى يحلف ثانيا على انه لم يكن عنده على ما يبينه براء على هذا السبيل الصنفه هو ان الشفع اذا تقدم الى القاضي يطلب الشفعة فان القاضي بسبب المدعى عليه عن التي شفع فان اقر بافاد ملكه صار خصما فيسببه هل ايتاع ام لا فان لم يقر لم يكن للشفيع بينة انها ملكه استخلف المشتري ما يعلم انها ملكه استخلف المشتري ما يعلم فان نكل ثبت انها ملكه تنشأ خصومة اخرى فان القاضي بسبب المدعى عليه ان لا وهذا الحلف لا ينشأ لخصومة ذكره القدوري ولم يحك فيه خلافا قال وان قال شهودي بالشام دفع ان حلفه باي اي اذا قال المشتري شهودي في الشام استخلف البايع فان حلف دفع اليه الثمن لان في الانتظار صرا بالبايع وليس في دفع الثمن اليه كثير صر على المشتري لانه على حجة من اقام البينة رد عليه المبيع واحذ منه الثمن وان نكل البايع لزم المبيع لانه حجة فيه خلافا لحدود حيث لا يكون التناول بها حجة وهذا الحلف فيها وكيفية التحليف ما يبينه قال ان ادعاه انما حلف باي وجه حتى يبرهن المشتري انه ابق عنده فان حلف بالله ما ابق عنده قط اي اذا ادعاه المشتري ان العبد الذي انتزعه ابق بالبايع وان ادعاه المشتري تحليفه لا حلف البايع حتى يقيم المشتري بينة انه ابق عند نفسه فانما حلف لما ذكرنا ان البايع لم يثبت خصما حتى يثبت المشتري ان العيب وجد فيه عند المشتري وهذا قوله الى حنفية وعندها حلف وقد بيناه انما قوله ما ابق عنده قط فيه ترك النظر للمشتري والاحوط ان يحلف بالله ما ابق قط او بالله ما يستحق عليك الرد من الوجه الذي ذكره او بالله لقد سلمه وما به هذا العيب لانه يحلف انه با

ونفك اني عند غيره وبه يرد عليه وبما ذكره ذوقه عنه ولو كان الدعوى في اباي العبد الكبير يحلف بالله ما ابق
 من بلغ مبلغ الرجال لان الابان في الصغر يزول بالبلوغ ولا يوجب الرد على ما يبينه من قبل ولا يحلفه بالله لقد باعه
 وما به هذا العيب لانه قد حدث بعد البيع قبل التسليم وهو يوجب الرد وكذا لا يحلفه بالله لقد باعه وسلمه وما به هذا
 العيب لانه يوم تعلقه بالشرطين فيتناوله في البين عند قيامه في احدي الحالتين وهي حالة التسليم وانما كان التحليف على
 البينات هذا ان كان التحليف على فعل الغير على العلم ان البايع يدعي تسليمه سليما فيكون مدعيا للعلم فيحلف على ما يذم
 الاتري ان المدعى لو قال ان المودع قبض الوديعه حلف على البينات لما قلنا وانما حلف على العلم ان لو ادعاه انه لا علم له به وهذا في العود
 الوكيل لو ادعاه ان الموكل قبض الثمن حلف على البينات لما قلنا وانما حلف على العلم ان لو ادعاه انه لا علم له به وهذا في العود
 التي لا تظهر للقاضي ولا يعرف اي حادثة عند المشتري ام لا واحا العيوب التي لا حادثة مثلها كالاصبع الزايدة او الناقصة
 فان القاضي يقتضي بالرد من غير تحليف لثبوت وجوده عند البايع الا اذا ادعاه البايع رضا المشتري به واشبهه بغيره
 فحرفته اذا انكر البايع بقوله الاطبا فيقول في قيام العيب للحال وتوجه الخصومة قوله واحد منهم عدل لا بد من عدلين
 لاثباته عند البايع فيرد عليه اذ المودع الرضا به الثالث عيوب لا يعرفه الا النسا كالرتق والعقل فيقبل في قيامه للحال
 قوله امرأة واحدة فقه ان كان بعد القبض لا يرد بغيره بل لا بد من تحليف البايع وان كان قبله فكذا لا عند العقد وعند اي
 يرد بغيره من غير بين البايع والرابع عيوب غير ظاهرة للقاضي ولا يحسن بحرفتها الاطبا ولا النسا كالباق وكحواكم
 ما ذكرناه قال **والقول في قدر المتبرع في القبا** لانه هو المتكبر حتى اذا ارد المشتري بيعه جارية او عبدا بعد القبض
 فقال البايع كنت بعتك معه غيره وقال المشتري بعته بغيره وحده فالقول قول المشتري لان القول للبايع انما كان
 او ضمنا للغاصب والمودع وان البايع يدعي بقا بعض الثمن في ذمته وهو حصنة الاخر والمشتري ينكره فالقول قول المتكبر
 مع يمينه وكذا لو انفق على مقدار المبيع واختلفا في القبض لما يبينه قال **ولو اشترى عبدا بصفقة** اي بصفقة
ووجد باحد عبا احدهما او رد اي يعني ليس له ان ياخذ السليم ويرد المبيع بل ياخذها او يرد هاتين في اخذها اتفرق
 الصفقة قبل التمام لان الصفقة تتم بقبضها اتفرق في القبض كالمتفرق في القول لان القبض له شبهة بالعقد لكونه مفيدا
 ملك النصف وهو كذا الملك الرقبة وعن اي يوسف انه اذا وجد العيب بالمقبوض له ان يرد وحده لان الصفقة ثبت فيه
 لثباتها في حقه قال تمام الصفقة تعلق بقبض المبيع وهو اسم كلف ولا يقبل التجري في الاقام الاتري ان حبس المبيع لما تعلق
 بطلانه بقبض الثمن لا يسقط الا بقبض كله وبقي يتقاضى به فكذلك اتمام الصفقة لما تعلق بقبض المبيع لا يتم بقبض جزء منه اذ
 في لا يقبل التجري في هذا المعنى قال **ولو قبضها ثم وجد باحد عبا احدهما او رد** اي يعني ليس له ان يرد وحده لان الصفقة ثبت فيه
 وحده لان فيه تفرق الصفقة ويتضرر البايع به لان العادة حرت بضم الجحد الى اودي فاشبه ما قبل القبض وخيار له
 الشرط والروية **ولما** انه تفرق الصفقة بعد التمام لان الصفقة تتم بالقبض لا بالعيب لا يمنع تمام الصفقة فيكون النسخ
 بعد ما يند اعني ملك المشتري من كل وجه فلا يمنع التفرق فيقتصر على ما وجد فيه علة الرد الاتري انه لو استحق احدهما
 بعد القبض لم يتخير في الباقي لتمامه بالقبض وان استحق قبله كان له ذلك كذا لا تفرق عليه الصفقة قبل التمام **خلافا**
 خيار الشرط والروية لان الصفقة لا تتم معهما وان كان بعد القبض لعدم تمام الرضا وتضرر البايع من قبله ليسه فلاه
 يعتبر في حق المشتري كذا ذكر خلافا في المبسوط وغيره وذكر في المختلف ان له ان يفرق قبل القبض اذا وجد باحد عبا احدهما
 عند وقت التوحيد به عيبا بعد القبض فانه يرد خاصة فكذلك ان قبله وهذا المشكل وفيه تفاوت كثير فانه اذا منع التفرق بعد
 القبض وقد تم العقد فيه كان قبله او لم يكن الصفقة لم يتم هذا اذا كان كل واحد منهما يمكن الاشفاق به على الاخر اذ وان كان
 لا ينتفع باحد هادون الاخر كزوجهي الحنف ومصرعي الباب ليس له ان يرد احدهما دون الاخر وان كان بعد القبض بالاجماع وعلى
 هذا الواشترى زوجي نور فوجد باحد عبا بعد القبض فان كان البايع لا يعلم بدونه لا يحلف رد المبيع وحده
قال ولو وجد بيع من الكليل والوزن عبا احدهما او رد يعني اذا كان من زوج واحد لان الكليل والموزون اذا

معينه ونحوه ليس له الميزان كالموزن او انه رد او لا رد

كان من جنس واحد كشي واحد حكما وتقديرا وان كان اشياء حقيقة لان المالك والموروثات
باعتبار الاجتماع والانضمام اذ الحجة الواحدة ليست بمنقومة حتى لا يكون بينهما اذا كانت للمالك باعتبار الاجتماع
الكل في حق البيع كشي واحد لهذا ليس باسم واحد وهو الكرم وكذا جعل روية بعضه كروية كله كالقوب الواحد
فان كان كالمشي الواحد ليس له ان ياخذ البعض سوا كان قبل القبض او بعده كالقوب الواحد اذا وجد بعضه عيبا خلا
العبد من على ما بيننا ولا فرق بين ما اذا كان في وعاء واحد او عارين وقبل اذا كان في وعاءين يكون بمنزلة عيني حتى يرد
الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده **قال** ولو استحق بعضه لم يخرجه من ماله ولو لم يخرجه من ماله لم يخرجه من ماله
الكل او الموروث لم يخرجه من ماله ولو استحق بعض القوب خسر في رد ما بقي لان الشركة في الكل والموروث لا يعد
عيبا لان التبعيض لا يضرهما والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة لان العقد هو العاقد وقامه برضا العاقد لا برضا المالك
خلاف القوب حيث ثبت له الخيار فاما اذا استحق بعضه لان التبعيض فيه عيب وقد كان وقت البيع غير مبرور وهذا اذا
كان بعد القبض اما اذا استحق بعض الكل او الموروث قبل القبض فله ان يرد ما بقي لتفريق الصفقة على المشتري قبل تمام
قال والبس والركوب والاداءة رضا بالعيب لانه دليل استنباطه وانما سلك فيه فان الاختيار هناك شرع للاختيار
والعرض على البيع والسكنى خلاف خيار الشرط فان للبس وكحوه ليس دليل اختياره الملك فيه فان الاختيار هناك شرع للاختيار
والركوب والبس مرة كحاج اليه للاختيار فلو قيل اختيار الاجازة لكانت فائدة خيار الشرط اذ اختيار العيب فلم يشترع للاختيار
واما شرع للرد لصل الى راس ماله عند العجز عن الوصول الى الجزء الفات فاد انصرف فيه تصرفا لا يملك جعل مسكاه
لوجود دليل الاساك والرضا **قال** لا الركوب للسكنى او للرد او لشر العلف اي لا يكون الركوب لسكنى الما او للرد
على البائع او ليشترى لها العلف رضا بالعيب هذا استحسان لانه يحتاج اليه وقد لا تنقاد ولا تنساق فلا يكون دليل الرضا
الا اذا ركها في حاجة لنفسه وقبل تاريله اذا لم يكن له بد من الركوب بان كان العلف في عده واحدا ولا تنساق ولا تنقاد وقبل
الركوب للرد لا يكون رضا كيف ما كان لانه سبب الرد ولغيره يكون رضى الامن ضرورة **قال** ولو قطع المعوض بسبب
عند البائع رده واسترد الثمن بعينه لو اشترى عيدا قد سرق ولم يعلم بها قطع عند المشتري لانه ان يردده ويأخذ الثمن وهذا
عند الحقيقة واما لارضاها ليس له ان يردده لحدوث العيب عده وهو القطع غاية الامر انه قطع بسبب كان عده لكن القطع
غير الوجوب فكان بمنزلة عيب حادث عند المشتري فتعد الرد وتعين الرجوع بالنقصان كما اذا اشترى جارية جلي
فماتت في يد المشتري بالولادة فانه يرجع بالنقصان كذلك اذا كان الموجود في يد البائع بسبب القطع وانه لا يملكه في المالكه
فتعد البيع فيه لكنه متعيب وقد حدث فيه عند المشتري عيب فيرجع بنقصانه وهو ما بين قيمته سارقا الى غير سارق
بان يقوم سارقا وغير سارق فيرجع بقدر ما بينهما على هذا الخلاف اذا قتل بسبب وجد في يد البائع من قتل نفس او قطع
طريق لورده كان وجوبه في المالكه لهذا يقع البيع صحيحا ولو مات في يد المشتري يتقرر الثمن عليه ولو تصرف فيه
تعد تصرفه ولا يخرجه من ماله خيفة ان سبب الوجوب وجد في يد البائع والوجوب يفيض الى الموجود فيكون الوجود مضافا الى السبب
السابق فصار كما اذا قتل المصوب بعد الرد بخباية وحدث في يد الغاصب روي ابن المنذر عن اي خيفة انه لو اشترى
جارية جلي فولدت عند المشتري وماتت من الولادة يرجع بجميع الثمن ولم يحكم فيه خلافا لثنا ان منع ولين سلم والسبب
الذي كان عند البائع بوجه انفصال الولد لا موت الام اذا الغالب في الولادة السلامة ولو مات بسبب القطع عند
المشتري يرجع بنصف الثمن لان البس من الادب نصفه ليجب عليه من بدله بحسابه لا عاها المستحقة بالترقة والنفس
غير مستحق في يد البائع الا بركي انما يحسم ولا يقطع في البرد الشديد ولا في الحر الشديد بدو تباعا عن الدلاء فقبض المشتري
لا ينفق في الثمن في سري الى النفس خلاف ما اذا قتل عده بسبب وجوب القتل عند البائع لان النفس صارت مستحقه
في يد البائع فينقضي به قبض المشتري ويرجع بالثمن ولو اختار المشتري ان يسلك العبد يرجع بنصف الثمن لان القطع
بسبب كان عند البائع كالاستحقاق فلا يمنع الرجوع بالثمن عند اختياره لاخذ خلاف العيب على ما بيننا ولو مات بعد القطع
حتث انعه يجب ان يرجع بنصف الثمن عده لانه كالاستحقاق على ما بيننا ولو سرق عند البائع ثم عند المشتري فقطع بها

لو سرق العبد من عند البائع ثم عند المشتري فقطع بها
لو سرق العبد من عند البائع ثم عند المشتري فقطع بها
لو سرق العبد من عند البائع ثم عند المشتري فقطع بها
لو سرق العبد من عند البائع ثم عند المشتري فقطع بها

لو سرق العبد من عند البائع ثم عند المشتري فقطع بها
لو سرق العبد من عند البائع ثم عند المشتري فقطع بها

يرجع بالنقصان عدها على الوجه الذي بينا عده لا يردده بغير رضى البائع للعيب الحادث عده ولكن يرجع بربع الثمن
لان اليد قطعت بها فيرجع بقدر ما فات بسبب كان في يد البائع وان رضى البائع باخذته يرجع بثلاثة ارباع الثمن
وبسبب الرجوع لانه فات بسبب كان في يد المشتري فلا يرجع به على احد ولو نذر او لته الايدي فقطع عند الاخيرين
او قتل ترجع الباعه بعضهم على بعض عند اي خيفة وعند ما يرجع الاخير على باعته بالنقصان ثم هو لا يرجع على باعته
اصل الخلاف ان القطع او القتل بسبب كان في يد البائع استحقاق عده وفيه ترجع الباعه بعضهم على بعض حتى
ينتهي الى الاول وعند ما عيب يترجع من لم يفرقه الرد بالبيع وهو الاخير على باعته ثم هو لا يرجع على باعته لانه قوت
الرد بالبيع قبل امتناع الرد برضاه **وسمي** الخلاف نظرا في هذا او فيما اذا اشتراه وهو عام بوجوب القتل او
القطع فانه لا يبطأ حقه عده لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع وعند ما يبطل حقه لان العلم بالعيب رضاه وفيما اذا
اعتقه المشتري ثم قتل او قطعت يده به فانه لا يرجع عده بشي لعدم قوت المالكه به وعند ما يرجع بالنقصان على ما
بيننا من قبل ولا يقال ينقض قول اي خيفة بما اذا اشترى عيدا برضاه وان عده وما اذا قطع عند البائع برضاه
ومات عند المشتري به وما اذا ارى عيدا البائع ثم باعه وجده عند المشتري فمات به حيث لا يرجع في هذه المواضع الا
بالنقصان عده مثل قولها وان مات بسبب كان عند البائع لا ينقل المرفوض والمقطوع عند البائع ما نابز براهه
الا لام وترا دها عند المشتري وهي لم توجد عند البائع ورضا العبد بوجوب الجلد والقتل غيره فلا يرد البائع بام
يكن عده بخلاف ما تقدم **قال** ولو سرق من كل عيب مع وان لم يسم الكل ولا يرد عيب وقال الشافعي لا يبيع الا ان بعد
العيوب وفي جواز البيع هذا الشرط له فكلان وعدم صحة البراءة من كل عيب عده بما على ان الابرار عن الحقوق المجهولة
لا تقع عده لان في الابرار معنى القليل حتى يرتد بالرد ولا يبيع بتخليقه بالشرط وفلكه المجهول لا يبيع كبقعه وكمنقول
هذه الجهالة لا يفتي في المارعة فلا يمنع الصحة وكان ابن ابي ليلى يقول لا يقع البراءة من العيب مع التسمية بالمبرور
المشتري وقد جرت بينه وبين اي خيفة في مجلس اي جعفر الدواني فقال له ابو خيفة اريت لوباع جارية في موضع
المائي منها عيب او غلاما في ذكره عيب اكان يبيع على البائع ان يري المشتري ذلك الموضع منها او منه ولم يعلم به هكذا ياتي
التمه وحكم الخليفة وقال محمد رحمه الله لا يدخل فيه العيب الحادث قبل القبض وهو قول - رزق لان البراءة تنال الثابت
فان الغرض فيه الزام العقد باسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبراءة عن الموجود والحادث هذا لانه لا حق له قبل
البائع وقت البيع لملكه او لغيره بل هو بيان لاتحاد العقد على وجه لا يوجب استحقاق السلامة والعقد قابل لذلك
كالو اشترى معيبا وهو يعلم وهذا انما على انه لو باعه بشرط البراءة من كل عيب حدث به بعد البيع قبل القبض لا يبيع عده
لانه قبل وجود سببه كالا برار عن كل حق قبله فانه يدخل فيه الحق القائم لا غير عند اي يوسف يبيع لان شرط العقد
على وجه لا يستحق فيه سلامة البيع عن العيب ولو شرط البراءة من كل عيب به لم ينصرف في الحادث في قول جيعا لانه خص
الموجود وقت العقد بالبراءة وانه اعلم **باب**
البيع على اربعة اقسام صحيح وهو شروع باصله وصفه ويقتد الحكم بنفسه اذ اخلى عن الموانع وباطل وهو غير مشروع
اصلا فاسد وهو مشروع باصله دون وصفه وهو يفتد الحكم اذا انضبط اليه القبض وموقوف وهو يفتد الحكم على سبيل التوقف
واختنع فاعه لا يخرجه وهو بيع ملكه الغير **قال** **المجن بيع الميتة والدم والخمر والنار والحرام والولد والمدر**
والكاتب لعدم ركن البيع وهو مباد لا يملكه بالمال ببيع هذه الاشياء باطل لما ذكرنا **قال** **قلوه** **هذه عند المشتري**
لان العقد في الباطل غير معتبر في القبض باذن المالك وقيل بغيره لانه لا يكون ادنى حال الا في المعوض على سبيل الشراء وقيل
الاول قول اي خيفة والثاني قولها والاول **قال** فيه ان بيع ما ليس مال عند احد كالحرام والدم والميتة التي لم تمت حثت انفسها فان هذه الاشياء
وام الولد والكاتب باطل وان كان مالا عند البعض كالحرام والخمر والدم والميتة التي لم تمت حثت انفسها فان هذه الاشياء
مال عند اهل الدمة فان بيعت بدس في الدمة فهو باطل وان بيعت بعين فهو فاسد في حق ما يملكه اذ يملك ويضمن
بالقبض باطل في حق نفسه اذ لا يضمن ولا يملكه بالقبض لا يباع عن معقومة لما ان الشرع امر باهانتها وفي ملكها بالعقد

لو نذر العبد لغيره
نقله او قتل من الاخير

لو سرق العبد من عند البائع ثم عند المشتري فقطع بها

لو سرق العبد من عند البائع ثم عند المشتري فقطع بها

مقصود انما زلتها كان باطلا وذلك بان يشترط ما يدور في الذمة لا في التمسك من الدراهم والدنانير غير مقصودة وانما هي وسائل
والمقصود خصيصا كان باطلا اهانة لها وان لم تكن مقصودة بان كانت دينيا في الذمة كان فاسدا لان المقصود تحصيل ما يقابل
وفيها اعزله لانها لان التمسك ما ذكرناه والاصل هو البيع وكذا اذا كانت معينة وسجنت بعين مفايضه صار فاسدا
في حق ما يقابلها باطلا في حقها جلد الميتة كالجوز فيها ذكر صاحب المصلحة من عيوبه بين الناس فصار ما لا ينسج وجهه
كالجوز ويجوز جعله البرد ويكاليته لانه جزؤها وجعل صاحب الهداية وغيره بيع ام الولد والمالك من الباطل لان
استحقاق العتق قد ثبت لام الولد بقوله عليه السلام اغتصموا ولدها وسبب الحرية ان تعتد في حق المدبر المطلق في الحال
لبطلان اهلية الولد بعد موته والمالك استحق يد اعلى نفسه وخرج من يد المولى ولو ثبت فيه الملك لبطل ذلك كله ولو بيع
المالك بربطه مع في الظاهر تنفسح الكتابة اقتضالا لما تقبله بخلاف المدبر وام الولد وقال في الايضاح اذا كان احد البديلين
مدبرا او كتابا او ام ولد ملك بالقبض لان الملك قائم بالحمل وانما لا يصح البيع لجهة في نفسه فاعتبر ذكره في حق ما يقابلها فان اعتد
العتد وهذا هو الصواب لا في يد المولى في العتق حتى يبطل البيع فيما اتم الي واحد منهم وبيع معه ولو كان كالحمل لبطل ويؤول
ما ذكره صاحب الهداية على انه باطل في حق نفسه لاني حق ما يقابلها ولومات المدبر وام في يد المشتري فلا ضمان عليه عند
الرجعة ولا عليه فيمنها لانها مقبوضان جهة البيع وهي مال حقيقة ولهذا فيكلم صاحب البيعة في البيع فيضمنان به
صورة كسائر الاموال بخلاف الكتاب لانه في يد نفسه فلا يتحقق فيه القبض وهذا الضمان يجب به **وله** ان شعبة البيع
انما ينجح بقبضه في محل تقبل الحقيقة وهي الاقبيلان حقيقة البيع فصار كالمالك وليس دخولها في البيع في حق انفسهما
بل ليثبت حكم البيع فيما اتم البيعة كالمشتري لا يدخل فيه وحده ويدخل في حق ما اتم اليه وقيل لا يدخل ويغسل البيع وبه
كان يفتي طهري الدين **والاول** لان دخوله فيه في حق ما اتم اليه حتى ينقسم التمسك عليها لا غير روي العلي عن ابي جعفر انه ضمن
قيمة المدبر دون ام الولد في العتق والعنونه على الظاهر ان جهة البيع هي المعتبرة هنا فاذا بطلت لعدم محله بقي القبض
بأنه ملكه فلا يجب الضمان بخلاف العتق **قال** **والسك قبل الصلح** لما روي انه عليه السلام نفى عن بيع العتق رواه
احمد وسليمان وابوداود وغيرهم عن ابن مسعود انه عليه السلام قال لا تشترى السك في الماوانة غير رواه احمد ولا يباع
ملا يملك فلا يجوز هو علي وجعلنا ما ان يبيعه قبل ان ياحذ او يجره فان يباع قبل الاخذ لا يجوز لما بيننا وان اخذ ثم الفاه في
الخطيرة فان كانت الخطيرة كبيرة بحيث لا يمكن اخذ الا بحيلة لا يجوز لانه يباع ما لا يقدر على تسليمه فلو سلمه بعد ذلك ينبغي ان يكون
على الراي بين الشئ في بيع الابن باعلى انه باطل او فاسد وان كانت صغيرة بحيث يمكن اخذ من غير حيلة جاز لانه يباع ملكه
وهو مقدر للتسليم ويشت المشتري خيار الروية عند التسليم له ولا يعتد برويته وهو في المالك ان السك يتفاوت في الما
ومارجه وكذا لو دخل السك الخطيرة باختياره بان يمد عليه فوهة النهر او سد موضع الدخول حتى لا يمكن الخروج على
هذا التفصيل لانه لما احتسب ثبته باختياره صار اخذ له وملكه بمنزلة ما لو الفاه فيه وقيل لا يجوز لان هذا القدر ليس
بجزاؤه فصار كطير دخل البيت فاعلى عليه الباب وهذا الخلاف فيما اذا لم يبي الخطيرة للاصطبياد فان هياها له
ملكه بالاجماع فيكون على ما ذكرنا من التفصيل فان اجتمع السك في الخطيرة بنفسه من غير صنعه ولم يسد عليه المدخل
لا يجوز بيعه سواء امكنه الاخذ بغير حيلة او لا لانه لم يملكه **قال** **والطير في الصلح** لانه غير ملوك له قبل الاخذ ولا
غير مقدر للتسليم هذا اذا كان بطير ولا يرجع وان كان له وكرهه بطير منه في الصلح ثم يعود اليه جاز ببيعة لانه يمكن اخذ
من غير حيلة وعلى هذا الوباغ صيد قبل اخذ لا يجوز وبعده يجوز ان كان في يده او محبوسا في مكان يمكن اخذه من غيره
حيلة وان لم يمكن الاخذ لا يجوز لعدم القدرة على التسليم ولو اخذه وسلمه ينبغي ان يكون منه روايتان على نحو ما ذكر في
الابق ولو اجتمع في ارضه الصيد فباعه من غير اخذ لا يجوز لانه لم يملكه ولهذا لو باع فيها صيدا وتلقى او تكسر يكون
اخذ لعدم ملكه اليه بخلاف ما اذا غسل منه النخل حيث يملكه لان الغسل قاء يارضه على وجه القرار كالاشجار ولهذا وجب
في الغسل العشر اذا كان في ارض العشر كالتار وهذا اذا لم يمسك ارضه لانه فان هياها له بان جفر فيها يبر الاصطبياد او
نصب شبكه فدخل فيه صيد او تعاقبه ملكه لان الحقيقة احد اسباب الملك لا تريحه انه لو حط طشتا ليقع فيه المطر وقع فيه

تمت اعطاء التمسك

والمدبر المطلق

باب ما يملك

باب ما يملك من الاموال
باب التمسك

باب ما يملك من الاموال
باب التمسك

باب ما يملك

باب ما يملك

باب ما يملك

ملكه كذا لو بسط ذيله عند التماسك ليقع فيه الشئ المنشور ملكه بالوقوف فيه وفي النهاية لو دخل الصيد داره فاعلق
عليه الباب كان الصيد له ولم يخط فيه خلافا وعلى قياس ما ذكر في الكافي في الطير لا يكون له وقد ذكرناه من قبل ويجوز
ان يكون في المسئلة روايتان والاولا في بينهما **قال** **والنقار** فالحمل ما كان في البطن والنتاج ما يحمل هذا الحمل
لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع حبل الحيلة رواه مسلم واحمد وابوداود وفي رواية يبيع عن حبل الحيلة وحبل الحيلة
ان ينتج الناقمة ما في بطنها ثم حبل النبي تحت رايه ابو داود وعليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شرا ما في بطون
الانعام حتى تفسح وعن بيع ما في ضرعها الا بكيل وعن شرا العبد وهو ابق وعن شرا المعانم حتى تفسح وعن شرا الصدقات
حتى تفسح وعن ضرب القنصر رواه احمد وابن ماجة والترمذي ولان ذبه غير روي عنه عليه السلام على ما بينا
والغير هو ما يكون مجعولا العاقبة لا بد وي يكون ام لا **والحبل** هو الحبل وهو مصدر رمي به الحبلين كما سمي بالحمل وهو
مصدر روي انما دخلت عليه للاشعار بالانوته فيه لان معناه ان يبيع ما يستعمله الحبلين ان كان انبي كان في الحبلين يتباع
ذلك فتمت عليه السلام **قال** **والنبي في الصلح** لما روي لما روي انه عليه السلام نفى ان يباع غير حتى يطعم
وصوف على ظهر او لبن في صرع او سمن في لبن رواه الدارقطني لانه يدر ساعه فساعه فيحفظ المبيع بغير البيع
ولا يبيع في كعبه الحلب فيبدي الي الغزاة لانه يحتمل ان يكون انتفاعا من الرعي وليس فيه لبن **قال** **والزروع في الصلح**
لان فيه غير روي عنه عليه السلام ان يبيع ما يحتمل ان يكون انتفاعا من الرعي ولا قدره ولا يملك تسليمه الا بضرر وهو
كس الصدف ومن الذي يوسس انه يجوز بيعه كان الصدف لا يفسخ به الا بالفساد ولا يفسخ به الا بالفساد ولا يفسخ به الا بالفساد
تراب الذهب والحبوب في غلاتها حيث يجوز للوفاء معلومة ويمكن بيعها بالبعث ايضا **قال** **والصوف في الصلح**
لاروي لانه قبل الجز ليس باله شتم في نفسه لانه بمنزلة وصف الحيوان لقيامه به كسائر اطرافه ولا يدر من اسفل
يختلط المبيع بغيره كما قلنا في اللبن بخلاف الغزاة لا يخلط بغيره من اعلاها ويجوز ذلك بالخصاب بخلاف التفصيل لانه يباع
والصوف يقطع فينتار عان في مرضعه وعن ابي يوسف انه يجوز بيعه لانه مال متقوم مشتق به منه ور التسلية
كسائر الاموال بخلاف اطراف الحيوان لانه لا يمكن الا انتفاع بها الا بعد الذبح فصار ماله في اللحم فيها متعلقا بفعل شرعي فلم يزد
تبعه وكونه مقطوعا لا يبرله كما في الكرات وقوائم الحلال والحج عليه مارويته وما بينا من المعنى والتعليل بمقابلة النص
مردود وانما اجيز في الكرات وقوائم الحلال والحج عليه مارويته وما بينا من المعنى والتعليل بمقابلة النص
السقف وذراع من ثوب لانه لا يمكنه التسليم الا بضرر لانه سواد كرموضع القطع او لم يذكره لا يقال هو بنفسه التمسك
الضرر لان الاتم لم يدور العتق غير لازم والعتق لا يوجب الضرر فيمكن الرجوع فيتحقق النزاع بخلاف ما اذا يباع بعضا
معلوم من ثوبه فتمت حيث يجوز ان التمسك لا يفسد ولو قطع الباع الجذع او قطع الثوب وسلمه عاد صححوا ان كان قبل
مضغ المشتري البيع لئلا مانع من الفساد بخلاف ما اذا يباع جلد الحيوان ودخله وسلمه عاد صححوا ان الفساد
فيه لعدم المالبة على ما بينا في اطراف الحيوان ونظيره ما لو باع خرايم فخلت بخلاف ما اذا يباع بزر في بطيخ وجوه حيث لا يجوز
وان شقعه وسلمه لان فساده لاحتمال عدمه فلا يبعد صححوا خلاف الحبوب في غلاتها حيث يجوز بيعها وان كانت مستورة
لان وجودها معلوم ولهذا يسمى به فيقال هذا باقلا وهذا حنطة ولا يقال للبطيخ هذا بزر وهو الفارق وهذا في ثوب
يضره القطع كالمهيا للبس وان كان لا يضره القطع جاز يبيع ذراع منه كالتفكير من الصبرة **قال** **وصرة القانص** وهو ما يخرج
من الصيد بضرر الشبكة او بغوص الصايد في الماء وبقائه مفصلا ومجلا وهو الذي عن العزرو لانه مجعول القدر
والصفة فلا يجوز **قال** **والزانية** وهو بيع الثمر على راس النخل بتمر مجذوف مثل كبله خير صا لحدث انس انه عليه السلام
نفى عن الحاقلة والحاضرة والمنايدة والملاسة والمزانية رواه البخاري والمزانية ما ذكرناه والمحاقلة بيع الحنطة
في سنبها حنطة مثل كبلها خرسا والمناصرة بيع الثمار قبل ان تنضج لانه يباع مكبلا مكبل من جنسه فلا يجوز بطريق الخرس
كلوا كما هو موعود على الارض وكذا بيع العنب بالعنب خرسا لا يجوز وقال الشافعي يجوز في باد ونخسة او سقي لما روي
انه عليه السلام يبيع عن بيع المزانية بيع الثمر بالثمر الا اصحاب القرا فان قد اذن لهم رواه البخاري والترمذي وزاد فيه

باب ما يملك

لواع حلال الحيوان
ودعه وسلمه لا يجوز

الفاصل

المحاقلة بيع الحنطة
في سنبها حنطة

باب ما يملك

حتى لا يستحق بعدد الاجارة وهو مبتذل ايضا قال **وسمى الحيز بغيره** **والحيز** اي لا يجوز بيع شعره ويجوز له
الانتفاع به للحيز لانه يحس العين فلا يجوز بيعه اعانة له كالحيز وهذا لان حيزه يشترع اعزازه في غير الادبي وبخاصته
شعره وانما الحيز الانتفاع به للاسكان لان حيزه العقال والاختلاف لا يتأتى الا به فكان فيه ضرورة وعن أبي
ابن كبره لان الحيز يتأتى بغيره **والاول** هو الطاهر لان الضرورة تتبع له فالشعر اول ثم الحاجة اليه لان لا يوجد بيع
الاصل **وقال** الفقيه ابو الليث ان كانت الاساكفة لا يجدون شعر الحيز بر الا بالشراء ينبغي ان يحيز الشعر لان ذلك
حالة الضرورة فاما البيع فيكون لانه لا حاجة اليه **ولاباس** للاساكفة ان يصلوا مع شعر الحيز وان كان اكثر من قدر الدرهم
ولو وقع في الماء القليل افسده عند أبي يوسف لان الاطلاق للضرورة فلا يظهر الا في حاله الاستعمال وفي غير تلك الحالة ففي
الاصل وعند محمد لا يفسد لان اطلاق الانتفاع دليل طهارة **قال** **وسمى الانسان** يعني لا يجوز بيع شعر الانسان **والانتفاع**
لان الادبي محرم فلا يجوز ان يكون جزءه **وقال** عليه السلام لعن الله الواصلة والمستوصلة وانما لعنا للانتفاع به لما فيه
من اهانة المكرم عن محمد رحمه الله انه اجاز الانتفاع بشعر الادبي استدلوا بما روي انه عليه السلام حين خلق راسه قسم شعره
بين اصحابه فكانوا يتبركون به ولو كان جسا لما فعلت فانه لا يتبرك بالشعر الا ترى ان ابا طيبة رضي الله عنه حين شرب دمر
النبي صلى الله عليه وسلم على قصد التبرك به فانه ان يعود الى مثله في المستقبل **قال** حرمة الانتفاع بكراسته لا تخاسسته
حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد فيطال استدلوا بما روي عن النبي من الورق فينزل على قرون السوا وذو اربعين **قال**
رحم الله الميتة قبل البيع يعني لا يجوز بيعه لما روي انه عليه السلام في الانتفاع بجذبه الميتة وعصبها فيما رواه ابو داود
وغیره لان تخاسسته من الرطوبات المنضلة به باصل الخلقة **قال** كل الميتة خلقت النوب الجبس حيث يجوز بيعه لان تخاسسته
ليس باصل الخلقة فلا يمنع من حيز البيع **قال** **وبعد بيعه** **ويمنع به كعظم الميتة وعصبها وموفاها وقرنها وورثها**
يعني بعد الدباغ يجوز بيعه كما يجوز بيع عظم الميتة الى اخره لانه كغيره بالدباغ **والعظم** وكفه طاهر باصل الخلقة على ما ذكرنا في كتاب
الطهارة **فما روي** السباع وشحمها وجلودها بعد الذكوة كجلود الميتة بعد الدباغ حتى يجوز بيعها والانتفاع بها غير
الاكل للطهارتها بالذكوة الاجل الحيز من فانه يحس العين فلا يظهر بالذكوة ويجوز بيع عظم القليل والانتفاع به عند أبي حنيفة
والجيسف وعند محمد لا يجوز وهو كالحيز بر عذله وعندهما كالسباع **قال** **وعلى سقط** اي لا يجوز بيع عظمه واستفاد
لان له حق التعلل لغيره وهو ليس بمال ومحل البيع المال وهو ما يمكن احراره وقبضه والهو الا يمكن احراره وانما بيعه قبل الذكوة
باعتبار النبا الفاني ولم يبق خلاف الشرب حيث يبيع بعه تبعاً لتفاق الروايات ومقصودا في رواية وهو اختيار مشايخ بل لانه يصيب
من الماء وهو مال ولهذا يصح بالانفاق حتى لو سبي به رجل ارضه بغير قيمته وكذا له حصه من الثمن حتى لو ادعى رجل شرا ارض
بشرط ان يثبت شاهد شاهده ذلك وسكنه الاخر من الشرب بطلت شهادته واختلافهما في غير الارض **والما** يجوز بيعه في رواية
وهو اختيار مشايخ حازي للجمالية ان سقط العلو بعد البيع قبل القبض بطل البيع كماله المبيع قبل القبض **والاجور** بيع المسبل وهبته
يجوز بيع الطريق وهبته والمسئلة تحتل وجهين احدهما بيع رقبته الطريق والمسبل **والثاني** بيع حق المرور حتى تسميها المافان
كان المراد بالاول فالعرف بينهما ان رقبته الطريق معلوم الطول والعرض يجوز بيعه **واما** رقبته المسبل فيجوز لان قدرها يشغله
الما من الارض تختلف تحتل بقلة الماء وكثرة حتى لو بين حدوده حاز كذا الوباغ رقبته المهر من غير اعتبار المسبل او باع جزءا
شايها منه جاز لانه معلوم **ان** كان المراد به الثاني فيجوز بيع حق المرور روايتان في رواية الزيادة لا يجوز وفي رواية ابن سماعه
لا يجوز الفرق بينهما وبين التسمييل على رواية ابن سماعه ان حزم المرور معلوم وهو الطريق على ما بينا **والثاني** فيمنع من بيع
المرور في الطريق حيث يجوز بيعه في رواية ابن سماعه ان حق المرور متعلق برقبته الارض ورقبته الارض مال وهو عينه فما
تعلق به كان له حكم المال وحق التعلل متعلق بالهو والهو ليس بعين مال ولا له حكم المال فلا يجوز **قال** **واما تبيين**
البيع **وكذا عكسه** اي لو اشترى اولى ببيع شخص على انه امة فتبين انه عبد او على انه عبد فتبين انه امة لم يحز البيع وهذا
استحسان **القياس** ان يجوز وهو قول زفر رحمه الله لانه اختلاف الوصف اذا التزكوة والاثره وصف في الحيوان وهو يوجب

البيع

الحيز لا يفسد كما في البهائم فانه اذا اشترى كبشاً مثلاً فاذا هو حجة او بالعكس لا يفسد البيع والمال يثبت له الحيز لقوة
الوصف المردوب فيه كما اذا اشترى عبداً علم انه حيز او كاتب فاذا هو حيز ذلك **وحه** الاستحسان ان الذكر والانتفاع
من يولد من جنسان مختلفين لتفاحش النقا وتفي المفاهيم فان المقصود من العبد الاستخدام خارج الدار ومن الاما الاستحسان
داخل الدار كالطبع والكسب والاستغناء والاستقلال فصارت جنسا اخر غير الذكر كور من غيره جنس واحد للتعارف المقصود
فان المقصود منه المهر والحمل والركوب ونحو ذلك فالانثى والذكر من الحيوانات بلحان لذلك فكان احسا واحدا واختلاف
الجنس يكون باختلاف المفاهيم لا بغيره ان الخل والدبس جنسان ماقولنا وان اتحد اصلهما في مختلفي الجنس متعلق العود بالمشي
اذ اختلف فيه المشي والمشاورة اليه لان التسمية ابلغ في التعريف من الاشارة **قال** الاشارة لتعريف الذكورة او انثى هذا
صار الذات معينة ولا يشترط فيه غيره والتسمية لاعلام الماهية وهو امر اريد على اصل الذات فكان ابلغ في التعريف وبحكمه في مقام
التعريف الى ما هو ابلغ فيه وكانت الاشارة اولى بالاعتبار في متحد الجنس لان المشي موجود في المشاكلة ذكرا والانثى وصفه بتبعه
فانما الجمع بينهما بان جعل الاشارة للتعريف والتسمية للترخيص فيثبت له الحيز عند قوت الوصف المردوب فيه بخلاف
مختلفي الجنس لان المشي فيه مثل المشاكلة وليس يتابع له فلا يمكن ان يجعل احدهما تبعاً للآخر كغيره الاعرف عند ندر الجمع بينهما وهذا
هو الاصل في العقود كالحجارة والنعك والصلح عن دم العبد والخلع والعق على ماله اذا كان المعتبر هو المشي هذا اختلاف الحيز مع البيع
باطلا بغير المشايخ لانه معدوم ومع المعدوم لا يجوز الا في السلم **وقال** بعضه انه فاسد وهو اختيار الكرخي لانه باع المشي واشترى غيره
فصار كأنه باع شيئا بشرط ان يسلم غيره وذلك فاسد **والاجارة** مثل البيع لا يتأصل بالشرط الفاسد والنعك واشباهه لا يبطل بالشرط
الفاسد ولكنه ينظر ان كان المشي يكتف به كالثياب والحيوان الموصوفه او المكيل او الموزون يجب المشي ويجعل كانه سواه وامر
الي شح ان لم يكن ضابطه بغيره المثل كانه لم يسم شيئا لانه لا يصح ان يثبت في الذمة **قال** **وسمى ما باع بالاقبل قبل العقد** معناه
انه لو باع شيئا وقبضه المشتري ولم يقبض البائع الثمن فاشتره باقل من الثمن الاول لا يجوز **وقال** الشافعي رحمه الله يجوز هو
القياس لان الملك فيه قد تم بالقبض فيجوز بيعه باي قدر كان من الثمن كما اذا باعه من غير البائع او منه بثلث الثمن الاول او اكثر
او بجزء او باقل من الثمن **قال** ما روي عن ابي اسحق السبيعي عن امرائه انها دخلت على عاتقة رضي الله عنها فدخلت معها امر
ولد زيد بن ارقم فقالت يا ام المؤمنين اني بعت غلاما من زيد بنتها فارة درهم نسيئة وانني استعنته منه بستمائة نقدا فقالت لها
عاتقة بيس ما شئت وبيس ما اشتريت ان جهاده مع رسول الله قد بطل الا ان يتوب رواه الدارقطني بهذا الوعيد دليل على
ان هذا العقد فاسد وهو لا يدرك بالبراي فدل على انها قالت سمعنا ولا نقول فادري انها قالت بعتني الى العاتقة لعلها انكرت عليها
لذلك لا نقول كانه عاتقة رضي الله عنها تركت البيع الى العاتقة لان الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل قبضه فاذا اعاد البائع
ماله بالصفة التي خرج من ملكه وصار بعض الثمن قصاصا ببعض بقي له عليه فضل لا عوض فكان ذلك بيع مال بعض وهو
حرام بالنعك خلافا لما اذا اشتره مثل الثمن الاول او اكثر لان الرخ فيه حصل للمشتري بعد ما دخل المبيع في ضمانه ولو
اشتره من لا يجوز شهادته له كولد له والدة وعبد ومكاتبه فهو بمنزلة شرا البائع بنفسه **وقال** ابو يوسف ومحمد يجوز
في غير العبد والمكاتب لان الاملاك ضمانية خلافا للملك لان كسبه ليس به وله في كسبه مكانته حتى الملك فكان نصرة كسبه
ولما ان شرا هو لاكثر البائع بنفسه لان ما من ماله بينهم وهو نظير الوكيل في البيع اذا عقد مع هؤلاء لو اشترى ما يبيع له بان
باع وكيلا لم يحز ايضا لانه لم يبيع ما يبيع نفسه ثم اشترى بالانفل وكذا الوكيل اذا يبيع عده بالف درهم فباعه ثم اراد
الوكيل ان يشتري العبد باقل مما باع لنفسه او غيره بامره فبطل الثمن لم يحز اما شراوه لنفسه ولا ان الوكيل بالبيع ابيع لنفسه
في حق الحقوق فكان هذا اشرا البائع من وجه والثاني من وجه كالتابع من كل وجه في باب الحرامات اما لغيره فلا شرا لما روي
له من حيث الحقوق فكان هذا اشرا ما باع لنفسه من وجه وكذا لو اشترى من وارت مشتريه باقل مما اشترى به المورث لم يحز
لقيام الوارث مقام المورث خلافا لما لو اشترى وارث البائع باقل مما باع به مورثه فانه يجوز وعن أبي يوسف انه لا يجوز كالفصل
الاول **والعرف** على ظاهر الرواية ان الوارث يفرم مقام المورث فيما يورث لا فيما لا يورث ووارث البائع لم يفرم مقام البائع في هذا
الشرا لانه لم يملك الشرا بطريق اثار لانه كان يملك الشرا لنفسه حال حيوة مورثه فكان كالاجنبي في ذلك **واما** وارث

مطل

شام

تقاله اذ التبع لاختلاف الاصل وان التالف ورد على خلاف النيباس فيما اذا كان الاختلاف في موجب العقد فصار ضرورة
ان كل واحد منهما يدعي عقد غير الذي يدعيه صاحبه والاختلاف في الزن ليس في معناه فلا يلحق به **قال** ولو لم يرد
بشرحه او يبيها وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز على هذا الخلاف التوكيل ببيع الخنزير وعلى هذا فلو قيل ان الخنزير
الحلال ببيع صيده **فان** ان الوكيل يستفيد الولاية من الموكل ولا ولاية للموكل في هذا التصرف فكذا وكيله كسبل وكل محو
بان يروجه نحو سببه حيث لا يجوز الاتفاق ولا ما يثبت له ينتقل اليه فصار كأنه باشره بنفسه ولا يثبت له من الوكيل والموكل
يجري حكم المبادلة حتى يجعل الوكيل بمنزلة البائع والموكل بمنزلة المشتري لا يترتب له حبس المبيع بالتمن وبرد الموكل
عليه بالعيب ويجري التالف بينهما عند التماس ولا يبي حنيفة رحمه الله ان الوكيل اصل لنفس التصرف والموكل حكم التصرف
الا يترتب له ملك الخنزير والخنزير بالارت بان كانا بالذي فاسلم فثبت قبل ان يسبب الخنزير ويحل الخنزير برونه ورتبه المسلمون
وكذا اذا خسر عصبه ينبغي على ملكه خلاف توكيل المسلم المجوسي ان يروجه نحو سببه لانه سفير ومعتبر فيه فيكون مضافا
الى الموكل بخلاف ما اذا اخطأ كافر لمسلم خنزير لانه سفير كالترويج فيقع الحكم فيه للمسلم ابتدا وحقوقه راجعة اليه ثم تصدق
بمن الخنزير باعها الوكيل له تمكن الخبز فيه لقوله عليه السلام ان الذي حرم بيعها حرم شرائها واكل ثمنها وفي التوكيل بشر
الخنزير الحكم بالحكم فبذلك لا يمنع عن الانتفاع بعينها فله ان يتصرف فيها على وجه يتوصل به الى الانتفاع بها كما اذا ورثها او
خمر عصبه وعليه ثمة يدفعه الى الوكيل لا انتقال الملك اليه من جهة حكمه فبذلك لو كان خنزير بربا ببيتته وقولها
لا ولاية للموكل في هذا التصرف فكذا وكيله منقوض بمسائل منها ان رجلا لو توكل عن غيره بشرع عيب بعينه لا يملك ان يشتريه
نفسه فلو وكل من يشتريه له فاستزاه له ملكه ومنها اذا مات دي وخلف خرايا من الفاضي ذقينا ببيعها وان لم يملك ببيعها
هو ومنها لو كان مسلم وميلا الذي وليت خرايا من الوصي المسلم ذميا ببيعها وان لم يملك هو واما تكاح الجوسية فان المسلم لا يملكه
ابتداء ولا يملكه الا بغيره حكمه لانه حرام عليه ما كان فيه على ما بينا ولا ان المقصود من البيع الملك والمسلم اهل الملك والمقصود
من التكاح الحمل ولا ينفذ الحمل فيلقى **قال** واما على ان يفتق المشتري او يدبر او يكاتب او يستول او لا يجوز بيع امه
على ان يعمل بها المشتري شيئا من هذه الاشياء النجسة عليه اللام عن بيع وشروط والاصل فيه ان كل شرط لا يفتق منه العقد وهو غير
ملازم له ولا يرد الشرع بخوازه ويجري التعامل فيه وفيه منفعة لاهل الاستحقاق ومفسد لما روي فان شرط فيه ما يفتق منه العقد
كشرط الملك للمشتري او شرط فيه الملام للعقد كالحق والكفالة للثقة والتاكيد للحاجب الاستيفاء والمطالبة
لان استيفاء الثمن يقتضي العقد ومؤكد له لانه اذا كان معلوما بان كان الرهن والكفالة تعينين او شرط فيه ما ورد الشرع
بخوازه كالحجاب والاحل او شرط فيه ما جرى التعامل فيه بين الناس كشرط النفل على ان يحدوها البائع او بشرط فيه
ما لا منفعة فيه لاهل الاستحقاق واهل الاستحقاق هو البائع والمشتري والبائع لا يبيح الا لاجبي لا يفسد البيع لورود
الشرع به او التعامل او لكونه ملاما وما عدا ذلك من الشروط مفسد لما فيه من زيادة غربة عن العرف فيفتق الى الربوا
ولا يقع بسببه المنازعة فيعبر عن العقد عن مقصوده **قال** المقصود من شرع الاسباب في المعاملات قطع النزاع بالتمسك
به المباشر للسبب **قال** الشافعي يجوز البائع بشرط الاعناق وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة لان بيع العبد نسمة لا
متعارف في الوصايا تفسيره ما قلنا **فان** انه لا يفتق منه العقد اذ هو يفتق الاطلاق اي تصرف شيئا لا تصرفا بغيره
فاستمرامه مثله فيه مفسد له كاشترط التذبير والاستيلاء والكفاية فيه وتفسير بيع النسمة ان يبيعه من يعرف
انه يفتقه كاذابا من يطلب رغبة للاعتاق عن كفارة او نذر وقيل تفسيره ان يبيعه المشتري قبل الشراء ليشتره
من غير شرط في العقد **ولو** اعتقه المشتري جاز البائع عند ابي حنيفة رحمه الله ويجب عليه الثمن **وقال** لا يجب عليه
القيمة وهو العياض لان شرط الاعناق مفسد فتحقيقه تفريق العاقد لرفع له كسائر الشروط المفسدة فصار كما اذا ائلفه
بوجه اخر وجه الاستحسان ان اشترط الاعناق من حيث دانه لا يلام العقد على ما بينا ولكن من حيث حله لا يلام لانه
لذلك والشيء بانها يفتقر وتكون صورة الشرط قلنا بفسد فاذ الحق كحكما بخوازه لنفق الملاية وهو الاصل فكان
الحال قبله موقوفا خلاف الاستيلاء والتدبير حيث لا يوجد صحيحا بها لاهلها ليسا بمنهيين للملك وكذا اذا ائلفه بوجه

عليه المحرم على
بيع اذا اشترا

العتق

بشرا

تقام مقام المشتري في هذا البيع لان ولاية البيع له من احكام ملك المورث فانه ما كان ملك البيع حال حيوة مورثه لانه
ملك مورثه ولما قام وارث المشتري مقامه في بيع هذا العين حكم الارث صار بيع المورث وبيع المورث سواء فكما لا يجوز
بيع المشتري لا يجوز بيع وارثه وشرطنا ان يكون الشر من مشتريه او من وارثه لانه لو باعه المشتري من رجل او وجه لرجل
او اوجه لرجل ثم اشتراه البائع الاول من ذلك الرجل يجوز ان يختلف سبب الملك كاختلاف العين اصله حديث برب
حيث قال عليه السلام في لهامدقة ولنا حديثه وشرطنا ان يكون المبيع على حاله لم يفتق لانه اذا اعتبت المبيع في يد المشتري
فباعه من البائع باقل من الثمن الاول جاز لان المانع ربح ما لم يفتق **فانما** يظهر الربح اذا صار اليه المبيع كما خرج عن ملكه فاذا لم يجد
اليه كما خرج عن ملكه جعل النقصان بمقابلة العيب الحادث عند المشتري فكان مشتريا ما باع بمثل الثمن الاول **معنى** وشرطنا
ان يكون النقصان من حيث الذات لانه لو نقصت قيمته بتغير السعر لم يخرش او باقل مما باع لان تغير السعر غير معتبر
في حق الاحكام كما في حق الغائب وغيره فعاد اليه المبيع كما خرج عن ملكه فيظهر الربح وشرطنا اتحاد الثمن جنسا لانه اذا
اشترى حبس اخر غير جنس الثمن الاول يجوز ان كان الثمن الثاني اقل من الربح لا يظهر عند اختلاف الجنس والدرناير جنس
الدرام هنا حتى لو كان العقد الاول بالدرام واشتراه بالدرناير وفيه ثمن الاول لم يخرش استحضارنا وجاز فيما سواه وهو
قوله زفر لا يخرش حتى لا يخرى ربح الفضل بينهما **فانما** جسا من صورة وجنس واحد **معنى** لان المقصود بها واحد وهو الثمن
فما نظر الى الاول ببيع وبالنظر الى الثاني لا يبيع فقلنا المحرم على المبيع لقوله عليه السلام ما اجمع الحلال والحرام الا وقد غلب
الحرام الحلال رجلا باع عيدا يستعمله بالثمن الثاني فباعه بالثمن الاول فباعه بالثمن الثاني فباعه بالثمن الاول فباعه بالثمن الثاني
نصفه لانه شرا ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن وصرح في نصيب شريكه بنصف جسمانية لانه ما باع ولا يبيع له ولو قال لا يبيعك بنصيب
فان جسمانية ثم قال لا يبيعك بنصيب فلان جسمانية ثم اشترى احد هاتين جسمانية ففسد في نصيبه لان نصفه وهو الربع له
باعه بنفسه ونصفه وهو الربع بيع له واما نصيب صاحبه فيفسد في نصفه وهو الربع لانه باعه له وصرح في الربع الاخر فبذفع
ثمة لانه ما باع ولا يبيع له وان اشترى به معاني هذه الصورة مع شرائك واحد منها في ثمنه يخرش لانه لو اشترى احد هاتين شرائه
في الربع فاذا اشترى كل واحد منهما نصفا شايها مع شرائك واحد منها في نصف ذلك وهو الثمن ضرورة ولو باعاه بالثمن
اشترى به جسمانية مع شرائك واحد منها في ربعه لان كل واحد منهما اشترى نصفا شايها نصفه فيما باع فيفسد ونصفه فيما
باع شريكه فيصير في نصفه الذي لم يبيعه له بل باعه لنفسه ولو باع مع وكيله بالثمن ثم اشترى الوكيل جسمانية لا يبيع لان احد
الصفتين باعه بنفسه والنصف الاخر بيع له ولو اشترى الوكيل ففسد في النصف الذي باعه وهو وصرح في النصف الاخر لانه ما باع
ولا يبيع له ولو باع الوكيل كل ثم اشترى احد هاتين باع اما الوكيل فلا يبيع له **قال** **ومع** فيما مضى اليه اي مع
البيع فيما مضى اليه المشتري بان اشترى مثلا جارية بالثمن باعها واخرى معها بالثمن البائع قبل نقد الثمن جاز البيع في التي اشترىها
من البائع وفسد في الاخرى لانه لا بد ان يجعل الثمن بمقابلة التي لم يشترها منه فيكون مشتريا لاخرى باقل مما باع وهو فاسد
ولا يبيح الفساد لانه ضعيف منها لكونه مجتهدا فيه حتى لو قضى القاضي بخوازه مع اوله باعتبار شبهة الربوا لانه طار لانه
يظهر بانقسام الثمن او المقاصدة فلا يسري اليه غيرهما **قال** **وزن** على انه يزنه بوزنه ويطرح عنه مكان كل طرف
خمس رطلا ومع لوزن الطرف **بوزن** الطرف اي يجوز بيع رطل كل رطل يد رطل على انه يزنه بوزنه ويطرح عنه مكان كل طرف
الوزن وكان كل طرف خمسين رطلا ويجوز ان شرط ان يطرح بوزن الطرف لان الشرط الاول لا يفتق منه العقد والثاني
يفتق منه هذا لان مقتضى العقد ان يخرج عنه وزن الطرف فاذا طرح خمسين مثالا كمثل ان يكون اكثر من الطرف او اقل الا اذا
عرف ان وزنه خمسون رطلا فحينئذ يجوز لانه يفتق منه العقد **قال** **وان** اختلفا في الزن **قال** **فان** القول للمشتري لانه لا يفتق
ببانه ان اشترى سنانا من فرد المشتري الزن وهو عشرة اطلال فقال البائع الزن غير هذا وهو كان خمسة اطلال لانه ان
اعتبر اختلافهما في الزن والقول قول القاضى ضيقا كان او مينا كالتعاصيب والودع وان اعتبر اختلافهما في السمن فهو في الحقيقة
اختلاف في مقدار الثمن فيكون القول للمشتري لانه يكثر الزيادة ولا يتخالف وان كان الاختلاف في الثمن لان الاختلاف في الثمن يثبت
تبعا لاختلافهما في الطرف والاختلاف في الطرف لا يوجب التالف لانه ليس بمقصود بالعقد ولا معقود عليه اصلا فكذا انما يثبت

أخر لو باع جارية بشرط أن يهاها المشتري أو بشرط أن يهاها فاسد البيع عند أي حيلة كان العقد لا يقتضيهما
لأن قضيته الطلاق لا انتفاع لا المحرمه ولا الإلزام وقال أبو يوسف في الأول لأن العقد يقتضيه وفسد في الثاني
لأنه لا يقتضيه عند مجيء فيها لأن الثاني لا يقتضيه العقد ولا يرجع نفعه إلى أحد كان هذا شرطاً لا يوجب له
فلا يرد إلى النزاع فلا يفسد **قال** أو لا يجوز بيع أمة إلا بغير شرط فاسد أو بشرط فاسد أو بشرط فاسد
استثنى منه وأجل لا يجوز إفراد به بالبيع فكذا استثنى أنه لا يفسد العقد ولا يستثنى كالبائع والأجرة
للبيع فيفسد البيع استثنى الحل في العقود على ثلاث مراتب في وجه يفسد العقد والاستثنى كالبائع والأجرة
والكتابة والرهن لأن هذه العقود يبطلها الشرط الفاسد غير أن المفسد في الكتابة ما يمكن في أصل العقد
من الشرط أي ما يفرق به العقد حتى لو كانت بشرط لا يخرج من البطلان ففسد وله أن يخرج لأن الكتابة تشبه البيع
من حيث أن العبد مال في حق المولى ويشبه النكاح من حيث أنه ليس غايته في حق نفسه فعملنا بالشبهين في المالمين
وفي وجه العقد جاز ولا يستثنى بطل كالعينة والصدقة والنكاح والخلع والصلح عديم العقد فلا يبطل العقد ويبطل الاستثنى
ويكون الحل تابعاً للإلزام في هذه العقود يصير هو حيث صارت هي وفي وجه يجوز العقد والاستثنى وهو الوصية حتى لو أوصى
بجملتها لا يخرج من الوصية اخت الميراث والميراث يجري فيه فكذا الوصية بخلاف الخدمة وفي العتق يتبعها الحل ولو اعتق
الحل وحده **قال** أو يستعمل البائع ثمره أو أدر على أن يسكن أو يقرض المشتري دهره أو يهدي له أو يهب
أو يهب أو يهب على أن يقطع البائع ونحوه فيفسد البيع لأن هذه الشروط لا يقتضيهما العقد وفيه منفعة لأحدهما
ففسد لأنه إن كان بعض الثمن نقالة العمل المشروط فهو إجارة مشروطة في بيع وإن لم يكن نقالة سعى فهو إجارة
مشروطة منه وفي النبي صلى الله عليه وسلم عن صفقة في صفقة وكان الأجل يخص بالدين لا شرع للزمن حتى يفرق
من التحصيل دون الأجل أي حاصله متعينة بالعقد فلا حاجة فيها إلى التأجيل فيكون شرطاً مفسداً **قال**
وقد يبيع على أن يحدوه ويشتبه وقال زفر لا يجوز وهو القياس لأن فيه شرطاً لا يقتضيه العقد وجه الاستحسان
أن الناس تعاملوه وبمثل يترك القياس ولهذا أجزأ الاستصناع واستنجاز الصباغ والظهور الحام وإن كانت إجارة على
استهلاك الأعيان **قال** لا يبيع إلى الميرور والمخزجان وحوم النصارى وفطر اليهود إن لم يدر المتعاقدان
ذلك يعني لا يجوز البيع إلى هذه الأجناس لأنها مجهولة فتقتضي إلى المنازعة **قالوا** إذا باع إلى فطر النصارى بعد ما شرعوا
في صومهم جاز لأن مداه صومهم بالإيام وهي معلومة **قال** ولي قدوم الحاج والحجاء والدياس والقطاف
أي لا يجوز البيع إلى هذه الأجناس لأنها متقدمة وتنازع فتكون مجهولة وهذا لأن هذه الأشياء أفعال العباد فتقتضي بحسب
ما يبدل ولعمري والأجل شرعت بالأوقات قال الله تعالى يسئلونك عن الأهلة قل هي موافقت للناس وكذا إلى الجوار
لما ذكرناه وهو جزأ الصوف وكذا إلى الجدة وهو بالذال المعجمة عام في قطع الثمار وبالمحملة خاص في الخلق والحيصاد
بفتح الحاء وكسر هاء قطع الزرع وقري بها قوله تعالى وإنا وحده يوم حصاده والقطاف قطع العنب من الكرم والدياس
أن يولي الطعام الدواب **قال** ولو كفل إلى هذه الأجناس مع كان هذه جهالة يسيرة وهي جهالة في الكفاية لكونها
تبرها فيجري النسخ فيها بخلاف البيع لأنه مباداة المال بالمال فيكون مباداة على الماكسة والمضابغة فإذا كانت
يسيرة أمكن رفعها بأقضاها بخلاف ما إذا كانت فاحشة كالكفاية التي يوجب الترخيم لأن الكفاية تشبه العذر ابتداء
لكونها التزاماً محضاً من غير أن يقابل شي وفي الذر تحمل الجهالة وإن كانت فاحشة وهي معاوضة انتهى باعتبار
الرجوع على المكفول عنه ولا تتحمل الجهالة في المعاوضات وإن كانت يسيرة فعملنا بالشبهين في المالمين لا نرى أن الجهالة
في الكفاية تتحمل في أصل الدين حتى لو تكفل بماداة له على فلان مع فنان وصف وهو الأجل أولى بخلاف البيع حتى لا يبيع بثن
مجهول أصلاً فكذا في وصفه **قال** ولو استقط الأجل قبل حلوله **قال** أي لو باع إلى هذه الأجناس ثم استقط المشتري الأجل
قبل أن يباخر الناس في الحصاد والدياس وقبل قدوم الحجاج جاز البيع **قال** زفر والشافعي لا يجوز لأن العقد انعقد فاسداً
ولا ينقلب صحيحاً باستقاط الفاسد كما إذا استقط الدرهم الزايد عن درهم الدرهم بالدرهمين وكذا إذا تزوج امرأة إلى عشرة أيام

من شرط أن يهاها المشتري أو بشرط أن يهاها فاسد البيع عند أي حيلة كان العقد لا يقتضيهما

لأن قضيته الطلاق لا انتفاع لا المحرمه ولا الإلزام وقال أبو يوسف في الأول لأن العقد يقتضيه وفسد في الثاني

لأنه لا يقتضيه عند مجيء فيها لأن الثاني لا يقتضيه العقد ولا يرجع نفعه إلى أحد كان هذا شرطاً لا يوجب له

ثم استقط الأجل ولما أن المفسد شرط خارج عن صلب العقد وهو يسير ولهذا اختلفت الصحابة فيه فنقلنا صحيحاً
عند الزايدة أو نقول انعقد موقوفاً في الاستقطاق تبين أنه كان جازراً على ما قاله مشايخنا هو الصحيح لأن فساداً
باعتبار أنه يقتضي إلى المنازعة وقيل بحجبه لا منازعة فلا يفسد **والأول** قول مشايخ العراق وعلى هذا الخلاف كل
عقد ينقلب صحيحاً بإزالة المفسد ينقلب فاسداً لعدم وقوعه فاعيد مثلاً بخلاف الذريح الزايدة لأن الفاسد
في صلب العقد لأنه في أحد العوصين بخلاف الأجل في النكاح لأنه عقد غير النكاح وهو المنع والعقد لا ينقلب عقداً
آخر وقوله ولو استقط الأجل قبل حلوله أي استقطه من له الحق فيه وهو المشتري لأن الأجل حقه فيفسد باستقاطه
ولا يشترط فيه النزاع وقوله العذر في مختصره فإن نازعاً باستقاط الأجل وقع اتفاقاً لا يخرج الشرط لأن
رضا من له الحق يكفي لو باع مطلقاً ثم أجل الثمن إلى هذه الأوقات جاز لأنه تأجيل الدين والجهالة في تأجيل الدين
محملة لخالو العقد عن المفسد بخلاف ما إذا كانت في العقد الجهالة مقارنه له فيفسد **قال** ومن جمع
بين حروجه وبين شأه ذكية ومبيته بطل البيع فيها وإن جمع بين عديم وعديم وعديم عديم أو
بين ملك وقف في القن وعديم وملك أما الأول فالذكر على الملاحقة قول أي حيلة عديمها أن ين
ثم كل واحد منهما جاز في العبد والذكية والأفلا لأنه إذا بين ثمنهما ما رصفقتن فيستدرك الفساد بقدر الفساد
بخلاف ما إذا لم يسم لكل واحد ثمناً لأنه يبقى بيعاً بالحصصة ابتداءً وهو لا يجوز **وله** أن الصفقة متحدة فلا يمكن وصفها بالصفقة
والفساد فيبطل وهذا لأن الحر والميتة لا يدخلان في العقد لعدم شرطه وهو المالية فيكون قبول العقد في الحر والميتة
شرطاً لجواز العقد في العبد والذكية فيبطل **وأما الثاني** فهو قول علي أنها الثلثة **وقال** زفر لا يصح لأن محل العقد المجموع
ولا يتصور ذلك لأن ثمناً المحلية في المديون وخوم كام الولد والمكاتب وقد جعل قبول العقد فيه شرطاً لصحة العقد في
المالك فيفسد كالفصل الأول والفرق بين الفضلين في حيلة مطلقاً **قال** إذا لم يفسد الثمن أن المديون وخوم يدخل تحت
البيع ثم يفسد في حقه فيقسم الثمن عليها حالة البقاء وهو غير مفسد وفي الفصل الأول الحر وخوم لا يدخل في البيع أصلاً ولو
جاز البيع فيها لم يفسد لأن بيعاً بالحصصة ابتداءً فلا يجوز رجوعاً إلى الثمن عند العقد بخلاف النكاح حيث يجوز نكاح المحللة لهما إذا
ضم إليها المحرمه فعقد عليهما جاز لأن النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد ولا بجهالة المهر فيكون صحيحاً **والدليل** على أن
المديون والمكاتب وعبد الغير يدخل في البيع القاضى لو قضى جواز بيع المديون والمكاتب وينفذ في المكاتب ينفذ
برضاء في الأصح وفي عبد الغير بإجارة مولاة ولو لا آخر مال ولم يدخلوا في العقد لما نفذ كما في الحر والميتة وإنما يجوز من العقد
بعد الدخول لاستحقاقهم أنفسهم في المديون والمكاتب وفي عبد الغير لأجل مولاة فلا يكون بيعاً بالحصصة ابتداءً
بل في حالة البقاء فلا يفسد **وقال** إذا جمع بين ملك وقف روايتان في رواية يفسد في الملك لأن البيع لا ينعقد على الوقف
لأنه صار محرراً عن الملك والملك فصار كالأوجه بين حروجه وذكره الفقيه أبو الليث في نوار له **والأصح** أنه يجوز في الملك
لأن الوقف حال ولهذا ينتفع به انتفاع الأموال غير أنه لا يباع لأجل حق تعلق به وذلك لا يوجب فساد العقد فيما يقع فيه
كالمدبر وخوم بخلاف المسجد حيث يبطل العقد فيما ضم إليه لأنه ليس مالاً ولهذا لا ينتفع به انتفاع الأموال لصغار كالحق
ولو باع قرية ولم يستثن المسجد والمقابر لم يفسد **قال** في المحيط قبل بيع في الملك وهو الأصح لأن البيع ينعقد
على الوقف لأنه مال مشغور لا نرى أنه يفسد بالانلاف وهذا مشكل فإن المسجد كالحق على ما بينا فليفسد جواز البيع
فيما ضم إليه ولا يبطل هذا إلا إذا جعل استثنى المساجد فيكون كأنه تابع غير مواضع المساجد وأنه أعلم
فصل في المشتري في البيع الفاسد بأمر البائع وكل من عومنه مال ملكه المبيع له
بقيته معناه إذا قبضه ملكه ولو لمه قيمته إذا كان القبض بأمر البائع وفي العقد عوضان وكل واحد منهما مال ذكر الفقهاء
لأنه قبله لا يفسد الملك وذكر البيع الفاسد أصراً من الباطل فإنه لا يفسد الملك بشرط أن يكون القبض بأمر البائع والمراد به أنه
لأنه غير أذنة لا يفسد الملك على ما عرف لا بد له من أن يصرح بغير الاقتراض وقبله في المجلس يكفي بالدلالة لأن البيع تسليط
منه على القبض إذ مراده أن يملكه المشتري لا يكون ذلك إلا بالقبض فكان ذلك تسليطاً منه عليه كما في العينة بخلاف البيع الصحيح

لو باع قرية والمسجد والمقابر

لأنه لا يفسد الملك وذكر البيع الفاسد أصراً من الباطل فإنه لا يفسد الملك بشرط أن يكون القبض بأمر البائع والمراد به أنه

فان لا يحاط فيه كايكون فسلطان منه على القيد لان مقصوده وهو التملك يحصل بدونه ولا حاجة الى اثباته هذا اذا
لم يقيد البائع القيد او قبضته وهو ما لا يملكه بالقيد كالحجر والحجر ان كان ما يملكه به وقبضته كان اذ اذامنه
بالقيد كالا لة فلا يحتاج فيه الى التصريح به وان كان بعد المجلس وشراطين يكون في العقد عوضا لكل واحد منهما مال
ليتحقق ركن البيع وهو ما لا يملكه بالمال بل يخرج عنه البيع بالقيمة ونحوه والبيع مع نفي القيد في رواية بخلاف البيع
مع السكوت حيث يتعقد فاسدا وقوله ملكه المبيع بقيمة يعني قيمته يوم القبض لانه به دخل في ماله وعند محمد يعتبر
قيمه يوم انقضاء لانه به يتقرر عليه اذا كان المبيع من ذوات القيم وان كان من ذوات الاشياء ملكه بملكه اذ هو المعدل
لكونه مثلا له صورة ومعنى فلا يعدل عنه مع امكانه كما في الغصبة وهذا على قوله مشايخ بلخ وقال مشايخ العراق
لا يملك العين وانما يملك فيها النصيب خاصة بحكم تسلط البائع عليه استلزاما لما قال محمد رحمه الله انما جاز بيعه
لان البائع سلطه على ذلك قال ايضا من اشترى دارا سرقا فاسدا فلا شفعة للشفعين فيها ولو ملكها المشتري اخذها
الشفيع وكذا لو اشترى جارية لاجل له وطبها ولو طبها يجب عليه العتق اذ ارفع الفساد وردا الى البائع ولو ملكها
لحل ولم يجب العتق لمصادقته ملكه كالا لة الموهوبة على له وطبها ولا يجب عليه العتق اذ ارفع الفساد وردا الى البائع ولو ملكها
لا يطيب له الزرع ولو ملكها بالطاب وكذا اكله اكل طعام اشتراه سرقا فاسدا ولو ملكه حل وجه القول الاول وهو لا يصح
ان الاب او وصيه لو باع عبد الصغير بيضا فاسدا فاعتقه المشتري فقد عتقه وكان الولي له ولو لم يملكه لما نقض لان الاب
والوصي لا يملكان لا اعتاق ولا التسلط عليه وكذا لو اشترى دارا سرقا فاسدا فبيعت بغيرها دارا اخذها المشتري
بالشفعة ولو لم يملكها لما استحق الشفعة وكذا لو اشترى جارية وردا على البائع يجب عليه الاستبراء ولو لم يخرج عن
ملكه لما وجب انما حل له النصيب من الولي والاكل ولم يجب الشفعة فيها لان الاشتغال بالولي ونحوه اعراض عن الرد
وهو واجب شرعا في قضا القاضي بالشفعة تاكيد الفساد وتقريره وما ذكره محمد رحمه الله من التسلط لا بد له على انه
لا يملكه اذ المشتري يتصرف في المبيع بتسلط البائع بسبب تملكه اياه وقال الشافعي رحمه الله لا يملكه بالفاسد العين
ولا التصرف وان قبضه لانه محظور لكونه موهبا عنه والنهي يقتضي الحرمة والملك نعمة لكونه ذريعة الى قضا المارب وقوله
الى تحصيل المطالبة فلا ينافيه اذ لا يلازمه الملائمة شرط بين الاثر والموت لان النهي نسخ للمشروعية للنقض بين كونه
مشروعا وبين كونه موهبا عنه لان النهي يقتضي نفيه والمشروعية تقتضي حسنه وبهنا ثبات فكان باطلا الاثر انه
لا يفيده نفي القيد ومن ترددت الحرمة والفساد فالتى يثبت له الملك فيه فصار كالميتة وبيع الحجر بالدرهم ولما ان ركن البيع
صدر من اهله مضافا الى محله فوجب القول باعقاده ولا خلاف في الاهلية والحلية وركنه مبادلة المال بالمال وفيه الكلام والى
عن الاعمال الشرعية بقر المشروعية عندنا بخلاف النهي عن الاعمال الحسية لان النهي يقتضي النفي ولهذا لا يقال
لا محال لا يتصور ولا الانسان لا يطر لعدم التصور منه فاذا كان من شرطه التصور فنقص الاعمال الشرعية بالشرع فاذا
ان كان مشروعة لم تكن متصورة فيبطل النهي اذ حقيقة النهي تصرف في المكلف بالمنع مع قيام المنهي عنه وهو المحل على حاله
فاقتضى وجوده وهو ما لا يتصور فصارته مشروعة ضرورة صحة النهي والاعمال الحسية متصورة بذاتها فلا
ضرورة الى جعلها مشروعة بخلاف النسخ فانه تصرف في المحل وازالة النسخ من غير تعرض للمكلف فكانا في طرفي
تقييد فلا يمكن حل احدهما على الآخر وتحقيق هذا ان النهي عن العقوبة المشروعة لا يحل جهاز ان يكون
مشروعة وانما يحرم مباشرتها بحصول الحكم بان ذلك السبب مع بقائه سببا له عندنا كما اذا كان النهي
لمعق في غيره كالبيع عندنا ان الجملة فانه مشروعة على حاله مفيد لحكمه غير انه محظور لا يقال البيع عند
الاذ ان منهي عنه لغرض هو فيما نحن فيه المعنى في نفسه فلا ينافي عليه ما ليس في معناها فلا نقول النهي فيها
لمعق في غيره لكن في النهي في المستشهد به منفصل عنه محاور له وفيما نحن فيه متصل به وصفا فكان النهي
فيها لمعق في غيره لا يري انه لو لا الشرط جاز العقد بانه امر ان الوصف اقوي ايضا لامر الجارية وذلك لا يوجب
عدم المشروعية فكان مشروعا بانه غير مشرووع بوصفه وظهر اثر القوة في انعقاده فاسدا لا يفيد الملك الا بالقيد

لو اشترى جارية بغيرها فاسدا وردا على البائع يجب عليه العتق

لو اشترى من افعال الشرعية بقر المشروعية عندنا

وهذا

وهذا لانه لو اوجب الملك قبله لثبت لا محذور اذ المسمى لا يجب للفساد وصحان القيمة لا يجب الا بالقيد لا بد
الرفع بعد القبض للفساد المنقوله فوجب لا امتناع عن المطالبة اولى وذلك لعدم الملك لان ثبوت الملك
قبل القبض يودي الى تقرير الفساد وقوله وبهنا ثبات قلنا لا ثبات اذ جعل مشروعا من وجه دون وجه
على ما بينا والقيمة ليست ماله في حق احد فامعدهم الشرط اذ ابيع الحجر بالدرهم فقد جعلها متهما وهي لا يجب
بالعقد فلو انعقد لوجب قيمتها لتعذر تسليمها والقيمة لا تنقل متهما وانما تكون متهما اذ لا عهد لنا بالشرع
ان تكون القيمة مبيعا في صورة من البياعات **والثاني** وكل منهما فسخه يعني على كل واحد منهما فسخه لان
رفع الفساد واجب عليهما والام تكون معني على قال الله تعالى وان ساءم فلما اي فعلها وبذلك كل واحد منهما
من الفسخ قبل القبض بغير صاحبه لان البيع الفاسد لا يفيد الملك قبل القبض فكان بمنزلة البيع الذي فيه الخيار فكان
كل واحد منهما يسيل من فسخه من غير رضا الآخر لكنه يتوقف على علمه لان فيه انزام الفسخ له فلا يلزمه بدون
علمه ولما بعد القبض فان كان الفساد في صلح العقد بان كان راجعا الى احد البدين كالباع بالحجر او الخنزير فكل ذلك
ينفذ احدهما بالفسخ لقوة الفساد اذ كان الفساد لشرط زائد بان باع الى اجل مجهول او غير ما فيه منفعة لاحد
التعاقدين يكون لمن له منفعة الشرط اذ كانت عائدة اليه كان قادرا على تصحيحه بحد الشرط وكان في حقه
بمنزلة التصحيح لعدم رده عليه فلو فسخ الآخر لا يطل حقه عليه وعندها لكل منهما فسخه لانه مستحق النقص حقا للشرع
فانتفي الزوم عن العقد ومن له النقص قادر على تصحيحه بالخذف والكلام على ما قبل التصحيح فيفسخه بغير صاحبه في كل
وعند اي يوسف لا يشترط علمه **والثاني** لان بيع المشتري اوجب او حر او بيتي اذا انصرف فيه هذه الثغرات
ليس لواحد منهما ان يفسخ لان المشتري ملك المبيع بالقبض فينفذ منه نصيبا به كلما وينقطع به حق البائع في الاسترداد
سوا كان تصرفا يقبل الفسخ او لا يقبله الا الاجارة والنكاح فانها لا يقطعان حق البائع في الاسترداد لان الاجارة عقد صفي
يفسخ بالاعدار وفساد الشراعية فيفسخ والنكاح لا يفسخ بفسخ ويرد على البائع والنكاح على حاله وما عداها
من التصرفات ينقطع حق الاسترداد لانه تعلق به حق الغير والفسخ كحق الشرع وما اجمع حق الله وحق العبد الا وقر عليه
حق العبد لما حبه وغنا الله تعالى بخلاف حق الشفعة حيث يتقضى فيه نصيب المشتري لانه حق العبد فكذلك اولى
لسبقه لانه بالعتق قد هلك ثمنه فتمت **فصل في بيع الثاني** مشروع باصله ووصفه والاول مشروع باصله دون وصفه فكان
الثاني اولى بالاغتيا وكذا الهبة مشروعة باصلها ووصفها فكانت اولى لان تصرف المشتري حصل بتسلط البائع
فلا ينقص بخلاف الشفعة حيث يتقضى تصرف المشتري لعدم التسلط منه والكتابة والرهن نظير البيع لانهما لا زمان
الالة اذ انجز الكتاب او فسخ الرهن يعود حق الاسترداد لزوال المانع وكذا الورع في الهبة عاذا حق الاسترداد سوا
بقضا او غير قضا لانه يعود اليه قديم ملكه في الوجهين وبالرد بالعيب يعود حق الاسترداد لما ذكرنا وهذا اكله اذا عاد
المبيع الى ملك المشتري بما يكون فسخا قبل قضا القاضي بالقيمة على المشتري وان كان بعد لا يعود حق الاسترداد لانه قد فر
لزم القيمة بقضا القاضي فلا يتقضى قضاؤه بعد ذلك كالعبد المعصوب اذ ابق ثم عاد بعد ما فني على العاصب بالقيمة
وتعلق حق الوارث به لا يمنع حق الاسترداد لان ملك الوارث خلافة فكان في حكم عيني ما كان للمورث ولهذا يرد بالعيب
فيما اشتراه المورث ويرد عليه بخلاف ملك الموصي له على ما عرف في موضعه وقوله او بيتي اي ينقطع حق الاسترداد
بينما المشتري في العفا والمشتري سرقا فاسدا وهذا عند اي حبيفة وعندها لا ينقطع وعلى هذا الكلام الغرض **فصل**
ان حق البائع في الاسترداد اقوى من حق الشفعين في الاخذ حتى يحتاج في الاخذ بالشفعة الى القضا وبطل بالناخير ولا
يورث بخلاف حق البائع ثم حق الشفعة مع ضعفها لا يطل بالبنا والغرض بهذا ان البنا والغرض حصل بتسلط
البائع وهو ما يفرضه الدوام فيفسخ حق الاسترداد كالباع خلاف حق الشفعين لانه لم يوجد منه التسلط ولهذا لا يسقط
بيع المشتري وحميته فكذلك ايناها وشك يعقوب في حفظ الرواية عن اي حبيفة ونص محمد رحمه الله ان الشفعين انما اخذ العفا
المشتري سرقا فاسدا بالشفعة اذ اني المشتري فيه عنده والبيع الفاسد لا يجب فيه الشفعة مادام حق الاسترداد باقيا

لو اشترى جارية بغيرها فاسدا وردا على البائع يجب عليه العتق

لو اشترى من افعال الشرعية بقر المشروعية عندنا

لو اشترى جارية بغيرها فاسدا وردا على البائع يجب عليه العتق

لم يقبل شهادته كانه هو الذي باعه ثم شهد انه لغيره ولو كانت فسخا لغلبت الاتركي ان المشتري لو رد البيع بعيب بقضا
وادعا المبيع رجل وشهد المشتري بذلك تقبل شهادته لانه بالفسخ عاد ملكه القديم فلم يكن متلقيا من جهة المشتري لكونه
فسخا من كل وجه وكذا الرباع عبد اطعام بغير عينه وقبض ثم تقبلا لا يتعين الطعام المقبوض للرد كانه باعه من البائع بطعام
غير معين وكذا الوقبض اودي من الثمن الاول او اوجده منه بغير رد مثل المشروط في البيع الاول كانه باعه من البائع بمثل
الثن الاول وقال الفقيه ابو جعفر بغير عيب عليه رد مثل المقبوض لانه لو وجب عليه مثل المشروط للزمه زيادة ضرر
بسبب نبرعه ولو كان الفسخ بخيار روية او شرط او عيب بقضا بغير رد المقبوض اجماعا لانه فسخ من كل وجه بخلاف
الافالة والرد بعيب بغير قضا قال **وما لك المبيع يمنع** اي يمنع صحة الافالة ان شرط صحة الافالة قيام العقد لا يرفع
العقد والعقد يقوم به وهو محل له فلا يبقى بعد هلاكه خلاف هلاك الثمن حيث لا يمنع من صحته لان الثمن ليس محل للعقد
فلا يشترط قيامه وهذا لانه يثبت له حكم الوجرد في الذمة بالعقد فكان حكم العقد وحكم الشيء بعينه فلا يكون محلا له
لان المحل شرط والمشرط سبق فكان بينهما نكاح وهذا يبطل البيع هلاك المبيع قبل القبض لا هلاك الثمن قال
وهلاك بعضه بقدره اي هلاك بعض المبيع يمنع صحة الافالة بقدره لان الجزء معتبر بالكل فينتقد بغيره ولو تقاضيا
عبد اجماعية فهلك احداهما صحت الافالة في الباقي منها لان كل واحد منهما مبيع فكان البيع قابلا لخلاف ما لو هلكا جميعا حيث
لا يجوز لعدم محله خلاف ما لو هلك البدل في الصرف حيث يجوز الافالة بعد هلاكها لان المقبوض عليه في الصرف ما وجب
لكل واحد منهما في ذمة صاحبه وذلك لا يتصور هلاكه والمقبوض غير فلا يمنع هلاكه صحة الافالة ولهذا لو كانا فاعلين وتقبلا
لا يلزم هلاك المقبوض بعينه بل لما ان برد مثل المقبوض من جنسه فعلم بذلك انه لا يتعلق له بالمقبوض الاتركي انهما لو
تقبلا منه فهلك البدل لا يبطل الافالة فكذا لو تقبلا بعد هلاكها خلاف بيع المقايضة لان الافالة تتعلق باعيانها كالبيع
فتبطل هلاكها قبل القبض كالبيع لتعين البدل فيها **التولية**
وهي ان يجعل غيره والبا فكذا المشتري يجعل المشتري منه والبا كما اشتراه ثم انواع البياعات بحسب الثمن الذي
يذكر بمقابلة السلعة انواع اربعة المسماة وهي التي لا يلتفت فيها الى الثمن السابق والمراحة والقولية والوصفية
وهي البيع بالتقص من الثمن الاول قال **رحم الله في اي التولية بيع بثن سابق والمراحة وبزيادة** وهذا
احسن من قول بعضهم انها نقل ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح او من غير زيادة ربح لانه لا يشترط فيه ان
ينقل ملكه بالعقد حتى لو فاض المصوب عند الغاصب وضمن قيمته ثم جده جاز له ان يبيعه مراحة وتولية على ما مضى
وان لم يكن فيه نقل ملكه بالعقد والعقدان جازان شرعا لاجتماع شرائط البيع ولتفاعل الناس بها الى يومنا هذا وان
من لا يفتدي الى التجارة يحتاج ان يعتمد على فعل الذي المحدثي فيها وتطبيق نفسه بالزيادة على ما استقره ولهذا كانت
بينهما على الامانة ولا حرج من الحيانة وشبهتها ومشتت الحاجة الى هذا النوع من البياعات فوجب القول بجوازها وما
اراد عليه السلام المحرر اتباع ابو بكر بغير ربح فقال له عليه السلام ولبي احدثها فقال له هو لك بغير شيء فقال اما بغير شيء فلا
قال **وشرها كون الثمن الاول مثليا** لانه اذا لم يكن مثليا لم يعرف قدره فلا يتحقق التولية ولا المراحة فلا يجوز
الا اذا باعه بذلك البدل من ملكه اوبه وبزيادة ربح معلوم فحينئذ يجوز انتقال الجمالة ولو باعه به وبغير قيمته او تخف
لا يجوز لانه باعه بذلك وبعض قيمته ذلك البدل وهو مجهول فلا يجوز ولو كان البدل مثليا فباعه به وبغيره ان كان
المشتري يعلم جملة الثمن مع وان لم يكن عا لما به فان علم في المجلس جاز له الخيار والافساح كما لو باع الثوب بربحه ومن شرطها
ان يكون صرفا حتى لو باع دنانير بدينار لا يجوز فيه المراحة ولا التولية لانها في الذمة فلا يتصور فيه المراحة والتولية
والقبوض غير ما وجب بالعقد **وله ان يبيع له راس المال اجر الفسار والصنع والطراز والقتل وحمل الطعام**
وسوق الغنم لان العرف جري بالحق هذه الاشياء راس المال وهو المعتبر ولهذا لا يبعد ذلك خيانة اذا تبين له والاصل فيه
ان كل ما يزيد في البيع او في قيمته يوجب هذا هو الاصل وما ذكرنا بهذه الصفة لان الصنع والقتل والفنارة والطراز
تزيد في العين والكل والسوق يزيدان في القيمة لا يفتان بخلاف الاماكن وعلى هذا ان يضيف اليه اجرة الغسل

والمراحة

والقائمة

والخياطة وتفقده تحصيل الدار وطى البير وكري الاثمار والفنارة والمساة والكراب وكسح الكروم وسقها والزراع
وعرس الاشجار فان فعل شيئا من ذلك سببه لا يضمنه وذكر في المحيط انه يضمن طعام المبيع وكسوته وكراهه وابسة السمسار
ان كانت مشروطة في العقد والا فاكتره على ان يضمنه ولا يضمن اجرة الدال بالاجماع وكذا ما هو سبب لبقائه الى وقت كاطعام
في الخبز يضمن لانه يزداد قيمته من حيث انه يدفع عنه ضرر الحر والبرد قال **ويقول فام علي كذا**
اشترى بكذا انخر من الذهب قال **ولا يضمن احد الراعي والتعليم وكذا** ان يضمن لعقد العرف بالمحافة راس المال
لان الراعي يحفظ وهو لا يزيد في العين ولا في القيمة شيئا وثبوت الزيادة في التعليم يعني في نفسه وهو ذكاه وهذه ولا يضمن
ضرر البير يضمن اجرة من يذبح الحيوان ويصلحها واتحاد الخشب اوباما وتقب الدلوقة ولوروج العبد لا يضمن المهر الى راس
المال ولا يحط مهر الامة لوزوجه لا يضمن اجرة الطبيب والراعي والبطار والحامه وحمل الاين وتفقده نفسه وكراهه واجرة
الحثان والقد في الجناية لان التجار لا يضمنون هذه الاشياء الى راس المال ولا يضمنون شيئا في العين ولا في القيمة فلا يجوز
المحافة راس المال الذي يوجد في الطريق من النظم لا يضمن الا في موضع جرت العادة فيه بينهم بالعلم قال **فان كان**
في مراحة عند كل فقه اوردته **وهي التولية** وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف فباعها قاله محمد بخير فيها
لا يضمن باسراعها باختيارها بثن معلوم فينقصد بالمسمى فيه كما لو باعه مساومة وذكر المراحة والقولية للربح
والترعيب تجري مجرى الوصف فاذا فاض الوصف المرغوب فيه يتخير في سائر الاوصاف وكل اذا وجد معيباه
ولا يضمن يوسف ان اصل فنه هو المراحة والتولية ولهذا لا ينعقد بقوله وليتكن بالثن الاول او بعتك مراحة على
الثن الاول اذا كان الثمن والربح معلومين وذكر الثمن جاري مجرى النفس فلا بد من ثبات العقد الثاني على الاول
في حق الثمن وقد رخصنا ان لم يكن ثانيا في العقد الاول فلا يمكن اثباته في العقد الثاني فيحط ضرره غيراته في التولية
يحط فذكر الجناية من الثمن لا غير وفي المراحة يحط ذلك الضرر من راس المال وعط من الربح ايضا بحسبه لان الربح
ينقسم عليها فاما اصاب الحيانة سقط معه وما اصاب غيره ثبت معه ولا يضمن في العرف بينهما ان التولية تباعل العقد
الاول من كل وجه فلا بد من تقديره بالثن الاول ولا يثبت فيه ما يمكن ثانيا في العقد الاول والمراحة عقد مبتدأ باساره
باختيارها وليس ينبغي على الاول فينقصد بالثن المسمى فيه ولهذا الاحتجاج في التولية الى ذكر الثمن وفي المراحة لا بد من
ذكر الثمن ليتبين قدر الربح فينقصد بما سببها لانه لو لم يحط في التولية لم يبق تولية لانه يزيد على الثمن الاول فيصير مراحة
فينعبر به القصر ولو لم يحط في المراحة سبب مراحة على حاله الا ان الربح اكثر مما ظنه المشتري فلم يتغير القصر فيه
فامكن اعتبار التسمية فيه وثبت له الخيار لغوات الرضا ولو هلك المبيع قبل ان يرد او حدث به ما يمنع الرد لزمه بيع
الثن المسمى وسقط خياره عند ابي حنيفة وهو المشهور من قول محمد لانه مجرد خيار فلا يقابل شي من الثمن لخيار الروية
والشرط خلاف خيار العيب لان المستحق فيه المشتري الجزء الفاض وعنده المحزر عن تسليمه يسقط ما يقابل من الثمن
وعن محمد ان المشتري يرد قيمة المبيع ويرجع على البائع بما دفعه اليه من الثمن تباعل اصله في افاقة القيمة مقام المبيع
في التالف وعلى قول ابي يوسف يحط كيف ما كان وكذا عند ابي حنيفة في التولية لانه لم يكن له خيار الرد والاخذ به والبا
يلزمه الاخذ بالثن الاول ولو وجد المولى بالمبيع عيبا حدث به عند عيب لا يرجع بنقصان العيب لانه لو رجع بصير الثمن
الثاني ناقص من الاول وقضية التولية ان يكون مثل الاول قال **ومن اشترى ثوبا فباعه بربح ثم اشتراه فان**
باعه بربح طرح عنه كل ربح قبله وان احدث بخرجه لم يربح يعني اذا باعه بربح ثانيا بعد ما اشتراه فباعه بربح ثم اشترى
كان قبل ذلك اذا باعه مراحة وان استغرق الربح الثمن لا يبيعه مراحة وهذا عند ابي حنيفة وعندهما يبيعه مراحة
على الثمن الاخير مثلا اذا اشترى ثوبا بعشرين ثم باعه مراحة بثلثين ثم اشتراه بعشرين فباعه بربح مراحة على
عشرة ويقول فام علي عشرة ولو اشتراه بعشرين وباعه باربعين مراحة ثم اشتراه بعشرين لا يبيعه مراحة اقلا
وعندهما يبيعه مراحة على العشرين في الفصلين لان الاخير عقد منفرد منقطع الاحكام عن الاول فيجوز تباعل المراحة
عليه كما اذا خلت ثالث باع المشتري من اجنبي ثم باعه الاجنبي من البائع ثم اشتراه الاول منه فباعه بربح مراحة

اجرة الدال

لوزوج العبد والامة

هذا البيع

لوزوج المولى المبيع عيبا

على التمثيل لا غير **وله** ان شبهة حصول الربح الاول بالعقد الثاني ثابتة لانه يتأكد به بعد ما كان على شرف الزوال بالظهور على عيب والشبهة كالحقيقة في بيع الراحة احتياطاً **ولهذا** يجوز المراجعة فيما اخذه بالبيع لشبهة الخطيئة فيه وكذا فيما اشتراه من اصوله او فروعه لماله من التوسع في ما لم يجر الحق بملكه فيبيع كانه اشترى عشرة وثوباً بعشرين في الفصل الاول فبطلح عشرة لانه بالعقد الثاني تأكد وأمين بطلانه ولذا لا يملك حكم الحصول الا برب ان شهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعا ايقنوا نصف المهر لتأكد ما كان على شرف السقوط **ولهذا** ما اذا انحلت ثالث كان التأكيد حصل بغيره وبغيره في الفصل الثاني كانه اشترى ثوباً وعشرين بعشرين درهماً فصار بالعشرين والعشرين ولم يبق في مقابلة الثوب شي فلا يبيعه من راحة **ولا يقال** على هذا وجب ان يفسد البيع لعدم ما يقابل الثوب من الثمن لاننا نقول **ولهذا** في المراجعة الاولى لم يصرف بالثوب في العقد الثاني حقيقة وإنما اعطى له حكم المقابلة احترازاً عن الجحالة فيما يبي على الامانة وهو حق العبد ولا يفتن ذلك لاستناد العقد لان المنع في باب المراجعة حق العبد لكن الشرع ولا يلزم ما اذا باع مساومة والمسئلة كالحاجة حيث يجوز بالاجماع لانها ليست بمعية على الامانة **قال** **ولو اشترى ما دون ثوبين ثوباً بعشرين** رابع من سبعة خمسة عشر ببيع مائة على عشرة **وكذا العكس** اي وكذا لو اشترى المولى ثوباً بعشرين ثم باعه من عيه ما دون له في التجارة المستغرق بالدين خمسة عشر ببيع العبد من راحة على عشرة **لان** العقد الذي جري بينهما وان كان صحيحاً لا فاداه تلك العين او التصرف له شبهة العدم لان العبد ملكه وما في يده لا يخلو عن حقه فاعتبر عدما في حق المراجعة لا فيما على الامانة بقي الاعتبار للشر الاول **فصار** كان العبد اشتراه المولى بعشرين في الفصل الاول وكانه يبيعه المولى في الفصل الثاني فيعتبر الثمن الاول لا غير لان اثر ايد عليه دابر بين المولى والعبد فلم يتم من وجهه عن ملكه من كل له وهذا لان المراجعة بيع امانة لقوله من غير مينة ولا يمين فينفى عنها كل ثمة وشبهة حياة والمساومة بينهما طاهر لكل احد فيكون ما زاد على الثمن الاول باقياً على ملكه ولا يعتبر خارجاً هذا اذا لم يمين وان يمينه اشتراه من عيه او من سببه جاز لزوال التهمة واشترط الا يمين على العبد كانه وقع اتفاقاً لانه اذا كان لا يجوز مع الدين ان يبيعه من راحة فمع عدم الدين اولى لوجود ملك المولى منه بالاجماع وذكر في المبسوط هذه المسئلة ولم يفتد بدلين العبد والمكاتب في هذا كالعبد ما دون له لوجود التهمة بينهما **قال** **ولو كان مضارباً يبيع من راحة مالاً باثني عشر ونصف** اي لو كان من عمل هذا العمل مضارباً بان كان مائة عشرة دراهم مضاربة بالنصف واشترى ثوباً بعشرة وباعه من رب المال خمسة عشر فانه يبيعه من راحة باثني عشر ونصف لان نصف الربح وهو درهمان ونصف سلم لرب المال ولم يخرج عن ملكه فيحط عن الثمن فبقى اثنا عشر ونصف خارجة عن ملكه عشرة منها دفعها المضارب الي باعه ودرهماً ونصف نصيب المضارب من الذي دفعه المضارب المال حكم انه الثمن فتم ما خرج منه في تحصيل هذا الثوب اثني عشر درهماً ونصف فيبيعه من راحة عليها **وقال** **وقر** لا يجوز هذا البيع من رب المال لانه بيع ماله بماله **قلت** يستفيد كل واحد منهما بهذا العقد ملك اليد والتصرف وان كان لا يستفيد ملك الرقبة فكان صحيحاً لا فاداه ولا يلزم من جواز البيع افادة ملك الرقبة الا برب ان المكاتب يجوز تصرفه ولا يفتد ملك الرقبة وانما يفتد ملك اليد فلم يملك ان البيع يتبع الفائدة لا الملك عنها وقد وجدت الفائدة هذا **قال** في حق المضارب فظاهر وانما في حق رب المال فانه ملكه التصرف فيما اشتراه منه بالشر ولا يملكه قبله وان كان ملكه لان المضارب يتعلق له به حق وهذا لا يملك رب المال وطى الجارية التي اشتراها المضارب وان لم يكن يظهر ربح **وكذا** لا يملك يبيعه عن بيع العروض والكلام فيه لكنه مع هذا انه شبهة العدم لان المضارب وكيل عنه في البيع الاول من رجه فاعتبر البيع الثاني عدماً في حق نصف الربح **قال** **وتابع** **ابن ابيان** **بالغييب** **وطى الغيب** اي اذا غيب البيع من غير منعه او وطى الغيب يبيعه من راحة من غير ان يمين لانه لم يحتسب عند شي بمقابلة الثمن لان الغايب وصف وهو لا يقابل شي من الثمن بمجرد العقد لكونه تبعاً **ولهذا** لو جحد بالبيع عيب قبل القبض لا يستفد شي من الثمن غير ان المشتري يتخير بين اخذه بجميع الثمن او تركه **وكذا** ما دفع البضع لا يقابلها الثمن اذا لم ينقصها الوطي **ومعنى** ادراك الامانة بالصدق وهو صادق اذا بقي جميع ما يقابل الثمن عن اي ريب في الغيب انه لا يبيع من غير بيان كما اذا حصل بفعله وهو قول الشافعي ورفض على اختلاف نحن بحكمه **قال** **ولو** **وجب**

الملاطمة على الجارية
شرب الممازج

فيل القدر

البيمار

البيان باعتبار ان المشتري لو علم انه اشتراه غير معيب لم يرض به بذلك التمن بعد ما دخله العيب والتشكيك
بوجوب البيان باعتبار ان الاوصاف لها حصه من التمن عنده ولا فرق فيها بين ان يحصل بفعله او بافة سماوية **وغيره**
نقول ما يقابله التمن كله قائم فلا يبالى بذلك ما لا يقابله التمن الا **شري** انه لو توخى الثوب المشتري لا يجزى عليه
البيان فصار نظير ما اذا انقص بتغير السعر **وفي نوادر هشام** ذكر محمد فقال هذا اذا انقص العيب شيئا يسيرا وان
نقصه قدر ما لا يتغير الناس فيه لا يجوز بيعه مراعاة **قال** **وبيان بالتعيب** **وطي البكر** اي ببيعته مراعاة
بشرط ان يبين العيب اذا كان حادثا بالتعيب منه سواء كان ذلك بفعله او بفعل غيره واذا رثه لانه صار
مقصودا بالانلاف فيقابل به شي من التمن **وطي البكر** تعيب لان العذر جزء من العين فاذا تعيب لها فيقابل
التمن وان تعيب بفعل المبيع في نفسه كما اذا فقا عين نفسه فهو عز لها ولو تعيب بافة سماوية تجاز ان يبيعه مراعاة
من غير بيان لان فعله في نفسه حذر فلا يعتبر **اعلم** ان المراد بقوله ببيعته مراعاة من غير بيان اي من غير بيان انه لا
اشتراه سليما بل كان التمن ثم اصابه العيب عنده بعد ذلك **واما بيان** نفس العيب فلا بد منه بان يبين العيب والتمن
من غير ان يبين انه اشتراه سليما ثم حدث به العيب عنده لان بيان ما فيه من العيب واجب شرعا لقوله عليه السلام
من عشنا فليس منا ولا يجوز احقاؤه ثم في كل موضع ليس له ان يبيعه مراعاة الا ببيان فلم يبين فليس المشتري ان يرد
عليه اذا علم حياته **وعلى هذا** الواشتري ثوبا فاصابه قرض فاراد حرقه يار ببيعته مراعاة من غير بيان **او** تكرر بشره
وطيه لا يبيعه مراعاة حتى يبين لما يبتاع من المعنى **قال** **ولو اشتري بالف شئيه وباع بمائة** **ولم يبين**
خير المشتري لانه يزداد على التمن لاجل الاجل فكان له شيئا بالمبيع والشبهة في هذا الباب ملحقة بالحقيقة فصار كانه
اشترى شئيين وباع احدهما مراعاة على ثمنها فيثبت له الخيار عند علمه بمثل هذه الخيانة **ونقول** ان التمن
الرجل انقص في المالة من الحاية **ولهذا** حرم الشرع النسي في الاموال الربوية فيكون ما اخذ من المشتري ازيد
في الحكم فيثبت له الخيار عند علمه بذلك **وكذا** في التولية اذا علم ان التمن كان موجلا فيثبت له الخيار لان الخيانة في التولية
مثلها في الدارحة لانهما مبنيان على التمن الاول **قال** **فان ائلف فعلم ان لم يلم بالف** **وما ياتي** ان ائلف المشتري المبيع
في هذه الصورة علم ان التمن كان موجلا لزمه بالف ومائة لان الاجل ليس بماك متقوم فلا يقابل به شي من التمن **واما** فيه
سروته فمراد التمن لاجله فيثبت له الخيار فيما اذا كان المبيع قائما نظرا لهذا الجانب لان اداءه على المراجعة يقتضي السلامة
عن مثل هذه الخيانة فاذا هلك او استهلك المشتري لم يبق له الخيار نظر الجانب عدم المالكية في الاجل حقيقة **ونقول** تقدير
الود بالهلاك فيبطل خياره كسائر الخيارات من خيار الشرط او الروية **قال** **وكذا التولية** اي التولية مثل المراجعة
فيما ذكرنا من الخيار انما عاد المبيع قايما بعد الهلاك او الاستهلاك لا خيار له بل يلزمه جميع التمن لما ذكرنا من اي سوف
انه يرد قيمة الهالك ويسترد كل التمن كما قال لهما اذا استوفى عشرة زبوا مكان عشرة جباد وعلم بعد الاتفاق يرد مثل
الزبوا ويرجع بالجباد **وقال** الفقيه ابو جعفر الخزاز الفتوى ان يقوم المبيع بشئ حال وثن موجل ويرجع عليه بفضل
ما بينهما للعارف وهذا اذا كان الاجل مشروطا في العقد وان لم يكن مشروطا فيه ولكنه معناه متعارف بينهم انه يوحده
في كل جهة قدر معلوم قبل ابد من بيانه لان المعتاد كالمشروط **والجمهور** على انه يبيعه مراعاة بلا بيان لان التمن حال
وان ساءحه البايع واستوفى منه التمن **فخبر** **وقد** قالوا في المغبون غنبا واحشا له ان يرد على بايعه بحكم الفقيه **وقال**
ابو علي النسفي فيه روايتان عن اصحابنا **ويقتضي** برواية الرد وفقا بالناس وكان صدرا الاسلام ابو اليسر **يقتضي** بان
البايع ان قال للمشتري قيمة متاعي كذا او قال متاعي يساوي كذا واشترى بنا على ذلك فظهر بخلافه له الرد بحكم
انه غيره وان لم يقل ذلك فليس له الرد **وقال** بعضهم لا يرد به كيف ما كان **والصحيح** ان **يقتضي** بالرد ان غيره والا
فلا **قال** **ومن وثي رجلا شيئا فنام عليه ولم يعلم المشتري** **بكم فام عليه** **فسد** لهالة التمن جهالة تقتضي
الي المنازعة **قال** **ولو علم في المجلس خير** لان جهالة التمن فساد في صلب العقد الا انه في مجلس العقد غير متقرر
لان ساعات المجلس كساعة واحدة دفعا للعسر وتحققا للبشر فصار الناحية الى اخر المجلس عموما كذا خبر القبول الى

تَعَبٌ يَعْلَمُ الْإِيمَانَ

لواصافه فرض فار او

الحسين في الطب
هل يرد أم لا

عليه

لو لم يرد العقد بالبيع شي
أو التنازل عن البيع ثم طلقها

ولاية التخيير لانه دونه لكونه وصفا له فاذ اصح التخيير باصل العقد ولم يكن معه لا وصف الشيء يقوم به لا بنفسه دل عليه قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما اناضلتم من بعد الفريضة اي في فريضة بعد الفريضة وهذا نص على ان حكم الزيادة المفروضة بعد العقد حكم المفروض في العقد الا ما قام الدليل عليه وقد قام الدليل على انه لا يتصرف بالطلاق قبل الدخول الاما كان مسجى عند العقد ولقد اقول اسم في العقد شيئا من انعقاد على تسمية لا يتصرف به وان كان واجبا على اعتبار الالاتفاق لا يكون الزيادة عوضا عن ملكه ولا المخطوط فاعبر خارج عن العقد بخلاف خط الكل لانه لا يتبدل لانه لا يتقلب هبة او يباع بلائس فيعقد وقد كان من فسخها التجارة بعقد مشروع من كل وجه فالالاتفاق فيه يودي الى تبدله فلا يلحق به **فان** في الاتفاق يظهر في التولية والمراخنة حتى يجوز على الكل في الزيادة ويناشر على الباقي في الخط وتظهر في التسعة ايضا حتى اخذ ما بقي بعد الخط وانما لا يلزمه الزيادة لان فيه ابطال حقه الثابت بالبيع الاول وهما لا يملكانه الا ترى انه يتحقق جميعه فصرقات المشتري حتى الفسخ وتظهر ايضا فيما اذا استحق المبيع حتى يرجع المشتري على البائع بالزيادة ولو ايجاز المستحق البيع كان له ان يطالب بالزيادة ويظهر ايضا في حق الفساد في الصرقة حتى لو باع الدرهم بالدرهم متساوية ثم زاد احداهما او حط وزد المخطوط وقبل الآخر وقبض المزداد في الزيادة او المردود في الخط فسد العقد كما اعتاده كذلك من الاندوا **وهذا** عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز الزيادة ولا تغير هبة متبذرة وكذلك الخط لا يصح ولا يصير هبة متبذرة حتى يجب عليه ان يرد المخطوط وقال محمد في الزيادة مثل قول ابي يوسف وفي الخط يكون هبة متبذرة وتظهر ايضا فيما اذا زاد على البيع حتى يصير له حصه من الثمن للمال حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض يسقط حصتها من الثمن بخلاف الزيادة المتولدة من البيع حيث لا يسقط شي من الثمن بخلاف قبض القبض والعرض ان الزيادة المشروطة صارت تبعا للاصل في حق الشئ ضرورة الصحة فاذا اجتمعت زالت الضرورة فزال التبعية وبقيت الاصلية في حق الاتفاق باصل العقد لانها كانت موجودة وقت العقد فامكن تقدير ورود العقد عليها فصار كان العقد ورد على الاصل وعلى الزيادة جميعا واما الزيادة المتولدة فتعدومة وقت العقد فلا يمكن تقدير ورود العقد عليها فلا يمكن الحاقها باصل العقد فصار ملكه ملك الاصل لا بالعقد فاذا قبضها صارت اصلا للقبض لان القبض شبهها بالعقد فيصير لها حصه من الثمن حتى لو وجد باحدا معاينتا ردة بحصته من الثمن يقسم الثمن على قيمة الاصل يوم العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض وتظهر ايضا فيما اذا زوج امرته ثم اعتقها ثم زاد الزوج على مهرها بعد الصق لكون الزيادة للولي ثم الزيادة لا تقع بعد هلاك المبيع على ظاهر الرواية لان المبيع لم يبق على حاله ببيع الاعتاق عنه والشئ يثبت ثم يستند بخلاف الخط لانه اسقاط محض ولا يشترط الصحة قيام العقد **وقال** في المحط في رواية النوار يجوز الزيادة بعد الهلاك بخلاف الخط لان الزيادة حال شوقها لم يبقا لها عوض وانما يباعها بعد الهلاك باصل العقد لا فيعتبر قيام المبيع حاله الاتفاق لاحالة الشئ وذكر محمد في المشتري لو اشترى جارية وقبضها فماتت فزاده البائع جارية اخرى جاز ان هل الزيادة تثبت مقابلته بالثمن والتميز قائم ولو زاد المشتري في الثمن لم يجوز ان الزيادة في جانبته تثبت مقابلته بالمبيع والمبيع هالك وهلاك المبيع يمنع الزيادة في الثمن والهلاك الحكمي ملحق بالهلاك الحقيقي وذلك بان باع المبيع ثم اشتراه ثم زاده في الثمن لا يجوز لانه يتبدل سبب الملك ارتفع العقد الاول وصار المعقود عليه هالكا كما حكموا لو اشترى المبيع او كاتبه او دبره او استولد الامة او تحم العنصر او اخرجه عن ملكه ثم زاد عليه جاز عند ابي حنيفة خلافا لما عليه وعلى هذا الخلاف في الزيادة على مهر المرأة بعد موتها وانما يلحق الخط باصل العقد اذا لم يكن المخطوط تبعا ووصفا **اذا** كان تبعا فلا يلحق باصل العقد حتى لو اشترى دارا بثلث جياذ فنقد زبوا او بغير حجة ورمي بالبائع بذلك فان التشفيع لا ياحذ الا بالحياد وكذلك اذا اشترى دارا بعبد فاعور ورمي به بالبائع فان التشفيع ياخذ الدار بقيمة العبد جميعا ولا يجوز الزيادة في المسلم فيه لانه معدوم حقيقة وانما جعل موجودا في الذمة لحاجة المشتري اليه والزيادة في المسلم فيه لا تدفع حاجته بل تزيد في حاجته فلا يجوز وكذا لا يجوز الزيادة في المنكوحة لان الشرع ما ورد بملك الزيادة المتولدة من الملوكة بالتناكح تبعا للمنكوحة **قال** **وتاجيل كل دين غير القرض** اي يجوز تاجيل كل دين غير دين القرض لان المطالبة حقة فله ان يؤخره الا ترى انه يملك اسقاطها بالبراءة فاولي ان يملك اسقاطها

تواستل لبيعها وادائه
او اخرجه عن ملكه ثم زاد عليه

زيادة في المسلم فيه

موقفا

موقفا بالتأجيل ولو اجله الى اجل مجهول ينظر فان كانت الجمالة فاحشده كهبوب الرخ لا يصح وان كانت بيسيرة **هـ** كالتأجيل الى الحصاد جاز كما في الكفالة وقد ذكرناه من قبل وفي دين القرض لا يجوز التأجيل خلافا لما لك هو يقول انه حقة فيجوز تأجيل المطالبة فيه كما في ساير الديون **ولما** ان القرض اعادة وصلة ابتداء ولقد اصبح بلفظ الاعارة ولا يملكه من لا يملك التبرع بالصبي والولي والمكاتب والعبد المأذون له في التجارة ومعاوضة انتها حتى يلزمه رد مثله فعلى اعتبار التبرع بالبرية التأجيل فيه كالاعارة فان المعبر اذا اوقت له ان يرجع فيه قبل الوقت وعلى اعتبار الانتها لا يجوز التأجيل لان الجنس بانفراد به يحرم النساء سيما اذا اكلت العله وحرم التفاضل بها لان الاجل لو ازم فيه لصار التبرع ملزما على المتبرع وهو لا يجوز لقوله تعالى ما على المحسنين من سبيل بخلاف ما اذا اوصى ان يقرض فلان من ماله الف درهم الى سنة حيث يجوز من التملك ويلزم ولا يطالب حتى تضي المدة لانه وصية بالتبرع والوصية يتسامح فيها ما لا يتسامح في غيرها فانظر اللومى لا ترى ان التأجيل بالمعنى والسكنى وتلقن واساعل **باب** **الربا** **والسيرة** الله هو فضل مال لا عوض في معاوضة مال **قال** هذا في الشرع وفي اللغة هو مطلق الزيادة **قال** الله تعالى وما اتيتم من ربا لي قوله فلا يربو عند الله وسمى المكان المرتفع ربوة لزيادته على ساير الاماكن ارتفاعا والربا محرم بالكاتب والسنة واجماع الامة **اما** الكتاب فقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا **واما** السنة فمأروى عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن اكل الربا وموكله وشاهديه وكان به رواه ابو داود واحمد والترمذي ومحمد وقال عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ ولا يخلل يد ابدا في زاد واستزاد فقد ازي الاخذ والمعطي فيه سوار رواه البخاري واحمد عن عبيد الله بن حنظلة عسيل الملايكة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم درهم ربا يا اكله الرجل وهو يعلم اشد من سنة وثلاثين زنية رواه احمد واجمع الامة على تحريمه حتى يكفر جاحدا **قال** **وعلمة القدر والجس** يعني بالقدر الكيل في الكيل والوزن في الوزن **وعند** الشافعي لعنه الطعم بانفراده في المطعومات والتمنية بانفراده في الاثنان والجنس شرط عند محمد بن عمر بن عبد الله **قال** كنت اسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول الطعام بالطعام مثلا بمثل وكان لما سئل يومئذ الشعر رواه مسلم واحمد **وجه** الاستدلال به ان الطعام مشتق من التقم وذكره يدل على انه علمة ان ترتب الحكم على الاسم المشتق دليل على ان ما اخذ لا اشتقاقا لعله كما في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما كما في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة **وقوله** القطيع والجلد السرقة والزنا لان قوله عليه السلام فيما رواه البخاري ومسلم لا يتبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل الحديث يدل على تعيينه تحصيله لان لا يتبعوا الا بالجنس مستعملين بجرم البيع اصل فيه والجوز الذهب بالذهب الا مثلا بمثل الحديث يدل على تعيينه تحصيله لان لا يتبعوا الا بالجنس مستعملين بجرم البيع اصل فيه والجوز يعارض وهو التفاضل والمساواة فخلص اذا توافقت على قوله لا يتبعوا لما جاز بيعه وتعلق حوار به بشرطين يدل على عزه وخطره فكل البضع متيق تحصيله باشتراط الشهود والمهر لعنة وخطره فيجعل بعله تناسيب العزة وهي طعم في المطعومات لبقا لانفس به والتمنية في الاثمان لبقا الاموال التي هي مناط مصاحبها ولا اثر للجنسية والفكر في زيادة العزة والخطر لوجوب ذهابها في خطير وحقيق **لكن** الحكم لا يثبت الا عند اتحاد الجنس فجعلناه شرطا والحكم بدور مع الشرط كالرجوع مع الاحسان **والفرق** بين الشرط والعلة ان العلة موفرة في الحكم دون الشرط فانه بقاء وجوده الى العلة عند وجود الشرط لا الى الشرط **وقال** مالك العلة الاقتنيات والادخار لانه عليه اللام خص بالذكر فيما روينا كل مقتنيات ومذخر لان العزة والخطر به اكمل فكان اسبب والولي بالاعتبار **ولما** ما روي عن عباد **وايس** ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما وزن مثل مثل اذا كان نوعا واحدا وما كير مثل ذلك فاذا اختلف النوعان فلا بأس به رواه الدارقطني **وجه** التمسك به انه عليه السلام رتب الحكم على الجنس والعقد وهذا نص على انها علة الحكم لما عرفت ان ترتيب الحكم على الاسم المشتق يبي عن علة ماخذ الاشتقاق لذلك الحكم فيكون تقديره الكيل والموزون مثل مثل بسبب الكيل او الوزن مع الجنس والذي يدل على ذلك عليه حديث ابي سعيد واي هريرة فيما رواه البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خبز فجاءه بقر حبيب فقال اكل ثم خبز هكذا اقال انا اخذ الصاع من هذا بالماعين والصاعين بالثلثة فقال لا تفعل

فرق بين الشرط والعلة

الذي

ربح الجمع بالدرهم ثم اشترى بالدرهم جنينا ونال في الميزان مثل ذلك اي في الموزون اذ نفس الميزان ليس من اموال الربا وهو اقرب
 حجة في علة القدر وهو مجموع ثمنه ووزن كل الثمن والطعوم وغيرهما فيكون حجة عليهما في منعها ذلك وكذا
 حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه عليه السلام قال لا يبيعوا الدرهم بالدرهم ولا الصاع بالصاع بالماحل الصاع اذ
 لا يجري الربا في نفس الصاع وهو عام فيما يحله ويتناول الطعوم وغيره فيكون حجة عليهما ولا يقال انه مجاز فلا عموم له لكونه
 ضروريا لا نقوله له عموم كالحقيقة وهذا لان الحقيقة انما تقع لا مرزا يد عليها لا كالحقيقة المجازية بل في هذا
 المعنى فيعم لان المقصود التماثل اذ البيع يعم التماثل وذلك بالتماثل واعتبر الشارع فوجه صيانة الاموال عن
 التوري وتبنيها للتأدي بال تسليم من الجانيين وهو المراد بقوله عليه السلام متلا مثل فغند قوته يلزم الحرمة وهو المراد بقوله
 عليه السلام والفضل ربا فيعمل بعله نوتر في الجاب التماثل فتعين القدر والخمس لذلك لانها يوجبانه اذ التماثل بين شيئين
 يكون باعتبار الصورة والمعنى كل محدث موجود باعتبارهما فالمعيار يسوي الذات والجسمية تسوي المعنى لاستوئها
 في القصد الا ترى ان كيلان ربيسا وي كيلان ارز او شعير في الصورة ولا يعتبر به لعدم ما قلنا ولا معتبر بالتفاوت في
 الوصف لانه لا يعد تفاوتا في العادة ولا في ما يوجد فيه غير متفاوت فاستتراط النساء في فيه يودي الي سد باب البيعا
 وهو مفرج والطعم والفتيات والتمنية والادخار من اعظم وجوه المنازع والحاجة اليها من اشد الحاجات واجتها قسنة
 انه تعالى في مثله التوسعة والاطلاق دون التضييق الا ترى ان الميتة ابا حنيفة عند المتخصة للحاجة وكذا اجاز في
 الانتفاع بالخنينة قبل القسمة في دار الحرب لمظنة الحاجة عادة بخلاف سائر الاموال المشتركة ولما كانت حاجة الحيوان
 الى الهواء والماء والشراب والنفس اشد جعله الله اوسع من غير هاول كما اشددت الحاجة اليه كانت التوسعة فيه اكثر
 لتخليص ما يوجب التوسعة على التضييق من فساد الوضع لان معنى فساد الوضع ان يفسد وضع ذلك الحكم على ذلك
 الدليل لكونه يقتضي خلاف ذلك الحكم فيضاده ولا نسلم ان حرمة البيع اصل بل الاصل هو الحلال والحرمة اذا ثبتت انما ثبتت
 بالدليل الموجب لها وهذا لان الاموال خلقت للابتداء فيكون باب تحصيلها مفتوحا فيجوز ما لم يقع الدليل على منعها
 بخلاف الكساح لان الملك فيه يرد على البضع وهو محترم فيمناسب التضييق اعزازه لشرط الادب في فعله بل ان
 قوله المساواة محلي باطل وان كان محلا فهو محلي في حالة النساء وي عليه الحرمة في حالة التفاضل والشئ الواحد
 يتنص حكيم متضادين في محليين مختلفين كالنكاح يثبت الحلال في المنكوحه والحرمة في امها فكذلك القدر والجنس يوجبان
 الحرمة عند التفاضل ولكل عند التساوي وهو المراد بقوله تعالى لا تأكلوا من اموالكم في سبيل الله ولا تأكلوا من اموالكم في سبيل الله
 التماثل بقوله متلا مثل والتماثل يكون بالوزن او الكيل لا غير فعل بذلك ان لا يكال ولا يوزن لا يكون من الاموال الربوية وان
 الاموال الربوية هي التي تكون من ذوات الامثال وما لا يكون من ذوات الامثال ليست من الاموال الربوية اذ الحكم
 لا يثبت بدون محله ولهذا قالوا لا يجري الربو فيما لا يدخل تحت المعيار كالحقنة من الحنطة والشعير والذرة من الذهب
 والفضة لعدم ما قلنا قال **فحرم الفضل والنساء اي بالجنس والقدر لما بيننا انها علة الربا قال** رحمه الله
والنساء فقط باحدها اي حرم النساء وحل التفاضل بوجود احدهما اما القدر دون الجنس كالحنطة بالشعير او الجنس دون القدر
 كالحقنة بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والقدر والشعير بالبر والبر بالشعير والقدر والبر بالبر
 بالبر والمثل بالمثل مثل سوا سوا او اذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد رواه مسلم واحمد
 وغيرهما من ائمة الحديث ولا اجتماعا حقيقة العلة فيكون لاحدها شبهة العلة فيحرم حقيقة العلة حقيقة العلة
 الفضل وهو القدر لانه تفاضل حقيقة وحرم شبهة العلة شبهة الفضل وهو النساء لانه يشبه الفضل وليس تفاضل
 حقيقة اعمالا لا لبل بقدره ولا يقال احدهما جز العلة وبه لا يثبت الحكم ولا شيء منه فكيف يثبت باحدهما حرمة النساء لانه
 نقول احدهما علة تامه لهذا الحكم وهو حرمة النساء وان كان بعض العلة في حق ربا الفضل حقيقة فلا يلزم الحذور ويشترط
 ان يجمعها الوزن من كل وجه وان لم يجمعها جاز النساء ايضا كالنقد من مع القطن وكذا لا صفة وزنها تختلف اذ
 النقود يوزن بالاصحاح ولا يتعينان بالنعيمين ويجوز التصرف فيهما قبل القبض وبعد قبل الوزن بخلاف

حجة في علة القدر وهو مجموع ثمنه ووزن كل الثمن والطعوم وغيرهما فيكون حجة عليهما في منعها ذلك وكذا
 حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه عليه السلام قال لا يبيعوا الدرهم بالدرهم ولا الصاع بالصاع بالماحل الصاع اذ
 لا يجري الربا في نفس الصاع وهو عام فيما يحله ويتناول الطعوم وغيره فيكون حجة عليهما ولا يقال انه مجاز فلا عموم له لكونه
 ضروريا لا نقوله له عموم كالحقيقة وهذا لان الحقيقة انما تقع لا مرزا يد عليها لا كالحقيقة المجازية بل في هذا
 المعنى فيعم لان المقصود التماثل اذ البيع يعم التماثل وذلك بالتماثل واعتبر الشارع فوجه صيانة الاموال عن
 التوري وتبنيها للتأدي بال تسليم من الجانيين وهو المراد بقوله عليه السلام متلا مثل فغند قوته يلزم الحرمة وهو المراد بقوله
 عليه السلام والفضل ربا فيعمل بعله نوتر في الجاب التماثل فتعين القدر والخمس لذلك لانها يوجبانه اذ التماثل بين شيئين
 يكون باعتبار الصورة والمعنى كل محدث موجود باعتبارهما فالمعيار يسوي الذات والجسمية تسوي المعنى لاستوئها
 في القصد الا ترى ان كيلان ربيسا وي كيلان ارز او شعير في الصورة ولا يعتبر به لعدم ما قلنا ولا معتبر بالتفاوت في
 الوصف لانه لا يعد تفاوتا في العادة ولا في ما يوجد فيه غير متفاوت فاستتراط النساء في فيه يودي الي سد باب البيعا
 وهو مفرج والطعم والفتيات والتمنية والادخار من اعظم وجوه المنازع والحاجة اليها من اشد الحاجات واجتها قسنة
 انه تعالى في مثله التوسعة والاطلاق دون التضييق الا ترى ان الميتة ابا حنيفة عند المتخصة للحاجة وكذا اجاز في
 الانتفاع بالخنينة قبل القسمة في دار الحرب لمظنة الحاجة عادة بخلاف سائر الاموال المشتركة ولما كانت حاجة الحيوان
 الى الهواء والماء والشراب والنفس اشد جعله الله اوسع من غير هاول كما اشددت الحاجة اليه كانت التوسعة فيه اكثر
 لتخليص ما يوجب التوسعة على التضييق من فساد الوضع لان معنى فساد الوضع ان يفسد وضع ذلك الحكم على ذلك
 الدليل لكونه يقتضي خلاف ذلك الحكم فيضاده ولا نسلم ان حرمة البيع اصل بل الاصل هو الحلال والحرمة اذا ثبتت انما ثبتت
 بالدليل الموجب لها وهذا لان الاموال خلقت للابتداء فيكون باب تحصيلها مفتوحا فيجوز ما لم يقع الدليل على منعها
 بخلاف الكساح لان الملك فيه يرد على البضع وهو محترم فيمناسب التضييق اعزازه لشرط الادب في فعله بل ان
 قوله المساواة محلي باطل وان كان محلا فهو محلي في حالة النساء وي عليه الحرمة في حالة التفاضل والشئ الواحد
 يتنص حكيم متضادين في محليين مختلفين كالنكاح يثبت الحلال في المنكوحه والحرمة في امها فكذلك القدر والجنس يوجبان
 الحرمة عند التفاضل ولكل عند التساوي وهو المراد بقوله تعالى لا تأكلوا من اموالكم في سبيل الله ولا تأكلوا من اموالكم في سبيل الله
 التماثل بقوله متلا مثل والتماثل يكون بالوزن او الكيل لا غير فعل بذلك ان لا يكال ولا يوزن لا يكون من الاموال الربوية وان
 الاموال الربوية هي التي تكون من ذوات الامثال وما لا يكون من ذوات الامثال ليست من الاموال الربوية اذ الحكم
 لا يثبت بدون محله ولهذا قالوا لا يجري الربو فيما لا يدخل تحت المعيار كالحقنة من الحنطة والشعير والذرة من الذهب
 والفضة لعدم ما قلنا قال **فحرم الفضل والنساء اي بالجنس والقدر لما بيننا انها علة الربا قال** رحمه الله
والنساء فقط باحدها اي حرم النساء وحل التفاضل بوجود احدهما اما القدر دون الجنس كالحنطة بالشعير او الجنس دون القدر
 كالحقنة بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والقدر والشعير بالبر والبر بالشعير والقدر والبر بالبر
 بالبر والمثل بالمثل مثل سوا سوا او اذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد رواه مسلم واحمد
 وغيرهما من ائمة الحديث ولا اجتماعا حقيقة العلة فيكون لاحدها شبهة العلة فيحرم حقيقة العلة حقيقة العلة
 الفضل وهو القدر لانه تفاضل حقيقة وحرم شبهة العلة شبهة الفضل وهو النساء لانه يشبه الفضل وليس تفاضل
 حقيقة اعمالا لا لبل بقدره ولا يقال احدهما جز العلة وبه لا يثبت الحكم ولا شيء منه فكيف يثبت باحدهما حرمة النساء لانه
 نقول احدهما علة تامه لهذا الحكم وهو حرمة النساء وان كان بعض العلة في حق ربا الفضل حقيقة فلا يلزم الحذور ويشترط
 ان يجمعها الوزن من كل وجه وان لم يجمعها جاز النساء ايضا كالنقد من مع القطن وكذا لا صفة وزنها تختلف اذ
 النقود يوزن بالاصحاح ولا يتعينان بالنعيمين ويجوز التصرف فيهما قبل القبض وبعد قبل الوزن بخلاف

غيرهما من اللوز ونات فكانا مختلفين صورة ومعنى وحكم ولا يحرم النساء الذي يدرك عليه الله عليه السلام قال
 من اسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الحديث اجاز السلم بالوزن مطلقا ان الدرهم هو الغالب في راس المال ولو
 لم يجز لكان رد الله بالبراي وهو لا يجوز قال **ولا يحد بها اي حل التفاضل والنساء بعدم الجنس والقدر لعدم العلة**
الموجبة للحرمة اذ الاصل الجواز على ما بينا واحرمة بعرض يجوز ما لم يثبت عنه دليل الحرمة الا ترى ان الله تعالى
اباح البيع بقوله واحل الله البيع ليجري على اطلاقه فيما لم يوجد فيه دليل الحرمة على ما بينا من قبل قال
وصح بيع الكيل كالبر والشعير والتمر والماء والموزون كالنقدين وما ينسب الى الرطل بحسبه متساويا
لا متفاضلا اما بيع الكيل والموزون غير المسوب الى الرطل فقد ذكرناه وبيننا احكامه واما ما ينسب الى الرطل منه
 فاما رده كل شي وقع عليه كيل الرطل فانه يعتبر موزونا لانه مقد ر بطريق الوزن وذلك مثل الادهان فانه موزون
 غير انه لما يستصك الا في وعاء يشق عليهم وزنه بالامنا والصنجات في كل وقت بالوعاء فقدر الوعاء لا رطل
 والامنا كقني به دفعا لمخرج قني موزونا على حاله في العدة اذ كان موزونا فلو بيع بكيل لا يعرف بكيل
 مثله لا يجوز لنوع الفضل في الوزن بمنزلة المجازفة معناه انه اذا باع بالواقي بكيل غير او اقي سوا يسوا لم يجر لانه باع الموزون
 بحسبه بكيل لا يقدر بالواقي فيكون مجازفة فيبطل الجواز التفاضل بالوزن وهذا مشكل لان الشيئين اذا استويا في
 كيل وجب ان يستويا في كيل اخر ايضا ولا تأثير لكون الكيل معلوما او مجهولا في ذلك اذ اختلف ثقله فيهما وفي النهاية قال
 الا سيبخا في فائدة هذا انه لو باع ما ينسب الى الرطل بحسبه متفاضلا في الكيل متساويا في الوزن يجوز له
 وهذا احسن وهو قياس الموزونات فانه لا يعتبر فيه الا الوزن غير انه يودي الي انه لا يجوز بالواقي ايضا اذ فرق
 بين كيل وكيل على ما بينا ولا يندفع هذا الاستكسال الا اذا منع الجواز في الكل قال **ويجوز كرده يعني**
 جيد مال الربا ورديه سوا حني لا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا لغيره عليه السلام عن ذلك فيما روينا من حديث
 ابي سعيد وابي هريرة حين قال له انا نأخذ الصاع من هذا الصاعين والصاعين بالثلثة بقوله لا تفعل بيع الجمع
 بالذراع الحديث وكان تفاوت الوصف لا بعد تفاوت عادة ولو اعتبر لا شد باب البيعا على ما بينا قال
ويجوز النعيم دون التفاضل في غير الصرف وقال الشافعي يعتبر التفاضل قبل الاتراف في بيع الطعام بالطعام
 كالنقد بالنقد لما روينا من حديث عباد بن الصامت فانه شرط فيه ان يكون يدايد الحديث عن ابن الخطاب رضي الله عنه
 انه عليه السلام قال لا يبيع بالذهب بالورق ربا الاها وها والبر بالبر ربا الاها وها والشعير بالشعير ربا الاها وها والتمر بالتمر
 ربا الاها وها رواه البخاري ومسلم واحمد ومعناه ان هذه البيعا لا يجوز الا اذا قال كل واحد منهما لصاحبه ها اي خذ
 والمراد به ويقول يدايد في الحديث الاول القبض ولهذا يشترط القبض في الذهب والفضة بالاجماع وان كان ما يتعين
 بالاشارة كالصوغ منها لان قوله عليه السلام يدايد لفظ واحد لا يجوز ان يراد به القبض في حق النقدين والنعيمين
 في حق غيرهما لانه اما حقيقة فيها او حقيقة في احدها ومجاز في الاخر وابها كان فلا يجوز الجمع بينهما لما عرف ان
 المشترك لا يحوم له وان الجمع بين الحقيقة والمجاز لا يجوز ولانه يودي الي تعاقب القبض بان يقبض احدهما دون
 الاخر فاشبه الناجيل وهذا لان القبض من مزية على غيره فيقوت به التساوي وهو الشرط ولما انه مبيع متعين
 فلا يشترط فيه القبض كالنوب وكذا ابيع بحسبه او بخلاف جنسه لمصو لمقصوده وهو النكاح من التصرف بخلاف
 الصرف لانه لا يتعين الا بالقبض فيشترط فيه ليتعين وتعاقب القبض لا بعد تفاوتا في النعيمين بخلاف الحال
 والموجب المراد بما روي النعيمين غير ان ما يتعين به مختلف فالنقدان يتعينان بالقبض وغيرهما بالنعيمين
 فلا يلزم الجمع بين معني المشترك ولا بين الحقيقة والمجاز وانما شرط القبض في المصوغ من الذهب والفضة
 باعتبار اصل خلقه وهو الثمنية لان الثمن لا يتعين بالنعيمين فيشترط قبضه ولا يسقط اشتراط القبض بالصنعة
 ليقا شبهة عدم التعيين باعتبار الاصل اذ الشبهة في الحرمان ملحقة بالحقيقة قال **ومع بيع الحقة**
النعيمين والتفاضل بالنعيمين والبيعة بالبيعتين والجوزة بالجوزتين والقرعة بالقرعتين لان هذه الاشيا

وزنه

ليست بكل لا دورون فمدخل تحت المعيار فانعدمت العلة بانعدام احد شرطتها وهو القدر لحد انفس القيمة عند الان لا
عندنا وما دون نصف صاع منزلة الحفة لانه لا تقدير فيه في الشرع ما دونه فلم يكن من ذوات الامثال هذا اذا لماع ما دون
نصف الصاع بما دون نصف الصاع وان باع ما دون نصف صاع بنصف صاع او اكثر لم يجوز له ان يبيع من احد الجاهلين
فتحقق المشبهة وعلي هذا الوباغ ما لا يدخل تحت الوزن كالذرة من ذهب او فضة ما لا يدخل تحت حاز لعدم التقدير شرعا
اذ لا يدخل تحت الوزن وعند الشافعي لا يجوز جميع ذلك لان العلة عند الحكم او الثنية وقد جرت **قال** **والفلس**
الفلس بالحق اي البدان باعيا هما بان كان الفلس معينين والفلس معينين وهذا عندنا **قال** محمد لا يجوز لان الفلس
الراجحة اثنان والنفس لا يتعين بالتعيين لهذا اذا اقبل الفلس خلاف حسنة لا تتعين كالدرهم والدرايم حتى كان له ان
يبيع غيرها لا يفسد البيع بملكها وهذا ان تبيها ثبوت باصطلاح الكل فلا يسل باصطلاحها كالدرهم والدرايم فاذا
لم يتعين يودي الى الربا او يحمله بان ياخذ بايع الفلس الفلسين او لا يفرده احدهما قضا بدنه وياخذ الاخر غير عوض
او ياخذ بايع الفلسين الفلس او لا يفرده فلسا اخر فلهما عليه فلو جمع اليه فلسه مع فلس اخر غير عوض فلهما وهو
ربا فصار كما لو كانا بغير عبا فبها او احدهما بعينه والاخر بغير عبا **قال** **لما** ان الفلس ليست باثان خلفه وانما كانت ثنائ
بالاصطلاح وقد اصطلحوا بطلان الثنية فتبطل وان كانت ثنائ عند غيرهما من الناس بقا اصطلاحها على ثنائتها هذا لانه
لا ولاية لغير عليهما فلا يلزمها اصطلاحها خلاف الدرايم والدرايم ان ثنائتها باصل الخلق فلا يسل بالاصطلاح فاذا
بطلت الثنية يتعين بالتعيين فلا يودي الى الربا خلاف ما اذا كانا بغير عبا فبها او احدهما بغير عبا لانه يودي الى الربا على
ما بينا فان قيل اذا بطلت الثنية عاد الى اصله موزونا فلا يجوز بيعه بحسنة متفاضلا **قال** لا يعود موزونا بالاصطلاح
العديان ولا يلزم من بطلان الثنية بطلان العدد وكما في معدود لا يكون ثنائ الا ترى ان الاواني من الفاس او نحوه غير
الذهب والنفس يجوز بيع بعضها بعض متفاضلا اذا كانت في اصطلاحهم بعد وذكروا المعارف ان المعبر في كونه موزونا
او مكلا في غير المنصوص عليه الحرف خلاف المنصوص عليه كالاشياء الستة لان العلة المستنبطة لا تعتبر في محل النص
باصرة لا تعتبر اصلا خلاف المنصوص عليها فاذا اقبل اصطلاحها على العلم بعد وزنا فجاز بيعه متفاضلا **قال**
ذا اكسدت الفلس بانفاق الكل لا يكون ثنائ باصطلاح المتفاضلين حتى يجري فيها احكام الاثان في حقها فكذا لا تكون
عروضها ايضا باصطلاحها لاننا نقول اصلها ان تكون عروضها باصطلاحها على الثنية بعد الكساد مخالف للاصل ولراي الجماعة
ولا يبيع خلاف اصطلاحها على جعلها عروضها لا موافق للاصل فيبيع وان كان فيه خلاف راي الكل **قال** **والله** **الحجوان** وهذا
عند اي حنفية واي يوسف **قال** محمد لا يجوز بيعه بالحجوان من جنسه الا اذا كان العلم المقرر اكثر مما في الحيوان ليكون قدره
مقايلا بالعلم والرايد بالسقط لانه عليه السلام من بيع العلم بالحجوان رواه في الوطى ولا يهاجنس واحد وهذا لا يجوز بيع
احدهما بالآخر نسبة كذا متفاضلا كالزيت بالزيتون **قال** **لما** ان بيع المعدود بالموزون يجوز متفاضلا لا يخلو فيها جنسا
وهذا لان الحجوان ليست فيه مال به العلم اذ في معلقه بفعل شرعي وهو الذكوة لا يترجمانه لا يفتق به انتفاع العلم فصار
جنسا اخر غير العلم ولهذا اقال الله تعالى فليسوا بالعظام كما ان اشياءه خلقا اخر اي ينفخ الروح فاذا كان جنسا اخر جاز بيعه
احدهما بالآخر متفاضلا خلاف الزيت مع الزيتون لانها جنس واحد اذا الزيت موجود فيه الحال رانما هو مستثنى واما لا يجوز
بيع احدهما بالآخر نسبة لان التاجر منها لا يمكن ضبطه على ما عرف في باب السلم لا لانها جنس واحد الا ترى انه لا يجوز ذلك
اذا بيع بعينه من خلاف الجنس ايضا ولو كان الذي يوج غير مسلوخ وجب ان يجوز عنده ايضا على وجه الاعتبار بان يجعل كل
واحد منهما جلا لآخر كما قالوا في شاتين مذ بوجنيس غير مسلوختين يبيع احدهما بالآخر **قال** **والكراس**
الكراس وكذا **بالفزل** كيف ما كان لا يخلو فيها جنسا لان التوب لا ينقص فيعود عركا او قطننا وكذا القطن والفزل
موزونا والتوب ليس بموزون ولو باع القطن بفزله قال محمد رحمه الله جاز كيف ما كان لا يخلو فيها جنس بينهما لان الفزل
لا ينقص فيعود قطننا **قال** ابو يوسف لا يجوز الا متساويا لان عرك القطن قطن لان القطن عرك ذفاق وقول محمد اظهر

هذا هو المتعارف
في البيع والشراء
والله اعلم بالصواب

هذا هو المتعارف

الزيت

الزيت

ولو باع المحلوج بغير المحلوج جاز اذا علم ان المتخلص اكثر مما في الآخر وان كان لا يدري لا يجوز ولو باع القطن بغير المحلوج عجب
القطن فلا بد ان يكون الحب المتخلص اكثر من الحب الذي في القطن حتى يكون قدره مقابله والزائد بالقطن وكذا الوباغ شاة
على طهرها صوت او في صرعا بن بصوت او بلبس يشترط ان يكون الصوت او اللبس اكثر مما على الشاة كما ذكرنا من المعنى
وهو نظير بيع الزيت بالزيتون على ما في **قال** **والرطب** **الرطب** او **الزيت** **الرطب** **قال** لا يجوز لقوله عليه السلام حين سئل عنه انقص اذ اخف فقبيل
اما الرطب بالقر فالذكر **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز لقوله عليه السلام حين سئل عنه انقص اذ اخف فقبيل
نعم **قال** عليه السلام لا اذا افسد البيع واشترى العله وهي القضا وفيه اشارة الى انه يشترط لجواز العقد المائنه في
اعدل الاحوال وهو ما بعد الخفاف لا في الحال فقط نظير بيع الدقيق بالخنطة فانه لا يجوز للتفاوت بعد الطحن **قال**
قوله عليه السلام في الحديث المشهور القم بالقم مثلا بمثل والرطب بغير رطب **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز
انه عليه السلام حين اهدى اليه رطب قال او كل تر خيس هكذا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز
وما يريه **قال** محمد وهو اسم له من اول ما ينعقد الى ان يدرك **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز
عليه السلام القم بالقم مثلا بمثل وان كان غير شرفا خره وهو قوله عليه السلام اذا اخذت النزعان فبيعا كيف شئتم وآله
مستويان في الحال واما يتفاوتان في المال لانه جاز منه وهو الرطوبة خلاف بيع الخنطة بالدقيق لانها متفاوتان في
الحال ويظهر ذلك بالحق ان الخنطة لا يزيد فيه شيئا ومارواه لم يبع لان مداره على زيد بن عياش وهو ضعيف عند النقلة
ولم يبع مع فهو محمول على ان السائل كان وصيا في مال يبيع او وليا لصغير فلم يبع عليه السلام بهذا التصرف نظرا له اذ هو مفيد
بالنظر الا ترى انه يمنع من بيع الجيد بالردي من مال الربا كما ذكرنا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز
الجائين **قال** لا يجوز بالاتفاق كالحنطة المقلية بغير المقلية **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز
ان القم الوارد بلفظ القر هناك يتناول الرطب على ما بينا ولم يوجد مثله هنا فبقي محرم حتى يعتدل **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز
بالرطب فلما روي في ان اسم القر يتناوله فيجوز بيعه مثلا بمثل لذلك **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز
على ما بينا خلاف الكفر في حيث يجوز بيعه بما شأ من القم لانه ليس بقم **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز
صورته لا قبل وهو عدي متفاوت وهو اول ما يشق عنه الخنطة سمي به لانه ليست مما في جوفه وتفاوته فاحسا لا يجوز
السلم فيه **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز
بقر مثله او زبيب مثله او بالياس منها جاز عند اي حنفية واي يوسف **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز
في اعدل الاحوال وهو بعد اليوس **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز
بالرطب ومنع غيره جميعه ان التفاوت فيها يظهر مع بقا البدين على الاسم الذي عقد عليه العقد في الرطب بالقر مع بقا
احدهما على ذلك الاسم فيكون تفاوتنا في عين المعقود عليه وفي الرطب يكون التفاوت بعد زوال ذلك الاسم فلم يكن
تفاوتا في المعقود عليه ابو حنيفة يعتبر المساواة في الحال **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز
بمثل الحديث وهو باطلاقة يتناول الحنطة والقم والشعير على اي صفة كان الا ان ابا يوسف ترك هذا الاصل في بيع الرطب
بالقم حتى منع ما روي من حديث زيد بن عياش على ما بينا من قبل **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز
والبن **البن** **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز
ان اصولها اجناس مختلفة حتى لا يقيم بعضها الى بعض في الزكوة واسماؤها ايضا مختلفة باعتبار اضافته كدقيق البر والشعير
والمقصود ايتها مختلف فبعض الناس يربع في بعضها دون بعض وقد يضره البعض وينفعه غيره والمعتبر في الاتحاد
في المعنى الخاص دون العام ولو اعتبر العام لما جاز بيع شئ شي اصطلاحا لم الحاموس والقم والبنهما اول المعز
والضان والبنهما اول المعز والعرب والنجاشي حيث لا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا لانها جنس واحد حتى يفسد احدهما
الى الاخر في قبيل النصاب في الزكوة فكذا اجزاؤها لم تختلف المقصود كشعر المعز وصف الضان او ما يبدل
بالصنعة لانه بالتبدل تختلف المقاصد **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز بيعه بالقم مثلا **قال** **الرطب** **الرطب** **قال** لا يجوز

هذا هو المتعارف
في البيع والشراء
والله اعلم بالصواب

هذا هو المتعارف

هذا هو المتعارف

وهو على ما في المتن السند الذي يكون
وهو على ما في المتن السند الذي يكون
وهو على ما في المتن السند الذي يكون

لأنه بعد من الدار عرفا فصار لها مال **لا الظلة الاكل ح** اي لا تدخل الظلة في بيع الدار الا اذا
تلك بكل حق او نحو ذلك ما ذكرناه وهذا عندنا في حصة رحمه الله وعندنا يدخل من غير ذلك شي ما ذكرناه اذا كان
مفتوحا في الدار لا فاس نواح الدار كالعلو والكتيف **ولا ح** حصة انها خارجة عن الحدود مبنية على هو الطريق
فصار كالطريق **ولا ح** حصة انها خارجة عن الحدود مبنية على هو الطريق
الاخر على شي اخر فصار تابعة من وجه دون وجه فتدخل ان ذكر الحقون ونحوه **ولا ح** حصة
ولا يدخل الطريق والمسبل والشرب الا نحو كل حق خلاف الاجارة اي لا تدخل هذه الاشياء
في بيع الارض او المسكن الا بد ككل حق او نحوه بخلاف الاجارة حيث يدخل فيها من غير شرط لان هذه الاشياء تابعة
من وجه من حيث انها تنفذ للانتفاع بالبيع دون عينها اصل من وجه من حيث انها يتصور وجودها بدون البيع
فكانت تابعة للبيع من وجه دون وجه ولا يدخل في البيع الا بد كالحقوق والرافق وهذا لانها قد يشترى البيع ولا
يلزم الشرا للانتفاع به وقد يشترى الطريق بعد ما اشترى المبيع بخلاف الاجارة لانها تنفذ للانتفاع لا غير
ولهذا يجوز الاجارة فيما لا يمكن الانتفاع به ولو بطل الانتفاع بعد عقد الاجارة تبطل الاجارة وكذا لو اشترى هذه
الاشياء مع عقد الاجارة تبطل الاجارة لا يمكن الانتفاع بالعين المستأجرة الا بهذه الاشياء فوجب دخولها فيها
لما لا يري انه لو استأجر الطريق من صاحب العين لا يجوز فتحين الدخول فيها ولا يدخل في ميسل ما الميزاب
اذا كان في ملك خاص ولا يمسك الثلث فيه وقد ورأى الحكم تدخل لانه مركب بالبناء ولو اشترى ركب يدخل في ملك المالك
لانه مركب بالبناء وكذا الاعلى استمسكا والالات الملتصقة بالبيت لان الواح اسم البيت فيه جرد وار والحجر الاعلى هو
الدار **باب** **استحقاق** **قال** **بسم الله** **البينة حجة متعدي لا الاقرار**
لان البينة لا تغير حجة الا بقبض القاطن وللقاض ولا ية عامة فتعقد قضاؤه في حق الكافة والاقرار حجة بنفسه لا يترفع
على القضا والمقرر ولا ية على نفسه دون غيره فتعقد عليه **قال** **والناقض منع دعوى الملك بالحربة والنسب**
والطلاق لان القاضي لا يمكنه ان يحكم بالكلام المتناقض اذا احدهما ليس باول من الآخر فتسقطا عن الحربة
والطلاق والنسب مبناه على الحق فيعذر في التناقض لان النسب ينسب على العلوق والطلاق والحربة ينفرد
بها الزوج والمولى فيحكم عليهم **قال** **بيعة استحققت بغيرها ولدها وان اقرها الرجل لا** والفرق
ان البينة حجة مطلقة مثبتة كاسمها مثبت بها الملك من الاصل ولهذا يرجع المشتري على البايع بالثمن عند استحقاق
المبيع بالبينة والاقرار حجة قاصرة مثبتت به الملك في المقر به ضرورة صحة الخبر وقد ائذفت الضرورة باثباته
بعد الانقضاء فلا يظهر الاستحقاق في حقه ولهذا لا يرجع المشتري بالثمن على البايع عند استحقاق المبيع بالاقرار
وان المالك يتدبر على انشا الملك للمالك فيعمل اقراره به على ذلك بخلاف الشهود فانهم لا يتدرون على اثبات الملك
بشهادتهم المستحق ان لم يكن ما كاله قبل ذلك فيكون اظهار الملك من الاصل فيستحققه بزوايده ثم قبل يدخل
الولد في القضا بالام لانه تبع لها فيكتفي به قبل يشترط القضا له بالولد وهو **الام** لان حجة الله قال اذا فقي
القاضي بالاصل ولم يعرف الزوايد لم تدخل الزوايد تحت الحكم لانه منفصل وقت القضا وذكر في النهاية ان الولد اما
لا يتبعها في الاقرار اذا لم يدعه القضا اما اذا ادعاه كان له لان الظاهر انه له **قال** **وان قال عبد لم يشتر**
اشترى ما بعد فاشترى ما اذا اصور فان كان البايع حاضرا او غائبا عينة معروفة فلا شيء على العبد والاربع
على العبد والعبد على البايع يعني اذا قال ارغبني فاني عبد وارغبني فاذ اصور حشيت لا يرجع المرفق على العبد بحال
سواء كان الرهن حاضرا او غائبا وعن اي يوسف انه لا يرجع في الفصل الاول ايضا لان ضمان الثمن بالمعاوضة او بالكفالة
لم يوجد واحد منها فصار كسلة الرهن وكذا اذا قال اشترى او قال اتاعده ولم يزد على ذلك وهذا لان ما يقر
الضمان لا يختلف بين ان يكون حاضرا او غائبا كالرهن بحقه انه لم يوجد منه الا الاخبار كاذبا والامر بالشرا
وذلك لا يوجب الضمان كما اذا كان ذلك من الاجنبي ولهذا قلنا بمن قال لعينه اسلمك هذا الطريق فانه امر

بوجه
بالياباع

بوجه
بالياباع

القول

او قال له كل هذا الطعام فانه ليس بمشهور فكان خلاصه ذلك لا يجب عليه ضمان ما عطب بسبب ذلك قلنا وجه
الظاهر ان المقر بالعبدية ضمن سلامة نفسه او سلامة الثمن المشتري عند تعدد استيفائه من البايع لانه انما اقدم
على الشرا معتبرا على كلامه فصار يدرك بئزلة المقر ومن جهة الضرر في المعاوضة يحمل سببا للضمان ودعا للضرر
عنه بقدر الامكان لان المعاوضات تقتضي سلامة العرض فاذا ظهرت حرية الاصل واحلية الضمان وتعدد الاستيفاء من
جهة البايع بواجب هو بدلك كالمولى اذا قال لاهل السوق هذا عدي وقد اذنت له في التجارة فباعوه فلم يجدوا ثمنه ظهر
انه حر واشترى رجوعا عليه بقيته حكم العزور رد فعلا للضرر عن العزما بحمل المولى كانه ضمن له سلامة المالك منه والبيع
عقد معاوضة فاما ان جعل الامر به ما بالسلامة بخلاف الرهن لانه ليس بمعاوضة بل هو حبس من غير عوض فيقابل به بغير
بعاوضته استيفاء العين حقه من غير ان يجعل مبادلة الاخر كالحجر في موضع لا يجوز فيه المبادلة كمن اشترى العرف
ورأس مال السلم والمسلم فيه فلا يمكن ان يجعل الامر به ما بالسلامة اذ هو في موضع عقد المعاوضة بخلاف المستشهد به من
الامر بالكل والسلوك او كان الامر بدلك من الاجنبي لانه ليس بعقد معاوضة وامر الاجنبي لا يعاونه ولا يلتفت اليه بخلاف
ما اذا قال اشترى او قال اتاعده ولم يزد عليه ان المشتري تخلفا كالاسير وقد يجوز شرا العبد ككاتب فلم يوجد
منه ما يملك على الضمان اذ اضمن المقر بالعبدية يرجع بدلك على المقر لانه قضا دين عليه وهو مضطر فيه فلا يكون تبين
كغير الرهن اذ اضمن الرهن فاقبل لا يتصور هذا المسئلة على قوله اي حصة فان الدعوى شرط عنده
لقبول الشهادة بالحربة لكون الحق من العبد والتناقض فيه يمنع صحة الدعوى فكيف تقبل بيئته على الحربة بعد اقراره
بالرق قلنا قد اجاب عنه بعض مشايخنا بان الوضع في حرية الاصل والدعوى فيها ليست بشرط عنده لتضمنه بالحربة والفرج
لان الشهود يجب عليهم تعيين امره في حرية الاصل فيحرم على المولى وحرمة الفرج حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى
الدعوى ليست بشرط كما في عتق الامة فلا يكون التناقض مانعا حتى لو حلت حرية الاصل عن كرم الفرج كولد
المعزور يكون الدعوى فيه شرطا والتناقض مانع من صحته من حيث انه بعدم الدعوى وعائنه على ان دعوى العبد
شرط عنده في الحرية الاصلية والطارئة لانها حق العبد وهو الفصل لكن التناقض لا يمنع صحة الدعوى وقبول الشهادة
فيها لحقا الخاف عليه فيعني التناقض فيه اما الحرية الاصلية فلا يصحير قد يجلب من دار الحرب ولا يعلم بحرية ابويه
او بحرية احدهما باسلامهما او باسلام احدهما فيها ويعتقد انه رقيق فيقر بالرق ثم يتبين له الحال بعد ذلك فيدعي
الحرية فيعذر في التناقض واما في عتق الطاري فلان المولى يستبد به ويحكم على العبد فيعذر في التناقض
كالخليفة فيقيم البيعة ان زوجها طلقها فلما قبل الخلع وكالمالك اذا اقام بيعة ان مولاه اغتقه قبل الكفاية **قال**
ومن ادعى حقا في دار فطرح على ما به واستحق بعضه لا يرجع بشي لان دعواه يجوز ان يكون فيها بقى وان قل فادام
في يد شي لا يرجع عليه بخلاف ما اذا استحق كلها لانا يتقنا بانها اخذ عوضا ما لا يملك فيرد ودات المسئلة على ان
العلم عن معلوم على محمول جاز لانه لا يفي الى المنازعة والمنع باعتباره فاذا اخلى عنه جاز وقد ذكرناه في الابرا عن
كل عيب وذكرنا الخلاف فيه بدلت ايضا على ان صحة الدعوى ليست بشرط لصحة العلم لان دعوى الحق في الدار
غير صحيحة لمخالفة المدعي حتى لو اقام البيعة على هذه الصورة لا يقبل بيئته الا اذا ادعى اقرار المدعي عليه بدلك
فحينئذ تقبل بيئته لان الاقرار بالمجهول صحيح بخلاف البينة وقال بعض المتأخرين لا يصح العلم الا في دعوى الاقرار او
دعوى المقدور من الدار لانه معاوضة او لاقتدا اليقين والمعاوضة لا يجوز في المجهول وكذا اليقين لا يفي الا في دعوى الا
بعد صحة الدعوى قلنا قد يكون لدفع الشك والخصومة وذلك يحصل به وهذا اذا لم يقدر الحق بشي وان قدره
بحر ومعلوم ببيع مثلا او نصف لا يرجع عليه ما دام في يده ذلك القدر وان بقي لغيره منه رجع بحساب ما استحق
منه **قال** **ولو ادعى كمالا يرجع عليه بنفسه** لان العلم على ما به وقع من كل الدار فاذا استحق منها شي تبين
ان المدعي لا يملك ذلك القدر فيرد بحسابه من العوض **قال** **ومن ادعى ملك غيره فليأكل ان يفسده ويخيره**
ان بقي اقل من المقدور عليه وله اي للمالك ان يجبر العقد بشرط ان يبقى المتعاقدان والمعهود عليه والمعهود له

بلغ غايله
على الاصل

بيع القدر

وهو المالك بحاله **والاصل فيه** ان كل تصرف صدر من الفصول وله **مخبر حال** وقوعه انعقد موقوف فاعلى
الاجارة عندنا وان لم يكن له مخبر حال العقد لا يتوقف ويقع باطلا والشر لا يتوقف على الاجارة اذا وجد
نفاذ اعلى العاقد وان لم يجد نفاذ يتوقف كسرا العبد والصغير المحجور عليهم **عند الشافعي لا انعقد تصرفا**
الفصولي أصلا ولا يجوز اجارة المالك لا نقا وقعت باطلا لمخالفة ولاية شرعية اذ هي بالملك او بتوكيل المالك
ولم يوجد واحد منهما فتلغو **النصر** فانت المشرعية تتوقف على الولاية تتوقف على الاهلية والحلية **ولا يجوز**
عروة من ابي الجعد الباري ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه دينارا لمشتري له به شاة فاشترى له به شاتين
فباع احداهما دينار وجاه بدينار وجاه قد عاله بالبركة في بيعه فكان لو اشترى الزاب لرج فيه رواه البخاري
واحمد وابوداود **وحديث** جدي بن ابي ثابت عن حكيم بن حزام ان النبي صلى الله عليه وسلم بعته لمشتري له شاة
بدينار فاشترى شاة فباع بها دينار فاشترى اخرى مكافا فباعها بالدينار في رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم
تقاله فتح الشاة وتصدق بالدينار رواه الترمذي وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاه دينارا فاشترى له به شاة فاشترى له به شاتين
واكثر عليه **لان** ركن التصرف صدر من اهله مضافا الى محله ولا ضرر في انعقاده موقوف فانتعقد وهذا لان الاهلية بالعقل
والتمييز والحلية بكون المال متوقفا وقد وجد اوليس فيه ضرر على المالك لانه مخير فاداري المصلحة فيه نقده
والا فنتج له به شاة حيث لم يتوقف عنه مونة طلب المشتري وقرار الثمن وسقوط رجوع حقوق العقد اليه
وقية نفع المتعاقدين لصون كلامهما عن الالغا فتنبه القدرة الشريعة احراز هذه المانع على ان الاذن ثابت دالة
لان كل عاقل من يمتنع يحصل له به النفع اذ لا يوجد مثل هذا التصرف النافع في حال غيبته عادة الا من صدق بنفسه
تصريح بري لا يخبره مثل ما يرى نفسه فان قبل المقصود بوضع الاسباب الشرعية احكاما لا يجوز السبب فاذا لم تعد
الحكم لا تعتبر وحكمها وهو التملك لا يتصور من غير مالك فيلغو قلنا لان سلم انه لا يفيد الملك بل يفيد ملكا موقفا
لانه اللابن بالسبب الموقوف كما يفيد السبب البات المالك البات لانه هو اللابن به **ولهذا** الواعظ المشتري ثم اجاز
المالك البيع نقد عتقه **لان** السبب انما يلغوا اذا خلى حكمه عنه شرعا اما اذا اناخر فلا لان العلة قد بناخر حكمها لغرض
كالبيع الذي فيه الخيار للمتعاقدين واخذها كالراهنين اذا اناها بها رهن من غير اذن المرهين انعقد وتوقف الحكم لحق
المرهين **وكذا** الطلاق المضاف الى شهر سبب للحال وناخر حكمه **وكذا** استمر رمضان سبب لوجوب الصوم وناخر الوجوب
في حق المسافر والمرضى ولا يلزم من على هذا العناق الصبي وطلاقة وهبته وبيعه بالغن الفاحش حيث لا يجوز لواجبها الولي وهو
بنفسه بعد بلوغه **لان** هذه العقود لا يجوز لها حال وقوعها لثبوتها من راعا عليه **الان** ان الولي لا يملك انشاها فبطلت
ببعد ذلك لا نفوذ صحيحه حتى لو باشر الصبي عقدا يملكه عليه الولي كالنكاح والاجارة والبيع من غير عمن توقف حتى لو اجاز
الولي وهو بعد بلوغه جاز فان قيل في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عند الانسان اي ما لا يملكه كما في
عن بيع المبيع قبل القبض وعن بيع الابن ثم اذ باع المبيع قبل القبض او الابن لا يجوز للغير الوارد فيه قلنا هذا ابل اولى
لان الابن والمبيع ملكه ومع هذا لا يجوز بيعه فعند عدم الملك اولى قلنا كلامنا في انعقاد العقد وبيع المبيع قبل القبض
ينعقد عندنا وان كان فاسدا **وكذا** الابن في رواية حتى لو سلم بعد ذلك صح فلا يلزم منا المراد بما روي انه عليه السلام على
عن بيع ما ليس عند الانسان ان يبيع شيئا لا يملكه ثم يشتريه ويصله بدليل قصة الحديث فان حكيم بن حزام قال يا رسول
الله ان الرجل ليا تلميذا فيطلبه مني سلعة ليست عندي فابيعها منه ثم ادخل السوق فاشترى بها فاسلمها له فقال
عليه السلام لا تبع ما ليس عندك رواه ابوداود **وانما** شرط لصحة الاجارة بقا المتعاقدين والمعقود له والموقوف
عليه **لان** الاجارة تصرف في العقد فلا بد من قيامه وذلك بقيام هذه الاشياء **ولا يشترط** بقا الثمن الا اذا كان عوضا لان
العرض يتعين بالتعيين فصار كالمبيع فيشترط بقاؤه **وان** الاجارة المالك كان الثمن مملوكا له امانة في يد الفصولي بمنزلة
الوكيل حتى لا يضمن بالخلاد في يد سواه **لان** الاجارة الاحقة كالوكالة السابقة وللصولي ان يفسخ قبل
الاجارة دفعا للحقوق عن نفسه بخلاف الفصولي في النكاح لانه معتبر بحسن ولا ترجع الحقوق اليه **وكذا** لا يشترط في النكاح

موقوف
لا اجارة
في النكاح

بقا العاقد الفصولي عند الاجارة حتى لو اجاز به ما هلك العاقد جاز وهذا الذي ذكرنا من ان الثمن يكون للمالك فيها اذا كان
دينا وان كان عوضا معنا كان الثمن العرض للمفصولي ملكا له واجارة المالك اجارة نقد لا اجارة عقد لانه كان العرض متعينا
كان شرا من وجه والشر لا يتوقف بل نفذ على المباشرة وان وجد نفاذ فمكون ملكا له واجارة المالك لا ينتقل اليه بل يثبت
اجازته في النقد لا في العقد **فبج** على الفصولي مثل المبيع ان كان مثليا ولا قيمته لانه كما صار المدل له صار مشتريا بنفسه
بمال الغير مستقرضه له في ضمن الشرا فيجب عليه رده كما لو قضي دينه بمال الغير واستقرض من غير المثلي جاز ضمنا
وان لم يجز قصد **الان** ان الرجل اذا تزوج امرأة على عبد الغير صح وجب قيمته عليه **لان** النكاح على العبد مستقر وعقده
ومن ضروره بصير قرضا فكذا هنا واعتبار جازب الشرا اولى من اعتبار جازب البيع لانه يوافق الاصل لنفاذ تصرف
العاقل عليه واعتبار جازب البيع يقتضي التوقف على غيره وهو خلاف الاصل **لان** قال لو كان شرا مملوكا الوكيل بالبيع
لا ينفذ الاطلاق الوكالة بالبيع يتناول البيع بالعين والدين فجري على اطلاقه في غير موضع التهمة لومات المالك لا ينفذ
اجارة الوارث في الفصلين لانه توقف على اجارة المورث لنفسه فلا ينتقل الى غيره خلاف الوصي او الاب اذا توقف
على اجارتهما في مال الصغير ثم بلغ الصغير فانه ينتقل الى الابن لانه لم يتوقف على اجارتهما لنفسه وانما توقف له فينتقل
اليه **وخلاف** ما اذا تزوجت امته بغير اذن مولاه وكان قد وطئها ثم مات المولى ينتقل الاجارة اليه لانه عدم الانتقال
الى الوارث كان لمعني وهو حدوث حمل يات على موقوف فابطله **لان** قد علم ذلك هنا بوطي امه فلا يبطل حتى لو قدر في
الشرا ايضا مثل ذلك بان راعا المولى من كحل له وطئها والنكاح موقوف كان الحكم كذلك **ولو** اجاز المالك في جوده ولا يعلم
حال المبيع جاز البيع في قول ابي يوسف **اولا** هو قول محمد لان الاصل بقاؤه ثم رجع وقال لا يصح حتى يعلم قبائه عند اجارته
لوقوع الشك في شرط الاجارة فلا يثبت مع الشك **قال** **ومع** عتي مشتري من غاصب باجارة بيعة لا يبعه معناه
لو غصب رجل عبدا وباعه فاعتقه المشتري واجاز المالك البيع جاز عتقه ولو لم يعتقه المشتري ولكن باعه لم يجز بيعه
وهذا عندنا **وقال** محمد لا يجوز عتقه ايضا وهو القياس لانه لم يملكه وقد قال عليه السلام لا عتق فيما لا يملك ابن ادم وهذا
لان عقد الفصولي موقوف على ما بيننا والموقوف لا يفيد الملك اذ لا نفاذ فيه وعند الاجارة ان ثبت الملك بطريق الاستناد فهو
ثابت من وجه دون وجه فلا يملك شرط الاعناق لان المعصية لا يعتاق ملكا كاملا مارونا وهذا لانه عليه السلام ذكر فيه الملك
مطلقا والاطلاق ينصرف الى الكامل ولهذا الواعظ الغاصب ثم ادي الضمان لا يبيع الحقن ان الملك الثابت له بالضمان فوك
من الملك الثابت للمشتري حتى ينفذ بيع الغاصب اذ ادي الضمان ولا ينفذ بيع المشتري اذا اجاز المالك البيع الاول
وكذا لو اعنته المشتري والخيار للبائع ثم اجاز البيع لا ينفذ عتقه **وكذا** اذا قبض المشتري من الغاصب ثم باعه ثم اجاز المالك
البيع الاول لم ينفذ الثاني مع ان البيع اسرع نفاذا من العتق حتى يبيع المكتاب والمادون له دون عتقها **وكذا** لو باع له
الغاصب المعصية ثم ادي الضمان نقد بيعة **ولو** اعنته ثم ادي الضمان لا ينفذ عتقه لما ذكرنا **وكذا** لو باعه الغاصب فاعتنته
المشتري منه ثم ادي الغاصب الضمان صح بيع الغاصب وبطل عتقه لما بينا **وانما** ان الملك يثبت موقفا ينصرف مطلق
مفيد للمالك بالوضع ولا ضرر فيه على ما مر فينوقف الاعناق مرتبا عليه وينفذ بنفاذه وصار كاعتاق المشتري
من الراهن فانه يتوقف وينفذ باجارة المشتري البيع وكاعتاق المشتري من الوارث والتركه مستغرقة بالدين
ما جازت العدا البيع او اعتاق الوارث عبدا من التركه وهي مستغرقة بالدين فقضى الدين او ابر الغرامة فانه
ينفذ عتقه وهذا لان العتق من حقوق المالك والشي اذا توقف توقف حقوقه واذا نفذ نقد حقوقه بخلاف اعتناق
الغاصب بنفسه لان الغصب لم يوضع لا فائدة للمالك لكونه عدوا وانما يملك ضرورة اذا الضمان كليا بجمع البدل
في ملك رجل واحد فلم يكن الغصب متبعا للمالك في الحال ولا سببا له ليتوقف هو ويتوقف العتق بتوقفه حكم له بل
هو سبب له ضرورة عند ادا الضمان والعتق وجد قبله **وخلاف** ما اذا كان في البيع خيار البائع لانه ليس مطلق والكلام
فيه وشرط الخيار يمنع من انعقاده في حق الحكم اصلا فكان للمالك فيه غير موجود لوجود الخيار المانع منه فابصاد
الاعتناق محله وهو الملك وهذا البيع مطلق والاصل في الاسباب المطلقة ان تعطل في حق الحكم بالانقراض والتراخي انما يثبت

استقرض من غير المثلي جازبه

موقوف
لا اجارة
في النكاح

موقوف
لا اجارة
في النكاح

هنا ضرورة دفع الضرر ولا ضرر في توقف الملك والاعتناق موجب القول بالظاهر السبب في حقه ونفي توقف
الملك انه موجود في حق الاحكام التي لا يتضرر المالك بها والمشتري من الغاصب اذا اعتق ثم ملك الموصوب باذا
الضمان لا ينفذ اعتاقه عند البعض لان ملك المشتري ثبت بناء على ملك الغاصب وملك الغاصب لا يفي لجهة الاعتناق
فكذلك اما ثبت بناء عليه ولا يخفى انه يتعدى لان ملك المشتري ثبت مطلقا بسبب مطلق وهو الشراء فاحتمل العتق عند الاجازة
باعتلاف الغاصب لانه ملكه بالغصب وهو سبب ضروري لا مطلق لما مر فكان الملك فيه ناقضا والناقص لا يفي للاعتناق
ويكفي لجواز البيع الا رجح ان ملك الكاتب يكفي لجواز البيع دون العتق وانما يطل به المشتري من الغاصب عند اجازة
للموصوب منه البيع الاول لانه بالاجازة يثبت للمشتري الاول وهو البايع الثاني ملك بات فاذا اطرأ على ملك موقوف
غيره ابطأ لا يستأثر اجتماع الملك البات والملك الموقوف في محل واحد ولا يقال لو كان هذا ما نعلمنا ثبت الملك الموقوف
للمشتري من القصور لوجود الملك البات فيه لما ذكره بل كان هذا الاولى بالاعتناق لان البات فيه موجود عند ثبوت الموقوف
فاذا كان يرفع بعد ثبوته فاولي ان يرفع من الثبوت لان المنع اسهل من الرفع لا نأخذ في المنع او الرفع انما يكون عند
التعارض ولا تعارض ثم لان الملك الموقوف لم يظهر في حق المالك وانما يظهر في حق المتعاقب لان البيع قائم بها واذا اجاز
المالك بيع القصور فالملك الثابت يثبت للقصور والملك الموقوف ظاهر في حقه لان القصور عاقد موقع التعارض
فيرفع البات الموقوف ولا يقال ان الغاصب اذا ادى ضمان الموصوب بعد ما باعه يتفقد بيعه وقد طرأ على الملك الموقوف
الملك البات قلت ملك الغاصب ثابت ضرورة اذ ليس الغصب بسبب موضوع للملك فلا يجعل ثانيا في محل ليس فيه ضرورة
فلا يظهر في ابطال التوقف وحاصل الخلاف راجع الى ان عند بيع القصور لا ينعقد في حق الحكم لانعدام الولاية فكذلك
الاعتناق حاصل في ملك الغير وعند ما ينعقد في حق الحكم وبوجب الملك على سبيل التوقف لان الاصل في البيع المتعقد
تجديد الحكم والتراخي الى وقت الاجازة لدفع الضرر والضرر في التقاد لا في ثبوت الملك على وجه لا يظهر اثره في التصرفات
الصارة قال **ولو قطعت يده عند المشتري فاجاز فارتبه** المشتري اي لو قطعت يده بعد باعه القصور ثم اجاز ملكه
البيع يكون اثره ليد للمشتري لان الملك ثبت له من وقت الشراء فتبين ان القطع ورد على ملكه وعلى هذا اكل ما عرفت
من البيع من كسب او ولد او غفر قبل الاجازة فهو للمشتري لما ذكرنا وهو حجة على محمد والعدل له ان الملك من وجه يكفي
لاستحقاق الزايد كالمالك اذا قطعت يده فاخذ الارش ثم رد في الرق يكون الارش للمولى وكذا اذا قطعت يده للبيع
والجبار للبايع فاجاز البيع يكون الارش للمشتري لما ذكرنا من استناد ملكه بحلاف الاعتناق لا فقاره الى الملك الكامل ومنع
الجبار للبايع لا يثبت الملك للمشتري بخلاف ما اذا غصب عبدا فقطعت يده عنه ثم ضمن قيمته حيث لا يكون الارش له
لان الغصب ليس بسبب موضوع للملك وانما يثبت الملك له ضرورة على ما بينا فلا يظهر في حق استحقاق الزايد له
قال **وتصدق بارادته على نصف الثمن** لان فيه شبهة عدم الملك لانه غير موجود حقيقة وقت القطع وانما يثبت
طريق الاستناد فكان تابعا من وجه دون وجه ولا ينافي ان كان قبل القبض لم يدخل في ضمانه فيكون ربح ما لم يقض ويطلب
له قدر نصف الثمن لان ارش البعد قام مقام نصف الثمن وهذا لان ارش البعد الواحدة في الحر نصف الدية وفي العبد نصف
القيمة والذي دخل في ضمانه ما هو كائن بمقابلة الثمن فان اراد على نصف الثمن يكون ربح ما لم يقض او فيه شبهة عدم الملك
لان الملك لا يثبت له يوم قطع البعد حقيقة قال **ولو باع عبد غيره بغير امره** فبرهن المشتري على اقرار البايع
ورب العبد انه لم يبيع بالبيع وازاد العبد لم يقبل لعلان دعواه بالتناقض اذا قد امها على العقد وهما عاقلان
اعترف منها بيمينته ونفاذه لان الظاهر من حال العاقل المسلم مباشر العقد الصحيح النافذ واليمين لا يفي بالاعلى
دعوى صحيحة فاذا بطلت الدعوى لا تقبل وهذا يشكل بما ذكر في الزيادات ان البيع اذا ادعاه رجل قصده المشتري
ان يثبت له حق الرجوع بالثمن تقبل بيمينته ورفقوا بينهما بان العبد في يد المشتري في المسئلة الاولى وفي مسئلة
الزيادات في يد المشتري بشرط الرجوع بالثمن ان لا تكون العين سالمة للمشتري فذلك لم يرجع في مسئلة الكتاب

ورجع في مسئلة الزيادات وقيل اختلف الجواب لاختلاف الوضع فوضع ما ذكر هنا فيما اذا اقام البينة على ان البايع امر قبل
البيع بان البيع المستحق واقدامه على الشرايين في ذلك فيكون متناقضا فلا يقبل بيمينته وموضع ما ذكر في الزيادات فيما
اذا اقام البينة على ان البايع امر بعد البيع انه المستحق فلا يصير متناقضا تقبل بيمينته قال **ولو اقر البايع** وهو القصور
في مسئلة الكتاب **عند القاض بان رب العبد لم يبيع** بالبيع **ان طلب المشتري ذلك** لان التناقض لا يمنع
صحة اقرار العبد البينة فلهذا في حق بايعه فيه فيستحق الاتفاق بينهما فيتنقض في حقهما لا في حق البايع والعبد
ان كذبا وادعي انه كان امره فاذا لم ينقسم في حقه بطالب البايع بالثمن عندها لانه وكيله وليس له ان يطالب المشتري
لانه يريد بالفضا حقه وعند اي يوسف له ان يطالبه فاذا ادى رجوعه على البايع وهذا بايعا على ان ابر الوكيل المشتري
عن الثمن صحيح عندهما وبضمن للمولى وعنده لا يبيع ولو كان بالعكس بان انكر المالك التوكيل ونفاذ فانه وكله فان
اقام الوكيل البينة لزمه والا استخلف المالك فان حلف لم يلزمه وان نكل لزمه لان التوكيل كالاقرار ولو غاب المالك
بعد الاقرار وطلب البايع الفسخ فسخ القاض في البيع بينهما لانه ثبت عند القاض ان البيع كان موقوفا فان طلب المشتري
تأخير الفسخ لحلف المالك على انه لم يبيع لم يجر لان سبب الفسخ قد تحقق فلا يجوز تأخيره لاجل اليمين فلو حصر
المالك وحلف اخذ العبد وان نكل عاد البيع ولو كان المالك حاضرا وغاب المشتري لم يأخذ العبد لان البيع مع طاهر
فلا يبيع القضا على الغائب بفسخه وللبايع ان يحلف رب العبد انه ما امره ببيعه فان نكل ثبت امره وان حلف فسخ البايع
وتفقد بيعه كالمغاصب اذا باع الموصوب ثم ملكه باء الضمان ولومات المالك قبل حضوره فو ربه البايع واقام بينة
على اقرار المالك بانه لم يبيع لم تقبل لما بينا من التناقض ولو اقامها على اقراره مستترية بذلك بعد موته تقبل بحلاف ما اذا
اقامها على هذا الوجه حال حيوة المالك فاقامها لا تقبل لانه في حال حيوة اصل فيه فيمنع بالتناقض وبعد موته ثابت عن
اليمين واليمين لو ادعي بنفسه حال حيوة لا يكون تقضا فكذلك انما يبيع ولو ورثه البايع وغيره فان ادعاه غيره جرد المالك
ببيع لانه لم يبين منه ما يجعله ضامقا بخلاف شريك البايع حيث يكون متناقضا لمشتريه ان يحلفه بالله يعلم ان المولى
امر ببيعه فان نكل ثبت الامر وان حلف اخذ نصف العبد ورجع المشتري على البايع بنصف الثمن وخير في النصف الاخر
لفرق الصفة عليه هذا اذا اقر المشتري بان العبد ملك الامر لو انكر لغا قول الامر حتى يقيم البينة على ملكه ولغا
توكيل بايعه في حضوره ليل يصير البايع ساعيا في نقض ما اوجه قال **ومن باع دار غيره فادخلها المشتري**
في بناء لم يفسخ البايع ونعني المسئلة ان باع دار غيره بغير اذنه ثم اعترف البايع بالغصب وانكره المشتري لم يفسخ
البايع الدار لان اقرار البايع لا يصدق على المشتري ولا بد من اقامة البينة حتى يأخذها فاذا لم يبق المشتري وهو
صاحب الدار البينة كان التملك مضافا الى غيره عن اقامة البينة لا الى عقد البايع لان الغاصب لا يجوز بيعه فعلى
هذا التقرير يعلم ان قوله وادخلها المشتري في بناءه وقع اتفاقا اذ لا تأثير للادخال في البناء في ذلك
السلم وهو يعني السلم وهو يفتي السلف لخرة فانه اخذ عاجل باجل وسمى هذا العقد به
لكونه مفعلا على وقته فان اوان البيع بعد وجود المعقود عليه في ملك العاقد والسلم يكون عادة ما ليس موجود
في ملكه فيكون العقد معجلا ينعقد بلفظ السلم ولا ينعقد بلفظ البيع في رواية الجرد لانه ورد بلفظ السلم على خلاف
القياس فلا يجوز بعينه وفي رواية الحسن نعهده وهو الاصح لانه بيع الاتريه الماروي انه عليه السلام يبيع عن بيع
ما ليس عند الانسان ورجع في السلم وهو مشروع بالكتاب والسنة واجماع الامة قال ابن عباس رضي الله عنهما اشهد
ان الله تعالى احل السلم المرحل وانزل فيه الطول ايه وتلي قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى
فاكتبوه وقد روينا انه عليه السلام يفتي عن بيع ما ليس عند الانسان ورجع في السلم والقياس يالي جواز كان السلم
فيه مبيع وهو معدوم وبيع موجود غير مملوك او مملوك غير مقدور التسليم لا يجوز بيع المعدوم اولى ان لا يجوز ولكن
تركاه بما ذكرنا قال **ما افككت شبهة صفة ومعرفة قدره** من السلم فيه لانه لا يفتي في المازعة وقد قال صلى الله
عليه وسلم من اسلم في غير فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم رواه مسلم والبخاري والضبط يكون

يعرفه القدر وقد شرطه عليه السلام قال **وما لا فلا** اي ما لا يضبط صفته ولا يعرف مقدار لا يجوز السلم
فيه لانه دين وهو لا يعرف الا بالوصف فاذا لم يكن ضبطه به يكون مجهولاً جهالة تنقصني الى المنازعة فلا يجوز كسائر
الديون قال **يبيع في الكيل والموزن الحسن** لما روينا وما يبين من المعنى واحتج بقوله الحسن من الدراهم
والدنانير لانهما اثمان وليسا بمنهن حتى لو اسلم فيها لا يبيع سلاً لا السلم تجبيل التمن وتاجيل البيع ولو جاز فيه لانعكس
فاذا لم ينع سلم يكون باطلا عند عيسى بن ابيان وقال لا عيش يكون يباع بمن موجل تحبيل المقصود المتعاقد من حسب
الامكان والمعيرة في العقود للمعاني وقوله عيسى **لا** المعقود عليه في السلم المسلم فيه وانما يبيع العقد في محل او جاز
اي اوجب المتعاقدان العقد فيه وذلك غير ممكن ولا وجه الى تصحيحه في محل اخر لانهما لم يوجبا العقد فيه وهذا الخلا
فيما اذا اسلم بينهما لاثمان واما اذا اسلم الاثمان فيها كالدرهم في الدنانير او بالعكس فلا يجوز بالاجماع لما عرفت ان القدر
بأنفاده حكم الشاهد لو اسلم في الكيل وزنا كما اذا اسلم في الحنطة والشعير بالميزان روي النجاشي عن اصحابنا انه يجوز
لان الكيل والوزن اما يشترط بغير معلوم القدر لا يفتي الربا لا يقابل بحسنه لان المؤدي غير الموعود حكاما
في باب السلم فيكون يدعى راس المال ولا يبينه روي الحسن عن اصحابنا انه لا يجوز السلم لان السلم فيه دين في الذمة
والمؤدي عين والعين غير الدين حقيقة فيكون المؤدي يدعى راس المال في الذمة حقيقة وان كان عينه حكم فيكون
مستثنى من الحنطة بالحنطة فلا يجوز الا كالا على هذا الخلاف لو اسلم في الموزن كيلاً قال **والعدد في المنقار كالجوز**
والبيضة لا معلوم مضبوط مقدار والسليم فاشبه الكيل والموزن ويستوي فيه الكيل والصغير لا اصطلاح
الناس على اهدار التفاوت ولهذا تستوي قيمتها فصار يدعى من ذوات الامتثال خلاص البليغ والثمان لان
احادها متفاوتة ولهذا يختلف في القيمة وبها يعرف التفاوت والنساي **وعن** اي حنيفة انه لا يجوز في بيع النعام
لتفاوت احادها في المالبية ويجوز السلم في هذه الاشياء كالا ايضا قاله زفر رجه انه لا يبيع كيلاً لانه عددي ليس كيلاً
بيع اذ المعنوية فيها لا يفسد فيه العادة عنه انه لا يبيع عددا ايضا لانه يؤدي الى النزاع فصار كاسفرجل والتفاوت
ان القدر يعرف بالكيل تارة وبالعدد اخرى فتقطع المنازعة بينهما يدعى احدها اجماعاً اذا كان يعرف قدره
قال **والفلس** لانه عددي يمكن ضبطه في السلم فيه وقيل عند محمد لا يجوز السلم فيه لانه من مادم يروج والسلم
فيه مبيع فلا يبيع فيه كالنقدين واذا اكسد صار قطعة نحاس فلا يجوز السلم فيه عدداً **ولنا** ما ذكرنا انه يمكن ضبطه به فيبيع
كسائر المعدودات وهذه المسئلة مبنية على ان اصطلاح الناس على التسمية لا يبطل باصطلاحهم عند وعندهما سبط على ما ذكرنا
في بيع الفلس بالفلسين وذكرنا الفرق هناك بين الفلوس والنقدين **قال** **والدين والاجران** يعني يدين معلوم
لان احادها تختلف اختلافاً يفتي الى المنازعة بعد ذكر الالة **قال** **والذرع كالتوب ان من الذراع والصنة**
لانه يصير معلوماً يد كرهه الاشياء فلا يؤدي الى النزاع وان كان نوب حري ببيع بالوزن لا بد من بيان وزنه مع ذلك لانه يصير
معلوماً **قال** **لا في الحيوان** وقال الشافعي يجوز السلم فيه اذا عين الجنس والسن والنوع والصفة لما روي
انه عليه السلام استقرض بكراً وردياً عابراً لان بعد بيان ما ذكرنا من الاوصاف الجهالة تقل فلا تنقصني الى المنازعة
كافي الثياب **ولنا** ما روي انه عليه السلام نهي عن السلم في الحيوان ولا ينع تفاوت احادها تفاوتاً حاشياً بحيث لا يمكن
ضبطه الا بزياد ان العبد يبيعه في الجنس والسن وتفاوت قيمتهما لا اختلاف المعاني الباطنة كالكباسة
وحسن الخلق والخلق والسيرة والفصاحة والامانة والشدّة **قال** **قايلاً** **لاريت** مردي بعدد الف زائداً
والف زائداً لا يساو وزناً واحداً وكذا سائر الحيوان تختلف اختلافها يؤدي الى اختلاف المالبية فلا يجوز السلم فيه كافي الخلفاء
والجواهر خلاص الثياب لانه مصنوع العباد والعبد انما يبيع بالة فاذا اخذ الالة والصانع يجمع المصنوع والتفاوت اليسير
بعده لا يضر ما روي انه عليه السلام استقرض بكراً فالمراد به انه عليه السلام استعمل في الصدقة ثم لم يجب الزكوة على صاحبها
فردّها رابعاً **والا** استقرض بيت المال لانه يجوز ان يشتحق مجهول على بيت المال كما يجب له حق مجهول ما روي انه عليه
السلام اشتري بعبداً بغير بيان الجاهل كان قبل نزول اية الربو كان الجنس باقرا ده حرم النساء لو كان ذلك في دار الحرب

هذا هو الذي روي في نسخة اخرى

هذا هو الذي روي في نسخة اخرى

اذ لا يبرى الربو بين السلم والحرب في دار الحرب على ما بينا من قبل ويدخل فيه جميع انواع الحيوانات حتى العصافير لان
النفس لم يقبل قال **والطراف** يعني لا يجوز السلم في اطراف الحيوان كالراس والاكراع للتفاوت الفاحش وعدم
الضابط ثم قيل هذا قول اي حنيفة وعند ما يجوز كما في اللحم وقيل لا يجوز بالاتفاق **والنقطة** لها بينه وبين اللحم ان السلم
فيه هو اللحم دون العظم والعظم في الراس والاكراع اكثر من اللحم او سائر له فلا يمكن ان يجعل ثمنه في السلم
ولا يبرى قدره فيصير قدر السلم فيه وهو اللحم مجهولاً او العظم الذي في اللحم قليل فامكن جعله ثمناً لثقله كما في
عظم الاثنية لو اسلم فيه وزنا اختلوا فيه **قال** **والخلود** عدداً اي لا يجوز السلم فيه وكذا في الزور ولا يجوز له
للتفاوت الفاحش فيها الا ان يبين ثمنها صرياً معلوماً وطولاً وعرضاً وصفة معلومة من الجودة والرداءة فيجوز
يجوز السلم فيها لا يمكن ضبطها وكذا اذا كانا باعاً وان وزنا يجوز السلم فيها بالوزن **قال** **والحطب خروفاً**
والرطوبة جراً لانه مجهول لا يعرف طوله وعظمته حتى لو عرف ذلك بان بين الجبل الذي يشده الحطب والرطوبة
ومن طوله وضبط ذلك بحيث لا يؤدي الى النزاع جاز **قال** **والجوز** لان احادها متفاوتة تفاوتاً فاحشاً
وفي صفار اللؤلؤ التي تباع وزنا يجوز السلم فيها بالوزن لانه ما يباع بالوزن فامكن معرفة قدره به **قال**
والمنقطع اي لا يجوز السلم في الشيء المنقطع لان شرط حيوانه ان يكون موجوداً من حين العقد الى حين الحل حتى لو كان ينقطع
عند العقد موجوداً عند الحل او بالعكس او ينقطع فيما بين ذلك لا يجوز **والحد** الانقطاع الا بوجبه في الاسواق وان كان
في البيوت **وقال** الشافعي يجوز في المنقطع اذا كان موجوداً عند الحل لوجود القدرة عند وجوبه ولا معنى لاستثناؤه
قبل ذلك **ولنا** ما روي عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الثمرة حتى ترثي قالوا وما ترثي
قال تحرقه **وقال** اذا بيع الثمرة لم يستحل احدكم ما له اخيه رواه مسلم والبخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما
نهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها في البائع والمبتاع رواه البخاري ومسلم وجماعة اخر في لفظ حتى يبيض ويامن
الغاهة وهذا نص على انه لا يجوز في المنقطع في الحال اذ الحديث ورد في السلم لان بيع الثمار بشرط القطع جاز اذ لا يمنع احد
بيع ما لم يعب منقطع به في الحال او في المال **وقوله** عليه السلام لم يستحل احدكم مال اخيه وهو راس مال السلم يدل عليه
لان احتمال بطلان البيع يهلك البيع قبل القبض لا يؤثر في المنع من البيع لان القدرة على التسليم حال وجوبه شرط جواز
وفي كل وقت بعد العقد يحتمل وجوبه بموت المسلم اليه لان الدينون محل موت من عليه الدين فيشترط دوام وجوده لقدره
القدرة على التسليم لان حوازه على خلاف القياس فيجب الاحتراز فيه عن كل خطر يمكن وقوعه لان المحتمل في باب السلم كالواقع
ولان القدرة على التسليم بالتحصيل في المدقة لا بد من استمرار الوجود فيها لئلا يتمكن من التحصيل **لو انقطع** عن ايدي الناس بعد
الحل قبل ان يوفي المسلم فيه فرب السلم بالخيار ان يفسخ العقد واخذ راس ماله وان شأنا انتظر وعوده **وقال** زفر يبطل
العقد ويشترط راس ماله للجزء عن تسليمه كما اذا هلك المبيع قبل القبض **قلت** ان السلم قد يفسخ وتقدر تسليم المعقود
عليه بعارض على شرف الزوال فيغير منه كما اذا ابيع العبد المبيع قبل القبض بخلاف هلاك المبيع قبل القبض لانه قد
قامت الا الى خلف بخلاف ما اذا اشترى بالفلوس شيئاً وكسدت حيث يبطل البيع به لا يفسخ ثبوت اصله ولا يبرى زواله
ولو روي لا يعلم متى يزوج خلاف ما نحن فيه فان لا ذراع الثمن والقدرة على التسليم او انما معلوماً فينتهي **قال**
والسكك الخري اي لا يجوز السلم في السكك الطرية لانه ينقطع عن ايدي الناس في اشتتالاجاد الحياة حتى لو كان في
بلد لا ينقطع فيه السكك او اسلم فيه في حينه جاز وزنا عدداً **وعن** اي حنيفة انه لا يجوز في الكمار التي تقطع كالسكك
في اللحم لا تختلف الناس في تزعم عليها واختلاف رغباتهم في مواضعها **قال** **ومع وزنا** **والوعلما** اي اذا كان
السكك ما جاز السلم فيه وزنا عدداً لان ما لم منه وهو القديد لا ينقطع عن ايدي الناس وهو معلوم يمكن ضبطه
ببيان قدره بالوزن وبيان نوعه وذكر في النهاية معنى الى الايضاح ان الصحيح في الصفار منه يجوز وزناً وكلاً وفي الكمار
روايتان **قال** **والله** اي لا يجوز السلم في اللحم وهذا عند اي حنيفة **قال** لا يجوز ان يبين جنسه ونوعه وسنه وهو
وصفته وقدره كشاه خشي تني سمين من الجنب او الفخذ مائة رطل لانه موزون مضبوط الوصف ولهذا يضمن بالمثل

لحم

حد الانقطاع

اشترى بالفلوس

والنقطة في قوله في المنازعة

اذ لا يبرى

فيعين له موضع وجوده كافي البيع ولهذا وجب تسليم راس المال في ذلك المكان فكذا البدل الآخر إذا انعقد
بوجوب المساواة لانه السبب الموجب للحكم بالغلق به والتسليم من قبله فيعين له موضع وجوده كذا ما لم
يعين له مكانا آخر بالقبض فيعين له ذلك المكان لانه يعقوب الدلالة خلاف البيع حيث يبطل باشتراط تسليم المبيع
في غير موضع العقد كالمشتري يملك المبيع بالعقد فاستلزم النقل على البائع شرط فاسداد العقد لا يقتضيه
او يكون اجازة في بيع فيكون مفسدا للمعروف عن صفقه ورث السلم لا يملك المسلم فيه قبل التسليم في
فاشتراطه لا يكون اشتراط العمل في ملكه بل في ملك البائع وذلك غير مفسد ولا يترجمه مكان آخر فيعين
ضرورة كاول اوقات الامكان في الامور المطلقة ومراكم القرض والعصب والائلاف **والثاني** ان تعيين مكان العقد
اما بالتعيين صريحا او ضرورة وجوب التسليم عليه في الحال ولم يوجد السلم لا يجوز الامور لا يكون التسليم يتأخر ضرورة
خلاف البيع والائلاف والقرض والعصب لانه واجب التسليم في الحال فتعين موضع وجود السبب ضرورة ولا بد لتعيين
مكان العقد لما جاز تغييره بالشرط كمكان المبيع في بيع العين ولتعيين مكان العقد فيما اذا انعقد في جهة البحر وفساده
لا يخفى فاذا لم يتعين ولم يعين مكانا آخر في مخرجها لانه فاحشه فتودي الى المنازعة فيفسد كاختلاف الصفة لان
قيمة ماله حل وموته مختلف باختلاف الاماكن كما يختلف باختلاف الصفة لان زي ان الحطب في المدن اعلى منه في القرى
ولهذا قبل ان الاختلاف في بيان مكان الايقاع بوجوب التحالف عند اختلاف الصفة وقيل على عكسه لان تعيين المكان
قضية العقد عند ما يتحققان كما لو اختلفا في البدل وعنده قضية الشرط حتى اجتمع فيه الى ذكره فصار كالاختلاف
في شرط الخيار والاجل وعلى هذا الاختلاف الثمن والقيمة اذا كان لها حل وموته وهي دين في الذمة موجلة
بان اشترى شيئا او اسأجره مخطئة في الذمة موصوفة او اقتسم شيئا وجعل احداهما مكيلا لوصفها في الذمة الى
احل ففسد بشرط بيان مكان الايقاع في البيع حتى يفسد اذ المبيع عندها لا يشترط في مكان البيع ومكان تسليم
العين المستأجرة وفي موضع النسيئة ثم اذا عين مصادرا لانه مع تناب اطرافه كبقعة واحدة في حق هذا الحكم لان قيمته
لا تختلف باختلاف المحل من مصر واحدة وهذا الواسناجر دابة ليحل عليها بالمصرفه ان يعاملها في اي مكان كان
وكذا لو دفع ماله الى رجل مصاربه ليحل في المصر فله ان يعامل في اي مكان شاء قيل هذا اذا لم يكن المصر عظميا فان كان عظميا
يبلغ بين تواجيه فربما لا يجوز مالم يبيننا ناحية منه لان جهالة مضمينه الى المنازعة ولو شرط ان يوفيه في منزله
جاز استحسانا والقياس الاجوز لان المنزل مجهول وقد يفسد فلا يعمل **والثالث** الاستحسان انه يراد به المتزحل حال
طول الاجل عادة والظاهر بقاؤه في منزله اليه ولو شرط الحكم الى منزله قبل جوزه لانه اشتراط الايقاع فيه وقبل الاجوز
لان الحكم لا يقتضيه العقد او ما يقتضي الايقاع وهو يتصور بدون الحكم فتكون اشتراطه مفسدا وان شرط ان
يوفيه في موضع ثم يحمله الى منزله لا يجوز لانه يملكه بالانعام اشتراط الحكم يكون اجازة في بيع ولا يجوز **قال**
وما لا حله بوفيه حيث شاء وهذا على اطلاقه قوله الى حيث يشاء سوا ما كان الايقاع او يبيننا لان ما لا يشاء لا يختلف باختلاف
الاماكن فلا ينفذ تعيينه فيلغو ويحل ان يبين فيه مكان الايقاع في موضع العقد عنده وهو الاظهر من قولهم لانه
موضع الالتزام وهو رواية الجاهل الصغير والبيع وان يبين ينعين ذلك لانه قد يفيد أثر خطر الطريق فيعتبر
قال ان فيما لا حله ولا فائدة كالمسك والزعفران وما اشبهها لا يحتاج فيه الى تعيين مكان الايقاع بالاجماع وان
اختلفت رواياتهم فيه في التخرج في اي مكان يجب تسليمه على ما بينا **قال** **وقبض راس المال قبل الاقتران** اي شرط
جواز السلم قبض راس المال قبل ان يفتقر الى ايراد شرط بقاؤه على الصحة لانه ينعقد صحيحا بطل بالاقتراق لا عن قبض والمال
شرط قبضه قبل الاقتران لان السلم يبي عن اخذ عاجل باجل وذلك بالقبض قبل الاقتران ليكون حله على وفق ما يقتضيه
اسمه كافي الحواله والكفالة والصرف والافرق في ذلك بين ان يكون راس المال ما يتعين ولا لما ذكرناه لانه فيما
لا يتعين يلزم الاقتران عن دين دين وهو مبيى عنه لانه لا بد من تسليمه اليه ليتصرف فيه فيقدر على تسليم المسلم فيه
ولهذا قبل الاجوز اشتراط الخيار فيه لانه يمنع عام القبض اذ القبض لا يتم الا اذا كان مبييا على الملك وخيار الشرط يمنع

علق منه الى ذكره
الاشارة الى موضع العقد

شوته الملك لانه منع انعقاد العقد في حق الحكم فيمنع عام القبض والاقتراق فيه قبل تمامه يبطل للعقد وكذا
لا يثبت في المسلم فيه خيار الروي لانه غير مفيد لانه دين في الذمة فكل ما رده عليه خيار الروي اعطاه غيره
لكونه لا يتعين فلا يفيد خلاف خيار العيب في راس المال وخيار الروي فيه حيث يتبين فيه اذا كان مما يتعين
بالقبض لا بما يفيد ان الفسخ بالرد لان خيار العيب لا يمنع عام الصفقة بالقبض **والثاني** اختلاف الاستحقاق لان الاستحقاق
لا يمنع عام القبض حيث لو اجاز المالك العقد بعد الاقتران بعد القبض جاز لان السبب فيه مطلق واشتراط الحكم فيه
ليس يقتضي السبب بل الحق المالك فاذا اجاز التحقت الاجازة بحالة العقد بخلاف خيار الشرط لانه منع انعقاده
في حق الحكم وهو فوق الاقتران قبل القبض فيكون مبطلا ولو اسقط خيار الشرط قبل الاقتران جاز اذا كان راس
المال قائما عند اسقاط الخيار والافلال لان الاتمام مقتضى لا يتبدل فيه خلاف زفر وهو مبني على قاعدته ان العقد
حتى وقع فاسد لا يعود صريحا عنده على ما بينا من قبل **وجله** الشروط جمعوها في قولهم اعلام راس المال فيجعل
واعلام المسلم فيه وتاجيله وبيان مكان الايقاع والقدرة على تحصيله يدخل تحت قوله اعلام راس المال اعلام جنسه
ونوعه وصفته وقدره وكذا في السلم بغير المراد بالقدرة على تحصيله ان يكون موجودا من حين العقد الى حين المحل
قال فان اسلماني درهمي في كرامة دين عليه ومائة نذر في السلم في الدين بالمال اي في حصة الدين لانه دين
دين ومع في حصة النقد لو وجد قبض راس المال في المجلس بقدره ولا يشيع الفساد لانه طاري اذا سلم وقع صحيحا في
الكل ولقد اوردنا ما بين قبل الاقتران صح لان الدين لا يتعين في العقد لكنه يبطل بالاقتراق قبل نقد المائة الاخرى ولا يشيع
البطلان طاري كما اذا باع عبد من فله احد ما قبل القبض بطل العقد فيه دون الاخر لما قلنا خلاف ما اذا جع بين حر وعبد
فباعها حيث يبطل منها لان البطلان فيه مغاير فيكون في العبد بقاء الحصة اسدا فلا يجوز له لانه لانه وان العقد
الواحد لا يمكن وصفه بالصحة والبطلان لا فرق في ذلك بين ان يصنف البعيا كما ذكر في الكتاب او يصنف الى ما بين مطلقا
ثم يجعل المائة من راس المال قصاصا بما في ذمته من الدين في الصحة لان المعنى بجمعها وهو كون الفساد طاريا اذا الدين لا يتعين
بإضافة العقد اليه لان راس المال لو باع عبدا بدين ثم تصادف الادين لا يبطل البيع ولو تعين بطل خلاف ما لو باع عبدا بدين
وجاهل بالدين الاخر حيث يبطل البيع لانه بيع بلا غش ولا يقال لو قال اسلمت اليك مائة والمائة التي لي على فلان
يبطل العقد في الكل وان نقد الكل لا ينفرد اشتراط تسليم الثمن على غير العاقد مفسد للعقد وفساده مغاير للعقد
فتعدي بخلاف ما نحن فيه على ما بينا لو كان العين والدين مختلفي الجنس ان كان له على اخر مائة درهم واسلمها اليه عشرة
دنانير عين في اكرار معلومة لا يجوز في الكل ما حصة الدين فلا ذكرنا واما حصة العين فجاءة ما يخصه من المسلم فيه
وهذا عند الي خفيفة وعند ما يجوز في حصة العين وهي مبنية على اعلام قدر راس المال وقد بينا وهو راس السلم
في الكل باطل في الجنس الواحد ايضا لانه لا يملك في حصة الدين وجب ان يبطل في غيره لانه جعل القول فيه شرطا لصحته في
الاخر فيفسد في الكل وجوابه ما بينا ان العقد وقع صحيحا لعدم تعين الدين ثم فساده في البعض لا يتعدي على ما تقدم
واما ما فيه ابن عباس رضي الله عنهما **قال** **ولا يبيع النصف في راس المال** المسلم فيه قبل القبض **قوله** لو تولى
لان المسلم فيه مبيع بدليل ما روي انه عليه السلام يبي عن بيع ما ليس عند الانسان ورفض في السلم والنصف في
المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز على ما عرفت في موضعه ورأس المال مستحق القبض في المجلس والنصف فيه يعقوب
المستحق فلا يجوز الا ان يبي في قوله عليه السلام لا نأخذ الا سلمك او راس مالك فهذا النصف في راس المال حيث لم يجوز
اخذ غيرهما لانهما في القول عليه بغيره وفي الشركة فليكن بعضه يعرض فلا يجوز لان راس المال له شبهة بالبيع
منه لا يجوز تقريبه القبض فيه بالنقد او بالبر كما لم يبيع فاخذ حقه **قال** **فان نقابا لا سلم يستحق من المسلم فيه**
قال راس المال يعني قبل قبضه على الاقالة لقوله عليه السلام لا نأخذ الا سلمك او راس مالك اي الاسلمك حال قيام العقد
او راس مالك حال انقضاؤه فامتنع الاستبعاد لان راس المال اخذ شيئا بالبيع لان الاقالة بيع في حق غيره ولا يمكن جعل
السلم فيه مبيعا لسقوطه فتعين ان يجعل راس المال مبيعا وان كان دين في الذمة لان كونه دينيا لا يبياني ان يكون مبيعا كالمسلم

جمله الشروط

قل الفسخ فصار راس المال جد الاقالة بنزلة المسلم فيه قبلها فباخذ حكمه من حرمة الاستبداد بغيره **ولان الاقالة**
لما صار بيعا حيا من وجه كان حكم راس المال فيها حكمه في البيع الاول وهو السلم تنزلا لانه لم ينزل الاصل
بمجرد استبداد الباع بعد الاقالة كما كان يحرم قبلها الا انه لا يجب قبضه في المجلس بعد ما كان يجب قبضه **لان الاقالة ليست**
بيع من كل وجه ولهذا جاز ان يراه عنه وان كان يجوز قبلها وقاله زفر والشافعي رحمهما الله يجوز بيعه بعد الاقالة
وهو القياس لانه لما بطل السلم بقي راس المال دينيا في ذمته فيصح الاستبداد به كسائر الديون **وجه الاستحسان**
ما بيناه قال ولو اشترى المسلم اليه كرا او امره بقبضه فقام بقبضه فقام بقبضه فقام بقبضه فقام بقبضه
فعل فعنه ان يكتله لنفسه بعد القبض ثانيا لانه اجتمع هنا صفتان صفة بين المسلم اليه وبين المشتري من
وصفة بين المسلم اليه وبين رب السلم كلاهما بشرط الكيل فلا بد من الكيل من بين قضا للصفتين ولم يوجد في
الاول وهو ما اذا امر المسلم اليه رب السلم بقبضه من البائع فضا حقه فلم يبيع ووجد في الثانية وهو ما اذا امره
المسلم اليه بقبضه لانه يكتله ثم بقبضه لنفسه بالكيل ثانيا فلما جاز **والاصل فيه** ما روي انه عليه السلام يبيع عن بيع
الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري ويحمله على ما اذا اجتمعت الصفتان فيه **واما في صفة واحدة**
فيكتفي بالكيل فيه من في الصحيح **قال** فبقي بيع المسلم اليه مع رب السلم سابق على شراء المسلم اليه من بايعه فلم يكن المسلم
اليه بايعا لرب السلم بعد الشراء ولا بدخل تحت الشيء **قال** السلم وان كان سابقا فقبض المسلم فيه لاحق والمقبوض برك
عن المسلم فيه حقيقة وان كان عينه حكما احتراز عن الاستبداد فكان بيعا حقيقته **ولان استبداد المسلم فيه بحسنه**
حايز لا تزني انه لو قضا له اجود مما شرطه جاز ولو حرم الاستبداد بحسنه لما جاز كان استبداد الحقيقة وحكا فقلت
انه يبيع جديد بعد الشراء فوجب الكيل ثانيا لاجله خلاف ما اذا كان الكرا قرضا فاشترى المستقرض كرا فامر المقرض
بقبضه لانه حايه حتى ينعقد بلفظ الاعارة فكان المقرض عين حقه فقد رافق بكن استبداد ولو كان استبداد لا للزم مبادلة
الحسن بحسنه فسيئة فلم يتحقق الصفتان فيكتفي بكيل واحد للمشتري فيقبضه له ثم لنفسه من غير عادة كيل
قال ولو امره رب السلم بالكيل في طرفه ففعل وهو باطل **لكن فينا خلاف المبيع** يعني لو دفع رب السلم الى
المسلم اليه طرعا مثل الغراب مثلا وامر المسلم اليه ان يكيل الطعام المسلم فيه ويجعله في الطرف ففعل المسلم اليه
ورب السلم غايته لم يكن قضا ولو كان كان السلم مشتري بان اشترى بركا معينا ودفع المشتري الى البائع طرعا
وامره ان يكيل ويجعله في الطرف ففعل البائع والمشتري غايته وهو المراد بقوله خلاف المبيع **والقول** ان رب السلم
حقه في الذمة ولا يملكه الا بالقبض فلم يبادر امره ملكه فلا يصح فيكون المسلم اليه مستعير الطرف فحمل فيه ملك نفسه
كالدين اذا دفع كينسا الى الدين وامر ان يزين دينه ويجعله فيه فانه لا يبيع للمشتري ملك الطعام بنفس الشراء
فيصح امره لمصادقته ملكه فيكون قاضا يجعله في الطرف ويكون البائع وكيل في امساكه الطرف فيكون الطرف في يد
المشتري حكما فكان الواقع فيه واقعا في يده حكما وهذا اكتفى بذلك الكيل **الصحيح** لا تزني انه لو امره بالطين او
بالغاية في البحر ففعل يكون على الامر في الشراء وينقر الثمن عليه وفي السلم على المأمور لما قلنا **قال** قبل البائع لا يبيع
ان يكون وكيل للمشتري في القبض حتى لو وكله بالقبض نصا لا يبيع بوكيله ولا يكون قابضه فكيف يتصور ان يكون
وكيله هنا قلنا لما صح امره لكونه مالكا له صار وكيله ضروره وكما من شئ ثبت ضمنا وان لم يثبت قصدا ولو كان
رب السلم حاضرا وكاله المسلم اليه حضرته وحلي بينه وبين الطعام يصير قابضا لان التخلية تسليم **ولو امره في الشراء**
ان يكيله ويجعله في طرف البائع ففعل لم يصير قابضا لان المشتري صار مستعير الطرف من البائع ولم يقبضه فلا يصح
العارية اجمالا ثم بدون القبض فلا يكون الواقع فيه واقعا في يد المشتري فصار كالمو امره ان يجعله في ناحية من بيت
البائع ولو اجتمع الدين والعين وكان الطرف للمشتري وامره ان يجعله فيه فان بدا بالعين صار قابضا لكل **اما العين**
فصلحة الامر به **اما الدين** فلانه خلطه بماله فملكه بالاتصال به كمن دفع ثيابا فضا وامره ان يزيد عليه من عند نفسه
قرضا وكما استقرض من رجل خنطة وامره ان يزرعه في ارضه قبل ان يقبضه فانه يصير قابضا له بالاتصال فملكه لانه عين

والمراد منه عليه السلام من
بيع الطعام حتى يبرئ منه طرعا

فان كان
المسلم اليه
مشتريا
فكان
الواقع
فيه
واقعا
في يده
حكما

فان كان
المسلم اليه
مشتريا
فكان
الواقع
فيه
واقعا
في يده
حكما

ماله

ماله والخلط باذنه خلاف الصباغ اذا صبغ الثوب حيث لا يصير صاحبه قابضا اتصال الصبغ بثوبه لان العقود
عليه فيه الفعل وهو الصبغ لا العين والفعل لا يجوز الفاعل لانه عرض لا يقبل الاستفاد ولم يتصل بالثوب فلهذا
لم يصير قابضا وان بدا بالدين لم يصير قابضا لها **اما الدين** فلما ذكرنا **اما العين** فلانه لما خلطه بملكه فقد استهلكه
قبل التسليم عند اي حبيفة فينتقض البيع وهذا الخلط لم يرم من الجواز ان يكون مراده البداية بالعين فلم يتبين
رضاه به حتى يكون شريكا له وعند اي يوسف يصير قابضا لها جميعا اذا بدا بالعين لانه لما كان الدين والام يخرج
عن ملكه ولم يصير للمشتري قابضا له لما قلنا ولما كان العين بعده وخلطه فيه صار قابضا للعين لما ذكرنا والدين ايضا حايه
انضاله بملكه فصار كرا بدا بالعين **قال** محمد يصير قابضا للعين دون الدين لانه لما بدا بالدين لم يملكه المشتري
بل هو باق على ملك البائع وصار مستعيرا لظرفه ولما كان العين بعده وخلطه به صار خالطا لملك المشتري بملك نفسه
ومستهلكا له باذنه فيشترى كان ليه ولم يبرأ عن الدين لعدم القضا خلاف ما اذا بدا بالعين لانه صار مسلما للمشتري
بوضعه في ظرفه ثم يملك الدين بانضاله بملكه بعده **هكذا** اذكره قاضي خان وذكر صاحب الهداية ان المشتري بالجبار
عندما ان شاتقن البيع وان شاتقن كره في الخلط لان الخلط ليس باستهلاك عند ما **قال ولو اسلم امة في رقبته**
الامة تعاقبات او ماتت قبل الاقالة **في رقبته** يعني ماتت امة بعد الاقالة قبل ان يقبضها رب السلم
حكم الاقالة او ماتت قبل الاقالة ثم تقايل بعد موتها بقيت الاقالة على حالها ولم يبطل موتها في الاولى وصحت الاقالة بعد
موتها في الثانية ويجب على المسلم اليه قيمة الجارية فيها يوم قبضها لان شرط صحة الاقالة بقا العقد وهو يبق بقا العقود
عليه والعقد عليه في السلم هو المسلم فيه وهو باق في ذمة المسلم اليه بعد هلاك الجارية فصحت الاقالة ابدا وكذا يبق
بعد الهلاك لان البقا اسهل من الابتداء اذا انقضى العقد يجب عليه رد الجارية وقد عجز موتها فيجب عليه قيمتها لبقائها
مقامها كما لو تقاضى عديدا جارية ثم تقايل بعد هلاك احدها فانه يبيع لبقا احدها ويجب رد الباقي منها ويجب على الآخر قيمة الهالك
لما قلنا **قال** **وعكسها** او **قال** اي عكس مسلمة السلم شر الجارية بالفان الحكم فيها لو ماتت الجارية بعد الاقالة
قبل القبض بطلت الاقالة ولو تقايل بعد هلاكها ابتداء لان العقد عليه فيها في الجارية فلا تنقض الاقالة بعد هلاكها
ابتداء او لا يبق لانعدام الحمل فكانت عكس الاولى خلاف بيع القارضة حيث تصح الاقالة ابتداء بعد هلاك احداهما ولا يبطل بقاء
كل واحد من العومين فيه معقود عليه لكونه مبيعا من وجه فيبقى العقد بقاء احدهما **قال** ان هذا الجنس ينقسم
الى اربعة اقسام **احدها** الاقالة في السلم **الثاني** الاقالة في بيع القارضة **الثالث** الاقالة في بيع العبد بالثمن
وقد ذكرنا حكم الثلاثة **الرابع** الاقالة في الصرف وحكمه انها اذا تقايل فيه بعد هلاك احد الدين او كلاهما
او هلك الدين او احدهما بعد الاقالة قبل ان ترد حقت الاقالة لان المعقود عليه في الصرف حايه لكل واحد منهما
في ذمة الآخر وذلك غير معين فلا يتصور هلاكه والمقبوض غيره فلا يمنع هلاكه صحة الاقالة وهذا ان الفسخ يرد
على ما ورد عليه العقد فلا يرد على المقبوض وهذا لو كان المقبوض قابضا كان لها ان يرد غيره بعد التقابل **قال**
والقول في الرداء والتأجيل **الكتاب في الوصف** **والاجل** يعني اذا اختلفا في اشتراط الوصف في السلم فيه بان قال
احدهما شرطنا رد ثوبا قال الآخر لم تستقرط شيئا او قال احدهما شرطنا الاجل وقال الآخر لم تستقرط شيئا كان القول
قوله من يدعي اشتراط الوصف والاجل لانه يدعي الصحة اذا السلم لا يجوز الاموجلا موصوفا فكان الظاهر شاهد له
لان الباع حرام والظاهر من حال المسلم ان يمتنع الحرام ويباشر المباح **قال** في جنس هذه المسائل انها اذا
اختلفا في الصحة فان خرج كلام احدهما بخبر الفخت كان باطلا وكان القول قول من يدعي الصحة وان خرج مخرج الخصومة
فكان لكسبه ان حبيفة ان انقضا على عقد واحد **عندهما** القول للمتكبر **فقال** المسلم ان نقول لو اسلم دراهم الى رجل
في خنطة فقال المسلم اليه شرطنا رد ثوبا وقال رب السلم لم تستقرط شيئا كان القول قول المسلم اليه لان رب السلم انقضى
في انكار الصحة اذا الظاهر مع رداه يرد على راس المال وكلام المتكبر مردود وفي عكسه بان ادعاه رب السلم شرط
الودي وانكر المسلم اليه الشرط اصلا كان القول لرب السلم عند اي حبيفة لانه يدعي الصحة **عندهما** القول للمسلم اليه

فان كان
المسلم اليه
مشتريا
فكان
الواقع
فيه
واقعا
في يده
حكما

بالعب فصار كالتدبير والاعتناق وكالوطي وجه الاستحسان انه لا يتصل بها من المشتري فعل بوجوب نقصا
في الذات وانما هو عيب من طريق الحكم على معنى ان رغبات الناس تقل فيما فينتقص الثمن لاجله فصار كلفضان
السعر بخلاف الوطي لانه فعل حسي اتصل بها ووجب نقصا في ذاتها لان منافع البضع ملحق بالجزء ولهذا
يضمن بالانكشاف فصار كالموت فلو انكففت عضوا منها باللفظ لا ترى انه لو اقر المشتري بدين على العبد المشتري قبل القبض
لا يكون قبضا وان تعبد من جهة بوجوب الدين عليه حكما وهذا امثلة لخلاف التدبير والاعتناق لان المالكية قد
تلتزم به بنحو حقيقة الحرية او حقه ومن ضرورة بصير قابضا قال **ومن اشترى عبدا فغاب عنه** **ومن اشترى**
البائع على بيعه وعينه معروفة **ابيع بدين البائع** **والابيع بدينه** اي اذا اشترى شخص عبدا فغاب
المشتري قبل القبض واقام البائع البينة ان هذا العبد كان له وباعه من بلاء وغاب قبل ان ينقد الثمن وطلب من القاضي
ان يبيعه بدينه فان غاب المشتري عينة معروفة لم يبعه القاضي بدينه لانه يتوصل الى حقه بدون بيعه بالذهب
اليه فلا حاجة الي بيعه لان فيه ابطال حق المشتري في العين وان لم يدرك هو اياه القاضي في المقول ان اقام بينة
لان البينة هنا ليست للقضاء على الغائب وانما هي لتفي النية وانكشاف الحال لان القاضي نصب باطلا لكل من عجز
عن النظر ونظرهما في بيعه لان البائع يرضاه الى حقه ويبرأ من ضمانه والمشتري ايضا تبرأ منه من دينه ومن
ثراكم نفقته فادانكشاف الحال على القاضي بوجوب اقراره فلا يحتاج فيه الى حسم حاضر والمالك يحتاج اليه اذا كانت
البينة للمقتضاه ان العبد في يده وفد اقر به للغائب على وجه يكون مشغولا بحقه فيظهر الملك للغائب على الوجه
الذي اقر به ولا يقدر البائع ان يتصل الى حقه فيبيعه القاضي اجمالا حقه كالمهرن اذا مات والمشتري اذا مات ففلسا
قبل القبض بخلاف ما اذا غاب المشتري بعد القبض حيث لا يجنبه الحاكم لان حقه غير متعلق به ولا يقال هذا ابيع
قبل القبض وهو غير جائز فكيف يباع لا نقول من متناخا من قال ان القاضي يوكل من يقبضه ثم يبيعه وفيه نظر
لما فيه من ابطال يد البائع قبل ايقا الثمن والاوجه ان يقال ان البيع هنا ليس بمقصود وانما المقصود احياء حقه
وفي ضمنه يبيع بعهده لان الشيء قد يبيع ضمنا وان لم يبيع نقدا **اذا ابيع واوفي ثمنه** فان فصل شيء من دينه بمسك
للمشتري الغائب لانه يد ملكه وان لم ينف بالدين وبقي شيء منه تبعه البائع اذا اظهره قال **ولو غاب**
احد المشتريين للحاضر دفع كل الثمن وتبعه وحسنه حتى ينقد شريكه يعني اذا اشترى رجلان شيئا ففدا
احدهما قبل القبض يكون للحاضر دفع كل الثمن وقبضه كله ثم اذا حضر شريكه فله ان يحلسه عنه حتى ينقده به
وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف اذا انقضى الحاضر الثمن لا يباحد الا نصيبه بطريق المهادنة
وكان متبرعا فيما ادي عن صاحبه فصار الخلاف في مواضع ادها في قبض جميع المبيع على تقدير ايقا الثمن كله والتأجيل
في قبض نصيب الغائب عنه اذا حضر والثالث في الرجوع عليه بما ادى والرابع في اجبار البائع على قبول
ما ادها الحاضر من نصيب الغائب عند ما يجبر وعنده لا يجبر الخامس في اجبار البائع على تسليم نصيب الغائب
من المبيع الى الحاضر عند ايقا الثمن كله فنقد ما يجبر وعنده لا يجبر **ابو يوسف** ان الحاضر تقضي دينه على الغائب
بغير ارض فكان متبرعا فيه ولا يجبر ولا رجوع في التبرعات وهو اجنبى عن نصيبه فلا يقبضه ولهذا لو كان حاضرا
يكون متبرعا بالاجماع ولو كان مضطرا لما اختلف بين حضرة وعنده كالوكيل بالاشرا وكغير الرهن وصاحب
العلو في قضا الدين وبنا السفلى ولما ان الحاضر مضطرا الى اكل الثمن لان البائع حق حبس كل المبيع الى ان يستقر
كل الثمن فلا يكون متبرعا عما لا يضطر اليه ادا قضا نصيب شريكه ليصل الى الاتفاق بنصيبه فصار كغير الرهن
وصاحب العلو والوكيل بالاشرا اذا ادي الثمن من ماله وانما اختلف بين حضرة وعنده لانه كالوكيل عن صاحبه
من وجه من حيث ان ملك الغائب ثبت بقبول الحاضر لان من باع شيئا من شخصين لا يقبض الملك لكل واحد منهما
الا بقبول الآخر وليس بوكيل من وجه من حيث ان كل واحد منهما لا يطالب بما يخص صاحبه من الثمن فاشبه
الاجنبى والآخر **ابو يوسف** ان الشيء يرد من شيعتين يورث عليه حظهما فليشبهه بالاجنبى يكون متبرعا عند حضور

اذا كان الرهن
مشتريا فانه يملك
بالقبض شيعة الحاكم

واشبهه بالوكيل يكون مضطرا عند عيونه وهذا اولى من العكس لانه في حال الحصر يمكنه ان يخاصه الى المحاصر
فلا يكون مضطرا وفي حال عيونه لا يمكنه جعل مضطرا فيرجع بالثمن ويحبس المبيع به كالوكيل بخلاف ما استشهد
به من الوكيل وغيره لانه مضطر محض وليس بمتبرد دينين شيعتين فلا تختلف حكمه قال **ومن باع امه بالثمن**
متقال ذهب ونقسه فيما نقصان لانه اضاف المتقال اليها على السواء فيجب من كل واحد منهما حصة متقال
لعدم الاولوية فيصير كأنه قال بعتك خمسمائة متقال ذهب وخمسمائة متقال نقسه بخلاف ما اذا اشترى
حارية بالثمن من الذهب والنقسه حيث يجب من الذهب متقال ومن النقسه دراهم لانه اضاف الاف اليها فينصت
الى الوزن المعهود من كل واحد منها وعلى هذا القول لئلا يعلو على كرسطة وشعير وسمسم بحسب عليه من كل حبس
تلت الكرو وقد اقرت هذه في المعاملات كلها كالمهر والوصية والوديعة والغصب والاحارة وبذلك الخلع وغيره
من الموزون والكيل والمعدود والمذروع قال **وان قضى زيف عن جيبه فله ان يرد ثمنه** يعني اذا كان له على
آخر دراهم جيبه فقصاه زيفا وهو لا يعلم فهلك او انفقها ثم علم بالغيب فهو قضا فلا يكون له غير ذلك وهذا
عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يرد مثل زبونه ويرجع بالجيب اذا كان حق صاحب الدين مرجي من حيث الوصف
كالمراعي حقه من حيث القدر والا انه يتخذ زبونه الرجوع بخبر الجوده لاغا وصف لا قيام له بالدين والقيمة
لها اذا اقرت بحسبها فتعبر رد مثل المقبوض والرجوع بالجيب ولما ان المقبوض من حبس حقه حتى لو خور
به في الصرف والسلم جاز ولو لم يكن من حبس حقه لما جاز لكونه استبدلا اذ هو حرام في الصرف والسلم فاذا كان
من حبس حقه استبدلا في يده الا الجوده وهي لا قيمة لها عند المقابلة بالحبس ولا يمكن تداركها بالجابضان
عليه لان القضاء عليه بالضمان خالفه متمنع لان الجوده تبع فلا ينقض القبض في الاصل لاجله كذا ينعكس فيكون
الاصل تبعا والتبع اصلا بخلاف الراهن اذا انلف الرهن او المولى اذا انلف ملك عبده المادون المدبرون حيث يجب
عليها الضمان وان كان المضنون ملكا له لان الضمان هناك لاجل حق الغير وهو المرفوع والغرماء لم يكن الا لاجل عليه لحقه
قال **وان اخرج طيرا او باع او تكس قبي في ارض رجل فهو له اخذه** لانه مباح سبقت يده اليه فكان اولى
به لقوله عليه السلام الصيد لمن اخذه والصيد صيد ولهذا يجب على الحرم الجزا بكسر وشبهه قال الله تعالى ليلواكم الله
بشي من الصيد تناله ايديكم واما حكم اي البيض والصيد والعرض وهذا اذا لم تكن ارضه مهيئة لذلك وان كانت
مهيئة للاصطياد فهو له لان الحكم لا يضاف الى السبب الصالح الا بالقصد لا ترى ان من نصب شباك للحيات فتعقل
بها صيدا وحفر بئر للماء وقع فيه صيد لا يملكه ولا يجب عليه الحر ان كان محرما وان قصد به الاصطياد ملكه ووجب
عليه الجزا ان كان محرما وعلى هذا التفصيل لو دخل صيد داره او وقع ما نثر من الدراهم في ثيابه بخلاف ما عسى
الحقل في ارضه حيث يملكه وان لم تكن ارضه معدة لذلك لانه من اثار الارض حتى يملك تبعها كالا شجار والنبات والتزاد
الجميع فيها بحر ان الماوان لم تكن معدة ولهذا يجب في العسل العشر اذا اخذ من ارض العشر قال **ما يطالب بالشرط**
ولا يبيع بتعليقه بالشرط البيع والتسعة والاحارة والرجعة والصلح عن ماله والابرا عن الدين وعزل الوكيل
والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والافل والوقت والتكليف والاصل فيه ان كل ما كان مقبلا له ماله بماله يطل
بالشرط الفاسدة لما روي انه عليه السلام يفي عن بيع وشرط وما كان مبادله ماله بغير ماله او كان من التبرعات لا يطل
بالشرط الفاسدة لان الشرط الفاسدة من باب الربا وهو يخفى بالمعاوضة المالية دون غيرها من المعاوضات
والتبرعات لان الربو هو الفضل الخالي عن العوض وحقيقة الشرط الفاسدة هي زيادة مالا يقتضيه العقد ولا يلازمه
فيكون فيه فضل خالي عن العوض وهو الربو بعينه ولا يتصور ذلك في المعاوضات غير المالية كالنكاح والطلاق على
ماله والخلع ونحو ذلك ولا في التبرعات فيبطل الشرط ويصح تصرفه فيه لا تركه عليه السلام اجاز العربي واصل
آخر التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التملك كانه من باب الفار وانما هو من باب الاستطاط المحض
الذي يملك به يجوز تعليقه مطلقا وذلك مثل الطلاق والعناق وما هو من باب الاطلاق والولايات يجوز تعليقه

واحد قول ابي حنيفة
انه اذا لم يرد في الشرط
وكشف الامر الشرط بطل
قاله العلوي في شرحه

ما يطل بالشرط
ولا يبيع بتعليقه بالشرط

هذا هو
القول

واشبهه

ثم باعها مرة خمسة وعشرين لبيع وان امكن تصحيحه بصرف كل ربع الى التوب كذا لو اشترى عبدا بالدين ثم باعه
تقد التمن من البائع مع عبدا خالف وخمسماية لا يبيع في المشتري بالدين كانه اشترى ما يباع باقل ما يباع وان امكن تصحيحه
بصرف الالف الى المشتري وكذا لو جمع بين عبده وعبده غيره وقال بعثك احدهما لبيع للتدبير وان امكن تصحيحه بصرفه الي
عبده وكذا لو باع درهمين وتوبا بدرهم وتوب ثم نفق فاقبل الفين بطل العقد في الدرهمين لا بد صرف فبها ان امكن تصحيحه
بصرف كل درهم من جانب الى التوب من الجانب الآخر **وقال** ان في صرف الجنس الى خلافه تصحيح العقد والى جنسه فساد
ولا معارضة بين الفاسد والعيب لان الصحيح مشروع باصله ووصفه والفساد باصله دون وصفه **ولان** العقد يقتضي
مطلقا للمقابلة من غير ان يتعرض لفيد لا مقابلة الكل بالكل بطريق الشروع والمقابلة الفرد من جنسه ولا من خلاف
جنسه لما عرفت ان المطلق غير متعرض للفيد ولكن مع هذا عند الوجود لا يوجد التذرع ووجود ذات بدون
صفة وان كان اللفظ غير متعرض للصفة بل للذات فقط على ما عرفت في موضعه فبطل على المقيّد الصحيح عند نذر العمل
بالاطلاق **الان** ان لو قال عند المقابلة على ان يكون الجنس بخلاف الجنس صح ولو كان منافاه لما صح فكان حله على المقيّد
الصحيح اولى من حله على المقيّد الفاسد وهو مقابلة الكل بالكل شايعا طالبا للصح **الان** ان الكلام اصله ان يكون مستوعلا
في حقيقته ثم اذا تعدت الحقيقة حمل على احوال المكن اذا كان لا يبيع الا بالحل عليه **ولن** كان تغييرا فهو تغيير للوصف
لا تغيير لاصل المقابلة اذ هي موجودة لان اصل المقابلة منه افادة الملك في الكل بمقابلة الكل وذلك لم يتغير **والدليل** على
انه يحمل عليه عند تعدد طلبها للصح انه لو باع الجنس بالجنس بان باع دينارين مثلا فقبض كل واحد منهما
دينارا ثم اشترى قاصم البيع في المقبوض كله ولو كان كما قاله لما صح الاتي نصف كل واحد من المقبوضين لان مقابلة الشيوع
يقتضي ان يكون نصفه مقابلا بالمقبوض ونصفه غير المقبوض فيبطل حصّة غير المقبوض **وكذا** لو باع درهما
بدرهمين يبطل العقد لان الدرهم يقابل الدرهم والدرهم الاخر يبقى فضلا فلا بد ان يحجز فصار كل لوباع نصف عند اشتراك
بينه وبين غيره فانه ينصرف الى تصحيحه تصحيحا للعقد **وكذا** لو باع عبدا بالدين درهم وفي البلد نقود مختلفة فانه
ينصرف الى المتعارف لما قلنا بخلاف مسألة المراكمة فانه يصير توكيله في القلب بصرف كل ربع الى التوب والتولية
تضاد المراكمة فكان ابطاله اصلا في الثانية طريق التصحيح غير متعين لانه كما يمكن تصحيحه بصرف الالف الى
المشتري يمكن تصحيحه ايضا بصرف الالف وماه اليه او الالف وما بين الى غير ذلك من الصور **وفي** هذا نظر فان
الطرق متعددة في مسألة الكتاب ايضا فانه يجوز بصرف الدينار الى الدينار والدرهم الى الدرهم والدينار الى الدرهم
كما يجوز بصرف الدرهمين الى الدينارين والدرهم الى الدينار وجوابه انه اقل تغييرا فكان اولى **والثالثة** اضيف
البيع الى المتكسر فلا ينصرف الى المعين للمقتصد بينهما اذ المتكسر ليس بحمل للبيع **وفي** الرابعة وقع العقد صحيحا سوا
كان الجنس مقابلا بالجنس او بخلافه والفساد بعد الصحة عارض بالقرآن لا عن قبض اذ القبض شرط البقاء على الصحة
وصرف الجنس الى خلافه شرط لتصحيح العقد ابتدا وهو صحيح بدونه فلا حاجة الى الصرف الى الجنس لان الفساد
بعده موهوم لاحتمال عدم التقاضي في الابتداء متحقق فلا بد من الصرف الى الجنس لتصحيحه **وقال** لا اصل
في هذا الباب ان احد البدلين يجب قسمته على البدل الآخر وتظهر فائدة في الرد بالعيب والرجوع بالتمس عند
الاستحقاق ووجوب الشفعة فيما يجب فيه الشفعة **ثم** ان كان العقد مما لا راي فيه فان كان لا يتفاوت احاده
فالشفعة على الاخر وان كان يتفاوت فالشفعة على القيمة **وان** كان ما فيه الرابح قسمته على الوجه الذي يقع
فيه العقد لا غير **قال** **واحد عشر** **درهما بعشرة دراهم** يعني يجوز فتكون العشرة بمثلها
والدينار بالدرهم تصحيحا للعقد على ما بينا **قال** **ودرهم بدينارين** يعني يجوز فتكون العشرة بمثلها
قلت يعني يجوز بيعه لانها جنس واحد فيعتبر التساوي في القدر دون الوصف **والخلة** هي الدرهم المقطعة
وتقل هو ما يورده بيت المال ويأخذ التجار ولا ينبغي لاحتمال اختلاف ان تكون هي المقطعة **قال** **ودينار بعشرة**
عليه او عشرة مطلقا **ودفع الدينار وتقاسم العشرة** بالعشرة اي يجوز ذلك ومعناه ان يكون لرجل

الحال
الدينار

على عشرة دراهم دين فباعه الذي عليه العشرة دينارا بالعشرة التي عليه او بعشرة مطلقا ودفع الدينار
اليه ثم تقاسم العشرة بالعشرة مطلقا جاز **قال** اذا قابل الدينار بالعشرة التي عليه ابتداء فلا بد جعل ثمن
دراهم لا يجب قبضها ولا تعيينها بالقبض وذلك جاز اجمالا **لان** تعيين احد العوضين بالقبض في الصرف
لا يحترز عن الدين بالدين وتعيين الآخر للاحتراز عن الربا ولا راي في دين يسقط وانما الراي في دين يقع الخطر
في عاقبته بان يتوي عليه ويعلّم المقبوض عن التوب **ومعلوم** ان السلام يعين اريد من الذي على خطر التوب
فيتحقق الفصل الا ترى انها الوفاة فادراهم دين بدينارين يبيع لغوات الخطر لكون كل واحد منهما قابلا
البيع ويسقط بالبيع **واما** اذا باعه بعشرة مطلقا ثم تقاسم فالدراهم استحقاقا والقياس ان لا يجوز وهو قول
زفر لانه يكون استبدال بدل الصرف لان الذي وجب بالصرف غير المبيع الذي كان عليه وهذا لا وجه
بالصرف دين يجب تعيينه بالقبض احتراز عن الربا والدين الذي كان عليه لا يجب قبضه فكانا غير من الاثر
ان القاصمة لا تنفع بنفس العقد لعدم المحاسبة فيكون التقاض بعد ذلك استبدال الصرف لانه احد ما في حقه
بدله ما وجب له عليه من ثمن الدينار فلا يجوز ولهذا لا يجوز في راس مال السلم **وح** لا استحقاقا انها لما تقاسم
تضمن انفساخ الاول وانقاد صرف اخر غير الاول مضافا الى العشرة الدين اذ لو لا ذلك لكان استبدال بدل
الصرف مقتضى الاضافة اقتضاها لولتا بيا بالدين ثم جدها بالدين وخمسماية فان البيع الاول يفسخ ضرورة
ثبوت الثاني اقتضاها **قال** **اولا** في ذلك بين ان يكون الدين موجودا قبل عقد الصرف او حصل بعده **وقيل**
لا يجوز التقاض بدلين حادث بعد الصرف لانه يكون تقاضا بدلين صحيح **والاول هو الاصح** لان التقاض هو الذي يفسخ
الفسخ للصرف الاول وانتفاض اخر فيكتفي بوجود الدين عند لانه يكون عقدا جديرا في ذلك الوقت من غير
استناد الى ما قبله فلا حاجة الى سبق وجوبه **قال** راس مال السلم حيث لا يجوز جعله تقاضا بدلين اخر مطلقا متعلقا بما
كان او متعلقا بالدين المسلم فيه دين ولو صحت القاصمة براس المال يصير اقترافا عن دين بدلين وهو مهي عنده **وان**
جواز السلم مخالف للقياس رخصة وهو اخذ عاجل باجل للضرورة فاذا لم يقبض شيئا فلا ضرورة ولا يجوز **ولقد**
لا يجوز اضافته الى الدين ابتداء ان يجعل الدين الذي على المسلم اليه راس مال السلم بخلاف الصرف **قال**
وقال **الفضة والذهب فتمت** وذهب حتى لا يبيع بيع الخالصة **وما** لا يبيع بعضا بعضا **والاحسان** **ابا** **ور**
ولا يبيع الاستقراض **ما** **الاول** **الا** **ان** **لا** **يبيع** **عن** **غير** **الاحسان** **ابا** **ور**
فيهما خلقه فيعسر التمييز بين الخلو والخلقي فيلحق القليل من الغش بالثبوت والردى والجيد منها سوا عند
المقابلة بالجنس فيجعل الغش الذي فيها معدوما حتى لا يكون له اعتبارا **قال** **ما** **اذا** **كان** **الغش** **هو** **الغالب**
عليهما حيث تعتبر الفضة والذهب اللذان فيه على ما ذكر من الفرق من قريب ان شاء الله تعالى **قال** **وقال**
الغش ليس في حكم الدوام والدائم لان العبرة للغالب في الشرع **قال** **فمع بيعهما بغير استعاضة** اي
بالمشغوس مثلهما عددا ووزنا لان الغش من كل واحد منهما مقابل بالفضة او الذهب الذي في الآخر فلا يضره
التفاضل فيهما لاختلاف الجنس ويشترط التقاض قبل الافتراق لانه صرف في البعض لوجود الفضة او الذهب
من الجانبين ويشترط في الغش ايضا لانه لا يميز الا بصرف خلاف بيع درهم وثوب بدرهم وثوب حيث لا يشترط القبض
الا في الدرهمين **وكذا** اذا بيعت بالفضة الخالصة او الذهب الخالص لا بد ان يكون الخالص اكثر من الفضة او الذهب
الذي في المشغوس حتى يكون قدره بمثله والزيادة بالغش على مثال بيع الزيتون بالزيت والجارية وطوقها بالفضة
فاعتبر الفضة او الذهب المغلوب بالغش هنا حتى لا يجوز بيعه بجنسه الا على طريق الاعتبار ولم يعتبر الغش
المغلوب بالفضة او الذهب فجعل كل فضة او ذهب ومنع بيعه بجنسه متفادلا **والفرق** بينهما ان
الفضة المغلوبة او الذهب المغلوب موجود حقيقة خالصة حيث اللون وما لا بالاذابة فان الفضة والذهب
خلصان منه بالاذابة فكانا موجودين حقيقة وحكما حتى يعتبر ما فيه من الذهب والفضة من النصاب في الدرهم

بدله

على

ايضا خلاف الغش المعلوم بها لانه يحرق ويهلك ولا وزن له في الحال ايضا فلا يمكن اعتباره اصلاحا ليعرف
 ان الفضة او الذهب الذي في الغش الغالب تحرق ولا يخرج منه شيء كان حكمه حكم النحاس الخالص حتى لا يكون للفضة
 او الذهب الذي فيه اعتبار اصلا ولا يجوز بيعه بحسنه متفاضلا ان كان موزونا للربا وشاخصا رجمهم الله لم يقتروا
 بجواز التفاضل في العطارفة والعدال وان كان الغالب فيها الغش لا يفسد الا في الاموال التي في ديارهم في ذلك الزمان فلو
 اشبع التفاضل فيها لا يفسد باب الرأى **قال** **والتابع والاستقراض** ما يورج عدا اوورنا اوها لان المعتمد
 فيها لا يفسد فيه العادة وهذا لانها لما كان الغالب فيها الغش صارت كالفلوس فيعتبر فيها عادات الناس كما يعتبر
 في الفلوس العادة في المعاملة بما حتى اذا كانت تروج بالوزن فيا لوزن وان كانت تروج بالعدد تعتبر بالعدد وان
 كانت تروج بها في كل واحد منها **قال** **ولا يتعين بالتعيين** لكونها اثنان يعني ما دامت تروج بها بالاصطلاح
 صارت اثنان فادام ذلك الاصطلاح موجودا لا يبطل التسمية لقيام مقتضى **قال** **ويتعين بالتعيين ان**
قالت **لن** ان زوال مقتضى التسمية وهو الاصطلاح وهذا لانها في الاصل في سلعة وانما صارت اثنان بالاصطلاح
 فاذا اشركوا المعاملة بها رجع الى اصطلاح وان كان يأخذها البعض دون البعض فهي مثل الدرام لا يتعلق العود بعينها
 بل بحسنها ان كان البائع يعلم بحالها وان كان لا يعلم بحالها وباعه بها على ظن المادرام جواد تعلق حقه بالحياد لوجود
 الرضا بها في الاولى ولعدمها في الثانية **قال** **والمساوي كغالب الفضة في التابع والاستقراض**
وفي الصرف كغالب الفضة يعني الذي استوفى غشيه وفضته او غشيه وذهبه حكمه في التابع والاستقراض
 حكم الدرام التي غلب عليها الفضة حتى لا يجوز البيع بها ولا اقراضها الا بالوزن بمنزلة الدرام الزنية لان الفضة
 فيها موجودة حقيقة ولم تضر مغلوته فيجب اعتبارها بالوزن شرعا كالخطة في سبيلها الا ان يشير اليها
 في البايعة فيكون بيان لقدرها ووصفها كما لو اشار الى الدرام الجيدة ولا يتحقق العقد بملكها قبل التسليم
 وتطهيرها لانهما ثمن فلم يتعين وفي الصرف حكمه حكم فضة غلب عليها الغش حتى اذا باعها بحسنها جاز على
 وجه الاعتبار ولو باعها بالفضة الخالصة لا يجوز حتى تكون الخالصة اكثرها فيه من الفضة لانه لا غلبة لاحدها على
 الاخر فيجب اعتبارها فصار كما لو جمع بين فضة وقطعة نحاس فباعها بمثلها او بفضة فقط **وفي فتاوي قاضي خان**
 ان كان نصفها مصغرا ونصفه فضة لا يجوز فيه التفاضل فظاهر انه اراد به فيما اذا بيعت بحسنها وهو مخالف لما ذكر
 هنا وجهه ان فضتها لما لم تضر مغلوته جعلت كالكلها فضة في حق الصرف احتياطا **قال** **ولو اشترى**
او بفلس باثقة شيئا وكسدت بطل البيع اي اشترى بالدرام التي غلب عليها الغش او بالفلوس وكان كل واحد
 منهما ناقضا حتى جاز البيع لقيام الاصطلاح على التسمية ولعدم الحاجة الى الاشارة بالتحقق بالثمن ثم كسدت بطل
 البيع وكذا اذا انقطعت عن ايدي الناس وعلى هذا اذا باع شيئا بالدرام ثم كسدت او انقطعت عن ايدي الناس
 بطل البيع ويجب على المشتري رد المبيع ان كان قابلا ولا قبله ان كان من ذوات الامتثال والقيمة وهذا عند
 اي خيضة **وقال** **ابو يوسف** ومحمد لا يبطل لان العقد قد وقع لبقاء الاصطلاح على التسمية عند وجوده وانما انقذر
 التسليم بعد الكساد وذلك لا يوجب الفساد لاحتمال الزوال بالرواج قطار كما لو اشترى شيئا بالربط ثم انقطع
 عن ايدي الناس **وقال** **ابو يوسف** لا يبطل البيع عند هذا وقد تعدر فبطلت قيمته لكن يعتبر قيمته يوم البيع عند اي يوسف
 لان الثمن هو مضمونه كالمعصوب فانه يعتبر قيمته يوم الغصب لانه مضمون به وعند محمد تعتبر قيمته يوم
 الكساد وهو اخر ما يتعامل الناس به لانه يوم لا تنقل اليه القيمة لان المسمى كان واجب التسليم الى ان ينقطع فاذا
 انقطع انقل اليه القيمة للتعدر فيعتبر قيمته يومئذ **ولا خيضة** رحمه الله ان التسمية بالاصطلاح فيبطل التسمية
 لزوال الموجب والمقتضى لها فيبقى البيع بلا ثمن يبطل **ولا يفسد** ان العقد تناول عينا والعين باقية بعد الكساد
 وهي مقدورة التسليم لاننا نقول تناولها بصفة التسمية وبالكساد تنعدم الصفة بخلاف انقطاع الربط فانه
 يعود غالبا في العام الغالب فيمكن هلاكه من كل وجه فلم يبطل وفي النحاس وامتاله الاصل هو الكساد لعدم الانتفاع

انما
 بالاصطلاح
 مقابلة
 في الأصل
 ومعلوم ان قيمته وقتها
 بالناس من وقتها
 كذا في الروايات

حركات

بعينه فاذا اكسد رجع الى اصله على وجه يخلط على الظن انه لا يعود لان الشيء اذا رجع الى اصله قل ما يزل
 وحده الكساد ان يترك المعاملة بما في جميع البلاد وان كان يروج في بعض البلاد لا يبطل البيع لكنه يتعيب اذا لم
 يروج في بعض البلاد لا يبطل البيع لكنه يتعيب اذا لم يروج في بعض البلاد لا يبطل البيع لكنه يتعيب اذا لم
 وحده الانتفاع الا يوجد في السوق وان كان يوجد في يد الصيارفة وفي السيوت **قال** **ومع البيع الفلوس**
الناقصة وان لم يعين لانها اموال معلومة وصارت ثمنا بالاصطلاح فجاز بيعها بالبيع ووجبت في الذمة كالدرهم
 والدنانير وان عيضا لا يتعين لما انما صارت ثمنا بالاصطلاح الناس وله ان يعطيه غير هذا لان التسمية لا يبطل
 بتعيينها لان التعيين كمثل ان يكون لبيان قدر الواجب ووصفه كما في الدرام ويجوز ان يكون لتعلق الحكم بعينها فلا يبطل
 الاصطلاح بالمثمل ما لم يصير حيا بطلاله بان يقول اردناه بتعلق الحكم بعينها مجتهد بتعلق العقد بعينها بخلافه اذا
 باع فلما يفسد بين باعيا فها حيث يتعين من غير تصريح لانه لو لم يتعين لفسد البيع على ما بينا من قبل فكان فيه
 ضرورة بحريا للمحور وهذا يجوز على التقدير من قلا حاجة الى ابطال اصطلاح الكافة وهذا ايتاني على قولها وعلى
 قول محمد لا يتعين وان صرح به **واصل الخلاف** ان اصطلاح العامة لا يبطل باصطلاحها على خلافه عند وعندها
 يبطل في حقها لعدم ولاية الغير عليها فلا يلزم منها **قال** **وبالكساد لا يفسد بيعها اي اذا باع بالفلوس الكساد**
 لا يجوز البيع حتى يعينها الا انها سلع فلا بد من تعيينها **قال** **ولو كسدت افسد القرض بحد رد مثلها**
 وهذا عند اي خيضة رحمه الله **وقال** **ابو حنيفة** عليه فتمتها لانه تعدد ردها كما قضتها لان المقبوض من والمرد وليس
 يثنى ففانت الماتلة فثبت القيمة كما لو استقرض من مثليا فانقطع عن ايدي الناس كمن عند اي يوسف يعتبر قيمته يوم
 القبض وعند محمد يوم الكساد **وقال** **محمد** انظر في حق المستقرض ان قيمته يوم الكساد اقل وكذا في حق المقرض
 بالنظر الى قول اي خيضة **وقال** **ابو يوسف** اسير ان قيمته يوم القبض معلومة ويوم الكساد لا يعرف الا يخرج
 ولا يخيضة رحمه الله ان القرض امانة ومن جها رد العين معني وذلك يتحقق بحد مثله والتسمية زيادة فيه لان صحة
 القرض لا تقتد التسمية بل بعهده المثل وبالكساد لم يخرج من ان يكون مثليا وهذا صحيح استقرض منه بعد الكساد **ومع**
 استقرضه بالنسبة بتمن كالجوز والبعض والمكيل والموزون وان لم يكن ثمنا لولا انه امانة في المعنى لما صح لانه يكون مبادلة
 الجحش بالجحش نسبة وانه حرام فصار للمردود عين المقبوض حكما فلا يشترط فيه الرواج كرد العين المعصومة والقرض
 كالغصب اذ هو مضمون مثله **والاختلاف** مبني على الاختلاف فيمن غصب مثليا كالربط مثلا ثم انقطع عن ايدي الناس
 يجب عليه قيمته بالايجاب **قال** **عند اي خيضة** قيمة يوم الخصومة **وعند اي يوسف** يوم الغصب وعند محمد يوم الكساد
 وجهه انما عند ما طاهر وكذا عند اي خيضة لان قيمتها كاسدة وعينها سواء في يوم الخصومة فلا يبره الاجاب
 القيمة والعدول عن العين بل الاجاب العين اولي لانه اعد من القيمة وانما عدل في الغصب الى القيمة لتعدر رد العين
 بالانقطاع **قال** **ولو اشترى شيئا بنصف درهم فلو س مع وعليه فلوس بنصف درهم** وعلى هذا لو
 قال بثلث درهم او بربعه او بدنان فلوس او بغيره فلوس **وقال** **ابو يوسف** لا يجوز لانه بيع اما بقيمة نصف درهم فضة او
 بفلس وربعه نصف درهم وكلاهما لا يجوز اما الاول لانه باعه بقيمة غيره ولوباعه بقيمة نفس المبيع لا يجوز بقيمة
 غيره اولى فصار نظير ما لو باع جارية بقيمة عبد اما الثاني فلان الفلوس مقدرا بالعدد لا بالوزن وهذا لا يجوز في
 الكثير هذا الطريق فكذا في القليل او يكون اشترى بفضة على ان يعطي بدلها فلوسا فيفسد ثمنه **قال** **التابع** بهذا
 الطريق متعارف في القليل وهو معلوم بين الناس لا يتفاوت قيمة الفضة فيها فيفسد في النزاع **ولو اشترى بدينار**
 فلوس لا يجوز عند محمد لان الجواز للعادة ولم يوجد في الدرهم **وقال** **ابو يوسف** يجوز في الكل لانه معلوم عند الناس
 ولا تفاوت قيمة الفضة من الفلوس فصار كالو بين عدد الفلوس فلما ان منع **قال** **ومن اعطى صير فادها**
تقال اعطى به نصف درهم فلو س ونصف درهم لانه قابل الدرهم بنصف درهم فلوس فلوس بنصف درهم
 الاجبة من الفضة فيكون نصف درهم الاجبة بمقابل الفضة ونصف درهم وجهه بمقابل الفلوس **ولو قال اعطى**

والفقير
 حركات

خلاف
 في البيع
 الى التبع

خيضة

عليه قال **وان شرط تسليمه في وقت بعينه احسن منه ان يطلبه لانه التزمه بالشرط في الكفالة فيجب عليه الوفاء به**
ان يطلبه في ذلك الوقت او بعده كالدين الموجل اذا طلبه صاحبه بعد حلول الاجل قال **فان احسنه والاحسنه الحاكم**
لا يمنع من ايما ما وجب عليه ولكن لا يحسنه اول مرة لا ختم له ما عرف لما يدعي عليه حتى يظهر له بطلانه
جزا النظم وهو ليس بنظم قبل الماطلة قال **الفقيه** الى ان يتعالى ينبغي ان يفصل كما فصل في الجبس بالدين فانه هناك
قبل ان ثبت الحق باقراره لا يجزى بحسبه وامر يدفع ما عليه لان الجبس جزا الماطلة فمظهر ياول الوهلة وان ثبت
بالبيعة حسبه كما وجب لظهور بطله بالا تكرر فكذلك انما ينبغي ان يفصل على هذا التفصيل وذكر في النهاية معزبا
الى الايضاح هذا اذا لم يظهر عجزه واما اذا ظهر عجزه فلا معنى لحسبه لانه لا يحال بينه وبين الكفيل قبل ان يبره وبطلانه
ولا حول بينهما وبين اشتغاله جعل بالمفلس الدين اذا ثبت بالافترار او بالبيعة قال **وان غاب امتهل مدته ذهابه**
واباه اي غاب الكفيل بنفسه بوجله الكفيل مدة المسافة ولا يحسنه لانه لم يظهر بطله بعد والجبس لما طله قال
فان مضى ولم يحضر وحسبه اي اذا مضت المدة ولم يحضر وحسبه لانه ظهر بطله والجبس جزا **وان**
غاب ولم يعلم كانه لا طالب به لانه عجز وقد مدته الطالب عليه فصار كما لمدين اذا ثبت اعساره وان اختلفا
فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرف بنظر فان كانت له خرجه معروفة خرج الى موضع معلوم للبحث في
كل وقت فانقول قول الطالب ونوم الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع لان الظاهر لشهد الطالب **وان لم يعرف منه ذلك**
كان القول قول الكفيل لانه متمسك بالاصل وهو الجمل وشكر لزوم المطالبة وقال بعضهم لا يلتفت الى قول الكفيل
وحسبه القاضي الى ان يظهر عجزه لان المطالبة كانت متوجهة عليه فلا يصدق على اسقاطها عن نفسه لما يدعي
وان اقام الطالب بيعة انه في موضع كذا امر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع واحضاره اعتبارا للكتاب بالبيعة بالتأني
معاينة وكذا لو ارتد ولحق بدار الحرب لا تسقط الكفالة فيوجز الكفيل مدته ذهابه ومجبه **ولا يقال** بعد الحاق
بدار الحرب صار كالموت ولهذا يقسم ماله بين ورثته فينبغي ان يبرأ الكفيل كما لو مات حقيقة لا يقال قول هذا
ليس هو كونه حقيقة وانما هو موت حكمي في حق نفسه ماله بين ورثته فاما في حق نفسه فهو حي مطالب بالتوبة
والرجوع وتسليم النفس الى الخصم فيبقى الكفيل على كفالة هذا ذكر في النهاية معزبا الى المبسوط وفيه قال
ذكر في الدرر انما اذا الحق بدار الحرب مرتدا ينظر فان كان الكفيل قادرا على رده بان كان بيننا وبينهم مواعاة
ان من لم يكن مرتدا برؤيته ايضا اذا طلبنا بطل الكفيل فذكر ذهابه ومجبه **وان لم يكن قادرا** لا يؤخذ به ثم في كل
موضع قلنا انه يومر بالذهاب اليه للطالب ان يستوفى الكفيل بكفيل آخر حتى لا يغيب الاخر فيضيع حقوقه قال
فان سلمه تحت يده الكفيل له ان يحضره كغيره لانه انما التزمه اذا لم يلتزم تسليمه للامر واحده
وحصل مقصود الطالب ايضا بذلك فلا حاجة الى ابقاء الكفالة فصار نظيره ما لو كفيل بماله وقضاه سواء كان التسليم
غير شروطي في وقت او كان سرورطا فيه فسلمه في ذلك الوقت او قبله ان الاجل حتى الكفيل فله ان يسقطه كالدين
الموجل اذا قضاه قبل حله لاجل يجبر الطالب لان الاجل حق المدين فله ان يسقطه ثم التسليم يكون بالتخليه بينه وبين
الخصم وذلك رفع الموانع فنقول له هذا خصمك فانت اعلم بشانه في رده ان شئت **ولا تخلوا** انا سلمه بعد طلبه او لا
فان كان بعد طلبه بري وان لم يقل سلمته اليك حكم الكفالة لانه يتضمن اعادة قول الطالب وان سلمه بغير طلب
لا يبرأ حتى يقول سلمته اليك حكم الكفالة قال **ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه ثم** لان الشرط
مفيد فيلزمه تسليمه على الوجه الذي التزمه فاذا سلمه في مجلسه بري لما ذكرنا وكذا اذا سلمه في السوق
لحصول المقصود وقيل لا يبرأ وهو قول زفر ويقتضي في زماننا لتهاون الناس في اقامة الحق وان سلمه
في برية او في سواد لا يبرأ لانه لا يقد على خاصته في ذلك المكان وكذا لو لم يشترط التسليم في مجلس الحاكم
لا يبرأ بثل هذا التسليم لما ذكرناه ان سلمه في مصر اخر غير المصر الذي كفله فيه بري عند ابي حنيفة رحمه الله لان
المعبر تسليمه على وجه يتكمن من احضار مجلس القاضي وقد وجد عندنا لا يبرأ لانه لم يسلمه على الوجه الذي التزمه

ما يقضي به على قول اخر

وهو

وهو ان يسلمه في مصر كفل فيه وهو مفيد لاحتمال ان يكون شهوده فيه او يعرف قاضي ذلك المصر حادثة فلا يبرأ الا
بالسليم فيه فلما الاحتمال مشترك فانه محتمل ان يكون شهوده في ذلك المصر وكذا محتمل ان يكون قاضي ذلك المصر
يعلم حادثة فتعذر من الوهم ان يبقى التسليم سالما عن المعارض فيبرأ وقبل هذا الاختلاف عصر ورومان اختلفا في
حجة وبرهان فابوضبه قال ذلك في زمانه حيث كانت الغلبة لاهل الصلاح والعمال كانوا يتعاضدون على البر ولا يميلون
الى الرستوه فلا يختلف الحال بين مصر ومصر آخر **وهو** اقالا ذلك بعد ما ظهر الفساد وتغيرت احوال القضاء والعمال
حي لا يقيم الحق الا بالرسوة فيكون على هذا التقدير مصر اسهل لاثبات حقوقه ولوسله في السجن وقد حسبه
غير الطالب لا يبرأ لان المقصود من التسليم يمكنه من احضار مجلس الحاكم لينتدب عليه الحق ولا يفيد في الجورس
قال **ويطرح الموت المطلوب والكفيل الطالب** يعني الكفالة تنطلي بموت المكفول بنفسه وموت الكفيل ولا ينطلي
بموت المكفول لانه المطلوب بموته بر هو بنفسه وبرائه توجب برائة الكفيل لانه اصل والكفيل تبع فاذا عجز عن الحضور
بالموت سقط عنه فكذا عن التبع لما قلنا وبعد موت الكفيل لا يتحقق التسليم منه وورثته لا يقومون بقضاه لانهم خلفوه
فيما له لا يقيم عليه وماله لا يصلح ايضا هذا الحق وهو احضار المكفول به ككفالة الكفيل بالمال اذ مات لان ماله صالح له وحكمه بعد
موته يمكن توفيق من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه ان كانت الكفالة باسمه والا فلا شيء له كما اذا اداه هو بنفسه او
وارثه فلا يطل حقه ادهم فليبرأ من مقامه في استيفائه قال **وبري بدفعه اليه وان لم يقل اذا دفعته اليه**
فان بري لان موجب التسليم البراءة فتثبت به وان لم ينص عليها اذ موجب التصرف يثبت من غير تنصيص عليه
ولا بد من ان يقول سلمته اليك حكم الكفالة وان لم يقل لا يبرأ لان التسليم قد يكون بحكم الكفالة او استقانة او اجارة
الا اذا كان بطلبه فحينئذ لا يحتاج فيه الى ان ينص عليه فتقدم ما يدعي عليه وكذا اذا اقر الطالب بالقبض لا يحتاج فيه
الى النص لان الظاهر ان لا يقر الا باستيفاء حقه ولو سلم الكفيل المكفول به الى الطالب فابى ان يقبله جبر على قبوله
ويترك قابضا بالتخليه لانه لو لم يجعل قابضا لنفرض الكفيل فصار كالفاسد برده العين المفصولة او قيمتها وكما لمدين اذا قضى
الدين بخلاف ما اذا سلمه غيره بغير امر الكفيل حيث لا يجبر على القبول لانه اجبني فصار نظيره قضاء الدين من اجبني قال
وبتسليم المطلوب نفسه من كفالة **وبتسليم وكيل الكفيل** **ورسولة** يعني بتسليمه هو لا يبرأ الكفيل لان المكفول
به مطالب بالتسليم وواجب عليه ان يسلم نفسه فاذا سلم فقد حصل المقصود فلا معنى لبقاء الكفالة بعد ذلك وكيل
الكفيل يقوم مقامه ورسوله سفير عنه فيكون فعلهما كفعله وشرط برائه ان يقول كل واحد من هؤلاء سلمت اليك
حكم الكفالة على ما بيننا وفي لغة المختص ما يشعر بذلك فانه قال وبتسليم المطلوب نفسه من كفالة شرط ان
يكون التسليم من كفالة فهذا دليل على انه لا يبرأ اذا لم يقل من كفالة نص عليه في الكفيل ووكيله ورسوله في المبسوط
والمحيط وفي تسليم المكفول بنفسه في فتاوي قاضي خان ولوسله اليه رجل اجبني بغير امره وقال عند الدقة سلمته
اليك من الكفيل فان قبله الطالب بري الكفيل وان سكنت الطالب ولم يقل قبلت لم يبرأ الكفيل ذكره قاضي خان في
فتاواه قال **فان قال ان لم اواف به عدا فهو ضامن فاعليه فلم يواف به او ما في المطلوب من المال** لان الكفالة
بالمال معلقة بشرط عدم الوافات فاذا اوجد الشرط لزمه المال ولا يبرأ عن الكفالة ما لم ينص لانها كانت ثابتة قبل
وجوب المال عليه فلا تنفني بوجودها الا ترى انه لو كفله اجله في وقت واحد صحت ولو تناوبا لما صحت كرهذا لان
الكفالة للتوثيق فالتوثيق بالكفالة بالنفس لا تنافي بالتوثيق بالمالك لا تنافي بالتوثيق بكفالة نفس اخرى او مال
اخر وقال الشافعي رحمه الله الكفالتان باطلتان اما الكفالة بالنفس فقد بينا قوله من قبل واما الكفالة بالمال فلا يخلو
معلقة بشرط على غير وتعلق وجوب المال بالشرط غير جائز كالبيع والحجر وهذا هو الفاسد **ولما** ان الناس تعادلوهم
والقياس يترك بالتعامل كما في الاستصناع وغيره وباب الكفالة اوسع لكونه من التبرعات لان الكفالة تشبه البيع
انتها من حيث ان الكفيل يرجع على الاصل اذا كان باسمه ويشبه النذر ابتداء من حيث انه التزام ابتداء وتشبهه بالبيع
ينبغي ان لا يجوز تعليقه بالشرط أصلا وباعتبار النذر وجب ان لا يجوز تعليق الشرط فقلنا يجوز تعليقه بشرط متعارف

قال صاحب كتاب الحاشية على المحرر

ولا يجوز غيره عدا بالشبهين والتعليق بعدم الموافقات متعارف ولا سيما تعليق لوجوب المال وانما هو تعليق
لوجوب المطالبة في الصحيح على ما مر من قبل فيجب فاذ اصح تعليقه بعدم الموافقات ولم يوافق به مع قدرته او لغيره
او بجوابه فقد وجد الشرط فلو لم يوافق لان عدم الموافقات لا يختلف باختلاف السبب فان قيل شرط وجوب المال
عدم موافقة مستحقه عليه ويؤيد الكفيل به بري الكفيل فلم يجب عليه احضاره فكيف يلزمه المال بعدم موافقة بعد
ما يري الا ترى ان الطالب اذا ابراه عن الكفالة بالنفس فامحضره لا يجب عليه المال لفقد شرطه فكذلك هذا اذا ابراه
وضع للنفس فتنفسه الكفالة بالنفس من كل وجه والوقت لم يوضع للنفوس والما يري العجز عن التسليم المستحق الكفالة
لان المستحق عليه تسليم بقع ذريعة الى الخصام وهو عاجز عنه فكان ضروريا فينتقد ريقه رها قيسا عن التسليم
ولا ضرورة الى انفساخه في حق الكفالة بالمال فلا يفسخ العقد في حقه وان مات الكفيل فقد ذكر قاضي خاني
فتاواه ان وارثه كان بمنزلة الكفيل ان دفعه الى الطالب براءة وان لم يدفعه حتى معنى الوقت كان المال على الوارث
يجي من تركه الميت لومات الطالب قد دفع الكفيل المكفول به اليه وارث الطالب في الوقت براءة وان لم يدفعه حتى
معنى الوقت لم يبرأ منه المال وهذا ظاهر **قال** ومن ادعى على اخيه دينا فقال رجل ان لم اوف به غدا
تعليقه الماية فلما يوف به غدا فعليه الماية وهذا عندنا في حقيقته والى يوسف اخره ولا فرق بين ان يبين الماية او
لم يبينها بان يعلق رجل على رجل ولزمه فقال لي عليه حق ولم يدع عليه مالا مقدرا فقال له رجل اخر دعه فانما
كفيل بنفسه فان لم اوف به غدا فعليه مائة دينار فادعى المدعي وابتنى ان الكفيل **قال** محمد رحمه الله ان لم يبينها
ثم ادعا وبينها لزمه ولزمه فيه وجهان احدهما ما قاله ابو منصور المازني رحمه الله وهو ان الكفيل علق مالا مطلقا
مخبر حيث لم يبق الا ان له عليه فكانت هذه رشوة النزع منها الكفيل له عند عدم الموافقة به فهذا اوجب ان لا يصح وان
بينها المدعي لان عدم النسبة اليه هو الذي اوجب البطان **والثاني** ما قاله الكرخي وهو ان المدعي لما لم يبين لم ينع
دعواه فلم يجب احضاره الى مجلس القاضي فلم يصح الكفالة بالنفس ايضا لعدم صحة الدعوى **والثالث** الكفالة بالمال ايضا
لاها مبنية على الكفالة بالنفس فاذا بطل الاصل بطل الفرع وهذا الوجه يوجب ان لا يصح الكفالة او اكره المال عند الدعوى
والرابع ان هذه كفالة امكن فحقيقته ففتح اما ان ابراه عن المال عند الدعوى فلان المال ذكره عرفا وينصرف الى المعنى المدعى
عليه لان العادة جرت بالارسال والمراد عليه اما اذا ابراه عن العادة جرت بالامتناع في الدعوى في غير مجلس القضاء فالحق
اجمالا لا يبينونها الا عند القاضي دفعا لجلل الخصوم وصعوبة الكلام اليه في وقت الحاجة فصحت الدعوى والملازمة على احوال
البيان من جهة فاذ ابراه عن بيانه الى ابراه الدعوى فظهر به ان الكفالة بالنفس قد صحت ففتح الكفالة بالمال ايضا لانها
مبنية عليها لانه لو جعل التزاما عليه يصح والا فلا فحق عليه تصحيحا لنقصه ولو كفل رجل بنفسه رجل على انه ان لم
يوف به يوم كذا فعليه ما للطالب على فلان اخر جاز ذلك استخسارا وهو قول محمد رحمه الله وفي القياس لا يجوز وهو
قول ابي يوسف ذكره قاضي خاني وفي المحيط جعل الخلاف بالعكس وجعل باحقيقته مع ابي يوسف **قال**
يجوز على الكفالة بالنفس في بدو ومو وهذا عندنا في حقيقته **قال** لا يجوز في حد القذف والقصاص وفي غيرها من الحدود
لا يجوز لو سمحت به نفسه من غير طلب يجوز بالانفاق **قال** ان الكفالة بالنفس شرعت لتسليم النفس وتسليم
النفس واجب على الاصيل فعصمت الكفالة به كافي دعوى المال بخلاف الحدود الخالصة لانها محض حق الله تعالى والكفالة
شرعت وثيقة لصاحب الحق كباقي حق الله تعالى عنه بخلاف نفس الحدود والقصاص حيث لا يجوز به اجماعا
لانه لا يمكن استيفاءه من الكفيل فلا يشرع **وله** قوله عليه السلام لا كفالة في حد مطلقا لان الكفالة للاستيفاء
ومنها على الداء فالاجبار على اعطاء الكفيل فيها يفضي الى فساد الوضع بخلاف سائر الحقوق لانها لا تسقط بالشبهة
ولو اعطي بنفسه الكفيل من غير طلب فيها جاز بالاجماع لان تسليم النفس مستحق على الاصيل ففتح الكفالة به
خلاف غيرها من الحدود الحق التزمنا بشي حد السرقة بها في جواز التكفيل بنفسه من عليه بالاجماع وفي الاجبار عليه
عندما وانما جعل ذلك منه لان الدعوى شرط فيه كاهو شرط فيها والمدعي يحتاج ان يجمع بين شهوده ومطلوبه فزعمنا

الاجماع

تحتي المطلوب نفسه فليست بوثق بكفيل بخلاف غيره من الحدود لان الدعوى ليس بشرط فيها ولا يجب عليه حضور مجلس
الحاكم بسبب الدعوى اذ لا يسمع دعوى احد فيها فلا يجوز الكفالة بها اصلا وان طاب بها نفسه وصحت فاذ ابراه
عنده يلازمه الى ان يقوم القاضي من مجلسه فان اقام البيعة فيها والاخى سبيله وليس تفسير الجبر عندنا ان يجبر
بالحبس وغيره من العقوبة لكن يامر بالملازمة ويدير معه حيث دار واذا اراد دخول داره استأذنه فان اذن له
دخل معه وان لم ياذن له منع من الدخول واجلسه في باب الدار كجلا يغيب بالخروج من موضع اخر **قال** **والحبس**
فيما حكي يشهد شاهدان او عدل اي لا حبس في الحدود والقصاص حتى يشهد شاهدان مستوران او واحد
عدله يعرف القاضي بالعدالة لان الحبس هنا لثمة الفساد وشهادة المستورين يصلح للحكم به فيصلى لاثبات التهمة
وحيز الواحد حجة في البيانات والمعاملات فيثبت شهادة العدل التهمة وان لم يثبت به اصل الحق والحبس يتعمه
الفساد مشروعه لانه عليه اللام حبس رجلا بتمه خلافه دعوى كماله حبس فيه مالم يثبت لانه نهاية العقوبة
فيه فلا يثبت الا حجة تامة كالحل نفسه وعنه انه لا حبس في الحدود والقصاص ايضا لحصول المقصود وهو الاستيفاء
بالكفالة **قال** **وبالمال ولو جبر** اذ كان ديننا صحيحا بكفيل عنه **قال** وما لك عليه وما يدرك
في هذا البيع وما يابعت فلا ما فلي وما اذاب لك عليه فلي وما عصبك فلا فلي اي يفتح الكفالة بالمال
ولو كان المكفول به مجهولا نقوله كقولنا لان الكفالة مشروعة فيه عليه اجماع الامة وهي مبنية على التوسع فيحمل
فيها الجملة اليسيرة وغيرها بعد ان يكون منقارا او على الكفالة بالدرك انعقد الاجماع مع انه لا يعلم كم قدر
يستحق من المبيع وكيفية حجه وشرطه ان يكون ديننا صحيحا كما ذكرناه اذ الميكير الدين صحيحا كبدل الكتابة لا يجوز
الكفالة به ويجوز الكفالة بالشبهة وقطع الاطراف اذ الميكير موجب للقصاص لان الارض دين صحيح لا يسقط بالموت
بخلاف بدل الكتابة فانه ليس بدين صحيح الا ترى ان الكاتب يملك اسقاطه **قال** **وطالب الكفيل او الدين**
الاذا شرط البراءة فيجوز حواله **قال** **ان الحواله بشرط ان لا يبراهما المحيل كفالته** اي الطالب يحيل ان شا
طالب الكفيل وان شاطالب الاصيل وكذا له ان يطالب بهما معا لانه موجب الكفالة اذ في تبني عن العلم وذلك يقتضي
بقا الاول لا البراءة الا اذا شرط براه الاصيل فيجوز تكون حواله فلا بطالب الاصيل كما اذا احال بشرط ان لا يبراه
المحيل فله ان يطالبه لما عرف ان العبرة للمعالي لا مجرد اللفظ **قال** **ولو طالب احدهما له ان يطالب الآخر**
لما ذكرنا خلاف المعصوب منه اذا اختار احد العاصمين لان اختيارا واحدا يتضمن التملك منه عند قضا القاضي
به فلا يمكنه التملك من الآخر بعد ذلك **وما** المطالبة بالكفالة لا يقتضيه مالم يوجد منه حقيقة الاستيفاء
قال **ويقيم تعليق الكفالة بشرط ملاك كسروط وجوب الحق كان استحق المبيع او كان الاستيفاء**
كان قدم زيد وهو مكفول عنه او لتعذره كان غاب عن المصير اي يجوز تعليق الكفالة بشرط ملازمة لا ينفك
الشرط والملازمة تثبت بكون الشرط سببا لوجوبه كقوله ان استحق المبيع فلي التمس او يكونه مكفلا من الاستيفاء
كقوله ان قدم فلان فلي ما عليه من الدين او يكونه سببا لتعذره الاستيفاء منه كقوله ان غاب زيد فلي ما عليه من الدين
هذه جملة الشروط التي يجوز تعليق الكفالة بها والاصل فيه قوله تعالى ولمن دابة جل يعبر وانا به رعيم فوجه التمسك
بالاية انه على الكفالة بالشرط وذلك الشرط سبب لوجوب المحل وهو انجي بالصاع وشرعية من قبلنا شرعية لنا ما لم
نفسخ **ولا يقال** الكفيل من يكون ضامنا عن غيره وهذا الكفيل ضامن عن نفسه المحل لانه هو الذي يجب عليه الاجرة لا ناقول
امكن حل الامة على الكفالة بان يكون رجولا من جهة الملك والرسول صغير فلا يجب عليه الاحكام كانه يقول ان الملك
قال لمن جابه حل يعبر ثم يقول من جهته وانا بذلك المحل الذي على الملك كفيل **ولا يقال** ان الامة تدل على ان الكفالة لا يجوز
جائزه وانهم لا يقولون به فلم يبق كحجة لا ناقول جاز ان يفتسخ من هذا الوجه وبقي مجموعها من جهة التعليق بالاجماع
الامة على ان ضمان الدرك جائز ولو كان منسوخا لما جاز **والاصل** فيه ان الجملة في المال المكفول به لا تمنع صحة
الكفالة كقوله ما عصبك فلان فلي وجهالة المكفول له او المكفول عنه يمنع حتى لو قال من عصبك من الناس او يا بوع

مستوران

او قتلك فاما كفيل لك عنه او قال من عصيته انت او قتلته فالكفيل له عندك لا يجوز الا اذا كانت الجملة في
المكفول عنه يسيرة مثل ان يقول كذبت لك بما لك علي احد هذين فحينئذ يجوز فالتعيين الى المكفول له لانه
صاحب الحق قال **ولا يصح يجوز ان يبيع الرب الفلانة الكفالة** ويجب المال حالا لا يعني لا يصح تعليق الكفالة
بعبور الرب وخبره كنزول المطر فان علق به بيع الكفالة وجب المال حالا فكذا ذكره في النهاية والكا في هذا
سهو فان الحكم فيه ان التعليق لا يصح ولا يلزم المال لان الشرط غير ملائم فصار كما لو علقه بدخوله الدار وخبره
ما ليس بعلام ذكره فاصح وان غيره ولو جعل الاجل في الكفالة الى هبوب الرب لا يقع التاجيل ويجب المال حالا
وكذلك الكفالة بالنفس يجوز تعليقها بعلام كالكفالة بالمالك في جميع ما ذكرنا ولا يجوز تعليقها بشرط غير ملائم
يجوز تاجيلها الى اجل معلوم والمجمل في السيرة فيها متحملة كالتأجيل الى العطاء وقدوم الحاج ولا يجوز الهيب
الربح او نزول المطر فان اجله اليه بطل الاجل ولزم تسليم النفس حالا قال **فان كفيل ماله عليه قهر من**
علي الدين له والا يعني اذا كفيل رجل ماله علي فلان فاقام الطالب البيعة على ان له عليه الف درهم لزم
الكفيل لان الثابت بالبيعة كالثابت عينا وان لم يقع فلا يجب عليه شي لان قول الطالب لا يكون حجة على المطلوب
وهو المكفول عنه ولا علي الكفيل لانه مدعي فلا يقبل قوله الا ببيعه قال **صدق الكفيل فيما اقترع عليه ولا**
يقدر قول المطلوب على الكفيل يعني اذا اقترع الكفيل بشي والمسئلة محالها وادعا الطالب اكثر من ذلك كان القول
قول الكفيل لانه منكر لو اقترع المكفول عنه باكثر من ذلك لا ينفذ قوله على الكفيل لعدم ولايته عليه لان الاقرار على
الغير لا ينفذ الا اذا كان عن رغبة وهذا الخلاف ما اذا قال ما ذاب لك علي فلان فعلي فاقترع فلان على نفسه بالف مثلا
فانكر الكفيل ما اقترع حيث يلزمه ما اقترعه المطلوب استحسانا والقبول ان يلزمه شي لما بينا وجه الاستحسان
انه تكفل بما يقدره عليه في المستقبل وقد تقرر عليه باقراره وهذا انه كفيل بما سيجب له عليه فيستلزم الوجوب
عليه فيما ياتي به من ربح كان وفي مسئلة الكتاب تكفل بما عليه في الحال واذا اخبر الطالب او المطلوب ما عليه فيستلزم
ولا يصدق ما انتم البيعة ويصدق المطلوب في حق نفسه لا اقراره عليه كالمرجع اذا اقر من يرد اقراره في حقه وما
البيعة ويقبل في حق نفسه حتى اذا فضل شي من غيرها الصحة كان المقوله قال **فان كفيل باسرجع ما ادي عليه**
لانه قضي دينه بامر معناه اذا ادي ما ضمن وكان المكفول عنه غير حي يجوز عليه وغيره عبيد يجوز عليه اذا
ادي خلافة بان كان الدين المكفول به جيدا فادي رديا او بالعكس يرجع بالمالك المكفول به لا بما ادي لانه ملك الدين
بالاداء فنزل منزلة الطالب كما اذا ملكه بالعبودية بالارث بان مات الطالب والكفيل وارثه او وهبه له حال حيوته
وهي جائزة للكفيل ان كانت لا يجوز لغير من عليه الدين لانه ينقل الدين اليه مقتضى الحاجة ضرورة وله نقل بالحالة
او يجعل كدينين للضرورة او نقول بوجوبه عليه للضرورة فلا يجب عليه ان يسامح الاصيل بخلاف المأمور
بفضا الدين حيث يرجع بما ادي ان ادي من الدين وان ادي اموال منه حيث لا يرجع الا بالدين لانه لم يلزم
ولم يجب عليه شي في ذمته وانما يثبت له حق الرجوع بالاداء من بعد الوهب له الدين لا يملكه فيرجع عليه بما
ادي مالم يخالف امره بالزيادة او باوجس اخر بخلاف ما اذا اصاب على اقل من الدين وهو من جنسه حيث لا يرجع
الا بقدر ما ادي لان الصلح على الاقل ابرأ فيكون ابرأ عنه لا فليكا الا اذا اصابه على ان يهبه الباقي ففعل فحينئذ
يرجع عليه بجمعه لانه ملك الدين كله بعينه بالاداء وبعبه بالعبودية اما اذا تكفل بامر الصبي او العبد المحجور عليهما
فلان الامر بالكفالة استغراض منه من المأمور واستغراضه لا يصح ولا يوجب الضمان وانما لزم الكفيل المال
بالضرورة لان صحة الكفالة تقتضي التزامه باختياره لا اثر الامر بحالات الصبي والعبد المأذون لهما ان امرهما بالكفالة
بالمال والنفس صحيح وان لم يكن ان يتكفلا عن احد لكونه تبرعا فيرجع عليهما الكفيل قال **وان كفيل بغير امره**
التم المطالبة وانما يملك الدين بالاداء فلا يرجع قبل التملك بخلاف الوكيل بالشر حيث يرجع قبل الاداء لان الوكيل

في القول

من الموكل ينزل منزله البائع من المشتري فيما يرجع الى الحقوق لانه ان عقلم بينهما مبادلة حكمه حتى لو اختلفا
في مقدار التمن تخالفا وكان الوكيل ولاية حبس البائع عن الموكل الى ان يوفي التمن كما كان ذلك للبائع او هو له
استفاد المالك من جهته فكذا له ان يطالبه بالتمن قبل ان يودي كما كان للمشتري ان يطالب المشتري منه اذا
باع المبيع قبل ان يوفي التمن الى البائع قال **فان لو لم لا رتبة** اي لو لم لا رتبة الكفيل من جهة الطالب لزم هو الاصيل
حتى يخلصه وكذا اذا حبس له ان يخلصه لانه هو الذي ادخله في هذا العهد ولحقه ما لحقه من جهته فبما صله
بمثله حتى يخلصه من ذلك ان يخلصه واجب قال **وبراء اذا الاصيل** اي يري الكفيل براءة الاصيل لان
الاصيل يبرأ بالاداء وبرائه توجب براءة الكفيل لانه ليس عليه دين في الصبح وانما عليه المطالبة فقط ويستحيل
ان تبقى المطالبة بدون الدين قال **ولو ابرأ الاصيل او اخر عنه يري الكفيل وناخر عنه** اي لو ابرأ الطالب
الاصيل او اجل دينه يري الكفيل وناخل الدين في حقه ايضا لما ذكرناه لانه ليس عليه الا المطالبة وهي تبع للدين فتسقط
بسقوطه وتناخر تناخر بخلافه فاذا كفيل بشرط براءة الاصيل ابتدأ حيث يبرأ الاصيل وحده دون الكفيل لان الكفالة
فيه صارت عبارة عن الحوالة بخلاف او اللفظ اذا ابرأه الجار سقطت الحقيقة فصار الكفيل محال عليه وبراءة المحل
لا توجب براءة علي لانه لا يبرأ المحل عن الدين فيها في رواية والاحكام تشهد به الا ترى انه اذا توي برجع عليه واذا مات
المحل كان المحتال اسوة الغرماء في المال المحتال به فماتت ماله وعليه دين له وغيره بحقت ان الدين لم يسقط فيها
بالاتفاق وانما تحول من ذمة الى ذمة اما الدين او المطالبة على اختلاف الروايتين وذلك لا يوجب سقوطه ولا سقوط
تبعه فلا يبرأ عليا اصلا قال **ولا ينعكس** اي براءة الكفيل لا توجب براءة الاصيل ولا تناخر عنه بوجوب التناخر عن
الاصيل لان الكفيل ليس عليه دين علي ما بينا واسقاط المطالبة او تناخره لا يوجب سقوط الدين ولا تناخره الا ترى ان للدين
وجودا بدونه ابتداء فكذا ابتداء خلافه فاذا انكفل بالمال حاله موجلا الى شهر مثلا حيث يتناحل عن الاصيل ايضا لانه لا مطالبة
على الكفيل حال وجود الكفالة فاضرب الاجل الى الدين قال **ولو صالح احد من المال عن الدين على نفسه براء** اي
صالح الاصيل او الكفيل الطالب على حسابه عن الالف التي عليه براءة الكفيل والاصيل اما اذا صالح الاصيل فظاهر لانه
بالصلح يبرأ هو وبرائه توجب براءة الكفيل على ما بينا واما اذا صالح الكفيل فلان اضافة الصلح الى الالف اضافة الى
مالي الاصيل لان الكفيل ليس عليه دين وانما عليه المطالبة على ما بينا فيبرأ الاصيل عن الدين ضرورة اضافة الصلح
الى الالف فبرائه توجب براءة الكفيل على ما بينا فاذا ابرأ بيمين حسابه بصلح احدهما ايها كان فاذا ادي الكفيل للحسبة
الباقية رجع على الاصيل بها ان كان بامر والا فلا يرجع لما عرفت هذه المسئلة اربعة اوجه اما ان يذكر في الصلح براءتهما
فيبرأ جميعا او ابرأ الاصيل فكذا لك الحكم اولم يشترط شي فكذا لك ايضا او شرط ان يبرأ الكفيل لا غير فيبرأ هو وحده
عن حسابه والالف على حاله على الاصيل قال **وان قال الطالب للكفيل بئس لك من المال** رجع على المطلوب
اي الكفيل رجع على المكفول عنه لان هذا اقرار منه بالقض من الكفيل لان البراءة التي يكون ابتداءها من الكفيل وانتهى
الى الطالب لا تكون الا بالاقامة فصار كانه قال دعتني او نقدتني او قبضت منك فيرجع عليه ولا يرجع الطالب
على واحد منهما الا اقراره بالاستيفاء من الكفيل قال **وفي بريت او ابرأ لك اي** في قوله للكفيل بريت او ابرأ لك
لا يرجع الكفيل على الاصيل لانه لم يبرأ بالاستيفاء منه لان قوله بريت من غير ان يقول الى محتمل يحتمل انه يري ببراءته
ويحتمل انه يري بالاداء فلا يثبت له الرجوع بالشك وهذا عند محمد وقال ابو يوسف يرجع عليه لانه لا محتمل الا البراءة بالنقض
لانه اقر ببراءة ابتداء اوها من المطلوب لانه نسب البراءة اليه ولا يقدر المطلوب ان يبرأ الا بالاداء بان يضع المال بين يديه
ويخلي بينه وبين المال فيبرأ بذلك وان لم يوجد من الطالب صنع ولهذا الوكيل وقال يري الكفيل من المال يكون
اقرارا منه بالنقض اجماعا فكذا هذا اذا فرق بينهما من حيث اللفظ وقرئ محمد رحمه الله بينهما ان الصك لا يكتب
عادة الا اذا كانت البراءة بالايضا وان كانت بالابرا لا يكتب وقوله ابرأ لك ابتداء اسقاطا لا اقرارا منه بالنقض الا ترى
انه كيف نسب الفعل الى نفسه والكفيل لا يملك الدين بالابرا فلا يرجع به على الاصيل بخلاف ما اذا ادي او وهبه

عليه

الطالب على ما هو عليه من حاله ان كان الطالب غائبا وان كان حاضرا يرجع اليه في بيانه في الكفاية او اياه ليرد الاحتمال ويثبت حكمه
كله فيما اذا كان الطالب غائبا وان كان حاضرا يرجع اليه في بيانه في الكفاية او اياه ليرد الاحتمال ويثبت حكمه
قال ويطلب تعليق البراءة من الكفاية بالشرط لان في الايراد يعني التملك كالايراد في الدين وهذا على قول من يقول
بشئ من الدين على الكفاية ظاهر وقد اعلی قول من يقول بشئ من الطالب لا غير لان فيها تملك الطالبية وهي كالدين
لا فاعاوسيلة الدين والتملك لا يقبل التعليق بالشرط **وقيل** لان الثابت فيها على الكفاية المطالبة دون الدين في البيع
فكان اسقاطا محضا كالطلاق والعناق ولقد اريد ايراد الكفاية بالرد لان اسقاطا يتم بالاسقاط خلاف الفاجر عن
الكفاية حيث يرتد بالرد لانه ليس باسقاط بل هو خالص حق المطلوب فيرد بالرد بخلاف الايراد في الدين لان فيه معنى
التملك **قال** والكفاية عند قوله **ومبيع ومهر** واما ما يعني الكفاية فبذلك الاستنباط لاجل الكفاية
باسبقا الحد او القصاص فلان الكفاية انا تقع بمضمون تجري النيابة في ايقاها ولا تجري النيابة في التعقبات لان المقيود
من شرطها ربح المفسدين عن الفساد فلا يمكن اقامتها على غير الجاني لعدم القابلية واما الكفاية بالمبيع والمهر والامانة
كلها فلان الكفاية من شرط صحتها ان يكون المكفول مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكن ان يخرج عنه الا بدفعه او دفع بدله
لان الكفاية التزام المطالبة بما على الاصيل فلا بد ان يكون واجبا على الاصيل ومضمونا عليه حتى يتحقق معنى الضم المبيع
قبل القبض ليس بمضمون بنفسه واما هو مضمون بالتمسك الا بانه لو هلك كجيب عليه شيء بل ينسخ البيع وكذلك
الرهن غير مضمون عليه بنفسه واما يسقط دينه اذا هلك فلا يمكن ايجاب الضمان على الكفيل وهو ليس بواجب على
الاصيل وكذا الامانة ليست بمضمونة على الاصيل لا يجنبها ولا تسليها وهي كالودائع والمضاربات والشركات فلا يمكن
جعلها مضمونة على الكفيل فلا تنفع الكفاية بها **قال** **وصح لو تمنا ومضمونا ومقبوضا على سرق او مبيعا**
قاسدا يعني ان كان من المبيع يجوز الى اخره لان الدين صحيح مضمون على المشتري والغصوب والمقبوض على سرق
الشرا والمبيع في البيع الفاسد مضمون عليه حتى اذا هلك عنه يجب الضمان عليه اذ القيمة تقوم مقامه فامكن ايجاب
على الكفيل بخلاف اعيان المضمونة بغيرها بالمبيع والرهن بخلاف الامانات على ما تقدم ويجوز في النكاح ان يتكفل بتسليم الدين
سواء كانت مضمونة او امانة لان تسليم الدين واجب على الاصيل فامكن التزامه فصار نظير التكفل بالنفس لانه مادام
قائما يجب عليه تسليمه وان هلك بغيره كالكفاية بالنفس **وقيل** ان كان تسليمه واجبا على الاصيل كالعارية والاجارة فحاز
الكفاية بتسليمه في مجلس العقد وان كان غير واجبا كالودعة لا يجوز الكفاية بتسليمه لان التسليم غير واجب عليه فلا يمكن
ايجابه على الكفيل **قال** **وحمل دابة معينة مستأجرة وحلقة عبد استوجرت للخدمة** يعني لا يجوز الكفاية بالحل
بالحل فيما اذا استأجر دابة معينة للحل عليها ولا بالخدمة فيما اذا استأجر عبد للخدمة لان من شرطها ان يكون قادرا
على التسليم وهذا لا يتدبر لانه استحقاق الحل على دابة معينة والكفيل لو اعطى دابة من عنده لا يستحق الاجرة لانه
اي بغير المعقود عليه الا ترى ان الوجع لو حمل على دابة اخرى لا يستحق الاجرة فصار عاجزا ضرورة وكذا العبد
للخدمة بخلاف ما اذا كانت الدابة غير معينة لان المستحق على الوجع الحل والكفيل يغدر على ذلك بان يحمله على دابة
نفسه ولو تكفل بتسليم الدابة فيما اذا كانت معينة جاز ما ذكرنا في البيع **قال** **ولا يقبل الطالب في مجلس**
العقد يعني لا تنفع الكفاية لا يقبل المكفول له في مجلس العقد **قال** ابو يوسف نعم **والخلافة في الكفاية بالنفس**
والمال سواء قيل عندك بشرط القبول لكنه لا يشترط في المجلس بل اذا بلغه بعد القيام من المجلس واجاز ذكر قوله
في السقوط في موضعين فشرط الاجازة في احدهما دون الآخر **وهو قوله** الاول ان الكفاية التزام مطالبة من غير ان يجب
بقايلته على غيره شي فيصح كالاقرار وهذا انه تصرف في التزام في ذمته وله عليها ولاية ولا يصح على الطالب فيه قيم
به وحده كالتدريج **وهو قوله** الثاني انه تصرف للغير فيتوقف على رضاه كسائر العقود وعبارة الواحد عنه يقوم
مقام عبارتين وان كان فضوليا كما في نكاح الفضولي لانه يتعقد عند الاذن بعبارته واحدة فكذا عند عدم الاذن **واما الثاني**
الاذن عند في التزام دون انعقاد الالتزام ان البيع لما كان يتعقد عند الاذن بعبارتين كان كذلك في الفضولي

انما
يأخذ

حكم

ولما انه عقد مملوك فشرط لا يتوقف على ما رواه المجلس كسائر العقود **قال** لا بد من بيع على الطالب بالا التزام وانما
البيع لا يتم بالمبيع مالم يقبله المتبرع عليه كالعقبة والصدقة ولا يمكن جعل عبارة فاعاها مقام عبارتين حتى يكون كقبول
الاخر لعدم ولايته عليه فنعين الاكفا لانه قد يكون ضررا عليه بان يوافقه الاصيل الى من يري برائه من القضاء **قال** الكفاية
لان العبد محتلفون فيها فيعود ضرر عليه ولا يصح بدونه قبوله بخلاف الاقرار لانه ليس بعقد واما هو اخبار عن شي وافعه
فيقبل منه قوله في حقه نفسه اذ لم تضمن اضرارا باحد **قال** **الا ان يكفى وارث المريض عنه** يعني لا يجوز الكفاية لا يقبل
المكفول له في المجلس عندها الا في مسألة واحدة وهي ان يقول المريض لورثته او لبعضهم تكفلوا عني ما علي من الدين لعزماي ل
فتكفلوا عنه مع عينة العزما فانه جائز استئناسا وان كان القياس بانه على قولها اذ لا يتم الا يقوله فقار كما لو قال ذلك في
حالة الصحة وجه الاستئناس ان هذه وصية منه لورثته بان يقضوا دينه ولما يصح وان لم يسم المريض الدين وعزماء كان اجماله
لا تنفع صحة الوصية ولهذا اقولوا لا تنفع اذ لم يخلف ما لا ولا ان المريض في هذا الخطاب قائم مقام الطالب لحاجته اليه تفريقا ل
بقضا الدين من تركه وهذا لانه لما تعلق حق العزما والورثة بماله صار كالاجنبي عن ماله حتى لا تنفذ تصرفاته فيه وتوجهت
المطالبة على الورثة بقضايونه من تركه فقام المطلوب في هذا الخطاب مقام الطالب او نائبه كان الطالب قال اخبر عن فلا
او كان حاضرا وقيل واما يصح مجرد الطلب ولا يحتاج فيه الى القبول لان قوله تكفلوا عني لا يراد به المساومة في هذه الحالة
واما يراد به تحقيق الكفاية فصار كالامر بالنكاح وفيما اذا اقال المريض ذلك الاجنبي فضمن الاجنبي بالتفاسيد فقبل لا يجوز ان
الاجنبي غير مطالب بدونه بدون الالتزام فكان المريض في حقه والصحيح سواء قيل يصح ان المريض قصد به النظر لنفسه
والاجنبي اذا افقا دينه بامر يرجع به في تركه فيصح هذا من المريض على ان يجعل فاعاها مقام الطالب لتضيق الحال عليه
لكونه على شرف الهلاك **وقيل** ذلك لا يوجد من الصحيح ليوخذ فيه بالقياس **قال** **وعن ميتة مفلس** يعني لا يجوز الكفاية
عن ميت لم يترك مالا وعليه ديون وهذا عند ابي حنيفة **وقال** ابو يوسف ومحمد يجوز لما روي انه عليه السلام اني جنازة
رجل من الاضر فسال هل عليه دين قالوا نعم درهمان او دينار فامتنع من الصلاة فقال صلوا علي خيكم فقام ابو قتادة رضي
الله عنه فقال فاعا على يارسول الله وفي رواية قال ذلك علي رضي الله عنه فعلى عليه السلام وسلم لان الدين واجب
عليه في حياته وهو لا يسقط الا بالافاء او الابراء او تقصا سبب الوجوب وبما يوجد شي من ذلك فلا يسقط ولهذا يبقى
في حق الاخرة ولو تبرع به انسان صحيح ولو لم يكن عليه دين لما جاز للطالب اخذه من المتبرع وكذا يبقى اذا كان به كفيل او ترك
مالا **قال** انه كفيل بدني ساقط لان الدين هو الفعل حقيقة يقال وجب عليه الدين اي اداؤه كما يقال وجبت عليه المصلحة
ويراد به الاداء والاداء يصور من الميت فيسقط سواء كان له مال او لم يكن له مال في حق احكام الدنيا وصحة الكفاية تقتضي
قيام الدين في حق احكام الدنيا ليعم تحقيق معنى الكفاية وهو ضم الدقة الى الدقة في حق وجوب المطالبة والمطالبة
ساقطة عن الاصيل فلا يمكن ايجابها على الكفيل بغير ادائهم الموجود الى المعلوم الا انه في حكم مال لانه يؤول اليه عاذا
الوجوب لاجله وقد عجز عن الاداء بنفسه وتخليقه من المال والكفيل فقات القصور وهو الاستيناف فلا يبقى والشرع
لا يعتمد قيام الدين لانه تبرع في حق الاخرة لان الدين باق في حق الطالب لانه امر بينهما واما الكفاية فامر بين الكفيل
والاصيل لانه التزام مالي الاصيل **وقال** ابو يار واه كان اقرارا منه بانه كان كفيل عنه قبل الموت وتحتل ان يكون وعدا منه لا
كفاية فخاص **قال** انه حكاية حال فلا يمكن الاحتجاج به ولا يقال لو سقط الدين ليري الكفيل لان برائه توجب براءة الكفيل
فلما لم يبرأ من عليه دين فمحموزا ابتدا الكفاية به ايضا لانا نقول الكفيل خلف عنه فلا يبرأ او نقول الدين في حق الطالب
لا يسقط لان سقوطه ضروري فلا يتعدي المطلوب **قال** **والتمس الموكل ولرب المال** اي لا يجوز الكفاية بالتمسك للموكل
وللرب المال معناه اذا وكل رجل رجلا ببيع شي فباعه الموكل ثم ضمن التمس الموكل عن المشتري او ضمن مضارب الرب المال
من مضاء بعه عن المشتري لا يجوز لان حق القبض الى الموكل والمضارب وجهه الاصاله في البيع ولهذا لا يبطل موت الموكل
او موت رب المال وبجزله ولو وكل الموكل اوريا المال بقبض التمس ثم عزله صح عزله لان التمس وجب للموكل والمضارب
على المشتري اذ حقوق العقد راجعة الى العاقد وكذا المضارب لو وكل رب المال بقبض التمس لعزله لانه العاقد فترجع

ساقط عليه دين

المشترى البه والعا قد لغيره في حق الحقوق كالعاقبة لنفسه ولهذا اختصت المطالبة به ولو حلف المشتري بالموكل
عليه شي كان بارا في عينه ولو حلف ما للوكيل عليه شي حنت فاذا ثبت ان الوكيل اميل في القبض فاذا ضمن صار ضامنا
نفسه فلا يجوز خلاف الرسول والوكيل يبيع القيام من جهة الادام والوكيل بالتزويج حيث يبيع منها غير التزويج والمهر لا كل
واحد منهم سلبه ومعه حتى لو نكح الامر عن قبض البدل صح عليه ولا ينها المنيان في القن شرعا واشتراط الضمان عليها
تغيير الحكم الشرع فلا يجوز قطار نظير من سلم في آخر الصلوة برز به قطع الصلوة وعليه سجود السهو فانه يرد عليه
قصده حتى كان له ان يسجد للسهو ما لم يفعل ما ينافي الصلوة قال **والشريعة اذا بيع عبد صفقة** اي اذا باع رجلا
عبد امشركا بغيره من رجل صفقة واحدة ومن احدها لشريكه نصيبه من الثمن لا يجوز لانه يصير ضامنا لنفسه
لانه ما من جزء يورده المشتري او الكفيل من الثمن الا ولشريكه فيه نصيب لانه يورث في حصة الدين قبل القبض
وانه لا يجوز اذ القسمة عبارة عن افراز الحيازة وهو ان يصير حق كل واحد منهما مفرا في حيز على حدة وذلك لا يتصور
في غير العين لان الفعل المحسوس يستند على محاسنها والدين حكمي فلا يرد عليه الفعل المحسوس فاذا لم يبيع نفسه
يكون كل شيء يورده الى شريكه مشتركا بينهما فيرجع المودى بنصف ما ادى لكونه مشتركا بينهما ثم يرجع ايضا
بنصف الباقي الى ان لا يبقى في يده شي فيورثه اياه لانه ابتداء ابطاله انتها خلافة ما اذا باعاه صفقتين بان سمي
كل واحد منهما نصيبه ثمنا حيث يبيع ضامنا احدهما فيه لاخر لا نصيب كل واحد منهما منها من نصيب الاخر فلا حصة
الاتري ان المشتري لو قبل نصيب احدهما ورد نصيب الاخر وكذا لو قبل الكل ونفذ حصة احدهما للناقد قبض
نصيبه ولهذا لو استوفى في احدهما نصيبه من المشتري او بعضه لا يشتركه الاخر وفي الفصل الاول يشتركه ولو
تبرع بالاداء في هذه الفصول من غير ضمان جاز لان التبرع لا يتم الا بالاداء وعند الاداء يصير مسقطا حقه في المشاركة فيبيع
وامتناع الكفالة لا يدل على امتناع التبرع الاتري ان الكفالة تبدل الكتاب لا يجوز ويجوز التبرع قال
وبالعقد اي لا يجوز الكفالة بالعقد وصورتها ان يشتري عبد من رجل مثلا فيضمن للمشتري رجل بالعقد وانما
لا يجوز لان العقد اسم مشترك قد يقع على العك القدر لانه وثيقة بمنزلة كتاب العقد وهو ملك البائع ولا يلزمه
التسليم فاذا ضمن تسليمه الى المشتري فقد ضمن ما لا يقدر عليه فلا يصح ويطلق على العقد لانه ما حوذه من العقد
والعقد والعهد واحد وعلى حقوق العقد لانها من ثمرات العقد وعلى الدرك وعلى خيار الشرط ففي الخبر عهده
الرفيق ثلثة ايام اي خيار الشرط فيه فتعد العمل بها قبل البيان فبطل الضمان لجهالة الخلاف المذكور فان ضمانه
صحيح لانه عبارة عن ضمان الثمن عند استحقاق البيع وهو معلوم مقدور التسليم لا يقال ينبغي ان يصير في ما يجوز
الضمان به وهو الدرك فكيفما تنصرفه لا تاتى قوله فزاع الدمة اصل ولا يثبت الشغل بالشك والاختلاف قال
والخلاص اي لا يجوز الكفالة بالخلاص وهذا عند اي حنيفة قال ابو يوسف ومحمد يجوز لان تفسيره عندنا تخيير
المبيع ان قدر عليه ورد الثمن ان لم يقدر عليه وهذا ضمان الدرك في المعنى ابو حنيفة يقول تفسيره تخيير المبيع
لا يخاله نحو لا يقدر على ذلك لان المستحق لا يمكنه منه لو ضمن تخيير المبيع او رد الثمن جاز لانه ضمن ما يمكن الوفاء به
وهو تسليم المبيع ان اجاز المستحق البيع او رد الثمن ان لم يجز قال **وماله الكتاب** اي لا يجوز الكفالة بمال الكتاب
لانه دين ثبت مع الماني وهو دين المولى على مملوكه فلا يظهر في حق الكفالة ولانه مخير بين ان يعجز نفسه وبين ان
يوفي فلا يفيد الجاه على الكفيل على هذه الصفة لعدم الفائدة واشتائه مطلقا ينافي معنى الضمان من شرطه الاتحاد
ولان على الكفيل اداء ملك المولى من وجهه والكفيل لا يجد هذا المال وهذا كالمكاتب اذا اعتق يبرأ من اداء الكفالة
لان عليه اداء مال هو ملك المولى من وجهه ولا يجد ذلك بعد العتق ولا يمكن اجابة الزيادة عليه فيها **فصل**
في الواعظ المطلوب الكفيل قبل ان يعطى الكفيل الطالب لا يسترد منه اي
لو تقي المكفول عنه الدين للكفيل قبل ان يعطى الكفيل للمكفول له ليس للمكفول عنه ان يسترد منه لانه تغلق به
حق العاين على احتمال قضائه الدين فلا يسترده منه ما دام هذا الاحتمال باقيا كمن عجل الزكوة ودفعها الى الساعي

مع

الاستيفاء

وكن اشترى شيئا بشرط الخيار وقد الثمن قبل مضي مدة الخيار ثم اراد ان يسترد قبل تقضى البيع ليس له ذلك لان
الدفع كان لغرض وهو ان يصير ركوة وثمنا عند مضي الحول وصفي مدة الخيار فمادام هذا الاحتمال قائما لا يسترد له
ولانه ملكه بالقبض لا المطلوب دفعه اليه على وجه القضاء واخذ الكفيل على وجه الاقتضا بان قال له وقت الدفع اي
لا امن ان ياخذ الطالب حقه منك فانا اقضيك المال قبل ان يورده خلافه ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة بان
قال الاصيل للكفيل خذ هذا المال وادفعه الى الطالب حيث لا يصير المودى ملكا للكفيل بل هو امانة في يده ولكن
لا يكون للاصيل ان يسترده من يد الكفيل لانه تغلق بالمودى حق الطالب وهو بالاسترداد يرد اياه فلا يمكن
منه ما لم يقض دينه كالمسئلة الاولى لانه بالكفالة وجب للكفيل على المطلوب حق كواجب على الكفيل للطالب ولهذا
لو اخذ الكفيل من الاصيل رهنا به جاز وكذا لو ابر الكفيل الاصيل من هذا الدين او وهبه له قبل ان يدفع الى الطالب
جاز حتى لو ادى عنه بعد ذلك لا يرجع عليه تثبت هذا ان للكفيل دين على الاصيل الا انه ليس له ان يرجع عليه حتى
يودي عنه قطار نظير الدين المودى فانه بالاستحلال يملك فكذا هذا ثم بالاسترداد يكون نقضا لما تم من حقه
فلا يمكن منه قال **ومارح الكفيل** اي اذا ربح الكفيل بالمال الذي قبضه من المطلوب قبل ان يعطى هو للمطالب
طاب له الربح لانه ملكه بالقبض فكان الربح بدل ملكه ولا يصدق به سوا اقتضا الدين هو والاصيل لانه بالكفالة وجب له على
الاصيل دين الا انه تاخر مطالبته به حتى يدفع قنرلة الدين المودى فملكه بالقبض على ما بينا الا ان فيه نوع خنث
اذ افقي الاصيل الدين عند اي حنيفة لما تذكر فلا يعمل فيما لا يتعين على ما بينا في البيع وان نفى الكفيل فلا حث فيه
بالاجماع هذا اذا قبضه على وجه الاقتضا وان قبضه على وجه الرسالة لا يطيب له الربح على قوله اي حنيفة ومحمد
لعدم الملك على قوله اي يوسف يطيب لعدم التقين واصل الخلاف في الربح بالدرام المعصومة قال **ونائب رده**
على المطلوب لو شيئا يتعين يعني يستحب رد الربح للمكفول عنه اذا كان المقبوض شيئا يتعين كالحنطة والشعير وهذا
اذ افقي الاصيل الدين وهو قول اي حنيفة وعنه انه يتصدق به ولا يطيب له الربح وهو رواية عنه لانه ملكه بالقبض
على مثال ما لو اقتضى دينه المودى ورج فيه **وله** ان الخبز يمكن مع الملك فيما يتعين لان اقتضاه فاصر الاتري
ان المكفول عنه مسيل من قضا دينه واسترداده العين المقبوضة فلا تخلف عن الشيعة فاذا لم يطيب له يتصدق
به في رواية على الفقهاء وفي رواية يرد على الاصيل لان الكراهية لحقه ان كان الاصيل فقيرا يطيب وان كان غنيا فقبضه
روايتان والاشبه انه يطيب له هذا اذا اعطاه على وجه القضا لدينه وان دفع اليه على وجه الرسالة لا يطيب له الربح
بالاتفاق لانه لا يملكه ويتعلق العقد بعينه لتعيينه فتكون الحزمة فيه حقيقة كالمقبوض المتعين اذا ربح فيه خلاف
ما لا يتعين عند اي يوسف وقد بيناه من قبل قال **ولو امر كفيله ان يعين عليه حرا فعلى** **فالشرا للكفيل والربح**
عليه ونفسه ان الاصيل امر الكفيل ببيع العبيته وهو ان يقول له اشترى من الناس حرا او غيره من الانواع ثم
بعه فما ربحه البائع منك وخسره انت فعلى **وصورته** ان ياتي هو الي تاجر فيطلب منه القرض ويطلب التاجر الربح
وتخاف من الربا فيبيعه التاجر ثوبا يساوي عشرة مثلا خمسة عشره نسبة كيبيعه هو في السوق بعشره
تصل الى العشرة ويحب عليه للبائع خمسة عشره الى اجل او بقرضه خمسة عشره درهما فيبيعه المقرض ثوبا يساوي
عشرة خمسة عشره فياخذ الدرهم التي اقترضه على ايها من الثوب فيبيع عليه خمسة عشره قرضا فاذا فعل ذلك نفذ
عليه والربح الذي ربحه التاجر يلزمه الامر شي من ذلك لانه امر ضامن لما خسرته كما قاله بعضهم نظرا الى قوله على
الا بالوجوب فلا يجوز كما لو قال لرجل باع في السوق غناسرت فعلى **واما** **توكيل بالشرا** كما قاله البعض نظرا الى الامر
فلا يجوز ايهما لجهالة نوع الخبر وعنه وسمي هذا النوع من البيع عينة لما فيه من السلف يقال باعه بعينه اي نسبة
من عين الميزان وهو سله لا يضاف زيادة قبل لا يبيع العين بالربح وقبل هي شرا ما باع باقل مما باع وقيل لما فيها من الاعراض
عز الدين الى العين وهو مكره لما فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض مطاوعة لشح النفس وهذا النوع مذموم شرعا
اخترعه اكله الربا وقال عليه السلام اذا تبايعت بالعين واتبعتم اذ اناب البقر ذلتم وظهر عليكم عدوكم **ون**

الراد بان باب البيع اشتغال بال...

و

ليس للشيء في الأول ان يرجع على بائعه ما لم يقض عليه بالتشكك في ملك واحد فاذا حكم الحاكم بالتشكك
عليه انقضى وسقط احتمال الاجارة ولزم البائع رد الثمن فيلزم كفاية ضرورة لان القضا بالحريه لان البيع بطل بها لعدم
الحلية فيرجع على البائع والكفيل عن الحصة ان البيع ينتقض بمجرد الاستحقاق لان الخصومة من المستحق وطلب
الحكم من القاضي دليل القرض فينتقض به البيع كما ينتقض بالتقضي صريحا فلا تغل اجارة المستحق بعد ذلك وعن ابي يوسف
مثله بطل هذا يرجع به عليه بمجرد القضا به له وعن ابي يوسف انه ان اخذ الدين بعد الحكم ينتقض البيع لان اخذه دليل
الفسخ والظاهر الاول **باب** **كفاية الرجلين والعبد** قال رحمه الله
رجع على كل كفيل عن صاحبه بما اداه احداهما يرجع به على شريكه قال **راى** **الصف** **رجع بالزيادة** معناه اذا كان
لرجل دين على اثنين بان اشتراهما عدا وتكفل كل واحد منهما عن صاحبه فما اداه احداهما يرجع به على شريكه حتى يزبد
ما يودي به على النصف فيرجع بالزيادة لان كل واحد منهما في النصف اصيل وفي النصف كفيل فما يودي به ينصرف اليه ما عليه
اصالة اذا لم يعارضه بين ما عليه بطريق الاصالة وبين ما عليه بطريق الكفاية لان الاول دين ومطالبة والثاني مطالبة
نقط فلا يعارض الاول وكذا سبب الاول وهو الشرا اقرب من سبب الثاني وهو الكفاية ولهذا ايفد الاول من المريض
من جميع ماله وان كان عليه دين والثاني لا ينفذ الا من التمس ان يكون عليه دين وان كان عليه دين مستغفرا لا ينفذ
اصلا فكان كذا فلا يعارضه الضعيف وهذا نظير ما لو اشترى ثوبا وقضة بقضة فقصصها وقتضت الاخر من القضة في
الحالة قدر فضيعة ثم اقترقا قبل قبض الباقي فبطلت من القرض لان القرض اقرب والآخر حتى اوجب القبض قبل الاقترقا
ولان الكفاية توجب المطالبة وهي تبع للدين فلا يعارضه بين الاصل والتبع ولا يوقع في النصف عن صاحبه كان
لصاحبه ايضا ان يرجع عليه بان يحل المودي عند ان المودي بائنه واذا بائنه كاداه فيودي الى الدور فيسقط ولا يعارض
فيما زاد على ما عليه بطريق الاصالة ولا دور فيرجع عليه به ولو كان ما عليه موجلا وما على صاحبه حاله مع تعيينه لانه لا يعارض
اذا لم يرجع ما عليه في الحال وليس لشريكه ان يرجع عليه لان الكفيل اذا عجل دينا موجلا ليس له ان يرجع على الاصيل قبل
حلول الاجل فكذلك لو كفل احداهما عن صاحبه دون الآخر وادي الكفيل فعمله عن صاحبه يصدى وهي واردة على سبيل الكفاية
قال **وان كفل كل من كفيل عن صاحبه لما ادي رجعه بصفه على شريكه او بالكل على الاصيل** معناه اذا كان علي رجل دين
الف درهم مثلا فتكفل عنه رجلان كل واحد منهما بخمسة على الاقتران ثم تكفل كل واحد من الرجلين عن صاحبه بالزمن بالكفاية لان
الكفاية عن الكفيل جائزه كما يجوز عن الاصيل لما اذا ادهما رجع بصفه على صاحبه ثم يرجع على الاصيل ان شأوا وان شارجع هو بالكل
على الاصيل لان ما عليه مستويان فلا ترجيح للبعض على البعض اذ الكل كفاية فيكون للمودي شيا عاها ف يرجع بصفه
على شريكه لا يودي الى الدور لان قضيتة الاستنوا وقد حصل يرجع ادهما بصفه وليس لصاحبه ان ينقض الاستنوا
بالرجوع عليه مراعاة لما اقتضاه العقد اذ الاستنوا في السبب يوجب الاستنوا في الحكم وهو العزم بحكم المسئلة الاولى
لان التراجع فيها حاصل من الابتداء فلا ينقض الرجوع فيودي الى الدور ثم يرجع على الاصيل لانهما اديا عنه دينه باسره
ادهما بنفسه والآخر بما يديه وان شأ المودي رجع بالجميع على الاصيل لانه كفل بالجميع باسمه هذا اذا تكفل كل واحد منهما عن
الاصيل بجميع الدين على التعاقب ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالجميع اما اذا تكفل كل واحد منهما بالنصف ثم تكفل كل واحد
منهما عن صاحبه فاما كالمسئلة الاولى في الصحيح حتى لا يرجع على شريكه بما ادا ما لم يزدد على النصف وكذا لو تكفلا عن الاصيل
بجميع الدين معاً ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه لان الدين ينقسم عليهما نصفين فلا يكون كفيل عن الاصيل بالجميع وكذا لو
كفل كل واحد منهما عن الاصيل بالجميع متعاقبا ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف **قال** **وان ابرأ الطالب ادهما**
ولو اقترقا معا وان اخذ العدم ايا شاكلا الدين لان كل واحد منهما كفيل عن الآخر على ما بينا في الشراكة **قال** **ولا يرجع**
حتى يودي اكثر من النصف لما بينا من الوجهين في كفاية الرجلين **قال** **وان كانت عديده كتابه واحدة وكفل كل عن**
صاحبه وادي ادهما رجع بصفه وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز لان فيه كفاية الكاتب والكفاية بدل الكفاية

هذا اذا كانت قيمتهما السواء

انما يشترط

وكل واحد منهما بالغ فانه باطل وعند الاجتناع اولى فصار كما اذا اختلفت كتابتهما **باب** **الاستحسان ان ينصرف الاستحسان**
ان ينصرف الاستحسان بحسب تعميده بقدر الامكان وقد امكن تفهيم هذه الكفاية بان يجعل المال كله على كل واحد منهما في حق المولى
وفي حق نفسه وعنق الآخر فعلق باءه فبطل المولى كل واحد منهما بجميع المال فكل الاصل لا يحكم الكفاية فاجب ادهما
عنق وعنق الآخر بعباله كما في ولد المكاتب لكن كل واحد منهما كفيل في حق صاحبه لان المال في الحقيقة يقابل بها حتى ينقسم
عليهما فصار كفاية الله بما عليه اصله وكفاية المكاتب بما عليه اصله جائز فكان كل واحد منهما اصيل في الكل كفيل عن صاحبه
في حق صاحبه بالكل ولا تظهر الكفاية الا في حق صاحبه لا عارض وريه فتتقدر بقدر حاجتي تكون مطالبة المولى كل واحد
منهما بجميع المال بحكم الاصل لا بحكم الكفاية فاذا ادا ادهما شيئا وقع عن كل البدل فيقع نصف ذلك عن صاحبه لا يستويان
فيرجع به عليه ولورج بالكل لا يتحقق المساواة خلافا لما اذا اختلفت كتابتهما لان عنق كل واحد منهما يقابل باء المال على
حدة وهو صحيح في نفسه فلا حاجة الي تعميده بما ذكرنا من الطريق **باب** **المساواة على ثلثه او حيا** **دها** ان يكاتبها كتابه
واحدة وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فحكمه ما ذكرنا الثاني ان يكاتبها كتابه واحدة على الف ولم يزدد على هذا حكمه ان كل
واحد منهما يلزمه حصته ويعتق باء حصته لان المقابلة المطلقة تقتضي ذلك **والثالث** ان يكاتبها كتابه واحدة على اثنان
اذا عتقا وان عجز ردا في الرق ولم يذكر كفاية كل واحد منهما عن صاحبه فتتقدر رفر جواب هذا مثل الفصل الثاني حتى يعتق
ادهما باء حصته لان كل واحد منهما لم يلزم بالقبول الا حصته ولهذا ليس للمولى ان يطالب ادهما بجميع البدل ولو ادي ادهما
بجميع لم يرجع على صاحبه بشي خلافا لما اذا شرط كفاية كل واحد منهما عن صاحبه لكفاية قوله لا يعتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال
الي المولى لان شرط المولى في العقد يجب مراعاته اذ كان صحيحا مستوعبا وقد شرط العتق عند ادهما جميع المال نصا فلو عتق ادهما
باء حصته كان مخالفا لشرطه وما استدل به زفر ممنوع فان هذا عندنا كالفضل الاول في جميع ما ذكرنا فلهذا قلنا ما لم يعمل
جميع المال الي المولى لا يعتق واحد منهما في الميسر **باب** **لو حرر ادهما اخذ ايا شاكلا حصته من ربحه** معناه
لو اعتق احد العبدين فاما اذا كاتبتهما وشرط كفاية كل واحد منهما عن صاحبه مع العتق لوجود الصحيح للعتق وهو الملك في الرقبة
وبرهن حصته من بدل الكفاية لانه لم يرض بالانضمام المال الا ليكون وسيلة الى العتق ولم يبق وسيلة فيسقط حصته ويبقى على
صاحبه حصته لان المال في الحقيقة يقابل برقبتهما وانما جعل على كل واحد منهما كفاية احتيا لا لتفصيل الضمان واذا حصل له العتق
استغنى عنه فاعتبر بمقابل برقبتهما فينزع عليهما ضرورة فاذا توزع سقطت حصته المعنى لما ذكرنا ويأخذ حصته الذي
لم يعتق اياهما شاكلا ان شأ اخذ العتق بالكفاية وان شأ اخذ صاحبه بالاصالة **قال** **فان اخذ العتق رجع على صاحبه**
وان اخذ الاصل لان غير العتق اصيل ولا يرجع على ادهما ادي والعق كفاية عنه باسره فيرجع به عليه **قال** **فيل كيف يكون العتق**
كفاية له والكفاية بدل الكفاية لا يجوز قلنا هذا في حاله البقاء لانه لم يكن في الابتداء كفيل فقط وانما كان بدل الكفاية واجبا
عليه اصالة وقد رنا الكفاية فيه في حق صاحبه احتيا لا لتفصيل الاداء عن صاحبه وبعد العتق لا يمكن ايجاب البدل عليه لاستغنا
ولا يمكن تقدير الاصل فيه فبقي كفيل **باب** **ومن ضمن عن عديده مالا يوجده بعد عتقه فهو حاله وان لم يسهه المراد به** **دين**
لم يظهر في حق المولى كما اذا الزمة بالاقرار والاستغراض او بالوطى عن شبهة او استغلاصة وديعة فان هذه الديون لا تظهر
في حق المولى فلا يواخذ بها في الحال والمأبواخذ بها بعد الحرية فلو ان اسنانا تكفل هذه الديون يلزمه ويطالب به في الحال
لان المال حال على العبد لوجوب السبب وقبوله ذمته الا ان المطالبة تخرت عنه لعدم هذه الديون لا لتعلق برقبته لعدم
ظهورها في حق المولى والكفيل غير معسر فصار كما لو كفل عن غائب او مفلس بخلاف ما اذا كفل بدين موجل حيث لا يلزم الكفيل
حالا لانه الشراء المطالبة بدين والطالب ليس له ان يطالب بالدين الموجل في الحال فزاد ادي عنه يرجع به بعد العتق
ان كان باسره لان الكفيل بالاداء ملك الدين وقام مقام الطالب فلا يطالبه قبل الحرية وقوله بدين يوجب بعد عتقه احتراز
عما يواخذ به في الحال مثل دين الاستغلاصة عينا او دين لزومه بالتجارة باذن المولى فانه يجوز الكفاية به بلا شبهة **قال**
ولو ادي رقبته العبد لكفل به رجل فان العبد فبرهن المدعي انه له ضمن قيمته ولو ادا عا على عديده مالا وكفل بنفسه رجل
فان العبد يري الكفيل والفرق انه في الثانية تكفل عن العبد بتسليم نفسه فاذا اتم العبد وهو المكفول به يري هو

وبراهة توجب براءة الكفيل على ما بينا من قبل ولا يختلف ذلك بين ان يكون المكفول به حرا او عبدا وفي الاولى تكفل عن دي اليد
بتمتع رتبة العبد لان المدي بدي غضب العبد على دي اليد والكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها جازية على ما تقدم فوجب
على دي اليد رد العين فان هلكت بحب عليه فيمتنع فكذا على الكفيل ان يضمن اليه ان العبد له لا يمتنع فمقام
الاصيل والبيعة كما سمعنا من قبل فظهر بها ان العبد ملكه خلافا لما اذا ثبت الملك له باقرار ذي اليد او بتكوله لان اقرار
الاصيل ليس بحجة في حق الكفيل فلا يلزمه ما لم يقرب به هو بنفسه قال **ولو كفل عبد عن سبب باس نعتن فاداه**
او كفل سببه عنه واداه بعد عتقه لم يرجع واحدهما على الآخر ومعنى الاولى ان لا يكون على العبد ان امر المولى
بالتكفل ببيع اذا لم يكن عليه دين الا ترى ان له ان يجعله بالدين ولو اقر عليه بالدين فقد اقراره وله ان يرهنه وان كان عليه
دين سقط عن ليس له شيء من ذلك لا يتخص اطلاق حق العتق ما اذا كفاه المولى عن العبد فحججه كيف ما كانت
وقال زفر يرجع كل واحد منهما على صاحبه اذا اذني عنه بعد الحرية وكانت الكفالة باس ليحقق الموجب للرجوع ولزوال
المانع من الرجوع فلما وقعت غير موجبة للرجوع لان احدهما لا يستحق على الآخر دينا فلا تنقلب موجبة بعد ذلك كما اذا
كفل رجل عن رجل بغير امره فبلغه فاجاز فانهما لا تنقلب موجبة للرجوع فكذا هذا فائدة كفاة المولى عن عبده وجوب
مطالبة بايضا الدين من سائر امواله وفائدة كفاة العبد عن مولاة تعلقه برقبته **كتاب الحوالة**
وهي في اللغة التحويل ومنه حوالة العتق فقله قال **في نقل الدين من ذمة الى ذمة هذا في الشرع وفي اللغة هو**
النقل مطلقا على ما بينا وصح في الدين لا في الدين بغيره والمحال عليه وهذا من شرطها ومن شرطها القبول
وبه خلاف ابى يوسف كما في الكفالة وهي مشرعة باجماع الامة وقال عليه السلام من ائتمن على ملي فليمتنع والامر بالانباء دليل
الجواز ولا يلزم ما يقدر على تسليحه فوجب القول بصحته دفعا للحاجة وانما اختلفت بالدين لانها تنبئ عن النقل والحوالة
وهي في الدين لا في الدين بغيره وصف شرعي وهذا النقل حكم شرعي يظهر اثره في المطالبة فجاز ان يوثق بالنقل الشرعي
في الثابت شرعا اما العين محسنة فلا ينقل بالنقل الحكمي بل بالنقل الحسي وانما اشترط رضاها لان المختار هو صاحب الحق
وتختلف عليه الذم فلا بد من رضاه لا اختلاف الناس في الايقاع فظهر من مطالع القدرة ومنهم من يوفي ناقضا ومنهم من هو
بالعكس فلا يلزمه بدون رضاه والمحال عليه يلزمه المال ويختلف عليه الطلب والناس متباينون فيه فظهر من بعث فيه
ويستعمل ومنهم من يساهل ويهمل ويسامح ولم يذكر المصنف المحيل لان الحوالة تقع بدون رضاه وانما يشترط رضاه للرجوع
عليه او ليقسط دينه وتظهر بها الكفالة فانها تخرج بدون رضاه المكفول عنه قال **وبري المحيل بالقبول من الدين**
وهذا حكمها قال زفر لا يبرأ الا المقصود بها التوثيق وهو بان زيادة المطالبة لا تكفاله لا توثق في سقوط ما كان له من
المطالبة قال ابن ابي ليلى يبرأ في الكفالة ايضا اعتبارا بالحوالة ولما ان الاحكام الشرعية تثبت على وفق المعاني اللغوية
ففي الحوالة النقل والتحويل وهو لا يتحقق الا بقرع ذمة الاصيل لان الدين متى انتقل من ذمة لا يبقى فيها والكفالة
معناها الضم فيقتضي ان يكون موجبا للذمة الى الذمة ولا يتحقق ذلك مع براءة ذمة الاصيل والاستيثاق فيها
بالضم وفي الحوالة باختبار من هو الاصيل من المحيل واحسن من المحيل في القضا لا يقال لو بري لما اجبر المختار على القبول
اذا اقصاه المحيل الدين كالوفاء الاجبي لنا نقول الاجبي منبرج والمحيل غير متبرع عنه لانه لا يحتمل عود المطالبة اليه بالتقوي
فلم يكن اجبيبا اذ قصده دفع الضرر عن نفسه اختلفوا في البراءة فقال ابو يوسف يبرأ عن الدين والمطالبة وقال محمد يبرأ
عن المطالبة فقط ولا يبرأ عن الدين وقصة الخلاص تظهر في موضعين احدهما اذا ابرأ المختار المحيل من الدين قال ابو يوسف
لا يصح وقال محمد يصح الثاني ان الراهن اذا ابرأ المرفق بالدين على انسان كان للراهن ان يسترد الرهن عند ابى يوسف كما لو
ابراه من الدين وعند محمد ليس له ذلك لا لو ابرأ الدين كذا ذكره المرفق في ذكر في الزيادة ان البائع اذا ابرأ عن ماله
على المشتري بالتمس بطرحه في حبس البائع لا يمتنع سقطت وكذا المرفق اذا ابرأ عن ماله على الراهن بطرحه في حبس
الرهن لانه لم يسبق له مطالبة بالدين وان ابرأ المرفق على رجل لا يمتنع في حبس البائع لان المطالبة باقية لان الحال
عليه فام مقام المحيل وكذا اذا ابرأ الراهن المرفق على رجل لم يسقط حقه في حبس الرهن لان المطالبة باقية لان الحال عليه

هذا المحال
هو الحوالة في الشرع
على الاصل

بذم المحيل

باب المحيل فصار ساطعة كطالبة المحيل والمكاتب على عكس ما ذكرناه اذا ابرأ مولاة على رجل يعتق كما ثبتت الحوالة وان كان
الحال عليه بايضا على المكاتب واذا ابرأ المولى عليه رجلا لا يعتق حتى يودي بدله الكتاب وان لم يكن المولى حق مطالبة المكاتب
والفرق ان حرية المكاتب بطلته براءة ذمته وقد ثبت اذا ابرأ المكاتب مولاة على رجل **اعلم** ان ابرأه المكاتب مولاة على رجل انما يجوز
واما الراهن فلو وثيقته فتبقي باقية المطالبة ويبطل اذا بطلت وكذا البيع **اعلم** ان ابرأه المكاتب مولاة على رجل انما يجوز
اذا كان له على الرجل دين او عين وقيله به لان المختار يكون بايضا عن المكاتب في القبض فيجوز وان لم يكن له واحد منهما او كان
له ولم يقيد به لا يجوز لان الحوالة نقل الدين الى ذمة الحال عليه بكون الواجب على الحال عليه عين الواجب على المحيل حكما
فوصحت الحوالة بتدله الكتابة ولزم الحال عليه بكون الواجب على الحال عليه غير الواجب على المحيل وذلك لا يجوز كالكفالة
وان كان المولى هو الذي ابرأ عن ماله على المكاتب لا يفتح الا اذا اقبل بها ببدل الكتابة لان مطلقا تبرع وليس المكاتب من اهل وليس
للمولى ان يفسد فيه حتى يلزمه خلافه اذا تكفل القن عن مولاة على مامر من قبل قال **ولم يرجع المحال على المحيل الا بالتقوي**
وقال الشافعي لا يرجع عليه عند التقوي لان ذمة المحيل قد برئت براءة مطلقة بالحوالة فلا يعود الدين الى ذمته الا بسبب
جديد فصار كالفاسد وقاصب الغاصب اذا اختار الغاصب منه نظير احدهما برئت ذمة الآخر بالموتى عده لا يعود له
الحق على الآخر والمولى اذا اعتق عبده المدين فان الغرامة غير من تضمن المولى قيمته ومن اتبع المعلق فان اختار وا
احدهما وتوي ما عليه لا يرجع على الآخر ولما روي عن عثمان رضي الله عنه موقوف او مرفوعا في المختار عليه اذا مات
مفلسا يعود الدين الى ذمة المحيل وقال لا توي على مال امره مسيلا وان المقصود من شرعه الوصول الى حقه بالاستيفاء من التقي
لا يعود الوجوب لان الذم لا يختلف في نفس الوجوب وانما يختلف في الايقاع فلهذا هو المعلوم من الناس والمعلوم بالمشروط
فبعد فواته يجب الرجوع الا ترى ان البيع لما كان في العرف ان يراد به سلامة المبيع المشترك وسلامته من العيب فبعد
فواته بالاستحقاق او بالهلاك قبل القبض او عند فوات وصلة السلامة يرجع المشتري بالعوض لما قلنا وهذا لان ذمة الحال
عليه خلف عن ذمة المحيل باحالة هو فاذا ابرأت الخلف رجع بالاصل خلافا للغاصب وقاصب الغاصب فان احدهما ليس بخلف عن الآخر
وانما يثبت للمالك الخيار ان يرد تلك الغصوب من ايها شاء فيأخذ منه عوضه من غير ان يحيل عليه احد فلا يرجع على احد كذا المولى
والمعتق احدهما ليس بخلف عن الآخر الا ترى ان حقه ليس بثابت على احدهما عينيا حتى ينتقل الى الآخر فاقترقا قال **وهو**
ان تختار الحوالة وتختار ولا قيمة له عليه او موت فليس له اي التقوي يكون باحدهما من الامرين ان تختار المحال عليه الحوالة
وتختار ولا قيمة له المحيل ولا المختار او يموت مفلسا بان لم يترك مالا عينيا ولا دينيا ولا كفيل لا التقوي هو العجز عن الوصول
الى حقه ويتحقق ذلك بهما هذا اذا ثبت موته مفلسا يتصادفها فان اختلفا فيه فقال المختار مات مفلسا وانكر الآخر فالتقوي
قول المختار مع يمينه على العلم لنفسه بالاصل وهو العسر كما اذا كان هو حيا وانكر اليس ولو فلسه الحاكم بعد ما حبسه
لا يكون توي عند الي حقيقة وقال هو توي لانه عجز عن الاخذ منه بتفليس الحاكم وقطعه عن ملازمته عندهما فصار كعجزه
عن الاستيفاء بالمجود او موته مفلسا ولا هي حقيقة ان الدين ثابت في ذمته وتعد الاستيفاء لا يرجع الرجوع الا ترى
انه لو تعدر بقبلة الحال عليه لا يرجع على المحيل وهذا لان التقوي في الدين لا يتصور حقيقة وانما يكون ذلك حكما يرجع محله
من ان يكون محلا صالحا للوجوب بموته معذرا او بالمجود لان الانكاس لا يتحقق عند ان المال غادر راجع كسبي الانسان فغيرا
ويصح غيبا وبالكسبي وعمل انه استغنى في مجلس الحكم بان مات له قريب برته وهذا نظير ما خرج الخصم الشهود واقام
البينة عليه لا تقبل لانه لا يتحقق لاحكام توبته في المجلس وقيل هذه المسئلة جنية على تحقق الافلاس وعدمه ولو ما
وترك رهنا رهنه غيره باس او بغير امره وسلطه على البيع او لم يسلطه يعود الدين الى ذمة المحيل لان عقد الرهن اسبق
بعد موت الحال عليه مفلسا اذ لم يبق الدين عليه والرهن دين ولا دين محال خلافا لما اذا ترك كفيل باس او بغير امر
لان الكفيل خلف عنه قال **قال طلب المختار عليه المحيل بما حال فقال المحيل ائت بك فخذ منك مثل**
الدين اي ضم المحيل لان سبب الرجوع قد تحقق باقرار المحيل وهو قضا دينه باس فوجع عليه ولا يقبل قوله في دعوى الدين
على الحال عليه لانه يتكبر الحال عليه والقول قول المالك ولا يكون الاقرار من الحال عليه بالحوالة اقرارا منه بالدين عليه ولا قبوله الحوالة

لو فلسه المالك لم يكن توي

هذا المحال
هو الحوالة في الشرع
على الاصل

بذلك على ان عليه دينا ان الحوالة قد تكون مطلقة وقد تكون مقيدة بما على الحال عليه بل حقيقة الحوالة ان يكون مطلقة اذ
المقيدة فكل بالاداء والقبض فلم يوجد ما يدعي وجوب الدين عليه فيضمن له **والله اعلم** **وان قال المحيل للمحال احلتك**
لنقصه في وقال المحيل اخلتني ديني عليك فاقول للمحيل ان المحال يدعي عليه الدين وهو ينكر فاقول للمحيل
ولا يكون الاقرار من المحيل بالحوالة وان ادعى عليه اقرارا منه بان عليه دينا المحال لان لفظ الحوالة يستعمل بمعنى الوكالة قال
محمد بن ابي اسحاق اصاب مال المضاربة ذبونا وامنع المضارب عن القصاص وليس في المال ربح ولا خسر ولكن يقال له اهل مال اي وكل
فاذا اخل التوكيل لا يحكم له بالدين على المحيل بدعواه بل يكون القول للمحيل او هو يتسلسل بالاصل لان نزاع الذم هو الاصل ولو لم
يدع الدين على المحيل بان ادعى ان الدين الذي على المحال عليه من مال له باعه المحيل له بطريق الوكالة منه وادعى ان الدين له وهو
الدين عين حقه لا قبل قوله ايضا اذا انكر المحيل ذلك لانه لما اقر له بالدين والنصف له في ذلك الحال والاشارة بتصرف ظاهر النفس
لا يسمع ان ذلك المال كان له بل يسمي فيكون القول للمحيل **والله اعلم** **ولو ادعى له مال عند زيد ودية صحت فان هلكت يري**
اي اذا كان له ودية دراهم عند شخص فادعى ما عجزه صحت الحوالة لانه اذ راعى التسليم كانت اولى بالجوار فان هلكت يري
لان الحوالة مقيدة بما اذ لم يلزم التسليم الا بمقتضى ما اذا كانت مقيدة بالمقصود حيث لا يبرأه لانه بخلافه القيمة والقوات
الى خلف كل فوات حتى لو هلك المضمون بالي خلف بال استحق بال يسمي بال يسمي بال يسمي بال يسمي بال يسمي بال يسمي بال يسمي بال
ان الحوالة على نوعين مقيدة ومطلقة فالمقيدة ان يقيد بها دين له عليه او يقيد في دينه ودية او غصب او نحو والمطلقة
ان يرسل الحوالة ارسالا ولا يقيد بها بشي مما عجزه من وديعه او غصب او دين او محيل على رجل ليس له عليه شي مما ذكرناه
والكل جائز لما روينا وما ذكرنا من المعنى لان كل منهما يتضمن امور اجابة عند الاقرار وهي يرجع المحال عليه بال الاقرار
في ذمته والا يقر وتوكل المحال بقبض الدين او العين من المحال عليه وامر المحال عليه بتسليم ما عنده من العين والدين
الى المحال فكل عند الاجتماع وحكم المطلقة ان لا ينقطع حق المحيل من الدين والعين ولكن المحال عليه يرجع على المحيل بعد
ادائه اذا كانت الحوالة برضا وليس له ان يرجع قبل الاداء او لكن له ان يلازمه اذا لو لم ينجسه اذ احبس حتى يخلصه كما في
الكفالة ولو كان الدين موجلا على المحيل كان موجلا في حق المحال عليه كما في الكفالة ثم لا يصير الدين حالا بموت المحيل لانه خرج من الدين
وصار اجنبيا وتحل بموت المحال عليه لان الاجل كان حقه وقد استغنى عنه وحكم المقيدة ان لا يحكم المحيل مطالبة المحال عليه ما
احاله به من دين وغيره لانه تعلق به حق المحال على مثال الرهن ولو ملك المطالبة لم يطلحق المحال ولا يحكم ذلك كما لا يملك
ابطال حق المرتجع خلافا للمطلقة لانه لا تعلق لحقه بالعين او الدين بل تعلق بدمه المحال عليه فلا يتطل الحوالة باخذ ما عنده او
عليه من العين والدين الا ترى انها لا يتطل خلافا للمقيدة لانه بها لم يلزم اداها الا منها فلو اخذ بطل
حقه ولو ابر المحال المحال عليه من الدين اخذ المحيل ما كان عنده من الدين والعين كما لم يفتن اذا ابر الدائن يرجع برهنه ولو
وهبه له ليس له ان يرجع بدنه لان المحال عليه ملكه بالعبه وكذا اذا ورثه ولو مات المحيل كان الدين والعين المحال عليه غير ما به
بالخصص وقاله زفر ربه انه يختص به المحال وهو التماس ان حقه متعلق به حال حيوته والمحيل كالاجنبي عنه حتى لا يكون له
اخذ قطار الخارج عن ملكه فلا يقضي به ديونه وان كان ملكه ثابته تعلق حق المحال سابق فصار كالمهر من مختص به المرتفع
لعلق حقه به سابقا على حقه وكذا في الهبة تقدم على دين الرهن لما قلنا ولما ان هذا مال المحيل لم يثبت لعين عليه يد الاستيفاء
فيكون بين عن ما به هذا لانه لم يملك المحال لان فليكن الدين من غير من عليه الدين باطل لكن بالحوالة وجب للمحال في ذمة
المحال عليه دين مع قادي المحيل لهذا لو توى ما على المحال عليه يتوى على المحيل ولم يثبت عليه ايضا يد الاستيفاء لان
ثبوت اليد على ما في ذمة الغير لا يتصور وانما لم يكن المحيل ان اخذ لان المحال عليه لم يقبل الحوالة الا ليمتلك ما في ذمته او
ليؤتي من ذلك المال فلو اخذ بقبض الرضا فتمطل الحوالة خلاف الرهن لانه ثبت عليه يد الاستيفاء لهذا لو ملكه محلك على
الرهن فكان هو الحق به وكان ينبغي للمحال ان لا يكون له حق المراجعة لان دينه تحول الى ذمة المحال عليه فلا يراحم عن المحال
كما اذا كانت الحوالة مطلقة لما يثبت له حق المراجعة لان الحوالة كانت مقيدة بذلك المال فاذا اخذ منه ذلك المال مات الرضا بالحوالة
تمطل الحوالة فيعود الدين الى ذمة المحيل على ما كان قبل الحوالة استوضح ذلك بمسئلة الوديعه والغصب ونحوها خلافا لما اذا

المحال المحال عليه

المحال المحال عليه

كان

كانت مطلقة لان المحيل بالحوالة يبرأ من دين المحال وصار المحال من غراما المحال عليه ولم يتعلق له حق ماله فلا يراحم عن
المحيل اذا اتسم الدين بين غراما المحيل لا يرجع المحال على المحال عليه بحصة الغراما لان الدين الذي على المحال عليه
صار مستحقا وليس له ان يرجع عليه به كما لو استحق الرهن ولا ما بقي من دينه بعد الحياصة لانه صار ثابا ولا يرجع به على
احد **والله اعلم** **وكذا السفاح** وهو فرض استفاد به المفرض من خطر الطريق وصورة ان يفرض ماله اذا اخطأ عليه
القوات ليرد عليه في موضع الامن وهو تعريض سفته وسفته شي محكم **وسمي هذا الفرض به لاحكام امن** وانما كره لما ذكره
انه عليه اللام نبي عن فرض جبر نفعه قبل ان يمكن المنفعة بشرط فلا يبرأ منه والله اعلم بالصواب **كتاب**
الفصل في القضا في اللغة الاتقان والاحكام قاله **فابهر**
وعليها ستر ودان قضاها داود او صنع **اي** احكم صنعتها **الشوايع** يقع وهو في الشرع فصل الخصومات
وانه افضل العبادات وبه امر كل نبي قاله الله تعالى انا انزلنا التوراه فيها هدي ونور يحكم بها النبيون وقال تعالى
وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم والحاكم تاييد الله تعالى في ارضه في انصاف المظلوم من الظالم والصلح الحق الى
المستحق ودفع الظلم عن العباد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر كل ذلك من الصفات الحميدة لميل اليها كل لبيب ومحاسنه الخ
على احد ولو لا ذلك لفسد البلاد والعباد **قال رحمه الله** **اهل الشهادة** لا يكل واحد منهما تثبت به الوكالة على الغير
الشاهد بشهادته يلزم الحاكم ان يحكم والحاكم يحكم بين الخصم ومن صلح شأنا صلح قاضيا فكانا من باب واحد فيستفاد احد
من الاخر **قال رحمه الله** **والفاسق اهل للقضا** هو اهل للشهادة **الا** **اي** ان يقر **ولو كان عدلا ففسق لا يقر**
ويستحق العزل **واذا اخذ القضا بالرشع لا يصير قاضيا** وكذا لو قضى بالرشوة لا ينفذ قضاؤه فيها ارتشاد وقال بعض
مشايخنا اذا اقلد الفاسق ابتدأ بغيره ولو قلده وهو عدل ينزله بالفسق لان المقلد اعتمد عدله فلم يكن راضيا ودعا
كالعدا لما دون له في التجارة اذا ابر ينزله ولو ادان له وهو باق جاز **وعن** **عليه السلام** **الثلاثة** في النواذر ان الفاسق لا يصلح قاضيا
والظاهر من الاول وان العدالة شرط الاولوية وكذا الاجتهاد حتى لو ولي الجاهل القضا صحت **قال** **الشافعي** لا يجوز الا ان
يكون عالما عدلا ما سوا لقوله عليه السلام القضا ثلاثة فاضيان في النار وقاض في الجنة الحديث تعمس العاضيين احدهما
ما هذا يحكم بالجهل والآخر عالم يحكم بالجور **والثالث** العالم العادل يحكم بعلمه لانه مأمور بالقضا بالحق والجاهل عاجز عنه ولا
يكلف الله نفسا الا وسعها والعاسق غير مأمون فلا يجوز **والثاني** ان المقصود ايمان الحق في المستحق وهو يحصل بالعمل بغيره
غيره ولا حاجة له في الحديث فانه عليه السلام سماه قاضيا ولو كان التولية تقع لاسماه قاضيا لان العمارة رضى الله عنهم اجازوا حكم
من تغلب من الاخر واجاز وتقلدوا الاعمال منه وصلوا خلفه ولو كان توليته صحيحة لما غفلوا ذلك **قال رحمه الله** **والفاسق**
يصلح قضا **وقيل لا يصلح** لانه من امور الدين وخبره غير مقبول في الديانات **وجه** الاول انه يجتهد حذر النسبة الى الخطاء
قال رحمه الله **ولا ينبغي ان يكون قضا عينا جارا عينا** **ويجب ان يكون موثوقا به في عقابه وعقله وصلاحه وفهمه**
وعلمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه ويكون مشهورا من غير عتق لينا من غير ضعف لان المقصود من القضاء دفع الفساد
وابعاد الحقوق الى مستحقها واقامة حقوق الله تعالى وهو من امور المسلمين واقرى واجب عليهم فكر من كان اعرف
واقدر واوجه واحيب واصبر على ما صابه من الناس كان اولى **ويجب** **للزوي** ان يتفحص في ذلك ويولي من هو اولى لقوله
عليه السلام من قلد انسانا علوا في رعيته من هو اولى منه فقد خان الله ورسوله وجاعة المسلمين **قال رحمه الله** **والاجتهاد**
شرط الاولوية لانه اقدر على الحكم بالحق واختلفوا في حد الاجتهاد قبل ان يعجل الكتاب بمعانيه والسنة بطريقها والمراد بعلمها
علم ما يتعلق به الاحكام منها معرفة الاجماع والقياس ليكن استخراج الاحكام الشرعية واستنباطها من ادلتها بطريقها
ولا يستتد معرفة الفروع التي استخراجها المجتهدون باراءهم **قال** **بعضهم** يشترط مع هذا ان يكون عارفا بالفروع المبنية على
اجتهاد السلف **قال** **حاشية** **والشافعي** وغيرهما من المجتهدين **قال** **بعضهم** من حفظ المبسوط ومذهب المنفرد بين فروع
اهل الاجتهاد **والاشبه** ان يقال ان يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه ليعرف دعائي الآثار او صاحب فقه له معرفة
بالحديث كيلا يشتغل بالقياس في المنصوص عليه **وقيل** لا بد مع هذا ان يكون صاحب فريضة يعرف بها عادات الناس

احد الرشوة

حد الاجتهاد

لان كثر من الاحكام ينسب عليها **الامر** والمعنى ينبغي ان يكون **مكنا** يعني في العلم والامانة لا في القدرة على التصرف والقدرة
من الغلط واكثر اهتماما في دينه عند تجديد المواعيد فيكون كلامه او تقي فيعند عليه **قال** **وكن التقدير ان كان الحبيب**
اي العلم لا يكون درجة الى مباشرة الظاهر **قال** **وان امنه** لا اي ان من الظلم الاكثر التقدير ان كان كبار الصحابة رضي الله عنهم
والتابعين وعلماءهم تقيدهم وكفى بغير قدوة **قال** **ولا يسأل القضاة** لقوله صلى الله عليه وسلم من طلب القضاء وكل الى نفسه
ومن اجبر عليه تركه عليه ملك يسدده لان من طلبه يعتمد على نفسه فيجرى من اجبر عليه يتوكل على ربه فيلحقه **وكن بعض المتأخرين**
ان يدخل في القضاة من لا يملكه اللام من انبلي بالقضاة فكانا دمج غير سكين **لان** القضاة بالحق لا يملكه الا باعوان وقد لا يعينه
عليه احد وكان في بني اسرائيل من فرغ نفسه للعبادة ستين سنة يرجى له النبوة فاذا اشتغل بالقضاة يسر من نبوته فهذا
دليل على انه شقيقة وان عين هو للقضاة بان لم يكن احد غيره يعطى للقضاة وجب عليه الطلب صيانة حقوق المسلمين ودفع
نظم الظالمين **قال** **وعجز نقلا للقضاة السلطان العادل والحاج من اهل البقي** لان الصحابة رضي الله عنهم تقيدهم
من معاوية في نوبة علي وكان الحق بيد علي يومئذ وقد قال علي رضي الله عنه اخوانا بغوا علينا وعلما السلف تقيدهم من الحجاج
الا اذا كان لا يملكه من القضاة الحق فيعجز عليه لانه يحصل به من المسلمين **قال** **فان نقلا يسأل ديوان فاهل فاهل**
وهو الخياط في السجلات والمحاضر وغيرها من الصكوك ونصب الاوصيا والقيما في الاوقاف وتقدير النفقات
المعروضات لان الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة فيجعل في يده من له ولاية القضاة وهذا لان القاضي يكتب تسميته احيانا
في يده لاحتياط الحاجة البهارة الاخرى في يد الخصم وما في يد الخصم لا يؤمن عليه التغيير بزيادة او نقصان **فان** كانت
الاوراق من بيت المال فلا اشكال في وجوب تسليمها الى الجديد لانه انما كانت في يد الاول لعله وغدا تنقل العمل
الي غيره فلا يعنى لتزكها في يده بعد العزل كذلك اذا كان من مال الخصم او من مال القاضي في الصلح لان الخصوم وصعوا في
يده لعله وكذا القاضي يحمل على ان عمل ذلك تدنيا لا تولا فيجب تسليمه اليه وبعث عدلين من اصابه او عدلا واحدا او اثنتا
احوط بقبضه ديوان المعزول بحضرة او محضر امينه و بسلان المعزول شيئا فشيئا فاما كان فيها من نسخ السجلات
بجهاته في خريطة وما كان من نصب الاوصيا في امواله البنائية بجهاته في خريطة اخرى وما كان من تقدير النفقات بجهاته
في خريطة اخرى وما كان من نسخ قيم الاوقاف بجهاته في خريطة وما كان من الصكوك بجهاته في خريطة لان هذه النسخ كانت تحت
تصرف المعزول فلا يشتبه عليه حتى احتاج الى نسخة منها فاما الجديد فيشتبه عليه لو لم يجمع كل نوع منها في خريطة وبالجملة
يتصل هل وانما بسلان المعزول وان لم يكن قوله حجة ليشكك عنها ما اشكل عليها فاذا اقبضا ذلك ختما عليه تحرز عن التغيير
قال **ونظري حاله المحبوبين** اي القاضي الجديد ينظر في حاله لانه نصب ناظر المسلمين **قال** **فان اقر حق او قاطعت**
عليه البيعة **الامر** لان كل واحد منهما حجة ملزمة ولا يقبل قول المعزول لانه بالعزل التقي بواحد من الرعايا ومثله الفرد
غير مقبوله لاسبابه على فعل نفسه وان لم يقع عليه بيعة وادعي المحبوس انه حبس ظلم لا يعمل بتخليته **قال** **والانادي عليه**
ايمان لم يقر عليه بيعة ولم يقره نادا عليه لان المعزول حبسه حتى ظاهرا فلا يعمل بتخليته حتى يتكشف له حاله وبنادكي
عليه اذا اجلس للحكم اياما ويقول المنادي من كان يطالب فلان فلان الفلاني المحبوس بحق فلجئ بغير حتى يجمع بينه وبينه
فلان حضر والاي راي القاضي ان يطلقه فان حضر له خصم فيها والاخذ منه كقبلا واطلقه والعرفه لاي حقيقة بين هذه
المسئلة وبين فتنمة الزكوة حيث لا يؤخذ من الورثة كقبلا اذا ارادوا القسمة عنده ان الورثة ظهر حرقهم في المال فلا يؤخر
الى التكميل لاختلال ان يكون له وارث غيرهم لان ذلك موهوم فلا يعارض المحقق وفي هذه المسئلة ان القاضي لا يحبس الاحق
ظاهرا واحتمال حبسه بغير حق بوهوم فلا يعارض الظاهر وهذا لان فعل المسلم يحمل على الصلاح ما امكن فيعمل عليه حتى يظهر حاله
قال **وعلى الوداع** **وعلى الوقف** **بيعة** او اقرار لان كل واحد منهما حجة والمراد بالاقرار اقرار من في يده لان
اقرار الاجنبى غير مقبول **قال** **ولم يعمل بقول المعزول** **الا ان يقر** **والبيد انه سلمها اليه فيقبل قوله فيها** اي في
الوداع وعلى الوقف لان المعزول التقي بالرعايا فلا يقبل قوله الا ان يعترف الذي في يده ان القاضي سلمها اليه فيقبل
قوله فيها لانه ثبت باقراره انه مودع القاضي ويبد المودع كقوله فصار كانه في يده فيقبل اقراره به فلا اذا اصابه

البيد انه سلمها

البيد بالاقرار لغيره ثم اقر بتسلم القاضي اليه والقاضي يقره لغيره فيسلم الى المعزول الاول ويضم المقر قيمته للقاضي
باقراره الثاني والمسئلة على اربعة اوجه **قال** ان يقر بانه سلم اليه بعدما اقره لغيره او يتكر التسليم لحكمهما مادكرناه او
يقر بان المعزول سلم اليه ثم يقره لغيره فلا يقبل اقراره الثاني لانه لما اقر بان القاضي سلم اليه صار كانه في يد القاضي
والرابع ان يقر بان القاضي سلم اليه ثم يقول لا ادري لمن هو حكمه ظاهر **قال** **ويقتضي في المسئلة** وكذلك المستطلق
السلطان مجلس الحكم في المسجد وقال الشافعي بكرة ذلك لانه محضو المستركة وهو يحس لقوله تعالى انما المشركون نجس فلا
يقر بولا المسجد الحرام والمحاضر وهي ممنوعة من دخوله ولا يقر بذكر الله تعالى ولا إقامة الصلوات ولا الخصومات والمنازعات
ولما قوله عليه السلام انما بيئتكم لتسجدوا لذكر الله تعالى والحكم وكان عليه السلام يقبل الحكومات في معتكفة **والجدة** **المرشد**
كانت اجلسون للحكم في المساجد لان الحكم عباد على ما بينا من قبل يجوز اقامتها في المسجد كالصلوة ولانه بعد من الاشياء
على الغربا وبعض المنهين وابعده من التهمة في حق القاضي فكان اولي وليس في بدن المستركة نجاسة بلوت وانما ذلك في
اعتقاد المحاضر غير محال لانه سلة فيخرج لها القاضي كما اذا كانت الخصومة على الدابة والجامع اولي لانه اشهر
واشهر على الناس اذا كان وسط البلد وان كان في الطرف يختار مسجد اخر في وسط البلدة **قال** **او اراه** لان الحكم
عبادة لا تختص بمكان فجاز ان يحكم في منزله فاذا اجلس للحكم في منزله اذن للناس بالدخول عليه ولا يمنع احد من الدخول فيه
وحبس معه من كان مجلس معه في المسجد لا بأس بما اذا كان منزله في وسط البلدة والافليغعد في وسط البلدة لما ذكرنا
فما **سلة** ان المجلس للحكم ان يكون في شهر الاماكن وجامع الناس وليس فيه حاجب ولا بواب افضل ولو حكم في اي مكان شالاج
ولا يحكم وهو ماشي لان الراي لا يجمع وهو مشغول بالمشي ولا بأس بان يعقد في الطريق اذا كان لا يضيئ على الماء ولا بأس بان
يحكم وهو متكى لانه يزيد في الراي لزيادة راحة فيه ولكن القضاة يستنوي المجلس افضل الامر القضاة **قال** **عن ابي يوسف** رحمه الله استفتي
عن سلة وهو متكى فاستنوي وارندي وهو غير متكى ففتي تعظيما لامر النبي **قال** **لا يجلس وحده لانه يورث التهمة** وان جلس وحده
فلا بأس به ان كان عالما بالقضاة وان كان جاهلا يستحب له ان يقر معه اهل العلم لانه لا يؤمن من ان يزل عن الحق فينبهونه عليه
ويجلس معهم من يما منه للتسوية وكذا اهل العدل للتمهدة عليه بخلاف الاعوان حيث يكونون بعيدا عنه لا يقر لاجل التهمة
وهو اهيب **قال** **وبرد هدية الامن قريب او من جرت عادته بذلك** لان الاولى صلة الرحم وردها فطبيعة وهي
حرام والمراد بالمقرب هو ذوالرحم المحرم **والثانية** ليست لاجل القضاة وانما هي جري على العادة فلا يتوهم فيها الرشوة حتى
لو كان لها خصومة او زاد على العادة بردة لانه لاجل القضاة فيكون من الغلول كغيره من الهدايا لا يشبه الرشوة فيجب تجنب
عنها وعلى هذا كانت الصحابة رضي الله عنهم **قال** **ودعوة خاصة** اي لا يحضر دعوة خاصة لانه جعلت لاجله والخاصة هي
التي لا يتخذ صاحبها لولا حضور القاضي **وقيل** كل دعوة اتخذت في غير العرس والمنان فهي خاصة ولا يقبل في الخاصة
بين ان يكون من القريب او من غيره ومن ما اذا اجرت له عادة بها او لم تجر **قال** **في الكافي** وان كان بين القاضي وبين المضيف
قربة يجنب في الدعوة الخاصة لان اجابة دعوة صلة الرحم **قال** **كذا** ذكره الحافظ بلا خلاف وذكر الطحاوي ان على قول
ابن حنيفة وابي يوسف لا يجيب الدعوة الخاصة للقريب **وعلى** قول حجة رحمه الله يجب وانما لا يجيب الدعوة الخاصة
للاجنب اذا لم يتخذ الدعوة لاجله قبل القضاة فعل هذا الفرق بينها وبين الهدية وهو القياس **قال** **ويشهد الخنزاع**
وبعود المريض لقوله عليه السلام لا يسلم على المسلم على المسلم ستة حقوق اذا دعاه ان يجيبه واذا مرض ان يعود واذا مات ان
الرحمى واذا اقره ان يسلم عليه واذا استنصحه ان ينصحه واذا اعطس ان يستمته وحق المسلم لا يسقط بالقضاة لكن لا يقبل
مكنه في ذلك المكان وان كان المريض خصومه مع احد لا يعود **قال** **وليسوا بينهما** اي يسوي بين الخصمين
في المجلس لقوله عليه السلام اذا ابتلي احدكم بالقضاة فليستو بينهما في المجلس ولا شارة والنظر ولانه اذا قدم احد على
يحتري على خصمه ويتكسر جهة صاحبه فيردى ذلك الى تركه حقه **ويقتضي** **المقصود** اذا حضر اثنان يدي القاضي ان يتحوا
بين يديه ولا يتربعا ولا يتبعيان ولا يحبيان وان فعلا ذلك متعظيما لامر الحكم كما اجلس المتعلم بين يدي العلم تعظيما له
ويكون بينهما وبين القاضي قدرا عينا او نحو ذلك بحيث يسمع كلامهما من غير تكلف باصفا او رفع صوته ولا يتعد



لانه موجز وفيما نحن فيه نفس الدين حال وذمته مستغفلة ولكن لا يطالب بعسره وزوال العشرة متوقع في كل لحظة
فيلزمونه **والأول** **رواية البيهقي** على اقله **قيل** **جسده** لا يباينة على النفي فلا يقبل ما لم يتأيد بمورد وهو
الحبس وبعد تقبل على سبيل الاحتياط على الوجوب على ما بيننا عن محمد انما تقبل به كان يعني الفقيه ابو بكر محمد
بن الفضل ونصير بن يحيى وعامة المشايخ على الأول **والثاني** **رواية البيهقي** يعني اذا اقام المدعي البيهقي على
المسار واثام المدعى عليه البيهقي على المسار كانت بيته المسار اولي لان المسار عارض والبيهقي لا يثبت **والثالث** **رواية**
جسده **الموسر** لان الحبس جزا الظلم فاذا امتنع من ايقاع الحق مع القدرة عليه خلده في الحبس وفي الجامع الصغير رجل اقر عند
القاضي بدين فانه بحسبه ثم بيبال عنه فان كان بوسر ابد جسده وان كان بعسر اخي سبيله قال محمد بن اسلم يعني المسألة اذا
كان جادرا اقر عند القاضي وظهر للقاضي محوده عند غيره ومما طلته او طهر له ما طلته بعد ما اقر عند غيره بحسبه لما
قر قال **وعبس الرجل بغيره** **رواية** لانه لا يمتنع عن الاقرار بخلاف النفقة المأثمة لانه لا يمتنع بغير الزمان
ولان لم يفسط بان حكم الحاكم بها او اطلق الزوجان عليها فانما يستبدد به لغير مال ولا ذمته بعقد على ما بيننا قال
لا يدين **رواية** اي بحسب الوالد في دين ولان الوالد لا يستحق العقوبة بسبب ولان الاثر في اية لا يجي عليه القصاص يقتله
ولا يقبل موته ولا يجي عليه الحد بقتله ولا يدين اية الميتة بطلبه **والرابع** **رواية** **الا اذا اقر من الاقرار عليه** يعني بحسب سبب
الدين الا اذا امتنع من الاقرار عليه فانه حينئذ بحسب النفقة لانه لا يمتنع عن دفعها لغيره فبحسب دفعه الخلاق
عنه الا ان كان له ان يدفعه يقتله اذا استقر عليه السبب ولم يمكنه دفعه الا بالقتل لان دين النفقة يسقط بمضي الزمان فلو لم
عليها بغير موت خلاف سائر الديون لكان لا يسقط بمضي الزمان فلا خلاف فيها الفتوى وهذا حكم الاجداد والجدات وان علوا وكذا المولى
لا يحبس بدين عبده المأذون ان لم يكن على العبد دين لان ماله المولى وان كان عليه دين بحسب لان هذا الحبس لغير العبد ومما اجاب
فلا يمتنع ولا يحبس العبد بدين المولى لانه لا يجي له عليه دين **المولى** بحسب بدين كتابه اذا لم يكن من جنس بده الكتاب وان كان من
جنسه لا يحبس لوقوع المفاضة به **والسادس** **رواية** اذا كان من جنسه فقد ظهر بحسب جده فله اخذ بخلاف ما اذا كان من خلاف جنسه لانه
ليس له ان يجعله بالدين الا برضاه والمولى بمنزلة الاجنب عنه حتى يجب عليه الارش بالحياة عليه ويضمن ما ائلف من ماله فكذا بحسب
بدنه اذا اظهر طلبه بالمطالبة ولا يحبس الكاتب لماله بدين الكتاب لانه لا يصير ظالميا باستمتاعه بدين الكتاب لانه لا يمتنع من فسخ
الكتاب من غير رضا مولاه وبحسب بدين اخر عليه غير الكتاب لانه يصير ظالميا منع اذ لا يقدر على فسخ سبب ذلك الدين
وقال بعض مشايخنا لا يحبس فيه ايضا لانه يتكلم من اسقاط هذا الدين ايضا بان يحجز نفسه فيرد رقيقا فيسقط عنه دين المولى
فصار كبدل الكتاب الا ان كان الكتاب لا يجوز كالا يجوز ببدل الكتاب بخلاف ما اذا كان الدين للاجنبي والفرق بينهما على
المطهر ان ببدل الكتاب ليس بدين على الحقيقة لانه صله من الدين من الدين **صفة الحبس** ان يكون في موضع
ليس فيه فراش ولا وطاء ولا حلي احدى يدخل عليه يستأنس به ولا يخرج للجمعة ولا الجمعة ولا لحج فرض ولا لحضر جازاة ولو اعطى
كعبلا ولا لحج رمضان ولا لاعيا دليخبر قلبه ويروي ولا يخرج لوقت فريته الا اذا لم يوجد من يغسله ويكفنه فيخرج حينئذ
لغيره الا لو اذ في رواية يخرج وان وجد من يغسله وان مرض مرضا اضاه فان كان له من ماله لا يخرج ولا يخرج للمعاجة
لانه يمكنه المعالجة في السجن وان احتاج الى الجماع لا يمنع من دخول امراته او جاريته عليه ان كان في السجن موضع ستره لان اقتضا شق
الفرج كافتقار شهوة البطن وقبل منع لان الوطى من نصوص الجوامع بخلاف الاكل والشرب فان منعه يؤدي الى الهلاك وهو يرضى له
تناول ماله الغير حالة المحض خوفا من الهلاك فكيف يجوز قتله لاجل الدين ولا يمنع من دخول فراشه وجراثة عليه لانه يحتاج اليهم
للمشاورة والتدبير في قضاء الدين ولكن لا يكون من المكث طويلا **والسابع** **رواية** **كتاب القاضي الى القاضي** **عنه**
اعلم ان هذا الباب ليس من كتاب القضا لانه ما نقل شهادة او نقل حكم وكل ذلك ليس منه وانما اوردته فيه لانه من عمل القضاة فكان
ذكره فيه انسب **والثاني** **رواية** **كتاب القاضي الى القاضي** **عنه** **في غير حد** وهذا استحسان والقياس لا يجوز ان كتابه
لا يكون اقوى من عبارته فلو حضر بنفسه الى القاضي المكتوب اليه وعبر بلسانه ما في الكتاب لم يجعل به فكنا به اولي لان الكتاب قد

كتاب القاضي

كتاب القاضي

كتاب

يرور والخط يشبه الخط وكذا الحاتم يشبه الحاتم فكان كثر احتمال من البيهقي **والسابع** **رواية** **كتاب القاضي الى القاضي** **عنه**
اجاز ذلك حاجة الناس اليه لانه قد يتعذر على الانسان الحج بين شعوره وحضه هر على ضربين نقل حكم وهو المكتوب سجلا وسيا نيك
بيانه ونقل شهادته وهو المراد هنا ولا يقال يستغنى عنه بالشهادة على الشهادة فلا حاجة اليه لا نقوله يحتاج القاضي في الشهادة
على الشهادة الى تعديل الاصول وقد يتعذر ذلك لاسيما اذا كان في بلاد الغربة وسعسر نقل الشهادة على وجهها ايضا
اذ اكثر الناس لا يحسنون ذلك وفي كتاب القاضي غنية عنه لانه هو يعدل الشهود ولا يحتاج فيه الى نقل الشهادة وانما
ينقل كتابه بحسب لا يجوز ذلك في الحدود والقصاص لما فيه من الشبهة بزيادة الاثام وقوله في غير حد وقد يدخل
تحت كل حق لا يسقط بالشبهة كالدين والنكاح والطلاق والشفعة والوكالة والوصية والوفاء والوراثة والقتل اذا كان
موجبا المالك والسبب من الحي والميت والعصب والامانة المحررة والمفارة المحررة والاعيان المنقولة كالعبد والحارية
وغير المنقولة كالغفار يروي ذلك عن محمد وعليه المناخرون وهو الذي يقضي به الضرورة وفي ظاهر الرواية لا يجوز في
المنقول الحاجة الى الاشارة اليها عند الدعوى والشهادة بخلاف الغفار وغيره من الحقوق لا يها عرف بالوصف اذ
لا يثبت الاشارة الى الدين وامثاله والغفار يعرف بالحدود ولا يحتاج الى حضاره الى مجلس الحاكم فصار كالدين وفي دعوى النكاح
المقصود نفس النكاح لنفس المرأة ونفس الرجل وانما كالدائن والمدين والنكاح كالدين وكذا الطلاق فلا يحتاج فيه الى
الاشارة **رواية** **ابن يوسف** انه اجاز في العبد دون الامة وغيره من الحقوق لعل الامة لا يان فيه ولتعد دفع الامة الى رجل
لم يحكم له بالملك لئلا يملكها الى الكاتب وعنه انه اجاز في الامة ايضا بشر ايطه وهي ان يكلف المدعي انه كان له عبد ابق وهو اليوم
في يد فلان ويقر العبد غاية التعريف بصفته واسمه وسننه وقيمته ويكتب القاضي ويدكرانه شهد عندي فلان وفلان
بان العبد العنودي الذي يقال له فلان خليفته كذا واقامته كذا وسننه كذا او قيمته كذا امك فلان المدعي هذا وقد ابر الى بلدة
كذا وهو اليوم عند فلان يغير حق فاذا وصل الكتاب اليه وثبتت انه من عند الكاتب وقصه بشروطه على حاجي سلم العبد الى المدعي
من غير ان يقضي له بالملك لان الدين شهد والمشهد والمحضر العبد وباخذ كعبلا من المدعي بنفس العبد ويجعل خاتما من رصاص
في عنق العبد حتى لا يتغير له معرض في الطريق انه سرقة ويكتب كتابا الى الكاتب بذلك ويشهد شاهدان على كتابه وختمه
وعلى ما في الكتاب فاذا وصل الكتاب الى القاضي الكاتب وشهد الشهود ان هذا كتابه وختمه امر المدعي ان يحضر شهوده الذين
شهدوا عنده فيعده والشهادة بالاشارة الى العبد انه ملكه فاذا شهدوا حكمه وكتب الى المكتوب اليه اولا ليبري كتابه
وقيل لا يحكم له به لان الحكم على الغائب لا يجوز لان الشخص الذي كان عنده العبد هو المحض وهو غائب ولكن يكتب حاجي عنده
ويشهد شاهدان على كتابه وختمه وما فيه ويبعث بالعبد والكتاب معه الى ذلك الحاكم حتى يقضي له به بحضور المدعى عليه
فاذا وصل الكتاب اليه فليفعل هو كذا وكذا ويبري الكفيل وانما فعل به كذا كذا ليقطع وهو الشكره لانه ربما ينشأ له غيره في الاسم
والصفة والحليبه في الغرض عليه وهو الذي في يده العبد وهذه الجاهالة بالا حصار والاشارة اليه ترتفع فلهذا يجب احضاره
والجارية كالعبد فيما ذكرنا الا انه لا يسلمها للمدعي بل يستأجره امين معه **فانما شهد** **رواية** **كتاب القاضي الى القاضي** **عنه**
بالشهادة لوجود الحج والحضور المحض **رواية** **كتاب القاضي الى القاضي** **عنه** **وكتب حكمه وهو المدعو سجلا** اي كتاب الحكم يسمى سجلا وانما يكتب حتى
لا ينسب الواقعة على طول الزمان وليكون الكتاب مذكورا لها والا فلا يحتاج الى كتابة الحكم لانه قد تم حصول الحكم بنفسه
او من يقوم مقامه الا اذا قدر انه غاب بعد الحكم عليه وحده محبين يكتب له ليشتم اليه حقه او لينفذ حكمه **والثاني**
رواية **كتاب القاضي الى القاضي** **عنه** **في غير حد** وهذا استحسان والقياس لا يجوز لما عرفت في موضعه ولو حكم به حاكم بري ذلك ثم نقل
اليه فوزه بخلاف الكتاب الحكمي حيث لا ينفذ خلاف مذهبه لان الأول محكوم به قلن به والثاني ابتدا حكمه ولا يجوز له قال
ولتب الشهادة **رواية** **كتاب القاضي الى القاضي** **عنه** **في الحقيقة** لان الحاكم الكاتب لم يحكم بالشهادة
وانما نقلها بحكمها المكتوب اليه ولهذا حكم المكتوب اليه برأيه وان خالف رايه راي الكاتب بخلاف السجل فانه ليس له ان
يخالفه وينقض حكمه لان الأول قد استحكم بالقضا وهو فصل مجتهد فيه ان كان المحض غائبا ولا يمتنع عليه ولا يكون كذا في القضاة
نقضه فاذا افرق بين كتاب القاضي الى القاضي والشهادة على الشهادة الا ان حيث ان شهود الفرع يشهدون على شهادة

فكذلك لا ينفذ في نفسه القضاة قبل القضاء بوجده **واما ان يكون مخالفا للدليل الشرعي وهو النوع الرابع فانه لا ينفذ قضاؤه ولا**
ينفذ بتنفيذ قاض آخر ولو رفع اليه العجاء ونفذ لان قضاؤه وقع باطلا لمخالفة الكتاب والسنة والاجماع فلا يجوز صحته
بالنفذ وذلك مثل القضاة بشاهد ومين او بالقضاة بتعيين الولي واحد من اهل المحلة وبينه او بصحة كمال المنفعة والموقت
او بصحة بيع عبد معق البعق او بزوج من متروك النسبة عدا او بحوزة نكاح الجدة او امرأة الجد او بسقوط الدين مني سنين
او بحوزة بيع جبين تحت امته ومات في بطنها او حمل المطلقة ثلثا الاول قبل ان يدخل بها الثاني او باطلا عفو المرأة عن العود او عدم
وقوع الطلاق الثلاث جلة او بعدم وقوع الطلاق على جيل او حايض او قبل الدخول كل ذلك لا ينفذ فيه حكم الحاكم لو فوجعه باطلا
ولا ينفذ بالنفذ وبيع ام الولد من هذا القبيل عند محمد حتى لو فوجعه بحوزة الجوز وعند الجوز اصل الخلاف فيها اذا وقع الخلاف
في قضية في عصر اجمع العلماء احدى القولين في عصر اخر بعدم هل يرفع الخلاف المتقدرا ام لا فعند من يرفع فلم يعتبر خلاف المتقدرا
وعنده لا يرفع فيكون خلافه باقيا على حاله وقال من لا يرفع بلاحلاق وانما ينفذ حكم الحاكم فيه عند هذا الاجماع ضعيف
فينفذ قضا القاض في خلافه لضعفه قال **وينفذ القضا بشهادة الزور في العقود والفسوخ ظاهرة وباطنا لا في**
الاملاك المرحلة اي في الاملاك المطلقة وهي التي لم يدرك سببها معينا وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وهو قول ابي يوسف
او لا رجوع عنه فقال لا ينفذ الا ظاهرا وهو قول محمد والشافعي **لم ان شهادة الزور حجة ظاهرا لا باطنا فصار كالوكان الشريعة**
عبيد او كفار او محمدين في ذنوب وكذا اذا قضى بنكاح لرجل على امرأة وهي منكوبة الغير او معتدة زكرا في الاملاك المرحلة
ولنا قوله على رضي الله عنه لثلاث المرات شاهدان زواجا لان القضا لقطع المنازعة بينهما من كل وجه فلو لم ينفذ باطنا كان
تمهيد المنازعة بينهما وقد عهدنا نفوذ مثل ذلك في الشرع لان الزكرا ان التفريق باللعان ينفذ باطنا واحدا كما ذهب ينفذ وكذا
اذا اختلفا المتبايعان وتحالفا يفسخ القاضى البيع بينهما فينفذ الفسخ باطنا حتى يحل للبايع وطى الحامية المبيعة فكذلك في كل الفسخ
والعقود لا يرد علينا ما ذكره الا انما جعل حكم الحاكم انشا وسطره ان يكون الحلفا بلا فاذ كانت تحت زوج او كانت معتدة لا يقبل
الانشاء انما لا يشترط الشهود في النكاح لانه مقتضى في ضمن صحة القضا وماتت اقتضا لا يراعي فيه شرائط وشهادة العبيد
وحوهم ليس بحجة اصلا بخلاف الفساق على ما عرفت في موضعه ولانه يمكن الوثوق عليهم فلم تكن شهادة لفرجة وانما لا ينفذ باطنا في
الاملاك المرحلة لان في اسباب الملك تراحا وليس بتعيين البعق او ولي من البعق واشتات الملك مطلقة بغير سبب ليس في وسع
البشر فتعين الا لافعالا ما اذا ادعاسبها معينا كالبيع والشرا والاجارة والنكاح والاقالة والفرقة بالطلاق او غيره وفي العبة
والصدقة ورايتان وكذا في البيع باقل من قيمته في رواية لا ينفذ باطنا لان القاضى لا يمكنه انشا التبرعات في ملك الغير والبيع
باقل من قيمته شرعا من وجه وفي رواية ينفذ لان النفوذ في ضمن صحة القضا فلا يشترط فيه شرائط ولا تحقق بحل ولا البيع باقل
من القيمة ليس بتبرع الا ان كان الكاتب والعبد الماذون له يملكانه واذا ادعت المرأة ان زوجها اباها بثلث او بواحد النكاح الزوج
تحلفه القاضى يحلف ان علمت ان الامر كما قالت لا يسمعها الاقامة معه ولا ان نأخذ من ميراثه شيئا وهذا لا يسكل فيما اذا كان
الطلاق ثلاثا لطلان المحلية للانشاء قبل زوج اخر وفيما دون الثلثة يسكل لانه يقبل انشا النكاح فينبغي ان ثبت الانشاء
على قياس قوله ابي حنيفة وجوابه ان يقال ان الانشاء انما يثبت اذا قضى القاضى بالنكاح وهذا لم يقض به لا غير الزوجين بالنكاح
الا ان المرأة ادعت الفرقة بينهما وعجزت عن اثباته عند الحاكم فيبقى ما كان على ما كان فالحجج القاضى الى القضا بالنكاح قال
ولا يفتي على غيب الا ان يحضر من يقوم مقامه كالوكيل والوصي او يكون ما يدعي على الغائب سببا له فاعلى الحاضر
كن ادعائنا في بغيره انما اشتراه من فلان الغائب وقال مالك والشافعي يجوز القضا على الغائب وان لم يحضر من يقوم
مقامه لانه عليه اللام فقي لعند امرأة الى سفيان بالنفقة وابو سفيان غائب فقال لها حذري من مالي الى سفيان ما يكفيك
وولدت وقوله عليه اللام البيهنة على المدعي مطلقة من غير اشتراط حضور رخصم ولا الحجة وجدت على التام وهي البيهنة وهي
ميتة كاسمها لجاز القضا بها كما اذا كان الخصم حاضرا ولنا قوله عليه اللام لعلي رضي الله عنه لا تنقض لاحد الخصمين حتى تسامح
كلام اخر فانك اذا سمعت كلام اخر علمت كيف تقضي رواه احمد وابوداود والترمذي معناه وان القضا لقطع المنازعة
ولا منازعة هنا عدم انكار فلا يصح وان وجه القضا يشتمل في هذه الحالة لانه لا يمكن ان يقر الخصم ويكفل ان ينكر واحكامها

لا ينفذ

قضى على الغائب

فكذلك لا ينفذ في نفسه القضاة قبل القضاء بوجده **واما ان يكون مخالفا للدليل الشرعي وهو النوع الرابع فانه لا ينفذ قضاؤه ولا**
ينفذ بتنفيذ قاض آخر ولو رفع اليه العجاء ونفذ لان قضاؤه وقع باطلا لمخالفة الكتاب والسنة والاجماع فلا يجوز صحته
بالنفذ وذلك مثل القضاة بشاهد ومين او بالقضاة بتعيين الولي واحد من اهل المحلة وبينه او بصحة كمال المنفعة والموقت
او بصحة بيع عبد معق البعق او بزوج من متروك النسبة عدا او بحوزة نكاح الجدة او امرأة الجد او بسقوط الدين مني سنين
او بحوزة بيع جبين تحت امته ومات في بطنها او حمل المطلقة ثلثا الاول قبل ان يدخل بها الثاني او باطلا عفو المرأة عن العود او عدم
وقوع الطلاق الثلاث جلة او بعدم وقوع الطلاق على جيل او حايض او قبل الدخول كل ذلك لا ينفذ فيه حكم الحاكم لو فوجعه باطلا
ولا ينفذ بالنفذ وبيع ام الولد من هذا القبيل عند محمد حتى لو فوجعه بحوزة الجوز وعند الجوز اصل الخلاف فيها اذا وقع الخلاف
في قضية في عصر اجمع العلماء احدى القولين في عصر اخر بعدم هل يرفع الخلاف المتقدرا ام لا فعند من يرفع فلم يعتبر خلاف المتقدرا
وعنده لا يرفع فيكون خلافه باقيا على حاله وقال من لا يرفع بلاحلاق وانما ينفذ حكم الحاكم فيه عند هذا الاجماع ضعيف
فينفذ قضا القاض في خلافه لضعفه قال **وينفذ القضا بشهادة الزور في العقود والفسوخ ظاهرة وباطنا لا في**
الاملاك المرحلة اي في الاملاك المطلقة وهي التي لم يدرك سببها معينا وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وهو قول ابي يوسف
او لا رجوع عنه فقال لا ينفذ الا ظاهرا وهو قول محمد والشافعي **لم ان شهادة الزور حجة ظاهرا لا باطنا فصار كالوكان الشريعة**
عبيد او كفار او محمدين في ذنوب وكذا اذا قضى بنكاح لرجل على امرأة وهي منكوبة الغير او معتدة زكرا في الاملاك المرحلة
ولنا قوله على رضي الله عنه لثلاث المرات شاهدان زواجا لان القضا لقطع المنازعة بينهما من كل وجه فلو لم ينفذ باطنا كان
تمهيد المنازعة بينهما وقد عهدنا نفوذ مثل ذلك في الشرع لان الزكرا ان التفريق باللعان ينفذ باطنا واحدا كما ذهب ينفذ وكذا
اذا اختلفا المتبايعان وتحالفا يفسخ القاضى البيع بينهما فينفذ الفسخ باطنا حتى يحل للبايع وطى الحامية المبيعة فكذلك في كل الفسخ
والعقود لا يرد علينا ما ذكره الا انما جعل حكم الحاكم انشا وسطره ان يكون الحلفا بلا فاذ كانت تحت زوج او كانت معتدة لا يقبل
الانشاء انما لا يشترط الشهود في النكاح لانه مقتضى في ضمن صحة القضا وماتت اقتضا لا يراعي فيه شرائط وشهادة العبيد
وحوهم ليس بحجة اصلا بخلاف الفساق على ما عرفت في موضعه ولانه يمكن الوثوق عليهم فلم تكن شهادة لفرجة وانما لا ينفذ باطنا في
الاملاك المرحلة لان في اسباب الملك تراحا وليس بتعيين البعق او ولي من البعق واشتات الملك مطلقة بغير سبب ليس في وسع
البشر فتعين الا لافعالا ما اذا ادعاسبها معينا كالبيع والشرا والاجارة والنكاح والاقالة والفرقة بالطلاق او غيره وفي العبة
والصدقة ورايتان وكذا في البيع باقل من قيمته في رواية لا ينفذ باطنا لان القاضى لا يمكنه انشا التبرعات في ملك الغير والبيع
باقل من قيمته شرعا من وجه وفي رواية ينفذ لان النفوذ في ضمن صحة القضا فلا يشترط فيه شرائط ولا تحقق بحل ولا البيع باقل
من القيمة ليس بتبرع الا ان كان الكاتب والعبد الماذون له يملكانه واذا ادعت المرأة ان زوجها اباها بثلث او بواحد النكاح الزوج
تحلفه القاضى يحلف ان علمت ان الامر كما قالت لا يسمعها الاقامة معه ولا ان نأخذ من ميراثه شيئا وهذا لا يسكل فيما اذا كان
الطلاق ثلاثا لطلان المحلية للانشاء قبل زوج اخر وفيما دون الثلثة يسكل لانه يقبل انشا النكاح فينبغي ان ثبت الانشاء
على قياس قوله ابي حنيفة وجوابه ان يقال ان الانشاء انما يثبت اذا قضى القاضى بالنكاح وهذا لم يقض به لا غير الزوجين بالنكاح
الا ان المرأة ادعت الفرقة بينهما وعجزت عن اثباته عند الحاكم فيبقى ما كان على ما كان فالحجج القاضى الى القضا بالنكاح قال
ولا يفتي على غيب الا ان يحضر من يقوم مقامه كالوكيل والوصي او يكون ما يدعي على الغائب سببا له فاعلى الحاضر
كن ادعائنا في بغيره انما اشتراه من فلان الغائب وقال مالك والشافعي يجوز القضا على الغائب وان لم يحضر من يقوم
مقامه لانه عليه اللام فقي لعند امرأة الى سفيان بالنفقة وابو سفيان غائب فقال لها حذري من مالي الى سفيان ما يكفيك
وولدت وقوله عليه اللام البيهنة على المدعي مطلقة من غير اشتراط حضور رخصم ولا الحجة وجدت على التام وهي البيهنة وهي
ميتة كاسمها لجاز القضا بها كما اذا كان الخصم حاضرا ولنا قوله عليه اللام لعلي رضي الله عنه لا تنقض لاحد الخصمين حتى تسامح
كلام اخر فانك اذا سمعت كلام اخر علمت كيف تقضي رواه احمد وابوداود والترمذي معناه وان القضا لقطع المنازعة
ولا منازعة هنا عدم انكار فلا يصح وان وجه القضا يشتمل في هذه الحالة لانه لا يمكن ان يقر الخصم ويكفل ان ينكر واحكامها

سقوط الدين

ادعت ابنا لها مع علمه

والقضا على الغائب

مختلفة فانه بالاشارة الى مقتضى وباليقظة يتعدي فلا يجوز مع الاستنباط الا ترى انه عليه السلام قال فانك اذا سمعت كلامه
الاخر علمت كيف ينبغي هذا دليل على ان العلم بوجه القضاة شرط لصحة القضا وان الجهل به يمنع القضا وانه لا يرتفع الا بكلامها وان
اليقظة لا تكون حجة الا اذا عجز المتكلم عن الطعن في الشهود ومع غيبته لا يتحقق حجه ولا تكون حجة ولا حجة لها في حديث هذه
لانه لم يكن قضا وانما كان فتوى او اعانة لها على اخذ ماله لا ترى انها تدفع الزوجية ولم تقم اليقظة وكان عليه السلام عالما بانها
امرأة ولم يكن على وجه القضا اصلا وكذا قوله عليه السلام المدعي اليقظة على المدعي ليس لغايتها حجة بل هو حجة لنا لان اليقظة اسم لما حصل
به البيان وليس المراد البيان في حق المدعي ولا في حق القاضي لان المدعي عالم بحجة والقاضي بان له بكلام المدعي اذا لم يكن متناع
تعيين ان يكون في حق الحكم وكذا الوفاق المدعي اليقظة على خصم حاضر ورأيت بينة ثم غاب المدعي عليه لا يعنى عليه حتى يحضر
هو او من يقوم مقامه فيبقى عليه بتلك البينة من غير اعادتها وكذا اذا غاب قبل التزكية ولو اقر عند الحاكم فغاب قبل
ان يقضي عليه ففيه وهو غائب لان ان يطعن في البينة فينبطه دون الاقرار وعن ابي يوسف انه يقضي بالبينة ايضا ثم يقوم
نقمة قد يكون بانابته او بانه الشرح كالوصي من جهة القاضي وكلاهما ظاهر وقد يكون حكا وذلك بان يكون ما يدعيه على الغائب
سببا لما يدعيه على الحاضر هو نوعان احدهما ان يكون ما يدعيه على الحاضر والغائب شيئا واحدا مثل ان يدعي دارا في يد انسان وانكر
ذوال اليد وادعاها ملكه واقام الخارج البينة انه اشتراها من فلان الغائب او ادعا في يد انسان شفعة لان ذال اليد اشتراها
من فلان وقال ذال اليد الدار اري لم اشتريها من احد فاقام المدعي البينة انه اشتراها من فلان الغائب او ادعا على شخص
دينا على انه كذا على الغائب باس ما والحاضر الكفالة وانكر الذي باقما المدعي البينة ان له على الغائب الف درهم تقبل بينته في هذه
الصور كلها ويثبت الحق على الغائب والحاضر حتى اذا حضر الغائب لزمه ولا يخرج الى اعاده البينة والثاني ان يكون ما يدعيه عليه شيئا
مثل ان يدعي الغائب ان له عبد فلان فيجب عليه ان يعرض فاقام المدعي البينة ان مولاه الغائب قد اعتقه فيجب عليه ان يعرض سوطا او
قال المستفاد عليه الشاهدان بعد ان اقام المدعي البينة ان مولاهما اعتقها وهو مطلق فان بينته تقبل ويثبت الحق على الغائب
لان الحقين كشي واحد اذا لا ينفك احدهما عن الاخران ولاية الشهادتين لا ينفك عن الاخرين وكذا الوفاق احد الوليين
البينة ان شره الغائب عني عن الفود وقاله انقلب نصيبي ما لا يقبل ان كان احد الحقين ينفك عن الاخر لا يقبل في حق الغائب
ويقبل في حق الحاضر مثل ان يدعي رجلا انه وكيل الغائب ينقل امراته او عبده اليه فاقامت المرأة او العبد بينة انه اعتقه او
طلقها فاقامها تقبل في حق قصر اليد عنها فليس للوكيل ان ينفكها ولا يقبل في حق وقوع الطلاق والعنف فلا يقبل وكذا لو اشترك
رجل جارية ثم ادعا ان مولاهما زوجها من فلان الغائب واراد ردها بغير الزوج لا يقبل منه لا ختم له طلقها وزال العيب ولو
كان ما يدعيه على الغائب شرطا لما يدعيه على الحاضر فيظهر فان كان الغائب يتضرر بالشرط لم تقبل بينته على الحاضر والغائب مثل
ان تقول المرأة ان زوجها انك عقلت طلاقا فلان الغائب روجه ثلثا واقامت بينة ان فلانا طلق روجه ثلثا لم تقبل بينتها
لانها يتضرر بذلك وان كان لا يتضرر تقبل ان قالت عقلت طلاقا بدخول فلان الغائب الدار فاقامت بينة انه دخل الدار تقبل لانه لا يضر
عليه ومن الخارج من قال في الشرط ايضا تقبل مطلقا كما في السبب منهم على البردوي لان دعوى المدعي كما توقف على السبب توقف
على الشرط ايضا قال **قال ويقر من القاضي باليمين ويكتب الصك لا الوصي والاب** لان القاضي يقدر على حصول المال
من المستقرن والوصي والاب لا يقدران على ذلك فيضمنان باقرارهما الصغار هذا لان الاقرار من تبرع الا ترى انه لا يجوز التنازل فيه
كسائر التبرعات فلا يمكنه لانه باقرارهما يكون على شرف التوي بان يحسد المستقرن على مزال زمان وبرد شهوده كل مستقرن
غير موثق ولا كل شاهد مقبول ولا كل قاض عادل بخلاف اقرار القاضي حيث يكون الاقرار من احسن تصرف في حقه لان القاضي
كثير الاستغفار فلا يمكنه ان يباشر الحفظ بنفسه وانما يدفعه الى امينه ودفعه اليه بطريق القرض نظر للمقيم لانه يكون مضطرا
عليه والوديعة امانة ان هلكت هلك بغير شيء ونور التوي بخود المستقرن لكونه معلوما للقاضي وكونه لا يضره لديانته وهو
باحواله الناس الامن يوثق ولا يخاف منه الجور وانما يكتبه في الصك بالمحافظة لانه لكثرة اشتغاله مخاف ان ينساه **قال** خمس الامة
في ابوابها انما ليس له ان يقرض العتيق ما بيننا وليس له ان يأخذ ماله ولله الصغير قرضا لنفسه فيما روى الحسن بن حنيفة
ونزيل ذلك ثم ينبغي للقاضي ان يتفقد احوال الذين قرضهم مال الا يتأمر حتى لو احتل احد منهم حاله اخذ منه المال لان القاضي

قال بينة على خصم ثم غاب
الخصم عليه حتى يحضر
او من يقوم مقامه

وان كان قادرا على الاستخلاص لكن انما يقدر من العتيق من الفقير لا يرى انه ليس له ان يقرض العتيق ابتداء فلو لم يقرضه
عنده انتهاه واسم اعلم **باب** جازر الكتاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب
له تعالى فابعدوا احكام من اهلها وحكام من اهلها نزلت في حكم الزوجين
واما السنة فخاروي انه عليه السلام نزل على حكم سعد بن عبيدة في بئر نبطه وعليه اجماع الصحابة رضي الله عنهم قال
حكم رجل يحكم بينهما حكم بينة او اقرار او تكول في غير حد وفود ودية على العاقلة مع الوصل المحكم فانها لما نزلت
وروي ان لها ولاية على نفسها فتم حكمها وينفذ حكمه عليها لانه بمنزلة الحاكم في حقه او شرط ان يكون حكمه بالبينة والاقرار
والتكول ليكون موافقا لحكم الشرع وشرط ليعتد حكمه ان يكون في غير حد وفود ودية على العاقلة لان حكمها بمنزلة الحاكم
بينها وليس لها ولاية على نفسها لهذا لا يمكن ابا حنيفة وكذا الولاية لها على العاقلة فلا ينفذ حكم حكمه على عاقلة ولا على الغافل
لعدم التزام العاقلة حكمه وكذا يكون مخالفا لحكم الشرع لان الدية يجب على العاقلة لا على الغافل ولو ثبت الغافل باقراره او بيمينته
جراجه بينة وارسلها اقل مما يحمله العاقلة خطأ كانت الجراحة او عدا او كان قد رما بتميله ولكن الجراحة كانت عدا لا يوجب
القصاص نفذ حكمه عليه لان العاقلة لا تعقله واجاز في المحيط التحكيم والقصاص لانه من حقوق العباد والاول ذكره الحنفية
وشرط ان يكون صالحا للقضا لانه بمنزلة القاضي فيما بينهما فيشترط فيه ما يشترط في القاضي حتى لو حكم اقرارا او عدا او حكاما
في قذف او صبيا لا يجوز لانه لا يصلح قاضيا لا يقدم اهلية الشهادتين فكذا احكاما ان حكمه فاسدا او امره جازا كما في القضا
لانها اهل للشهادة وكذا الكافر في حق الكافر لانه اهل للشهادة في حقه وكذا يجوز تقليده القضا يحكم بين اهل الذمة
قال وكل واحد من المحققين ان يرجع قبل حكمه لانه مقلد من جهةها فكان لها عز له قبل ان يحكم بينهما كما ان المقلد
من جهة الامام له ان يعزله قبل ان يحكم بين الناس ولا يقال ان الحكم ثبت بتراضيها فوجب الاعتراف له بالانفا فقاما لان اتفقوا
التحكيم من الامور الجارية من غير لزوم فيستبعد احدهما بنقضه كما في المضاربات والشركات والتوكلات **قال فان**
حكم لهما ان حكمه صدر عن ولاية شرعية عليهما كالقاضي اذا حكم لهما ثم لم يعزله لا يبطل حكمه فكذا هذا وان حكمه لا يكون دون
صالح جري بينهما بتراضيها وفيه لا يكون لاحدهما ان يرجع عنه بعد ثبته فهذا اولى قال **واسمي القاضي حكمه ان وافق**
مدعيه يعني اذا رعا حكمه اليه وحكما عنه نفذه ان وافق مدعيه لانه لا فائدة في نقضه ثم ابراهمه فابعد هذا الامضا
ان لا يكون لقاض اخر يري خلافه نقضه اذ ارفع اليه لان امضاء بمنزلة قضايه ابتداء ولولم يرضه لنقضه **قال** **والا**
ابطاله اي لم يوافق مدعيه ابطاله لان حكمه لا يلزمه لعدم التحكيم من جهة ما اذا رجع اليه حكمه كما جرت حيث لا يبطله
وان خالف مدعيه الا ان خالف الكتاب والسنة واجماع على ما تقدم لان المولى من جهة الامام له ولاية على الناس كافة
لان عقولهم له ولاية على الناس كافة فكان يبايها فيكون قضاؤه حجة في حق الكل فلا يمكن احدا من نقض حكم الامام نفسه
خلافا للحكم باصطلاح الخصمين فلا يكون له ولاية على غيرهما لا يلزم القاضي حكمه بمنزلة اصطلاحها في المجتهدين حتى كان له
نقض اصطلاحها اذ اري خلاف ذلك فكذا هذا لانه اعطي له حكم القاضي في حقهما حتى اشترط فيه شرائط القضا وفي
حق غيرهما كواحد من الرعايا **قال** ان يولي هو بمنزلة المولى من جهة الامام حتى لا يكون لاحدا من نقض حكمه مالم يحالف الدليل
الشرعي وهو انه ما بيننا ولوا خبر هذا الحكم باقرار احد الخصمين او بعدالة الشهود وهما على حالهما فقبل قوله لان الولاية
قائمة وان اخبر بالحكم لا يبطل لان نقضا الولاية هكذا ذكر صاحب الهداية **وقال** في النهاية يعني لو قال المحكم بينهما احدهما
قد اقرت عندي لهذا الحكم او قد اقامت عندي عليك بينة بكذا او قد اقرت لواء وقد التزمك ذلك وحكمت عليك به
لهذا وانكر المقتضي عليه ان يكون قد اقرضه بشي واقامت عليه بينة بشي نقض حكمه عليه لان الحكم ملك انشا الحكم عليه بذلك
فملك الاقرار كالقاضي المولى اذا قال في حال قضا به لاشان فثبتت عليك لهذا باقرارك او بيمينته قامت عندي بذلك فانه
يصدق في ذلك ولا يثبت في انكاره المقتضي عليه فكذا هذا **وقال** في المحيط حكم رجل ادا م في مجلسه وقال لا يحكم بيننا وقال
الحكم حكمه فاصدق ما دام في مجلسه لانه حكى ما يملك استينافه فملك الاقرار به وجعل اقراره كانشا الحكم ولا يصدق بعده
لان حكمه انشا الحكم ولا يملك الاقرار به **وقال** ليه الحكم انما يخرج من الحكومة ما اذا سبب ثلثة ابا انزل او انتها الحكومة

التحكيم

لما يتبعها بان كان وقتا قضى الوقت او خرج من ان يكون هلا للشهادة بان عني اوارثه والعباد بانه وان لم يكن يدور
الحرب ولو غاب او عني عليه ويرى منه او قدم من سفره او حبس كان على حكمه لان هذه الاشياء لا تبطل الشهادة فلا تبطل
الحكومة وكذا لو ولي القضاة من عني عليه فهو على حكمه لان العزل لم يجر
ولا ولاية الحكومة مستفادة من جهة الحكيم لان جهة الوالي وكذا لو حكم بينهما في بلد اخر جاز لان الحكم حصل مطلقا فكان
له الحكومة في الاماكن كلها ولو حكم رجلين جاز ولا بد من اجتماعهما حتى لو حكم احدهما دون الآخر لا يجوز انهما يضاريا بها
لا يري احدهما والله اعلم قال **وسئل حكمه لا يوجب وولده ورجلته حكم القاضي بخلاف حكمه عليه اي يبطل حكمه**
الحكم لم يوجب حكم الحاكم لم يخله حكمه عليه لانه يتبع حكمه لم يبطل دون حكمه عليه وهذا كالمشاهدة حيث لا يجوز
لم يوجب عليه ما ذكرنا يجوز ان يقتضي ابي امراته وامها وكذا الامارة ابيه او لزوج ابنته اذا كان المقتضي له بالحكم لان
شهادته جائزة فهذا هو الحرف وان كان يسيما لم يجوز لان القضاة لقضاة وجبه وولده اذا كانوا يتوارثون وان كانوا
لا يتوارثون جاز لعدم التهمة ويجوز القضاء الاخوة والاولاد والاعمال لان شهادته لهم جائزة **باب**
مسائل شتى قال رحمه الله **ايتى دو سفل فيه ولا يقب كونه بلارمي ذي العلم معناه اذا كان الرجل**
سفل ولا خير علمه فليس لصاحب السفل ان يتدب فيه ويتدب فيه وهذا عندنا في حيفه رضى الله عنه ولا يصنع فيه
ما لا يضر بالعلم على هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلوان بنيت على العلوية او يضع عليه جدوعا او يحدث كنيها قيل
ما حكم عنها ففسر بقول اي حيفه على معني انه لا يمنع الامانة من مثل ما قال لا يقبل فيه خلاف حقيقة وهو ان الاصل
عنه فما الاذنة لا تصرف في ملكه وهو مطلق له والحرمة لعارض وهو بالضرر لا الغير فما اشكل سقي على اصل الاباحة وعنده الاصل
هو الحظر لا تصرف في محل تعلق به من الغير كالرهن والعين المستأجرة والاطلاق لعارض وهو عدم الضرر بعين فما اشكل
سقي على اصل الحظر وهذه الاشياء من المشكل فظهر فيها شدة الخلاف والخلاف فيها لا اشكال فيه ولو ائتم السفل من غير صنع
صاحبه لا يجبر على البناء لعدم التعدي ولكن لصاحب العلوان بنيت ان يشا ويبنى عليه علوه ثم يرجع عليه بقيمة البناء ويمنع من
السكنى فيه حتى يدفع اليه قيمته يوم البناء لا مظهر في ذلك فصار كغير الرهن اذا اقصا الدين بغير اذن الراهن لا يكون منبرا
خلاف الدار المشتركة اذا ائتمت فيها احداهما بغير اذن صاحبه حيث لا يرجع لانه منبر اذ هو ليس بمضطر لانه يمكنه ان
يقسم عمرتها ويبنى في ضيقه وصاحب العلوان كذلك حتى لو كانت الدار صغيرة بحيث لا يمكن الانتفاع بتضييقه بعد القسمة
كان له ان يرجع وعلى هذا لو ائتم بعض الدار او بعض الحام فاصح احد الشريكين له ان يرجع لانه مضطر اذ لا يمكن قسمة بعضه
ولو ائتمت كله فعلى التفصيل الذي ذكرنا ولو ائتم صاحب السفل نفسه بحجر على اعادته لتعديته المحل تعلق به
حق الغير كالرهن بعين العبد المهرور او هو العبد الجاني يتصرف فيه بعق او نحوه وذكر الحلو ان كل من اجبر ان يفعل
مع شريكه فادخل احداهما بغير اذن صاحبه لا يرجع لانه منطوع اذ كان يمكنه ان يحبره وذلك مثل كركي النهر او اصلاح سفينة متعينة
وقد ائتم الجاني وان لم يجبر لا يكون منطوعا كسلة العلوان والسفل لانه لا يتوصل الى حقه اصلاحا ولم يمكنه الانتفاع بتضييقه
بالاصلاح فصار مضطرا وذكر في النهاية عزيا الى قاضي خان ولو تصرف صاحب السفل في ساحة السفل بان حفر براءته
الى حيفه له ذلك وان تضربه صاحب العلوان عندما الحكم معلول بحله الضرر قال **راية مستطيلة تشعب**
عنها مثلها غير نافذة لا تفرق بها اهل الاول بابا خلاف المستند معناه سكة طويلة تشعب منها سكة اخرى طويلة وهي
غير نافذة فليس لاهل السكة الاولى ان يفتحوا بابا الى السكة الاخرى لان الباب يقصد المرور ولا حق لهم في الدخول فيها لكونها
غير نافذة ولما ذكرا لاهلها على الخصوص الاثر انه لو بيعت دار منها كان حق الشفعة لهم لاهل الاول فلو تيقنوا من فتح
الباب كجوانحه اليها اذ لا يمكن المنع في كل ساعة ونحو ان يسد بابها الاصل ويكتفي بالباب المفتوح ويجعل داره من تلك السكة
يمنع منه لانه ملكه فلا يشارك فيها غيره ولا يملك بحق من يملكه يملكه فبمعنى خلاف هذا اذا كانت نافذة
لان الاستدراك حق العامة وهم من جملتهم وقيل لا يمنع من فتح الباب لانه رفع جداره وهو له ان يقض كل ما يملكه
له تقضى البعض الصحيح **مسألة** ما ذكرنا لانه يركب عليه بابا ويرمي حق المرور على طول الزمان فيستدل بالباب على انه حق

لو كان منبره لا يكون منبرا
او حقت الدار او الحام فغير التراب
يقسم اذن شريكه يرجع عليه

لما يتبعها بان كان وقتا قضى الوقت او خرج من ان يكون هلا للشهادة بان عني اوارثه والعباد بانه وان لم يكن يدور

المرور فيحكم له به وقوله بخلاف المستند يعني بخلاف ما ذكرا ان كانت الزاوية الثانية مسندة حيث يكون لكل واحد من اهل
الاولى فتح الباب اليها لا كما كانت مسندة وهي التي فيها اعوجاج حتى بلغ عوجها راس السكة صارت كلها سكة واحدة وهي
بينهم على الشركة حتى اذا بيع دار فيها جاز حق الشفعة وهذا اذا كانت السكة غير نافذة ايضا وان كانت نافذة فليجوز للمسلمين فيها
حق المرور **مسألة** اعلم ان الانسان ان تصرف في ملكه ما شا من التصرفات عالم بغير غيره صرنا ظاهرا يجوز له ان يخذل داره حكما
لا ذلك لا يضر بالمجيران وما فيه من التداءة يمكن الترخص عنه بان يبيعه ويمن جاره حايطا عن ابي يوسف ان المجيران ان نادوا من
دخانه فظهر منه الا ان يكون دخان الحام مثل دخانه ولو اتخذ داره حظيرة غنم والمجيران نادوا من بين السرقين ليس لهم في
الحكم منه ولو حفر في داره يرا قننه حايطة جاره لم يكن له منعه وقيل ان كان يعلم ذلك يقضي له منعه وهو خلاف قول اصحابنا بوجوب
ولو اراد ياشترى في داره للمجير الدار لم يكون في ذلك كالمجير او مد فاق للفقهاء ان المجير لا يملك ذلك بغير المجير ان ضررنا
فاحشا لا يمكن الترخص عنه والفقهاء ان المجير لا تصرف في ملكه **مسألة** ذلك استحسانا لاجل المصلحة ولو سفل حايطة بين دارين
ولا حادها عورتا فطلب من جاره ان يساعده في البناء قال اصحابنا لا يجبر وقال لفتية ابو الليث رحمه الله يجبر في زماننا لانه لا بد من
من ستره بينهما وقال قاضي خان ان كان الحايطة تحت القسمة وينبغي لكل واحد في ضيقه السيرة لا يجبر ولا اجبر وقيل ان كان يقع بصره
في دار جاره فله منعه عن الصعود حتى يتخذ سيرة وان كان يقع في سطحه فلا يمنعه قال **ادعاه ارا في يد رجل**
وهما له في وقت فسيل البيعة فقال محمد بنهما فاشترى بها ورضي عن الشرا قبل الوقت الذي يدعي فيه البيعة لا تقبل
وبعده تقبل لوجود التفات في الوجه الاول لانه يدي الشرا بعد البيعة وشهوده يشهدون له به قبلها وهذا انما يقضي ظاهره
لا يمكن التوفيق بينهما وفي الوجه الثاني يمكن اذ الشرا وجد بعد الوقت الذي يدعي فيه البيعة فلا يكون متنا قضا ولو لم
يعمل محمد في البيعة والمساكين تحالها لا تقبل في الاول وتقبل في الثانية لما ذكرنا من الامكان وعمره ولا فرق في ذلك بين ان
يقول محمد في البيعة او لا يبقا في الثاني ايضا وجد التفات لانه يدي شرا ملكه لانه اذ ملكه في وقت البيعة فلا يتصور
ان يملكه بالشرا بعد ذلك لاننا نقول لما وجد البيعة ووافقه بالترك انتفعت البيعة اذ جميع العقود تنسخ بالحد اذا وافقه
صاحبه بالترك غير النكاح فانه لا يقبل الفسخ فلا يكون متنا قضا ولو لم يذكر لها نارا او ذكرها لحدها ينبغي ان يقبل بقتله لان
التوفيق ممكن بان يجعل الشرا متاخرا مثله لو ادعاه ارا في يد رجل ان يملكه اشتراها من ابيه في حياته وصاحبه اليد يترك
فجبر عن اقامة البيعة وحلف ذوال اليد فانما الذي بيعة انه ورثها من ابيه تقبل لان مكان التوفيق على ما يدعي الوارد في الارث
من ابيه او لا يدعي الشرا منه لا يقبل لعدم امكان التوفيق وهذا تبين ان التفات انما يمنع صحة الدعوى اذ لم يمكن التوفيق
وقيل لا بد من دعوى التوفيق من المدعي والا فلا يوفق وقيل التوفيق من غير دعواه قياسا وعدم التوفيق بدور دعواه
استحسن قال **ومن قاله لا يشرى من هذه الامة فانك ملاباع ان يراها ان ترك المصروفه كان المشتري**
لما وجد الشرا كان ذلك شحنا منه اذ المحود كناية عن الفسخ لان الفسخ رفع العقد من الاصل والحد انكار للعقد من الاصل كان بينهما
مناسبة فجازت الاستعارة فكان فسخا من جهة فاداساعده البائع بترك المصروفه ثم الفسخ مثل له وطبعا وله ان يرد على
بائعها بالبيع ان وجد معا عينا فادعاه بعد ذلك لتمام الفسخ بالتمراضي حتى اذا اقام المشتري بعد ذلك بيعة انه اشتراها منه
لا تقبل بيعة وفي النهاية اذ اعزم على ترك المصروفه قبل خليف المشتري ليس له ان يرد على بائعه لانه غير مضطر في الفسخ
الثاني لا خفاء ان يتكلى عند الخليف واعتبر بها جديدا في حق ثالث والاشبه ان يكون هذا التفصيل بعد القبض اما قبل القبض
ينبغي ان يرد عليه مطلقا لانه فسخ من كل وجه في غير الغفارة ولا يمكن حله على البيع لان البيع لا يجوز رجعه قبل القبض وقد بيناه
من قبل قال فقبل الحكم لا يثبت بحد العزم فكيف يكون فسخا قلنا لا يمكن ثبته بمجرد العزم وانما ثبته بالعزم والبيع او بالعزم والفعل
وهو الفسخ في الجارية بالقتل من موضع المصروفه اليه بيعة او بالاستحرام او اسبا كذا بيد ان التصرف فيها لا يخل الا بالفسخ
فكان ذكرا لانه اذا الفسخ لم يوجد ذكرا قال لغوي اخر ترك هذه الدابة يوما لتركها فادعاه واستعملها كان ذلك بطلان منه
ولا ان كان الاخذ والاستعمال لا يخل بدون القبول قال **ومن اقر بقبض عشرة ثم ادعاها بوف صدق معناه**
اذا قال قبضت منه عشرة دراهم ثم ادعاها بوف صدق سواء قال ذلك موصولا او مفصلا وكذا اذا ادعاها بغير حجة

لو اراد ياشترى في داره
لو سفل حايطة بين دارين

منه

ولو ادعا المستوفى لا يصدق لان اسم الدراهم يقع على الجاه والزيوف والبنهرجة دون السنوفة لهذا لو يجوز بالزيوف
والبنهرجة جاز في الصرف والسلم دون السنوفة والقبض لا يختص بالجاه فيصدق في انكاره قبض حقة مع بيئته بخلاف
ما اذا اقرانه قبض الجاه او حقة او الثمن او استوفى حيث لا يصدق في دعواه الزيوف لانه مناقض لان الزيوف ضد الجاه
وحقة في الجاه فكان الاقرار بقبض حقة مطلقا اقرارا منه بقبض الجاه والاستيفاء عبارة عن قبض الحق بوصف التمام فكان عبارة
عن قبض حقة ايضا بخلاف ما اذا قبض المشتري المبيع ثم ادعا العيب حيث يكون القول قول البائع لان المبيع متعين في البيع
فادان قبضه فقد اقرانه استوفى قبض حقة دلالة بدعواه العيب بعد ذلك صار مناقضا فلا يقبل كلامه بخلاف ما نحن
فيه فان الدراهم لا تتعين حقة ثابت في الذمة ولا يقر قبض حقة وانما اقر قبض الدراهم وهي متنوعة فبالاقرار بقبضها لم
يكن مقرر قبض حقة ثم في قوله قبضه دراهم جاز لا يصدق في دعواه الزيوف مطلقا سواء كان موصولا او مفصولا وفيما اذا اقر
انه قبض الثمن او حقة او استوفى ثم ادعا انه كان زبوا فينظر فان قال مفصولا لا يصدق وهو المراد عما ذكرناه وان كان موصولا
صدق وقال في النهاية لو اقر قبض حقة ثم قال انها سنوفة او رصاص يصدق موصولا لا مفصولا قال ذكر شيخ الاسلام في الزيوف
ما يفهم منه المال والبنهرجة ما يرد به الجاه والسنوفة ما يوجب عليه الغش قبل الزيوف هي المستوفى والبنهرجة هي
التي تصرف في غير دار السلطان والسنوفة صفة عمومية والكوفي المستوفى عنده ما كان عليه الصغر والخماس هو العاقل
قال ومن قال لا خير لك على الف ثم صدقه فلا شيء عليه يعني اذا اقر بغيره بالف ثم صدقه فله ان يقر له ما كان له
عليك شيء او قال بل هو لك او فلان ثم صدقه فقال بل كان لي عليك في مكانه وبعده فلا شيء على المقر لان الاقرار هو كالدفع وتدارك
بره المقر له والثاني دعوى فلا بد من الحق او تصديق الحق بخلاف ما اذا اقال اشترى وكره حيث يكون له ان يصدقه لان احد
المتعاقدين لا ينفرد بالصنع ولا ينفرد بالتعدي لان العقد حقه فبقي على حاله فعمل فيه التصديق احا المقر له فيستعده بره الاقرار
فانقرنا بخلاف ما اذا اقر بغيره عينا فذكر به المقر له حيث لا يرتد بذلك عند اي حيلة حتى اذا ادعاه المقر لنفسه
لا يقع لان الاقرار بالنسب اقرار بما لا يحتمل الاطال فلا يرتد بالرد ولو قبل الاقرار او الامير اعن الذين او هبته له ثم رده لا يرتد لان
بالقبول قد تم وكذا الرضا للعبد وحبب لك رقبته فذكر بالرد لان هبة العبد من نفسه اعناق وهو لا يرتد بالرد ولو اقر بشي لانا
كالدين وغيره فصدقه ثم رجع المقر عن اقراره لا يقبل ولو اراد تخليف المقر له لا يخلف عند اي حيلة ومحمد كان اقراره حجة عليه
كالشهادة وان دعواه مناقضة ففسدت فصارت نظير ما لو قال ليس له علي فلان شيء ثم ادعا ان له عليه دين او اراد تخليفه
لا يخلف وعند اي يوسف ادعاه اقرارا كاذبا واراد تخليف المقر له خلف الجريان العادة بالاشهاد على هذه الاشياء قبل تحقيقها
بحر على القضاء والامر اقول اي دعه رجل على رجل الف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك علي شيء قط فاقام المدعي البينة ان له عليه
الف درهم واقام المدعى عليه البينة انه فقاه او ابراه المدعي عنه تقبل بینه المدعى عليه وقال زفر لا يقبل لان القضاء والامر يكون
بعد الوجوب وقد انكره فيكون مناقضا **لان التوفيق ممكن لان غير الحق قد يقضي وببراهنه لا نزي** انه فقال ففي ساطل
وقد يصالح على شيء فيثبت ظاهره ثم يقضي لا نزي انه لو ادعي القصاص على شخص فأنكر فاقام المدعي البينة واقام المدعى عليه البينة
على العنق او الضلع عنه على ما تقبل بيفته وكذا لو حري مثل ذلك في دعوى الرق يقبل كذا هذا وكذا لو قال ليس لك علي
شي لان التوفيق فيه اظهر لانه الحال **قال ولو اراد كذا عرك لا اي لو اراد هذه الكلمة على ما ذكره بان قال ما كان لك علي شيء**
قط ولا عرك لا يقبل بینه المدعى عليه على القضا او لا ير التوفيق بين قوليه لانه لا يكون بين اثنين معاملة من دفع واخذ
وقضا واقتضا لا يعرف احد صاحبه وذكر القدر وركب انه يقبل ايضا لان الحق من الرجال والمجدة قد يودي بالتشعب على بابه
فيما سجع وكلاهما بارضاه بالدفع اليه ولا يعرفه فامكن التوفيق بهذا الطريق قال في النهاية فعلى هذا اقالوا لو كان المدعى عليه من
يكون له الاعمال بنفسه لا يقبل بيفته وفي الثاني فيقبل البينة على الاقرار في هذا الفصل بانفاق الروايات وقالوا فثبت قال ادفع ثم
قال دفعته اليه لا يقبل قوله للمناقض الا اذا ادعا اقرار المدعي بذلك فيقبل بيفته لان المناقض لا يمنع صحة الاقرار **قال**
ومن ادعا على اخر انه باعه امته فقال ابعها حكمة قط فبرهن على الشراء فوجد بها عيبا فبرهن البائع انه يرى اليه من كل

تعريف الزيوف
والبنهرجة
والسنوفة

المستوفى
المقر له
المدعى عليه
والمدعى

عيب لم يقبل اي وجد المشتري بها عيبا فبرهن على الشراء فوجد بها عيبا فبرهن البائع انه يرى اليه من كل
اي يوسف اذا قبل ان التوفيق ممكن بان يبعها او يبايعها منه ويكرهه او يبرأه عن العيب فيكون ما قد قبله كذا نظيره ما ذكره
ابو يوسف انه لو ادعا الشراء من شخص وهو يتكره فاقام المدعي البينة على الشراء منه واقام المدعى البينة المقتدر المبيع على
تقبل بيفته لما ذكرنا من التوافر او يقول اخذه معي ببيئته كاذبة ثم استقلتته منه فاقالني وجه الظاهر ان اشتراط البراهين
للعقد من اقتضا وصف السلامة الى غير فيعنفني وجود العقد اذ الصفة بدون الموصوف لا يتصور وقد انكره فيكون مناقضا
بخلاف ما تقدم من بسطة الدين لان الباطل قد يقضي على ما مر قال **وسئل الصك بان يشاء الله** اي يبطل صك الشراء والاقرار
اذا كتب في اخر ان يشاء الله حي بطل الشراء والاقرار بذلك ولا يلزمه شيء لان الاستثناء يبطل على ما عرفت في موضعك لو كتب في اخر
الصك من قام هذا الحق فهو كليل ان يشاء الله او كتب ما ادرك فلا من درك فعلى ذلك خلاصه بطل الصك كل عند اي حيلة حتى يبطل
الاقرار والشراء **قال لا ينصرف الى ما يليه** وهي كغيره فيبطله ضمان الدرك والتوكيل ويبقى الدين على حاله اذ الاصل في الحال الاستقلال
والصك يكتب بالاستيثاق فلو انصرف الى الكل كان مبطلا فيكون صدق ما قصده فيمنصرف الى ما يليه ضرورة الا نزي انه لو كتب كتابا
اي بعض اخوانه او وكلايه وقال في اخره تفعل كذا وكذا ان يشاء الله ينصرف الاستثناء الى ما يليه حتى لا يبطل الكتاب كله فكذا هذا
وله ان الكل كشي واحد حكم العطف فينصرف الى الكل كما في الكلمات المعطوفة بعضها على بعض مثل قوله عبيد حر وامن الله طار عليه
المشتري الى بيت الله ان يشاء الله وما ذكرناه من العادة الجارية بان يتركه فبره او يكتب بخطه على حدة فلو فعل هذا ذلك انصرف
الى ما يليه ولا يبطل الشراء والاقرار لان الفرجة كالسكوت حالة النطق **لان الاستثناء انما يكتب في كتب الرسالة للذكر كعادة**
لا لا ياطل وهذا لا يبطل فيه ما يليه ايضا في الصك يبطل بالاجماع **فانما ذكر ذلك في الكتاب لان العادة جرت بينهم ان يكتب في**
اسفل الصك من قام هذا الحق فهو ولي ما فيه اي وكيل بالخصومة باثبات ما فيه من الحق فابده هذه الكتابة ان يثبت به رضا
الحكم بالتوكيل لان التوكيل بالخصومة لا يجوز الا برضا الحكم عند اي حيلة رحمه الله وهذا لان توكيل المجهول وان كان لا يجوز
لكن يسقطه حقه لان المانع حق الخصم فاذا رضي فقد اسقط حقه ولا سقاط يجوز وان كان مجهولا اذ لا يوتي الى النزع ثم يترك من
قبل لا يفيد على قوله ايضا وانما يفيد على قوله ان اي يولي فان عند اي حيلة لما يجوز توكيل المجهول لا يفيد الرضا **وعند ابن**
اي يولي يجوز فيفيد **قال رحمه الله** **وان مات ذي فقات زوجته اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته قال قوله لم** **وقال**
زفر القول قوله لان الاسلام حادث والاصل في الحوادث ان يضاف الى اقرب اوقاته واقرب اوقاته ما بعد الموت فيضاف اليه
قلنا سبب الحضانة ثابت في الحال فيثبت فيما معي تحكما للحال كما في جريان ما الطاحونة وهذا الظاهر نعتبه للدفع وما
ذكره هو يعتبه ولا يستحقا ولا الطاهر لا يطلح للاستحقاق ويصلح للدفع ولومات مسلم وتحت نصانية تحت سببه بعد موته
فقاتلت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد ما لقوله للورثة ايضا ولا حكم الحال لان الطاهر لا يصلح للاستحقاق ومقصودها
ذلك **واما الورثة فرادم الدفع** ويشهد لهم ظاهر الحديث ايضا **قال رحمه الله** **ان الطاهر لا يصلح للاستحقاق** وهي تدعي به الاستحقاق
في المسائلتين ويصلح للدفع وهم يدعون به الدفع فكان القول قولهم في المسائلتين لا يرد على هذا اسباب ذكرت على سبيل النقص
منها ما اذا كان في يد رجل بعد فقال رجل فقات عبيده وهو في ملكه البائع وقال المشتري فقاته وهو في ملكي كان القول
للمشتري فباخذ ارشته منه فاستحق بالطاهر لا نقول لا يجوز ان يكون العبد لرجل وارشته لغيره فليدنا استحقه هو لا يجوز الطاهر
ومن ما اذا اختلف المور والمشتري جريان ما الطاحونة وحكم الحال وكان جاريا في الحال يستحق الاجرة بهذا الظاهر لا نقول
انما لا يستحق بالطاهر اذ الم يكن سبب الاستحقاق موجودا في الحال **واما اذا كان السبب موجودا فيقتضي به فبما سبب**
الاستحقاق وهو عقد الاجارة موجود في الحال وكذا في المسئلة الاولى السبب وهو ملك الرقبة موجود في الحال بخلاف الزوجية في
مسئلة الميراث فانها ليست بموجودة في الحال **ومن** ان المرأة اذا ادعت ان زوجها ابانها في المرض وصار قار اقترت وقالت الورثة
ابانها في الصحة فلا نزي كان القول قولها اقترت بان الطاهر يضاف الى اقرب اوقاته لا نقول انما تترك لاننا نكر المانع وهو الطلاق في الصحة
والاصل عدمه فترت **قال رحمه الله** **وان قال المودع هذا ابن مودعي لا وارث له غيره دفع المالك اليه يعني اذا مات رجل وله**
مال عند رجل وديعه فقال المستودع هذا ابن الميت لا وارث له غيره فانه يجب عليه دفع المالك اليه لا قراره بان جاني يده ملك

الوارث خلافة عن الميت فصار كما اذا اقرانه ملك المورث وهو حي اصله خلافة ما اذا اقر لرجل انه وكيل المودع بالتبضع او انه
 اشتراه منه حيث لا يومر بالدفع اليه لان فيه ابطال حق المودع في العين باز النها عن يده لان بد المودع كبد المالك فلا يقبل
 اقراره عليه ولا كذلك بعد موته خلافا للمدعي اذا اقرانه وكيل الطالب بتبضع دينه حيث يومر بالدفع اليه لانه اقرار بالخارج حقه اذا
 الدين يقتضي بامتناعه من دفع المبلغ اليه ولو دفع الى الوكيل في الوديعة قال علا الدين ليس له ان يسترد من الوكيل لانه ساع في نقض
 ما اوجبه وكان ينبغي له ان يسترد لان اقراره ليس بنجعة في حق المودع والحفظ واجب عليه فيكون بالدفع منعدها لعلها يضمن اذا
 جاء المودع وانكر التوكيل ولو لم يسلم الى الوكيل حتى ضاعت عنده قال في النهاية قيل لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن لانه في زعمه وكيل
 والمنع من وكيله كالمنع منه واختلف في النقطة اذا اقر الملتفظ انما للفلان هل يومر بالدفع ولو ادعاه انه وفي الميت قصد فم
 مودع الميت او غاصبه او وصيه لا يومر بالدفع اليه قال **وان قال آخر هذا انه ايضا وكذا في الاول نص في الاول**
 يعني قال مودع الميت لرجل اخر بعد ما اقر للاول هذا ايضا انه وكذا في الاول نص في الاول لان الاول حيث قبل لعدم من كذبه
 يده من الثاني فيكون هذا اقرار على الغير فلا يبيع كما اذا كان الاول اياهم عرفا خلافا لقراره الاول حيث قبل لعدم من كذبه
 قال قيل ينبغي ان يضمن المودع هنا للقر له المشاي كما قلنا في مودع القاضي المعزول اذا ابدى بالقرار بما في يده لانه انما في اقراره
 القاضي المعزول سلمه فانه يضمن للقاضي على ما مر من قبل قلنا هذا ايضا يضمن بنفسه اذا دفع الى المعزول الاول بغير قضاء القاضي
 ذكره في النهاية قال **ميراث قسم بين العزما لا يكتفل منهم ولا من وارث** وهذا استي اخناط به بعض العلماء وهو ظر
 وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يأخذ الكفيل منهم والخلاف فيما اذا ثبت الدين والارث بالتهاة ولم يقل الشهود لانهم لم وارثا
 غيرهم وانما اذا ثبت بالقرار يأخذ كقيل بالاتفاق وان قالوا لا نعم له وارثا غيرهم لا يؤخذ منهم كقيل بالاتفاق وتفصيل ما يفسر
 من التركة بقوله وما لا يقيم وما يحتاج فيه الى اقامة البينة على عدد الورثة وما لا يحتاج فيه وما فيه من الخلاف وما خلافا فيه
 من ذلك ذكر في كتاب نفسه ان شأ الله تعالى **فما ان القاضي ناظر للقيس** ويحتمل ان يكون له وارث او غير وارث بل هو الظاهر
 لان الموت ياتي بغتة فيحتاج بالكفالة كما اذا دفع للفقير او لا يدين اليه حاجه او اعطى امرأ الغايبة النفقة من مال زوجها
 ولا في حنيفة رخصة الله ان حق الخاضع ثابت قطعا او ظاهرا فلا يؤخر لاجل الوهر ان يعطى الكفيل كما اذا اثبت الشرا من هو في
 يده او اثبت الدين على العبد حتى يبيع في دينه وهذا لان القاضي مأمور بما ظهر عنده لا يطلب ما لم يظهر فلا يجوز تأخير اريته انه
 لو لم يجد كفيلا كان منع حقه لان المكفول له مجهول فصار كما اذا كفل لاجل العزما خلافا للنفقة لان حق الزوج ثابت وهو معلوم
 والايق والنفقة على الخفاف في الاصح ان كان الدفع اليه باقامة البينة لانه لما اثبت بينة حرمت تأخير حقه ولا كذلك الدفع بذكر
 العلامة لان الدفع اليه في هذه الحالة غير واجب فلهذا جاز منعه فكذلك تأخير له لعدم الاستحقاق خلافا لاثبات البينة لان الدفع مستحق
 فيه ولا يقال ان القاضي يتلوم في هذه الصورة ولا يدفع اليه حتى يغلب على ظنه انه لا وارث له غيرهم ولا يحرم الاتفاق ولو كان
 المتأخر ظم لما فعل ذلك لانا نقول لا يجوز للقاضي منع حق المستحق الى معني اخر بعد ظهوره بيقينا شرعا لاجل موهم غير
 ثابت الا ترى ان الوهر موجود وان قال الشهود لا نعم له وارثا اخر لو كان لاجل الوهر يكفل لوجب التكفيل فيه خلافا للقول
 ناه في القول بخلاف نفسه بطلب علم زايدي بان تنافى الشرع المستحق معه بقدر الامكان ومثله جائز لا ترى ان القاضي يطلب
 من الشهود ان يقولوا لوارث له غيره وهو ليس بشهادة لان الشهادة على النفي لا يجوز ولكنه يزاد به لما نبهنا عليه فقلت
 القول وقد رمدته مغرض الى رأي القاضي وقدره الطحاوي بالحول وقوله وهو ظم اي مبل عن سوا السبيل وبه دليل على ان
 المجتهد خطي ويصيب وعلى ان ابا حنيفة بري عن الاعتزال لا كما ظنه البعض بسبب ما نقل عنه انه قال ليوسف بن خالد السلمي
 كل مجتهد معصوب والحق عند الله واحد قلنا معناه كل مجتهد معصوب بالاجتهاد اذ هو المأمور به وهو حجة في حق عمله حتى يحكم بغيره
 ولا يجوز له العدول عنه وان اخطأ الحق الذي هو عند الله تعالى فيكون كانه اصاب الحق قال **ولو ادعاه اقرارا لنفسه ولا**
لغيره ويحسن عليه اخذ نصف المدعى فقط يعني اخذ النصف الذي هو نصيب الماخر وترك نصيب الغايبة في يده في اليد
 ولا يسترد من ذي اليد بكفيل وهذا عند ابي حنيفة رجاه الله وقال ان كان الذي هو في يده جايده اخذ منه وجعل في يده امين
 وان لم يجد ترك في يده لان الجاحد خائن فلا يترك في يده اذ لا يومر من الجور تأنيبا والقاضي نصب ناظر للقيس وليس في تركه

في يد

في يده من القطر شي لان البينة لا توجد في كل من ولا كل قاض يعدل فتعين اخذ منه ووضعها في يده عدل ولا في خلافه
 ينصرف فيه لان من يدعي ان الشيء له وهو في يده لا يفتع من التصرف فيه عدلا كان او غير عدل خلافا ما اذا كان مفرا لان
 النظر في تركه في يده متعين ولا في حنيفة ان الخاص ليس يخص عن الغايبة في استيفاء نصيبه وليس للقاضي ان يتعرض لوداع
 الناس ولا لغير حاجتي باخذها من ايدي من في عنده فصار نظير ما لو عرف القاضي ملكا لسان غمراه في يده غيره فانه لا يأخذ منه
 ولا يتعرض له ما لم يحضر خصه فكذا هذا وهذا لان القضا وقع للميت مقصودا لهذا تعني على ذي اليد بكل الدار محصور البعض
 من الورثة ويقتضي بهاد بونه وينفذ فيه وصاياه وصاحب اليد مختار للميت او يحتمل ذلك فلا يفتن يده كما اذا كان مفرا له
 وجوده قد ارتفع بقضا القاضي فالظاهر انه لا يضر به ولا يمكنه الجور بعد ذلك لكون الحادثة معلومة له وللقاضي
 وسجل في خريطة القاضي ولا يقال يحتمل ان يموت القاضي فيموت الى انكار لا نقول موت القاضي والتمهيد الذي
 عابوا القضا او الذين شهدوا باصل الحق او شهادتهم من اند ما يكون فلا يعتبر وان كانت الدعوى في المنقول فقد قيل
 لا يترك النصف الذي هو الغايبة بالاتفاق بل ينزع منه ويدفع الى عدل يحفظه لحاجته الى الحفظ خلافا للعدا لانه يحسن
 بنفسه ولهذا اعلمك الوصي بيع المنقول على الكبر الغايبة لان له ولاية الحفظ عليه كما لا بد ذلك وكذا احكم وصي الام والاف والعلم
 على الصغير فيما ورثه منهم لا غير ملكون حفظه على الصغير دون التصرف ووصيههم قائم مقامهم فيملك ما يملكونه وقيل
 المنقول ايضا على الخلاف وقول ابي حنيفة فيما ظهر يعني انه مضمون عليه واخذ ودفع الى امين القاضي كان امانة فكان
 التركة بعد من القوي وانما لا يؤخذ الكفيل منه لان فيها انشا خصومة والقاضي نصب لمعطها لا لا شتاها واذا حضر
 الغايبة لا يحتاج الى اعادة البينة ولا الفضل ان احد الورثة ينصب خصما عن الميت فيثبت الملك للميت ثم يكون له طريق
 الميراث عنه وكذا ان يقر الواحد مقامه فيها عليه دين كان او عينيا فيقوم مقام ميراث الورثة في ذلك خلافا لنفسه لا يستيفه فانه
 عامل فيه لنفسه لا عن الميت فلا يصلح نايبا له ايضا لعدم العلم بالتوكيل منهم ولعدم قيامهم فيه مقام الميت لانها ثابتة بانه نايب
 فيه عن الميت فيها له وعليه فيكون نايبا لهم ايضا في ضمنه وذكر في الجامع الكبير انما يكون قضا على جميع الورثة اذ كان المدعى في
 يد الوارث الحاضر لو كان البعض في يده ينفذ بقدره لان دعوى العين لا يتوجه الا على ذي اليد فلا يكون خصما عنهم الا في قدر
 ما في يده خلافا ما اذا كان المدعى على الميت ذينا حيث يفتن فيه بعض الورثة خصما عن الكل مطلقا قال **ومن قال**
ما لي او ما املك في المسكين صدقة فهو على حال الزكوة ولو ادعي بثلث ماله فهو على كل شي والقياس ان يكون كالوصية
 فيلزمه التصديق بالكل وبه قال زفر رحمه الله لان اسم المال يتناول الكل قال الله تعالى ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل له
وجه الاستحسان ان ايجاب العبد يعتبر بايجاب الله تعالى ومطلق المال في باب الصدقات بايجاب الله منه منصرف الى البعض
 كما في قوله تعالى وفي اموالهم يعلمون وقوله خذ من اموالهم فكله اما بوجه العبد على نفسه خلافا للوصية لانها اخت الميراث
 والارث يجري في جميع الاموال فكذا اهي لان العادة ان الانسان يلزم الصدقة من فضوله ماله وهو ماله الزكوة حال حيونه
 وجميع ماله حال وفاته ويدخل فيه جنس ما يجب فيه الزكوة وهي السواك والتفدان وعروض التجارة سواء بلغت ثوبا او لم
 تبلغ قدر النصاب وسوا كان عليه دين مستغرق او لم يكن عليه دين لان المعبر جنس ما يجب فيه الزكوة لا قدرها ولا شرائطها
 ويدخل فيه الاراضي العشرية عند اي يوسف رحمه الله لا غاسبب الصدقة الا ترى ان مصرفه مصارف الزكاة فكانت حقة
 حقة الصدقة فيها راحة وعند مجرده الله لا تدخل لا غاسبب المونة ولهذا اوجب في ارض الصبي والمكاتب في اراضي الاملاك
 لها كالارقات فكانت جهة المونة راحة عنده وذكر في النهاية قول ابي حنيفة مع قوله محمد قاله ذكره الترمذي في مع
 ولا تدخل الارض الحراجية لانها لمحض مونة ولا يدخل الرقيق الخدمة ولا العقار وانما في المنازل وثياب البدلة وسلاح له
 الاستعمال وهو ذلك ما ليس من اموال الزكوة لما ذكرنا من مستحقها من قال في قوله ما املك اجميع ما املك في المسكين صدقة
 يجب عليه ان تصدق بجميع ما يملك قياسا واستحسانا وانما القياس ولا استحسان في قوله ما لي صدقة اجميع ما لي صدقة
 لان الملك اعم من المال الا ترى ان الملك يملكون على المال وعلى غيره بقال ملك النكاح وملك القضا وملك النفقة والمال لا يملكون
 على ما ليس بمال فاذ كان لفظ الملك اعم يتناول جميع ما يصدق به كما لو نص عليه بان قال كل مال املكه ما يصدق به فهو صدقة

انما يكون لقاضي جميع الورثة
 كان المدعى في يد الوارث الحاضر

والصحيح هو الاول لا يفتا مستعجلان استعمالا واحدا فيكون النص الوارد في احدهما واردا في الاخر فيكون فيه القياس والاستحسان
كما في المال وان الانسان عادة يلتزم التصديق بالفاصل عن الحاجة فينصرف فيها الى الجنس ما يجبه فيه الزكوة ثم اذا لم يكن
له مال سوى ما دخل تحت الاحباب يسكن من ذلك قدر قوته فاذا اصاب شيئا بعد ذلك تصدق به على المسكين لان حاجته
مقدمة ولو لم يسكن قدر حاجته لتكلفت الناس من ساعته وليس من الحكمة ان يتصدق بما عنده لم يتكفف من ساعته ولم
يبين في المسقط قدر ما يسكن لان ذلك يختلف باختلاف العيال واختلاف ما يجد له من الخصيل فيجب اهل الحرف وحمل
لهم كل يوم وبعضهم كل ثلثة ايام وبعضهم اكثر وبعضهم اقل وكذا اهل التجارة واهل الزرع يتجدد لهم في كل سنة واهل الفلاحة
في كل شهر عادة وهم الذين لهم دور وهو ايت وحيات وحيات يجرى بها فمسك اهل كل صنعة قدر ما يكتفيه اليان يتجدد له
حاصله قال **ومن اوصى اليه ولم يجل بالوصية فهو وصي على الوكيل** حتى لو باع الوصي شيئا من التركة قبل العلم بالوصية
جاز البيع ولو باع الوكيل مال الموكل قبل العلم بالوكالة ثم علم لم يجز عن ابي يوسف انه لا يجوز في الوصية ايضا حتى يعلم ان كل واحد
منها ائمة الا ان احدهما في حالة الحيوة والاخر بعد المات **وجه الاول** ان الوصية خلاصة لانه ينصرف بعد انقطاع ولاية الوصي
فلا يتوقف على العلم فنصرف الوارث وكنتون الملك له والولاية الاخرى انما الصغير لومات وباع الجرم له من علم بموت
جاز فكذا هذا اما الوكالة فانبات ولاية النصرف في ماله وليس باستحسان لبقاء ولاية الموكل فلا يصح بلا علم من ثبوت له الولاية
كاثبات الوكالة باثبات الملك بالبيع لان الموكل قادر فينصرف بنفسه فلا يفتقر النظر فلا حاجة الى اثباته بغير العلم خلاصة
الميت والاذن بالتجارة للعبد والصغير بمنزلة الوكالة حتى لا يثبت الابعاد العلم ولا يجوز نصرف المأذون له قبل ان الاذن
ما جاز من الاذن وهو اعلام فلا يضر ويرد العلم قال **ومن امله بالوكالة مع نصرة ابي اذا وكل رجلا وهو لا يعلم**
فاعلمه واعلم الناس كان وكبلا جاز نصرة سوا اخبره بذلك عدله او غير عدله صغيرا او كبيرا لانه من المعاملات وليس
فيه الزام وانما فيه الاطلاق فلا يشترط فيه العدالة كسائر المعاملات وكذا لا يشترط فيه الحرية ولا الاسلام وحاصله انه
من المعاملات ولا يشترط فيه الا لغيره قال **ولا يثبت عزله الابعاد او مسنورين كالاخبار الجيدة بحالته**
والتفويض والكر والسم الذي لم يجرى يعني لا يثبت عزله عن الوكالة الا بخبر عدله واحد او اثنين غير عدله الى اخره وهذا
عدله جديفة رحمه الله وقال رحمه الله لا يشترط في الخبر هذه الاشياء الا لغيره لانها من المعاملات فصار كالاختيار بالنظر على
ما يقتضيه حجة ان في هذه الاشياء الزام من وجه فيشترط فيه احد شرطتي الشهادة اما العدد او العدالة بيان الزام
ان الوكيل يلزمه العدة على تقدير ان ينصرف ولا يلزمه شيء على تقدير عدم النصرف وكذا التفويض يلزمه سقوط الشفعة على
تقدير سكوته وعلى تقدير الطلب لا يلزمه شيء وكذا البكر على تقدير السكوت يلزمها النكاح وعلى تقدير الرد لا يلزمها وكذا
السيد على تقدير النصرف فيه بالعقود وغيره يلزمه الارش وعلى تقدير عدم النصرف لا يلزمه ففي كل موضع يلزمه من كل
وجه يشترط فيه العدد والعدالة كما في المنازعات عند الحكام وفيما لا يلزمه من كل وجه لا يشترط فيه العدد والعدالة فاذا
كان فيه الزام من وجه دون وجه يشترط فيه احدهما وقد بيناه في النكاح واما المسلم الذي اسلم في دار الحرب ولم يهاجر
اليها فلا يصح ان يقبل فيه خبر الفاسق حتى يجب عليه الاحكام بخبره لان الخبر له رسول الله صلى الله عليه وسلم
لنقله عليه السلام الا فيبلغ الحديث في الرسول لا يشترط العدالة كالبيكر اذا اخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الخلاف
فيما اذا عزله الموكل بغيره واما اذا لم يبلغه خبره على وكالته حتى يبلغه بالاجماع لان في العبد معتبر بنواحي الشرع فلا يثبت
التمني في الشرع بعد الاطلاق قبل البلوغ الى المكلف حتى لا يحرر عليه قبله فكذا في العبد وهذا في العزل القسري واما اذا
كان حكيما يثبت وينعزل قبل العلم به وذلك مثل موت الموكل وجنونه مطبقا قال **ولو باع القاضي او امينه عبد الغني**
واحد المال فباع واستحق اعدامه يعني اي ضاع لمن العبد في يد البائع وهو القاضي او امينه لم يضمن القاضي ولا امينه
الخبر المشتري لان امين القاضي قائم مقام القاضي والقاضي قائم مقام الخليفة وكل واحد منهما لا يلزمه الضمان لانه لو لم
الضمان للفاصل واعني قوله هذه الامانة كمالا يلزمه الضمان وتعلقت مصالح المسلمين وكذا الوصفي الثمن وضاع في يده
وهلك العبد قبل التسليم الى المشتري لا يضمن القاضي ولا امينه الثمن لما ذكرنا قال **ورجع المشتري على العزم لان**

قاله
في مقابلة
في الامس

في مقابلة
في الامس

في مقابلة
في الامس

البيع واقع لم يفكر من عهده عليه عند تعذر رجوعه على العاقبة كما تجعل العدة على الموكل اذا تعذر رجوعه على الوكيل
بان كان الوكيل عبدا او صبييا محجورا عليه لان العقد وقع له قال **وان امر القاضي الوصي ببيعته لم يفسخ او**
قبل الفسخ وضاع المال رجع المشتري على الوصي لان الوصي هو العاقد نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه كما اذا وكل حال
حيث هو هذا اذا كان الميت اوصى اليه فظاهر وكذا اذا انصبه القاضي لان القاضي انما ينصبه ليكون قائما مقام القاضي فصار
كمن اوصى اليه الميت قال **وهو على العزم اي رجع الوصي على العزم لانه عامل للميت من اجل ان له حقه بسببه**
يرجع به على من وقع له العمل ولو ظهر للميت بعد ذلك مال رجع العزم منه بدينه لان دينه لم يصب اليه ورجع بما ضمن للوصي
او المشتري من المسئلة الاولى وهو ما اذا كان البائع هو القاضي او امينه لانه قضى ذلك وهو مضطر فيه وقبل لا يرجع به لان
الضمان واجب عليه بفعله لان قبض الوصي كقبضه **والاول** لما ذكرنا الوارث اذا بيع له كان بمنزلة العزم لانه اذا لم يكن في
التركة من كان العاقد عاملا له فبرجع عليه بالحقة من العدة ان كان هو وصي الميت وان كان القاضي او امينه هو العاقد رجع
عليه المشتري لما ذكرنا قال **ولو قال قاضي عدل عالم قضيت على هذا الرجل او بالقطع او بالعرب فافعله وسكن**
فعله فيه هنا يكونه عيدا وعالما وفي الجماع الصغير لم يقيد بهما وهو الظاهر وانما يصح فعله لان طاعة اولي الامر رتبة
قاله الله تعالى واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وفي صدق طاعة لانه اخبر عن امر ملك اشتد في الحال فيقبل قوله
لخلوه عن النجاسة لانه لا يولي في موضع الا عاص واحد في اعصار كلها ولو لم يقبل قوله وحده لولي في مكان قاضيان فعلم
ان قوله حجة ثم رجع محمد رحمه الله عن هذا فقال لا يخذ بقوله الا ان يعارض الحجة او يشهد بذلك مع القاضي عدله وبه اخذ
مشا بخبرنا رحمه الله لفساد اكثر قضاة زماننا والندار غير ممكن لان قبول خبر الواحد رتبة الانبياء عليهم السلام وغيرهم
غير معصومين عن الكذب والغلط الا في كتاب القاضي الى القاضي لضرورة احيا الحقوق ولان الحياة في مثل قل طاعة وقال
ابو منصور لما تربي رحمه الله ان كان عدلا لما يقبل قوله لا بد من خفة الحياة واحتمال الخطا لانه بعد الله يوم من الميل
بالرشوة لفتقه يوم من من الغلط ظاهرا وان كان عدلا جاهلا يستفسر لان الجاهل قد يظن غير الدليل دليل فان احسن بان ذكر
شرائطه مثل ان يحكم عدلا زمانا مثلا باقرار امينه فيما في بشرائطه عند التفسير وجب تصديقه لان عدالة من نفعه عن الكذب
وان احسن بان اخل في شرائطه من ثواب الشهادة او التكرار في الاقرار وحده لا يقبل قوله وان كان فاسقا فكذا لان
يعارض الحجة لا احتمال الخطا والحياة قاله الله تعالى في نبا الفاسق ان جاءك فاسق بنبأ فتبينوا والمصنف رحمه الله اختار هذا القول
واذا لم يصدقه فلا يمين على القاضي لان الدين يجب على الحكم والقاضي ليس يحكم وانما هو امين ولو صار خصما لم ينفذ فضاؤه قال
وان قال قاضي عدل لرجل اعدت منك العدة ودينته الي ربه قضيت به عليك فقال الرجل اعدت مني العدة فاعزل القاضي
وكذا الوالد قضيت بقطع يدك في حق اذا كان القطوع يده والمأخوذ منه ماله فمرا انه فعله وهو قاضي لان القاضي عليه
لما اقر انه فعله في حال قضاه صار معترفا بشهادة الفاعل للقاضي لان فعل القاضي على سبيل القضا لا يوجب عليه الضمان
بحاله فعمل القول وقوله ولا يجب على القاضي في ذلك يمين لانه ثبت انه فعل ذلك في حال قضاه ينتصا قضا ولا يمين على القاضي
لما ذكرنا لو اقر لاخذ والاعط بما اقره القاضي لم يضمن ايضا لان قول القاضي حجة ودفعه صحيح فصار اقراره كقوله
معنا ولو زعم القطوع يده والمأخوذ منه ماله انه لم يكن قاضيا بيمينه وانما فعل ذلك قبل التقليد وبعد العزل
كان القول للقاضي ايضا لانه اسنده الى حالة معهودة منافية للضمان فصار كما اذا قال طلقت او اعتقت وانا محنون
والجور كالتعمود امته وقال تسمى لامية السرخسي اذا زعم المدعي ان القاضي فعل ذلك بعد العزل كان القول قول المدعي لان
هذا الفعل حادث فيضاف الى اقرب اوقاته ومن ادعا ما رجا سابقا لا يصدق الا بحجة لان الاصل في وقت المنازعة في الاسناد
حكم الحال كما اذا اختلفا في حريان ما الطائفة وهو لو فعل في هذه الحالة يجب عليه الضمان فلا يصدق في الاسناد الى حاله منافية
الاجح خلاصة المسئلة الاولى لانه ثبت الاسناد بيمينه بيمينه وهو القاضي والقاضي قائم مقام الخليفة ولا امينه
والصدرا الشهيد رحمه الله ونظيره اذا قال العبد لغیره بعد العتق قطعت يدك وانا عبدا وقال المقر بل تعنتها وانت
حركان القول قول العبد وكذا الوالد الولي لعبد قد اعنته اخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وانت عبد فقال المعتق

الميت لا يكون
قائما مقام

الام والاعوان

أخذتها بعد العنق كان القول قول المولى وكذا الوكيل بالبيع إذا قال بعت وسلمت قبل العزل وقال الموكر بعد العزل
كان القول للوكيل ان كان البيع مستهلكا وان كان قائما بالقول قول الموكر لانه اخبر بما لا يمكن الاستفاء فيه مديارا كذا في
مسألة الفلأ لا يصدق في العلة الذاتية لانه امر بالخذ والاصافة يدعي عليه التملك ولو ان القاطع والاخذ في هذا الفصل ما ابر
به القاضي بضمنا لانه انما بسبب الضمان وقول القاضي بقبوله في دفع الضمان عن نفسه لا في ابطال سبب ضمان على غيره خلا
الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالتصديق فان قيل قد وجد الاسناد منها ايضا الى حالة معموده منافية للضمان فوجب
الايضا ايضا كالفاضي ذلك ان حجة عارضها ما هو اقوى منها يقتضي وجوب الضمان وهو الاقرار بسبب الضمان لان حجة
قطعية تكون اقرا من حجة قطعية على نفسه وما ذكرنا من قضا القاضي في حقيقتها حجة ظاهرة لا قطعية والظاهر لا يعارض
القطعي وكان ينبغي ان يكون في حق القاضي كذلك وجب عليه الضمان لكن لو اوجبه عليه الضمان لا يمنع الناس عن تقلد القضا
حدان الضمان بعد العزل فترك لذلك ولو كان المال في يد الاخذ قائما وكذا انما اقر به القاضي والمأخوذ منه المال صدق
القاضي في انه فعله في قضائه او ادعاه فعله في غير قضايه يوجب منه لانه اقر ان اليد كان له فلا يصدق في دعوى تملكه
الا بجهة وقول الموكر ليس بحجة فيه وهي نظير مسألة العلة على ما بينا ومن نظائر هذه المسائل ما لو قال الوصي بعد ما بلغ اليتم
انفقت عليه كذا وكذا من المال وانكر اليتيم ذلك كان القول قول الوصي لما انه اسند الى حاله من فيه للضمان او رد في
الغاية على المسائل المتقدمة ما اذا اعتنق امته ثم قال فلما قطعت يدك وانتماضي فقلت في قطعها وانما حجة كان القول قولها
وكذا في كل شيء اخذ منها عند الحيضة او يوسف مع انه منكر للضمان باسناده الفعل الى حالة ما قبله واجاب بالقرن
بينهما من حيث ان المولى اقر باخذ ما له انما ادعا التملك لنفسه فيصدق في اقراره ولا يصدق في دعواه التملك له وكذا لو قال
روحك اكلت طعامك بادك وانكر الاذن بقبول الموكر هذا الفرق غير صحيح انه اعلم بالصواب

كتاب الشهادة قال رحمه الله في اخبار عن مشاهدات وعلم الامم

ومعيات هذا في اللغة فلهذا اذا لولا انها مستتقة من المشاهدة التي تنبئ عن المعانيه وهي الادلة استعادة اطلاق ذلك
لام السبب على المستند وقيل في مستتقة من الشهود بمعنى الحضور لان الشاهد يحضر القاضي ومجلس الواقعة وهي في
اصطلاح اهل السيرة عبارة عن اخبار يصدق مشروط فيه مجلس القضاء لفظة الشهادة فشرطها العقل الكامل والاضطر والولاية
والقدرة على التمييز بين المدي والمدا عليه **وركنها** لفظ الشهادة بمعنى الخبر دون القسم **وحجتها** وجوب الحكم على القاضي
بالتفتيشية الشهادة والقياس بان تكون الشهادة حجة ملزمة لانه خبر يحمل للصدق والكذب ولكن ترك ذلك بالنص
والاجماع **والشهادة** **طلب المدي** اي يلزم اداء الشهادة ولا يسع كتمانها اذا اطلب المدي لقوله تعالى ولا ياتي بالشهاد اذا
مادعوا قوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم عليه وهذا وان كان يهاجر الا اوامر الكتمان لكن الكتمان على الشيء يكون
امرا بضره اذا كان له صدق واحد لان لا يتكلم الا بالاشهاد به فكان اداء الشهادة فرضا قطعيا كغيره لا يتكلم الا بالكتمان
فصار كالاحرام بل المذكور السيد لا يتم الى الالة التي وقع بها الفعل وهي القلب لان اسناد الفعل الى محله اقوى من اسناد
الذكرة وقوله بصرته بعبي اكرم قوله بصرته واسناده الى اشرف الجوارح دليل على انه اعظم الجرائم بعد الكفر بالله تعالى
انما بان اذا علم ان القاضي يقبل شهادته ويعين عليه الاداء وان علم ان القاضي لا يقبل شهادته او كان واجعا فاداه غيره ممن يقبل
شهادته فقبلت قالوا لا ياتي الا اذا غيره ولم يقبل شهادته بانه من لم يرد اذا كان ممن يقبل شهادته لان امتناعه يؤدي الى
تضييع الحق وهذا اذا كان موضع الشاهد قريبا من موضع القاضي وان كان بعيدا بحيث لا يمكنه ان يقدوا الى القاضي
لاد الشهادة ويرجع الى اهله في يومه ذلك قالوا لا ياتي لانه لم يجمع الضرر بينه وبينه تعالى ولا يضر كاتب ولا شهود ثم ان
كان الشاهد شيئا كبيرا لا يقدر على المشي الى مجلس الحاكم وليس له شيء للركوب فيركبه المدي من عنده قالوا لا بأس به وقيل
شهادته لانه من باب الاكرام للشهود وقد قال عليه السلام اكرموا الشهود وان كان يقدر وركبه المدي من عنده قالوا لا يقبل
قالوا **وسرها في الحدود** **احب** لقوله عليه السلام للذي شهد عنده لو سترته بثوبك كان خيرا لك وهذا الحديث وللفظ
المختص يدل على انه مخير بين الستر والاطهار ولكن الستر افضل لما روينا لقوله عليه السلام من ستر على مسلم ستر الله عليه

والشهادة على غيره
والشهادة على نفسه

والشهادة على غيره
والشهادة على نفسه

والشهادة على غيره

في الدنيا والآخرة وفيما نقل من تلقين الموكر للدين الذي عليه اللام واحكامه دالة ظاهرة على ان الستر افضل وانما اظهر
لان فيه حشمة ايضا لان فيه ان الالة القساد او تقليله فكان حسنا ولا يلزم على هذا قوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع
الغلظة في الذين امنوا الالة لان ظاهر الالة والله اعلم يقتضي ان يشيع فيهم الغلظة لاجل انهم امنوا وذلك
صفة الكافر فلا يكف بعد اب الهم لان يقصود الشاهد ارتفاع الغلظة من العباد لا اشاعتها ولهذا امر الله تعالى بالاشهاد
به بقوله فاستشهدوا عليهن اربعة منكم فلهذا حسن الاول وهو الستر احسن لما بينا ولا يلزم مر عليه قوله تعالى ومن يكتمها
فانه اثم عليه لان المراد بها حقوق العباد بدليل قوله تعالى ولا ياتي بالشهاد اذا مادعوا اي اذا دعاه المدي اذا الحدود
ليس له ادعاء يدعيها لان الحدود حتى الله تعالى والله عني عن كل شيء مع كرمه ولطفه بعباده والعبد محتاج شجاعة فلا يقاس
احد المعص على الاخر **قال** **الشهادة** **احسن** لان الشهادة بالمالك واجبة اذا اطلبه المدي والستر
في الحد افضل على ما بينا وامكننا الجمع بينهما باقائه الحقين بقوله اخذ لانه يجب به حق المدي ولا يجب به الحد ولا القطع
مبي وجب عليه سخط الضمان اذا لا يحتمل ان فلا يحمل مقصود المدي بقوله سرق فثبتوا فاه مراعاة لجهة اذ هو محتاج
الله وبه صيانة يد السارق والله عني عن كل شيء فلا ضرورة الى اقامته **قال** **الشهادة** **احسن** **وشروط الاربعة رجال** لقوله
تعالى ولا ياتي بالشهاد الا بربعة منكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم انما ياتي بربعة
شهاد لقوله تعالى لولا جاءوا عليه اربعة شهداء فلقوله عليه السلام ايت بربعة شهداء على صدق مقالته وهذه الالفاظ
موضوعة للحد كدرون الموثق وقد انعقد الاجماع على اشتراط الذكور فيه ولا في اتمه تعالى بحسب السيرة على عباده واوعد
بالعذاب من احب اشعة الفاحشة على المؤمنين بما نلونا في اشتراط الاربعة مع وصف الذكور تحقيق معنى الستر اذ
وقوف الاربعة على هذه الفاحشة قل ما يتحقق **واجب** على من نسب الى هذه الفاحشة الحان كان اجنبيا واللعان ان كان
زوجا كذا ذلك بكونه مدي الستر وينبغي من الاظهار لا يقال ليس في هذه النصوص الا بيان حوز العمل بعد العدد وليس فيه
بيان ما يمنع العمل باقل منه لاننا نقول هو كذلك لان الخصم بالذكر لا يد على انتفا الحكم عند انتفا المذكور ولكن لا يوجب
من ادعاء حوز ما دونه محتاج الى دليل كان الثاني الحكم عند انتفا لا ينفية الالعدم دليل يقتضيه لاذل يثبت الحكم الشرعي
بغير دليل وقد وجد الدليل على انتفايه عند انتفا العدد المذكور هذا هو اجماع الصحابة ومن يعدم الي يوشاهد ان الشهادة
على الزنا اذ انقض عددهم عن الاربعة بحسب عليهم الحد كدرون قدوة الانبي ان عمر رضي الله عنه حذر الثلثة الذين شهدوا
على غيره بالزنا ولو كان الزنا يثبت بما دونه لما وجب عليه الحد بل كان يجب على المسموم الى الزنا ولا يمكن القياس على غيره من
الحقوق لعدم التساوي ولو جود الفرض في الفرض والاصل والفرع ولا يكون في الفرض نفس حكم العمل
به **قال** **الشهادة** **احسن** **ولبيعة الحدود والنص** **رجال** الحديث الزهري مصنف السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم
والخلفاء من بعده الاشهادة للنساء في الحدود والعصا **وقال** واستشهدوا بشهيد من رجالكم لان شهادة النساء
فيما شعبة اليد لانه كل اثنين منهم فاية مقام رجل فلا يقبل فيما يندره بالمشبهات كما لا يجوز فيها كتاب القاضي الى القاضي
انما كانت فيما شعبة اليد لانه لا يقبل منها لان اليد الحقيقية لا يصرار مع القدرة على الاصل غالبيا وشهادة امرائين مع رجل
تقبل مع وجود الشهود من الرجال ومعنى قوله تعالى فان لم يكونا رجلين قالوا ان لم يشهد احدهما رجلين فليس شهد رجل
وامرأتان **ولوا** هذا التاويل لما اعتبر شهادته مع وجود الرجال وشهادته مع غيره مع عدم الاختلاف بالرجال ايضا
حيث ان شهد رجال وسوء بشي يضاف الحكم الى الكل حتى يجب الضمان على الكل عند الرجوع **قال** **الاربعة رجال** **والولد** **والسكاه**
وعيوب النساء **لا يطلع عليه رجل** **امراة** يعني يشترط لثبوت هذه الاشياء شهادة امرأه لقوله عليه السلام شهادة
النساء جارية فيما لا يشترط الرجال النظر اليه **والجمع** المحلي بالالف واللام اذ لم يكن ثم معموده براد به الجنس فيتناول
الاقل **وقال** حديثه رضي الله عنه اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة القابلة على الولادة **وقال** الشافعي يشترط فيه
ان يشهد اربعة من النساء كل امرأتين يقومان بتمام رجل واحد في الشهادة **وقال** ابن ابي ليلى يشترط ان يشهد فيه ثمان
من النساء العنبر في باب الشهادة ثمان العدد والذكور ونحوه باعتبار احد ما يفي الاخر وهو العدد على حاله والحجة عليها

شهادة

شهادة

والشهادة على غيره
والشهادة على نفسه

ما رويانه انما سقط اعتبار العدد لان نظر الواحد
 اخف والاحوط الاثنان او اكثر لما فيه من معنى الالزام ويشترط فيها سائر شرايط الشهادة من الحرية والاسلام والعقل
 والبلوغ والعدالة وحكمها تدفن في الولادة والبيان والعيوب تدفن ذكرها كل واحد منها في موضعها من الطلاق والبيع
 واما شهادتهن في استئصال الصبي لا يقبل في حق الارث عندنا خفيفة لانه ما يطلع عليه الرجال وتقبل في حق الصلاة عليه
 لانه من امور الدين كشهادتهما في هلال رمضان وروايتها الاخبار وعندنا تقبل لان الاستئصال علامة حيوته ولا يعرفه
 الا من حضره ولا يحضرها الرجال عادة فصار كشهادتهن على نفس الولادة ويقبل في الولادة شهادة رجل واحد ايضا لانه لما قبل
 فيه شهادة المرأة كان الرجل بالضرورة اولى **في اختلافها** اذا قال تعدت النظر قال بعضهم تقبل كما في الزنا قال
ولغيره رجلان او رجل وامرأتان اي يشترط لغير الحدود والقصاص وما لا يطلع عليه الرجال شهادة رجلين او
 رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا او غير مالا كالنكاح والطلاق والعنق والوكالة والوصاية ونحو ذلك مما ليس مال
 وقال الشافعي رحمه الله لا يقبل شهادته النساء مع الرجال الا في الاموال ونوابعها كالاجل وسرط الخمار لان الاصل
 عدم قبول شهادتهن لقصان العقل واختلاف الضبط وقصور الولاية فانها لا تبلغ الحلافة وهذا لا يقبل شهادتهن حرم
 وان كثرت ولا مع الرجال في الحدود والقصاص واما قبلت في الاموال ونوابعها للضرورة وكثرة وقوعها وقلة خطرها
 ولا كذلك غير المال **ولما** روي ان عمر وعلي رضي الله عنهما اجازا شهادة النساء مع الرجال في النكاح والغرفة والطلاق
 حجة اصلية لا ضرورية والاصل فيها القول لو حرم ما تنبئ عليه اهليه الشهادة وهي الولاية وهي تنبئ على الحرية والارث
 ولوجود اهلية القول وهي تنبئ على انتفاء التهمة بالكذب والغلط فالكذب ينفق بالعدالة والغلط ينفق باليقان المعينة
 والضبط والادان بالاول يحصل العلم للشاهد وبالثاني يحصل به اليقان والادان وبالثالث يحصل العلم للقاضي وهذا لا يقبل
 روايتها في الاخبار وكان ينبغي ان يقبل شهادتهن مطلقا كالرجال ولكن جاء النص بخلافه كذا يكثر حرجهم وتقصر الضبط
 بزيادة السببان الجبريهم اخري اليها فليقتض بعد ذلك الا الشهادة وهذه الحقوق تثبت مع الشهادة كالمال بل فرقة اكثر
 ان النكاح ثبت مع الهول وكذا الطلاق والعنق والمال لا يثبت به واي شبهة اقوي من الهول بخلاف الحدود والقصاص
 لانها لا تثبت مع الشهادة **والكل لفظ الشهادة والعدالة** اي يشترط جميع مراتب الشهادة وهي اربع مراتب
 على ما مضى بيانه نقطة الشهادة والعدالة لكي تقبل حتى لو قال الشاهد اعلم او اتيقن لا يقبل شهادته لانه لا ينص
 لاطقة الا يستشهد بما لا يقوم غير مقامها لما فيها من زيادة تركيد لافان من الفاظ اليقين فيكون معنى اليقين ملاحظا
 فيها واستماعه عن الكذب هذه اللفظة استدارة لا يوجد هذا المعنى في غيرها من الالفاظ بخلاف غيرها من الاول امر حيث
 لا يراد فيه اللفظ الذي ورد به الامر بل يتأني بكل لفظ يعطى ذلك المعنى كالتكبير والايان مع الدخول في الصلوة بلفظ
 التكبير وغيره ما هو في معناه وكذا الامان يجوز ان يلفظ كان لخصه المقصود به ولان في الشهادة الزام الحاكم الحكم وثبت ذلك
 على خلاف القياس فيما روي جميع ما روي به النص والعراقيون لا يشترطون لفظ الشهادة في شهادة النساء لانهما لا يطلع عليه
 الرجال ويجعلونه من باب الاجازة لا من باب الشهادة **والصحيح هو الاول** لانه من باب الشهادة ولهذا يشترط فيه شرايط
 الشهادة من الحرية ومجلس الحضر وغيرهما والعدالة هي المعينة للصدق قاله الله تعالى واشهدوا ذوق عدل منكم
 وقال تعالى عن شرايط من الشهاد والعدل هو المرحي لان مباشر غير الكذب من المعاصي قد يباشر الكذب وهذا
 لان الجبر يحتمل الصدق والكذب وبالعدالة تنزج حجة المصدق وهي الاتزجار عما يعتقد حرمته والحجة هو الخبر المصدق
 ولا يلزم حجة دونها وهي شرط لزوم العمل بالشهادة لا شرط اهلية الشهادة اذ الفاسق اهل لولاية القضاء والسلطنة
 فيكون اهلا للشهادة الا ان فسقه اوجب التوقف في خبره لتهمة قال الله تعالى ان جاك فاسق بنبا فبينوا امر بالتبين
 والتثبت لا الرد حتى اذا غلب على ظنه انه صادق في الشهادة جاز ان يحكم به وعن ابي يوسف رحمه الله ان الفاسق اذا
 كان وجهها في الناس دأسوة تقبل شهادته لعدم تمكن تهمة الكذب في شهادته لانه لو جاهد لا يجازي احد على استيغاره
 لاد الشهادة ولم يرؤته يمنع عن الكذب من غير منفعة له في ذلك **والاول اصح** لما ذكرنا وان في قبول شهادته اكراما

له قال

له قال عليه السلام اكرمو الشهود فان الله تعالى يحب المحققين يهرق حق الفاسق امر اخلافا قال عليه السلام اذا لقيت الفاسقا فقل
 بوجه مكفهر ومن يكون مغفلا للفسق فلا مروءة له شرعا فلا يلزم قبول شهادته فاعلموا على وجه لا بد له منه قال **وسئل**
عن الشهود سارا وعليا في سائر الحقوق وهذا عند ابي يوسف ومحمد قال ابو حنيفة يقتصر على ظاهر عدالة المسلم ولا يستل
 عن الشاهد حتى يطلع الختم فيه فان طعن فيه سال عنه سارا وجهه الا في الحدود والقصاص فانه يستل عنه في السر والعلانية
 وان لم يطلع الختم لقوله عليه السلام المسلمون عدو لبعضهم على بعض الا المحمود في قدف ومثله ذلك عن عمر وظاهر قوله تعالى
 وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس يشهد له لان الظاهر هو الاتزجار لان محله ودنه بمنعانه عن ما شره
 القبيح فاكفي بالظاهر لعدم المنازع وان كان الموضع موضع استحقاق كالشفيع يستحق الشفعة بظاهر يده اذ لم يكن له منازع
 وهذا الا ان لا يكون الوصول اليه الفلح لظهورها ولوركي فالمركي يخبر عن عدالته متبينا بظاهر حاله لان اقمارا يستدل به على
 عدالته انزجاره عن محظورات دينه واجتماعه على الطاعات وهي دلائل ظاهرة عليها وليست بقطعية ولا حاجة الى اشتراط
 السوال الا اذا طعن الختم فيه لانه لا يطعن كذا بظاهره فاقابل الظاهران فوجب ترجيح الاستقصاء بخلاف الحدود والقصاص
 لانها بدوران الشبهة ومخاطبة لا سقاها فيستغني فيها ابدأ من غير طعن ختم رجاء ان يسقط **ولما** ان القضاء ينبغي على حجة
 ولا تقع الحجة الا بشهادة العدول على ما بيننا والعدالة قبل السوال ثابتة بالظاهر وهو لا يصلح حجة للاستحقاق فوجب التعرف
 عنها صيانة للقضاء عن البطال واستناد المحكمة الى البرهان وقيل هذا اختلاف عصر وزمان لان باحنفة رضي الله عنه كان في
 القرن الثالث وهم ناس متعلمون رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحجر والصلاح بقوله عليه السلام خير الغورون قرني الذي انا فيهم
 ثم الذين يلونهم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب حتى يحلف الرجل قبل ان يستخلف ويشهد قبل ان يستشيره والامة التي
 تكونوا الحديث الذي روي لا يدل على ذلك وهما كانا في القرن الرابع بعد ما تغير احوال الناس وتطورت الخبايا والكذب
 فاقفي كل واحد ما شاهد في زمانه **والقاضي اليوم** على قولها ان الفساد في هذا العصر اكثر من التعديل في السراين بعض المستنور
 وهي الرقعة اليه المخرجة بها اسم الشاهد وشبهه وحليمته ومسجده الذي يصلي فيه ويحمله وسوقه ان كان سوقا فيسأل
 عنه جيرانه واصدقائه فاذا عرفوا من عرفه بالعدالة كتبت تحت اسمه في كتاب القاضي انه عدل جازر الشهادة ومن عرفه
 بالفسق يسكت ولا يكتب احترازا من الفتنة ويقول الله يعلم الا اذا عدله غيره وخاف ان يحكم القاضي بشهادته فحينئذ يصرح به
 ومن لم يعرف حاله كتبت تحت اسمه انه مستور ويرد المعدل المستورة سرا كذا لا يظهر فيؤدي ولا يدعي التعديل في العلانية من ان يجمع
 بين المعدل والشاهد ليس في شبهة تعدل غيره عن القاضي كالحال ان يكون في قبيلته من يوافقه في الاسم وقد كانت العلانية وحدها
 في الصدق الاول ان الشكوك كانت لاهل الجبر ولم يقدر عليهم اهل الشر ويكتفي بالسرا في زماننا ما ذكرنا وقال محمد رحمه الله تركه القضا
 بلاؤقتة ولا بد ان يقول المعدل هو عدل جازر الشهادة لان العبد والحدود في قدف اذا تاب يكون عدا او الاصح انه يكتفي بقوله
 هو عدل لان من نشأ في دار الاسلام في زماننا كان الظاهر من حاله الحرية والاسلام ولهذا لا يسئل القاضي عن حرية الشاهد اسلامه
 ما لم ينزعه الختم وما ذكره في الجامع ان الناس احرار الا في الشهادة والحدود والقصاص والعقل فانه لا يكتفي بظاهر الحرية في
 هذه المواضع بل يسأل عنها بمحله على ما اذا طعن الختم بالبرق فان المسلم ذكر في مختصره ان الناس احرار الا في اربع مواضع
 الشهادة والحدود والقصاص والعقل فانه لا يكتفي بظاهر الحرية في هذه المواضع اذ قال الله تعالى ان الشاهد عدل او قال القاضي
 المعدل عدل او قال الشجاع المشجع عدا او قالت العاقلة القاتل عدا لا يقبل شهادته ولا يجب حد القذف ولا القصاص فيها
 دون النفس والدية على العاقلة حتى يقيم البينة انه حرم في نظير العدالة عندنا خفيفة فان القاضي يحكم بظاهر العدالة بكونه من
 المسلمين ما لم يطلع الختم فيغير فاذا طعن سال على ما بيننا **والاصح** هذا انما هو خفيفة يعني تعديل المدعى عليه
 الشهود لا يصح ومراة على قول من يري السوال عن الشهود وما على قوله فلا يتأني ذلك لانه لا يري السوال عن الشهود وتظيره
 المزارة فانه لا يراها ومع هذا اقرع عليها على قوله من يري وانما يصح تعدله لان من زعم المدعي وشهده ان المدعى عليه ظالم كاذب
 في الحدود وتركه الكاذب الفاسق لا يصح عن ابي يوسف ومحمد ان تركته يجوز اذا كان من اهل بل كان عدلا كذا لا يدرى اخر اليه
 لانه لا يخفى زعمه بل الواحد ابو يوسف يجوز على ما يحكي من قريب ومراة فيما اذا قال هو عدل كذا خطأ او تسوا اما اذا قال صدقوا

الرقعة التي فيها
 اسم الشاهد
 هي التي
 يكتب عليها
 ما يعرف به
 حاله

تركه الكاذب الفاسق

او مع عدوله صدقة تعدل لزمه الحق لاقراره به ولو قال لم عدوله ولم يرد على ذلك لا يلزمه شيء لانهم مع كونهم عدولا لا يتوهم منهم السب
والخطا لا يلزم من كونه عدولا ان يكون كلامه صوابا **والواحد يكفي للتركية والرسالة والترجمة** لان التركية من امور
الدين فلا يشترط فيه الا بعد اليمين حوز تركية العبد والمرأة والاعمى والمجنون في قدس اذ اناب لان خبره لا يقبل في الامور
الدينية الا بيمين رويان في الاخبار مقبولة وهذا عندنا في التركية ما يشترط في التركية في الشهادة من العدد ووصف
الذكرة حتى يشترط في تركية ستود الزنا اربعة ذكور وفي غيره من الحدود والقصاص رجلا وفي غيرهما من الحقوق يجوز رجلا
او رجلا وامرأتان وفيما لا يطلع عليه الرجال امرأة واحدة رتبها على مراتب الشهادة لان التركية في معنى الشهادة لان ولاية القضا تبني
على ظهور العدالة وهو التركية ويشترط فيها ما يشترط في الشهادة **وليس** انه ليس في معنى الشهادة وانما هو في معنى الاخبار ولهذا لا يشترط
فيه لفظ الشهادة ولا مجلس الحكم وجاز تركية من لا يقبل شهادته له تركية احد الزوجين الاخر وتركية الوالد لولده وبالعكس
واشترط العدد في الشهادة امر تبدي ثبت على خلاف القياس لان رجلا الصدق في حق العاقل بقوله العدالة لا بالعدد كما في رواية
الاخبار حتى قالوا فيها اربع بكرة الرواة ما يبلغ حد التواتر فلا معنى لاستمرار العدد في الشهادة ولكن تركية ذلك للنسب في
ما رواه على الاصل وفي المحيط اجاز تركية البني وقالوا يشترط الذكورة وعدد الشهادة في تركية شهود احدى الاجزاء والمراد
بالرسالة والترجمة رسول القضا في المزمع والذكر عن الشهود كل ذلك على الخلاف الذي ذكرنا والمعنى ما بيننا من الجانبين والاط
في الكل اثنان وبلفظ القضا في ان تخار في المسألة عن الشهود من هو خبر باحوال الناس واكثرهم اختلاطا بالناس مع عدالته
عارفا بما يكون جرحا ولا يكون جرحا غير طاع ولا يقبل كمالا على المال فان لم يكن في جرحه ولا اهل سوقه من ثقبه سال اهل
محله وان لم يجد فيه ثقبه اعتبر تواتر الاخبار الذي ذكرناه كله في تركية السر وان تركية العلانية فيشترط فيها
جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك سوى لفظ الشهادة والاجماع لان معنى الشهادة فيها اظهر فاما ما يخص
بمجلس القضا **وله ان يشهد باسبع اراي في مثل البيع والاقرار وحكم الحاكم والعصب والقتل وان لم يشهد**
عليه اي يجوز له ان يشهد في كل ما يراه بنفسه اذا عين السبب كالباع الى اخر ما ذكر وان لم يشهد عليه بل يجب عليه اذا ادعى الجرح
لما تواتر ورويه هذا انه علم هو الموجب بنفسه وهو الشرط لقوله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون لقوله عليه السلام اذ علمت
مثل الشمس فاشهد والافدع ويقول اشهدانه باع واقرانه عين السبب فوجب عليه الشهادة به كما عين هذا اذا كان الباع بالعدد
فما هو وان كان بالغاطي فكذلك لان حقيقة البيع هو ما دللنا على المال وقد وجد وقبل لا يشهد من على البيع بل يشهد من على اخذ
ولا يخطا له بيع حكي وليس ببيع حقيقي ولا يقول اشهدني الا اذا اشهد به كذا وكذا في الاقرار بقوله اشهدان فلا يافز
كذلك الغافل ولا يقول اشهد في ما ذكرنا ولو سمع من وراء الحجاب لا يسمع ان يشهد لا خلاف ان يكون غيره اذ النعمة تشبه النعمة الا اذا
كان في الداخل وحده وعلم الشاهد ان ليس فيه غيره ثم جلس على المسلك وليس له مسلك غيره فسمع اقرار الداخل ولا يراه لانه حصل له العلم
ويطفي للقاضي اذا نكره ان لا يقبل لان النعمة تشبه النعمة وليس من ضرورة جواز الشهادة القبول عند التفسير الا ترى ان الشهادة
بالسمع يجوز في اشياء عند التفسير لا يقبل وقالوا اذا سمع صوت امرأة من وراء الحجاب لا يجوز ان يشهد عليها الا اذا كان يرى
شخصها وقت الاقرار **قال ولا يشهد على شهادة غيره ما لم يشهد عليه** لان الشهادة لا تثبت حكمها بنفسه ولا نصير حجة الا بالقتل
الى مجلس القضا ولهذا اعتبر عدالة الاصول فلا يكون غيره ان يجعل كلامه حجة الا بامره فلا يسمع ان يشهد على شهادة الا بالتحليل وكذا
اذا سمع يشهد غيره على شهادة فلا يسمع السامع ان يشهد على شهادته لانه لا يحل له ان يجعل غيره حجة رتبها الوسم شخصه بوقول
حيث لا يجوز للسامع ان يصرف ما يملكه لان الموكل لم يرض برأيه **قال ولا يجعل شاهدا وقايف وراو بالخط** **اليد** كذا في كل
لشاهد اذ اري خطه ان يشهد حتى يتذكر الشهادة ولا لفا في اذ اوجد في ديوانه مكتوبا شهادة شهود ولا يحفظ امر شهودا
بتلك او قضية مضاهان حكم بتلك الشهادة ولا ان يعنى تلك القضية ولا لراوي اذ اوجد مكتوبا بخطه او بخط غيره وهو معروف انه
قرا على يده وان يروي حتى يتذكر الشهادة او القضية او الرواية هذا على الاطلاق قوله في حيفه ووجه قوله تعالى الا من
شهد بالحق وهم يعلمون ولغزله عليه السلام اذ علمت مثل الشمس فاشهد شرط ان يكون عالما ولا يتصور العلم بدون تذكر الواقعة
لان الخط شبه الخط فلا يلزم حجة اذ انما انه مروي وهذا لان فائدة الكتاب ان يتذكر اذ انقربه فاذ لم يقبل للقلب المذكور صار

وجوده كعدمه قال محمد رحمه الله يجوز لكل واحد منهم ان يجعل بالكتاب ان يتبين به وان لم يتذكر الواقعة توسع لا على
الناس قال ابو يوسف رحمه الله يجوز للراوي ان يجعل به لدلالة الظاهر وكذا القضا في ان حكم بالشهادة وان يحض القضا بذلك
وليس للشاهد ان يشهد بروية خطه ما لم يتذكر الشهادة لان القاضي لكثرة اشتغاله يعجز عن حفظ كل حادثة ولهذا يمكن
كل حادثة فلو لم يكتب عما جده في قطره لتعطل احوال الناس وكان سبيله في قطره وهو في يد تحت ختمه فبومن من التبديل
والنزوير وكذا الرواة يكون في ايدهم فيمنع من النزوير ايضا بخلاف كتابة الشهادة لان العبد يكون في يد الخصم فلا يؤمن من
التبديل ولو لم يبق القاضي قضاؤه ولم يكن له محل فشهد عنه شاهدان بانه قضى بكذا الخط المذكور وقيل عند ابو يوسف
لا يبعد ذلك وعلى هذا لو اخبره قوم بثبوت بمراته كان شاهدا لا يسمع ان يشهد على هذا الوسم حديثا من غيره ثم روي
الامل فسمعه ممن روي عنه فبمن لا يسمع ولا يجوز له ان يعمل به وعند محمد ان يبعد ذلك في الكل ولو ذكر مجلس الشهادة
دون الشهادة لا يسمع ان يشهد **قال ولا يشهد على ما به الا في السبب والموت والنكاح والدخول وولاية القضا**
واصل الوقت فله ان يشهد بها اذا اخبر بها من يثق به والقياس لا يجوز لان الشهادة لا يجوز الا بعلم ما بيننا من قبل ولا
ولا يتحقق العلم الا بالمشاهدة والعيان والمخبر المتواتر ولم يوجد نصار كالبيع والادارة بل اولى لان حكم المال اخذ من حكم النكاح ولهذا
لا يجوز للقاضي ان يحكم بالنكاح مع الحكم بغيره مما يجب به الشهادة ولهذا الوسم للقاضي لا يقبله وحده لا يستحسن ان هذه الامور
تختص بعناية اسبابها خواص من الناس ويتعلق بها احكام يفتي على انقضاء القرون وانقراض الاعصار فلو لم يقبل فيها له
بالسمع ادي الى المخرج وتعطيل الاحكام وان اسباب يقترن بها ما تشتمل عليه فان السبب يشتمل على القضية ونسبة كل واحد
الى الاخر عند الخطابات والمناجات والموت بالنعرة وسمه التركات واندراس الاثار والنكاح بالشهود والولام والقضا بقراءة
المشور ولخلاف المصوم اليه وازد حاتم عليه فزلت الشهادة فيما منزلة العيان فلا يشترط فيها المشاهدة خلافا للبيع الجبة
والاجارة واما ما لا يخفى من هذه اسبابها خواص من الناس بل تحضر الخاص والعام وبه جرت العادة لان الناس فاطمة كجسود
على انهم يشهدون بهذه الاشياء الشهرة الا ترى اننا شهد ان عليا تزوج فاطمة ودخل بها وشركا كان فاضيا وعمران الخطاب تزوج
بنت علي ولو تعلقت بحقيقة علم السبب ادي الى عدم الشهادة اصلا لان سبب النسب العلوق ولا علم للبشر فيه وسبب القضا
التولية ولا محض الا للوزير وامثاله وكذا الدخول لا يعرفه الا الزوجان واكتفي في الكل بالدليل الظاهر اما يجوز له ان يشهد
بعدة التواتر او باخبار من يثق به او اري امرأة يدخل عليها رجل ويبلغها الا زواج وسمع من الناس اقرارا وجرحا جاز له
ان يشهد به وان لم يعين عند النكاح وكذا اذا اري شخصا جالسا مجلس الحكم بفصل المحضوات جاز له ان يشهد انه قاض وقالوا في
الاخبار يشترط ان يخبر رجلا وامرأتان ومعدله يحصل له نوع علم او غلبة ظن وقيل في الموت يكفي باخبار واحد عدل
او واحدة لانه قد يتحقق في موضع ليس فيه الا واحد خلافا لغيره ان الغالب فيها ان يكون بين الجماعة ويشترط في الاخبار لفظ الشهادة
في غير الموت وفي الموت لا يشترط لانه لا يشترط فيه العدد فكذا لفظ الشهادة ولو لم يحضر الموت الاشخص واحد اراد ان يشهد
بموته عند الحاكم اخبر بذلك رجلا عدلا لم يشهد ان بذلك عند الحاكم وهو من الحجج المسائل ولو شهد انه حضر دفنه فهو معارضة
وقوله واصل الوقت مختار به من شرايطه لان اصله هو الذي يشهد دون شرايطه ولا يقبل فيها بالسمع وذكر المرفياني رحمه الله
انه لا بد من بيان الحجة بان يشهد وانه وقف على هذا المسجد او الفقير او ما اشبهه حتى لو لم يذكر وافي شهادته في الحجة لا يقبل
شهادته **فكر الاستئذان** على هذه الاشياء يفتي اعتبار السامع في الاول عن ابو يوسف جواز لا بمنزلة النسب لقوله عليه السلام
الاول حجة السبب لان الحكم المتعلق بالولا يفتي بعد الموت كالحكم المتعلق بالنسب فلو لم يحضر السامع لتعطلت الاحكام وجه قوله
في حيفه ومحمد ان العتق يفتي على زوال الملك ولا بد فيه من المعاينة فكذا ما بيننا عليه وذكر شمس الابهة السرخسي ان الشهادة
بالعتق لا يقبل بالاجماع وذكر الخواص ان الخلاص ثابت فيه ايضا يفتي ان لا يفسر انه يشهد بالسمع ولو فسره يقبله كعناية شمس
في بيان ان يطلق له الشهادة واذا نكر لا يقبل **قال ومن في يده شيء سوى الرقيق** **كذا** ان تشهد له لان اليد بلا
منازع اقضي ما يستدل به على الملك اذ لا دليل لمعرفة الملك في حق الشاهد سوى اليد بلا منازع لان غاية ما في اليد
ان يعاين اسباب الملك من الشرا وغيره وذلك راجع الى اليد لان الملك ثبت ملكه باليد بلا منازع ولو لا ذلك لما صح التملك

والاخبار حتى قالوا فيها اربع بكرة الرواة ما يبلغ حد التواتر فلا معنى لاستمرار العدد في الشهادة ولكن تركية ذلك للنسب في ما رواه على الاصل وفي المحيط اجاز تركية البني وقالوا يشترط الذكورة وعدد الشهادة في تركية شهود احدى الاجزاء والمراد بالرسالة والترجمة رسول القضا في المزمع والذكر عن الشهود كل ذلك على الخلاف الذي ذكرنا والمعنى ما بيننا من الجانبين والاط في الكل اثنان وبلفظ القضا في ان تخار في المسألة عن الشهود من هو خبر باحوال الناس واكثرهم اختلاطا بالناس مع عدالته عارفا بما يكون جرحا ولا يكون جرحا غير طاع ولا يقبل كمالا على المال فان لم يكن في جرحه ولا اهل سوقه من ثقبه سال اهل محله وان لم يجد فيه ثقبه اعتبر تواتر الاخبار الذي ذكرناه كله في تركية السر وان تركية العلانية فيشترط فيها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك سوى لفظ الشهادة والاجماع لان معنى الشهادة فيها اظهر فاما ما يخص بمجلس القضا وله ان يشهد باسبع اراي في مثل البيع والاقرار وحكم الحاكم والعصب والقتل وان لم يشهد عليه اي يجوز له ان يشهد في كل ما يراه بنفسه اذا عين السبب كالباع الى اخر ما ذكر وان لم يشهد عليه بل يجب عليه اذا ادعى الجرح لما تواتر ورويه هذا انه علم هو الموجب بنفسه وهو الشرط لقوله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون لقوله عليه السلام اذ علمت مثل الشمس فاشهد والافدع ويقول اشهدانه باع واقرانه عين السبب فوجب عليه الشهادة به كما عين هذا اذا كان الباع بالعدد فما هو وان كان بالغاطي فكذلك لان حقيقة البيع هو ما دللنا على المال وقد وجد وقبل لا يشهد من على البيع بل يشهد من على اخذ ولا يخطا له بيع حكي وليس ببيع حقيقي ولا يقول اشهدني الا اذا اشهد به كذا وكذا في الاقرار بقوله اشهدان فلا يافز كذلك الغافل ولا يقول اشهد في ما ذكرنا ولو سمع من وراء الحجاب لا يسمع ان يشهد لا خلاف ان يكون غيره اذ النعمة تشبه النعمة الا اذا كان في الداخل وحده وعلم الشاهد ان ليس فيه غيره ثم جلس على المسلك وليس له مسلك غيره فسمع اقرار الداخل ولا يراه لانه حصل له العلم ويطفي للقاضي اذا نكره ان لا يقبل لان النعمة تشبه النعمة وليس من ضرورة جواز الشهادة القبول عند التفسير الا ترى ان الشهادة بالسمع يجوز في اشياء عند التفسير لا يقبل وقالوا اذا سمع صوت امرأة من وراء الحجاب لا يجوز ان يشهد عليها الا اذا كان يرى شخصها وقت الاقرار قال ولا يشهد على شهادة غيره ما لم يشهد عليه لان الشهادة لا تثبت حكمها بنفسه ولا نصير حجة الا بالقتل الى مجلس القضا ولهذا اعتبر عدالة الاصول فلا يكون غيره ان يجعل كلامه حجة الا بامره فلا يسمع ان يشهد على شهادة الا بالتحليل وكذا اذا سمع يشهد غيره على شهادة فلا يسمع السامع ان يشهد على شهادته لانه لا يحل له ان يجعل غيره حجة رتبها الوسم شخصه بوقول حيث لا يجوز للسامع ان يصرف ما يملكه لان الموكل لم يرض برأيه قال ولا يجعل شاهدا وقايف وراو بالخط اليد كذا في كل لشاهد اذ اري خطه ان يشهد حتى يتذكر الشهادة ولا لفا في اذ اوجد في ديوانه مكتوبا شهادة شهود ولا يحفظ امر شهودا بتلك او قضية مضاهان حكم بتلك الشهادة ولا ان يعنى تلك القضية ولا لراوي اذ اوجد مكتوبا بخطه او بخط غيره وهو معروف انه قرا على يده وان يروي حتى يتذكر الشهادة او القضية او الرواية هذا على الاطلاق قوله في حيفه ووجه قوله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون ولغزله عليه السلام اذ علمت مثل الشمس فاشهد شرط ان يكون عالما ولا يتصور العلم بدون تذكر الواقعة لان الخط شبه الخط فلا يلزم حجة اذ انما انه مروي وهذا لان فائدة الكتاب ان يتذكر اذ انقربه فاذ لم يقبل للقلب المذكور صار

ما يعتبر السامع في الحجة

فلا ترد شهادته ما لم يثبت اليه احد المعالي الثلاثة التي ذكرناها اتفاقا قال **ابن بركة** او باكل على الطريق او بغيره
السلف يعني الصالحين منهم وهم الصحابة والتابعون والعلماء في حقيقته واصحابه لان هذه الاشياء دل على قصد عقله وقلة
 مروته ومن لم يمتنع عن مثلها لا يمتنع عن الكذب عادة خلاص ما اذا كان يخفي السب وكذا لا يقبل شهادة من باكل في السوق
 من ايدي الناس كما ذكرنا وقال بعض المتأخرين لا يقبل شهادة اهل الحرف لكثرة الايمان الفاجرة منهم واكثرهم على انها مقبل شهادة
 من عرف منهم بالعدالة قال **ونقبل لأخيه ومعه وابوه ورضاعا وامه وامه بنتها وروح بنته وامه ابنته وابنته**
 لان الاملاكن بينهم متميزة والايدي متميزة ولا بسوطة بعضهم في مال البعض فلا تتحقق التهمة خلاص شهادته لعزائمه وكذا
 او احد الزوجين للآخر على ما بيننا قال **واهل الاهوال الخطاينة** وقال الشافعي لا يقبل شهادة اهل الاهوال كغير فسنه
 اذا فسق من حيث الاعتقاد اغلظ من الفسق من حيث النعاطي ولا شهادة للفاسق **ولما** ان الفاسق اما ترد شهادته لثمة الكذب
 والفسق من حيث الاعتقاد لا يدل على ذلك بل ما وقع فيه الا انه انما ترد من يكثر بالكذب ومن جعل من لثمة به بين
 الايمان والكفر فيكون هو اقوى اجنبا عن الكذب حذر عن الخروج من الدين ولانه مسلم عدل لا يتعاطى الكذب فوجب قبول شهادته
 قبيحا على غير صاحب العواوه عن ناول وندين فلا ينظر عدل الله به كن يستنبح المثلث او متروك التسمية واستدل بمرجه
 على قبول شهادته فقال اريته ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعدوا معاوية على مخالفة علي رضي الله عنه ولو شهدوا بغيره
 على ان ترد شهادته وخالفه على بعد عنان بدعة وهو وكيف يخرج عليه بالسيف ولكن لما كان عندنا ناول وندين لم يمتنع قبول شهادته
 وشروط في الدخيرة لقبول شهادته ان يكون عوي لا يكره صاحبها وفي النهاية ان اصول اهل العواسته الجبر والقدر والرفق والخروج
 والتشبيه والتعطيل ثم كل واحد يقدر اثني عشر مرة في الخطاينة ثم من الروايق ينسبون الى ابي الخطاب محمد بن وهب الاجدي
 يستعينون ان يشهدوا المدعي اذا حلف عندهم انه حو ويقولون المسلما خلف كاذبا فبا اعتقادهم هذا فكيف يشهد في شهادتهم
 فلعله اقدم على الشهادة بهذا الطريق ونيل اغير يعتقدون ان من ادعا منه شيئا على غيره يجب ان يشهد له بيقينه شيعته وذكر
 الاقطع اغير تومر ينسبون الى ابي الخطاب رجل كان بالكوفة قتله عيسى بن موسى وصلبه بالكفايس لانه كان يزعم ان ابن ابي طالب
 الاله الاكبر رجعت الصادق الاله الاصغر قال **والذي على قتله** وقال الشافعي ومالك لا تقبل شهادة الذي على ذبي
 مثله ولا على الحربي لانه يفسد بين الله تعالى تستنهم في ايات من القرآن وهو اغلظ من الفسق بغا طبا فكان اولى برده شهادته
 ولان الله تعالى قال من تزعم من الشهداء الكافر غير مربي وان شهادة الرقيق ترد لما ان الرق امر الكفر فكيف تقبل شهادة
 من به حقيقة الكفر ولا يقبل شهادة تودي الى الزام الحاكم القضا بشهادته ولا يجوز ان يترجم المسلم بشهادة الكافر ولهذا
 لا يقبل شهادته على المسلم بالاجماع كبا يلزمه شي يتصور بشهادة الكافر ولا يترجم المسلم بالكذب قال الله تعالى احببهم
 اغير تذكرون الايات عناد مع علي بن ابي طالب عليه السلام وحجها بها واستيفتها لنفسها ظاهرا وعلا وكان ذلك كذا
 منهم والكذاب لا يقبل شهادته فلم يكن اهلا لها كما لم يرد لانه ليس باهل للشهادة على المسلم فكذلك اهل الكفر لا يقبلون من كان اهلا
 لها لا يختلف بين شخص وشخص وقال ابن ابي ليلى ان اثنتي عشرة ملة تقبل شهادة بعضهم على البعض وان اختلفت لا تقبل لقوله
 عليه السلام لا شهادة لاهل ملة على اهل ملة اخرى الا المسلمون فان شهدا بغير مقبولة على اهل الملل ككفر **ولما** ما روي انه عليه السلام
 رحم يهوديين شهادة يهود عليه بالزنا عن ابي موسى الاشعري وجابر بن عبد الله انه عليه السلام اجاز شهادة الصمارك
 بعضهم على بعض وعليه اجماع السلف وقوله تعالى اراخرا من غيركم اي من غير اهل دينكم وهو جني على قوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا هذا النسخ على ان شهادة الكافر مقبولة في وصية المسلم وفي وصية الكافر اولى ثم انتساخته في حق المسلم لاجل ان ولايتهم
 على المسلمين انتسخت لا يدل على انتساخته في حق الكافر لبقاء ولايته بعضهم على بعض لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اوليا
 بعض والمراد به الولاية دون الموالات لانه معطوف على قوله ما لم من ولايتهم من شي باذابقت ولايه بعضهم على بعض بقيت
 الشهادة ايضا لما في وصية من التزم الغير فدل ذلك على ان الاية غير منسوخة في حقهم وكيف يقال ذلك
 وقد عمل بعض الصحابة في حق المسلمين ايضا فان ابا موسى الاشعري رضي الله عنه اعني شهادة الكافر في وصية المسلم بها
 رواه ابو داود والدارقطني وقاله عائشة رضي الله عنها لجبر بن نعيم هل تقرا سورة المائدة قال نعم قالت فافها اخر سورة

ولا يقبل من يكثر شتم اهل
 ولا من يشتم الناس حج

نكحت

اثنتي عشرة ملة تقبل شهادة بعضهم على البعض وقوله احمد فهذا يدل على انها ليست بمنسوخة
 في حق المسلم ايضا والنسق من حيث الاعتقاد لا يمنع القبول لانه منتهى عن محذور دينه اشد الامتناع والكذب محذور في
 الايمان كلها والرضا ثبت في حق الكافر في حق المعاملات بصفه الامانة لا لانه تعالى وصفهم بذلك فقال ومن اهل الكتاب
 من ان تاسمه بقطار يوده اليك تخرج الاية من الوصف ثم بالامانة والامانة مربية وان لم يكن الكافر مربية لكفره ولما كان
 موثقا في المعاملات كان موثقا في الشهادة لا سيما في الامانة والفرق بينه وبين العبد ان العبد ليس من اهل الولاية على احد
 كما لصي والشهادة من باب الولاية والكافر اهل للولاية على نفسه فيكون اهلا للشهادة ليقابل جليسه والفاخي لم يلزمه القضا
 بقوله الكافر وانما لزمه بالتقليد عند قيام الحجة والعوا امانة عنده فيجب عليه ادائه كما يلزمه النظر للغيث والصغار منهم
 ومن المسلمين من غير ان ينظر باي سبب وجب له الحق وامتناعهم عن الكذب مشاهد هذا القادر والحد الذي حكى الله تعالى
 عنهم في حق من كان في ذلك الزمان مع علمهم لا يوجب ان يكون من عصرنا منهم ان يكون عالما بالحق بل الطاهر عنه
 الكفر حقا لجهله به ولعلمه لا علم وقد كان في ذلك الزمان ايضا من لا يعلم الا ترى الى قوله تعالى ومنهم اميون لا يعلمون الكتاب
 الا اماني وقال تعالى وان من قبلكم لبعثنا الخ وبعثنا من قبلهم من كان اهلا للشهادة لا يختلف بين شخص وشخص
 قلنا اما اختلفت شهادته بين المسلم والكافر لما ذكرنا وشهد هذا لغيره فشرعا لا يترجم ان شهادة المسلم على عدوه لا يقبل
 وعلى غيره تقبل وكذا شهادته لغيره ولا تقبل ولا يجوز تقبل فلا بعد رد الشهادة بالنسبة الى شخص للثمة فكذلك
 هذا والمراد بالولاية له على احد فلا يقبل شهادته على احد كالعبد والصبي ومثل الكفر كله ملة واحدة فقبل شهادة بعضهم
 على بعض وان اختلفت مللهم لان بعضهم ليس في قهر بعض فلا يودي الى التفوق عليه قال **والحربي على مثله على الذي**
 لانه لا ولاية له على الذي وله ولاية على الحربي والذي اعلى حاله لانه من اهل دارنا فجازت شهادته عليه ولا يجوز شهادة الحربي
 على الذي والحربي مثل الحربي يجوز شهادته اذ هو على الاخر الا اذا كانا من دارين مختلفين كالاشعري والحنيف لا يقطع الولاية
 بينهما وهذا لا يتوارى والدار مختلف باختلاف المذبة والملك لا يقطع الصورة بينهما واستباحة كل واحد منهما دارا اخر وقاله
 قال **ومن لم يصغره ان اجنب الكبار** اي يقبل شهادة من معي معصية صغيرة بشرط ان يجنب الكبار والمصغرة
 الصغيرة والمراد ان ذنب ما دون الفواحش وقيل شهادة من اذ اجتنب الكبار كلها وكانت حسنة اغلب من سياتي وقد مضى
 ذكر الكبار والصغار في الكلام في العدالة والاصل ان العدالة شرط لقبول الشهادة وهي الاستقامة يقال طريق عدل الشهادة
 والاستقامة بالاسلام واعتدال العقل وبعار من العقل هو ابطله ويصدق من الاستقامة وليس لك ان الاستقامة حديد رمتها
 ويكتفي لقبول الشهادة باذناه كبا يودي الى تضييع الحقوق واذا ناه ربحان حجة الدين والعقل على العوا والشهوة واختلوا في
 ذلك فقبل من اركب كبيرة او اصر على صغيرة سقطت عدالته وصار منها بالكذب ظهر رجحان العوا على العقل والحسن
 ما قبل فيه ما نقل عن ابي يوسف ان العدالة في الشهادة ان يكون مجتنباً عن الكبار ولا يكون مصرا على الصغار ويكون صلاحه اكثر
 من فساده وصوابه اكثر من خطاه لان الصغيرة تكون كثيرة بالاصرار عليها ولا يوتق كلام من كثر منه الخطا والفساد فلم يوجد
 ما يدل على الاجتناب عن الكذب والا لما من غير اصرار لا يقدح في العدالة اذ لا يوجد من البشر من هو معصوم سوى الانبياء
 عليهم السلام فيؤدي اشتراط العصمة الى سد باب الشهادة وهو مفتوح بقوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء
 على الناس اي عدلا وقوله عليه السلام المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في قذف قال **والانفك لاهلاق**
 النصوص من غير تقييد بالختان لانه لا يخل بالعدالة اذا ركه لعذبه من عوا وخوف هلاجه وان تركه من غير عذر
 استغفا فالدين لا يقبل شهادته لانه لم يبق عدل مع الاستغفات بالدين وعن ابن عباس انه لا يقبل شهادته وهو محمول
 عليا اذا تركه استغفا بالسننة ولم يقدر ابو حنيفة للختان وقتا معلوما لانه لم يرد فيه كتاب ولا سنة ولم يقبل فيه اجماع
 الصحابة رضي الله عنهم وطريق معرفة المقادير السماع وليس للرأي فيه مدخل وقدره المتأخرون واختلافوا في وقته فقال
 بعضهم وقته من سبع سنين الى عشر سنين وقال بعضهم اليوم السابع او بعد السابع بعد ان يكون الصبي مختلا
 ولا يهلك به لا روي ان الحسن والحسين رضي الله عنهما اختفا في اليوم السابع او بعد السابع وهو سنة للرجال عند نادون النساء

ولكنه شاذ

الاحري لا قبل لان الاولى ترجحت بانضال القضاء فلا تنقض بالثانية وهذا لان الحكم بانة قبل بركة صار ذلك حكما بانة لم يقتل في غيرها ان قتل شخص واحد في مكان لا يتصور قضاة نظير بالوكان مع رجل ثوبان احدهما محس فحري وصلي في احدهما وقع تحريمه على طهارة الاحري يجوز له الصلاة فيه لان الاول انقض حكم الشرع فلا ينفق بوقوع التحريم في الآخر قال **دعوى البقرة** **بقره واختلفا في الوفاء** **بقره** **علا** **الذكورة** **والانوثه** **والعقب** يعني لو شهد شاهدان على سرقه بقره واختلفا في لون البقره بان قال احدهما سرقه بقره وبسا وقال الآخر بقره سودا فقبل شهادتهما وتقطع به خلاف ما اذا قال احدهما سرق ذكر او انا قال انني واختلفا في لون البقره في العقب حيث لا قبل شهادتهما فيها وهذا عند ابي حنيفة وقال لا تقبل شهادتهما في السرقة ايضا لان البقره البيضاء غير السودا فكانا سرقتين مختلفتين ولم يرم على فعل واحد فبطلت الشهاده فلم يثبت وصار كاختلافهما في الذكوره والانوثه وكاختلافهما في اللون في العقب بل اولى لان الثابت بالعقب همان لا يسقط بالشبهات والثابت بالسرقة حديثا فصارا نظرا لاختلافهما في قيمتهما انما اختلفا فيما لم يكلفا نقله لان القطع لا يضاف الي اثبات الوصف فصار كاختلافهما في ثياب السارق الا انهما لو سكتا عن بيان اللون جازت شهادتهما خلاف بيان القيمة لان ذلك من نفس الشهاده حتى يعلم انما تبلغ مضافا لان التوفيق ممكن لان السرقة تكون في الليل في غالبها ويكون التحمل فيها من بعد فيشتبه به عليها اللونان او يجتمعان في بقره واحدة بان احدهما جانيها ابيض والآخر اسود فبشهادة كل ما راي او ما وقع عنده خلاف وصف الذكوره والانوثه لانها لا تجتمع في بقره واحدة وكذلك الوقوف على تلك الصفه يكون بالقرب فلا يشتبهه فيكونان سرقتين مختلفتين فاستمر في كل واحدة منهما صاحب الشهاده بخلاف العقب لان التحمل فيه بالهوا لان العقب يقع بالهوا وهو يقرب منه غالبا فلا يشتبه عليه الحال فتكون الشهاده من تحمين وتامل لم تكنه من ذلك فلا يشتبه عليه فان قيل في التوفيق احتمال لا يجاب الحد وهو محتمل لدروءه لا لا يجابه ذلك القطع لا يضاف الي اثبات الوصف لانها لم يكلفا نقله على ما بينا وما يوجب الدرة يكون في نفس الموجب كافي غيره فان قيل على هذا تكون البقره المسروقه بلفا والمشهود بسرقتها اما ايضا اسودا ولم يقل واحد منهما انها بلفا فيكون غيرهما صرورا فنع ولكن ذلك في حق من يعرف اللونين اما في حق من لا يعرف الاحدهما ففيه عندك على ذلك اللون فصماها ايضا اسودا انما على ما شاهد من بواضعها وهذا الخلاف فيما اذا كان المدعي يدعي بقره مطلقا من غير تقييد بوصف اما اذا ادعا سرقة بقره مؤداه او بيضا لا تقبل شهادتهما بالاجماع لان المدعي كذب احدهما فيلزم هذا في لونين مشتبا من كالسودا والحمره واما في لونين غير مشتبا من كالسودا والبيضا فيقبل الشهاده **والاصح** ان الكل على الخلاف ذكره في الميسر **وعلى** هذا الخلاف فيما اذا اختلفا ثوبان قال احدهما هروي وقال الآخر مروي وان اختلفا في الزمان والمكان لم تقبل الشهاده وقدينا من قبل قال **من شهد امر رجل انه اشترك عبدان بالثب وشهد اخر بالف وخمساه بطلت الشهاده** لان المقصود اثبات السبب وهو العقد فالبيع بالف غير البيع بالف وخمساه بالثب واختلف المشهود به لاختلاف الثمن فلم يتم الضابط على واحد منهما لان المدعي كذب احدهما فلهذا لا يثبت السبب على معنى انه الاصل والحكم يثبت تبع الثبوت وان كان الحكم هو المقصود حقيقة في حق الانتفاع والسبب وسيله اليه كمن مقصوده وهو الحكم لا يحصل الا به فكان في اثباته اثبات الحكم اذ لا يمكن اثبات الحكم الا بسبب معين وذكر علا الدين السمرقندي انه اسان الشهاده قبل لان التوفيق ممكن لان الشرا الواحد قد يكون بالف ثم يصير بالف وخمساه بان يشتريه بالف ثم يريه عليه خمساه ففقد انتفاعا على شري واخرى واختلفا في الجنس بان شهد احدهما انه اشتراه بالف وشهد الآخر انه اشتراه بمائة دينار بطلت لعدم اكمال التوفيق لان الشرا الواحد لا يتصور ان يكون بالف ثم يصير بمائة دينار قال **وكذا** **الملكه والمخلع** اي اذا اختلفا في مقدار البدل فيها لا قبل شهادتهما لما ذكرنا ان المقصود اثبات السبب وهذا اذا كان المدعي هو العبد فظاهر لانه يدعي السبب ليحصل له مقصوده وهو العتق بالاداء فصار نظير الشرا وان كان المدعي هو المولى فكذلك لان العتق لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات السبب وهذا لان البدل في ابتداء العقد مقابل بعه المحرم فيقتل مقدار المال فيصير مقابل بالعتق قبل الاداء بمنزلة الاجارة فكان مقصوده اثبات العقد فبطل كان المدعي هو المولى لا يتقدم بينته لان العقد غير لازم في حق العبد لم تكنه من الفسخ بالشعير والاداء بالخلاف اذا كانت المراه الدعيه المخلع لا يقصودها اثبات السبب

دون المال فلا يثبت مع اختلافهما فيه فصار نظير البيع بخلاف دعوى الدين لأن المقصود فيه المال دون السبب
فثبتت قدر ما اتفقا عليه دون ما اختلفا به أحدهما وإن كان المدعي هو الزوج يقع الطلاق باقراره فيكون بمنزلة دعوى
الدين فيثبت أقلها وهو الذي اتفقا عليه لغرض تصاب الشهادة فيه وكذا الصلح عن دهر العبد والعق على مال فإن كان
المدعي هو العبد أو القنان لا يقبل شهادتهما لأن مقصود العبد والقنان العقد ودون المال فلا يثبت لما ذكرنا من الاختلاف فيه
وإن كان المدعي هو المولي والولي يثبت العفو والعقن باقرارهما فيكون دعوى الدين تقبل شهادتهما فيما اتفقا عليه علي
مخوما ذكرنا في الخلع وفي الرهن إن كان المدعي هو المرغن فهو كدعوى الدين يثبت أقلهما مادام ذكرناه أن كان المدعي هو الراهن فلا
تقبل الشهادة لأنه ليس له أن يلزمه الرهن إذ الرهن غير لازم في حق المرغن ولأن نفسه أي وقت شاء فلا فائدة في إقامة البيعة
ولأنه حق عليه ولا انسان لا يقيم البيعة على حق عليه وإنما يقيمه على قوله صورة دعوى الرهن إن يدعي أنه رقه الفاء وجسمانية
وأدعا أنه قبضته ثم أخذه الراهن يطلب الاسترداد منه فأقام بيئته فشهد أحدا بالثبوت والآخر بالنفي وجسمانية يثبت أقلهما وفي
الإجارة إن كان قبل استيفاء العقود عليه وهو المنافع لم يظفر البيع فلا تقبل شهادتهما لما ذكرنا في البيع وإن كان بعد مضي المدة
لم يظفر كالدين يثبت ما اتفقا عليه إن كان المدعي يدعي الأكثر وإن كان يدعي الأقل لا يقبل شهادتهما حتى يشهد بالأكثر لأنه كدنه المدعي وكذا
في جميع هذه الصور كما بينا في الدين قال **قال ما النكاح بيمين بل يعني بأقل المالمين وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله** سواء كان
الدعوي من الزوج أو من المرأة وسواء ادعى الأقل والأكثر قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يبطل الشهادة ولا يقضي بشيء لأن
المقصود من البائنين اثبات النسب والنكاح بالثبوت غير النكاح بالثبوت وجسمانية فتبطل الشهادة كما في البيع سواء كان الزوج
هو المدعي أو المرأة هي المدعية لا يمنع ثبوت النكاح باقرار أحدهما بخلاف العتق على مال والخلع والفروع من العبد حيث يكون
دعوى الدين إذا كان المدعي هو الزوج والمولي والولي لأنه باقراره يسقط القضاء ويقع الطلاق والعق فينتج دعوى المال
المجرد عن السبب **والأبي حنيفة إن التسمية في النكاح** كما تصح عند العقد تنفع بعده فإنه لو تزوجها ولم يسم لها مهر أم سمي لها مهر
صحبت التسمية ولحممة التسمية لا يحتاج إلى انشاء العقد وإنما يحتاج إلى قيامه وقيامه تارة تكون حالة الأبد وتارة تكون حالة
البقاء فلم يزل من اختلاف التسميتين اختلاف العقد لأن التسمية وجدت في حالة البقاء ولا يتصور وجود العقد في حاله البقاء
والبيعة على التسمية في حال يستحيل العقد ليكون بينه على العقد بل على التسمية المجردة فكان الثابت بشهادتهما المال
حال بقا النكاح فيثبت ما اتفقا عليه كالدين **فأصل القضية أن شهادتهما لم تقع إلا على المال حال بقا النكاح** فيثبت بها
التسمية وبقا النكاح وأخير لأن المال في النكاح تابع لأصل فيه الحل والكرادواج والملوك ومن حكم النكاح أن لا تغير لأصل لهذا لا يبطل
بنفيه ولا يفسد بنفسه فكذا لا يختلف باختلافه فيبقى العقد سالما مع الاختلاف فلزم وما دفع فيه الاختلاف وهو المال يعني
بالأقل منها كما في الدين قبل الخلاف فيها إذ كانت المرأة هي المدعية بجعل أبو حنيفة مقصوده المال فخبره على ما بينا و
يجعلان مقصوده العقد لما بيناهما أما إذا كان المدعي هو الزوج فمقصوده العقد لا المال ولا يقبل بيئته بالإجماع لأن العقد
بالغير العقد بالثبوت وجسمانية على ما بينا **الأصل هو الأصح** وقد بينا وجهه وهو استحسان ويستوفي فيه دعوى أقل المالمين
وأكثرهما في الصحيح لانفاؤها في الأصل وهو العقد والاختلاف في النكاح لا يوجب خلا فيه لكنه لا بد من وجوب المال فيجب الأقل
لانفاها عليه ولا يكون بدعوى الأقل نكاحا للشاهد لحوار الأقل هو المسمى ثم صار أكثر بالزيادة قال **ملك**
المرقة إيقظ لوارثه بلاجر إلا أن يشهد الملك أويله أو بدست غيره وقت الموت يعني إذا ثبت شيء له ملك الموت بأن
يدعي الوارث عينا فيدراسان أقام ميراث أبية وأقام شاهدين فشهد أن هذا كنت لأبيه لا يقتني له حيي بجرا الميراث فيقول مات وتركها
ميراثا له أو يقول كانت لأبيه يوم موته أو كانت في يده أو في يدي من يقوم مقامه من المستغفر وغيره والأمثلة في الجرح شرطه هو أن يقول
الشاهد مات وتركها ميراثا له ولكن إذا ثبت ملكه أو يد عند الموت كان جيرا لأنه أثبت ملكه أو أن الانتقال إلى الوارث فيثبت انتقال ضرره
فيكون أثباتا للانتقال وكذا إذا أثبت بيعة عند الموت لأن يده كانت بيد ملك فهو على ما بينا وإن كانت بدامة فكذلك الحكم لا يؤدي في
الأمات عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة الضمان أو آفات بجعله لتترك الحفظية والمضمون بملك الضامن على ما عرف فيكون اثبات اليد
في ذلك الوقت إثباتا للملك وإثبات يد من يقوم مقامه كالمستغفر والمودع والمستاجر والمرغن والغاصب وغيرهم إثبات لبده يعني

بلغ مقاومة
نحو الأمل

وملاكمه لا يرضى عليه على كل مسلم الاجتناب عنها واذا وقعت منه خطا او عدا عليه ان يتوب والتوب لا يرفع الا عند الحاكم ولا ينفع
عنها الاستعانة بالناس وحذوف الملازمة لان الاستعانة من الخلق وفيه تدارك ما اختلف بالزور والادب
رجوعه مقبول في حق نفسه وان لم يقبل في حق المدعي ثم ركن الرجوع ان يقول رجعت عما شهدت به او شهدت بغيره او شهدت به
وسطره ان يكون في مجلس القاضي وحكمه بعد القضا التعزير والعتاب وقبله التعزير فقط قال **باب بيع الرجوع الا عند القاضي** لانه
فصح الشهادة بغيره ما يخصه من الشهادة في مجلس الحاكم اي حاكم كان كالبيع في باب البيع حيث يشترط لصحة ما يشترط في البيع من
قبول البيع ورضي المتبايعين لان الرجوع عن الشهادة توبة عن ما ارتكب من قول الزور والقوة بحسب الجناية على ما قال عليه الامر
السرا السر والعناية بالعناية فاذا كانت الجريمة محصورة في الحاكم يجب ان يكون قضاؤه كذا اذا رجع كان الرجوع عند غيره غير صحيح
فلما اقر القاضي عليه بشهادته بانها رجعت عن القاضي او طلب منعه لا يقبل بينته ولا يخلطان لانه ادعى رجوعا باطلا
خلاف ما اذا اقر انها رجعت عن غير القاضي حيث يقع اقرارها وان اقر بالرجوع باطلا لان اقرارها به يجعل رجوعا عنها في الحال
وغيره ما اذا اقر بالبيعة انها رجعت عن قاضي اخر غير الذي كان نفي الحق حيث يقبل هناك بينته لانه ادعى رجوعا صحيحا قال
باب رجوعه في حكمه لم يقض له ان كلامها متناقض والقاضي لا يحكم بالكلام المتناقض ولا يفتي عليه احد من الخصمين لانها لم يتلفا
شيئا على احد هذه الشهادة لان الشهادة لم يثبت بها الحق الا بالقضاء فتم تلفا على المدعي عليه شيئا ولا على المدعي لان عدم ثبوت
حقه لا ينافي له رجوعها بل هو باق على اصل عدمه على ما كان **باب رجوعه** لا يرفع الا عند القاضي فيكون رجوعه مقبولا في حق نفسه ولتثبت له
الحق لكن ذلك لا يوجب العتاق كما لو ابا ان يشهد ابتداء لان القاضي انما يقضي بشهادته اذا ثبتت عدتها عنده وغلب على
طنه المهاد فان لا يعرف ذلك لا بعد الحكم لحران ان يرجع وان المدعي على دعواه فله فعله يشهد له غير من العدول فيثبت حقه
ولا يتوهم ان يقر بغيره متضاف اليه بحجة لا ينهاه قال **باب رجوعه** اي اذ رجعوا بعد ما حكم الحاكم بشهادته ثم لم يسمع الحكم
لان كلامها متناقض فكلاهما لا ينفق الحكم المتناقض لا ينافي لافاضل في الدلالة على الصدق وقد تخرج الاول بانصاف
القضاية فصار نظير ما لو شهد ان عمر قتل بكر بالكوكة وشهد اخر ان عمر قتل بكر بالكوكة فصارا قبل القضاير وان وجده لا ينقض
لكن حجه بانصاف القضاية لانه لو تنقض لادى الى التنقض الى ما لا يتماهي برجوعه عن الرجوع ثم برجوعه عن هذا الرجوع لا خير
لي غير فائدة قال **باب رجوعه** المشهود عليه اذ انقض المدعي المال **باب رجوعه** لان التضييق على وجه التعدي
يوجب العتاق كغيره ويرجع الجرح على الطرفين وقد وجد ذلك منها وقال الشافعي رحمه الله لا يضمنان لانه لا عبرة للتضييق مع
وجود المباشرة فلا لا يمكن ايجاب العتاق على القاضي عند رجوع الشهود وان كان مباشرا لانه ملجأ من حجة ما فان القضا واجب عليه
بعد ظهور عدتها حتى لو امتنع باقر ويستحق العزل ويعزر ولو اوجبا عليه العتاق لا يمنع الناس عن تغلب القضا في هذه العتابة
ولا يمكن استيفاءه من المدعي لان الحكم قد مضى فتعين صاحب السبب عند تغلب راضا في الحكم الى صاحب العلة كونه الجرح على الطريق
ومن العيب ان الشافعي يوجب القضا على شهود القضا اذ رجعوا بعد ما قبله الولي وهو يستط بالمشبهة وامر الدلم اعظم
ثم لا يوجب عليه المال وهو ثبت مع المشبهة ويقول ان القاضي ملجأ ولا يقول ذلك في المال وهذا تناقض ظاهر ولا يقال انهم انصاف
تناقض فلو كانكم اوجبتم المال على الشاهد اذ رجع ولم ترجعوا عليه القضا وكل واحد منهما جزا الجناية لا نقول القضا غاية
العقوبة فلا يجب الا بهاية الجناية والتضييق فيه قصور ولهذا الاعتبار المباشرة الا اذا تعدد اعتبار المباشرة فكانت فيه شبهة
والقضا من يستط بالشبهة دون ضمان المال الا ترى ان القضا لا يجب في الخطا والمال يجب في الخطا فتوي من التضييق لوجوه
المباشرة فيه ولهذا اوجب حرمان الارث خلاف التضييق فتاوى ان يستط القضا وقوله اذ انقض المدعي المال دينا كان او
عينا وهذا اختيار سائر الامة السرخسي رحمه الله لان الاثبات يتحقق بغير المدعي ماله ولا تترك في ذلك بين العين والدين
وقال شيخ الاسلام ان كان المشهود به دينا فكذلك وان كان عينا يجب على الشهود الضمان وان لم يقض المشهود له لان الضمان متين
بالمال في العين زوال ملكه عليه المشهود عليها بالتقاضي ان المفتي عليه لا يجوز له ان يتصرف فيها وجار للمفتي له ذلك
وفي الدين لا يزول ملكه حتى يقضه فلورج عليه قبله لم يتحقق المائلة اذ لا مائلة بين اخذ العين واجابة الدين وفي العين
يتحقق كذلك في العتاق يضمن الاثبات بشهادة الزور خلاف القضا عند اي حيلة والى يوسف لعدم تحققه منه وهذا

خبر عن القضا عدم
لأن القضا

الاثبات

الاثبات يتحقق فيه لانه الاثبات بالكلام قصار كالوديعه فانه لو ادع العتاق عند شخص فاقربه المودع لغزو فانه يضمن المودع لتحقيق كالا
فيه هذا الطريق وان لم يتحقق بطريق العتاق وان شهد عليه بانه امراه من الدين او حمله او تصديق عليه او وعبه امه ثم رجعا
ضمنا المال المشهود به لان الدين يصير مالا في العتابة بالتضييق فيتحقق الاثبات فيه عتاق ما اذا شهد بالعتاق عن القضا
رجعوا حيث لا يضمنان لان القضا ليس بماله لان المال غير لادمي قال **باب رجوعه** احسن النصف والعتبة لمن يرضى
رجع وهذا هو الاصل في باب الرجوع عن الشهادة ولو لا ذلك لوجب الضمان بقاء من يقوم بكل الحق بان يفي الضمان وفي هذه المسئلة
بقي من يقوم بنصف الحق فيجب ضمان النصف ولا يقال لا يجوز ان يثبت الحكم ببعض العلة موجب ان لا يفي به امه لاننا نقول يجوز ان
يبقي الحكم ببعض العلة وان لم يثبت به ابتداء كالحول المنعقد على الضمان بغير بقا بعض الضمان وان لم يتعد به ابتداء قال
باب تشهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن لانه بقي من يفي بشهادته كل الحق لان شهادته شاهدان يكفي لثبوت الحق في غير الزنا
والكلام فيه وقد ثبتت قصار الحق مستحقا به والا سمحوا في منع وجوب الحق لمن اثلث مال انسان ثم استحق المتسلف بينة
لا يضمن للاول شيئا كذا هذا قال **باب رجوعه** احسن النصف لانه في منهم واحد يفي بقا نصف الحول ولا يقال بل يفي
ان لا يضمن الرابع الاول لان التلث كان مضافا الى العاقلين ولهذا لم يضمن شيئا برجوعه لا نقول اثلث مضافا الى المجموع كانه
عند رجوع الاول لم يظهر اثره لما منع وهو بقا الشاهدين فلما رجع اخر طهر اثره اذ سبق الا من يقوم بنصف الحق فيغير من النصف
اذ ليس احدهما باولي من الاخر وهذا كما يلزم جميعه من الضمان اذ رجعوا ولم تلامه وليس لواحد منهما ان يقول لا يلزم مني الضمان لاني
لورجعت وحدي لما وجب علي فلا يجب علي الضمان برجوع غيري قال **باب رجوعه** احسن النصف لانه في منهم واحد يفي بقا نصف الحول
بقا لاثلاث اربع الحق بقاء رجل وامراه اذ الرجل وحده بالنصف قال **باب رجوعه** احسن النصف لانه في منهم واحد يفي بقا نصف الحول
وعلى هذا الوشيد رجلان وامرأتان فرجع رجل وامراه فعليهما الربع اثلاثا وان رجع رجلان فعليهما النصف وان رجعت امرأتان فلا شيء
عليهما وهو ظاهر قال **باب تشهد رجل وعشر نسوة رجعت ثمان لم يضمن** لانه بقي من يفي بشهادته كل الحق وهو الرجل والمرأة
قال **باب رجعت اخرى ضمن** ربعه لانه يفي المرأة بقي ثلثه اربع الحق النصف بالرجل والربع بالمرأة قال
باب رجوعه احسن النصف لانه في منهم واحد يفي بقا نصف الحول وخمس اسداسه على النسوة وهذا العتاق حيلة رحمه الله وعندهما على
الرجل النصف وعلى النسوة النصف لا يضمن وان كثرن بقرن فامر رجل واحد ولهذا لا يقبل شهادته الا بانصاف رجل فاعلم ان الحجة
لا تترفع في الشاهد من رجل كان الثابت بشهادته نصف الحق وبشهادته نصف الحق وهذا لان الرجل متعين في هذه
الشهادة القضا بنصف الحجة فلا يتم الحجة الا بوجوه فلا يضمن هذا الحكم بكثرة النساء فاذا ثبت نصف الحق بشهادته ضمن ذلك عند
الرجوع والنصف الاخر ثبت بشهادته فليضمن تمامه عند الرجوع ولا يفي حيلة ان كل امرأتين يفيان بقرن فامر رجل واحد قال عليه
في نقصان عتاقه عدلت شهادته كل اثنين بشهادة رجل واحد فطرحا اذا شهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا فيكون الضمان عليهم
اسداسا وعدم الاعتداد بكثرة من عند افراد من لا يلزم منه عدم الاعتداد بكثرة من عند اجماع مع الرجال الا ترى ان كل اثنين
منهم في الميراث يقومان مقام رجل واحد وعند افراد من لهن الثلثان فلا يلزم من كثرتهن وان اختلفن بان يردن بغيره
يكترن فكل هذا وان رجعت النسوة العشر دون الرجل كان عليهن نصف الحق بالاتفاق لانه بقي من يفي بنصف الحق
وهو الرجل وكذلك اذا رجع الرجل وحده عليه نصف الحق لبقا من يقوم بنصف الحق وقال في المحيط ان رجعا ثمان نسوة فعلى الرجل
نصف الحق ولا شيء على النسوة لانه وان كثرن يفيان بقرن فامر رجل واحد وقد بقي من النساء ثبت بشهادته نصف الحق فيحصل
الراجعات كائن لم يشهدن وهذا اسهل من ان يكون النصف احاسا عند وعندهما انصافا كذا لا سيما بان رجع واحد
وامراه كان النصف بينهما اثلاثا ولو كان كما قال لما وجب على المرأة شيء وان شهد رجلان وامراه ثم رجعوا فالضمان عليهما دون المرأة
لان الواحدة ليست بشهادة بل هي بعض الشاهد فلا يضمن الحكم اليه بخلاف ما اذا شهد رجلان وامرأتان ولو شهد رجل
وثلاث نسوة ثم رجعوا فعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وعندك عليه الخمسان وعليهن ثلثه الاحاسا على الاصل
الذي تقدم ورجع الرجل وامراه فعليهما النصف كله عند رجوعها ولا يجب على المرأة شيء وعنده عليه وعلى الرجعة اثلاثا على ما تقدم
قال **باب تشهد رجلان عليه او عليهما** بكذا بقدر رجوعهما ورجعوا بغيره او رجعا بغيره او رجعا بغيره او رجعا بغيره

الرجوع

عليه او عليها ان السهو عليه انما عليه شيئا بعوض ولا ان لا يتقدم في حقهما لانها
 انما عليها البضع بعوض متقوم وما في حق الزوج فغير مستقيم لان البضع غير متقوم وانما عليه المال المتقوم بقوله موجب
 ان يضمن المطلقا قلت البضع متقوم حال دحوه في الملك والكلام فيه قال **وان زاد عليه ضمانا** اي ان زاد على مهر
 المثل ضمانا الزيادة هذا اذا كانت في المدعيه للنكاح وهو يتكفل بها تلقا على الزوج قد الزيادة لا عوض ولم يذكر فيها اذا شهدا
 عليها بالنكاح باقل من مهر المثل فحكم انهما لا يضمنان لها شيئا لان منافع البضع غير متقومة عند الاثلاث فلا يضمنان بالمتقوم اذا اقرض
 يستدعي المأثله وانما يضمنون بغيره بالملك من زوجه اباحة خطر الحمل فصار الاصل ان المشهود به اذ لم حاله كالفقاص والنكاح لا يضمن
 السهو عنه ما خلا في الدعا في وجهه اسدوان كان عالما فان كان الاثلاث بعوض فبالله فلا ضمان عليهم لما ذكرنا وان كان بعوض لا يتخذ
 لا يضمن بقدر العوض ويضمن الزيادة لخلوها عن العوض وخرج القائل على هذا لو شهدا عليها ببعث مهرها او بعوضه ففقي القاضي
 بشهادتهما رجعا منها لانها انما اتفقا عليها ما لا وهو المهر فليلا كان او كثيرا دون البضع ولو شهدا عليها انه تزوجها على الف
 ومهر مثلها ضمانا وانما قضيت الالف وهي تنكر نقضي بشهادتهما ثم رجعا منها للمهر المثل لا المسمى لان حق الاستيفاء
 لم يثبت لها فيه اذ لم يقض بوجوبه لان الفضا بالنكاح مع نفق المهر فضا بالمال ملكا من المهر فضا لا فضا بالمسمى لانه اذا كان
 مقبولا لا يحتاج الى الفضا ثم يقع الشهادة بالقبض اتفقا للمسمى لحد رجوعه اصل بل وقعت اتفقا للبضع فيضمنان فيه **هكذا**
 ذكره في الخبر وهو وارد على ما ذكرنا من قبل من المذهب من حيث انه اوجب على الشهود قيمة البضع مع عدم رجوعه بالبضع ونقضي
 المذهب ان لا يجب شي على ما بينا وهو ان منافع البضع غير متقومة عند الاثلاث وانما يتقوم على الزوج عند تلكه اياه ولو شهدا
 بالنكاح على الف ولم يشهدا بالقبض حتى قضى به ثم شهدا بالقبض ثم رجعا عن الشهادة فيضمنان المهر الفضا لانها لما شهدا بالنكاح بالف
 ثبت لهما حق الاستيفاء لان الف قد نفق عليه بالبضع بالنكاح ثم شهدا فيها انما عليها ذلك فيضمنان جميعه ولو ادعى على امرأته
 تزوجها على يده وقالت تزوجني على الف وذلك مهر مثلها فانما الزوج شاهدين بما ادعى ونقضي له بذلك وتندخل في مهرها رجعا منها
 لما تسعاه في قول اي حنفية ومحمد ولم يضمن شيئا في قول اي يونس **وهي بنا على بطلان النكاح في اختلاف الزوجين في المهر** فعند
 القول قولها الى مهر مثلها ولو لا شهدا فيها لفقى لهما عليه بالف فانفقا عليها بشهادة من ذلك فيضمنان **وعند القول قوله فم**
 يتلغا عليها شيئا وهذا بين ان المراد بقوله الا ان ياتي بشي مستعذر ما لا يصح ان يكون مهر في الشرع وهو حادون عشرة دراهم
وان انفقا منفعة ان شهدا انه اكرى وابنه مائة واجر مثلها ما بين تركها ثم رجعا لم يضمن ان كان المدعي هو المسافر والمكر
 صاحب الدابة لانها انما اتفقا على صاحب الدابة بجر والمنفعة من غير عند ولا شبهة عند وذلك لا يوجب القضا بالمعروف ان كان
 المدعي صاحب الدابة والاخر ينكر ضمانا ما زاد على المثل لانها اتفقا عليه ذلك القدر لا عوض وقد راجع الخبر بعوض فامضاه قال
ان يضمن في البيع الا ما انقص يعني اذا شهدا على البائع انه باع ثم رجعا عن الشهادة لم يضمنان له اذا كان البيع بمثل القيمة او اكثر لانها
 اتفقا عليه البيع بعوض بعد له او بعوضه ولا ان لا يضمن بعوض كلا الاثلاث وان شهدا عليه انه باع باقل من القيمة ضمانا النقصان ان ذكر
 القدر الاثلاث عليه لا عوض ولا نفي في ذلك بين ان يكون البيع بخيار الشرط للبائع او كان بائنا لان السبب هو البيع السابق فيضانه
 الحكم اليه عند سقوط الخيار فعلى المدة فيكون التمسك بها فان قيل البيع بشرط الخيار لا يزيل ملكه البائع عن المبيع وقد
 كان متمكنا من دفع الضرر عن نفسه بفسخ البيع في المدة فاذ لم يفعل فقد رضي بالبيع وجوب ان لا يضمن له شيئا قلنا السبب
 الموجب لزوال الملك هو البيع المشهود به وان نأخر حكمه وهو زوال الملك وهذا يستحق المشتري المبيع بزوايده عند التفاد
 فكان الاثلاث حاصلا بشهادتهما فيضمنان **وهذا** لان البائع كان منكرا للبيع فلا يمكنه ان يتصرف بحكم الخيار لانه يصير كالنكر بالبيع
 فيضمنان كلامه عند الناس فيكونا ذبا عندهم فيتوقاه حذرا من ذلك حتى اذا اجاز به باختياره ليس له ان يرجع على المشهود
 لانه المنة بما شئ به ولا يضاف الحكم الى السبب مع وجود الباشر هذا اذا شهدا بالبيع ولم يشهدا بنقل الثمن وان شهدا بنقل
 الثمن مع انهما شهدا بالبيع يتصوران شهدا بالبيع بالف مطلقا ففقي القاضي به ثم شهدا عليه بعد الفضا فيضمن الثمن نقضي به ثم رجعا
 عن الشهادة فيضمنان الثمن لان الثمن يقرر في ذمة المشتري بالقبض ثم انفقا عليه بشهادتهما بالقبض فيضمنان **وان كان الثمن اقل**
 من ثمنه المبيع فيضمنان الزيادة ايضا مع ذلك لانها اتفقا عليه هذا القدر بشهادتهما الاولى وان شهدا عليه بالبيع وقبض الثمن حلة

هذا البيع قربا لغيره رجعا

واحدة تفقي به ثم رجعا عن شهادتهما عليه القيمة ففقدان القاضي يقضي بالبيع لا يوجب الثمن لان الفضا بالثمن بغيره ما يوجب
 سقوطه وهو الفضا بالقبض والقضا بالثمن اذا اقرض به ما يوجب بطلانه لا يقتضي به واحد اقلنا لو شهدا بشاهدان بالبيع والا فلا دفعه
 واحدة ان القاضي لا يستعمل بالقضا بالبيع لا اقرض ما يوجب انفساخه وهو الفضا بالا فانه فكذا انما لو شهدا على رجل بالشران
 نقضي به ثم رجعا فان كان مثل ثمنه او اقل لم يضمنان للمشتري شيئا لان الاثلاث بعوض لا يكون اتفقا في المعنى على ما بينا وان كان
 اكثر من ثمنه ضمانا ما زاد على ثمنه للمشتري لانها اتفقا عليه الزايد بعوض بعوض فيضمنانه له ركذا اذا شهدا عليه بالشران
 بشرط الخيار للمشتري وجاز البيع بمعنى المدة وان كان باجازه لم يضمنان على ما بينا في حق البائع قال **وفي الطلاق قبل الوطء**
فيما نصف المهر يعني اذا شهدا بانه طلق امرأته قبل الدخول بها ثم رجعا منها للزوج نصف المهر لانها اكد عليه ملكا على
 شرف السقوط لان افعال ارتدادها وتقبيل ابن زوجها ثابت فيحمل ان يوجد ذلك منها فيسقط المهر به ولذا حكم الامام
 فصار كانهما اوجبا عليه الاثري ان المهر اذا احدث صيدا انقله اخر في يده لم يزل من الاخذ الجزاء ثم يرجع به على النازل لانه قد علمه
 ما كان على شرف الزوال بالسبب والتغير بحكم الايجاب **وان الفقرة قبل الدخول** في معنى القس ولا يوجب شيئا اذا لم يكن
 من جهته وهي باضاعة الفقرة اليه الزمان نصف المهر فيضمنان له ذلك ويتحقق هذه مسائل ذكرها في الخبر **احد**ها
 امرأة لها على رجل الف درهم موهب فشهدت شاهدان انه حاله فاحذته منه ثم ارتدت والباضا به تعالى وحقت به الحرب وسيت
 ثم رجع السهو عن شيئا دونها فيضمنون **هذا** الذين كان على شرف السقوط لانه لو كان موهبا على حاله لسقط ما رتدوا والاشا
 لو ان رجلا قتل امرأة قبل ان يدخل بها رجعا في لزمه جميع المهر يرجع على القاتل وان وجد التاكيد منه اذ لو قتلها كان افعال
 السقوط ثابتا ولكن نقول القتل بمعنى النكاح والسبي بالثمن فيشترى والدين الموهب ثابت في الحال وانما اخبرت المطالبة ولما اوجبا
 من عليه الدين محل ولم يوكوشها دفعا شيئا او يحصل الحاصل محال **او** يقول لاسلم بان دبرها يسقط بل يكون لورثتها ويقضي
 به ديونها لا يسقط فبطل السؤال من الاصل **والان** اذا اكره امرأة ابيه قولا لم يزل المهر ثم يرجع به على الابن لان
 الابن باكره اياه الزمان نصف المهر فضا نظير الشهود **بعض** المهر وهو المهر المتقوم بالزوج بعد موت الزوج عموما للورثة
 لا مهر فاقبول مقامه ولم ترتب لوقوع الفقرة بالبضع قبل موته ولو شهد احد موت الزوج انه طلقها في حياته قبل الدخول بها ثم رجعا
 لم يضمنان للورثة لان الشهادة وقعت لهم وضمانا لورثة نصف الصداق والمهرات **ان** المهر كان موكدا افعالها بالورثة بحيث لا يستط
 يسقط وكذا الميراث كان واجبا لموته فضا نصف الشهادة ابطلها ضمانا موكدا من المهر وارثا بانها بالماهر فيضمنان لهما ذلك
 ذكره في الكافي قال **لو يضمن لو بعد الوطء** يعني لو شهدا انه طلقها بعدما دخل بها ففقي بشهادتهما ثم رجعا عن الشهادة
 لم يضمنان لان المهر ثاكلم بالدخول لا بشهادتهما قال الشافعي رحمه الله يضمنان للزوج مهر المثل وكذا اذا اثنان قاتل يضمن
 القاتل للزوج مهر المثل عند كذا اذا ارتدت المرأة بحب عليها ان تعزم للزوج نصف المهر لان البضع متقوم لا يرب انه متقوم
 حال الدخول حتى لا يتصور ان يتكلم لا عوض فكذا عند خروجه عن ملكه لانه انما خرج عن ملكه حين ما دخل في ملكه من ضرورة
 تقوم في احدي الحالين المتقوم في الحالة الاخرى كذلك البعير **وان** ان ملك الزوج ضروري فلا يظهر الا في حق استيفاء منافع
 البضع الاخرى انه ليس له ان يضمن المثل بالوطء حتى لو وطئت بشبهة كان العقر لها ولو كان ملكه متقوما كان له وكان
 له ان تزوجها من انسان ملك البعير لان المضمان من شرطه المماثلة ولا مماثلة بين البضع والمال لا صورة ولا معنى فلا يكون مضمونا
واما عند دخوله في ملك الزوج فالمتقوم هو المملوك دون المالك الوارد عليه وتقومه لاظهار خطر ذلك المحل حتى يكون
 مضمونا عن الابتداء ولا يملك مجازا فانما يملك مجازا لا يعطى فخره عند اصابته وذكر محل له خطر مثل الثمن **ان** النسل
 يحصل به وهذا المعنى لا يحصل في طرف الا انما فانها لا تملك على الزوج شيئا لكن يسقط عنها حكم الزوج الا بوجه ان ما هو
 مشروط لعني الخطر عند النكاح كالشهود والولي لا يشترط منه شي عند الاثلاث ولكونه غير متقوم حالة الزوج دون
 الدخول ليس له ان يخلع ابنته الصغيرة على ما لم من زوجها وله ان يزوجه ابنته الصغيرة على ما لم يخلعها **ان** البعير فانه ملك
 مال والمالك مثل المال فعند الاثلاث يضمن بالمالك قال **وفي العتق ضمان القيمة** اذا شهدا باعتاق عبد فحكم الحاكم بعتقه
 ثم رجعا عن الشهادة ضمانا قيمة العبد لسيد لاها اتفقا عليه بالبدن من غير عوض **والا** الذي شهدا عليه بالعتق **ان** العتق

اذا دعاه المديون لولا ما نال من اذنه من الاصول لما كان له ذلك بعد المنع وكثير من شهداء على ما يجلوا وهو استناد الاصول الى
 شهادة من حضر كالمشهد والى نفس الحق وعلى هذا الوجه الاصول بان قالوا استنادهم على ذلك وكذا رجعنا عن ذلك فيمنعون عند
 وعند يصون الوجه قد بينا من الجاهل **والرجوع الى اصول الفروع** فلفظ لان الاتفاق حصل بالشهادة
 الموجودة في مجلس القاضي وهي من الفروع مباشرة من كل وجه والاصول مسبب للثبوت من وجه وقد عرفنا المباشر والسبب
 اذا اجتمعوا في شهادتهم كان القاضي على المباشر دون المسبب وهذا عندنا ما قاله محمد المسعود عليه الجليل ان شأنا اصول
 وان شأنا الفروع لان القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث ان القاضي عاين الشهادة من الفروع ووقع بشهادة الاصول من حيث
 ان الفروع يأمرونهم وتقلدوا شهادتهم بالمرح فينصرون في نصيب اي الفروع يتناول الجاهل متعاضدا لان شهادة الاصول على اصل
 الحق وشهادة الفروع على شهادة الاصول يقول لحداهما اشهاد والاخرى ادا الشهادة في مجلس القاضي فلا يجمع بينهما في
 النصين بل يجعل كل فريق كالمفرد فيكون له الخيار كالمصاحب مع غائب الغائب وهذا لان التلغ ثبت بالنقل والاستناد والنقل
 من الفروع والاستناد من الاصول فلو استناد الاصول لما قلنا الفروع ولولا نقل الفروع لما قلنا الاصول فكان كل فريق في حق المشهود
 عليه سبب ضامن على سبيل المباشرة احدا الفروع تظاهر لا غير نقلوا شهادة الاصول عند القاضي على وجه لو لم يعمل القاضي بشهادتهم
 يأم وكذلك الاصول ضامرون من حيث الحكم لان اذا الفروع منقول الى الاصول لان الفروع مضطرون من جهة الاصول الى الاداء بعد
 الاتحاد بحيث لو امتنعوا عن الاداء انما اضاروا نظير القاضي لما جاء الشهود الى القضاء سبب البصر فصرخوا في فريق ادعي لا يرجع على
 صاحبه لان لا ضمن غايته خلاص الغائب اذا ضمن حيث يرجع على غائب الغائب لما عرف في موضعه **والرجوع الى اصول** ولا يفتى
 الى قول الفروع كذب **الاصول او غلطوا** يعني بعد الحكم بشهادة من لا يفتى فيمنع من القضاء لا يفتى بغيره ولا يفتى بغيره
 ولا يلزم من عزمه لا يفتى لم يرجعوا او انما شهدوا على غيرهم بانهم كذبوا **والرجوع الى اصول** وهذا عندنا في جميعه فالا
 لا يفتى من لا يفتى على الشهود خبرا فصار كالمواثيق على المستشهد عليهم بان شهدوا على احسان الزاني ثم رجعوا وهذا لا يفتى
 سبب التلغ وهو الزنا مثلا ولم يفتى في الزنا بالاصالة وانما اتوا على الشهود فصاروا في المعنى كشهود الاحسان **والرجوع الى اصول** خفيفة
 جعلوا ليس بموجب موجب فصاروا بمنزلة من اثبت سبب الاتلاف وبيان ذلك ان الشهادة لا توجب شيئا بدون التزكية وسبب
 التلغ الشهادة وهي لا تفتى الا بالتركية كانت التزكية على العلة وهي منزلة العلة في اضافة الحكم اليها خلاص شهود الاحسان فان
 لم يجعلوا غير المرجع موجبا لان المرجع هو الزنا ولم يثبتوا وهذا يثبت الاحسان بشهادة النساء خلاص التزكية لشهود الاحسان لان الشهادة
 لا تفتى الا بغير التلغ مضافا اليها كإضافة الى الشهادة وهذا يجوز ان يكون النساء من كيان مع الرجال في الحدود كما لا يفتى
 فيها ولولا اضافة الحكم اليها لكان التزكية بغير هذا لان التاثير هو المعتمد والعلة مؤثرة في اثبات الحكم وكذلك على العلة مؤثرة
 ايضا في اعمال العلة اذا الشهادة لا توجب العمل الا بغير خلاص شهود الاحسان فان ذلك ليس مؤثرا في اثبات الزنا فاطر انشأه
 عليه بقوله انه من سلم تزوج امرأة تكاها صحبا وقد اوفى حقها شرعا بالدخول عليها وهذا الخصال منع الزنا فلا يكون موجبة له لان الزنا
 منعه وهذا الخصال محمود منها متفادان فكيف يكون احدهما سببا للاخر فلما لم يوجب الزنا الا بوجوب الزم ايضا بل هو موجب
 الزنا عند وجود الاحسان **والرجوع الى اصول** وشهود البين اي بعض شهود البين ومعنى المسألة ان يشهدا بتعليق العلق بشرط او
 بتعليق الطلاق بشرط قبل الدخول ثم يرجعان عنها فيجب عليها قيمة العبد ونصف مهره لا غير شهود العلة اذا اختلفت اذ التلغ
 حصل بسببه وهو اعتناق او التلغ في ريم الدين اثبتوا ذلك بشهادة قهر والشرط وان كان مانعا فاذا اوجب الشرط اضيف التلغ
 الى تلك الكلة وهي العلة دون زوال المانع **والرجوع الى اصول** وشهود الاحسان والشرط اي لا يضمن شهود الاحسان ولا شهود
 الشرط فيهما خلاص رفرجه الله احاسنوه الاحسان فهو قول ان الجناية تنقل عنه نصا كحقيقة العلة ولانه شرط لوجوب الزم
 والشرط اذا سلم عن معارضة العلة صلح على الاتري ان جاز البير يضمن عند عدم من يلقي والحفر شرط الوقوع فيضاف اليه الحكم **قال**
 ان الاحسان علامة وليس بشرط حقيقة لان حقيقة الشرط ان توجد العلة بصورتها ويتوقف وجود العلة على وجود الشرط
 كتعليق العلق بالشرط فان العلة قد وجدت بصورتها وهو قوله عبده حر وكذا ذلك وتوقف صيرورته على وجود الشرط
 وهذا الزني ثم احسن لا يرجع ولكن اذا زنا وهو محصن عرفنا ان حكم الزم هذا معنى العلامة فلم يعلق به وجوب الزم ولا وجوب

الذي

اذ الحكم لا يضاف الى العلة المظنة واما شهود الشرط فلا غلو احان يرجعوا وحدهم او مع شهود العلة وهي التعليق فان
 رجوعا مع شهود البين لا يضمنون وعند زفر يضمنون لان التلغ حصل بشهادة الفروع جميعا **قال** شهود البين اثبتوا بشهادتهم
 العلة الموجبة للحكم وهو قوله انت حر اوت طالق والاخرين اثبتوا الشرط والشرط لا يبارض العلة في اضافة الحكم اليه لان الحكم يضاف
 الى علة حقيقة لا غير المؤثرة في الشرط بخلاف الاصل موجود عند الشرط والجواز لا يبارض الحقيقة وان رجع شهود الشرط وحدهم
 يضمنون عند بعض شأنا حقا رجعهم الله لان الشرط اذا لم يبارضه العلة صلح لا مضافة الحكم اليه وصار علة لان العلة لم تجعل لعل لان
 تجاز ان يخلها الشرط **والرجوع الى اصول** ان شهود الشرط لا يضمنون بحال نص عليه في الزنا وان اليه مال شمس الآية السرخسي الى
 الاول مال فخر الاسلام على البردوي اذا شهد شاهدان بالتعويض وشاهدان بالايقاع رجعوا كان الضمان على شاهد في الايقاع
 لانه العلة والتعويض سبب والله اعلم **كتاب الوكالة** الوكالة الحفظ منه الوكيل
 في امانة الله تعالى وهذا قلنا فمن قال وكلتك بما لي فكل ما حفظ فقط وقيل تركيته تدل على معنى التعويض والاعتماد ومنه
 التوكيل يقال على الله توكلتا اي مؤثنا امر ربنا والتوكيل تعويض التصرف الى الغير وسمي الوكيل وكيل لان الموكل وكل اليه القيام بامره
 اي مؤثنه اليه واعتمد فيه عليه والوكيل الفاعل لما فوض اليه وهو مشروط باجماع الامة وقد وكل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حكيم بن حزام بشرا الاضية وقال تعالى حكاية عن اصحاب الكهف فاجتوا احدكم بالبر فكم هذه الى المدينة الآية وكان البحث منهم بطريق
 الوكالة وشريعة من قبلنا شرعية لنا ما لم يظهر نكح لان الانسان قد يعجز عن مباشرة التصرفات بنفسه وعن حفظ ماله بجهنم
 الى الاستعانة بغيره استد الاجتياح فيكون مشروعا دفعا للمرجح والناظر كل لفظ يدل على الاطلاق كقوله وكلتك وهوت واجبت
 اورضت واردت اوشيت ولو قال لا اله الاك عن طلق المراد لا يكون توكيلا **والرجوع الى اصول** مع التوكيل لا يباين الادلة **قال**
وهو امانة الغير مقام نفسه في التصرف اي التصرف الجائز المعلوم هذا في الشرع حتى ان التصرف اذا لم يكن معلوما
 يثبت به ادنى تصرفات الوكيل وهو الحفظ فقط وفي اللغة ما يئانه من قبل **والرجوع الى اصول** من ملكه اي من ملك التصرف لا شرط
 الوكالة ان يكون الموكل من ملك التصرف لان الوكيل يستفيد ولاية التصرف منه ويقدري على التصرف من قبله فلا يصح ان
 يستفيد الوكالة من لا ولاية له على التصرف وقيل هذا على قولها واما على قول اي حقيقة فالشرط ان يكون حاصله مما يملكه
 الوكيل فاما كون الموكل مالكا للتصرف فيه فليس بشرط حتى يجوز عند توكيل المسلم المدني بيع الحر والخنزير وتوكيل
 المحرم الحلال بيع المبيد وقبل المراد ان يكون مالكا للتصرف نظرا الى اصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعارض النبي
 ولا بد ان يكون الموكل ممن يلزمه الاحكام لان المطلوب من الاسباب احكامها اذا كان ممن لا يثبت له الاحكام لا يبيع توكيله
 كالعبيد والعبد المحجور عليها **قال** **الرجوع الى اصول** اذا كان الوكيل يعقل العقد ولو صبيا او عبدا محجورا يعني بيع التوكيل بشرط ان يكون
 الوكيل ممن يعقل البيع وغيره من العقود ولو كان الوكيل صبيا او عبدا محجورا عليها والمراد ان يعرف ان الشرط اجاب للبيع والبيع
 للفقير والبيع على عكسه ويعرف العقب الفاحش من البسير ويقصد بذلك ثبوت الحكم او الزني لا الهزل لان الوكيل قائم مقام
 الموكل في العبارة فلا بد من ان يكون من اهل العبارة ليكون قادرا على التصرف **قال** **الرجوع الى اصول** ما يعقد لنفسه اي يجوز التوكيل
 بكل شيء جاز ان يعقد بنفسه لما ذكرنا من الحاجة والادلة ولا يراد على هذا الوكيل حيث لا يجوز له ان يوكل فيما وكل منه لان المراد به
 ان يعقد بنفسه لانه استنفاده من جهة غيره من التصرفات لان ذلك يتقيد بامر من ركنه الا ان رجوعا ان توكيل المسلم
 الذي يبيع الحر ونحوه لا ينعكس والنقض لا يكون الا في الطرد ويرد عليه الاستغناء من فانه يجوز ان يباشرة بنفسه لنفسه
 ولا يجوز له ان يوكل فيه حتى لو وكل به واستقرض له الوكيل كان له لا للموكل لان العبد في باب القرض لا يبيع دينا في ذمة
 المستقرض بالعقد وانما يجب بالعقب والامر بالنقض لا يبيع لانه ملك الغير بخلاف البيع لان حكمه يثبت بالعقد فله ان يقهر
 غيره بمقامه خلاص الرسالة في الاستغناء من الرسالة موضوعه لنقل عبارة الرسالة لان الرسول لا يبيع بالقرض والعبارة ملك الرسول
 مقداسه بالتصرف في ملكه بعبارة العبارة فيبيع اما الوكالة فتغير موضوعه لنقل عبارة الموكل فان العبارة للموكل ولهذا
 حقوق العقد ترجع اليه وعن اي يودع ان التوكيل بالاستغناء من جاز **قال** **الرجوع الى اصول** وبالمقصود في الحقوق برضا الحكم **قال**
ان يكون الموكل مريضا او غائبا مدد السفر او مدد السفر او مدد السفر اي يجوز التوكيل بالخصوصية في جميع الحقوق بشرط

قوله والعقد لا يكون الا
 الطرد او ما عدا ذلك
 في هذا الموضوع في قوله
 عليه فراهم

ان رضخ الخصم الا اذا كان معدوا بعد من الاعذار التي ذكرها في حقه من غير رضا الخصم وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله
 وقال ابو حنيفة في التوكيل بالخصومة من غير رضا وان لم يكن به عذر وهو قوله الشا على لانه وكل ما هو خالص حقه فيصير بدون رضا الخصم
 كالتوكيل بالقبض والاداء لان الحاجة ماسة الى جوزه بها اذا لم يجد في البهاكل احد ولا يرضى ما عند الحكماء كل واحد قاله جده الله
 جعفر كان على لخصم خصومة ابا وكان يقول ان الشيطان يحضرها وان لها في احوالها من امواله وكل عهلا فلما كبر
 عقيب وكل عبد الله بن جعفر فقال هو وكيل فافق عليه ففعل على ما ففعل له ففعل في لانه يملك مباشرة بنفسه من غير رضا خصمه فلما
 يملك التوكيل بها من غير رضا الخصم كسائر الحقوق ولا في حنيفة ان التوكيل حواله وهي لا يجوز الا برضا المالك عليه فكذا التوكيل وهذا لان
 الخصومة تختلف والجواب مستحق عليه فصار نظير الموالاة لا ترى ان لا يملك الا من هو الدواشدا انكارا وحقه بذلك ضرر عظيم فلا يلزم
 بدون التزاع كالحالة خلافا اذا كان به عذر من الاعذار التي ذكرناها لان الجواب غير مستحق عليه في هذه الحالة فلا يكون فيه استفا
 حق مستحق عليه ولا يقبل قوله ان اريد ان اسافر لكن القاضي يظن في حاله وفي عذره فانه لا يخفى فيه من يسافر والمناحر من احوالها اتم
 للقاضي ان القاضي اذا علم من الخصم التعت في الايام من قوله التوكيل لا يملكه من ذلك وقيل التوكيل من الموكل من غير رضا وان علم من الموكل
 قصد الاضرار بخصمه لا يقبل منه التوكيل الا برضا وهو اختيار شمس الاجمة السرخسي رحمه الله وحسن الاعذار المحقق في المدي عليها اذا كان
 الحكم في المسجد والجس اذا كان من غير القاضي الذي راعوا الله قال **وايضا بما واستيفاءها الا في جده او قوته** اي يجوز التوكيل
 بايضا جميع الحقوق والاستيفاء ما بيننا الاستيفاء الحدود والقصاص فانه لا يجوز نزع غيبة الموكل عن المجلس لانها تستقطب لشبهات فلا
 يستوفي ما يقدر مقام الغير لما فيه من نزع شبهة على ما بين وقال الشافعي يستوفي في القصاص في حال غيبة الموكل لانه حق العبد **ولما**
 انه عتوبة وتشفة بالشبهات وشبهة العفو ثابته في حال غيبة الموكل لجواز ان يكون الموكل قد عفي به وهو الظاهر اذا العفو مندوب اليه
 قاله السعالي فمن قصد فيه عفو كفارة له بخلاف ما اذا كان الموكل حاضرا لانه لا يملك فيه شبهة العفو وقد عناه الموكل الى ذلك لعله هدائه
 في الاستيفاء وان قلبه لا يحمل ذلك خلافا للاستيفاء في غيبة الشهود لان رجوعهم نادرا فلا يتصور جواز التوكيل باثبات القصاص
 وحد القدر والسرقه باقامة البينة فاذا قامت وثبت الحق فلوكل استيفاءه وقال ابو يوسف لا يجوز التوكيل باثباتها
 ايضا لا يجوز باستيفاءها قوله بعد بظن من لا يظهر مع اي حنيفة الا انه يجوز من غير عذر ولا في الخصم عند ابي حنيفة لا يجوز
 الا باجدها وقيل هذا الخلاف في حال غيبة الموكل اما حال حضرته فهو جائز اجلا لان كل كلام يوجد من التوكيل ينقل الى الموكل
 لا الم يكن فيه عهدة على الوكيل لما عرفت في موضعنا لا يوسف ان الوكيل بمنزلة البديل عن الاصل ولا مدخل للابدية في هذا الباب
 ولهذا لا يجوز فيه الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي ولا شهادة النساء والافراس لان اشارته ببدل عن العبارة
 ولان المقصود من اثبات الاستيفاء اذ الم يصح به لا يصح بالاثبات ايضا لهما ان التوكيل يتناول ما ليس بحد ولا قصاص ولا يضاف ويجوز
 الحد في الخصومة فيبيع التوكيل فيها كما في سائر الحقوق وهذا لان وجوب الحد من اهل الجناية وظهره مضافا الى الشهادة والخصومة
 شرط محض لا يرتقي في الوجوب ولا في الظهور اذ الحكم لا يضاف الى الشرط ويكن اذ اراد اذ وقع فيه الغلط بخلاف الاستيفاء وعلي هذا
 الخلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه الحد والقصاص وكلام اي حنيفة فيه اظهر لان التوكيل فيه وقع به دفع دعوى القصاص والحدود
 ودفعها بثبت مع الشبهة حتى يثبت العفو عن القصاص والشهادة على الشهادة وبشهادة السامع الرجال غير ان اقرار الوكيل
 لا يقبل عليه استحسانا لان فيه شبهة عدم الامر به والتوكيل باثبات حد الزنا والشرب لا يصح اتفاقا لانه الحق احد فيه واما انقام
 البينة على وجه الحسبة فاذا كان اجنبيا عنه فلا يجوز توكيله به قال **والحق فيهما يضيغه الوكيل الى نفسه كالباع**
وقد جازع الصلح عن اقراره بالوكيل ان لم يكن محجورا لتسليم المبيع وقبض الثمن والرجوع عند الاستحقاق والخصم
في العيب والمالك يثبت للموكل ابتداءا حتى لا يفتق في وجهه الوكيل بشرايه وقال الشافعي رحمه الله يتعلق بالموكل لان الحقوق
 تتبع الحكم وليست باصل والوكيل ليس باصل في حق الحكم فلا يكون اصلا في حق الحقوق التي هي من انواع الحكم فصار كالرسول والوكيل
 بالنكاح واولاده **ولما** ان الوكيل اصل في العقد لان العقد بقوم بالكلام وصحة كلامه باعتبار كونه ادبيا عاقلا فقبضته ان يكون حاصل
 بالتصرف واقعا لا غير ان الموكل لما استقبله في تحصيل الحكم جعلناه نائبا في حق الحكم للضرورة كيلا يظلم مقصوده وراعينا الاصل في
 حق الحقوق اذ لا ضرورة في حقه الدليل على انه اصل في العقد استغناؤه عن اضافته الى الموكل ولو كان سفيرا كان ماعا استغني

الحكم

كان

في الظاهر

عن اضافته اليه كالرسول والوكيل بالنكاح واولاده حتى اذا اضافته الى نفسه كان له دون الموكل خلاص ما نحن فيه فانه لا يتغير
 اضافة العقد اليه وايضا الحكم للموكل فاذا اضافته اليه كان اصلا فيه فيقع له فيما فيه ضرورة وهي الحقوق من تسليم المبيع في
 وقبضه وقبض الثمن وتسليمه والرجوع عليه بالثمن عند استحقاق ما باع او رجوعه هو بالثمن على ما عهده عند استحقاق ما اشترى
 والخصومة في العيب وغير ذلك من حقوق العقد ولا سلم ان الحكم يقع له في رواية بل يقع للموكل ثم ينقل اليه فيكون بينهما مبادلة حكمية
 فلان في منع الخصم انه يقع للموكل ابتداءا عنه مع ان التوكيل اصل في حق الكل لكن في حق الحكم خلفه الموكل فيقع له من غير ان
 يكون اصلا فيه كالعبد يتصرف بصلطه وله الا يفتق على التوكيل اذا اشترى فزبته بالوكالة وهو المراد بقوله والمالك يثبت للموكل
 ابتداءا الى اخره وكذا اذا اشترى روجته بالوكالة لا يفسد النكاح لما ذكرنا في حق الحقوق لم يخله فاذا كان اصلا في حق الحقوق
 جاز توكيله فيها لا يجوز توكيل الموكل فيها لانه اجنبي عنها وفي قوله يتعلق بالوكيل ان لم يكن محجورا لانه العبد والصبي المادون
 لهما يتعلق بهما الحقوق ويلزمهما العهدة مطلقا وفي الدخول ان كان وكيل في البيع ثمن حال او موجد جاز بيعه ولو منه العهدة وان
 كان وكيل بالسر فانه كان ثمن موجد بالسر من العهدة فيما سار واستحسانا بل يكون العهدة على الامر حتى يطلب الباع الامر الثمن دون
 المباشرة ما يلزمه من العهدة ضمان كفالة وليس ضمان ثمن لان ضمان الثمن لا يقيد المالك للضامن في المشتري وهذا لا يفيد فيه
 واما يلزمه مالا في ذمته واستوجب مثل ذلك على موكله وهذا هو معنى الكفالة وهو لا يلزمه ذلك وان كان ثمن حال فالقياس
 ان لا يلزمه العهدة وفي الاستحسان يلزمه لان ما يلزمه ضمان ثمن لان ضمان الثمن لا يقيد المالك في المشتري وهذا يملك المشتري
 من حيث الحكم فانه مجلس المبيع في الثمن حتى يستوفيه من الموكل كالموكل لثمنه ثم يباع منه وهو من اهل التزام الثمن
 بخلاف ما اذا كان الثمن موقلا لانه لا يملك المشتري حقيقة ولا حقا حتى لا يملك حبه به فكان ضمان كفالة من حيث المعنى وفي الاصل
 اذا امره ان يشتري له بالقد فاشترى كما امره فاشترى جازر والعهدة عليه وكان القياس ان لا يجوز لانه يلزمه العهدة في
 تسليم الثمن فيصير غزلة الكفالة واما جواز استحسانا لانه وان لحقه العهدة كان له ان يرجع على الذي امر به وبجلس المبيع
 عنه فيصير الحق كالحق بالبيع فيخرج من ان يكون من غير عاو وامر بالعشر لسمية فاشترى كما امره كان له ما اشترى دون
 الامر لان الثمن اذا كان شبيه بملك حبس المبيع فظهر معنى التبرع بالشرام الدين فلا يصح واذ لم يقع الوكالة صار مشتريا لنفسه
 وفيه اشارة ايضا الى ان المحجور عليه لا يتعلق به الحقوق لانه لا يصح منه التزام العهدة لنفسه اهلية العبيد والحق مولى العبد فتعلق
 بالموكل كما في الرسول وفي القاضي وامينه ثم العبد اذا عتق يلزمه تلك العهدة والصبي اذا بلغ لا يلزمه لان المانع من لزوم له
 العهدة في حق العبد حق المولى اذ هو من اهل التزام وقد زاله حقه بفساده والمانع في حق الصبي حق نفسه ولا يلزمه بالبلوغ
 ولو تضمنه مع هذا يصح فبمنه لانه هو العاقد فكان اصلا فيه فانتفى لزوم ما ذكرنا لايد له على انتفاء الجواز ولو كان المأمور
 من تدا جاز تصرفه لانه من اهل العارية فيعتبر عيارته ولكن يتوقف حكم العهدة عند اي حنيفة فان اسلم كانت عليه والا فقل
 الموكل وعندها عليه على كل حال وهي فرع اختلاف في تصرفاته لنفسه قال **رحم الله وفيما يضيغه الى الموكل كالتكاح**
والخلع والصلح من دم عمد او عن انكاره يتعلق بالموكل فلا يطالب ويكبله بالمهر ويكبله بتسليمها اي في كل عقد يضيغه الى
الوكيل لمحقته يتعلق بالموكل وذلك كالتكاح الى اخره لان الوكيل فيها سفير ومعتبر محض ولهذا لا يستغني عن اضافته الى الموكل
حتى لو اضافته الى نفسه وقع التكاح له فصار كالرسول فلا يتصور ان يكون السبب صادرا من شخص على سبيل الامانة والحكم واقع لغير
مجعلناه سفيرا وهذا لان الحكم هذا لا يقبل الفصل عن السبب لانه من قبيل الاسقاطات اما غير التكاح فظاهر وكذا التكاح لا يضا
تسقط ما لكتبتها بعقد التكاح لان الاصل في الابضاع الحرمه فيكون اسقاطا للحرمه نظرا الى الاصل والما يثبت المالك ضرورة
ليتمكن من الوطي ولهذا لا يطر في حق الفسخ والتفكيك من الغير وفيما ورا الوطي فهو اسقاط جري على الاصل اذ الحرمه تنافي للملك
والساقط تلاك فلا يجوز ان يسقط في حق الوكيل ثم يسقط ثانيا في حق الموكل بالانتقال لان الساقط لا يعود الا بسبب جديد
فكان حكم التكاح ثابتا لمن اصاب اليه ابتداءا وهو الموكل بخلاف البيع فان حكمة قبل الفصل عن السبب كما في البيع بشرط الخيار
فما ان يصدر السبب من شخص اصالة ويقع الحكم بغيره وهذا لان الحمل ليه خلق مباحا وقابل للملك بطريق الاصل وذلك
الحكم ما قبل اسقاطه من ملكه الى ملك لجان ان يملكه شخص ثم ينقل عنه الى شخص وجاز ان يصدر السبب من شخص ويقع

قوله الشجرة في المحرم
باب في المحرمات التي
على من سئل عن المحرمات
سئل في سئل في المحرمات
في المحرمات التي
في المحرمات التي

الحكم بغيره فلا حاجة الي جعله غير اصل اذ جواز الاستغناء عنه منع من ذلك ومن اخوان هذا النوع العنق على حاله واكتفاه
والنقد في الامارة والاداء والافراز والره والشركة والمضاربة ان الحكم لها ثبت بالنقض والاعلاقي بحملها على كمالها لا على
اصلا فبمعنى سفيروا ويغيرا وكذا اذا كان التوكيل من جانب الملتزم لما ذكرنا كالتوكيل بالاستقرار باطل حتى لا يثبت فيه
الحكم للموكل لما ذكرنا من قبل لان المستقر من التوكيل في ذاته فيصير نظير ما لو قال له بيع شيئا من مالك على ان يكون وجهه
ونظير التوكيل بالشهادة فكان باطلا وما استقرضه فهو لنفسه وله ان ينفذه من الامر ولو هلك هلك من ماله بغير شيء بخلاف غيره
من هذه الصور فانه ليس له بدل بلزومه حتى يكون منع ماله بشرط ان يكون العوض لغيره وانما حكمه ثبت بالنقض والتوكيل اجبي
عن الحمل فلا يمكن ان يكون اصلا قطار سفيروا عن المالك بخلاف البيع لانه يتعلق بالعيارة حيث ينقل حكمه وحقوقه بما هو له فلو
يكون اجبا على اصلا فبمعنى سفيروا **والمشتري مع الموكل** يعني اذا وكل رجلا ببيع شيء فباعه ثم ان الموكل طلب من المشتري
البيع له منعه ان الموكل اجبي عن العقد وحقوقه لا يتعلق بالعقد على ما بينا **وان دفع البهية اي الى الموكل** ولا
بطلبه الوكيل ثانيا لان المقيض حقه فلا يابى في نزع منه ثم رده عليه ويرث ذمة المشتري لوصول الثمن اليه مستحقه
علاوة ما اذا باع مال البيعة ثم دفع المشتري الثمن الى البيعة حيث لا يبرأ منه بل يجب عليه ان يدفع الثمن الى الوصي ثانيا لان البيعة
ليس له بغير ماله اصلا فلا يكون له الاخذ من المشتري فيكون في الدفع اليه تضييع فلا يعتد به **واما الموكل** في مسألتنا فنصرف في
ماله ولا نفقد احد عليه فيه فيكون قبضه معتبرا بخلاف التوكيل بالصرف اذ اصارف وقبض الموكل بدلا للصرف حيث يطل
الصرف ولا يعتد قبضه لان جواز الصرف معلق بالنقض قبل الاضرار فكان القبض منه بمنزلة الاجاب والقبول وهما متعلقان
بالمعاقدتين فكذلك القبض في الصرف وقبض الثمن في مسألتنا ليس كالاجاب والقبول **واما جاز لوصول حقه اليه**
ولهذا الوكيل المشتري دين على الموكل دفع المقاصة بمجرد العقد لوصول الحق اليه بطريق النقاص ولو كان له عليها دين بقعه
المقاصة بدين الموكل دون دين التوكيل ولو كان له دين على التوكيل فقط ونفت المقاصة به ويضمن التوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال
الموكل بخلاف الصرف حيث لا يقع المقاصة بالدين لان القبض منه كالاجاب والقبول فلا بد من وجوده حقيقة او حقا باضافته
العقد اليه **والدين** هذا عندنا وقال ابو يوسف لا يقع المقاصة بدين التوكيل وهو مبني على جواز ابراء التوكيل بالبيع من الثمن فعندنا
يجوز ابراءه فكذا يقع المقاصة بدينه عندنا ويجوز لا يقع ووجه البناء ان المقاصة ابراء بقوض فيعتبر بالابر بغير عوض ولهذا
لو كان له عليها دين كانت المقاصة بدين الموكل او لا عندنا كما لو ابراهه معا فانه يبرأ من التوكيل حتى لا يلزم التوكيل ضامه ونقول
ابو يوسف استحسن ووجه ان الثمن الذي في ذمة المشتري ملك للموكل لانه ملكه وايراه تصرف فيه على خلاف ما مر
به فلا ينفذ له لو قبض الثمن ثم وهبه للمشتري ودليل الخلاف ظاهر **لهذا** يصير صامنا ووجه قوله ان الابراء اسقاطا لغير القبض والقبض
حق التوكيل لا اثر له ان الموكل ليس له ان ينفذ من ذلك ولو اراد ان يقبض نفسه لا يمكن من ذلك قطار هو ابراء من منع عن القبض سقطا
حق نفسه فيعني منه الا انه يقبضه يتعين ملكه الامر في القبض واذا انسده عليه هذا الباب بابرأه صار صامنا له فغزلة الراهن
اذا اعتق المرهون نفذ اغناؤه لصا فانه ملكه ويضمن المرتضى لا ينفذ اذ باب الاستيفاء عليه من ثمانية العبد بالاعتاق وعلى هذا
الخلاف ابراء الولي والوصي فيما باعاه من ماله الصغير والله اعلم **باب الوكالة بالبيع والشرا**
الاصل ان الجهالة اذا كانت تمنع الامتثال او لا يمكن دركها منع صحة الوكالة والافلا والجهالة ثلاثة انواع جهالة فاحشة وهي الجهالة في
الجنس تمنع صحة الوكالة سواء بين الثمن او بين كماله او بغيره بشر ان ثوب اوداه او نحو ذلك والثانية جهالة يسيرة وهي ما كانت
في النوع المحض كالموكل بغير افرس او حمار او ثوب هروي او سروي او نحو ذلك فانه يجوز الوكالة به وان لم يبين الثمن قال
بشر لا يجوز المحبة عليه ماروي انه عليه اللام وكل حكم من حرام بشر ان ثوب افرس فاشترى فرسا بامل للموكل لا يلزمه والثالثة جهالة في
صورت التوكيل اليه ما يليق بحاله الموكل حتى لو ان عاميا وكل رجلا بشر افرس فاشترى فرسا بامل للموكل لا يلزمه والثالثة جهالة في
النوع والمحض كالموكل بغير افرس او حمار او ثوب هروي او سروي او نحو ذلك فانه يجوز الوكالة به وان لم يبين الثمن قال
واحداهم لا يجوز لانه يبين ان الثمن يعلم من اي نوع يريد وبيان النوع يعلم منه فبقيت الجهالة بعد ذلك يسيرة وهي ما تمنع صحة الوكالة
بمخلاف ما اذا كانت الجهالة في الجنس حيث تمنع صحة الوكالة وان يبين الثمن لانه بذلك العقد من الثمن ويؤخذ من كل نوع فلا ينفذ المهرمة

باب الوكالة **قوله** **بشر ان ثوب هروي او سروي او حمار او ثوب هروي او سروي او حمار او ثوب هروي او سروي** **قوله** **بشر ان ثوب هروي او سروي او حمار او ثوب هروي او سروي**
فبمعنى سفيروا ويغيرا وكذا اذا كان التوكيل من جانب الملتزم لما ذكرنا كالتوكيل بالاستقرار باطل حتى لا يثبت فيه
الحكم للموكل لما ذكرنا من قبل لان المستقر من التوكيل في ذاته فيصير نظير ما لو قال له بيع شيئا من مالك على ان يكون وجهه
ونظير التوكيل بالشهادة فكان باطلا وما استقرضه فهو لنفسه وله ان ينفذه من الامر ولو هلك هلك من ماله بغير شيء بخلاف غيره
من هذه الصور فانه ليس له بدل بلزومه حتى يكون منع ماله بشرط ان يكون العوض لغيره وانما حكمه ثبت بالنقض والتوكيل اجبي
عن الحمل فلا يمكن ان يكون اصلا قطار سفيروا عن المالك بخلاف البيع لانه يتعلق بالعيارة حيث ينقل حكمه وحقوقه بما هو له فلو
يكون اجبا على اصلا فبمعنى سفيروا **والمشتري مع الموكل** يعني اذا وكل رجلا ببيع شيء فباعه ثم ان الموكل طلب من المشتري
البيع له منعه ان الموكل اجبي عن العقد وحقوقه لا يتعلق بالعقد على ما بينا **وان دفع البهية اي الى الموكل** ولا
بطلبه الوكيل ثانيا لان المقيض حقه فلا يابى في نزع منه ثم رده عليه ويرث ذمة المشتري لوصول الثمن اليه مستحقه
علاوة ما اذا باع مال البيعة ثم دفع المشتري الثمن الى البيعة حيث لا يبرأ منه بل يجب عليه ان يدفع الثمن الى الوصي ثانيا لان البيعة
ليس له بغير ماله اصلا فلا يكون له الاخذ من المشتري فيكون في الدفع اليه تضييع فلا يعتد به **واما الموكل** في مسألتنا فنصرف في
ماله ولا نفقد احد عليه فيه فيكون قبضه معتبرا بخلاف التوكيل بالصرف اذ اصارف وقبض الموكل بدلا للصرف حيث يطل
الصرف ولا يعتد قبضه لان جواز الصرف معلق بالنقض قبل الاضرار فكان القبض منه بمنزلة الاجاب والقبول وهما متعلقان
بالمعاقدتين فكذلك القبض في الصرف وقبض الثمن في مسألتنا ليس كالاجاب والقبول **واما جاز لوصول حقه اليه**
ولهذا الوكيل المشتري دين على الموكل دفع المقاصة بمجرد العقد لوصول الحق اليه بطريق النقاص ولو كان له عليها دين بقعه
المقاصة بدين الموكل دون دين التوكيل ولو كان له دين على التوكيل فقط ونفت المقاصة به ويضمن التوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال
الموكل بخلاف الصرف حيث لا يقع المقاصة بالدين لان القبض منه كالاجاب والقبول فلا بد من وجوده حقيقة او حقا باضافته
العقد اليه **والدين** هذا عندنا وقال ابو يوسف لا يقع المقاصة بدين التوكيل وهو مبني على جواز ابراء التوكيل بالبيع من الثمن فعندنا
يجوز ابراءه فكذا يقع المقاصة بدينه عندنا ويجوز لا يقع ووجه البناء ان المقاصة ابراء بقوض فيعتبر بالابر بغير عوض ولهذا
لو كان له عليها دين كانت المقاصة بدين الموكل او لا عندنا كما لو ابراهه معا فانه يبرأ من التوكيل حتى لا يلزم التوكيل ضامه ونقول
ابو يوسف استحسن ووجه ان الثمن الذي في ذمة المشتري ملك للموكل لانه ملكه وايراه تصرف فيه على خلاف ما مر
به فلا ينفذ له لو قبض الثمن ثم وهبه للمشتري ودليل الخلاف ظاهر **لهذا** يصير صامنا ووجه قوله ان الابراء اسقاطا لغير القبض والقبض
حق التوكيل لا اثر له ان الموكل ليس له ان ينفذ من ذلك ولو اراد ان يقبض نفسه لا يمكن من ذلك قطار هو ابراء من منع عن القبض سقطا
حق نفسه فيعني منه الا انه يقبضه يتعين ملكه الامر في القبض واذا انسده عليه هذا الباب بابرأه صار صامنا له فغزلة الراهن
اذا اعتق المرهون نفذ اغناؤه لصا فانه ملكه ويضمن المرتضى لا ينفذ اذ باب الاستيفاء عليه من ثمانية العبد بالاعتاق وعلى هذا
الخلاف ابراء الولي والوصي فيما باعاه من ماله الصغير والله اعلم **باب الوكالة بالبيع والشرا**
الاصل ان الجهالة اذا كانت تمنع الامتثال او لا يمكن دركها منع صحة الوكالة والافلا والجهالة ثلاثة انواع جهالة فاحشة وهي الجهالة في
الجنس تمنع صحة الوكالة سواء بين الثمن او بين كماله او بغيره بشر ان ثوب اوداه او نحو ذلك والثانية جهالة يسيرة وهي ما كانت
في النوع المحض كالموكل بغير افرس او حمار او ثوب هروي او سروي او نحو ذلك فانه يجوز الوكالة به وان لم يبين الثمن قال
بشر لا يجوز المحبة عليه ماروي انه عليه اللام وكل حكم من حرام بشر ان ثوب افرس فاشترى فرسا بامل للموكل لا يلزمه والثالثة جهالة في
صورت التوكيل اليه ما يليق بحاله الموكل حتى لو ان عاميا وكل رجلا بشر افرس فاشترى فرسا بامل للموكل لا يلزمه والثالثة جهالة في
النوع والمحض كالموكل بغير افرس او حمار او ثوب هروي او سروي او نحو ذلك فانه يجوز الوكالة به وان لم يبين الثمن قال
واحداهم لا يجوز لانه يبين ان الثمن يعلم من اي نوع يريد وبيان النوع يعلم منه فبقيت الجهالة بعد ذلك يسيرة وهي ما تمنع صحة الوكالة
بمخلاف ما اذا كانت الجهالة في الجنس حيث تمنع صحة الوكالة وان يبين الثمن لانه بذلك العقد من الثمن ويؤخذ من كل نوع فلا ينفذ المهرمة

قوله الشجرة في المحرم
باب في المحرمات التي
على من سئل عن المحرمات
سئل في سئل في المحرمات
في المحرمات التي
في المحرمات التي

الوكيل بالبيع والشراء بعد بيع من تركه شهادة. وذلك مثل تركه الولاد واحد الزوجين الآخر وعبيدك هذا عند
الي خيفة ربه الله قال يجوز بيعه مخبر عن القهقهة الامن عبده او مكاتبه لان التوكيل مطلق ولا يمتنع فيه لان الاملاك متباينة
والمنافع منقطعة فصار كالضارب بخلاف عبده ومكاتبه لان ملك ملكه له وله في ما كان له حق وينقلب خيفة بالحق فيكون
يباع من نفسه او تكنت شبهة بخلاف العبد الفاضل ولاي خيفة ربه الله ان يوضع التهم ويستثنى عن الوكالات وهذا
واضح لان المنافع بينهم متصل فصار يباع من نفسه من وجه فلا يجوز له ان يقبل شهادة له لم يباين الاملاك لا يمنع الانفصال
من وجه اخر بخلاف المضارب لان المضارب كالمصرف لنفسه من وجه الا ترى ان رب المال لا يملك تحريمه عن التصرف بعد ما صار له
المال عروضاً وان شاركه في الربح فلا يحميه التهمة في البيع بخلاف القهقهة لانه بمنزلة من يبيع مال نفسه على انه عبد بعضه هو كالوكيل
يجوز وانيه البيع لم يمثل القهقهة فقل هذا الثاني منع قالوا هذا الذي يطلق له الموكل اما اذا اطلق له بان قال الموكل ببيع من شئت
فحينئذ يجوز بيعه لم يمثل القهقهة وذكر في النهاية ان الوكيل بالبيع اذا باع عن لا يقبل شهادة له ان كان اكثر من القهقهة يجوز بخلاف
وان كان اقل من القهقهة بغير فاضل لا يجوز بالاجماع ان كان بغير سبيل لا يجوز عند اي خيفة وعندهما يجوز وان كان يمثل القهقهة فعن
الي خيفة روايتان في رواية الوكالة والبيع لا يجوز في رواية المضاربة يجوز بيع المضارب وشراؤه عن لا يقبل شهادة على
هذا التفصيل لان هذا المثل يمثل القهقهة يجوز هنا عند بائنا في الروايات وفي الوكيل روايتان وقد بينا الفرق على احدهما على هذا
بحلان الاجارة والصرف والسلم ونحوها قال **بيع به باقل وكثر وبالعروض والتسوية** يعني الوكيل بالبيع يحجز
بيعه بالقليل والكثير الى اخره وهذا عند اي خيفة وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا يجوز بيعه نقضان لا يشترط الناس في
مثله ولا يجوز الا بالدرهم حالة الى اجل متعارف لان مطلق الوكالة تقتيد بالمعارف والعصرات لدفع الحاجات فيستفيد التوكيل
بما هو اقلها والمعارف البيع بمن المثل وبالمثل ودالة امواله باجل متعارف من الناس وبيع ما يساوي الفايعة عشرة الى
مايه ستة غير متعارف فيستفيد بالمعاد ولهذا يتقيد التوكيل بشرا الا فحقة والحد باباير الحاجة من تلك السنة ولان البيع
بغير فاضل مع من وجه عبه من وجه ولهذا المصدر من الرزين اعتبر من الثلث ولا يملكه الاب والوصي فصار كالوكيل بالشرا
والبيع بالعرض شرا من وجه ولم يملك به ولا باجبة فلا يدخل تحت الامر بالبيع لا بخيفة ان التوكيل بالبيع مطلق فيجري على
على الطلاقة في غير موضع القهقهة وهذا لان البيع هو مبادلة المال بالمال مطلقا من غير تقييد بتقيد او بغيره والبيع بالمخبر
الفاضل او بالعرض او بالسوية الذي المحرم في لفظه ما يعني ذلك كقوله بعه واقضي مدني او للفقعة ويؤد ذلك متعارف عند
شدة الحاجة الى الثمن والتخبر من العرض لم يخرج من كون بيعا في العرف ولا في الحقيقة ولهذا لوطف الا ببيع كحت باو سيق
الكل بالشفقة والعين تصرف الى المعارف كالوكالة ولا شفقة في اجبة اما يملكه الاب ولا الوصي لان ولايتها مقيد بشرا
التكر ولا طر في العين الفاضل وعن الورثة نقلت بالمالية في مرضه فلا يكون له ابطاله فيما زاد على الثلث والوكيل بالشرا مخبر

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom right of the page.

لاختلافه انه اشتراه لنفسه ولما ارى الصنفه خاسرة فبيعه اليه ولا يمكن ذلك في البيع فلا يتصور المسائل المستتيدة بها
مجموعة على قول ابي حنيفة والشافعية بيع من كل وجه شرا من كل وجه لان كل واحد منهما بايع ماله ويشري ماله الاخر ولا غيرة فيه
لعدم اختلاف الشرا لنفسه فنجوز بالقليل والكثير بخلاف الوكيل بشرائه بعينه حيث لا يكون له ان يشتريه للوكيل بالغير
بالفاحش وان كان لا يملك شرا لنفسه لانه بالخالفه فيه يكون مشتريا لنفسه فكانت الشفعة فيه باقية والوكيل بالنكاح
اذا روجه اكثر من مهر متلها جاز لعدم الشفعة قال **وتعبد شراوه بثلث القيمة وزيادة يتعبد الناس فيها ويحرم**
ما يدخل تحت نفقته المقربين اذ تعبد شرا الوكيل بثلث القيمة حتى لا يجوز له ان يشتريه بالفاحش وهذا بالااجاع والعز لا يحرثه
عند ذكرنا وفرض اخرا امره بالبيع لا في ملك نفسه وفي الشرا ملك غيره وله في ملك نفسه ولاية مطلقة واعتبر اطلاقه وليس
له ولاية في ملك غيره فلم يعتن بمحلها على اخضر المحض وهو الشرا بالنقد وبثلث القيمة فبتعبد بها لان اعتبار الاطلاق
في الشرا غير ممكن فوجب حمله على ما ذكرنا لانه لو لم يحمل عليه لا اشتراه بجميع ما يملكه الموكل وزيادة فليحمله بذلك من عظيم
والوكيل بالبيع لا يتعدى ذلك فمكن اعتبار اطلاق الامر فيه فاقترقا وكذا اليس له ان يشتري مكيلا او موزون غير النقد
حيث في الذمة لان الوكيل بالشرا يتعبد بالمعارف وهو الشرا بالنقد قال زفر له ذلك حتى لو اشتراه به بفد على الموكل لا يشرا
من كل وجه اذ الموصوف منه ثلث بخلاف ما اذا كان بعينه قدر العين البسيطة ما يدخل تحت نفقته المقربين وما لا يدخل تحت نفقته
المقربين فاحترس لان القيمة تعرف بالخير والظن بعد الاحتياط فيعذر فيها يشتريه لانه يسير لا يمكن الاحتراز عنه ولا يحذر فيما لا
لا يشتريه لنفسه ولا يمكن الاحتراز عنه لانه لا يقع في مثله عادة الاغدا قبل احد الفاحش في العروض نصف عشر القيمة وفي الحيوان
عشر القيمة وفي العنقا خمس القيمة وفي الدرام ربع عشر القيمة لان العين يحصل ثلثة المارسة في النصف فكل كانت المارسة فيه
اقل كان العين فيه اكثر فيعاقب على التفاوت بحسب المارسة وفي النهاية جعل هذا القدر رغووا وهو خلاف ما ذكره
صاحب الهداية والكافي وقبل لا يحمل العين البسيطة ايضا وليس بشي هذا اكله اذا كان معرو غير معروف بين الناس ولا يحتاج فيه الى التقويم
المقوون وانما اذا كان معروفا بالخبر والعرو الموزون الجهن لا يعاقبه العين وان قل ولو كان فليسا واحدا قال **ولو كان بيع**
منه باع منه عند ابي حنيفة لان اللفظ مطلق عن قيد الاجتماع فيجوز مطلقا مجتمعا وشترا فانصارا لو وكله ببيع المكيل والموزون
ولا يلوام كله هذا القدر من الثمن جازعده فبصرفه اولي الجوز قال ابو يوسف ومحمد لا يجوز لان فيه ضرر للشركة وهو غير
يعتاد اذ هو عيب وتنفق في القيمة فلا يدخل تحت الامر المطلق فلا يجوز الا ان يبيع النصف الاخر قبل ان يختصما كان بيع له
النصف قد يقع وسيلة الى الاختلاف بان لا يحدد من يشتريه جملة فيحتاج الى التفريق فيبين ذلك ببيع الباقي بعده بخلاف
المكيل والموزون لانه لا ضرر في تهيجته ولا ينقص قيمته بذلك قلت ضرر الشركة اهون من ضرر بيع الكل بنصف الثمن وتولها
استحسان والقياس ما قاله ابو حنيفة قال **وفي الشرا يتوكل ما لم يشتريه الباني** اي في الوكيل بشر العبد اذا اشتريه
نصفه يتوقف شراوه فان اشترى باقية قبل ان يختصم الزم الموكل والا لزم الوكيل هذا بالااجاع لان شرا البعض قد يقع وسيلة
الى الاختلاف بان كان العبد بين جماعة فلم يتعد على شرا كله دفعة واحدة فيحتاج الى شرايه مسقفا فشققا حتى يشتري الكل
فاذا اشترى الكل قبل رد الامر الشرا تنبذ لانه وسيلة فينفذ على الامر وان لم يشتري حتى رد الشرا ينفذ على الامر بخلاف الوكيل
بيعه العبد عند ابي حنيفة روجه انه على ما بيننا والعز له بينهما ان الشرا يتحقق فيه النصف دون البيع على ما سبنا ولان الاخر
بالبيع بمبادى ملك فيصح ليحضر فيه اطلاقة والامر بالشرا هادف ملك الغير فلم يصح فلم يعتن فيه الاطلاق والتقييد
فيستوقف على شرا الباقي لا يقال ان الشرا لا يتوقف بل ينفذ على المشتري فكيف يمكن القول بان يتوقف لاننا نقول
انما لا يتوقف اذا وجد نفاذا على العاقد وانما اذا لم يجد فيستوقف كشر العبد والصبي المحجور عليهم الغير بها بغير امره فانه
يستوقف على اجازة من اشترى له لانه لم يجد نفاذا على المشتري فكذلك هنا شرا النصف لا ينفذ على الوكيل لعدم النفاذ عليه
لانه انما ينفذ عليه اذا كان ماله من كل وجه ولا على الاخر لانه لم يوافق امره من كل وجه فقلنا بان التوقيف انما يشترى باقية لزم الامر
والا لزم المأمور ولا فرق فيه بين الوكيل بشر عبد بجمعه او بغير عينه فلما عتقه الاخر في زمن التوقيف فقد عتقه عند ابي يوسف
ولا ينفذ عتق المأمور وعند محمد بالعكس لانه قد خالف فيما امر به وانما يتوقف عليه من حيث ان الخلاف يتوهم رفعه بان يشتري

هدى العين القاصح

۱۲۸

الذي يترفع الخلاف فقيل ان يشترط في محالها واذ اعتنقه الامر بنقله ابو يوسف يقول ان العقد موقوف على اجازة
الموكل لا يترجم انه لو اجاز صرحا فقد عليه ولا اعتنا في اجازته فلا ينفذ اعتنا في الوكيل لان الوكالة تنال من محله
بعينه فلو ملك الوكيل شرا لنفسه ولم يتوقف على اجازته فلا ينفذ اعتنا في محله اذ كره في النهاية نعم بالايضاح قال
والورد المشترك البيع على الوكيل بالبيع بعينه او بغيره رده على الامر وكذا باقراره فيما لا يحدث مثله لان البيعة حجة مطلقة
والوكيل مضطر في التناول لعدم ما رسته المبيع فلهذا امره واقراره ليس بحجة على الموكل فانما يرد عليه اذ اراد عليه باقراره
بعينه لا يحدث مثله لان القاضي يعلم ان العيب كان في يد البائع فلا يمكن قضاؤه مستند الى الاقرار والى البيعة والتكول
ان العيب لا يخلو احوال لا يكون حاديا كالسنة الزاوية ولا يصح الزاوية ان يكون حاديا لكنه لا يحدث مثله في مثل تلك المدة او
يحدث في مثلها فان كان غير حادث رده القاضي بغير حجة من بيعة او تكول او اقرار وكذا اذا كان حادثا لكنه لا يحدث في
مثله هذه المدة رده القاضي بغير بيعة ولا تكول ولا اقرار لعله يكون عند البائع وتناول اشتراط البيعة والتكول والاقرار
في الكتاب ان الحال قد يشبه على القاضي بان لا يعرف تاريخ البيع فاخرج الى هذه المحل ليظهر التاريخ او كان عيبا لا يعرفه الا
الاطباء والنساء وقيل حجة في توجه الخصومة لا في الرد فيقدر الباعث الرد حتى لو كان القاضي عيبا وكان العيب ظاهر الخارج
الى شي منها ان كان عيبا حدث مثله فكذا الحكم ان كان بيعة او تكول رده في هذه المواضع كلها رد القاضي على الوكيل يكون رد على الموكل وان رده
حجة مطلقة وكذا التكول حجة في حقه فيرد عليه في هذه المواضع كلها رد القاضي على الوكيل يكون رد على الموكل وان رده
عليه في هذا النوع باقراره القاضي لا يكون رد على الموكل لان الاقرار حجة قاصرة فلا تعدي خلاف ما اذا كان مما لا يحدث
مثله ولكن له ان خاص الموكل فيرد عليه بيعة او تكول وان رده عليه باقراره بغيره من غير نقض فليس له ان يرد عليه على
الموكل لانه اقاله وهي مع جديد في حق ثالث والموكل ثالثا لهما خلاف ما اذا رده عليه باقراره بقضا فاحسن لان الرد حصل بالقضا
فكان مكرها فاعتذر القاضي وهو شرط في المعاوضة المالية فجعل شيئا في حق الكل ولكن الفسخ استند الى دليل قاصر وهو الاقرار
فهل ينافي في حيث ان الرد نصح كان للوكيل ان خاص الموكل ومن حيث انه استند الى دليل قاصر لم يرد الوكيل الا ان يفي حجة على
الموكل ان كان العيب غير حادث او كان حادثا لانه لا يحدث مثله في تلك المدة فرده على الوكيل باقراره بغير نقض لزم الوكيل وليس له
ان خاص الموكل في عامة روايات المبسوط ذكر في البيوع انه يكون رد على الموكل لا نقضا فعلا عن ما يفعل القاضي لو رفع اليه
اذ لا يملك القاضي على اقامة البيعة ولا على الحلف في هذه الصورة بل يرد عليه بلا حجة فكان الحق متعينا في الرد قلنا الرد
بالترجيح مع جديد في حق ثالث والموكل ثالثا لهما ولا يملك الحق متعينا في الرد بل يثبت حقه اولا في وصف السلامة ثم
اذ لا يثبت في رد رد اذا امتنع الرد بحدوث العيب او بزيادة حدث فيه ينتقل الى الرجوع بالنقصان فلم يكن الرد له
متعينا هكذا اذ كثر الروايات في شرح الجامع الصغير وغيرها وبين الروايتين تفاوت كثيرا لان فيه تركا من التزوير والى
ان لا خاص بالكلية وكان الاقرب ان يقال لا يرد له ولكن له ان خاص **وان ارجح نسبية فقال امره بنقله وقال المصنف**
المقتضى والقول الامر بالبيع بالبيع باع نسبية فقال له الموكل امره بنقله وقال الوكيل امرته ببيعه مطلقا لم
ينقل شيئا كان القول قول الموكل لان مبيي الوكالة على التقييد حتى لا يصح بدون بيان النوع بعد المجلس او التزوير الاتري انه لو قال
وكذلك في ما ليس له الا لفظ ما اذا كانت مبيها على التقييد وهو يستفاد من جهة الامر كان القول له كما اذا التكرار املا قال
في المضاربة المضارب اي باع المضارب نسبية فقال رب المال امره ان يبيعه بنقله وقال المضارب اطلقت كان القول
للمضارب لان الاصل في المضاربة الاطلاق والعموم الاثر في ملكه المتصرف المختار من شرا وبيع واقتناع وتوكيل واستثمار
وايداع يذكر لفظ المضاربة فقامت الدلالة على الاطلاق في ادعاءه فيها كان مدعيا لم يزل هو الاصل فيها فكان القول له لان
الاطلاق بانفاضا فاشبه الوكالة التي ليست فيها شائبة التكرار لم يطلق الامر بالبيع يقتضيه نقد او شيعة الى اجل
متعارف عندهما والى اجل كان عليه خلاف المضاربة حيث يتقيد باجل متعارف بين التجار على ما يجي في موضعه ان شاء الله
تعالى قال **ولو اخذ الوكيل بالثمن رضاء فباع او كلفا فتوي عليه** اي الوكيل بالبيع فعل ذلك لا يضمن لانه اصل

في المضاربة المضارب اي باع المضارب نسبية فقال رب المال امره ان يبيعه بنقله وقال المضارب اطلقت كان القول للمضارب لان الاصل في المضاربة الاطلاق والعموم الاثر في ملكه المتصرف المختار من شرا وبيع واقتناع وتوكيل واستثمار وايداع يذكر لفظ المضاربة فقامت الدلالة على الاطلاق في ادعاءه فيها كان مدعيا لم يزل هو الاصل فيها فكان القول له لان الاطلاق بانفاضا فاشبه الوكالة التي ليست فيها شائبة التكرار لم يطلق الامر بالبيع يقتضيه نقد او شيعة الى اجل متعارف عندهما والى اجل كان عليه خلاف المضاربة حيث يتقيد باجل متعارف بين التجار على ما يجي في موضعه ان شاء الله تعالى قال ولو اخذ الوكيل بالثمن رضاء فباع او كلفا فتوي عليه اي الوكيل بالبيع فعل ذلك لا يضمن لانه اصل

في المضاربة

في الحقوق وتبطل الثمن منها والارضاء والكفالة وتبطله لحايب الاستيفاء فيمكها **وان قضى الرهن بقض الثمن من**
حيث انه قام مقامه الثمن كان امانة في يد بعض الثمن فكذلك الرهن بخلاف الوكيل بقض الدين حيث لا يملك اخذ الرهن
ولا الكفيل لانه يقيض ثبابة عن الامر لحد الا يملك الا برأه ويملك الامر بغيره ولا كذلك الوكيل بالبيع ولو امانة اصل فيه
فكان مثله وفي النهاية المراد الكفالة هنا الحوالة لان الوكيل لا يتحقق في الكفالة وقيل الكفالة على حقيقة ما ان الثمن
يتحقق فيها بان امانة الكفيل والمكفول منه مفلسين وهذا كله ليس بشي لان المراد هنا توكيل مضاف الى اخذ الكفيل بحيث
انه لو لم يخذ كفيلا لم يثبوت منه كافي الرهن التوي الذي ذكره هنا غير مضاف الى اخذ الكفيل بل الى امانة الوكيل لولم يخذ كفيلا
ايضا فتوي بغيره من عليه الدين وحمله على الحوالة فاسد لان الدين لا يتوي فيها يموت الحال عليه مفلسا بل يرجع
به على الجبل وانما يتوي بموتها مفلسين فصار كالكفالة والوجه ان يقال المراد بالتوي توكيل مضاف الى اخذ الكفيل
وذلك يحصل بالمرافعة الى حاكم يري براءة الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يري الرجوع على الاصيل بغيره مفلسا مثل
ان يكون القاضي مالكا ويحكم به ثم يموت الكفيل مفلسا قال **وان تصرف احد الوكيلين وحده** لان الموكل يجب
برأيه الا ان يحددها ولو كان البذل مقدرا لان بقدره لا يبيع استعمال الراي في الزيادة والنقصان وفي اختيار البائع
والمشتري ويحد له وهذا في تصرف يحتاج فيه الى الراي وانما اجزاءها فيه وكان توكيلها بملئها واحد واملا لا
عناج فيه الى الراي كاطلاق والعناج بغير عوض او لا يمكن الاجتماع فيه كالمقصومة جاز لاحدهما ان تصرف فيه دون
صاحبه وكذا اذا كان توكيلها على العناج جاز لاحدهما ان تصرف به لا تصرف لانه ربي برأي كل واحد منهما على الاقرار
وقت توكيله فلا يتغير ذلك بخلاف الوصيين اذ الوصي الى كل واحد منهما بتمام على حدة حيث لا يجوز لاحدهما ان يتصرف بغير
في **لان وجوب الوصية بالموت وعند الموت ما لو وصي من حلة واحدا في الوكالة حكمها ببيت بنفس التوكيل فاذا**
افرد كل واحد منهما بالعقد استند كل واحد منهما بالتصرف واذا وكلها بكلام واحد لا يتصرف به احدهما وان كان
احدهما اربا بالغا عاقلا والاخر عبدا او صبيبا محجورا عليه كذا في الوكالات ولو باع احدهما محضه صاحبه فان اجاز صاحبه جاز
والا فلا ولو كان غائبا فاجازه لم يجز في قول ابي حنيفة وان مات احدهما او ذهب عقله لم يجز للاخر ان يتصرف وحده
لعدم رضاه برأيه وحده قال **الاف في خصومة وطلاق وعناق بلا بدل ورد وجعة ونفا دين** لان في
هذه الاشياء يحتاج فيها الى الراي والخصومة ان كان يحتاج فيها الى الراي لكن اجتماعها في التكلم في مجلس القاضي تغدر لانه
يؤدي الى التلبس على القاضي والى الشغب والراي يحتاج اليه معا على الخصومة ولا يشترط حضور صاحبه وقت الخصومة
عند عامتهم لانه لم يتعلق بسماعه الخصومة وهو ساكت فايدع وطلاق الزوجة والعناق بلا بدل لا يحتاج فيه الى الراي الا اذا
قال طلقها ان شئتم او جعل امرها بايديها فيجوز ان يكون تفويضا فيقتصر على المجلس لكونه نائبا او يكون تفليفا
لا يشترط فعلها الوقوع الطلاق لان المعلق بتعيين لا يزل عند وجود احد هما على هذا القول طلقها حقا ليس لاحدهما
ان يطلقها وحده ولا يقع عليها طلاق احدهما ولو قال طلقها جميعا ثلثا فطلقها احدها طلقه والاخر طلقها بغير رد له
الودعة لا يحتاج فيه الى الراي فرد احدهما خلافا ما اذا وكلها باسرها حاجت لا يكون لاحدهما ان يقتضيه دون
صاحبه لان اجتماعها فيه ممكن والموكل فيه عرض صحيح لا يحفظ اثنين خير من حفظ واحد فاذا اقتضيه احدهما ضمن كل لانه
نفس غير اذن المالك اذ امره تناولها مجتمعين لا منفصلين فلم يكن ما موراي حالة الافراد يقتضيه شي منه وقضا الدين
مثل رد الودعة واقتضاؤه مثل استرداد الودعة قال **لا يوكل الاباء واباعل سرك** اي لا يوكل الوكيل فيما وكله
الا ان ياذن له الوكيل او يقول له اعمل برأيه لانه رضي برأيه ولم يرض برأي غيره ولان المعوض اليه التصرف دون التوكيل به فلا
يملك بدون التفويض اليه بخلاف التوكيل في الحقوقي حيث يملكه بغير اذن الموكل لانه اصل فيه ولله ايمانه الموكل ولا يملكه
عند يملكها فيما نحن فيه فلا يملك التوكيل بدون رضاه مادام اوصيا اليه ووكلا كان الثاني ويكفي ان يكون لا يملك
ان يعزله ولا يعزله بموت ربه وان موت الموكل هو تظهير استخلاف القاضي حيث لا يملك الا باذن الخليفة ثم لا يعزله بعزل
القاضي الاول ولا بموته ويعزله لان بعزله الخليفة لها لكن لا يعزله لان بعزله الفرق ان الخليفة عامل للمسلمين فلا يعزله القاضي

ان مات احد الوكيلين او ذهب عقله

الذي ولاه هو وولاه القاضي بآذنه والموكل عامل لنفسه فيبغضه ويكرهه بطلان حجة قال **باب في كل لا أدني الموكل**
تعد خصومة أو باع اجني قال في كل الموكل بغير إذن الموكل فحقة الموكل الثاني خصومة الموكل
اجني فاجازة الموكل الاول جاز فيها لان مقصود الموكل حضور رايه وقد حصل له وكذا لو عقد الموكل الثاني خصومة الموكل
الاول جاز من غير اجازة منه لان المقصود وهو حضور رايه قد حصل بنفس العقد باذنه ولو قبل الاول الثاني جاز
في غيبته لصور المقصود باستعمال رايه في تقدير الحق خلافا لما اذا الموكل وكيلين وقد روي في النكاح حيث يجوز
لاحد ان يقر بدين صاحبه لا يقر به لا يمنع استعمال الراي في تقديره في النكاح او في الزيادة في البيع في اختيار
من يعمله به وهو مقصوده فلا يضر لان تعيينه اليهما مع تقدير البذل دليل عليه خلاف ما اذا كان المأمور واحد لان غرضه
استعمال رايه في تقدير الامر وهو تقدير البذل وقد حصل وهذا لان المقصود في الوكالات الاستمرار باعادة وهو باعادة
البذل وقد حصل بتقدير البذل وما عداه كالفضلة فلا يكون مقصودا بالتوكيل واختاره في العقد فيما اذا عقد
الوكيل الثاني بخصم الموكل الاول فذكر البقار في تناوله ان الحق في تعلق بالاول وكذا لا يجوز ايضا لان الموكل رعي
ليزول العقد للاول والثاني وذكر في جيل الاصل والعين ان الحق في رجوع الى الثاني لانه هو العاقل
والعقد هو السبب للزوم وقد صدر من المباشرة دون غيره وينبغي ان يكون على هذا الخلاف فيما اذا عقده والاول غائب
فاجازة او عقد اجني فاجازة الاول ولا معنى لاشتراط حضوره والوكيل بالطلاق او العناق اذا وكل غيره فطلق الثاني خصومة
الوكيل الاول لا ينفذ لان الاثر عليه بلفظ الاول دون الثاني وهو يتعلق بالشرط خلافا للبيع ونحوه **باب في بيع**
عبد او مكاتب او كافر في حرة المسلم او باع ما لها واشترى لها لم يجر لانه لا ولاية له الا في البيع ان العبد لا يملك
انكاح نفسه فكيف يملك انكاح غيره وكذا الكافر لا ولاية له على المسلم قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا
ولهذا لا يقبل شهادته على المسلم ولا شهادته للعبد اصلا والمكاتب عبد حاي عليه دية وان هذه الولاية نظيرية فلا بد من
تعلقها بالانكاح والخفوق بمعنى النظر والرق بين القدرة والكفر قطع الشقة على المسلم فلا صلح في التوفيق بينهما لا فرق
في ذلك بين ان يكون الكافر ذميا او حريا واما المرتد فان ايمته على اولاده واموالهم مرفوعة بالاجماع لا يفتني على النظر والنظر
يخلص بانفاق الملة لان اتحادها داغ في النظر وهو متردد في الحال موجب التوقف فيه فاذا اسلم جعل كانه لم يترك مسلما فينفذ
تصرفه وادامات او تنزل على رده تغرب جمعة انقطاع الولاية فيسقط تصرفه بخلاف تزوجه بنفسه حيث لم يجر وان اسلم بعد ذلك
لان حيز النكاح بعقد الملة ولا ملة للمرتد فلا يتوقف اذ لا يجر له في الحال ان شرط التوقف ان يكون له حيز في الحال فصار نظير
اعتناق الصبي وملاحة وبعثه حيث لا يتوقف على البلوغ اذ لا يجر له في الحال ونكاح اولاده الصغار له حيز في الحال وهو الولي
او القاضي فيتوقف فان اسلم نفذت نكاح والابطل وخلاف تصرفه في حاله عندها لا يفتني على الملك ومملكه فانه
ثابت في امواله خادما جازا فينفذ لا يتوقف **باب في الوكالة بالخصومة والتقبض**
قال في الوكيل بالخصومة والتقبض وهذا قول زفر وقال علي ونا الثلثة علك التقبض عينا كان او
دينا لان الوكيل بالشي وكمل باتمامه وانما يكون بالتقبض وما لم يقبض بالخصومة فالبينة عليه انكاره بعد ذلك
والطلب ورعا يحتاج الى اربعة ثانيا فيكون له القبض قطعا لما ذكروه لان المقصود من الخصومة الاستيفاء اذ هي غير مقصودة
لذا انما الوكيل بالشي ملك ما هو المقصود منه وبمعنى التقبض في الطلب في العرف فصار معنى الخصومة وهو في اصل اللغة القبض
لانه تعامل من قبض بقال قضي دينه واتقنت منه ديني الى الحدت والعرف امك فكان اولى اذ الحقيقة محبوبة فصار
معنى الخصومة مجازا فيكون التوكيل ما توكيلا بانماها اذ المطالبة لا تنفي الا بالقبض وان فرضه انه ان الخصومة غير القبض
حقيقة في اظهار الحق واختار في التوكيل ما من هو الدائن خصومة واكثره كذا وجبانه وانما هو دينا وجب اختار في القبض من هو
اولي الناس امانة واكثرهم ورعا فمن صلح الخصومة عادة لم يرض بقضية التوكيل خصوصية لا يخلها على الرعي بنفسه فلا يكون له
القبض وكذا المطالبة غير القبض فالوكيل ما لا يملك المطالبة **باب في بيع** لما ذكرنا في التوقيف على قول زفر رحمه الله
لهذا اختاره الشيخ رحمه الله لشغل احوال الناس وكثرة الحيات في الوكالات لا فرق في ذلك بين العين والدين لان المعنى لا يختلف فيهما

القبض على قول زفر
معناه
القبض
فانما هو

ذكره

والعناق

باب في قبض الدين ملك الخصومة اي الوكيل يقبض الدين ملك الخصومة حتى لو اقيمت عليه البينة على استيفاء الموكل
او ابراهه بغيره وكذا اذا ائتم القريم واقام الوكيل البينة عليه تقبل هذا عند ابي حنيفة رعي ايمته وقال لا يكون خصما
وهو راي الحسن عنه لان القبض غير الخصومة فلو كان الرضا برضاها اذ ليس كل من يوافق على المال يصدق عليها وال
باب في العين لا يبرهن من اليد على الوكيل بالقبض ان الموكل باعه وقت الامر حتى يحضر القايه وكذا الطلاق والعقبات
اي الوكيل يقبض العين لا يملك الخصومة حتى لو اقامه واليد البينة على الوكيل يقبض العين ان الموكل باعه العين لم تقبل بيمينه الا
في حق فصر يد الوكيل عن العين فيوقف حتى يحضر القايه وكذا ان اقامت المرأة البينة على الوكيل ينقلها ان الزوج طلقها فالتا
او اقام العبد البينة على ان يتركه ان الولي قد اعتقه لا يقبل في حق وقوع الطلاق ويقتل في حق فصر يد الوكيل عنها حتى يوقف
الامر ان يحضر القايه وهذا لانه لا يملك الخصومة مستحسا بالاصل في جنس هذه المسائل ان التوكيل اذ اوقع باستيفاء حق لم يبرهن
بالخصومة لان التوكيل وقع بالقبض لا بغيره فلو حصل بالخصومة ان لا يجد ذواليد ملكه ولا حاجة الى جعله وكذا في غيرها وكل به
لان الامر بالشي اما يدخل غيره فيه اذا كان لا يتصل اليه الابه الضرورة وان وقع التوكيل بالملك كان وكذا بالخصومة لان الملك اشا
تصرف وصون العقد متعلق بالعاقلة لانه لا يمكنه التقبض الا بها والخصومة من حيلها فكان وكذا لانه ما اذا ثبت هذا انما
ابو يوسف رحمه الله الوكيل يقبض الدين وكمل باستيفاء حق حكمه عند الوكيلين احد الشرطين شيئا من الدين كان الاثر في ابراهه
عنه ومعنى التملك ما قط حكما حتى كان له ان يأخذه بلا قضا ولا رضا كما في الوديعة والغصب فلا يفتني خصما كما في الوكيل في
قبض العين **قال ابو حنيفة رحمه الله** الوكيل يقبض الدين وكمل بالملك لان الدين يقبض باصطلاح لا باعيانها وهذا ان القبر
ليس ملك للوكيل بل هو بدل حقة لان الشرع جعل ذلك طريقا للاستيفاء لا يفتني خصما كما لو كان البشرا والنسبة والرد بالبيع
والرجوع في العينة والوكيل يأخذ الشفعة ومثلها شبهة باخذ الشفعة فانه ضم قبل القبض عند كان الوكيل يطلب الشفعة ضم
قبل اخذها اما الوكيل بالشرا فاما يصير خصما بعد مباشرة الشرا اما الوكيل بقبض العين فليس بوكيل بالمبادلة فصار رسولا وامينا
محضا لا يتعلق الحق بالقبض ولا يفتني خصما ولا يقبل البينة عليه فيما ساجي لا يجب التوقف فيه لا طافا فثبت على غير خصم
في الاستحسان متوقف حتى يحضر الموكل فاذا حضر امر الخصم باعادة البينة على ما اذعاه لان البينة قامت على نفس الحق وعلى
فصر اليد والوكيل خصم في حق اليد تحسب تقبل في حقه فتقصر يد عنه كما اذا اقام الخصم البينة ان الموكل عزل له عن الوكالة
فانما يقبل في حق فصر اليد **باب في الوكيل بالخصومة عند القاضي والالا** اي اذا اقر عند غير القاضي لا يقع وعنده يصر وهو
استحسان ولكنه يخرج عن الوكالة وهذا عند ابي حنيفة ويخبر قال ابو يوسف بيع اقراره عند غير القاضي اقرارا لا يقع وعنده يصر وهو
لا يصر اقراره عند القاضي ايضا وهو قوله ابو يوسف اقراره القايه اقرارا لا يقع وعنده يصر وهو **قال زفر والثاني**
والامر بالشي لا يثبت له صدق وهذا لا يملك الا براه والصلح اذ استثنى الاقرار ولو كانت حقيقة الخصومة محبوبة لما صح استثناءه
وكذا لو وكله بالجواب مطلقا يتقيد بجواب هو خصومة عدله لصدده انكار ولهذا اختار فيها الاهدى فلا يهدي في الخصومة
وهذا هو العرف والوكالة يتقيد بالعرف كما يتقيد بالتقيد صرحا لان فيه اضرارا بالموكل فلا يملك ولهذا ايمك ابي زفر
في ملك الصغير مع ان ولايته او فقلنا التوكيل صحيح فيد خلخته ما يملكه الموكل وهو الجواب مطلقا دون احدى عينا اذ يجوز
له ان ينكر اذ كان خصمه محقا والخصومة براد بها مطلق الجواب عرقا محارا الا ما سببه فذكر السبب وارادة السبب سابق
او يجوز به بقا ليتها اولا الجواب يكون في موضع يكون فيه الخصومة وهو مجلس المحكم والجواب يتناول الاقرار والانكار عدا
بجور المحار كما لو قال عهده حرمه بغيره فلا يبراد به مطلق الوقت محارا فيمتناول الليل والنهار عدا بجور المحار والدايل
انه يبراد به الجواب مطلقا ان القاضي يامر بالجواب فيقول له اجب خصمك ولا يامر بالخصومة فوجب حمله على الجواب بغير توكيله
نظرا ولو جاز على الانكار لا يقع الا على احد التقديرين وهو ان يكون محقا بالانكار وان كان مبطلا لا يقع وهذا لان الوكيل قائم مقام
الموكل والموكل لا يملك الانكار عينا وانما يملك مطلق الجواب وهو بغيره ان كان خصمه محقا او لا ان كان مبطلا فله ان يملك التوكيل بالانكار
عينا فلا يحمل عليه لان في حمله عليه مساواة من وجه وفي حمله على مطلق الجواب محبة من كل وجه فكان اولى بيمينه بيمينه فظن الا احماله
القضاء ولو استثنى الاقرار رعي ابو يوسف انه لا يقع لانه يكون توكيلا بالانكار فقط وهو لا يملك ذلك عينا فلهذا لا يقع التوكيل به

قال زفر

ذلك لافاقا **وحيثما وجد جوفه حلقا وجوفه حلقا** يعني بطلان هذه الاشياء لان الوكالة عقد جائز غير
 لا زمر كان لبقائه حكم لا يتبدل فيستمر في قيام الامر في كل ساعة ما يشترط لا يتبدل بشرط في الجواز ان يكون مطبقا اي مستوعبا
 من قولهم اطلق العزم النسيان استوعبا لان كثيره كالوقت وقليله كالانعام **وحيثما وجد جوفه حلقا** يعني بطلان هذه الاشياء لان الوكالة عقد جائز غير
 وعنه اكثر من يوم وكيلة لا يستطع به المصلوات وعند محمد رحمه الله حول كماله **لانه يسقط به جميع العبادات** ان حكمه في الزكوة
 لان استمراره حول كماله اختلاف نصوله اية استحكامه اياها دون الحول فلا يمنع وجوب الزكوة فلا يكون في معنى الموت **والمراد**
 لحاقه بدار الحرب من ان حكم الحاكم بما فيه لان الحاقه لا يثبت لا حكم الحاكم فاذا حكمه بطلت الوكالة بالاجماع **واما قبل ذلك**
 لموقفه عند لي حنفية رحمه الله لان نصرفه موقوفه عنده فكذا الوكالة وان كانت لا راحة لا يبطل هذه العوارض
واما عندنا فنصرفه موقوفه فلا يبطل وكالته هذا اذا كانت الوكالة غير راحة وان كانت لا راحة لا يبطل هذه العوارض
 كما اذا كانت الوكالة مشروطة في عقد الرهن كذا اذا جعل امر امرأة ببيعها من الزوج لا يبطل امرها لانه قد ملكها
 التصرف فصار كملك العين وان كانت الوكالة بالتكاح تبطل بالردة لانه بالردة خرج من ان يكون مالكا للتكاح بنفسه
 فتبطل الوكالة به ايضا لا تغرد بالسلام ذكره في النهاية وعزا الى الميسر ولا تبطل وكالة المرأة بارادها ما لم تلحق
 بدار الحرب وحكم الحاكم بما فيها وكذا يجوز توكيلها بعد ارتدادها ايضا لا ينفق بعد الردة مالكة للتصرف بنفسها ورويتها
 لا تؤثر في عقودها الا اذا وكلته بالزوج ثم ارتدت والعباد بالبدن فان ذلك باطل لانها مالكة ان تزوج بنفسها فكذا
 لا يزوجهما وكيلها ولو وكلت وكيلها في حال ردتها من زوجها بعد ما اسلمت مع كماله اذ اذ كانت بان تزوجهما فزوجها بعد انقضائها
 عدتها خلافا لما اذا وكلته قبل الارتداد ثم ارتدت واسلمت حيث يجوز ان يزوجهما لان ارتدادها اخرج له عن الوكالة فصار
 معزولا من جملتها ولا تغرد الوكالة بعد العزل وان عاد المرتد مسلما بعد الحاق بدار الحرب فان كان وكيلها فموقوف على وكالته
 عند محمد ولا يغرد وكيلها عند يوسف لان قضاء القاضي بما فيه بمنزلة موهبة له لا يعود ملكه في مذهبيه واحكامه اذ كان
 ويعتقد به كما يعتقد في الموت وهذا لان التوكيل اثنان ولاية التنفيذ لان اصل التصرف بملكه باهليته وولاية التقييد بالملك
 وبالحق والحق بالاموات فلا حكم ولا اهلية له **وجه قول محمد رحمه الله** ان الوكيل يتصرف بها في ماله وبالعجز بعرض الحاكم
 لثبات الدارين والتوكيل اطلاق فاذا زال العجز والاطلاق باق عاده وكيلها بملك المعاني وهي العقل والنفس في ذلك التصرف
 والذمة الصالحة وهذا لان حجة الوكالة لحق الموكل وحده باق بعد لحاقه بدار الحرب **واما عجز عن التصرف بعرض على شرف**
 الزوال فلا يغرد به عن الوكالة فاذا زال صار كالمكين فبقى الوكيل على وكالته بمنزلة ما لو اعني عليه زمانا ثم افاق وان كان
 العايد مسلما هو الموكل لا يعود الوكالة في الظاهر وعن محمد انها تغرد كما قال في الوكيل لانه اذا عاد عاد ملكه عليه مثل ما كان
 وقد تعلقت الوكالة بتقدير ملكه فيجوز الوكيل على وكالته والفرق له على الظاهر ان الوكالة تعلقت بملك الموكل وقد رتب
 ملكه برونه لحاقه بتبطلت الوكالة على البناء بخلاف رده الوكيل فان ملكه الموكل باق على حاله وقد تعلقت الوكالة به ولما انقضت
 نصرفه لعجزه وقد رتب ان يعود الوكالة كما كانت **قال** **واما في الشريكين** اي تبطل الوكالة بالتباعد في الشريكين وان لم يعلم
 الوكيل به لانه من حكم العزل المحكي لا يشترط فيه العلم بهذا الكلام فحمل وجهين احدهما ان يغرد كل واحد منهما عن الوكالة التي
 تضمنتها عقد الشركة لان كل واحد منهما وكيل عن صاحبه بالتصرف فينعزل بالافتراف عن هذه الوكالة التي تضمنتها عقد
 الشركة لانه كانت ثابتة في ضمن الشركة فتبطل بطلانها اذا لم يكن مصرحا به او فيه اشكال من حيث انه لا يصح ان يغرد احدهما
 بفسخ الشركة بدون علم صاحبه بل يتوقف على علمه لا يغرد في فسخ الشركة بغير علمه دون علمه **واما في حال علي ما اذا**
 هلك المالك او واحد من الشريكين فان الشركة تبطل به وتبطل الوكالة التي كانت في ضمنها على ابد لك اولم يعلم لانه من حكم
 ان المالك الوكالة مصرحا بعد عقد الشركة على ما بينا في كتاب الوكالة **والثاني** ان احد الشريكين او كلاهما لو وكل من تصرف
 في المالك جاز على ما عرفت فلو اقرقا العزل هذا الوكيل في حق غير الموكل منها اذا لم يصحرا بالاد في التوكيل **قال**
وحيثما وجد جوفه حلقا وجوفه حلقا يعني بطلان هذه الاشياء لان الوكالة عقد جائز غير
 العبد علمه كذا لم يعلم لان بقا الوكالة معتبرة بان بدلا بها لكونها غير راحة لان العقود التي لا تنزل لبقاها حكم لا يتبدل فيستمر

وحيثما وجد جوفه حلقا

في حالة البقاء في الامر كما في الابتداء وقد بطل بالعجز والعجز تبطل الوكالة ويستوي فيه علم الموكل وجعله لان البطلان حكمي كذا انصر
 الموكل في الشيء الذي وكل به هذا اذا كان وكيلها في العتد والمقصود انما الوكيل في قضاء الدين واقتضاه فلا تغرد بحكم الكتاب
 ولا يجوز الماذون له **العجز** والعجز بوجوب الجهر عليه من انفسا التصرف فيخرج وكيله عن الوكالة ولا يجوز الجهر عليه من قضا الدين
 واقتضاه فكذا لا يجوز عزم وكيله عن فسخه فان كونه بعد ذلك او اذن للجهر في نقد الوكالة التي بطلت لان صحقتها كانت باعتبار ملك
 الموكل التصرف عند التوكيل وقد رتب ذلك بالعجز والعجز بوجوب الجهر عليه من انفسا التصرف فيخرج وكيله عن الوكالة ولا يجوز الجهر عليه من قضا الدين
 له لا يغرد لان ذلك جرحا من والاخذ في التجارة لا يكون الاعطاء فكان اطلاق الاثر **وان المولى لا يملك عليه عن ذلك مع بقا الادب فكذا**
 لا يغرد فله الحكمي فيه **قال** **وحيثما وجد جوفه حلقا** يعني بطلان هذه الاشياء لان الوكالة عقد جائز غير
 ما يجوز التوكيل عن الامتثال به مثل ان يوكله ببيع عبده ثم يبيعه الموكل بنفسه او يدبره او يكتبه وان لم يجزه عن الامتثال والوكالة
 باقية على حالها وهذا اصله جاز لو وكله بطلاق امرأته فطلقها هو تلقا او واحدة فانقضت عدتها بطلت الوكالة للعجز عن الامتثال
 ولو تزوجها بعد ذلك ليس للوكيل ان يطلقها لتحقيق عجز الموكل عن الايقاع بانقضت العدة فكذا الوكيل وانما عجز عن الايقاع بعده بسبب
 جديد ولم يحصل ذلك للوكيل ولو طلقها واحدة ولم تنقض عدتها فلو كمل ان يطلقها اخرج بقا المحل ولو وكله بزوج امرأته فزوجها
 بنفسه ثم طلقها ليس للوكيل ان يزوجه اياها لان الحاجة قد انقضت خلافا لما اذا تزوجهما الوكيل بنفسه ثم ايقاعا جرحا من زلها
 بزوجهما عن الموكل لبقا الحاجة ولو وكله بطلاق امرأته ثم ارتد الزوج فطلق الوكيل يقع عليها ما دامت في العدة لبقا تمكن الزوج من الايقاع
 وان لم يزوجها فذلك بمنزلة موهبة له لو وكله بالخلع ثم خلعها الزوج بنفسه جرح الوكيل عن الوكالة لان الخلع بعد الخلع لا يصح فتغرد
 التصرف على الوكيل خلافا لما اذا وكله ان يطلقها فانما جرح الوكيل ما دامت في العدة لان طلاق الزوج يقع
 عليها في هذه الحالة فيبقى الوكيل على وكالته والاصل فيه ان ما كان الموكل فيه قادرا على الايقاع كان وكيله ايضا قادرا على الايقاع
 فتبطل الوكالة على حالها وما لا فلا ولو وكله ببيع شيء فباعه الموكل ثم رد عليه بما يكون فسخا لخيار روية او خيار شرط او عيب
 بنفسا او فسخا ببيع فالوكيل باق على وكالته لان ملكه القديم قد عاد اليه بالفسخ فتعود الوكالة وان رد عليه بما لا يكون فسخا
 كالرد بعيب بغير فسخ او اقاله لا يعود الوكالة لانه ببيع في حق ثالث والوكيل بالتمتع والوكالة تعلقت بالملك الاول وهذا
 ملك جديد خلافا لما اذا رد عليه بما يكون فسخا ولو باعد الوكيل ثم رد عليه بما يكون فسخا فله ان يبيعه ثانيا اذا كان البائع
 هو الموكل فرد عليه بذلك ولو وكله ببيع شيء فباعه المالك ثم رجع بالهبة فليس للوكيل ان يبيعه لان الواهب مختار في الرجوع فكان
 ذلك دليل على عدم حاجة الواهب الى الهبة ولو وعده الوكيل فرجع الموكل في هبته لم يكن للوكيل ان يبيعه ثانيا لما ذكرنا قال محمد رحمه الله
 لا تشبه الهبة البيع لان الوكالة لا تسقط بمباشرة البيع لان الوكيل بالبيع بعد ما باع يتولى حقوق العتد ويتصرف
 فيها حكم الوكالة فاذا فسخ البيع والوكالة فاقية جاز له ان يبيع ثانيا بحكمها اما الوكالة بالهبة تنقضي بمباشرة الهبة حتى لا يملك
 الواهب الرجوع ولا يصح تسليمه فاذا رجع في هبته فقد عاد اليه العبد ولا هبة ولا وكالة فلا يمكن للوكيل من الهبة ثانيا ولو وكله
 ببيع عبده فاسره العتد وادخلوه في دارهم ثم رجع الى الموكل بملك جديد بان اشتراه منه لم يغرد الوكالة ولو اخله من المشتري
 منه بالثمن او بالقيمة من وقع في سهمه من الغاين فموقوف على وكالته لانه لا يملك بالخذ هذا الطريق عاد اليه قديم ملكه وقد كانت
 الوكالة متعلقة به فاذا عاد عادت الوكالة ولو وكله باعتاق امته فاعتقها الموكل ثم ارتدت والعباد بالله وحقت بدار
 الحرب ثم سببت وملكها لا يعود الوكالة لانه ملك جديد غير الاول بسبب جديد ولو وكله بان يزوجه امرأة معينة وهي ذات
 ربح فان زوجها او طلقها او انقضت عدتها جاز للوكيل ان يزوجهما من الموكل لان هذه وكالة مضافة لا تغرد المحل وقت التوكيل
 وهي جازية ولو وكله ان يزوجه امرأة معينة فان ارتدت والعباد بالله ثم اسرته واسلمت جاز للوكيل ان يزوجهما اياها بعد اذ حنفية
 خلافا لما بناه على ان تسمية المرأة مطلقا يتصرف الى الحررة عندها ولا يتصرف عند بل له ان يزوجه لامة ولو وكله بالبيع ثم رده
 الموكل او اجره فسله فالوكيل على وكالته في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله انه يخرج عن الوكالة وانما اع
كتاب الدعوى **قال رحمه الله** **واما في الشريكين** يعني بطلان هذه الاشياء لان الوكالة عقد جائز غير
 الدعوى ان يدعي الشيء الى نفسه في حالة الخصومة وهذا في الشريعة ولما ازال عليه اللام اليه على المدعي واليمين على من

لو وكله ببيع عبده فاسره العتد وادخلوه في دارهم ثم رجع الى الموكل بملك جديد بان اشتراه منه لم يغرد الوكالة ولو اخله من المشتري منه بالثمن او بالقيمة من وقع في سهمه من الغاين فموقوف على وكالته لانه لا يملك بالخذ هذا الطريق عاد اليه قديم ملكه وقد كانت

وكل ان يزوجه امرأة معينة وهي ذات ربح فان زوجها او طلقها او انقضت عدتها جاز للوكيل ان يزوجهما من الموكل لان هذه وكالة مضافة لا تغرد المحل وقت التوكيل وهي جازية ولو وكله ان يزوجه امرأة معينة فان ارتدت والعباد بالله ثم اسرته واسلمت جاز للوكيل ان يزوجهما اياها بعد اذ حنفية خلافا لما بناه على ان تسمية المرأة مطلقا يتصرف الى الحررة عندها ولا يتصرف عند بل له ان يزوجه لامة ولو وكله بالبيع ثم رده الموكل او اجره فسله فالوكيل على وكالته في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله انه يخرج عن الوكالة وانما اع

انكر ان كل واحد من البيعة واليمين يحتاج اليه عند اضافة الشيء الى نفسه اذا كان قد مضى في اللغة عبارة عن اضافة
الشيء الى نفسه مطلقا من غير تعيين بمادة او مسالمة ما حوذا من قول ادعا فلان شيئا اذا اضافة الى نفسه اذا قال لي
وسيد دعوة النسب بالكسر والدعوة بالفتح في المادة وفي اللغة قول بقصد به الا انسان الجواب الشيء على الغير
الا ان اسم المدعي يتناول من لا يجد له في العرف ولا يتناول من له حجة فان القاضي يسميه مدعيا قبل اقامة البيعة ويغيرها
بسميه حقا لا مدعيا ويقال لمصلحة الكذاب لعنه الله مدعي البقرة لانه يحجز عن اثباتها ولا يقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم
مدعي البقرة لانه قد اثبتها بالحق والدعوى اسم وليس بمصدر والفعل اذ عا الفعل والمصدر اذ عا الفعل الذي دعوى له
للتأنيب فلا يتناول وجهها دعوى بفتح الواو لا غير كقنوي وقناوي واسم الفعل كدعي والمفعول مدع عليه والمال مدع
المدعيه نظام شرط جواز الدعوى ان يكون في مجلس القاضي ولا يصح في غير مجلسه حتى لا يستحق على المدعي عليه جوابه وان
يكون الخصم حاضرا حتى لو ادعى على غائب لا يجاب وان يكون المدعي شيئا معلوما ليكن اثباته بالبيعة وسكن القاضي من الحكم به حتى
لا يجاب الجواب على المدعي عليه اذا كان المدعي مجهولا وحضرها وجوب الجواب على الخصم اذا صحت وتبرأت على صحتها وجوب الجواب
والمطالبة بالجواب بلا ائتم وافاسه البيعة واليمين اذا انكر قال **والمدعي من اذ انكر حجة المدعي عليه خلافه اي**
لا يترك اذا ترك بل يجبر على معرفة الفرق بينهما هي من ام ما يبنى عليه مسایل الدعوى وقد اختلفت عبارات المشايخ في حده
فمنها ما ذكرنا هو حجة لكونه جامعاً للمحدود ما نعا من دعوى غيره وفيه قول المدعي من لا يستحق الاجابة كالمخرج والمدعى
عليه من يستحق بقوله من غير حجة كما يجب اليه وقيل المدعي من يفتقر غير الظاهر والمدعى عليه من يتسبب بالظهور وقيل
المدعي من يشغل كلامه على الاثبات فلا يصح خصما بالتكم في الشيء فان الخارج لو قال لذي اليد هذا الشيء ليس لك لا يكون خصما
ومدعى ما لم يقل هو لي والمدعى عليه من يشغل كلامه على النفي فيكفي به منه فان ذا اليد لو قال ليس هذا لك كان خصما بهذا
القدر وقوله هو لي فضله في الكلام غير محتاج اليه وقيل كل من شهد بما في يده غيره لنفسه فهو مدعي وكل من شهد بما في يده نفسه
فهو مكر ومدعى عليه وكل من شهد بما في يده غيره فهو شاهد وكل من شهد بما في يده نفسه فهو مدعي فهو مدعي في نفسه
الاصل المدعى عليه هو المذكر والاخر هو المدعي وهذا محجج غير ان القيمة بينهما محتاج الى تقييد وحده ذكر اذا العبرة بالجنس دون الصورة
فانه قد يوجد الكلام من شخص في صورة الدعوى وهو انكار في المعنى كالمودع اذا ادعى اداء الوديعة فانه مدعي للرد صورة وهو منكر للوجوب
معنى يخلطه انه لا يلزم رده ولا ضمانه ولا يخلطه على انه رده لان اليمين يكون على النفي ليحقق الانكار لانه ينكر الوجوب عليه والاصل
براهنة الدية فكان القول له ولا يرد على هذا الدين اذا ادعى ان هذا الدين او ابراء الطالب فان القول للطالب مع انه يدعي شغل دية والمدعي
البراءة لا يرد على هذا القول وجوب الدين من الشغل هو الاصل والمدعي بدعواه الا يبرأ او لا يبرأ صارا مدعيا خلافا لاصل الطالب
ينكر كان القول له او يقول ان المودع ادين بكذا فيكون القول قوله في وضع الامانة موضعها كما في القاضي وامينه وكما لمصلحة اذا ادعت
انقضاء الحقة او بقاءها قال **ولا يخفى الدعوى من ينكر شيئا علمه حينه وقدره** لان ما يدعى الا لزام بواسطة الاشهاد ولا يتحقق
الا بشهادة ولا الا لزام في المجهول فلا يقع ولا يجب الجواب على الخصم فاذا ادين جنسها ونوعها وقدرها وصفها وسبب وجوبها
صحت الدعوى فيثبت عليه احكامها من وجوب الاحتياط والمقصود بالمطالبة بالجواب وجوب الجواب واليمين واعامة البيعة
ولزوم احضار الشيء المدعى ان لم يكن ديناً ولا يتعلق بالدعوى المجهولة شيء من ذلك لقضاءها واغا وجب اذ اجبت لقوله تعالى واذا
دعوا اليهم ورسولهم ليحكم بينهم اذ افرق منهم معصون لكن الوعيد من امتنع عن الحضور بعد ما طول به فذلك على ان الحضور
مستحق عليه قال **وان كان عينا في يد المدعي عليه كمن احضارها اليه بالدعوى وكذا في الشاهد والاشهاد لان**
الاعلام باقعي ما يمكن شرط وذلك بالاشارة بعد احضارها اليه بان يكون احضار من المنقول وان لم يكن كالراجح والحاكم او بعينه
قال **وان كان عينا في يد المدعي عليه كمن احضارها اليه بالدعوى وكذا في الشاهد والاشهاد لان**
ويكون بالقيمة فوجبه المصير اليها لا ضاهي المدعى في هذه الحالة للمصير ورعا دينا في الدية وقال ابو الليث يشترط مع ذلك في
الحيز ذكر الذكورة والامانة ان يبين القيمة فقال عقب مني عينا كذا اولادري ابعالك او قايما ولا ادري كم كانت قيمته
قال في الحاشية في ذكر في غامه الكتيب انه تسع دعواه لان الاسان لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لنقض ربه وعنه الى القاضي

في الدين
خصم مني في الدين

في الدين

فقر الدين والى صاحب الدين فانه اذا سقط بيان القيمة عن المدعي سقط عن الشهود ايضا بل اولى لا يبرأ بعد عن ماسته قال
وان ادعى عينا في يد المدعي عليه كمن احضارها اليه بالدعوى وكذا في الشاهد والاشهاد لان
قال **وكفت ثلثة اي كفا ذلك ثلثة من الحدود وقاله زفر جده انه لا يكفي ولا بد من ذكر الحدود ولا بد من التعريف**
لم يثبت كثر الثلثة كما لا يثبت كثر الاثنان ولما ان لاكثر حكم الكل بخلاف ما اذا غلط في الرابعة لانه يختلف به المدعى ولا كذلك
تركها وتظهر اذا ادعى شيئا يثبت منقود فان الشهادة مقبل وان سكتوا عن بيان جنس الثمن ولو ذكره وذكر ذلك
واختلفوا فيه لم يقبل وكما يشترط ذكر الحدود في الدعوى يشترط في الشهادة ايضا لانه يصير معلوما للقاضي قال
واسما اصحابها اي ذكر اسم اصحاب الحدود ودلائل التعريف يحصل بذلك وذكر اسمها يبين وان غيرهم قال ولا بد
من ذكر الحد ان لم يكن مشهورا اي لا بد من ذكر حد كل واحد من اصحاب الحدود وان لم يكن الرجل مشهورا بين الناس وهذا عند
البيعة رجه اسمها لان غامر التعريف يحصل به في الصحيح من مذهبه وقد ذكرناه غير مرة وان كان الرجل مشهورا يكفي بذكره
لحصول المقصود به قال وانه في يده اي وذكر ان العقار في يده لان المدعى عليه لا يكون خصما الا اذا كان العقار في يده فلا بد
من اثباته قال ولا يثبت اليد في العقار ايضا د تعال بيعة او عمل القاضي خلاف المنقول اي لا يثبت اليد فيه بتصاوي
المدعي والمدعى عليه ان العقار في يد المدعى عليه لان اليد فيه غير مشاهد ولعله في يد غيره مما تواضعا فيه ليكون لها ذريعة الى
اخذة حكم الحاكم فلا بد من اقامة البيعة فيه او عمل القاضي لتنفق قيمة المرافعة بخلاف المنقول لان اليد فيه معاينة فلا حاجة الى
استنطاق الزيادة قال **وانه يطالب به اي ذكر القاضي انه يطالب بالشيء المدعى ان القاضي لا يعلم ما اذا ذكره عنه فذكره**
انه طالب به يبين له فلا بد من التفتيش عليه لانه لو لم يفتش على الطلب تخسب القاضي انه انما ذكره على سبيل الحكاية
فينزل ذلك الزعم والنقض على الطالب وان القاضي لا يجب عليه ان يجبه لا اختلافا ذكرنا الا اذا طلب لانه نصب لقطع
الحصومات لا تشايعا فاذا بين طلبه اجابه والا فلا اختلافا ان يكون عنده برهان او دية او اجارة وكذا فلا يلزم ولا اختلافا
بدور طلبه ولذا قالوا يجب في المنقول ان يقول هو في يده بغير حق قال **وان كان ديناً ذكر وصفه وانه يطالب به**
لما ذكرنا لا بد من بيانه على وجه لا يفي فيه خفا وكذا في الشهادة وقد بيناه من قبل قال **فان هي الدعوى سال المدعى**
عليه عنها اي عن الدعوى لينكشف له وجه القضا ان ثبت حقه كان القضا بالبيعة خلاف القضا بالانقضاء هذا لان الاقرار
حجة ملزمة بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضا والاطلاق اسم القضا فيه مجاز واغما هو امر بالخروج عما لزمه بالاقرار بخلاف البيعة فانها
ليست بحجة الا اذا انقضت بها القضا فيسقط احتمال الكذب بالعصاة في حق العمل فيصير حجة بحد العمل كسائر الحجج الشرعية قال
فان اقر او انكر ليس من المدعي ففيه لوجوه الحجج الملزمة للقضا قال والاحلف بطله اي وان لم يكن المدعي بيعة حلف
المدعى عليه اذ اطلب المدعي بيعة انه عليه اللام قال المدعي الكذب بنية فقال لا فقال عليه اللام كذب بنية فقال حلف ولا يباي
فقال عليه اللام ليس لك الا هذا اشهدا كما وبيته فصار اليمين حقا له لاصافته اليه بلام التملك وانما صار غاملا لان المنكر قصد
انوار حقيقه على زعمه بالانكار فكذلك الشايع من انوار نفسه باليمين الكاذبة وهي الغش من ان كان كاذبا كما زعم وهو اعظم من انوار المالك
والاحلف للحالف التوابع بذكر اسم الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم قال **ولا يرد بين على مدعي** بقوله عليه اللام لواعطي
الناس بدعواه لا دعانا من دمار جال وانما لو كان اليمين على المدعي عليه رواه مسلم واحمد جعل جنس اليمين على المنكر لان الالف واللام
للاستعراق وليس وراه شيء اخر حتى يكون على المدعي وتخصره قوله عليه اللام الامة من قرئش ولقوله عليه اللام البيعة
على المدعي واليمين على من انكر قسم بينهما والقسمة ثنائي الشرط وفيه الالف واللام ايضا على ما تقدم فيفقد استعراق البيعة
واليمين ولهذا لا يقبل بيعة ذي اليد لا يقال انما يصح الاستدلال بهذا الحديث على ما ذكرتم ان لو كان المنكر هو المدعى عليه
والخارج هو المدعي وليس كذلك بل كل واحد منهما مدع ومنكر لانه يقول هو لي وصحاحه ليس لك لا نقول المعنى فيه
المقصود ومقصود الخارج اثبات الملك لنفسه والنفي بدخل صننا ونوعا ومقصود ذي اليد نفيه ولهذا يقول الخارج
اول ما يظن هو لي ويقول ذي اليد ليس لك فالاول هو المعنى في كل واحد منهما باول ما يبعد رتبتهما اعتبارا للمقصود في دون
الصفي وقال الشافعي اذا لم يكن المدعي بيعة حلف المدعي عليه فاذا انكر نزل اليمين على المدعي فان حلف قضي له وان كل لا يقضي له

لان ظاهر ما شهد المدعي بنكوله فيعتبر عينه كالمدعي عليه لما كان الظاهر شاهدا له اعتبر عينه وقال ايضا اذا اقام
المدعي شاهدا واحدا وعجز عن الاخر حلف المدعي ونقض له لما روي انه عليه اللام فضا بشاهد وليس يروي انه عليه اللام
فقط باليمين مع الشاهد ولما روي ما رواه ضعيف رده لحي بر معين فلا يعارض ما روي به ولا يرويه ربيعة عن سفيان
ابن ابي صالح وانكره سفيان فلا يثبت جنة بعد ما انكره الراوي فضلا ان يكون معارضاً للشاهد ولا يمكن ان يكون معناه قضي
تارة بشاهد يعني بحسنه وتارة بيمين فلا دلالة فيه على الجمع بينهما هذا كما يقال ركب زيد الفرس والبغل والمراد على
الغائب وليس سلم انه يقتضي الجمع فليس فيه دلالة على انه يمين المدعي بل يجوز ان يكون المراد به يمين المدعا عليه ونحوه
لان الشاهد الواحد لا يعتبر فوجوده كعدمه فيرجع الى يمين المدعي على ما لمشاهاه
ولا يمينه لذي اليد
الملك المطلق **وبينة الخارج** اي ان يمينه في اليد في الملك المطلق وان اقام بينة فبينة الخارج اولى وقال الشافعي
يمينه في اليد اولى من يمينه الخارج لما ذكرها باليد وقارها اذا اقام البينة على التنازع اولى نكاح امرأة والمرأة في بداحها
فانه يكون اولى ولو ادعى امرأة ادعى اكل واحد منها اقامته وبرها واعتقدا او استولدها اقام بينة كان بينة صاحب اليد
اولى ولما ان البينات شرعت للاثبات لا لابطالها وان كانت في الحقيقة بينة نظيرة لكنها احدثت حكم الاثبات لما انما اعلم للماه اذ
الاحكام تثبت بسببها فصار كالحلل الشرعي فانها امارات في حق الشارع وفي حقنا لها حكم الاثبات ولهذا وجب الضمان
على الشهود عند الرجوع لان الخبر يحال الى شاهد ايجابا فاذا كان كذلك كان بينه اكثر اثباتا لانه يمينه يستحق على
ذي اليد الملك الثابت بظاهريه وذو اليد لا يستحق على الخارج بيمينه شيئا لانه لا ملك للخارج قبل القضاء بوجهه وما قدر ما
اعتن به بينة صاحب اليد كان ثابتا بظاهريه اكثر من رأي شهادته في يد انسان جاز له ان يشهد بانه له وادان انا رده احد
في الملك بغير بينة دفع القاضي عنه ولم تثبت يمينه شيئا لم يكن وانما اثبتت شيئا لم يكن ثابتا له فكانت
اولى اذ البينات للاثبات بخلاف سبلة التنازع فان يمينه صاحب اليد فيه متضمنة لدفع بينة الخارج لا تقدر
على اولية الملك واولية الملك لا تثبت الا لاحدها فاذا اقرنا بثبوتها لصاحب اليد كانت يمينه متضمنة لدفع بينة الخارج
فوجد العارض من اليمينتين فمن حجت بينة صاحب اليد باليد وفي الملك المطلق لم يوجد العارض لان بينة الخارج لم تثبت
الملك قبل القضاء فيعارضها بينة ذي اليد بالدفع والرجوع اما يكون عند التعارض وتنصورية ايضا ان تثبت الملك بها
على التعاقب فلم يكن في يمينه ما يدفع بينة الخارج فلا يقبل بخلاف التدبير والاعتناق والاستيلاء لان اليد لا تدل على هذه
الاثبات فكان كل واحد من اليمينتين مثبته فعارضتها بيمينه صاحب اليد باليد بخلاف دعوى النكاح لانها دعوى سبب الملك
ايضا فصار كالتنازع في جميع ما ذكرنا ولا مانع في دعوى الملك المطلق لاني الملك بسبب لان بينة ذي اليد اولى بالاتفاق اذا كان
سببا لا يكره في الملك على ما يجي بيانه في موضعه ولا يقال انها لو لم يذكر اسبب الملك بان ادعى اكل واحد منها امرأته ولم يذكر
السبب كان الخبر كذلك فبطل ما ذكرنا لا نقول السبب فيه متعين اذ لا طريق لهذا الملك الا به فيكون دعوى الملك فيه
دعوى السبب الا ترى انها لو اختلفت في ركن شخص واقام البينة كانت بينة ذي اليد اولى لتعين سببه وهو الحق في
ملكه ولا كذلك ما نحن فيه لان الخارج هو المدعي واليمين بينة المدعي بالنقض على ما بينا وجهه من الاستعراق فلا تقبل بينة ذي اليد
ما لم يكن مدعى بدعوى السبب قال **وقضي له ان يكره بلا احلف او سكوت** اي يقضي للمدعي ان نكل المدعا عليه مرة من نكاح
بقوله لا احلف او دالة بسكوته ويجوز ان يكون اللام في قوله وقضي له يعني على اي قضي على المدعا عليه واللام تأتي بمعنى على
قال الله تعالى ان احسنتم احسنتم لا تفسمكم وان ساء ظمها اي فعلها وقال الشافعي لا يقضي بنكوله بل ترد اليمين على
المدعي اذا نكل المدعا عليه فان حلف يقضي له بالملك وان نكل انقطعت ايمان عه يمينها لما روي عن علي رضي الله عنه انه
شاهد المدعي بالخلف لان النكول محتمل ان يكون لاجل اشتباه الحال او لاجل التورع عن اليمين الكاذبة او لاجل التورع عن
الصادقة كما فعل عثمان رضي الله عنه فانه نكل عن اليمين وقال ان يوافقه قضا نكاح ان عثمان حلف كاذبا لا يكون حجة مع
الاحتمال فلا يقضي به ولما اجماع الصحابة رضي الله عنهم وروي عن علي ايضا انه وافق اجماعهم فانه روي عن شرح ان الملك طلب

منه رد اليمين على المدعي فقال ليس لك اليه سبيل وتقي بالنكول بين يدي علي رضي الله عنه فقال له علي قالون ومغناها بالروسية
اصبت وروي عن علي رضي الله عنه ان امرأة ادعت عنده علي زوجها انه قال لها جلد على غاربه لحلف عن الزوج بالله ما رزقت
طلاقا فنكل فقضي عليه بالفرقة وكذا روي عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو مدعي في مومي الاشعري كان النكول دلي على كونه باطلا
او مقرا اذ لو لا ذلك لا قدر على اليمين ادا للواجب ودفع الضرر عن نفسه فنزلت هذه الجملة على غيرها من التورع والنوع
والاستنباه لان الظاهر ان ياتي بالواجب فلا يتورع عن الصادقة والظاهر من حال المسلم انه لا يكره ولا يكون نكوله تورعا عن
الكاذبة بظاهر اعتبار حاله ولو كان لا يستنباه الحال لاستعمل حتى ينكشف له الحال فتعين ان يكون لاجل البذل ولا وجه لرد اليمين
على المدعي لما روي ان اليمين على المنكر قال **وعرض اليمين ثلثا** اي عرض القاضي اليمين على المدعا عليه ثلث مرات
وهو مستحب بقوله في كل مرة اي عرض عليك اليمين فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعاه احتماله اغلاما له الحكم لانه موضع
خفا لا اختلاف العلماء فيه فان الشافعي لا يراه فاذا كرر عليه الاذار والعرض ولم يحلف حكم عليه اذ اعلم انه لا يملك لانه موضع
رجحان يوسف ويحمد ان التكرار حتم حتى لو قضي القاضي بالنكول مرة لا يثبت **ان يقد العرض ثلثا** مستحب وهو نظير ايهام
المرأة ثلثة ايام فانه مستحب فكذا هذا ما لا يخفى في الاذار ولا بد ان يكون النكول في مجلس القاضي لان التعذر بين قاطع المحضومة ولا
معتبر باليمين عند غيره في حق المحضومة فلا يعتبر وهل يستعمل القضاء في نور النكول فيه اختلاف اذا حلف المدعا عليه فالمدعي
علي دعواه ولا يبطل حجة بيمينه الا انه ليس له ان يخاصه ما لم يقر البينة على وفق دعواه فان رده بينه اقامها عليه وقضي
له بما ادعى القضاء من السلف كما لا يسمعون البينة بعد الحلف ويقولون يتخرج جانب صدقه باليمين فلا يقبل بينة المدعي
بعد ذلك كما يخرج جانب صدق المدعي البينة حتى لا تعتبر بين المنكر معها هذا القول مجبور غير ما حوذه وليس شيئا الا لان عمر
رضي الله عنه قيل البينة من المدعي بعد من المنكر كان شرح رجه الله يقول العجز التاجر اعق ان ترد من البينة العادلة وهل يظهر كذب
المنكر باقامة البينة والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يوافق عقوبة شاهد الزور ولا يحث في يمينه انه ان كان فلان على فلان فادعا
عليه فانكر حلف ثم اقام المدعي البينة ان له عليه الفاء وقبل عدي يوسف يظهر كذبه عند من لا يظهر في النهاية لو اصطفا على ان
المدعي لو حلف فادعا عليه ضامن الماله وحلف فادعا عليه ضامن الماله ولا يجزى على المدعا عليه قال **ولا يستعمل في نكاح ورجعة وفي**
واستبلاذ ورق ونسب ولا وجد ولعان قال القاضي لا يمارى في الدين رجه الله الفتوى على انه يستعمل المنكر في الاشياء
المسنة يعني في هذه الاشياء التي عدلها سوى الحد واللعان وهو قول الاول قول اي خيفة ان هذه حقوق ثبتت مع
الشهادات فيجري فيها الاستحسان كالاموال بخلاف الحدود واللعان وهذا لان ما به الحلف ظهور الحق بالنكول والنكول اقرار
لان اليمين واجب فتركه دليل على انه باذل او مفتر ولا يمكن ان يجعل ياد لا يجوز من لا يجوز البذل عنه كالكاتب والعبد المأذون
له في التجارة وكذا يجوز في الدين ولا يجوز بذه ووجب على القاضي ان يقضي بالنكول ويصح اجماع في الدمة ابتدا ولو كان بدلا لما صح
ولا يجب ركز ايجب القضاء به فيما دون النفس ويصح في الشرايع فيما يقسم ولو كان بدلا لما صح ولا يجب تعين ان يكون مقرا
والاقرار يجري في هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شجرة البذل فلا يثبت به ما يسقط بالشهادات كالحودود واللعان لا يثبت
بالشهادة على الشهادة ولا يكتفى بالقاضي في القاضي ولا يشهادة السامع الرجال ما فيها من الشبهة وهذا لان نكوله يترك
على انه كاذب في الانكار ولو لا ذلك لما نكل لان اليمين الصادقة فيها الثواب يذكر الله تعالى على وجه التعظيم وصيانة ماله عز
يدفع قبة الذنب عن نفسه والعامل يميل الى مثل هذه اليمين الكاذبة فيها هلاك النفس بالظاهر انه اعرض عنها مخافة الهلاك
ومخافة لغواه وشي نفسه واشار للرجوع الى الحق اذ هو اولى من القادي على الباطل قال الله تعالى ومن يوق شح نفسه فاولئك
هم المفلحون فيكون قرار ضرورة رجه الله انه بدله واباحة هذه الحقوق لا يجري فيها البذل ولا باحة ولا يقضي بها بالنكول
كالنقض في النفس والحدود واللعان وفي جملة على البذل ميانة عرضة عن الكذب فكان اولى وهذا لا يجوز الا في مجلس القاضي
وقضايه ولو كان اقرارا لمطلقا بدون القضاء وكذا لو قيل رجل لرجل ما نكحك به فلان فادعا المنكر له على فلان فاستجلفه
فنكل لا يجب على الكفيل شي ولو كان اقرارا لوجب عليه وكذا لو اشتهر كرم نصت عبدتم اشتري نصفه الباقي فوجده عيبا خاصه
في النصف الاول فاستجلفه فنكل فقضي عليه بالرد ثم اذ ان بره النصف الاخر محتاج الى حصة واستحلاف جديد اذا انكر

ولو كان اقرا لما استعملت ثانيا بل كان يلزمه كماله بالكل الاول ولا نسلم ان الدين واجبه مع البدل
واجبه مع البدل فلا يكون تاركها لواجب به وهذا لان الدين يجب عليه اذا اطلب تحليفه للخصومة ومع البدل
لا خصومة ولا طلب فلا يجب انما جاز من الكاتب والحد والصبي المادون له لان فيه ضرورة ويدخل تحت الادن في الجارة كما
تدخل الصيانة اليسيرة والهدية اليسيرة للضرورة اذ لا بد للفقير من ذلك انما جاز في الدين باعلى دعوى المدعي ومعنى البدل
ترك المنع وترك المنع جاز في المال لان امر المال حين خلاف الاشياء السبعة والموجب على القاضي ان يقتضي بالكل يحضر
الشرع لما ان المدعي كان له الشيء المعطاة او ابطله المتكبر بالتزاع والشرع ابطل نزاعه الى الدين فاذا منع الدين عاد الاصل
حكم الشرع وانما يجب عليه في الدفعة ابتداء على رغب المدعي انه محق وان معنى البدل ترك المنع ولا كان بدلا حقيقة فالمال
يجب فيه في الدفعة ابتداء كالكفالة والحالة وانما وجب العصاص به فيما دون النفس لان ما دون النفس يسلك به مسلك الاموال
فيجوز به اذ كان مفيد الاتزاع انه يجوز له قطع به المستأكله للفايدة فكذلك يجوز له دفع الدين عن نفسه واي فائدة له
اعظم منه وهذا انك عثان رضي الله عنه عن الصادقة عليا بينا فداها الجواب عن قولها في الدين مبيانة ماله وعرضه الى حرو
وانما يجوز في مشاع كمثل القصة لانه ليس به لصرحها وانما صار ريكلا في المعنى على معنى انه ترك منعه وان المدعي باخذ
حقا فلا يمنع بالشيء الذي في هذه المسائل تنصور من احد الخصمين انما كان الاخذ واللعان والاستيلاء فانه
لا يتصور ان يكون المدعي فيها الا المفذوف والمولي واختار في الاسلام على البردوي قولها على ما ذكره في المختصر
واختار المناظر من مشايخنا على ان القاضي ينظر في حال المدعي عليه فان راها منعنا اخذ ابعولها وان راها مظلوما
لاخلعه اخذ ابعولها في حصة وهو يظهر باختاره نفس الامة في التزكيل للخصومة بغير رضا الخصم ان راها من الخصم التبعث
وقد اصرار بالآخر قبل بغير رضاه والا فلا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله ان الحدود لا يستعمل فيها بالاجماع الا اذا تضمن
حقا بان يعلق عنقه غيره بالزنا او قال ان ثبت فانت حر فادعا العبد انه قد زني ولا يثبت له عليه يستعمل المولى حتى اذا انكثرت
العتق دون الزنا اذا لم يخلع المتكبر في النسب عنده هل يقبل بيمينه المدعي نظر فان كان لسبب يثبت بالانذار يقبل بيمينه وذلك
مثل الولد والوالدان لا يثبت باقراره لا يقبل بيمينته مثل الجد والجدد والولد والاعمار والاخوة والاولاد ههنا في حل النسب
على الغير خلاف دعوى المولى الا على او لا سفل حيث تقبل وان ادعا انه معق جده ويجوز ذلك والفرق بينهما ان النسب لا يثبت
بغير الابواسطة فيكون فيه تيمنا على الواسطة اما الولد فلا يثبت بواسطة بل يحل في الحكم كانه هو المحقق وهذا الارث النسبة
الاولا ولو كان بواسطة لثبت على كذا يكون الولد للجد ولو كان بطريق الارث لما كان له كما في المال وكذا الواعق عبد اثم مات
المولى على اثنين ثم ماتت ابنتاهما عن ابن واحد والاخر عن عشرة ثم ماتت المعققات فان ماله يقسم بينهما على احد عشر سهما جعل
كأنهم اعتقوه ولو كان بطريق الارث لكان لابن الواحد النصف وللشعر النصف نصيب ابهم وعندهما يثبت بالكل اذا
كان نسبيا يثبت باقراره والا فلا قال **ويستعمل السارق وان نكل حتى لا يقطع** لان موجب فعله شيان الصان وهو
جيب مع الشبهة فيجب بالكل والقطع وهو لا يجب مع الشبهة فلا يجب بالكل قطعا نظير ما اذا ثبت السرقة بشهادة
رجل وامرأتين او بالشهادة على الشهادة او بكتاب القاضي فان ضمان المال يجب بهما دون القطع ويقول في
الاستيلاء بان ماله عليه هذا المال وعن محمد ان القاضي يقول للمدعي اذا اترى فان قال اريد القطع قال له ان الحدود
لا يستعمل فيها فليس لك يمينه فان قال اريد المال قال له دعوى السرقة وادع المال **والزوج اذا ادعت المرأة**
خلاف قبل الوطى فان نكل حتى يثبت المهر اي يستعمل الزوج اذا ادعت المرأة ذلك وهذا الاجماع لان الاستيلاء يجري في المال
بالانفاق لا سيما اذا كان المقصود هو المال وكذا في النكاح اذا ادعت العدة او النفقة لانه دعوى المال ثم يثبت المال
بكله ولا يثبت النكاح وكذا يستعمل في النسب اذا ادعا حقا كالارث والمهر والنفقة والعق بغير الملك وانتاع الرجوع
في اية فان خلف ثبت الحق ولا يثبت النسب ان كان سببا لبيع الاثر اياه وان كان يبيع الاثر اياه فبطل الخلاف الذي ذكرناه
قال **وجاحد الفتوة وان نكل في النفس جسد حتى يفر او يخلع ولها دونه بقتل اي يستعمل جاحدا الفصاح**
فان نكل في النفس جسد حتى يخلع او يفر ولا يقتل منه وبما دون النفس يقتل منه وهذا في حينة ونكاح لا يجب عليه

في حينة

الارث منها لان النكول اقرا منه شعبة عندها لان في امتناعه عن اليمين اختلا لا يختل لاجل الترفع على ما بينا فلا يجب
به العقوبة كالحودود فاذا امتنع وجوب القضاء يجب عليه الارث خلا ما اذا اقام على ذلك رجلا وامرأتين حيث
لا يقتضي فيه بشي وكذا بالشهادة على الشهادة فيه لا يقتضي بشي لان القضاء سقط فيه لمعنى من جهة من له فلا يجب شي
وفي النكول لمعنى من جهة من عليه فيضار الى الارث وتلقبه اذا اقر بالقتل خطأ والولي يدعي بعد جيب الدية وبالعكس
لا يجب شي خلا في الضمان في السرقة حيث يجب بشهادة رجل وامرأتين وامثاله كما يجب بالكل لان المال فيه اصل ثم
يتعدى الى الحد فاذا اقتصر بقي الاصل على حاله وهذا الاصل الفصاح ثم يتعدى الى المال اذا وجد شرطه **ولا في حينة**
ان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال حتى يبيع قطعها للحاجة ولا يجب على القاطع الضمان اذا قطعها بامر خلاف
النفس فانه لو قتل بامر يجب عليه الفصاح في رواية والدية في اخرى فاذا سلك بها مسلك الاموال يجري فيها
البدل كالاموال الا انه لا يجوز قطعها بلا فائدة وهذا البدل مفيد لدفع الخصومة مضار كقطع البدل للاكله وقطع السن
للوهم واذا امتنع القاضي في النفس واليمين حتى يستحق عليه مجلس فيه كما في الفسامة قال **ولو قال المدعي**
في بيعة حاضرة وطلب الدين لم يستعمل عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف يستعمل ويحمد مع أبي حنيفة في رواية ومع أبي يوسف
في اخرى وهذا الخلاف فانه اذا كانت حاضرة في المصر وان كانت خارج المصر حلف بالاجماع وان كانت في مجلس الحكم لا حلف بالاجماع
رحم الله ان الدين حقه بالحدوث الذي روي له عرض صحيح في الاستيلاء وهو ان يدفع به مائة المسافة ويؤثر
الى حقه في الحال باقراره او نكوله وفي البيعة اختلا فليعلم لا قبل بيمينه اذ اطلبه كما اذا كانت خارج المصر **ولو قال المدعي**
ان ثبوت الحق في الدين مرتب على العجز عن اقامة البيعة على ما روي فلا يكون حقه دونه كما اذا كانت البيعة حاضرة في المجلس
خلاف ما اذا كانت خارج المصر لانه قد تعدر عليه الجمع بين خصمه وشهوده فيكون عاجزا وان في اختلافه مع حضور الشهود
هناك المسألة اذا اقام البيعة بعد ما حلف فيجب ان يتوقاه قال **وقيل لخصمه اعلم كذا لا يفسدك ثلاثة ايام** كذا
يضيع حقه بتعجيله نفسه وفيه نظر للمدعي وليس فيه كثير ضرر بالمدا على كمال الضرر واجبه عليه اذ اطلبه لما نكولنا حتى
يؤدي عليه ويستخلص الى القاضي ويحال بينه وبين اشغاله ببيع التكفل باحضاره بمجرد الدعوى كاستخلافه بمجرد الدعوى
ويجب ان يكون التكفل ثقة معروفا من الناس لا يتوهم اخفاؤه حتى يحصل به فائدة التكفل وهذا الاستحسان والقياس
ان لا يلزم التكفل لان الحق لم يجب عليه بعد خلاف ما عدا اقامة البيعة والتقدير ثلثة ايام مروي عن أبي حنيفة وهو الصحيح
وعن أبي يوسف انه مقدار ربع ايام من مجلس القاضي حتى اذا كان مجلس في كل يوم كفل الى اليوم الثاني وان كان مجلس في كل خمسة ايام
يوما يكفل الى عشرة ايام والفرق في الظاهر بين الوجبة والحامل وبين الحفيظ من المال والخطيب وعن محمد انه ان كان معروفا
والظاهر من حاله انه لا يجب نفسه بذلك القدر من المال لا يجبر على اعطاء الكفيل وكذا لو كان المدعي حفيظا لا يخفى ان الانسان نفسه
لاجله لا يجبر على التكفل لكن اذا اعطى هو اختياره بوجده من هذا اذ اقاله الى بيعة حاضرة وان قال ليس لي بيعة او شهودي
عيب لا يوجد منه كمثل عدم الفائدة في التكفل لان الغالب كماله من وجه وليس كل غيبا وبمكنه الاستيلاء في الحال
فلا معنى للاستعانة بالتكفل قال **فان ابي لا يرد في داره حتى ساو ايمان الى ان يكفل لا يجبر القاضي على التكفل بل**
يا امره بلا رصته مقدار مدة التكفل على القولين حتى لا يغيب قال **ولو كان غيبا اذ ادعت المرأة** قد ادعى القاضي اي الى
ان يقوم من مجلسه لانه لم يجره الامر بالزيادة على ذلك فلا يرد عليه ولا ضرر في هذا القدر ظاهر وكذا اذا اخذ منه كليل لم يرد
منه الا مقدار مجلس الحاكم مادكرنا وله ان يطلب التكفل بخصومه حتى لو غاب الاصيل يقيم البيعة على الوكيل فيقتضي عليه وان اعطاه
وكيلا فله ان يطلب بالتكفل بنفس الوكيل وان اعطاه كتيلا بنفس الوكيل فله ان يطلب بالتكفل بنفس الاصيل ان كان المدعي عاديا لان
الدين يستوفي من ذمة الاصيل دون الوكيل ولو اخذ كتيلا بالمال فله ان يطلب بالتكفل بنفس الاصيل لا المقصود بالاستيفاء وقد يكون
من الاصيل يسيرا وان كان المدعي متوقفا فله ان يطلب به مع ذلك كتيلا بالعين ليحضرها ولا يعيها المدعي عليه وان كان المدعي عاقرا
لا يحتاج الى كتيلا فلا يقبل التعيين قال **والجيب الله تعالى اطلاق وشاق الا اذا الخ الحزم** لما روي ان عمر بن الخطاب عليه السلام سمع
عمر وهو خلف بابه فقال ان الله يتعاقبكم ان تملوا بآبائكم من كان جالسا فليحلف بانه او ليصمت رواه البخاري ومسلم والحدوث

لان العينة شرعت للثبات ولا معارضة في قدرها انما عليه ولا في الزيادة فيجب كله ولو اختلفا في الثمن والمبيع جميعا فيعنده
 البائع اولى في الثمن وبينه المشتري اولى في المبيع لما ذكرنا في النهاية اذ قاله البائع بملكه هذه الجارية بعبدك هذا وقال المشتري
 اشترى بها منك مائة دينار وانما العينة فينبغي البائع اولى لانها ثبتت لقوله فيه والآخر في تنقيح العينة للثبات دون الثمن
وان عجز اربابهم بدعي احدى مخالفا اي ان عجز عن اقامة العينة ولم يرض واحد منهما بما قاله صاحبه بعد ما قيل
 لكل واحد منهما انما انرضى بما قاله صاحبه ولا نسحق الباع عليه عاقلنا فقول له اذ كان المقصود قطع المنازعة وهذا
 طريق فيه فلعلمنا برغبان في البيع دون الفسخ ليرضيان به اذ اعلنا ذلك **قال** **وبدعي بين المشتري** وهو قوله بحد وشر
 واي يوسن اخر او رواية عن اي حنفية وهو العلم ان المشتري اشدها انكارا اذ هو المطالب بالثمن اولا فينكر عند المطالبة
 فيكون اذ بالانكار وعند نكوله يطالب بالثمن كما نكل من غير تاخير فيتمتع به بايديته وهو الاقرار بالبدل عند النكول
 وينكول البائع بغير تاخير الفايده لان تسليم المبيع يتاخر الى زمان تسليم الثمن لا يمكن تسليم المبيع حتى يستوفي الثمن فكان ما يتعجل
 به فائدة اولى وعن اي يوسن انه يبدل البائع لقوله عليه السلام اذ اختلف المتبايعان فالقول ما قاله البائع خاصة
 بالذكر كان ينبغي ان يكتفي به منه فان تقاصر عن اداؤه فلا تقاصر عن اعادة التقديم وقيل يقرع بينهما في البداية هذا
 اذ اباع سلعة ثمن رايان فتمت او سلعة بسلعة بدا الفاضي بايها شاكسا لستوا بها في فائدة النكول **وسن الفاضي**
طلب احدى لقوله عليه السلام اذ اختلف المتبايعان تخالفا ونزاد اولاها لم اختلفا لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما فيبقى بيع
 ثمن مجهول او لا يثبت فيفسخ لان البيع بلا ثمن او ثمن مجهول فاسد ولا بد من الفسخ فيه وقيل يفسخ بنفس الخالف **والعلم اولى**
 بدليل ما ذكر في المبسوط ان وطى الجارية المبيعة محل بعد الخالف قبل فسخ الفاضي البيع بينهما ولو كان يفسخ لما حل
 ان علف البائع باله ما باعه بما ادعاه المشتري وحلف المشتري باله ما اشتراه بما ادعاه البائع وذكر في
 الزبادات انه حلف بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالعين وحلف المشتري باله ما اشتراه بالعين ولقد اشتراه بالف
 بضمير الثابت الى النبي تاكيدا **الاقتضاء على النبي** لان الايمان على ذلك وضعت الاثر فيه انه اقتصر عليه في القضاء بقوله
 ما قلنا ولا علمنا له ما نلوا المعنى فيه ان البين يجب على المنكر وهو النافي ليحلف على هبة النبي اشعارا بان الحلف واجب عليه
 لا نكراه وانما وجب على البائع والمشتري لان كلا منهما منكر لان البائع يدعي زيادة الثمن والمشتري ينكر ويدعي المشتري
 زيادة المبيع والبائع ينكر ان اختلف فيهما وان كان الخلاف في احدى ما ادعاهما يدعي زيادة البدل والآخر ينكره والمنكر منهما
 يدعي وجوب تسليم البدل على صاحبه عند تسليمه المذلة والآخر ينكره وصار مدعيين ومنكرين فيقبل بينه كل واحد منهما الكونه
 مدعيها وحلف كل واحد منهما لكونه منكر او هذا اذا كان قبل قبض احد البدين فظاهر وهو قياسي وان كان بعده فمخالف للقياس
 لان الفاضل منها لا يدعي شيئا على صاحبه وانما ينكر ما ادعاه الآخر ولكن عرفناه بالنقض وهو قوله عليه السلام اذ اختلفا المتبايعان
 والسلعة فائمة بعينها خالفا ونزاد **قال** **ونكل لزمه دعوى الآخر** لانه صار مغرابة او با ذاك لزمه اذ انصلبه الفضا
 وهو المراد بقوله لزمه دعوى الآخر لانه بدون افعال القضاء لا يوجب شيئا اعلى اعتبار البدل فظاهر واما على اعتبار انة
 اقرار فلامه اقراره شبهة البدل فلا يكون موجبا بانقراده وهذا الذي ذكرناه من الخالف اذا كان اختلفا في البدل
 مقصودا اذ اذ كان في من شي اخر نحو ان يشتري الرجل من اخر سمنا في رقب ووزنه مائة رطل فجاء الرقب لبرده على صاحبه ووزنه
 عشرون فقال البائع ليس هذا في وقال المشتري هو رقبك فالقول بول المشتري سواء سمي لكل رطل ثمن او لم يسم فحلف هذا
 اختلفا في المقبوض وفيه القول بول الفاضل في نفس القبض والمقبوض هكذا في مقدار المقبوض وان كان في منه اختلفا في الثمن
 لان الثمن يزداد بنقص الرقب وينقص بزيادة البائع يدعي زيادة الثمن والمشتري ينكر ولم يعتبر هذا الاختلاف في
 اجاب الخالف لان الاختلاف فيه وقع بنقصا اختلافا في الرقب **وان اختلفا في الاجل او في شرط الخيار او**
في قبض الثمن او بعد هلاك المبيع او بعضه او في بدل الكتابة او في راس المال بعد اقالته التسليم **فقالوا والقول**
المذكور **مع بينه** اما الاختلاف في الاجل او في شرط الخيار او في قبض الثمن فلا ينعى اختلاف في غير المقصود عليه والمقصود به
 ما شبه الاختلاف في الخط والابرار لهذا لا ينعى العقد بانعاده خلاف الاختلاف في وصف الثمن وجنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف

والفصل

في الفدر حي يجرى فيه الخالف لانه يرجع الى نفس الثمن لانه بعزف بالوصف لا غير لكونه دينا في الذمة ولا كذلك الاجل لانه ليس
 بوصفه الا ان في الثمن وجودا بدونه وكذا مستغفها مختلف فان الثمن حق البائع والاجل حق المشتري ولو كان وصفا
 للثمن كان حق البائع **قال** زفر والشافعي يخالفان في الاجل اذ اختلفا في اصله او قدره لان هذا في معنى الاختلاف في مقدار
 حالية الثمن فان للوجول انقص من الحال في المالية لان النص واجب الخالف عند اختلاف المتبايعين ولم يفصل قلنا وجوب
 الخالف معلق باختلاف المتبايعين وهو اسم مشتق من البيع فيتعلق وجوبه باختلافها فيما يثبت به البيع وهو يثبت
 بالمبيع والثمن لا بالاجل فصار كانه قال اذ اختلف المتبايعان في المبيع او الثمن خالفا وقد بينا ان الاجل ليس بوصف للثمن اذ لو
 كان وصفا له ذهب عند قايده اذ السبي لا يقي بدون وصفه ورفق بين الاجل في السلم وبين ما نحن فيه عند اي حنفية فانه
 جعل هناك القول بول من يدعي الاجل وجعل القول هناك منكره وافرق انه شرط في السلم وتركه فيه ففسد العقد واقدماهما
 عليه يدل على الصحة فكان القول لمن يدعيه لان الظاهر يشهد له خلاف ما نحن فيه لانه لا يعلق له في الصحة والفساد فيه
 فكان القول لنا فيه لان الاجل اجنب عن العقد لهذا لو شهد احد الشاهدين بانه باعه بالمال شيئا وشهد الآخر بانه باعه
 بالف ولم يذكر الاجل قبل شهادتهما لم يشرعا احدهما انه باعه بشرط الخيار اذ ثبت ولم يذكر الآخر الخيار ولو كان وصفا للثمن
 لما قبل كذا اذ اختلفا في اصل البيع او كان ايضا المسلم فيه لا يخالفان لان احدهما الفردي انكار اصل البيع والاختلاف في
 مكان الايقاع وقد مر بيانه في البيوع **واما** اختلفا فيما بعد هلاك المبيع فالدكتور هنا قول اي حنفية واي يوسن وهما انه قاله
 يردوا الثمن في وجههما يخالفان ويقسم البيع على قيمة الهالك وعليه هذا الخلاف اذ اخرج المبيع عن ملكه او صار حال لا يمكن رده
 لهما قوله عليه السلام اذ اختلف المتبايعان خالفا ونزاد اصطفا من غير اشتراط فيما من السلعة المراد باشتراطه في غير
 الآخر التنبية على عدم سقوطه في حالة ادعي منها كانه يقول والله اعلم خالفا وان كانت السلعة فائمة لانه يمكن تغيير
 الصادق من الكاذب اذا كانت السلعة فائمة فيمكن قيمتها في الحال ولا يمكن ذلك بعد الهلاك فاذا كان يجري الحال بينهما
 مع امكن المعرفة فاولي ان يجري عند عدم الامكان لان كل واحد منهما يدعي عقدا غير العقد الذي يدعي صاحبه اذ البيع
 بالف غير البيع بالعين ان الشاهد ينفي البيع اذ اختلفا في قدر الثمن لا يثبت شهادتهما لعدم كمال انصاف في كل واحد
 من البيعين **فقال** **كانوا** ادعاهما البيع والاخر العينة وكان البيع مقايضة فهلك احد البدين او اختلفا في جنس الثمن
 وفي الخالف فائدة وهو تسليم ما يدعيه البائع له على تقدير النكول للمشتري او سقوط الثمن كله عن المشتري على
 تقدير عدم نكوله واي حنفية واي يوسن قوله عليه السلام اذ اختلف المتبايعان والسلعة فائمة خالفا ونزاد
 شرط ان يكون السلعة فائمة ومازوا به من المطلق يجوز عليه ولقد التزاد فيه بدله عليه لان التزاد يكون في القام دون
 الهالك لانه حال المطلق على المقيد اذ كان الراوي لها عن النبي عليه السلام واحدا بالاجزاء وحال ترك الراوي عن النبي
 عليه السلام المقيد اي غفلته وقلة ضبطه خلاف ما اذا اختلف الراوي عن النبي عليه السلام حيث يترك كل واحد منهما في
 على حاله فيعمل بهما ما لم يكن الاطلاق والتقييد في حكم واحد ومحل واحد وهذا ان الحد يثنان هذا من وجهين ان مسعود عن النبي
 عليه السلام فيقول بالمعبد كما ذكرنا وانما ثبت بعد القبض على خلاف القياس على ما بينا فلا يلحق به غيره فلا يتعدى
 الى حال هلاك السلعة لانه ليس في معناه اذ لا يعود كل واحد منهما الى راس ماله ولا يدعي المشتري فيه شيئا خلاف
 ما قبل القبض على ما بينا لانه بالخالف يفسخ العقد والفسخ يرد على من جاوره عليه العقد فليست شرط بيانه كالعقد
 ولقد لا يجوز الاقالة ولا الرد بالعيب بعد هلاكه ولا معنى لقوله ان كل واحد يدعي عقدا غير ما يدعيه الآخر وان العقد
 لا يختلف باختلاف قدر الثمن من جنس واحد لا تزج ان الوكيل بالبيع بالف يبعه بالعين وان البيع بالف يصير بالعين ما زاده
 في الثمن ونحسب اية باحط وانما لنقل شهادتهما اذا اختلفا في العقد مع اتحاد المجلس لان المدعى احدهما لا يختلف العقد بخلاف
 ما اذا اختلفا في جنس الثمن لان البائع يدعي عليه الذباير والمشتري ينكر والمشتري يدعي الشراء بالدرهم والبائع ينكر
 وانكاره صحيح وكذا دعواه لان المبيع لا يسم له الا ثمن فكان دعواه الثمن دعوى المبيع ولم يتفقا على ثمن وهذا اتفاقا على الف
 وهو كفي للصحة ولقد لو كان المبيع جارية جاز وطبها قبل الفسخ بعد الخالف ولو كان مختلفا لما صح كمالا ادعي احدهما

اختلفا في اصل البيع
او كان ايضا المسلم فيه

قال في هذه المسألة
قوله انما وجدتها

هبة والاخر بها لا خلافا حقيقة وخلاف في المقابلة لان كل واحد منهما صحيح فكان البيع قابلا للمعقود عليه ولذا يجوز
تجوز الاقالة فيه ويرد بالبيع فلاذ كان قابلا لردده ورد الاخر قبل الهاك ان كان من ذوات الامتثال والافقية ولا نسلم
ان في الخالف هنا فائدة لان المقصود في الفسخ ان لا يسلم لكل واحد منهما العوض ويرجع اليه من ماله الذي ورد عليه
العقد وهذا يسلم للمشتري بغيره كما يسلم له بالقرن اذا لم يقسم فلا يعتد باختلاف سبب السلامة بعد حصول
المقصود كما ان بالقرن من تمن متاع فقال له في عصب نامة يوم بالدفع اليه اخذ الحكم بخلاف ما اذا كان يعتد
هذه الجارية فانكر وقال ما جنتها وانما زوجتها فانه لا يجوز له ان يطاها لاختلاف الحكم فان حكم ملك البهمن خلاف حكم الزوجة
وكذا لا يرجع اليه بالبيع بالفسخ عن ماله الذي ورد عليه العقد فلا يكون في الفسخ فائدة لان ما يعتد من الثابت هو عود
ما ورد عليه العقد الى صاحبه لا اي فائدة كانت **واما** اختلافا بعد هلاك بعض المبيع فالذكر هنا قول في حقيقة رضي الله عنه
وصورته انه باع عبد بن صفته واحدة ثم هلك احداهما عند المشتري ثم اخذ باقي القرن فالتفت اليه فقال اني ان في
البائع ان يترك حصة الهاك وجعل هذا في النهاية لفظ المبسوط وفي الجاهل الصغير القول قول المشتري مع بینه عند
وجه الله الا ان يشاء البائع ان يأخذ الحظ ولا شيء له وقال قاضي خان وذكر في الاصل الا ان يشاء البائع ان يأخذ الحظ ولا يأخذ من
تم الميت شيئا قال ابو يوسف بخلافه في الحظ ويقسم العود بينه ولا يشاء لفان في الهاك ويكون القول في بینه قول المشتري
وقال سفيان بن عيينة في بيعها وفسخ العقد بينهما ورد الحظ وفيه الهاك لان هلاك كل السلعة لا يمنع الخالف عدله فلهذا
اولي ان لا يمنع ولا يبرئ منه وجه الله ان امتناع الخالف للهلاك فيقتدر بغيره ولا حجة في حقه الله ان الخالف بعد
القبض ثبت الفسخ على خلاف القياس وورد الشرح في حاله قبال السلعة والسلعة اسم لجميعها فلا تبقى السلعة بعد فوات جزء
منها لانه لا يمكن الخالف في القياس الا على اعتبار حصته من القرن ولا بد من القسمة على قسمتها والقيمة تعرف بالحزب والظن
فيؤدي الى الخلف مع الجمل وذلك لا يجوز الا ان يرضى البائع ان يترك حصة الهاك فيجوز ان يكون القرن كله تقابله الحظ والجزء
الهاك عن العقد فيكون كان العقد وقع على هذا فيتم لفان وان خلفا فسخ العقد بينه واحدة ولا يأخذ من ثمن الهاك ولا من قيمته
شيئا وايضا فكل لزمه دعوى الآخر وللفظ المبسوط دلالة على هذا لان المستثنى منه عدم الخالف لان المذكور فيه قبل الاستثناء قوله
لم يخالفوا لفظ الجاهل الصغير يدل على انها لا يخالفان وان لا يخلع المشتري وجهه لان المستثنى منه من المشتري لانه
المذكور قبله وقال في النهاية وتكلموا ان هذا الاستثنائي الى ما اذا تصرف قال مشايخ بل رحمه الله يصرف الى بين المشتري
وعنه ان البائع يأخذ الحظ منها ما عدا ما يدعيه قبل المشتري من الزيادة ويجعل صلحها على هذا العبد كصلحها على عبد آخر وصار
تقدر برما قال في الكتاب على قوله هو لا يخالفان عند حجة رضي الله عنه ويكون القول قول المشتري مع بینه الا ان يأخذ البائع
الحظ ولا يأخذ شيئا آخر فيجوز له خلف المشتري قال شيخ الاسلام المعروف بقوله اهر زاده هذا لا يعوي لان الاخذ معلق
بمشية البائع ولو كان أخذ الحظ بطريق السلم كان معلقا بمشيتها قال ابن ابي عمير به ليس في هذا الاخذ فائدة له ايضا ولا
يتمتعها فلا يصار اليه لان ترك حصة الهاك من القرن غير بدله تقابله ليس من الحكمة ثم قال وعامة المشايخ على ان الاستثناء
منصرف الى الخالف وصار تقدير ما قال في الكتاب على قوله هو لا يخالفان عند حجة رضي الله عنه الا ان يشاء البائع ان يأخذ الحظ
ولا يأخذ من ثمن الميت شيئا فيجوز لفان لان المذكور قبل الاستثناء الخالف دون بين المشتري فكان صرف الاستثناء
الى المذكور اولي وبعضهم قال لا يصرف الى بين المشتري على معنى ان البائع اذا رضى ان يأخذ الحظ ولا يأخذ من
ثمن الميت شيئا فيجوز له خلف المشتري لان البائع اذا اعرض عن دعواه لا معنى لتخلف المشتري وهذا مثل الاول في عدم
الفائدة وقال الامام الكسا رحمه الله يأخذ البائع في حق الهاك من مشتري ما يقربه المشتري فيجوز له خلف لان الاستثناء
انما شرع ليقول المشتري اذا كان يكره ما يدعيه البائع من الزيادة فاذا ترك البائع دعوى الزيادة واخذ الحظ ورضي به المشتري
فلا حاجة الى استثناء المشتري **وهو** ترك دعوى الزيادة في القرن لا ترك ثمن الهاك لان البائع لا يترك من ثمن الهاك
كله وانما يترك الزائد على ما يقربه المشتري ومعنى قوله لا يأخذ شيئا لا يأخذ من الزيادة التي يدعيها شيئا وعلى هذا التقيد
يكون الاستثناء منصرفا الى بين المشتري ومن اصحابنا من قال منصرفا لاستثناء الخالف وهو الظاهر لان مانع من الخالف

وهو الخالف

وهو الهاك فلو ان وجهه من ان يكون مبيعا فعلا كان المبيع هو الحظ ووجه او برضا به ما اقربه المشتري من ثمن الهاك
فلم ينسب الاختلاف بينهما الا في ثمن الحظ لفان ما يملك لزمه دعوى الآخر فيفسخ الخالف على قوله سفيان بن عيينة
لا يورث صار كما جازت واختلوا في تفسيره على قول ابو يوسف فقال بعضهم يخالفان على القياس بحصته من القرن دون
الهاك لان الخالف للفسخ والفسخ لا يرد على الهاك وهذا لا يعوي لان المشتري لو خلف باسه ما اشترى القيام بالقرن يكون ماد
لان من اشترى شيئين بالقرن ثم خلف انه ما اشترى احدهما بالقرن صار قائل بمنع عن قبال الخالف فابده
ان خلف المشتري باسه ما اشترىهما بالقرن فان نكل لزمه دعوى الآخر وان خلف بغيره بغير البائع باسه ما اشترى بالقرن فان
نكل لزمه دعوى المشتري وان خلف ففسخ العقد بينهما في القيام وسقط حصته من القرن ولبز والمشتري حصة الهاك من
القرن الذي يقربه المشتري فانه يقسم على قيمتهما يوم القبض فما اصاب الحظ سقط وما اصاب الهاك لزم المشتري وان
اختلنا في قيمة الهاك قالا فاحداهما بینه تقبل بینه وان اقاما البينة فبینه البائع اولي لا فائدة في الزيادة وان لم يكن
لها بينة كان القول قول البائع لانه هو المذكور لان القرن كله كان واجبا على المشتري ثم المشتري يدعي زيادة السقوط بدعي
قلة قيمة الهاك والبائع ينكر ذلك فكان القول قوله وهو قياس ما ذكر في الاصل في رجل اشترى عبدين وبضهما ثم رد
احدهما بغيره وهلك الآخر عند المشتري يستقط عنه ثمن ماله من عليه ثمن ما هلك عنده وينقسم القرن على قدر قيمتهما وان
اختلنا في قيمة الهاك قالا فاحداهما بینه تقبل بینه وان اقاما البينة فبینه البائع اولي لانها اكثر اثباتا وان لم يكن لها بينة كان
القول قول البائع مع بینه لانه انما على وجود كل القرن ثم المشتري يدعي زيادة السقوط بدعي ان قيمة الهاك اقل
والبائع ينكر ذلك فكان القول له ايضا وهذا الفقيه وهو ان الايمان تختبر فيها الحقيقة لا غش حجة على احد الخصمين وهما بغيران
حقيقة الحال فينبغي الامر عليهما والبائع منكر حقيقة فكان القول له وفي البينات يعتبر الظاهر لان الشاهد من يعلم حقيقة
الامر فاعتبر الظاهر في حقهما والبائع مدع كما هو قل هذا القبل بینه ايضا وترخت بالزيادة الظاهرة وعند حجة رضي الله
عن البائع اذا رضى ان يترك حصة الهاك من القرن يخالفان عند بعضهم على الوجه الذي ذكرنا لا يبرئ منه هذا اذا هلك
بعضه بعد القبض وان هلك قبله يخالفان بالاتفاق وكذا لو رد احدهما بغيره لان الكل يعود الى ملكه فلا يردى الى غير بینه
على البائع نعم هذا ان التعليل بان السلعة اسم لجميعها غير سديد **واما** اختلافنا في بدل الكتابة فالذكر هنا قول
ابن حنيفة **وقال** لا يخالفان في فسخ الكتابة وهو قول الشافعي لان الكتابة عقد معاوضة يقبل الفسخ وكل واحد منهما مدع
على الآخر لان المولى يدعي بدل العبد يكره والعبد يدعي استحقاق العتق على المولى مدعا اما يقربه لاولي فكره
فيتخالفان كما اذا اختلفا في القرن وهو قبل القبض موافق للقياس فيبقي اليه ولا حجة في البطل في الكتابه مقابل بینه
الحجر وهو ملك المتصرف والبدل مال وقد سئل ذلك العبد ولا يدعي على مولاه شيئا قد بينا ان الخالف بعد القبض على خلاف القياس
فلا يخالفان فيكون القول قول العبد لكونه منكرا وانما يصير مقابلا بالعتق عند الاداء وقوله لا يقابل اصله فيقال فيه انه
اختلف قبل القبض وهذا نظير الاجرة فانها مقابلة بالعبد المستأجرة عند العقد ثم تنتقل الى الحقيقة عند الاستيفاء وكذا الكتابة
ليست في نوعي البيع صورة ومعنى لان صورة البيع للاستباح وهو مبني على التخصيص والكتابة بخلافه والبيع يقبل الفسخ بعد قامه
والكتابة لا يقبل الفسخ بعد التمام فلا يكون في معناه فلا يخالفان بوجه ان البيع لا رزم من الجانبين فالمصير الى الخالف فيه مفيد حتى اذا
نكل احدهما لزمه دعوى الآخر ولا يتحقق ذلك في الكتابة لان المكاتب اذا نكل لا يقربه شيئا تمكنه من الفسخ بالتعجيل والدين فيه غير لازم
حتى لا يجوز الكتابة لان نسلم انه معاوضة مطلقا لان الكل مال المولى من وجهه فلا يكون في نوعي البيع فاذا انعدم الخالف وجب اعتبار
الدعوى والا نكار فيكون القول للمكر وهو العبد وان اقام احدهما بينة تقبل بینه لانه نورد مواده وان اقاما البينة كانت بینه المولى
اولي لانها ثبتت الزيادة الا انه اذا ادعى قد رما اقاما البينة عليه بغيره لانه اثبت الحرية لنفسه عند ادائه هذا التقيد فوجب
قبوله بینه على ذلك فصار نظيره لو كاتبه على الف درهم على ان ادي خمس المائة بعتق ولا يمنع ان يكون عليه بدل الكتابه بعد الحرية
كذا ذكرنا وما لو استخفى بدل الكتابة فان الحرية لا ترفع بعد التزول ويجب عليه البدل **واما** اذا اختلفا في راس المال بعد
اقالة السلم فلا خلاف في ان باب السلم ليس ببيع بل هو ابطال من كل وجه فان راس السلم لا يملك المسلم فيه الاقالة بل يسقط فلم يكن

الخلف

فيها معنى البيع حتى يتحقق ما اعتبر فيه حقيقة الدعوى والمسلم اليه هو المنكر حقيقة فكان القول له ولا يعود السلم ولا المقصود
من التحالف تسخ العتد حتى يعود كل واحد منهما الى راس ماله **والله** الاشارة النبوية بقوله عليه السلام تحالفوا وتزادوا والتحالف في
الاقالة في السلم لا يفيد هذا المقصود وهو فسخ الاقالة لان الاقالة في السلم بعد نفاذها لا يحتمل الفسخ بساير اسباب الفسخ الا في
انها لو كانت لا تقضي الاقالة لا تنتقض وكذا لو كان راس المال عرضا فقبضه المسلم اليه ثم رده عليه بغير قبض فاقض ثم ملك قبل
التسليم الى راس السلم لا يعود السلم فكذلك التحالف لا ينتقض الاقالة لان حكم انفسها يعود المسلم اليه والساقط لا يحتمل العود على
والفقه فيه ان المسلم فيه سنة بالاقالة فلا تنتقض الاقالة لان حكم انفسها يعود المسلم اليه والساقط لا يحتمل العود على
الاقالة في البيع لانه عين فاما عودها الى ملك المشتري **وان اختلفا في عقد البيع بعد الاقالة تحالف معاها اذا**
اختلفا بعد ما تقابل قبل قبض المبيع حكم الاقالة فانها تحالفان اذا لم يكن لها بينة ويعود البيع الاول والتحالف قبل القبض وان
للفاس لما ان كل واحد منهما منع وشكر فيعده الى الاقالة كما يتعدى الى الاجارة والي الوارث والي قيمة المبيع فيما اذا استهلك
المبيع غير المشتري ولو قبض البائع المبيع بعد الاقالة فلا يتعدى الى الاقالة كما يتعدى الى الاجارة والي الوارث والي قيمة المبيع فيما اذا استهلك
معلولا بعد القبض ايضا قال **وان اختلفا في الميراث في ميراث من لم ير من اهل بيته لانه لم ير من اهل بيته** وعند محمد بن حنفية فان لم ير من اهل بيته
وان ير من اهل بيته اي اذا اقام البيعة كانت بيعة المرأة او في الاثبات للزيادة والبيانات للثبات فكانت اولى هذا
اذا كان مهر المثل يشهد للزوج بان كان مثل ما يدعي الزوج او اقل لان الظاهر يشهد للزوج وبيته المرأة تثبت خلاف الظاهر
فكانت اولى وان كان مهر المثل يشهد لها بان كان مثل ما تدعيه او اكثر كانت بيعة الزوج اولى لانها تثبت الخط وهو خلاف الظاهر
والبيانات للثبات على ما بينا وان كان مهر مثلها لا يشهد لها ولا به بان كان اقل مما ادعته المرأة واكثر مما ادعاه الزوج فالصحيح
انها تنافران لانها استويا في الاثبات لان بينهما ثبت الزيادة وبيته تثبت الخط فلا يكون احدهما اولى من الاخر **قال**
وان عجز اي عن اقامة البيعة معاها ولم يفسخ النكاح لان من كل واحد منهما ينفي ما يدعيه صاحبه من الشهادة فيبقى العقد بلا شبهة
وذلك غير مفيد للنكاح للاجاجة الى الفسخ بخلاف البيع **بل يحكم مهر المثل ففتحي بقوله لو كان كما قال او اقل ويقتضى**
لو كان كما قالت او اكثر لو بينهما اي بين ما قالته في راس ماله هو لانه لما اتبعي بهن من الشهادة احتيج اليه حكم مهر المثل
فيبقى بقوله من يشهد له مهر المثل وان لم يشهد لواحد منهما بان كان اقل مما ادعت واكثر مما اقر به هو فتحي بذلك وهذا يخرج
الكرخي رحمه الله وتخرج الرأزي خلاف ذلك فان يدعي باليمين او لا فيجعل القول لمن يشهد له الظاهر وهو مهر المثل مع بيته وان
لم يشهد لواحد منهما بان كان بينهما تحالفا وسدرا بين الزوج للجل القايده وقد بيناه مفعلا في النكاح وعداي يوشك بان يتحقق
القول قول الزوج مع بيته الا ان ياتي بشي مستنكر وقد بيناه في النكاح **قال** **ولو اختلفا في الاجارة قبل الاستيفاء تحالف معا**
يجي قبل استيفاء المنافع لان الاجارة قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع من حيث ان كل واحد منهما مدع على صاحبه ويكر
لما يدعي صاحبه ومن حيث انها عتلتان الفسخ وهما عقد معاوضة فان قبل قبض الموقوف عليه شرط التحالف والمنفعة معدومة
فوجب ان لا يجري فيها التحالف **فقد** في العود ويجري التحالف كما في السلم لان العين المستأجرة اقيمت مقام المنفعة في حق
ايراد العقد عليها لصارت كائنا قايمة ان كان الاختلاف في الاجرة يدي بين المستأجر وان وقع في المنفعة يدي بين المورج راجعا
كل لزمه دعوى كآخر واجبا اقام البيعة قبل بيته وان اقامها فبيته المورج اولى ان كان الاختلاف في الاجرة وان كان الاختلاف في
المنفعة فبيته المستأجر اولى وان كان الاختلاف بينهما فبيته المورج اولى في الاجرة وبيته المستأجر اولى في المنفعة لان البيعة
لا ثبات لما كان اكثر اثباتا كان اولى **وبعد لا والقول قوله المستأجر** اي ان اختلفا بعد استيفاء المنافع لا يتحالفان
وكان القول قوله المستأجر مع بيته لان قايمة التحالف الفسخ والمنافع المستوفاه لا يمكن فسخ العقد فيها فامتنع التحالف
وهذا عند ما طاهر لان هلاك الموقوف عليه منع التحالف عندها **وكذا** عند محمد لان الهلاك انما يمنع عنده في المبيع لما ان له
قيمة تقوم مقامه فيتحالفان عليها ويجري التحالف هنا وفسخ العقد فلا قيمة لان المنافع لا تنقسم بنفسها الى العقد وبالفسخ
يرتفع العقد فيلزم له لا عقد فاذا امتنع التحالف كان القول قوله المستأجر لانه هو المنكر **قال** **والبعث بعث بالكل**
معاها اذا استوفى بعض المنافع وبقي البعض يعتبر كل واحد منهما بالكل حتى يمنع التحالف في المستوفى ويكون القول بيه قول

على ما قبله

المستأجر

المستأجر كما لو استوفى الكل ويجري التحالف في الباقي وفسخ العقد بيه كما اذا لم يستوف شيئا وهذا بالاجماع فابو يوسف
مر على اصله في هلاك بعض المبيع فان التحالف فيه عنده ينقد بقدر الباقي فكذلك اذا خالفها في المبيع والفرق بينهما
في استيفاء الكل من المنافع لا تنقسم الا بالعتد فلو تحالفان في العقد فلم يكن ايجاب شي والفرق لا يثبت حقيقة ان العقد في الاجارة
يقتض سعة فساعة على حسب حدود المنافع فيصير كل جزء من المنافع كالموقوف عليه عقدا مبتدأ على حدة فلا يلزم من
عتد التحالف في المأضي العتد في الباقي اذها في حكم عقد من مختلفين فيتحالفان فيه بخلاف ما اذا هلك بعض المبيع حيث يمنع
التحالف بيه عنده في الكل لا ينعقد واحد فاذا امتنع في البعض امتنع في الكل ضرورة كماله يودي الى فسخ العقد على الباقي
على ما بينا من قبل **قال** **واذا اختلف الزوجان في منافع البيت** فان القول لكل واحد منهما فيما يصلح له لان الظاهر يشهد له
والاخر في ذلك بين ان يكون النكاح قايما بينهما او لم يكن قايما وما يصلح للرجل العامة والقبول والعلمسوة والطيلسان والسلا
والمنطقة والكتب والعروس والدرع الخديد فيكون القول فيها قوله مع بيته لما بينا وما يصلح للمرأة الحمار والدرع والاساور
وهو ائيم النساء والحلي والخيل وامثال ذلك فان القول فيها قوله مع بيته لما ذكرنا الا اذا كان الزوج يبيع هذه
الاشياء فلا يكون القول قولها لتعارض الظاهرين **وكذا** اذا كانت المرأة تبيع ما يصلح للرجل لا يكون القول قوله في ذلك
قال **وله فيما يصلح لها اي اذا اختلفا فيما يصلح لها كان القول قوله لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول**
لها صاحب اليد في الدعاوي بخلاف ما يخفى المرأة لان ظاهرها يقابلها ظاهر اخر من جفتها فيتعارضان فيسرح بالاستعمال
من جفتها والذي يصلح لها العرش والاحتعة والاواني والرفيق والعقار والمواشي والنقود **فان مات احدهما**
فلم يبق اي اذا مات احد الزوجين واختلفت احي منهما مع ورثته الاخر كان المانع للمي مراده من المانع ما يصلح لها وهو المشكل
وما لا اشكال بيه رهرا ما يصلح لاحدهما ولا يصلح للآخر فهو على ما كان قبل الموت ويقوم برشته مقامه بيه وهذا عند اي حقيقة
رحمه الله وخالفه ابو يوسف في المشكل فقال يد في المرأة من المشكل ما يحق به مثلها والباقي للزوج مع بيته ولو رثته
بعدموتها وقال محمد مثل ما قال ابو حنيفة ان ما يصلح لاحدهما فهو له وما يصلح لآخره فهو للزوج الا ان قوله هذا لا يختلف بين ان يكون
في حيوتها او بعد موت احدهما **قال** **انما اتفقوا ان ما يصلح لاحدهما فهو له في الحيوة والموت حتى تغور ورثته مقام**
واختلفوا فيما يصلح لهما اي ما يوجب حصة جعله للزوج في حال حيوتها والباقي منها بعد موت احدهما **قال** **محمد** جعله للزوج في حال البين
وابو يوسف جعله للمرأة قدر ما يحق به مثلها في حال البين كالفان في بالجهان عمادة فكان الظاهر مثل هذا لما هو اقوى من
ظاهر يد الزوج فيسقط بظاهره ولا معارض في الباقي فيعبر **وله** في الاستواء بين الزوجين ان الورثة يقرمون مقام الميت
لانهم خلفاؤه فلا يتغير الحكم في المشكل بالموت كما لا يتغير في غير المشكل ولا يوجب حصة رحمه الله ان يد الباقي منها سبق اليه
المتاع لان الوارث تثبت بد بعد موت المورث فمقع به السرج كما يقع بالصلاحيه للاستعمال على ما بينا بل اولى لان الميت له
رجحانا مطلقا حتى يبرح به في غير هذا الباب بخلاف الصلاحيه لان يد الباقي منها يد نفسه ويد الوارث خلف عن يد المورث
فلا تعارض الاصل **قال** **ان زوجه رحمه الله المشكل بينهما نصفان والباقي مثل ما قال ابو حنيفة** عنده ان المانع كله بينهما نصفان
وبه قال مالك والشافعي لانهما استويا في سبب الاستحقاق ادما سا كان في بيت واحد والبيت مع باقية في ايديها ولا يعتبر
بالشبهة في الخصومات لا ترى ان اسكا فاعطاروا اختلفا في الة الاساكنة او الة العطارين وهي في ايديها فتفي بها بينهما
نصفان ولا ينظر الى ما يصلح لاحدهما لانه قد تحده لنفسه او للبيعه فلا يصلح من حصار **قال** **الحسن البصري** المانع كله للمرأة وليس
للرجل الا ما عليه من ثياب بد نذ لان المرأة هي الساكنة فيه ولهذا النسي فيعده ويد صاحب البيت على ما في البيت اقوى
واظهر من يد غيره وفي الدعاوي يقدم صاحب اليد **قال** **ابن ابي ليلى** المانع كله للزوج كيف ما كان لان المرأة في يد الزوج
فما في البيت ايضا يكون في يده وان كان البيت لها الاثر كما صاحب البيت وان البيت مضاف اليه فصار بمنزلة المورج له
مع المساجرة اذ اختلفا في منافع المنزل فان القول للمستأجر لكونه مضافا اليه بالسكنى وليس للمورج سوى ما عليه من
ثياب بدنه **وكذا** اهو هذه هي المسبحة وقد ذكرنا الاقاويل المسبحة محمد بن عيسى **قال** **ولو اختلفا في الميراث**
في الحبة والي في الموت اي لو كان احد الزوجين مملوكا واختلفا في منافع البيت كان المانع للح في حال حيوتها والي منها

مسألة المسبحة

هذا محقق في الدعوى

بعد موت أحدهما أيهما كان لا بد من الحرف في لا يملك ولا كذلك يملك الملك وأما إذا مات أحدهما فلا بد للميت فقلت بدلي
من المعترض كان لي منها فقلت لا بد من الحرف في لا يملك ولا كذلك يملك الملك وأما إذا مات أحدهما فلا بد للميت فقلت بدلي
وغير السلام ونافض خان وقال شمس لا يملك السر حتى يراه في شرح الجامع الصغير وكان أن مات أحدهما كان المتنازع لغيره
فأله وقع في بعض النسخ لي منها وهو مستوفى وهذا على الخلاف في قول أبي حنيفة قال لا يملك المأذون له في التجارة والمكاتب كالحر كان لها
بدل معتبرة في الخصومات ولهذا لو اختصم الحر والمكاتب في شيء وهو في اليد بها لا يملك ولو كان في يد ثالث
وأقاما البيعة استوفيا فيه حتى يقضي به بينهما فكذا في مباح البيعة
بذاته من كل وجه وبذلك الملك بد الغير وهو المولى من وجه ولا بد من الحر يد ملك فكذا في يد الحر أي
تترجعت به في حق مباح البيعة لا تزعم أنها تخرج بالصلاحية فهذا الأول في شرحه خلاف ما يراه الخصومات فأنشأنا بصلاحية
فكذا لا تخرج بالحرية لأن الظاهر هنا يستند بالاستعمال فكانت الصلاحية والملك بيد الأقوي كذا له عليه فنرجعت وهذا الجواب عن
قول زفر من قال بقوله في استند لا يملك على التصديق باختلاف العطار والأسكاف في أنه أحدهما فيما تقدم من أنه أعلم بالمصواب
فصل قال **قال المدعي عليه هذا الشيء أو دعيه أو أجره أو عاقبه فلان الغائب أو رهنه**
أو عصبته منه ويرهن عليه دفت خصومة المدعي لأنه أثبت بيئته أن العين وحمل اليد من جهة الغائب وأن يده ليست
بيد خصومة فصار كذا إذا أقر المدعي بذلك وأثبت ذو اليد إفرازه به والشرط اثبات هذه الأشياء دون الملك حتى لو شهد بالملك
لغائب دون هذه الأشياء لا تندفع الخصومة وبالعكس تندفع وقال ابن شبرمة لا تندفع الخصومة ولو أقام البيعة به لأنه بظاهر يده
صارضا ولا يخرج عنه بأقامة البيعة لأن الملك لا يثبت بها الغائب لعدم الخصومة ولا يملكه لا يثبت في إدخال الشيء في ملك غيره بغير رضاه
وخروجه من أن يكون خصما في ضمن ثبوت الملك لغيره فلا يثبت المتضمن بدون أصله كالوصية الثابتة في ضمن البيع بالجماعة لا يملك بطلان
البيع فصار نظير ما لو أداها بعد ذلك أو أداها عليه الفعل كالغصب ونحوه وقال ابن أبي ليلى تندفع الخصومة بأقراره للغائب من غير
أقامة البيعة لأن كلامه أقراره بالملك للغائب والأقرار موجب للحق بنفسه لخلوه عن النعمه فالحق بالبيعة فيثبت ما أقر به مجرد
الأقرار لا تزعم أن من أقر بغير غائب ثم أقرضا لخاصة فخرج الغائب وصدد يومر بالتسليم اليه وكذا الصحيح لو أقر لغيره بشيء ثم
فصد منه المقر له في مرضه كان إفرازه إفراز الصحيح وكذا لو أقر بشيء لشخص ثم غاب يقضي عليه به ويوجد من حاله ولو لم يكن إفرازه موجبا
بنفسه لما كان كذلك لأنه لا يخلو ما ان يكون ما دقا وكذا إذا كان ما دقا فلا خصومة بينهما وإن كان كاذبا فأقراره على نفسه
صحيح فيثبت به أن يده بد حقا لا بد خصومة قلنا أن بيئته أثبتت أن من الملك للغائب وهو ليس بخصم فيه فلا يثبت ودفع الخصومة
عن نفسه وهو خصم فيه فيثبت في حقه كالوكيل بنقل الزالة أو الأمانة إذا أقر به أو أقر به المطلق أو العناق يقبل في حق قصر بد الوكيل
دون ثبوت الطلاق أو العناق على ما بينا من قبل فصار كأن المدعي أقر بذلك وأثبت إفرازه به وهذا لأن مقصود ذي اليد اثبات يد حافظة
لنفسه لا اثبات الملك للغائب وهو خصم في أثبات يده فتثبت دون الملك للغائب ولا يمكن دفعها مجرد إفرازه لأن الخصومة توجهت
عليه بظاهر يده ولهذا يجوز بالمختور ويؤخذ منه الكفيل فلا يقدر على دفعها إلا بحجة كذا إذا ادعى حالة غيبه على غيره ولأن دفعها بالبيعة
يؤدي إلى انقضاء الحق لأن أحدا لا يجز عنه وقوله وخروجه من أن يكون خصما في ضمن ثبوت الملك لغيره إلى آخره قلنا ثبوت الملك
مستوفى على قبوله فيستوفى بواجبه وان دفع الخصومة منها فيستوفى عليه حتى إذا صدقه تبين أن ملكه كان ثابتا من وقت إفرازه
وأن يده كانت حافظة لا بد خصومة ولهذا يومر بالتسليم إلى المقر له إذا حضر وبغير حاله من الصحة والمرض في تلك الحالة ويسلم القاضي
القرية إلى المقر له إذا غاب المقر له عنده خلا ما إذا ادعى العين بعد هلاك العين يدين عليه العيبة وهي في ذمته لا تزعم أن القاضي يقضي بها على بوضع الغاصب
فلا يثبت أن ذمته كانت لغيره وفي العين يثبت بخلاف ما إذا ادعى الفعل عليه كالغصب وغيره لأن ذمته صار خصما للمدعي
باعتبار دعوى الفعل عليه فلا تندفع الخصومة بأقامة البيعة أن العين لغيره لا تزعم أن دعوى الفعل يجوز على غير ذي اليد فلا تندفع
بالتميز دعوى الملك لا يجوز فتندفع بالتحويل لأنه صار خصما له باعتبار يده فإذا أثبت بالبيعة أن يده حافظة وبسبب بد خصومة
اندفعت الخصومة عنه وقال أبو يوسف خرا أن كان المدعي عليه صالحا فالجواب كذا ذكرنا وإن كان معروفا بالجميل ولا انتقالا لا تندفع عنه

المفوض

الخصومة وإن أقام بيعة أن العين للغائب لأن الخلاف من الناس يأخذ ما دعيه عصبيا ويدفعه سيرا إلى غريب يريد أن يغيب من الدولة
ويؤاخذ به إن يرد إليه اليد على رأس لا يشهد له كنه لا يشهد دعي أن هذا الشيء أو دعيه غيره عندما يدعيه صاحبه فيضيق بذلك ماله
فيجب على القاضي أن ينظر في أحوال الناس ويجعل مقتضى حاله إلى هذا القول بعدما ولي القضاء وأبلى بأمر الناس وليس الخبر كالعيا
وهذا كله فيما إذا أقام الشهود تعرف صاحب المال وهو المودع أو العير باسمه ونسبه ووجهه لأن المدعي لم يكن أن يتبعه وإن
قالوا لا تعرفه بشيء من ذلك لا يقبل القاضي منها لا تعرفه لا تندفع الخصومة عن ذي اليد بالأجماع لأنهم ما أحالوا المدعي على رجل يعرف
يكن بمخاضته ولعل المدعي هو ذلك الرجل ولو أنه دفعه لم يطل جفته ولا أنه لو كان المدعي هو المودع لا يطل وإن كان غيره تطل فلا يطل بالشك
ولا اختلاف دفع الضرر عنه ولو قالوا لا تعرفه بوجهه ولا تعرفه باسمه ونسبه لا تندفع الخصومة عند محمد لا توجب عليه باليد
فلا تندفع عنه إلا إذا أحاله على معرفه يمكن الوصول إليه كإلا يتصور للمدعي والمعرفة بوجهه فقط لا يكون معرفة الأنزاع إلى قوله
عليه السلام لرجل تعرف فلا نقال نعم فقال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا نقال لا لا تعرفه وكذا لو حلف لا يعرف فلا نا وهو
لا يعرفه إلا بوجهه لا يثبت فإذا لم يكن يعرفه إلا بوجهه عند الشهود لا يمكن المدعي من اتباعه فيتضرر بأدفعها عنه وعند
أبي حنيفة لا تندفع الخصومة عنه لأن اليد اثبتت بيئته أن العين أحدها من غير المدعي وإن يده بد حقا في الشهود يعرفون
المودع بوجهه ويقولون أنه غير هذا المدعي ومقصود ذي اليد اثبات يد حافظة وأن العين ليست لهذا الغرض وهذا البيعة
كافية لهذا المقصود وحصول الضرر للمدعي بعد التمكن من اتباعه من أن يتبعه حيث نسي خصمه أو إلى شهوده حيث لم يعثر
له خصمه فأضر واهم وخبر سأل به مثله لا يثبت التعريف ولكن ليس تعريف خصمه على ذي اليد وإنما عليه أن يثبت أنه ليس بخصم له
وأن يده بد حقا وذلك يحصل مثله ولا يحتاج فيه إلى معرفته من كل وجه ويكفي أن يكون على قوله أبو يوسف على التفصيل الذي
ذكرنا ونسب هذه المسئلة لمحسنة كتاب الدعوى لأن فيها خمس صور من دعوى التوديع والعارية وغيرها أو فيها اختلاف خمسة
من الآية وقد بيناهم بحمد الله تعالى **وان قال ابنته من الغائب أو قال المدعي عصبته أو سرق مني وقال ذي اليد**
أو دعيه فلان ويرهن عليه أي لا تندفع الخصومة في هذه الصور وإن أقام المدعي عليه بيعة أو دعيه فلان لأن ذي اليد في
المسئلة الأولى بدعواه الشرا من الغائب صار معتبرا بأن يده ملك فيكون معتبرا بأنه خصم في المسئلة الثانية أن المدعي
لأنه لصاحب اليد عصبته حتى صار ذو اليد خصما باعتبار دعوى الفعل عليه وأنه لا يمكنه الخروج عنها بالإحالة على غيره لأن
اليد في الخصومة فيها ليس بشخص حتى يصح دعواه على غير ذي اليد ولا تندفع الخصومة بانقضاء حقيقته بخلاف دعوى الملك
المطلق وقد ذكرناه من قبل ولو أقام الخارج البيعة نقض له به ثم جاء المقر له الغائب وأقام بيعة على ذلك تقبل بيئته لأن
الغائب لم يصرف مقتضيا عليه وإنما قضى على ذي اليد خاصة وفي الثالثة قول المدعي سرق مني يكون دعوى الفعل عليه في المعنى
استحسانا وإنما حقه بالنسبة للمفعول لا في السر عليه كإلا تقطع يده بشاركة قال له سرقته مني وقال مجرد أنه تندفع
الخصومة عنه وهو القياس لأنه لم يدع عليه الفعل فصار كما لو قال غصب مني على البناء لمفعول وجه الاستحسان ما بيناه وهذا
خلاف مسألة الغصب لأنه لم يدع عليه الفعل وليس فيه ما يوجب العدول عنه إذ الحد لا يجب على فاعله ولا مختار عن كسفه
ولو ادعى أنه اشتراه من ذي اليد ونقصها ونقد الثمن وأقام ذو اليد البيعة أن فلا نا ودعيها إياه اندفعت الخصومة وإن ادعى
على ذي اليد فعلا لأن المدعي عقد استوفى حكمه فصار كالعدو وكان كدعوى ملك مطلق حتى لو لم يشهد وأعلى قبضه لم تندفع
قال **وان قال المدعي ابنته من فلان وقال ذي اليد أو دعيه فلان ذلك منقطت الخصومة** لا نقا فها على الأصل
الملك لغير المدعي فيكون وصوله إلى يده من جهة غير المدعي ضرورة قل يمكن ذو اليد خصما ولا المدعي أحده من ذلك إلا أن يقيم البيعة
أن فلا نا وكله بقبضه فيأخذ كونه حتى بالحفظ لو صدقه ذو اليد في شرايه منه لا بأس القاضي بالتسليم اليه حتى لا يكون قضا
على الغائب بأقراره وهي عجيبة ولو قال ذو اليد أو دعيه وكيل فلان ذلك لا تندفع الخصومة إلا بيئته لأن وصول الدار إلى يد ذي
اليد يثبت من جهة من اشترى هو عينة لا تدار ذي اليد ولا من جهة وكيله لا تدار المدعي وكذا لو أثبت بالبيعة أنه دفعها إلى الوكيل
لم يشهد وأن الوكيل دفعها إلى ذي اليد خلا المسئلة الأولى وهي مسألة الكتاب لأن وصول العين إليه من جهة الغائب ثبت
بما دفعها إفراز ذي اليد فصار إفراز المدعي ضرورة لأن الشرا منه لا يصح ما لم يكن البيع في يده والظاهر أنه وصل إليه من جهة ولو قال

هذا محقق في الدعوى

ذو البدان فلانا لودعي العبد فقال المدعي كان وعد عك اباهما ثم وهبها منك اوباعك اباهما وانكر ذوال البد استخلف باسمه
 انه ما وهبها له ولا باعها منه فان كل من الهين جعله خصما لان كوله كقاره بدك وقد بينا ان اقراه بالسرا اعترف منه بانه خصم
 وان خلف لم يكن خصما ولا يحتاج الى اقامة البينة بالوديعة لان اقرار المدعي بها **باب ما يدعيه الرجل**
قال **برهنا على ان يدعيه** يعني اذا ادعا اثنتان عينا في بدعيهما وزعم كل واحد منهما انها ملكه ولم يذكر السبب
 الملك ولا تاريخه ففيها بينهما لعدم الاولية عن الشافعي انها تنها ان وعنه انه يبيع بينهما لان احدي الطائفتين كاذبة
 يبين الاستحالة ان عك شخصان عينا واحدا وكل واحد منهما كلفا فتعين التماثل لعدم الاولية كما في دعوى النكاح او المصير الى القرعة
 لما روي انه عليه السلام اقرع بين رجلين تنازعا في امة واقام كل واحد منهما بينة اعدا له فقال للفرقتين تعضي بن عبدك الخ
 ثم تعضي المان خرجت له قرعة ولان القرعة للغير المستحق اصل في الشرع كما في القسمة وقال مالك يفتي لا عد لها بينة لان الشهاقة
 تعير حجة بالعدالة لا بالعدل اقوي في الحجة فلا يزارحه الضعيف وقاله الا وراعي تعضي لمن كان شهودا اكثر عددا لان لها بينة
 القلب الحاصل به ارجح **ولما** روي عن ابي يوسف ان رجلين ادعيا بعضهما على بعض رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث كل واحد
 منهما بشاهدين فقصه رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفيين رواه ابو داود وعن ابي موسى ان رجلين اختلفا الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في دابة ليس لواحد منهما بينة فجلس عليهما بينهما نصفيين رواه ابو داود والنسائي واحد وعشرون
 ولا يها استويا في سبب الاستحقاق وهو قابل للاشتراك فيستويان في الاستحقاق كما لو اوصيا كل واحد منهما بالثلث
 فانه يقسم الثلث بينهما نصفيين كذا في المتن فان في التركة خلاف النكاح لا يقبل الاشتراك فتعين التماس لان البينات ترجح
 الشرع فوجب العمل بما يمكن وقد امكن هذا لان الايدي قد تنزوي في عين واحدة في اوقات مختلفة فيبعث كل فريق ما شاهد
 من السبب المطلق للشهادة وهو اليد فيجزم بان نصفيين بينهما ولا يجوز التراجع بكون الشهود اعدك لحصول المقصود بالكل
 وهو الاستماع عن الكذب كذا لا يجوز التراجع بكثرة العدد لان التراجع يكون بقوة في الدليل لا بكثرة تدور روي انه عليه السلام
 اقرع سبها ان يعي فهو محمول على انه كان في وقت كان القمار مباحا ثم انتسخ بالنكاح الفهارا لارجحان القرعة لتعين في
 الاستحقاق بها لا يجوز لكونها مما راكدا الثمين المستحق وانما يقرع في القسمة لتطبيب القلوب ونفي الغممة لا الاستحقاق
 الا لارجحان لانها من انفسهم بلا قرعة فلا يكون ذلك من باب القمار **قال** **وعلى نكاح امرأة سقفا وهي من صدقة او سبقت**
ببنته يعني لو اقام اثنتان بينة على ان هذه المرأة زوجته فخارت البينتان لتعذر القضا بها اذا النكاح لا يقبل الاشتراك
 وهي زوجة لمن صدقته منها لان النكاح مما يحرم به بنساق الزوجين فيرجع الى تصديقها فوجب اعتبار قولها ان احدهما رجا
 او اسبقها نكاحا فيكون هو اولي ولا يعتبر قولها لان كنه من فعلها او من الدخول بها دليل على سبق عقده الا ان يفي الآخر
 البينة انه تزوجها قبله فيكون هو اولي لان التصريح بقول الدلالة فلا يعتبر معه فضلا عن نظير ما لو ادعا رجل نكاح امرأة
 فاقام بينة فحضر له به حتى لا يقبل دعوى احد النكاح فيها بعده لكونها اقوي لان نكاح القضا بها وهو المراد بقوله او سبقت
 بينة احدها لانها سبقت وحكمها ناكدة فلا تنقص بغير الناكدة الا اذا اثبتت الثانية ان نكاحه اسبق بحيث يفيده يكون
 اولي لان الثانية بالبينات كالثابت عيانا فما صدقته انما اقامت في امرأة واقاما البينة فان اشركا وكان تاريخ احدهما
 اقدم كان هو اولي وان لم يورخا او استوي تاريخهما فان كان مع احدهما قبض كالدخل بها او نقلها الى منزله كان هو
 اولي وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة **قال** **وعلى الشرائع لكل نصفه بدله** ان شأني لو اقام
 كل واحد من الخارجين بينة على الشرائع في اليد بلا تاريخ كان لكل واحد منهما نصف الثمن ان شأوان شاتركا لانها لما
 استويا في السبب وجب على القاضي ان يعي به بينهما التعذر القضا بملك لكل واحد منهما على ما بينا فيتمتع كل واحد منهما بالتعذر
 شرط عقده عليه فضلا عن نظير الفضوليين اذا ابا كل واحد منهما عبدا واحدا من رجل واحد او لولي البيعتين وهذا لا يوجب
 التاريخ جعل كانه باع كله من كل واحد منهما في وقت واحد حكما وان لم يكن ذلك حقيقة او جعل على ان يبيع لكل واحد منهما صدر
 من كونه في وقت واحد **قال** **وبما احدثها بعد القضا باخذ الآخر كله** اي لو تعضي به القاضي ببيعها واما
 احدها باخذ المبيع بالاختار فتعضي بغير الاختار باخذ كله لا ما روي في النصف مقضيا عليه فانفسح البيع فيه واما قلنا ذلك لانه

لا اذ كانت في بيت احدها
 او دخلها احدها مح

ببينته استحق حجيجه وكان يسلم له لولا بينة ما حجه ولا تعضي القاضي به بينهما صار مستحقا عليه وانفسح البيع في النصف فلا
 يكون له احده بعد الانفساخ خلاف ما لو ترك احدهما قبل القضا به بينهما حيث يكون للاخر ان باخذ جميعه لانه اثبت ببينته
 انه اشترى الكل وانما يرجع الى النصف بالمزاجه ضرورة القضا به بينهما ولم يوجد نصا في نظير تسليم احد الشفعين لانه
 ان كان قبل القضا فلا خلاف ان باخذ كل المبيع وان كان بعده فليس له ان باخذ الا النصف لانه يستحق بالسبب كله ولا يقتصر
 للمزاجه ضرورة القضا به بينهما على ما بينا **قال** **وان راخا فللسابق** لانها لما ادعيا الشرائع في اليد انفقوا على
 انه مالك للمبيع ثم اثبت احدهما الشرائع في وقت لا يزارعه فيه اخذ فانه دفع به الاخر بخلاف ما اذا ادعا كل واحد منهما
 الشرائع من رجل اخر غير الذي يدعي الشرائع الاخر حيث لا يترج فيه صاحب التاريخ الاسبق لان كل واحد منهما فيه خصم عن
 بايعة في اثبات الملك له وملك بايعة التاريخ فيه فصار كان البايعين حضرا واثبتا الملك لا لنفسهما مطلقا من غير تاريخ وكذا لو
 ارخت احدهما ولم توضح الاقوي كان صاحب التاريخ اولي لانها انفقوا على ان الملك للبايع ولم يثبت الملك لها الا بالثبني منه
 وان شراها حادثة فالحادث يثبت الى اقرب الاوقات الا اذا اثبت التاريخ فيثبت تقدمه به فلهذا كان المخرج اولي بخلاف
 ما اذا اختلفت بايعة على ما بينا بخلاف ما اذا ادعيا الملك ولم يدعيا الشرائع في اليد حيث لا يكون صاحب التاريخ
 اولي عند ابي حنيفة ومحمد علي ما بين فرقة من قريب ان شأنا الله تعالى **قال** **والا فلذي القسمة** اي ان لم يكن لهما
 تاريخ ومع احدهما قسمة كان صاحب القسمة اولي لان كنه من قبضه دليل على سبق شرايه وانما استويا في اثبات الشرائع في اليد
 وترجح احدهما بالقبض فلا يتقدم قبضه المقارن للمحقق بالاحتمال والشك حتى لا يتقدم بتاريخ الاخر ايضا لبقاء الاحتمال
 فيه الا اذا ثبت شرايه قبل شرايه صاحب اليد فيجزم بكون هو اولي لا يتقدم الاحتمال وهذا بخلاف ما اذا اختلف بايعة
 واحداهما فحين حيث يكون فيه غير القاض او لولا لانها يحتاجان الى اثبات الملك لبايعة او لا فاذ اجمعت فيه في حق البايعين
 بينة الخارج وبينة ذي اليد فكانت بينة الخارج اولي وفيما نحن فيه لا يحتاجان الى اثبات الملك للبايع لتبوت بينة وقضا فكان
 المنقول اليه سبب الاستحقاق لهما فقط والسبب في حق القاض اقوي لنا كره بالقض **قال** **والشرا من قبله** معناه
 اذا ادعي احدهما شرا من شخص واحد او اخره وبينة من ذلك الشخص بعينه واقاما البينة ولا تاريخ معها كان الشرا اولي لانه
 لكونه معاوضة من الجانبين ومثلها الملك بنفسه خلاف ما اذا اختلف الملك لهما او كان معهما تاريخ حيث لا يكون الشرا
 فيه اولي لانها عند اختلاف الملك يصير كل واحد منهما خصما عن مملكه حاجته الى اثبات الملك وهما في ذلك سواء فيها اذا
 اتحد الملك لا يحتاجان الى اثبات الملك له لتبوت بينة بائنا قضا وانما حاجتهما الى اثبات سبب الملك لانفسهما وبينة بقدر اقوي
 وفيما اذا كان معهما تاريخ والمملك لهما واحد كان لا قدمهما تاريخا لتبوت مملكه في وقت لا يزارعه فيه احد خلاف ما اذا كان
 الملك لهما مختلفا حيث لا يعتبر فيه سبق التاريخ على ما بينه من قريب ان شأنا الله وكذا الشرا مع الصدقة في جميع ما ذكرناه
 من الاحكام لما بينا من المعنى ودعوى الهبة والصدقة مع القبض فيها مستويان لا يستويان في وجه الشراء ولا ترجح
 لصدقة بالزور ولا اثر للزور يظهر في ثائي الحال وهو عدم التكر من الرجوع في المستقبل والشراء جميع يكون معني
 تائم في الحال ولان الرجوع انا امنع حصول المقصود بها وهو الاجر لا لقوة في السبب ولوحصل المقصود بالهبة لا يرجع
 ايضا كما اذا كانت لذي الرحم المحرم او عوضه الموهوب له عنها والصدقة قد لا يكون لازمة بان كانت لغني وهذا لا يخل
 القسمة من غير خلاف لان الشفع لا يضره واختصوا فيما تحت القسمة **قال** **انه لا يبيع لانه تنفذ الهبة في الشرائع فصار كاقامة**
البينتين على الاركان قبل هذا اقولا ابي حنيفة وعندها يجوز بيعا على اربعة الواحد من اثنين جازعها خلافا له وهذا
 لان الملك يستفاد بقضا القاضي وقضاه كهيئة الواحد من اثنين وقيل يجوز بالايجاع لان الشروع طاري اذ كل واحد منهما
 اثبت قبض الكل ثم حصل الشروع بعد ذلك وذلك لا يمنع صحة الهبة والصدقة **قال** **انه لا يجوز بالايجاع** لانها لو قضيتا لكل
 واحد منهما النصف فاما بقضي له بالعدل الذي شهد به شهوده وعندا اختلاف العقد لا يجوز الهبة من رجلين بالايجاع وهذا
 فيها اذا لم توثق البينتان كما اذا اوقفتا فصار الوقت الاقدم اولي وان لم يوقتا مع احدهما قبض كان هو اولي وكذا اذا
 ان وقت صاحبها على ما بينا في الشرائع في اليد **قال** **والشرا والمرسوا** يعني اذا ادعا احدهما شرا عين من رجل

في يد رجل
 في يد رجل

واعتبر امره ان ذلك الرجل تزوجها على ذلك العين فيها سواء استوفى السبب في القوة لا كل واحد منهما عقد معاوضة ه
وضعت الملك بنفسه بخلاف الهبة والبيع على ما بيننا في المرة نصف العين ونصف قيمة العين على الزوج لا استحقاق نصف المسمى
والمستثنى نصف العين ويرجع نصف الثمن ان شأنا وان شأنا فبيع البيع لتفريق الصفقة عليه وهذا عندنا في يوسف رجه انه
وقال محمد رجه انه الشرا او لها على الزوج قيمة العين لان العمل بالبيعتين يمكن فيصار اليه اذا البيعة من حج الشرع والعمل
بما فيها المكن واجب وقد امكن العمل بها بتقدم الشرا اذا انكاح على عين مملوكة للغير جاز وبجب قيمته عند تعدد تسليمها
بخلاف العكس لان تقدم النكاح مبطئ للبيع اذا لا يجوز بيع ملك الغير من غير اذنه المالك قلنا المقصود من السبب حله وحظر
النكاح ملك المسمى فيه ومضى قد رخصنا في وجوب حله فلا يصح ما لا يصح في النكاح فبجعل كانهما وقفا معا واما سوا في
اقادة ملك العين فلا تقدم احداهما على الاخر كدعوى الشرا عنها بالقياس ان يكون النكاح اولي من الشرا لانه اقوى لان رجه في بيع
ملك العين والنكاح بنفس العقد ولا يبطئ بالملك قبل التسليم الا اناسوينا بينهما لما ذكرنا لان فيما قاله محمد رجه انه اثبات
تاريخ لم يشهد به احد وهو لا يمكن اثباته الا بحجة قال **والرهن احق من الهبة** يعني لو ادعا احدهما رهنًا وقضا والآخر هبة
وقضا من صاحب اليد واقاما البيعة ولم يكن مع واحد منهما تاريخ ولا قبض كان الرهن اولي وهذا استحسنان والقياس ان يكون
الهبة اولي لانها تثبت الملك والرهن لا تثبت فكانت البيعة المثبتة للزيادة اولي وهذا رواية كتاب الشها دات وجه استحسنان
ان الرهن مضمون والهبة امانة والمضمون اقوى فكان اولي بخلاف الهبة بشرط العوض لا بفاسع انتهاء البيع اولي لكونه عقد
ضامن تثبت الملك للحال صورة ومعنى والرهن لا تثبت الا عند الهلاك معنى لاصورة قال **ولو رهن من الخارج على الملك**
والنكاح او على الشرا من واحد فالسبق احق اي لو اقام الخارجان البيعة على الملك المطلق والتاريخ او على الشرا من واحد غير
ذوي اليد وعلى التاريخ كان اسبقها تاريخا اولي فيها اما الاول فالمراد به ما ذكره في اول الباب واما لقاده هذا لاجل ذكر التاريخ
واما كان اسبقها تاريخا بها اولي لانه اثبت ملكه في وقت لا يتاخر عنه فيه احد وجعل الكرخي هذا القول متفقا عليه لان دعوى
ملك مطلق دعوى التملك من جهة المدعى عليه لان ما يستحقه على ذي اليد من الملك الثابت بظاهر يده يعتبر استحقاق الملك
على ذي اليد فيكون ملكا من جهة التاريخ ويغير في دعوى التملك فصار كالوادعيا التملك بالشرا من جهة المدعى عليه وجعل
صاحب الامالي ان هذا قول ابي حنيفة وتول محمد اولا وهو قول ابي يوسف اخر وفي قول محمد اخر وهو قول ابي يوسف وهو قول
لانه لا يخبر للتاريخ في دعوى الملك المطلق لانه دعوى اوليه الملك يعني حتى يستحق بزيادة المستحق كالمنتاج والمقصود من اثبات
التاريخ اثبات زيادة الاستحقاق على خصمه لنتخرج بيته على يده الخصم واثبات زيادة الاستحقاق لا يتصور في دعوى
اوليه الملك فكان التقدم والتاخر فيه سواء لو اخرجت احدا دون الاخر فيهما سواء عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف المورخ ه
اولي وقال محمد المتأخر اولي لان البيعة على الملك المطلق تدل على الملك من الاصل على ما بيننا الا ترى انه يستحق به الاولاد والاكتفا
وملك الاصل اولي من التاريخ ولا يوجب ان المورخ ملكه متعين في ذلك الوقت ولم يتقبل ملك الاخر فكان المتيقن اولي من
الحتمل فصار نظيره ما لو ادعيا الشرا من واحد ولا يوجب حنيفة رجه انه ان لم يهرحمل ان يكون اقدم ولا يتخرج المورخ مع الاختلاف
بخلاف ما اذا ادعيا الشرا من واحد لا ينفقا على حدوث فيضات الى اقرب اوقانه ما لم يورخ واذا ارخ دل على سبق ملكه فتخرج
به على الاخر ان لم يورخ واحد منهما فمما سوا على ما ذكرنا في اول الباب وكذا اذا ارخا تاريخا واحد العدم المخرج **واما الثانية** فلانها
لما ادعيا الشرا من شخص واحد فقد انفق على ان الملك له فمن اثبت منها التلقي من جهة في زمان لا يراجه فيه احد كان اولي ه
لانفاقها على ان الملك لا يثبت الا بالتلقي منه بخلاف ما اذا كان كل واحد منهما يدعي الشرا من شخص اخر غير الذي يدعي منه صاحبه
الشرا على ما نحن من قريب لو لم يورخا فمما سوا ان ارخت احدهما دون الاخر في التاريخ اولي لما بيننا وان كان مع احدهما قبض كان
هو اولي ولو ارخ الاخر لم يثبت انه اقدم تاريخا **ان هذه المسئلة مثل المسئلة المتقدمة وهي ما اذا ادعيا الشرا من**
الرهن والآخر الهبة كان الجواب فيها في جميع صورها كالجواب في تلك على ما بيننا الجامع بينهما ان المدعيين في المختلفين انفق ه
مدعواهما الشرا من شخص واحد على الملك كان له وان الملك لغیره لا يثبت الا بالتلقي منه فكان حكمها واحدا

الشرا من اخر وذكرنا تاريخا استويا يعني لو اقام كل واحد منهما بيعة على الشرا من رجل غير الذي يدعي الشرا منه صاحبه
كانا سواء حتى يكون بينهما نصفين سواء كان تاريخ احدهما اقدم او لم يكن لان كل واحد منهما يثبت الملك لبايعه وملك بايعه مطلق
ولا تاريخ فيه فثبت لكل واحد من البايعين ملك مطلق فيكون بينهما مساواة اذا حضر البايعان وادعيا الملك من غير تاريخ
وكذا لو ذكر احدهما تاريخا دون الاخر فيهما سواء الا انه لا يتخرج بالتقدم حقيقة فكيف يتخرج بالاحتمال بخلاف
ما اذا كان المالك لها واحد حيث يكون اقدم منها تاريخا اولي لان ملك بايعها ثبت باقرارها فلا يتصور التملك الا من
جهة ما اذا ملكه لاحدهما خرج عن ملكه فكان البيع الثاني من غير مالك فلا يجوز وكذا لو ارخ احدهما كان المورخ اولي به لما
ذكرنا من قبل ولو ادعي شخص هبة وقضا من رجل وادعا اخر شرا من غيره وادعا ثالث ميراثا من غيرهما وادعا رابع صدقة
وقضا من غيرهم واقاموا البيعة ففي بينهم اربعة مساواة كان تاريخ اومع بعضهم اولي لان كل واحد منهما يثبت للملك
لملكهم وذلك لان تاريخ فيه ولا يقدّم الاقوى هذا لما ذكرنا من قبل قال **ولو رهن من الخارج على ملك مورخ وتاريخ ذي اليد**
السبق او رهن على النكاح وسبب ملك لا يتكرر او الخارج على الملك وذو اليد على الشرا منه وذو اليد احق يعني في
المسايل الثلاث اما في الاولى فالمراد قول ابي حنيفة واي يوسف ورواية عن محمد بن رجوع عنه فقال لا يقبل بيعة ذي اليد
في الملك المطلق اصلان البيعة في الملك المطلق تثبت اوليه الملك فيستوي فيها التاريخ والتقدم فصار كانهما قاضا على الملك
المطلق بخلاف ما اذا ذكر السبب كالشرا وكحو لاها بثلثان الحدوث وفيه الاقدام اولي بالم بدع التاريخ التلقي من جهة التقدم
وجه قوله ان البيعة مع التاريخ يدفع ملك غيره في وقت التاريخ وبيعة ذي اليد على الدفع مقبولة فلا تثبت الملك لغيره بعده
الا بالتلقي من جهة وهو يدع ذلك ولو استوي تاريخها اولي يكتسب معها تاريخ او كان مع احدهما دون الاخر كان التاريخ اولي لان
بيعته تثبت غير الظاهر وبيعة ذي اليد لا تثبت غير ما ظهر باليد والبيعتان للاثبات فكانت بيعة التاريخ اولي بالم
يثبت ذو اليد التقدم عليه صرحا بحال احوال وفيما اذا ارخت بيعة ذي اليد وحدها خلافا لابي يوسف فانه يقول بيعة ذي
اليد اولي فيها وهو رواية عن ابي حنيفة رجه انه لان ملكه ثبت في وقت متقدم من يفتقر وملك الاخر محتمل فلا يبرأ من المتيقن
فصار كما اذا ارخت احدهما في دعوى الشرا من واحد قلنا بيعة ذي اليد لا يقبل الا اذا انقضت الدفع ولم تنضم هذا احتمال
ان يكون ملك الخارج اقدم بخلاف ما اذا ادعيا الشرا من واحد حيث يكون صاحب اليد اولي في الصور كلها الا اذا ارخا وكان
تاريخ الخارج اقدم لان ملكه من القبض يدل على سبقه على ما بيننا ولو كان المدعى في يدها وارخا كان اقدمها تاريخا اولي عندها
لما بيننا ان بيعة ذي اليد مقبولة عند المدفع وعند محمد هو بينهما لانه لا يعتبر الوقت في الملك المطلق ولو ارخت احدهما دون
الاخر والمسئلة بمالها كان بينهما عند ابي حنيفة ومحمد لا ابا حنيفة لا يعتبر التاريخ من احد الجانبين في الملك المطلق للاختلاف على
ما بيننا ومحمد لا يعتبره بالكلية فيكون بينهما عند ابي يوسف هو ملو تخرج منها لان تاريخ الواحد معتبر عند تثبت ملكه في ذلك
الوقت واحتمال الاخر على ما بيننا **واما الثانية** وهي ما اذا اقاما البيعة على التنازع او على سبب لا يتكرر فلان بيعتها قاضا على حال
يد عليه اليد فاستوتوا في الاثبات وترجحت بيته صاحب اليد باليد فيقتضي له به ولا عبرة للتاريخ لان اوليه الملك يستوجب
كل تاريخ فلا يفتقد ذكره من احدهما ومنها اتحاد التاريخان واختلافهما لم يذكر تاريخا مستحيلا بان لم يوافق تبيين المدعى والقياس
ان يكون التاريخ اولي لانها استويا في اثبات اولية الملك وتخرج التاريخ بالاثبات لا يدل عليه اليد وهو الملك لنفسه فكان اولي
وبه قال ابن ابي ليلى وقال عيسى ابن ابيان تفاوتت البيعتان ويتردى في يد ذي اليد لا على وجه القضاء ان احدهما كاذب يفتقر ه
لاستحالة شح ذابة من دأبتين فصار نظيره الشهادة بالقتل في مكانين وجه الاستحسنان ما روي انه عليه السلام قضى لذي اليد
بماقة بعدما اقام الخارج بيعة انما اقامته نتجها واقام ذو اليد البيعة انما اقامته نتجها لان اليد لا يدل على اوليه الملك فكان مساواة
لخارج فيها قاضا شأنا يندفع الخارج وبيته صاحب اليد مقبولة للدفع الا ترى انهما لو ارخا في دعوى الشرا وبيته ذي اليد اقدم
تقبل بالايجاب وكذا في الملك المطلق عند ابي حنيفة واي يوسف لما فيها من تضمن معنى الدفع فكذلك اذا لم يورخ ما اذا ادعيا الخارج
الفعل على ذي اليد كالعقب والاجارة والعارية حيث يكون بيعة التاريخ اولي وان ادعي ذو اليد التنازع لان بيعة التاريخ في هذه
الصور اكثر اثباتا لانها تثبت الفعل على ذي اليد وهو القصب واشباهه اذ هو غير ثابت اصلا واوليه الملك ان لم يكن ثابتا باليد فاصل

باع عبد الغني من رجل وصولي آخر باع بضعه من آخر فاجاز المولي السبعين فاختار المشتري ان الاخلا يكون لمشتري الكل
ثلاثة ارباعه ولمن اشترى النصف الربع بطريق المنازعة **مسألة** ما ينقسم بطريق المنازعة عند ان حصة وعندها بطريق العو
ويشترك مسابله اذ ادعا احدها نصف الدار والاخر كلها وهي **مسألة الكتاب** **والثانية** اذا اوصى لرجل جميع ماله والاخر
نصف ماله واجازت الورثة **والثالثة** اذا اوصى لرجل بعد بعينه والاخر نصف ذلك العبد وليس له مال غيره **وحثها** ما يتسمر
بطريق العول عند ان حصة وعندها بطريق المنازعة وهي خمس مسابله احدها عبد ماذون له في التجارة بين رجلين اذ ادعا احدها
ماية واذا ادعاه اجنبي فدية المولي سقط نصفه لا سيما له وجوب الدين على عبده وثبت بضعه الذي في نصيبه بشرطه فاذا بيع
بالدين يقتسمان الثمن على الخلف الذي ذكرنا **والثانية** اذا ادعاه اجنبيان احدهما مائة والاخر مائتين يقتسمان ثمنه على هذا **والثالثة**
عبد فخر رجل خطا واخر عدل والمقتول عدل وبيان فقي احدهما قدع بها كان يمينه على الخلف **والرابعة** لو كان الجاني مدبر اعلى
هذا الوجه قد وقعت قيمته كانت بينهما كذا **والخامسة** ام ولد قتلت مولاه واجنبياً عدلاً وكل واحد منهما وليان فقي احد وليي
كل ولد منهما على التعاقب فاما تسعي في ثلثه ارباع قيمتها فيقتسم بين الساكنين فيعطي الربع لشريك العا في اخر النصف الاخر بينه
وبين شريك العا في اول ثلثه لشريك العا في اول الثلث لشريك العا في اخره وعندها ارباعاً **مسألة** **والسادسة** ان
القسمه مبي وجبت كقوت ثابت في الغزاة او كقوت ثابت في العين على وجه الشروع في البعض دون الكل كانت القسمه عوليه ومبي وجبت
القسمه كقوت ثابت على وجه التمييز او كان حق احدهما في البعض الشايع وحق الاخر في الكل كانت القسمه على المنازعة
ان الحقين مبي يتنازع الشروع في وقت واحد كانت القسمه على العول **وان ثبتا على التمييز او في وقتين كانت القسمه على المنازعة**
ويبين طرق هذه المسابله وتخرجها على هذه الاموال وتماثل بعضها مذكوره في شرح الزايدات لفاضي خان قال **ولو كانت**
في يد يدها في الثاني لو كانت الدار في يدي المدعيين والمسا له حالها كانت كلها لمدي الكل لان مدعي النصف ينصرف دعواه
الي ماني يده تكون يده يداه حجة لان حمل امور المسلمين على الصحة واجب ولو لا ذلك لكان ظالم بالامساك فاقترصت دعواه على
ما في يده ولا يدي شيئا مما في يده صاحبه ومدعي الكل يدعي ما في يده نفسه وما في يده الاخر ولا يزارعه احد لهما في يده فيترك في يده لا على
وجه القضا واستوتت شارعتها فيما في يدها حصة وكانت يمينه اولي لانه خارج اليه فيقضي له في ذلك النصف فسلم له الكل نصفها
بالترك لاعلى وجه القضا والنصف الاخر بالقضا **ولو برهن على نكاح دابة وارضا فقي من وافق سنهنا نازعه لان علامة**
الصدق ظهرت فمن وافق تاريخه سنهنا فنزحت يمينه بذلك وفي الاخرى ظهرت علامة الكذب فيجب ردها ولا فرق في ذلك
بين ان يكون الدابة في يدها او في يد احدها او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف خلاصه ما اذا كانت الدعوى في الشك من غير تاريخ
حيث يحكم بها الذي اليد ان كانت في يد احدها اولها ان كانت في ايديها او في يد ثالث قال **وان اشكى ذلك فلها اي ان اشكل**
سن الدابة في موافقتها احد الثا رجعت بقضي لها بها لان احدها ليس باولي بها من الاخر هذا اذا كانا خارجين بان كانت الدابة في
يد ثالث وكذا اذا كانت في ايديها **وان كانت** في يد احدها فقي بها لصاحب اليد لانه لما اشكل الاخر سقط التاريخ فصار كأنها لم يور
وان كانت سن الدابة التاريخين بطلت البيعتان لانه ظهر كذب الطرفين فيترك في يده من كانت في يده **والاخر** انهما لا يبطلان بل يقضي بها
بينهما ان كانا خارجين او كانت في ايديهما ان كانت في يد احدها يقضي بها الذي اليد لان اعتبار ذكر الوقت لحقها وحققها هنا في اسقاط
اعتبارها لان في اعتبارها اسقاط حققها فلا يعتبر نصار كما هو ذكر الانتاج من غير تاريخ وبيده صاحب اليد اولي ان كانت في يد احدها
والا فقي بينهما كما اذا اشكل في موافقتها سنهنا احد التاريخين وهكذا ذكره محمد رحمه الله **والاول** ذكره الحاکم وهو قول بعض المشايخ
وليس بشي قال **ومن ادعى الخارجين على العصب والآخر على الوصية استويا معناه** اذا كان عين في يد رجل فافا من رجلان
عليه البيعة احدهما بالعصب والاخر بالوديعة استوتت دعواهما حتى يقضي بها بينهما نصان لان الوديعة نصير عصباً بالوجود
حتى يجب عليه ضمان ولا يستط بالرجوع الى الوفاق خلاص ما اذا خالف بالفعل من غير وجود على ما نبهت في موضعه ان شاء الله تعالى
والراكب واللايس احق من اخذ اللجام والركم معناه اذا تنازعا في دابة احدهما راكبا والاخر متعلق بلجامها او
تنازعا في نفس احدها لاسه والاخر متعلق بكمه كان راكب واللايس اولي من المتعلق بلجام والركم لان نصرتها اظهر نية خشن
بالمك فكان صاحب يد والمتعلق خارج فكانا اولي بخلاف ما اذا افاما البيعة حيث تكون بينهما خارج اولي لهما حجة مطلقة

وبينهما

وبينه الخارج اكثر اثباتا على ما بينا واما التعلق فليس بحجة وكذا النصف لكنه يستدل بالتفكر من النصف على انه كان
في يده واليد دليل الملك حتى جاز في الشفاعة له بالملك فيترك في يده حتى يقوم الحجج والبراهين وكذا لو كان احدهما راكبا على
السرج والاخر دابة كان راكب اولي لان نكته من ذلك الموضع دليل على تفوقه عليه خلاص ما اذا كانا راكبين على السرج حيث
يكون بينهما استويا في النصف ولو كان احدهما متعلقا بدابة والاخر مهسك للجامها فالصواب يقضي بها للمهسك
لجامها لانه لا يتعلق بالجام غالبا الا المالك خلاف التعلق بالذنب **لو تنازعا في بساط احدهما قاعد عليه والاخر متعلق به**
فموجب بينهما نصفان بحكم الاستويا بطريق الغض لان الجلوس ليس بيد عليه خلاف الركوب واللبس لا يركبانه بصيرتها
خاصة لتبوت يده عليه ولا بصيرها خاصة بالعود على البساط وكذا اذا كانا راكبين عليه فهو بينهما خلاف ما اذا كانا راكبين
في دار وتنازعا فيها حيث لا حكم لهما بها خلاص ما اذا كانا راكبين في دار وتنازعا فيها حيث لا حكم لهما بها خلاص ما اذا كانا راكبين
والاقتضاه احق من الغير فقي الاول ان يتنازعا في دابة وعليها حمل احدهما كان صاحب الحمل اولي لانه هو المنصرف فيها
النصف المعتاد فكانت في يده كما اذا ادعا جماعة سفينة وكان واحد منهم راكبا والاخر مهسك سكاها واخر متعلق فيها
واخر مداه فقي بينهم الامن مداه فانه لا شيء له فيها لانه لا يدله فيها لان الباقي من المنصرفون فيها النصف المعتاد ولو كان الحمل لهما
كانت بينهما استويا ولما لا يرجح بكثرة ما في الحمل احدهما لان الترجيح يقع بالقوة لا بالكثرة على ما بينا **وعني الثاني** ان يكون حابط عليه
هرادي لرجل والاخر عليه جزوع او متصل ببناءه فقول صاحب الجدوع والاخر دون المرادي لان صاحب الجدوع هو المستعمل وصاحب
المرادي متعلق والبناء يميني الجزوع عادة لا لوضع المرادي فصار نظير دابة تنازعا فيها ولا حدها عليها حمل والاخر كوز متعلق له
او بمحلة معلقة فاما تكون لصاحب الحمل دون صاحب الكوز والمراد بالاتصال اتصال تربيع وهو ان يتدخل ليل البناء المتنازع فيه
في لبن جداره ولبن جداره في لبن البناء المتنازع فيه وساج احدهما مركب على ساج الاخر لان الاتصال بهذه المتابعة لا يكون الا عند
البناء فله ذلك على ان يابنها واحد في وقت واحد فنزحجه **وان الكرخي يقول** صفة هذا الاتصال ان يكون الحابط المتنازع فيه
مضلا يحاط به من الجانبين جميعا والحاطان متصلان حابط له بمقابلة الحابط المتنازع فيه حتى يصير من ثوبا شيئا فحينئذ
يكون الكل في حكم شيء واحد **والمروي عن ابي يوسف** ان اتصال جانبي الحابط المتنازع فيه يحاط به من الجانبين ولا يشترط اتصال الحاطين
بحابط له بمقابلة الحابط المتنازع فيه وعليه اكثر مشاكنا رجهر الله لان الرجحان يقع بكون ملكه محيطا بالحابط المتنازع فيه من الجانبين
وذلك يتم بالاتصال جانبي الحابط المتنازع فيه وان كان الجدار من حقتب فالترجيح ان يكون ساج احدهما مركبا في الاخر اما ان تقب واخر فلا
يكون مرجحا ولا محيرة به ولا اتصال الملازمة من غير تربيع لعدم المداخلة فلا يلزم لها ببناءها ولا بوضع المرادي ولا البراري لان الحابط
لا شيء له عادة فلا يكون تصرفا فيه فلا يجبر احدهما كوضع الثوب على الجدار حتى لو تنازعا في حابط ولا حدها عليه هرادي ولا شيء
الاخر فهو بينهما اذا علم انه في ايديهما ولا يرجح صاحب المرادي لعدم الاتصال استعمال خلاف اتصال الترشيح لان استعمال فيه موجود
من وجهه وان البناء المنسقيف وهو الجدوع دون المرادي **وقال الشافعي رحمه الله** لا يرجح بوضع الجدوع لانه محتمل محتمل انه ملكه
وعارية وعصب فلا يكون حجة مع الاحتمال **فلما** صاحب اليد وجع مستعمل الحابط فكان في يده والقول قول صاحب اليد نصار نظير
الحمل على الدابة **وان الحابط يميني الجذوع** فوضعه علامة ملكه ومثل هذا يقع ان يكون علامة كما اذا اختلف الزوجان في مقام البيت حتى جعل
الشرج بالصلاحيته ولو كان لكل واحد منهما عليه جذوع ثلثة فهو بينهما استويا في اصل العلة **وامعني** بالكثرة والقلة بعد ان يبلغ ثلثا
لان الترجيح بالقوة لا بالكثرة على ما بينا **واما اشتراطنا ان يبلغ ثلثا** لان الحابط يميني المنسقيف وذلك لا يحصل مما دون الثلث غالبا نصار
الثلث كالصاحب له ولو كان عليه جذوع احدها ثلثة والاخر اقل فهو لصاحب الثلثة استحسانا **وهو قول** في حبيفة القياس وهو مروي
عن ابي حنيفة ان يكون بينهما نصفان لان الترجيح لا يكون بالكثرة بل بالقوة فيستويان فيه كما اذا كان لهما حمل على دابة لا حدها هاية
منا ولاخرها او متوان فاقسم بينهما نصفان **وجه الاستحسان** ان مادون الثلث حجة ناقصة اذ لا يميني الحابط لاجل الواحد او الاثنين
عادة **والحجة** الناقصة لا تظهر بمقابلة الكاملة **ولصاحب الجذوع الواحد او الاثنين** حق الوضع بانفاق الروايات لا حاكمها بالحابط لصاحب
الجذوع بالظاهر وهو يميل للدفع لالا استحقاق فلا يورى بالقول خلاص ما اذا ثبت ان الحابط له بالبيعة حيث يورى بالقول لان البيعة
حجة مطلقة تفعل للدفع والاستحقاق وهو نظير الشفعة حتى لا يستحق مما ثبت ملكه باليد **خلاص** ما اذا تنازعا في دابة ولا حدها

عليه حل ولا يجوز تعليق أو نحوه حيث يورث بالفتح وان كان استحقاقه باليد ووجه الفرق ان وضع الكون لا يمكن استحقاقه على ملكه
غير ان يورث مورا او ما يمكن بوقته من جهة المالك فاذا ظهر الاستحقاق امر بالارادة واما وضع المشتب فممكن استحقاقه بان وقعت القسمة
بذلك الشرط واختلقت الروايات بعد ذلك في انه ملك ذلك الموضع ام لا ذكر في كتاب الاقرار ان الحايض كله لصاحب الاجذاع
ولصاحب القليل ما تحت جذعته بر بده حق الوضع لان الحايض لا يثني لاجل جذع واحد او جذعين عادة واما ينصب له اسطوانة
فلا يحركه بالملك كسلة الدابة اذا كان لاحدها عليها حمل ولا يجوز تعليق على ما ينداء ذكر في كتاب الدعوى ان الحايض بينهما على قدر
اجذاع لان موضع جذعه مشغول بعد فكيون في يده حقيقة باعتبار الاستعمال فيثبت لكل واحد منهما الملك فيما تحت
خشبته لوجوه سبب الاستحقاق فيه ثم من اصحابنا من قال يحكم بين المشتبات بينهما على قدر الاحتساب واكثرهم على انه
لا يملك صاحب الخشبة او المشتبتين الا موضع خشبته ومنه من قال يكون ما بين الخشب بينهما نصفاً ومنهم من قال
تقسم جميع الحايض بينهما على قدر احتسابها اعتباراً لعدد الاستعمال وجعل في المحيط ما ذكر في كتاب الاقرار وقال فاضي جاً
ان ذلك الموضع يكون ملكاً لصاحب الخشبة كما ذكر في الدعوى وان كان لاحدها عليه جذوع ولاخر اتصالاً بربع فصاحب
الجذوع او يان له تصرف في الحايض ولصاحب الاتصال اليد والتصرف اقوي في الدلالة على الملك ورجح السرخسي هذه الرواية وذكر
الطحاوي ان صاحب الاتصال اولي لان الحايضين هذا الاتصال يصيران كنبأ واحد فافضاه بخصه بغير قضا بذكره في باقي الاجزاء وضع
جذوعه لما ينداء الجرجاني هذه الرواية وزعمها بالسبب لان التوزيع يكون حالة النهار هو سابق على وضع الجذوع فكان يده
ثابتاً منه قبل وضع الجذوع نصاً وتظهر سبق التاريخ الا انه لا يرفع جذوع الاخر على ما ينداء فرق في هذا بين ان يكون الاتصال
من جانب او من الجانبين على ما ذكره الطحاوي رحمه الله في المحيط لا يدي في الحايض على ثلث مراتب اتصالاً بربع واتصالاً ملازماً
ومجاورة ووضع جذوع ومجاورة بنا ولا علامة لليد في الحايض سوى هذا فاو لو صاحب التوزيع فان لم يوجد فصاحب الجذوع وان
لم يوجد فصاحب المجاذفة وان كان لاحدها جذع واحد ولاشي الاخر اختلاف المساح فيه قيل هاسر الان الواحد لا يعقد بدليل
صاحب الجذوع اولي لان الحايض قد يبنى جذوع واحد وان كان ذلك غير غالب ولو كان لاحدها عليه هراري وبوري ولاشي للاخر
نحو بينهما والمرادي لا تعتبر ولا البواري وفي فتاوي فاضي جاً ان كان لاحدها عليه جذع واحد ولاخر عليه هراري او بوري
او يمكن له عليه شي فهو لصاحب الجذوع قال **ثوب في يد وطرفه في يد اخر** يعني لو تنازع المشتبان في ثوب في يده
احدهما وطرفه في يد الاخر كان بينهما نصيب لان يد كل واحد منهما ثابت في الثوب الا ان احداهما ثابتة في اكثر وذلك لا يوجب
التوزيع لما ذكرنا ان الرجحان بالقوة لا بالكثرة نظراً لكوننا زاعاً في دابة ولها عليها حمل على الثغاف كانت بينهما نصيبين ولا يعتبر
نفاذ الجمل حتى اذا كان لاحدهما متا ولاخر مائة مثلاً كانت بينهما حصة ما اذا كان في يد احدهما الدابة والبالي في يد الاخر
لان الدابة ليست بثوب ادعي غير منسوخ فلم يكن في يده شي من الثوب فلا يراد من الاخر **صبي يعبر فقال انما**
قال ولوقال انما عبد فلان او لا يعبر من نفسه فهو عبد لمن في يده احاد الاول فلانه اقر ان لا يده حيث اقر على نفسه
بالرق فكان ملكاً لمن في يده كالفارس ولا يقال الاقرار بالرق من المزار فلا يعتبر من العبي فكيف يصح اقراره به هذا لا نقول
الرق لم يثبت بقوله الصبي بل بدعوى ذي اليد لعدم المصارف بدعوى الحرية لانه لما صار في يد المدعي في كالفارس في يده
يقتل امره عليه ولا نسلم ان الاقرار بالرق من المزار لانه يمكنه التدارك بوجه بدعوى الحرية اخذ المشتاق فيه لا يمنع صحة الرق
خلافاً لاقرار بالدين ولا يقال الاصل في الادعي الحرية لانه ولد احر وحوا عليها اللام وهما حران فوجب الاقبال بدعوى الرق
الا بينة بكونه في يده لا يوجب قبول قوله عليه كالغنيط حيث لا يقبل قول الملتفت انه عبده وان كان في يده لا نقول الاصل
اذا اعترض عليه ما يدعي على خلافه بطلت بشدة اليد دليل على خلاف ذلك الاصل لانه دليل الملك فيبطل به ذلك الاصل ولا نسلم
ان الغنيط اذا اقر بالرق بعد ان كان معبراً عن نفسه حاله في الحكم فلا يلزمنا وان لم يعبر عن نفسه فليس في يد الملتفت من كل وجه
لانه امر فيه ولا من يده فاقية مقامه بغيره فكانت غير ثابتة حكماً واما الثاني وهو ما اذا كان لا يعبر عن نفسه فلا ينفذ
الشاع فيكون ملكاً لمن هو في يده ان ادعاه لعدم المصارف من يد على نفسه حقيقة واحكاماً وهذا الاصل في الادعي وان كان

جذعته للصغير وحكم بالرق

الا بينة

الا بينة عليه بدعيه اكراماً له حتى لا يكون معاً كالفارس واليهام لكن ذلك عند اقراره بان يكون معبراً عن نفسه لا عند
والعبر احد من امرنا ابا لصغر حقيقة او بالرق حكماً فيقبل قوله المدعي ولو كبر وادعي الحرية لا يقبل قوله لانه ظهر عليه الرق
فلا يقض ذلك الا بالبينة **عشرة ابيات في دارقيد وبيت في يد اخر فالبساحة نصفاً** لان البساحة تحتاج
اليها التلاك لاستعمالها في انواع المرافق من المرور فيها والنوشي وكسر الحطب ووضع الامتعة وحود كمن انواع المنافع وما
في ذلك سواء انصف بينهما فطارت نظير الطريق ولا ترجيح القوة لا بالكثرة على ما ينداء غير مرة خلافاً لما اذا تنازعنا في
في الشرب حيث يقسم بينهما على قدر اراضيها لان الشرب يحتاج اليه لاجل سقي الارض فقدر كثره الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر
بقدر اراضي خلافاً للاستحقاق بالساحة فاقية لا تختلف باختلاف الاعلاك كالمرور في الطريق قال **ادعاه كل ارضا انها في**
يد وثلث احدها اوجي او حفر في يده كمن يورثها في يده ان اليد في الارض عبر مشاة هبة وهي مقصودة فلا
تثبت عند القاضي بمجرد ادعائها انها في يده فلا بد من اقامة البينة انها في يده او من التصرف فيها كاللبيس او البناء
او الحفر لان التمكن من هذه الاشياء دليل على انها في يده ثم ادعيا انها في يده لم يقض به بلا بينة لاحتمال انها في يد
غيرهما وان ادعيا انها في يد احدهما فكذلك لانه يمكن انهما تنازعا على ذلك لكن ليس المقران ينافيان في اليد الاقرار انها
في يد صاحبه وادعيا في يد نفسه مقبول وكذا لو حفرها ارضا ليست في يد صاحبه فتكفل ارضها ولو نكلا جعل في يد كل
منهما نصيباً الذي في يد صاحبه لصحة اقراره في حق نفسه وان حفرها جميعاً لم يقض باليد لهما فيها وبر كل منهما عن
دعوى صاحبه وان اقام احدهما البينة انها في يده فقصي له باليد فيها ولو كثر الاخر خارجاً وكذا اذا اقر احدهما او
بني او عرس او فعل شي اخر ما يدل على انها في يده وان اقاما البينة على اليد فقصي بها لهما فان طلبا القسمة انقسم
بينهما ما لم يبق البينة على الملك قبل هذه اقول اي حينة وعندها تقسم ما على ان الورثة اذا كانت دارقيد
ايدهم قسمها بقولهم انها ميراث عندهم او عداي حينة لا تقسمها حتى يقيموا البينة انه مات من كان ميراثاً بينهم
رائه اعلم يا **دعوى النسب** قال رحمه الله ولت جبيعة لا قل
من سته اشهر بدعت فادعاه الباع فواضه وهي ام ولده وبقيع البيع وبرد الثمن وان افقاه المشتري
معه او وجد وقاله من والشاخي لا نفع دعوته الا ان يصدقه المشتري وهو الغياص لان اقامه على البيع دليل على ان الحمل
ليس منه اذ هو اعترف منه بخلافه لان المسلم لا يباشر الباطل ظاهراً فصارت دعواه خافضاً وساعياً في نقض ما من جهة وهو البيع
فلا يقبل اذا تناقض بطل الدعوى فصارت كادعاء ابو الباع او ادعاه او اعانها او تدبيرها قبل البيع ووجه الاستحسان
ان يبني السبب على الحقا فيعطي فيه التناقض فيقبل دعوته اذا اتفق بالعلوق في ملكه بالولادة لا قبل من ستة اشهر لانه
ينزله اقامة البينة بل فوقها وهذا لان الانسان قد لا يعلم العلوق بالكلية ثم يظهر له او قد يظن ان العلوق من غيره ثم يعلم
انه منه فيعذر رضى التناقض كالزوج اذا كذب نفسه بعد قضا الفاضي بغير النسب بالدعان وكما لمحتصة بغير البينة ان
الزوج طلقها لمثلاً قبل الخلع وكما كانت بغير البينة ان مولاه اعنفه قبل الكتابة فان يثبتها تقبل مع التناقض في الدعوى لمخافاتها
لان الزوج والمولي ينزدر كل واحد منهما بالطلاق والاعتناق فيعذر ان فيه خلافاً بدعوى الاعتناق والتدبير بغير البيع لانه فعل
نفسه فلا تخفى عليه فلا يعذر **ولا يثبت كذابه في الكلام الاول** كذابه في الثاني فلا يقض البيع بالاتصال حتى لو اقام
البينة بالاعتناق او التدبير بغير البينة لثبوتنا بكذابه بثبوت الحرية والتدبير بغير البيع بخلاف دعوى ابي الباع لان شرط صحة
دعواه ثبوت ولاية الدعوى من وقت العلوق الي وقت الولاية على ما ينداء من قبل ولم يوجد اذا صحت الدعوى من الباع استند
الي وقت العلوق لكونها دعوة استيلاء فيظهر انه باع امر ولده فيكون باطلا وبرد الثمن لبطان البيع لان المشتري لم يدفع ثمن
اليه الا يسلم له البيع فاذا لم يسلم له رجعه ولا يعتبر دعوة المشتري نفع دعوة الباع او يعده وهو المراد بقوله وان ادعاه
المشتري معه او يعده لان دعوة الباع اسبق لانها تمتد الى حالة العلوق لكونها دعوة استيلاء لوجود العلوق في ملكه
ودعوة المشتري دعوة عرس اذ العلوق لم يكن في ملكه فينصرف فكانت الاولى اقوي فلا يعتبر الثانية معقلاً لانه لما ثبت النسب
من الباع تبين ان البيع كان باطلاً فدخل في ملك المشتري فصارت دعوى كغيره من الاجانب فلا نفع دعواه لان الولد استغني

انما يثبت النسب بالولادة
او بالاعتناق
او بالتدبير
او بالبيع
او بالطلاق
او بالزواج

عن التسبب بشيئة من البايع فلا حاجة الى اثباته من غيره واحترز بقوله وان اعاد المشتري معه او بعده عما اذا ادعاه
المشتري قبله لانه اذا ادعاه المشتري او اثبت نسبه منه لوجوده المحذور للدعوة وهو المحذور لان اعادته وانما
انه كذا اي دعوته ايضا حاجته الى التسبب والحرية ويثبت لها اسمية الولد باقراره ثم لا تقع دعوة البايع بغيره لانه
قد استغنى عن التسبب بشيئة من المشتري ولان التسبب لا يحتمل الا بطلان فيبطل بحق استحقاق التسبب للبايع ضرورة
قال وكذا ان ماتت الام حيا من الولد يعني اذا ماتت الام فادعاه البايع الولد وقد جازت به الاقل من ستة اشهر ثبتت
نسبه منه مثل الاول خلاف ما اذا ماتت الام في دعواه البايع حيث لا يثبت نسبه منه والفرق ان الولد هو الاصل في الباب والام
تبع له فيه الا في احوالها فانها تضاف اليه فيثبت نسبه او لا فيعتق فتثبت له نسبه فيثبت له النسب بغيره لانه فيثبت له النسب بغيره
اعنفها ولولا ذلك لكان عليه اللام من وطئ امته فولدت له فهي يعتقه عن دبر منه رواها ابن حنبل ولان المقصود من الدعوة
الولد دون الام وفيه دخل نكاح القابض له الغوي ولا يفي بمتبع الا في قولنا اذا كان الولد هو الاصل كان المشتري بقبوله لم حاجته اليه
ثبوت النسب ولا يضره ثبوت النسب خلاف العكس وهو ما اذا ماتت الام دون الولد لان دعوته في الام لان الحكم لا يثبت في التسبب
ابتداء دون شيوة والولد قد استغنى عن التسبب بالموت فتدبر اثباته بعد موته ولم تعد بعد موتها فيثبت نسبه ويرد التمسك
كله عند اي حينة لانه تبين انه باع امه ولده وبغيرها باطل ولا يثبتها المشتري لان ما يثبتها غير مدفوع عنه كالحرق ولهذا لا ينضم اليه
بالعصب عنه وعند هارم حصة الولد ولا يرد حصة الام لان ما يثبتها مدفوعة عنها فتضمن العكس والعصب فيكون
مضمونة على المشتري فاذا ارد الولد وبها يجب على البايع رد حصة ماسلم له وهو الولد ليلحق به البدل والمبدل في ملكه ولا يجب
عليه رد حصة ما لم يسل له وفي الامر هكذا ذكرنا الحصر على قولنا وان كان يبيع امه او غيرها البايع جميع التمسك عند ما يرجع بقية الام لانه
لما ثبت نسب الولد تبين انه باع امه ولده وبيع امه الولد غير صحيح بالاجماع فلا يجب عليه التمسك ولا يكون لجزء البايع منه حصة بل يجب
على كل واحد من المتعاقدين رد ما قبضه اركان بائنا والا يبدله **وعنفها** كقولنا اي اعناق المشتري الام والولد كقولنا
حتى لو اعاق المشتري الام دون الولد فادعاه البايع الولد امه ابنته صحت دعوته وثبتت نسبه منه ولو اعاق الولد دون الام
لا تقع دعوته كما ذكرنا ان الولد هو الاصل فيعتبر قيام المانع به حتى تمتع الدعوي دون الام كما قلنا في الموت وانما كان
الاعناق مانعا لانه لا يحتمل النقص بعد ثبوته كالتسبب فصار اعاقه كدعونه لانه ان اعاق في يثبت النكاح وهو كالتسبب
فلا يمكن ابطاله الا بيمينه بعد ما ادعاه المشتري لان البايع حقا وهو حق دعوة التسبب والاستيلاء وماه
ثبت للمشتري حصة واحدة وان كان لا يجازي الحقيقة والتدبير كالاعناق لانه لا يحتمل النقص لما ظهر فيه بعض اثار الحرية وهو
اعتناق الملك فصار كالاستيلاء ثم ان قام هذا المانع بالولد امتنع دعوة البايع لما بينا وان قام بالام امتنع فيثبت نسبه
من البايع ولا يضره ام ولد لانه ان العتق فيها لا يكرهه ولا يفي ان يسل اعناق المشتري لان نسب الولد ثبت مستندا اليه
وقت العلوق فيبين انه باع امه ولده فلم يملكها المشتري فيبطل البيع كالولادة للبيعة ولدين في بطل واحد واعاق المشتري احدها
ثم ادعاه البايع الاخر انه ابنته ثبت نسبه منه وبطل عتق المشتري لانه لم يملكه ضرورة انما خلقا من واحد ولهذا يبطل ما يرد نصرفاته
في البيع والعبة فكذلك العتق ونزاعه لا ينفذ ثبوت اسمية الولد ليس من احكام ثبوت النسب ولا من ضروراته الا في ان النسب
يثبت بولد الغوي وفي ولد الامه النكوحه ولا يغير امه ام ولد له خلاف التوبة بين انما خلقا من واحد فثبت احدها من الاحكام
ثبت لاحد ضرورة اذا لم يبطل عتق المشتري والام قبل البايع يرد من التمسك ما يخص الولد خاصة ولا يرد ما يخص الحارية بالاجماع
هنا ذكر الفرق في حينة في الميسر بين هذا وبين ما اذا ماتت الام فان البايع فيها يرد جميع التمسك عنه وهذا يرد ما يخص
الولد فقط والفرق ان في الاعناق الغايي كذا البايع فيما يرد منها ام ولد حيث جعلها معتقة المشتري ولم ينفسخ البيع بينهما
في بيع صحيحا يجب عليه تمسكها بخلاف فصل الموت فان دعوى البايع فيه يبطل بغيره فيعتبر في حقه انه لم يكن مكررا باسرها
فيرد جميع التمسك في الاعناق يرد حصة الولد ثم جعل هذا للولد بعد البعض حصة من التمسك كالولد قبله لكون البايع بسبيل
من نسخ هذا البيع بالدعوة فصار كالحادث قبل النقص في المعنى وفي الحادث قبل النقص له حصة من التمسك اذا استهلكه البايع
وقد استهلكه هذا بالدعوة او لكونه مستحقا من العقد ومن الشائع من قاله يرد البايع جميع التمسك هنا عند اي حينة كما

بفضل

في فصل الموت لان امر الولد لا قيمة له عند ولا ينضم اليه العقد فهو اخذ بيمينه واليه مال صاحب الهدية وصحبه وهو مخالف للدواء
وكيف يقال يسترد جميع التمسك والبيع يبطل في الحارة حيث لم يبطل اعاقه بل يرد حصة الولد فقط بان ينضم التمسك اليه
يعتبر قيمة الام بغير النقص لانها دخلت في ضمانه بالنقص وقيمة الولد بغير الولادة لانه صار له القيمة بالولادة فنحن قيمته عند
ذلك قال **وان ولدت اكثر من ستة اشهر** ردت دعوة البايع الا ان يصدق المشتري وهذا الكلام يشبه وجوب
احدهما ان تكثر من سنتين من وقت البيع فحكمه انه لا يبيع دعواه لعدم العلوق في ملكه يقيم وهو المعنى الا اذا صدقه المشتري
فيثبت النسب ويجوز على الاستيلاء بالنكاح للثبوت ان العلوق لم يكن في ملكه ولا يبطل البيع ولا يعتق الولد ولا ينضم اليه ام ولد له
لان العلوق حادثة بعد البيع ولا يستند اليه ما قبل البيع حتى يبطل فكانت هذه الدعوة دعوة تحرير فلا تنفذ الا في الملك اذا يقدر
غير المالك على التحرير **والثاني** ان ولد اكثر من ستة اشهر من وقت البيع ولا يقل من سنتين منه فحكمه ان دعوة البايع لا يقبل فيه ايضا
لا يحتمل العلوق بعد البيع لم يوجد المصحح فيه يقيم فليفتح الا ان يصدق المشتري بحديث ثبتت نسبه لنفسها فيها فيه ونقص الامه
ام ولد له تبع للولد وبطل البيع لاستثناء العلوق اليه ما قبل البيع لانه يقيم ان باع ام ولد فيبطل وهذا لان هذه الدعوة
دعوة استيلاء فتستند في عمل ان الدعوة هنا لثبته او جسد دعوة استيلاء ودعوة تحرير ودعوة شبيهة كالباب يدعي حارية
ابنه وحرق كل قسم وشرطه مذكور في موضعه وصورة كل قسم من هذه الاقسام من تنقسم اليه ثلثه اما ان تكثر من ستة اشهر
من وقت البيع او اكثر من سنتين او لما بينهما وقد ذكرنا حكم كل واحد من هذه فاحفظه **ومن ادعاه سبب احد التوأمين**
ثبت نسبهما منه لما بينا وانما يعرف انهما توأمين اذا كان بين ولا بينهما اقل من ستة اشهر وان كان بينهما ستة اشهر فصاعدا
فليس بتوأمين لان اقل مدة الحمل ستة اشهر فاذا اثبت بولدهما اقل من ستة اشهر يعلم بالضرورة انهما من واحد
اذا لم يكن طروق الثاني بعد الولادة لما ذكرنا ولا يمكن علوقه وهي جلي بالاول لان في الرحم مسدود ولا يفتتح وهي جلي بالآخر والولد
قال **وان باع احدهما واعتقه المشتري بطل عتق المشتري** معناه اذا باع احد التوأمين فاعتقه المشتري ثم ادعاه البايع
الذي لم يبعه انه ابنته ثبت نسبهما منه وبطل عتق المشتري فيه لان دعوة البايع صحت في الذي لم يبعه لمصادفة العلوق والزوج
ملكه فيه فيثبت نسبه ومن قبل ورثته ثبتت نسب الاخر منه لاحتمال ما واحد فيلزم منه بطلان عتق المشتري لكونه حرا
الاصل اذا يستحيل ان يكون احدهما حرا والآخر رقيقا وهما من ما واحد فيكون نقص العتق ما هو فوقه وهو الحرية التامة
باصل الخلقه بخلاف ما اذا كان الولد واحدا حيث لا يبطل فيه اعناق المشتري بدعوى البايع فثبتت نسبه لان العتق فيه لو يبطل ليل
مقصود الاجل حق الدعوة للبايع وانما لا يجوز على ما بينا وجهه وهذا ثبت الحرية في الذي لم يبعه ثم يتعدى الى الاخر ضمنا
وتجاركم من يثبت ضمنا وان ثبت مقصودا **هذا** اذا كان اصل العلوق في ملكه واما اذا لم يكن العلوق في ملكه ان
اشترها بعد الولادة او اشترى امها وهي جلي بها او باعها فجات بها الاكثر من سنتين فيثبت نسبهما فبالا لا يفتتح
فيه لما ذكرنا لان لا يعتق الذي ليس في ملكه وان كان المشتري قد اعتقه لا يبطل عتقه لان هذه الدعوة دعوى تحرير لعدم العلوق
في الملك فلا يملكه الام في ملكه الا شرط لزوج العتق عليه ان يكون في ملكه بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا كان
العلوق في ملكه حيث يعتقان جميعا لدعوة استيلاء ويستند ومن ضرورية عتقها بطريق افعالها فيثبت
انه باع حرا **قال** **حي عند رجل فقال هو ابن فلان ثم قال هو ابني لم يكن ابنته وان جدد ان يكون ابنته** معناه اذا كان
صبي عند رجل فقال الذي عنده الصبي هذا الصبي ابن فلان الغائب ثم قال هو ابني لم يكن ابنته ابدا وان جدد علان
الغائب ان يكون الصبي ابنته لا يشرط لهذا الحكم ان يكون الصبي في يد واشترطه في الكتاب وقع اتفاقا وانما لا تقع
دعوته بعد ذلك لانه اقر بقبول نسبه من الغير وذلك يقع ثبوت نسبه منه بدعونه لان اقراره حجة في حق نفسه
وهذا اقول اي حينة **قال** لا تقع دعوة المقر بعد جحد المقر لانه ان يكون ابنته لان اقراره يبطل بجحد المقر وصار كالام
يقر ولصدا يعتق عليه بدعونه لو كان عبدا له وهذا لان اقراره بالنسب مما يرد بالرد اذا اقرار بما لا يحتمل النقص
ملحق بالاقرار بما يحتمل النقص ولهذا يورث فيه المنزل ولا كراه حتى يبيع معها وان كانا لا يورثان فيما لا يحتمل النقص فصار
كما اذا اقر المشتري على البايع باعنا في العبد المبيع قبل البيع وكذا البايع ثم قال المشتري انا اعتقته فان الولد يتقوله اليه

بلغ نقالة على الأصل

الاقرار بالنسب يرد بالرد

فإذا أراد أن يقرره له بالنسب في نفسه أو أنكار لوجوب الحق عليه وذلك لا يمنع إلا أن يقر به بعد أن قال هوليس
بأنه قال هو أبي فكذلك هذا لا يمنع أن يقر بالنسب على ما اصدقه لأنه يدعي نسباً ثانياً من غير
إعلان ما إذا لم يصدقه ولم يكن به لأنه تعلق به حق المقر له على اعتبار تصديقه كولد الملائمة لا يثبت نسبته من غير الملائمة لتعلق
حقه به بتكذيب نفسه ولا يثبت نسبته من غير الله أن النسب مما لا يحتمل النقص بعد ثبوته وإلا لكانت له اليد بالرد فيبقى في حق نفسه
لا يقراره حجة في حق نفسه لما أنكر حجة عبد الغير فكذلك المولى فإنه يبقى في حق المقر له ولا يرد إقراره حتى لو ملكه يوماً علق عليه
لا يقراره بذلك ولكن شهد على رجل بنسب صغير فثبتت شهادته ثم ادعاه الشاهد لنفسه فإن دعواه لا يقبل لإقراره به للغير
هذا لأنه تعلق به حق المقر له حتى لو صدقه بعد أن يثبت نسبته منه وكذا تعلق به حق الولد فلا يرد إقراره نصراً لدعواه قبل الرد
والنموذج إقراره بشيئين بنسب من الغير وإبطال حق نفسه في الدعوى وإذا اردت أن لا يرد إقراره عليه فلا يرد الثاني لأن
إقراره حجة عليه ولا يجوز مسألة الولد لا يقطع على الخلف ذكره في كتاب الولد لأن سلم والنسب الزم من الولد فإنه يقبل القول من جانب
الأخرى جانب الأب عند اعتناق الأب كذا الواردات معتقده والقيام بالله تعالى ولحقه بداء الحرب وسببها المولى الثاني
كان الولد له والنسب لا يقطع له كحق في ولد الملائمة فلا يصح القياس عليه وإنما يثبت عليه إذا ادعاه لإقراره به كذا إقراره بعد
الثالث نسبته من غير هو أبي وهذا يعلل حله بمن يبيع عبداً قبل خلوته عنه ويخاف عليه الدعوى بعد ذلك من البائع فيبطل
دعواه بنسبه لغيره مطلقاً عنه وعندنا يستمر أن لا يرد إقراره بالنسب بأن يملك أو يقر به لميت أو غائب يعرف
ولو كان في يد مسلم ونصراني فقال النصراني هو أبي وقال المسلم هو عبيد فموجوب أن النصراني أي لو كان الصبي في أيديهما فادعي
النصراني أنه ابنه والمسلم أنه عبده وأدعيه معا كان خيراً وأبى النصراني لأنه يملك بذلك شره الحرية في الحال والاسلام في المال
أدعيه الواحدانية ظاهرة فكان فيه الجمع بين المصلحين وفي عكسه فوات شرف الحرية لا لا قدره له على اكتسابها فكان الجمع
بينها أولى ولا يقال ينبغي أن يكون عبداً للمسلم لأن الاسلام من محبة الله تعالى الترحيم يكون عند الثغاف وهو الاستنوا ولا تعارض
هناك النظر له فيما قلنا أو فرفنا نقول الاستنوا خلاف ما إذا ادعي كل واحد منهما أنه ابنه حيث يكون المسلم فيه أولى لاستنواها
في دعوى النبوة نترجح المسلم بالاسلام وهو أرفق للصبي لخصوله بالاسلام له في الحال تبعاً لأبيه قال **وان كان صبي في يده**
رجوعه من غير أن يقره من غير ما ذكرت أنه أباها من غيره فهو أباها من غيرها **فإن كان واحد منهما أقر للولد بالنسب وادعي ما يبطل حق صاحبه**
فصح إقراره له ولا يبطل حق صاحبه بمجرد قوله ولا يترجح أحدهما على الآخر لاستنوا أبيه فيها وبينهما اليد عليه وقبار العرائش بينهما
دليل ظاهر على أنه منها كقول في يد رجلين يقول كل واحد منهما لصاحبه هذا الثوب لي ولفلان آخر غيرك وليس لك أنت فيه شيء
كان الثوب بينهما ولا يبعد كل واحد منهما في المطالب حق صاحبه فيه إلا أن المقر له شراك المقر في نصيبه لأن الحمل المشترك وفي
النسب لا يشارك لأنه لا يملكه هذا إذا كان الصبي لا يبيع عن نفسه وإن كان يبيع عن نفسه فالقول له أيها صدق بثلث نسبته منه
ولدت مشتركة فاستحققت حصة الأب قيمة الولد وهو حصة **فإن اشتريه امرأة فولدت منه ثم استحققت حصة**
من المشترك قيمة الولد والولد حر وكذا إذا ملكها بسبب آخر غير الشراء أي سبب كان وكذا إذا تزوجها على إقراره ولو
ثم استحققت رزقي ذلك عن عمر رضى الله عنه في الحكم وعن علي رضى الله عنه في الشراء محض من الصحابة رضى الله عنهم من غير يكره كان
أجلاً لأن النظر من الجانبين واجب إذا المخرور بعد ولأنه يبي الأمر على سبب صحيح شرعاً والأمة ملك المستحق والولد حر وها
ما استوجب الآخر النظر بوجوب الجمع بينهما ما لم يكن مراعاة حقيقة ما ذلك بأن يجعل الولد حر الأصل في حق الأب ورفيقاً في حق المستحق
لأن استحقاق الأصل سبب لا استحقاق الغير فبعض الأب قيمته يوم الخصومة لأنه يوم المنع أو التحول من العين إلى القيمة لأنه لما علق
رفيقاً في حق الولد كان حقه في عين الولد وإنما يقول له القيمة بالرضا يعتبر قيمته وقت التحول ويجب هذه القيمة على الأب دون الولد
حتى إذا كان الأب ميتاً فوضعت تركته لأن المنع من الدفء ثبوت النسب وهو من الأب دون ولد ولا للمستحق عليه لأنه علق حر الأصل
وأما قدر الرق ضرورة القضاء بالقيمة فلا تعد وموضعها ثم هذا المخرور إذا كان في تلك اليوم فظاهر وإن كان في النكاح قال القاضي
بغير ما يولد لها المستحق عند إقامة المستحق البينة أخاله لأنه ظهر له أنها المستحق ورفعا يبعها إلا إذا أثبت الزوج أنه مخرور
أن قيم البينة أنه تزوجها على طاعة فثبت به حرية الأصل للأولاد قال **فإن مات الولد لم يمت الأب قيمة وإن ترك مالاً**
دعوى المستزادة

بأقراره

ولد المخرور

أد المستحق

دعوى المستزادة

وان نقل الولد من الأب قيمة يعني لو مات الولد قبل الخصومة لا يجب على الأب شيء لأن الولد لو كان مملوكاً لمستحق حقيقة هـ
لم يكن من ماله عليه فإن ولد المصوب أمانه عندنا على ما عرف في موضعه فأولي أن لا يكون مضمناً عليه مع عدم الملك حقيقة كذا
لو تركها لأن الأثر ليس بيد عنه فلا يقر بقرائه فلم يجعل سلامة الأثر كسلامة نفسه خلافاً ما إذا أقتله فإنه وقين الأب من
دينه قدر قيمته حيث يجب عليه ضمان قيمته لأن سلامة بدله كسلامة ومن بدله كمنه وإن لم يبق شيئاً لا يجب عليه لأن المنة لا تحقق
فيما لا يصل إليه وإن قبض أقل من قيمته وجب عليه بقدره اعتباراً للجهل بالكل وخلاف ما إذا أقتله الأب لأن المنع يحق بقتله كما في ولد
المصوب إذا أنفق العاصب قال **ويرجع بالثمن وقيمة على أبيه لا العفر أي يرجع المشتري بشي الجارية وقيمة الولد على**
أبيه ولا يرجع بالثمن من العفر بوطيها لأن البائع ما ركضها ما شرط عليه من البدل لأن البيع مبني على مساواة البدلين في حكم الضمان
فإذا كان الثمن من جانب المشتري سائماً للبائع وجب أن يكون البائع سائماً للمشتري وذلك بأن يجعل البائع كغيره بسبب ملك البدل
فما كانه قال المشتري أن المحرر قد ثبت لك فإن ضمنك أحد يدعوي بطلاناً فإنا ضمن لك ما ضمنك لأن البائع التزم سلامة ما ضمن
العيب إذا العاونة يقتضي ذلك ولا عيب موقوف لا يستحق فيرجع عليه وكذا أن هلكت عند المشتري فضمته المستحق قيمتها وقيمة
الأولاد يرجع المشتري على البائع بالثمن وما ضمن من قيمة الأولاد لما بيننا لا يرجع عليه بقيمة الجارية لأن أخذ قيمتها منه كخذه منها وفيه
لا يرجع إلا بالثمن فكذلك هذا إذا أزوجته رجل على إقراره ثم استحققت يرجع الأب على الزوج بقيمة الولد إذا لا يستلاد مبني على
التزوج وشرط الحرية ما شرطه من الوصف إلا أن يزوج فيكون الاستلاد مبني على التزوج وشرط الحرية فكان الشرط
صاحب علة فثبت كالتقابل أن لا يقبل ما لحقك بسبب هذا العقد أو يقال ما لزمه من الضمان أن لزمه بالاستلاد ولا يستلاد حكم
التزوج لأنه موضوع له فكان الزوج صاحب علة فضاف الحكم إليه بخلاف ما إذا أخبره رجل إقراره أو أخبرته هي وتزوجها من غير
شرط الحرية حيث يكون الولد رقيقاً ولا يرجع على الجارية شيء لأن الأخبار سبب محض لأن العقد حصل باختيار الرجل والمرأة وإنما أخذ
حكم العلة بالضرورة وذلك بأحد أمرين بالشرط أو بما لم يشرط ولا يرجع ما لزمه من العفر على البائع وعند الشافعي يرجع لأنه
ضمن لزمه بفوت السلامة قلت العفر عوض عن ما استوفى من منافع البضع فلورجع به سلم له المستوفى بجائاً والوطي في ذلك الغير
لا يجوز أن يسلم له بجائاً ولا يرجع على الواهب والمتصدق والوصي شيء من قيمة الأولاد وعند الشافعي يرجع لأن الغرور يحقق له منه
بإيجابه له الملك فيها وأخباره أنها مملوكة قلت مجرد الغرور لا يكفي للرجوع فإن من أخبر إنساناً أن هذا الطريق آمن فسلطها فأخذ
التصور ماله لم يرجع على المخبر بشيء بخلاف البيع فإنه عقد معاً وضمنه بوجوب السلامة أو الضمان على ما بيننا وهذا أنبرع وهو محسن
وما على المحسن من سبيل بخلاف التزوج لأنه موضوع للاستلاد وطلب النسل قال علي رضى الله عنه وسلمنا كوا نوالوا الحديث فإذا
لم يسلم له ما هو المقصود به رجع بذلك على من غره والمقصود موضع الهبة أو الهبة الجود والسمحة وشيئ الملك وهذا المقصود بتحقيق
بدون الاستلاد ولو باعها المشتري من آخر فاستنواها الثاني ثم استحققت رجع المشتري الثاني على البائع الثاني بالثمن وقيمة الولد
ويرجع المشتري الأول على البائع الأول بالثمن ولا يرجع عليه بقيمة الولد عند أبي حنيفة رجعه الله ولا يرجع عليه بقيمة الولد أيضاً
لأن البائع الأول ضمن للثاني سلامة الولد في ضمن المبيع ولم يسلم له حيث أحده منه قيمة الولد فيرجع به عليه كما في الثمن والرد بالعيب
رجعه الله أن البائع الأول ضمن للمشتري سلامة أولاده دون سلامة أولاد المشتري منه لأن ضمان السلامة إنما يثبت
بالبيع والبيع الثاني لا يضاف إليه وإنما يضاف إلى البائع لما شرطه باختياره فينقطع به الأول بخلاف الثمن لأن البائع الأول
ضمن للبائع الثاني سلامة المبيع فلم يسلم له فلا يسلم لأبيه الثمن بخلاف الرد بالعيب لأن المشتري الأول استحقه سلماً ولم يوجد
الافراد وهو في اللغة الأثبات يقال قرأت الشيء إذا ثبتت وأقره غيره إذا أثبتته
والشرع عبارة عن الأخبار ما عليه من الحقوق وهو ضد الجود وشرط صحته أن يكون المقر بالغا عاقل طاهراً وكونه حراً ليس
بشرط حتى يبيع إقراره العبد وينفذ في الحال فيما نفعه فيه كالجود والقصاص ومما فيه نفعه لا يواخذ به في الحال لأنه إقرار على
على الغير وهو المولى ويواخذ به بعد العتق لزوال المنع وهو نظير ما إذا أقر الحر لسان بعين مملوكة لغيره لا ينفذ للحال وإذا
ملكها يوم ما يوم يسلمها إلى المقر له لزوال المنع وهذا لأن الإقرار أخبار وليس بإنشاء والأخبار في ملك الغير صحح فينفذ في
حق نفسه خلافاً لأن إنشاء هذا الوافق بالطلاق والعناؤ مكرها لا يصح ولو كان إنشاء له قال **هو أخبار عن شيئين**

دعوى المستزادة

مجرد الغرور لا يكفي للرجوع

فإن كان من صاحب الكتاب

أقر على ملك

في النهاية قال **وغير على بيانه** لانه لزمه المخرج عما وجب عليه بالافترار وهذا لان كثيرا من الاسباب تتحقق مع الجملة كالفصل
والودعة لان الانسان يقصبت ما يصادف ويودع ما عنده من غير محرم في قدره وجنسه ووجهه فيجعل عليه ما ينسب السبب فيخرج
لو سوره بالبيع او الاجارة لا يبيع اقاربه لان هذه العقود لا تنفع مع الجملة ولا تجبر على البيان والاصل فيه انه متى اقر بجهول والاطلاق
بين السبب يبع وحل على انه وجب عليه بتسبب بيع مع الجملة كالفصل ووجهه وان ينسب ينظر فان كان سببا لا ينسب الجملة
فذلك لان كان سببا ينسب الجملة كالفصل والبيع والاجارة لا تنفع ولا يجبر الا في حق لوراي انسانا يبيع شيئا غير معين او يشترى
بشيء من غير تقدير من لا يجبر على الايقاع اذا اقر به ولو عاينه يقصبت شيئا لا يعرف قدره او يودعه يامره بالتسليم الى صاحبه
فذلك اذا اقر به **وبين ماله قيمة** لانه اخبر عن الواجب في ذمته وما لقيمة له لا يجب فيها فاذا بينه به يكون ربحا
ولا خسران في ذلك مثل حبة خنطة او قطرة ماء او ما اشبه ذلك لان مثله لا يجب في الذمة عادة ولا يجري فيه القناع ولو بين في البيع الحر
او الزوجه لا يبيع وتيل يبيع **والاول اصح** وعليه الخلاف لو بينه بحد الميمنة كذا الواقع يصب شي لا يبيع منه الا اذا بين ماله
قيمة لان لفظ الغصب يدل على انه يجري فيه القناع وهو المنقور ولو قال في قوله على حق اردت به حق الاسلام لا يصدق لانه لا يراه ذلك
عمره عليه الثوب **والقول للفرع بحسنه ان ادعا المقر له اكثر منه لانه المنكر قال** وفي ماله لم يصدق في اقل
من درهم يعني اذا مال اقل من درهم لان ما دونه من الكسور لا يطلق عليه اسم المال عادة وهو المعتبر
وماله عظيم لانه اقرب مال موصوف بالعظم فيعتبر هذا الوصف والكتاب عظيم في الشرع حتى اعتبر صاحبه غنيا وأوجب عليه مائة
الفرق **وكذا اعراضه** بعد من الاعيان عادة **وعلى حصة** رجه الله انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم لانه نصاب السرقة والمهر وهو
عظيم حيث ينفع به اليد المحترمة ويستباح به البضع المحترمة وعنه مثل جواب الكتاب وهو قولهما **يعتبر ان يبلغ نصابا** يؤخذ من
جنسه الزكاة من المال الذي بينه فيه حتى اذا بينه في اقل من خمس وعشرين لان ما دون ذلك قليل حيث لا يجب
فيه الزكاة من جنسه **ان على قوله** يعني في حال المقر في الفقر والعقبي فان القليل عند الفقهاء عظيم واضعاف ذلك عند الغني
ليس بعظيم وهو في الشرع متعارف فان المائتين في الزكاة عظيم وفي السرقة والمهر العشرة عظمية فيرجع الى حاله ذكره في النهاية
وحواشي الهداية معني الى المبسوط قال **واموال عظام ثلاثة** نصاب يعني من اي مال فسره به لان اقل الجمع ثلثة فلا
يصدق في اقل منه للثمن به وان بينه بغير مال الزكاة يعتبر ان تبلغ قيمته قدر ثلثه نصاب ويعتبر الا في ذلك للثمن
به **ويبلغ على قياس** ما روي عن اي حصة رجه الله ان يعتبر فيه حال المقر كما ذكرنا **ودرام كثيرة عشرة** وهذه
عند اي حصة رجه الله **قالا** رجهما الله لا يصدق في اقل من سبعين لان صاحب النصاب مكثر ولهذا اوجب عليه مائة غيره **والله**
ان العشرة اقل ما يذكر بلفظ الجمع فكان هو الاكثر من حيث اللفظ فيصرف اليه وعلى هذا الخلاف اذا قال علي دراهم كثيرة عندها
ينصرف الى النصاب وعنده الى العشرة وعلى هذا اذا قال علي ثياب كثيرة او صايف كثيرة فعنده عشرة وعندها يلزمه ما يصادف
ما بين درهم وان قال عشرين اولا كثيرة او ثيابا كثيرة او حنطة كثيرة فيصرف الى اقل نصاب يؤخذ منه ما هو
من جنسه عندها وهو خمسة وعشرون من ابل والثلاثون من البقر والاربعون من الغنم وخمسة او ستمائة من الخنطة وعنده
يرجع الى بيان المقر ولو قال علي مال نفيس او كرم او خيبر او جليل قال انما طلي لم احده مضمونا عليه وكان المقراني يقول
يلزمه ما بينان **ودرام ثلثة** يعني اذا قال علي دراهم يلزمه ثلثة دراهم لانه اقل الجمع الصحيح فمات متيقنا به والزيادة
علي ذلك مشكوك فيه **وروي ابن ساعدة عن ابي يوسف رجهما الله** انه اذا قال له علي دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم لان اقل الجمع
ثلثة وضعها ستة **ولو قال** دراهم مضاعفة يلزمه ثمانية عشر دراهم لان مضاعفا لفظ جمع واقله ثلثة فيصير تسعة ثم بالمعنى
يصير ثمانية عشر **كذا اذا عكس** بان قال علي دراهم مضاعفة اضاعفا لفظا بالمضاعفة فيصير الثلاثة ستة ثم بالاضاعاف وهو جمع
يصير ثمانية عشر **قالا** **كذا دراهم درهم** لانه تفسير للجمع وذكر في التهمة والدخيرة وغيرهما يلزمه درهمان لان كذا اثنان
عن العدد واقل العدد اثنان اذا الواحد لا يجوز حتى يكون معه شي اخر وفي شرح المختار ثلثة دراهم وهو القياس لان كذا اثنان
لعدد عرفا واقل عدد غير مركب يذكر بعده الدرهم بالنصب عشرون وان ذكره بالتحقق روي عن محمد رجه الله انه يلزمه ما بين
لان اقل عدد يذكر بعده الدرهم بالتحقق ولو قال علي درهم عظيم يلزمه درهم واحد لان الدرهم معلوم القدر في نفسه فلا يزداد قدره

الافترار بغير مال

من المقر له
الحدود

الحالة في المقر له

في النهاية

حق للمقر على نفسه هذا في الشريعة وقد بينا بان يكون على نفسه لانه لو كان على غيره لغيره تكون شهادة
ولنفسه تكون دعوته قال **اذا اقره مطلقا على جميع ولوجوه** **وكي وحى** لان الاقرار حجة شرعية تثبت
حجته بالكتاب والسنن واجماع الامة والمعقول **اما** الكتاب فنقوله تعالى فابهل الذي عليه الحق امن بالاحلال
تكون بقوله اقراره لما كان لا يملكه يعني قد نكاه الله تعالى ايها عن كتمان الحق بقوله تعالى واليق الله ربه ولا يحسن
منه شيئا فصار تقرير امر ادا البشادة وتنبه عن كتمانها وقوله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة اي شاهدته قاله
ابن عباس رضي الله عنه وقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط شهدا ولو على انفسكم والمراد به الاقرار **واما** السنن فما
روى الله عليه السلام رجهما عن والفاضية باقرارهما فاذا اوجب الحد باقراره على نفسه فالماله ولو ان يجب **واما**
الاجماع فلان اامة اجعت على ان الاقرار حجة في حق نفسه حتى اوجبوا عليه الحدود والقصاص باقراره وان لم يكن حجة
في حق غيره لعدم ولايته عليه فالماله ولو **اما** المعقول فلان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا بما فيه ضرر على نفسه
او ماله فترجح حجة الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وكمال التولية بخلاف اقراره في حق غيره حتى لو اقر بجهول
التمسب بالحق جاز ذلك على نفسه وماله ولا يصدق على اولاده **واما** مقره وحده بربه ومكاتبه بخلاف ما اذا كان ثبت
ذلك بالبيينة لان البيينة انما يصرح بها بالقضاء والقاضي ولا ية عامة لينفذ في حق اكل اما الاقرار حجة بنفسه ولا يحتاج
فيه الى القضاء فينفذ عليه وحده لما ذكرنا الا اذا اقره المقر له فيبر تبرده ولو صدقه ثم رد لا يبيع رده ولكن اذا كان
يعلم انه كاذب في اقراره لا يحل له اخذه من كرمه فيما بينه ومن الله تعالى الا اذا سلم اليه بطيب من نفسه حل بغير ربه
مستداه منه وشرط الحرية لبيع اقراره مطلقا لان العبد المحجور عليه يتاخر اقراره بالمال الى ما بعد الفسق وكذا المادون
له يتاخر اقراره بما ليس من ابا التجارة كاقتران بالمهر يوطى امراة تزوجها بغير اذن مولاه وكذا اذا اقر بحبنة حوجبه
للمال لا يلزمه لان الاذن لم يتاخر ولا التجارة فلم يكن مسلطا عليه بخلاف ما اذا اقر بالحدود والقصاص لان العبد متى على امر الحرية في
حقها لا يتاخر اقراره ولو لا يبيع عليه فيه شرط التكليف لان اقرار العبيد والمجنون لا يبيع لانعدام اهلية الاقرار اذا كان
النبي او العترة ما دونه لانه يبيع اقراره بالمال لكونه من ضرورات التجارة كالديون والودائع والحواري والمضاربات والغصب فيبيع
اقراره فيها لانه في حقها بالبالغ العاقل لان الاذن يدل على عقله بخلاف ما ليس من باب التجارة كالمهر والحبنة والكفالة حيث لا يبيع
اقراره بها لان التجارة مبادلة المال بالمال والمهر مبادلة مال بغير مال والحبنة ليست بمبادلة والكفالة تبرع ابتدأ فلا دخلت
الاذن والناظر المعنى عليه كالمجنون لعدم التمييز واقرار السكران جائز مطلقا اذا كان سكره بطريق محض لانه لا ينافي الخطاب الا اذا اقر
بما قبل الرجوع كالحود والصفة فحاشا تعالى لان السكران لا يكاد يثبت على شي فاقم السكر فقامه فيها فاحتمل الرجوع فلا يلزمه شي وان
سكر بغير منباج لا يشرب بكماله يلزمه شي وكذا البشرب المتخذ من الجيوب او العسل عندها خلا لا يحد وقوله ولو جهول وكشي وحق
اي ولو كان المقر بجهول لا ينافي انما على شي او حق يلزمه لان الحق قد يلزمه بجهول بان يتلف مالا او يخرج جراحة او يبي عليه باقية
حساب لا يعرف قيمته ولا ارشاه لا قدرها وهو محتاج اليه لا يبرأ منه الا في اذنا او التراضي فلا تنفع حجة الاقرار بخلاف الشهادة لا غا
لا يجوز الا بالعلم قاله الله تعالى لان شهد بالحق وهم يعلمون وقال على الله عليه وسلم اذا علمت مثل الشمس فاشهدوا **وان** الشهادة
لا تجوز الا بخضا القاضي ولا يمكنه القضاء بالجهول فيبطل اذا حاجته للشهود بدون العلم لا فاعير واجبة عليه **وخلاف** الجملة في المقر له
سواء احتجت الجملة بان قال على الف درهم لو اقر من الناس ولم يتفاحش بان قال على الف لاحد من الناس لان الجهول لا يبيع مستحقا
اذا يكن جبره على البيان من غير تعيين للمعنى فلا يبيد فابده **فكذلك** اذا ذكره شمس الآية رجه الله وذكر شيخ الاسلام رجه الله في مبسوطه
والناظم في واقعاته انما اذا احتجت لا يجوز ان لم يتفاحش جاز لان صاحب الحق لا يجد ومن ذكره وفي مثله يؤمر بالتذكر
لان المقر قد شي صاحب الحق ولا يجبر على البيان لانه قد يودي الى ابطال الحق من المستحق والقاضي نصب لا يصدق مستحقا
لا لا يملكه فضلا تقرير ما اذا اعتق احد عبده ثم نسيه بخلاف جملة المقر له لان الاجبار على البيان لا يودي الى ابطال حقه بخلاف اعتاق
احد العبد لان الحق لم يلزمه في الحال لا يودي الى ابطال حقه وان المقر له اذا اتفق على اخذ من المقر اصلها بينهما امكن
حصولهما فصح اقراره وقاله في الكافي **ولو كان المقر عليه مجهولا بان قال** كذا على احدنا الف درهم لا يبيع لان المعنى عليه مجهول كذا

بقوله عليه السلام وصف له ولوقال على در غير فعلية درم تاملان التصغير قد يدرك على طريق الاستئلال فلا ينقص عن الموزون
والمعتبر هو الوزن الخفائي كل زمان ومكان وكذا في الدنانير لان التعامل يجري على المعتاد عادة فلا يجرى عنه الاستحجة قال
كذا اذا ادر عشر كذا وكذا احد وعشرون ولو قلت بالواو ادر مائة ولو رجع زيد الف لان هذه الكلمات مبهمة فيجب حملها
على تفسيرها من المفسر فاقبل عدد دين يدرك من غير حرف عطف بينهما ادر عشر وعشر عطف بينهما ادر وعشرون ثلثة اعداد
بحرف عطف مائة واحد وعشرون واربع اعداد بثلاثة حروف الف ومائة واحد وعشرون وثلاث بلا واو ادر عشر لانه
لا يتغير له فلا يزداد على الاول ونوحس بالواو يعني ان يزداد عشرة الف ولسدس يزداد مائة الف ونوسبع يزداد الف الف وعلى هذا
كما زاد عدد اعطوا بالواو ويدل عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى ولو قال كذا ادر مائة وكذا ادر مائة وكذا ادر مائة
بالسوية لانه ذكر عدد مائة واشترك فيه جنسين فيلزمه النصف من كل واحد منها بخلاف ما اذا قال كذا ادر مائة وكذا ادر مائة وكذا ادر مائة
حيث يلزمه من كل واحد منهما ادر عشر لانه اصاب كل واحد من العددين الى كل واحد من المائتين وعلى هذا في المفسر لانه اذا قال
على احد عشر درهما ودينارا لزمه من كل واحد منهما النصف ولو قال على احد عشر درهما واحد عشر دينار يلزمه من كل واحد منهما
ادر عشر والاصل فيه انه متى ذكر مقدار او اضافته الى جنسين او صنفين من المال يجب نصف كل واحد منهما كما اذا اقر رجلين بنفسه
عليهما نصفين مثاله اذا قال على مائة شقال ذهب ونصفه او كرسطة وشتر عجب عليه نصف كل واحد منهما ولو قال فلان على عشرة دراهم
ورام نصف فابيان في البيت الية فانفسره بالدرهم جاز لان النصف عبارة عن الزيادة يقال جبل شبيب اذا كان زيدا اعلى الجبال
ولو قال على بضعه وعشرون درهما لزمه ثلثة وعشرون لان البضعة اوتار العشرة ثلاثة وخمسة وسبعة وتسعة فيلزمه الاقل
اللتيقن به **عليه وقيل اقرار الدين** لان كلمة على للوجوب واشتقاقها من العلو والماء علوه اذا كان دينيا في ذمة بحيث
لا يجد بدا من تساقبه لغيره عنه كلمة قبل بئس الضمان يقال قيل فلان عن فلان اي ضمن وسي الكفيل فيلزمه ضامن وسي
الصك الذي فيه حجة الدين قبل لانه محفظة كالتصان ولو قال المقر فيها اردت به ودبعة ووصل صدق لا كما ينبغي ان يكون
والحفظ واجب على المودع والمال محله فجاز ذكر المحل واردة الخالية مجازا ولكنه خلاف الظاهر فلا يصرف اليه عند الخلاف ويجوز
تفسيره به منتهلا لانه محله مجازا ولا يجوز منضلا لانه تغرر حكمه بالسكوت فلا يجوز تغييره بعد ذلك كسابر المعيرات من استثنائها
والشرط في بعض نسخ مختصر القدوري في قوله قبل انه اقرار بالامانة لان اللفظ يتناولها يقال ليس لي قبل فلان دين وليس لي
قبل فلان ودبعة وكذا اذا قال ليس لي قبل فلان حق يكون ابراع الدين والامانة جميعا وهذا لان حقيقة عبارة عن الجهة
فيتناولها والامانة اذناها فحمل عليه والاراد هو المذكور في الميسر وهو الاصح لان استعماله في الدين اغلب **عندي**
معي في مديوني في كسبي لانه لان هذه المواضع محل للدين لا الدين اذ الدين محله الذمة والعين محتمل ان تكون
مضمونة وامانة والامانة اذناها فحمل عليها للتيقن به وهذا لان كلمة عند القرب ومع للقران وما عداها محتمل ان يكون
من خصائص العين ولا محتمل الدين لاستعماله كونه في هذه الاماكن فاذا كانت من خصائص العين فتمت الامانة لما ذكرنا وان
هذه الكلمات في العرف والعادة تستعمل في الامانات ومطلق الكلام محل على العرف **ثالث** **لوقال لي عليك الف فقال**
انزله او انتقده او اجلي به او قضيتك او احلتك به فعوا اقرارها بخلاف ما اذا لم يكن فيه ضمير لان لا دليل على انصرافه الى المذكور
في جميع ذلك فصار كانه اعاد المدعى فيكون اقرارها بخلاف ما اذا لم يكن فيه ضمير لان لا دليل على انصرافه الى المذكور
فيكون لا ما مبتدأ فلا يلزمه شي هو المراد بقوله بلا كناية لا لان لها كناية عن المذكور في الدعوى
فكل ما يصلح جوابا ولا يصلح ابتداء جعل جوابا وما يصلح لابتداء الالتماس او يصلح لها فانه يجعل ابتداء توقع الشك في كونه جوابا ليللا
يلزمه المال بالشك فانه كرها الكناية يصلح جوابا لا ابتداء واذ لم يذكر الالتماس او يصلح جوابا او يصلح لها فانه يجعل ابتداء توقع الشك في كونه جوابا ليللا
بالشك هذا اذا كان الجواب مستقلا وان كان غير مستقل كقوله نعم يكون اقرارا مطلقا لانه غير مستقل وقد اخرج جوابا
وهو صالح فصار مانقدا من الخطاب كالمعاد فيه ولو ادعا اياه منها او نفدق عليه بها او وهبه اياها كان اقرارا لان
هذه الاشياء تلوا الوجوب فيكون اقرارها **كذا دعوي الاحالة بها يكون اقرارا** كذا لوقال واسه لا قضيتكها او اقرارها
انك اليوم لانه نفي القضا والوزن في وقت معين وذلك لا يكون الا بعد وجوب اصل المال عليه واما اذا لم يكن اصل المال

واجبا عليه فالتقصا يكون شقيا ابد او لوقال رجل لآخر اعطني ثوب عبدك هذا فقال نعم كان اقرارا منه بالبعد والتوب
له **كذا لوقال افتح باب دارك هذه او حصص دارك هذه او اسرج داخلي هذه او اعطني سرجها او لجامها فقال نعم كان**
ذلك كله اقرارا منه لما بينا ان كلمة نعم لا تستقل فلا بد من حملها على الجواب كيلا يصير لغوا ولو قيل له هل فلان عليك كذا او مائة
براسه بنعم لا يكون اقرارا لان الاشارة من الاخرى ثابتة مقام التطبيق لغيره ذكره في الكافي **قال** **وان اقرت بين رجلين**
واحد في المقرة انه حال لزمه حاله لانه اقر بحق على نفسه وادعاه حقا على المقر له فافترقه حجة في حقه ولا تقبل دعواه بغير حجة كما اذا
اذا اقر بعد في يده لرجل وانه استأجره منه فانه يقبل اقراره له به ولا سبع دعواه الا حجة بخلاف ما اذا اقر بالدرهم السود
فصدقه المقر له في الاصل وكذا به في النصف حيث يلزمه السود ولا تقبل قوله المقر له فيه لان السود نوع من الدرهم فالتقول قول
المقر في النوع والاجل عارض لا يثبت بنفس العقد بل بالشرط والقول قول المتكرر في العوارض بخلاف اقرار الكفيل بالدين الموجل
حيث يكون القول قوله في الاجل دون المقر له لان الاجل في الكفالة نوع حيث يثبت فيها من غير شرط بان كفل دينيا وجلا وقد ذكرنا
المسئلة في الكفالة وخلافه في يوسف والشافعي فيها **وحلف المقر له على الاجل لانه المنكر للاجل قال** **عليه مائة**
ودرم في درهم ومائة وربع يعني يرجع اليه في تفسير المائة وكذا امانة وتوبان بخلاف مائة وثلثة اوتوبان
حيث تكون الاثواب تفسير المائة ايضا والقياس ان يرجع في تفسير المائة اليه في قوله مائة ودرم كما في قوله مائة وثلثة اوتوبان
وتوبان هو قول الشافعي رحمه الله لانه عطف مفسر على مبهم في الفصلين والمعطوف غير المعطوف عليه ولم يوضع لبيان
تبعيت المائة على اجماعها كما في عطف التوب عليها **وجه** الاستحسان ان عطف الموزون والمكيل على عدد فيتميم يكون بيان للغير
عادة لان الناس يستقلون انكرار التفسير عند كثرة الاستعمال وذلك فيما يجري فيه التعامل وهو ما يثبت في الذمة وهو المكيل والموزون
واكتفوا بذكره من كثرة اسبابه ودورانه في الكلام بخلاف الثياب وغيره مما ليس من المقدرات لا كما لا يكثر التعامل بها لعدم
ثوبها في الذمة في جميع المعاملات فلم يستقلوا ذكرها لقلة دورانها في الكلام ولا كفايا لثاني للكثرة ولم يوجد فيقي على القياس
بخلاف قوله مائة وثلثة اوتوبان حيث يكون الاثواب تفسير المائة ايضا ويستوي فيه المقدرات وغيره لانه ذكر عدد من مبهمين
فاحتج بها تفسيرها فينصرف التفسير اليها لا استويا لهما في الحاجة اليه وفي النهاية روي ابن سماعه عن ابي يوسف في قوله مائة
وتوبان ان الكل من الثياب وكذا في قوله مائة وشاه وجهه ان الثياب والخم تقسم قسمة واحدة بخلاف العبد فاعرف لا يقسم قسمة
واحدة وما يقسم قسمة واحدة يتحقق في اعدادها المجانسة فيمكن ان يجعل المفسر منه تفسير للغير وهذا ليس بظاهر فان
عندهما يتسم العبد كالغير ولا يقسمون عند اي حقيقة ولو قال فلان على نصف درهم ودينار وتوب فعليه نصف كل واحد منهما
وكذا لوقال نصف هذا العبد ونصف هذه الجارية لان الكلام كله وقع على شي بغير عينه او بعينه فينصرف النصف الى الكل كانه قال
على نصف هذا ونصف هذا الى اخره بخلاف ما اذا كان بعينه معينا وبعضه غير معين بان قال نصف هذا الدينار ودرهم حيث عطف
نصف هذا الدينار ونحو الدرهم كله ولو قال عشرة دراهم ودينار او قيراط فهو من الفضة لان الاكتفا بالتفسير الاول شائع عند
قاله انه تعالى ولتتواي كعقمت ثلثماية سنين وازدادوا تسعا يعني من السنين **لوقال بقر في قوسرة لقوسرة لقوسرة** يعني القوسرة
والقوسرة وقوس في الاصل بقوله عقب ثرا في قوسرة ووجهه انه اقر بعقب ثرا حال كونه مطروفا ولا يتصور ذلك بدون طرفه
فانزاه بخلاف ما اذا قال غصبت ثرا من قوسرة لان كلمة من لا تنزع فيكون مغنرا بالمتزوع وعلى هذا الطعام في الجواني وفي
السفينة قال **و بداية في المصطلح لزمته الدابة فقط** لان غير المنقول لا يقضى بالغصب عند اقراره على قياس قوله بحمل بعضها
وعلى هذا الطعام في البيت **والاصل** في جنس هذه المسائل ان الطرف ان يمكن ان يجعل طرفا حقيقة ينظر فان امكن نقله لزمه وان
لم يكن نقله لزمه المظروف خاصة عندهما لان الغصب الموجب للضمان لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعا عنه ان ينقل المظروف
لا يصدق لانه اقر بغصب ثرا وهو مطلق فيحمل على الحال وعند محمد رحمه الله لزمه جميعا لان غصب غير المنقول تنصرون عند
وان لم يكن ان يجعل طرفا حقيقة لم يلزمه الا الاول كقوله درهم في درهم ولم يلزمه الثاني لانه لا يصلح ان يكون طرفا له
وخالف له الخليله والفصل لان اسم يشملها قال **وسيف له الفصل والجفن والمخالب** لان اسم السيف يطلق على الكل

التمل جديدة والجفن عده والحابل جمع الحائلة بكسر الحاء في علاقته قال **وتحمله له العبدان والكسوة** لان الاسم
يطلق على هذه الحلة عادة وفي المعتبة في الباب والحلة بيت من بين الثياب والاسرة والعبدان جمع عود كالديدان
في جمع دود **وتوب في مندبل او في توب لهما** لانه طرف له وهو ممكن حقيقة فيدخل فيه على ما بينا خلافا لما اذا
قال عصبة الكاف على خارجي يلزمه الاكاف خاصة دون الحار كان الحار مذكور لبيان محل المصوب حين اخذه وعصب الشئ
من محل لا يكون مفتضا عصبة المحل كذا ذكره في النهاية معني بالي الميسوط قال **وتوب في عشرة له توب** وهذا عند
اليوسف رحمه الله وقال محمد عليه احد عشر توبا لان النفيس من الثياب قد يلف في عشرة فامكن جعله طرفا كقول
حنطة في جوالق ارجل كلامه على التقديم والتأخير فيصير كانه قال عشرة اثواب في ثوبه وهو قول ابي حنيفة
اولا ان العشرة لا يكون طرفا لثوب واحد عادة والمتنع عادة كالممتنع حقيقة اذا التوب لعلها لان الثوب اذا لفت في ثياب
كان كل واحد منها طرفا في حق ما وراءه فلا يكون طرفا الا الثوب الذي هو ظاهر فلا يتحقق ان يكون لكل طرفا لو اختلفا
كلامه على التقديم والتأخير لا يمكن ان فيه احتيا لا لا يحجب المالمع الاحتمال لان في قد تكون معني اليين قال الله تعالى
فادخلني في عبادي اي بن عبادي فلا يجب بالستك وقوله النفيس من الثياب قد يلف في عشرة اثواب متفوض منها اذا
عاد اذا قال عصبت منه كرايا في عشرة اثواب حرير فانه يلزمه الكل عده مع انه محتج عرفا قال **وتسعة**
في خمسة وعين الصب خمسة وقال زفر عليه عشرة وقال الحسن بن زياد عليه خمسة وعشرون عرف الحساب لاهم
يريدون به ارتفاع احد العددين بقدر العدد الاخر **ان حرف في تستعمل معني مع** قال الله تعالى فادخلني في عبادي اي
معهم وهو الهاشي بين الكافة لما يبراه ارتفاع احد العددين بقدر الاخر عند الحواص من الناس وم الحساب وهذا لان
حقيقة في ان يكون للطرف لا يتصور ان يكون الدرهم طرفا للدرهم فتعين الحار المتعارف بين الناس وبين اللغتين اتصال من حيث
ان كل واحد منهما للجمع فصحت الاستعارة فلما عذرت الحقيقة وفي الطريقة لغا ولا يصار الى الحار لان الحار متعارف لا يتصل
معني التواضع لارتفاع احد العددين من حيث ان كل واحد منهما للجمع ومعني مع علي ما بينا ومعني علي قال الله حكاية عن فرعون لا يصحتم في
جذوع النخل اي على جذوع النخل واذا كانت معني على لا تقتضي وجوب التثنية على ما بينا من قبل وليس جمعا على البعض اولى من
البعض فلغت لما ذكرنا ان الطريقة اذا عذرت تلغوصا كما اذا قال علي درهم في درهم اذ لفرق بينه وبين قوله علي خمسة
درهم في خمسة درهم لان الوجوب لا لغا فيه هو تعدد الطريقة وهما فيه سواء وما ذكر الحسن لا يستقيم في الموزون وانما
ذلك في المسحوق على ان الارتفاع الذي ذكره يراه بتكثير الاجزا لا بتكثير الاعداد صحيحة وتكثير الاجزا لا بوجوب تكثير
العدد وهو المتعارف عند الحساب قال **وعشرة اعني مع اي يلزمه عشرة** ان اراد به معني مع ان اللفظ وهو حرف
في محله حجازا على ما بينا فاذا انوي محتمل كلامه صحت ثبته لا سيما اذا كان فيه تشديد على نفسه على ما عرف في موضعه
له علي من درهم الى عشرة او ايسر درهم الى عشرة له تسعة وهذا عند ابي حنيفة وقال يلزمه العشرة كلها
وقال زفر يلزمه ثمانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول والاخر حدا والمحد لا يدخل في المحدود فلا يدخل الغايتان فصار
كاذ ان قال لفلان من هذا الحابل الى هذا الحابل او ما بين هذين الحابلين فان الحابلين لا يدخلان في الاقرار فكذا هذا
ان الغاية لا بد ان يكون موجودا اذا المعدوم لا يصلح ان يكون حدا للوجود ووجوده بوجوبه فيدخل الغايتان
علاوة ما ذكر من المحسوس لانه موجود فيصير حدا فلا يدخلان **وله ان الغاية لا تدخل في المغيلا** لان الحد غير المحدود فكذا
هو الاصل كما قال زفر لكن هذا لا بد من ادخال الغاية الاولى لان الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاول اذ لا يعقل
ثاني بدون الاول فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في ادخال الثانية فاحذنا فيها بالقياس فلا ندخل ولا
العدد يفتنني ابتدا فاذا اخر جذا الاول من ان يكون ابتدا صار الثاني هو ابتدا فخرج هو ايضا من ان يكون ابتدا لا الاول
وكذا الثالث والرابع الى اخره فيؤدي الى خروج الكل من ان يكون واجبا فكان باطلا ولو قال علي لفلان كره حنطة
المكر شعير فعليه عند ابي حنيفة كره حنطة وكسر شعير لا يفي لان النفيس الاخر من الشعير هو الغاية الثانية فعند
يلزمه الكر **ولو قال له علي عشرة درهم الى عشرة دنانير فقلت له ابي حنيفة يلزمه الدرهم وتسعة دنانير** وعند

هذا
مقتضى
ان
الحد
غير
المحدود
لا
يدخل
في
الحدود
فكذا
هذا
ان
الغاية
لا
بد
ان
يكون
موجودا
اذا
المعدوم
لا
يصلح
ان
يكون
حدا
للوجود
ووجوده
بوجوبه
فيدخل
الغاية
الاولى
لان
الدرهم
الثاني
والثالث
لا
يتحقق
بدون
الاول
اذ
لا
يعقل
ثاني
بدون
الاول
فدخلت
الغاية
الاولى
ضرورة
ولا
ضرورة
في
ادخال
الثانية
فاحذنا
فيها
بالقياس
فلا
ندخل
ولا
العدد
يفتنني
ابتدا
فاذا
اخر
جذا
الاول
من
ان
يكون
ابتدا
صار
الثاني
هو
ابتدا
فخرج
هو
ايضا
من
ان
يكون
ابتدا
لا
الاول
وكذا
الثالث
والرابع
الى
اخره
فيؤدي
الى
خروج
الكل
من
ان
يكون
واجبا
فكان
باطلا
ولو
قال
علي
لفلان
كره
حنطة
المكر
شعير
فعليه
عند
ابي
حنيفة
كره
حنطة
وكسر
شعير
لا
يفي
لان
النفيس
الاخر
من
الشعير
هو
الغاية
الثانية
فعند
يلزمه
الكر
ولو
قال
له
علي
عشرة
درهم
الى
عشرة
دنانير
فقلت
له
ابي
حنيفة
يلزمه
الدرهم
وتسعة
دنانير
وعند

يلزمه عشرة درهم وعشرة دنانير ذكر المستلزم في النهاية قال **له من داري ما بين هذا الحابل الى**
هذا الحابل له ما بينهما فقط لما ذكرنا ان الغاية لا تدخل في المغيلا **وتحمله له العبدان والكسوة** لان الاسم
ولا تالا وقوله ان بين سببا يتعلق بالاقرار للمحل لا لاقرار للمحل الذي يشترط فيه بيان السبب الصالح لانه ان بين فيه
فيه سببا صالحا بان قال مات ابو قورته او اوصاله به فلان يجوز والا فلا وهذا عند ابي يوسف وعند محمد رحمه الله يجوز الاقرار
له وان لم يبين السبب واما الاقرار للمحل فبما لا يجمع وان لم يبين السبب **وجه الله في الخلافة ان الاقرار حجة موجبة**
يجب اعماله ما امكن وقد امكن حمله على السبب الصالح لانه يمكن ان ورثه او وصي له به فلا يصار الى البطلان مع الامكان فصار كاقرار
العبد الماذون له او الصبي الماذون له في التجارة فانه يجوز لامكان الجواز وان اعمل الفساح بان امر مال ليس من التجار **وهذا**
حاز اقراره بالحمل مع احتمال الفساد **ولا يفسد** رحمه الله ان الجواز طريق الارث والوصية وليس احدهما باولي من الاخر فيبطل
كل اشترى عبدا بالثمن باعه وعبد اخر معه من البائع بالثمن وخساية فانه يبطل في العبد المشتري وان امكن جوازه بان
محل الالف او اكثر حصصه المشتري والباقي حصصه الاخر بخلاف اقرار الماذون له في التجارة لان حصصه حصة واحدة وهي التجارة فلا
الاقرار للمحل لان حصصه حصة واحدة وهي الوصية على ما قالوا لان المحل واحد لا يمكن الا بالوصية فتعينت سببا **ولا يفسد** لان اقراره
ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة وهذا يجوز اقرار العبد الماذون له وينفذ اقرار احد المتقايضين على شريكه ولو اذ لك كاجاز ولا يفسد
فصار كما اذا صرح به ولا يتصور البيع مع الجنتين ولا يبي عليه احد فيبطل **ان للسبب ثلث صور** اما ان يصرح الاقرار فهو على
الثلاث **واحد** ان بين سببا صالحا يجوز بالاقرار **واحد** ان بين سببا غير صالح فلا يجوز بالاقرار **واحد** ان بين سببا غير صالح فلا يجوز بالاقرار
الوجوب فكيف يفسد على ابطاله ببيان سبب غير صالح **والا** بطلان الرجوع عن الاقرار وهو لا يمكن الرجوع **ولا نقول** ليس يرجع
ولما هو بيان سبب محتمل لانه محتمل ان احدا من اوليائه بايعه عنه فحسب ان ذلك صحيح فيقر به ويضيفه الى الجنتين ايضا
محتمل ان يكون بين فلان دارا وان كان الباقي غيره **وهو الاجر** اذا اصرح الاقرار للمحل فبما لا يجمع اذا اجمعت به في حله يعلم انه كان موجودا
وقت الاقرار او محتمل وذلك بان تضعه لفلان من سنته اشهر اذا كانت ذات ربح او اقل من سنتين من وقت الفراق اذا كانت
معه ثم ان ولدته جبا كان له ما اقرب **وان** ولدته ميتا برده الي ورثتها لموصي او ورثتها ابيه **وان** ولدته ولدت ولدين فان كانا ذكرا
او انثيين فموصيها نصفان **وان** كان احدهما ذكرا والاخر انثي فكذلك في الوصية **وفي** الارث للذكر مثل حظ الانثيين **وقد**
ذكرنا ان الاقرار للمحل جائز بالاقرار **وان** اصرح ولم يبين السبب **وذكرنا** الفرق بين يوسف وبينه ومن الاقرار له ان كان
المقر به حلا جارية فانما يستحقه المقر له اذا علم وجوده وقت الاقرار او اقبل ذلك على الوجه الذي بينا وان كان حلا جارية
بقدر راد في حله يتصور ذلك عند اهل الخبرة على ما جرت به عادة **وقال** **وان** اقر بشرط الحار لم يلزمه **المال وبطل الشرط**
بغضائه اذ اقال علي لفلان الف درهم فرض او عصب او ودعة او عارية فاية او مستهلكة على انه بالخيار ثلثة ايام وانما يلزمه
لان الاقرار حجة ملزمة على ما بينا من قبل وهو اخبار عن الكاين وليس بالنشأ والاخبار لا يقبل الحار لان الخيار لا يتغير به صفة العقد
وتغير من له الخيار بين صحته وامضاه والخبر لا يتصور فيه ذلك لانه ان كان ما قد فسرصد في اختياره لم يختار وان كان كاذبا لم يتغير
اختياره ولا يتغير اختياره فتعين لان الخيار في معنى التعليق بالشرط والخبر لا يتغير بالتعليق بالشرط لعدم حركه وهو
الاعدام واما اذا اقال علي الف درهم من من مبيع بعته على اني بالخيار صح ويثبت الخيار اذا صدقه المقر له او اقر على ذلك
بمنه **لان** المقر له عقد يعقل الخيار فيصير اذا اثبت حجة وان كذبه المقر له لم يثبت الخيار وكان القول قول المقر له لانه من العوارض
كالاجل والقول في العوارض قول المنكر وان اقر بالدين بسبب كماله على انه بالخيار في مدة معلومة طويلا او قصيرة جازان
صدقه المقر له لان الكفالة عقد بيع اشترط الخيار فيه لان الكفالة عقد بيع فيه خيار الشرط بخلاف الصور للمعذمة لا لها
افعال لا يقبل الخيار كذا الاقرار بها **الاستثناء** وما في معناه الاستثناء تكليفا لباقي بعد التثنية
عندنا اخراج بعد الدخول عند الشافعي بطريق المعارضة وهذا محتمل فان الاستثناء جاز في الطلاق والعنان ولو كان اخرها
لما صح لا محالة لا محالة الرجوع والرفع بعد التوقيع وتظهر صحة الخلاف فيما اذا اقال لفلان علي الف درهم الامانة او خمسين
فعدنا يلزمه تسعها لانه لما كان تكليا لباقي وكان مانعا من الدخول شككنا في المنكح به والاصل فراغ الدرهم فلا يلزمه

الزاد بالشك فصار نظير ما لو قال على سعيه او سعيه وخسونه فانه يلزمه الاقل وعنده لما دخل الالف كله صار الشك
في الخرج يخرج الاقل وهو خسونه والباقي على حاله قال **استثنى بعض ما اقرب منه لزمه الباقي** لما ذكرنا انه يحكم
بالباقي بعد التثني وصار استثناؤه كانه نكح بالباقي ابتداءً اطلاق لفظة البعض في الكتاب من غير تقدير بشي دليل على
ان الاكثر جازم وهو المذهب وقال القرافي لا يجوز ان العرب لم تنكح به قلنا نكحت به العرب وهو موجود في القرآن قال الله تعالى
لا يؤمنهم اجمعين الا بعد ان قالوا ان عبادي ليس لكم عليهم سلطان الا من اتبعكم من العاوين فاستثنى المخلصين
تارة والفاون اخرى فابعد كان اكثر لزمه **الاستثنى** ادوا التي نقصت تسعين من مائة ثم اجتمعوا حكما بالعدل حكما
استثنى تسعين من مائة وان لم يكن با دليلا لانه في معناه **وقال صاحب النهاية** ولا بين استثنى الاقل والاكثر وان لم ينكح
به العرب ولا تقع محتمة اذا كان موافقا لطريقهم كما استثنى الكسور لم تنكح به العرب وهو صحيح لا فرق بين ان يكون
الاستثنى ما لا يقسم او مما يقسم حتى اذا قال هذا العبد لفلان الاثنته او قال الاثنته مع **قال الاستثنى الكل**
في لا يصح استثنى الكل لان الاستثنى لتمام الحاصل بعده ولم يبق شي يصير منكلا به فيكون جوعا فلا يصح وهذا اذا كان الاستثنى بلفظ
المستثنى منه مثل ان يقول على عشرة الا عشرة او يقول هو احرار الا هؤلاء او اما اذا كان كلفه بلفظ يجوز ان اني على الكل
عذاك مثل ان يقول عبيدي احرار الا هؤلاء او يقول نسائي طوائف الا هؤلاء او يقول عبيدي احرار الا عابدا وسائلا ويروي
نسائي طوائف الا زينة وعمره وفاطمة وليس له عبيد ولا نسائي غير المستثنى من الاستثنى فلا يفتقر احد منهم ولا طفل واحد منهم
لانه اذا اختلف اللفظ يتوهم بقا شي من المستثنى منه اذ اللفظ ما له وذلك كلفه لجملة الاستثنى ولا يشترط حقيقة التثنية لان الاستثنى
يتبع صحة الكلام لفظا لا محقق ما دخل تحت التثنية ان لو قال امراته انت طالق انما الاستحابة وتسعة وتسعين يصح حتى لا يقع عليها
الواحدة ولو كان يتبع صحة الحكم لوقع التثنية كما اذا قال انت طالق ثلثا الا الفاء على هذا الوقال او صيغت بثلث مالي لا يملك مالي لا يصح
الاستثنى وباحد الوجه لانه ثلث ماله ولو قال او صيغت له بثلث مالي الا الفاء وثلث ماله الذي لا غير صح الاستثنى ولا يستحق الموصي له شيئا لما
ذكرنا انه يتبع صحة اللفظ لانه تصرف لفظي فيثني على صحة اللفظ لا على صحة الحكم خلافا ما اذا وقع الاستثنى بعين ذلك اللفظ لانه لا يصح
اخراج بعض ما ناوله اللفظ ولا التكميل بالحاصل بعد التثنية فلم يصح اللفظ ولا الاستثنى **قال الاستثنى الكل** **وهو استثنى الكل** **وهو استثنى الكل**
لا غير حتى اذا قال على الف درهم الا قنبر حنطة او الادب بئرا مع وكذا الوقال على مائة دينارا الا قنبر شعير او الا عشرة دراهم صح
وهذا عند ابن حنيفة واي يوسف رضي الله عنهما **وقال محمد** وزف لا يصح **وقال على مائة درهم** الا ثوبا لا يصح بانفاق اصحابنا **وقال**
الشافعي يصح فيها يعني في المثل وغيره لان حكم الاستثنى امتناع ثبوت الحكم في المستثنى ليقول الدليل المعارض عنده بمنزلة دليل المحصر
من العوارض فان كان المعارض من جنسه جازم فدره وان كان من خلاف جنسه يجب اخراجه قبيته عملا بالدليل المعارض بقدر الامكان
ان الاستثنى اخراج بعض ما ناوله صدر الكلام على معني انه لو لا الاستثنى كان داخل تحت اللفظ وهذا لا يتصور في خلاف
الجنس لعدم دخول تحت اللفظ **الاستثنى** واي يوسف رضي الله عنهما ما ناله بعد زنا ما بينا الا انها استحسننا في المفردات وهي المكمل
والموزون لا يحتاج احد في المعنى من حيث انها تثبت في الذمة خلافا وموجلا ويجوز استنقاصها وان اختلفت صورها فاذا كانت
في المعنى جنسا واحدا جاز استثنائها واعتبار المعنى لان الاستثنى استخراج بطريق المعنى على ان يصير الكلام به عبارة عما هو المستثنى
وما ذكره الشافعي لا يعني له ان المعارض لا تثبت عند اختلاف المحل لان اتفاقا احدهما لثبوت الاخر فلا يتعارضان **وقال العبد** لا يقدر
ان شي ما عليه من الواجب بطريق المعارض فانه اذا اقر به لزمه ولا يتصور ان يثني بعد ذلك بانكاره ولو كان بطريق المعارض كما
ذكره لاستوي فيه البعض والكل كالنسخ وكذا كان يستوي فيه الانفصال والافصال لان المعارض لا يشترط ان يكون مقارنا وانما كان
في المعنى لان الاول رخص ولو كان بطريق المعارض كان احدهما كذبا وذلك لا يجوز لانه موجود في القرآن قال الله تعالى فليتب عليه الف سنة
الاخمين عاما ولو كان هذا اخبارا عن لثبته في الف سنة ثم اخبرناه لم يثبت حسين عاما منها لكان كذبا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وانما
هو اسم للباقي بعد التثني كانه قال فليتب عليه تسعماية وحسين عاما لانه اذا قلت على عشرة الاخسة اسم الخمسة كانه قلت
على خمسة لانك اقررت بعشرة ثم استوفيت الخمسة بعد ذلك يكلم معارض والمعدود الذي لا يتفاوت احاده كالفلوس مثل المكمل

والموزون حتى يجوز استثنائه من الدرام والدنانير **قال** **ولو وصل اقراره بان شأنا الله بطل اقراره** لانه ابطال او
تحقيق على ما بينا في الطلاق فان كان الاول فقد بطل وهو ظاهر وان كان الثاني فذلك لان الاقرار لا يحتمل التعليق بالشروط حتى
اذا قال فلان على الف درهم ان شاف فلان كان الاقرار باطلا وان شاف فلان لانه علقه بشرط في وجوده خطرا والاقرار لا يحتمل لان
التعليق عين والاقرار لا يحلف به ولانه اخبار متردد بين الصدق والكذب فان كان صدقا لا يصير كذبا بفوات الشرط وان كان كذبا
لا يصير صدقا بوجود الشرط فلا يعلق به اصلا **اما التعليق** فيما هو واجب ليتبين بالتعليق انه ليس بانقاع ما لم يوجد الشرط وكذلك
كل اقرار علق بالشروط كقوله ان دخلت الدار او مطرت السماء او هبت الريح او ان قضي الله تعالى او اراده او رضيه او احبه او قدر
او ليسه او ان يثبت بذلك فذلك اقرار بطل لا اقرار اذا كان موصولا للمعنى الذي ذكرنا **وقال** اشهد وان لم يلف
درهم انتم فهو عليه ان مات او عاش فان هذا ليس بتعليق فان موته كانه لا يحاله ومراده ان يشهد على المال المقصود حتى لا يثني فتمت
مرتبته ليشهد وبعده موته اذا جددت الورثة فيكون راجعا اليه تاكيد الاقرار بغير منه المال عاش او مات وكذا الوقال على الف
اذا جاز اس الشعر او اطر الناس او الى الفطر او الى الاضحية **قال** هذا ليس بتعليق وانما هو دعوي الاجل الى الوقت المذكور فيكون
اقراره مقبولا ودعواه الاجل لا يقبل الا حجة **هكذا** اذكره في النهاية وذكر في المحيط في باب تعليق الاقرار بالشروط هذه المسئلة
تقال اصله ان تعليق الاقرار بالشروط باطل والماله لا يملك الاقرار اخبارا عن كانه سابق والكابن لا يتعلق بالشروط وانما يتعلق
بالشرط غير الكابن يصير كانه عند وجود الشرط ولانه اخبار متردد بين الصدق والكذب فان كان صدقا لا يصير كذبا بفوات
الشرط وان كان كذبا لا يصير صدقا بوجود الشرط فلا يبدل في تعليقه بالشروط فلفظي تعليق الاقرار بالشروط اذا كان الشرط
سببا لحلول الاجل والموت وجب القدر بجمع تعليقه بذلك الشرط لانه يراى به الاخبار عن محل الاجل هكذا اذكره في مسائل المسسوط
وذكر في النهاية في اوائل هذه المسئلة معربا الى المسسوط **قال** لو قال عصبك منك هذا العبد امس ان شأنا الله لم يزمه شي استغسلا
والقباس استثنى باطل لان ذكر الاستثنى بمنزلة ذكر الشرط وذلك اما بجمع في الاشياء دون الاخبارات ولكنه استحسن **قال**
الاستثنى يخرج للكلام من ان يكون عن ماله لان يكون في معنى الشرط الاتري ان موته عليه اللام لم يجانب على تركه الصبر ولو لم يخرج
لعون **قال** الوعد من الاثبات عليه اللام كالعهد من غيرهم والاقرار لا يكون لا بكلام هو عن ماله وهذا يشير الى ما قال في المحيط
وشرط في المختصر ان يكون موصولا لانه لو كان مقصودا لا يورث خلافا لابن عباس **هو** استدله ما روي عنه عليه اللام انه قال والله
لا عوز فريشا ثم قال بعد سته ان شأنا الله قلنا هو غير والمغير لا يصح الاستغسلا كالمسحط واستثنى النبي عليه اللام كان استثنى
امراه بوجه بقدر الامكان لا يمنع الا تعقاده وقد ذكرنا في كتاب الطلاق هذا الاستثنى بتعليق بشرط لا يعلم وجوده او ابطال
وذكرنا الخلاف بين ابن يوسف ومحمد فلا نعبده **ولو استثنى البناء من الدار فما للمقر له** لان البناء داخل في الاقرار
تبعه لا مقصودا اقصا وصفا والاستثنى تصرف لفظي فلا يصح الامتناع لكون البناء وصفا لا يستطبا استحقاته قبل البعض شي
من الثمن وانما ثبت للمشتري الخيار كعقوبات ساير الاوصاف خلافا ما اذا قال الا ثلثا او الا ابتاعها لان اجزا الدار ادخلت تحت لفظ الدار
فصح استثنائها وهذا لو استثنى هذا الجزء او فوات قبل الثمن يسقط حصته من الثمن والطوق في الجارية والقصير في الحائض والخلة في البستان
تظير البناء في الدار **قال** **وبناها في العريضة فلان فهو كمال** لان العريضة عبارة عن البقعة دون البناء فانه قال بياض هذا
الارض دون البناء فلان خلافا ما اذا كان مكان العريضة الارض بان قال بناها الدار والارض فذلك لا يكون له البناء ايضا لان الارض
كالدار فيجبها البناء خلافا ما اذا قال بناها الدار والارض فذلك لا يكون له البناء ايضا لان الارض كالدور فذلك لا يكون له البناء ايضا لان الارض
ملكه فلا يخرج عن ملكه باقراره بالارض اذ لا يصدق قوله في حق غيره خلافا لمسئلة لاولي لان البناء مملوك له فاذا اقر بالارض
لغيره يتبعها لان اقراره مقبول في حق نفسه **وقال** ارض هذا الدار فلان وبناها في اول فلان كان الحل للاول لانه لما اقر بالارض
له ملك البناء تبعا فلا يقبل قوله بعد ذلك انه لغيره **وقال** بناها الدار فلان وارضها فلان فكل واحد منهما ما اقر به له لقيام
ملكه عند اقرارهما فينفذ وتخرج جنس هذه المسائل مبني على ان دعواه لنفسه لا يمنع صحة الاقرار به لغيره وان اقراره لا يقبل
في حق غيره **وقال** على الف من ثمن عبد لم اقبضه **قال** من عبد لم اقبضه **قال** من عبد لم اقبضه **قال** من عبد لم اقبضه **قال** من عبد لم اقبضه
العبد **قال** المقر المقر له لزم المشتري الثمن **قال** الفيدلانه اقر له بالف على صفة فيلزمه على الصفة التي اقر بها **وهو**

له على الف درهم

المقالة لانه وصية من وجه حي كان للقران يرجع عن الاقرار لان نفسه لم يثبت ولا يلزمه كالوصية ارت من وجه حي لو اوصى بغيره باكثر
من الميت لا ينفذ الا بإجازة المورث ما دام المورث حيا على اقراره كانه وارث حقيقة **ومن مات ابوه فاقرباؤه شركه في الارث**
باب ثبوت سهمه لا يثبت له ان اقراره مقبول في حق نفسه غير مقبول في حق غيره **تفسيره** مشترك في العبد اذا اقر على البايع انه
اعفاه قبل البيع لم يقبل قوله في حق البايع حتى لا يرجع عليه بالنسبة وقبل في حق نفسه حتى يعقن العبد فاذا اقر اقراره في حق
نفسه يستحق المقر له نصف نصيب المقر مطلقا عندنا وعند مالك وابن ابي ليلى يجعل اقراره شايعا في الشركه فيعطي المقر من
نصيبه ما يخصه من ذلك حتى لو كان اشخص مات ابوه الخ معروف فاقر باخ اخر فكذلك اخوه المعروف فيه اعطى المقر نصف
ما في يده وعندنا ثلث ما في يده لان المقر قد اقر له بتلك شايخ في النصعين فتد اقراره في حصته ويطل ما كان في حصته اخيه
فيكون له ثلث ما في يده وهو سدس جميع المال والسدس الاخر في نصيب اخيه بطل اقراره فيه لما ذكرنا ونحن نقول ان في زعم
المقران بساويه في الاستحقاق والمنكر ظاهرا بانكاره فيجعل ما في يده كالمالك فيكون الباقي بينهما بالسوية ولو اقر باخ تاحد
ثلث ما في يده وعندنا اخذ حصته ولو اقر ابن وبنت باخ وكذا بهما ابن وبنت يقسم نصيب المقرين اثنا سائر وعندهما اربعة
والفرض ظاهر ولو اقر امرأة اقرارا زوجة اخذت ثمن ما في يده ولو اقر بغيره في ام الميت اخذت سدس ما في يده فيعامل فيها في
يده كما يعامل لو ثبت وقاله في الايقاع لو اقر احد الابنين المعروفين بزوجته لثبت اخذت تسعي ما في يده لان في زعم المقران
الشركه بينهما على ستة عشر سهما للزوجة سهمان وكل ابن سبعة اسهم فلما اخذ اخوه اكثر من حقه في زعمهما صار ذلك كافيا
فتضرب في بقدر حقه وهو سهمان ويضرب الابن بقدر حقه وهو سبعة فيجعل لها سهمان من تسعة وله سبعة وعلى قول
مالك وابن ابي ليلى لما في يده لان اقراره انما يرجع بسهم واحد يعني من ستة عشر وله سبعة اسهم **قال وان ترك**
ابنه وله عليا اخر ما ية فاقرباؤه يقضون اليه حصة من ماله في المقر والاخر خمسة لان الاقرار باستيفاء الدين اقرار بالدين
على الميت لانه المقبول غير الدين فيكون مضمونا على القايض دينيا في ذمته ثم يتقاضى من اقراره اخوه لا يصدق عليه فينفذ في
حقه فوجب على الميت حسنون درهما على رعيه والدين مقدم على الميراث فاستغرق نصيبه فلا يأخذ منه شيئا كما اذا اقر عليه
بغيره وترك اخوه وليس له ان يشارك اخاه في الخمسين وان صادقا على انه مشترك بينهما لانه لو رجع المقر على اخيه لرجع
اخوه على المقرين ما بقي من الدين على زعمهم ثم رجع المقر على المقرين ما اذ على الخمسين مما اخذه من اخيه المكذب لان الوارث لا يأخذ شيئا
الا بعد تقضى الدين فيؤدي الى الدور وعلى مذهبه ابن ابي ليلى ان المقر يحصل له نصف الخمسين لانه يصرف الاقرار الى الكل شايحا
لانه اقر على نفسه وعلى اخيه فاقر له في حقه مقبول فيصير وفي حق اخيه لا يقبل فلا يرجع ولو اقران اياه قبض كل الدين والمسئلة عاها
كان جوابه كالاولي الا انه هنا خلف للمقر الحق المدين بالله ما يعلم انه قبض الدين فان نكل برك ذمته وان خلف دفع اليد
نصيبه بخلاف المسئلة الاولى حيث لا خلف حق المقر لان حقه كله حصل له من حصة المقر فلا حاجة الى تخليفه وهذا لم يحصل
له الا النصف فيخلفه ولو ترك الميت في هذه الصورة ما ية اخرى غير الدين والمسئلة بخلافها فاقضها ما رجع المكذب
على المقر بنصيبه من المائة الدين لما قلنا وللمقر ان خلفه لما ثبتا فان نكل برك ذمته وان خلف اخذ نصيبه وهو
خمسون درهما من المقرين ثم رجع المقر من ذلك على المقر باخذه منه من نصيبه من الشركه لانه لما اقر يقض اليه المائة فقد
اقر عليه بالدين والدين مقدم على الميراث على الوجه الذي بيده **كتاب الصلح**

خاصة

من الصلح وهو ضد الفساد ومعناه دال على حسنة الداني وكلم من فساد انقلب به الى الصلاح بحسنة ولهذا امر الله تعالى
به عند حصول الفساد والفقن يقول تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحو بينهما **قال تعالى** وان امرأة
الصلح المذكور لانه خرج من تحت التعليل والعلل لا تنقيد محل الحشر فيعمل بذلك في جميع انواعه حسن لان فيه اطفاء النار بين الناس
لرفع المنازعات الموقفات عندهم وهي ضد المصالحة وهي منهي عنها بقوله تعالى ولا تنازعوا في ترك الصلح ذلك لان
طلب جميع ما يستحقه ربما يؤدي الى انكار لا سيما عند الاعسار وفيه نسا دعتهم بعد الانكار فان المدي اذ افام البيعة

تفسير

تكثر العداوة وتبطل الفتن بين المدعى عليه والمدعي والشهود والقاضي والى هذا اشار النبي عليه السلام بقوله ردوا المحصور
كي يصلحوا وقال ابو بصير الماشريدي رحمه الله لا يجعل الشيطان في ايقاع العداوة والبغضاء في بني ادم مثل ما جعل من اهل
الصلح على الانكار وهذا الصحيح لان في منع هذا الصلح فتح باب المنازعات واثارة النيران بين الناس واقامة الفتن والمكابدات لا يترك
الي ما حكم ان فتنه وقعت في قبيل بسبب نكته غلام فهاجرت بسبب نكته حتى قتل من اربعين الفا فامتد الحراب بينهم الى ان وقع
الصلح فانطفأت النيران ولان العقود الماشرة للحاجة والحاجة اليه اسر لنفع الشرف كان اولى به **قال رحمه الله وهو جاز**
باقرار وسكون وانكار لا يظان ما نزلنا وما روي وما بينا من المعنى ونقوله عليه السلام كل صلح جاز فيما بين المسلمين الا صلحا
احل حراما او حرم حلالا **قال الشافعي** لا يجوز مع الانكار والسكون لما روينا وهذا الصلح لا يملكه لان البطلان كان حلالا لا لادفع
حراما على الاخذ فبالصلح يعكس الامر فيكون حراما على الوافع حلالا على الاخذ **او نقول** ان المدي ان كان يحل كان اخذ
المدعى حلالا لا قبل الصلح وحرم عليه بالصلح وان كان مبطلا فقد كان اخذ المال على الدعوى الباطلة حراما عليه قبل الصلح وحل
له بالصلح فصار حلالا حراما ولان المدعى عليه يدفع المال لقطع الخصومة عن نفسه وهذا رشوة فاذا كان التملك رشوة كان
التملك قبل الرشوة اذ لا يملك الا من له الحق فيكون المدعى عليه يدفع الظلم والمدي اخذ التملك الظلم **قالنا** ليس
هذا امر ادلبي عليه السلام لان ذلك موجود في الصلح مع الاقرار ايضا لان الصلح يقع عادة على ما دون حقه فاما ادلي لما حرم الي
تمام حقه كان حلالا للمدي اخذ قبل الصلح وحرم عليه بالصلح وكان حراما على المدعى عليه منعه قبل الصلح وحل له بعده ولو كان
المراد هذا المعنى لما منع مطلقا بل يبيع ايضا يكون حراما بهذا الاعتبار لان كل واحد من المتبايعين ماله كان حلالا له قبل
البيع وحرم عليه بالبيع وكذا اسباب العقود المشروعة فيؤدي هذا الى تحريم اسباب الملك بأسرها وانما مراده عليه السلام
ان يستباح بالصلح ما ليس بمباح شرعا او يحرم ما ليس بحرام وذلك مثل ان يصلح على الحجر والحجر يبر او يصلح احدي الضرتين
زوجها على ان لا يطأ الاخرى او اخته فتحرر عليه على زعمهم بالصلح وهذا ظاهر لانه عليه السلام ذكر الحرام والحلال مطلقا
والمطلق منها ينصرف الى الكمال وذلك بان يكون حراما او حلالا لعينه وقوله رشوة وتلكه قبول الرشوة الى اخره لا نسلم
بل هو في زعم المدي هو عين حقه او بدله فهو حلال له اخذه واكله وفي حق المدعى عليه لا نقدر اليه من دفع الشرع نفسه وهو
ايضا حلال له لان المال لم يخلق الا للملك ولذا قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان يجوز ما يكون من الصلح الصلح على الانكار لا معنى
الصلح فيه تحقيق على التام وهو قطع المنازعة والخصومة والفساد الذي يتولد عنها وامامنا اقراره فلا يوجد فيه معنى الصلح على
التام اذ ليس فيه منازعة حتى يحتاج اليه الى الصلح بل هو استيفاء لبعض حقه واسقاط للباقي ان اخذ بعض حقه من جنسه وان اخذ من
خلافه فهو بيع عن طوع منه واختيار ولو قلنا انه رشوة ففي جازيه للدافع لظلم عن نفسه وما جازيه من الدامر من قوله عليه السلام
لئن ايسر الراسي والمراسي المراد به اذا كان هو الظالم فيدفعها الى بعض الظلمة من وكالة الامور يستعين به على الظلم بالرشوة وامامنا دفع الضرر
عن نفسه فلا شبهة فيه حتى روي عن ابي يوسف رحمه الله انه اجاز ذلك للتوفي من مال البيت ايضا لدفع الضرر عن البيت **الاشرك** ان
الحضر عليه السلام حرق السبيبة كليا ياخذها الظالم فلما كان مراده بذلك الا اصلاح والله يعلم الصلح من العسود وقوله اذ لا يملك الا
من الجملة التي تملك قلنا لا نسلم اتحاد جهة التملك والتملك بل قد تختلف الجملة بينهما كما في زعمنا غيره ثم اشترطه فانه يبيع في حق البايع
حتى يبر المشتري على التمام فذا في حق المشتري اذ لا يبيع بينهما على زعمه وقبله كل واحد من الجماعة في الغرض ما ادي اليه اجتهاده
والصلح يبر في حق البايع معاوضة في حقها وكذا بالاقالة فاما يبيع في حق ثالث فسخ في حق المتعاقدين **قال فان**
وقع من مال عاك باقرار احدهما لان معنى البيع قد وجد فيه وهو مبادلة المال بالمال عن تراض فيجري فيه احكام البيوع وهذا
لان الصلح في الصلح ان يحل على شبه العقود لا يجري عليه احكامه لان العبرة للعاني دون الصور ولهذا اجعلت الغبة بشرط العوض
بيعا والكفالة بشرط ابراء الاصل حواله والحواله بشرط ان لا يبر الاصل كفاية **او اذا وقع** عن مال عاك ينظر فان وقع على خلاف جنس
المدعى ببيع وشرا كما ذكرنا وان وقع على جنسه فان كان باق من المدعى موقوف وبرا وان كان بثلث فهو قبض واسبغنا **وان**
كان باكثر منه فهو قبض وربا **قال** فيثبت به الشفعة والرد بالعيب وجاز الروية والشرط لا ينعكس الاشياء من
احكام البيع ثبتت فيه **قال** ويفسد جهالة البطل الذي وقع عليه الصلح **لا جهالة المصلح** منه لانه يبيع فيفسد بالجهالة

دفع الرشوة على حيز

خلاص الصلح عن العتق حيث يجوز الزيادة فيه على قدر الدية وكذا على الأقل وان كان أقل من عشرة دراهم لأنه لا موجب له في المال وإنما يجب بالعقد فينفذ بغيرها بخلاف النكاح حيث لا يجوز تسمية ما دون العشرة فيه لأنه مقدّر به شرعا ولو وقع الصلح على غير مقدار الدية جاز كيف ما كان لحد الرضا إلا أنه يشترط القبض في المجلس إذا كان ما وقع عليه الصلح دينيا في الدية كذا يكون فترافعا كالي بكالي ولو بقي الفاضي يأخذ مقدار الدية فصالح على جنس آخر منها بالزيادة جاز لأن الحق تعين فيه بالقضاء كان غيره من مقدار الدية كجنس آخر فامكن الحمل على المعاوضة بخلاف الصلح عليه ابتداء لأن تراخيها على بعض المقادير منزلة قضا الفاضي فكذلك يجوز للفاضي أن يقضي بالزيادة على الدية على الدية من جنسه لا يجوز لها البقاء بصلحها عليها لما يلزم من الرضا على ما ذكرنا ولو صالح على خسر فسد الصلح ووجب عليه الدية لأن هذا صلح عن مال فيكون نظير الصلح عن سائر الديون وما دون النفس يعتبر بالنفس فليحق ما يوجب العصاص فيه بالعقد في النفس وما يوجب المال بالخطأ بينهما لا يختلف هذا الحكم في هذه الأشياء بين أن يكون عن إقرار أو انكار أو سكوت لما ذكرنا من المعنى وإنما يختلف فيها النسب من معاوضة أو افتدائين **مقالة المدعي** يعني بخلاف ما إذا صالح عن دعوى حذيان ووقع الزاني أو شاربا لغيره أو الفادى فصالح هو المرافع حتى يترك الدعوى لا يجوز الصلح فله أن يرجع بما دفعه من الحدود حتى أنه تعالى لاحق المرافع ولا اعتبار من حق العتق لا يجوز ولعل الوادعت المرأة أن ولدها موز وجها المطلق فأنكر وصالحها على شيء حتى يترك الدعوى كان الصلح بالطلاق والنسب حتى الولد وكذا لو كان لرجل طلبة أو كسيف على طريق العامة فخاصه رجل على نفسه فصالحه على شيء كان الصلح بالطلاق الحق والطريق العامة فالحياة لا يجوز أن يصالح ولعد على أن يترك خلاص ما إذا صالح الإمام عنه على ما له حيث يجوز لأن للإمام ولاية عامة وله أن يتصرف فيما حرمه فإذا أرى في ذلك مصلحة ينفذ لأن الاعتراض من المشرع العام جاز من الإمام وهذا لو باع شيئا من بيت المال صح بيعه بخلاف ما إذا كان ذلك في طريق غير نافذ فصالحه رجل من أهل الطريق حيث يجوز في حقه لأن الطريق مملوكة لأهلها فيظهر في حق الأفراد والصلح معه مفيد لأنه يسقط له حقه ثم يتوصل إلى تحصيل رضا أبا قح فيجوز له **قال** ومن نكاح أي يجوز الصلح عن دعوى النكاح إذا كان الرجل هو المدعي والمرأة تكون له أمكن اعتبار الصحة فيه بأن جعل في حقه في معنى الخلع لأن أخذ المال عن ترك البضع ناع والصلح بغير حمله على أقرب العقود إليه على ما مر ذكره وفي حقه لا فتدي بهين وقطع الخصومة فكان صحيحا وإن كانت هي المدعية والزواج يتكرر في بعض نسخ المختصرات لا يجوز لأنه لو جعل ترك الدعوى منها طلاقا فالزوج لا يعطى العوض في العرقه إذا لم يسلم له شيء في هذه العرقه وهي يسلم لها المال والنفس وإن لم يجعل فترته فالحال بعد الصلح على ما كان عليه قبله فتكون هي على دعواها فلا يكون هذا الصلح مفيدا أقطع الخصومة ولا يعطى إليه وذكر في بعضها أنه يجوز لأنه يجعل كانه رادها على مهرها ثم خالعهما على أصل المهر دون الزيادة ليسقط مهر غير الزيادة **والرق** وكان **علقا على مال** يعني الصلح جاز عن دعوى عوي الوق وكان في حق المدعي يعني العتق على مال وفي حق الآخر لدفع الخصومة لأنه أمكن تصحيحه هذا الاعتبار فجاز ولعل هذا يصح على حيوان في الدمة إلى أجل كالكتابة اعتبار الزعم المدعي فإنه الحيوان تثبت في الدمة في معاوضة المال بغير المال كالنكاح والخلع عيوان لا ولا له عليه لأنه ينكر العتق ويدعي أنه حر الأصل إلا أن يقيم المدعي البينة بعد ذلك فتقبل بيئته في حق ثبوت الولا عليه لا غير حتى لا يكون رقيقا لأنه جعل معيقا بالصلح فلا يعود رقيقا وكذا في كل موضع أقام بيئته بعد الصلح لا يستحق المدعا لأنه يأخذ البدل بخياره نزل بها وكل موضع وقع فيه الصلح والمدعي كادب فيه لا يملك به فيما بينه وبين الله أخذ العوض منه ونظيره المقر له إذا كان يعرف أن المقر كادب لا عمل له إلا إذا سلمه إليه ببطيئة نفسه فيكون كدبة مبتدأة فبطيئة له **وان قتل العبد** إذا ذبحه **ولا يملك له** أي يجوز له أن يقتل العبد له رجلا **وان قتل العبد** جاز أي لو صالح العبد المأذون له والقتل عن عبده جاز وعن نفسه لا يجوز وإنما جاز عن عبده دون نفسه لأن المأذون لا يجوز له أن تصرف لافقها هو من باب التجارة ولا ينفذ تصرفه في غيره وتصرفه في نفسه ليس من التجارة فلا ينفذ في حق المولا إذا كان بعوض لا تصرف في مال العبد بغير إذنه وهو المولى ولهذا لا يجوز له أن يبيع نفسه ويبيع

لو ادعت على زوجها المطلق أن لا يملكه فأنكرها على ترك الدعوى فالصلح باطل

بأن لا يملكه أو يملكه بغيره

بينه وبين المولى حتى لا يجوز له قتله بعد العفو لأنه مكلف فيصير تصرفه في حق نفسه ولا يجب عليه البدل للحال لأنه وصافي بده مال المولى وينتظر إلى ما بعد العتق كالأمة إذا أطلقها زوجها على مال فقبلت وقع عليها الطلاق بآبائها لأنه بعوض ويجب عليها المال بعد العتق كأنه طلق أو صالح على دين موجب وتصرفه في عبده من باب التجارة لأن احتجلاصه كشرائه لأنه باستحقاقه القتل صار كالزائر من ملكه وهو لو خرج عن ملكه كان له أن ينتزعه فكذلك له أن يستخلصه بخلاف المكاتب حيث يجوز له أن يصالح عن نفسه لأنه كالحر لخرجه عن يد المولى ولهذا لو ادعا أحد رقبته كان هو الخصم فيه وإذا جنى عليه كان الأرش له وكذا إذا قتل لا يكون قيمته للمولى بل لورثته حتى يورثه أكتسابه ويحكم بحريته في آخر حياته ويكون الفضل له فصار كالحر فيجوز صلحه عن نفسه وكذلك العبد المأذون له فلا يجوز صلحه عن نفسه **قال** ولو صالح عن الغصوب المكلف بما راد على قيمته أو على عرض مع ولو اعتق مؤسرا بعد استنكاحه فصالح المشرع على أكثر من نصف قيمته لا وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز الصلح في الغصوب أيضا على أكثر من قيمته بما لا يتغابن الناس في مثله لأن القيمة هي الواجبة في ضمان العدو وإن لا يفي بها التي يمكن وجوبها في الدمة دون العين إذا العين ليست من ذوات الأثمان فيكون ما وقع عليه الصلح بغيره ما يجب في الدمة وهي القيمة لا بغيره العبد فيصير ما زاد عليها ربح وهذا لأن العين قد هلكت ولم يسق لها أثر فلا يمكن أن يفي بها شي ولو أمكن لجانب بعد فصار بغيره القيمة ضرورية وهي مقدرة فلا يجوز الزيادة عليها كما قلنا في الصلح عن قتل الخطأ وضمان العتق لا يجوز الزيادة على مقدار الدية وعلى نصف القيمة وصار كما إذا حكم الحاكم بالقيمة ولهذا لو صالح على شيء موصوف في الدمة غير الدراهم والدنانير إلى أجل لا يجوز ولو كان بدلا عن العين جاز **رحمته** أنه إن الضمان بدلا عن العين المستهلكة فيجوز بالغنا ما بلغه كذا كانت فائضة حقيقة وهذا لأن الواجب في ذمته المثل من كل وجه وذلك هو المثل صورة ومعنى ولهذا يجب عليه ذلك في المقتدراته فكذلك في العين لأن وجوبها في الدمة ممكن أكثر من العين الحيوان والطياب وغيرها من غير المقدرات يجب في الدمة في النكاح والكتابة والخلع والدية وفي كل ما هو معاوضة مال بغير مال فكذلك في الغصوب إذا لا تغد في نفس الوجوب إلا أن عند الأخذ بصار إلى القيمة ضرورية أن أخذ المثل صورة ومعنى غير ممكن لأن الأخذ والدافع لا يعبران حقيقة ذلك كما فيه من النقاش الفاضل ولا ضرورة في حق الوجوب لأن الموجب هو الله وهو عالم به فكان الواجب مثله فإذا أخذ عوضه أكثر من قيمته لا يكون ربوا لأنه ليس من أموال الربوك في حال قيام العين أو نقوله أن العين بعد الهلاك باقية على ملك المصنوب منه ما لم يضمنه أو ينقذ رجعة في القيمة يحكم الحاكم ألا تراه لو اختار ترك النصيب بقي العين في ملكه حتى يجب الكف عن عبده ولو كان أيقافا فغادر من أبا قح كان مملوكا فإذا كان كذلك فالضمان يكون عوضا عن العين ولا يوجبها كما في حال قيام العين أو نقوله أن الواجب في الأصل رد العين لقوله عليه السلام على اليد ما أخذت حتى ترد وإنما يصار إلى القيمة عند الضرورة وهي في حق الأخذ ولا ضرورة في جعل المأذون ذبلا عن القيمة لأن جعله بدلا عن العين والدية مقدرة شرعا على ما بينا وكذا ضمان العتق مضمون عليه فيكون مقدرا فلا يجوز الزيادة عليه لأن تقدير المشرع فوق تقدير القاضي وبه يتقرر كذا إنما هو فوفقه وإنما لا يجوز الصلح على موصوف في الدمة غير التقدير إلى أجل لأن المستهلك لا يوقف على أثره وما لا يوقف على أثره يكون في حكم الدين والافتراق عن دين بدله لا يجوز فكيف إذا كان موجلا حتى لو لم يكن موجلا وقبضه في المجلس جاز ولو كان ذلك بدلا عن القيمة لما جاز إذا كان معينا لأنه يكون مبيعا جسيما وبيع ما ليس عندك أسنان لا يجوز في غير السلم ولو وقع الصلح على عرس جاز في جميع ما ذكرنا من المقدرا لأنه ليس عين الواجب وإنما هو بدل عنه بالإجماع **قال** ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالح لم يلزم الوكيل ما صالح عليه **قال** يضمنه بل يلزمه الوكيل هذا إذا صالح عنه عن انكار أو سكوت أو عن إقرار في ذم عهده أو فيما لا يحمل على المعاوضة كالصلح على بعض الدين لأن الوكيل في هذه الأشياء سفير ومعبّر وهذا لأن الصلح على انكار ومعاوضة باسقاط الحق وكذا الصلح عن القود وأما الصلح على بعض الدين فاسقاط محض فصار هذه الأشياء بمنزلة الطلاق على مال ولهذا جاز هذا الصلح من الأجنبي كالجور الخلع منه فلا يلزم الوكيل شي إلا بالالتزام بالوكيل في النكاح غير أنه إذا ضمن هذا وأداه عنه يرجع على الموكّل وفي النكاح لا يرجع لأن الأمر بالصلح عنه أمر بالاداء عنه ليفيد الأمر فأبى عنه إذا صلح عنه جاز بغير أمره فكان فائدة أمر الرجوع عليه إذا ضمن عنه بخلاف النكاح لأنه لا ينفذ عليه من الأجنبي فكان فائدة الأمر فيه الجواز ثم إن ضمن بعد ذلك عدا أن يكون متبرعا

والأمر بالصلح مثل الأمر بالبرح على الأمر أن ضمن وإذا أعنه وأما إذا صالح عنه فبما يحل على المعاوضة بأن كان من مال غيره عن
أثر إقرار أو الوكيل بلزمه ما صالح عليه ثم يرجع به على الموكل لأن الوكيل أصيل في المعاوضة المأثرة من مرجع الحق لله دون الموكل قد طالب
هو بالعوض دون الموكل **وان صالح عنه بلا امرح ان ضمن المال او اضاف الى ماله او قال على الف وسلم ولا توقف فان اجازة**
المدا عليه جاز ولا بطل وهذا المسقط على أربعة أوجه لا يخلو أحدها أن ضمن المال أو قال لم يقم فلا يخلو أحدها أن ضمن المال الذي وقع
عليه الصلح إلى نفسه أو لا لم يقم فلا يخلو أحدها أن ضمن العوض أو لا فالصلح جائز في الوجهين كليهما إلا الوجه الأخير وهو ما إذا لم يقم
البدل ولم يقم في نفسه ولم يسلم إلى المديعي ما الوجه الأول وهو ما إذا صالح عنه بغير امرح وضمن المال فالصلح فيه جائز
لأن الحاصل للمدعي عليه ليس إلا البراءة وفي مثله يستوي المدعي عليه والأجنبي لأنه لا يسلم للمدعي عليه شيء كما لا يسلم للأجنبي
رغم ذلك جاز اشتراط بدل الصلح عن نفسه فكذلك للأجنبي والمقصود من هذا الصلح رضا صاحب الحق لا رضا المدعي عليه إذا
حظ فيه لأن الوضع معروض فيما لم يحل على المعاوضة كدعوى القصاص وأخواته على ما بيناه انما والمدعي ينفرد بهذه الأمور
غير أنه لم يرض يستوف حقه مما إذا أسلم له العوض من جهة المذنب مع ولزم لثبات رضاه والآن توقف على إجازة المدعي عليه
وسلامته يكون بالضمان لأنه أن لم يلزمه بالعقد لكونه سفيراً فيه يلزمه بالضمان لو لايته على نفسه فم رضاه به وكذا بالأثر
في نفسه بأن يقول ما حلتك على التي هذه أو على عيدي هذا لأن إضافة إلى نفسه التزام منه للتسليم إلى المديعي وهو قادر
على ذلك فيجب عليه تسليمه فصار كل لو ضمن فبصح لتمام رضاه به والمعرف المشار إليه أن قال ما حلتك على هذا العبد أو على
هذا الألف كالمضاف إلى نفسه لأنه تعيين للتسليم إليه بشرط فيتم به الصلح وكذا بالتسليم العوض إليه بأن عقد المذنب عقد
الصلح بأن قال ما حلتك على الف ولم يقم في نفسه ولم يقم في نفسه ولكنه سلم إليه العوض المشروط لأنه بالتسليم حقيقة ثم رضاه فصار
موقوف الضمان والإضافة إلى نفسه فإذا حصل له العوض في هذه المواضع الثلاثة تشر رضاه به وبري المصالح عنه ولم تحصل المصالح شيء
لأنه سفير ومعيير بخلاف ما إذا صالح عنه من غير يد المدعي عليه وهو موقوف به أنه المديعي حيث يملك المذنب العوض لأنه معاوضة من كل
وجه فيكون مشترك بنفسه من مال كله فيملكه إذا التزم ألا يتوقف إذا وجد نفاذاً لم ينفذ عليه لو استحق العوض في الوجه الذي
تقدمت أو وجد ريوفاً أو استوفى فارجع على المصالح لأنه مذبذب التزم تسليم شيء معين ولم يلتزم ألا يفرض غيره فلا يلزمه شيء
آخر لم يلزمه إذ ليس على الحسين من سبيل ولكن يرجع بالمدعي لأنه لم يرض بمرط حقه مما نال إلا في صورة الضمان وأنه يرجع على
المصالح لأنه التزم بالضمان فصار ديناً في ذمته ولهذا لو امتنع من التسليم جبر عليه بخلاف غير هاتين الصور والرابع أن يصالحه
على الف ولم يقم في نفسه ولم يقم في نفسه بأن قال ما حلتك على الف فالصلح فيه أنه يكون موقوفاً لأنه لم يسلم للمديعي عوض فلم يسقط
حقه مما أعدم رضاه به فإن إجازة المدعي عليه جاز ولزمه المشروط لأن الرأفة باختباره وأن رده بطل لأن المصالح لا ولاية له على
المطلوب فلا ينفذ عليه تصرفه الخلع في جميع ما ذكرنا من الأحكام كالصلح وجعل في بعض شروح الجامع في باب الخلع الألف المشار إليها
والعبد المشار إليه مثل الألف المذكور حتى جعل القبول في المرأة **الصلح بالدين**
الصلح عما استحق بقصد الدابة أخذ لبعض حقه واسقاط للباقي للمعاوضة فكذا ذكر في نسخ هذا المختصر بقوله عما استحق
وهذا استوفى أنه إذا صالح عن الدين لا يكون جميع ماله استوفى بعض حقه واستوفى الباقي وإنما يكون كذلك أن توقف الصلح عن بعض
الدين على بعض الدين لأن الدين لو وقع عن الدين بجس آخر يحل على المعاوضة والصواب أن يقال الصلح على ما استحق بغير
الدائنة إلى آخره فإنه يكون أصلاً لا يبرأ من الدين بغيره فكذلك إذا كثر الدين وركب رجه الله في تخفصه بقوله وكل شيء وقع عليه
الصلح وهو مستحق بغير الدائنة لم يحل على المعاوضة وإنما يحل على أنه استوفى بعض حقه واستوفى الباقي وذكر بعضهم أن
الدين متى وجد من أحد الجانبين يكون تبرعاً وإن وجد من الجانبين يكون معاوضة وإنما لا يحل على المعاوضة إذا وقع على بعض
الدين لأن في حله عليه فساد العقد للبر في حله على أنه استوفى بعض حقه واستوفى الباقي حوازه فكان أولى جلالاً للمسلمين
على الصحة ما أمكن ظاهره أنه يد على ذلك لأنه يطلب العدة دون الفساد إذ عقله ودينه منعاً عن ارتكاب عجزه ودينه
بما صالح عن الف على نفسه **وعلى الف موجد جاز** لأنه جعل مستوفياً لبعض حقه واستوفى الباقي في الأولى وفي الثانية جعل كالأجل
فصل الحق بخلاف الجواز ولو حله على المعاوضة ففسد الدين بالدين لا يجوز إلا بمثل ما لا يبرأ إليه وكذا الوصالح

مذلل

عن الف على حسابه موجهة جاز كانه ابراه من النصف والآخر النصف وعلى هذا الوصالح عن الف جاز على حسابه ريوفاً حاله أو موجهة
جاز فيجعل مسقطاً للدين والنصف ويستوفى بعض حقه أو مخرجاً من استحق الجواز يستحق الريوفاً ولهذا لا يجوز له في الصرف
والسلم جاز ولو لم يستحقه بال عقد لما جاز لأن الباقي له براس مال السلم وبدل الصرف لا يجوز له أن يملكه الف ريوفاً
وصالحه على حسابه جاز حيث لا يجوز لأنه لا يمكن حله على أنه استوفى بعض حقه واستوفى الباقي لأنه لا يستحق الجواز فيكون معاوضة
مضروبة فلا يجوز الفصل بينهما لا يجوزها ورد بها سواء على ما عرف في موضع وكذا لو كان له الف موجهة فصالحه على حسابه حاله
لا يجوز لأنه لا يستحق الجواز فلا يمكن حله على أنه أخذ عين حقه فيكون مبادلاً بالضرورة فلا يجوز إلا بمثل ما لا يبرأ إليه **وعلى ذابير موجهة أو عن الف موجد أو سود على نصف حال أو مبدل** يعني لو صالحه عن الف درهم على ذابير موجهة أو عن
الف موجهة على حسابه حال أو عن الف سود على حسابه يعني لا يجوز لأن ماله الدرام لا يستحق الذابير فكان معاوضة وهو مشروط
فلا يجوز تأجيله ومن له دين موجد لا يستحق الجواز وكذا من له درهم سود لا يستحق الجواز الجواز على ما بينا فيكون أخذها
بطريق المعاوضة لا بطريق الاستيفاء بشرط صحة المعاوضة في المجلس المتحد المقدار المساواة ولم يوجد فلهذا بطل الصلح حتى لو صالحه
على الف حاله عن الألف الموجهة أو ماله على الف مبدل في المجلس المتحد المقدار المساواة في الف درهم
المعتبر في الصرف دون المساواة في الصفة ولو كان على الف فصاله على طعام موصوف في الذمة موجد لم يكن لأنه يكون اقتراضاً عن
دين يدين فلا يجوز ولو كان عليه الف درهم ومائة دينار فصالحه على مائة درهم جاز سواء كانت حاله أو موجهة لأنه جعل اسقاطاً
للمائة بغير كلها وللدرهم الأمانة وتأجيلاً للمائة التي بعثت فلا يحل على المعاوضة لأن فيه فساداً لأن جهة الاستيفاء ارجح لأن
الصلح مبني على الأغراض ولهذا جاز عن المجهول والأصل في جنس هذه المسائل أنه متى كان الذي وقع عليه الصلح ادون من حقه
قدراً ومقاماً وقتاً أو في أحد هذه الأشياء فهو اسقاط للبعض واستيفاء للباقي لأنه استوفى دين حقه وإن كان أن يدينه بمعني
أنه دخل فيه مالا يستحق من وصف أو ما هو معني الوصف كتجديد الموجد ومن اختلاف جنس فهو معاوضة لتعذر جعله
استيفاء في غير المستحق فيشترط فيه شروط المعاوضة وإنما كان تجديداً للموجد كالمصالح لأن المجلد خير من الموجد ولهذا
ينقص الثمن لأجله فيكون الخط مقابلة الأجل فيكون ريوفاً لا يجوز إلا إذا صالح المولى بكاتبه عن الف موجهة على حسابه حاله
فإن يجوز لأن معني الأرفاق فيما بينهما أظهر من معني المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الأجل لبعض المال ولكنه أرفاق من المولى
بخط بعض البدل وهو مندوب إليه في الشرع ومساهلة من المكاتب فيما بقي قبل حلول الأجل لينتقل به إلى شرف الحرية وهو
أيضاً مندوب إليه في الشرع **ومن له على آخر الف فقال إذا عدا نصفه على أنك بري من الفضل ففعل بره**
والألاي أن لم يرد عدا النصف وهو حسابه لا يبرأ وهذا عدا في حقيقة ومحمد وقال أبو يوسف يبرأ وإن لم يرد ولا يعود
إليه جنس الحاشية الشافعية أنه لا يشترط إلا إذا صابغ لأن النقد واجب عليه في كل زمان يطالبه هو فيه إذا المالك عليه
حال فيبطل التعليق وصار أبراً مطلقاً وهذا لأنه جعل إذا جنس المائة عوضاً لأن كله على المعاوضة والأد لا يصلح عوضاً لأنه
واجب عليه قبل الصلح وهو لم يبرأ من الأبراء عوضاً سواء والعوض هو المستفاد بالعقد ولم يستفد شيئاً فصار وجوده كعدمه
فحصل الأبراء مطلقاً كما إذا أبرأ ابن قال أبرأتك من حسابه من الألف على أن تعطيني خمس المائة عدا خلافاً ما إذا قال فإن
لم تنفذ عدا فلا صلح بيننا لأنه مفيد وهو تعليق الفسخ بعدم النقد فإنه بمنزلة خيار الشرط ولهذا جاز في البيع أيضاً على ما ذكره
ولما أن كله على تكون للشرط كما يكون للمعاوضة فيجعل عليه عند تعذر حله على المعاوضة لما ذكر تفصيلاً في النصف فإذا كان
للشرط جاز تعيين الأبراء لأنه لا يمكن التقييد به وإن لم يحتمل التعليق به كافي الحوالة فإن الأصيل يبرأ فيبطل على صفة وهو
سلامة العوض له من المال عليه فصار كما إذا أبرأه عن البعض بشرط أن يعطيه كفيلاً بالباقي أو رهناً فإذا احتل ذلك
وجب حمله عليه لأن الناس غرضاً فيه خذ أرفلاسه أو نوسلا إلى تجارة أربح منه بخلاف ما إذا قد أبرأه لأنه يبرأ
بالدابة به فلا يعود الدين بالملك وفيما نحن لم يبرأ في أوله وأخره معلق بشرط فلا يسقط الدين بالملك وهذا لأن كلمة
على تحتمل فعلياً فقد برأ أن يكون للشرط لا يبرأ مطلقاً والمأبرأ بالأد لا وعليه فقد برأ أن يكون للعوض برباً مطلقاً ولا يبرأ بالملك
وكذا حاله هذه المسئلة على وجوه أحدها ما ذكرنا والثاني أن يصح بالنفي بالبرهان بقوله ما حلتك عن الألف على حسابه

ايضا لا يوردي اليه قسمه لان القسمه اذا يكون مع بقا النصيبين ملكا للشريكين ولم يبق للبئر فيه ملك فلا يكون قسمه
واما هو الاثر نصيبه فقط وذلك جاز قبل القسمه الاثر فيه لو اقر نصيبه من الدين لا يفسد صح اقراره وصار ملكا للقر
له لكونه اثلا نصيبه ولو كان قسمه لما جاز ذلك قال **ويصلح احد ربي السلم عن نصيبه على ما دفع اي على ما دفعه**
من راس المال وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجوز هذا الصلح وانما شرط ان يكون هذا الصلح على راس المال لانه
لو كان على غيره لا يجوز الاجماع لما فيه من الاستنباط بالمسلم فيه **رحم الله** انه صرف في حاله حقه فيجوز كما في سائر
الديون وهذا لان الصلح على راس المال كالصلح في غيره على ما اراد من المال الاثر فيه انه يجوز اذا اجازته شركه ويشترط
في المقبوض ويرجع على الغرم كما اذا كان كذلك وجب ان ينفذ في حقه ثم يكون ليشركه الخيار ان يشاركه فيما قبض ويكون
الدين بينهما وان يشارك على المسلم اليه كسائر الديون وكما قاله نصيبه في المبيع المعين **وما** ان هذا العقد حقه فلا ينفذ احد
بغيره وهذا لان المسلم فيه لم يكن موجودا قبل العقد وجوز ان ينصرف فيه باعتبار وجوبه بالعقد والعقد تم بها فصار كل
واحد منهما بالنصرف كشطر العلة وشطر العلة لا يثبت به شيء من المحرمات لم يتم ذلك باجازه الاخر كما لو زوج احد المعقنين
المعقنة خلافا لغيره فان العين اصل لوجود العقد حتى لا يجوز العقد الا بوجودها فلو كانت اصل المعقنة الرقعة
لان العين موجودة حسنا وبغاية قبل العقد وكان لكل واحد منهما ولاية التصرف فيها ولا يستفيد به العقد فكل واحد
لتمام العلة فيها وفي المسلم فيه لا يثبت الملك الا بالعقد ولا ولاية التصرف فيه الا به فكان فحلها علة ثبوت الشركة والولاية
ولانه لو جاز في نصيبه خاصة بدون اذن شركه لكان قسمه للدين وهو في الدمة ولو جاز في نصيبها من غير اذنه فلا بد
من اجازته دفعا للنصر عنه ولانه يلزم من رجوع شركه عليه عود الدين وهو المسلم فيه اليه دمه والمسلم فيه لا يعود
بعد سقوطه **وما** لو تقابلان ثم فسحا الاقالة لا يفسخ خلافا لبيع العين ويلزم منه ايضا ان يجوز صلحه ثانيا حتى يسقط عنه
ما عاد اليه دمه وكذا ان اثارا وارجا اليه لا يفي منه شيء لان عودته براءه دمه ولن يحصل ذلك الا بسقوط الكل **هذا** اذا كان
راس المال مخلوطا فلا اشكال فيه وان لم يخلطه ونقد كل واحد منهما على حدة اختلفوا فيه فقال **بعضهم** يجوز عندهما
ايضا لان المانع كونه يوردي اليه العود بعد سقوطه ولم يوجد هذا المعنى هنا لان الدافع يأخذ منه ما دفعه اليه وليس للاخر ان
يشركه فيه لانه لم يدفع اليه شيئا اخر فلا يوردي اليه عود بعد السقوط وقال **بعضهم** هذه الصورة ايضا على الخلاف لان عدم الجواز
عندهما لكونه يوردي اليه قسمه الدين قبل القبض اولا العقد حقه اليه احر ما ذكرنا وقد وجد هذا المعنى هنا ولا يجوز وهو الصحيح
لان العلة التي ذكرناها كل واحدة منها بطلت لكن عند عدم الخلط يبطل بعده وادوة وعند وجود الخلط يبطل ولا من اجازته **هذا** اذا كان
العلة العينة وذلك لا يفسد حجة لعدم الحكم لجواز ان اذف العلة على حصة واحد فعدم بعضها لا يبدل على عدم المحرم لجواز ان يخلط
غيره على ان لا يفسد ان صاحبه لا يشارك في المقبوض اذا لم يخلط المال بل له ان يشارك فيه لان الشركة فيه انما يثبت لكونها اشتركا في دين
السلم والشركة في دين السلم ثابت بسبب اتحاد العقد ولهذا لا يقبض احداهما شيئا من المسلم فيه الا شاركه فيه صاحبه ولا ياتر خلط المال
فيه ولا عدمه فكل واحد في راس المال عند الفسخ كان الاحتياج به باطلا **وان اخرجت الورثة احدكم عن ميراث او عقار قال**
او من ذهب بقبضه او بالعكس اي من قبضه بذهب مع قل او اكثر يعني قل ما اعطوه او كثر لانه محل على المبادلة لانه صلح عن ميراث ولا
يكن حله على الاثر اذ لا بد من نصيبه لا يتصور الاثر عن العين وبيع العقار والعروض القليل والكثير جاز وكذا بيع الذهب بالفضة
لعدم الربو لا خلاف الجلس وفيه الاثر ان يفاض امرأة عبد الرحمن بن عوف صاحبها ورثته عن ربع ثمنها على ثمانين ألف دينار
وقبل على ثلثه وثمانين الفا بمحض من العجاجة رضى الله عنهما وروى ان ذلك كان نصف حقه وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما
انه قال فخرج اهل الميراث اي خرج بعضهم بعضا بطريق الصلح ولا يشترط ان يكون عيان الشركة معلومة لانه يحتاج فيه الى التسليم
وبع ما لم يعلم قدره فيه جاز كما في قبضه شيء فباعه المخزله من الفرج جاز وان لم يجوز قدره لما ذكرنا ذكره في النهاية معزى الي
الدخول والى التثنية قاله صاحب البداية فيما اذا وقع الصلح من ذهب بفضة او وقع عن قبضه بذهب يعتبر التقاض في المجلس
لان صرف غير ان الذي في يده بقية الشركة ان كان جازدا لم يفي بذلك القبض لانه قبض ضمان فيسقط عن قبض الصلح وان كان
قبضا يعني مقرا غير مانع لا بد من قبض بده القبض لانه قبض امانة ولا يورث عن قبض الصلح وهذا يستبرأ الى ان العلم به شرط لان قبض

ولا يشترط معرفته
ولا يشترط ان يكون في الشركة

المجمل لا يمكن ذكره بعد روايتي فيما اذا وقع الصلح على المكمل او الموزون وانما لا يورث هذا القبض عن قبض الصلح لان
قبض امانة لا يورث عن القبض فلا بد من تحديده بان يعني اليه مكان يمكن من قبضه بالقبض والمقبوض من قبض امانة وعنده
اتحاد القبض يورث احدهما عن الاخر كما لمصون عن المصون والامانة عن الامانة **ومن يدين وعبر ما اجد النقد**
لا ما يمكن المعطى اكثر من خطه منه اي لو صالح عن الفضة والذهب وغيرهما من العروض والعقار على الذهب او الفضة لا يجوز
الصلح حتى يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون قدر نصيبه بنصيبه والمزاب حقه من قبضة الشركة لانه لما جعل على
المعاوضة لتعذر حله على الاثر من الاعيان وجب اعتبار شرط المعاوضة فيه وذلك لما ذكرنا لانه لو اعطوه قدر حقه او اقل يكون
العروض او العروض وبعض الذهب او الفضة حاصلا له بلا عوض فيكون ربه وكذا اذا لم يعلم قدر نصيبه لاحتمال الربو لان القسا
على تقدير ان يكون مساويا للموازل قل كان ربحه واولى بالاعتبار **وما** الحكم الشاهد انما يبطل على اقل من نصيبه في حال الربا
في حالة التصديق واما في حالة الشك ان يكون او اثارته فيجوز ووجه ذلك ان في حالة الشك لا بد ان يكون بدلا في حق
الاخذ ولا في حق الدافع هكذا اذكره الرغيب في فلا بد من التقاض فيما يقابل الذهب والفضة منه لكونه صرفا في قدره ولو كان بدلا
الصلح عرضا في الصور كلها جاز مطلقا قليلا كان او كثيرا قبض في المجلس او لم يقبض بعد الربو اذا كان بدلا الصلح دراهم ودنانير صلح
كيف ما كان لانه انصرف الجنس الى خلاف الجنس بنصيبه للعقد كما في البيع لا يورث به لان المقصود من الصلح قطع المنازعة ولكن يشترط
التقاض فيه قبل الاقرار لانه صرف قال **ولو في الشركة من على الناس فاحرم حقه لكون الدين لم يبطل لان فيه ملك**
الدين وهو نصيبه من غير من عليه الدين وهم الورثة فبطل فيه ثم تعدي الى الكل لان الصفقة واحدة سواء بين حصص الدين ولم يبين
عند ابى حنيفة رحمه الله ويصح ان يجوز عندهما من غير الدين اذ بين حصته واصل الخلاف فيما اذا جع من حرره عبد او شاه ذكيرة
وسببة وابعها صفقة واحدة وبين حصص كل واحد منهما من الثمن يبطل في الكل عنده **وسند** ما صح في العبد والذكيرة وفي النهاية ترد
هذه المسئلة يعني مسلمة الصلح على قول ابى يوسف ومحمد فيما اذا سلم حصة في شجرة ورثت فانما قال يصح في حصة الرثبة ويفسد
في حصة الشجرة رها هذا قاله في الكل قاله هذا مما يحفظ ثم قاله كذا في ميسوط شيخ الاسلام ويكن ان يقال مرادها في مسألة
الصلح فيما اذا لم يبين ما يقابل كل واحد منهما وفي مسألة السلم اذ بين ثمن ثمنها بينهما ونقصها العقد **وما** **وان شرطوا**
ان تبرأ الغرما منه اي من الدين صح لانه اسقاط او تليك للدين من عليه وكل ذلك جاز **وقال** صاحب البداية وهذه حيلة الجواز
واخرى اي حيلة اخرى ان يخلوا نصيبه من غير عين ثم قاله وفي الوجهين ضرر بقبضة الورثة والوجه ان يفرضوا المصالح
مقدرا لنصيبه وبها لحواهما ورا الدين ويحتمل على استيفاء نصيبه من الغرما وهذا في الوجهين ظاهر لا يفراد اعطوا المصالح
شيئا عقابا لدين او قدر الدين والمحصل للدين فقد حصل لم ضرر ديني وليس في الصورة الثالثة مثل ذلك من الضرر لا يظهر
وان خرج منه قدر الدين لكن حصل له الدين نقابلته ما تنفي الضرر عنه لا ضرر تقدم فان العين خير من الدين والوجه منه
ان يبيعوه كذا من ثمن او نحو بقدر الدين ثم يجلوه على الغرما او يجلوه ابتداء من غير بيع شيء ليقبضوه له ثم ياحذوه لانفسهم
ولو كانت اعيان الشركة غير معلومة وليس فيها مكمل ولا موزون فصول على مكمل او موزون **قال** طهبر الدين المرعشي ان يجوز
هذا الصلح لما فيه من احتمال الربو بان يكون في الشركة مكمل او موزون من قبضه فيكون في حقه بيع المقدن بحسبه جزاء قال الفقيه
ابو جعفر يجوز لانه محتمل ان يكون في الشركة من قبضه ويحتمل ان يكون فيها اذا كان فيها محتمل ان يكون الذي وقع عليه الصلح اكثر وان
احتماله ان يكون مثله او دونه هو احتمال الاختلاف فتزل الى شعبة الشبهة فالشبهة هي المعينة دونها هذا **وما** **وهذا يدل**
على ان الصلح مع جملة الشركة يجوز فيل يجوز لانه بيع وبيع المجمل لا يجوز الا بالبيع لان الجملة هنا لا تنفي الى المنازعة لانها في
يد بقية الورثة فلا يحتاج فيها الى التسليم حتى لو كانت في يد المصالح او بعضها لا يجوز حتى يصير جميع ما في يده معلوما للحاجة الى التسليم
قال **ولو على الميت دين محيط بطل الصلح والقسمه** لان الورثة لا يكونون الشركة في هذه الحالة لان الدين المستغرق يمنع له
من دخول الشركة في ملك الوارث لان حاجته مقدمة على الارث ولو من رجل يشترط ان لا يرجع في الشركة جاز الصلح لان هذا كفا لانه
يشترط براءة الاصل وهو الميت فيقيم حوالة فيخلو مال الميت عن الدين ويجوز قصره فيه وان لم يكن مستغرقا بالدين لا ينبغي لم ان
يقبضوه او يباحوا عنه وان فعلوا ذلك جاز استحسانا والقياس لا يجوز لان كل جزء من اجزاء الشركة مشغول بالدين لعدم

ما حفظ

الاولوية بالصرف الى جزء دون جزء فصار المستعقر فيمنع من دخوله في ملك الورثة وجه الاستحسان ان الانسان لا يخلو
عن دين قليل ولو منع غير المستعقر منه تلك الوارث ادب الى الخرج او الى ان لا يملكوا اصلا فقلنا بانهم يملكونه دفعا للضرر عنهم
الا انهم يعرفون من الشركة قدر الدين ويتوسط حتى يقضي به الدين كيلا يحتاجوا الى نقص النسبة **كتاب المضاربة**
في شركة مال من جانب واحد وعمل من جانب يعني المضاربة عقد شركة مال من احد الشريكين وعمل من الاخر هذا
في الشرع والمراد بالشركة الشركة في الربح حتى لو شرط فيها الربح لاحد من الطرفين فليس مضاربة بل ياتي في غير ذلك
الربح في الشركة وفيه يكون الربح بينهما على ما شرط فيكون الربح للمال بسبب ماله لا بالمال بل بالمال بسبب ماله وبالمضاربة باعتبار سبب لوجود
الربح وهي في اللغة نفاذه من الصرب في الارض وهو السير فيها قال الله تعالى واخررون بعضهم بعضا في الارض يعني الذين يبايعون
للقبلة ربي هذا العقد بمال المضارب يسير في الارض غالبا لطلب الربح ولذا قال الله تعالى يسرون في الارض يتغولون في فضل
الله وهو الربح واهل الحجاز يسمون هذا العقد مضاربة وهو مشتق من الغرض لان صاحب المال يقطع قدر ارض ماله ويسيله للعامل
واصحابنا اختلفوا في المضاربة لكونها موافقة لما نزلنا من نظم الآية وهي مشروعة لشدة الحاجة اليها من الجانبين فان من الناس من
هو صاحب مال ولا يهتدي الى انصرف وسفر من هو بالعكس فشرعت لينتظم هذا جهرا فانه عليه اللام بعينه والناس يتعاملون فيها
فقرروا عليها ونظامها الصواب ربي الله عز وجل ما يري اني عباد من عبد المطلب كان اذا دفع في المضاربة شرط عليه
ان لا يملك به حرا ولا يزل ولا يبا ولا يشترط في ذلك كبر وطرف فان فعل ذلك ضمن لغيره ونكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستحسنه
مفادته مشروعة بالسنة والاجماع وشرطه ان يكون راس المال من الاثمان وهو معلوم والربح بينهما شايعا وبسبب كل منهما معلوما
وان يكون معينيا مسلما اليه فان قدس شي من هذه الاشياء فسدت **وكان** ان يقول دفعت هذا المال اليك مضاربة او معاملة او فخذ
هذا المال واعمل به على انما رزق الله بيننا نصفان او فخذ من الاغلاط التي نلت بها المضاربة وحكمة انواع ابداع ووكالة وشركة
واجارة وغصب واخر اعطاه الله وخاصة على ما يري كل من هذه **قال رحمه الله والمضاربة امين وبالنسبة وكيل والربح**
شريك والمضارب اجير وبالحال فان كان الربح مستقرا وبالشركة لرب المال مستقرا يعني يدفع المال
اليه على وجه المضاربة يكون امينا لانه يقبضه بان ماله لا على وجه البدل والوثيقة واذا اراد ان يجعله عليه مضربا اودنه راس
المال كله ويشهد عليه ويسيله اليه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يدفعه الى المستعقر يستعين به في العمل فاذا عمل وربح كان الربح بينهما
على الشرط واخذ راس المال على ان يدرك الغرض وان لم يربح اخذ راس المال بالقرض وان هلك هلك على المستعقر وهو العامل واخذه
كل الادراج منه وسيله اليه وعقد الشركة الخاف ثم يدفع اليه الدرهم ويعمل فيه المستعقر فان ربح كان بينهما على ما شرط وان هلك
هلك عليه وانما صار وكيل بالقرض لانه منصرف في ملكه بامر وهذا المعنى الوكالة وانما صار شريكا لانه اذا ربح لا هو المقصود من عقد
المضاربة فصار شريك في الشركة من ضرورة تحتها وصحة الاشتراك وانما صار اجير اذا فسد لان الواجب له فيها اجر المثل كالاجارة
اذا فسد وهو بدل عمله لانه لا يستحق المسمى لعدم الصحة وكذا عمله غير اخل تحت المضاربة ولم يربح بالجرم انما يوجب له اجر المثل
بحال الشركة حيث لا يستحق اجرة اذا فسد لان استحقاقه الربح بالمال لا بالعمل لا يزداد على المسمى عند ي بوسن خلافا لما روي
على النحو الذي ذكرنا في الشركة وانما صار صاحبا بالخلاف لوجود التقدي على حال الغير كالغصب وهذا لان صاحبه لم يربح ان يكون في يده
الاعلى الوجه الذي امر به فاذا اخلف فقد تعدي مضارعا صاحبا فيضمن وانما صار المضارب مستقرا بان شرط كل الربح لانه لا يستحق
الربح كل الا اذا صار راس المال ملكا لان الربح فرع المال كالتمتع لشجر والاولد للحيوان فاذا شرط ان يكون جميع الربح له فقد ملكه جميع
راس المال فقتل في قصصه الا يربح راس المال لان التمليك لا يقتضي الرد كالمدة وغيره لكن لفظة المضاربة تقتضي رد راس المال
جعلناه قرصا مملوفا لان القرض ادنى التبرعين لانه يقطع الحق عن العين دون البدل والعبة تقطع عنها فكان اولي لكونه اقل
صروا وانما صار مستقرا بان شرط جميع الربح لرب المال لان المضارب لم يطلب عمله ولا عمله لا يتقوم الا بالتسمية فكان
وكيلا مستقرا فهذا هو معنى البضاعة فكانت نصيبها **واما نصيب ما تنص به الشركة** ومعناه لا تنفع الا بالتسمية فكان
وهي الدرهم والدرهم لا يغير عندهما الفلوس التافهة عند محمد بنهما وقد بيناه في الشركة وقال ابن ابي ليلى نص المضاربة في الكيل والوزن
لانها من ذات الاشياء فيمكن تقدير راس المال بثلث القبوض وقال مالك يجوز بالعروض لاها منقومة يستخرج عليها لقيارها عادة

لا تنفع الا بالتسمية

فكانت

فكانت كالقدين فيها هو المقصود بالمضاربة وامكن تقدير راس المال بالقيمة اذ هي منقومة وهذا نص في المضاربة عليها فكذا يجوز لا يند
بها **واما ما روي** انه عليه السلام في من ربح ما لم يضمن المضاربة بغير التقود تودي اليه الا امانة في المضارب واما ان كانت بينهما
بعد الشرا فان اباها شركة في الربح فحصل ربح ما لم يضمن المضارب يستحق نصيبه من غير ان يدخل شي في ضمانه بخلاف التقود
اذا كان عند الشرا بغير الشركة في ذمته لا يخلو لا يضمن بالتعيين فاحصل له بذلك فهو ربح ما ضمن والكيل والوزن عروض
الاخرى انما يتعين بالتعيين فالربح يصرف يكون فيها بيع وقد حصل بهذا البيع ربح بان سعه ثم رخص سعره بعد ذلك فيظهر ربحه في
بدون الشرا فيكون هذا الاستحجار على البيع باجرة فيكون بالمال كما في العروض ولودع البعوضا وقال به واعمل بتمنه مضار
جان وقال الشافعي لا يجوز لان فيه اضافة عقد المضاربة الى ما بعد البيع ونقص الثمن **واما** انه وكله بيع العرض ولا وهو كبيع
نفسه ثم عقد المضاربة على الثمن المقبوض وهو كالمقبوض في يده فوجب القول بجوازها كما اذا قال لبيع هذا العبد واشتر بتمنه
هذا العبد وهذا لان المضاربة ليس فيها الا توكيل واجارة وكل ذلك قابل للاضافة على الافراد كذا عند الاجماع وهذا الماعرف
ان الاضافة الى الزمان المستقبل غير التعليق بالشرط الا ان كان الاضافة بسبب الحاله دون التعليق ولودع اليه العرض على ان
يتمه الب درهم مثلا ويكون ذلك راس المال فهو باطل لان القيمة تختلف باختلاف المقومين فلا يمكن ضبطها فلا تنفع راس المال
ولو قال له اقبض ديني من فلان واعمل به مضاربة جاز لان هذا توكيل بالقبض وضافة المضاربة الى ما بعد قبض الدين وذلك
جاز على ما بينا خلافا لما اذا اقال اعلم بالدين الذي لي عليك جئت لا يجوز المضاربة لان المضاربة توكيل بالشرا والتوكيل بالشرا
بدن في ذمة التوكيل لا يصح حتى يعين البايع او المبيع عند اي حيلة فبطل التوكيل بالكلية حتى لو اشترى كان المأمور وكذا
لا يصح التوكيل بقبض ما في ذمة نفسه فلا تنصير المضاربة فيه وعندنا بيع التوكيل بالشرا ما في ذمة التوكيل من غير تعيين
ما ذكرنا حتى يكون مشتريا لا محررا لكن المشتري عرض فلا تنفع المضاربة بهما على ما بينا **قال رحمه الله ويكون الربح بينهما مشاعا**
اي لضع المضاربة الا اذا كان الربح بينهما مشاعا لان الشركة تخلف حتى لو شرط لاحد من ادم مساهة تبطل المضاربة لانه يودي الى
قطع الشركة على تقدير ان لا يربح الربح على المسمى **قال رحمه الله فان شرط لاحد من ادم عشرة مثله لا يجوز على الشرط**
وتد ذكرناه وذكرنا الخلاف فيه وهذا هو المحقق في كل موضع ما تنفع المضاربة فيه والربح كله لرب المال لانه ماله ووجه الاجر
للمضارب وان لم يربح في رواية الاصل لان اجر الاجير يجب بتسليم المنافع او العمل كما في اجير الواحد وقد وجد عن ابي يوسف
انه لا يجب كما لا يجب في الصحبة منها مع انما فرقها في امساكها واستحقاق المسمى فيها **المال** في المضاربة الفاسدة اما
غير مقصوده بالمال كما في الصحبة منها لان الفاسد من العقود اخذ المحض من الصحيح **والا** لا يفتي في اجيره ولو نكح بعد العمل
فله اجر المثل وقيل هذا عند اي حيلة وعندنا بعض ما نكح في يده مما يمكن النحر عنه وهو بناء على اختلاف في الاجير المشترك
اذا نكح المال في يده من غير صنعه لان هذا العقد اجاره وهو بمنزلة الاجير المشترك لان له ان يأخذ هذا الطريق ما شا
من المال والفرق فيها على الظاهر ان هذه مضاربة لفظا واجارة معني من حيث انه طلب له اجر فعملنا بنا للفظ في انتفا الضمان
وبالمعنى في حق وجوب اجر مثله ربح اولم يربح او نقول انه لا يجير الواحد من حيث انه لا يمكن من اجار نفسه في ذلك الوقت **قال**
كل شرط يوجب جهالة الربح يفسد او لا يبطل الشرط كشرط الرجوع على المضارب اي ان لم يكن موديا
الرجوع الى الربح لا يفسد او لا يبطل الشرط والذي يودي الى جهالة الربح من الشرط ان يشترط ربح المال على المضارب
ان يدفع اليه ارضه ليزرعها سنة او داره ليسكنها سنة وذلك مفسد لانه جعل بعض الربح عوضا عن عمله والبعض
اجرة داره او ارضه ولا يعمل حصة العمل حتى يجب حصه ويسقط ما اصاب منقعة الدار ولو شرط ذلك على رب المال
المضارب صح العقد وبطل الشرط لانه لا يفتي الى جهالة حصة العمل او نصيبه من الربح مقابل جعله لا غير ولا جهالة فيه لان
لان الكلام فيما اذا شرط له جزءا معلوما من الربح شايعا ثم هو شرط لا يقتضيه العقد فيبطل هو وذاك لان المضاربة لا
لا تنفسد بالشرط الفاسد كالوكالة ولا يفسد لان صحتها تنوقف على القبض كالمدة وشرط الوضعية شرط زائد لا يوجب
قطع الشركة في الربح ولا جهالة فيه فلا يكون مفسدا ويكون الوضعية وهو الحسرات على رب المال لان باقات جزءا
من المال بالخل لا يفسد صاحب المال دون غيره والمضارب امين فيه فلا يلزمه بالشرط فصار الاصل فيه ان كل شرط يوجب

لودع البعوضا وقال به واعمل بتمنه مضار

بلغ بمقابلة على الاصل

المضاربة لا يفسد بالشرط الفاسد



ولو قال علي ان تشتري من فلان وتبيع منه مع التقييد وليس له ان يشتري ويبيع من غيره كان هذا التقييد معقدا للفاو
الناس في المعاملة فضا واقتضا لوقال علي ان تشتريه من اهل الكوفة او من الصبارة وتبيع منه ربع في الكوفة من غيره
اهلها او غير الصبارة جاز لان المقصود من مثل هذا الكلام عادة التقييد بالمكان او بالنوع فتقييد بالمكان والنوع جاز لا يجوز له
ان يخرج من الكوفة في الاول ويبيع فيها من اهلها ومن غير اهلها ولا يجوز له ان يخل في غير الكوفة والثاني ويستتري ويبيع
من الصبارة وغيره لان التقييد بالمكان والنوع معقدا فيعتبر ولا يبعد التقييد باهل الكوفة والصبارة لان كل واحد منهما
جمع كثير لا يمكن احصاؤه فيجتمع فيهم الطالع والصلح فلا يبعد التقييد به فلا يعتبر ويقتد التقييد بالمكان والنوع من حفظه
المال علي ما يري هو يعتبر وكذلك ان وقت المضاربة وقتا يتقيد به لانه توكل فيستفيد به كما يتقيد بالنوع والمكان قال
والمشتري من رجل على المال اي ليس له ان يشتري من يفتق علي رب المال بقرابة او بسبب من لان عقد المضاربة شرع
لتحصيل الربح وذلك بالبيع بعد الشراء في النصف فيه كثيرا والعقود ينافيه خلاف الوكيل بشر ان العبد حيث يجوز له ان يشتري
من يفتق علي الموكل لان التوكيل هناك مطلق فيجري على اطلاقه وهنا مقيد بالمكان فيجوز له ان يشتري من يفتق علي رب المال
علي التقييد بان قال اشتري عيدا ابيعه او قال استخذه او جارية اطاها كان المحر كذا **لو اشتري من يفتق علي رب المال**
صار مشتريا لنفسه لان الشراء اذا نفذ انفذ علي المشتري كالتوكيل اذا اذنت له بكونه كذا **لو اشتري من يفتق علي الموكل**
حيث ينفذ علي الموكل والفرق ما بينا **لو عليه ان يفتق** اي ليس للمضارب ان يشتري من يفتق عليه اذا كان في المال
ربح لانه يفتق بضميه وبفسد بسببه نصيب رب المال او يفتق على اختلاف الذي بينا في العتق فيمنع النصف فيه والمواد
تفقد الربح المذكور هنا ان يكون قيمة العبد المشتري اكثر من راس المال سواء كان في حلة مال المضاربة ربح او لم يكن لانه اذا كان قيمة العبد
مثل راس المال او اقل لا يظهر ملك المضارب فيه بل يجعل مشغولا براس المال حتى اذا كان راس المال الفواصير عشرة آلاف درهم ثم اشتري
المضارب من يفتق عليه وقيمة الفواصير لا يفتق عليه وكذا لو كان له ثلثة اولاد او اكثر قيمة كل واحد الف او اقل واشترى من يفتق منه
شي لا يفتق كل واحد مشغول براس المال ولا يملك المضارب منه شي حتى تزيد قيمة كل عين على راس المال على حدة من غير ضم الاخر
ومن ان يفتق المضارب ان يشتري قربه وقيمه اكثر من راس المال لانه يصير مشتريا للعبد لنفسه فيضمن بالقدم من مال
المضاربة قال **وانه يفتق ربح** اي ان لم يكن في قيمة العبد المشتري زيادة على راس المال جاز شراؤه للمضاربة لانه اذا لم
تزد قيمته على راس المال لا يفتق عليه اذ لا يملك المضارب فيه لكونه مشغولا براس المال فيمكنه ان يبيعه للمضاربة فيجوز
ان يفتق ربح **فان ظهر الربح** اي ان ظهر الربح في المشتري بعد الشراء بان كانت قيمته وقت الشراء قد راس المال او اقل ثم زادت قيمته حتى صار
اكثر من راس المال عنق نصيب المضارب لانه ملك بعض قربه فوجب ان يفتق عليه بقدره **قال ولم يفتق رب المال** لانه لا يصنع
له فيه وانما عنق عليه بطريق الحصر بسبب زيادة القيمة من غير اختياره فصار كما اذا ورثه مع غيره
قيمة نصيب رب المال منه لانه احتسبت ما لفته عنه فيضمها كالعبد الموروث بين اثنين واحدهما ابوه وفي الثاني لو اشتري
نصفه بالمال المضاربة ولا يفتق عليه ونصفه بالمال في هذا النصف لا يفتق عليه فلم يثبت العتق فيه وانما دخل العتق فيه حكم لما
اشترى لنفسه فلم يصرف في هذا الشرط في هذا الوصي كالمضارب حتى اذا اشتري احد الشريكين عبدا هوذا ورحر
محرره من الشريك الاخر يفتق علي المشتري كما يفتق علي المضارب وكذا لو اشتري الاب والوصي للصغير عبدا هوذا ورحر محرر
من الصغير ومن العتق لا يفتق عليها وانما يفتق علي الاب والوصي لانه لا يفتق منه للصغير بخلاف العبد المأذون له فانه
لو اشتري ذراهم محرره من المولي يفتق اليه لانه لا يفتق عليه دين محبط بقرنته وكسبه عتق علي المولي وان كان عليه دين محبط بقرنته
وكسبه لا يفتق عليه وعند ما يفتق بقرنته انه هل يدخل في ملك المولي ام لا **قال معه ان يفتق اي مع المضارب**
فان يفتق به اي في قيمتها الف فقلت ولدا يساوي الف فادعاه مؤسرا اي ادعاه المضارب في حال يساره فليقت قيمته
الف وخمسائة سعي لرب المال في الف ورجعه اي ربح الف وهو ما بينان وخسرون او عتقه فان قبض الف من المدي
وهو المضارب نصف قيمتها اي نصف قيمة الجارية وانما كان كذلك لان دعوى المضارب وقعت صحيحة ظاهر لانه محل علي انه
ولده من النكاح بان محل ان البائع زوجا منه ثم باعها منه وهي جلي منه فلا امره على الصلاح لكن لا ينفذ هذا الدعوى لعدم الملك

عقد المضاربة

وهو من باب

وهو شرط فيه اذ كل واحد من الجارية ولدها مشغول براس المال فلا يظهر الربح فيه لما عرف ان حال المضاربة اذا صار لغيرها
مختلفة كل واحد منها لا يربح علي راس المال لا يظهر الربح عندنا خلافا لزم من جهة الله ان بعضها ليس باولي به من البعض فاذا كان
كذلك لم يكن للمضارب نصيب في الامة ولا في الولد وانما الثابت له مجرد حق النصف فلا ينفذ دعوته فاذا زادت قيمة الغلام
وصارت الف وخمسائة ظهر الربح فيه في ذلك الوقت فملك المضارب منه نصف الزيادة فنقلت دعوته السابقة فيه لوجود شرطها
وهو الملك بخلاف ما اذا اعتق الولد ثم ظهرت الزيادة حيث لا ينفذ اعتاقه السابق لان الاعتاق انشا فاذا ابطل العبد الملك لا ينفذ
بعده كدونه اما الدعوى فاذا اراد في حق غيره فهو باق في حق نفسه فاذا ملكه بعد ذلك نفذت دعوته فيه كما اذا اقره
محرره عبدا لغيره برده اقراره فاذا ملكه بعد ذلك صار حرا ولو اعتق عبد الغير ثم ملكه لا ينفذ عتقه لما قلنا فاذا انقضت دعوتها صار
الغلام ابنا له وعنق بقدر نصيبه منه وهو ربحه ولم يفتق المضارب حصه رب المال من الولد لان العتق ثبت بالملك والنسب
فما زلت العلة ذات وجهين والملك جزء وجودا فيضات الحكم وهو العتق البه لان المحر صاف في الوصف الاخير اصله
وضع الفقه علي السببية والفتوح الاخير ولهذا قال الصديق رضي الله عنه للمذي اقر من يديه بالزنا ثلث مرات اياك والربعة
فاذا هي الوجبة ولا تضع للمضارب في الملك فلا يجب عليه الضمان لعدم التعدي اذ لا يجب ضمان العتق الا بالتعدي وكان رب المال
بالجارية انشا عنق بضميه من الغلام وان شئت استسعا لانه ما لفته احتسبت عنه علي ما مر في الاعتاق فاذا احار الاستسعا
استسعا في الف وما بين وخمس مائة لان الف مستحق له براس المال وما بين وخمس مائة نصيبه من الربح فاذا اقبض منه
الف درهم صار مستوفيا لراس ماله وظهر ان الامر كلها ربح لغير اغنا عن راس المال فكانت بينهما نصيبين ونفذ فيها دعوى المضارب
وصارت كلها ام ولده لان الاستسعا اذا صادف محلا يحمل الثقل لا يتجرك بالاجماع ويجب نصف قيمتها لرب المال موسرا كان او
معتسرا لانه ضمان الثمناك وهو لا يختلف باليسار ولا عسار ولا يتوقف علي التعدي لانه ضمان ثمنه لهدا الوورثام ولده
مع غيره يملكها كلها ويجب عليه ان يبيع حصه غيره من قيمتها موسرا كان او معتسرا بخلاف ضمان الاعتاق فانه ضمان افساد
لا ثمنك وهو متولد من تصرفه في ملكه فلا يجب بيعه بغير تعدي ولا علي عسر واستسعا لانه لا يجب عليه احد وانما شرط
قبض رب المال الف من الغلام حتى يصير الجارية ام ولده المضارب لانها مشغولة براس المال فاذا قبضه من الغلام منعت عن راس
المال وصارت كلها ربحا فظهر فيها ملك المضارب فصارت ام ولده لما ذكرنا فان قيل لا يحمل المقيض من الولد من الربح وهو ممكن
بان يجعل الولد كله ربحا وهي مشغولة براس المال علي حالها قلنا المقيض من حبس راس ماله فكان هو اولي بحله من راس المال
لان راس المال مقدم علي الربح اذ لا يسلم لها شي من الربح الا بعد سلامة راس المال لرب المال فكان يجعله ام ولي بعد وصوله
الي بله لولم تزد قيمة الولد علي الف وزادت قيمة ام حتى صارت الف وخمسائة صارت الجارية ام ولده للمضارب ويضمن لرب
المال الف درهم وما بين وخمس مائة درهم لانها لما زادت قيمتها ظهر فيها الربح وملك المضارب بعض الربح فنقلت دعوتها فيها
وجب عليه لرب المال راس ماله وهو الف ويجب ايضا نصيبه من الربح وهو ما بينان وخسرون فاذا وصل اليه الف استوفى
راس المال وصار الولد كله ربحا فملك المضارب منه نصفه فيعتق عليه وما لم يفتق الي رب المال الف فالولد رقيق علي نحو
ما ذكرنا في الامم ثم ياخذ منه ما بين وخمس مائة علي انه نصيبه من الربح ولو زادت قيمتها عتق الولد وصارت الجارية ام ولده لان
الربح ظهر في كل واحد منهما وياخذ راس المال من المضارب لان ما وجب عليه ليس الما بين لانه محجل وهو موسر والسفاهة موجهة
والعبد معتسرا ياخذ منه ايضا ما بين من نصيبه من الربح ويضمن ايضا نصف عتقها لانه لما استوفى راس المال ظهر انه ربح لا
عقربا ل المضاربة يكون للمضاربة سعي الغلام في نصيب رب المال ويسقط عنه نصيب المضارب وانه اعلم بالصواب

باب المضارب يضارب فان مضارب المضارب لا اذن لم يفتق بالمال

الثاني اي اذا دفع المضارب للمال مضاربة بغير اذن رب المال لم يضمن بالدفع مالم ينصرف الثاني وهذا ظاهر الرواية
وروي الحسن عن اي حنيفة انه لا يضمن حتى يربح وقال زفر ربه انه يضمن بالدفع تصرف وهو رواية عن اي يوسف
لانه ليس له ان يدفع المال علي وجه المضاربة لان العتق لا يقتضي مثله علي ما بينا فيض الاول بالدفع والثاني بالاخذ لان
كل منهما متعدي كما لو دفع اذا اعار الوديعة بغير اذن صاحبه وهو ظاهر ان الدفع ابداع حقيقة وانما يفتق ركونه للمضاربة

اولم يصرف

هذا هو الحق
في المصارف
والنصف

بالنصف ووجه المروي عن أبي حنيفة رحمه الله ان العقد المجرى لا يوجب النصف لانه لا يضمن الفصول بحرق بيع مال الغير ولا بالتسليم
لأجل النصف لأنه ايداع وهو ملك ذلك ولا النصف لا يملك فيه علي ما بينا من قبل وهو له ان يملك وهذا لانه انما يصير مضافا بالمال
وبعد ما لا يصير مضافا لانه ان لم يملك كل واحد منهما على الاقل فلا يكون مضافا له لكن اذا ربح اثبت الشريك فيه وانما ثبت
الشركة في مال الغير بسبب النصف لانه اذا اخطأ بماله غيره لم يملك المال بالجار انما يملك الأول رأس ماله لانه صار غاصبا بالرفع
الي غيره غير اذنه وانما يضمن الثاني لانه قد فسخ مال الغير بغير اذنه صاحبه وهذا اذا هرب على اصلها لا بما يوجب ان النصف على مودع
المودع وانما عند أبي حنيفة فقد قبل بغيره ان لا يضمن الثاني كودع المودع وقبل يضمن الثاني عنده ايضا لانه يضمنه
لنفع نفسه بخلاف مودع المودع فانه يقبضه لمنفعة صاحب المال فان ضمن الأول ضمن الثاني في المصارف بين الأول والثاني
والزوج بينهما على ما شرط لانه ما دام النصف ملكه من وقت خالف فصار كما لو دفع مال نفسه مضاربة الى الثاني وان ضمن
الثاني برجع ما ضمن على الأول لانه النصف له سلامة المقتضى له عن النصف فاذا لم يسلم له رجع عليه بما حقه اذ هو موقوف
من جهة كودع الغاصب وصحت المضاربة بينهما لانه لما كان قرار النصف عليه ملك المودع مستند الى وقت التعدي
فتبين انه دفع مضاربة ملك نفسه ويكون الزوج بينهما على ما شرط لصحة المضاربة ويطلب للثاني ما ربح لانه يستحقه
بالعمل ولا حيث في عمله ولا يطلب للأول لانه يستحقه برأس المال وملكه فيه ثبت مستندا فلا يخلو عن شبهة فيكون
سبيله التصديق هذا اذا كانت المضاربة بين اثنين واحدا اذا كانت احدا فاسد او كلاهما فلا ضمان على واحد منهما
لانه ان كانت الثانية هي الفاسدة ما ربحا جريا عليهما بينا وللأول ان يستاجر من يحمل في المال وان كانت هي الأولى فكذلك
لان فسادها يوجب فساد الثانية لان الأولى لما فسدت صارت اجارة وصار الزوج كله لرب المال ولو صحت الثانية في هذه الحالة
لصار الثاني شريكا وليس للاخير ان يشرك غيره بل المضارب لا يملك ذلك فكانت فاسدة بالضرورة وكانا اجبرين وعلا
لذلك انما فاسدتين فاذا كانا اجبرين يضمن واحد منهما ولا يقال للاخير ليس له ان يستاجر للعمل فكيف جاز هذا المضارب الأول
ان يستاجر بعمل فكيف بعد ما فسدت الأولى وهو اجبر فيها لا نقول الفاسد من العقود معتبر بالصحيح منها فلما كان له
ان يستاجر في المضاربة الصحيحة كان له ان يستاجر في الفاسدة ايضا قال **فان دفع بأدين بالثالث قبل ما رزق الله**
بيننا ضمان فلما كان النصف وللأول السدس والثاني الثلث اي دفع المضارب الأول الى المضارب الثاني بالثالث وكان
رب المال قال للأول على ان يارزق الله بيننا ضمانا وربع الثاني فله رب المال النصف والمضارب الأول السدس والمضارب
الثاني الثلث لان الدفع الى الثاني صحيح لانه باذن المالك ورب المال شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله تعالى وقد جعل
الأول للثاني ثلثه فينصرف ذلك الى نصيبه لانه لا يفكر ان ينقص من نصيب رب المال شيئا فيبقى له السدس ويطلب
ذلك لكليهما لان رب المال استحقه بالماله لانه ما ملكه والمضارب الأول والثاني يستحقاه بالعمل لان عمل الثاني وقع في
عملها فصار نظير من استاجر خياطا ليجتهد له ثوبا بدرهم واستاجر هو غيره ليجتهد له ذلك الثوب بنصف درهم وزاد
قيمة الثوب طالب لهم جميعا لما قلنا فذلك لا شبهة فيها وهي تجارة حسنة حيث يستحق الأول سدس الربح وهو قاعد
ولو قال ما رزق الله بيننا ضمانا اي قال رب المال للأول ذلك والمسئلة بحالها قلنا في ثلثه والباقي
بين الأول والثاني ضمانا لان رب المال هنا شرط ان يكون ما رزق الله تعالى المضارب الأول بينهما نصيبين
والمرزوق للأول هو الثلثان لان الثلث استحقه الثاني بشرط الأول وهو ما دون له فيه فلم يكن من رزق الأول الا الثلثين
فيكون ذلك بينهما نصيبين ويطلب لهم بالاشبهة ايضا ما ذكرنا وهذه احسن في حق الأول قال **ولو قال له ما رزق**
بيننا ضمانا ودفع بالنصف للثاني النصف واستأجر في باقية اي قال رب المال للمضارب الأول اي شي ربحت فهو
بيننا ضمانا ثم دفع الأول للثاني بالنصف فللثاني نصف الربح لان الأول شرط له ذلك وشرطه صحيح لانه باذن المالك والباقي
وهو النصف استأجر فيه رب المال والمضارب الأول فيكون بينهما نصيبين لان رب المال لم يشترط لنفسه هنا الا نصيب
ما ربحه الأول ولم يربح هو الا النصف والنصف الآخر صار للثاني بشرطه فلم يكن من ربح الأول هذه المسئلة الثا
غير ان المشروط فيها للثاني الثلث فيبقى لها الثلثان وفي هذه النصف فيبقى لها النصف **ولو قيل له**

هذا هو الحق

ما رزق الله علي نصفه او ما كان من نصل فيمنه ضمانا قد دفع بالنصف فلما كان النصف وللثاني النصف ولا
شي الأول لان قول رب المال ما رزق الله او ما كان من نصل ينصرف الى جميع الربح فيكون له النصف من الجميع وقد شرط
المضارب الأول للثاني نصف الربح فيكون له ايضا النصف فلم يبق للأول شيء من الربح فيخرج بغير شيء كمن استاجر رجلا
ليجتهد له ثوبا بدرهم فاستاجر لا غير غيره له ليجتهد ذلك الثوب بدرهم خلا ما اذا قال ما ربحت بيننا ضمانا او ما
رزق الله حيث يكون لرب المال فيها نصف ما بقي من الربح وفي المسئلة المتقدمة على ما بينا و **لانه** ان رب
المال حتى ما شرط لنفسه نصف الربح او ثلثه من مطلق الربح وله ما شرط من جميع الربح وان شرط لنفسه نصف ما ربحه
المضارب الأول او ثلثه فله ما شرط ما فضل من نصيب الثاني فلا يمكن ان يخرج الأول في هذا بغير شيء وفي الأول يمكن
على ما رأيت ويمكن ان يضمن الثاني ايضا على ما بيننا قال **ولو شرط للثاني ثلثه والمسئلة بحالها ضمان الأول**
للثاني سدس اي سدس الربح من ماله لان رب المال شرط لنفسه النصف من مطلق الربح فله ذلك واستحق المضارب
الثاني ثلثي الربح بشرط الأول لان شرطه صحيح لكونه معلوما لكن لا يفكر في حق رب المال اذ لا يفكر ان يغير شرطه
فيغير منه قدر السدس لانه حصل له سلامة الثلثين بالعقد ولانه غره في ضمان عقد المضاربة وهو ايضا سبب الرجوع
كمن استاجر رجلا ليجتهد له ثوب بدرهم قد دفعه الاجير الى من يجتهد به درهم ونصف **وان شرط للمالك ثلثه**
وللعبد ثلثه على ان يعمل بعدة ونفسه ثلثه اي اذا شرط المضارب لرب المال ثلث الربح وللعبد رب المال ثلث
الربح على ان يعمل العبد مع المضارب ونفسه ثلث الربح جان لان اشتراطه للعبد يكون اشتراطا للمولى وكان شرط للمولى
ثلثي الربح واشتراط عمل العبد غير مفسد لانه من اهل ان يضارب في مال مولاه وللعبد يد حقيقة وهذا لا يكون للمولى
ولاية اخذ ما اودعه العبد وان كان محجورا عليه لاسيما هنا لانه يكون العبد ما دون له باشتراط العمل عليه فلا يكون يد
مولاه ثابته فيه بعد التسليم اليه فصحت المضاربة لزوال يد المولى عن المال خلا ما اذا شرط على رب المال ان يبقا يده
يمنع تسليم المال الى المضارب فلا يجوز ثم ان لم يكن على العبد من مضمون المولى سوا اشتراط فعله عمل العبد ولم يشترط وان كان
عليه دين فهو لغير ما به ان شرط عمله وان لم يشترط عمله فهو للمولى وهذا اذا شرط له باشتراط عمله ما مضاربا في مال
مولاه فيكون كسبه له فيأخذه غراما وولا دفع المولى وان لم يشترط عمله فهو اجبري عن العقد فكان المشروط كسكوت
عنه فيكون له لانه ما ملكه اذ لا يشترط بيان نصيبه وانما يشترط بيان نصيب المضارب لكونه كالا جبر وكذا كان
اذا شرط الثلث للعبد المضارب يبيع سوا اشتراط عليه العمل ولم يشترط ان لم يكن عليه دين لان ما شرطه له المولى يكون
كانه شرط للمولى من لا يتبدل وان كان عليه ان شرط عمله جاز وكان المشروط لغير ما به وان لم يشترط عمله لا يجوز ويكون
ما شرط له لرب المال عند أبي حنيفة لان المولى لا يملك كسبه عبده المدين عنده فلا يكون المشروط للعبد مشروط للمولى
فقد شرط له وكذا لا يمكن جعله للعبد من غير عمل تبطل خلا ما اذا شرط لعبد رب المال لا يعمل فان العبد
ان لم يستحقه يبقى في ملك رب المال فيكون له لانه ما ملكه وعندها المولى يملك كسبه عبده المدين فاشتراطه للعبد
يكون اشتراطا للمولى فيصح هذا اذا كان العاقد هو المولى ولو عقد العبد المادون له عقد المضاربة مع اجبري شرط
العمل على مولاه لا يبيع ان لم يكن عليه دين لانه اشتراط العمل على المالك خلا العكس وان كان على العبد دين مع عند
اي حقيقة لان المولى لا يملك كسبه عبده المدين نصار من اهل ان يعمل في ماله المضاربة وعندها يملك كسبه عبده
المدين فلا يجوز ولو شرط بعض الربح لكا تب رب المال او المضارب ان شرط عمله جاز عمله وكان المشروط له لانه صار
مضاربا به باشتراط العمل عليه وهو من اهل ان يضارب في مال مولاه لانه كالا جبري عنه وان لم يشترط عمله لا يجوز لان هذا ليس بضمانة
وانما المشروط موعودة فلا يلزم من غير هذا الجانب ان يشترط له بعض الربح وشرط عليه عمله مع والافلا **ويحل**
بما ذكرنا ان اشتراط عمل العبد مع المضارب في المختصر وقع اتفاقا او اعلاما ان يده ليست يد المولى حتى لا يمنع صحة المضاربة
خلا ان اشتراطه على المولى قال **ويحل بركة احد** لان المضاربة وكالة وهي تبطل به ولا يورث وقد عرف في موضع
ولو حرق المالك من ثوبا بعني تبطل المضاربة لمحرق رب المال بدار الحرب من ثوبا لان المحرق بمنزلة المونس

اذا شرط لعبد المضارب

لانه عامل كان عمله ثابتا فقد برز كذا ايد فلا يكون با حذره لا على وجه الفسخ مبطل لها كالمال اذا استقره الراعي لا يكون
ضمنا للمهر من خلاصه ما اذا اخذ به بنفسه من غير ان يدفع اليه المضارب لانه لا يكون ان جعل مبيعا هذا لعدم الاستعانة به
فيقع العمل لنفسه من ورة انه يملك ذلك والاستدراك ان المال اذا كان المالك ناظرا فيكون عروضا واخذ من غير دفع المضارب
لا يكون المستدرك الا لانه لا يملك عمله في هذه الحالة وحالات ما اذا لم يسلم اليه ابتداء او اخذ به بعد التسليم على وجه المضاربة او شرط
عليه العمل ابتداء حيث يكون هذا الاشياء مبطله للمضاربة لانها تمنع التحلية او يكون المال والعلم مستحقا من شخص واحد فيخرج بها
من ان يكون مضاربة وحالات مسئلة الحياطة لانها اجارة محضه فلا يتصور ان يقع حمل صاحب الثوب عن الاجير او تسليم المنفعة او
العمل شرط في الاجارة ولا كذلك المضاربة لان فيها معنى الشراكة على ما بينا قال **فان سافر قطعاه وشراجه وكسوته وركوبه**
في مال المضاربة وان عمل في المهر تنقته في ماله كالماله اي ان سافر المضارب للتجارة في مال المضاربة فاكله ومشربه
وملبوسه يكون في مال المضاربة وان عمل في مصره في ماله كما يكون الدوا في ماله مطلقا لان النفقة تجب بسبب الاحتباس
كنفقة الغافني والزوجة وهو اذا سافر صار محبوسا به فوجب ماله الزاوية فيه بخلاف الدوا لانه من العوارض بخلاف
الاجير لانه يستحق المهر فلا يتصور ان يتفق من ماله والمضارب لا يستحق الا الزرع فممكن الا يحصل فيه زرع فلو لم ينفع
منه لنفسه بخلاف الوكيل والمستضع لانها متبرعان فيه بخلاف ما اذا كان يعمل في مصره لانه لم يخلص بماله المضاربة فلا يجز
له النفقة فيه وهذا لانه ساكن بالسكنى الا على وجوب النفقة على الغير بسبب الاحتباس به فلم يوجد فيكون نفقته في ماله وهو
القباس في المضارب المسا من لانه بمنزلة الوكيل والاجير او الشريك وكل واحد منهم لا يستحق النفقة فيما يعمل به فكذا هذا الا
انما تكناه لما ذكرنا في المعنى لان العادة قد جرت ان المضارب باكل من مال المضاربة اذا عمل في غير مصره وفي مصره باكل من ماله
والمكان القريب من مصره بمنزلة مصره والمفاجئ انه اذا كان في مكان حيث يمكنه ان يجد ويرجع الى مقره فهو كمصره
لان اهل السوق يجرون في السوق ثم يبيتون في هذا الموضع وان لم يتمكن ان يبيت في منزله فموتته في مال المضاربة لانه
صار محبوسا به وموتته الواجبة فيه غسل ثيابه واجرة من خدمه وعلف دابة يركبها والذهن في موضع يحتاج اليه
كالجواز واجرة الحمام والحلاق وقصر الشارب كل ذلك من مال المضاربة لان العادة جرت بها وان نظارة البدن والشيء
يوجب كثرة من يعامله لان صاحب الترخيع يعدد الناس من المفا ليس فيجلبون معاملته فيطلق له من ذلك كله بالعرف
حتى اذا زاد بعض ولو رجع الى بلده وفي يده شيء من النفقة رده الى مال المضاربة كالحاج عن الغير اذا بقي شيء في يد يدره
على الحجج عليه او الورثة او الغاري اذا خرج من دار الحرب يرد الى الغنمة فامعه من النفقة وكالامة اذا بوها الموالي
من لأمع الزوج ثم اخرجها للخدمة وقد بقي شيء من النفقة في يدها استردده الزوج ومن الحسن عن اي حنفية ان الدوا ايضا
يكون من مال المضاربة لانه اصلاح بدنه وتمكنه من العمل فصار كالتفقه وجه الظاهر ان النفقة معلوم وقوعها والحاجة
الى الدوا من العوارض فكان هو ما فلا يجب كل في حق المرأة وفي النهاية الشريك اذا سافر مال الشركة فنفقته في ذلك
الماله روي ذلك عن محمد رحمه الله وذكر في الكافي بعد ما ذكر وجوب النفقة للمضارب في المال فقال بخلاف الشريك لانه
لم يجز التعارف ان الشريك العامل ينفق على نفسه من مال الشركة الاخر **فان ربح اخذ المالك ما انفق من ربح**
المال اي اذا ربح المضارب اخذ ربح المال قدر ما كان انفق المضارب من راس المال حتى يتم به راس المال فاذا استوفى
راس ماله ونفق شيء اقتسمه لان راس المال اصل والربح مبني عليه فلا يسلم لها الزرع حتى يسلم لرب المال الاصل وهذا لان
الذي ذهب بالنفقة هالك والمالك يصرف الى الربح على ما بيناه قال **فان باع المتاع من ربحه حسب ما انفق**
على المتاع لا على نفسه يعني اذا باع المضارب المتاع الذي انفق عليه ضم جميع ما انفق على المتاع من اجرة العمل والطرار
واجرة السمسار والصباغ والقصار وعود ذلك ما ذكرنا في باب المراجعة الى راس المال بان يقول قاصر على بكذا لان هذه الاشياء
تزيد في القيمة وتعارف التجار الحافها براس المال في بيع المراجعة تجاز ذلك ولا يبيع ما انفق على نفسه في سفره وتقليباته
في المال الذي راس المال لا يربح في بيعه الى راس المال ولا يزيد هو ايضا في قيمة المتاع بخلاف لانفاق على المتاع لانها بالزيادة
على الثمن صارت في معنى الثمن **ولو قسرا وعمله بماله وقيل له عمل برأيه فهو متطوع** يعني اذا قال ربح المالك

في مال المضاربة وان عمل في المهر تنقته في ماله كالماله

المضارب

للمضارب اعمل برأيه فاشترى مال المضاربة كله متاعا ثم نقله او قسرا بيه ماله من عنده يكون متطوعا لان راس المال
لم يبق منه شيء فيكون تنقيده على ربح المال بعد ذلك استعداده من غير اذنه وهو لا يجوز على ما بينا وكذا لو زاد على الثمن
بان اشترى ما اكثر من راس المال يكون متطوعا في الزيادة وفي الكافي لو اشترى بكل راس المال وهو الف دينار واستقر
مائة للرجل ربح بالف ومائة عند الجديفة لانها قامت عليه بذلك وان باعها بالعين كانت عشرة من ذلك حصه للمضاربة
اي عشرة اشهر على شرطها وسعر المضارب خاصة لانه استقرضه لنفسه والكر في ماله خاصة وعندها يبيع الثياب
من راحة على الالف لا غير والتمس كل على المضاربة وهو متطوع في الكرا لانه فعل بغير اذنه فصار كاستكر الاجنبي وقال في
المحيط في تحليل قوله اي حنفية ان المضارب في الثياب حقا يخاصي المالك لا يترحمه لونهما ربح المال عن بيع الثياب لم ينع
نفيه فكان بمنزلة المالك فقامت الثياب عليه بالف ومائة فيبيعها من راحة على الكل فاذا باعها من راحة يقسم ثمنها
على ما لها فاصاب مال المضاربة وهو عشرة اشهر تنقته المضاربة فيها على حالها وما اصاب المائة المستقرضه كان
له خاصة **وان صبغه احر فهو مشترك ما زاد الصبغ فيه ولا يضمن** لان الصبغ عين مال قائم وقد اختلف بال
المضاربة وهو متطوع فيكون شريكا من ورة خلاف الفصارة والحلا لانه ليس بغير مال قائم فلا يكون خلطا بالمال
المضاربة الا ترى انه يبيع على الغائب دون الصبغ ثم اذا بيع المتاع قسم الثمن على قيمة الثوب ابيض وعلى ما زاد من
الصبغ فما اصاب قيمة الثوب كان على المضاربة وما اصاب الزيادة كان له لان الثمن مال مشترك فيقسم على قدر الاضبا
وانما لا يضمن المضارب بهذا الخلط لانه ما دون حنفية لان قوله اعمل برأيه ينشئة فلا يكون به متعديا بل يكون شريكا اذا
هبت الريح في ثوبه انسان فالنفقة في صبغ غيره او خلطه المال المودع بال المودع بغير صفة خلطه ما اذا لم يقل
له اعمل برأيه فانه لا يكون شريكا بل يضمن كالفان قال **مع الف بالصف فاشترى به بزا وباعه بالعين واشترى**
بها عسدا فصاعدا عسرا الف والمالك الف اي غير المضارب ورب المال الفان ثم مر رب المال ووجه الف اخر فيغيره
المضارب حنسا مائة والمالك الف وخمس مائة وربع العبد للمضارب وربع قيمه على المضاربة وراس المال الفان وحسبها
وتراعى على العين لان المال للمضارب العين فغير الربح في ماله وهو الفان كان بينهما نصيب فنصيب المضارب منه خمسمائة فاذا
اشترى بالالفين عسدا صار العبد مشتركا بينهما فربعه للمضارب وثلاثة ارباعه لرب المال ثم اذا ضاع الفان قبل النقد كان عليهما
ضمان من العبد على قدر ملكهما في العبد فربعه على المضارب وهو خمسمائة وثلاثة ارباعه على ربح المال وهو الفان وحسبها فنصيب
المضارب خرج عن المضاربة لانه صار مضمونا عليه ومال المضاربة اعانة وبينها ثلثي ونصيب ربح المال على المضاربة لعدم ما بينهما
وهو معنى قوله وباقية على المضاربة يعني ثلثة ارباع العبد وراس المال هو جميع ما دفع ربح المال الى المضارب وهو الفان وخمس مائة
لانه دفع اليه اولا الفان وخمس مائة ولا يبيع العبد من راحة الا على العين لانه اشتراه بالعين وهو معنى قوله وبراع على العين
ولرباع العبد بعد ذلك اربعة الاف كان للمضارب ربعه وهو الف والباقي للمضاربة وهو ثلثة الاف فالفان وحسبها ثم راس المال
وحسبها ربع بينهما نصفان **وان اشترى من المالك بالف عبد اشتراه بخصه اربع بخصه اي لو اشترى المضارب**
من ربح المال بالف درهم عسدا كان اشتراه ربح المال بخصه الاف بيبعه المضارب من راحة على نصف الاف وهو خمسمائة ولا يجوز ان
يبيعه من راحة على الفان بيبعه من المضارب كيبعه من نفسه لانه وكيله فيكون بيع ماله بانه يكون كالمعذور وان حكم بجواز التعلق
حق المضارب به فلا يجوز لها المراجعة عليه لانها مبنية على امانته وعلى الاحتراز عن شبهة الحياطة فيبدي على ما اشتراه به ربح
المال فيكون المضارب كالوكيل له في بيعه ولو كان بالعكس ان اشترى المضارب عبد الخمسمائة فباعه من ربح المال بالف بيبعه
من راحة على خمسمائة لان البيع التجاري بينهما كالمعذور وما ذكرنا في بيدي المراجعة على ما اشتراه به المضارب لانه اشتراه له
وباوله اياه من غير بيع قال **مع الف بالصف فاشترى به عسدا قيمته الفان فقتل رجلا خطا فقتله ارباع الف**
المالك وربعه على المضارب والعبد بخصه المالك ثلثة ارباع والمضارب بربا لانه مال المضاربة اذا كان عينها واحدة قيمتها اكثر
من راس المال ينظر فيه الربح وهو الفان بينهما نصفان والربح لرب المال براس ماله لان قيمته الفان فمال الفان بينهما على هذا
الوجه ارباعا فقتله ارباعه على ربح المال والربح على المضارب لان الفان مائة المالك وينفذ ويغدره فاذا اقداه خرج العبد

بلغ مقابلة
علي الاصل

(۱) ای بیاد و آواز
ای که در دل من
آهسته آهسته
در یادگار من

معها ألف اذ عا رجلان كل ايه له اودعه اياه فنكل لها نال الف لها وعمر اخر بينهما اي اذا كان في يد رجل الف فادعها
رجل كل واحد واحد منها انما له اودعها اياه فحلف لها فان نكل لها كان الالف بينهما وعليه الف اخر بينهما ذلك ان
دعواهما صحيحة فحب عليه اليدين لها فان حلف لها فلا شيء لها عليه لعدم المحنة وان حلف لاحدها ونكل للآخر ففيه لمن نكل له
دون الآخر لوجود المحنة في حقه دون الآخر وان نكل لها ففيه بينهما لعدم الاولوية فحرب عليه الف اخر لها لاقرار به او لئذله اياه
علي اختلاف الاصلين واليهما بد الفاضي بالتخلف جاز لتعدد الجمع بينهما وعدم الاولوية والاولي عند الشك ان يقع بينهما تنقيها
لقولها ونفيا لثبته الميل فان نكل للاول لا يفتني به حتى يجعله الثاني لينكشف وجه القضاء هل هو لها ولا حدها كما اذا اقاما البينة
بجلاء ما اذا اقر لاحدها فانه حكمه له لان الاقرار حجة ملزمة بنفسه والنكول لا يكون حجة الا بالقضاء ولذا لو نكل ثم حلف
لا يلزمه شيء وكذا البينة لا تكون حجة الا بالقضاء فينقض الفاضي ينكشف وجهه ولا ضرر عليه بالناخير لانه لا يقضي للمقدم
حتى حلف للناخر ولو نكل للثاني ايضا ففيه بينهما نصفين لا سواهما في المحنة وبغير الف اخر بينهما نصفين كما ذكر في المختصر
لانه بالنكول اوجب لكل واحد منهما كل الالف كان ليس معه غيره فاذا اصره اليها فقد صرف نصف نصيب كل واحد منهما الي
الآخر بغيره فلو فتني الفاضي للاول حين نكل قبل ان يحلف للثاني لا ينفذ قضاؤه حتى لو نكل للثاني بعك كان الالف بينهما
لان القضاء للاول لا يبطل حق الثاني وفاله الحضانة نفذ قضاؤه لانه محل محقق فيه لان من العلم من نال ينفذ قضاؤه للاول
ولا يشاركه الثاني فيه لان النكول حجة شرعية لا اقرار ووضع المسألة في العبد والآخر بينهما لان النفوذ تغير في الودائع
والغصوب ثم لا يحلف المدعى عليه للثاني بعد القضاء عليه للاول مقتصر على قوله ما هذا العبد لي بالاجماع لان نكول لا ينفذ
بعد ما صار العبد لغيره وهل يحلف اذا ضم اليه القيمة بان يقال له بالله ما لعد اعليك هذا العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا
ولا اقل منه قبل ينبغي ان يحلف عند محمد رحمه الله خلاصا لابي يوسف بما علي ان المودع اذا اقر بالودعة ودفعها الي غيره ففيه
عند محمد خلاصا لابي يوسف فانه يقول انما فان من حقه لم يفت بخبر اقراره وانما فان بالدفع الي الاول وذلك بقضاء الفاضي
فلا يفتن ولكن محمد رحمه الله يقول هو الذي سلب الفاضي على القضاء للاول باقراره ثم اقر للثاني بانه مودع عنده
والمودع يكون ضامنا بالتسليم واسه اعلم **كتاب** **العارية قال رحمه الله**
في تملك المنافع بغير عوض هذا في الشرع وفي اللغة مشتقة من العار منسوبة اليه ووزننا تعليله لان طلبها عار وفي
الشرع ما ذكره في الكتاب وقال الكرخي والساجي هي اباحة الانتفاع بملك الغير لانه يتعقد بلفظ الاباحة ولا يشترط فيه
ضرب المدة ومع الجملة لا يبيع التملك وكذا جعل فيه الضمي ولا يملك الاجارة من غيره ونحن نقول انها تنبئ عن التملك لانها
ما حوزة من الحرية وهي العطية في الثمار بالتملك من غير عوض ثم استعمل في المنفعة كذلك فاقنصت تملكها وهذا عقد بلفظ
التملك ولما ان يعبر فيها لا يختلف باختلاف المستعمل ولو كان اباحة لما جاز لان المباح له ليس له ان يبيع لغيره وهذا ان يملك له
المنافع مشروعة بعوض كالاجارة فوجب ان يكون مشروعا بغير عوض ايضا كالاجار لان كل ما جاز فيه التملك يبدل جاز فيه
التملك بغير بدل الا الطحان والجملة لا تنفع في المنازعة وكل جهالة لا تنفع في المنازعة لا موجب الفساد وهذا ايضا
غير لا روية قلنا ان يرجع في كل ساعة بخلاف المعاوضات فاعلازمة والجهالة فيها تنفع في المنازعة حتى اذا كانت لا تنفع
في المنازعة كالحياطة جازت من غير ضرب المدة والعوض منع من تحصيل المالم حصل ولم يوجد بعد فيكون امتناعا عن التملك
ولذا لا يجوز اجارته لا ظالم تدخل في ملكه قبل الحدوث **وسمع يا عمر** اي بقوله اعركك لانه صريح فيه
قال والمعتك ارضي لان الاطعام اذا اضعف الي ما لا يملك عنه براديه ما يستعمل منه حجاز لانه محله **ومعتك ثوبي**
معناه اذا لم يرد به العبة لان المثل لملك العين عرفا وعند عدم ارادة حمل على تملك المنافع **وامرله** ان يعطي الرجل ناقته
او شاة ليشرب لبها ثم يردّها اذا ذهب درهما ثم كثر ذلك حتى قيل في كل من اعطى شيئا من اذ اراد به العبة افا دملك
العين والابقي على اصل وضعه **ومعتك علي** واي اذا لم يرد به العبة لان هذا اللفظ مستعمل فيها يقال
حمل فلان فلا ناعلي دابته براديه العبة نارة والعارية اخرى فاذا انوي احدها صحت بيته وان لم تكن له نية حمل على الادبي
كيلا يلزمه الاعلي بالتملك **قال واحد منك عيدي** لانه براديه العارية لانه اذن له في الاستخدام **وداري**

هذا هو الحق في كل وقت
والحق لا يتغير ولا يتبدل
والحق لا يتغير ولا يتبدل
والحق لا يتغير ولا يتبدل

فيكون مقرورا من جهة كماله ان يرجع عليه دفعا للضرر عن نفسه بسببه
وقال زفر رجه الله لا يضمن لان التوقيت في العارية قبل ملامتها ولهذا كان له ان يستردها في وقت شاء والضرر راما
ثبت في ضمن عقد العارية لا في التبرعات ولهذا لو ملك العارية عند المستعير فاستحقها مستحق وصحة قبضتها لا يكون له الرجوع
بماض وفي المعاوضات كالبيع والايارات له ذلك فصار كما اذا كانت العارية مطلقة رخيصة فترتب قبضتها ولا يملك العار على الفائدة
ما لم يكن وجوب العقد يثبت بدونه التوقيت فلا بد للتوقيت من الفائدة ولا يكون ذلك الا بالثبوت القيمة له عند الرجوع قبل الوقت قصار
كانه قال ان رجعت قبل الوقت فانا ضامن لك فيلزمه حكم الفزارة لا يجوز العقد ومعنى قوله ضمن ما نفق ان نفق فاما غير مملوكة لان
الفتح غير مستحق عليه قبل الوقت قالوا **ولو استعارها لغيره لم يوفد منه حتى يحدد الزرع وقت اول وقت**
لان له فائدة معلومة فينزع باجر المثل لان فيه مراعاة الحقيق كما في الاجارة اذا انقضت المدة والزرع لم يدرك
وموتة الرد على المستعير والمردع والموجر والغاصب والمرفق لان المنفعة حصلت لهم والاصل ان موتة الرد يجب على من وقع
القبض له اما المستعير فلانه قبضه لمنفعة نفسه والرد واجب عليه ولهذا لو كانت العارية موقوفة فامسكها بعد مضي
الوقت ولم يرد حاجي هلكت ضمن خلاف المستاجر فاذا وجب عليه الرد كانت موتة عليه لان الخراج بالضرر والضرر بالغير
واما المستاجر فلان العين للمستاجر مقبوضة لمنفعة المالك لان الاجر سلم له ولا يجب عليه الاستاجر ردها وانما يجب عليه التمكن
والحماية فلا يكون عليه موتة الرد ولا قبضه قبضه كان لمنفعة نفسه فوجب ان يكون التوقيت عليه لا بقوله ان ما حصل له منفعة
وهي عرض فبقي وما حصل للوجر من سبق فكان هو بالوجوب اولى **واما الوديعة** فلان منفعة القبض حاصلة لانه لحفظ الغير ومنفعة
حفظها عابده فكانت موتة ردها عليه **واما العين المخصوصة** فلان الغاصب يجب عليه نسخ فعله وذكرك ردها واعادتها الى يد
مالكها كما كانت لانه هو الذي ازاله بغير مقتضى فبقي ردها براءة دمه فيكون عليه موتة ردها دفعا للضرر عن المالك **واما الرهن**
فلان قبضته قبض استيفاء فكان قابضا لنفسه قالوا **وان رد المستعير الدابة الى اصطلح بالكلية او العبد الى دار المالك**
بوجه خلاف المخصوص والوديعة وهذا استحسنان والقياس الاخير لانه لم يرددها الى صاحبها وانما ضيعها تضييعا فصار
المخصوص والوديعة وجه الاستحسنان انه انما بالتسليم المتعارف وهو المأخوذ عليه وهذا لان الاصطلاح والدار في يد المالك
ولوردها على المالك كان يرددها الى الاصطلاح والدار فكان الرد اليها ردا على المالك **خلاف الوديعة** لانها لحفظ ولم يرض
لحفظ غيره اذ لو رضى به لما اودعها عنده **خلاف الغصب** لانه صار متعديا بآثبات يده في العين وبارا التبدل ما صاحبها فلا بد من ازالة
يده وآثبات بد صاحبها فيها وذلك بالتسليم حقيقة فبقي هذا في عادتهم في رما لا يبرأ الا بالتسليم الى يد صاحبها وعن ابن سلة
انه ان كان المربوط خارج الدار لا يبرأ الا بالظاهر الدابة تكون هناك بلا حافط **وان رد المستعير الدابة مع عهده**
واجبه مشاهرة او مع عبد رب الدابة او اجيره بوجه خلاف الاجنبي والقياس لان لا يبرأ الا بالتسليم والا يصح ان يد صاحبها
ووجه ما بيناه وجه الاستحسنان ان كل واحد من المعير والمستعير يحفظ دوايم بسايسه والدفع اليه كالدفع الى صاحبها
عادة وهو لو دفعها الى المالك لدفعها هو الى السائس وحفظه بسايسه كحفظه بنفسه كما مر في الوديعة فيمكنه بالتسليم منه
الى السائس او من السائس الى السائس او من السائس الى المالك **خلاف الوديعة** حيث يضمن بالدفع الى سائس المالك لعدم الحرف
بالتسليم اليه لانه انما اودعه لكونه لم يرض بغيره ولو رضى به لما اودعها عنده **خلاف** فلا ونفسه حيث يكون له ان يدفع الوديعة
اليه على ما بيناه من ان لا بد له منه وهذا في الاشياء التي يكون في الغلمان عادة **واما اذا لم يكن في ايديهم عادة** كعقد لولو وحذر ذلك
فيهم المستعير الى يد غلاما صاحبها او وضعها في دارة او اصطبله بضمن لان العادة لم يحرره في مثله ولهذا اودع المودع
الي غلامه بضمن ثم قيل هذا اذا ردها الى يده عليه الذي يقوم على التعاريف الاصح انه اليه واي غير كانه ان لم تكن في يده دايما
يدفع اليه في بعض الاوقات فيكون رضا المالك موجودا **دلالة وقوله** خلاف الاجنبي يعني خلاف ما اذا ردها مع الاجنبي
فانه بضمن لانه متعدي في يد الاجنبي وهذا يشهد لمر فاله من المتشايخ ان المستعير ليس له ان يودع **ان هذه**
السلسلة تمحولة على ما اذا كانت العارية موقوفة فبقيت مدتها ثم بعثها مع اجنبي كانه باعها كما بعد مضي المدة يصير منعقد يا حثي
اذا هلكت في يده ضمن تلكا اذا تركها في يد الاجنبي وهذا لان الوديعة ادي حال من العارية فاذا كان ملك الاعارة فيها لا يختلف

هذا هو الحق في كل وقت
والحق لا يتغير ولا يتبدل
والحق لا يتغير ولا يتبدل
والحق لا يتغير ولا يتبدل

فان كان

فان كان ملك الايداع على ما بيناه من قبل ولا يحتض بشي دون شي لان الكل لا يختلف في حق الايداع وانما يختلف في حق الاستناع
وكتب المعارطهني ارضك اي اذا استعارة ارضا ايضا للزراعة يكتب المستعير ارضك هذا
عند اي حيفه رضى الله عنه **وقال لا يكتب** انك اعترتي لان الاعارة هي الموضوعة لهذا العقد والكتابة باللفظ الموضوع له اولى
كما في اعارة الثوب والدار فانه يكتب فيه اعترتي ولا يكتب البسطني ولا اسكنطني **وله** ان لفظ الاطعام ادل على المقصود
لانه يخص الزراعة لان الاطعام اذا اضيف الى ما لا يוכל يعرف منه ان المراد به الاستعارة بالتكبير من الزراعة **خلاف لفظ**
الاعارة فانه ينظر الزرافة والبناء والمراح ونصيب الخيم **خلاف** الدار والثوب لان منفعتها غير متنوعة محصل المقصود بذكره
الاعارة فلاحاجة الى بيان المنفعة وعلى هذا ينبغي ان يكتب في كل فصل ما هو ادل على المقصود حتى يكتب في استعاره
الارض ارضك المعطية رضى كذا الارض ما اشياء من غلة الشئنا او االصف لانه ادل على المقصود وابعده عن الاختلاف والله اعلم
كتاب **العبية** قال رحمه الله **في قبلك العين بلا عمن هذا** في الاصطلاح وفي اللغة
هي التبرع والفضل بما ينفع الموهوب له مطلقا قال الله وهب لي من لدنك وليا وقال تعالى يهب لمن يشاء
الذكور الاية وهي من صفات الكمال فان الله تعالى وصف بها نفسه بقوله عز وجل انك انت العزيز الوهاب والبش اذا باشرها
فقد اكتسب من اشرف الصفات لما فيها من استعمال الكرم والالتفات النفس وادخال السرور في قلب الموهوب له واثبات
المودة والمحبة بينهما وازالة الضغينة والحسد وهذا من باشرها كان من المخلصين قال الله تعالى ومن يوق شح نفسه فاولئك هم
المفلحون وهي مشروعة مندورة الى باب الاجماع **وشرطها** ان يكون الموهوب عاقلا بالغارا والموهوب له متميزا او الموهوب
مقبوضا **وشرطها** الاجاب والقبول **وشرطها** ثبوت الملك للموهوب له من غير ان يكون لارضا **وشرطها** **باب**
كقولها وهبت وخلت واعطيتك هذا الطعام وحملته لك **واعترتك هذا الشيء** وحملته على هذه الدابة **تاويا العبة**
اكرزك هذا الثوب وداري لك هبة تسكنها لاهية سكتي او سكتي هبة وقبوله وقبض بلا اذن في المجلس وبجوابه
في محو من محو **ومشاع لا يقسم** لا يقسم اي تقع العبة بايجاب كقولها وهبت الى اخي وقبوله وقبض في المجلس
وفيما بعد المجلس يملكه بالاذن صرحا لا غير كل ذلك في محو ومشاع فيما لا يقسم اما الاجاب والقبول فلانه عقد فيتعقد
بها كسائر العقود **واما** القبض فلا بد منه لثبوت الملك **وقال** مالك رحمه الله يكتب الملك فيه قبل القبض كالبيع وعلى هذا الكلام
الصدق **وله** قوله عليه السلام لا يجوز الهبة الا مقبوضة **والمراد** نفي الملك **وقال** ابو بكر الصديق لعائشة في مرضه كنت حملتك
جدا عشرين وسقا من مالي بالعارية وانك لم تكوني قبضتيه ولا حريته وانما هو مال الورثة ولو كانت تلك قبل القبض كان
لها ذلك **لان** فيه الزام المتبرع ما تبرع به فلا يجوز **خلاف** الوصية لان المتبرع قد مات والورثة ليسوا بمتبرعين ولو قال
وهبتك هذا الشيء فقبضه الموهوب له من غير قبوله مع ملكه لوجود القبض **وقوله** وقبض في المجلس لا اذنه اي بلا
اذن الواهب وهذا استحسنان والقياس لا يجوز الا باذنه لانه تصرف في ملك الغير فلا يجوز الا باذنه **وجه** الاستحسنان
ان القبض كالقبول في العبة وهذا لا يملك بها قبله ويعني عن القبول كما بينا والمقصود من الاجاب آثبات الملك فيكون
تسليطا له على القبض دلالة اذ ملكه لا ينعقد الا به فتقيد ذلك بالمجلس كقبوله لانه بمنزلة على ما بيناه **خلاف**
حال اذا نفاه عن القبض في المجلس لان الصريح يفتقر الدلالة فلا تغل بما بينه شيئا **وهذا** اذ اذن بعد المجلس لكونه صرحا
واما انعقدت بقوله وهبت لانه من غير في العبة **وقوله** خلت لانه مستعمل فيه قال عليه السلام اكل اذ خلت مثل هذا وكذا
قال ابو بكر لعائشة رضى الله عنها كنت حملتك على ما بينا **ويقوله** اطعمتك هذا الطعام لان الاطعام اذا اضيف الى ما يוכל عينه يراد
به التملك بغير عوض وهو الهبة **خلاف** ما اذا قال اطعمتك هذه الارض لان عينها لا يוכל فيكون المراد به ما يستعمل فيها وانما
ذلك بالعارية **ويقوله** جعلته لك لان اللام للملكية فصار كانه قال ملكتك هذا الثوب لان في ذلك لو كان يجوز كان تملكها
فكذا بغير عوض **ويقوله** اعترتك كقول عليه السلام من امر عثماني فهو للمعول ولورثته من بعد **ولان** معنى العربي هو التملك
لنفاه واشترائه لا استرداده بعد موت المعول فصح التملك وبطل الشرط لان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد **ويقوله** حملتك
على هذه الدابة تاويا به الهبة لان الا اذا كان تصرف في المنفعة فيكون هاربة الا اذا اراد به الهبة فصح لانه مستعمل فيه يقال

129

مع انه من اهل بالقيين والاختيار
مقام نفسه في حفظها وقبض اليد منه ولو قبضه الاب اجتمع لان الكاية له وانما ملكه الزوج من جملة بملكه ولهذا
ملكه والاب حاض بخلاف الامر والاجبي حيث لا ملكا له الا بعد موته او عينته غيبة منقطعة في الصبي لان تصرفه كانت
للمرورة لا بتفويض الاب فلا ضرورة مع حضوره ولكنه هي ايضا كانت مبررة لما بيننا واشترط الزفاف لثبوت ولاية
الزوج لانه انما يملكه باعتبار انه يعولها وذلك بعد الزفاف ولا يشترط ان يكون من جماع مثلها في الصحيح قال
ولو وهب اثنان دارا لواحد مع لهما سلمها له جملة وهو قبضها منها فلا شيوع
عكسه وهو ان وهب واحد من اثنين وهذا عندنا في حصة ربه انه لا يجوز ذلك لان هذه حصة الجملة منها اذا
الخليك واحد فلا يتحقق فيه الشيوع كما اذا رهن من رجلين بل اولي لان ثبوت الشيوع في الرهن اخوي منه
في العبة حتى اشنع رهن المشاع فيما لا ينقسم ايضا بخلاف العبة لان الشيوع لم يوجد الا من احد الطرفين فلا يفسد اذا
ليس فيه الزام المتبرع مؤنة العبة بضرته كالمسألة الاولى **وله** انه حصة النصف من كل واحد منها ولهذا لو كانت
فيما لا ينقسم فقبل احدى جاز ولو انة نكح كل واحد منهما على حدة لما جاز فيلخص قبض كل واحد منهما الي نصيبه
مقتدا وهو شائع فيكون القبض ناقضا على ما ذكرنا في حصة نصيبه لشريكه او بعد وما اذا قبض الشايع لا يتصور ولا
يجوز ولا يعتبر حبيب التسليم لان القبض الناقض هو المانع على ما بيننا ومن التسليم بخلاف الرهن لان حكم الحبس
الدائم وتثبت لكل واحد منهما كمالا فلا شيوع فيه الا ترى انه لو قبض من واحد منهما في كل واحد من الاخر ولا كذلك العبة
لانه لم يحصل له الملك الا في النصف فكان شايعا ضرورة وقولها ليس فيه الزام المتبرع مؤنة العبة قلنا نقصان
القبض ايضا مانع فلا يكون العلة مخصصة به فلا بد لعدما على عدم الحكم على ما عرفت في موضعه الا ترى ان رجلين
لرهن لرجلين على ان نصيب احدهما لاجل نصيبه ونصيب الاخر لا يجوز بالا جماع وليس على الواهبين مؤنة العبة
ولا يلزمه جواز اخاره الدار من رجلين لان المانع فيها عدم التمكن من الانتفاع بالرد الي صاحبهما في مدة الاجارة يحكم
المعاينة ولم يوجد هذا المعنى اذا اجرهما من رجلين الا ترى انه يجوز ان يوجرها من شريكه لعدم هذا المعنى ولا يجوز
العبة من شريكه لما ذكرنا قال **ومع نقد عشرة وحبها للفقير من الغنيين** اي لو تصدق بعشرة ذراهر
على فقير من اوجهها لجاز ولا يجوز التصديق بها على غنيين ولا حبسها لهما وهذا رواية الجاه الصغير جعل كل
واحد منهما جازا عن الآخر حيث جعل العبة للفقير من صدقة والصدقة على الغنيين حبة والاصل بينهما ان كل واحد منهما
ملكه بلا مومن فجازت الاستعارة ومن بين العبة والصدقة في الحكم حتى اجاز الصدقة على اثنين ولم يجر العبة لهما
والفرق ان الصدقة يتشاجرا وجه الله تعالى وهو واحد والفقير رايه عنه ولا كذلك العبة فيكون ملكا من اثنين
فلا يجوز لهذا الواهب بثلث حاله للفقير ان كانا اجمعين لا ينفذ الله تعالى وهو معلوم ولو اوجبه
للاغنياء من غنيين لا يجوز وفي الاصل سوا بينهما فقال عقيب ذكره العبة وكذلك الصدقة لان كل واحد منهما
يتوقف على القبض والشيوع يبلغ القبض موجب ان يمنع في الباين اذ لا فرق بينهما فكان في المسئلة روايتان
وقال الحاكم يحتل ان يكون مراده من قوله وكذلك الصدقة الصدقة على الغنيين فيكون جازا عن العبة على
ما بيننا فعلى هذا ليس في المسئلة اختلاف الروايتين **قال** في النهاية والظاهر ان في المسئلة روايتين وهذا كله
على قول اي حصة **ما** عدها قال العبة من شخصين جازة على ما بيننا فالصدقة اولى فلا يثبت في الفرق وذكرنا
الوجه من الجاهين فلا يعيله ولو وهب رجل لرجلين دارا لهما تملكها وللآخر الثلث لم يجر عندنا في حصة
واي يوسف وان قبضه **قال** محمد بن عيسى اذا قبضه **قال** ابو حنيفة ومحمد من اكل واحد منهما على امله لا هذا حصة من
رجلين فلا فرق بين ان ينصرف على نصيب كل واحد منهما او لم ينصرف **قال** ابو يوسف فارق بينهما فقال المنع على البعض الشايع
يبدل على ان قصد ثبوت الملك في البعض الشايع فلا يجوز الا ترى انه لو رهن عيدا عند اثنين ونصر كل واحد منهما على البعض
لا يجوز الرهن فكذلك العبة ولو قال لاحدهما نصه وللآخر نصفه فكذلك عدها لما بيننا **قال** اي يوسف روايتان في رواية

قوله في الفقير والفقير
مجهولين في ولا غلبا

عن

عن
ابو يوسف
عن
ابو حنيفة
عن
ابو حنيفة
عن
ابو حنيفة

لا يجوز

لا يجوز لما ذكرنا في رواية حوز لانه نص على ما يقتضيه مطلق العقد لان مطلقه يقتضي التخصيص فامتنع
تخصيصه بان جعل جازا عن موجب يجعل جازا عن موجب العقد فلا يفسد خلافا لما اذا نص على التفويت لان
مطلق العقد لا يقتضيه فلا يمكن جعله جازا عن موجب يقتضي شيوعا في العقد ضرورة وخيل لما حوز ابو يوسف
رجه انه فيما اذا اجل العبة لهما اولا ثم فصل على التخصيص بان قال وهبت لهما هذه الدار نصفا لهما او نصفا لهما
لان التخصيص لم يخلو موجب الاجال فيكون لغوا **قال** اما اذا فصل ابتدا من غير اجال بان قال وهبت نصف هذه
الدار لهما والنصف الاخر لهما لا يجوز لانه حبة المشاع وبها اذا جعل نصيبهما متفقا ولا يجوز مطلقا لان
تفصيله يكون بغير ان يقدم الاجال فيعتبر فيكون مبطلا للعبة وان لم يتقدم اجال يكون حبة المشاع
ابتداء فبطل وهذا التفصيل هو الراجح والظاهر عن اي يوسف **قال**
مع الرجوع فيه اي اذا وهب لشخص وقبضها وليس فيه مانع الرجوع من زيادة وموت احدهما
وموت وخروج من الملك وزوجته وقرابة محرمة للشيخ وهاك الموهوب جاز الرجوع في العبة وقال الشافعي لا يصح
الرجوع فيها الا في الولد لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في عبه الا الولد فيها يجب تولده ولا عهده عليك فوجز
ان يلزم ما يصح لان الرجوع بصاد مقتضي العقد والعقد لا يقتضي مده وانما يثبت جاز الرجوع في الولد لان
اخرجه عن ملكه لم يترك ان الولد كسبه او بعده **قال** قوله عليه السلام الواهب احق بعبه ما لم يثبت منها اي لم يعوض
والمراد به بعد التسليم لا ما يكون حبة حقيقة قبله وانما فيها اليه باعتبار ما كان كايقال اكلنا خبزا ولان كان
المالك قد اشتراه لان المقصود من العبة العوض **قال** اي في قروض وانما يدرك ايضا بالشرع قاله عليه السلام
تعاودا وتجاورا والتعاود يقتضي العمل من الجاهين فكان له الرجوع اذا لم يحصل مقصوده كالمشترى اذا وجد ما يبيع عبا
يرجع بالحق لغوات مقصوده وهو صفة السلامة في المبيع والرد ما روي عدمه لا بقراد بالرجوع الا الولد فان
ينفرد به فيكون له اخذه من غير رضا ولا قضاء الحاجة اليه كما في سائر امواله على ما قال عليه السلام انت وما لك لا يملك
ان الطبيب ما الكفة من كسبك وان اولادك من كسبك فكلون هبنا رواه احمد وابوداود على اننا لا نسلم ان الحديث الذي رواه
ينا في الرجوع لانه خبر عن صحته فقضاء انه لا يملك له ان يرجع فيه الا الولد فيما يجب تولده ونظيره قوله عليه السلام
المومن لا يكذب وقوله عليه السلام الراي لا يزني وهو مومن اي لا يملك له ان يكذب او يزني وهو مومن لا يملك في صفة
الايمان ان فعله بل هو يبيع ومع الايمان انك تذكر اعدا قبيل كما قال عليه السلام العايد في عبه كالعايد في قبيلة **قال**
عليه السلام العايد في عبه كالكلب بقي ثم يعود وتعل الكلب لا يوصف بالحزمة وانما يوصف بالقبض **قال**
الرجوع دفع حرة يعني الموانع للرجوع في العبة يا جني حرة دفع حرة **قال**
قيل فيه وهو قوله **ما** بينا عن الرجوع في العبة يا جني حرة دفع حرة **قال**
كالعرس والبناء واليمن لان الرجوع لا يصح الا في الموهوب والزيادة ليست بموهوبة فلا رجوع فيها والفضل منقدر
ليرجع في الاصل دون الزيادة فامتنع اصلا وبطل حق الواهب لانه حق التملك في الاصل دون الزيادة **قال** حق الموهوب
حقيقة التملك فيها فكان مراعاة اولي منه بعد الفضل ولا يمكن ايجاب الضمان عليه لان حق التملك لا يجوز
اخذ العوض عنه فبطل اصلا المطلق البناء والعرس ومراده اذا كان موجب زيادة في الارض وان كان لا موجب
لا ينقطع الرجوع وان كان موجب في قطعة منها بان كانت الارض كبيرة بحيث لا يعد مثله زيادة فيها كما امتنع في تلك
القطعة دون غيرها وقوله المتصل بخبر من المتصل كالولد والارش والعقر فانه يرجع في الاصل دون الزيادة لان
الفضل خلافا لرد بالعيب حيث يمنع بزيادة الولد لانه عقد معاوضة فلو رد الاصل دون الزيادة يودي الى الواسلا
الولد بما نازرد الولد معها لا يمكن لان العقد لم يرد عليه فبطل اصلا ورجع بالنقصان وذكر في المنقح لا يرجع في الجارية
الموهوبة اذا اولدت حتى ليستغني ولها ما طو حيلت ولم تزد فللواهب الرجوع فيها لانه نقصان والمراد بالزيادة
المتصلة هو الزيادة في نفس الموهوب سبي يوجب زيادة في القيمة كما في الدكوري المختص كالجمل والحياطة والصبيغ

لو حصلت الجارية ولم يرد
فللواهب الرجوع فيها

وهو ذلك ان زاد من حيث السعير في الرجوع لانه لا زيادة في العين فلا يتغير الرجوع ابطال الحق الموهوب له وهو المانع
وكرر اذا زاد في نفسه من غير ان يزيد في القيمة كما اذا اطلعت القلعة الموهوب لانه نقصان في الحقيقة فلا يمنع الرجوع ولو
نقله من مكان الى مكان حتى ازادت قيمته واصلح فيه الى مائة النقل ذكر في المنقح انه عند الحيلة ومحمد ينقطع الرجوع
وعند اب يوسف لا ينقطع لان الزيادة لم تحصل في العين فصار كزيادة السعير **والجواب** ان الرجوع ينقض ابطال الحق الموهوب له في الكرا
ومائة النقل ينقض علة نفعه العبد لانه بدل وهو المنفعة والموتة بلا بدل ولودوب عبد اكرافا اسلم في يد الموهوب له
او عبد اخلال الدم نفعي في الجانية في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت الجانية خطا ففاده الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يشترط فيه
القدر ولو علم الموهوب له العبد الموهوب الفزان او الكتابة او الصنعة لم يمنع الرجوع لان هذه ليست بزيادة في العين
فان شئت الزيادة في السعير وفيه خلاف زفر رحمه الله ويروي الحلاق بالعكس ولو وهب وصيفا صغيرا تشب عند الموهوب
له وشاخ حتى صارت قيمته اقل من قيمته وقت العبة ليس له ان يرجع فيه لانه حين شب وازدادت قيمته سقط الرجوع
فلا يعود بعد ذلك بانقصان ولو اختلفا في الزيادة كان القول للواهب لانه يكرز في العقد **والجواب موت احد**
انقضاء لان موت الموهوب له ينقل الملك الى ورثته ولم يستفيد منه من جهة الواهب فلا يرجع عليه كما اذا انتقل اليهم
في حال جبروت لان تبدل الملك كئيد العين فصار كعين اخر فلا يكون له فيها سبيل وموت الواهب يبطل خياره لانه وصف له
وهو لا يورث خيار الروبة والشرط علي ما بيناه في البيع او هو مجرد حق وهو ايضا لا يورث خلافا لخيار العيب وخيار التعيين
على ما عرف في موضعه ولان الشارع اوجبه للواهب والوارث ليس بواهب قال **والعين العوض فان قال عدة عوض**
هبتك اوبه لها او بما فيها فبعضه الواجب سقط الرجوع لما روينا لان ثبوت الرجوع في العبة لخلل في مقصوده وقد زال
الخلل فصار كما اذا وجد المشتري عيبا في المبيع ثم زال ولا بد من ذكر الموهوب له ان المدفوع عوض عن العبة بان يقول خذ هذا
يدل عليه او بما فيها او جزاء او نحو ذلك مما ينبغي ان عوض عنها لان حق الرجوع ثابت له ولا يسقط الا بعوض
برضي به هو ولا يتم ذلك بدون رضاه ويشترط في العوض شرائط العبة من القبض والاقرار لانه ليس بعوض حقيقة وانما هو
تلك مبتدأ بعد الجور باقل من الموهوب من جنسه في القدرات وشرط العوض ان يكون بعض الموهوب حتى لو عوضه
بعض الموهوب عن البعض الباقي لم يجز لان حقه كان ثابتا في الكل فاذا وصل اليه بعضه لا يسقط حقه في الباقي وفيه خلاف زفر
هو يقول ان الموهوب له ملك بالقبض فالتحق بساير ملاكه وجوابه ما قلنا ولو وهب للواهب شيئا ولم يذكر ان عوض عنها كان فيه
بند انه فكل واحد منها ان يرجع في عبه **ومع من اجبني اي يجوز العوض من الاجبني لان الموهوب له لا يحصل له بهذا العوض**
شيء لم يكن سائلا من قبل فيع من الاجبني كما بيع منه كالمخ واصلح عن دم العبد خلافا لما اذا كان فيه دخول ملك حيث لا يجوز من
الاجبني على ما بيناه في العلم في الاجبني هذا لا يرجع على الموهوب له وان كان باع ولا يرد عنه شيئا واجبا عليه لان العوض ليس بواجب
على الموهوب له خلافا لفظ الدين حيث يرجع الاجبني على الدين اذا اقتضا باس لان الدين ثابت في ذمته وقد اصر ان يسقط
مطالبة عنه فيكون مبرا بان يملكه ما كان للطالب وهو الدين فصار كما ما لو اصر ان يملكه عينا قال **وان استحق نصف**
العبة رجع نصف العوض لانه لم يدفع اليه الا لئلا له الموهوب كله فاذا فات بعضه رجع عليه بقدره كغيره من المعاضاة
وبعكسه لا حتى يرد ما بقي اي اذا استحق بعكسه وهو ما اذا استحق نصف العوض لا يرجع بشي حتى يرد له
ما بقي من العوض وقال زفر رحمه الله يرجع بنصف العبة لان كل واحد منهما عوض عن الآخر فكما يرجع الموهوب له
ينصف العوض عند استحقاق نصف العبة يرجع الواهب ايضا بنصف العبة عند استحقاق نصف العوض لانه حكم المعاضاة
اذهوتفتي المساواة ولنا ان العوض ليس ببدل عنه حقيقة بل دليل ان يجوز ان يعرضه اقل من جنسه في القدرات ولو كان معاوضة
لما جاز للدين بمحضه ان الموهوب له ما كان للعبة والاشناس لا يعطي بدل ملكه كغيره وانما اعطاه ليسقط حقه في الرجوع وما بقي
يلحق اسقاط الرجوع ولقد روينا هذا القدر من الاستحقاق سقط به حقه في الرجوع الا انه لم يرض بسقوط حقه الا بسلامة العوض
كل العوض له فاذا لم يسلم له كله كان له الخيار ان يشاره في ما بقي من العوض وان شارد الباقي عليه ورجع في العبة كانه اعطاه هذا
القدر في هذه الحالة ولان للعوض شبعين يشبه ابتدا العبة من حيث ان الموهوب له ممتنع منه باختياره ويشبه المبادلة من

حيث انه ملكه بقابلية لعبه مؤثرا عليه حظه منها فحفظناه كما معا وضات عند استحقاق كل حقه يرجع بالعبه او بعضه
حتى ثبت له الخيار وحفظناه كاهية حتى لا يرجع بالبعوض غير رد الباقي عند استحقاق بعضه **ولو عوض النصف ربح**
لا يرجع يعني اذا عوضه عن نصف الموهوب كان له ان يرجع في النصف الاخر لان حقه في الرجوع كان في الكل فاذا عوضه عن
بعضه امتنع الرجوع في حقه وبقي حقه في الباقي علي ما كان **قال** **والخارج العدة عن ملك الموهوب له** لان الخارج عن
ملكه وعليه كغيره حصل بتسليط الواهب فلا يمكن من نقض ما تم من حقه وان تبدل الملك كشده العين نظار كعين اخرى
لا يرجع فيها ولو وهب لكانت عليه عية ثم عجز المالك لم يرجع الواهب فيها عند محله كان هذه عية للمالك حقيقة ولهذا كان
القبول اليد وثبت له الملك فيما ينصرف فيها تنصرف الاثر والعجز انتقلت الي مولاها فصار كانتقالها الي اجنبي فبطل حق
الرجوع **وعند ابي يوسف** له ان يرجع فيها لان العدة وقعت للمالك من وجه ومولاها من وجه فبالعقد يصير ملكا له من كل وجه وبالعجز
يصير ملكا لمولا من كل وجه ثم اذا عتق كان له ان يرجع فيها فكل اذا عجز وكان اعتبار هذا الجانب اولي في المسلمين من اعتبار الجانب
الاخر كايلا يلزم بالشك **وبيع نصفه ربح في النصف كعدم ربح** يعني اذا بيع نصف العدة يرجع في النصف الباقي كان
لم يبيع منها شي فانه اذا لم يبيع منها شي كان له ان يرجع في النصف ويترك النصف لان له حق الرجوع في الكل فله ان يسير فيه
ان يشاء وان شاء استوفى نصفه وكذا له ان يترك الكل ان شاء وان شاء ترك النصف تركا اذا بيع نصفها له ان يأخذ نصفها
الباقي لان المانع لم يرجع الا في النصف فيستقدر الامتناع بقدره بل اولي لانه لما جاز الرجوع في النصف مع امكان الرجوع في الكل فاولي
ان يجوز عند العجز **قال** **والرأي الزوجية فلو وهب ثم نكح وبالعكس لا** اي لو وهب لاجنبيه ثم تزوجها بجوز له الرجوع
في العدة وبالعكس وهو ما اذا وهب لزوجته ثم اباها ليس له الرجوع في العدة **قال** فانه ان الزوجية تنظير القرابة حتى
يحرمي الفوارث بينهما بلا حاجب ونزد شهادة كل واحد منهما للاخر فيكون المقصود في عية كل واحد منهما للاخر الصلة
والتوادر ون العوض كما في القرابة المحرمية وقد حصل فلا يرجع بعد حصول المقصود بخلاف العدة لاجنبي لان المقصود فيها
العوض علي ما بينا فكان له الرجوع عند مواته ثم المعتبر في ذلك حالة العدة فان كانت اجنبية فيها كان مقصوده العوض فثبت
له الرجوع فيها فلا يسيطر بالزوج وان كانت حليلة كان مقصوده الصلة وزوال العوض وقد حصل فستط الرجوع فلا يعود بالابا
قال **والثاني القرابة فلو وهب لبي ربح محرومة لا يرجع فيها** لقوله عليه السلام اذا كانت العدة لذي ربح محرم لم يرجع
فيها وان المقصود منها صلة الرحم وقد حصل وفي الرجوع تغيبه الرحم فلا يرجع فيها سواء كان نسلا او كافرا كالعقن بالملك
ولو وهب لعداؤه او لاجنبيه وهو عبد لاجنبي ربح فيها عند ابي حنيفة رحمه الله **وقال** لا يرجع في الاولى وفي الثانية يرجع
لان الملك يقع للمولي فكان المعتبر هو المولي **وله** ان العدة تقع للمولي من وجه وهو ملك الرقبة وللعبد من وجه وهو ملك اليد
الاخرى انداحه ما لم يقصر عن حاجته فاعتبار احد الجانبين يلزم فيها وباعتبار الجانب الاخر لا يلزم فيها فلا يلزم بالشك
وجان الصلة قاصرة في حق كل واحد منها لما ذكرنا في المعني والصلة الكاملة هي المانعة من الرجوع فلا تنعدي الي القاصر ولو
كانا جميعا دارح محرم من الواهب ذكرنا للكرخي رحمه الله عن محمد بن قيس قوله اي حقيقة ان يرجع لانه لم يكن لكل واحد منهما صلة
كاملة **وقال** الصدوق ان ليس له ان يرجع في قولهم جميعا لان العدة لا يها وقعت تمنع الرجوع **ولو وهب للمالك** وهو ذورح محرم
منه فان عتق لا يرجع لان الملك استقر له فتكون صلة في حقه من كل وجه باعتبار العقد وحكمه وان عجز فعند محمد لا يرجع لان
الكسب كان للمالك ثم انتقل الي المولي عند العجز كما بينا في المكاتب الاجنبي وانتقال الملك يمنع الرجوع **وعند ابي يوسف**
يرجع لانه بالعجز يظهر ان حقيقة الملك وقعت للمولي من وقت العدة ولو كان المكاتب اجنبيا ومولا فربى الواهب
فان عتق المكاتب رجع لان الملك وقع للاجنبي وان عجز فكل ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله بناء علي اختلافهم فمن وهب لعد
اجنبيه علي ما سر **والها الهلاك** يعني هلاك العين الموهوبة فانه مانع من الرجوع لتعذر هلاك اذ هو غير
مضمون عليه **قال** **فلو ادعاه صدق** اي لو ادعاه الموهوب له هلاك العدة يصدق لانه منكر لوجوب الرد عليه فاشبه
المودع **وانما نفي بقرائنها او حكم الحاكم** لان ملك الموهوب له ثابت في العين فلا يخرج عن ملكه الا بالرضا او بالقضا
لانه يختلف فيه بين العلماء في اصله وفي عدم حصول مقصوده ووجوده خلا لانه يحتمل ان يكون عرضه العوض الذي

والأخيه وهو عبد الله

و هو فرقة بين

فثبت له حق الرجوع ويحل ان يكون عرضه القريب في الاخر او اظهر الجود والسباحة فلا يكون له الرجوع على هذا التقدير
فلا بد من الفصل القضا او الرضا فاما يقض القضا او يرضى ملك الموهوب له ثابت في العين حتى ينفذ تصرفه فيه من
عقود وبيع وغير ذلك ولو كان بعد المراجعة الى الحاكم وكذا الوضعية وهكذا الوضعية بعد القضا
قبل المنع لان اول القضا كان غير مضمون عليه فلا يتقلب مضمونا بالاسقفار عليه وان صدق بعد القضا ضمن الرجوع والنفذ
منه ثم اذا حصل الرجوع بالقضا او بالرضا فيكون مستحقا للاصل وقاله زفر رحمه الله الرجوع بالرضا في عقد جديد يجعل
بطلان العينة المبتداه لان الملك عاد اليه بتراضيهما فاشبه الرد بالعيب ولهذا الوردة في مرض موته برضا يعتبر من الثلث
ولما ان عقد العينة انعقد من جبا حق الفسخ للواهب وهو بالفسخ يكون مستوفيا حقا ثابتا له بالعقد لان العقد وقع غير
لازم فاذا رجع اليه عين ملكه كالعارية فيكون مستحقا في حق الكل فلا يمكن ان يجعل عينة مبتداه لئلا يشترط فيه فسخ الواهب
ويصح في الشايع خلافا للرد بالعيب بعد القضا لان حقه فيه في وصف السلامة لا في الفسخ ولهذا الموزع العيب المنع الرد
لوصوله حقه اليه لكن اذا لم يكن سليما فانه رضاء بغير رجوع بالعوض وبغير منه ففسخ العقد ضرورة من غير ان يثبت حقه في الفسخ
فاذا لم يكن له حق في الفسخ لم يبرر مستوفيا حقه فيكون ملكا مبتداه ضرورة غير انه اذا حكم القاضي بالرد عند عجزه عن تسليم
حقه جعلناه قسما للعمور ولا يثبت الا ذلك المنع قد ان لا يملك الا ولاية لها الاعلى انفسهما وانما اعتبر رده في الموضع من الثلث
لان حق الورثة يتعلق بجميع ماله فلا يقدر ان يبطله باختياره وان ابطله رد عليه كيف ما كان استحسانا وفي القياس ان لا يرد
ذكره ابن سبابة **فان تلفت الموهوبة واستحققت الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن لان العينة**
عقد فروع وهو غير عامل له فلا يستحق السلامة ولا يثبت به العذر بخلاف الود بجهة لان المودع عامل له بخلاف المعاوضة
لان عقد المعاوضة يقتضي السلامة فيكون كل واحد منهما ملزما لوصف السلامة بالاقدام على العقد فاذا لم يسلم له صار
مغروبا من جهته فبرجع عليه بالحقه قال **والعينة بشرط العوض فيه ابتدا فيشترط الثاقب في العوضين وبطل**
بالشبيع بيعها فبرد بالعيب وجار الروية ويؤخذ بالشفعة وقال زفر والشافعي حرم بيع ابتدا وانتهى انما انيا بغير
البيع وهو التملك بعوض والعبرة في العقود بالمعاينة دون الالفاظ الا ترى ان الكفاية بشرط براءة الاصل حواله والحوالة بشرط
عدم البراءة كفاية وعبء الدين لمن عليه ابرأ ببيع العبد من نفسه اعتاق وعبء المنفعة بالعوض اجارة والاعارة بعوض
اجارة **ولما انه اشتمل على جهتين فيجب بينهما ما امكن عملا للشبهتين** فيكون ابتداوه معتبرا بلفظه بغيري فيه احكام
العينة وانتهاه معتبرا بعناه بغيري فيه احكام البيع كالعينة في المرض فانها هرة تملك في الحال تبرعا وعناه معنى الوصية
لما فيه من ابطال ما يتعلق من حق الورثة فيعتبر ابتداوه بلفظه حتى يشترط فيه القبض وبطل بالشبيع فيها بحمل الفسخ وجوب
الملك عند القبض في الحال ويعتبر انتهاه بعناه حتى ينفذ من الثلث بعد الدين لان الالفاظ لا يجوز لها مع امكان العمل
بها وقد امكن فيها من ماله ولا ينافي بين حكميهما لان حكم البيع قد يكون مشراخيا بشرط الحيا لا احدهما في البيع الناسد
فيكون موافقا لحكم العينة من حيث تاخيرها الى القبض والعينة قد تكون لازمة بانقطاع الرجوع كما ذكرنا من الموانع للرجوع
خلافا لمسائل المستشهد بها فان العمل فيها بالمعنيين غير ممكن للنفذ بين الحكمين فتعين الفا اللفظ والعمل بالمعنى
ولو ذهب الالب مال انه المعين بشرط العوض لم يجز عندنا في حقيقته واي يوسف لانه تبرع ابتداوه ولا يملك التبرع
عنه قاله محمد بن عيسى لانه بيع انتهى على ما بينا **فصل من رغب امة الا حله او على ان يرد ما عليه او يعقبا**
او يستر له او اذ اقبل ان يرد عليه شيئا منها او جوضه عنها شيئا صحت العينة وبطل الاستثناء والشروط لان العينة
بالشروط فاسدة لا ترى انه عليه اللام اجاز العري وبطل الشروط وهذه كلها شروط فاسدة اما في غير استثناء الحمل فظاهرا
واما في استثناء الحمل فلان الاستثناء تصرف لفظي لا يعمل الا فيما تناوله اللفظ والحمل لم يدخل تحت اللفظ انما هو وصف لجارة
فكان نفعها فلا يبيع استثناءه على ما بينا ولا انفراد فانقلب شرطا فاسدا وهو لا يؤثر في العينة فتصح ويدخل الحمل تبعا لها وهذا
هو الحكم في كل معاوضة مال بغير مال كالنكاح والخلع والصلح عن ذم المهر خلافا للمعاوضات المالية لانه عليه اللام يبي عن بيع
وشروط لان الملك في العينة معلق بفعل حسي وهو القبض والشروط نفس المكي لا الحسي بل الشروط نفسها تبطل ولو اعتق ما في

لمقالة
على الاصل

لا يخل

بطنها ومبها جازت العينة في الامر لان الجنتين غير ملوك له واشتغال بطنها لا يوجب القساذا كما اذا ذهب ارضه
وفيها شبهة خلافا لما اذا بر الحمل ثم وبها حيث لا يجوز العينة لان ملكه فيه باق ولا يمكن ادخاله في العينة لان المهر لا يقبل النقل
من ملك الى ملك ولا يمكن تصحيح العينة في الامر بدونه لا بما مشفولة به فصارت نظيرة الحمل بدون القضا او الجواز ليدون
الدقيق من حيث ان كل واحد منهما يملك القبض خلافا لبيع حيث لا يجوز في الغنم وكذا في الاستثناء والعنق والندب
وخلاف الوصية حيث يجوز في الامر دون الحمل وفي الحمل دون الامر لان ما يوسع على ما بينا في البيع وقوله على ان يعرضه
شيئا منها فيه اشكال فانه ان اراد به العينة بشرط العوض ففي الشرط جاز ان فلا يستقيم قوله بطل الشرط ان
اراد به ان يعرضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهو تكرر محض لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا منها
ومن قال لديونة اذا جاعل فهو كذا او انت منه بري او ان اديت الي نصفه فلك نصفه او انت بري من النصف الباقي
فبطل لان عليك الدين بغيري اسقاط والابرا منه اسقاط فله معنى التملك لان الدين مال من وجهه بالنظر الى
الحال حتى يجب فيه الزكوة ويصح شراؤه من الدين ووصف من وجهه بالنظر الى الحال حتى لو حلف انه لا مال له
وله ديون على الناس لا تحت فبروجه انه مال كان تملكه فيرد بالرد ومن وجهه انه وصف كان اسقاطا فلا يتوقف
على القول والتعلق بالشروط حتى بالاسقاطات المحضة التي خلف بها كالاتلاق والعنق وهو ان يملك من وجهه
فلا يجوز تعليقه بالشرط فبطل خلافا قوله انت بري من النصف على ان يودي الي النصف لانه يقيد وليس
بتعليق على ما بينا في الفسخ قال **وهو العري للعري له حال حيوته ولورثته بدميته وهي ان يجعل داره**
له عرس فاذا مات يرد عليه لا الرقي اي ان تحت فلك فليكن وهذا تفسير الرقي ان يقول ذلك له لما
روي عن زيد بن ثابت انه عليه اللام قال من امر عري في عيمه عيانه وماله لا ترقبوا من ارقب شيئا
فموسيل الميراث روه احمد وابوداود والنسائي وفي لفظ جعل الرقي للذي ارقبها روه احمد والنسائي
لان معنى العري هو التملك في الحال ويجعلها له عيمه ثم اذا مات يرجع اليه فصح التملك وبطل الشرط
لما بينا ان العينة لا تبطل بالشروط الفاسدة وبطل الشرط **وهي الرقي ان تملكها له بعد موته فيكون**
تملكها مضافا اليه زمان وهو من الارتقاء وهو لا ينتظر موته فلا يبيع لعدم التملك في الحال
وقال ابو يوسف صح الرقي انما يبا على ان يملك في الحال واشترطه للاسترداد بعد موته عده كالعري كان
الواهب ينتظر موته الموهوب له وقد روي ابن عباس انه عليه اللام قال العري جاز به لمن امرها والرقي
جاز به لمن ارقبها روه احمد والنسائي **فانما** انه متى وجد التملك في الحال واشترط الرد في الحال يجوز بالاجماع
لما بينا ان العينة لا تبطل بالشروط بل بشرط تبطل **ومني** كان التملك مضافا الى زمان في المستقبل لا يجوز بالاجماع فكان
الخلافا بينهم من حيث الرقي **فمن** قال انه تملك في الحال جاز ومن قال انه مضاف لم يجز وليس باختلاف
حقيقة ومثلهذا ان تقدم في نكاح الصابيات وفي سداد الصور بالانظار في الاحليل وفي وجوب الدرء اعسل
المحرر راسه بالخطي وليس التوب المصوب بعصفر **فان** لا يمكن بغير خلاف في الحقيقة واللفظ صالح للمعنيين
الحسن التوفيق بين الاخبار فاورد من النبي عن الرقي محمول على المراد به ابطال شرط الجاهلية وهو الاسترداد
بعد موت الموهوب له وما جازيه من الاطلاق محمول على انه جاز والشروط باطل ومثله جاز النبي عن العري ايضا وهو
ما روي عن ابن عمر انه عليه اللام قال لا تجزوا ولا ترقبوا من امر شيئا او ارقبه فهو له حيوته وماله روه احمد
والنسائي وقال عليه اللام العري جازيه لا هلهما والرقي جازيه لا هلهما روه ابوداود والترمذي والنسائي وفيهما
امثلا وكثيرا بعضها بينهما وبعضها جازها وما حمل على ما حلناه حصل التوفيق فلا حرج منه قال **والصدق**
كالهبة لا تصح الا بالقبض ولا في مشاع بحمل القسمة لانه تبرع كالهبة ويلزم فيها ما يلزم في الهبة فامتنعت بدون
القبض كالهبة **والصدق فيما اي في الصدقة لان المقصود فيها هو الثواب دون العوض قاله في النكاح**
لا رجوع في الصدقة على الغني كاللا رجوع في الصدقة على الفقير **فان** من اماننا من قال الصدقة على الغني والعنة سوا

حكم العقد والقدرة على التسليم شرط لحرار العقد ولا يتصور فيه التسليم لا يكون محلا للعقد بل باعتبار ان
العقد الذي هو سبب وجود المنفعة اقيمت مقام المنفعة في حق صحة الاجاب والقبول وفي حق وجوب التسليم اذ العبر
هي التي تكون تسليمها دون العبر فان العقد في حقها في الحال موجب عليه تسليمها واما العقد مضافا غير منعقد للحال
في حق المنفعة لان اقبى بان تصور العقد على المنفعة ان يكون العقد مضافا الى وقت حدوثها فيتعقد العقد في كل
جزء من المنفعة على حسب وجودها شيئا فشيئا وهو معنى قولنا ان عقد الاجارة في حكم عقود متفرقة فيتعقد انعقادها
على حسب حدوث المنافع وانما قامت العبر مقام المنفعة فيحق الانعقاد والتسليم ضرورة عدم
تصورها في المنفعة ولا ضرورة في حق الملك في البذل اذ اما ثبت للضرورة بقت رها فلا يظهر في حق ملك البذل
كالأظهر في حق ملك المنفعة فيكون العقد مضافا الى وقت حدوثها غير منعقد للحال في حقها وهذا هو الذي
ذهب اليه الشافعي فان فيه تلك الخفايا وهو جعل المحدث موقودا ما ذهبنا اليه ليس فيه الا اقامة السبب وهو
العبر مقام السبب وهي المنفعة في حق بعض الاحكام وهذا القدر من التعبير معهود في الشريعة لا يخرج عن الشارح
انما السبب مقام المنفعة لانه سببها وانما الباع مقام المبتاع في العقل حتى علق التكليف به لانه سببه وتطايرو
كثيره لا يخفى وانما جاز لا يستلزم بالدين لان العقد لا يتعقد في حق المنفعة فلم ينص المنفعة دينيا في ذمته ولا يجب
بذلها ايضا عند انعقاد العقد فيها وهو زمان حدوثها تصير هي مقبوضة فلا يكون دينيا بدين اطلاقا فوكا العقد
منعقدا في حق المنفعة لما جازت الاجارة بالدين الموجه اطلاقا لا يجوز التسليم له ولو جاز ان يجعل المحدث موقودا
لما كان ذلك في التسليم ايضا كما اذا باع العبر بالدين فاذا استوفى المنفعة ثبت الملك في الاجرة لتحقق المساواة وان
محلهما او اشترط تخليها فقد انزله بنفسه وبطل المساواة التي اقتضاها العقد فصح خلاف الاجارة المضافة الى حق
شرط تعجيل الاجرة حيث يكون الشرط باطلا ولا يلزم به المالك شي لان امتناع وجوب الاجرة فيه ليس بمقتضى العقد
بل بالنص صريح بالمضافة الى وقت في المستقبل والمضاف الى وقت لا يكون موقودا قبل ذلك الوقت فلا يتغير هذا
المعنى بالشرط وفيما نحن فيه الما لا يجب لاقتضا العقد المساواة وليس مضاف صريحا فيبطل ذلك المعنى بالنص صريح
على خلافه الا ترى ان الشرط في البيع يجب في الحال ولا يجب تسليم المبيع حتى يسلم الشرط لان العقد يقتضي المساواة ثم اذا كان
التم موقودا لا يجب تسليمه في الحال لانه ناسخ القصد صريحا لا يقال ببيع الا برام من الاجرة بعد العقد ولو لم يملكها الما صح وكذا
بيع الارتفاق والكفالة بما كذا الزوج اسره بسكنى داره سنة وسلم الدار اليها ليس لها ان تمنع نفسها فلو لم يملك
المنفعة او لم ينفذها لم تمنع نفسها لانها لا يبيع الا برام عداي يوسف لعدم وجوبه كالمضاف خلاف الدين الموقود لانه
ثابت في الذمة فجاز ابراءه والجواب على قول محمد انه وجد سبب وجوبه فجاز ابراءه بعد وجود السبب كالابراه
عن القصاص بعد الجرح والوهن والكفالة للوثيقة فلا يشترط فيه حقيقة الوجوب الا ترى انها جاز ان الشرط في البيع
الشرط فيه الخيار وبالدين الموقود وجازت الكفالة بالدرك وجاز تعليقها بالشرط فكذا هذا الدين اما جواز
الكفالة فظاهر لانه يجوز تعليقها بشروط سلبية فهذا لا يكون اقل منه واما الرهن فلانه استيفاء للدين حكما فيكون
معتبرا بالاستيفاء الحقيقي فلو استوفى الاجرة هنا حقيقة جاز فكذا حكما خلاف الاجارة المضافة وانما يكون طرعا في
نفسها بعد تسليم الدار اليها لانه اولى ما سمي لها برضاها وهو الراد بثلثه عادة عند الاطلاق فصار كما اذا اقبلت المصرة
فانه يجب عليها تسليم نفسها قبل حلوله فكذا هذا بل اولى لانها تسلمت الدار وهي قايمة مقام المنفعة من وجه على ما بينا
وقوله للشارح جعل المحدث موقودا حقيقة موجودا حكما الى اخره فان لم يكن عهدنا ذلك فيما يمكن تقدير وجوده حقيقة لان
الشيء انما يقدر حكما اذا كان يمكن تصور من حقيقة كما في المستشهد به فان المحي يتصور موقودا وكذا بالعكس واما المنافع
فلا يعل العقد صلاحا في حال وجودها على ما بينا فكيف بقدر وجودها لوجاز العقد وليس في وجودها جواز بل بطلان
لوجوبها على ان ما اعتبره قلب وما اعتبرناه تعبير تكان اولى على ما بينا فان غصب منه سقط الاجر ايج
غصب العبر المستأجرة من يد المستأجر سقط الاجر كله لهما اذا غصبته في جميع المدة وان غصبته في بعضها سقطت بحسبها

الملك

فروا له التكر من الانتفاع وهو شرط وجوب الاجرة لا حقيقة الانتفاع على ما بينا وهل ينسخ الاجارة قال صاحب
العداية ينسخ وقال القاضي في حق الدين في قناره والفضل لا تنقضي **ولرب الدار والارض طلب الاجر**
كل يوم وليلة كل مرحلة وللفنار والحياطة بعد الفرج من عمله والاصل فيه ان الاجارة معاوضة والملك في المنافع
يمنع ثبوته زمان العقد فكذلك الملك في الاجر على ما بينا ثم كان ابو حنيفة اولا يقول في الكل لا يجب شي من الاجرة حتى لا
يستوفي جميع المنفعة والعمل وهو قول زفر لان المعقود عليه جله المنافع والعمل فلا يتوزع الاجر على اجارته كما كان
في المبيع والرهن في الدين ثم رجع عن هذا فقال ان وقعت الاجارة على المدة كما في اجارة الدار والارض او على قطع المسافة
كما في كرا الدابة يجب الاجرة حصة ما استوفي من المنافع اذا كان المستوفي اجرة معلومة من غير مشقة ففي الدار يجب لكل
يوم وفي المسافة لكل مرحلة القياس ان يجب في كل ساعة بحسبه تحقيفا للمساواة الا انه يفتي بالخروج لانه لا يعمل
حصة الا بشقة ولا يتفرغ لغيره فخرج الى ما ذكرنا لان حصته من الاجر معلومة من غير مشقة وهذا القدر من المنفعة
مقصود فيجب البذل بحصته بخلاف ما اذا وقعت الاجارة على العمل كالحياطة والقضارة لان العمل في بعض غير منافع
به فلا يستوجب الاجر بمقابلته حتى يفرغ من العمل فيستحق الكل وكذا اذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ من العمل لا
لا يستحق شيئا من الاجرة على ما ذكره صاحب العداية وصاحب الخبرين ذكر في الميسر والنفوس الطهرية والذخيرة
وميسر شيخ الاسلام وشرح الجامع الصغير للفرح الاسلام وقاضي خان والفرناشي انه اذا خاطب البعض في بيت المستأجر
يجب الاجر له بحسبه حتى اذا اشترى الثوب بعد ما خاطب بعضه يستحق الاجرة بحسبه واستشهد في الاصل على ذلك بما لو
استأجر انسانا ليعمل له حياطة فبقي بعضه ثم اقدم فله اجر ما بقي فلهذا يدل على انه يستحق الاجر بعض العمل في الكل الا انه
يشترط فيه التسليم الى المستأجر في سكنى الدار وقطع المسافة صار مسلما اليه بمجرد تسليم الدار وقطع المسافة وفي
الحياطة ونحوها لا يكون مسلما اليه الا اذا سلمه الي صاحبه حقيقة ففي حياطته في منزله المستأجر حصل التسليم بمجرد العمل
اذهو في منزله والمنزل في يده فلا يحتاج فيه الى التسليم الحقيقي فيجب مجرد العمل ولهذا اذا فرغه في منزله يجب الاجر من غير
تسليم اليه وعلى ما ذكره صاحب العداية وصاحب الخبرين لا يستحق الاجر على البعض الا في سكنى الدار او في قطع المسافة
وهو اقرب الى المروي عن ابو حنيفة لانه روي الفرق بينهما عن في القول المرجوع اليه على ما ذكرناه ولا فرق بين الكل
قال وللمأجر بعد اخراج الخبز من النور يعني للخيار ان يطالب بالاجر اذا اخرج الخبز من النور لانه قد خرج فملك
للطالبة كالحياطة اذا فرغ من العمل اذا كان الخبز في بيت المستأجر لانه صار مسلما اليه بمجرد اخراجه فيستحق الاجر اذ كان
في منزله الخيار لا يكون مسلما اليه بمجرد اخراجه من النور **فان اخرجته فاحترق قبله الاجر ولا ضمان عليه يعني اذا اخرج**
من النور ثم احترق اذا كان الخبز في منزله المستأجر لانه بمجرد اخراجه صار مسلما اليه اذا احترق في يده فيستحق
الاجر بوضعه فيه ولا يجب عليه الضمان اذا اهلك بعد ذلك بالاجماع لانه هلك بعد التسليم ولو احترق قبل ان يخرج او
سقط من يده قبل اخراجه فاحترق لا يستحق الاجر لانه قبل التسليم لانه قبل اخراجه لا قيمة له بخلاف ما اذا خاطب الثوب
في منزله صاحب الثوب حتى يستحق الاجر بخاطة بعضه وان هلك قبل التسليم على ما ذكرناه الجماعة لان ذلك القدر له قيمة
وينتفع به فيستحق الاجر بحسبه وانما لم يضمن لانه هلك بعد التسليم لانه بصير مسلما بالاجماع على ما ذكرناه هذا بالاجماع
ولو احترق في النور قبل اخراجه قال في النهاية بعض لانه جناية يده وان كان الخيار خبز في منزله نفسه لا يستحق بالاجماع
من النور لان المالك ليجده لانه لم يصير الخبز بمجرد اخراجه مسلما اليه صاحبه لان المنزل ليس في يده فلا بد من التسليم الحقيقي
على ما اذا اخرج من منزله المستأجر على ما ذكرناه لو هلك هذا قبل التسليم الى صاحبه لا يستحق الاجر لعدم التسليم الحقيقي
ولا يجب عليه الضمان عندنا بخسفة وتعدها يجب الضمان لان المتاع عنده في يده الاجر المشترك امانة وعندنا مقصور اذا
صار مضافا لما ملك بالخيار ان شاء ضمه دقيقا مثل دقيقه ولا حيله وان شأنا فتمت قيمة الخبز واعطاه الاجر ولا يجب عليه ضمان
الحطب والمخ لا ذلك صار مستهلكا قبل وجوب الضمان عليه وحين ما وجب الضمان كان رمادا **وللمطبخ بعد**
الخرفاي للمطبخ ان يطلب الاجرة بعد ما عرفت الطبخ لان الخرفا عليه اذا كان يطبخ للوليمة وان كان يطبخ قدره خاصة

٢
اجرتها

لاهل البيت فليس عليه العرف لان العادة لم تجز به والمعتبر هو العادة بها لا نص فيه
اذا استأجره ليضرب له لبنا في ارضه استحق الاجر اذا اقامه وهذا عند اي حيفه ربه الله **ولا يجوز له ان يستحق** حتى يسير به
لان التسريح من قام عمله لا يوجب عليه من الفساد قبله فصار التسريح كاجل الخبز من الثور ولا يوجب له ان يستحق حتى يسير به
والمعتاد كالمشروط فلو استحسن ان لا يوجب عليه من الفساد قبله فصار التسريح كاجل الخبز من الثور ولا يوجب له ان يستحق حتى يسير به
عليه كالنقل الى موضع العارة خلافا لما قبل الاقامة لا يوجب عليه من الفساد قبله فصار التسريح كاجل الخبز من الثور ولا يوجب له ان يستحق حتى يسير به
لما اذا قصد بالظروف بعد اقامه فبعد اجرة وعندها لا يجب اذا هلك قبل التسريح هذا اذا عمل في ارض المستأجر
لا يوجب عليه الاقامة او بالفسخ على اختلاف الاصليين وان لم يجر في ارض نفسه لا يستحق حتى يسير به وذلك بعد
بعد اقامه عنده وعندها بالبعد بعد التسريح وقد ذكرنا نظيره في الخبر **ومن عمله اثر في العين كالصباغ والقصا**
حبسها للاجر اي حبس العين للاجر حتى يستوفى لان العقود عليه وصف في العمل فكان له حق الحبس لاستيفاء البدل
كما في البيع وذكر في النهاية ان القصار اذا اظهر عمله باستعمال النشا كان له حق الحبس وان لم يكن لعمله الا ازالة الدرن
اختلعهوا فيه **وان له حق الحبس على كل حال** لان البياض كان مستترا وقد ظهر فعمله بعد ان كان هالكا بالاستئثار فصار كانه
احد منه فيه بالاختيار ومنه الى الجامع الصغير لفاضي خان **وقال** زفر البكري ان حبس العين فيما عمله اثر لان العقود عليه صار
مسما الى صاحبه العين بانضاله بملكه فستحق حق الحبس به لان الانضال بملكه باذنه نصا كالتفويض بيده لا كالتفويض
بان نزع ارضه له بصفة من عهده فصار من رعاها المأمور صارا بانضاله بملكه وصار كما اذا صبح في بيت المستأجر
فله انضال العمل بالحل ضرورة اقامة العمل فلم يكن راضيا بهذا الانضال من حيث انه تسليم بل رضاه في تحقيق عمل الصبح
وخو من الاثر في العمل اذا لا وجود للعمل لانه فكان مضطرا اليه والرضا لا يثبت مع الاضطرار كما حبس العلو اذا ابنى السفلى
لا يكون متبرعا راضيا به لانه مضطرا اليه وليس هذا كبيعته في بيت المستأجر لان العين فيه في يد المستأجر لغير يده
على المنزل يمكن للعامل ان يخرج رعيته بان يعمل في منزل نفسه فلم يكن مضطرا اليه فيكون راضيا بالتسليم مع امكان التحرر
عنه فبطل حقه في الحبس نظيره اذا سلم المبيع برضاه ليس له ان يسترده نظيره الاول اذا قبضه المشتري بغير رضاه كان
للبيع ان يسترده نظيره هذا الاختلاف الوكيل بالمشرا اذا افتقر الثمن من عهده كان له ان يحبس المبيع عن الموكل حتى يوفي
الغرض لا مضطر في نقده من عهده وعنده زفر ليس له ان يحبس لان يد الوكيل يد الموكل فكان في يده بفتح الوكيل قلنا
انه مضطر في هذا القبض فلا يمكن التحرر عنه اذا لا يقدر ان يقبض المبيع على وجه لا يقع في يد الموكل فلا يسقط حقه في
الحبس بذلك **قال** فان حبس مضاف فلا اجر ولا ضمان لان العين امانة في يده على مائتين وله ان يحبسها بالاجرة
شرعا فلا يكون به متعديا فلا يجب عليه الضمان ولا يجب له الاجر لان العقود عليه هلك قبل التسليم وذلك بوجوب سقوط
البذل كما يبيع اذا هلك قبل القبض وهذا عند اي حيفه ربه الله وعندها بضم العين لا كما كانت مضبوطة عليه قبل الحبس
عندها فلا يسقط ذلك بالحبس ثم لصاحب العين اختيار ان يشا من قيمة العين غير معوله ولا اجر عليه لان العمل يصير
مسما اليه وان شأ منه قيمتها معولة وعليه الاجر لان البيع وهو العمل صار مسما اليه بتسليم يده اليه
ومن اثر عمله كالحمل والملاحة لا يحبس للاجر لان العقود عليه نفس العمل وهو عرض يقيني ولا يتصور بقاؤه ولا كلة
اثر يقو بمقامه فلا يتصور حبسه ولا انه اذا ابقى فانه يحبس على العمل وان لم يكن لعمله اثر لانه كان على شرف الهلاك
فاجبا بالرد فكانت باعه من مولاه فكان له حق الحبس واختلصوا في غسل الثوب حسب اختلافهم في القطار بلا نشاء قد
يناه من قبل **قال** ولا يستعمل غيره ان شرط عمله بنفسه اي ايسر للاجير ان يستعمل غيره اذا شرط عليه ان يعمل بنفسه
لان العقود عليه العمل من محل معين فلا يقو بمقامه كما اذا كان العقود عليه المنفعة بان استأجر رجلا لشغل الخدمة
لا يقو بمقامه في الخدمة ولا يستحق له الاجر لانه استغنى بالمنفعة بلا عقد فحين العقود عليه ذلك **قال**
وان شرط له ان يستأجر غيره لان الواجب عليه عمل في ذاته وليكن الا يدا بنفسه والاستعانة بغيره كالمأمور بقضائه
العين **قال** وان استأجره ليعمل به لانه فان عجزه عما يباقي فله اجرة حسابه لانه او في بعض العقود عليه فيستحق

الاجر بحسابه **قال** الفقيه ابو جعفر السندواني هذا اذا كان عياله معلومين حتى يكون الاجر مقبولا بحالته وان كانوا اهل
غير معلومين يجب الاجر كله وفي النهاية عن الفضلي انه اذا استأجره في المصير ليجل الخطة من القرية قد ذهب فلم يجد الخطة ان كان
قال استأجرته منك من المصير حتى اجل الخطة من القرية يجب نصف الاجر بالذهاب وان قال استأجرته منك حتى اجل من القرية لا يجب
شي لان الاجارة كانت بشرط اجل لا غير وفي الاول كان العقد على تسليم على الذهاب الى ذلك الموضع والجار منه الى ما هنا وقد ذهب
اليه فما استوفى بعض العقود عليه فيجب الاجر بحصته ومنه الى الدخيرة وروي هشام عن محمد مثله في السفينة ذكره في
المحيط **قال** **ولا اجر لحامل الكتاب الجواب** ولا لحامل الطعام **ان رده الموت** معناه ان استأجره ان يذهب بطعام الى فلان
بكرة مثلا او ليدهب بكتابه اليه ويحيى بوجه قد ذهب فوجد فلانا ميتا فرده فلا اجر له لانه نقض تسليم للعقد وعليه بالرد
فصار كانه لم يفعل فلا يستحق الاجر **قال** زفر رحمه الله له الاجر في الطعام لان الاجر مقابلية حل الطعام اليه بكرة ومدون في
المشروط فيستحق الاجر عليه ثم هو برده جاز فلا يسقط حقه به في الاجر خلافا لنقل الكتاب لان الاجر فيه لا يقابل العمل
لانه لا مونة له **قال** محمد له الاجر في الذهاب في نقل الكتاب لانه او في بعض العقود عليه وهو قطع المسافة لان الاجر
مقابل به لما فيه من المشقة دون حل الكتاب بخطة مونة خلافا حل الطعام لان الاجر مقابل فيه بالحل دون قطع المسافة
لان في حل الطعام مونة فلما الاجرة مقابلية بالنقل فيجوز لانه وسيلة الى المقصود وهو وضع الطعام هناك وعلم ما في الكتاب
فما اذ رده فقد نقض العقود عليه فلا يستحق الاجر كما اذا نقض الحياط بعد الفراغ ولو وجد غايبا فهو كالموجود
ميتا للعدو والوصول اليه ولو ترك الكتاب هناك ليوصل اليه او الى ورشته فله الاجر في الذهاب لانه انما باق في
وسعه وقال في المحيط بعدما ذكر هذه المسألة **وكذا** لو استأجر رجلا ليعمل في سبيله الى فلان بغير ادائه فلان
وعاد فله الاجر لان الاجر قطع المسافة لانه في وسعه واما الاسماع فليس في وسعه ولا يقابل به الاجر والله اعلم
باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها **قال** **في اجارة الدواب**
والجواب لا يثبت لبيان ما جعل فيها والقياس ان لا يجوز حتى يبين ما جعل فيها لان الدار نقل للسكنى وغيره اكد الجواب نقل
لا شيئا مختلفا فينبغي ان لا يجوز ما لم يبين ما جعل فيها كاستئجار الارض للزراعة والنبات ليس وجه الاستحسان ان العمل
للمفارقة فيها السكنى وهذا المسمى مسكنا فينصرف اليها لان المتعارف كالمشروط وانما لا يختلف باختلاف العامل والعمل
فجازا جازها مطلقا خلافا لارض والنبات فانهما مختلفان باختلاف المزرع واللايس فلا بد من البيان **قال** **وله**
ان يعمل فيها كشي لما ذكرنا انما لا يختلف باختلاف العامل فجاز له ان يعمل فيها ما شاء عند الاطلاق وله ان يسكن غيره معه
او منفرد لان كثرة السكان لا يضر على زيد في عمارتها لان جراب المسكن يترك السكن وله ان يضع فيها ما بدا له حتى
المحوى لانه من تمام السكنى له ان يعمل فيها ما بدا له من العمل كالزراعة والاعطاس وغسل الثياب وكسر الخشب لان
ذلك كله من تبايع السكنى وبه يتم السكنى وذكر في النهاية انه لا يدخل الدواب في عرف فلان المنازل بخاري تنص من سكنى النمل
فكثير تنسج لادخال الدواب وانما هذا الجواب بناء على عرفهم في الكوفة **قال** **الا انه لا يسكن جرادا او قنصا او طمرا**
لان في نصب الرجا واستعمالها وفي هذه الاشياء من رجاها لا توافي النبا فيستفيد العقد بها وراها ولا توافي الرجا
رجا الماء ورجا الثور واما رجا البع فلا ينفع من النصب فيها لان هذا لا تضر بالنبا وهو رجا السكنى عادة فلا بد منه وعلي
هذا اكسر الخطب المعتاد والطبع ونحوه لانه لا يوهن النبا وان زاد على العادة بحيث يوهن النبا ليس له ذلك الا برضا فلان
الدار على هذا ينبغي ان يكون الدفن على هذا التفصيل فان القليل منه لا يستغنى عنه وقد جرت العادة بان يدق اهل
كل دار شيئا بخرق في مشارفهم ولا يوهن ذلك القدر منه البناء **قال** ان كل ما يوهن النبا وفيه ضرر ليس له ان يعمل فيها الا باذن
صاحبه وكل ما لا يضر به جاز له بطلان العقد واستحقاقه ولو اقر الحداد واحدم البنابعله وجب عليه الضمان لانه
متعدي فيها ولا اجر عليه لان الضمان والاجر لا يجتمعان وان لم يخدم وجب عليه الاجر استحسانا والقياس ان لا يجب له هذا
العمل غير داخل تحت العقد والحال فيه قبل العقد وبعده سواء **قال** الاستحسان ان العقود عليه هو السكنى وفي الحدادة
واخواتها السكنى بزيادة فيكون مستوفيا للعقد وعليه يجب عليه الاجر بشرط السلامة وهو نظير مالوا استأجر دابة

لوجهه غاليا

ليجل عليها عشر محاييم ليجل عليها احد عشر سلمت الدابة فانه يجب عليه الاجر فكذلك اذا او لو اختلف المجرور
 في اشتراك ذلك كان القول للمدبر لانه لو انكر الاجارة كان القول له فكذلك اذا انكر نوعا من الانتفاع ولو اقام
 البينة كانت بينة المستاجر او لا فانتفعت الزيادة قال **والا ربي للزراعة ان يزرع فيها او قال**
علي ان يزرع فيها ما يشاء لان منفعة الارض مقصودة وقد جرت العادة باستيجارها للزراعة من غير تكبير فانتقد
 الاجماع عليها غير ان يزرع فيها متفاوت منه ما يفسد الارض ومنه ما يبطئها فلا بد من بيانه **او نقول**
 على ان يزرع فيها ما يشاء لا يقتضي الا في المزارعة وان لم يزرع فيها ولم يقبل على ان يزرع فيها ما يشاء ففسد
 الاجارة للحالة ولو زرعها بعد ذلك لا تعود صحيحة في القياس كما اذا اشترى نخرا وخترس وفي الاستحسان
 يجب المسمى وينقلب العقد صحيحا لا المعقود عليه صار معلوما بالاستعمال لا الاجارة فتعقد ساعة
 ساعة على حسب حدوث المنافع والفساد كان لاجل الجملة فاذا ارتفعت في وقت المزارعة كفي وصار
 كان الجملة لم تكن فعادت صحيحة لما ذكرنا لهذا الاستناجر ثوبا ولم يبين الا ليس في البس شخصاعا دك
 صحيحة لما ذكرنا المستاجر الشرب والطريق لان الاجارة تعقد للمنافع ولا انتفاع الاجار خلاف البيع لان
 المقصود منه ملك الرقبة دون الانتفاع في الحال وهذا اجاز بيع الحبش والارض السبخة فلا بد من بيانه من
 غير ذكر الحقن على ما في البيوع **واللبن والغرس اي جاز استيجار الارض للبناء والغرس او استيجار**
لاها منفعة معلومة بتعقد الاجارة عادة فيصح كالواستناجرها للزراعة قال **فان مضت المدة**
المدة قلعة ما واخفا فافقه اي اذا انقضت مدة الاجارة قلعت البناء والغرس وسلم الارض الى المجرور فارغ
 لانه يجب عليه تسليمها الى صاحبها غير مشغولة ببقاياه وغرسه وذلك بقلعها في الحال لانه ليس لها حاله
 مستطيرة بفتحها اليها وفي تركها على الدوام باجر او غير باجر يتضرر صاحب الارض فتعين القلع في الحال
 خلافا ما اذا استناجرها للزراعة فانقضت مدة الاجارة والزرع لم يدرك حيث يترك الزرع على حاله الى ان
 يستحصل باجر المثل لان له نهاية معلومة فامكن رعاية الحائنين فيه **وخلاف ما اذا مات احد المتعاقدين في**
المدة والزرع لم يدرك حيث يترك بالمسمى على حاله الى ان يستحصل الزرع وان بطلت الاجارة به لان للزرع
نفاية على ما بينا فاذا اوجب تركه لدفع الضرر كان تركه بالمسمى وبقاؤه على ما كان اولي اذ لا فائدة في
نقض العقد واعادته على ما كان خلاف ما اذا غصب ارضا وزرعها حيث يومر بالقلع وان كان له نهاية لان
ابتداء الفعل وقع ظاهرا والظلم يجب اعلاؤه لا بقريره والمستعير كالمستناجر حتى اذا رجع المعير قبل ان يستحصل
الزرع بقي باجر المثل الى ان يستحصل دفعا للضرر عنهما ورعاية حقوقهما والقياس ان يقلع في الصور كلها لان
الارض ملكه فلا يجوز تغيير اذنه كما في البناء والغرس وجه الاستحسان وهو الفرق بين البناء والغرس وبين
الزرع قد بيناه قال **الا ان يزرع له المجرور قيمته معلومة ويملكه** يعني عند مضي المدة يجب عليه قلع البناء
 والغرس على ما بيناه الا ان يزرع له المجرور قيمة البناء وقيمة الغرس مقايضا لهذا اذا كانت الارض تنفع بالقلع
 لان الواجب دفع الضرر بينهما فاذا كانت الارض تنقص بالقلع تضرر به فكان له دفع هذا الضرر بدفع
 القيمة الى المستناجر وينفرد به لان المستناجر لا يتضرر بذلك اذ الكلام في مستحق القلع والقيمة بقصر
 مقامه وان كانت الارض لا تنقص بالقلع واراد ان يضمن له قيمته ويكون له البناء ليس له ذلك الا برضا صاحبه لا سقوا
 في ثبوت الملك وعدم نزع احداهما على الاخر فلا بد من اتفاقهما على الترخي **خلاف القلع حيث يتفرد به احدهما في هذه**
الحالة دون الاخر على ما بيناه في العارية قال **او يزرع يتركه ويملك البناء والغرس لهذا الارض لهذا الحق**
لرب الارض فاذا رضي باستنجره على ما كان باجر او غير باجر كان له ذلك **والرخصة كالشجر لان الرخصة**
لا نهاية لها كالشجر فيقلع عند انتهاء مدة الاجارة كما يقلع الشجر قال **والزرع يترك باجر المثل الى ان يستحصل**
اي يترك الزرع باجر المثل اذا انقضت مدة الاجارة قبل ادراكه لان له نهاية معلومة وقد ذكرناه ونظائره

في المدة
 في المدة
 في المدة

والغرس

والفرق بينه وبين البناء والغرس انهما **والدابة للركوب والحمل والثوب للبس** يعني يجوز استيجار
 هذه الاشياء لما ذكرنا لان لها منافع معلومة ومقتضا استيجارها فجاز كسائر الاعيان المعهودة **قال**
اطلق اركب والبس من شئ اي ان الملق له الركوب او اللبس جاز ان يركب الدابة ويلبس الثوبين شئ والمراد
بالاطلاق ان يقول على ان يركبها من شئ او يلبس الثوب من شئ لانه يختلف باختلاف اركب فلا يجوز الا بالثوبين
او بالان يشترط ان يفعل ما يشاء على نحو ما ذكرنا في الزرعة اذ كل واحد منهما يختلف فلا فرق بينهما ولهذا لان
الركوب والحمل واللبس يختلف كل واحد منهما اختلافا فاحشا فلهذا الوعين له فيها واختلاف فيها يضمن
اذا هلك الثوب الجين ولا يجر له كما في الزرعة وذكره هذا المعنى في المبسوط وفي الدخيرة وشرح الطحاوي
والمعنى وذكرنا ما قبل الذي ذكرناه في الثاني وفي الخلاصة ولو لم يبين ولم يقل ان يفعل فيها ما يشاء ففسدت
الاجارة للحالة فلو اركبها اركب بنفسه او البس البس بغيره المسمى استيجار في القياس يجب عليه اجر
المثل لانه استوفى في المنفعة كمن عقد ما سدد وجه الاستحسان ان المفسد وهو الجملة التي يقتضي الى المزارعة قد
زال فيزول الفساد لا يملك الثوبين في الاشياء كالثوبين في الاشياء لا يملكها ان هلك الثوب الجين لانه غير
متعدد لعدم المحالة سواء ليس بنفسه او البس بغيره خلاف ما اذا عين له من اللبس او يركب قال البس او اركب
غيره حيث يضمن لانه صار محالفا لوقال على ان يركب او يلبس من شئ فاركب غيره او يركب بنفسه ليس له ان يركب
او يلبس غيره لانه تعين مراد من الاصل فصار كما لو نص عليه من الاثبات ذكر في الثاني **وان قيل اركب**
او البس فالحق ان التقييد مفيد للثوب والناس في الركوب واللبس فيعتبر قفاه اذ لو صار منقول
فيضمن قال **ومثله ما يختلف باختلاف المستعمل اي يضمن مثله في كل شئ يختلف باختلاف المستعمل**
اذا كان مقيدا وخالف لما ذكرنا من المعنى **قال **ويقال يختلف به بطل تقييده به كما لو شرط سكني واحد****
له ان يسكن فيه معني فيها لا يختلف باختلاف المستعمل كالدور للسكني لا يعتبر تقييده حتى لو شرط سكني رجل
بعينه له ان يسكن غيره لان التقييد لا يفيد لعدم النفاوت وما يضر بالبناء كالحداه ونحوها خارج بدلالة العادة
على ما مر في القسطا كما اذا راعى محلا لا للسكني مثل الدار وعند اي يوسف هو كالبس لاختلاف الناس في نظيره
وشرط او تاديه واختيار مكانه قال **وان سمي نوعا وقد راكم برله حمل مثله واخف لا اخر كالحمل يعني**
لوسمي نوعا وقد راكم على الدابة مثل كرم فله ان يحمل عليها ما هو مثله واخف منه في الضرر كالشعير والسمير
وليس له ان يحمل عليها ما هو اخر منه كالحمل لانه اذا رعى بشي يكون راضيا بكل ما هو مثله او دونه ولا له دون ما هو
اخر منه والقياس ان يضمن بالحمل عليها خلاف الجنس كيف ما كان لانه يقتصر بالارض فليس له ان يخالط الارض
ان لو كبل بالبيع بالثوب درهم لرباع يابن دينار لا يفيد بيعه وجه الاستحسان ان التقييد انما يعتبر ان لو كان مفيدا
ولا فائدة في هذه المسئلة في التقييد بكونه حيا ومنع كرم من شعير مع ان الشعير اخف منه فكان اولي بالخيار حتى
لوسمي مقدار من الحنطة يحمل عليها من الشعير مثل ذلك بالوزن حتى ان التقييد به فائدة لان الشعير باخذ من
ظهور الدابة اكثر مما ياحذه الحنطة فصار كالحمل عليها مثل وزنه ثبنا هكذا ذكر في النهاية وعنه الى المبسوط ثم
قال شيخ الاسلام في شرحه انه لا يضمن استيجار اذ قال هو الاصح لان ضرر الشعير في حق الدابة عند استوائها
وزن اخف من ضرر الحنطة لانه ياحذ من ظهور الدابة اكثر مما ياحذه الحنطة فيكون اخف عليها بالابساط وقال
وبه كان يقتضي المصدر التقييد ولو حمل عليها مثل وزن الحنطة حديدا او ملحا او اجر يضمن لانه يجمع في مكان واحد
من ظهورها فيضرها اكثر وكذا يضمن اذا حمل عليها مثل وزن الحنطة نظرا لانه ياحذ من ظهور الدابة اكثر من الحنطة
وفيه حرارة ايضا فكان اضر عليها من الحنطة فصار كالحمل عليها بثلث او حطبا فاحمل ان الشئين متى كان وكل
كل واحد منهما ضرر فوق ضرر الاخر من وجه لا يستفاد من الاذن في احدهما الاذن في الاخر وان كان هو اخف ضررا من
وجه اخر قال **وان عطيت الدابة بالارض فاحملها لا اعتبار بالتقييد ولا اعتبار بالتقييد الدابة قد يعثرها الركاب الخفيف**

ويجب عليها ركوبه الثقيل لعله بالفرسية ولا يكون غير موزون فلا يكون معقلا بالوزن فتعلق الحكم بالعدد
كاجتناب في باب الجنائيات هذا اذا كانت الدابة بحيث تطيق حمل الاثنين وان كانت لا تطيق ضمن جميع قيمتها ذكره
في الكافي قالوا هذا اذا كان الرديف يستمسك بنفسه وان كان صغيرا لا يستمسك بنفسه بقدر ثقله **وقال**
في النهاية قوله عطيت بالارادة تعبيد به احتراز عما اذا حمل الركب على عاتقه فانه يضمن جميع قيمتها لا ثقل
الراكب مع الذي حمله على عاتقه بحيث يمكن ان يكون اشق على الدابة ذكره في النهاية وقال يضمن جميع القيمة
وان كانت الدابة تطيق حملها ذكره في المختصر انه يضمن نصف القيمة ولم يذكر كرم عليه من الاجر **وقال** في النهاية
وفي المحيط انه يجب عليه جميع الاجرة اذا اهلكته بعد ما بلغت مقصده ونصف القيمة ثم لا لك الخيار ان يشا ضمن الرديف
وان شا الراكب فالراكب لا يرجع بماضى والرديف يرجع ان كان مستأجرا او افلا **وبان زيادة على المجر**
المسي ما زاد اي اذا استأجرها ليجل عليها مقدار تحمل عليها اكثر منه فعطيت بغير ما زاد الثقل لانها هلكت بما هو
ما دون فيه وغير ما دون فيه والسبب الثقل فانقسم عليها الا اذا كانت الدابة لا تطيق مثله فوجب عليه جميع قيمتها
لعدم الاذن فيه فيكون اهلاكا او جبه الضمان هنا بحسب الزيادة اذا كانت الدابة تطيق ذلك واذا حمل عليها حنسا
اخر غير المسمى او جبه القيمة وكذا لو استأجر ثورا ليجل حنطة مقدرة فزاد لم يوجب بحسب الزيادة بل اوجب
جميع القيمة لان الدابة هلكت بغير ما دون فيه فوجب عليه جميع القيمة وفيما اذا زاد عليها من جنس المادون فيه هلكت بالجميع
فيستقط حصة المادون ويجب بقدر ما تعدي حتى لو حملها المسي وحده ثم حكمها الزيادة وحدها فعطيت بضمن جميع قيمتها
هلكت بالزيادة وحدها **وقال** **وبالصرب والكبح** اي يضمن بها اذا اهلكته وهذا عندنا في حنيفة **وقال** لا يضمن اذا افسد فعلا
بعناد ان المتعارف يدخل تحت المطلق فكانت هالكة بالما دون ولا حنيفة ان الشرط بقصد بشرط السلامة اذا السون
تتقرب منه ونحوها فيصرب الدابة فصار كصرب الزوجة والركوب على الطريق بخلاف صرب القاصي الحد او النعير او فصد
العماد حيث لا يضمن اذا اهلكته الحد والنعير ووجب عليه وكذا الفصد على الفصاد لا نثر امة بعقد الاجارة والضمان لا يجب
بالواجب وهذا بخلاف ما اذا صرب العبد المستأجر حيث يضمن بالانفاق والعذر لها انه يومر ويغني نفسه فلا ضرورة الى الصرب
على هذا الخلاف المذكور صرب الاب والوصي الصغير اذا لم يتجاوز صرب مثله للثأب حتى يجب الدية والكفارة عنده وعندهما
لا يبع الدية لان الصرب لا صلاح الصغير فكان يعيناه اذ منعتة عايدة عليه وهو ما جاور عليه فصار كصرب المعلم اياه بل اولى
لان المعلم ليس له ولاية الصرب وانما يستفيدة منه بخلاف الزوج يضر بامر انة لانه مطلق له المنفعة نفسه فصار كالذي الى
الصيد فيشتد فيه اللامة والى حنيفة ان منفعة الصغير كالواقع له لغيا العوضية بينهما الا ترى ان شهادته له جعلت
كشهادته لنفسه ووضع الركا في كوضعه في نفسه بخلاف صرب المعلم باذن الاب لان الاذن بالصرب مع من الاب لما ذكرناه
من ولاية صرب ناد باراد اصح كان العلم معينا للاب الا لمنفعة المعلم فيه ولا ضمان على المعين ولا ضمان على الاب ايضا فصار كصرب المعلم
لان ما راى من الثأب لم يبر منفولا اليه لان يضمن بقدر ما يملك والرايد من العلم وهو نظير ما لو رجع شهود الزنا بعد ما حذر
السياط يضمن الامام لا يضمن ولا يضمن الشهود لان المجرم لم يجب بشهادته **وقال** **وتنوع السرج والايكان والاسراج** **بما لا**
يسرج مثله معناه لو اكثرى حارا يسرج فنزع السرج فاسرجه بسرج لا يسرج بمثله الحرا او كلفه ضمن جميع قيمته لان الاذن
لا يتناول ما لا يسرج بمثله الحرا ولا اختلاف في جنس السرج فيكون متعديا بالاسراج والايكان فيضمن جميع قيمته وان اسرجه
يسرج بسرج مثله الحرا لا يضمن لان الاذن قد تناوله اذا فاعله في التقييد بالمعين اذا كان زائدا في الوزن مجتهدا يضمن
الزيادة بحسبه **وقال** الاكان كالسرج حتى لا يضمن اذا كان مثله يوكف الحرا اذا كان زائدا على السرج الذي كان عليه فيضمن
الزيادة بحسبه كافي السرج لانه هو السرج سواء اذا رهنه بالسرج يكون راضيا بمثله من الاكان وحواله ما ذكرنا ان الجنس
مختلف لان الاكان للحمل والسرج للركوب وكذا ينسب احدهما على ظهر الدابة ما لا ينسب الاخر فصار نظير اختلاف الحنطة
والخديف قال في النهاية ذكر هذه المسئلة في الاجارات فقال يضمن بقدر ما زاد وهو قوله في يوسف ومحمد ثم قال من شئت انما
من قاله ليس في المسائل اختلاف الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله لانه لم يذكر في الجامع الصغير انه ضمان لجميع القيمة ولكنه قال

هو ما من

هو ما من ولم يبين قدر ما يضمن كان المطلق محمولا على المفكر ومنه من قال عن ابي حنيفة روايتان في رواية الاجارات
بضمن بقدر ما زاد وفي رواية هذا الكتاب يضمن جميع القيمة قال شيخ الاسلام **وقال** على معنى قوله انه يضمن بحسبه
وهو احدي الروايتين عن ابي حنيفة فمحمول من قال هو مفكر بالمساحة حتى اذا كان السرج ياخذ من ظهر الدابة قد شرب
والاكان قدر اربعة اشبار فيضمن بحسبه وقيل يعتبر بالوزن **وقال** **وسلوك طريق غير ماعينه** **وقال** اي يجب الضمان
اذا عين للمكاري طريقا وسلك هو غيره وكان بينهما تفاوت بان كان المسلوكة ادعوا او ابعدوا اخرون بحيث لا يسلك لان التقييد
صحيح لكونه مفيدا فاذا خالف فقد تعدي فيضمن قيمته ان ملكه وان لم يملكه وبلغ فله الاجر استحسانا لا ارتفاع الخلاف ولا يلزم
اجتماع الاجرة والضمان لانها في حالين لانه على تقدير السلامة يجب الاجر وعلى تقدير التلف يجب الضمان والمخطور له
اجتماعهما في حالة واحدة وتظهر العبد المحجور عليه اذا اتقته فان تلف في العمل يجب الضمان على المستأجر وان سلم وجب
عليه الاجر وان كان يسلكه الناس وهلك المتاع فلا ضمان عليه لان الظاهر فيما يسلكه الناس عدم التفاوت **وقال** في الكافي
والعدانية هذا اذا لم يكن بين الطرفين تفاوت لانه عند عدم التفاوت لا يصح التقييد لعدم العايدة اها اذا كان بينهما
تفاوت يضمن لصحة التقييد فجعله كالطريق الذي لا يسلكه الناس **وقال** **وحمل في البحر** **وان بلغ فله الاجر** اي
بضمن جميع قيمته بحمله في البحر ان هلك الفاس في البحر وان سلم فله الاجر وقوله نقل عايدة الى المسائل التي تقدمت كلها من عنده
وبالصرب والكبح الى هنالكان الواجب في جميعها جميع القيمة والماني يضمن بها اذا حملها في البحر لان التفاوت فيه فاحش وليس
المودع ان يسيما في بالودبعة في البحر ولو سلم بحسب المسما استحسانا لمقصود ارتفاع الخلاف **وقال** **ورطبة**
ورطبة **وان في البحر ناقص** اي اذا اذن له ان يزرع الارض حنطة يجب عليه ضمان نقصان الارض لزرع الرطبة لان الرطبة اكثر ضررا
بالارض من الحنطة لاقتسار عروفا فيها وكثرة الحاجة الي سقيها فكان خلافا الى سري مع اختلاف الجنس فوجب عليه جميع
النقصان بخلاف ما اذا استأجر دابة للركوب او للحمل فاردى معه غيره او زاد على المحمل على قدر المسي حيث يجب
عليه من الضمان بحسبه لانها تلفت بما هو ما دون فيه وغير ما دون فيه فوجب عليه بقدر ما تعدي وهذا لانه استوفى
المشروط وزاد فوجب عليه بسبب الزيادة الضمان وهذا لا يمكن ان يجعل مستوفيا لمنفعة الارض بقدر راحة الحنطة
ثم زاد عليه لان الجنس مختلف وانما يعتبر ذلك عند اتحاد الجنس لا ترى انه لو استأجر دابة ليجل عليها حنطة لم يضمن
حديدا او ملحا مثل وزنه يضمن كل القيمة لما قلنا وهو نظيره **وقال** **واجب** اي لا يجب له الاجر لانه لما خالف صار
خاصيا واستوفى في المنفعة بالصعب ولا يجب الاجرة به وانما يجب بالاستيفاء بعقد الاجارة وهما لا اجتماع لا استيفاء
ان يكون الشيء الواحد مادونا فيه وغير ما دون فيه ولهذا لا يجتمع الضمان والاجرة وان راعى فيها ما هو اقل ضررا من الحنطة
لا يجب عليه الضمان ويجب عليه الاجرة بخلاف ابي حنيفة لا يصير به عاصبا **وقال** **وحياطة قبا** **وامر تبيس** **قيمة**
توبه **وله اخذ القبا ودفع اجر مثله** معناه اذا امره ان يحيط له توبه فقبها بحسبه عليه ضمان قيمته اذا اخطاه قبا وان شئت
اخذ القبا ودفع له اجر مثله قبل ان يراد بالقبا القترطق وهو الذي يلبسه الاتراك مكان القميص وهو ذو طاق واحد **وقال**
طبيع الدين القميص اذا قدم قبل كان قبا طاق وقبا طاق اذا خط جانباه كان قميصا وهو المراد بالقترطق لانه يستعمل استعما
القميص والقبا فيثبت له الخيار في غير لا يثبت له الخيار بل يضمنه القيمة حتما وقيل الجواب مجرى على الطلاقة في الكل
والطلاقة يدله على ذلك وجهه ان القبا والقميص متقاربان في المنفعة واجرهما واحد وهو الكم والذيل والذخيرة
وعن ابي حنيفة انه لا خيار لرب الثوب في الكل بل يضمنه قيمة الثوب رواه الحسن عند ان القبا جنس اخر غير جنس القميص
فصار مخالفا من كل وجه يبق عاصبا محضا وجه الظاهر انه قميص من وجه لانه يمكن سده والانتفاع به انتفاع القميص
فصار موافقا من هذا الوجه وهو مخالفت من حيث التقطيع والقالب فيميل الى ابعسا فان مال الى الخلاف ضمنه قيمته
وصار الثوب للحياطة ان ماله الى الوفاق ياخذ القبا ويعطيه اجر مثله لا يجاوز به المسمى لان صاحب الثوب لم يرض بالمسمى
الاقتبالا لحياطة القميص فاذا خالف فانه رضاء فلا يجب عليه المسمى والحياطة لم يحط بها فوجب عليه اجر مثله لا يجاوز
به المسمى لان المتافع لا يقتصر الا بالثمن او شبهه وليس فيما زاد على المسمى عند ولا شبهة فلا يتصور ولا يجب

اجر

الاجرة على عمل وتقع له كافي الصور والصلوة ولان التعليم مما لا يقدر عليه العلم الا بعني من جهة المنفعة فيكون مطلقا ما لا يقدر
على تسليمه ولا يجوز خلافه بناء على ما ذكره وكذا في المحرم والكراهة فانه يقدر عليها الاجبر وكذا الاجر يكون للأمر
لوقوع الفعل منه بناية وهذا لا يشترط اهلية المأمور فيها بل اهلية الأمر في جازان يستاجر الكافر فيها ولا يجوز فيها حق فيه
والاصل فيه ان كل شيء جازان يستاجر الكافر عليه جازان يستاجر المسلم وما لا فلا قال **والفقهاء اليوم على جواز الاستجارة**
تعليم القرائن وهو مذاهب الفاضل من منشاخ بلح استحسنوا ذلك وقالوا بغير اصحابنا المتقدمين الجواب على ما شاهدوا
من قلة الحفاظ ورغبة الناس فيهم وكان لم عطيات في بيت المال وانتقاد من المنعطين في جازاة الا حسان بالا حسان من غير
شرط مرفوعا يعينهم على معاشهم ومعادهم وكانوا يفتون بوجوب التعليم خوفا من دهاب القرائن وتحريرا على التعليم حتى
ينصروا لائمة الواجب فيكثر حفاظ القرائن واما اليوم فذهب ذلك كله واشتغل الحفاظ بمعاشهم وقال ما يعلم حسية
ولا يتفرغون له ايضا فان حاجتهم تنعهم من ذلك فلو لم يفتح لهم باب التعليم بالاجر لذهب القرائن فاقصوا جوارزه لذلك
ورأوه حسنا وقالوا الاحكام قد تختلف باختلاف الزمان لا ترى ان النساكن يخرجون الى الجماعات في زمان النبي صلى الله عليه
وسلم وفي زمان ابي بكر رضي الله عنه حتى منعهم من بيعهم رضى الله عنه واستقر الأمر عليه وكان في ذلك هو الصواب وكان الامام ابو بكر
يحب من الفضل يقول يجب الاجر ويحبس عليها وقال في النهاية **يجوز الاستجارة على تعليم الفقه ايضا في زماننا** قال
وفي رواية الزهري وسكن شيخنا ابو محمد عبد الله الخبزي يقول في زماننا يجوز الامام والموذن والمعلم اخذ الاجر قال
كل في الدخيلة ولا يجوز استجارة المصحف وكتب الفقه لعدم التعارف قال **ولا يجوز على الفخار والنفق والملاهي**
لان المعصية لا تنصرا استحقاقا بالحق فلا يجز عليه الاجر من غير ان يستحق هو على الاجبر شيئا اذا المبالاة لا تكون الا له
باستحقاق كل واحد منهما على الآخر ولو استحق عليه المعصية كان ذلك مضافا الى الشارع من حيث انه شرع عقدا موجبا للمعصية
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وكان الاجبر والمستاجر مشتركين في منفعة ذلك في الدنيا فتكون الاجارة واقعة على عمل هو فيه
شريك ذكره في النهاية معزيا الى الدخيلة وان اعطاه الاجر وقبضه لا حل له ويجب عليه رده على ما جبر في المحيط في كتاب الاستحسان
اذا اخذ المال من غير شرط يباح لانه اعطاه المال عن طوع من غير عقد ولو استاجر من له القصاص رجلا لم يقتل له فلا اجر له خلافا لما جره
ولو استاجر القاضي رجلا ليقتل في مجلس القضا ويقيم الحدود جاز ولو استاجر الحدود القصاص لم يجز ولو استاجر لاستيفاء
القصاص فيمادون النفس جاز قال **وفسد اجارة المشاع الامن الشريف** وهذا عندنا في حنفية وعند جماهير
بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح **لما** ان المشاع منفعة وتسلمية ممكن بالتملكية او بالملكاني
ولقد اوجب اجر المثل عند فقهاءنا اذا اجر من شريك او من رجلين ولا يستوعب الطاري بان مات احد المستاجرين
وكالعارية وهي اقرب اليها لان العارية لا تنتفع بها الا انها لا عوض فلو لم يكن الانتفاع به لما جاز اجارته فاذا جازت
اجارته فواجب ان يجوز اجارته لان تأثير الشايع في منع الشريك اقوى من تأثيره في منع المعاوضة الا ترى ان هبة الشايع لا يجوز بيعه
جوز **ان** المتصور من الاجارة الانتفاع والانتفاع بالمشاع لا يمكن ولا يتصور تسليمه وعلاوة البيع لان المقصود به
الملك وهو امر حكلي فامكن فيه فيجوز الانتفاع حسي فلا يمكن مشاع فطل الا ترى ان جواز بيع المحش دون اجارته لما قلنا
والقبلة اعترفت تسليمها في محل يمكن وفي المشاع لا يمكن من الانتفاع وكذا من القبض فكيف جعل تسليمها لا يعتبر بالتملكي
لان يستحق حكما لملك المنفعة بتمام البعد الحاجة الى القسمة بعد الملك حكم العقد بعقده والقدرة على التسليم شرط
لجواز العقد وشرط الشيء بسبقه ولا يتصور ان يكون شرطا لشئ كونه حكما ففسد خلاص ما اذا اجره من شريك لانه لا يشع
في حقه اذا اكمل في يده غير ان النصف حكم الملك والنصف الآخر حكم الاجارة ولا يعتبر باختلاف السبب عند اتخاذ الحكم
على انه روي عنه انه لا يجوز ان استيفاء المنفعة التي تناولها العقد لا ياتي بالاجبر وما هو منفعة نصيبه وذلك
مفسد لما ياتي بالاجبر وما هو منفعة نصيبه وذلك مفسد للعقد كن استاجر احد زوجي القرائن لغرض التناوب
وعلاوة اذا اجر من رجلين لان العقد اصيبه الى الكل ولا يشع به واما الشئ فيظهر حكما لتفرق الملك فيما بينهما
وهو طاري وكذا اذا مات احد المستاجر انفس العقد في نصيب الميت وبقي في نصيب الحي شايها وهو طاري فلا يصير

كالشئ

كالشئ الطاري في القبة هذا لان الشئ اذا كان مفسدا لكونه مانعا من الفئض ولا حاجة اليه بعد القبض والعارية
للبس لا يزر ولا يجب تسليمه وعند التعليم جاز الانتفاع بجميعه لوجود اذنه في ذلك وصار كله عارية فلا يشع وجوب
في اجارة المشاع ان يستاجر الكل ثم يقسم في النصف فانه يجوز ان الشئ الطاري لا يفسد كما في القبة او حكم الحاكم جواز
وفي الغني القوي في اجارة المشاع على قولها **وجع استجارة الطير باجرة معلومة** والعياض الا يصح لا ينفذ على استهلاك
وهو الذي قصار كاستجارة البقرة او الشاة ليسترب لبنها او البستان ليأكل ثمره وجه الاستحسان قوله تعالى فان ارضعن
لكم فاشركن اجور من عليه اجماع الامة وقد جرى التعامل به في الاعمار من غير تكبر ولا تسلم ان العقد يرد على العين بل على المنفعة
وهو حضانة الصبي وتلقينه تدبيرا وتربيته وخدمته واللبن باع واما لا تستحق الاجرة اذا ارضعته لبن الشاة لا يقام ثبات
بالواجب وهو الا رضع وتلقينه تدبيرا والعين قد تدخل تبع المنفعة كما لو استاجر صباغا ليصنع له الثوب فانه يجوز ويدخل الصنع له
فيه تبع والعقد وارد على المنفعة وهو فعل الصباغة لا على استهلاك العين بخلاف استجارة البقرة والشاة ليسترب لبنها
لان فيه عقد اجارة ورد على العين مقصودا فاقترقا وقيل العقد يرد على اللبن لانه المقصود لقيام مصالح الصبي به وهو منفعة
التدري ومنفعة كل عضو على حسب ما يليق به هكذا رواه ابن سبعة عن محمد فانه قال استحقاق لبن الادمية بعقد اجارة دليل
على انه لا يجوز بيعه وجواز بيع لبن الادمية دليل على انه لا يجوز استحقاقه بعقد اجارة ولقد ارضعته لبن الشاة في المدة
لاستحقاق الاجرة والى هذا القول مال شمس الابن وقال **والاول** اشبه بالفتة واقر بانه في الكافي هو الصحيح
وقد ذكرنا الجواب عما اذا ارضعته لبن الادمية قال **وطعاما وكسوة** هذا عندنا في حنفية وقال لا يجوز وهو قول
الشافعي وهو القياس لان الاجرة مجزولة فصار كما اذا استاجرها بها للطبخ والحطب **وله** ان الجمالة هذا لا تنفي الى المارعة لان
العادة جرت بالتوسعة على الاثارة وشقة على الاولاد ولا يشا حجابا بل يعطيا ما طلبت ويوافقها على مرادها والجمالة اذا لم
تقف الى المارعة لا تمنع الفقة كبيع قفيز من صبرة طعام خلاص الطبخ والخبر وغير ذلك لان الجمالة فيها تقضي الى المارعة
لجربان بالما كسوة والمضايقة فيها وفي المحيط لو شرط طعامها وكسوتها عند سنة اشهر وشرطت وراهم مشاة عند
الطعام معلوم نصت شيئا من ذلك جاز استحسانا من غير بيان عندنا في حنفية والمعني ما بيناه وفي الجامع الصغير فان سمي الطعام
دراهم ووصف حبس الكسوة واجلها وذرها جاز اي بالاجماع وقالوا معني تسمية الطعام دراهم ان تجعل الاجرة دراهم
ثم يدفع الطعام مكانه دراهم فيكون معناه على هذا التقدير ان سمي بدل الطعام دراهم خذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه
لكن لا يغير منه انه اعطى بدل الدراهم طعاما او ما يغير منه انه سمي بدل الطعام دراهم لا غير ولو سمي الطعام ومن قدره ووصفه
جاز بالاجماع لرواها الجمالة ولا يشترط ثبوتها لان القدرات الوصفية في الدرية ايمان ولا يشترط في الثمن ان يكون موجلا
بل يجوز حالا وموجلا ويشترط بيان مكان الا بقا عندنا في حنفية خلاصا لها وقد بيناه في السلم وفي الكسوة يشترط بيان
الاجل ايها مع بيان الحبس والعقد لا ينافي في اللزمة الا سمي فيشترط فيها شرائط السلم قال **ولا يمنع**
الزوج من وطئها لانه حقه فلا يمكن المستاجر من ابطاله ولقد كان للزوج ان يفسخ الاجارة اذا لم يكن يعلم بها سوا كان يشيئة اجارها
بان كان وجبها بين الناس او لم يشيئة **لما** ان له ان يمنعها من الخروج وان يمنع الصبي الدخول عليها وكان الارضاع والسكن دليل
يطعها ويذهب جالها فكان له المنع منه كما يمنعها من الصيام تطوعا لكن اذا ثبت الزوجية باقرارها ليس له ان يفسخ الاجارة
لانها لا يفسدان في حق المستاجر كما اذا اقرت الخنكوة المحمودة بالرق لا شأن نصير رفيقا ولا تضدي في حق بطلان النكاح
ولكن المستاجر منع زوجها من دخول بيته لان المقتول له **وان مرضت او جلت فسخت** اي اذا حلت المرضعة او
او مرضت فسخت الاجارة لان لبن الجبل والمرضعة يضربا لصغير وعي ايضا يضربها الرضاع فكان لها ولم الخبار دفع الضرر
عنها وعن الصبي وهذا لان اجارة والاجارة تفسخ بالاعداد وكذا لو تقيت لبنها لاهله الفسخ لان ذلك يضرب الصبي وعلا اذا
كانت سارقة لا غير بما مؤن على مشاعها وعلى حلي الصبي وكذا اذا كانت فاجرة بابنا فجورها لانا تستغل عنه بالجور خلاص
ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها ولا يفسد ذلك بالصبي **وقال** في النهاية ولا يبعد ان يقال عيب العجور في هذا فرق
عيب الكفر الا ترى انه كان في سابع الرسل كما روي في نوح ولو طوع عليها السلام وما بغت امره ان يفي قط هكذا افاض عليه اللام

الجمالة في اجارة المشاع

العين

لان الاجارة مع المنافع يجوز في الشئ كبيع الاعيان خصوصا على اصله لان المنفعة كالعين عند فطارها اذا استأجر
دارا مشتركة بينه وبين غيره ليضع فيها الطعام او عبدا مشتركا لغيره لثياب ان العقد ورد على ما لا يمكن
تسليمه لان العقود عليه حمل المنفعة شائعا وذلك غير متصور لان الحمل فعل حسي لا يتصور وجوده في الشئ ولهذا
حرم وطى الجارية المشتركة ومنعها لانها فعلان حسيان لا يتصور وجودهما في الشئ ولو تصور لما حرم وحل
البيع لانه تصرف شرعي فيقول وروده على الشئ وان لم يتصور لا يجب الاجر اصلا لانه ما من جزء يحمل له الا وهو
شئ فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق تسليم العقود عليه لان كونه عاملا لنفسه يمنع تسليم عمله الى غيره
وبدون التسليم لا يجب الاجر خلاف الدار المشتركة لان العقود عليه انما هو ملك نصيب ما حرم وانما حكمي يمكن ايقاعه في الشئ
الطعام وعلاقت العبد المشترك لان العقود عليه انما هو ملك نصيب ما حرم وانما حكمي يمكن ايقاعه في الشئ
وعلاقت اجارة الشئ عند حقيقة حيث يجب فيه اجر المثل لان فساد العقد فيه للعجز عن التسليم على الوجه الذي
اوجبه العقد على ما بينا لا لعدم الاستيفاء اصلا فاذا تحقق استيفاء العقود عليه وجب الاجر في كل حين فيه بطلان
العقد لعدم استيفاء العقود عليه اصلا من حيث انه عامل لنفسه ولا يتصور ان يكون فيه عاملا لغيره في تلك الحالة
وقوله كراهن استأجر الرهن من الرهن يعني لا يجوز استئجار الشئ كراهن استأجر الرهن لان الرهن لا يملكه
والمقرض ليس بملك حتى يوجره منه وهذا لان حقيقة الاجارة هي ملك المنافع بعوض والمقرض غير مالك للمنافع فلا
يملك عليها اذ التملك من غير الملك محال والراهن انما يتكهن من الاشياء من حيث انه مالك له اذ الملك هو المطلق
للتصرف الا انه ممنوع منه بسبب ما تعلق به حق المقرض فاذا ابطأ حقه بالاجارة صار متفعلا به على انه ملكه
لزوالة المنافع **قال** ومن استأجر راعيا ولم يدر كونه من رعاها او من رعاها فحق الاجر له **المسألة**
لان الارض تستأجر للزراعة ولغيرها من البناء والخراج ونصب الخيم وكذا ما يزرع فيها مختلف فبعضه اقل ضررا
بها من بعض فلا يجوز حتى يبين انه يزرعها وبين جنس ما يزرع فيها فان زرعها وعصى الاجل جاز استئجارها
والقياس لا يجوز وهو قول زفر لانه وقع فاسدا فلا يقلب جازا حبه الاستحسان ان الجمالة قد ارتفعت
قبل تمام العقد فينقلب جازا كما اذا سقط الاجل المحمول قبل مجيئه والجار الزايد على ثلاثة ايام قبل مجي
اليوم الرابع وما على الخلاف **وان استأجر جارا الى مكة ولم يسم ما حمل حمل جارا الى الناس فحق**
العين لان العين امانة في يد المستأجر وان كانت الاجارة فاسدا لان القاسم يعتبر بالصحيح لكونه مشروعا
من وجه لانه مشروع باصله دون وصفه ولا يصح ما لم يتعد فاذا تعدى ضمن ولا اجر عليه **وان**
بلغ ملكه ملكه المسمى لان الفساد كان لجهة ما حمل عليها فاذا حمل عليها شئ حمل على مثلها فعين ذلك فانقلب
صحيحا لزوال موجب الفساد **قال** **وان تشاء قبل الزرع والحرث فحق الاجارة دفع الفساد**
اذ الفساد باق قبل ان ترفع الجمالة بالتعبين بالزرع في المسئلة الاولى وبالحمل في الثانية ولو استأجر
دابة ثم حمله الاجارة في بعض الطريق وجب عليه اجر ما ركب قبل الانكار ولا يجب الاجر لما بعده عند ابو يوسف
لانه بالمحمول صار عاصيا والاجر والمكان لا يجتمعان وقال محمد يجب الاجر كله لانه سلم من الاستعمال فسقط
الضمان ذكره في الكافي **باب ضمان الاجير**
الاجير المشترك من غير الغير **وامد** معناه ان يجب عليه ان يختص بواجده لغيره او لم يعمل ولا يشترط
ان يكون عاملا لغيره وادخل اذ عمل لواحد ايضا فهو مشترك اذا كان بحيث لا يمنع ولا يتعدى عليه ان يعمل لغيره والاوجه
ان قال لا اجير المشترك من يكون عقده واردا على عمل معلوم ببيان حمل ليس من النقص والاجير الخاص من يكون العقد واردا
على منافعه ولا ينقص منافعه معلومة لا بد كراثة او بذكر المسافة ومنافعه في حكم العين فاذا صارت مستحقة بعقد المعاوضة
لاسان لا يمكن من ايجالها لعين بخلاف الاجير المشترك لان العقود عليه فيه هو الوصف الذي يحدث في العين عمله فلا
يحتاج الى ذكر المدة ولا يمنع عليه التمتع مثل ذلك العمل من غيره لان ما استحقه الاول في حكم الدين في ذمته وهو نظير السلم مع بيع

العين

العين فان السلم فيه لما كان دينيا في ذمته لا يتعدى عليه بسببه قبول السلم من غيره والبيع لما كان بلا في العين لا يمكن
بيعه من غيره بعد ما باعه فلهذا كان مشتركا والاول اجير واحد والآخر خاص وقد اختلفت عبارات المشايخ في حدها
قال بعضهم الاجير المشترك من يتقبل العمل من غير واحد والاجير الخاص من يتقبل العمل من واحد **قال** القدر روي
المشترك من لا يستحق الاجر حتى يعمل والاجير الخاص الذي يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل وهذا يقول ابو الدرداء
لان هذا حكم لا يعرفه الا من يعرفه الاجير المشترك والخاص حكمهما ان المشترك له ان يتقبل العمل من اشخاص لان العقود
عليه في حقه هو العمل او اثره فكان له ان يتقبل من العامة لان ما فعله لم ينقص مستحقة لواحد من هذا الوجه سمي مشتركا والآخر
الخاص لا يمكن ان يعمل لغيره لان ما فعله في المدة صارت مستحقة للمستأجر والاجر مقابل بالمنافع ولهذا بقي الاجر مستحقا له
وان يقصر العمل **ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالفارس والعصا** يعني الاجير المشترك لا يستحق الاجر الا اذا عمل
لان الاجارة عقد معاوضة يقتضي المساواة بينهما فاما السلم المعقود عليه المستأجر لا يسلم له العوض والعقد عليه هو العمل او
اثره على ما بيناه فلا بد من العمل **قال** **والمنافع في يده غير مضمون بالهلاك** سواء هلك بسبب يمكن التجرع عنه كالسرقه
او ما لا يمكن كالخريق الغالب والقارة المكائنة وهما عند ابي حنيفة وزفر والحسن بن زياد وهو القاسم بعض الا اذا
هلك بامر لا يمكن التجرع عنه لان غير عليا كايضا لان الاجير المشترك لان العقود عليه الحفظ وعقد المعاوضة يقتضي سلامة
العقود عليه عن العيب فيكون المستحق بالعقد حفظا سليما عن العيب الذي هو سبب الهلاك لانه لا يمكن العمل الا
بالحفظ فيكون اذا خلاصت العقد فيض بالهلاك كما في الودعة اذا كانت باجر وكذا اذا هلك بفعله **والاجير حنيفة** ومن تابعه ان القبض
حصل ما دونه فلا يكون مضمونا عليه كالودعة والعارية وهذا لا يمكن التجرع عنه كالموت خفف افقه وكالغصب من العدو
المكابر ولو كان مضمونا عليه لما اختلف الحال بل كان مضمونا عليه مطلقا كالغصب والقبض على سوار الشرا او بالبيع الفاسد
وعكسه الودعة فانه لا يضمن مطلقا ولا يسلم ان المعقود عليه هو الحفظ بل العمل وانما وجب عليه الحفظ تبعيا او اقتصا لا يتصور
لان العمل لا يثنى بدون حبس العين ولما لم يكن العمل الا بحس العين كان له حبسه ولما لا يثني شي من الاجر ولو كان المعقود
عليه هو الحفظ لكان له حصته من الاجر فصار كاجير الواحد بخلاف الودعة باجر لان الحفظ واجب عليه مضمونا كالموت وبخلاف
ما اذا تلف بعلم لان العقد يقتضي سلامة المعقود عليه وهو العمل فاذا لم يكن سليما ضمن وقد روي عن علي انها لا تكون الا بمحض
الاجير المشترك وهو قول ابيهم النخعي فتدبر روينا فعلها فلا يلزم حبه وقيل هذا اختلاف عصر وزمان وليس بشئ
لان الاختلاف موجود بين الصحابة فكيف يتصور ان يحمل على اختلاف الزمان بل الخلاف مبني على ان الحفظ معقود عليه
عنده لا يثبت من ايقاع المستحق وهو العمل لا يحفظ العين وما لا يتوصل الى الواجب الا به يكون واجبا كوجوبه فكان
العقد واردا عليه وعنده لا يكون واردا عليه وقد بيناه **المسألة** اليوم لتغير احوال الناس وبه حصل صيانة
اموالهم وان شرط الضمان على الاجير المشترك في العقد فان شرط عليه فيما لا يمكن التجرع عنه لا يجوز بالايجاع لانه شرط
لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد ففسدت وان شرط عليه في ما يمكن الاحتراز عنه فعلى الخلاف نعمها يجوز
لانه يقتضيه العقد عند ما عنده فيفسد لان العقد لا يقتضيه فيكون اشتراطه فيه منسفا **قال** **وما**
تلف بعلم كخريق الثوب من ذمة ورثت الحال وانقطاع الحمل الذي تشبه الحمل وعرف السقينة من مداهم مضمون
وقال زفر والشافعي ليس بمضمون عليه لانه ما دون حبه فلا يجمعه الضمان كالمعين للذوق واجر الواحد وهذا لانه عمل
ما عمل باسمه والامر المطلق يقتضي العمل بتوحيده العجب والسلم والتخريق لضعف في الثوب **قال** كان له في فعله
والاحتراز عنه غير ممكن اذ الدق المصالح ليس في وسعه وليس كان في وسعه فلا يمكن التجرع عنه الا محرم عليم فيكون ملحقا
بما ليس في وسعه فصار كالبراع والفسار والحمار والختان وهذا لا يضمن لثبوت القصار وهو يعمل بالاجر ولما ان التمتع حصل
بعلم غير ما دون به فيكون مضمونا كما لو دق الثوب بغير امره وهذا لان الداخل تحت العقد هو العمل والعقد هو العمل
المصالح لان الاذن ثبت في ضمن العقد على السلم لا مطلقا فقد المعاوضة يقتضي سلامة المعقود عليه عن العيوب على ما مر
في اليوم فاذا تلفت كان التالف حاصلا باليس ما دون له فيه فصار كما اذا اوصف له نوعا من الدق فاتي بغيره اخر خلاف معين

والغدر للنجيل والفرقة لا غير الا ترى انه لو قال خطي هذا التوب عند ابدى في خطي اليوم استحق الدرم وكذا لو
قال خطي هذا التوب بدوم اليوم فخطي هذا يستحق الدرم فاذا كان كل واحد منهما مسمي في الوقتين فسدت
الاجارة لان ذكر الدين على البدل عقابا لمبدل واحد مفسد فصار نظير قوله بعنك حالا بالث وهو جلا بالعين
ان ذكر اليوم للثابت وذكر الغدر للاضافة فقد احيقته واستعفا لها للثمنه والنجيل حجاز والكلام
لحقيقته حتى يقوم الدليل على الحجاز لا سيما اذا كان حمله على الحجاز يودي الى الفساد وكل واحد منهما معلوم
وبدلها معلوم فصار نظير خطية الرومية والفارسية خلافا لحالة الاقرار لانه لو حمل على الثابت يفسد
العقد اذ تعيين العمل مع تعيين الوقت لا يحتاجان فصار الى الحجاز بدالة حالها اذ مقصودها الصحة دون الفساد
ولا يفسد ان اليوم للنجيل والغدر للاضافة والكلام حقيقة حتى يقوم الدليل على حجاز وقد قام الدليل على اراده
الحجاز في ذكر اليوم وهو النجيل لان مرادها الصحة وهو متعين في الحجاز لان تعيين العمل مع التوقيت مفسد فان
تعيين العمل بوجوب كونه اجرا مشتركا وتعيين الوقت لا يوجب كونه اجرا مشتركا وبينهما ثبات فلا يحتاجان
فيفسد تعيين الحجاز كذا يفسد حملنا على النجيل وفي الغدر لم يقر الدليل على ارادة الحجاز وهو الشر فيه بل قام الدليل
على ارادة الحقيقة وهو الاضافة والتعليق فنرى ان كونه على حقيقة لانه لو حملناه على انه للثمنه يودي الى فساد
العقد من حيث انه يجمع في اليوم تسميات كما قال زفر فوجب حمله على انه للاضافة كما هو حقيقة ونقص الاجر
في الغدر ايضا بدله على ذلك لان ما يكون للثمنه لا يكون اجرا نه انقص فاذا كان ذكر اليوم للنجيل وذكر الغدر للتعليق
لم يوجد في اليوم تسمية واحدة فلم يفسد فاذا خطه اليوم وجب عليه الدرم فاذا اجا الغدر فسد لوجود تسميتين
فيه لان التعليق ينزل على الغدر والسمة الاولى باقية فيفسد اجتماع تسميتين في عمل واحد خلافا لحياة الرومية
والفارسية لانه ليس احد العقدين موجب في العمل الاخر فكانا عقدين مختلفين كل واحد منهما ببدل مسمي على الاقرار
معلوم فانقرنا فان خطه فيه يجب عليه اجر المثل لا يزداد على نصف درهم لانه المسمي فيه وفي الجاه القخير
لا ينقص عن نصف درهم ولا يزداد على درهم لانه السمة الاولى باقية في الغدر فتعتبر لرفع الزيادة وتعتبر الثانية لمنع
النقصان ولو خطه بعد ذلك الصحيح انه لا يزداد عن نصف درهم عند اي حقيقة لانه لم يرم بتأجيله الى الغدر باكثر من
نصف درهم فاولي ان لا يرمي الى ما بعد الغدر على قوله انه ينقص من نصف درهم ولا يزداد عليه واما الثالث
وهو ما اذا قال ان سكنت هذا الدكان عطارا فبدرم وان سكنته عدا فبدرم فالحق كقولك اي حبيسة
وعندها لا يجوز هذه الاجارة على هذا الخلاف القسم الرابع وهو ما اذا قال اجرتك هذه الدابة الي بعد ادبكتا
والي كونه بكذا ان الاجرة والمنفعة مجمعة لان الاجر في الاجير الخاص يجب بالتسليم من غير عمل ولا يدرى اي
العملين يقدر واي التسميتين يجب وقت التسليم خلافا لحياة الرومية والفارسية لان الاجر لا يجب فيه الا بالعمل
وبه ترتفع الجمالة بخلاف التردد في اليوم والعقد لانه عندها كسلة الرومية والفارسية فلا يجب الاجر الا بعد
العمل فعند ذلك هو معلوم فعند احوال القاعد **قال** ان الاجر متى وجب بالتسليم لا يجوز ان يكون مترددا بين شيئين
عند التسليم لانه لا يدرى ايها يجب والاجارة تفسد رحمه الله انه خيره بين شيئين متعاضدين وجعل
لكل واحد منهما اجرة معلومة فوجب ان يجوز كما في المسئلة الرومية والفارسية والاجارة تعقد لان نفع
فالها هو ان يستوفي المانع وعند استيفاء ترتفع الجمالة ولو احتيج الى الايجاب لمجرد التسليم عند عدم
التسليم لها والصحيح انه يجب اقل البدلين لانه لا يكون اكثر من راس الا نفعها بالكلية اصرار وكذا يجوز اذا خير بين
شيئين بان قال امرتك هذه الدار شعرا مائة او هذه الدار مائتين او امرتك هذه الدار خمسين او هذا الدكان
بمئتين وكذا يجوز بين ثلثة اشياء ولا يجوز اكثر من ذلك المعنى قد بيناه في البيوع **ولا يسا في عهد**
استباحة الخبيثة لا شرط لان مطلق العقد يتنا ولا يحد في الحصر اذ هو الاغلب وعليه عرف الناس

لم يعلقه
على الأصل

ما يعرف

فانصرف اليه اذ المطلق يقيد بمثل هذا من المنعوت فلا يكون له ان ينقله الى خدمة السفر لانه الاشتق فصار
تظهيره الى استباحة من سلا للركوب وعين الركاب فليس له ان يركب غيره للشقاوت وكذا لو استاجر دارا للسكن
فما لم يمسك له ان يسكن فيه حدا لانه اضر ومطلق العقد لا يتناوله لان مؤنة الرد على المولي وبلجته ضرر
مهلك فلا يملك الا باذنه خلافا للعبد الموصى بخدمته حيث لا يتقيد بالحضر لان مؤنته عليه ولم يوجد
الحرف في حقه **ولا يملك المالك منافع من ماله** لا يملك رقبته لانه الملك المنفعة لا تترك للمولي ان يبيع رقبته وان يزوجها ولا يملك
انما ملك المولي ذلك لانه يملك رقبته لانه الملك المنفعة لا تترك للمولي ان يبيع رقبته وان يزوجها ولا يملك
المستاجر ذلك فكذا ليس له ان يبيع رقبته الا ان يشترط ذلك او يكون وقت الاجارة متعينا للسفر وعن
بدل ذلك لان الشرط ملزم والمعروف كالمشروط ولو سافر به من لانه صار عاصبا ولا اجر عليه وان سلم لان
الصان والاحرة لا يحتاجان **ولا يأخذ المستاجر من عهد مجور اجرا فقه له** معناه لو استاجر
شخص عهدا مجورا عليه من نفسه فعلم واعطاه الاجر ليس للمستاجر ان يأخذه منه والقياس له ان يأخذه لان عقد المجور
عليه لا يجوز فيبقى على ملك المستاجر لانه بالاستعمال صار عاصبا له ولقد اوجب عليه ضمان قيمته اذا هلك منافع المقتوب
لا يضمن عندنا فيبقى المدفوع على ملكه فكان له ان يسترده وجه الاستحسان ان انصرف نافع على اعتبار الفراغ لما هلك
على اعتبار هلاك العبد والنافع ما دون فيه فيجوز تخرج الاجرة من ملكه وليس له ان يسترده وهذا لان العبد مجور عن تصرف
بغير موافقة المولى لا عن تصرف بغير موافقة المولى لانه مجور قبوله المدة بغير موافقة المولى لانه مجور قبوله المدة بغير موافقة المولى
بعد ما سلم من العمل تحض نفعه في حق المولى لا اذا جازت حصل للمولى الاجر بغير موافقة المولى لانه مجور قبوله المدة بغير موافقة المولى
تعيين القول بالجواز فاذا جازت الاجارة مع قبض العبد الاجرة لانه العاقد ونقص البدل الى العاقد ومتى مع قبضه لا يكون
المستاجر ان يسترده منه خلافا لما اذا هلك العبد في حاله الاستعمال فانه يجب على المستاجر قيمته واذا من صار مائلا له
من وقت الاستعمال فيمضي مستوفيا منفعته عهده نفسه فلا يجب عليه الاجر وكذا الصبي المجور عليه اذ اجر نفسه وسلم
من العمل كان الاجر له لانه غير ممنوع عما ينفعه من النقصات ولقد املك قبوله المدة بغير موافقة المولى لانه مجور قبوله المدة بغير موافقة المولى
نفع محض وفي النهاية الاجر الذي يجب في هاتين الصورتين اجر المثل فان اعنته المولى في نصف المدة فقدت الاجارة واخيار
للعبد فاجر ما بقي للمولى واجرا ما يستقبل للعبد وان اجره المولى لم اعنته في نصف المدة فللعبد الخيار فان سخط الاجارة فاجر ما بقي
للمولى وان اجره فاجر ما يستقبل للعبد والعقد للمولى لانه هو العاقد **قال** **ولا يضمن عاصب العبد ما اكل من اجره** معناه
اذ اغصب رجل عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ العاصب من بد العبد الاجرة فاكل فلا ضمان عليه وهذا عندنا في حبيسة رحمه الله
وقال عليه ضامنه لانه اكلت مال الغير بغير اذنه ولا نأويل له لان المالك للمولى لان اجارته نفسه جازية على تقدير السلامة
على ما بيناه وكسب العبد للمولى لانه تبع لرقبته فيكون العاصب متعديا بالاكل منه والاتلاف فيضمن ان الضمان يجب
بالتلف مال محض فيفقوم وهذا ليس بخبر لان الاجر ان يكون بيده او بيد نائيه وهذا المال ليس في يده ولا في يد نائيه
لان العاصب ليس بقاتل عنه والعبد ليس في يد نفسه بل هو في يد العاصب وما في يده يكون في يد العاصب ايضا تنعما
لنفسه فلا يتم وان يكون مخززا اخره اذ هو لا يحرر نفسه عن العاصب فكيف يحرر ما في يده عنه وما لم يقع في يد المولى
حقبته او حكما بالاستتابة لا يكون معصوما له فصار نظير المالك المسروق في يد السارق بعد القطع لان الاجرة بدل المنفعة
والبدل حكم كجر المبدل لو اكلت العاصب المنفعة لا يضمن فكذا بدله لان العاصب لو اجر العبد بنفسه واخذ الاجر نا
واكله فلا ضمان عليه فكذا اذا اجر العبد نفسه لان العبد في يده فيكون بغيره كغله من وجه لانه في ضمانه ومن وجه كفعل
المالك لانه هو المالك لرقبته وما نرد بين اصلين يورث عليه حظهما فنحتاجا ب المالك عند بقا الاجر في يده فقلنا المالك
احق به ورجحنا جانب العاصب في حق الضمان وقلنا الاضامن فيه على العاصب اذ اكله لان الاصل وهو العبد في ضمانه كالبيع
اذا اكتسب في يد البائع واستهلك البائع كسبه لا يجب عليه الضمان عندنا في حبيسة لان الاصل في ضمانه وهو البيع على
ولد المقتوب حيث يجب على العاصب ضمانه بالاتلاف متعديا لانه ليس بدله المنفعة بل هو حين الاكل فيضمنه عند

كلاهما لو استولوا على العاصب لا يكون الولد له ولو اجر العبد كان الاجر له
وجد مولى العبد ما في يد العبد من الاجرة اخذها له وجد عين ماله ولا يلزم من بطلان النكاح بطلان الملك كما في المهر
بعد القطع فانه لم يبق من ماله شيء لا يضمن بالانكاح وبقي الملك فيه حتى باعده المالك **قال** **وصح فبعض العبد اجرة**
اي لو قبض العبد اجرة من المستاجر جاز قبضه بالاجاز لانه المباش للعقد وحقوق العقد اليه وتضمنه منع محض على ما مر
في عهد غير مضمون منع لكونه ماله في التصرف النافع **ولو اجر عده عده في الشهرين شهرين او اربعة اشهر**
عنه مع الاول اربعة لانه لما قال اول اشهر اربعة اشهر انصرف الى ما يلي العقد تحرياً للعدة كما لو سكت عليه لان الاوقات
في حق الاجارة ينزلة الاوقات في حق العين الا انك لا تملك الا ان تنكحها فبعض عقبتها فاذا انصرف الاول الى ما يلي
العقد انصرف الثاني الى ما يلي الشهر الاول تحرياً لاجاز ان يملكه الاوقات اليه فصار كما لو صرح به **ولو**
اختلف في امان العبد ومنه حكم الحاكم معناه لو استاجر عده اشهرين مثلاً قال المستاجر في اخر الشهرين او من في المدة
وانكر المولى ذلك وانكر استاذة الى اول المدة فقال اصاحبه قبل ان ياتي بساعة فحضر الحاكم فيكون القول قول من يشهد له
الحال مع عينة في القول في الدعوى قول من يشهد له الظاهر ووجوده في الحال يدل على وجوده في الماضي فيصلح الظاهر مرجحاً
وان لم يصلح حجة كاد اختلفا في جريان ما الطاحونة وهذا اذا كان الظاهر يشهد للمستاجر فظاهر الاشكال فيه لانه ليس فيه
الادع لا استحقاق عليه والظاهر يصلح له وان كان يشهد للموجر فغيره اشكال من حيث انه يستحق الاجرة بالظاهر وهو يصلح
لا استحقاق وجوبه انه يستحقه بالسبب السابق وهو العقد وانما الظاهر يشهد على بقائه واستمراره الى ذلك الوقت
فان كان مستحقاً لغيره الظاهر وهذا لما اختلفا على وجود سبب الوجوب اثر الوجوب عليه ثم بالانكار بعد ذلك يكون
متعوضاً عنه فلا يضمن منه الاجرة على هذا الواعظ جارية ولها ولد فقلت اعففتني قبل ولادته فيكون حرّاً تعالى وقال
المولى اعففتك بعد ما ولدته من كان الولد في يده لان الظاهر يشهد له وكذا الرابع شهر اربعة اشهر او اختلفا
في بيع التمر معهما كان القول قول من في يده التمر وهذا الحكم حكيم للحاكم **قال** **والقول لرب الثوب في القطن والقبالة**
والخمر والصبرة والاجر وعده يعني اذا اختلفت رب الثوب والصانع في الخيط بان قال رب الثوب امرتك ان تعمل ثياباً وقال
الخياط قميصاً او في لون الصبغ بان قال صاحب الثوب امرتك ان تصبغه احمر فصبغته اصفر وقال الصباغ بل امرتني اصفر او في
الاجرة بان قال صاحب الثوب عملة لي بغير اجر وقال الصانع باجر كان القول في الكل قول المستاجر **قال** اذا اختلفا في الخياطة
والصبغ فلان الاذن يستفاد من جهة رب الثوب فكان اعلم بكيفية عمله لانه لو انكر الاذن بالكلية كان القول قوله فكذلك اذا
انكر وصفه او الوصف تابع للاصل لكنه خلف لانه ادعا عليه شيئاً لو اقر به فاذ انكره خلف فاذ اختلف في الخياط ضامن
وصاحب الثوب بحكم ان شأه منه قيمة الثوب غير معروفة فلا اجرة له او قيمته معروفة فلا اجرة مثله ولا جازمه المسمى على
ما بيننا من قبل لانه موافق من وجه وهو في اصل العمل مخالف من وجه وهو في الصفة فيجوز اليها شأه وروي بساعة
عن محمد انه يضمن له ما زاد الصبغ فيه لانه ينزله العاصب **قال** ابن ابي ليلى القول قول الصباغ لانها انفق على الاذن
في الصبغ ثم رب الثوب يدعي عليه خلافاً لبيئته او لبيئته لنفسه الخيار وهو منكر كان القول له وجوابه ما بيننا **واما**
اذا اختلفا في الاجر فلان المستاجر ينكر تقوم عمله ووجوب الاجر عليه والصانع يدعيه فكان القول للمنكر وهذا عند ابي حنيفة
وجه الله وقال ابو يوسف ان كان الصانع حريفاً له اي معاملة له بان كان يدفع اليه شيئاً للعمل ويقاطعه عليه فله الاجر والا فلا
لان ما تقدم منها من المظلمة يدل على انه يعمل باجر فقام ذلك مقام الاشارة لان العادة قد جرت بالدفع للعمل الى
من خالفه من غير تسمية الاجرة للعلم به وقال محمد ان كان الصانع يعرفه بعهده الصنعة بالاجر وقيامه به كان القول
قوله والا فلا لانه لما فتح الدكان لاجل حري ذلك بحري النصيب عليه اعتبار الظاهر المعناد وقولها استحسننا والتمنا
ما قاله ابو حنيفة وجه الله لانه منكر ما ذكره من الظاهر لا يصلح حجة لا استحقاق اذا الظاهر يصلح المدعي لا غير الاثر في ان ذاك البده
يدفع المدعي باليد ثم اذا بيعت بحري ما في يد دار لا يستحق به الصنعة لما قلنا **علي قول محمد وجه الله واسد اعلم**
فبعض الاجارة قال **وتفسخ العيب** اي تفسخ الاجارة بالعيب لان العقد يقتضي

سلامة البذل من العيب فاذا لم يسلم فانت رضاه فيفسخ كما في البيع والمعقود عليه في هذا الباب النافع وهي تحدث
ساعة فساعة فما وجد من العيب يكون حاداً فقبل القبض في حق ما بقى من النافع فيوجب الخيار كما اذا حدث العيب بالبيع قبل
القبض ثم اذا استوفى في المستاجر المنفعة مع العيب فقد روي بالعيب فيلزمه جميع البذل كما في البيع فان فعل الموجر ما زال
به العيب فلا خيار للمستاجر لان الموجب للرد قد زال قبل القبض والعقد يتجدد ساعة فساعة فلم يوجد فيما ياتي بعده
ففسخ خياره **قال** **وخارج الدار وانقطاع ما الصيغة والرجاء** اي تفسخ الاجارة بهذه الاشياء وهذا بشيئ الى
ان الاجارة لا تفسخ بهذه الاشياء قال بعض من تفسخ لان المعقود عليه وفي النافع المحصورة قد فانت قبل القبض فصار
كذلك البيع قبل القبض وموت العبد المستاجر وجهه ان النافع فانت على وجه تنصور عودها واشبهه ما في البيع قبل
القبض والمستاجر قال في الاصل ان الاجارة في الراحة لا تفسخ بانقطاع الماء وقد روي هشام عن محمد انه لو استاجر بيتاً فاعطى
قباه الموجر واراد المستاجر ان يسكنه في بقية المدة فليس له ان يمنعه من ذلك كذا ليس للمستاجر ان يمنعه منه وهذا امر محرم بانه
لا يفسخ ولكنه يفسخ لان ما الموضع مسكن بعد اتمام البناء ويتا في فيه السكنى بنصب الفسطاط فيبقى العقد لكن لا اجر
على المستاجر لعدم التمكن من الانتفاع به على الوجه الذي قصد بالاستئجار ولو انقطع ما الرجا والبيت مما ينفع به لغير
الطن فعليه من الاجرة بحسبته لانه بقي شيء من المعقود عليه فاذا استوفاه لزمته حصته **قال** **وتفسخ بغير**
احد النفع فليس ان عقدها لنفسه وقال الشافعي لا يبطل بوث احد هاتين النافع عند كالا عيان القايه فكما
لا يبطل في العين لا يبطل فيها **قال** ان العقد يتعقد ساعة فساعة بحسب حدوث النافع فاذا اتممت الموجر فاما النافع التي
يستحق بالعقد هي التي تحدث على ملكه وقد فانت بوثه فيسقط الاجارة لقوات المعقود عليه لان رتبة العين تنقل الى الوارث
والمنفعة تحدث على ملكه فلم يكن هو عاقداً ولا راضياً به واذا اتممت المستاجر فلو بقي العقد لما بقي على ان يخله وارثه والمنفعة
المجرده لا تورث ولذا لومات الموصي له بالخبرة لا ينتقل الي ورثته وكذا لومات المستعير تبطل العارية فكذلك الاجارة اذا لم
يتمها الا من حيث ان احدها يعوض والاخر يعرض ومن ذلك لا تأثير له في حق الارث كالا عيان الملوكة يعرض او بغير عوض
اذ الوارثه خلافة ولا يجوز ان يملكها بغيره فحينئذ يكون ملك المورث ثانياً في الوقت الاول وخلفه الوارث فيه في الوقت
الثاني ويقوم مقامه فيه بعينه والمنفعة الموجودة في جيرة المستاجر لا تبقى لتورث والتي تحدث بعد موته ان كان مملوكة له
بمخلفه الوارث فيها فتعين البطلان كعقد النكاح يرتفع بالموت ولا يخلفه فيه ورثته **وان عقدها لغيره لا يملك**
والرجوع في القول في الوقت بقا المستحق عليه والمستحق حتى لومات المعقود له بطلت لما ذكرنا اذ اتممت احد المستاجر
او احد الموجرين بطلت الاجارة في بطنه وبقيت في بطنه الحي وقال زفر بطل في بطنه الحي ايضا لان الشيوع مانع من
حصة الاجارة فيكون كالمقارن قلنا الشروط برأعاً ووجودها في الابتداء دون البقاء كالعبة ولا لشهادة في النكاح **قال**
وتفسخ خيار الشرط وقال الشافعي لا يصح اشتراط الخيار فيها لان المستاجر لا يمكنه رد المعقود عليه بكامله ان كان
الخيار له اذ لا بد له من ثلث شيء من المنفعة في مدة الخيار وان كان الموجر فلا يمكنه التسليم ايضا على الكمال لان ما مضى من
المنفعة في مدة الخيار لا يمكن تسليمه وليس له تدبير الصفة قبل الفهم لا غلظتم مع خيار الشرط خلافاً لبيع لانه يمكن
رد جميع المعقود عليه فيه اذ المبيع عين تبقى **قال** **ولنا** انه عقد معاوضة ولا يجب قبضه في المجلس ويحتمل التفسخ بالافالة
بغير شرط الخيار فيه كالمبيع وهذا لان الخيار شرع في البيع للثروي حتى اذا كان فيه عين وحساسة يفسخ لان الاجارة
تقع بقتة من غير سابقه تامل فيمكن ان يضاف فيوموا فيحتاج الى ازالته فيجوز له اشتراط البيع خلافاً للنكاح لانه
لا يقع بقتة بل يتقدمه السور والناقل في المواقف فلا يحتاج فيه الى الثروي بعده فلا يحتاج اليه لان النكاح لا يقبل التفسخ
بالافالة فلا يؤثر فيه خيار الشرط ولا يقيد الاثر في الاجارة تفسخ بغير عوض كالمبيع ولا كذلك النكاح وخلاف المشر
والصلح لان شرط الخيار فيها مانع من الفسخ المستحق بالعقد والعقد فيها موجب للقبض في المجلس وقوات بعض
المعقود عليه لا يمنع الرد بالعيب فكذلك الخيار الشرط للصورة خلافاً للمبيع لانه يمكن تفسخ البيع في جميع المبيع فلا
ضرورة الاثر في ان المستاجر يجر على القبض بعد مضي بعض المدة من غير شرط الخيار للصورة وفي البيع لا يجبر عليه

الراجح

بعد هلاك بعضه لعدم الضرورة فعلم بذلك ان هلاك بعض العقود لا يؤثر في منع الفسخ ولا المضي فيها لان العقد في
المنافع يقع منفردا لانه يتعقد ساعة فساعة على ما بيننا فصار كل واحد من اجزا المنفعة مستقلا بعقد على حدة فلا
يتصور فيه تفرق بين المنفعة اذ هو لا يكون الا فيما اشرك بعقد واحد
والروية اي تفسخ بجوار الروية
ايضا وقال الشافعي يجوز استيفاء ما لم يره للجملة لانه اذا كانت نفقة الجوار اذا كانت نفقة الجوار هذه الجملة
لا تفسخ بها لانه ان لم يره فانه يرد فلا يمنع الجوار ثم اذا رآه ثبت له له جوار الفسخ لان العقد لا يتم الا بالرضا
ولا يضافون العلم وقد قال عليه السلام من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه والاجارة بشر المنافع فثبتنا
ظاهر الحديث لفظا او دلالة **قال** وتفسخ بالعجز اي بالعذر وهو عجز العاقلة عن المضي في موجه اي موجه
العقد لا يتجزأ من رايه لم يستحق به اي بالعقد كمن استاجر رجلا ليقطع من سه ففسخ الرجوع او ليطبخ
له طعام او ليمه فاذا عجزت عنه او جاوزت ما بشر فيه فافلس واجره ولزمه دين بعبان او ببيان او باقراره حال
له غيره او استاجر دابة للسفر فبدلته منه **المكاري** وقال الشافعي لا تفسخ الاجارة بالاعدار الا بالاجيب
لان المنافع عكسه عند ميثاقه الاعيان ومذهب شريح ان الاجارة غير لازمة ولكل واحد منهما فسخها لانه
اجبزت للضرورة كالعارية ولا حاجة الي اثبات صفة اللزوم فينفرد كل واحد منهما بالفسخ من غير عذر
كالعارية فلما هي عقد معاوضة فنظر من الجانبين كالباع وكونه اجبز الحاجة لا يدل على عدم لزومه الا ترك
ان السلم اجبز الحاجة ويلزم اذا وقع خلاص العارية فاعاد عقد تبرع فلا يلزم على ما بيننا ثم المنافع غير مقبوضة في
الاجارة فصار العذر فيها كالاجيب قبل القبض في البيع فتفسخ به اذا المعنى يجمعها وهو عجز العاقلة عن المضي
في موجهه لا يتجزأ من رايه لم يستحق به اي بالعقد هذا هو معنى العذر وفي كل واحد من الامثلة الذي ذكرها عذر
ظاهر وفي المضي فيها ضرر من موق ضرر العيب فيجوز له الفسخ وهذا لان جوار هذا العقد الحاجة ولزومه لتوفير
المنفعة على المتعاقدين فاذا امكن الامر في الضرر اخذنا فيه بالقياس فنقلنا العقد في حكم المضاف في حق المعقود
عليه والاضافة في عقود التملك كانت تنفع اللزوم في الحال كالوصية **قال** في الجامع الصغير وكل ما ذكرنا انه عذر
فان الاجارة فيه تنقضي وهذا بغير الحاشية لا يحتاج فيه الى قضا الفسخ لانه يفرقة العيب في البيع قبل القبض فينفرد
العائد بالفسخ وفي الزيادة ان الامر يرجع الى الحاكم ليقس الاجارة لانه فصل مجتهد فيه فيتوقف على قضا القاضي
كالرجوع في العبة **قال** شمس الامة السرخسي **وسم** من وفق فقال اذا كان العذر ظاهرا التفسخ والا
فبفسخ الحاكم **قال** فافني خان والمجولي هو **الاج** والعذر الظاهر مثل استئجار الحداد لقطع الخرس ثم يسكن
او للطباخ ليطبخ للوليمة ثم خالف المراد وقوله او لوجه ولزومه دين لاجل الدكان ثم لزومه دين ولا يقدر على ايفائه
الا من من ما اجره اخذوا في كفيته **نحوه** فقال بعضهم بيع الدار او لا فينفذ بيعه وتفسخ الاجارة منها
ليعه **قال** بعضهم تنفسخ الاجارة او لا ثم بيع قوله ولزومه دين بعبان او ببيان او باقراره وانما ذكره ليبين
انه لا فرق في ثبوت الدين بين ان يكون بمشاهدة او باقامة بينة او باقراره اذا لكل الحق صرر لانه مجلس به فيقتصر
وقوله او استاجر دابة للسفر فبدلته منه **المكاري** اي لو استاجر دابة ليسافر عليها ثم بدله ان لا يسافر فيجذر
لو بدله المكاري لا يجذر لان المكاري بالسفر يلزمه مشقة وضرب وما يقوت ما يسافر لاجله كالج وطلب الغنم
والمكاري لا يلزمه ذلك الضرر لانه يمكنه ان يقعد ويبحث على يد تلميذه او اجيره **وكذا** لو مرض لما ذكرنا
وروي الكرخي انه عذر لانه لا يعري عن ضرر لان غيره لا يشق على دابته مثله وهو لا يمكنه الخروج خلاص
ما اذا لم يمرض على رواية الاصل ليس بعذر لما ذكرنا **ولو اخرج حصيدا من مستنقار**
فاسترق شي في ارض غيره لم يضمن لان هذا تسبب وبشرط الضمان فيه التعدي ولم يوجد فصار كما لو حفر
بيرا في ملك نفسه فنقل ما استبان خلاف ما اذا ارمي سهما في ملكه فاصاب انسانا حيث يضمن لانه مباشر
ولا يشترط فيه التعدي لان المباشرة علة فلا يطل حكمها بعذر والتسبب ليس بعلة فلا بد من التعدي

يلتحق

عامة ما فيها من
قاعدة

يلتحق بالعلة واخراج الحصيد في مثله مباح فلا يضاف التالف اليه **قال** شمس الامة السرخسي رحمه الله هذا اذا
كانت الرياح هادية حين اوقد النار ثم تحركت لانه لا يمنع له في تحريكه او اذا كانت الرياح مضطربة يلحق ان
يضمن لانه يعلم ان النار لا تستقر فلا بعذر فيضمن وذكر في النهاية فعول الى التمرنا شي انه لو وضع جرة في الطريق
فاخرجت شيئا ضمن لانه متعدي بالوضع ولو رفعته الريح الى شي فاحرقته لا يضمن لان الريح تسخت فعله ولو
اخرج الحداد الحديد من الكبر في مكانه فوضعه على الحلاقه وضربه بطرقة وخرج شرار النار الى طريق العامة واخرج
شيئا ضمن ولو لم يضربه ولكن اخرج الريح شيئا فاحرق شيئا لم يضمن ولو سقى ارضه سقيا لا تختمه الارض فتعدي الي
ارض جاره ضمن لانه لم يكن منفعها فيها فعل بل كان متعديا **وان اقعده جياط او صباع في جانه من**
يخرج عليه العمل بالنصف وهذا استحسان والقياس لا يبع لان المتقبل للعمل ان كان صاحب الدكان فالحاصل
اجيره بالنصف وهو مجهول لان الاجرة بعض ما يخرج من العمل فصار كقصور الطيان وان كان المتقبل هو العامل فهو
مستاجر لموضع جلوسه من مكانه بنصف ما يعمل وذلك مجهول ايضا **وجه** الاستحسان ان هذه شركة الصانع
وليس باجارة لان تفسير شركة الصانع ان يكون العمل عليها وان كان احدهما يتولى العمل يحدا فته والاخر يتولى
القبول بوجاهته واذا وجدنا له سبيلا الى الجوار وهو متعارف وجب القول بوجاهته فيكون العمل واجبا عليهما
والقبول جائزا لهما اذ ليس في كلامهما اختصاص احدهما بالقبول والاخر بالعمل وتخصيص الشيء بالذکر لا يدل على
نفي ما وراءه فامكننا اثبات الشركة في التقبل والعمل اقتضا ولو صرحا بشركة التقبل فعمل احدهما ما قبله صاحبه
او ما قبله بنفسه ولم يعمل الاخر لعذره من مرض ونحوه كان الاجرة بينهما على ما عرف في موضعه فكذلك هنا **قول**
صاحب الهداية هذه شركة الوجوه في الحقيقة فعدا بوجاهته يتقبل وهذا الحد اقل فته يعمل فيه نوع اشكال فان
تفسير شركة الوجوه ان يشتركا على ان يشتريا شيئا بوجوهما وبديعها وليس في هذه بيع ولا شراء فكيف ينصور
ان يكون شركة الوجوه وانما هي شركة الصانع عليا بيننا **قال** **وان استاجر رجلا ليعمل له ولا يكون له**
مكة مع ربه العمل المعتاد والقياس لا يجوز وهو قول الشافعي لان العمل مجهول فينفذ في المنازعة **وجه** الاستحسان
ان المتصور هو الركب وهو معلوم والعمل تابع وما فيه من الجملة تزول بالصرح في المعتاد وكذا اذا لم يصر
اليه **قال** وهو المهاد وهو ما يليق به المراد ما يليق به الركب على نفسه **ورويته**
اجب اي روية المكاري العمل اجوده لانه بعد من الجملة واقرب الي العمل فيحقق الرضا منه **قال** **ولقد روي**
فكذلك منه **رد عونه** اي ان استاجر رجلا ليعمل عليه مقدارا من الزاد ما خسر في الطريق رد عوض ما اكل وقال بعض
اصحاب الشافعي ليس له ان يرد عوضا اكل لان عرف المسافر انهم يأكلون الزاد ولا يردون بدله والمطلق يحمل
على المتعارفين بخلاف الماحي حيث يكون له الرد اذا اعتد ما عهده لان الحرف بينهما جرمي يرد عند نقاذ **ولما** اذا استحق
عليه حلا مقدرا في جميع الطريق فله ان يستوفيه وصار كما لو اعرف مشتركا فان بعض المسافر من يردون فلا يلزمنا
عرف البعض او يحمل فعل من لا يرد على انهم استغنوا عنه فلا يلزم حجة ولعلنا يرد به بعضهم وهم المحتاجون اليه
وتبع الاجارة ونسخها والمزاولة والمعاملة والوكالة والكفالة والايضا والوصية
والعقار والامارة والطلاق والعق **مما** اي مضافا الى الزمان المستقبل لان الاجارة تنصت فملك المنافع
والمنافع لا يتصور وجودها في الحال فنكون مضافة ضرورة **ولهذا** قلنا تنفذ ساعة فساعة على حسب
وجود المنفعة وحدوثها على ما بيننا في اول الكتاب وهذا هو معنى الاضافة **وفسخها** معنيها فيجوز اضافته
الا ترى ان البيع لما اجزأ اضافته لا يجوز في فسخه ايضا اضافته الى الزمان وهو الاقالة لانه يفسخ به
والمزاولة والمعاملة وهي المساواة اجارة لان من جبرها يجبرها على اسمها اجارة فيجوز اضافتها لما ذكرنا
والمضاربة والوكالة من باب الاطلاق وكل ذلك يجوز اضافته على ما بيننا والكفالة التزام المال ابتداء فيجوز
اضافتها وتعليقها بالشروط كالنذر لكن فيها تلك المطالبة فلا يجوز تعليقها بطلاق الشرط بل بشرط ملائم

واخرج الحداد الحديد
موقد النار وضربه فاصاب
شيئا من طريق العامة

خلاف الوكالة فاعلم بحوز تعليقها بطلب الشرط اذا كان متعارفا ولا يبادر الا بحدوده الشئ فقام نفسه في
النقص بعد الموت والوصية وهي عليك المال بعد الموت لا يكون الا ما بين الاصل في الحال لا يتصور الا اذا جعل
مجازا عن الوكالة والقضا والامارة بحوز تعليقها بالشرط وادافتها اليها لانها لا تولى وتقوم بمحض
الحاز تعليقها بالشرط الا ترى انه عليه الدائم اثر زبد من حوائطه ثم قال ان قتل زيد فجعفر وان قتل جعفر
فزيد فاعلم ان الشرط لا يرد في حوائطه ثم قال ان قتل زيد فجعفر وان قتل جعفر فزيد فاعلم ان الشرط لا يرد في حوائطه
فبعد انه بن راحة رواه البخاري **البيع واجازته ونسجه والقصة والشركة والوصية والنكاح**
والرجعة والتلخيص قال **ابن الدين** يعني هذا الاشكال بحوز اضافتها الى الزمان المستقبلي لا بما تملكه وقد
امكن تبيينها للمال للاحاجة الى الاضافة بخلاف الفقل الاول لان الاجارة وماشا كلها لا يمكن تعليقه للمال وكذا
الوصية والامانة والقضا في باب الولاية والوكالة من باب الاثر والموت وقد بيناه في البيوع واهه اعلم
كتاب **المعاقبة** **قال** **الكتابة تحرير يد في الحال ورقية في المال**
هذا في الشرع وفي اللغة مدار هذا اللفظ على الجمع ومنه كتب النعل والقرية اي حرزها والكتب الحرز الواحد
كتبة ومنه كتب البغلة اذا جمع بين شترين على حلقية والكتابة الطائفة من الجيش مجتمعة وسمي هذا العقد
كتابة ومكاتب لان فيه من حرية اليد الحرية الرقبة **اولان** فيه جمعا بين مجزئ فاعدا **اولان** كلا منهما
بكتب الوشقة وهو اظهر شرط الكتابة ان يكون الرق قايما بالجل وان يكون البدل معلوم العقد والجنس
وسببها رغبة المولي في بدل الكتابة عاجلا وفي ثواب العنق اجلا ورغبة العبد في الحرية واحكامها حالا وما لا
وركتها **الاجاب** والقبول وحكمه ان اجاب العبد فكأن الحجر وشوت حرية اليد في الحال حتى يكون العبد اخص
بنفسه وكسبه وجب الصمان على المولي بالزيادة عليه او على ماله وثبوت حقيقة الحرية عند الاداء لهذا
المكاتب طار عن ذل العبودية ولم يزل في ساحة الحرية فصار كالنعمان ان استظهر تباع وان استعمل نظائر ومن
اجاب المولي بثبت ولاية المطالبة بالبدل للمال وثبوت حقيقة الملك عند الاداء **الفاصل** ان يقول كاتبك على هذا
وما يدل على ذلك **كاتب مملوكا ولو صغير يعقل مال حال او مملوك او مملوك وقيل مع** لقوله تعالى والذين
يغنون الكتاب مما ملكت ايما لكم فكان يوم ان علم فبهم خبر الاية مطلقة فنشأنا جميع ما ذكرنا من الحال والمول
الصغير والكبير وكل من ياتي منه الطلب **قال** **الشافعي** لا يجوز كتابة الصغير ولا الكتابة الحالية **اما**
الاول لان الصغير ليس باهل التصرف وهذا بناء على صلة الاذن للصبي في التجارة فانه لا يجوز عنده وعنده
يحوز لا يتصرف فانع **ظاهر الاية** تشهد لانا لان الاتفا المذکور في الآية يتحقق منه اذ الكلام في صبي يعقل
واما الثاني فله انه عاجز عن تسليم العقود عليه لانه مملوك لا يقدر على شيء وفي زمان قليل لا يمكنه التفصيل
ولا يجوز الاتفا واقله بما لا يتمكن من التحصيل اذ القدرة على التسليم شرط لصحة العقد **الاربي** ان العجز الطاري
بطلها فالمقارن **اولي خلاف** السلم الحال حيث يحوز على امثلة لان العاقد فيه اهل الملك قبل العقد **ظاهر**
انه قادر على ايقاع التزم وادامته على العقد يدل على ذلك **فيجوز ولنا** اخلاق ما نلونا فانه يتناول الحال
والمول ولا يجوز تقييده لانه نسخ على ما عرف في موضعه **ولان** البدل في الكتابة معقود به كالتن في البيع حتى
مع الاستبداد به قبل القبض والقدرة على تسليم التن ليست بشرط لصحة العقد فان من ليس عنده شيء جاز
ان يشترط ما شا ما خلا السلم على اصله فان المسلم فيه معقود عليه ولا يجوز العقد على المعدوم فوجدنا
الاجل عوضا عما فات من القدرة ليمكنه التحصيل في المدة **ولان** الكتابة عقد **اربي** فان فاعلم انه لا يجوز له
بطلبه للمال خلافا للسلم فانه مبني على الماكسة والمضايقة فالظاهر انه لا يجوز الطلب اذا توجه له
المطالبة نحوه في الحال **ولان** اعساره في الحال لا يدل على استناره بل يجوز ان يملك في المجلس امتعاف
بدل الكتابة لان المال غادر وانع فلا يمنع من الحوز **ولان** عقود المدائنة يعتد صحتها الاهلية دون
القدرة على قضائه حتى جاز ان لا يملك شيئا ان يشترط بجملة خلافا للمبيع لان القدرة على تسليمه شرط **ولعدا**

كتاب ١٧ المعاني قال الكتابة تحرير يد في الحال ورقة في الحال

هذا في الشرح وفي اللغة مدار هذا اللفظ على الجمع ومنه كتب النعل والقرية اي حرّرها والكتب الحرز الواحد
كتبة منه كتبت البجلة اذا جمع بين صفين لها خلقة والكتبة الطائفة من الجيتس مجتمعة وسمي هذا العقد
كتابة ومكانة لان فيه من حرية اليد الحرية الرتبة اولان فيه جمع بين مجهرين تعاذا لان كلا منهما
يكتب الوشقة وهو الظاهر بشرط الكتاب ان يكون الرف قايا بالمجل وان يكون البدل معلوم العقد والجنس
وسبب رغبة المولى في بدل الكتابة عاجلا وفي ثواب العنق اجلا ورغبة العبد في الحرية واحكامها حال او لا
وركنه الايجاب والقبول وركبه من جانب العبد فكاك الحجر وثبت حرية اليد في الحال حتى يكون العبد اخص
بنفسه وكسبه وجب الصمان على المولى بالجناية عليه او على ماله وثبت حقيقة الحرية عند الاداء لهذا ايصال
المكاتب طار عن ذل العبودية ولم يتزل في ساحة الحرية فصار كالنعمان ان استطيعت تبارع وان استعمل نظاير ومن
جانب المولى ثبت ولاية المطالبة بالبدل للحال وثبت حقيقة الملك عند الاداء الفاعل ان يقول كانبك على كذا
او ما يد على ذلك **كتاب مملوكا ولو صغير يعقل حال او موجد او مجر قبل مع** لقوله تعالى والذين
يشترون الكتاب مما ملكتم ايما لكم فكان يتوهم ان علمه فيهم خبرا الاية مطلقة فنقلنا وجميع ما ذكرنا من الحال والمول
الصغير والكبير وكل من يتاى منه الطلب **وقال** الشافعي لا يجوز كتابة الصغير ولا الكتابة الحال **قال**
الاول فلان الصغير ليس باهل التصرف وهذا بنا على مسألة الاذن للمصبي في التجارة فانه لا يجوز عنه **وعنه**
بحر ولا يصرف نافع ظاهر الاية تشهد لئلا لا يتخا المذكور في الاية بتحقيقه اذ الكلام في صبي يعقل
واما الثاني فله انه عاجز عن تسليم العقود عليه لانه مملوك لا يقدر على شي وفي زمان قليل لا يمكنه التحصيل
فلا يجوز الاتجار اقله بجان ليتمكن من التحصيل اذ القدرة على التسليم شرط لصحة العقد **الاربي** ان العجز الطاري
يطلبها بالمقارن اولى بخلاف السلم الحال حيث يجوز على امثلة لان التعاقد فيه اهل للملك قبل العقد فالظاهر
انه قادر على ايفاها التزموا فاداه على العقد بدله على ذلك فيجوز **ولنا** الخلاف ما نلونا فانه يتناول الحال
والموجل ولا يجوز تقييده لانه نسخ على ما عرف في موضعه ولان البدل في الكتابة يعقود به كالتس في البيع حتى
مع الاستبداد به قبل القبض والقدرة على تسليم القرض ليست بشرط لصحة العقد فان من ليس عنه شيء جاز
ان يشتريه ماشا بما شا علا **قال** السلم على اصلنا فان السلم فيه معقود عليه ولا يجوز العقد على المعدوم فاجعلنا
الاجل عوضا عما فات من القدرة ليمكنه التحصيل في المدة ولان الكتابة عقد ارفاق فالظاهر انه يسامحه ولا
يطلبه الحال بخلاف السلم فانه مبني على الماكسة والمضابطة فالظاهر انه لا يجوز الطلب اذا توجه له
المطالبة بخوف في الحال ولان اعساره في الحال لا يدل على استمراره بل يجوز ان يملك في المجلس امتعاف
بدل الكتابة لان المال عا د ورائع فلا يمنع به الجواز لان عقود المدائنة يعتد صحتها الاهلية دون
القدرة على تقاويه حتى جاز لن لا يملك شيئا ان يشتريه بمجدة بخلاف المبيع لان القدرة على تسليمه شرط ولعله

بیشتر از آنکه بگوید ما را و بیاید علیه السلام و بیاید من الزامه و الامر فی الایة للندب عند الفقهاء حتی فی السلم و اما اشتراط قبول العبد لانه یلزمه المال و لا بد من الزامه و الامر فی الایة للندب عند الفقهاء حتی لا یجب علی المولی ان یتکاتب عبده و قال ابو داود الطاهری یجب علیه اذا طلب العبد ذلک و علم المولی فیہ الخیر لان الله امر به و الامر للوجوب و قال بعض مشائخنا هو لا باحة و اشتراط علم الخیر فیهم خرج علی وفاق العادة فان العادة حرت علی انه لا یتکاتب / الا اذا علم فیہ الخیر و قد یكون الامر لا باحة کقولہ تعالی و اذا حملتم و امطوا قلنا الامر قد یكون للندب و هو الظاهر هنا بدلیل ما بعدہ من قوله تعالی و انکم من مال الله الذی انما احس فانه للندب کذا الکتابه قال شمس الایمة و حملہ علی لا باحة لیس بقوی عندی لانه یودی الی انه لا فایده فی ذلک الشرط لان الکتابه حایرة و ان لم یعلم فیہ الخیر و کلام الله تعالی منزہ عن مثله و لا یكون لغیره فایده اصلا فیکون التعليق بالشرط مفید للندب به یعنی یتسبب له ان یتکاتبه اذا طلب العبد و علم المولی فیہ الخیر و هو تطویر قوله تعالی و من لم یستطع منکم طولا ان ینکح المحصنات المؤمنات فما حکت لایانکم الایة فان تعلیقہ بعدم القدره علی الحره للندب حتی لو تزوج امه مع العذرة علی الحره جاز لما عرف فی موضعه و المراد بالخیر الذکور فی الایة هو الا یضرب المسلمین بعد العتق و ان کان یضربهم فالا فضل ان لا یتکاتبه و لو فعل جاز و قيل الوفا و اذا الامانة و الصلاح و قيل المال و الخیر یراد به المال قال الله تعالی ان ترک خیرا ای مالا و ما تنفعوا من خیرای مال و هو ان یتکاتبه کسوبا بقدر علی ادا البدل و لا یعنی الا باء اکل البدل لعله صلی الله علیه و سلم المکاتب عبد ما یفی علیه من مکاتبته درم و رواه ابو داود و قال علیه السلام انما عبد کتبت علی مائة او قیة فاذا اداها الا عشر اوتیات فهو حر و رواه ابو داود و الترمذی و احمد و غیرهم و لان المولی لم یسلم له العوض فلا یسلم للعبد المعوض لان العقد یقتضی المساواة و اختلفت الصحابة و روی الله عنهم فیہ مذهب علی رضی الله عنه انه یعنی بقدر ما دی اعتبار الخیرة بالکل و به یستویان فیما یسلم لهما و البدل و مذهب ابن مسعود انه یعنی ادا دی قدر قیمتہ لانه یعتمر مقامه و یندفع به الضرر عن المولی و الباقي دین فی ذمته و مذهب ابن عباس انه یعنی بنفس العقد و یتکون البدل دینا فی ذمته لانه حل الکتابه و اودة علی الذمة کالعق و مذهب زید بن ثابت انه یعنی منه شیء حتی یودی اکل و به اخذ علما الامصار لما روينا و قد ثبت له بعض احکام الحریة علی ما بیناه و لا حاجة الی اثبات الحریة و یعنی العبد ادا البدل و ان لم یقل له المولی اذا ادیتہ الی فانت حر و قال استفاضی لا یعنی الا اذا قال له ذلک لان الکتابه لیس فیها الا ضرب المال علی عبده منجما و ذلک لا یوجب العتق عند ادا و لا بد من تعلیق العتق بالاداء ینتفع العتق عند قلنا موجب الکتابه هو العتق عند ادا و لا ینتفع من الجمع و هو الجمع لحریة البدل حریة الرقیبة عند ادا و ما قاله الشافعی انها عبارة عن ضم شیء الی حر لا یتستقیم لانه لو ضم علی عبده مالا علی بخور لا یسمی مکاتبا و لا یثبت له شیء من احکام الکتابه حتی یخیر بینه و یخیر عن الضرر و ملک اخذ کسبه بلا اذنه و لا تأثیر لتعلیق العتق فی ثبوت احکام الکتابه الا ترکها انه اذا علمه بشرط اخر لا یثبت له شیء من احکامها و کذا اذا علمه ادا المال بان قال ان ادیت الی الفانات حر فاعلم بدک ان هذه الاحکام تثبت بعد الکتابه فکذا العتق یتثبت به عند ادا لان حکم العقد یتثبت من غیر تخصیص علیه کما فی سایر العقود و کان القیاس ان یحق تجرد العقد لان حکم العقد یتثبت عقبه لکن ترک ذلک بما روينا و لانه لو عتق کان المولی یتضرر بخروج عبده عن ملکة بعض فی ذمة المفسد فلا یصار الیه و یغیر ما قلنا فی الاجارة لما تمکن ملک المنفعة فی الحال تاخر ملک البدل ایضا اعتبارا له للمساواة بینهما و لا یجب علیه حط شیء من بدله الکتابه و قال الشافعی رحمه الله یجب علیه حط ربع البدل و هو قول عثمان لقوله تعالی و انکم من مال الله الذی انما حر و هو للوجوب و لانا ان العقد یوجب البدل فلا یجوز ان یتکاتبه و یجوز استفاضة اذ العقد لا یقتضی شیئا و صد کسایر العقود المعوضة و لو کان واجبا للوجوب فی البدل الا ان ذلک لان العقد یقتضی المساواة بینهما المراد بالامر فی الایة للندب دون الحتم بدلیل ما تقدم من الامر بالکتابه فانه للندب کذا هذا و لیس هذا من باب الاستئصال بالقرآن فی النظم مثل قوله تعالی اقیموا الصلوة و انما الزکاة لان تلك الایة مشتملة لکلمتین مستغنیان لا یتباطا لهما فی الاخری فلا یجوز ان یتستدل حکم احدهما علی حکم الاخری اما هنا فالثانیة مرتبطة بالاولی اذ البدل المأمور به فی الاولی هو البدل

فاسد لا يعتق بالاداء قال لا يعتق الا باءا قيمة نفسه لان البطل في الكفاية الفاسدة هو القيمة لا يعتق باءا دية ولا يعتق باءا
مال ليس ببدل هكذا ذكره في الكافي وعنه الى الميسر والآخره ركذا ذكر في الهداية وفي بعض نسخ الهداية وقال زكريا لا يعتق الا باءا
قيمة الجمر وهو غلط من الكاتب ومن ابو يوسف انه يعتق باءا الحزاة بدل صورة وبعث باءا القيمة ايضا لانه هو البدل
معنى عن ابي حنيفة ومحمد انه يعتق باءا عين الخرد اذا قال ان ادبها كانت حر باعتبار انه يعتق بالشرط وقد وجد الشرط فصار
تقليد بالوكالته على مئته او مائة فانه لا يعتق الا في صورة التعلين لظاهر الرواية يعتق باءا الخرد وكذا الخنزير والعرف بينهما
بين الميتة والدران الجمر والخنزير ماله في الجمله وان لم يكن لها قيمة في حق المسلمين فاعتقد بها العقد وموجب لا يعتق
عند ادائه البدل المشروط اما الميتة والعلم فليس بالاصل عند احد فلم ينفق العقد لها فاعتبر معنى الشرط لا غير وذلك بالتعلين
صريحاً **قال وسعي في قيمة** لا وجب عليه رد رقبته لسداد العقد وقد نقض الرضا المعتق بغيره عليه رد قيمته كما في البيع
الفاسد اذا اعتق المشتري البيع ونلت في بدله **قال ولم يقض من المسمى وزر عليه** لانه عقد فاسد فيجب فيه القيمة بالذمة
ما لم يمت كما في البيع الفاسد غير ان المولى لم يرض ان يعتقه ما قل ما سأل فلا ينقص منه ان نقضت قيمته عن المسمى والعبد يرضى بالربا
حتى ينال شرف الحرية فيرد عليه اذا ارادت قيمته على المسمى وفيما اذا كان له على قيمته يعتق باءا القيمة لانه هو البدل في الفاسد
ذكرها او يذكرها ما لم يكن اعتبار معنى العقد فيه واشترط الجاهل في الفاسد كما في ابطال العقد خلاف ما اذا كان له على ثوب حيث لا يعتق
اذا ثوب لانه مختلف اخلافاً واحتشاً بوقفت على مراد المولى فكانت الكفاية باطلة فلا يعتبر اصلاً حتى لو ادعى قيمته ايضا لا يعتق
الا اذا علمت به فقد بان قاله ان ادبته الى ثوباً كانت حر فيجوز يعتق باءا ثوب لانه تعلين صريح فصار من باب الايمان وهي تعتقد
الجاهل فيمنصرف الى ما ينطق عليه اسم الثوب والكتابة معاوضة فتنتج بالجاهل الفاضلة وما فيه من معنى البين تابع لانه
يت في ضمن المعاوضة فيسقط بطلان المعاوضة ولا يعتبر اصلاً الاصل فيه عند علمنا ان الكفاية ان المسمى متى كان شيئاً لا يصلح عوضاً
حالة العقد او جهالة الجنس فان العبد لا يعتق باءا المسمى ولا باءا القيمة الا لا ينفق هذا العقد **قال لا يعتق باءا المسمى ولا على القيمة** وهذا
من حق الكاتب معلق باءا العوض وليس معلق بمطلق الاداء فاذا كان المسمى لا يصلح عوضاً كثوب لا يتعلق به وان كان يصلح عوضاً يتعلق به
القيمة فانه معلومة من وجهه وتعتبر معلومة من كل وجه عند الاداء حتى تقهر معلومة القدر والجنس والصفة ولهذا صير اليها في ضمان
لعدوان وضمان العقود اذا نسبت التشبيه **وصح على حيوان غير موصوف** اي صح عند الكفاية على حيوان اذا ابيع جسمه
لا نوعه وصفته كالعبد والوصيف ويصرف الى الوسيط ويجوز المولى على قبول القيمة كما يجوز على قبول العين لان كل واحد اصل فالعين اصل
قيمة والقيمة ايضا اصل لان الوسيط لا يعلم الا بها واستويان في الساقية رده الله لا يجوز هذا العقد لان المسمى فيه يجوز له فصار كالمولى ابيع
جسمه بان كان كائنه على دابة او دار او ثوب والبيع والجامع كونه معاوضة لا يبحان الا بتسمية البدل **والثام** روي عن ابن عمر رضي الله عنهما
انه اجاز الكفاية على الوصيف ولا يما سبعة على المسامحة والمساخلة فلا نفقذ النسبة للجاهل العسيرة في الدليل كالنكاح وصار للجاهل في
الاجل فانه اذا كان له على الدابة الى العطار ارفع كالحصاد لما ذكرنا خلاصه البيع لانه مبني على المضايقة والما كسنة وهو معاوضة ماله من كل وجه
والكتابة معاوضة بغير مال في الابدان البدل مقابل بعض الجمر ابتداء وهو ليس مال في الاشياء وان كان معاوضة ماله مال كونه
بقابل الرقبة لكن على وجه يسقط الملك عنه لكون العبد لا يملكه عالية نفسه فتساقب النكاح ويحلف ما اذا كان له على دابة او جرها لان الجاهل
فاحش فيه فلا يعتق اصلاً على ما بينا ويحلف ما اذا كان له على قيمته حيث يفسد وجب فيه القيمة والعرف ان الجاهل في القيمة جهالة في
القدر والجنس والوصف في الحال والجاهل في العبد جهالة في الوصف دون القدر والجنس ففقدت الجاهل ولهذا لو كان له على قيمة عبد لا يجوز
لما ذكرنا على عبد غير زلما بيننا نعم ما ذكرنا ان جهالة الوصف لا يمنع الصحة في معاوضة مال بغير مال وجهالة جنس منفعة لا يمنع في الكل
قال **او كاتب** **قال** **في حقه** يعني صح هذا الاخر لان الخرد ماله منقور في حقه كالعصير في حق المسلم فتصح تسميته اذا كان
المسمى معلوماً واختر بقوله عبد الكافر من عبد المسلم فانه يقع فاسداً ويجب فيه القيمة على ما بينا فيما اذا كان المولى مسلماً
واي اسم له قيمة **قال** لان المسلم ممنوع من ملك الجمر وملكها في تسلط الجمر بملكها وملكها اذا المولى لم يملكها مثل التسليم كوثان
بوصوفه والذمة والتفويض يرد على عين فيكون عين ما ورد عليه العقد فيكون ملكاً من العبد وملكاً من المولى في الحال عوضاً عما
في الذمة فلا يجوز في حق المسلم تعجز عن تسليم الجمر فوجب المصير الى الحاق قيمة الجمر لغنا مقام المسمى وتكون الكفاية باءة على حالها

عربی

طالوت

بلغ مقابلة
على الاصل

قوله بجوارحه يعني عليه السلام
 رجع الى بيت ابنته التي
 تزوجها بمات بغيره والذين
 رزقوه في ذلك المشقة حتى
 بهم رزقوه صار راجع
 الى قوله

عليها ببناءه وجوابه انه ليس من باب التجارة على ما بيناه فلا يكون له جعل في النهاية بشرط المفاضة كالكتاب وجعله في الكافي
كالماذون له في التجارة ولكل وجه وجعله كالماذون اشبه بالنقد
ولواشتري اياه او ابنته لكانت عليه لان
المكاتب من اهل ان يكتبه وان لم يكن اهلا للعنق فيجعل مكانها معه تحقيقا للمصلحة بقدر الامكان وهذا لان المكاتب ليس مالك
رقبة والعنق مختص بمن ملك الرقبة لقوله عليه السلام لا عنق فيما لا يملك ابن ادم فاذا انشور الاعناق صار مكانها مثله للعنق
على ما ذكرناه في ملك الرقبة ولا نعد في حقه تبعث عليه سواء كان اهلا للاعتاق بان كان باعنا غائلا او كان صغيرا او مجنونا
لان هذه الصلة وهي العنق يجب حقا للبعد فلا يختلف بين ان يكون مكلفا او لم يكن كنفقات الزوجات والا فارب ذكر الاب
والابن هنا وقع اتفاقا ولا يختص هذا الحكم بهما بل جميع من له قرابة الولاد بدخول في كتابته نكاحا وافواهم دخول الولاد المورث
في الكتابة ثم الولد المشتري ثم الوالدان ومن هذا يتبين ان في الاحكام فان الولد المولود في الكتابة يكون حكمه حكم ابيه حتى
اذا مات ابيه ولم يتزوج ونابسي على خير ما يراه والولد المشتري يودي بدل الكتابة حالا ولا رد في الرق والولدان يردان في
الرق كالمات ولا يردان حالا ولا يورثان اما ان كان كذلك لان الولد المولود في الكتابة تبعيته ثابتة بالملك والبيعانية الثابتة
حقيقة وقت العقد والولد المشتري تبعيته ثابتة بالملك وبالبيعانية بينهما حكما في حق العقد لا حقيقة في حقه لانه لا يبيع
بينهما حقيقة بعد الانقضاء والولدان تبعيتهما باعتمار الملك لا باعتبار البيعانية فاما ليسا ببعض له فاختلاف
الاحكام لذلك قال **ولو اواه وخو لا** اي لو اشتري اياه او غيره من محارمه غير الولاد لا يكتاب عليه هذا عندنا في ضيقة
وقال لا يكتاب عليه لان وجوب الصلة يشترط القرابة المحترمة للنكاح وهذا يعنى على الحر كل ذي رحم محرره ويجب نفقته
عليه ولا يرجع فيما وهبه له ولا يقطع بده اذا سرق منه او الرقيق من الاحكام المخصصة به فقد اهدا الحكم ولا يبيعه ربه
ان المكاتب كسبا وليس له ملك حقيقة لوجود ما يملكه وهو الرق لهذا لو اشتري امراته لا يفسد نكاحه ويجوز دفعه
الزكوة اليه ولو وجد كثيرا غير ان الكسب يكفي للصلة في الولاد الا ان في ان القادر على الكسب مخاطب بنفقة الوالد
ولا يكفي في غير حاجتي مخاطب الا بنفقة اخيه الا اذا كان موسرا والدخول في الكتابة بطريق الصلة يفتنح الوجوب
لعله وان هذه قرابة تشبه بني الاعمار في حق بعض الاحكام كحل الحليلة وجريان القصاص من الجاني وقبول الشهادة
ودفع الزكوة اليه ويشبه الولاد في حق حرمه المناكحة وجوب النفقة وحرمه الجمع بين بنتين ممن في النكاح فالمختار
بالولاد في العنق وبني الاعمار في الكتابة فوفيرا على الشبه من حظهما والعمل على هذا الوجه اولي من العمل على عكسه لان
العنق اسرع نفودا من الكتابة فان احدا لشر كمن اذا عنق بضميه ليس للاخر ان يطله ولو كانت له ان يطله
ولو اشتري ام ولد معه لم يحررها اي لو اشتري المكاتب ام ولد مع ولد منها لم يحرر لبيعها لان الولد ما دخل في كتابته
انتم بيعه لما ذكر فنتبعه امه فيه فامتنع بيعها الا ما تباع له قال عليه السلام اعتقها ولدها ولا تدخل في كتابته حتى
لا عنق بغيره لم يفسخ النكاح لانه لم يملكها فجار له ان يملكها بالنكاح وكذا المكاتبه اذا اشترت زوجها غير انها لها
ان تبعه كيف ما كان لان الحرية لم تثبت من جهتها على ما بيناه من قبل ولو ملكها بدون الولد جاز له بيعها عند ابي حنيفة
وقال ليس لان يبيعها الا ام ولد له فصار كالحرة المشتري ام ولد وحدها بدونه **ولا يبيعه ربه** امه ان البياس ان
يجوز بيعها وان كان معها الولد لان كسب المكاتب موقوف بين ان يودي بقتله وبين ان يحرر فيقتدر المولى فلا يتعلق
به الا بخلاف الفسخ وهو امومية الولد اذا لم يتعلق به كان كسب المكاتب غير محتمل للفسخ او كان الاستيلاء محتملا للفسخ
فيستغنى باقتصاص الكتابة فتمتد يد المولى ان يجعل الشيء الذي هو غير قابل للفسخ من جمله ما يقبل الفسخ بطريق التبعية وذلك
لا يجوز لان الذي لا يقبل الفسخ اقوى ولا يكون تبعا لما هو دونه وما للمكاتب موقوف فلا يجوز ان يتعلق به ما لا يلحقه
الفسخ الا انه يمنع بيعها تبعا لولدها منه وما ثبت تبعا يثبت بشرايط المتبع ولو ثبت بدون الولد ثبت ابتدا
والقباس بنفيه **وان ولد له من امته ولد تكتب عليه وكسبه له** لانه لا بدعوة ثبت نسبه منه له
فيبيعه في التكتب على ما بيناه وكان كسب الولد للمكاتب لانه في حكم مملوكه فكان كسبه له كما كان قبل الدعوى اذا لم يقطع
بالدعوة اختصاصه وكذا لو ولدت المكاتبه ولدا دخل الولد في كتابتها لان الولد المولود تنسري اليه الصفات

شروط نفقة الموالد والولد القدره علي
الكعب وشروط النفقة لغيرها اليان

اولا استوفى الكائمه ارجوها

پیش از این

در اینجا بنویسید که در این کتاب چه نوشته است

ولدت مكانيه

عبر

عليه اصل الدين غير موجبل ان عتق بعضه حصل بطريق الوصية لكون النذير وصية وعتق بعضه بطريق الوصية لا يسقط عنه بدل الكتابة كما لو عتقه المولى في مرض موته ولا مال له سواء فانه يعتق كله عند موته ويسقط عنه ثلث بدل الكتابة ان لم يكن عليه دين وادابني عليه بدل الكتابة جالا او وجبه عليه ثلثا القيمة بالذبح حاله فيلزمه افلها من غير تحرير اذ لا فائدة في التخيير من العتق والكثير في حيلس واحد فقط انظر ما لو عتق عبده على الت او العتق فانه يلزمه الاقل لا خيارا لا اتفاقا فكذا هذا والعرف في حيلس ان الدين حال في صلة التخيير وهما من جنس واحد عتق الاقل وهو المتيقن اذ لا فائدة في التخيير وفيما نحن فيه احدهما موجبل عند التخيير على ما بينا في الكلام في المقد ان عتقهما جميعا الله لا يسقط عنه بدل الكتابة سبي وعند محمد يسقط عنه ثلثه لان الكتابة ما دقت كله فيكون البدل مقابلا لكل وقد عتق ثلثه بالذبح فيسقطها بارايه من البدل الا ان يري انه لو عتق كله بالذبح كان يخرج من الثلث سقط عنه كل البدل فكذا اذا عتق ثلثه به وجبه ان يسقط ثلثه اعتبارا لا لجزءه بالكل ولهذا الوادي كل البدل في حياته يعتق كله ولو كان ثلثه مستحقا بالذبح ولم يرد عليه عقد الكتابة لما عتق كله بالاداء وصار كما لو تقدمت الكتابة وثاخر النذير **ولو** ان المال قول ما يصح مقابله به وما لا يصح فاصرف كله الى ما يصح كرجل طلق امرائه فثلثين ثم طلقها ثلثا بالث فيزول عنه مقابله بما بقي وهي المطلقة وهذا ان وجبه الكتابة ثبوت ما لم يكن ثابته **المالك** والبدل بمقابلته ذلك لا بمقابلته ما هو ثابت له والنذير بوجبه استحقاق ثلث رقبته لا محالة فلا يتصور استحقاقه بالكتابة ليكون مقابله شي من البدل فكذا ان البدل كله بمقابلته ما اراده ضرورة واذا ثبت ان بدله الكتلبة مقابل ما ورا المستحق بالنذير ولم يسلم شي منه للعبد بعت المولى فلا يسقط شي منه من بدل الكتابة وهذا الخلاف ما ورا مكاتبه لان البدل هناك مقابل بكل الرقبة اذ لم يسحق شي من رقبته عند الكتابة فاذا عتق بعض الرقبة بعد ذلك النذير سقط حصته من بدل الكتابة بقدره اما هنا فالكتابة وقعت بعد النذير وما لية الثلث قد سقطت حتى لو ابلغه انسان لا يضمن الا قيمة الثلثين وكان البدل باو الثلثين صورة وليس هذا اذا ادعي في حياته ان استحقاق الثلث قد بطل فبطل التقدير الذي قلنا الا ان يري ان ام الولد اذ اكلها ثم مات سقط عنها بدل الكتابة كله لا استحقاقا فاما الحرية فمجة اخرى فكانت نفسها كانت سالمة لها بملك الحرية ولو ادعي البدل في حال حياته مع الاداء وعتقت به ليقان استحقاقا لها بالاداء في حال حيوتها **وان يرد** **مكاتبه** لا بد ملكه تخير العتق فيه فملكه التعليل بشرط الموت وهذا الا انه يملك رقبته وهذا التصرف نافع له لا محالة ان يموت المولى قبل ادائه لكتابة فيعتق حيا او يموت عن ادائه لكتابة فيسقط له جمة الحرية محضلة **وان يرد** في يد المولى لوجود السبب الموجب له **قال** **والا سبي في ثلثي قيمته او ثلثي البدل بيوته** **مفسر** اي ان لم يعجز ومات المولى معسرا انفق بالحياتين بن ان يسبي في ثلثي قيمته وبين ان يسبي في ثلثي بدل الكتابة وهذا عند اي حيلس رحمه الله **قال** لا يسبي في الاقل منها فالخلاف في الخيار بيني على تحرير الاعلان وعدم تحرير علي ما بينا اما المقدار هنا فمتفق عليه لان بدل الكتابة مقابل لكل الرقبة اذ لم يسحق شي من الحرية قبل ذلك فاذا عتق بعض الرقبة حيا بعد ذلك سقط حصته من بدل الكتابة بخلاف ما اذا تقدم النذير لانه يسلم له بالنذير الثلث فيكون بدل الكتابة مقابلا لما يسلم له وهو الثلثان على ما بينا **وان عتق مكاتبه عتق** **قال** **مكاتبه** كانه يستحقه مقابلا لا بالتحرير وقد فات ذلك بالاعتاق حيا او بالكتابة وان كانت لارحم من جانب المولى لكتبا تفصح بالتراضي والاجماع وقد وجد من المولى بالاداء على الاعناق حيا او بالكتابة وان كانت لارحم من جانب المولى اكسبه لان الكتابة تنفص في حق سقوط البدل خاصة ونشقي في حق غيره على ما بينا **نقلا محضا قال** **وان كان له على المولى ان ينفذ ما ادها عليه على نصف حاله** والقياس لا يجوز لانه اعتياض عن الاجل وهو ليس بمال والدين

هذا هو الوجه في ان مكاتبه لا يسقط عنه بدل الكتابة في حال حياته مع الاداء وعتقت به ليقان استحقاقا لها بالاداء في حال حيوتها وان يرد مكاتبه لا بد ملكه تخير العتق فيه فملكه التعليل بشرط الموت وهذا الا انه يملك رقبته وهذا التصرف نافع له لا محالة ان يموت المولى قبل ادائه لكتابة فيعتق حيا او يموت عن ادائه لكتابة فيسقط له جمة الحرية محضلة وان يرد في يد المولى لوجود السبب الموجب له قال والا سبي في ثلثي قيمته او ثلثي البدل بيوته مفسر اي ان لم يعجز ومات المولى معسرا انفق بالحياتين بن ان يسبي في ثلثي قيمته وبين ان يسبي في ثلثي بدل الكتابة وهذا عند اي حيلس رحمه الله قال لا يسبي في الاقل منها فالخلاف في الخيار بيني على تحرير الاعلان وعدم تحرير علي ما بينا اما المقدار هنا فمتفق عليه لان بدل الكتابة مقابل لكل الرقبة اذ لم يسحق شي من الحرية قبل ذلك فاذا عتق بعض الرقبة حيا بعد ذلك سقط حصته من بدل الكتابة بخلاف ما اذا تقدم النذير لانه يسلم له بالنذير الثلث فيكون بدل الكتابة مقابلا لما يسلم له وهو الثلثان على ما بينا وان عتق مكاتبه عتق قال مكاتبه كانه يستحقه مقابلا لا بالتحرير وقد فات ذلك بالاعتاق حيا او بالكتابة وان كانت لارحم من جانب المولى لكتبا تفصح بالتراضي والاجماع وقد وجد من المولى بالاداء على الاعناق حيا او بالكتابة وان كانت لارحم من جانب المولى اكسبه لان الكتابة تنفص في حق سقوط البدل خاصة ونشقي في حق غيره على ما بينا نقلا محضا قال وان كان له على المولى ان ينفذ ما ادها عليه على نصف حاله والقياس لا يجوز لانه اعتياض عن الاجل وهو ليس بمال والدين

ماله فكان ربه ولهذا لا يجوز مثله في الحر ومكاتب العبد هو الاستحسان ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا يقدر على الاداء الا بالية فاعطيه حكم المال وبطل الكتابة مال من وجه حتى لا تصح الكفالة به فاعتدلا فلا يرد لان عقد الكتابة عقد من وجه دون وجه لانه تعليل العتق بشرط الاداء لانه شرع مع الثاني اذ الاصل ان لا يجري هذا العقد بين المولى وعبده اذا العبد وما في يده لم يولد والاحل ايضا ربه من وجه فيكون شبهة الشبهة فلا يعطى خلاصا للعبد من الحر لانه عقد من كل وجه فكان ربه الاجل فيه شبهة لان العلم ان كان جعله فسخا للكتابة السابقة وتجديد العقد على حسانية حاله **قال** **مات حر بين كاتب عبده على الفين الى سنة وقيمته الف ولم يجر الورثة ادي ثلثي البدل حالا** **والباقي الى اجله اورد** **رقبته** معناه ان مريضا كاتب عبده على الفين الى سنة وقيمته الف درهم ثم مات المولى ولا مال له غيره فانه يودي ثلثي الالف حالا والباقي الى اجله او يرد رقبته لان له ان يترك الزيادة ما كان كاتبه على قيمته فكان له ان يترك الزيادة وهو بالطريق الاول فصار كما اذا خالف المريض امرائه على الف الى سنة حيا وان لم يكن له مال اخر وصار ملكه موجلا لان له ان يملكها بدون المال وهذا لان ما زاد على ثلثي قيمته كان المريض متمكنا من التملكه اصلا فاذا تملكه موجلا لا يثبت للورثة حق الاعتراض **ولو** ان جميع المسمى بدل الرقبة حتى اخرج عليه احكام الابدال من حق الاخذ بالشفعة وجريان بيع المراجعة وحق الحبس بالمسمى كله فيما اذا باع ما يسهل ويحب الغالبين وحق الورثة متعلق بالبدل فكذا بالبدل والتأجيل اسقاط معنى فيعتبر من ثلث الجميع خلاصا للخلع لان البدل فيه لا يقابل المال فلم يتعلق حق الورثة بالبدل فكذا لا يتعلق بالبدل ان المريض اذا باع دارا قيمتها الف بثلثة الالف الى سنة ثم مات ولا مال له غيره ولم يجر الورثة فعلى ما يبقا بالشفعة اما ان تعجل ثلثي جميع الثمن والثلث عليك الى اجله والا فانقض البيع وعنده بقال له اما ان تعجل ثلثي القيمة والباقي عليك الى اجله والا فانقض البيع ان الحياة ما لا اجل تعتبر في جميع الثمن وصية من الثلث على اطلاق التأجيل تنبع من المرض من حيث ان الوارث يصير ممتنعا عن المال بسبب التأجيل كما يصير ممنوعا بنفس التبرع وتبرع المريض يعتبر من ثلث المال وجميع الثمن هنا بدل الرقبة بدل لانه يثبت فيه احكام الابدال وعنده اجل فيما زاد على القيمة يصح من راس المال ويعتبر في قدر القيمة من الثلث **قال** **وان كاتبه على الف الى سنة وقيمته الفان ولم يجر وادي ثلثي القيمة اورد** **رقبته** وهذا الاجماع لان الحياة هنا حصل في القدر والتأجيل فاعتبر الثلث فيها والعرف لمحمد بن هذه المسئلة وبين الاول في الزيادة على القيمة كانت حق المريض في الاول حتى كان يملك اسقاطها بالكتابة بان يبيعه بقبضته فذا خير او لا لانه اهور من الا سقاط وهنا وقعت الكتابة على اقل من قيمته فلا يملك اسقاط ما زاد على ثلث قيمته ولا نأجيله لان حق الورثة يتعلق بجميعه علما لا ولي **قال** **حر كان عتق عبد بالث وادى عتق وان قبل العبد فهو مكاتب** **مفسر** المسئلة ان يقول حر لولي العبد كاتب عبدك فلا على الف درهم على ان ادب اليك الف فموجر فكانت المولى على هذا الشرط وقبل الرجل ثم ادب الف فانه يعتق لان عتقه تعلق باديه فيعتق بوجود الشرط من غير قبول العبد واجازته كما اذا اعلقه بغيره من الشروط واذا بلغ العبد فقبل صار مكاتب لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته وقبوله فصار اجازته في الا تنفذ لقبوله في الا يند او لو قبله في الا يند او وكله به كان ينفذ فكذا اذا اجازته او مال العبد اقبله فاذا عتق الرجل الذي كاتب عنه لا يجوز لان العقد ارتد برده ولو ضمن الرجل لم يلزمه شي لان الكتابة بيد العبد لا بيد المولى لا يجوز ولو لم يقل علي ان ادب اليك فموجر فاذا عتق فاسا لان العقد موقوف والخوف لا محالة ولم يرد التعليل في الاستحسان يفتق لان الكتابة صحيحة نافذة فيما يقع العبد وهو ان يعتق عند اداء المشروط موقوفة فيما يرجع الى وجوب البدل عليه نظرا للعبد ولتجنيب العقد بفدر الامكان وقيل هذه هي صورة مسئلة الكتاب ولو ادى الحر ابدل عنه لا يرجع على العبد لانه متبرع فيه وحصل له مفصوده وهو عتق العبد فصار نظير ما لو تبرع باو الثمن عن المشتري وقيل يرجع على المولى ويسترد ما ادها ان ادها بضمها وان تشارع على العبد ان ضمن باسمه كان بالمالا لانه ضمن غير الواجب

واستسعا العبد ان كان العتق موسرا وبن لا يستسعا ولا اعناق ان كان موسرا
وليس في العبد في نصف قيمته ان كان موسرا وعند يده يفتقر من قيمة نصيبه ومن بدل الكتاب في اليسار وفي الاعتسار
حي في ذلك وان كان كتابا واحدة لا يفتقر احداهما اليه ويفتقر باعناقه وايرابه وعتقه نصيبه لانه لا يفتقر له حق قبله
فيكون حكمه كالمسلة الاولى في النصفين والسعابة والعتق والاختلاف فيها باستيفان نصيبه لم يبرأ ان الموقوفين حقيقة وهذا
يرجع عليه شريكه فلا يفتقر حتى يودي الكل وحكمه ظاهر **امه بينهما كتابا فوطيها احدهما فولدت فادعاه**
ثم وطىها الاخر فولدت فادعاه فحزنت في ام ولد الاول ونصف لشريكه نصف قيمتها ونصف عتقها ونصف شريكه عتقها
وقد تولى ولد وهو ابنه راي دفع العتق الى المكاتبه مع وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما هي ام ولد الاول وهي مكاتبه
كلها وعليه نصف قيمتها لشريكه عند ابي يوسف وعند محمد الاقل من نصف القيمة ومن نصف ما بقي من بدل الكتاب ولا يثبت
نسب الولد الا غير من الاخر ولا يكون الولد له بالقيمة ويغير العتق لها وهذا الاختلاف مبني على اختلاف في تجري استيلاء المكاتب
فعتقه تجزأ عندها لا تجزأ واستيلاء القيمة لا تجزأ بالاجماع واستيلاء المدين تجزأ بالاجماع فادعاه فادعاه فادعاه
اذا ادعاه احدهما الولد الاول فحقت دعوتها لانه استولدها وله في نصفها ملك وهو يكتسب لحيته الاستيلاء وصار نصيبه ام ولد له ولم
يملك نصيب صاحبه وبقي نصيب الاخر مكاتبا على حاله وفيما لا يملك نصيب صاحبه وصار نصيبه ام ولد له لان الاستيلاء تجزأ
تكملة ما يمكن الاثر في انه لو استولد امه مشتركة نصيب كلهما ام ولد للاستولد اذ كان التكميل بالتمليك لكونها قابلة للتقل
وقد امكن هناك الكتابه تحمل الفسخ والاستيلاء لا يحمي فزجنا الاستيلاء فكلنا ونسختا الكتابه في حق المكاتب وهي لا تنصرف به
والكتابه تفسخ فيما لا ينصرف به المكاتب وتبقى لها ربه ولهذا يجوز عتقه عن الكفارة بخلاف ما لو استولد مدبرة مشتركة فانه في
لا يملك ويقتصر على نصيبه لانه لا يمكن تكميلها اذ لا يملك من ملك الى ملك ولا يقال لا يفسخ الكتابه منها لحيته الاستيلاء
لانا نقول في انفساها صر سلطانا حقيقا في الكتابه والكتاب لا يفسخ فيما ينصرف به المكاتب ولا حنيفة رحمه الله ان الاستيلاء
يقبل التجزأ اذا وقع في محل لا يقبل النقل كالمدين بين اثنين اذ استولدها احدهما فانه يتجزأ ويعتبر الاستيلاء على نصيبه
والكتابه لازمة كالمدين فلا يقبل النقل من ملك الى ملك فيقتصر الاستيلاء على نصيبه كما في المدين المشتركة فاذا جازت
بولد اخر وادعاه الاخر فادعاه نسب ولد امه نصفها ملك له فتصح دعوتها ويثبت نسبه منه فاذا تجزأت بعد ذلك جعل
كان الكتابه لم تكن تبيين ان امه ام ولد الاول لان المقضي للتكميل قائم والمانع من التكميل الكتابه وقد زالت بفعل المتقضي
عمله من وقت وجوده كالبيع بشرط الخيار للبائع اذا اسقط الخيار يثبت الملك به من وقت وجوده فيضمن للاخر نصف قيمتها
لانه تلك نصيبه لتكميل الاستيلاء ونصف عتقها وقيمة الولد والولد حر بالقيمة لان الآخر بمنزلة الموقوف لانه وطىها على طوق
اعا على حكم ملكه وطىها العجز وبطلان الكتابه اعلا ملك له فيها وولد الموقوف ثابت السبب منه حرا بالقيمة لكنه وطى ام ولد
العجز فلم يملك العتق وادعاه العتق الى الكتابه حرا لانه حقا حال قيام الكتابه لا خصا صفا بنفسها فاذا تجزأت ترد الى
المولى لانه ظهر اختصاصه بها وهذا كله عند ابي حنيفة وعندهما هي ام ولد الاول تكميلا للاستيلاء لان الكتابه تفسخ فيما لا ينصرف
به المكاتب على ما صر راد امارت كلهما ام ولد له فوطي الثاني صاد ام ولد العجز فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حرا بالقيمة
ولم يملك المولى الوطي في دار الاسلام لا يخلو عن الضمان الجابر او الحد الزاجر فتعذر الجابر الحد للشبهة فيجب العتق قال ابو منصور
المازني رحمه الله اذا يثبت الكتابه عندها صارت كلها مكاتبه للمستولد بنصف بدل الكتابه لان الكتابه انفسخت فيما لا ينصرف
به الكتابه ولا ينصرف بسقوط نصف بدل الكتابه والجمهور على ان مكاتبه له بكل بدل الكتابه لان انفساخ ضروري
فلم يظهر فيها ولا الضرورة وهو حكم النقل فبقي الكل الاول كان وانما تبه هي التي تعطي العتق لاختصاصها بنفسها وبابد الى
منافعها ولو تجزأت وردت في الورث ترد الى الاول لظهور اختصاصه بهام قال ابو يوسف يضمن الاول لشريكه نصف قيمتها
مكاتبه لانه تلك نصيب شريكه مكاتبه موسرا كان او موسرا لان مكاتبه التملك وهو لا يختلف بها وقال محمد يضمن الاقل من نصف
قيمتها ومن نصف ما بقي من بدل الكتابه لان حق الشريك في نصف القيمة على اعتبار العجز عن الاداء وفي نصف بدل الكتابه على اعتبار
الاداء والاقل متيقن بحسب الاقل **وان من الثاني ولم يطاها فحزنت بطل التدبير وهذا بالاجماع**

في العتق

قلان المستولد يملكها قبل العتق واما عند ثلاثة بالبحر فطهران كلها ام ولد الاول وانه لم يكن له فيها ملك لما صر والملك شرط
لصحة التدبير بخلاف ثبوت النسب لان الملك من حيث الظاهر كاذب ثبوت النسب واستحقاق الولد بالضرورة ولا كذلك التدبير
فانه لا يثبت بالشبهات ولهذا الموالى اشترى امه قد برها ثم استغنت بطل التدبير ولو استولدها فاستغنت لم يبطل النسب وكان
الولد حر بقيمته فكذلك هذا **وام ولد الاول لانه على نصيب شريكه وكل الاستيلاء لا مكان** **ومن شريكه نصف**
قيمته لانه تلك نصفها بالاستيلاء على ما بيننا **ونصف عتقها لانه وطى حارة مشتركة بينهما فيجب عليه العتق بحسابه**
وقد بيناه من قبل **والولد الاول لان دعواه قد صحت على ما صر وهذا كله بالاجماع** **وان كانتا حرة**
احدهما موسرا فحزنت ضمن لشريكه نصف قيمتها ورجع به عليها وهذا عند ابي حنيفة لا يرجع الموقوف عليها ويستسعيها
الساکت ان كان العتق موسرا واصله ان الاعناق لا تجزأ عندها والكتاب لا يمنع العتق فعتقت كلها للحال عندها وانفسخت الكتابه
ثم الساکت يضمن العتق ان كان موسرا ولا يرجع الموقوف عليها لانه من اعناقه وهو فعله فلا يلزمها ضمان ما لم يرضه بفعله ومن اصل
الي حنيفة ان العتق تجزأ عن اعناق نصف المكاتبه ولا يورث الفساد في نصيب الساکت وادعاه على ما اوجبه الكتابه فلا يظهر ما دامت
مكاتبه لان اعناق نصف عتق بوتر في جعل الباقي كالمكاتب وهي كانت مكاتبه قبل الاعناق فكان الاعناق محققا لكتابتها فلا يضمن الموقوف
قبل العجز لعدم ظهور اثر الاعناق فيها فاذا تجزأت ظهر اثر العتق فيها فكان للساکت الخيارات المذكورة في العتق وهي ان كان العتق
موسرا فله ان يفتقر وان شا استسعى العبد وان شا ضمن العتق فاذا ضمن العتق كان للعتق ان يرجع العبد العتق لانه قام
مقام الساکت وان كان العتق موسرا كان له خيار العتق او الاستسعا على ما بيننا في العتق وعلى هذا الخلاف لو دبر مكاتبه او
استولدها عنده لا يظهر حكم الاستيلاء ولا التدبير لا بعد عجزها لانهما يتجزأان عنه فيقتصران على نصيبه ونصيب شريكه
مكاتب على حاله وكذا نصيبه لان التدبير والاستيلاء لا ينافيان الكتابه ابتداء ولا بقاء فبقيا على ما كانا عليه بخلاف اعناق لان
نصيبه بعد الاعناق لا يقبل الكتابه ابتداء ولا بقاء فينفسخ في نصيبه دون نصيب شريكه فاذا تجزأت ظهر اثرهما فيضمن قيمتهما
موسرا كان او موسرا لانه صان تلك عندها لا يتجزأان فصارت كلها ام ولد له او مدبرة لان الكتابه لا تمنع النقل لا تفسخ في حق له
ما بينهما ثم بقي مكاتبه على حاله اذ لا ينافي بينهما ونصيب شريكه نصف قيمتها في الحال موسرا كان او موسرا لانه صان تلك للاختلاف
بين اليسار والا عسار ويضمن العتق في الاستيلاء **عندهما دبره احدهما ثم حرره الاخر المدين ان يفتقر العتق نصف قيمته**
وان حرره احدهما ثم دبره الاخر لا يضمن العتق وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وجهه ان التدبير يتجزأ عنه فذبحا بغير احد هما يفتقر
على نصيبه لكن يفسد به نصيب الاخر فيثبت له خيرة الاعناق والنصيبين ولا يستسعا الماعرف من مذهبه فاذا اعتق لم يبق له
خيار النصيبين ولا يستسعا واعناقه يقتصر على نصيبه لانه يتجزأ عنه ولكن يفسد به نصيب شريكه فله ان يضمه قيمة نصيبه
وله خيار الاعناق والاستسعا ايضا كما هو مذهبه فاذا ضمنه بضمه قيمة نصيبه مدبر لان الاعناق صادفه وهو مدبر من قبل
قيمة المدبر تعرف بالنقص وقيل يجب ثلثا قيمته وهو قول لان المنافع انواع ثلثة البيع واشباهه ولا استخدام وامثاله واعناق
وتواجه والغايت البيع فيسقط الثلث واذا ضمنه لا يملك بالضم لان لا يقبل النقل من ملك الى ملك كما اذا عصب مدبرا وابق
ومن الغايت نصيبه فانه لا يملكه فكذلك هذا وان اعنته احدهما او لا كان للاخر الخيارات الثلاث عنه فاذا دبره لم يبق له خيار النصيبين
وبقي خيار الاعناق والاستسعا لان المدبر يفتقر ويستسعي وقال ابو يوسف ومحمد اذا دبره احدهما فاعناق الاخر باطل لانه لا تجزأ عندهما
يملك نصيب صاحبه بالتدبير ويضمن نصف قيمته موسرا كان او موسرا لانه صان تلك للاختلاف بها ويضمن نصف قيمته فالا لانه صادفه التدبير
وهو من اعنته احدهما او لا تدبر الاخر باطل لان الاعناق لا تجزأ عندهما فعتق كله فلم يصادف التدبير الملك وهو يعتقه ويضمن
نصف قيمته ان كان موسرا لان هذا ضمان الاعناق فيختلف باليسار والاعسار عندهما **موت المكاتب وعجز مؤن**
المولى قال رحمه الله **مكاتب من عجز له حال سبيل في بخره الحاكم الى ثلثة ايام** نظرا لمجانين والثلثة هي المدة
التي صرته لابل الاعذار كما هو الاخص للدفع والمدين للفضا فلا يبرأ عليه **ولا عجزه ونسختها او سببه برضا**
عجزه ان لم يكن له مال سبيل في ثلثة ايام نسخ القاضي الكتابه او نسخ المولى برضا المكاتب وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
لا يعجزه حتى يتوالت عليه بثمان اشهر على رضى الله عنه اذا تولى على المكاتب ثمان رد في الورث الاثر فيما لا يدرك بالقياس لا الخبر

ما هو قيمة المدبر

لان المستولد

ولانه عقد ارقاق حتى كان الفاعل فيها سنة وحالة الرجوع بعد حلوله ثم فلا بد من احوال مدة واولي المدعي ما توافق عليه
العائدان لان الفسخ للعجز والعجز لا يثبت ولا يتحقق بمجرد الحلول فلا بد من احوال مدة فكان ما انفق عليه اولي **وهنا** ما روي عن
ابن عمر رضي الله عنهما ان كانا ناله بجر من مودة في الرق ولا من المقتصد بالعقد من جانب المولي تعيين المسيحي عند انقضاء البجر الاول
وانه قد مات موجب تخيره كما لو تولى عليه بجر وهذا لان الكتابة قابلة للفسخ والاخراج بالجر الواحد اخلاص ما هو عرض المولي
من الكتابة فوجب له حق الفسخ دفع المهر عنه كفوات وصف السلامة في المبيع **ولا** ما معني بجر وجوب عليه حصته صار كانه كوتب
عليه ذلك العقد حاله ان تودي المال حالا او اذ مدت في الرق فكذا اهدا المولي من رضى الله عنه بعد اثبات الفسخ
اذ انما عليه بجر فلا يثبت الفسخ قبله لا يخصص الشيء بالذوق لا يفي المحر كاعده على ما عرفت من القواعد **والناظر** ان ذلك ايا
الحال كان لاجل انما هو العقد لان الادا يتوجه الامجد انقضاء مدة البجر ولا بد للاد من زمان فاستحسن هذا الفكر المذكور
على ان يكون من باب التعجيل دون التأخير نظر لما واظم للعقد اذ في مدة من بجر لاظهار الاعذار كما في شرط الخيار وفي قصص الاخبار
واما المردن واما المداعا عليه للدفع بعد الحكم عليه واما المالك للدين للقضاء اذ الاستعمل ثلثا بمحل وقوله عجزه ونسجها
الحاكم يحكم بغيره ولا يوجب عليه عند طلب المولي ذلك ولا يوجب عليه فيفسخ وقوله او سيد يرضاه يعني او يفسخه المولي يرضاه المكاتب
لان الكتابة تفعل الفسخ بالرضا في بلاعذ رفع العذر اولي وان لم يرضه المولى فلا بد من الفسخ لانه عقد لازم تام فلا بد من القضا
او الرضا كالمردا ببيع بعد القبض وقيل يفسخ المولي بالفسخ ولا يشترط رضا المكاتب كما اذا وجد المشتري في المبيع عيبا قبل القبض فانه
يفسخ بالفسخ وحديث ابن عمر يدل على ذلك وهذا لان الكتابة ثم يقبض المولي البذل فلم يقبض لانهم يفسخونه مستبدا به ادا
فان عرضه كما يستند المشتري بالفسخ قبل القبض **قلت** العبد بعد العقد صار في يده فصار هذا فصحا بعد القبض فلا بد
من القضا او الرضا **وعاد احكام الرق** اي اذا عجز عاد احكام الرق لان الكتابة قد انقضت وفك المحرك لان العقد الكتابة
فلا يفي بدون العقد **قال** **وما في يده لسيده** لانه ظهر انه كسب عبدا اذ هو كان موقوفا عليه وعلى المولي على تقدير الادا
كان له وعلى تقدير العجز كان للمولي وقد حقق العجز فكان له **قال** **وان مات وله مال لم يفسخ وتودي كتابته من ماله**
حكم بعقده في ارضيته وكذا الحكم بعقود اولاده وما بقي من ماله فهو ميراث لورثته وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه وبه
أخذ علماءنا وقال زيد بن ثابت تنفسح الكتابة بموته وموت عبدا وما ترك فهو لولاه وبه أخذ الشافعي رحمه الله ان العقد
لو بقي ليعمل للعقود بالاد او تعدد اثباته بطلان هذا لانه لا يخلو اما ان يثبت العنق قبل الموت او بعده مقتضرا او مستند
لاوجه الى الاول بعد مرطبه وهو الادا والشي لا يسبق شرطه ولا الى الثاني لان الميت ليس له عمل لتزول العنق عليه لان العنق اثبات
قوة المالكية وهو لا يتصور في الميت بخلاف ما اذا مات المولي لانه ليس بمعتقود عليه بل هو عاقد والعقد بطل بموت المعتقود عليه لا بموت
العاقدة لان المولي يملك ان يكون معتقا بعد الموت والعبد لا يملك معتقا بعد الموت ان المولى اذا اقاله انت حر بعد موته **قلت** لو قال عبدا
انت حر بعد موته لا يبيع ولا الى الثالث لانه لا تعدد اثباته في الحال فغير اسأده لان الشيء يثبت ثم يستند لان في اسأده الى حال
حياته اثبات العنق قبل شرطه وهو الادا فلا يجوز خلافه اذا اقام المولى فان العقد باق بعد موته فيعتق لكون الميت اهله على ما بينا
انقضاء **ولما** ان الكتابة عقد معاوضة لا تنفسح بوث احد المتعاقدين وهو المولي فلا يفسخ بموته الاخر وهو العبد كالمبيع وهذا لا يقتضيه
المعاوضة المساواة بين العاقدين فاذا اقال بقاء العقد بعد موت المولي لحاجته الى الولاء وغيره جاز ان يفي بعد موت العبد لحاجته
الى مقصوده وهو شرف الحرية بل اولى لا الذي استحقه المولى بملكه وليس لازم حتى لو عجز العبد بنفسه عن اداء البذل بطل
الذي استحقه المكاتب قبل المولى لانه حتى لو ادا ان يبطله ليس له ذلك لان الموت انقضى للمالكية منه للملكية لان الملكية
عبارة عن العجز والمالكية عبارة عن القدرة والموت انقضى للقدرة منه للعجز فاذا بقي العقد مع اقوي المناهضين فحق ادائها اولى
الاتري ان ملكية العبد باقية بعد موته لحاجته حتى وجب الكفن على مولاه فكذا هذا ايضا يفي للملكية لحاجته وهي اشرف
بل اولى لما فيها من التعدي الى الاتباع كالاولاد ولما فيها من حقها في ملكية العبد في مكاسبه وما يتمكن
من الاداء الكتابة فثبتت تلك المالكية بعد موته ان حاجته الى تحصيل الحرية لنفسه فوق حاجة المولى وما ذكره من التردد **قلت**
انه يفي بعد الموت عند البعض بان يقدريا قابلا للعنق كما بعد المولى جبا كما معتقا بعد موته **ولما** تعدد الميت جبا في حق

ما خاف

ما خاف اليه من امواله كجهيزته ونقاه وبنه وتنفيد وصاياه وعند الجمهور انه يفي في اخر جزء من اجزائه اعلان سبب الادا **وهنا**
قبل الموت يستند الادا اليه فيكون اذ اخلقه كاداه بفسخه فان قيل الادا فعل جسي ولا سند يكون في الاحكام الشرعية **قلت**
تم لكن فعل الثابت مضاف الى المتوجب عنه وهذه الاضافة شرعية لا ترجح ان مري صيدا لما قيل ان صيدته اصابه صاوما كاله حتى
يؤثر عنه والميت ليس باهله ولكن لما منع السبب والمكاتب يثبت بعد ثمار السبب وقامه بالاضافة اليه وهو ليس باهله يثبت
المكاتب من حين الامكان وهو اخر جزء من اجزائه فكذا هذا لما كان السبب منعقدا وهو عقد الكتابة والعنق موقوف على الادا والاداء
جانب بعد الموت والحكم وهو وقوع العنق مما يكن اثباته من حين الموت كالمكاتب في تلك الحالة حكنا بعقده في اخر جزء من اجزائه واما
بان يقام الترتك الموجود منه في اخر جزء من اجزائه مقام الخلية بين المالك وبين المولى وهو الادا المستحق عليه **وان**
ترك ولدا وولدت في كتابته **وقال** **في كتابته على نحو ما اذا ادي حكم بعقده ومن قبل موته لان الولد دخل في كتابته**
وكسبه ككسبه بخلقه في الادا وصار اداه كاداه بفسخه فبطل كانه ترك وقامع الولد في الكافي لو كاتب امته على انه بالخيار
ثلقا فلدت في مدة الخيار وماتت وبقي الولد في حياته وعقد الكتابة عندا في حصة واي يوسف وله ان يجرها واذا اجاز
يبقى الولد على نحو ما اذا ادي عتقت الام في اخر جزء من اجزائه وعنق ولدها وهذا استحسنان وعند محمد تنطل الكتابة كالمبيع
اجازة المولى وهو القياس لان الولد انما يقر بمقا والوالد في الكتابة اذا كان ولد المكاتب وامته لم تنص مكاتبه بعد **وهنا** ان في ابقا
العقد فيه فائدة بان يجره المولى ويقوم الولد بمقا ومقتضا العقد في حق الام ببقائه في حق الولد ثم يستند الى وقت
الانقضاء **قال** **ولو ترك ولدا مشتركا محققا البذل او رد فبقا** وهذا عندا في حصة رضى الله عنه وعند ما يورده على نحوه
لانه مكاتب عليه فيسعي على نحوه كالمولود المولود في الكتابة لانه صار بمنزلة جبار للمولى اعفاه كما يجوز اعناق المكاتب
نفسه بخلاف سائر اسباب المكاتب فانه لا يملك اعفاه **قلت** رحمه الله ان الاجل يثبت بالشرط في العقد فيثبت في حق من
دخل تحت العقد والمشتري لم يدخل تحت العقد لانه لم يصف اليه العقد ولم يشره له اليه لكونه منفصلا عنه وقت الكتابة
وكان ينبغي ان يباع بعد موته لعقود المبيع ولكن اذا عطل واعطى من ساعته صار كانه مات عن رفا خلاصا الولد المولود في الكفا
لانه ماوه بعد المكاتبه فدخل في حكمه ويسعي على نحوه وعلى هذا لو اشترى ابنه المولود بعد الكتابة من امرأة له امته ينبغي له
ان يدخل في كتابته لانه من ماله بعد الكتابة **قال** **وان اشترى ابنه مات وترك ولدا وولدت له امته لانه لا ادبي** يد الكتابة
حكم بعقده في اخر جزء من اجزائه او حيوته فينتبهه ولده في ذلك الوقت فيكون ان خرج من بين فبطلت ماله من اجزائه
وكذا لو كان هو ابنة مكاتبين كتابه واحدة يعني بربته لا بغيره صارا كشخص واحد فاذا حكم بعقود احدهما في وقت حكم بعقود
لاخر في ذلك الوقت ضرورة اتحاد العقد على ما بينا فيصير حر ماله من اجزائه ولو مات المكاتب وترك ثلثة اولاد حرا
ومولودا في الكتابة ومكاتباه بعقد واحد وصايرته اولاده لما ذكرنا فملك الموصي بيع العروض دون العفار
والدرام والدناير لان بيع العرو من من الحفظ دون العفار والدرام والدناير ولو مات الحر قبل ادا الكتابة لا يرثانه
لان امته ليس من حق وكفاية ابيه فلا يظهر الاسناد في حقه **ولو ترك ولدا من حرة وولدت له امته**
فبني الولد ففقي به على عاقلة الام لم يكن ذلك نقضا بعجز المكاتب وان اختص موالى الام وسواها في ولايته
نقضي به لموالى الام فقد عجز والعز ان القضا بموجب الحباية على العاقله يقرر حكم الكتابة لان من قضية قيام
الكتابة ان يكون موجب جنايته على موالى الام لان المكاتب وان ترك مالا وهو الدين لا يحكم بعقده لاعداد ادا بدله
الكتابة فكانت جنايته عليهم فاذا قضاهما القاضي عليهم كان القضا نفرا للكتابة فنفي الكتابة على حالها فاذا ادي
بعد ذلك بدول الكتابة عنق المكاتب وظهر لاني ولا في جانب الاب فينجز اليه ولاوه لان الاول كالتسبب والتسبب يثبت
من قوام الام لاعداد نقدا ثباته من قوام الاب حتى لو ارتفع المانع من اثباته منه بان الكذب الملاعن نفسه يعود التسبب
اليه فكذا الولاء اما اذا كانت الخصومة في نفس الولاء فان القاضي يفتني بكون الولاء لموالى الام اذ الخصومة وقعت
في الولاء من ضرورة القضا بفسخ الكتابة لان الولاء لا يكون من جانب الام اذا انقضاء ثباته من جانب الاب واما
يتعدد بفسخ الكتابة اذ لو كانت باقية يمكن ان يثبت حر جبا به بالاد او من اخر ان القضا بموجب الحباية على موالى الام

بلغ تعاقبه على الاصل

مع الجدة المسلمة معروفة وكذا الولد الابن المعتقد دون اخيهما وعقل جبايتهما على اخيهما لانه من فورا بهما وجبايته معتقها و
كما يتبعها فيكون عليه روي ان علي بن ابي طالب واليبر بن العوام اخنهما الى عثمان في معلق صفيه بنت عبد المطلب حين
ماتت فقال هو مولدي عني فانا الحق بارتد لاني اعقل عنها وعند وقال الزبير هو مولدي اي فانا ارتد فكذا ارتد معتقها
فمحق عثمان بالولاء للزبير وبالعقل على علي ولو ترك المعتق ابن مولاه وابن ابن مولاه كان الولد لابن دون ابن الابن
لما روي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم من غير روي عن ابن مسعود انه قال الولد للكبير اي لا كبر اولاد المعتق
والمراد اقربهم نسباً الاكبرهم نسباً ولومات المعتق ولم يترك الا ابنة المعتق ولا سقى لبنت المعتق في نكاحه روية اصحابنا
ويوضع حاله في بيت المال بعض مشايخنا كانوا يفتون بدفع المال اليها لا يترقب الاث بل لانها اقرب الناس الى الميت
فكانت اولي من بيت المال الا ترى انما لو كانت ذكراً كانت تستحقه وليس في زماننا بيت المال ولو دفع الى السلطان او الى
الغني لا يصرفه الى المستحق كما هو عليه هذا ما فضل عن قرض احد الزوجين برده عليه لانه اقرب الناس اليه ولا يوضع في بيت
المال وكذا الابن والبنت من الرضاع يصر في اليها اذا لم يكن هناك اقرب منهما ذكر هذه المسائل في النهاية والدميون يتوارثون
بالولاء كالمسلمين لانه احد اسباب الارتد **فصل في رجل يبيع مولاه وارثه له ان لم يكن له وارث وهو اخر ذوي الارحام وقال مالك**
والشافعي اعني هذا الولد اصلاً لقوله تعالى واذا ارحام بعضهم اولي ببعض في كتاب الله فويل لغيره من ناسخه
لقوله تعالى والذين عاهدت ايماناً فأتهم بمضيف لوقوله عليه السلام لا حلفت في الاسلام ولا في دينه ايماناً حتى يبيت المال
ولهذا لا يبيع في حق وارث اخر وقال الليث بن سعد من اسلم على يد رجل كان ولاؤه له لقوله عليه السلام حين سئل عن
الرجل سئل على يد الرجل هو اولي الناس بحبائه ومما يده من غير فصل بين ان يوجد منه مولاة اخرى او لم يوجد قال
يحيى بن سعيد اذا جاز رجل من ارض العدو واسلم على يد رجل فان ولاؤه لمن ولاه ومن اسلم من اهل الذمة على يد رجل
مولاة للمسلمين عامة لان الذي سبق له عقد مع المسلمين وصار تبعاً لهم فلا يمكن ابطاله كالمعتق ولما اطلاق ما لم يورث
والمراد بعقد المولاة نقلاً عن ابي التفسير وما رواه ليث بن محمد على ما اذا جدد وعقد المولاة بعد الاسلام توفيقاً
بينه وبين ابيه ومن احوال الصحابة رضي الله عنهم فانه روي عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم اجمعين
مثل مذهبا ولم يرو عن غيرهم خلاف ذلك فكان اجماعاً ولا بد ان يكون له وارث كان له ان يبيع حاله حيث شاء اذ ليس فيه
ايجال حتى احد معين وبيت المال ليس بوارث ولا مستحق وانما يوضع فيه مال ما يبيع ليتصرف فيه الامام اذا لم يكن له
ان يتصرف فيه لانه نصب ناظر للغيبة فاذا تصرف فيه صاحبه كان تصرفه اولي من تصرف الامام كما في حال حضرته في
وقوله ان الية منسوخة بقوله تعالى واوولوا الارحام بعضهم اولي ببعض قلنا الذي ورد انها منسوخة في حق التقدم
فانما كان ما يقدّمونه بالبعث على اولي الارحام فنسخ ذلك التقدم وفي الآية اشارة اليه حيث قال اولي ببعض وكونهم اولي
منه لا يوجب سقوطه عند عدمهم الا ترى ان الاوليه موجودة في كثير من الورثة لا سيما في العصبة ثم عند عدم من هو اولي لا يوجب
سقوط الاخر وما قسموا به من قوله عليه السلام لا حلفت في الاسلام المراد به الحلف الذي كانوا يتعاهدون عليه في الجاهلية
من قولهم هدي هديك ودي دمي ثم تترتب وارثك فكان ذلك للناظر على الحق والباطل وللقدر على الارث على القريب
فحظر الاسلام الناظر على الباطل واوجب الناظر على البر والتقوى وعدم القريب عليه بالارث ثم شرط صحة هذه المولاة
ان يشترط الميراث والعقل لان هذا العقد يقع على ذلك فلا بد من ذكره في العقد ولو شرط الارث من الجانبين كان كذلك لانه
ممكن فيتوارثان بخلاف ولا العناقه حيث لا يرث الا الاعلى من شرطه ان يكون محجولاً بالنسب وان لا يكون عليه ولا عناقته
ولا مولاة قد عقل عنه وان يكون حراً بالغاً فلا حكمة ان يثبت له الارث اذا مات وان يعقل عنه اذا اجني ويدخل فيه
اولاده الصغار ومن يولد له بعد عقد المولات ولو عقد مع الصغير ومع العبد لا يجوز الا بالاذن والولي وعند بعضهم
لا يشترط ان يكون محجولاً بالنسب بشرط ان لا يكون اسقلاً عربياً لان ثنا صر العرب بالقبائل فاغني عن المولاة وكونه
اسلم على يده ليس بشرط صحة هذا العقد **فصل في رجل يبيع مولاه وارثه له ان لم يكن له وارث وهو اخر ذوي الارحام وقال مالك**

لورثان المعتق ولم
يتوارثا الا في المعتق

الابن والبنت من الرضاع
يرثان ان لا يكون قد ورث

غيره

غير لازم كالوصية والوكالة فكل واحد منهما ان سقرد يستغنى بغير صاحبه وان كان اخر غايلاً لا يملك نفسه وان كان غير لازم
لان العقد بينهما كما في الشركة والمضاربة والوكالة لا يجري عن ضرر لانه ربما يوفد اسفل فباخذ الا على ماله بغير اذنه
فيكون مضموناً عليه او يعتق اسفل عبداً على حساب ان عقل عبده على الولي الاعلى فيجب عليه وحده فيشترط بذلك
ولا يبيع النسخ الا محض من الاخر خلاص ما اذا قد اسفل المولاة مع غيره بغير محض من الاول حيث يبيع ويبيع العقد
الاول لانه نسخ حكم ولا يشترط فيه العلم كما في الوكالة والمضاربة والشركة وانما كان كذلك لان الولد لا يسبب اذا ثبت
من شخص بنا في بيوتة من غيره فينسخ ضرورة المرأة في هذا كالرجل لا يباع من اهل التصرف وقوله ما لم يعقل عنه لانه
اذا عقل منه ليس له ان يتحول الى غيره لئلا يكون يتعلق حوالته بالغير ولحصول المقصود به ولاصال الفضايه لان ولايته بالتحويل
فيل ان يعقل عنه باعتبار العقد تبرع من حيث انه تبرع بالقبض بغيره وعقل جبايته فاذا عقل عنه صار كالعوض
في العينة وكذا لا يتحول ولله بعد ما تحمل الجباية بغيره وكذا اذا عقل عن ولده لم يكن لغيره واحد منهما ان يتحول الى غيره
لانما كسخت واحد في حكم الولد **وليس للمعتق ان يولي احد الا ان ولا العناقه لازم لا يحل النسخ لان سببه**
لا يحل النسخ بعد ثبوته وهو العتق فلا يفسخ ولا ينفذ معه لانه لا يبعد ان الارث مولا العناقه مقدم على الارث
بولا المولاة الا ترى ان شخصاً لومات وتترك مولى عنقه ومولى مولاة كان المال للمعتق قال **ولو رثت امرأة فقلت**
تبعها فيه يعني ولدت ولد لا يعرف له اب وكذا لو اقرت امها مولاة فلان معها صغير لا يعرف له ابي فاصح اقرارها على
نفسها ويتبعها ولدها ويصيران مولاة فلان وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يتبعها ولدها في المورثين لان الامر
لا ولاية لها في ماله فالا يكون لها في نفسه اولي ولا في حنيفة ان الولد لا يسبب وهو نفع محض في حق الصغير الذي لم
يدركه اب فقله الام كقبول العينة ولو اقر رجل انه معتق فلان فكذا به المقول في المولاة او قال لا يلحق فاف
المقر بغيره بالولاء لا يبيع عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما يبيع لان اقراره بطل بغيره المقول وصار كأن لم يوجد كان
له ان يتحول الى غيره وله ان يقر بما لا يحتمل النقص فلا يبطر برده المقر له كمن شهد على رجل بنسب من ذن شهيد ثم
ادخل الشاهد انه ولده لا يبيع كذا هذا **فصل في رجل يبيع مولاه وارثه له ان لم يكن له وارث وهو اخر ذوي الارحام وقال مالك**
يتعلقه الانسان بغيره فيقول به الرضا وتدل الاكراه على وجود من المكره فيحدث في المحل معنى يعبر به مدروعا الى الفعل
الذي طلب منه وهذا في الشرع وهو في اللغة تحمل المكره على امر يكرهه تعالى كرهته على كذا اي حملته عليه وهو كاره
بشرطه ان يكون المكره قادراً على ايقاع ما تهدده به وان يعلب على ظن المكره ان يوقع به ذكر ان لم يفعل وحكمه اذا
حصل به الثلاث ان يتقبل الفعل الى المكره فيما يملك ان يكون المكره الله المكره جعل كانه فعله بنفسه على حاجتي فاصله
والاكراه نوعان محلي وغير محلي فالمحلي هو ان يملك وهو ان يكرهه بما لا يخاف على نفسه او على عضو من اعضائه فانه
يعدم الرضا ويوجب الاجابة فيفسد الاختيار وغير المحلي فاقصر وهو ان يكرهه بما لا يخاف على نفسه ولا على تلف عضو
من اعضائه كالاكراه بالضرب الشديد او القيد او الحبس فانه يعدم الرضا ولا يوجب الاجابة ولا يفسد الاختيار وهذا
النوع من الاكراه لا يؤثر الا في تصديق يحتاج فيه الى الرضا كالبائع والجاره والاقرار لا يؤثر في العقل يؤثر فيه لعدم الرضا
حتى لا ينفذ معه فكذا مع هذا الاكراه لانه يعدم الرضا والاول يؤثر في الكل فيضات فعله الى المكره فيصير كانه
فعله ولكره الله له فيما يملك ان يكون الله كالثلاث النفس والمال وان لم يملك ان يكون الله له اقتصر الفعل على المكره فيكون
كانه فعله باختياره من غير اكراه احد وذلك مثل الاقوال والاكل لان الانسان لا يملك بلسان غيره ولا ياكل بغير غيره
ولا يكون مضاًفاً الى غير المتكلم والاكل اذا كان فيه ثلاث فيضاف اليه من حيث الثلاث لصلاحيته الله له فيه حتى
اذا اكراهه على العتق يقع كانه اوقعه باختياره حتى يكون الولد له ويضاف الى المكره من حيث الثلاث فيرجع عليه بيمينته
وكذا لو اكراهه على الطلاق يقع ويرجع عليه ان كان فيه ثلاث بان كان قبل الدخول ولو اكراه المرأة على فسخ الطلاق
بالمال فقبلت يقع الطلاق ولا يلزمها المالك لعدم الرضا لان الرضا في حق المال شرط دون الطلاق ثم اعلم ان الاكراه لا ينافي
اهلية المكره ولا يوجب وضع الخطاب عنه محال لان المكره مبتلي ولا يتلحق الخطاب والدليل عليه اني معاله مترددة

لان يكون ملكا باجازة ما اذا ضمه فانه لم يسقط حقه لان اخذ القينة كاسترداد العين فيبطل البياعات التي قبله ولا يكون
اخذ القينة استردادا للبيع بل اجازة فافتقر الى ما اذا اجاز الملك احد بيوع من بياعه التصولي حيث لا يجوز الا الذي اجاز الملك
ولا يجوز ما قبله ولا ما بعده لان كل واحد منهما باع ملك غيره فلا ينفذ الملك للمشتري منه فبعد الاجازة ملكه من اجير شراره وبطل
البيعة لورود ملكه اليه على ملكه موقوف **وعلى كل من خسر من ماله وماله وشرب خمر من ماله او قتل من ماله**
بقتل اي لو اكره على هذه الاشياء بما لا يخاف على نفسه او على عيشه كالضرب لا يسهه ان يقدّر عليه وما يخاف سبه ذلك
لان حرمة هذه الاشياء مقيدة بحالة الاختيار وفي حالة الضرورة سبها على اصلها بغيره تعالى الا اذا اضطرر اليه فانه استثنى
حالة الضرورة والاضطرار والاستثناء يكون عبارة عما وراء المستثنى لانه نكاحا حاصل بعد التثنية فظهر ان الشرع مخصوص
بحالة الاختيار وفي حالة الاضطرار سبها ولا يضطر ان يجعل بالاكراه الملحق وهو ان يخاف على نفسه او على عضو من اعضاءه
كما في حالة المحض ولا يحصل ذلك بضرب بالسوط ولا بالحس حتى لو خاف ذلك منه وغلب على ظنه يباح له وقد روي بعض ما دلي
الحديث وهو ان يكون سوطا فان قدره به وسعه وان هدد بها قل من ذلك لا يسهه لان ما دون ذلك مشروع بطريق الثبوت وهو يعلم
على وجه يكون زاحرا لا مطلقا بخلاف الحد فان فيه ما يكون متلفا قلنا لا وجه للتقدم بالرياء واحوال الناس مختلفة فممن من قبل
الضرب الشديد ومنهم من يموت بالادب منه فلا طريق سوى الرجوع الى رأي المبتلي به فان غلب على ظنه ان تلف النفس او في
العضو حصل من ذلك وسعه ولا فلا **وايضا** اي اذا امتنع عن الاكل وصبر حتى اتلف اثم لا يباح له في هذه الحالة مباحة
على ما بينا واهلاك النفس والعضو لا استناع من الباع حرام قيام الا انه اذا لم يعلم الا باجابه في هذه الحالة لا يباح له موضع الحفا وقد
دخله اختلاف العلماء وقصد في رعيه الاختيار عن المعصية فكان معذورا فلا يثم كالجمل بالخطاب على اول الاسلام او في دار الحرب
في حق من اسلم فيها وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يثم مطلقا لانه رخصة اذا حرمة فاقية فيكون اخذ بالعرفية قلنا حالة الاضطرار
مستثناة بالنظر على ما بينا ولا يكون حراما في تلك الحالة فلا يكون الامتناع عن رعيه بل معصية وهذا الماعوف ان الرخصة استباحة
المحظور مع قيام الدليل المحرم والحرمة اي معاملة المباح لان يكون مباحا حقيقة ولهذا قيل ان الجناية في الرخصة موجودة
ولما استنفذ العتق فقط كالعتق بعد الجناية فانه لا يعدم الجناية واما يسقط المراجعة فقط وعلى هذا الخلاف لو صبر في حالة
المحض **وعلى الكفر والافلاس بقتل وقطع لا يغير حرام** اي لو اكره على كفه الكفر او قتله او قتل انسان بشي خاف
على نفسه او على اعضاءه كالقتل وقطع الاطراف يرضى له اكره الكفر على لسانه وقلبه مطيع بالايان لقوله تعالى اكره وقلبه
مطيع بالايان والحديث عام من يرضى بغيره حتى يتبين انه عليه اللام قاله كيف وجدت فذلك قال مطيعا بالايان قال فان عادوا فقد
اي عدوا الى الطائفة وفيه تركه لا يثم لان هذا الاظهار لا يغير حقيقة الايمان لان التلطف في هذه الحالة لا يدل على تبدل الاعتقاد
لغيره انتقد بغيره حقيقة فلا يكون مبنيا على الله تعالى في المعنى فيرضى له اكره لنفسه او طرفه لان حرمة العضو كحرمة
النفس الا ترى ان المضطر لا يرضى له قتل النفس لئلا كل منه ولا قطع عضوه وكذلك كل ما ثبتت حرمة يرضى له عذرا الاكره
الكامل وهو الملحق وذلك مثل انلاف مال الغير وامساده الصور والملاة والجناية على الاحرام لان حرمة الكفر لا يحتمل السقوط
فلا تنصير الاباحة فيه اصلا وغيره وان احتمل عقلا لكن لم يوجد سبعا فالنكاح لا يحتمل السقوط فيثبت بالاكراه المجبي رخصة
لا اباحة مطلقة ولا تثبت بغير المجبي كالضرب والحبس لانه ليس بمجبي **وعلى** لا يكون اكرها في شرب الخمر فكيف يكون اكرها
في الكفر وهو اعظم **قال** **وتب** اي يكون ما جرد ان صبر ولم يظهر الكفر حتى قتل لان جديبا صبر على ذلك حتى صلب
وسماه النبي صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء وقال في مثله هو رفيق في الجنة لان الحرمة قايمة والامتناع عزيمة فاذا ابدل
نفسه لامر الدين ولا فائدة خرافه تعالى او حتى غيره من العباد كان شهيدا الا ترى انه لو قاتل دون مال غيره فقتل كان شهيدا
ولا يقاب الكفر مستثنى في حالة الاكره بقوله تعالى الاكره وقلبه مطيع بالايان كما استثنى الميتة في حالة الاضطرار وكيف
يكون حراما في تلك الحالة لانا نقول له استثنى هذا راجع الى العذاب لانه المذكور قبله فيمنع في العذاب دون الحرمة بخلاف الجرح
واخوانها فان المذكور هناك فيه الحرمة فثبت في تلك الحالة وهذا لا يثبت في باقي حالها ولكن لو رخص حازما انفسا
لا يثبت به ولا حق العبد لقيام التقدير بالقلب ووجوب الضمان على المكره **ولما ان بعض المكره لانه هو المثلث**

ماله والمكره الله له فيما يعلم الله **وعلى قتل غيره بقتل لا يرضى** اي لو اكره على قتل غيره بالقتل لا يرضى له القتل
لا حاشية لان دليل الرخصة خوف التلف والكثرة والكثرة عليه في ذلك سواء فسقط الكثرة **وان قتله** اي لان
الرخصة باقية لما ذكرنا فيما مضى مما شرته لان الاثم يكون بدنه والكثرة لا يصلح ان يكون الله له في حقه فيقتصر عليه وكذا
لو اكره على الزنا لا يرضى له لان فيه قتل النفس بالضمان لا يرضى له ولد لبيته اب يرضى له وان فيه امساده الفرائض
بخلاف جانيه الموات حيث يرضى لها بالاكراه المجبي لان سبب الولد لا ينقطع عنها فلم يكن في معي القتل من جانبها بخلاف
الرجل ولهذا اوجب الاكره الفاضل درا الحية في حفا دون الرجل **وعلى المكره فقط** وهذا القول لا ينفذ
ومحمد وقال زفر رحمه الله يجب القضاء على المكره دون المكره لان القضاء يجب على القاتل والقاتل هو المكره حقيقة
لانه هو المباشر وكذلك الحكم لانه يثم به وهذا لان القتل فعل حسي وقد تحقق من المكره والاصل في الافعال ان يواحد
بما فعلها الا اذا سقط حكم فعله شرعا واصنف الى غيره كما في الاكره على انلاف مال الغير فانه سقط حكمه وهو الاثم
عن الفاعل واصنف الى غيره وهذا لم يسقط حكم فعله بل تركه فحكمه فعله بدليل انه يثم اثم القتل واثم القتل يكون
على القاتل وقال الشافعي يجب القضاء على المكره اما المكره فلما قاله زفر واما المكره فلحصول التسيب منه الى القتل
حيث احدث فيه معنى حاشا على القتل والسبب الفاعل بمنزلة المباشرة في حق وجوب القضاء عليه ولهذا حكم به
بوجوب القضاء على شهود القضاء اذ رجعوا وهذا لان القضاء من شرع حكمه الزجر والردع والقتل بالاكراه من المتعلية
عالم فلم يجب القضاء لادي الى العباد فيجب على كل حسم لما دونه وقال ابو يوسف لا يجب القضاء على واحد منهما
لان القتل يفي مقصودا على المكره من وجه حتى اثم القتل واصنف الى المكره من وجه من حيث انه حمل المكره عليه فصار
مدفوعا الى القتل بموجب طبعه ولان المكره قاتل حقيقة لاحكام والمكره بالعكس فثبتت فيه الشهادة على الجانيين فلا يجب
بینه القضاء **وعلى** انه يجوز على القتل بطبعه ايثارا لجوته فيصير الله للمكره فيما يصلح ان يكون الله له وهو الانلاف دون الاثم
وهذا لان الاثم هو الذي فعل بطبعه كالسيف فان طبعه القطع عند الاستعمال في حمله وكان النار فان طبعها الاحراق وكالما
فان طبعه الاعراق واستعمال الاثم يجب القضاء على المستعمل فكذلك اثمنا والدليل على ان الامر هو المستعمل له والماصور
جار على موجب طبعه ان ضمان المال المثلث يجب على الامر ولو لانه هو المتلف بالاستعمال لما وجب عليه فعله بعد ان الاثم
منسوب الى الامر وان المماور الله اذ لا وجه لنسبته اليه الا بعد الطريق فكان الامر مباشر لا لانلاف لا سببا لانه
لو كان مسببا لما وجب عليه ضمانه وانما كان يجب على المماور لان المباشرة والمسبب اذا اجتمعا في الانلاف كان الضمان
على المباشرة دون المسبب وهذا لانه يمكن ان يجعل الله له في انلاف المال بالايجان بان ياحظه ويلقيه في مال انسان فكذلك
في النفس في حق الانلاف يعلم ان يكون الله له بهذا الطريق بخلاف الاثم فانه لا يصلح ان يكون الله له في حقه لان الاثم بالجناية
على دينه ولا يقدّر احد ان يجني على دين غيره فيبقى الفعل مقصورا في حقه كما قلنا في الاكره على الاعناق فانه ينقل الفعل
الى الامر في الانلاف ويقتصر على المماور من حيث التلطف ولا يجعل الله له فيه لانه لا يمكنه ان يتكلم بلسان غيره فانفصر
على المماور حتى عتق العبد وكان الاول له ولو نقل الى الامر لما عتق لانه لا عتق بدون الملك ولا كان الاول له لان الاول للمعتق
وكذا قلنا في الاكره على الطلاق حتى يكون مقصرا عليه في حق التلطف دون الانلاف فيرجع عليه بصف المهران كان
قبل الدخول وكذا لو اكره مسلم محبسا على ذبح شاة فانه ينقل الفعل الى المسلم الامر في حق الانلاف فيجب عليه
الضمان ولا ينقل في حق الحل لانه لا يصلح ان يكون الله له في حقه لان الحل في الدين وبالعكس **قال**
وعلى ضاقي وطلاق نفعل وق اي لو اكره على عتاق او طلاق فاعتق او طلق وقع العتق والطلاق لان الاكره لا يثم في
الاهلية على ما بيناه وعدم صحة بعض الاحكام كالبيع والاطارة والافاير يعني راجع الى التصرف وهو كونه يشترط
فيه الرضا ومع الاكره لا يوجب الرضا واما العتق والطلاق فلا يشترط فيه الرضا فيقع الاثر في ان العتق والطلاق
يعتقان مع الهزل لعدم اشتراط الرضا فيها بخلاف البيع واخوانه **ورجع بقيمة ونصف المهران**
لم يطاعا يعني على المكره لان الانلاف منسوب اليه والمكره الله له فيرجع بقيمة العبد عليه موصرا كان او معصرا

عائشة عن بيع رباعها ولا حرجت عليها ولا انظر له واجب حقا لا سلامه وليس من النظر ان يمكن من التصرف لا على وجه يقتضيه العقل والحكمة لا يحجر عليه نظره وهو من جملة النعاون على البرضار كالصبي بل اولى لان الصبي لا يجز عليه لنوع التبذير وهذا قد تحقق منه ولقد ائتمن ماله في الايتد الجاعا بطريق النظر له ومنع المال من غير حجر عليه لا بعيدا ولا راجعا من يده بملكه بلسانه يحجر عليه نظره رواه البخاري ومسلم وفي رواية غيرهما قيل لا يحجر عليه ولا انه عاقل كامل العقل الا ترى انه مكلف فلا يحجر عليه كالوثنيل خلا المعنوه والصبي فانهما قصا العقل ولهذا لم يكلفا فلا يمكن التماس عليهما ولو كان يحجر عليه نظره لكان رفع التكليف انظر له في حيث كلفه الشارع بجمع انه لا ينظر له فكيف ينظر له وهو كامل العقل والنقص من جهة بسوء اختياره وقلة تدبيره مكابرا لعقله ومتابعاه لغيره لان في حجره الحائنه بالبيع واهدار ادميته وهو اشد ضررا من التبذير ولا يتجمل الا على دفع الادنى حتى لا كان في الحجر دفع ضرر عاير بحجر عليه عليه وذلك كالحجر على المنتطبت الجاهل بان يستيقظ دوا مطلقا او ادا يورى عليهم الدوا لا بعد رعي ازاله ضرره وكالحجر على الغني الماخر وهو الذي يعلم العوام الحيل الباطلة لتكليف الارثاءه لتبليس المرأة من زوجها او ليستقل عنها الزكوة ولا يملك ما يفعل من حبل الحرام وانحرم الحلال كالحجر على الكاري الفلس وهو الذي يتقبل الكرا ويوجب الجاهل وليس له جبال ولا طهر بل عليها ولا له ماله تشتري به الدواب والناس يعتمدون عليه ويدعون الكرا اليه ويصرف هو ما اخذ منه في حاجته فاذا جازا ان الخرج يخفى فيذهب اموال الناس ويفوت حاجا فخر من العز والرجح لان دفع الضرر العام واجب وان كان منه الكان الضرر بالخاص ولا يبيع التماس على منع المال لعدم الاستسكان الحجر الباع في العقوبة من منع المال ومنع المال بعيدا لا اكثر ما يملك تصرفا تباعا لا يمتددي اليها لسلطنة قلبه فيعين في البياعات ليحسروا بلباس آواين يجمع الخا من اهل الصنق والشرب ويطمعهم ويستيقظهم ويسرف في الانفاق عليهم فادالم لتسل اليه ماله لا يمكن من ذلك المذكور في قوله تعالى ولا تروا السفها اموالكم اموال الناس السفها المراد بالاية ان تلتصقهم وتكسرهم من اموال الناس لسلطنة البصر والمراد بالسفها الذاري من النساء والولدان لان النساء والصبيان اذا سلم البصر المال صيغوه **هـ** قال ابن عباس **و** ظاهر الآية ليشهد لذلك حيث ائتمن المال اليها لا الي السفها بل كان المراد اموالهم يجوز ان يكون المراد بالسفها المفقار والمجانين فلا يلزم رجمه مع الاختلاف وقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم اسرا فابعدا ان يكبروا يدل على ان المراد بالاية المفقار لان الآية واسه اعم لا تاكلوا اموالهم يتادرون كبرهم مخافة ان يكبروا فلا يكون الا وليا عليهم ولاية بعد الكبر وهو البلوغ فتفرع الاموال من ايدى قوم كالكبر وهذا يشهد لاهم ان حقيقة الآية لا تدل على روال ولاية الولي بالكبر كذا قوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيها اية تحمل ان يكون المراد بها الصبيان والمجانين لان السفيه هو الخفيف لعدو وذلك بنقصان العقل كالصبي او بعد مده كالجنون والصغير الذي ليس له تميز او يتولد لاية تقتضي ان يند تصرف السفيه فان الذي عليه الدين هو الذي لم يرمع بد اية نفسه لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نذيتكم بين قوم قاله وليد الذي عليه الحق يعني الحق الذي لم يرمع به ذلك المذاينة ثم قال فان كان الذي عليه الحق سفيها الحق الذي لم يرمع بد ابنته واسه اعلم بليال وليه فقد اظهر على ان الدين لم يرمع بها ملته ثم قد يحجز عن الاموال لعدم هدايته الى الحساب او قلله مما رسمه بالامال لانه يحتاج فيه الى مضاعة وتاليف كلام فيحتاج ان يزل عنه غيره باهنا به وهو اقرا على نفسه واكثر الناس على هذا البصر فان الذي عليه الحق لا يولف كلاما يله واما يعلم ما عليه ثم يولفه غيره من الكفاب وحدث به اسه بن جعفر دليل لئلا نرضى الله عنه اشنع من الحجر عليه مع سوال على وكلام عليه كان على سبيل التخييل له وحديث عائشة رضي الله عنها دليل لنا ايضا لما بلغها قول ابن الزبير خلقت الانبياء ابن الزبير ايدا فلو كان الحجر حكما شرعيا لما استجاز هذا الخلف من نفسها مجازا على قوله فيها هو حكم شرعي وهذا يقتضي ان ابن الزبير قال ذلك كراهة ان تقضي ماله فنبذني في الفقر فتصير عبلا على غيره هو المصير الى هذا اولى ليكون بعد من نسبة السفند والتبذير الى الصحنه رضي الله عنهم لاسيما مثل عائشة وهي اكرم اهل البيت المطهر من الرجز رضي الله عنهم اجمعين وكيف يظن بم التبذير والميل دون اخوان الشيطان وما المقابل لذلك الا مكابرتهم وجاود للنصوص وان كان ذلك على سبيل الشفقة والشفع خوفا عليهم على ما ذكرنا وكان ذلك من عاداتهم الا ترى الى ما روينا من حديث ابن عمر رضي الله عنه انه قال ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه يتخذه في البيع فقال من يابعت فقال

لاظهاره ولو كان الحجر مشروعا واجبا واجزا بالجر عليه وفي ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لو
بارس رسول الله الحجر علي فلان فانه يمتنع وفي عقد له ضعف فدعا عن البيع فقال يا بني الله اني لا اصبر على البيع فقال
ان كنت غير تارك للبيع فقلها وها ولا خلافة رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني وصححه الترمذي وهذا الصريح
بان الحجر غير مشروع وان تحببه عليه اللام كان على سبيل الشفعة عليه ان لو كان عزيمة لما وسعه ان يقول لا اصبر على البيع
ولا كان يباعه فلزم عن ابن عمر ان منقذ اسيع في راسه في الجاهلية ما مومة فحككت لسانه فكان اذا بايع خذع في البيع فقال
له رسول الله صلى الله عليه وسلم بايع وقل لا خلافة ثم انت بالخيار ثلثا قال ابن عمر فسمعت به بايع ويقول لا خلافة لاخذ اسب
رواه الحميدي في مسنده فقال حدثنا سفيان عن محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر ذكره وعن محمد بن يحيى بن جابر قال هو
حديث منقذ بن عمار وكان رجلا قد صابته امة في راسه فكسرت لسانه فكان لا يدع على ذلك التجارة وكان لا يزال يغضب
فاني النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال اذا انت بايعت فقل لا خلافة ثم انت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلث ليل
ان ربيت فاصبر وان سخطت فاردها على صاحبها رواه البخاري في تاريخه وابن ماجه والدارقطني هكذا ذكر في المنعني
ثم لو حجر عليه القاضي فرفع ذلك الى قاضي اخر فرفع حجره واطلق عنه جاز اطلاقه لان الحجر من الاول فتوي وليس بقضا لان القضا
لنقطع الخصومة بين المتخاصمين بالقضا لاحدهما على الآخر قال صاحب الهداية ولو كان قضا بنفس القضا مختلف فيه فلا بد من
الامضاء يعني حتى يلزم ان لا خلاف اذا رفع في نفس القضا لا يلزم ولا يصير مجمعا عليه وانما يصير مجمعا عليه ان لو كان الاختلاف
موجودا قبل القضا فيينا كذا احد القولين بالقضا فلا ينقض بعد ذلك واما اذا كان الاختلاف في نفس القضا قبل القضا حصل
الاختلاف فلا بد من قضا اخر ليصير مجمعا عليه لقضاه بعد وجود الاختلاف وهذا معناه ولكن فيه اشكال ههنا لان الاختلاف
فيه موجود قبل القضا فان محمدا رحمه الله يري حجره بنفس السقف ولا تنفذ تصرفاته اطلاقا فيصير القضا به على هذا النقذ
قضا بقوله محمد فيينا كذا قوله بالقضا بخلاف القضا على الغايب فان الاختلاف فيه في نفس القضا هل يجوز ام لا فعندنا
لا يجوز وعند الشافعي يجوز فيحصل الاختلاف بالقضا فلا يرتفع حتى يحكم بحوز هذا القضا فان بلغ غير رشيد
لم يبلغ اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة وتقدر تصرفه قبله ويدفع اليه ماله ان يبلغ القدر مقصدا اي ان يبلغ خمس
وعشرين سنة دفع اليه ماله وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند هاهنا يدفع اليه ماله ادا حتى يوسن منه الرشيد
ولا يجوز تصرفه فيه ابدا لقوله تعالى فان استم منهم رشدا نادفعوا اليهم ماله ولقوله تعالى ولا تروا السفها
امواكم فنانا عن الدفع اليه مادام سفيها وامرنا بالدفع ان وجد منه الرشيد ولا يجوز الدفع اليه قبل رجوعه ولا ان
منع ماله لعله السوء فيسقي المنع ما بقيت العلة لان الحكم بدفعه ورجوعه رشدا عنه قوله تعالى وانوا لينا في موالهم
والمراد به بعد البلوغ سمي بتمما لقرنه منه وان اول احواله البلوغ قد لا يقارقه السوء باعتبار اثر الصبا فقد رآه
خمس وعشرين سنة لانه حاله كانه له وقد روي عن عمر رضي الله عنه انه قال ينشئ للرجل اذ بلغ خمس وعشرين
سنة وقال اهل الطابع من بلغ خمس وعشرين سنة فقد بلغ رشدا الاثر انه قد بلغ سن يتصور ان يصير حيا لان في
مدته بلغ فيه الغلام اثنا عشرة سنة فيولد ولد لسنة اشهر ثم الولد يبلغ في اثنتي عشرة سنة فيولد له ولد لسنة اشهر
تقد صار يد لك جدا حتى لو بلغ رشدا ثم صار ميذرا لم يمنع منه ماله لان هذا ليس باثر الصبا فلا يعتبر ومنع الماله لان منع
الماله عنه على سبيل التاديب عقوبة عليه والاشتغال بالتاديب عند رجوع التاديب فاذا بلغ هذا السن فقد انقطع رجاء
التاديب فلا يحسن منع الماله بعد والمراد ما نولنا من الآية الاولى منع اموالنا لاملوا لهم على ما بينا من قبل والاية الثانية
فيها تعليق بالشرط والتعليق بالشرط لا يوجب العدم عند عدم الشرط على اصلنا على ما عرفت في موضع الامانة والفرع
على قوله اي حيفه رحمه الله وانما بينا في قوله من يري الحجر فعدوها اذ الباع لا ينفذ بيعه لان فائدة الحجر عدم النفوذ
وان كان فيه مصلحة اجازة الحاكم لان تصرفه موقوف لاحتمال ان يكون فيه مصلحة كما داري الحاكم فيه مصلحة اجازة
والا فانه كصرف الصبي والمعتوه بل اولي لانه مكلف عاقل فيقدر تصرفه فيما يضره كالاعتناق والطلاق ولو باع قبل
حجر القاضي عليه جاز عند ابي يوسف لان السوء ليس بشي محسوس وانما يستدل عليه بالغفون في تصرفاته وذلك

131

بحتم لا يكون ان يكون للسفينة ويجوز ان يكون حيلة منه لا يستجاب قلوب المجاهدين فاذا اراد ان يثبت حكمه الا بقتضا
 القاضى على كل من الحثوث والصغر والعند كان الحجر بالسفينة مختلف فيه بين العلماء فلا يثبت حكمه الا بالقتضا بمنزلة الحجر بسبب
 الدين لان الحجر عليه نفسه متردد بين الضرر والنفع لان اهل بيته من رعيه وانما حكمه نظر له فلا بد من القضا
 لينتج احد الجانبين على الاخر وعند محمد لا يجوز ان يملك الحجر بالسفينة وقد حقق في المال فيترتب عليه وجوبه بعينه قضا
 كالصبا والخبث والجامع ان الحجر يعني في نفسه والقضا يكون عند الخصومة ولا خصوصه لاحدهما خلافاً الحجر بسبب الدين
 لانه حق العير حتى لا يتوي مال العير او لا يملكه لولا ان يملكه حتى يدعوه وللأعلى عليه ولاية فيوقف على غلبته لنوقفه
 على طلبهم الا انهم لم يطلبوا ذلك او ابراهه او اقام حقه على الحجر عليه وعلى هذا الخلاف اذا بلغ رشداً ثم صار
 سقيماً وان اعتق عبد اعتق عند جوارح الشافعي لا يعتق وهذا انما على الاختلاف في كيفية حجره وعندهما هو
 كالحمار فان العار له خرج كلامه على غير نفع العقل لقصد اللعب دون ما وضع الكلام له لا لتقصان في عقله فكذا
 السفينة خرج كلامه في تصرفات على غير نفع كلام العقل لا لتقصان في عقله فكل كلام
 لا يورث به الهزل لا يورث به السفينة وكل تصرف يورث به الهزل وهو ما يحتمل التفسير بوثوقه السفينة والعتق
 لا يورث به الهزل فينفذ من السفينة وعند الشافعي الحجر بسبب السفينة بمنزلة الحجر بالرق حتى لا ينفذ بعد الحجر
 شي من تصرفاته سوى الطلاق كالعبد واذا انفرد عندهما فعل العبد ان يسعي في قيمته عند محمد وهو قول
 في يوسف الاول لان الحجر على السفينة كالجزء على الميراث فانه لاجل النظر لحرمانه وورثته ثم هناك اذا اعتق عبدا
 وجب عليه السعاية لحرمانه او لو ورثته في ثلثي قيمته ان لم يكن عليه دين ولا مال له غيره لان الرد واجب لمعنى
 النظر وتقدر رد عينه فوجب نقضه معني بالحيات السعاية فكذا هنا في قول ابي يوسف الا جبر وهو رواية عن
 محمد ليس عليه سعاية لانه لو سعي لسعي لغنته والمعنى لا يلزمه السعاية لكن حقيقة محال وانما يلزمه السعاية لاجل غيره
 لو دبر عبداً جاز له بغيره لان الدين يوجب حق العتق المدين فيعتق حقيقة العتق الا انه في الذبح لا يجب عليه السعاية مادام
 المولى حياً لانه بعد حجة التدبير مال مملوك للمولى يستعمله ولا يمكن ايجاب نقصان الثمن عليه لانه باق على ملكه والمولى لا يستحق
 عليه عبداً فيما انفرد ايجاب النقصان عليه الا ان يتركه لو دبر عبداً مال وقبل العبد مع التدبير ولم يجب عليه المال فان مال المولى
 ولم يورث منه الرشدي سعي في قيمته مدين ان يورث المولى عتق ولا انه اعتقه في حياته فعليه السعاية في قيمته مدين ان يورث العتق لانه
 يدبره لانه اعتقه بعد التدبير ان جاز جازيته يولد فادعاء ثبت نسبه منه وكان الولد حر والامة ام ولد له لان في الحاقه بالمهر
 في حق الاستيلاء فغير النظر لا حياجه الى ذلك لا بقا سله وصيانه ما به ويلحق في هذا الحكم بالميراث المدبرون اذا ادعوا نسب
 ولداً له كان هو في ذلك الصحيح حتى انما اعتق من جميع ماله بونه ولا نسبه ولا ولدها في شي لان حبايه مقدمه على حق غريبه خلافاً
 ما لو اعتق من غير ان يورث المولى ولو لم يكن معها ولد فقال هذه ام ولدك كانت بمنزلة ام الولد لا يقدر على بيعها فان ماتت سعت
 في كل قيمتها بمنزلة الميراث اذا قال لا عنه وليس معها ولد هذه ام ولدك لانه اذا كان معها ولد فثبوت نسب الولد بمنزلة
 الشاهد لها في ابطال حق الغير وكذا في دفع حكم الحجر في تصرفه خلافاً ما اذا لم يكن معها ولد لا يملك لها ما توارده لها حق
 العتق بمنزلة الاقرار بالحقيقة العتق ولا يقدر على بيعها بعد ذلك وتسعي في قيمتها بعد موته كالواعتقها في حال حيوتها
 وان تزوج امرأة جاز نكاحه لانه لا يورث به الهزل فلا يورث به السفينة فان سعي لها مهر اجد منه مقدار مهر مثلهما وبطل الفضل لان
 الزوج من حواجه الاصلية ومن ضرورية صحة النكاح وجوب المهر فليز منه قدر مهر المثل لانه من ضرورات صحة ما اراد عليه بلزومه
 بالنسبة وهو ليس من اهل التزام المالكين فليز قبل الدخول وجب لها نصف المسمى لان التسمية صحيحة في مقدار مهر المثل وكذا الزوج
 اربع سنه او تزوج كل يوم واحدة فطلقها وخرج الزكوة من مال السفينة وينفق عليه وعلى ولده وزوجته ومن يجب عليه نفقته
 من ذوي ارحامه من ماله لان الجبا ولده وزوجته من حواجه الاصلية والنفاق على ذوي الرحم المحرمين واجبه عليه حفظ لقربه
 والسفينة لا يبطل حقوق الناس لاحق الله تعالى لان القاضى يدفع اليه قدر الزكوة ليعرفها بنفسه على الفقراء لان الواجب عليه
 الايتا وهو حبه عن فعله هو عبادة ولا يحصل ذلك الا بقيته ويدفع القاضى به احبها كيلا يصرفها الى غير المصروف فيسلم

القاضي

القاضى النفقة الى ابيه ليعرضها الى مستحقها لانه لا يحتاج فيها الى البينة فالتنقي في افعال الامين ولو طفت وحنت او نذر نذر من هدي
 او صدقة او طاهر من امراته لا يلزمه المال ويكفر بيمينه وعيوبها بالصورة لانه ما يجب بفعاله ولو وقع له هذا العيب لم يزل له بعد ا
 الطريق بخلاف ما يجب ان يملكه بغير فعله وان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها لانه واجبة ما يجب ان يملكه لانه واجبة ما يجب ان يملكه
 للموازين هو ملحق بالمصلح اذا لم يملكه فيه ولا يملك القاضى النفقة اليه بل يملكها اليه من الحجج ينفعها عليه في الطريق بالمعروف
 كيلا يبدل ولا يسرف ولو اراد عمره واحدة لم يمنع منها استحقاقا والنفاس ان يمنع لانها تطوع فصارت كالحج تطوعا وجه الاستحسان
 انما واجبه عند بعض العلماء فيمكن منها احتياطاً بخلاف ما زاد على حجة واحدة ولا يمنع من الغرائب لانه اذا لم يمنع من انشاء السفر
 لكل واحد منها على الاقرار فلا يمنع من الجمع بينهما في سفر واحد والمؤنة نقل فيه اولى واخرى ولا يمنع من ان يسوق بدنه تجرأ
 عن موضع الخلاف فان ابن عمر لا يجوز الا البدنة وان جني في احراره ينظر ان كان جناية يجوز فيها الصور كقتل الصبي والحلق عن اذى
 وغير ذلك لا يمكن من التكفير في المال بل يكفر بالصورة ان كان جناية لا يجوز فيه الصور كالحلق من غير ضرورة والضييق وترك الواجبات
 فانه يلزمه الدرهم ولكن لا يمكن من التكفير في المال بل يكفر بالصورة ان كان جناية لا يجوز فيه الصور كالحلق من غير ضرورة والضييق وترك الواجبات
 وكذا الواجب امرانه بعد الوقوف بعرفة يلزمه بدنه ثم يتأخر الى ان يصير مصلحاً وان اوجى بوصاية في الغريب وابواب الحجر جاز ذلك
 من ثلث ماله ان كان له وارث وهذا استحسان الغياض لا يجوز رهيقه كافي بمرعائه حال حيوته وجه الاستحسان ان الحجر عليه
 لمعنى النظر له كيلا ينفذ ماله وبني كلاً على غيره وذلك في ميراثه فيما ينفذ جميع ماله لا فيما ينفذ من الثلث بعد وفاته حال استغنايه
 عن ماله وفيها ما فيها من الثواب الجنب والذكر بعد وفاته لا يجزى هذا اذا كانت الوصية منه موافقة لوصايا اهل الخبر والصالح نحو الوصية
 بالحج والساكنين او شي من انواع البر التي يشرع بها الى الله تعالى ويستحسنه المسلمون كالوصية بين المساجد والوفاء والفتا طر
 والجسور وما اذا اوجى بوصايا يستفهم المسلمون فلا ينفذ قال محمد رحمه الله الحجر بمنزلة الصبي الا في اربعة احوال ان تقرر
 الوصي في مال الصبي جاز وفي مال الحجر عليه باطل والثاني ان اعتاق الحجر وندينه وطلاقه ونكاحه جاز ومن الصبي باطل الثالث
 الحجر عليه اذا وصي بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا يجوز الزايع جازية الحجر عليه اذا جازت يولد فادعاء ثبت
 نسبه منه ومن الصبي لا يثبت **وسيق** اي لا حجر عليه بسبب نسق وهو معطوف على قوله لا بسفه وقال الشافعي رحمه الله
 حجر عليه بسبب النسق رجراً له وعقوبة عليه كاسفينة عنده فانه حجر عليه رجراً له وعقوبة على اسرافه والفا سق اولى بذلك
 ولعله لم يجعل اهلا للولاية والشهادة وعندهما حجر السفينة للنظر له صيانة ماله والفا سق مصلح لما له بيدخل تحت قوله
 تعالى فان انتم منهم رشداً ناد فقولوا لهم ان لا يورثوا لان رشداً ان كان في سياق الشرط فتعريفه وله الاية لان الرشداً المذكور في
 الآية الا صلاح في المال دون الاصلاح في الدين ولا اعتقاد الا نفي ان لكلا فلا حجر عليه واي تسن ولو كان النسق موجبا للحجر
 النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده على الكافر اذ هو اعظم وجوه العتق ولا يخفى على احد فساد هذا القول **وعقوبة**
 اي لا حجر على العاقل بسبب غفلة وهو ليس بمفسد ولا يقصد لكنه لا ينفذ في التفسيرات الواجبة فغير في البياعات لسلامة
 قلبه وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف ومحمد والسنا في حجر عليه كاسفينة صيانة ماله ونظر له الا نفي ان اهل
 منقذ طلبوا من النبي صلى الله عليه وسلم ان حجر عليه فافهم على ذلك ولم ينكر عليهم ولو لم يكن الحجر مشتملاً على انكر عليهم
 قلنا الحديث دليل على لانه عليه السلام لم يجهل ذلك وانما قال له قل لا خلافة الحديث ولو كان الحجر مشتملاً على اجابته وقلنا
 لم ينكر عليهم قلنا النبي لا عاقل با علم ولعله انكر عليهم لانه لم ينفذ اليها وعدم النفل لا يدل على عدم الوقوع فكمن واقعا
 لم ينفذ اليها بل الظاهر ان انكر عليهم وما نقل اليها من عدم اجابته وحالته لم ينفذ اليها بل الظاهر ان انكر عليهم **وقال** **ودين** **والجلب**
خرها اي لا حجر عليه بسبب دين ولو طلب عز ماله الحجر عليه وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان في الحجر اهدار اهليته والحاقة
 بالبياع وذلك من عظيم فلا حجر الحاقة به لدفع ضرر جاري ولا يتصرف الحاكم في ماله لانه حجر عليه ولا يبيع لا يجوز الا بالشرع
 بالنسب فيكون باطلا **وحسن** **بيع ماله** في دينه لان قضا الدين واجبه عليه والمأطلة تمل فحسنة الحاكم دفعا لظلمه
 وايضا الحق الي مستحقه ولا يكون ذلك اكراهها على البيع لان المقصود من الحبس الجمل على قضا الدين باي طريق شئت ان يبيع ماله
 وان شئت بسبب اخر فلا يكون ذلك اكراهها على البيع عينا وقالوا اطلب عز ما للفلس الحجر عليه حجر عليه القاضي وبيع ماله

الحجر بمنزلة الصبي الا في اربعة

بلغ مقابلة
على الاصل

من
بعض
الاشياء

انما منع من بيعه وقسم ثمنه بين عرماه بالخصم ومنعه من نصيبه بغير العرما كالأقرار ببيع ما قل من قيمته لداروي انما اذا
ركبه دين فباع رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله وقسم ثمنه بين عرماه بالخصم وان في الحجر عليه نظر العرما كذا لم يمنع
العرما بالادار والتولية وهو ان يبيع من اسيان عظم لا يمكن ان يتزاع منه او بالقرار له ثم ينتفع به من جهة علي ما كان ولا
البيع واجب عليه لا يقاد به حتى يخلص عليه فاذا امتنع نائب القاضي مثابة كافي الجبة والعنه والا باعن الاسلام قلنا النتيجة موثقة
والواجب عليه نقض الدين والبيع ليس بطريق متعين لذلك خلاف الجبة والعتة والآية ان الواجب عليه الاستسكان بالمعروف او
الفسخ بالاحسان فاذا امتنع الاستسكان بالمعروف تعين الاخر والبيع غير متعين لنقض الدين فلا يتوب القاضي فيه منابه
للمدين اذا كان معسرا فان القاضي لا يجوز ليقضي من اجرة الدين او كانت امرأة لا يزوجها لنفسه دينها من مهرها الجبس
لبيعتي الدين من اي طريق شئت من شتر ارض وانها بارسال صدقة او بيع ماله بنفسه لا يبيع فقط وان بيع ماله لوجان
للقاضي لما جاز له جلس له فيه اضارا بها بتعذيب المدين وناحية من الطالب فلا يملكه فيكون ظالما وبيع النبي صلى الله
عليه وسلم ماله معاد كان باذنه استعان بالنبي عليه السلام والدليل عليه ان بيع ماله لا يجوز حتى ياتيه ويأتي ولا يظن بمعاد
انما خالف آخر النبي صلى الله عليه وسلم حاشاه وان من شرط حرم البيع التراضي لقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
لان تكون تجارة عن تراض منك ولم يوجد الرضا فكان نحل الحاكم باطلا وقال عليه السلام لعل مال امرء مسلم الا يطيبه نفس
منه ونفسه لا يطيب ففعل القاضي بغير رضاه فصار كالأجارة والشرع على ما ذكرنا **ولو ماله ودينه درهم ففني**
بل امره وكذا اذا كان كلاهما دينيا لان الدين ان يأخذ به يده اذا طفق مجلس حقه بغير رضا المدين فكان للقاضي ان يبيعه
ولو دينه درهم وله دينان او بالعكس بيع في دينه وهذا بالايجاب كاعند ما تظاهر وما عندك حينئذ فاستحسن
والفقيه لا يجوز للقاضي بغير ما ذكرنا ان هذا الطريق غير متعين لنقض الدين فصار كالعرض وجه الاستحسان انما يتعد ان
جنسا في الثمنية والمالية ولقد اجمع اهل العلم في الزكوة مختلفان في الصورة حقيقة وحكما احاطة حقيقة فظاهر واحكامها
كلاهما لا يجري بينهما ربو الفضل لا خلافا في النظر الى اتحاد ثبوت للقاضي كناية النصف وبالنظر في الاختلاف يسلب عن الدين كناية
الاخذ عملا بالنسبة خلاف العرض كان الامراض تتعلق بصورها واعيانها وليس للقاضي الحق النصف بغيره منع عرضه
في ملكه اما الشك في سبيل لان المقصود منها المالية دون العين فاقترنا قال **ولو بيع عرض وعقاره ابي لا يبيع له**
القاضي عرض الدين وعقاره وهذا عند ابي حنيفة وعندهما يبيع وقد بيناه ثم عند ابي حنيفة يبيع النقص لا تمامه فله
القلب ولا ينتفع بعينه فيكون سبيها اهل الدين فان نقل شي من الدين باع العرض لا تمامه تعد للقلب والاستراح
فلا يملكه كغيره ضرر في بيعها قال في ثمنها بالدين باع العتار لان العتار بعد الاقتناء فيلحقه ضرر ببيعته فلا يبيعه الا
عند الضرر وهو نظير ضرر الدين الى اموال الزكوة فانه يصر في الدين الى القدر من ثم الى الاهل فالاهل فلهذا
الذي ذكره من احادي الروايتين منها وقال بعضهم بيد القاضي يبيع ما يخطي عليه النوي من عرضه ثم ما لا يخطي عليه الثلث منه
ثم بيع العتار ان القاضي يبيع ما يخطي عليه ان ينظر الدين كما ينظر الدين فيبيع ما كان انظر له وبيع ما يخطي عليه الثلث
انظر له ويترك عليه دسنت من ثياب يدينه وبيع الباقي في كفاية قبل يترك له دسنت لانه اذا غسل ثيابه لا يترك من
ثيابه وقالوا اذا كان للدين ثياب يبيعهها ويكتفي بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيفني الدين ببعض ثمنها ويشترى ما بقي
ثوبا يبيعه لان قضاء الدين فرض عليه فكان اول من التجمل على هذا اذا كان له مسكن فيمكنه ان يجزى بما دون ذلك ببيع
ذلك للمسكن ويقضي بغير ثمنه الدين ويشترى ما يباقي مسكنا يكفيه وعن هذا قال مشايخنا رحمهم الله يبيع مالا يحتاج اليه
في الحال حتى يبيع اللبد في الصيف والنخل في الشتاء وان اقر في حالة الحجر ماله لم يره ذلك بعد قضاء الدين لانه يتعلق به
المال حتى لا يرين فلا يتمكن من ابطاله ففهم بالاقرار به لغيره مالا استهلك مالا لغيره حيث يراهم مالا
المال المستهلك لانه فعل حسي والحجر لا يبيع في افعال الحسية وهو مشاهد فيبشركم لا تنفاه انتهى خلاف الاقرار لان
اعتباره شرعي فامكن الحجر فيه لانه غير مشاهد فيمكن ان يكون كاذبا فيرد اقراره للتمهة حتى لو كان سبب وجوب الدين
ثابتا عند القاضي بعلمه او بشهادة الشهود شارك العرما ولو استغاد مالا اخر بعد الحجر فغدا اقراره فيه لان الحجر ثبت لصيابه

الحجر

على قضاء حق العرما وحققه تعلق بالمال القائم في يده وقت الحجر لا بالاستغاد بعده وينفق على المدين المحرور وعلى
زوجته واولاده الصغار وذوي ارحامه من ماله لان حاجته اولى بمقدمه على حق العرما **واذا كان**
الحجر عليه سبب لا فلاس بل بحبس حتى يظهر للقاضي اعلا ماله فاذا ظهر له ذلك اخرج من الحبس وقد ذكرنا الحبس
وما يحبس فيه من الدين وكيفيته الحبس وقدره ويدين من الحبس في كتاب القضاء اذا اخرج من الحبس لا يحول
بينه وبين عرماه بعد الاخراج بل لا يزونه عند ابي حنيفة لقوله عليه السلام لعاج الحق البدي واللسان اربا بالبدل الملائم
وباللسان النفاضي ياخذ وفضل كسبه ويقسم بينهم بالخصم لا يستول حقهم في القوة ولو قلده البعض على البعض
في القضاء لانه تصرف في خالص ملكه ولم يتعلق احد حق في ماله وانما حقه في ذاته فله ان يوش من شأه عرماه
ذكرة في النهاية وعزاه الى الذخيرة وذا الى فتاوى السعي ولا يمنعونه من التصرف والسفر حاله الملائمة ولا يحبسونه
في مكان لا يحبس بل يدور هو حيث يشاء وروى عنه لانه بذلك يتكر من التخصيل لقضا الدين والحبس غير مستوفى
عليه بعد احواله منه ولو دخل داره لحاجته ماله في البداية لا يتبعه بل يحبس على باب داره الى ان يخرج لان الانسان لا بد
ان يكون له موضع خلوة وقال في الزيادة اذ لم ياذن له في الدخول بحسبه على باب الدار ومنعه من الدخول كذا لا يخفى
او صرح من جانب اخر فيقول ما هو المقصود من الملائمة وقال في النهاية ليس لصاحب الحق ان يمنع المملوك من الدخول
في بيته لغايته او عند الاذا اعطاه العتة او عدله موضع اخر لا يلجأ الى محبته له ان يمنعه من ذلك حتى لا يضر
بغيره اذا كان يعمل المملوك سقي الماء ونحوه ليس لصاحب الحق ان يمنعه من ذلك ولكن له ان يلزمه او يلزمه ثيابه او
اجيره او علامه الا اذا كفاه نفقته ونفقة عياله واعطاه محبته كان له ان يمنعه عن ذلك لانه لا ضرر على المملوك
في هذه الصورة وقال ابو يوسف ومحمد اذا فلسه الحاكم حال بيته وبين عرماه الا ان يقيموا البيعة ان لم يملكوا لقوله
تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقد ثبتت عسرة من وجب انتظاره قلنا دينه ثابت في ذاته وذلك بخبر
مناجته والآية توجب الانتظار الى الميسرة ونحن نقول به لانه لا يملك له شيء من حقه حتى ثبت انه قد حصله ماله وانما
يلزمه ثيابه ما حصل له من المال لان المال عاجز وراح فيمكن ان يحصل به في كل ساعة وفي كل لحظة والملائمة لا تفي
النظرة الى الميسرة وان وقوف الشهود على عدم المال لا تحقق حقيقة اذ العذر لا يحاط بالعلم وانما ثبت بالاستسكان
على ظاهر حاله فيمكن ان يكون له ماله قد اخفاه عن العرما لان كثيرا من الناس ينزبون بزي الفقير وهو اغنيا قبل ارمونه
لاختياره ان يظهر ثروته وقوله الا ان يقيموا البيعة ان لم يملكوا لا إشارة على ان بيعة اليسار تنجح على بيعة الاعسار لانها
اكثر اثباتا لا غنا تشهد بالوجود ولا خري بالبعث ما يبيد المنة اولى من الثا فيه وكان ينبغي لا ينقل الثانية اصلا لما ذكرنا
لكن قبلت استحسننا بعد الحبس لا قبله لا تخاف بالانضمام الى الحبس لها ثبوت القلب فنقبل فيه احتياطا وان
قالوا انه كثير العيال صديق الحال كان شهادة بالاثبات فنقبل بالاستبهة وفي النهاية قال محمد رحمه الله المدين الحبس
في مسجد حية وان شأه بينه لانه ربما يطوف به في الاسواق والسكك من غير حاجة وفي ذلك من المدي وفي رواية
احري عند لصاحب الحق ان يلزمه مديونه المعسر حيث احب من المصروف ان كان المملوك ولا يعيشره له الا من كدبه لم يكن
له ان يمنعه عن الذهاب ومن ان يسعي في مقدار قوته يوما فيوما فاذا اكتسبه ذلك في يومه فله ان يمنعه عن
الذهاب في ذلك والحبس عليه قال هشام سالت محمد رحمه الله عن رجل اخرج من الحبس على تغليس فزاي محمد الملائمة
مع التغليس واشار الى المعني فقال لعل عندك ثيابا لعل لنا به فقال هشام قلنا له فان كانت الملائمة تضربها له
وهو ممن يكتسب في سفي الما في طوفه قال امر صاحب الحق ان يوكل غلاما له يكون معه ولا يمنعه عن طلب قدر قوته
يومه ولعياله وكذلك ان كان يعمل في سوقه فانه صاحب البداية ولو اختار المملوك الحبس والطالب الملائمة ما خيار
الى الطالب لانه ابلغ في حصول المقصود لا اختياره الا ضيق والاشق عليه الا اذا علم القاضي ان يدخل عليه بالملائمة ضرر
يتم باللا يكتفه من دخوله داره وحده فحينئذ يحبس به دفعا للضرر عنه وهذا الذي ذكره يستقيم بل الحبس ويجده
لا يستقيم لانه لا يحبس من اخرجه من الحبس وكان الكلام فيه ولو كان الدين لرجل على امرأة لا يبارحها لما فيها

مكلف يكون اهلا لسببه وهو التصرف والسبب غير مشروع لذاته بل لحكمه فاذا لم يترتب عليه حكم لا يكون مشروعا
كطلاق الصبي وعناقه لا تملك له كالمكاتب ولهذا يقدر بینه حاجته من قضاء دينه ونفقته وليس
لمولي ان يخذل اهل بيته خلافا لمقتضى دينه فانه لا يثبت فيه حكم مالي حتى لا يكون مشروعا ولا يقال لو كان
استقاطا لما ملك عليه لا تملك له ليس باستقاطا في حق ما لم يوجد فيكون الشيء امتنا عاين الاستقاط فيما لم يوجد وهو في اللغة الاعلا
ومنه الاذن وهو الاعلام بحد الوقت وبقيته والاذن ممن يملك التصرف بيقا واجارة ورهنا وتحوذ ذلك لا يشترط
ان يكون مالكا للربية حتى جاز الاذن من العبد المأذون والمكاتب والشركاء معاوضة وعناقا والاصحاب والفقهاء والوالي
وغيرهم هو التفسير الشرعي وهو ما ذكرنا من فقه المخرج **وقيل بالسكوت ان ابي عبد الله بيع وشترى ابي**
يثبت الاذن للعبد بسكوت المولى عند براءه يشترط فيه بيع وشترى في ذلك بين ان يبيع عينا مملوكة للمولى او لغيره بآذنه
او بغير آذنه ببيعها او فاسدا هكذا ذكر صاحب الهداية وغيره وذكر ما في خان في قنائه اذ اري عبد الله ببيع عينا
من اعيان المالك فسكت لم يكن آذنا وكذا الترخيص اذ اري الراعي ببيع الرمن فسكت لا يبطل الرمن روي الطحاوي عن
الصحابة رضي الله عنهم ولوازمه المولى ببيع متاع غيره بغير ما ذنوا له ولوراي عليه في ما فوضه ببيع فسكت حتى
باع متاعا كثيرا من ذلك كان آذنا ولا ينفذ على المولى ببيع العبد ذلك المتاع ولوراي المولى عليه ليشترى شيئا يدرا المولى
او ذنوا به فلم ينفذ بغير ما ذنوا له فان فقد الترخيص من مال المولى كان المولى ان يسترده ولا يبطل البيع بالاسترداد ولو كان
وقع في عذر رجل متاعا لا يبيعه لباعه بغير اذن المولى فراه المولى ولم ينفذ كان ما ذنوا له في التجارة ويحوز ذلك البيع على
صاحب المتاع ونكلا في العدة قيل ترجع الى الاستدلال بالعبد وانه رفر والشا فجي لا يثبت الاذن بسكوت المولى
عند براءه ببيع او يشترى لان سكوته محتمل الرضا ومحتمل السخط فلا يثبت بالسكوت لان آذنا بآذنه فلا يثبت
بالسكوت كما اذ اري اجنبيا ببيع ماله فسكت ولم ينفذ ذلك عليه بسكوته ولهذا يجوز ذلك البيع بدلالة الحكم
وهو السكوت فاذا كان يجوز بغيره من البياعات وكذا لوراي القاضي الصبي والمعتق او عبدا ببيع ويشترى
فسكت لا يكون آذنا في التجارة مع اذنه ان اذن للبيعت والمعتق اذ لم يكن له ولي ولعبد هما او كان لكل واحد منهما ولي
وامتنع من الاذن له عند طلبه منه ذلك وكذا سكوت المرفوع عند ما يري الراعي ببيع الرمن لا يكون رضاي وان كان
اذا اري عبده يتزوج او اتمته تنزوج فسكت لا يكون آذنا منه بالزوج وكذا الوالت مال غيره وصاحبه ينظر وهو ساكت
لا يكون آذنا منه له حتى كان له ان يطالبه بالميان ولنا ان هذه التصرفات بنية على عادات الناس وقد حيرت المعادة ان
من لا يرضى بتصرف عبده بغيره عنه ويؤديه عليه واذا سكنت دل على رضاه به فصار آذنا دلالة لاجل دفع الضرر عن الناس
فانهم يعتقدون ذلك اخلافا منه فيما يرضون خلا لفعله على ما يقتضيه الشرع والعرف فصار لسكوت النبي صلى الله عليه
عليه وسلم عند امر بجانيه عن افعيبر والانكار وسكوت البكر والشبيبة والمولى القديم عند ما يري ماله يقسم في الغائب
خلافا ما اذا سكنت عند ما يري الاجنبي ببيع ماله لانه توكل والتوكيل تصرف للتوكيل لان نفسه والتوكيل لا يثبت
بالسكوت وكذا العبد وكل في حق ما باعه من مال المولى لانه مملوك العبد وهو المولى والتوكيل لا يثبت بالسكوت وكذا اذن
القاضي لانه لا حق له في مال الغير حتى يكون الاذن استقاطا لحقه وسكوت المرفوع اجارة في رواية فلا فرق بينهما والفرق
على الاخرى ان المولى اجارة بل المرفوع من عظيم خروج العين من يده والامة التي مقامه في جعله رهنا وهو في
الامة لا يعرف حل محصل او يولي عليه فلا ينفذ هذا الضرر الا بالتصريح منه وهذا هو الجواب في تزوج العبد
والامة وفي الامانة مال الغير ان المولى وما حب المال فيه من راحة لا يلزمه يدون التزامه صرحا خلافا لما عرفت
فانه لا يرضى فيه في الحال وفي المال جانب الشفع راجح لا يرضى من الدين لا يلزمه الا بعوض وجانب تخيل الرجوع راجح
لان العبد في النكاح وكيل عن المولى لان المولى يملك ان يعقد عليه بغير اختياره ولهذا اذا اذن له بالتزوج لا يكون
ما ذنوا له حتى لا يملك ان يتزوج الا واحدة لان التوكيل لا يتعمد ولا يثبت بالسكوت خلافا لبيع **وان**
اذن له عاملا بشرا شي بعينه ببيع ويشترى يعني لو اذن له مولا اذنا عاما بان قال له اذنت لك في التجارة

وشرطه ان يكون العبد
من عقل التصرف

في التجارة

قال
الاستدلال
بأنه لا يثبت
بالسكوت

لم ينفذ بشرا شي بعينه ولا ينفذ من التجارة جاز له التصرف في جميع التجارات ببيع وشترى كمال اللفظ يتناول جميع انواع التجارة
واما اذا امر بشرا شي بعينه كالطعام والكسوة لا يكون ما ذنوا له لانه استند على المولى بانه لا يستند
وعلى هذا لو امر ببيع ثوب بعينه لا يكون ما ذنوا له وكذا لو قال له اجتر نفسك من ثوبك لانه امره بعقد واحد فيكون استنداما
خلافا ما اذا قال له اجتر نفسك من الثوب او اقطع صباغا او خياطا او قصارا او قال اذن لي في القباولت حر حيث يكون اذنا لانه امره
بعقد متعدد فيدل ذلك على الاذن وكذا اذا قال كل شعرك او كل يومك كان ما ذنوا له كقوله استتر ثوبا وبعه او بيع ثوبك هذا واشتر
وذلك بالتجارة لا بالتكدي والقابل بينهما اذ اذن له بعقد متكرر كان ما ذنوا له كقوله استتر ثوبا وبعه او بيع ثوبك هذا واشتر
ثمنه وان اذن له بعقد واحد ولم يوجد فيه ما يدل على الاذن لم يكن ما ذنوا له عادة وقوله اذن لي في القباولت حر حيث يكون قوله
ان اذنته الي طائفة من القباولت رايه وبغلا وقال استثنى عليه وبغ الما من الناس كان آذنا لانه امره بالتكسب وذلك بالاذن
ولو عصب العبد ثوبا فامر مولا ببيعه كان آذنا لانه لا يمكن حمله على الاستدلال لعدم الحكم فنعين الاذن ولو امره بنوع من التجارة
كان آذنا في الجميع وكذا اذا قبله بوقت او بمعاملة شخص لا يقيد به عذنا وفيه خلاص رفر والشا فجي ناعا على انه توكل عند ما عذنا
استقاط وقد بينا ان اذا صار ما ذنوا له في جميع التجارات كان له ان يبيع ويشترى وان كان فيه غير ما حشر على حيفه رجا الله رضا لا
لا يجوز محاباة لا يتقرب الناس في مثل لان العين الفاحش جاز مجري الترخيص حتى اعتبر من المرفوع من ثلث ماله ولا يجوز من الاب
والوحي والقاضي في مال الصغير والفرع غير داخل فيه فلا يجوز وهذا ان المعصود من التجارة الاستدراج وهذا لانه ان لا
رأيه حيفه رجا الله انه آذنا لانه وقع في من عقد التجارة والواقع في من الشئ كان له حكم ذلك الشئ وهذا ان التجارة مباحة للمالك
بالمال ولقد جرى فيه احكام البيع في الكل كوجوب الشفعة وجواز المراجعة وقد عكس عند المخرج في حق التجارة فيمنع ولا يجمع كعكس المخرج لا غنا
خلاص العدة لا يثبت تجارة ولا خلاص الاب والوحي والقاضي لان تصرفه مقيد بالا نظر ولا يلزم من صحة من الصبي بعد الاذن ان يبيع
منه كالاذن بالبيع حتى الورثة تعلق بالمالية فليس له ان يبطله ولذا ابيك بالعين اليسير ايضا فلا يبيع الاستدلال به لان البيع
بالعين الفاحش من صنيع التجار لا يستلزم قلوب المجاهرين وبيع بغير غاش في صفقه وبيع في اخري وعلى هذا الخلاف ببيع
الصبي والعتق المأذون له ولوراي العبد المأذون له وجا فيه بغير من جميع المال اذ لم يكن عليه دين قوله كان عليه دين فمن
جميع ما بقي بعد الدين لا لا تنصاري في الحر على الثلث لكن الورثة ولا وارث للعبد لا يقال المولى بمنزلة الوارث لا تملك له ربح
بسقوط حقه بالاذن فصار كوارث اذا سقط حقه من الثلثين فان تصرف المرفوع يتعد في الكل خلاص غرامه على ما في الاخرى من
بسقوط حقه فلا ينفذ محاباة في حقهم وان كان الدين محظا بما في يده يقال ليشترى اذ يجمع المحاباة ولا فرق في المبيع كافي في الحر هذا
اذا كان المولى صبي او كان المولى مريضا لا يبيع محاباة العبد الا من ثلث مال المولى كتصرفات المولى بنفسه لان المولى باستدانة
الاذن بعد ما رضى فانه متصرف نفسه فصار تصرفه كتصرفه والقاضي من المحاباة وغير الفاحش فيه سواء حتى لا ينفذ الكل الا من الثلث
وبيركها اي يجوز له التوكيل في البيع والشراء لانه من توابع التجارة فلهذا لا يمكن من مباشرة الكل يحتاج الى المعين قال
وبيركها وبيركها لا ينفذ من توابع التجارة لانها ايضا واستيفاء وينفرد فلهذا بالهلاك **وبيركها وبيركها** لا ينفذ من صنيع
التجار بغير اذن المصارفة اذ اذن ودعا وكذا الاجارة بان موجه على انه او يستاجر اذ اذن له ان يرفع الارض مزارعة وبأخذها وسفافة
لان ذلك من عمل التجار قال عليه السلام الزارع يتاجر به وله ان يشترى طعاما ويوزعه فيها ويستاجر السيوف والحواريات ويوزعها
لما فيها من تحصيل المال **قال** **وبيركها وبيركها** وقال الشافعي ليس له ان يوجر نفسه لان الاذن لا يتناول التصرف في نفسه ولهذا
لا يكون له ان يبيع نفسه ولا رهنها فكذا انما فقه لان المنافع تابعة لنفسه **وقال** ان الاجارة تجارة وهو تصرف على عتقه اذ يبيع له
المنافع دون النفس فيملكه وانما لا يجوز بيع نفسه لانه يبطل الاذن اصلا لانه لا يجوز بيعه بخلاف الاجارة ولا يلزم من امتناع جواز بيع
النفس امتناع الاجارة الا ان يري في الحر ملكه ببيع نفسه ويملك اجازتها واقر به المكاتب وهو تظهير فانه يملك اجارة نفسه ولا
يملك بيعها والرهن يوجب الحبس على الدوام الى قضاء الدين بغير بدل يقابل به عرض المولى وهو التحصيل فلا يملكه ويشتر
شركة عاز لانه من صنيع التجار لا من طريق التحصيل والربح وليس له ان يشارك معاوضة لانه انتقص الكفالة وهو لا يملكها لكونها متبعا
وبيركها وبيركها لا ينفذ من توابع التجارة لانه لو لم يبيع اقراره ليعامل احد فلا بد من قبول اقراره فيها هو من باب
وبيركها وبيركها لا ينفذ من توابع التجارة لانه لو لم يبيع اقراره ليعامل احد فلا بد من قبول اقراره فيها هو من باب

الجارية والافرا والدين منه وكذا الغصب لان ضمان الغصب ضمان معاوضة عندنا لا يملك الغصب بالضمان فكان من باب التجارة ولما
اقر به احد المتخاصمين كان شركه مطا ليا به ركد الوارثين اياهم بشرا فاسدا فاقرانه وطبعا بحج عليه العقر في الحال ان لم يرد
باعتبار الشرا اذ لولا له لوجب الحد دون العقر لكان ما اذا اقر بولي جارية بالمتكاح حيث لا يظهر وجوب العقر في حق المولي اما لو اقر
به بعد الحرية لانه ليس من باب التجارة ولهذا لو اقر به احد المتخاصمين لم يلزم شركه اقراره بالودعية من باب التجارة لانه لا يجد بانه
فكان من ثوابه ولو اقر به بغيره لكان عليه دين او لم يكن اذا كان الاقرار في صحة وان كان في المرض فدمر عدا الصحة كما في الحر
انما يكون من باب التجارة من دينه ببيع اقراره به صدقة المولي او كذبه وما لا يكون من باب التجارة لا يصدق فيه الا تصد بقره
لانه دينه كالحجر عليه ويطلب اقراره للزوج والولد والوالدين عندنا في حبيفة خلافا لما هو كالا خلافا في بيع الموكل من هؤلاء
ولا يزوج له من باب التجارة لان دينه من راعي المولي بوجوب المهر والنفقة في رقبته **قال** **ولا يخرج المهر**
وقال ابو يوسف يزوج الامة دون العبد لان فيه تحصيل المنفعة وهو تحصيل المهر وسقوط النفقة فاستبها اجاز هذا جاز للمالك
وروي الاب والاب وان اذن بنتا ولا تجارة وليس تجارة لانه لا يملك تزويج العبد بخلاف المالك والاب والوصي لان
المالك يملك الاكتساب وذلك لا يختص بالتجارة وكذا الاب والجد والوصي لان نصن مفسر مقيد بالنظر للصغير وتزوج الامة من الاقرار على
هذا الخلاف الصبي والمعتقة المأذون بها والمصارف والشرك عتبا ومعاوضة جعلها حبة العداية الاب والوصي على هذا الخلاف
وهو مستوفاه ذكر المسند بنفسه في كتاب الكاتب مثل ما ذكرنا ولم يذكر فيها خلافا بل جعلها كالكتاب وكذا في عامة كتبها بنا
كالمسوط ومختصر الكافي والفتاوى **ولا يبيع** لانه ليس من باب التجارة اذ هي مبادلة المال بالمال والبدل في الحال مقابل
منه الجاني لم يكن من باب التجارة ولان الكتابة انما توجب حرية البدن في الحال وحرية الرقبة في المال والادان
لا يوجب شيئا من ذلك والسبي لا ينتقل ما هو موقوف الا اذا اجاره المولي ولم يكن على العبد دين كان لا امتناع لحقه فاد اجاره وان لم يمنع
فينفذ هذا الماعرف ان كل عديم موقوف وله مجيز حال وقوعه يجوز باجازه فتكون الاجرة الا حقه كالوكالة السابقة ثم ليس للعبد
ان يفتقر البدل لانه نائب عن المولي كالوكيل فكان قبض البدل من نقد العبد من حبيته لان وكيله فيه صغير ومعتق فلا يتعلق به حقوق
العقد كالمتكاح بخلاف المبادلة المالية وذكر في النهاية انه لو كان على العبد دين قليل او كثير فكفائته باطلة وان اجارها المولي لان قيام الدين
بمنعه من ذلك قل او اكثر وهذا مشكل فان الدين اذا لم يكن مستغفرا لرقبته ولما يرد له اذ لا يمنع الدخول في ملك المولي باجماع اصحابنا حتى جاز
لمولي عتق ما يرد فكيف ينصرف هذه المسئلة على قول من شأني هذا او اما الخلاف في المستغرق فعندنا في حبيفة يمنع من دخوله
في ملك المولي وعندهما لا يمنع ولو ادعى الكاتب البدل في المولي قبل الاجارة ثم اجاز المولي لا يفتقر وسلم المقبوض للمولي لانه كسب عبده
قال **ولا يفتقر** لانه فوق الكتابة فكان اوله بالانتفاع وان اجاره المولي ولم يكن عليه دين جاز وكان قبض العوض اليه ان كان العتق
على حال وان كان عليه دين مستغرق لا ينفذ عندنا في حبيفة خلافا لما بناه على انه ملك ما يرد له ام لا **ولا يفتقر** لانه تبرع
ابتداء وهو لا يملك **قال** **لا يبيع** لانه تبرع محض وسوا كان يعرض او يفتقر عوض لانه تبرع ابتداء او ابتداء وانتها **قال**
ويهدى طعاما ليس ويضيق من طعامه لان التجار يمتحنون اليه لا يتخلاب قلوب التجار من روي انه عليه اللام كان يجيب دعوة
المملوك والارادة المأذون لانه لا يجوز عليه ليس لان يتخذ الضيافة البسيطة لعدرا لان روي يوسف ان المجرى عليه اذا دفع
اليه المولي فوات يومه قد عاقب رغبته على ذلك الطعام فلا يباس به خلاف ما اذا دفع اليه قوت شهر لا يمتنع اذا اكله ينصرف المولي
ولا يمكن ان يقدر للصبياته تقديرا لانه يختلف باختلاف المال وغيره وقالوا في الهداية ليس له ان يهدى الا الشيء اليسير من المأكول
وليس له ان يهدى الدرهم ولا يباس المرأة ان تصدق من بين زوجها بشي يسير كرقعت وخو يدون استطلاع رأي الزوج ان ذلك ما دلت
فيه عادة ماروي انه عليه اللام قال عام حجة الوداع اخرج المرأة من بيت زوجها فقيل له والطعام فقال عليه اللام الطعام افضل
اموالك الردية المأذون كالحطه وديقتها واما غير المدخر فلها ان تصدق به على العادة الجارية بين الناس والاب والوصي لا يمكن
في حال الصغير يملكه العبد المأذون له من الخا الضيافة اليسيرة والصدقة **قال** **وخط من الثمن عيب** لانه من صبيحة
التجارة وقد يكون الخط انظر له من ثبوت العيب بخلاف الخط من غير عيب او الخط اكثر من العادة لانه تبرع محض بعد تمام العقد وهو
ليس من صبيحة التجارة فلا ضرورة اليه بخلاف الحاجة ابتداء لانه قد يحتاج اليه التاجر على ما بيناه وله ان يوجله في دين وجهه له لانه

الاب والوصي لا يملكان
فحقه بالملك العبد المأذون

في البيع
في العتق
في الاجارة

منه

من عدا ان التجار **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله
تلا ببيع رقبته وبيع كسبه بالا جاع **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله
المولي فلا يتعلق بها الدين لا بتعليقه ولا بعرضه بل بالحق لا بربقته حال كان ولا يكون مشروعا مالا **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله
دين ظهر وجوبه في حق المولي فينتقل بربقته كدين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجات لان بيعه بالدين كان جائزا حين كان يباع
الحرة بالدين على ما روي انه عليه اللام باع رجلا يقال له سرق في دينه فانقضى في حق الحر فيبقى في حقه على حاله لعدم المانع
وفي تعلقه بربقته دفع الضرر عن الناس وحامل لهم على المعاملة وبه تحفل بقصد المولي لان العسر الذي ليس له مال لا يجامله احد
جزا من ثوي ماله ولا يحصل عرضه واذا انعلق بربقته يعامل بمحضر عرضه ويكفي الضرر عنه بدخوله ما اشتراه العبد في
ملكه وتعلقه بالكسب لا ينافي في تعلقه بالرقبة فينتقل بها جميعا وسدا لكسبه لانه اقر على المولي مع ايقاف حق العتق وما لا يتعلق
يستوفي من الرقبة دفعا للضرر عن الخراج **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله
معت مدة المأذون ولم يظهر له وجه باعه لان الفاضي نصب ناظر للمسلمين وقد نظر المولي بالانور وجوب العتق للعتق بالبيع ثم بيع
الفاضي هذا العبد بجمع عليه بين اصحابنا غير روي ان كان ابو حبيشة لا يري بيع الفاضي مال المفسس ولا يري حجر على المكلف والفرق
له انه اما امتنع بيع الفاضي مال المفسس لان بيعه يودي الى حجر عليه وهو لا يري حجر المكلف فامتنع لذلك واما في العبد المأذون
له فان المولي يجوز عليه عن بيعه قبل ذلك لانه لا يملك بيعه بعد ما انعلق بربقته الدين لما فيه من ابطال حق العتق فلا يكون محجورا عليه
بيعه الفاضي ولهذا المعنى يبيع الفاضي كسب العبد ايضا والمراد بالدين ما ظهر في حق المولي واما ما يظهر في حقه لا يبيع العبد به ولا يملك
به الا بعد الحرية **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله
كما في التركة ويشترط ببيع العبد نفسه ان يكون المولي حاضرا لان المولي هو المخلص في رقبته العبد كما اذا ادعى رقبته انسان ولا يكون
العبد فيه حصلا ولا يبيع كسبه لا يشترط حصول المولي ولا يشترط حضور العبد لان العبد هو المخلص في كسبه الا ان يري كسبه كان
هو المخلص فيه **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله
لحال لان دينه ثابت في دينه ولم يستوفوا الكل منه لان رقبته لم تفت به بقي دينه على حاله في دينه فيستوفونه اذا قدر على ايقافه
ولا يقدر الا بعد العتق لانه لا يمكن بيعه ثانيا ولا استسعاؤه لان المشتري ينصرف بذلك ولا يملك المالك ان يبيع عليه ثانيا او
يستغني بفتح من شره في يدي الى امتناع البيع بالكلية فيجوز الضرر على عتقه فلا يشترع وان العتق بالاجاز ان شاء استسعا
العبد وان شاء اباعه فاذا اباعه لم يبق له من ثمنه لا يبيع بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله
الكل ولو اشتراه بعد ذلك مولاه الذي باعه للعتق لا يمكن له ان يبيع العبد بربقته لان هذا ماله جدي ليس ببيد المالك كسب العتق حكما
نظرا لانه عتق ولا يفر ما اثاروا البيع بطا اختيار غيره على ما بينا لان ما باعوا ملكوا السعاية المشتري الاول بما اخذوا منه من الثمن
وهو ملكه من المولي الاول فقام مقامه فلا يكون لهم الرجوع عليه كما لا يكون لهم الرجوع على المشتري الاول في نفقة الزوجة ببيع ماله
نقد لان النفقة تجدد ساعة فساعة فيكون دينها دائما بعد البيع ويتعلق دين العتق بجميع ما يرد من المال المكتسب بعد الدين
وقبله باي سبب كان **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله
الدين عليه بسبب التجارة بما كان من كسب تجارته يتعلق به الدين لا بخلاف السبب وما لم يكن من كسب تجارته فهو كسب امواله
المولي **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله **قال** **لا يبيع** بربقته ببيع ماله
عن حاجة العبد لان العبد ليس باهل المالك فينتقله كالميت خلفه وارثه بشرط الفراغ عن حاجته لا فرق في ذلك بين ان يكون مكتسبا بطريق
التجارة او غيرهما كتركه الميت ويسلم المولي ما اخذ من العبد قبل حقوق الدين لانه حين اخذه منه كان فارغا عن حاجته فيحصل له مجرد الدين
ولو كان المولي باخذا من العبد كل شهر الغلة قبل حقوق الدين كان له ان يخذ بعد حقه غلة مثله استغنيا بالقياس لا يجوز له ذلك لان حق
العتق ما قدر في كسبه على المولي وجه الاستغسان ان في اخذه الغلة منفعة للعتق فانه يتركه على حاله لاجل ما يحصل له من المنفعة
ولو لم يخذ محجور عليه فينسب عليه ربا لا اكتساب فكان ما اخذه من الغلة كتحصيل الكسب لم فلا يمنع منه الا اذا اخذ منه اكثر
من غلة مثله فيسترد منه الزيادة لانه لو لم يكن من ذلك لم يحصل عرض العتق لم يكن في اخذه فائدة لم يوجب له بالقياس فيمنع ك

في البيع
في العتق
في الاجارة

فيقدر ربيته حقيقته **وتحجر بحجره ان علم اكثر اهل سوره** وقال الشافعي حجه صحه وان لم يعلم به احد من اهل
سوره وهذا بناء على ان الوكيل يتحمل جزاء الموكل وان لم يعلم بحجه وعنده لا يغير له حتى يعلم وكذا لا يشترط لصحة الحجر ان يعلم
العبد نفسه بحجه وعنده لا يشترط هو يقول ان المولى تصرف في خالص حقه فينفذ ولا يتوقف على علم غيره **والثاني** حجه عليه
لوصح به وعلمه لنفسه وانه ان اكتسب شيئا فامولى باذنه وان لم ينفذ دين يعلم اليقينه انه كان حجه عليه قبله فبما ختم
الي ما بعد العتق وهو موعود وليس يتحقق لا يدري بعصم ام لا وحيث يتحقق فالحق لا يكون حجرا عليه حتى يعلم او دفعا
للغرض وعنده لا يكتفي بما اكثر اهل سوره القياس لا يكتفي الا بما اجمع دفعه للصبر وعنده لا يستحسن ان اعلام الكل
متعددا ومتنوعا وفيه حرج وهو موعود فيكتفي بالاكثري لان الاشتغال وهو المقصود يحصل بذلك ولو حجه عليه كحصصه لافل
لم يصح حجرا عليه حتى لو ابعده من علم من غير ومن لم يعلم جاز البيع لانه لما صار ما ذنوبه في حق من لم يعلم صار ما ذنوبه في حق من
علم ايضا لان الاذن لا يقبل التخصيص على ما بينا او فنقول ان الحجر لا يتجزأ الا بالجزء الذي لا ينفذ لانه صده فكان كل واحد منها لا يقبل التخصيص
فيرجع جانب اكثره فيكون الحجر له لان اكثره يقوم مقام الكل في كثير من الاحكام لاسيما في موضع الاستظهار لانه من لا اكثره يحصل
الاستظهار حتى يستوعب الكل ولهذا الكافي تبليغ الرسالة الى اكثره حتى لا يبعد بعد ذلك احد بالمجمل باحكام الشرع بل يلزمه
بعد الاسلام وان كان جاهلا بما علاه خلاص ما اذا كان في موضع لم يبلغه كدار الحرب وسبي العبد ما ذنوبه الى ان يعلم بالحجر كما ينبغي
الوكيل على كونه حتى يبلغه العتق لانه لو اخرج من غير علمه لنفسه رتبته بعد الحجر ويلزم قضاء ما لم يرض به بعد الحجه
من خالص ماله وهو لم يرض به ولما يشترط ان يكون الحجر شايعا فيها اذا كان الاذن شايعا اما اذا لم يعلم بالاذن الا العبد ثم حجر
عليه يعلم العبد صار حجرا عليه لعدم الاضرار باحد **وبوت سوره وجوبه وخوفه بدار الحرب من ثلث**
اي يصح حجرا عليه هذه الاشياء علم العبد اولي يعلم ان الاذن غير لازم وما لا يكون الا من التصرف في ماله حكم الاذن لانه
يأذنه ابتدا في كل ساعة لتكنه من النسخ والحجر عليه في كل ساعة فنكره على ما كان عليه كاشا الاذن فيه فيشترط قيام اهليته
في تلك الحالة كما يشترط في ابتدا وتذات الاهلية بالموت والجنون وكذا بالحق لانه موت حكا حتى يعنى مدبره وامهات
اولاده وينقسم ماله بين ورثته فصار حجرا عليه في من بطلان الاهلية فلا يشترط فيه علمه ولا علم اهل سوره لان الحجر حكى
فلا يشترط فيه العلم كاعتزال الوكيل ماله الاشياء وبقراء الشركين كما اذا اخرج المولى عن ملكه كالشركة المفوضة بغير
ملك احد مالا يصح فيه الشركة وتغير عتاقا وان كان لا يملك احدهما ابدا لهما المراد بالجنون المطلق وقد ذكرناه في الوكالة
والاختلاف فيه **والثاني** اي بالاباق ايضا يصح حجرا عليه حكما حتى لا يشترط ان يعلم اهل سوره كما في الجنون
وقال زفر والشافعي لا يكون حجرا عليه بالاباق لان الاباق لا ينافي ابتدا الاذن الا ترى انه اذا اذن لعبد المحجور عليه
الاباق وجاز للعبد ان يحجر اذا لم ينفذ فلا يمنع بقاءه وهو دون اولي مضار كما اذا عصب وهذا لان صحة الاذن باعتبار
ملك المولى وقيام رايه ولم يخل ذلك بابا فقه كيف يصح حجرا عليه خلاص ما اذا اذن المولى واحوانه على ما بينا **والثاني** ان
المولى لم يرض بتصرف عبده المنذر المخرج عن طاعته عادة فكان حجرا عليه دلالة والحجر ما يثبت بالدلالة كالاذن
والاباق يمنع ابتدا عتاقا على ما ذكره شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده فلذا ان منع ولا سلطانا فالدلالة ساقطة
العبارة مع التصريح بخلافه اما العصب فان كان المولى يتمكن من اخذه بان كان العاصب مقر بالعصب او كان يملك
بيته يمكنه ان ينفذ من يد العاصب ويتنزع كسبه فيجوز ان ياذن له ابتدا فكذا بقا دلالة وان كان لا يتمكن من
اخذ بان كان العاصب جاحدا ولم يكن للمالك بيته يمنع الاذن ابتدا فكذا بقا لعدم ما يدل عليه ولو عارض الاباق
نالصحيح ان الاذن لا يعود **والثالث** اي الامه المادون لها نصير محجور عليها باستبدالها المولى وقال
زفر لنصير محجور عليها وهو القياس لان المولى اذا اذن لام ولله ابتدا يجوز فكذا ابتداء جده الاستحسان ان العادة له
حرت بتحصين امهات الاولاد وانه لا يرضى بخروجها واختلاطها بالرجال في المعاملة والتجارة ودليل الحجر كصريحه كما قلنا
خلاص ما اذا اذن لام ولله صرح بالانصر فينوق الدلالة فكان ولي الاخذ به ونظيره اذا قدم ما يده لاسباب
يكون اذا ثمنه بالاكل حتى حاله تناول ثم اذا اعطاه صرحا عن الاكل لا يعتبر الدلالة **والرابع** اي بالانذار يعني المادون

لا يصح

اما لنصير محجور عليها لنصير العادة لم تجز تحصيل المدة فلم يوجد دليل الحجر فنقبت عليها كانت اذا ثلث
بين حكمي التدبير والاذن لان حكم التدبير اخفا بحق الحرية في الحال وحقيقة الحرية في المال وحكم الاذن في الحجر
وبحق الحرية لا يمنع فكذا الحجر **وخص بها قيمتها العزما** اي حق المولى بالاستيلاء والتدبير قيمتها لانه
اثلث بالتدبير والاستيلاء محلان فحق العزما لانه بفعله امتنع بيعها وباليبيع يقضي حقه **قال**
والثاني **فرما في يده بعد حجه** مع وهذا عندنا حجة وجه الله سوا اقراره امانة عتقه او غصب او اقرار
فيقتضيه منه وقال ابو يوسف ومحمد لا يبيع اقراره وهو القياس لان المصحح لا قراره هو الاذن وقد زال بالحجر
ويده على كسبه وقد بطلت بالحجر لان يد المحجور عليه غير معتبرة فصار كما اذا اخذه المولى من يده بعد حجه عليه
قبل اقراره او ثبتت حجهه بالبيع ونحوه او كان عليه دين مستغرق لما في يده قبل الحجر فاقرب بعد الحجر من اقراره او كان
الذي في يده من المال حصلا بعد الحجر بالا حطاب ونحوه ولهذا لا يبيع اقراره في حق رقبته بعد الحجر عليه حتى لا يباع
رقبته بالدين بالاجماع ولا يلزم على هذا عدم اخذ المولى ما اودعه عبده القايص المحجور عليه لان منع المولى من
اخذها هناك فيما اذا لم يعلم انه كسب العبد حتى اذا علم انه كسبه كان له ان ياحلها وجه الاستحسان ان المصحح
لا اقرار قبل الحجر عليه هو اقراره لهذا لا يبيع اقراره قبل الحجر عليه فيما اخذه المولى والبد بابقية حقيقة وشرط بطلانها بالحجر حكما
فراغ ما في يده من الكسب عن حاجته واقراره دليل على حقيقته خلاص ما انتزعه المولى من يده قبل الاقرار لان يده قد زالت
عنه وبه المولى ثابتة فيه حقيقة وحكم فلا يبطل باقراره ويحلف اقراره بعدما باعه المولى من غيره لانه بالدخول في ملك غيره
صار كغيره اخر لما عرف ان تبدل الملك كتبدل العين فصار اقراره كاخرا عتق فلا يقبل فيما في يده كما لا يقبل فيما اخرجه
من يده ويحلف ما اذا كان عليه دين مستغرق لما في يده وقت الحجر عليه لان حق اصحاب الدين يتعلق بما في يده فلا يقبل
اقراره في ابطال حقه فيقدم مولى على المقر له كما لم يرض بغير دين وعليه دين في محنته وان اقراره لا يقبل في حق غيره ما به
ينقد من عليه ويحلف ما اكتسبه بعد الحجر لان حقه لم يتعلق به ولما ان حق العزما لم يتعلق بكسب المحجور عليه ويحلف
رقبته لا على ليست في يده وان ملك المولى في الرقبة ثابت حتى ينفذ فيها عتاقه وان كان على العبد دين مستغرق فلا يملك
ابطال خلاص ما في يده من الكسب فان المولى لا يملكه اذا استغرقه الدين وبه العبد فيه ثابته حقيقة ولو ارتفعت
لا ترتفعت حكما للحجر وشرط ارتقاعه بالحجر ان لا يكون عليه دين الا ترى ان المولى ممنوع عن ابطال يد العبد ما دام عليه
دين حتى يوفيه ولما كان شرط ابطال يد العبد عدم الدين لا يحجر ببقاء الحجر في حق زوال يد العبد عن ما في يده
عالم يثبت عدم الدين بدليله ولا يكتفي بشي من عدم الدين لعدم دليل وجوده كمن قال عتقه ان لم ادخل الدار اليوم فانت
حر فبقي اليوم لم ينفذ اذا ادعا المولى الدخول وان كان الاصل عدم الدخول وهو ثابت لعدم دليل الدخول لان عدمه لما
يجل شرطا لثبوت العتق لا ينفذ العتق بعدم الثابت لعدم دليل الوجود فكذا هذا وهو الذي يقوله الفقهاء الظاهر
لا يبيع للاستحقاق ويبطل للدفع وهو استصحاب الحال واذا لم يثبت الحجر بطل هذا العدم في حق ما في يده بقي
الاذن على حاله في حقه كانه لم يحجر عليه **ولا يملك سوره ما في يده لا حاط دينه ماله ورقبته بطل حجه عتاقه كسبه**
وهذا عندنا حجة وجه الله وقال لا يملك ما في يده من كسبه وينفذ عتقه من عبك ويجوز قيمته للعزما لانه يملك المادون له يملك
كسبه بالضرورة لان ملك الرقبة سبب ملك كسبه الرقبة لان الرقبة اصل وكسبه فرع واستغراقها بالدين لا يوجب خروج المادون
له عن ملكه حتى لو اعنته نفذ عتقه فيه وملكه وطى المادون لها فكذا كسبه الذي في يده لانه يبيع اصله فيكون مثله وتعلق حق العزما به استينافا
لا يوجب خلاصا في ملكه ولو اوجب لخال وطى المادون لها اذا وطى لخال بدون كمال الملك خلاص الوارث اذا اعتق عبد في التركة وهي كلها له
شعوره بالدين حيث لا ينفذ العتق لان انتقال الملك الى الوارث عند استغناؤه عنه نظرا له وهذا يقرر في اثر الاقرب فالاقرب لان العتق
الي الاقرب انفع له فاذا كان عليه دين كان النظر في الصرف الى قضا الدين دون النقل الى الورثة فلا يملكونه **والثاني** ان ملك المولى انما
يثبت في كسبه العبد الناجز خلاصه عنه عند فراغه عن حاجته فكذا الوارث على ما بينا والمحيط به الدين مستقول بحاجته فلا يخلقه
ولا يدخل في ملكه فلا يعنى باعتاقه لانه لا ينفذ فيما لا يملك ابن ادم خلاص رقبته لان المولى لا يخلقه في ملك رقبته بل كان ماله من قبل الاذن

فبقي ملكه بعد الدين على ما كان قبله وهو ظاهر الكتاب فان المولى ملكه رقبته حتى يعقن باعناقه ولا يملك ما في يده من اكسابه حتى لا ينفذ
اعناقه فيه فاذا انقضى عتقه في رقبته المادون له عنده وعندها فيه وفي كسبه بغير المولى للعرضا رقبته لانه انقلب بالاعناق ما تعلق به
حقوقه وكذا لو انقضى المولى ما في يده من العبيد بغير ما ذكرنا لكن بغير قيمته لانه لا يملكه وانما عتقه لتعلق حق الغير به
وعنده في ثلث سنين لانه صمان جناية لعدم ملكه ولو اشترى ذارح محرر من المولى لم يعقن عنده لعدم ملكه وعندها يعقن
ولو استوفى جارية عنده المادون له وعليه دين مستغرق صارت ام ولد له ويضمن قيمتها ولا يعقن عندها ولا قيمة ولها وهذا
بالاعتناق لان عند ما ملكه بان حقيقة وعنده صادف حق الملك ولهذا لا يجوز للمولى ان يزوجها ولو اعقنها المولى وعلى العبد دين مستغرق
ثم وطبعا مولد عتقت بالاستيلاء وعليه العقر لها ويثبت نسب الولد منه عندي حقيقة لان العتق توقف عنده على ان ينفذ
عند تلك الجارية الاثرية انه لو عتق دين العرضا او اير العرضا العبد عن يمينه حتى تلك الحارثية فقد عتقه فكذلك اذا ملك الجارية بالاستيلاء
دكون في المحيط **وان لم يحضر** اي ان لم يحضر الدين برقبته وما في يده جاز عتقه وهذا بالايجاع اصاعدها قطاهرو وكذا اعده في قوله
الاخر وفي قوله الاول لا يملك فلا بيع اعناقه لان الدين متعلق بكسبه وفي حق العتق لا فرق بين القليل والكثير كما في الرهن وجه قوله الاخر
ان الشرط هو الفراغ وبعبارة فارغ وبعبارة مشغول ولا يجوز ان يمنع الملك في الكل لان شرط عدم الملك لم يوجد في الكل ولا يجوز ان يمنع له
بقدره لان البعض ليس بولي من البعض فيثبت الملك في الكل ولانه لا يخفى عن قليل دين ولو جعل القليل مانعا لسد باب الانتفاع بكسب
عنده فيجوز ما هو المقصود من الاذن راضيا استغرق التركة بالدين يمنع ملكا الوارث في التركة وان كان غير مستغرق فبقي قول ابي حنيفة
الاول كذلك وفي قوله الاخر ملك الوارث جميع التركة على ما يجي نعم من بعد ان نشأ الله تعالى **ولم يبيع بعه من سيده الا بثلث**
القيمة لانه لا يملكه في البيع له بثلث القيمة فيجوز ما قل منه فيه بعه فلا يجوز وهذا لان حق العرضا تعلق بالمالية وليس له ان يبيع حقه بثلث
ما اذا اذن في الاجبي عندي حقيقة لانه لا يملكه فيه بثلث ما اذا باع المريض عينا من وارثه بثلث قيمتها حيث لا يجوز عند ابي حنيفة لان
المريض ممنوع عن اتيار بعض الورثة بالعين لان الناس لم اعراض في العين فلا يملك اتيار بعض الورثة بها وفي حق غيرهم ممنوع عن ابطال
المالية حتى كان له ان يبيع جميع ماله بثلث القيمة باقل منه التي تثلث القيمة اذا لم يكن عليه دين لان له ان يبيع بقدر الثلث كما يجوز له ان
يبيع به وبعد موته المريض العرضا احق بالمالية والورثة احق بالعين حتى كان لهم ان يستخلصوها بالقيمة وكذا البعض اذا سلم البعض
وهذا الحق لهم في التركة كحق المولى في مال عبده المادون له المدين حتى كان له استخلاصه بالقيمة وحق العرضا في الموضوعين المتعلقين
الا بالمالية حتى لا يكون لهم الاستخلاص بالقيمة اصلا وقال ابو يوسف ومحمد ان باعه من المولى جاز البيع فاحتمل ان العبد او يسيرا
ولكن كثر من ان يترك العبد ومن ان ينقض البيع لان في المحابة ابطال حق العرضا في المالية فينتصررون به بخلاف البيع من الاجبي
بالعين اليسير حيث يجوز عندهما ولا يورث المشتري مال الله والمولى بومر بار الله لا البيع باليسير من العبد بغير دين التبع والبيع
لجوز له تحت نفوذ العرمة فاعتبرناه بغيره في البيع من المولى للقيمة بغير تبع وفي حق الاجبي لا نعلمها بخلاف ما اذا باع من الاجبي
بالكثير من المحابة حيث لا يجوز اصلا عند مازن المولى يجوز بومر بار الله المحابة لان المحابة لا يجوز من العبد المادون له على اصلها
الا اذن المولى ولا اذن في البيع من الاجبي وهو اذن فيما يشترطه بنفسه غير ان زالة المحابة لحق العرضا وانقلبوا في قول ابي حنيفة
قبل بيعه البيع لان رد هذا البيع للقيمة فاشبهه بيع المريض من وارثه بخلاف بيعه له بثلث القيمة حيث يجوز لانه لا يملكه فيه بثلث
بيع المريض من وارثه بثلث القيمة عنده حيث لا يجوز ما ذكرنا **ان قوله** كقولها لان المولى بسبيل من تحلص كسبه لنفسه
بالقيمة دون البيع فلا يكون له ذلك بالبيع اولى تصار تصرفه مع مولا كمنصرف المريض المدين مع الاجبي والعين الفاعل
واليسير سوا عنده كقولها **قال وان باع سيده منه بثلث قيمته او اقل** مع لان المولى اجبي عن كسبه عنده اذا كان عليه
دين والكلام منه لانه لا يملك كسبه فيخرج المبيع عن ملكه فيبيع كما في الاجبي وعندها جواز البيع بعتد العارية وقد وجدت فان
المولى يستحق اخذ الثمن والعبد المبيع فثبت لكل واحد منهما ما لم يكن ثابتا قبل ذلك ما اذا **وبطل الثمن لو سلم قبل قيمته**
اي لو سلم المولى المبيع قبل ان يبيع الثمن ولا يملك العبد بشي لانه لا يتسلم البيع سقط حقه في الحبس ولا يجب له على عبده من
مخرج مما نا خلاص ما اذا اكل الثمن عرضا حيث يكون المولى احق به من العرضا لانه تعين بالعقد فملكه به عنده وعندها تعلق
حقه بعبده فكان احق به من العرضا اذ ليس هو بدين يجب في دية العبد ويجوز ان يكون عن ملكه في يده عنده وهو احق به

والعرضا

هذا ما في قوله من كسبه
عندها فيه وفي كسبه

من العرضا كما لو غصب العبد شيئا من ماله او ودع ماله عند عبده او قبض المبيع بغير اذن المولى بخلاف ما اذا باع العبد
من سيده فسلم اليه المبيع قبل قبض الثمن حيث لا يسقط الثمن لانه يجوز ان يثبت للعبد المادون له المدين دين على مولا
الاثرية انه لو استهلك المولى شيئا من اكساب عبده المدين من العبد هذا جواب ظاهر الرواية عن ابي يوسف المولى
ان يسترد المبيع ان كان قابلا في يد العبد ويحبسه حتى يسقط في الثمن لان المولى لم يسقط حقه من الثمن الا بشرط ان يسلم له
الثمن ولم يسلم فيبقى حقه في العين على حاله فيمكن من استرداده ما بقي العين قابلا في يده لانه يجوز ان يكون العين المملوكة للمولى
في يده عبده فكذلك يجوز ان يكون له ملك اليد منه واما بعد الاستهلاك فقد صار دينه فلا يمكن ايجابه على عبده **وله**
حبس المبيع بالثمن اي المولى حبس المبيع حتى يستوفي الثمن من العبد لان البيع لا يزيل ملك اليد الم يملك اليه الثمن فيبقى ملك اليد
للمولى على ما كان عليه حتى يستوفي الثمن ولهذا كان حقه من سائر العرما لان الدين تعلقا بالعين لانه يقابل به ويسلم بسلاحتها
فكان له شبه بالعين المقابل له فيكون للمولى حق فيه لتعلق حقه بالعين ولهذا يستوجب بدل الكتابة على الكاتب لما ان مقابل
برقبته مع انه لا يجب له على عبده دين بخلاف ما اذا سلم المولى المبيع او اوجبت بسقط دينه لذهاب تعلق حقه بالعين فيصير
الثمن دينه مطلقا فيسقط ولو باع المولى شيئا من العبد باكثر من قيمته بومر بار الله المحابة او نقض البيع قليلة كانت المحابة
او كثيرة لان الزيادة تعلق بها حق العرضا كما بينا في جانب العبد بخلاف ما اذا اشترى من غير المولى حيث يجوز اليسير من المحابة
عندها وعنده يجوز مطلقا والعين قد بيناه وقوله بومر بار الله المحابة يدل على ان البيع يقع جائزا ويجوز ان يكون على الروايتين
عند ابي حنيفة على ما بيناه هذا اكله فيما اذا اكل على العبد دين وان لم يكن عليه دين لا يجوز ما بيعته مع المولى لعدم العارية
لان الكل ماله ولا حق فيه لغيره **وباع اعناقه اي جاز اعناق المولى عبده المادون له المستغرق بالدين**
وهذا بالايجاع لقيام ملكه فيه واما الخلاف في اكسابه بعد الاستغراق بالدين وقد بيناه **قال ومن قيمته**
عرضا به اي المولى ضمن قيمة المعتق لعرضه لانه انقلب ما تعلق به حقوقه بغير ما يستحق منه ولا وجه لرد العتق
لانه لا يقبل الفسخ ما وجبنا الصمان علة دفعه للمدين من العرضا بخلاف ما اذا اكل المادون له مديرا او ام ولد حيث
لا يجب الصمان باعنا فقهما للعرضا لان حق العرضا لم يتعلق برقبته استنفذا بالبيع فليكن المولى مطلقا حقه فلم يضمن
شيئا وان كان الدين اقل من القيمة ضمن الدين لا غير لانه حقه وان كان الدين اكثر من قيمته ضمن قيمته بالغة ما بلغت لان
حقه تعلق بما يبيعه ليضمنها كما اذا اعتق الرهن المهرور خلاف ضمان الكفاية على العبد حيث لا يبلغ به دية الحر لان
القيمة هناك ماله الادمي من وجهه فلا يبلغ به دية الحر وكذا هنا لا يختلف بين ما اذا اعلم المولى الدين او لم يعلم بنزلة
اتلاف ماله الغير لما تعلق به حقه بخلاف اعناق العبد الجاني حيث يجب على المولى جميع الارش ان كان اعناقه بعد علمه بالجناية
لان الواجب فيها على المولى وهو مخير بين الدفع والعاد فيكون مختارا للعدا بالاعناق عالما ولا كذلك هذا لان المولى ليس عليه شيء وانما
يضمن باعتباره نفوت حقه كاتلاف مال الغير وذلك لا يختلف بين العلم وعدمه وكذا لو كان الجاني مديرا او ام ولد يجب على المولى قيمته
لغيره عن دفعه بفعله من غير ان يصير مختارا وهذا الجاني لما بينا **وطول لعرضا به بعد عتقه اي لعرضا به ان يطالبه بعد**
الحرية ان يقي من دينهم شي ولم يقي به القيمة لان الدين مستغرق في ذمته لوجود سببه وعدم ما يسقطه والمولى لا يلزمه الا قدر ما انقلب
فيقي الباقي عليه كما كان فيخرج به عليه ولهذا كان لغيره ان يتبعوا العبد بالكل ويبيعوا المولى عنه لان دينه عليه واذا اخاروا اتباع احدها
لا يبر الاخر لا لتفصيل مع المكنول عنه بخلاف العاصب مع غاصب العاصب لان هناك الصمان واجب له على احدهما فاذا اختار تضمين
احدهما بر الاخر ضرورة وهذا واجب على كل واحد منهما دين على حدة ولو اعتقه المولى باذن العرضا فله ان يضمن مولا القيمة
وليس هذا كاعناق الرهن باذن الرهن وهو مقصور لانه قد خرج من الرهن يادنه والعبد المادون له لا يبر من الدين باذن
العرم ذكره في المحيط **قال وان باعه سيده وقيمته المشتري ضمن العرضا لقيمة** لانه متعدي ببيعه وتسليمه الى
المشتري **وان رد عليه بغيره** رجع بغيره **وقال العرضا في العبد اي ان رد المشتري العبد على البايع** بالبيع بعد ما
ضمنه العرضا قيمته رجع المولى بغيره على العرما وكان حق العرما في العبد لان سبب الصمان قد زال وهو البيع والتسليم فصار
كالعاصب اذا باع وسلم ضمن القيمة ثم رد عليه بالبيع كان له ان يرد العاصب على المالك ويرجع عليه بالقيمة التي دفعها اليه

هذا اذا ارده عليه قبل القبض مطلقا او بعد القبض فسخ من كل وجه وكذا اذا ارده عليه بخيار الروية او المشروط وان
رده بغير بعد القبض بغير فسخ ولا سبيل للعزم على العبد ولا للمولى على القيمة لان الرد بالقراري اقالة وهي بيع في
حق غيرها وان فضل من دينهم شي رجوعا به على العبد بعد الحرية
او مشتريه اي وصفتها مشتريه وهو
معطوف على البائع فتقدر به وان باعته سيده وغيبته المشتري ضمن العزم البائع وهو ان يولي قيمته او ضمنوا مشتري
العبد قيمته لان كل واحد منهما متعدي في حق العزم البائع بما ذكرنا والمشتري بالشرا والقبض والجيب
او اجازة البيع واخذ والشر اي العزم ان يشاوا اجازة البيع واخذوا العبد ولا يفتقر احداهما الى القيمة لان الحق لم
والاجازة اللاحقة كالاذن السابق كما اذا باع المراهن المهر ثم اجاز المهر فالباع خلافا اذا اكل عن غيره بغير امره
اجازة لا ترفع غير موجبة للرجوع ولم يتوقف نفاذ الكفالة ولو وثقا على الاجازة بل نفذت على الكفيل غير موجبة
للرجوع فلا تنقلب موجبة له ولا كذلك ما نحن فيه **فما حصل** ان العزم مختار بين ثلثه اشيا اجازة البيع وتضمين
ايها شرا وانما ان ضمنوا المشتري رجوع المشتري بالثمن على البائع لان اخذ القيمة منه كاخذ العين وان ضمنوا البائع سلم
المبيع للمشتري وتم البيع لزوال المانع وايضا اختاروا تضمينه برئ الاخر حتى لا يرجعوا عليه وان ثبوت القيمة عند
الذي اختاروه لان المحسن بين شقين اذا اختار احدهما تعين حقه فيه وليس له ان يختار الاخر ولو ظهر العبد بعد الاختار
تضمن احدهما ليس له عليه سبيل ان كان الفاضي قضي لم بالقيمة ببيتة او باعين لان ضمنوا العبد بالقيمة بالقبض وان قضي
بالقيمة بقول الخصم مع بيته وقد ادها العزم اكثر منه فمما يختار ان يشاوا وصلا بالقيمة وان شئنا واردها واخذوا العبد
فبيع لم لانه لم يسل البعير كالحق فمهم بغيره وهو نظير المضمون في ذلك كما ذكره في النهاية وعزاه الى المبسوط قال
الراجح عفوقه المحرر المذكور في المضمون مشروط بان يظهر العين وقيمتها اكثر مما ضمن ولم يشترط هذا ذلك وانما شرط
ان يبيع العزم اكثر مما ضمن وان كانا حقه لم يسل البعير بغيره وبينهما تفاوت كثير لان الدعوى قد تكون غير مطابق
بغير ان يكون قيمته غل ما ضمن واقل فلا يثبت لم الخيار اذا اظهر وقيمتها اكثر مما ضمن فلا يكون المذكور
هنا مخلصا **وان باعه سيده واعلم بالدين فله العزم** لان حقه من ثمنه وهو حق الاستسعا والاستسعا والاستسعا
منه قيمته وفي كل منها فائدة فالاول ناموس والثاني ناقص مجمل وبالباع نفوت هذه الحجة فكان له ردده وفائدة الاعلام بالدين
سقوط خيار المشتري في الرد بغير الدين حتى يلزم الباع في حق المتعاقدين وان لم يكن لازما في حق العزم هذا اذا كان الدين حالا
وكان البيع من غير طلب العزم والشر لا يفي بدنه فاما اذا كان دينه موقفا فالباع لا يبيع جازا لانه باع ملكه وهو قادر على تسليمه
ولم يتعلق به حق لغيره لان حق العزم متاخر بخلاف الرهن بالدين الموجب حيث لا يجوز له بيعه لان الرهن ملك البعير فيه فلا يقدر المولى
على تسليمه ولا يد للعزم في العبد المادون له ولا في كسبه وانما تغل حقه مما بينته لفقنا الدين منه وذلك متاخر الى ما بعد
حلول الاجل وكذا اذا كان البيع بطلبه لان البيع ومع الاجل وان ظهر في البيع بمنزلة بغيره باقتصر فلا ينقص وكذا اذا كان
الشر بغير بدنه وودعة البعير لان حقه قد وصل البعير فنقد البيع لزوال المانع **وقال صاحب الهداية** قالوا انما وبه اذ لم
يصل البعير الشر وان وصل والامايات في البيع ليس لم ان يردوه لوصول حقه وفيه نظر لانه لا يثبت له خيارا يكون له خيار
الفسخ عند وصول الشر البعير اذا لم يكن في البيع محاباة وان لم يفسد الشر حقه وان كان فيه محاباة يثبت له خيار الفسخ وان وفي الشر
حقه وليس كذلك بل لخيار الفسخ اذ لم يفسد الشر حقه وان لم يكن فيه محاباة لاجل الاستسعا وقد ذكره بنفسه قبيلة له
والاخبار اقران وفي الشر حقه وان كان فيه محاباة لوصول حقه البعير ولو قال نافيلا المسئلة فيما اذا باع بغيره لا يفي بدنه
استقام وزاد الاستكال لان الشر اذا لم يفسد بغيره لم يفسد البيع كيف ما كان واذا وفي ليس لم يفسد كيف ما كان واذا لم
يوجد شي مما ذكرنا من ناجيل الدين وطلبه البيع ووقا الثمن بالدين فالبيع موقوف حتى يجوز باجزة العزم وهي مسئلة
الكتاب على ما بينا وذكر محمد رحمه الله في الاصل انه باطل واختلفوا في معناه فقال بعضهم معناه انه سيجعل لان البيع موقوف
وللعزم حق ابطاله وقال بعضهم معناه انه فاسد بدليل ما قال في الاصل انه اذا اعتقه المشتري بعد القبض او بده مع ذلك وبرز
قيمتها **وان غاب البائع فالمشتري ليس بخصم لم اي لو باع المولى عليه المدين وقيمتها المشتري ثم غاب البائع لا يكون**

المشتري خصما للعزم اذا انكر المشتري الدين **هذا عند الحجة** ومحمد وقال ابو يوسف يكون المشتري خصما
وقضي لم بدنه وعلى هذا الخلاف اذا اشترى دارا ووهبها وسلمها اليه ثم غاب المشتري الواهب ثم حضر الشفع فان
الموهوب له لا يكون خصما عند حلاله وعندنا مثل قوله في الشفعة هو يقول ان الذي يدعي الملك لنفسه في العين
فيكون خصما لكل من يارعه فيها كالوادعوا ملك العبد لا ينضم او ادعوا رجل ان يرد من عده **ولما** ان الدعوى تنضم فسخ
العقد وهو عام بالبائع والمشتري فيكون الفسخ قضا على الغائب والحاضر ليس بخصم عده ولا نا لوجعلنا ه خصما لا ينفذ
لانه يودي الى ان لا جعل خصما في الاصل الا اذا اثبتوا الدين لا يمكن بيعه بدنه لانه يجوز له ان يملك البائع وهو
غائب وفي بيعه فضا على الغائب وهو لا يجوز خلاف ما اذا ادعوا الملك لان صاحب اليد يظهر في الاصل انه كان غاصبا
منه والغاصب يكون خصما لمضمونه وخلاف دعوى الرهن لان فيه فائدة اذ الرهن لا يباع ولو صدق المشتري
في الدين كان للعزم ان يردوا البيع بالاجماع لان افتراره حجة عليه فيفسخ بيعه اذ لم يفسد الثمن بدنه ولو كان
البائع حاضرا والمشتري غائبا فلا خصومة بينهما وبين البائع بالاجماع حتى يحضر المشتري لان الملك واليد للمشتري
ولا يمكن ابطالها وهو غائب فاما بطل ملكه لان يكون الرقبة محلا لخصم لكن لم ان ضمنوا البائع قيمته لانه ما موقفا
حقه بالبيع والتسليم فاذا ضمنوا القيمة جاز البيع فيه وكان الثمن للبائع وان اختاروا اجازة البيع اخذوا الثمن
لان الاجازة اللاحقة بمنزلة الاذن السابق ثم المولى يبيع عده المادون له المدين بعد العلم بالدين لم يجعل مختارا
للفدا بالقيمة وبيع العبد الجاني بعد العلم بجانيه جعل مختارا للفدا بالارش لان الدين هنا على العبد بحيث لا يبرأ
بالعق ولا يجب على المولى شي ولو اختار المولى الفدا صرحا بان قال انا اقضي دينه كان عدة منه تبرعا ولا يلزمه
خلاف الحناية لان موجهها على المولى خاصة دون العبد فاذا تعدر عليه الدفع ينصرفه تعين الارش عليه وبقي
واجبا على حاله **ومن قديم مصر** **قال** **انا عبد زيد فاشترى** **وباع لزمه كل شي من التجارة** اي مقبل قوله
قوله في الاذن في حق كسبه حتى يقضي دينه من كسبه والمسئلة على وجهين احدهما ان يختار ان يوفاه اذ له فيصدق
استسعا عدا لا كان او غير عدل والقياس لا يصدق الا بحد لقوله صلى الله عليه وسلم البيعة اركن القياس ان
تشتط العدالة في الخبر لان جاب الصدق بها يتزوج **وجه الاستسعا** ان الناس تعلموه من غير اشتراط شي من
ذلك واجماع المسلمين حجة محضه الاثر وبقره القياس لان في ذلك ضرورة ويلوي فان الاذن لا بد منه لجهة
تصرفه واقامة الحجة عند كل عقد غير ممكن وما ضاق على الناس امره اتسع حكة وما عت بليته سقطت قيمته
وكذا على هذا القياس والاستسعا دعوى لو كاله والمضاربة والشركة والمضاعة وما اشبهها والثاني
ان البيع وليشتري ولا يحترس منه والقياس فيه الا يثبت الاذن لان السكوت محمل على الاستسعا يثبت
لان الظاهر انه ما دون له لان عقله ودينه يمنعه عن ارتكاب المحرم فوجب حمله عليه لوجوب حمل امور المسلمين
على الصلاح ما امكن من العمل بالدليل الظاهر هو الاصل في المعاملات دفعا للضرر عن العباد فلا يشترط فيه الاخبار انه
ما دون له بل يكفي بظاهر حاله فاذا ثبت انه ما دون له بظاهر حاله صحت تصرفاته حتى يظهر خلاف ذلك ولزمته البر
فيستوي من كسبه وان لم يفسد كسبه بالدين لا يباع رقبته لان ملك المولى في الرقبة ثابت فلا يصدق افتراره على مولا
ولا يلزم من وجوب الدين عليه ان يباع به الاثر **ان المدين وام الولد لا يباعان بالدين** خلافا لكسبه لان المولى لا يملكه
ما دام مشغولا بحاجة العبد وانما خلفه في الفاضل عن حاجته **قال** **ان حضر واخر باع** **ببيع والا فلا** اي لو حضر
المولى ناقرا بالاذن بيع بالدين لظهور الدين في حقه باقراره وان قال هو محجور عليه كان القول قوله كنسكه بالظاهر ولا يباع
الا اذا ثبت العزم الاذن منه بالبيعة فحينئذ يباع لان الثابت بالبيعة كالثابت عيانا اذ هي بيعة كاسمها
وان اذن للحي او المعقود الذي يعقل البيع والشرا وله فسخ الشرا والبيع كالعبد اذ اذن له يعني في جميع
ما ذكرنا من الاحكام من انه لا يتقيد بشيء من التجارة دون نوع ويكون ما ذرنا له بسكوت المولى حين ما يراه يبيع ويشترى
بغير اقراره عما في يده من كسبه ويحوز بيعه بالخبر الفاضل عنه فلا يلزمها الي غير ذلك من الاحكام التي ذكرناها والعبد

علي المديح

في البيع والشراء

والمراد بكونه بفعل البيع ان يعلم ان البيع سالب للملك والشرا جالب له وان قصد به البيع ويعرف العين المبسرة من الفاحش وقال الشافعي
لا يملكه بغيره فانه اصل المالك بيننا وبينه في ان يباريه حاكمه للعقد الشرعية عندنا فها هو من رد دين النفع والعرض او النفع المحض
وعنده غير ما له حتى لو نزل بالنصف حاز وعنده لا يجوز له قوله تعالى ولا تقوا السعيا اموالكم وقوله تعالى حتى اذا استسقم رشدا
فادفعوا اليهم اموالهم شرط البلوغ والرشد للدفع اليهم في هذه الآية وفي دفع الى السعيا في الاولى وهما سعيها وليس بها
بالبين ولا يملك بغيره على ما اقبل انفسها شرعا وعله الحجر فابية بها فلا يملك بالاذن خلاص العبد لان الحجر عليه حتى يبرأ وهو المولى
وقد رآه بالاذن لا يملك مولى عليه في هذا التصرف حتى يملكه المولى ويملك حرهما فلا يملك ان يكونا وليين للشرا في ان يكونا
مولىا عليها سببه الحجر وكونهما وليين سببه القدرة والعجز والقدرة لا ينفقان فصار كالعق والطلاق بخلاف الصور والصلاة
والوصية واختار الصبي احد ابيه على امله لان المولى لا يملك هذه الاشياء فلا يكون مولىا عليه بها فلا يتبا في بيع منه ولا في
منزلة لودم امكن خصمه من جهة المولى فقلنا بصحتها كذا لا نفوته هذا المصالح بخلاف البيع والشرا **وقال** قوله تعالى وابلوا
البناي امر بالابتلاء وهو الاختبار ولا يختار هل هو رشيد ام لا وذلك بان ياذن له في التجارة فيقيد ان الصغير اهل للتصرف وان تصرفه
جائز لان البين حقيقة اسم للصغير الذي لم يبلغ لقوله عليه السلام لا يمتد احد الا بغيره الا بغيره الا بغيره الا بغيره الا بغيره الا بغيره
اموالهم فلو ان تصرفه معتبر شرعا لما امر به دفعه اليهم لان الدفع اليهم يملك من التصرف فيه ولا التصرف المشروط بغيره
من امله مضافا الى محله من ولاية شرعية فوجه القول بنفاذه كالعبد الماذون له ولا حقا في شرعية التصرف والمحلية وكذا
في الاهلية لان الاهلية للتصرف بالتكليف من غير تعيين وبين ان تعيين من غير تعيين والكلام في مثله فتثبت الولاية صونا للكلام عن
الافتاء والحجر عليه لعدم هذا اليه الى التصرف لا لانه ياذن له في شئ من ماله يذنه الى التصرف في ماله يذنه الى التصرف في ماله
لا بغير معرفته هذا اليه وبقا ولاية المولى لاجل النظر له ليتسرع له طرق التخصيص فيحصل بطريقين مباشرين ومباشرة المولى ولكن
المولى من حجره لا يختار له نيله لخاله ومن جملته وليا باعتبار الاهلية لم يحله مولىا عليه ومن جملته مولىا عليه باعتبار فقير
الولاية لم يحله وليا اليه **قال** يعرف المصالح ويعد من المضار وهو مستحق للنظر وعصون عن الضرر وفي اعتبار له
كلامه ذلك وفي عدم اعتباره اهذرا او بئته والحق بالبيع وهو من رخص خلاف الطلاق والعاق لان ضرر محض فام بوجه له
لا يملكه وان اذن له المولى والنافع المحض كقبول اللعبة والصدقة بوجه له قبل الاذن ويملكه والمثرد ديديها كالباع والشرا
بوجه له بوجه له بعد الاذن ويملكه ولا يملكه قبله لاحتمال مع انه اهل للتصرف لما ذكرنا حتى لو باشره قبل الاذن يكون
موقوف على تجارة المولى حتى اذا اراد ابي فيه مصلحة احاز وهذا انه يشبه البالغ من حيث انه عاقل مميز ويشبه المجنون والطفل
الذي لا يميز من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب وفي عقله قصور وللغير عليه ولاية فالحقنا به البالغ في التصرف النافع
وبالمجنون في المضار وفي المثرد بالمجنون قبل الاذن وبالبالغ بعده **والقائل** قد يقع البيع ايضا نفعيا محققا بان باع شيئا باقعا
فيمتد فاذ وقع ذلك ينبغي ان ينفذ بغير اجازة المولى لان العبرة لاصل وضعه دون ما يعرف من له باقعا في الحال والبيع في اصل
وضعه متردد بخلاف العبد لا ينفذ بغير رخص وقبوله نفع محض ولا يدخل للمولى فيها المصلحة عن الدفع في امواله وكلامنا وقع
في امواله المذكور في الآية الثانية الدفع اليهم اموالهم عند البلوغ وعند ايناس الرشد منهم وذلك لا يمتد في غير تلك الحالة
لماعتن ان تخصيص الشيء بالذكر لا يمتد الحكم بما عداه على ان لا يملك له سببه بل هو رشيد لان كلامنا يمتد علم رشده فلا يمتد اليه
التمعي والمراد بالمولى ولي له تصرف في المال وهو ابيه ثم وصي ابيه ثم وصي ابيه ثم وصي ابيه ثم وصي ابيه ثم وصي ابيه ثم وصي ابيه
واما ما عدا اصول من العصبه كالعم والاخت او غيرهم كالام وصيه او صاحب الشرطة لا يمتد اذ نعم له لا نعم لغيره ان يصير مولى
ماله تجارة فكذلك لا يملك الاذن له في هذا الاولون يملكون التصرف في ماله فكذلك لا يملك الاذن له في التجارة وكذا المصبي والمعتوه ان
ياذن لعبد ايضا لان الاذن في التجارة تجارة بمعنى وليس لغيره ان ياذن لغيره المعتوه ولا ان يصير في ماله وكذا اذا كان
العبد مجنون لان ولاية التصرف في مال الغريب لا تثبت الا اذا كان المقصود كمال الراي وافر الشفقة وليس للابن وقول الشفقة
فلا يملكه بخلاف الاب والجد وانما افر الشفقة كمال الراي قبل كانه ووصيهها قائم مقامهما فيكون معتبرا لهما في ملك الاذن
للمعتوه والمعتوه الذي بلغ معتوها ولعبدها كمال كانه وان بلغ رشيدا ثم عتقه كان لعتقه ابو بكر البيع وجه انه يقول لا يصح

مرددة

لا اذن له قبله فبها وهو قول ابي يوسف ويصح استحسانه وهو قول محمد وليس للمصبي والمعتوه الماذون لهما ان يترجوا ولا
يترجوا لهما ليعلم الا انه ليس من التجارة الا ان ياذن لهما المولى بالتزويج او بغيره لان المولى يملك ذلك فيملك نفسه
اليها ولا يملك تزويج العبد ولا يملك نفسه اليها خلاص المولى فانه يملك تزويج عبيده الماذون فيملك العبد ايضا اذا
مؤمن اليه صرحا وان كان لا يملكه عند الطلاق الاذن **قال** ان المصبي والمعتوه الماذون لهما كالعبد الماذون له في جميع
ما ذكرنا من الاحكام الا ان المولى لا يمنع من التصرف في ماله وان كان عليها دين ولا يقبل اقراره عليها وان لم يكن عليها دين
خلاص المولى والعرف ان اقرار المولى عليها شيئا دة لانه اقراره على غيره ولا يقبل ودونها غير متعلق بها لانه هو
في الذمة لغيره حران كان للمولى ان يتصرف فيه بعد الدين كما كان له قبله فانه قبل اذ الم ملك المولى الاقرار عليها فكيف
يملكه عزلا بينهما مستثناة منه **قال** لما انفك الحجر عنها صار كما اذا انفك بالبلوغ فتقبل اقراره على انفسها بخلاف
المولى لانه اقراره على غيره فلا يقبل على ما بينا ولا يلزم يقبل اقراره ما يمنع الناس من معاملتها فلا يحصل المقصود بالاذن
فالجات الضرورة الى قبوله فيها هو من التجارة لان الضرورة فيها حتى لو اقر اربعين مائة في ملكها لا يقبل اقرارها
فيها يزوي الحسن عن ابي حنيفة لعدم الحاجة الى القبول لانه ليس من باب التجارة وفي ظاهر الرواية يقبل ما ذكرنا ان
انفق كان جرم بالاذن كافتكا كنه بالبلوغ في حق الاموال **قال** **مسألة** "غير الاب والجد لا يترجوا في
عقد المعاوضة المالية لان حقوق العقد ترجع الى العاقد فيفسد الواحد مطالبا ومطالب مستل ومطلبا وهو محال وكذا الاب
والجد قياسا وهو قوله وقول حوز استحسانا لانه بكال شفقة قام مقام شخصين وعبارته مقام عاشرين ورايه مقام رايتين
فيجعل كانه باعه منه وهو بالغ ثم محل الموقوف من الابوة لا يحكم العقد نيابة عنه حتى اذا بلغ الصغير كانت العدة على الصغير وفيها
اذا باع ماله من اجبي فبلغ الصغير كانت العدة على الاب فاذ كانت العدة بطريق التجر لا يحكم العقد لا يودي الى الاستحالة
ولو اشترى مال ولده الصغير او باع ماله منه بعين يسير صح وبكيفية ان يقول بعته منه واشترته له لان كلامه قام مقام
كلامين لان نفس القول لا يعتبر وانما يعتبر الرضا وهذا ينعقد بالفتاوى من غير ايجاب وقوله وقد وجدت دالة الرضا ولو لم يكن
بان يبيع عنه من ابيه الصغير او يشترى عنه لم يفعل لا يبيع لعدم كماله هذه الشفقة فلا يملك الحاقه بالاب فيقضي على اصل القياس
الا اذا كان الاب حاضرا وقيل فانه يجوز وتكون العدة من جانب الابن على ابيه ومن جانب الاب على الوكيل لان تصرف الاب لنفسه صحيح
وللصغير من ماله من باب النظر فيجعل الاب متصرفا للصغير تحققتا للنظر ولو لم يكن جلا يبيع ماله ولده فباع من ماله او باع
الاب مال احد ولديه مال الاخر او اذن لهما فيه او لعبد لهما او لغيرهما او وصياح ولو اذن لهما او لعبد لهما او
وصيهها فبها لم يحز لانها استغفار ولاية التصرف منه وهو لا يملك بنفسه فكذلك الصبيان خلاص ماله وان اذن له لو فعل
نفسه صح فكذلك اذا فعل باذنه صح بيع الوصي ماله من الصبي او شراوه منه بشرط نفع ظاهر وهو ان يبيع ما يباي درهين
بدرهم وثيلها يبيسا وي القايقا ثمانية **قال** عند ابي حنيفة رجده عنه فلا يجوز لما مر من الاستحالة **وله** ان الوصي مختار الاب
ولكنه قاصر الشفقة فعند حنيفة النظر لمحي بالاب ويروي رجوع الى يوسف ان قوله ابي حنيفة رجدها الله والله اعلم بالصواب
كتاب الغصب الغصب في اللغة اخذ الشيء من الغير على وجه الفقر والاكراه او غير ذلك حتى يظلم
على اخذ المروغوه مما لا يتقو على هذه الصفة اسم الغصب وقد زيد عليه او ماف في الشرع على ما بين
ابن المحنة باثبات اليد المطلقة في مال منقور محترقا بل للقل غير اذن مالك حتى لا يضمن الغاصب زوايد المصوب اذا
هلك بغير تعديك لعدم ازالة يد المالك ولا ما صار مع الغصوب بغير ضعه كما اذا غصب دابة فتبعها اخري او ولدها لا يضمن
التابع لعدم الصنع فيه وكذا لو حبس المالك عن مواشيه حتى ضاعته لا يضمن غير المنقور كالحمار او غير المحترق كالحري في دار الحر
ولا ما لا يقبل النقل كالعتار وعند محمد رجده الله الغصب هو تغرير يد المالك لا غير وعند الشافعي هو اثبات اليد العاوية لا غير
حتى يضمن العتار بالغصب عندهما لوجود تغرير اليد فيه واثباتها لا يضمن زوايد الغصب عند محمد لعدم تغرير يد المالك فيها
وعند الشافعي يضمنها لوجود اثبات اليد فيها وسبب من قرب ان شافعه تعالى **قال** **قال** **استخدام** والمحل على الدابة غصب
لا يخلو على البساط لانه باستخدام عبد الغير والمحل على دابة الغير بغير اذن المالك اثبت فيه اليد المنقورة ومن ضرورة ثبوت

بلغ مقابلة على الأصل

صح بيع الوصي ماله من الصبي او شراوه منه

مسألة

ببره ازالة يد المالك عنه فتحقق الغصب بغير علم المالك على سبيل العيب لا المالك عليه ليس ينصرف فيه ولقد اخرج به على
المعلق عند الشارح فلم يصح في يده والتوسط فعل المالك بغيره ما بين يدها بالمثل والتميز في حكم
الغصب المأمور به والمقرر بشرطه ان يكون المصوب مالا متقوما
عليه اليد ما اخذت حتى ترد ولقول عليه اللام اخرج لاجد كم ان اخذ مال اخيه اعيانا ولا جاز ان اخذه فليبرده عليه ولا به لا اخذ فرت
عليه اليد وهي مقصودة لان المالك بها يتوصل الي تحصيل ثمرات الملك من الانتفاع والنصرف ولقد اشترعت الكتابة ولا دون مع انها
لا تفيد سوى اليد فيجب عليه نسخ فعله دفعا للضرر عنه فيعود الي ما كان واقم وجوبه رد عينه في مكان غصبه لان المالك
تختلف باختلاف الاماكن ولقد اشترعت القيمة به ورد العين هو الموجب الاصلي على ما قالوا لانه اعدله واكمل في رد الصورة المعنى
ورد القيمة او المثل فخلص يمار اليه عند تعذر رد العين ولقد ابطال ببرد العين قبل الهلاك ولو اني بالقيمة او المثل لا يجزئ له لكونه قصرا
وكذا ابرأ الطامع برد العين من غير علم المالك بان سله اليه بحجة اخرى كما اذا وهبه له او اطعمه اياه فأكاله والمالك لا يبري انه ملكه او نحو
ذلك من تسليم ما يدع او شرا ولو لم يكن هو الواجب الاصلي لما يري الا اذا علم ونقصه عنه كما في نقص المثل والقيمة **وقيل الموجب الاصلي**
هو المثل او القيمة ورد العين مخلص وهذا الواجب عن الضمان حال قيام العين يقع حتى لا يجزئ عليه الضمان بالهلاك والابرأ من
العين لا يصح وكذا الكفالة بالمصوب تقع مع اطلاق القيمة بالعين وكذا الوكيل للغاصب يغصب ينقص به كما ينقص بالدين **وقيل**
على ان الواجب هو المثل او القيمة كونه لا يبرأ اليه مع القدرة على رد العين لا يدل على انه ليس باصل كالطهر مع الحجة فان الطهر هو لا
الاصل والحجة خلف عنه ولا يبرأ اليه الا عند العجز عن اقامتها وانما يبرأ الغاصب بالتسليم الي المالك من غير علمه لثبته لا رقة معينة
في العين ثم ان المبيع سباعا فاسدا فان المشتري يبرأ برده باي وجه كان وان لم يعلم البائع لما قلنا خلاص المثل والقيمة لان حقه غير متعين
في المصوب بل حقه في مثله او قيمته من اي عين كان وذلك لا يتغير الا بانفاقها لاختلاف الناس في معرفة الامثال والقيم ولا كذلك العين
لان حقه متعين فيها فباي طريق وصل اليه ثابت عن الواجب عليه فبقي ما عينه من الحجة كما في صور رمضان لما كان الوقت متعينه لما
عنه وبقي ما عينه من الحجة خلاص غيره من العبادات حيث لا يبرأ دي الا بالتعجيل لعدم التعجيل وعند الشارح في وجه انه لا يبرأ
الغاصب باكل المالك الطعام المصوب من غير علمه لان هذا ليس برذل هو حقه وهذا لان الانسان يورع في اكل مال غيره مالا
يرغب في اكل مال نفسه ولو علم اكل لم يكن ردًا بقدره له لاكل من غير علمه فقلت هذه العادة مدومة شرعا فلا تعتبر ولاه
تتمع وقوعه عن الواجب **او شله ان هلك وهو مثلي** اي يجزئ عليه مثل المصوب ان كان مثليا وحكم عند لقوله تعالى
فما عندي عليكم فاعندوا عليه بمثل ما عندي عليكم ولا حق المالك ثابت في الصورة والمعنى وقد امكن اعتباره بها بانجاب المثل فكان اعدله
وان لم يجز الفات كان اولى من القيمة واسمه يني عن ذلك فان المثل عبارة عما يقدر بقاؤه من كل وجه فكان ايجابه اعدله ولا معنى
لقوله الطاهر ان الواجب فيه القيمة باعتبار ان وجوب الضمان باعتبار المالية وهي القيمة لما ذكرنا انه اعدله وتسميته في الآية اعتدا
بما لا يقابل له لقوله تعالى فجزا سية سية الجز ليست بسية وانما سميت بها مجازا كما هذا الثاني ليس باعتدا
وان اضر المثل بقيته يوم الخصومة اي ان انقطع المثل عن ايدي الناس جاز على الغاصب قيمته وتعتبر قيمته يوم الخصومة وهذا
عند اي حيفه رحمه الله وقال ابو يوسف يوم الغصب وقال محمد يوم الانقطاع لان المثل هو الواجب بعقب ذات المثل فلا ينقل
الي القيمة الا بالجر عنه والعجز عنه حمل بالانقطاع فتعتبر قيمته يوم هذا لان المثل اعدله على ما بينا فلا يمار الي القيمة مع القدرة
عليه لقصورها فلا يجب قبل انقطاع المثل للقدرة عليه لا لما خلف عنه ولا يبقى وجوب المثل بعد انقطاعه للجر عنه فتعتبر اعتبار
قيمه يوم الانقطاع ولا يبرأ من ان المثل لا انقطع الحق بذوات الثمن وبها تعتبر القيمة يوم الغصب فكذلك فيما التحق بها وهذا
لان القيمة خلف عن المثل حتى لا يبرأ اليها عند العجز والخلف يجب بما يجب به الاصل فوجب القول بوجوبها بالغصب كالمثل في
المثل والقيمة في غير المثل **ولا حيفه** ان المثل هو الواجب بالغصب وهو بان في ذمته حاكم يقض القاضي بالقيمة ولقد اوضح
الي ان يعود المثل كان له ذلك ولما ينقل الي القيمة باللفظ حتى لا يعود الي المثل بوجوده بعد ذلك فتعتبر قيمته وقت الانقطاع وحده
الانقطاع ان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في السوق ذكره في النهاية معن يالي اي بكر البلي **قال**
وما لا مثل له قيمته يوم غصبه اي مالا يضمن بالمثل تعتبر قيمته يوم غصبه وهذا بالاجماع لانه تعدد اعتبار المثل صورة

اي

ومعنى وهو الكامل فيجب اعتبار المثل معني وهو القيمة لا ما تقوم مقامه وحصل بها مثله واسمها بغيره **قال**
مالك يضمن مثله صورة ما تلونوا ولما روي ان انسانا من ابيه عنه قال كنت في حرة غابشه رضى الله عنها قبل ان يضرب الحجاب فاني
بقصعة من ترديد من عند بعض ارجاجه عليه اللام فقصرت عايشته فضربت عايشته القصعة بيدها فانكسرت فجعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم باكل من الارض ويقول غارت امكم غارت امكم ثم جات عايشته رضى الله عنها بقصعة مثل تلك القصعة
فردتها واستحسن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال صلى الله عليه وسلم في ولد الغرور فيك الغلام بالغلام والجارية
بالجارية **قلت** قوله عليه اللام في عبد بين رجلين يعتقد احدهما فان كان موسرا ضمن قيمة نصيب شريكه وان كان مهسرا ضمن
سعي العبد في قيمة نصيب شريكه غير مشقوق عليه وهذا النص صريح على اعتبار القيمة فيما لا مثل له حيث اوجبه على المعتق ان
كان موسرا وعلى العبد ان كان مهسرا **وحدث** عايشته رضى الله عنها كان على طريق المروءة ومكارم الاخلاق لا على طريق اذا الواجب اذا كانت
القصعان للبي عليه اللام ومعنى قوله على فيك الغلام بالغلام اي بغلة الغلام حذف المضاف وانما المضاف اليه مقامه اي قيمته
نفسه بوجه انه قد دفع عنه وعن عمر رضى الله عنهما انها قضيا في ولد الغرور بالقيمة ذكره في النهاية **والاية** لا تانا في ما قلنا لان المذكور
فيها المثل وهو موجود في القيمة من حيث المالية على ما بينا فكانت الاية شاهدة لنا وهذا المثل هو المعارف من الناس لا المثل صورة بلا
معنى ولقد اثار شرح رضى الله عنه من كسر عفا في له وعليه قيمتها وما لا ذكر الا لانه قيمة من ادية المراد بالمثل المكيل والوزن
والعددي الخلفا رب مثله كالجز والبيض حتى يضمن مثله عدد اخلا فان فر هو يقول ان المائنة في المعد ولم تثبت بالنص بل
بالاجتهاد ولقد اخرج في الربو فلا يقطع يكون المصون مثلا للمثل فيمنه تعدد معرفة مثليه قطعها بخلاف المثل
والوزن لان المائنة فيه تثبت بالنص وهو قوله عليه اللام المخطئة بالخطئة مثلا بمثل وكذا اقال في الدعب والفضة وهما وزن وان
والخطئة مكيل فامكن اعتبار المائنة فيها للمعيار قطعها والجودة لا قيمة لها عند المائنة بالجنس ولا كذلك العددي فقلت انما تعتبر
المائنة في المالية وما لية هذه الاشياء مساوية فان الفلاس عاقل الفلاس في المالية وكذا الحوز والبيض **ولقد** انشأ وقت قيمة احاده
عزرا فكانت المائنة فيه اتم من المكيل والوزن فوجب جبر الغائب بحسنه لكونه متلا له صورة ومعنى ولا معنى لقوله المائنة ه
ثبنت فيه بالا جتهاد لان المكيل والوزن ايضا كذلك لان مطلق الجنس لا يكتفي بالابد من اعتبار المائنة في الصفة كالجودة والرواء وكذا
يعرف بالا جتهاد ووضح منه ان القيمة ايضا لا تعرف الا بالا جتهاد فلا معنى لما قاله اذ لم يكن له بدمه لا جتهاد في الكل والمراد بما لا
مثله غير المكيل والوزن والعددي المتعارف كالتياب والحيوان والمثل المخطوط خلاص جسده كالخطئة المخطوطه بالشيء والحل
المخطوط بالبيت وخودك والوزن الذي في تعجيله ضررا لاواني المصوفة نحو الفقر والطمست **قال ادعاه لاه**
حبسه الحاكم حتى يعلم انه لو بقي اظهره ثم قضى عليه ببدله لان حق المالك ثابت في العين فلا يقبل قوله فيه حين يقبل على نفسه
انه صادق فيما يقوله كما اذا ادعا الدين الا فلاس وليس لحبسه حد فقد ريل هو موكول الي راي القاضي فحبس الغريم في ذلك
ولو ادعي الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك وانما البيينة فيقيمة الغاصب اولى عند محمد لا غا تنثبت
الرد وهو عارض والبيينة من يدعي العوارض عند اي يوسف بيينة المالك اولى لا غا تنثبت وجوب الضمان والاخر ينكر
والبيينة لا تثبت وهذا لان الغصب وان كان ثابتا بانفاقها لكن حاصل الاختلاف بينهما ببول الي وجوب الضمان وعدمه
فكانت البيينة لمن ثبتت **قال والغصب فيما ينقل** لانه ازالة يد المالك باثبات يده وذلك يتصور في المنقول على ما بينا
لان غصب عقارا او هلك في يده لم يضمنه وهذا قول اي حيفه واي يوسف رحمه الله وقال محمد وزكر
والشارح يضمن وهو قول اي يوسف ولا لان الغصب يتحقق بوصفين باثبات اليد العادية وان له بد الحجة وذلك ممكن
في العقار لان اثبات اليد من المبدأ فتعين على شي واحد لا يمكن لتعدد ارجاعها فيه فاذا اثبتت اليد العادية للغاصب انتفت
اليه الحجة للمالك ضرورة وهذا لان اليد ليست هي الاعماره عن القدرة على النصرف وعدم اليد عبارة عن عدم القدرة
على النصرف فكان في يد الغاصب ضرورة من صور ولما انتفا يد المالك فيضمن به كما يضمن المنقول بذلك وكما يضمن العقار ه
المردع بالحدود بالقراره لغير المالك وبالرجوع عن الشهادة بعد الغنم وقوله عليه اللام من غصب شبرا من ارض طرفة
الله يوم القيمة من سبع ارضين فعلى انه يتحقق فيه الغصب **ولان** الغصب نصرف في المصوب باثبات يده ازالة يد المالك

على المثل
على الاصل

ولا يكون ذلك الا بالنقل والعقار لا يمكن نقله واقعي ما يمكن فيه اخراج المالك عنه وذلك تصرف في المالك لا في العقار فلا يجوز
الضمان كما اذا بعد المالك عن الواشي على ما بيننا خلافاً للمنفرد في مسألة الوديعة على الخلاف فلا يلزم وليس سلم فالتحاشي فيها
بترك الخلف الملتزم من الجور والشهود انما يضمنون العقار بالرجوع لانه ضمان ثلاث اقسام غصب حيا ولو انهم الشاهد البينة ان
ذلك العقار له لا يقبل بينته لو كان غصباً فغلبت والعقار يضمن بالانكشاف والذكر في الحديث الجزاء في الاخر وكلاهما في الضمان
في الدنيا وهو دليل على ان المذكور جميع جزائه ولو كان موجبا للضمان لبقية لان الحاجة اليه امس وزيادة الضمان عليه
يكون نسخاً ولا يجوز ذلك بالري على ما عرف في موضوعه اطلاق لفظ الغصب عليه لا يدل على تحقق غصب موجب للضمان
كالطلاق لفظ البيع على بيع الحر في موله عليه اللام من باع حر الحديث لا يدل على تحقق بيع الحر وهذا الماعرف ان لسان الشرع
حقيقته ويجازي على هذا الخلاف لرباع العقار بعد الغصب واقر الغاصب بذلك وكذا في المشتري او باعه من غير غصب
واقر بذلك وكذا المشتري لا يقبل اقراره في حق المشتري لانه ملكه عاها ولا يضمن البائع عند حاله لم يملكه وانما
التلف مضاف الى غير المالك عن اقامة البينة **فاما ما نقص سكه وزرعه ضمن النقصان كما في النقل وهذا**
بالاجماع والعرف لانه انقله بفعله والعقار يضمن بالانكشاف ولا يشترط لضمان الانكشاف ان يكون في يده الا تركي ان الحر
يضمن به بخلاف ضمان الغصب حيث لا يضمن الا بالحصول في اليد وعلى هذا الترك دابة الغير بغير اذنه ولم يستترها حتى
تولد ثم هلك لم يضمن لعدم النقل وان تلفت بركوبه يضمن لوجوده كالاتلاف بفعله وهو نظير ما لو وقع على سباط الغير
بغير اذنه واختلصوا في تفسير النقصان قاله نصير بن يحيى انه ينظر في استباحة هذه الارض قبل الاستعمال وبغيره
فيضمن ما تلفا وبها من النقصان وقال محمد بن سلمة يعتبر ذلك بالشرا يعني انه ينظر في تباع قبل الاستعمال وبكاتبه
بعده نقصاً ما تلفا من ذلك فيضمنه وهو الاقنيس لان العبرة بقيمة العين دون المنفعة وذكر في النهاية ان محمد
ابن سلمة رجع الى قول نصير ثم باخذ الغاصب راس ماله وهو البذر وما غرر من النقصان وما اتفق على الزرع وينتقل
بالفضل عند اى حصة ومحمد حتى اذا غصب ارضاً فزرعها كركب واخر جت ثمانية اكرار وحقه من المونة قدر كره
وتقصها قدر كره فانه ياخذ منه اربعة اكرار ويتصدق بالباقي وقال ابو يوسف لا يتصدق بشئ لان الزيادة حصلت
في ضمانه وملكه لان ما ضمن من العاين يملكه باء الضمان عندنا مستنداً الى وقت
وجود النسب وهو الغصب هنا فيلزم ان حدث في ملكه اذا اخرج بالضم ان خلاف ما اذا لم ينفصلها لا مقام الملك لعدم
الضمان وهذا لا يجب عليه ضمان كله فاذا اضر كله ملكه وكذا العيص **واما** انه حصل بسبب خبيث وهو التصرف في
ملك الغير فيكون سبيله التصديق اذ الفرع يحصل على وصف الاصل فصار كما اذا لم ينفصل بالاستعمال **وان الملك**
المستند ثابت من وجه دون وجه فكان ناقصاً ولا يظهر في حق اعدام الخبز **وان استعمل تصديق بالملك**
لو تصرف في المعصوب والوديعة ونحوه اي ان استعمل المعصوب بان كان عبداً مثلاً فاحره فقصه الاستغلال ومن
النقصان تصديق الغاصب بالغلة كما يتصدق بالرب فيما اذا تصرف في المعصوب او الوديعة بان باعه وزرع فيه **اما**
الاول وهو الاستغلال فالمدكور هنا قولها عند ابي يوسف لا يتصدق به وقد ذكرنا الوجه من الجائزين في المسئلة التي
قبلها وكان ينبغي ان يتصدق بما زاد على ما ضمن عند المدعى بالغلة كلها كما في المسئلة الاولى **اما** يضمن الغاصب النقصان
اذا كان نقصان في العين وكان غير روي لانه دخل جميع اجزائه في ضمانه فيجب عليه ضمان قيمته ما تغدر رده
من اجزائه كلاً او بعضاً بخلاف البيع حيث لا يوجب النقصان الحادث فيه قبل القبض الا الخيار ولا يوجب حط شئ من الثمن
لان اوما لا تضمن العقد وتضمن بالفعل وان كان لتراجع السعر لا يضمن بعد ان رده وفي مكان الغصب لان ذلك
لفقه الرعية فيه لا نقصان في العين بقوى الجزاء وان كان روي لا يمكنه ان يضمنه النقصان مع استرداد العين لانه
يؤدي الجاروا اذا اخذت لافية لها في الاموال الربوية ولكنه يبرئ من ان ياخذ ولا يبرئ من ان يتركه على الغاصب
ويضمنه مثله من جنسه او قيمته من خلاف جنسه **واستغلا العبد المستعرا بالاجار كاستغلال المعصوب حتى يجب عليه**
ضمان النقصان لا يتصدق بالغلة عندهما خلافاً لابي يوسف والوجه قبلهناه **ولو هلك في يده بعدما استعمل قصته**

لو استعرا عبداً
فاجاره فقتله

الملك كانه ان يستعين بالغلة في اداء الضمان لان الخبز كان اجل المالك فاد الجاه المالك لا يظهر الخبز في حقه
ولهذا الوصل الغلة اليه مع العبد باج له التناول فيقول الخبز بالتسليم وتبر اذنته عن القيمة بقدره خلافاً ما اذا
باعه الغاصب بعدما استغله وهكذا في بدل المشتري وضمن المالك المشتري قيمته ثم رجع المشتري على الغاصب بالثمن
حيث لا يكون للغاصب ان يستعين بالغلة في اداء الثمن الى المشتري لان الخبز كان لحق المالك والمشتري ليس بملك
فلا يجوز له الخبز بالاداء اليه فلا يرد به اليه الا اذا كان لا يجد غيره فينحج هو على غيره من الفقرا باعتبار انه ملكه
وهو محتاج اليه كما ان الملتقط له ان يصرف اللقطة على نفسه اذا كان محتاجاً اذا اصابه ما لا يصدق مثله اذا كان غنياً
وقت الاستغلال وان كان فقيراً فلا يضمن عليه ما ذكرنا من ترجمه على غيره من الفقرا **واما الثاني** وهو ما اذا تصرف
في المعصوب الوديعة وزرع فهو على روجه اما ان يكون ما يتبعين بالتعيين كالعروض او لا يتبعين كالنقد بن فان كان
ما يتبعين لاجل التناوله منه قبل ضمان القيمة وبعد محل الا فيما زاد على قدر القيمة وهو الزرع هنا فانه لا يضمن له
ويتصدق به لان العقد يتعلق فيما يتبعين حتى ينفسخ العقد بالهلاك قبل القبض فتكر الخبز فيه ان كان ما لا يتبعين
فقد قال الكرخي انه على اربعة اوجه اما ان اشار اليه وتقدم منه او اشار اليه وتقدم من غيره او اطلق الخلافاً وتقدم
اشارته اليه غيره وتقدم منه وفي كل ذلك يطيّب له الا في الوجه الاول وهو ما اذا اشار اليه وتقدم منه لان الاشارة اليه
لا تغني الثمين فيستوي وجودها وعدمها الا اذا كان قد تقدم منها **قال** مشايخنا رحمهم الله لا يطيّب بكل حال ان يتناوله
منه قبل ان يضمن وبعد الضمان لا يطيّب الربح بكل حال وهو المختار والاطلاق الجواب في الجامعين والمطالبة يد على ذلك
روجه انه لا يتقدمه استيفاد سلامة المشتري وبالاشارة استيفاد جواز العقد لتعلق العقد به في حق القدر
والوصف فيثبت فيه شبهة الحرمة لملكه بسبب خبيث حيث **اخبرنا** ريعهم **على** قول الكرخي في زماننا لكثرة
الحرام **وهذا** كله على قولهما وعند ابي يوسف لا يتصدق بشئ منه والوجه ما بيننا هذا الاختلاف بينهم فيما اذا اضر بالنقل
من جنس فاضن بان ضمن دراهم مثلاً وصار في يده من بدل المعصوب دراهم وان كان في يده من بدله خلافاً لجنس ما ضمن
بان ضمن دراهم وفي يده من بدله طعام او عرض لا يجب عليه التصديق بالاجماع لان الزرع انما يبيتن عند اتحاد الجنس
وما لم يصير بالتقليد من جنس ما ضمن لا يظهر الربح **واما** **بلاجل النفع قبل اداء الضمان حتى وطع وزرع**
والخاد سيب **وانما غير المحرمين وباع على ساجه** لانه لم يملكه يدك الحق صرروا كالمطعم لا يطمع بل ينفذ
ثم الضابط فيه انه متى تغيرت العين المعصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعها او اختلطت بملك الغاصب
حيث لا يمكن مبيعها اصلاً او اخرج زال ملك المعصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمتها ولا يحل له الانتفاع بها حتى
يودي بدله او ما ذكره من شئ اللحم وطيخه وطيخ الخنطة او طيخها وزرعها واتخاذ الحديد سبيها او انا واتخاذ غيره
مثل الصنارة والنبا على الساجه بهذه المثابة فملكها الغاصب **الا** الذهب والفضة فانه لا يملكها باتخاذ اولي
او يصير به دنائير او دراهم عند اى حصة رها المراد بقوله غير المحرمين **قال** الشافعي لا ينفذ حق المالك عن العين
وهو رواية عن ابي يوسف غير انه اذا اخذ من العين لا يضمنه النقصان عنده في الاموال الربوية لانه يفيضي الى
الربوي عند الشافعي بضمنه وقد بيناه من قبل **وهو** اي يوسف ان يملكه بزرع العين ويملكه الغاصب لكنه باع
قبو في به من المعصوب منه يعني ما وجبه له عليه بالغصب من الخبز او القيمة وان ما كان الغاصب فالمعصوب بضمنه
احكامه من سائر محرمات يملكه على مثال الرهن والمبيع قبل القبض وجعل الا بق لعدم رضاه بطلان حقه وصار كالمشتري
اذا قبض المبيع بغير اذن البائع قبل ايقاع الثمن بل اولى لان الملك اقوي من اليد فاذا لم يسل حق اليد فاولي ان لا يسلط به من
الملك للشافعي ان العين ملكه فيبني ملكه ما بقيت العين ويتبعها وصفها اذ هو قائم بها فينتج هو لكونه صاحب
اصل لان الدعوى حطاً فترقت احداً وهو ذلك لا يوجب الخروج عن ملكه كالقطع في التوب والذبح والسلم والنازب
في الشاة لان فعله محذور فلا يكون سبياً للملك اذ المحذور لا يباح طمعه الملك على امله فلا يغير قوله فطارك اذا وقعت
الخنطة في الطاحونة والخنط بفعل الماء والمغوار من غير منع احد **وقال** انه استملك العين من وجه الا ان يري ان الغاصب قد

المدكور

من
طعن 4

قد كانت بعضها كذلك الدات قد كانت من وجه بالاستقالة حتى صار له اسم آخر وقد احدث فيها الصنعة وهي حق
للغاصب وهي فائدة من كل وجه فتخرج بذلك وان كانت وصفا على الاصل الذي هو ثابت من وجه فكانت اوليا لا اعتبارا
وهذه الاثرية زيادة حصلت في العين بفعل الغاصب فكانت كسبها له والكاسب الحق بكسبه من غيره وان كان في محل مملوك
للغير لان المحضر يضاف الى العلة لا الى المحل وذات حقه قائم فكأنه الشئ بغيره ترجيحاً بالذات فكان اولي من التزجج
بالاصالة يرجع الى التزجج بالمال وهو البقاء هذا التزجج بالذات وهو الوجود من كل وجه فكان التزجج به اولي لان المال
فائدة بالذات والمخلو لغيره لا يمنع ان يكون سببا لحكم شرعي الا ترى ان الصلاة في الارض المضمومة تخيرت لكون سببا لحصول
الشرا بغير فائده الملك محلا في استشهاده لان الذبح لا يثبت اسم الشاة يقال شاة مذ بوجه وشاة حية والبيع
والقارب لا يثبت به المقصود بالذبح فلا يحصل به تبدل العين فيثبت على ملكه كالات في عينه لان العين تبدلت ووجود
لها اسم آخر فماتت كعين اخرى حصلها بكسبه فيملكها غيره لا يجوز له الانتفاع به قبل ان يودي الضمان كيلا يلزم منه فتح
باب الغصب وفي منعه حسم مادية ويدل عليه قوله عليه السلام في الشاة المذبوحة بغير ادن مالها بعد البيع اطعموها
الا ساري ولو جاز الانتفاع به او لم يملكه لما قال ذلك والقياس ان يجوز الانتفاع به وهو قول زفر والحسن رواية عن
ابن حنيفة لو جاز للمالك المطلق التصرف ولهذا ينبغي تفرقه فيه كالتبليك لغيره ووجه الاستصحابان ما بيناه ونقاد
نصرفه فيه لوجود الملك وذلك لا يدل على الحل الا ترى ان المشتري شرا فاسدا ينبغي تفرقه فيه مع انه لا يجل له الانتفاع
الانتفاع به ثم اذا دفع الثمن اليه واخذته او حكم الحاكم بالقيمة او تراصيا على مقدار حله لا الانتفاع به لوجود الرضا
من المضموم منه لان الحاكم لا يحكم الا بطلبه محصلت المبادلة بالثمن وقالا بغير يوسف في الحنفية المزرعة والنواة
المزرعة يجوز الانتفاع قبل اداء الضمان لوجود الاستهلاك من كل وجه ولا يتصدق بالتفصل عنده وفذ بيانه من قبل
واما الذهب والفضة فالذكر هذا فنزل الى حنيفة وعندها يملكها الغاصب بغير ضمانا او دراهم او اواني
لما ذكرنا في غيرهما والحاج ان احدث فيه الصنعة المنعومة ونوت بعض مقاصده ولا يبي حنيفة ان العين ما فيه من
كل وجه ولم يملك من وجه ما لا يري ان الاسم لم يتغير ومعناه التمنية وهو انما ياتي وكذا كونه مزرعة او اواني ايضا حتى
يجري فيه الربو باعتبار وكذا الصنعة فيها غير متقومة ايضا مطلقا الا ترى ان لا قيمة لها عند المقابل بالجنس
محلات غيرهما وقالا الكوفي والفقهاء ابو جعفر انما ينقطع حق المالك عن الساحة اذا اتي حلقها واما اذا اتي عليها
ولا ينقطع حق المالك لانه منعقد في البناء عليها والساحة من وجه كالاصل لهذا البناء فيعذر المرء كما اذا اتي في الارض المضمومة
وعند التناهي لا ينقطع حق المالك كيف ما كان فيهدم البناء واخذ ساحته لانه وجد عينه له فكان حق به بالنقص وعندنا انقطع
حقه مطلقا في الصحيح لان في قلعه ضررا بالغاصب وقال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ومن المالك مجبور بضمان القيمة
ولا يحد ضررا فيضار كما اذا اخطا بالخط المضموم بغير ادنى او ادخل لوجها مضموم في السفينة وكان في الحج البحر هذا اذا كان
قيمة التناهي اكثر من قيمة الساحة واما اذا كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء فينقطع حق المالك عنها ذكره في النهاية
يعزى الى الدرهم **قال ولذبح شاة او خرقة ثوبا فاحشا فمن القيمة وسلم المضموم او ضمن النقصان** وكذا لو ذبح
وقطع اليد او الرجل كالدخ لان هذه الاشياء اقل من وجه باعتبار ثبوت بعض الاعراض من الحبل والذراع والفصل وقوات بعض
الصنعة في الثوب فيجوز بين تضمن جميع قيمته وتركه له وبين تضمن نقصانه واخذ وروي الحسن عن ابن حنيفة انه
ليس له ان يضمه النقصان اذا احدث الخلل في الدخ والسلم زيادة فيها لانقطاع احتمال الموت خفف انقصا ولكن لا ينفذ
لجميعها يفتن والاول هو الظاهر لانه نقصان باعتبار قوت بعض الاعراض على ما بينا انفا ولو كانت الدابة غير مأكولة اللحم
يفضل فاطم الطرف جميع قيمتها لانه استهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف العبد حيث يضمنه نصف قيمته مع اخذ الدابة
لانه مستفيع به بعد قطع الطرف لانه بعد القطع صالح لجميع ما كان صالحا له قبله من الانتفاع ولا كذلك الدابة فاذا لا تصلح
للحمل ولا للركوب بعد القطع **قال وفي الخرق البسبر من نقصانه** يعني مع اخذ عينه وليس له غير ذلك لان العين
فائدة من كل وجه واما دابة عيب فنقص ذلك فكان له ان يضمه النقصان واختصوا في الخرق البسبر والكبير قبل

الصلاة في الارض
المضمومة

الصلوات في الارض
المضمومة

الصلوات في الارض
المضمومة

الصلوات في الارض
المضمومة

الصلوات في الارض
المضمومة

ما يوجب نقصان ربع القيمة فاحش وما حوته بسبر قبل الغاصب ما ينقص به نصف القيمة لاستواء المالك والقيام
بغير المالك بين ان يعمل الى المالك او لا **قال** ان الغاصب ما يثبت به بعض العين وجنس المنفعة وبقي
بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يثبت به شيء من المنفعة واما به خل فيه نقصان في المنفعة لان الاستهلاك
المطلق من كل وجه عبارة عن اهلاك جميع المنفعة والاستهلاك من وجه عبارة عن ثبوت بعض المنافع والنقصان عبارة عن
تجيب المنافع مع بقائها وهو ثبوت الجودة لا غير ولا عبرة بغير اكثر المنافع لان النقصان انما يطلب اذا تعذر العمل باحدها
ومضى العمل بها لا يضر الى التزجج ولا يشتغل به وهذا يمكن اعتبار الاستهلاك والنقصان باثبات الخيار له فلا يعتبر الرجوع
وذكر في النهاية ان الغاصب هو المستأصل للثوب وهو ان يجعل الثوب لا يبيع الا بالخرق ولا يرغب في شراؤه وعزله الى الحلوى
وقال شمس الامة السرخسي الحكم الذي ذكرنا في الخرق في الثوب من تجبير المالك اذا كان الخرق فاحشا هو الحكم في كل عين من الاموال
الا في الاموال الربوية فان العيب هناك فاحش كان او ليس كان لما جاءها الخيار من ان يمسك العين ولا يرجع على الغاصب شيء
وبين ان يسلم العين ويضمنه مثله او قيمته لان تضمن النقصان متعذر لانه يودي الى الروه اذا قطع الثوب ولم يجد فيه صفة
واما اذا وجد فيه صفة بان خالطه فيصا **قال** يقطع به حق المالك عنه عند تاديره في النهاية يعني بالي البينة
ولو غرس ابي في ارض العين قلعا وردت اي قلع البناء والغرس وردت الارض الى صاحبه لقوله عليه السلام ليس لعرف
ظلم حق الا كذا عرق ظلم وصف العرق بصفة صاحبه وهو الظلم وهو من الجح كذا يقال صام غاره وقام ليله قال الله تعالى فيها يفرق
كل امرئ بحكم ولا يار من باقية على ملكه اذ لم يضر مستهلكه ولا مضمومة حقيقته ولا جد فيها شيء يوجب الحكم للغاصب فهو من يفرق
وردها الى مالكها اذا اشغل طرف غيره بالظعام هذا اذا كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء وان كانت قيمة البناء اكثر فللغاصب
ان يضمن له قيمة الساحة فباخذها ذكره في النهاية وعلى هذا لو ابلغت دجاجة تولد ينظر فيها اكثر قيمة ثمنها ان ياخذ ويضمن قيمة
الاجن على هذا التفصيل لو ادخل فصيل غيره في داره وكبر فيها ولم يكن اخراجه الا بدم الخدار وعلى هذا التفصيل لو ادخل البقر راسه في
قد من التماس فعد اخراجه **قال** وان نقصت الارض بالقلع حتى لا يبقى منها الا النقصان **قال** وان نقصت الارض بالقلع حتى لا يبقى منها الا النقصان
بالقلع كان لصاحب الارض ان يرضى للغاصب قيمة البناء او الغرس مقلوعا او يكونان له لان ثمنه دفع الضرر عنهما فحين فيه النظر لهما واما
يضمن له قيمته مقلوعا لانه مستحق القلع وليس له ان يستندم بهذا فيعتبر قيمته في ذلك الوقت مقلوعا وكيفية معرفتها ان يقوم
الارض بها بناء او شجر استحق قلعه اي ان يقطعها وتقوم وحدها ليس فيها بناء ولا غرس فيضمن بضرها ما بينها كذا قالوا وهذا ليس
بضمان لقيمة مقلوعا بل هو ضمان لقيمة ما لم يستحق القلع وانما يكون ضمانا لقيمة مقلوعا ان لو قور البناء والغرس مقلوعا وجوز
في الارض بان يقدّر الغرس خطا او لبنا او حجارة مكمومة على الارض فيقوم وحده من غير ان يضمن الى الارض فيضمن له قيمة
الخطب والحجارة المكمومة دون البينة **قال** ومن اولى السورين لغيره حشنة ثوب ابيض ومثل السورين **قال**
اخذها من مزارع الصبغ والسمين يعني اذا اغصب ثوبا نصيغه او سويقا قلته سمين فالملك بالخيار ان يشأ حشنة ثوبه ابيض
ومثل السورين وان شأ أخذ الصبوغ والسمين وغير مزارع الصبغ والسمين وقال الشافعي في الثوب يوم الغاصب بقلع الصبغ
بالفصل بقدر الامكان ويسهل لصاحبه ان انتقص قيمة الثوب بذلك فخلية همان النقصان لان الغاصب متعصب لم يكن لفعله عبرة
والتمييز يمكن فصار نظير الغرس والبناء في الارض بخلاف السمين في السورين لتعذر التمييز ولذا ان الصبغ مال منقور كالثوب
فيجوز ان لا يسقط نفقوره ماله فيجب صيانة حقه ما يمكن وكان صاحب الثوب اولي بالتجبير لانه صاحب اصل والاخر صاحب وصف
وهو قدام بالاصل وكذا السورين اصل والسمين تبع الاتزام يقولون سويق ملتوث فيجوز لصاحبه لتعذر التمييز علاته البناء والغرس
لان التمييز يمكن فيه بالنقص وله وجود بعد النقص فاما يمكن ايضا حق كل واحد منهما اليه والصبغ يتلاشى بالعسل فلا يمكن ايضا له
الى صاحبه بخلاف ما اذا انصبغ من غير فعل احد كالفراخ حيث لا يثبت فيه ثوب الثوب بالخيار بل يوم صاحب الثوب يدفع قيمة
الصبغ الى صاحبه لانه لا يختار من صاحب الصبغ حتى يضمن الثوب بل يملك صاحب الثوب الصبغ بقيمته وقال ابو غنمة في مسألة الحكم
الغصب ان شارب الثوب باع الثوب فيصير كل واحد منهما بقيمة ماله وهذا طريق حسن ايضا لكان وصول كل واحد منهما
به الى صاحبه ومثاني هذا انما اذا انصبغ الثوب بنفسه ايضا بالخيار في اللب كالجواب في الصبغ انه يضمن فيه مثل السورين

وصف الثوب واللب واللب
صفة صاحبه كالثوب

وفي الصنع قيمته لأن السورق والسمن من ذوات الأمتالة خلاف الصنع والثوب في الكافي قال في المبسوط بعض قيمة سوره
لا تتفاوت بتفاوت الفلبي فليبق مثلياً كالخبر زحاً وروي عن أبي حنيفة من أن الغاصب إذا أصيب الثوب أسود فهو
تقصان وعندها زيادة كالحجر والصفر راجع إلى اختلاف عصر وزمان فإن بقيت أمة في زمانه كانوا يفتنون على لبس
السواد وفي زمانهم كانوا يلبسون السواد فأجاب كل على ما شاهد من عادة أهل عصره ولا خلاف فيه بينهم
في الحقيقة ولهذا يتعرض في المختصر لذكر هذا الاختلاف ولا للون الصنع لأن من الثياب ما يزيد بالسواد ومنها ما ينقص
وكذا من الثياب ما يزيد بالحرارة والصفر ومنها ما ينقص فلا معنى للتقييد بلون دون لون بل لا يعتبر فيه إلا الزيادة في
والنقصان حقيقة ولو كان ثوباً ينقصه الصنع بأن كانت قيمته ثلاثين درهماً مثلاً فاجتبه بالصنع إلى عشرين من ثوب
ينظر إلى ثوب يزيد فيه ذلك الصنع فإن كانت الزيادة خمسة يأخذ رب الثوب ثوبه وخمسة دراهم لأن صاحب الثوب وجب
له على الغاصب ضمان ثمان قيمته ثوبه عشرة دراهم ووجب عليه للغاصب قيمة صعبه خمسة فالخمس الخمسة قصاصاً ويرجع
عليه بباقي من الثمنان وهو خمسة دراهم هشام عن محمد وهو مشكل من حيث أن الغصب منه لم يصل إليه المصوب كله وإنما وصل
إليه بعضه وكان من جهة أن الغاصب هو الذي قام حقه فكيف يتوجه عليه الطلب وهو لا يتنفع بالصنع شيئاً ولم يحصل له به الألف ماله
وكيف يستقط عن الغاصب بعض قيمة المصوب بالألف والألف مقرر لوجوب جميع القيمة وكيف صار مستقطاً له هذا
فصل في غيب المصوب وقيل قيمته ملكه وقال الشافعي لا يملكه لأن الغصب محذور فلا يكون سبباً للملك
كما في المدرس وهذا لأن الملك مرغوب فيه وهو حكم شرعي فلا يصلح المحذور سبباً له لأنه يلزم منه ترغيب الناس فيه لتخصيل
ما هو مرغوب فيه فلم ولا يجوز إضافة مثله إلى الشارع فوجب أدبي درجات السبب أن يكون مباحاً كالألف والشرع عيب في
تخصيل الحرام لأنه لا يبيح له شيء منه بقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ والعصب ليس بجارة
عن ثمان فكان باطلاً وبالباطل لا يبعد الملك وهذا لأنه عدوان محض وليس فيه شبهة الإباحة كالقتل فكيف يستفاد الملك بالجناية
الحضه ولأن الملك ملك يدره المصوب رتبة وبداً فوجب أن يزول ملكه عن البدل إذا كان مقبلاً دفعاً للمصوب عن الغاصب وحققنا
للعبد أو ضرورة حتى لا يجمع والمبدل في ملك رجل واحد فانه مستحيل واسمه يبيح عنه فإن البدل اسم لما يقوّم مقام الغايت
لأنما يقوّم مقام الغايت فإذا ثبت ملكه فيه على الكمال وجب أن يزول ملكه في المبدل ليحقق معنى هذا الاسم وكذا لفظ الجبران يبيح عنه
فانه لا يكون إلا غايت كالبديل لا يتألف هذا بديل عما كان وهو البديل الملك لأن الغايت بفعل الغاصب هو اليد دون الملك إذ ملكه
تمام في العين فلا يكون بديلاً عن العين ولهذا قلتم لو كسر قلب غيره نقضت عليه الغايت بقيته وأخذ الثلب ثم افترا قبل القبض لا يصلح التقا
ولو كان بديلاً عن العين لطل لكونه صرفاً لا ناقلاً لو كان بديلاً عما كان من اليد مع بقا العين في ملكه لكان إيجاباً بالغاصب بازالة ملكه عن
البديل وأثبت الملك فيه للمصوب منه بقبالة عين في ملكه مع إمكان تحقيق العدل بينهما وهذا خلف فكان من ضرورة القضا ببقية
العين زوال ملكه عنها ليحقق معنى البدل والجبران فكان ثبوت المبادلة ضرورياً ومثبت للضرورة يتقدّر بقدرها ولا يكون حقاً
من كل وجه فلا يظهر في حق البطلان بالأفتراق قبل القبض لأن شرط التقاض ثبت فيها هو سبب الملك مقصوداً فلا يتعداه وأما المدرس
فتقول يزول ملكه عنه ويدخل في ملك الغاصب ضرورة هذا لو لم يظهر المدرس بظهر له كسب كان للغاصب إلا أنه إذا ظهر
المدرس بعاد إلى ملك المصوب منه ميانة لحق المدرس بقوله المدرس لا يقبل النقل فيجعل الضمان بديلاً عن اليد التي كانت بفعله
للضرورة أو عن العين من غير أن يدخل في ملكه شيء كافي ضمان الحق عندهما لا يقال المدرس يقبل النقل من ملك إلى ملك وهذا لو
تقضي القاضي عموماً بعد نقلاً لا نقلاً فيفسخ التدبير بالقضا فينفذ البيع بعد القضا لكونه قناً بعد انقضاءه والحداب عما يلي
أن رضاه قد وجد بطلب القيمة منه ونحن لا نجعل الغصب القبيح سبباً للملك بل الغصب موجب لرد العين عند القدرة وللمدرس القيمة عند
القدرة ولرد القيمة عند العجز بغير من الجبران وهذا الحكم هو المقصود بهذا السبب ثم يثبت الملك به للغاصب شرطاً للقضا
بالقيمة لا حكماً ثابتاً بالغصب مقصوداً ولهذا لا يملك الولد خلاص الزيادة المتصلة والكسب لأنه تبع إذا اكتسب بدهل المنفعة ولا كذلك
المتصل خلاص البيع الموقوف الذي فيه الجبران حيث يملك به الزيادة المتصلة أيضاً لأنه سبب موضوع للملك فيستند من كل وجه
والقول في القيمة للغاصب والقيمة للمالك لأن الغاصب منكر والمالك مدعي ولو أقام الغاصب البيعة لا تقبل لأنها شقي

في مقالة
على الأصل

المدرس

الزيادة

الزيادة والبيعة على التخي لا تقبل ذكره في النهاية قال فيه قال بعض مستأخفاً ينبغي أن يقبل بيعة الغاصب لا سقط البيعة
وقد يقبل البيعة لا سقط البيعة لأن الموضع إذا اعداداً للودعة يقبل قوله ولو أقام البيعة تقبل بيعة ثم قال
وكان أبو علي النسبي يقول هذه المسئلة عدت مشككتين المشاع من فرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة الودعة
فإن ظهر وقبضه أكثر وقد صيغته بقوله لا كذا أو يتخذه أو يبيعه أو يملك الغاصب فهو للغاصب وأخبار المال
لأنه رضي به وتم ملكه برفاهه حيث سئل له ما ادعاه قال وإن قبضته بين الغاصب والمالك كمن أضافه أو يأخذ المقتضى
لأنه رضي به وتم ملكه برفاهه حيث سئل له ما ادعاه قال وإن قبضته بين الغاصب والمالك كمن أضافه أو يأخذ المقتضى
ورد العوض لعدم تمام رضاه هذا القدر من الضمان وإنما أخذ دون القيمة لعدم الجدة لا للرفاهه ولأنه المصوب وبيته مثل
ما صيغته أو أقل في هذه الصورة وهي ما إذا ضمه بقوله الغاصب مع يمينه قاله الكرخي رحمه الله لا خيار لأنه توفّر عليه مال ملكه
بكاله وفي ظاهر الرواية يثبت له الخيار لأن ثبوت الخيار لقوات الرضا وقد فات هنا حيث لم يحصل له ما يدعيه وله الحق أن لا يبيع ماله
الأشمن بخاره وبه رضاه به فكان له الخيار ثم إذا اختار المالك أخذ العين للغاصب أن يحبس العين حتى يأخذ القيمة التي دفعها إليه
لأنه مقابلة بالعين خلاص المدرس لأنه غير مقابل به بل عما فاته من اليد على ما بينا **وإن باع المصوب فقيمته للمالك**
فد يبيعه وإن حرره قيمته لا أي لو باع الغاصب المصوب أو اعتقه ثم ضمه المالك قيمته نفذ بيعه ولا ينفذ عنقه والفرق بينهما
أن ملك الغاصب ناقض لأنه يثبت مستنداً أو ضرورة وكل ذلك ثابت من وجه دون وجه ولهذا لا يظهر للملك في حق الأولاد
ويظهر في حق الأقسام لأن الولد أصل من وجه تبع من وجه قبل انفصاله وبعد أصل من كل وجه واكتسب تبع من كل وجه لكونه
بدل المنفعة وهي تبع محض والمالك التناقص يكفي لتعود البيع دون العنق لأن البيعة تنفذ من المكاتب بل من المأذون دون
عنقه ولا يشبه هذا عتق المشتري من الغاصب حيث ينفذ باجارة المالك عند أبي حنيفة وأبي يوسف وكذا ضمان الغاصب
القيمة في البيع لأنه عتق ترتب على سبب ملك تام بنفسه موضوع له فينفذ العنق بنفوذ السبب والدليل على أنه تام أن
الأشهاد يشترط في النكاح الموقوف عند العقد لا عند الإجازة ولو لم يكن تاماً لا يشترط عند الإجازة وكذا لو تضافت القاصبان وتضاف
واخترا وأجاز المالك بعد الافتراق جازاً للصرف وكذا المبيع يملك عند الإجازة بزيادته المتصلة والمتفصلة ولو لم يكن تاماً بنفسه
لما كان كذلك **ورأيد المصوب أمانة فيضمن بالتعدي أو بالنع بعد طلب المالك** وقال الشافعي هي مضمونة على
الغاصب والفرق بين أن يكون الزيادة مقبلة أو منفصلة أو كانت بالسعر على صديقهين للشافعي أنها متولدة من مضمونه فتكون
مضمونة مثلهما معارف أن الأوصاف الشرعية تسري من الأصل إلى ما يتولد منه الأثر في ولادته المذمومة والكافة والقيمة
والحرية يسري إليه حكم أمه حتى يكون حكمه حكمها وكذا أولاد الطيبة المخرجة من الحرم يسري إليه حكم أمه لأن الغصب هو إثبات
اليد على ملك الغير بغير إذن مالكه وقد تحقق ذلك في الزوايد حسب تحققه في الأصل فكان مضموناً كالأصل وصار كولد الطيبة المخرجة
من الحرم **ولما إن الغصب أمانة للمالك باثبات اليد عليه ولا يتحقق ذلك في الزوايد لا علم تكن في يد المالك حتى ترهبه عنه فلم يتحقق**
تقويت اليد فلا يصير عبداً ولا يضمن إلا بالتعدي أو بالمنع عند طلبه لأن المنع تعدي ولا يضمن ولد الطيبة عند لوجوه المنع منه لأن
الرد إلى الحرم حق الشرع وهو ما موربه كما أخرجها فيكون منفذاً بالاشباع عن الرد حتى لو ملك قبل نكته من رده إلى الحرم لا يضمن لعدم
المنع على هذا أكثر مشاكلاً رجم الله ولو قلنا بوجود الضمان مطلقاً تكن من الرد أو لم تكن فهو ضماناً تلاً ولأن الصديق كان في الحرم أمناً
بعده عن أيدي الناس وقد فوت عليه الأمن باثبات اليد عليه فتحققت الجناية عليه بذلك ولهذا لو أخرج جماعة من الحرم من
صيداً واحداً من الحرم يجب على كل واحد منهم جزاً كاملاً لتحقيق الجناية منهم ولو كان من باب الغصب لما وجب عليهم الأمانة واحدة
يو فصح أنه يجب بالأمانة والأمانة والدلالة لا زالتة الأمن لأن يجب باثبات اليد عليه وهو فوقها جناية الرمي وإخري
وما نفخت الجارية بالولادة فمضمون ويحرم بولدها أي إذا ولدت الجارية ولداً ونفخت بالولادة كان النقصان مضموناً على
الغاصب وإن كان في قيمة الولد وقام جبر النقصان بالولد ويستقطضانه عن الغاصب وإن لم يكن وقابله يسقط بحسابه وقال
زفر والشافعي لا يجبر النقصان بالولد لأن الولد ملكه فكيف يجبر ملكه بملكه فصار كولد الطيبة المخرجة من الحرم وكما لو ملك
الولد قبل الرد أو هلكت الأم بالولادة أو غيره من الأسباب وكما لو حزن صوف شاة غيره أو قطع قوائم شجر غيره فثبت مكانه غيره
أو حتى عبد غيره فإن زادت قيمته به أو علمه فأصناه التعليم وإن كادت به قيمته فانه بعض الجزء الفاتية ولا يجبر بالزيادة التي

موضع

البيع

وياب القديري ولا عدا من ادب القامري رواية عن اصحابنا رحمهم الله انه بعد البيت علي من اعطاء القسوس وادب القسا
حتى قالوا ايضا لاساس الجور علي بيت المقدس وقيل يوافق العصور ايضا قبل ان يشهد ويقذف بالزبد علي من اعاد
القسوس وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه احرق البيت علي القسوس حين سمع شرايا في بيته وقد حرق عمر رضي الله عنه
علي ناحة في منزلهما ثم صرحا بالدره حتى سقط خمارها فقبل له يا امير المؤمنين قد سقط خمارها فقال انها لا حرمة لها
وتكلموا في منزلهما لا حرمة لها قبل معناه انها لما اشتعلت بكاملها في الشرع فقد استقطت بما صنعت حرمتها والتحقت بالاما
وروي ان القسوس اياهم البليغي خرج علي بعضهم وهم وكان النساء علي شطه كاشفات الرؤس والذراع فقبل له كيف تفعل
هذا فقال لا حرمة لها انا الشكر في ايمانهم كما فعلت حرمتها واما قال ذلك استدل لا بما روي عن عمر رضي الله عنه ثم الامر بالمعروف
نهي عن المنكر ان كان يقبل علي نفسه انه يقبل منه ولا يسعه تركه ولو علم انه بهان بذلك او يضرب وهو لا يصبر علي ذلك او يقع القتل
تركه افضل ولو علم انه يصبر علي الصبر والصبر ولم يصل الي غيره بذلك ضرر فلا ياسبه وهو مجاهد بذلك ولو علم منهم
انهم لا يقبلون منه الايمان منهم من يابوا ولا شتموا فهو بالخيار والامر افضل **ومن عيب ام ولد او مدينه فانه**
من قيمة المدينه ام الولد وهذا عند اي حيفه رحمه الله ولا يضمن ام الولد ايضا لانها متقومة عند ما كان له ولد وعنده
عليه متقومة بخلاف المدينه وقد ذكرناه ووجهه من الجائدين في كتاب الفناق واسما علم **كتاب الشفعة**
وهو في اللغة مأخوذة من الشفع وهو الذي يذوقه منه شفاة النبي صلى الله عليه وسلم لانه يفي بها الي العاينين يقال شفعه
الرجل شفعا اذا كان قد اضره ثابثا في الشفع فيما في فيه يفي المأخوذ الي ملكه فلذلك سمي شفعة **قال في تلك الشفعة**
يعني المشتري بها فام عليه هذا في الشرع ومعناه اللغوي موجود فيه وهو الفهم ويريد عليه او صاف من التملك للشفعة علي
وجه البيع وسببها انما ملك الشفع بالمشتري لا بما يجب لدفع ضرر الوكيل عنه علي الدوام بسبب سوء العاقبة والمعاملة
من حيث اعلان الجدار وبقاء النار ومنع ضوا النيران واثارة الغبار وايضا الدواب والاصغار لا سيما اذا كان فيها دود كما قبل
اضيق السجون معاشره كاداد وشروطها ان يكون المملو غفارا شيلا كان او غلوا اخلت الشفعة اولا وان يكون العقد عقد معاوضة
مالا عالا وركبتها اخذ الشفع من احد المتعاقدين عند وجود سببها وشروطها **حكمها** جواز الطلب عند تحقق السبب
وصفتها ان اخذها بمنزلة شرا مبتدأ حتى تثبت بها ما يثبت بالشرائح الرد بخيار الروية والبيع **كتاب**
المخيط في نفسه ثم المخيط في حق المبيع كالشرب والطريق ان كان خاصا **كتاب الجوارح** لما روي جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم
تضي بالشفعة في كل شركة لم يقسم أربعة او احياء لخل له ان يبيع حتى يولد شركه فان شاعده وان شاعده ولم
يولد ففواحق به رواه مسلم والنسائي وابوداود وعن عباد بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم تضي بالشفعة بين
الشركاء في الارضين والدرور رواه عبد الله بن احمد في المسند وقال عليه السلام الجار احق بالشفعة جاره ينتظر بها وان كان غائبا
اذا كان من يفيها واحدا رواه ابو داود واحمد والدارقطني وابن ماجة وقال عليه السلام جاز الدار احق بالدار من غيره رواه احمد
وابوداود والترمذي وصححه وقال عليه السلام الجار احق بسببه ما كان رواه احمد والنسائي وابن ماجة واما وجبت مرتبة علي
الترتيب الذي ذكره هذا لما وجبت لدفع الضرر الدائم الذي يلحقه من جهة علي ما بينا فكل ما كان اكثر انصافا كان اخير بالضرر
واشد نجا معه فكان احق بما يلحقه الموجب لليس للاضعف ان ياجد مع وجود الاقوي الا اذا ترك محيضا ياخذ اذا استهد به
ابطلها عند علي بالبيع وان لم يشهد عند ذلك سقط حقه عن الي يوسف انه لا ياخذ وان ترك لانه محجوب **قال في تحقيق السبب في**
حقه واما قدم عليه غيره لقوته فاذا ترك كان له ان ياخذ وهو نظير دين الصحة مع دين الموصى وقال الشافعي بالشفعة بالجوار
لنول جابر انه عليه السلام تضي بالشفعة في كل مال لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة رواه البخاري وقال
عليه السلام اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة رواه الترمذي وصححه وقال عليه السلام اذا قسمت الدار وحدت فلا شفعة
رواه ابو داود وابن ماجة ومعناه وان الشفعة تثبت علي خلاف القياس كبلال يرضه مونة الشفعة وهذا المعنى لا يتحقق في
الجارية لا بقباضه ولذا لا يجب عليه في المشتري اذا كان لا يحمل القسمة كالبيرو الحام والبيت الصغير لوقوع الامن من الزوم المنة
والسما ونيان الحار باروي والاعمال الخا ليجب الجار بقسمة الشريك لان احق منه وحقه متأخر عن حقه ويدل ذلك حصول التو

الطريق الخاص

الشرب الخاص

المبيع

بني الجارح

بين الاحاديث ولا يسم ان الشفعة وجبت لدفع اضرار القسمة وكيف يكون ذلك واحدة القسمة مشروعة وكيف يجوز الحاق له
الضرر بالمشتري باخذ ماله بغير رضاه لدفع حكم مشروع واما العلة الموجبة لدفع ضرر المصالح بسوا العشرة على الدوام لو كان
لدفع اضرار القسمة لوجبت في المنقول وقوله ان كان خاصا اي الشرب او الطريق ان كان خاصا يستحق به وان لم يكن خاصا لا
يستحق به الشفعة والطريق الخاص ان يكون غير نافذ وان كان نافذا فليس يخص وان كانت سكة غير نافذة يستحق
منها سكة غير نافذة فيبيعت دار في السفلي فلاهلها الشفعة دون اهل العلي وان سعت في العلي فلاهل السكنتين الشفعة
لان في العلي خاصا لاهل السكنتين حتى كان لهم كلهم ان يروا فيها وليس في السفلي حتى لاهل العلي حتى لا يكون لهم ان يروا فيها
ولا لم تفتح الباب اليها علي ما بينا في كتاب القضاة الشرب الخاص عند اي حيفه ويحد ان يكون ضررا صعبا لا تجري فيه السفن
وان كان كبيرا بحيث تجري فيه السفن فليس يخص فاذا بيع ارض من الاراضي التي تسقي منها لا يستحق اهل النهر الشفعة
بسببه والجوارح منهم خلاص النهر الصغير وقيل اذا كان اهله لا يحصون فهو كبير وان كانوا يحصون فهو صغير وعليه عامة المشايخ
لكن اختلفوا في حد ما يحصى وما لا يحصى فبعضهم قدر ما لا يحصى بحسابة وبعضهم بربعين ومن لم يفسد الخاص ان يكون نفرا له
يسقي منه قرا حان اوله وما زاد علي ذلك فهو عام وقيل هو مضمون الي راي المجتهدين في كل عصر فان روي كثيرا كانوا كثيرا
وان روي قليلا كانوا قليلا وهو شبه الاقارب **والشريك في حصة علي المايط وواضع المايط علي المايط جاز**
واكون لانه الشراكة المعتبرة هي الشراكة في العقار لا في المنقول والحسبة منقولة وبوضع المايط علي المايط لا يصير
شريكا في الدار وكذا بالشراكة في المايط لا يكون شريكا فيها لكنه جاز ملازق لوجود انصاف بقعة احد بها بقعة الاخر
فيستحق الشفعة علي انه جاز ملازق ولا يخرج بذلك علي غيره من الجيران وكذا اذا كان بعض الجيران شريكا في الجدار لا يقدم
علي غيره من الجيران لان الشراكة في البناء الجرد بدون الارض لا يستحق بها الشفعة ولو كان البناء والكان الذي عليه البناء مشتركا
بينهم كان هو اولي من غيره من الجيران ويتاين ذلك بان يفي الشريك في المشتري ثم يفتسا الارض غير موضع
البناء فيبقي البناء وموضعه علي الشراكة واما كان هو اولي لانه شريك في بعض المبيع والمشتري اولي اما في موضع
البناء فظاهر لكونه شريكا فيه واما في الباقي فكذلك عند محمد واحدي الروايتين عن اي يوسف لان الضرر احق به حيث
كان شريكا في البعض فيقدم علي الجار وفي رواية اخري عنه هو الجار سواء في غير موضع الجدار لان استحقاقه
الشفعة في غير موضع الجدار بالجوار وغيره من الجيران ليسا وونه فيه وعليه هذا لو كان بعض الجيران شريكا في
منزله من الدار او بيت منها فيبيعت الدار كان هو احق في المنزل كما ذكرناه واستنوا في البقية في رواية لان كلهم جيران
في حق البقية وكذا لو كانت دارين رجلين ولا حدها فيها بين مشتركة بينهما وبين اخر غير شريك في الدار فبا عها
كان الشريك في الدار اولي بالشفعة الدار لانه شريك فيها والاخر جاز والشريك في البير اولي بالبيع لانه شريك فيها
والاخر جاز وعليه هذا لو كان سفل بين رجلين عليه علو لاحدهما مشتركة بينهما وبين اخر فباع هو السفل والعلو كان العلو
لشريكه في العلو والسفل لشريكه في السفل لان كل واحد منهما شريك في نفس المبيع في حقه وجاز في حق الآخر وشريك في
الحق اذا كان طرفيها واحدا **علي عدد الراوس بالبيع** اي تجب الشفعة بالبيع وتقسم علي عدد الراوس
اذا كانوا كثيرين وقال الشافعي علي مقدار الانصاف لان الشفعة من مراعى الملك لا تترك لها لتكامل المنفعة فاشبه العلة
والزعم والولد والتمرة **ولا** انهم استنوا في سبب الاستحقاق بوجود علة الاستحقاق اكل في حق كل واحد منهم ولهذا لو
افترسوا حواخذ الكل ولا استنوا في العلة بوجوب الاستنوا في الحكم ولا في جميع بكثرة العلل بل بقوه فيها الا تترك في الحقين
اذا اقام شاهدين والاخر اربعة فها سوا وكذا صاحب الجوارح مع صاحب جراحة واحدة بخلاف الجرح مع الجرح فان الجرح
اقرى لانه لا يتخلف عنه الموت فكان اولي باضافة الموت اليه وما استشهد به من الولد وغيره من ولد من الملك فيستحق
بقدر الملك وتلك ملك الغير لا يتولد من ملكه فكيف يجعل من ثمراته بل العلة اصل الملك لا قدره والحكم لا يدر بادة العلة
ولو سقط بعضهم حقه قبل الفضل لم يكن لان في ان ياخذ الكل لان السبب الاستحقاق اكل قد وجد ونفرد في حق كل واحد
منهم والشفعة في الجراحة وقد زالت ونظيره الرهن فانه مجلس بكل الدين وبكل جزء من اجزائه ولهذا لو اوفى البعض

البناء الجرد لا يفي فيه الشفعة

أخذها الشفيع بيمينه وقوله **لومضيا** لأن الشفيع يتلخصها بيمينه المتشركية ثم التلخلو أما أن يكون مثلا صورة
 ومعنى كالكيل والموزون والعددي المتغارب أو معني لأصورة وهو ما عدا ذلك فيعتبر ذلك المثل كما في ضمان العدوان يأخذ
 بملأه بدل لها ولهذا الواشترها بعقار يأخذ كل واحد منها بيمينه الأخر
ويقال لو موحلا أو يصبر حتى يمضي الأجل
 يأخذها أي يأخذها الشفيع بمن حال إذا كان الثمن موحلا أو يصبر حتى يمضي الأجل فباخذها عند ذلك وليس له أن يأخذها
 في الحال بمن موحلا وقال زفر والشافعي وما لك ذلك لأن الشفيع حق الأخذ بالثمن الذي يملك به المشتري بيمينه والأجل
 صفته للدين لا تزي أنه يقال دين موحلا ودين حال **ولما** أن الأجل ثبت بالشرط وليس له أن يرضى بالعقد فاشترطه في حق المشتري
 لا يكون اشترطا في حق الشفيع الجار والبراءة من العيوب ورضاه به في حق المشتري لا بد لنا على رضاه به في حق الشفيع لفاوت
 الناس فيه ولا نسلم أنه وصف للدين لأن الأجل حق المطلب والدين حق الطالب ولو كان وصلا له لاستحققه الطالب ولهذا لو
 باع ما اشتراه بمن موحلا مرأحة أو تولية لا يثبت الأجل من غير شرط لو كان صفته له لثبت ثم إن أخذها من البائع بمن حال
 سقط الثمن عن المشتري لتحول الصفقة إلى الشفيع على ما بينا من قبل ورجع البائع على الشفيع بمن حال وإن أخذها من المشتري
 رجع البائع على المشتري بمن موحلا لأن الأجل ثبت بالشرط فلا يبطل بأخذه الشفيع بمن حال كما يبطل ببيعته المشتري بمن
 حال وإن أخاره الانتظار كان له ذلك لأن له أن لا يلزم الضرر الزايد وقوله أو يصبر أي عن الأخذ **الطلب** فلا بد منه في الحال
 حتى لو سكت ولم يطلب طلعت شفعته عند أبي حنيفة ومحمد وبه كان يقول أبو يوسف ورجع عنه وقال لا يبطل شفعته
 بالماخير إلى حلول الأجل لأن الطلب ليس بمقصود له أن يبل بالأخذ وهو كما يتم منه في الحال ثم موحلا لما بدله في طلبه في الحال
 فلا يكون سكوته دليل على إعراض **ولما** أن حق الشفيع قد ثبت ولهذا كان له أن يأخذ بمن حال ولو كان حقه ثابت لما كان له الأخذ
 في الحال والسكوت عن الطلب بعد شت حقه يبطل الشفعة

اي لو اشتري ذمي من ذمي غفارا آخر او خنزير وان كان شتيعة ذميا اخذه بثلث الخمر وقيمة الخنزير **ك** هذا البيع يقضي بيمينه فيما بينهم
فذا صح ترشيت عليه احكام البيع **و** من حله الاحكام وجوب الشفعة به فيسحقه كان الشتيعة او سدا غير ان الذي لا يتعد عليه
تسليم الخمر فيأخذه بثلث الاضامن ذوات البهي فحبب عليها بيمينه **ل** لا يبال قيمة الخنزير بقدر مقام عينه فوجب ان يخرم على المسلم فليكن
ضامن العدوان والخنزير من ذوات البهي فحبب عليها بيمينه **ل** لا يبال قيمة الخنزير بقدر مقام عينه فوجب ان يخرم على المسلم فليكن
بملا فقيمة الخمر على ما عرفت في موضعنا **ل** لا يبال اما يخرم عليه فليكن كما اذا كانت القيمة يدك عن الخنزير **و** اذا اذ كانت يدك عن غيره
تلاخر **و** هذا يدل على الدار كمن الخنزير **و** اما الخنزير بقدر قيمته بدل الدار فلا يخرم عليه فليكن كما بال تلكها بان اسم المشترك
على اخذ الشفعة الدار بالشفعة فان الشفعة ياخذها بقيمة الخنزير ولو كان شتيعة مسلم وذمي اذ كل واحد منها النصف بها
ذكرنا من قيمة الخمر او شلها اعتبارا للمعنى البك ولو اسلم الذي صار حله حكم المسلم من الاخذها بقيمة كما اذا كان
التمن مثليا فانقطع قبل الاخذ بالشفعة فانه ياخذها بقيمتها للتعدرك هذا **و** المستامن كالذمي في جميع ما ذكرنا من الاحكام
لا لقراه احكاما مائة فبما هي في ارضه فصار كالذمي في تلك المدة **و** لا فرق بين ان يكون المشترك دارا او بيعا او كنيسة فان
الشفعة ياخذها بالشفعة لان ملك الذي فيها ثابت اذا كان يمتد ان ملكه لا يزول بمجعله بيعا او كنيسة وان كان يمتد ان يزل
فذلك ايضا لا ينافي اذ عليه على بيعها صار معتقدا جازا **و** بيعها الذي اذا ان بد يبنينا بقدر تصرفه على مقتضى ديننا وان كان في ذمتهم
لا يجوز ولها اذا اترافوا اليها حكم بينهم **ا** احكامنا المرتدا لشفعة له **و** طريق معرفة قيمة الخمر والخنزير بالرجوع الى ذمي اسلم
او فاسق تاب **ل** لو اسلم احد المتها فدين **و** الخمر غير متبوعة الشفعة البيع لان الاسلام يمنع نهضها ولكن لا يبطل الشفعة لا فاسقا
وجبت بالبيع فلا يبطل بانفاسه **ك** اذا اشتري دارا بعد فذلك العبد قبل النصف فان البيع ينتقص بملكه ولكن لا يبطل الشفعة

فياخذها الشفيع فيقمة العبد
وبالتمن وقيمة البناء والغرس لويدي المشتري او عرس او خلف المشتري فلها
اي اذا بني المشتري او عرس في الارض المسقوعة ثم بقي للشفيع بالسقوعة فالشفيع بالخيار ان يشاء اخذها بالتمن وقيمة البناء
والغرس فقلوعا وان شاكل المشتري قلوعه فياخذ الارض فارعة وعن ابي يوسف انه لا يكلده بالقلع ولكنه بالخيار ان يشاء اخذها
بالتمن وقيمة البناء والغرس وان شئت تركه قال الشافعي وما لك لانه ليس بمعد في الدنيا والغرس بثبوت ملكه فيه بالشراء ٥

علي الظاهر ان الوكيل مع الموكل كالبايع مع المشتري لوقوع المبادلة الحكيمة بينهما ولهذا يجري التحالف بينهما فكانت بينه كل واحد منهما طرقة ولا يمكن العمل بما قصرا اليه التراجع بالزيادة ولا كذلك الشفيع مع المشتري ولهذا لا يجري التحالف بينهما على ما بينا اما المالك القديم مع المشتري من العديق فقد ذكر في السير الكبير ان البينة بين المالك القديم والمعتق فيه ان بينته ملزمة وبينة المشتري من العدي وغير ملزمة بخلاف المالك القديم من الاخذ والشرك فصار كالشفيع وليس سلمنا فيها العمل بالبينتين وبينة المشتري من العدي وغير ملزمة بخلاف المالك القديم من الاخذ والشرك فصار كالشفيع وفي حق الشفيع غير ممكن في حق المالك القديم لان البيع الاول ينفسخ بالتالي فوجد التعارض فصار الى التراجع بالزيادة وفي حق الشفيع بما لا ينفسخ فلا يوجد التعارض وان ادعا المشتري ثمتا وادعا بايعا فله منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما لا ينفسخ فلا يوجد التعارض

لا يفسد في وجوده السابق
قال الباع لان الامران كان كإفالة الباع فالتضييع يأخذ به وان كان كإفالة المشتري يكون خطأ من المشتري بدعواه لا من الباع
وحط البعض يظهر في حق الشفيع على ما بينا في البيع فإحدا به ولا في ذلك المشتري بايجاب الباع فكان القول قوله في مقدار
النسب ما دلت مطالبة به بقبه فيأخذ الشفيع بقوله فهو كان ما ادعاه الباع أكثر ما ادعاه المشتري تحالفا وايضا نكل ظهر
ان التمس ما يقولوا الاخر فيأخذها الشفيع بذلك لان النكول كالإقرار ما يدعيه خصمه وان نفع الفاضل في الحقد بينهما على ما عرفت
في كتاب النكاح يأخذها الشفيع بما يقوله الباع لان نفع البيع لا يوجب بطلان حق الشفيع لان حقه ثبت بالبيع ولا يقدران
في كتاب النكاح يأخذها الشفيع بما يقوله الباع لان نفع البيع لا يوجب بطلان حق الشفيع لان حقه ثبت بالبيع ولا يقدران
وان فهم اخذوها

على مطالبة بالسق لا يخرج الدار اذا ردت على البائع بغير لا يبطل حقه وان كان الرد بغيره
ما قال المشتري ان لو كان البائع قبض الثمن اخذها التسليم بما قال المشتري اذا ثبت ذلك بالبيعة او يمينه على ما بينا
لان البائع باستيفاء الثمن خرج من البيع والتحقيق بالايجاب لا ينتها حكم العقد به فلا يلتفت الى قوله في الاختلاف بين التسليم
والمشتري على حاله وقد بينا ان القول فيه قول المشتري ولو كان ثبوت الثمن غير ظاهر فقال البائع بعت الدار بالب
وقبضت الثمن اخذها التسليم بالن كانه ما بدأ بالافرار بالبيع تعلقت الشفعة به لان افزاره بعد اثار الثمن صحيح قبل قبض الثمن وبعده

لا يبع علي ما بيننا والتمن غير بقدر ظاهر الان الاصل عدم البعز فينتج حتي يوجد ما يبطله ويقولوه بعد ذلك قبضت التمن من يد
ابطال حق الشفع لانما اذا نقض التمن خرج من البين فيكون اجنبيا فلا يقبل اقراره بمقدار التمن علي ما بيننا فلا يقبل قوله قبضت
في حق الشفع لانه يريد بذلك ان يجعل نفسه اجنبيا حتي لا يقبل اقراره بمقداره فيرد عليه فيما حذاه المشترك بالف ولو بدا بقبض
التمن قبل بيان الغدر ما به قاله الدار وقبضت التمن وهو الف درهم لم يلتفت الي قوله في مقدار التمن لانه لما اقر بقبض
التمن اولا خرج به من البين فصار اجنبيا فلا يقبل قوله في مقدار التمن علي ما بيننا وقال في النهاية تنبيهه ما اذا قال الوصي استقرت
جميع ماليات علي عرصة فلان وهو الف درهم وقال الغريم بل كان علي الفادرم وقد اوفيتك جميع ذلك فالوصي ضامن الالف ولا يفي
علي الغريم ولو قال استقرت ماليات درهم وموجع ماليات عليه فقال فلان كان علي الفادرم وقد اوفيتك لكل فالوصي ان
يرجع عليه بالباقي لانه لما بين قبض الجسم صار اجنبيا فلا يقبل بيان قدره بعده وما لم بين انه قبض الجميع كما يكون اجنبيا

يخرج عليه بالضرر فيكون البيع صحيحا ولا يفسد العقد بغيره ولا يلزم له الرجوع فيه ولا يلزم له التمسك به
فيلزم قوله في بيان قدره فيكون القول لخصه لانكاره في الأول دون الثانية قال **وحط البعض بطهر في حق الشفع لا**
حط الكل والزيادة اي حط بعض الثمن لطهر في حق الشفع حتى يأخذه بما بقي ولا يظهر حط الكل في حقه ولا الزيادة له
على الثمن بعد عقد البيع حتى للزبد الزيادة ولا يسقط عنه شيء من الثمن فإخاذه بجميع المسمى عند العقد لان الحط
لما التحق باصل العقد صار الباقي هو الثمن كأنه لم يسم غير ذلك ولا فرق في ذلك بين ان يكون الحط قبل أخذه بالشفعة او بعده
لوجود الالتحاق في الصورتين يرجع الشفع على المشتري بالزيادة ان كان اوفاه الثمن ولو حط بعض الثمن بعد تسليمه
الشفعة كان له ان يأخذها بالباقي لأنه تبين له ان الثمن أقل فلا يقع تسليمه بخلاف حط الكل حيث لا يتحقق باصل العقد لأنه لو
التحق كان هبة أو بيعا بلا ثمن وهو فاسد فلا شفعة فيها كذا الزيادة لتحقق باصل العقد وانما لا تظهر في حق الشفع
لأنه استثنى أخذها بالمسمى قبل الزيادة فلا يمكن إبطال حقه الثابت له فلا يتغير العقد في حقه كما لا يتغير بتغيير العقد
لما يتعد بذلك من الضرر والتقصير في حق نفسه لأن ولاية علي نفسه دون الشفع بخلاف بيع الرابحة والبرلية حيث تصح الزيادة
في حقه أيضا حتي جازيا وما عليها لأنه ليس فيه إبطال حق أحد لان المشتري لا يستثنى عليه أي دفع بيع الرابحة فيلتحق في حقها
بأصل العقد وفيه خلاف زفر والشافعي وقد بيناه في البيوع ونينا الخ من الجائزين

الوحدة بمصر القن
بها التسمية

—

30

الزندان

مكتبة
الحمد والحمد

فلا يباع كل واحد من الدواب فصار كالموهور له والمشتري شيئا فاسدا وكذا اذا ارعها المشتري فان كل واحد منهم لا يملك
الفلع لشرفه في ملكه فكذا المشتري في المشفوعة ولهذا لا يملك قلع الزرع وهذا لان صغر الشفع بالزام قيمة البنا
والغرس اهون من صغر المشتري بالفلع لان الشفع يحصل له بقابلة القيمة عوض وهو البنا والغرس فلا يعد ضررا في
حصول المشتري بقابلة الفلع شيئا كان الاول اهون فكان اولى بالتحمل ووجه ظاهر الرواية انه يبي في محل يتعلق به حق من اكر
لغير من غير تسليط من جهة من له الحق فينقص كالراهن اذا ابي في الموهون راما فلنا ذلك لان حق الشفع اقوى من حق
المشتري ولهذا ينقض جميع تصرفات المشتري حتى الوقف والمسجد والمقبرة بخلاف ما هو مذهبنا على قولنا ان حصة
والمشتري شيئا فاسدا لا ينقض منه ولا تسليط من الشفع هنا وان حق الاسترداد للواهب والبايع من غير ان يملك
لا ينقض تصرفا فلا يبقى بعد البنا وحق الشفع قوي فيبقى بعده كما يعلق المستحق بنا الموهون وغرسه ولهذا ياحظه
بقيمته مقابلا للمستحق ولا مساواة بين الحقين حتى يرجح بزيادة الضرر لان الشفع يبيع الغايمار اليه عند الشاويك
ورما لا يوافق فيحتاج الى قلعه فيلحقه ضررا يذوق في الزرع القياس ان يعلق الا اننا استحسننا وقلنا لا يعلق لان له نهاية
مغلوبة كذا ينقض المشتري بالفلع من غير عوض وليس على الشفع كثير ضررا لما ذكرناه بترك باجر **وان**
استحققت وتعلق الشفع رجح بالحق فقط معناه ان الشفع لو اخذ الارض بالشفعة فيبي فيها او غرس ثم استحققت
فكف الشفع الشفع بالفلع فقلع البنا والغرس رجح الشفع على المشتري بالحق لانه تبين ان المشتري اخذ الحق
من الشفع بغير حق لان الارض لم تكن في ملكه فيسترد منه الحق ولا يرجع بقيمة البنا والغرس على البايع ان كان اخذها
منه ولا على المشتري ان اخذها منه معناه لا يرجع ما ناقض بالفلع عن اي يوسف انه يرجع به لانه متملك عليه فكان كالمشتري
ووجه الظاهر وهو الفرق بينه وبين المشتري ان المشتري مغرور من جهة البايع ومسلط عليه من جهة ولا غرور ولا تسليط
للشفع من جهة المشتري لان الشفع اخذها منه جبرا ونظيره الجارية الماسورة اذا اخذها المالك الغلام من مالها الجدي
بقهرها او بالحق فاستحققت من يده وحق قيمة الولد يرجع عليه بما دفع اليه من القيمة او الحق ولا يرجع بقيمة
الولد لانه لم يفره خلافا لو كان مشتريا حيث يرجع بهما على البايع لانه مغرور من جهة **وبكل الثمن ان حريت**
الدار وحق الشفع معناه لو اشترى ارضا فيها بنا او غرس فاعدهم البنا من غير صنع احل ياخذها الشفع بكل الثمن ولا يسقط
من الثمن شيئا لانهما يباعان لارض حتى يدخلان في البيع من غير ذكر ولا يباعا بها شي من الثمن ولهذا يبيعهما في هذه الصورة مراعاة
من غير بيان خلافا اذا ائلف بعض الارض بغير حق حيث يسقط من الثمن حصته لان القايث بعض الاصل هذا اذا انهدم
البنا ولم يبق له نفس لامن الشفع شي من حطب او خشب راما اذا ابي شي من ذلك واخذ المشتري لانفصاله من الارض حيث
لم يكن تبعا للارض فلا بد من سقوط بعض الثمن بحصة ذلك لانه عين مال قائم بقي محتسبا عند المشتري فيكون له حصة من الثمن
فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقص يوم الاخذ **ونحو العروة ان نقض المشتري البنا اي ياخذ**
الشفع العروة حصتها من الثمن ان نقض المشتري البنا لانه صار مقصودا بالانلاص والشفع اذا صار مقصودا به بقابله
شي من الثمن بخلاف الاول لان الخلاف فيه باقة سماوية فاذا كان له حصة من الثمن يقسم الثمن على قيمة الارض والبنا يوم العقد
عليهما بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا انهدم بنفسه وكان النقص باقيا حيث يبيع فيها قيمة النقص يوم الاخذ بالشفعة
لان صار له قيمة بالحس ونقص البنا كقنق المشتري **والنقص له اي النقص للمشتري لان الشفع**
انما كان ياخذ بطريق النجعة للعروة وقد زلت بالانفصال **وبشرها ان يباع ارضا ويحلا وشر**
الشر في بيعه اي ياخذها الشفع مع شرها ان كان المشتري اشترى الارض مع شرها بان شرطه في البيع او ان
عند المشتري بعد الشر ان الشر لا يدخل في البيع الا بالشرط لانه ليس ببيع بخلاف الفحل والقياس الا يكون له اخذ الشر
لعدم التبعية كالمنازع الموضوع فيها ووجه الاستحسان انه لا انفصال خلفه صار تبعا من وجه لانه متولد من البيع
فيستري اليه الحق الثابت في الاصل الحادث قبل الاخذ كالمبيعة اذا اولدت قبل القبض فان المشتري يملك الولد
تبعا لأمه كذا هذا **وان جده المشتري سقط حصته من الثمن اي في الفصل الاول وهو ما اذا اشترى ارضا**

طا
ر

بشرها بالشرط فكان له يسقط من الثمن حصته وان هلك باقة سماوية فكذا لانه لما دخل بالتسوية صار ارضا فلا يسقط
حصته من الثمن بفروانه **واما في الفصل الثاني فيما اخذ الارض والفحل بجميع الثمن لان الثمن لم يكن موجودا عند العقد**
فلا بد من اخذها عند العقد في البيع الا تبعا فلا يباع به شي من الثمن كان ابو يوسف يقول ولا يحط عنه من الثمن في الفصل الثاني
ايهنا لان حال المشتري مع الشفع كحال البايع مع المشتري قبل قبض المبيع ولو اكل البايع الثمن الحاد بعد العقد
سقط حصته من الثمن فكذا انما نرجع الى ما ذكر في الكتاب من انه لا يسقط شي من الثمن لان الشفع ياخذها قام
على المشتري وهو قائم عليه المبيع بدون الثمن بجميع الثمن فاحاط به وهذا لان الحادث من الثمن بعد القبض
لا حصته له من الثمن بخلاف ما اذا كانت موجودة عند العقد لا دخل قصدا على ما بينا بخلاف الحادث قبل القبض
عند البايع لا يصادف ثبوت على ملك المشتري ويكون لها حصة من الثمن اذا صار مقصودا بورود القبض عليها او
بالاستحسان وليس للشفع ان ياخذ الثمن بعد الجواز في الفصلين لروا التبعية بالانفصال قبل الاخذ والله اعلم
باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب **انما يجب الشفعة في عقار ملك**
عوض هو مال وقوله في عقار يتناول ما يقسم وما لا يقسم قال الشافعي لا يجب فيها الا يقسم كالبيروا والوحا والحام
والنهر والطريق وهذا مبني على ان الشفعة تجب لدفع اجرة القسام عندنا لدفع ضرر رسول العشرة على
الدوام فيبي كل على قاعدته والضرر تشدد لنا لانه مطلقا يتناول ما يقسم وما لا يقسم واحتج بكونه عوضا عما اذا
ملك بالحقية فان الشفعة لا يجب فيها وما قوله هو مال بما اذا ملك عوضا غير مال كالحمل والخلع والصلح عن دمر العود والعنق
ونحو ذلك فان الشفعة لا يجب في هذه الاشياء على ما بينه من قريب **قال لا في عرض** **فلك اي لا يجب الشفعة في عرض**
وسبيته وقال مالك تجب في السبيته لانهما تسكن كالعقار ولما روي انه عليه السلام قال لا شفعة الا في ربح او حابطه
وان اخذ بالشفعة ثبت بالنقص على خلاف القياس في العقار فلا يجوز ان كان المنقول به لانه ليس في هذا العقار وهذا ان الشفعة
انما شرعت لدفع ضرر الجوار على الدوام وما يتقلل ويحول لا بد ورولا بد من الضرر فيه كما يدوم في العقار لان المنقول بيشترك
البيع عادة والمصلحة المعاش ثم خرجة عن ملكه اذا قضا وطرو ولا كذلك العقار **وبما وكل بيعا بالعرضه لهما**
منقولان فلا يجب فيها اذا بيعا بلا ارض وان يباع مع الارض يجب فيها الشفعة تبعا للارض بخلاف العلو حيث يستحق بالشفعة
ويستحق في السفلى على انه مجاوره وذلك اذا لم يكن طريقه طريق السفلى وان كان طريقها واحدا يستحق بالطريق الشفعة على انه
خليط في الحقوق وهو الطريق لان حق التبلي يبي على الدوام وهو غير منقول فيستحق به الشفعة كالعقار وكذلك البنا
والفحل ولا يستحق بها الشفعة **ودار جعلت معها اوحدة او بدلة على او بدلة صلح عن دمر عود عوض**
من او عرفت بلا عوض مشروط لان الشرع لم يشترع التملك بالشفعة الا بما تملك به المشتري صورة ومعنى ارمع بالشرع
بالصورة ولا يمكن ذلك اذا تملك العقار بعد الاستحسان لانهما ليست باصول ولا مثل لها حتى ياخذها الشفع بمثلها فلا يمكن
مراعاة شرط الشرع فيه وهو التملك بما تملك به المشتري فلم يكن مشروعا وعند الشافعي يجب فيها الشفعة لان هذه
الاعراض متفرقة عنده فيوجد بقيتها عند نزع الاخذ بمثلها كما في البيع بغير الاثر في انما مضونه بها شرعا والصلح
يكون بالقيمة فيد ايدل على انه جعله قيمة لها علاوة العدة بلا عوض لنقد الاخذ بلا عوض اذ هو غير مشروع وقوله
يتاقي فيما اذا وقعت هذه الاشياء في جزء شاي من العقار من احد الشريكين لانه لا شفعة عند الا لشركا **ولنا ان المستحق**
بعض العقود ليست بمالك ولا هي مثل المال لا صورة ولا معنى فلم يملك المال قيمة لها قيمة الشيء ما يقدر مقامه لا تخادما
في المقصود ولا اتحادا في المقصود من المال ومن هذه الاشياء فلا يكون قيمة لها غير ان الشرايع جعلها مضونة بالمال
اما خطرها او الضرورة فلا يبعد في موضعها ما ثبت للضرورة ينقض عليها ولا ضرورة في حق ثبوت الشفعة فلا
تكون منقومة في حقها فيكون المأخوذ بها تبعا بمنزلة الموهور بلا عوض لان الشفع يتملك بما يملك به المشتري
من السبب لا بسبب اخر وهذا الواخذ كان ياخذ بسبب اخر غير الاول لان الاول كالحا او اجارة او غير ذلك وليس ببيع
اصلا لو اخذه لكان تبعا وفيه الشا نصرف غير الاول والاخر بالشفعة لم يشترع الا بالسبب الاول ولهذا تنحصر الصفقة

اليه قبل القبض وفي هذه العتود لا يمكن ذلك فلا يكون الشفعة فيها مشروعة لأنه ليس بمورد النقص ولا هو في حقها فيمنع
الأخذ ولو تزوجها بغير مهر لم ينعين لها عقارا معرا لم تكن فيها الشفعة لأنه لا يمكن له مال جالس لا مال
مالو باعها العقار بغير مهر أو بالهبة عند العقد أو بعده حيث يثبت فيه الشفعة لأنه مبادله مال جالس لا مال
اعطاها من العقار بغير مهر أو بالهبة من المهر ولو تزوجها على دار على أن تدر عليه الف درهم فلا شفعة في جميع الدار
عند أي حصة وقالوا يجب في حصة الألف لأنه مبادله مائة في حقه وهو يقول معنى البيع فيه تابع لهذا لا يتعدى بغير
النكاح ولا يفسد بشرط النكاح فيه ولا شفعة في الأصل فكذا في البيع لأن الشفعة شرعت في المبادلة المادية المقصودة
دون البيع الأتري في المضارب أو الباع دارا وفيها لا يجوز أن يبيع ربح المال الشفعة في حصة الربح لكونه تابعاً فيه **قال**
أوبعت خيار البيع لأن خيار البيع من ماله وبما ملكه ببيع وجوب الشفعة لأن شرط وجوبه أن يخرج عن ملكه
فإن سقط الخيار وجبت الشفعة فيه لوجود السبب وزوال المانع **ثم** يشترط ألا يشهد عند سقوط الخيار أن البيع
انما سبب الإفادة الحكم في ذلك الوقت ووجوب الشفعة يلزم على انقطاع حق المالك بالبيع وهو ينقطع به عند أن يشتري
بشرط الخيار وجبت الشفعة إذا عاينها فها هو لأن المشتري بملكها ما عاينه لخروجه عن ملكه بالبيع ووجوب الشفعة
يلزم عليه لأن الباع إذا أقر بالبيع وانكر المشتري تجب الشفعة ثم إن أخذها الشفعة في الثلث لزم البيع لعجز المشتري
عن الرد ولا خيار للشفيع لأن خيار الشرط لا يثبت إلا بالشرط واسمه بغيره والشرط كان للمشتري دون الشفعة وإذا
بيعت دار بجنبها والخيار أحدها كان له الأخذ بالشفعة لأن الباع لم يخرج البيع عن ملكه أن كان الخيار له فله أن يأخذها
بالشفعة ويسقط خياره ولا يجوز له البيع لأن الأخذ بالشفعة ينقض منه البيع لأنه أراد بذلك الاستيفاء إذا تجب الشفعة
الأخذ من علي الدوام وكذلك المشتري عند ما كان الخيار له لأن البيع دخل في ملكه عند ما كان له بصير بالأخذ بخياره
بيع فيصير إجازة قبل رد ملكه بالبيع لأنه صار حق للبيع من غيره وذلك يكتفي لاستحقاق الشفعة كما لو كان له والمالك
إذا بيعت دار بجنب دارها وكذا إذا اشتري داراً ولم يرها فبيعت دار بجنبها قبل أن يري الأولى كان له أن يأخذها بالشفعة
لأن ملكه في التي يشفع بها ثابت فيستحق به الشفعة كما يستحق فيما إذا اشتري مع خيار الشرط أو باع لكنه هنا إذا أخذ
المشتري بغيره يسقط خياره لأن خيار الروية لا يبطل بصرح الإبطال قبل أن يملكه أو يملكه ثم إذا حضر شفيع الدار الأولى وهي التي
اشتراها المشتري كان له أن يأخذها بالشفعة لأنه هو الذي يملك المشتري لما عرف أن الشفعة أولى من المشتري وليس له أن
يأخذ الثانية وهي التي أخذها المشتري بالشفعة إذا لم تكن متصلة بملكه لا لعدم سبب الشفعة في حقها وأما لها بالمشتري
لا ينفذه لعدم ملكه فيها وقت بيع الأخرى وإن كانت متصلة بملكه كان له أن يشارك فيها بالشفعة لوجود السبب وهذا لا
يختص بالشرا خيار شرط أو روية بل كل من اشتري داراً وبيعت داراً بجنبها كان له أن يأخذها بالشفعة ثم إذا جاز شفيعه
الأولى بعد ما أخذ المشتري الثانية بالشفعة كان لهذا الذي جاز أن يأخذ الأولى بالشفعة وليس له أن يأخذ الثانية بالشفعة
إذا كانت متصلة بملكه على ما بينا **أوبعت فاسداً لم يسقط حق الشفع بالبناء أي** لا شفعة في دار بيعت بغير فاسداً
حيث يسقط حق الشفع بغيره يستعمله كالبنا لأن البيع الفاسد قبل القبض لا يعيد المالك للمشتري فيكون ملك الباع باجراً على
حاله فلا يثبت للشفيع فيه حق مع بقاء ملكه وبعد القبض وإن كان يغيره لكن حق الباع باق فيها الأتري أنه واجب الرفع
للمنع الفساد ولهذا المحرر على المشتري التصرف فيها وفي إثبات الحق له مبرره فلا يجوز لأنه لو جاز لفعل ذلك الفساد
يعلق له فيها حق ولهذا جاز للمشتري التصرف فيها بخلاف المشتري في البيع الفاسد ثم إذا سقط حق الشفع زال
المانع من وجوب الشفعة فوجب هو المراد بقوله ما لم يسقط حق الشفع بالبنا أي بنا المشتري فيها لأن حق الباع ينقطع به
عند أي حصة وعند ما لا ينقطع فلا تجب فيها الشفعة تخصيصاً بالبنا لأنه لا ينافي فيه لأن شرط وجوب الشفعة أن ينقطع
حق الباع ولا يختص ذلك بالبنا بل ينقطع حق الباع باجراً المشتري المبيع بالبيع أو غيره على ما عرف في البيع الفاسد قالوا
عن ملكه بالبيع لأن للشفيع أن يأخذها بأي البعين شلاً انقطاع حق الباع فإن أخذه بالبيع الثاني أخذه بالثاني لأن البيع الثاني

على الأصل

صحيح والواجب فيه التقبيل فإخذه به وإن أخذه بالبيع الأول أخذه بقبضته لأن الواجب فيه القيمة ولا يعود حق الباع بنقص
البيع الثاني ليأخذها الشفعة لأن البيع الثاني كان صحيحاً مقيداً للملك وأما فسخ حق الشفعة ولو عاد حق الباع لبطل حق الشفعة
ومن المحال أن يبطل حق الشفع لأجله لأن ما يكون من مقتضيات حق شخص لا يثبت على وجه يبطل حقه وكذا أن يخرج عن ملكه
بغير البيع كالعبد أو جعله مبرراً وغير ذلك نقص بصره وأخذه بقبضته لما ذكرنا وإن بيعت دار بجنبها قبل القبض فللباع الشفعة
في المبيعة بقا ملكه فيها وإن سلمها إلى المشتري فهو شفيعها لأن الملك له ولا يرد إلى نفسه الفاسد إلا الفسخ ممكن
بعد الأخذ بالشفعة ولا فساد في الماخوذ خلاصه المشتري اشترا فاسداً لأن أخذه بالشفعة يودي إلى نفس الفساد على ما بينا
ثم إن سلم الباع المبيع إلى المشتري قبل الأخذ بالشفعة بطلت شفعته كما إذا باعها قبل الأخذ بالشفعة وإن سلمها بعد الحكم له بها
لا يبطل لأن ملكه في المشتري قد تغير بالحكم فلا يبطل باجراً الأولي عن ملكه وإنما يستحق المشتري الدار المبيعة بجنبها بالشفعة
إذا كان بعد بيعه قيمة لا قبله لأن الشفعة إنما تستحق بالملك ولا ملك له قبله وإن بيعت بعد القبض فما ستردها الباع منه
قبل أن يقضي له بالشفعة بطلت شفعته لخروجها عن ملكه قبل الأخذ دفعاً ركا إذا باعها قبله وإن اشتردها بعد الحكم له بباقيت
على ملكه لما ذكرنا **أوقعت بين الشركاء أي** لو قسمت الدار بين الشركاء لوجب الشفعة لجارهم بالقبضة بينهم
لأن القسمة فيها معنى الإقرار ولهذا يجري فيها الجبر والشفعة لم تشرع إلا في المبادلة المطلقة وهي المبادلة من كل وجه
أوشكت شفعة ثم ردت خيار روية أو شرط أو عيب بقضا أي إذا سلم الشفعة الشفعة ثم ردت إلى الباع خيار روية
أو شرط كيف ما كان أو عيب بقضا قاض لا تجب الشفعة فيها لأنه فسخ من كل وجه فلا يمكن أن يجعل عقداً جديداً فساداً إلى
إلى قديم ملك الباع والشفعة تجب في الأشغال في الاستمرار والبقاء على ما كان ولا فرق في ذلك بين أن يكون الفسخ قبل القبض
أو بعده وفي الجامع الصغير لا شفعة في قسمة الخيار روية بالجبر معناه لا شفعة بسبب الرد خيار الروية ولا نفع الروية بالقبض
علفاً على الشفعة لأن معناه يصير على هذا التقدير أن خيار الروية لا يثبت في القسمة فيفسد المعنى لأن المذكور في كتاب القسمة
أن خيار الروية وخيار الشرط يثبتان في القسمة لأن شئهما محل في الرضا في العقد الذي لا شفعة لأمره إلا بالرضا والقسمة
منها لما فيها من معنى المبادلة والمبادلة أغلب في غير المكمل والموزون فيجوز فيها خيار الروية ولا يجوز في المكمل والموزون لأن
معنى الإقرار فيها هو الغالب ولهذا كان لكل واحد من الشركاء أن يأخذ بقبضته من غير أن صاحبه ولا أنه لا ينافي فيه لأن باعارة
القسمة نصيبه مثله بالثبات خلاف غيرهما من العقار والعروض لأنه إذا صاحبه غير ما صاحبه في الأول قد تحصل غرضه لأن المساواة
فيها عند القسمة ثبتت بغير من الاحتداد فيجوز أن يقع في قبضه أن يعيب غيره أحسن فيعيد الإعادة وقال في الثاني وصح شخص
الامة السرخسي الرواية بالقبض وقال لا يثبت خيار الروية في القسمة سواء كانت القسمة بقضا أو برضا وبه قال المشايخ وهم الله
وجب لوردت بلا قضا أو نقلاً أي تجب الشفعة أن ردها المشتري بغير قضا القاضي أو نقلاً بالبيع وقال
زفر لا تجب لأن شفعته قد بطلت بالنسليم والرد بالعيب بغير قضا أقاله والأقالة فتصح لغرضها ذلك والعبرة لغرض الفقهاء
فإنما الأقالة مثبتة للملك بتراضيها كالمبيع غير أيضاً فقد الفسخ فيمنع فيما لا يشع من الباع الحق الغير لأن لها ولاية على نفسها
فكونت شيئاً في حقها ولا ولاية لها على غيرها فيكون بيعاً جديداً في حق الشفع لوجود حذ البيع فيها وهو مبادله المال
بالمال بتراضيها فيجوز له بها حق الشفعة وقاله صاحب الهداية ومراعاة الرد بالعيب بعد القبض لأن قبله يكون شيئاً
من الأصل وإن كان بغير قضا أو نقلاً يستقيم هذا على قول مجاز لأن بيع العقار عند قبل القبض لا يجوز كما في المفقول ولا يمكنه
جعله على البيع وأما عند ما يبيع بغيره قبل القبض فما المانع له من حمله على البيع وهذا لأن الرد بالعيب بغير قضا أقاله
والأقالة بيع عند أي بر سبب مطلقاً ما لم يتقرر جعله بيعاً وعنده أي حصة وإن كان شيئاً في حقها لكنه بيع جديد في حق غيرها
فما كان جعله بيعاً في حق الشفع فلا يفتقر إلى الحال بين أن يكون بعد القبض أو قبله **باب ما يبطل به**
الشفعة قال **ونظر بره الوائبة أو القتر أي** يبطل الشفعة بترك طلب الوائبة أو طلب القتر حين
عليه القدرة عليه بأن لم يشد أحد فيه أو لم يكن في الصلاة لأنها تبطل بالأعراف وترك الطبيب أو واحد مع القدرة عليه دليل
الأعراف على ما بينا من قبل **وبالنظر عن الشفعة على عوض وعليه رده أي** يبطل الشفعة إذا أصالح المشتري

بلغ مضالمة على الأصل

له الشفعة لا لأنه لا يمكن من حصول ثمن الجميع وقد يكون حاجته إلى النصف ليتم به مرافق ملكه فلا يحتاج إلى الجميع
وشيع الإسلام ما لا يملك من ثمن الجميع وحمل ما ذكره في ظاهر الرواية على ما إذا كان ثمن النصف مثل ثمن الكل إذا تبين
له أن ثمن النصف مثل ثمن الكل فله الشفعة والمعتق ما بيننا **وان باعوا الأذرعة في جانب الشفعة**
الاحتجاة له معناه إذا باع العقار لا مقدار ذراع في طول الحد الذي يلي الشفعة فلا شفعة له لأن الاستحقاق
بالجوار وبوجود الاتصال بالبيع وكذا لو وهب هذا القدر للمشتري بعد ذلك لغيره في هذه حيلة قال
وان ابتاع سقما من ثمن ابتاع بغيره فالشفعة للمار في السهم الأول لأن الشفعة جارية في السهمين والمشتري
شريك في السهم الثاني وهو مقدر على الجار ولو أراد الحيلة اشتري السهم الأول بجميع الثمن الأدرعها والباقي
بالدرهم فلا يرعى الجار في أخذ السهم الأول لكثرة الثمن لا سيما إذا كان السهم الأول جزءا قليلا كالعشر مثله
أو أقل وكذا في المسئلة الأولى يتأتى مثل هذه الحيلة بأن يبيع قدر الذراع أو أقل في طول الحد الذي يلي الشفعة بجميع
الثمن الأدرعها ثم يشتري الباقي بغيره فإن أخذ بالشفعة أخذ قدر الذراع بجميع الثمن وليس له أن يأخذ الباقي لأنه
ليس بجار له فلا يحتاج أن لا يوفي صاحبه شرط الخيار لنفسه **وان** خافا شرط كل واحد منهما الخيار لنفسه ثم يجزئ
معاوانا فكل واحد منهما إذا جاز أن لا يجزئ صاحبه وكل كل منهما وكذا لا يشتري عليه أن لا يجزئ بشرط أن يجزئ
صاحبه **وان ابتاعها بغير ثمن دفع ثوبا عنه فالشفعة بالثمن لا بالتوب** لأن التوب عوض عما في ذمته
المشتري فيكون البايع مشتريا للتوب بعقد آخر غير العقد الأول وهذه الحيلة نعم الجوار والشركة لا يبتاع العقار
بأضعاف قيمته ويعطيه بما ثوبيا قيمته قدر قيمة العقار غير أنه يخاف أن ينصرف البايع بدلا منه لو استحققت الدار بغير
الدراهم كلها في ذمة البايع لوجوبه عليه بالبيع الثاني ثم برأه كانت حصلت بطريق المخاصمة بغير ثمن العقار فإذا اشترى
بغير أنه ليس عليه ثمن العقار وبطلت المخاصمة فيجب على البايع الثمن كله **الحيلة** فيه أن يدفع إليه بدل الدراهم
التي الدار لا يقدر قيمة العقار فيكون صوابا في ذمته من الدراهم ثم إذا استحق العقار بقيت أن لا دين على
المشتري فيبطل الصرف لا فراق قبل القبض فيجب رد الدنانير لا غير **الحيلة** الأولى تختص بالجار وهذه لا وحيلة
أخرى نعم الجار والشركة أن يشتريه بأضعاف قيمته من الدراهم ثم يوفيه من الدراهم قدر قيمة العقار لا قدر قيمة
الدنانير مثلا يعطيه الدنانير الباقي فيصير صرفا فيه **وان** استحق المشتري بغير ما قبض كله فغير الدنانير على أنه
يكون عن العقار المستحق والدنانير لبطان الصرف **وان** **الحيلة** لا تسقط الشفعة والزكوة وهذا عند
أي مؤسس عند يكره لأن الشفعة وجبت لدفع الضرر وهو واجب والحاق الضرر به حرام فكانت مكررة وهذه
مكررة ولا يجوز أن يجعل لدفع الضرر عن نفسه والحيلة لدفع الضرر عن نفسه مشروع وان كان غيره
يخصر في ضمنه ثم قيل هذا الخلاف بينهما قبل الوجوب وما بعده تكرره بالإجماع **هكذا** ذكر شيخ الإسلام ذكر قوله
في النهاية والقابل لهذا القول قاسه على الخلاف في الزكوة فإنه لا يكره عند أبي يوسف قبل الوجوب وعند محمد يكره
وقيل لا يكره الحيلة لمنع وجوب الشفعة بالإجماع وإنما الخلاف في فصل الزكوة **قال** شمس الأية الاستحقاق لا يحل
لا يطاع حق الشفعة لا بأس به أما قبل وجوب الشفعة فلا إشكال فيه وكذلك بعد الوجوب إذا لم يقصد المشتري
الأضرار به وإنما قصد الدفع عن ملك نفسه **قال** وقيل هذا قول أبي يوسف وأما عند محمد فيكره على قياس
اختلافه في الزكوة ثم الجبل التي تسقط الوجوب هي أن يعوضه فليسقط الشفعة فتسقط شفعته وكذا
عليه العوض أو يقول له أنا ابتعك إياه أو يقول له المشتري اشتريه مني فيقول الشفعة نعم فتسقط به شفعته
وكذا إذا أجزه من الشفعة على ما بيننا ومن الجبل التي تمنع الوجوب أن يملكه ببيعها أو بضمه الدرك أو يجعل
البايع الخيار له في عقد البيع الذي غير ذكر من الجبل التي ذكرناها من قبل ومن الجبل التي يوجب المشتري البايع
شيئا بعض العقار الذي يريد شراءه كالتوب مثلا يوجبه لبلبسه البايع يوما يجزئ شيئا من العقار الذي
يريد شراءه ثم يشتري الباقي لأنه لما ملكه منه جزءا شاعرا شرعا له وليس للشفيع فيه شفعة لأنه ملكه

حيلة

حيلة الجار والشركة

والأخرى على قول الشافعي
قال الشافعي على قول محمد
الزكوة وحج الدعاء

الاجارة

بالاجارة ولا فيها اشتراؤه بعد ذلك لأن الشريك أولى وهذه الحيلة لا تدفع إلا الجار **وان** أخذت الشفعة
بتعدد بتعدد المشتري لا بتعدد البايع ومعناه أن المشتري إذا اشترى ديارا اشتروا جماعة عقارا والبايع ه
واحد يتعدد الأخذ بالشفعة بتعدد حتى كان للشفيع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي وأن يتعدد البايع بأن
باعوا جماعة عقارا مشتركا بينهم والمشتري واحد لا يتعدد الأخذ بالشفعة بتعدد حتى لا يكون للشفيع أن يأخذ
نصيب بعضهم دون بعض والفرق أن الشفعة في الوجه الثاني بأخذ نصيب بعضهم للفرق والشفعة على المشتري ه
فيبصر بزيادة الضرر بالأخذ منه ويجب الشركة وهي شرعت على خلاف الفلاس لدفع الضرر عن الشفعة
فلا تشترع على وجه يتضرر به المشتري ضررا لا يسوي الأخذ وفي الوجه الأول يفوق الشفعة مقام أحدم
فلا تشترع للشفعة على أحد ولا فرق في هذا بين أن يكون قبل القبض أو بعده **الان** الشفعة لا يمكنه
أن يأخذ نصيب أحدم إذا أخذ حصته من الثمن حتى ينفذ الجميع كيلا يودي في تفرق اليد على البايع بمنزلة المشتري
انقسم لانه لو أحدهم وكذا إذا كان المشتري واحدا فنقد البعض من الثمن وسواسي لكل بعض ثمن أو سمي لكل جله كان
العبرة في هذه الأقسام الصفة لا اتحاد الثمن واختلافه والاعتبار في التعدد دون المالك حتى لو وكل ه
واحد جماعة بالشرا فاشترى له عقارا واحدا بصفعة واحدة أو بتعدد كان للشفيع أن يأخذ نصيب أحدم ولو وكل جماعة
واحدة ليس للشفيع أن يأخذ نصيب بعضهم لأن حقوق العقد تنقل بالعاقبة وهو أصيل فيه فيشترى بالخاصة ويتعدد بتعدد ه
لم يقبل شيئا إذا كان بعد القبض أو قبله على ما بيننا روي الحسن عن أبي حنيفة أنه فضل فقال ان أخذ قبل القبض
نصيب أحدم ليس له ذلك وبعبارة كان له ذلك لأنه قبل القبض ينصرف البايع بأخذ البعض منه بتفرق اليد عليه وبعبارة لا ينصرف
لأنه لم يبق له بد وجوابه أنه ان حبس الجميع إلى أن يستوفي جميع الثمن على ما بيننا فلا يودي في تفرق اليد عليه **قال**
وان اشتري نصف دار غير مقسومة أخذ الشفعة **خط** المشتري بغيره أي لو اشتري نصف دار غير مقسومة فقام
المشتري البايع أخذ نصيب المشتري الذي حصل له بغيره وليس له أن ينقص القصة سواء كانت القصة حكم أو بالتراضي لأن
القصة من تمام القبض لما فيه من تكميل الانتفاع بالثمن حتى تمت بالقصة والمسلم بعد أن وقعت فائدة الشفعة
باعتبار أن نصيبه ناقص فيما حصل للقصة والشفيع لا ينقص القبض لجعل العقد على البايع فكذلك ما تم القبض وهذا لأن القبض
بحقة البيع له حكم البيع فكذلك لا يملك نصيب البايع الأول لا يملك نصيب البعض كوجوده بغيره ولا يقال القصة فيها معنى المباداة والشفيع يمكنه
نقص تصرفاته فكذلك انقص قسمته لأنما نقول القصة أفرار من وجه ولهذا يجري فيها الجبر ومباداة من وجه ولهذا يجري فيها ه
أحكام البيع من رد بيع أو خيار روية ومن حيث أنها أفرار لم يوجد فيها إلا القبض فباعتبارها مباداة يملك وباعتبارها
أفرار لا يملك فلا يملك بالشركة وهذا لأن القياس أن لا ينقص من تصرفات المشتري شيئا لا ما يصحبه لصدره هان ماله وكذا لهذا
لوجبه وأجره يطيب له الثمن والأجرة وليس للشفيع فيه ملك وإنما ثبت له حق الأخذ وذلك لأنه لا يمنع تصرفاته غير أن له أن ينقص
تصرفاته بطل حقه لدفع الضرر عن نفسه ولا ضرر في القصة فبقى على الأصل في حق البيع الأول وفي حقه ماله حكم البيع الأول وهو القبض
بعبارة خلاص ما إذا باع أحد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاس المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نصيبه
لأن العقد لم يقع مع الذي قاس فباعتبار القصة من تمام القبض الذي هو حكم البيع الأول وهو تصرف حكم المالك فينقصه الشفعة كما
ينقص بيعه وبعبارة ثم إذا لم يكن للشفيع نصيب قسمته كان له أن يأخذ نصيبا مشتركا في أي جانب كان لأنه استحققت بالشرا
والمشتري لا يقدر على إبطال حقه فيأخذه وهو مروي عن أبي يوسف وأطلق الكتاب يدل عليه وعن أبي حنيفة أنه إنما يأخذ
إذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لأنه لا يبيع جاريا فيما يقع في الجانب الآخر **والعبد المدين** الأخذ بالشفعة من
سيده كحكمه معناه إذا باع رجل دارا والبايع عبد ما ذل له في التجارة وعليه دين يحيط بماله ورفقته فله العبد أن يأخذ
الدار بالشفعة وكذا عكسه وهو ما إذا كان العبد هو البايع فله الأخذ بالشفعة بمنزلة الشرا وشرا أحدا
مرصاحه جاز إذا كان على العبد دين لأنه يفيد ملك العبد لكون المولى لا يملك ما في يد العبد المدين ولو كان العبد أحق
به خلاص ما إذا لم يكن عليه دين والعبد بايع لأن بوجه فوله ولا شفعة لمن يبيع له خلاص ما إذا اشتريه لأنه لا يبيع له

وان أخذت الشفعة

والعبد المدين الأخذ بالشفعة من

وقد بينا ان من ابتاع او ابتاع له لا يتصل شفعته **ومع تسليم الشفعة من الاب والوصي والوكيل وهذا عند**
الحنيفة والشافعية وقال محمد ورفعه لا يجوز وهو على شفعته اذا بلغ الصغير او بلغ الخبز الموكل وعلى هذا الخلاف بطلان
الشفعة بشكوت الاب والوصي عند العلم بالشرا والوصي في الاب والوصي ان هذا ابطال الحق المبني لا يمنع كالعقد
عن فوزه واعتناق عبده وامر غيره ولا يضره في الاب والوصي في الاب والوصي ان هذا ابطال الحق المبني لا يمنع كالعقد
في ابطاله الحاق المصروف به فلا يملكه **ولما** ان الاخذ بالشفعة في معنى الخبز لا يملكه الا ترى انه مبادلة الحال
بالمال وترك الاخذ بما ترك التجارة فملكه كما يملك ترك التجارة يرد البيع عند ما يملك الاب بملك هذا المال لا يملك
الصغير بملكه انه لو اخذه بالشفعة ثم باعه من ذلك الرجل بعينه جاز فله ان اذا سلمه اليه بل اولى لا اذا اخذه
ثم باعه منه كانت العدة على النبي وفي الاول على البايع او على المشتري لان هذا انصرف دابر من الضر والنفع فيجوز
ان يكون الشرك النفع باقيا للثمن على ملك الصغير فملكه كالاخذ بخلاف العرف عن الفقد واختبه لانه ضرر محض غير متروك
الا انه ابطال بغير عوض وهذا يعوض بغيره وهو الثمن فلا يبعد ضررا ويسكو فيها كالمال ان السكون بمن يملكه الاخذ له
بالشفعة دليل الامران وهذا اذا بيعت بثل قيمتها وان بيعت بالكثر من قيمتها ما يتغاضى الناس في مثله قبل جاز التسليم
بالاجماع لان النظر فيمن يبيع وقبل لا يجوز التسليم بالاجماع **لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم كالايجبي وان بيعت باقل**
من قيمتها لم يباحه كغيره مع ان حنيفة لا يبيع تسليم الاب والوصي ولا رواية عن اب يوسف هكذا في الهداية وفي الكافي قال
ذكر في المحصر والمختلف اذا سلم الاب شفعة الصغير والشرا باقل من قيمته بكثير فعلى حنيفة انه يجوز ايضا لانه امتناع
عن ادخاله في ملكه لان له عن ملكه فم يكن يبرع عن جده لانه لا يجوز لانه بمنزلة النزع بماله ولا رواية عن اب يوسف
وقال في النهاية لما يبيع التسليم منها على قول في حنيفة وجهه انه لا يقع التسليم ايضا على قول محمد ورفعه انما لا يبرأ من تسليم الاب
والوصي شفعة الصغير جاز فيها اذا بيعت بثل قيمتها فلا يجوز فيها اذا بيعت باقل من قيمتها اولى ولو كان المشتري
هو الاب لنفسه كان له ان ياخذ بالشفعة لانه الصغير ما يمكن فيه من رضاءه على الصغير وكذا لو اشترى لانه الصغير كان له
ان ياخذ بالشفعة ما يمكن فيه من رضاءه على الصغير وهو ان يكون فيه غبن فاحش لانه محض بشاريه وبعده مال الصغير
وفي الشرا يشترط ان لا يكون فيه غبن فاحش كذا في الاخذ بالشفعة وهو في الاب والوصي في حقه ان يكون فيه الصغير
نفع ظاهر حتى اذا كان بثل القيمة لا يجوز لما ذكرناه من غير بشاريه وبعده مال الصغير لنفسه في الاب والوصي اذا اشترى
مال الصغير لنفسه بثل القيمة لا يجوز كذا اذا باعه من نفسه بثل القيمة لا يجوز حتى يكون اكثر منه في الشرا وفي البيع اقل وفي
الاب يجوز بثل القيمة فيها كذا الاخذ بالشفعة ثم كخمية طلبة ان يقول اشترت واخذت بالشفعة متصلا بكلامه ولو باع
كل واحد منهما ملكا للصغير او ملكا لنفسه ليس له ان ياخذ بالشفعة لنفسه ولا للصغير لما ذكرنا من باع اوسع له فلا شفعة له
والصغير ان يطلب الشفعة اذا بلغ ثلها اذا باع مال نفسه مال الصغير كذا اذا كان في الشرا غبن كان الصغير ان يطلب الشفعة
اذا بلغ كل واحد منهما ليس له ان ياخذ للصغير فلا يتصل شفعة الصغير بسكونه ولو كان البايع مال الصغير وصي القاضي
كان لوصي الميت ان ياخذ بالشفعة لانه ليس بايع فلا يمنع **واما** الوكيل فالمراد به هاهنا الوكيل بطلب الشفعة **واما** له
الوكيل بالشرا فتسليمه الشفعة صحيح بالاجماع وكذا سكوتة اعراس بالاجماع **واما** الوكيل بطلب الشفعة انما يبيع تسليمه اذا
كان في مجلس القاضي عند ابي حنيفة وعند اب يوسف يبيع في مجلس القاضي وغيره وعند محمد ورفعه ان تسليمه لا يبيع اصله انما
بعده ما امر به وصار كالوكيل باستيفاء الدين فابراه الوكيل عن الدين **وهو** يقول ان انه توكل بالشرا لان الاخذ بها شرا والوكيل
بالشرا له ان لا يشترى فلهذا ان يترك الشفعة غير ان اب يوسف يقول هو وكيل مطلقا فينفذ تصرفه مطلقا في مجلس
القاضي وغيره **واما** حنيفة يقول ان الوكيل بطلب الشفعة وكيل بالخصومة ولا يعتبر بالخصومة الا في مجلسه فلا يكون وكلا
في غير مجلس الحاكم هذا الخلاف بينهما هو نظير الخلاف في اقرار الوكيل بالخصومة على موكله **ولو** اخذ هذا الوكيل وهو الوكيل بطلب
الشفعة على موكله بانه سلم الشفعة جاز اقراره عليه عند ابي حنيفة ومحمد اذا كان في مجلس القاضي وان كان في غيره لا يجوز الا انه
يخرج من الخصومة وقال ابو يوسف جاز مطلقا **وقال** زفر لا يجوز مطلقا **وهي** مسألة اقرار الوكيل بالخصومة وموضعها كتاب الوكالة

في البيع والشرا
في الشفعة
في الوكيل

في موقوف

وهي معروفة **كتاب** **في حجب تعيب شائع في عين** وهذا في الشريعة وسببها طلب الشركا او بعضهم لان الشفعة على
لا يتسا **في حجب تعيب شائع في عين** وهذا في الشريعة وسببها طلب الشركا او بعضهم لان الشفعة على
على وجه الخصوص لان كل واحد من الشركا منفع بنصيب غيره فالطالب للشفعة يسأل القاضي ان يخصه بالشفعة بنصيبه
ويمنع غيره عن الاشفاع بنصيبه فيجب على الحاكم ان يحسم اليه وركنهما هو الفعل الذي يحصل به الاقرار واليمين بنصيبين
كالكيل والوزن والعد والمذرع **وشروطها** ان لا تكون المنفعة بالقسمة **فان** اذا كانت بفوت كما منعه 2 بقسم جاز لا لغير
والرعا والممار والحود ذلك لان العرف من المطلوب منها توفير المنفعة فاذا ادت الى فواتها لم يجز الحاكم عليها وهي جائزة له
بالكتاب قاله تعالى ونبيهم ان لما قسمته بينهم وقال تعالى واذا حضر القسمة انتم والامم انتم عليه اللام باشرها في
الغنائم والمواثيق وعلى جوازها انعقد الاجماع لان فيه اتصاف الشركا واظهار العدل بايصال الحق الى مستحقه فكان
نصيبه واجبا **وحكمه** تعيب كل واحد منهم حتى لا يكون لكل واحد منهم تعلق بنصيب صاحبه **وتشتمل على الاقرار**
والمبادلة وهو الظاهر في المثل فباخذ حظه حال غيبة صاحبه وهي في غيره فلا ياخذ اي القسمة تشتمل على تعيين الحق
والمبادلة والتعيب هو الظاهر في ذوات الامثال حتى كان لا أحد الشريرين ان ياخذ نصيبه حال غيبة والمبادلة هي
الظاهرة في غير المثلي كالتياب والعقار والحيوان حتى لا ياخذ نصيبه حال غيبة صاحبه والدليل على ان فيها معنى الاقرار
والمبادلة انما ياخذ كل واحد منهما بيشتمل كل جزء من اجزائه على النصيبين فكان نصيبه ملكه ولم يستغده من
جبهة صاحبه فكان اقرارا والتصف الاخر كان لصاحبه اخذه عوضا عما في يد صاحبه من نصيبه فكان مبادلة ضرورية
الا ان معنى الاقرار والتعيب في المكيلات والموزونات والمعدودات المتقاربة اظهر لعدم التقاطع بين ابعاضه
لانها ياخذ كل واحد منهما من نصيب شريكه مثل شقة صورة ومقنن فامكن ان يجعل عين حقه ولهذا جعل عين حقه
في القرض والصرف والسلم لانه لو كان مبادلة لما صح في القرض للافتراق قبل قبض احد العوضين ولا في السلم والصرف
خرصة الاستبدال فيها وكذا في قضا الدين جعل المقبوض عين حقه حتى يجري فيه الجبر ولو كان غير لما جرى اذا جبر
احد على المعاوضة وكذا اجاز لا حدها ان ياخذ نصيبه حال غيبة صاحبه ولو كان مبادلة لما جاز وكذا لو كانا اشترى به جاز
احدهما ان يبيع نصيبه مرابحة على حصته من الثمن ولو كان مبادلة لما جاز ومعنى المبادلة في غير المثلي اظهر للتفاوت
فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ عين حقه لعدم المعادلة بينهما يبين فلا يمكن احرا الاحكام التي ذكرناها في المثلي الا انها اذا
من مجلس واحد اجبر القاضي على القسمة بطلب بعضهم لما عينها من معنى الاقرار وفيها تكميل المنفعة والمفاد متقاربة
الاتحاد الجنس جاز الاجبار عليها لدفع الضرر عنهم والمبادلة قد تجري فيها الاجبار دفعا للضرر كالاخذ بالشفعة
رفقا الدين لان المقبوض ليس عين الدين حقيقة وانما هو بدل عنه **وهذا** لان الطالب للشفعة يسأل القاضي
ان يخصه بالانشفاع بنصيبه وان يمنع الغير عن الاشفاع فملكه فيجب على القاضي ان يحسمه وان كان احبا سا محملته
لا يجبر عليها لمخش التفاوت في المقاصد فلا يمكن اعتبار الاقرار فيها فكانت مبادلة من كل وجه واجبر فيها مع
امكان الوصول الى حقه ولو تراصوا عليها جاز لان الحق لهم **وقال** **ويجوز في متحد الجنس عند طلب احد الشركا**
لا في غيره اي اذا طلب بعض الشركا القسمة يجزى الاب على القسمة في متحد الجنس سواء كان من ذوات الامثال او لا
ولا يجزى في غير متحد الجنس كالقسم مع الابل لما بينا من المعنى **وتدب نصيب قاسم رزقه في بيت المال**
ولا جاز لان القسمة من جنس عمل القضا من حيث انه يتم به قطع المنازعة فاشبه رزق القاضي وان منفعته تعود الى
العامة كمنفعة الفقهاء والمقاتلة والمفتين فيكون كفايته في بيت المال لانه اعيد لمصالحهم كمنفعة هؤلاء
والا نصيب قاسم يقسم باجر يعود الواسي اي ان لم ينصب قاسم رزقه في بيت المال نصيب قاسم يقسم باجر على المتقاسمين
لان النفع لهم على الخصوص وليس بقضا حقيقة حتى جاز للقاضي ان ياخذ الاجر على القسمة وان كان لا يجوز له على القضا الا ترى انه
لا يفتن من عليه ان يقسم بينهم بالباشرة ومباشرة القضا فرض عليه ويقدر له القاضي اجر مثله كمالا يبيع في امواله ويحشر
الزيادة والافضل ان يترك من بيت المال لانه اروح وارفق بالعامة واجد من ثمة مواضعة القاضي مع القاسم وقوله

يجوز للقاضي ان ياخذ
الاجر على القسمة

بعدد الراوس التي يجب عليها الاجرة على عدد الراوس ولا نقادون بقاوت انصار هذا عندنا في حنفية رحمه الله على ما يبيّن
من قريب اشياء الله تعالى **ويجب ان يكون على الامينا عالما بالقسمة** لانه من جنس عمل القضا والانه لا بد من الاعتراف
عليه قوله والقدر على القسمة وذلك بالامانة والعلم قال **ولا يعين قاسم واحد** لانه لو تعين لتحضر بالزيادة على
اجر مثله ولهذا المعنى لا يجوز ان يستأجره ولا ان القسمة فيها معنى المبادلة وهي تشبه القضا على ما بينا ولا يجوز فيها ولو
اصطاحوا ما تشبهوا اجاز لما ذكرنا ان فيها معنى المبادلة وهي تشبه القضا يجوز ان يستأجره كسائر المعاملات والتحرر اذا
كان فيه معنى لان قسمة لا ينفرد ولا ولا ينفرد له عليه **ولا يشترط القسام** اي بمعظم القاصي من الاشتراك كماله
يتصور الناس لان الاجرة تقسم بين اكثر من اثنين لا ينفرد الاضداد المشتركة ولو كان دونها خصلية القضا
ليس حصر الاجر بسبب ذلك اجرة القسمة على عدد الراوس عندنا في حنفية وقاله في قدر الاضداد لانه موثقه الملك فيقدر
بقدره كاجرة الكيل والوزان وحفر البئر المشترك وحمل الطعام المشترك وغسل الثوب المشترك ونفقة العتي المشترك
وكيفية الكيل المشترك ونظيرين السطح المشترك لان المقصود بالقسمة ان ينقسم كل واحد منهم الى الشفع انصبيه
ومنفعة نصيب صاحب الكيل اكثر فيكون موثقه عليه اكثر وهذا نظير زوايد العين المشتركة لما كان حاصل منها لخاص
الكثير اكثر كانت موثقه العين عليه اكثر ولا في حنفية رحمه الله ان الاجر يقابل بالتبعية وانما يتفاوت وربما يصعب الحساب
بالنظر الى القليل وتذكر عكس الامر باعتبار كسور فيه فتعد باعتبار الاثر في ان لا يتصور تغيير القليل من الكثير الا بما يفعل
فيها فيشغل الحكم باصل التبيين لان عمل الاقرار واقع لها جله بخلاف حفر البئر لان الاجر يقابل بنقل الثراب وهو متفاوت
والكيل والوزان ان كان للقسمة قبل هو على خلاف لا يبرده وان لم يكن للقسمة فالاجرة تقابل بعزل الكيل والوزن بالتبعية وعمل
الكيل والوزن يتفاوت ولو اطلقنا الحواشي لم نفرق بين ان يكون الكيل والوزن للقسمة او لغيره او وجبا في الكل على قدر انصبا
كان العذر له فيه ما ذكرناه في الاجر مقابل بعزل الكيل والوزن وهو متفاوت ولا يبرده واليه ما دللنا من شمس الآية السرخسي وماك
بعضهم الى الاول فوجب الاجر على السوا ان كان للقسمة والافعلي قدر انصبا وفي الكل الاجر مقابل بالنقل وهو يتفاوت بخلاف
التبعية وفي الفصل مقابل بالتبعية فيقدر بقدر الملك لانه يتفاوت بخلاف النفقة لا ينفذ الا بقا الملك فينفذ ونه في
البناء والتبعية الاجر مقابل بنفس البناء والتبعية وهو مقدر بالمكان بخلاف التبعية والزايد يقول من الملك فتستحق بقدر
الملك وروي الحسن عن ابي حنيفة ان الاجرة على الطالب للقسمة دون الممتنع لان الطالب هو المنتفع بالقسمة دون الآخر
ولا يقسم العقار من الورثة باقرارهم حتى يبرهنوا على الموت وعدد الورثة وهذا عندنا في حنفية وقالا يقسم باقرارهم لان
البعد ليل الملك لانه في ايدى الميراث والصدق ولا منازع لم ينقسم بينهم فصار كما اذا كان المورث متقولا وكان العقار
مشتركا هذا لا ينفذ الا على اربعة ولا ينفذ الا على اربعة ولا ينفذ الا على اربعة ولا ينفذ الا على اربعة ولا ينفذ الا على اربعة
ليقتصر عليهم ولا يتعداهم حتى لا يعلق امهات اولاده ولا مدبروه لعدم ثبوت موته في حقه بخلاف ما اذا كانت القسمة
بينه **ولا في حنفية ان القسمة قضا على الميت** اذ التركة منها على ملكه قبل القسمة حتى لو حدثت الزيادة منها قبل القسمة
تعد وصاياها فيما خلاف ما بعد القسمة واذا كان قضا على الميت فالأقرار منهم ليس بحجة عليه فلا بد من البيينة وقد امكن ذلك
بجعل اقدم حصصا عن الميت وغيره عن انفسهم لان الوارث بايب عنه واقرار الخصم لا يمنع من قبول البيينة اذا كان في قبضها
فايده الاثر في انه لو ادعى السوا على ميت دينه واقرار الوارث بذلك فافاد المدعي بيينة يقبل بيئته لا بخلاف ثبوت الدين على الميت
حيث تقدم على الورثة كلهم ويزاحم الغرماء ولا كذا اذا كان ثبوت باقرار الوارث فانه لا يثبت الا في حقه خاصة وكذا الجواب
لو كان مكان الوارث وصي والمسئلة مخالفا لخلاف المنقول لان في القسمة فيه نظر لانه حتى عليه التلف وفي القسمة
وجعله بمقتضى القاضى فتبينت القسمة اذ القاضى نصيب ما طرأ والعقار يحصن بنفسه وهو غير مضمون بالقبض
عليه فلا حاجة الى القسمة بغير ثبوت وخلاف العقار المشتري لان المبيع راى عن ملك البائع قبل القسمة فلا يمكن ابقاؤه
فلم يكن القسمة قضا على الغير على انه روي عن ابي حنيفة في غير رواية اصول ان العقار المشتري ايضا لا يقسم لانه يحصن
بنفسه فلا تخشاه عليه التلف فلا حاجة فيه الى القسمة فسوي في هذه الرواية بين المشتري والموروث والعقار على

ظاهر

ظاهر الرواية ما ذكرناه وهو ان القسمة تكون قضا على الميت في الموروث لبقا ملكه فيه ولا يكون قضا على البائع لعدم
ملكه فيه لانه خرج عن ملكه بالبيع **وقسم في المنقول والعقار المشتري ودعوى الملك** اي يقسم في المنقول
الموروث والعقار المشتري وفيما اذا ادعوا الملك ولم يذكر واكيفية انتقاله البعير بقوله من غير اقامة البيينة احا في المنقول
الموروث والعقار المشتري فلما بينا من المعنى والفرق وما فيها اذا ادعوا الملك ولم يذكر واكيفية انتقال البعير ثلثه ليس في
القسمة قضا على البعير فاشتمل بقوله بالملك لغيره فيكون يقتصر عليهم فيجوز وهذا رواية كتاب القسمة وفي الجامع الصغير
ارضا دعاهما رجلا واقاما البيينة انما في ايديهما وارادا القسمة لم يقسمها حتى يقام البيينة انما لهما الاحتمال ان يكون
لغيرهما قيل هو قول ابي حنيفة وقيل هو قول الكل **ان القسمة انما تكون اما لحق الملك تنفيها للنفقة او لحق اليد**
تنفيها للحفظ فالاول متنع لعدم الملك والثاني غير محتاج اليه لكونها محصنة بنفسها قال **ولو روي ان العقار في**
ايديهم يقسم حتى يبرهنوا على الموت اي لو اقام رجلا بيينة ان العقار في ايديها وطلبها من القاضى ان يقسم بينهما لا يقسمه
بينهما حتى يقام البيينة ان العقار ملكها لا خيال ان يكون هو لغيرها هذا هو المذكور في الجامع الصغير وقد بينا الوجه
فيه والمصنف رحمه الله ذكر هذه المسئلة بعينها قبيل هذا بقوله ودعوى الملك لان المراد فيها ان يدعوا الملك ولم يذكر
كيف انتقال البعير ولم يشترط فيها اقامة البيينة على انه ملكهم وهو رواية القدوري وشرفها هنا وهو رواية الجامع
الصغير كان ينبغي ان يبين اختلاف الروايتين بان يقول في الجامع الصغير كذا وفي مختصر القدوري كذا لان الصور متحدة
غير ان فيها اختلاف الروايتين كما رأيت وفي مثله يبين الروايتان ولا يذكر كل واحد على حدة لان ذلك يوم باختلاف الصور
على انه لا يفيق في مثل هذا المختصر الا ذكر احدى الروايتين **ولو روي ان الموت وعدد الورثة والعقار في**
ايديهم ويحضر وارث غيب او وصي قسم ونصيب وكل او وصي يقسم نصيبه اي الوكيل يقسم نصيب الغائب او وصي
يقسم نصيب الغيب ان في نصيبه نظر للمغيب والغائب لا بد من اقامة البيينة عندنا في حنفية رحمه الله لما بينا في المسئلة الاولى
بلاولي لان في هذه القسمة قضا على الغائب والصغير وعندهما يقسم بقوله على نحو ما ذكرنا ويشهد انه قسمها باعتبار
الحاضر من فان الصغير والغائب على حته **ولو كانوا مشترين وغاب احد ادم او كان العقار في يد الوارث**
الغائب او حضر وارث واحد لم يقسم اي لم يقسم المال المشترك مع غيبة بعضهم في هذه الصور كلها اما اذا كانوا
مشترين فلا يملك الملك الثاني ملك جديد بسبب باشره ولهذا لا يرد بالعيب بايع بايعه فلا يملك الحاضر حصصا عن الغائب
خلاف الارث لان الملك الثابت بم ملك خلافة حتى يرد بالعيب فيما اشتراه المورث ويرجع عليه فيما باعه وهو بصير
مغروا بشر المورث فان تنصب احدهما خصا عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه فصارت القسمة قضا حصصا للمخاض
وعلى القضا لقيام البيينة على حتم حاضر وفي الشرا فامة على حتم غائب ولا يقبل ولا يقضا عليه واما اذا كان العقار في يد
الوارث الغائب فلان في القسمة قضا على الغائب باخراج الشئ من يده من غير حتم حاضره وكذا اذا كان بعضه في يده
والباقي في يد الحاضر وكذا اذا كان في يد مودعه او في يد المغير او في يد من يكون قضا على الغائب او على الصغير من غير
حتم حاضر عند لان الامين او الصغير ليس بحتم ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة البيينة وعدمها في الصحيح وفي بعض روايات
المسبوطة وغيره يقسم اذا اقام الحاضرون البيينة على الموت وعدد الورثة لا خلا فامة لا ثبات ولا اية القاضى في تركه
للميت فيقبل لان الورثة ينتصبون خصا عن الميت وينتصب بعضهم خصا عن بعض وقيل ما تكون الورثة حكم حضورا
فلم يقبل القاضى البيينة لتقصير روا وهو مدفوع وخوابه ما بينا واما اذا حضر وارث واحد فلا بد لاصح ان يكون
مخاضا ومخاضا وكذا لا يصح تقاسما وتقاسما لا بد من حضور شخصين على ما بينا لانه ان كان خصا عن نفسه فليس احد يحتم
عن الميت والغائب وان كان خصا عنهما فليس احد يحصيه عن نفسه يقم البيينة عليه فتعذر خلاف ما اذا كان
الحاضر اثنين وعن ابي يوسف ان القاضى يقسم عن الغائب خصا ويسمع البيينة عليه ويقسم الدار وجه الظاهر ان
التركة قبل القسمة وان كانت مبنية على حكم ملك الميت صارت ملكا للورثة من وجه حتى لو اعتق واحد منهم عبدا من
التركة قبل القسمة فقد عتقه في نصيبه فكان كل واحد منهم طالبا للارث في نصيبه فتكون القسمة على هذا التقدير قضا

الحكم

على الغائب من غير ضم حاضر عنه ولا يجوز له دعوى على الميت لا يجوز له نصب الوصي
من حيث انه دعوى على بشر كالبه الغيب ولا يجوز له نصب الوصي بالشك خلافا لما اذا ادعى اجنبي على الميت ديناً حيث
يجوز له نصب الوصي عن الميت لانه دعوى على الميت من كل وجه وللغائب ان ينصب الوصي عن الميت لا عن الاحياء
وانما تعد رتبة الوصي الواحد لا يصلح حصصاً عن الميت وعن ساير الشركاء وان يكون مدعيها ومدعاه عليه تعذر قبول
البينة لانها لا تقبل من غير ضم حاضر ولو كان الحاضر صغيراً او كبيراً ينصب القاضي عن الصغير وصياً وقسم اذا اقيمت
البينة لان الدعوى على الوصي الحاضر صحيحة كالكيبر الحاضر الا انه عجز عن الجواب فينصب القاضي عنه وصياً بجيب عنه
حصة خلافاً لما اذا كان الصغير غائباً لان الدعوى عليه غير صحيحة كالكيبر الغائب وكذا اذا حضر وارث كبير وموحي
له بالتكليف في الدار وطلب القسمة واقام البينة على الميراث والوصية تقسم لان الموحي له شريك في الدار فصار كواحد
من الورثة فان نصب هو حصصاً عن نفسه والورث عن الميت وعن بقية الورثة فصار كواحد من الورثة ولو حضر الوصي له
وحده لا تنقسم بينه ولا تنقسم لعدم الحضور عن الميت ذكره في الاخيرة **وقسم بطلب اعدم لو انتفع كل نصيبه**
لان فيما يتكامل المنفعة اذا كان كل واحد منهم ينتفع بعد القسمة فكانت القسمة حقاً لم يوجب على القاضي اجابته
وان نصرت كل لم يقسم الا برضاهم وذلك مثل البير والرحا والحائط والحمام لان القسمة لتكامل المنفعة وفي هذا
تقوية فيكون دعوى موضوعه بالتقسيم هذا لان الطالب للقسمة منعت وهو يريد ادخال الضرر على غيره مع ذلك فلا
يجب له الحكم اليه لانه اشتغاك بما لا يفيد بل يضر ويجوز ان لا يحل له في الحق لم يوجب اعرف بما جنته ولكن القاضي لا يباشر ذلك
وان طلبوا منه لان القاضي لا يستعمل بالادلة فيه ولا سيما اذا كان فيه اضرار او اضرار لانه لا يجوز له ان يضر من ذلك
لان القاضي لا يمنع من اضرار على خلاف ماله في الحكم وهذا من حكمة **قال وان انتفع البعض ونصرت البعض فله حصة**
فقسم بطلب ذي الكثير فقط اي صاحب الكثير كذا ذكره الحنفية رحمه الله وجهه ان صاحب الكثير طلب من القاضي ان يخصه
بالانتفاع بملكه وينبغي غيره عن الانتفاع بملكه وهذا منه طلب الحق والاضاف فان له ان يمنع غيره من الانتفاع بملكه موجب
على القاضي ان يجيبه اليه لانه نصب الاصل الحقوقي الى اهله ودفع الظالم ولا يعتبر نصرت الاخر لانه يريد ان ينتفع بملك
غيره فلا يمكن من ذلك وان لحقه بالتمنع ضرر لوطب صاحب القليل مع انه لا ينتفع به لا يجيبه لانه منعت في طلب الضرر على نفسه
لان القاضي لا يستعمل بالادلة لا يفيد ذكر الحصاص على عكسه لان صاحب الكثير يريد الاضرار بغيره والاخر ارض بضر نفسه لجيبه
وذكر الحاكم ان ايهما طلب القسمة يقسم القاضي لانه ان طلب صاحب القليل القسمة فقد رضى بضر نفسه وان طلبها صاحب الكثير
فقد طلب ان ينتفع بنصيبه الجيب كل واحد منهما **ما ذكره الحنفية** لان القاضي يجب عليه ايصال الحق الى مستحقه وفي طلب
صاحب الكثير ذلك ولا يلزمه ان يجبر الى اضرار نفسه وفي طلب صاحب القليل ذلك **وقال ابن ابي ليلى** لا يقسم بطلب البعض
الا اذا كان كل واحد من الشركاء ينتفع بنصيبه لان المقصود بالقسمة تكمل المنفعة وتخصيلها لا تقويتها والمعتبر فيها المعادلة
بينهم في المنفعة واذا ادت القسمة الى اضرار البعض لم تكن مشروعة لا تنتفع على ضرر فصار كذا اذا كان كل واحد لا ينتفعون
وكذا اذا طلب صاحب القليل قلنا ان طالب القسمة بطلب حقه وان ينتفع بملكه وينبغي غيره من الانتفاع بملكه فيجب على
القاضي ايصال حقه على ما بينا والضرر الذي يلحقه بمنع الانتفاع بملك الغير لا يعد ضرراً ولا يبالى به ولا يمنع الحكم بالعدل
كما في ساير المواضع لان المحكوم عليه لا يملك من الضرر ولو كان ذلك مانعاً من الحكم بالعدل لما وصل احد الى حقه
وقسم العروص من جيب واحد لان اعتبار المعادلة في المنفعة والمالية يمكن عند اتحاد المجلس لاتحاد المقصود فيه
ينبغي تعيين ايهما لا يجار عليها **قال ولا يقسم جيبان والجواهر والرقيق والحمام والبير والرحا**
الابرصام اما الجيبان فلعلهم لا يخلط بينهما فلا تنفع القسمة فيبيز اي تقع معاوضة فتعتمد الشراعي دون جيب القاضي
لان اجارته عليها على اعتبار التمييز **اما الجواهر** فلا رجحان لها متفاضلة الا ترى انما لا تقبل غير المعين منها عوضاً
عالم ليس بالكالنكاح والخلع وقبل لا يقسم الكبار منها الخمش النفاوت ويقسم الصغار لغلظة النفاوت وقبل اذا اختلفت
جيبهما لا تقسم وان اختلفت كساير الاجناس **قال الرقيق** فاما ذكره هنا قول الرقيق في حقيقته **وعلى اي يوسف ومحمد**

فان قسم بطلب
في كثير من المواضع
انكرى في كثير من
جيب القسمة

قسمة الرقيق لاتحاد الجنس والنفاوت في المجلس الواحد لا يمنع القسمة كما في الابل والغنم ولهذا يقسم الرقيق في القسمة
بين الغائبين ربيع تسميته في النكاح مهوراً ونحوه ولا في حقيقته ان النفاوت في الرقيق فاحش لتفاضل المعنى الباطنة كالذهن
والكياسه لان من الجيب من يصلح للامانة ويعتمد على كلامه ويحسن التجارة وغيرهما من الصناعات كالكتابة ومنهم من لا يصلح
شيئاً منها ولا يمكن جمع نصيب كل واحد منهم في واحد فتعذر الاقرار والتمييز فلا يكون قسمة وانما هي مبادلة ولا يجبر عليها
حالات ساير الجوانات لان الانتفاع بها لا يختلف الا شياً يسيراً وذلك معترف في القسمة الا ترى ان الذكر والاثنى من بني ادريس
تختلفان ومن الجوان حيس واحد فلا يجوز القياس عليه وكذا لو اشترى المضارب عديدين وقبض كل واحد منهما فدراس
المال لم يتيين الربح ولو كان الرقيق كالجيب الواحد لتيين كالمشترى والفرسين وقسمة الغنم تجري في الاجناس فلا يلزم
لان حق الغائبين يتعلق بالمالية دون العتق **حيث كان الامام ان يبيع الغنم ويقسم الثمن بينهم وفي غير الغنم ليس له ان يبيع ملكه**
غيره الا باذن صاحبه فانتفع القسمة فيه لا بما حباه له وهذا الخلاف فيما اذا كان الرقيق وحده وليس معه شيء اخر
من العروص ومن ذكر فقط او اناث فقط واما اذا كانوا مختلطين بين الذكور والاناث لا يقسم بالاجماع لان الذكر والانا
من بني ادريس جيبان لا اختلاف في المقاصد على ما عرفت ولا يقسم الجيبان وان كان مع الرقيق شيء اخر ما يقسم جازت القسمة
في الرقيق تبعاً لغيره من الاجناس ويجوز ان يبيع القاضي بطلب البعض ولو كان شيء يدخل تبعا وان لم يجر دخوله فصار كبيع الشرب
والعرق يدخل في بيع الارض تبعا ولا يجوز بيعه وحده **اما الحمام والبير والرحا** فاما ذكره في الحاق الاضرار بالكل
دور مشتركة او دار ومنفعة او دار ومناوت قسم كل على حدة اما الدور المشتركة فاما ذكره هنا قول الحنفية
رواه ابو يوسف ومنه تقسم الدور بعضها في بعض اذا كانت في مصر واحد وكانت القسمة اصل لم لان الدور جيب
واحد نظراً الى اتحاد الاسم والصورة واصل السكنى احسان نظراً الى اختلاف الاعراض ونفاوت منفعة السكنى
بأختلاف المجال فكان يفرض الى رأي القاضي وهذا لان المعنى في القسمة تكمل المنفعة والمعادلة بينهما وفي المالية
والمقصود دفع الضرر عن الشركاء واذا قسم كل دار على حدة ربحا يضرر كل واحد منهم لتفرق نصيبه واذا قسم الكل
قسمة واحدة يجمع نصيب كل واحد منهم في دار واحدة وينتفع بذلك والقاضي نصب ناظراً الى الراي اليه
ولا في حقيقته ان الدور اجناس مختلفة لان المقصود مختلف باختلاف المجال والجيران والقرب الى المسجد والمنا
اختلافاً فافاضاً ولا يمكن التعديل في القسمة فلا يجوز جمع نصيب كل واحد منهم في دار الا بالراض الا ترى ان التوكيل
بشراء الدار لا يجوز وكذا الشرح بما كان هو الحكم في التوكيل بشراء ثوب وفي الفروج على ثوب وهذا يؤيد ان المجلس
مختلف وهذا هو الاصل لا شاع القسمة ولا يجوز الا في اتحاد المجلس فيقسم كل مكمل وموزون ومعدود مثقاب
كالقن يقيم بالقرارة وكذا الشعير ولا يجمع بينهما في القسمة الا بتراضيهما وكذا الابل والبقر والغنم يقسم كل مجلس
منه ما يقراره ولا يجمع لما ذكرنا وكذا الثياب العروية والمروية ونبل الذهب والفضة والخماس والاواني منها
يقسم كل مجلس على حدة ولا يجمع بين الاجناس لما ذكرنا واختلاف بيوت دار واحدة لا يمنع القسمة لان في تسمية
كل بيت على حدة ضرر وكذا اذا كانت في محله او محله لما ذكرنا من الضرر والنفاوت ايها يسير خلاف الدور والمنازل
المفترقة كاليوت والمناينة كالدور لانه بين الدار والبيت فاحذ شيهما من كل واحد منهما والدور في مصر لا تقسم
بالاجماع فيها رواه هلال عن محمد بن ابي القاسم **اما الدور والمنفعة او الدور والمناوت** فلا خلاف الجنب ذكره الحنفية
وقال في اجارة الاصل اجارة الدار بما في الحانوت لا يجوز وهذا يدل على انها جيب واحد فيجوز ان يكون
المسألة روايات او بيني حرمة الربو فيها على شبهة المجانسة **وقيل** **وبجواب القاضي** ما يقسمه اي على طراس
ليمكنه حفظه **قال** **وبجوابه** اي يسوي على سهام القسمة ويروي ويجزله اي يقطع بالقسمة عن غير
قال **وبجوابه** ويقوم البناء لان قدر المساحة يعرف بالذرع والمالية بالثقوم ولا بد من عرفتها ليتمكن
التسوية في المالية ولا بد من دئع الارض وتقوم البناء لما ذكرنا **وبجوابه** كل نصيب بطريقه وشبهه لان
القسمة لتكامل المنفعة وبه نكح لانه اذا لم يفرز سقي لنصيب بعضهم يتعلق بنصيب الاخر فلم يحصل الانفصال من كل

عليه وقال الطحاوي رحمه الله اذا قسمنا ما لا يقبل شها د بها لا اجاع واليه مال بعض المشايخ لا سيما عيان ايضا على استنوار
عليه فكانت شهادته صورة ودعوى معني فلا يقبل قلنا هاهنا لا يجر ان يهداه الشهادة الى انفسها معنا لان الخصوم ه
بواقيها على ايقاعها العمل المستاجر عليه وهو التمييز واما الاختلاف في الاستيفاء فانفتحت الشبهة ولو شهد قاسم واحد
لا تقبل لان شهادته المراد غير مقبوله على الطهر ولو امر القاضي ايمنه بدفع المال الى اخر يقبل قول الامير في دفع الصالح
عن نفسه ولا يقبل في الزام الاخر اذا كان منكرا **ولو ادعا احد من اثنين من نصيبه شيئا في يد صاحبه وقد اقر**
بالاستيفاء بعد الايمنة لان القضية من الحقوق اللازمة والمدي للخلط يدعي حق القسمة لنفسه بعد تمامها فلا
يقبل الاية وان لم يميز بينة استعملت الشرا لا يميز لو اقر واحد من الخصمين اذا انكره حلف عليه ومن حلف منهم لم يكن له عليه
سبيل ومن نكل عن البين جمع نصيبه مع نصيب المدعي فيقسم على قدر حقه لان نكوله حجة عليه كافتراؤه ولا يكون حجة على
غيره قالوا وينبغي ان لا يقبل دعواه اصلا لانه يناقض واليه اشار من بعد حيث شرط للمخالف ان لا يشهد على نفسه بالاستيفاء
ويشير بذلك الى انه لو اشهد على نفسه بالاستيفاء لا يثبت دعواه لان دعواه لم تقع للمخالف فادامع الحالف بعد رخصة
الدعوى للمخالف فكذا هنا لانه قد اشهد على نفسه بالاستيفاء فوجب ان لا يقبل دعواه **قال** **وان قال استوفيت**
واخذت حصته مدق حصته بحلفه اي لو قال استوفيت حتى واخذت حصته كان القول قول حصته مع عيونه لا يدعي
عليه الغصب وهو ينكر فالقول قول المنكر **وان لم يقر بالاستيفاء وادعا ان ذا حكمه ولم يسلم اليه وكونه شركا**
تخالفوا في القضية لان الاختلاف فيما حصل له بالقسمة فصار تظهير الاختلاف في المبيع او الثمن **ولو ظهر بين**
فاحش في القضية وهذا اذا كانت القضية بقضا القاضي فظاهر لان تصرفه بقيد بالعدل والظهور اما اذا كانت
بالشراحي فقد قيل لا يثبت الي قول من يدعي لانه دعوى العين ولا معتبرة في البيع فكذا في القضية لوجود الشراحي وقيل
يبيع هو العيني ذكر في الكافي وقال ابو جعفر بحوزة ان لا يقع هذه الدعوى لان القضية بمعنى البيع فلا تنقض لظهور القين
الفاحش فيها كما في البيع واذا اقرعت بالقضا يجب بقضها بالقبض الفاحش لانه حصل بغير رضا المالك ومالك يبيع الاب والوصي
ينقض بالقبض الفاحش بحوزة ان يقع هذه الدعوى لان القضية معتبرة في باب القضية لتقع القضية على سبيل المعاد لانه
التدليل يكون من حيث القيمة في الاشياء المتفاوتة فاذا اظهر من فاحش في القيمة فقد قامت شرط جواز القضية وهو المعادلة
فيجب بقضها بخلاف البيع لانه غير مبني على المعادلة في القيمة ولو اقتسمنا دارا وصاب كل واحد منهما طابقه فادعا احدهما بيتنا
في يد الاخر اذ ما اصابه بالقسمة وانكر الاخر فعليه اقامة البيينة **وان قالما البيينة** فلا اعتبار لبيينة المدعي لانه خارج وان كان
قيل الاشارة على القبض فالحق وتنفس القضية وكذا لو اختلفا في الحدود واقاما البيينة فنقض لكل واحد منهما بالجزء الذي هو
في يد صاحبه لانه خارج عنه وبينة الخارج اولى وان اقام احد هما بيينة فنفي له به وان لم يتم لواحدهما فالحق وانرا كل في البيع
ولو استحق بعض شايخ من خطه رجوع بنفسه في خط شركه **وانفس القضية** وهذا عند اي حينة وقال ابو يوسف تنفس
القضية هكذا ذكر الاختلاف في الجزاء الشايخ في الاسرار وغيره وذكر القدوري الاختلاف في استحقاق بعض نصيب احدهما بعينه
ان الاختلاف في الشايخ وفي استحقاق بعض معني لا تنفس بالاجماع ولو استحق بعض شايخ في الكل تنفس بالاجماع وهذه ثلثة
ارجح ويجمع اي حينة فيما حكا ابو حفص ومع اي يوسف فيما حكا ابو سليمان **والاول اصح** لا يبرهن بالاستحقاق
لغير شركه اخر القضية بدونه لا يقع فصار كما اذا استحق بعض شايخ في الكل **حققت** ان استحقاق جزء شايخ يعدم
به معنى القضية وهو الاقرار بالترجيح انه يجب الرجوع حصته في نصيب غيره شايخا كما استحقاق الكل شايخا بخلاف المعنى ان
ما ولا المستحق في مفرز اعلى حاله ليس للغير فيه حق **وهما** ان المقصود بالقسمة التمييز والافراز ولا يعدم بالاستحقاق جزء
شايخ من نصيب الواحد لانه اجازت القضية في الايراد اعلى الوجه بان كل البعض المقدر مستقر كائين ثلثه نفر والبعض الموزع
بين اثنين منهم فاقسم الاثنان على ما لم يمس القدر والاخر الموزع واقسمه على ان احدهما مالهما من المقدر وبعض الموزع
مفرز اجوز فكذا هذا وصار كما استحقاق شايخ بعينه بخلاف استحقاق الشايخ في الكل **لان** معنى الافراز والتمييز لا يتحقق مع بقا
البعض في الكل وهذا لا يجوز القضية ابتداء على هذا الوجه فكذا ابقالا فلو بقيت لتضرر المستحق بتفريق نصيبه في الانصبا

والأمر

ولا ضرر بها بالمستحق فوضح الفرق فادام نطق القضية القسمة رجوع بحسابه على شركه لانه لو استحق نصيب احد من كله
يرجع به على الشركه فكذا اذا استحق البعض اعتبارا بالجزء وبالكل وله ان ينقض القضية ان شاء وقال الغيب الشقيق لانه اذا رج
على الشركه بحسابه ينفرد نصيبه فيقسم بينه ولو باع بعضهم بعض نصيبه شايخا لم استحق بعض ما بقي شايخا كان له ان يرجع
على الشركه بحسابه وسقط خيار النسخ ببيع البعض وعند اي يوسف يرجع على باقي ايتهم بحسابه ويضمن حصتهم بما باع
لان القضية تنقلب فاسدة عنده والمقروض بالفاصل ملوك فينفذ بيعه وهو مضمون بالقيمة فيضمن لهم ولو اقسم
الورثة التركة ثم ظهر فيها دين محيط قبل الورثة انقضوا دين الميت فان قضوه هيئ القضية والا فسدت لان الدين مقدم
على الارث فيمنع وقوع الملك لم فيها الا اذا قضوا الدين او ابرا الغرما مجبذ ببيع قسمتهم لئلا يمانع ولو كان الدين
غير مستغرق فكذا كالحواب لتعلق حق الغرما بالتركة الا اذا بقي من التركة ما بقي بالدين مجبذ لا تنقص القضية لعدم
الحاجة ولو ادعا احد المتقاسمين للتركة دينيا في التركة مع دعواه لانه لا ينافي ان الدين يتعلق بالمعني والقضية فسادت
الصورة ولو ادعا عينا باي سبب كان لم تسع دعواه اذا اقدم على القضية اعتراف منه بان المفسوم مشترك
ولو ادعا باي سبب دار او دارين او عدة دار او دارين مع الظاهر اعلم ان المعايير مشتقة من
البيينة وهي الحالة الظاهرة للشيء والتعالي في تعامل منها وهو ان يتواضعوا على امر فينظر اصابه وحقيقته ان كلا
منهم بريء بيينة واحدة وتخارها وهي في الشرع عبارة عن قسمه المانع وهي جازية فيما ذكره الشيخ استقصانا والقياس
ان لا يجوز ادعاء ما دله المنفعة بحسبها لان كل واحد من الشركتين ينفع في ثوبته بملكه شركه عوضا عن انتفاع شركه بملكه
في ثوبته ولكن ترك ذلك الكتاب والسنة واجماع الامة **اما** الكتاب فنقله نقالي لما شرب ولكم شرب يوم معلوم وهذا هو
المعيار **واما** السنة فما روي انه عليه السلام قسم في غزوة بدر كل بعير بين ثلثة نفر وكانوا يثنون في الركوب وماروك
ان الرجل الذي يطلب تلك الملة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له عليه السلام ما نقضت فها قال نصف اراضي
هذا قال عليه السلام اذا حطبت في بيتك يوما فلبسته في ربيعت يوما وخرجت فيه وهذا هو تفسير المعايير وعلى له
جوارها اجماع الامة لان المعيار تسمية المانع بغير اربها لتكامل استيفاء المنفعة لتعذر الاجماع على عين واحدة في الانتفاع
بها فكانت المعايير جمعا للمنافع في زمان واحد كالقضية جمع النصيب السابغ في مكان معين فحوت المعايير في المنافع بحرك
القضية في الاعيان ولولم تجز المعايير لادبي الى تعطيل الاعيان التي لا يمكن قسمتها وانما يبيع لان الاعيان خلفت للانتفاع
بها وهو ينافيه فيجوز ضرورة كقضية الاعيان فيجري جبر القاضي فيها كما يجري في قسمة الاعيان لان القضية اقوى
منه في استكمال المنفعة لانه جمع المنافع في زمان واحد والتعالي جمع على التعاقب ولذا لو طلب احد الشركتين
القضية والاخر المعايير لا ينفس القاضي لانه المبلغ في التكامل ولو وقعت المعايير فيساقطت القضية ثم طلب احدهما القضية
ينفس وينبطل المعايير لانه المبلغ لا يتطل المعايير بوث احدهما ولا يوفقها لا لو طلبت لاستانفها الحاكم ولا فائدة في
الاستيفاء ثم تعالي في دار واحدة على ان يسكن احدهما بعضا والاخر البعض او احدهما العلو والاخر السفلى جازت لان
القضية على هذا الوجه يميزه كذلك المعايير والنهائي في هذا الوجه اقرار الجميع الانصبا لا مبادلة لانه لو كان مبادلة لما صح
لاخلاف يجوز في الجنس الواحد فسيئة للربا وقيل هو اقرار من وجه عارية من وجه والما قيل ذلك حسنة الربا وكلا القولين
مشكل لان كل واحد منهما يترك ماله من المنفعة في هذا اخذه صاحبه بعوض وهو الانتفاع بنصيب صاحبه فكيف
يصور اقرار الكل او عارية في البعض والعارية ايضا غير لازمة وقيل هو اقرار من وجه مبادلة
من وجه كقضية الاعيان واللا وجه انها اقرار من كل وجه في المعايير في المكان ولذا لا يشترط فيها التوقيت وجاز لكل
منهم ان يستعمل ما اصابه بالمعايير على الظاهر شرط ذلك في العقد اولا بشرط حدود المانع على ملكه ولا ذلك
العارية والاجارة وفي المعايير في الزمان اقرار من وجه ويجعل المستقر نصيب شركه فكان مبادلة من وجه
واما قلنا ذلك لان معيار اقرار بتحقيق في المعايير في المكان دون الزمان كذا لو غلبا في الزمان في عقد
واحد لا ممانعة منه لتعذر التعالي في المكان والبينة الصغير كالعقد ولو اختلفا في التعالي من حيث الزمان والمكان

خارج

في الغلة لا يمكن سبها لان الغلة عين حال ولا يتغير بالاستغلال كما فكرنا في العبد الواحد يحصل اتفاق
علاوة الدارين لان الماهر عدم التغير والعقار لان التناهي في الاستغلال يمنع عند اختلاف الزمان بان وقع
تعاونا في عهدها واحد فلا يمنع عند اختلاف المحل اولى وحيلة الامران مسائل التناهي اثنا عشر مسألة ففي
استخدام عهدها واحد جاز بالاتفاق وكذا في استخدام العبد على الاصح وكذا التناهي في استغلال عهدها واحد
واحد جاز بالاتفاق وفي العبد على الخلاف والتناهي في سكني دار واحدة جاز بالاتفاق وكذا في غلها وكذا
في سكني دارين في غلها خلاف لاظهاره يجوز بالاتفاق وركوب بعل وبغليين على الخلاف ولا يجوز في استغلال
بعل واحد بالاتفاق وفي بعلين على الخلاف واما التناهي في غرة شجرة او لبن غنم فلا تعا اعيان باقية برود عليها
الغنم عند حصولها لاجابة التناهي لان التناهي في المنافع ضرورة الخلا لا تبقى فينفذ قسمتها خلا
لبن ابن ادم حيث يجوز المهاداة فيه حتى لو كانت جاريتان مشتركتان بين اثنين فلهما ان ترضع احدهما ولدا
احدهما والاخرى ولدا لآخر جاز لان لبن ابن ادم لا قيمة له فجزى مجرى المنافع والحيلة في الثمار ونحوه ان يشترك
نصيب شركة ثم يبيع كلها بعد مضي ثوبته لا يذفع بالبن المقدر بطريق النقص في نصيب صاحبه اذ نقص المشاع
جابر والله اعلم **كتاب** **الزراعة** وهي مفاعله من الزراعة في اللغة
هي عقد على الزرع ببعض الخارج وهذا في الشريعة وتقع بشرط صلاحية الارض للزراعة واهلية
العاقدين وبيان مدة ورب البذر وجنسه ونحوه الاخر والظلمة من الارض والعامل والشركة في الخارج
وان تكون الارض البذر لواحد والعامل والبذر لآخر وتكون الارض لواحد والعامل في آخر ويكون العمل لواحد
والباقي لآخر وهذا على قول ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة لا يجوز المزارعة لهما ما روي الله عليه السلام عامل اهل
خير علي نصف ما يخرج من ثمر الارز ولا تعا عقد شركة عال من احد الشريكين وعمل من الآخر فتجوز اعتبارا بالمضاربة
والخامع دفع الحاجة فان صاحب المال قد لا ينفذ في العمل والمقصد اليه فلا يجد المال فثبت الحاجة الى انعقاد
هذا العقد بينهما خلاصة دفع الغنم والدراج ودود القرمحالة بنصف الزيادة لا اثر للعمل فيها في حصول الزيادة
فلم يتحقق الشراكة مع انه ليس فيها عرف وفي المزارعة عمل الصابنة والتابعين والصالحين من بعدهم الى يومنا هذا
بلا تكسر ولا حيلة ما روي الله عليه السلام في عن الحيازة فقبلها المزارعة بالثلث والرابع ولا استيجار
بعض ما يخرج من عمله فيكون في معنى تقييد الممان لان الاجر مجهول ومعدوم وكل ذلك مقصد ومعاملة النبي صلى الله عليه
وسلم اهل خير كان خراج مفاضة بطريق المنع والصلح وهو جاز لان الخراج نوعان خراج وطيفة وهو ان يوظف الاما عليهم
كل سنة ويقع عليهم ما تطبق اراضيهم والثاني خراج مفاضة وهو ان يشترط عليهم بعض ما يخرج كالنصف والثلث
ونحو ذلك جازا لاجل الدليل على ذلك انه عليه السلام لم يبين لهم المدة ولو كانت مزارعة لبينها لهم لان المزارعة لا يجوز عند من
يجوزها الا ببيان المدة على ما بين والدليل عليه ايضا ما روي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لما ظهر على جيبه سالته
اليهود ان يقرم بها على ان يكفوه عملها ولم تصف الشرة فقال لهم نعم فمما على ذلك ما شئنا روله البخاري وسلم واحمد
وهذا امر جاز باطلا كانت خراج مفاضة واحكم كائنا اذمة للمسلمين والذي اذا اقر على ارضه بقيت على ملكه وما يؤخذ من
ارضيه خراج ونظير البخاري اعطى جيبه اليهود ان يعملوها ويقرعوها ولم يشترط ما يخرج منها ولا اعتبار بالمضاربة لا يجوز لان
معنى الشركة فيها اغلب حتى تحت بدون ضرب المدة ولا تتعد لارضة اصلا فيكون الربح متولدا من العمل والمال جيبعا
وعقد الشركة فلا تعقد على العمل خاصة كما في شركة الاعمال كما انك اذا انضم اليه المال ولا كذلك المزارعة لا تجاز
حتى يشترط لها ضرب المدة وتتعد لارضة وانما كان لصاحب البذر ان يفسخ للعذر والاجارة تفسخ بالاقرار لا تزجى الله ليس
لان يفسخ بعد ما يدري الارض ما تنتج الغنم عليها والحيلة الجواز عند ان يستاجر العامل باجر معلوم في مدة معلومة
فاذا مضت المدة يعطيه بعض الخراج مما وجب له من الاجر في مدة صاحب البذر لا يجوز ذلك بتراديبها كما في سائر الدليول اذا
اعطاه خلاف جنسه ثم اذا عشت المزارعة عنده يجب على صاحب البذر اجر المثل للعامل او للارض والغلة لا يملكها ملكه

في الغلة



في محل جملتها باجرها الفاضي بالاتفاق لان التناهي في المكان عدل لا يستوي اجماعا زمان لا تنفع وليس فيه ه
نقد احد على الاخر فكان عدل وهو الزمان كما ان كل واحد منها ينفع في ثوبته بجميع الدار فكان اكل فاما اختلاف
الحجة فلا بد من الاتفاق فان اخذاه من حيث الزمان يقع في البداية بينهما تطبيبا لقلوبهما ونفعا للتنمية
عن نفسه ولو تعايا ابي عبيد على الخدمة جاز احدهما فظاهر لان قسمة الرقيق جازة عندها فكذا المنفعة
واما عدل في حيفه فروي عنه انه لا يجوز الا بالقرابة لان قسمة الرقيق لا يجري فيه اجبر عنده فكذا المنفعة
ان الفاضي بها يبينها جبر اطلب احد جانبا لان المنافع من حيث الخدمة قلما تنفوت بخلاف اعيان الرقيق
لانها تنفوت وتنفوتنا فاحشا على ما بينا ولو تعايا ابي عبيد على ان تنفعه كل عهده على من ياحذه جاز استحسانا
لان العادة حرت بالمساحة في طعام المالك فلا تقضي الجاهل الى النزاع وتطيره استلجاء النظر بطريقها
وكسوها لان الجاهل بها لا تقضي الى المنازعة لجران العادة بالمساحة لاجل التولد بخلاف كسوة المالك
لانها لا يسامح فيها عادة ولو تعايا ابي عبيد على ان يسكن كل واحد منهما دارا جاز ويجوز الفاضي عليه وهذا عند
ظاهر لان الدارين عندهما كدار واحدة حتى يجري اجبر على قسمتها وكذا عهده لان المنافع فيها لا تنفوت
ليجوز ويجوز ابي منها ويعبر ان اركا لاعيان المتقاربة بخلاف الغنم لان النفا وت في اعيانها فاحش
فالغنم بالاجناس المتخلقة وصارت مبادلة وقيل عنده يجوز بالتراضي ولا يجبر اعتبارا بالقسمة وعنه
انه لا يجوز التناهي فيه اصلا لا بالجبر ولا بالتراضي لانه يصير مع المنافع بالمنافع من جنسه نسبية وذلك
لا يجوز على ما في الاطراف بخلاف قسمة رقبتهما حيث يجوز بالتراضي لان بيع احدهما بالآخر جاز
وفي الظاهر ان قوله كقولها في الدارين لا يجوز التناهي على الركوب عند اد حيفه وعندها يجوز اعتبارا
بقسمة الاعيان ولا حيفه ان لا يستعمل بغيرها ببقاوت الركبين فانهم بين حادق واخرق والتناهي
في الركوب في دابة واحدة على هذا الخلاف فلذا خلاف العبد والعبدين لانه يحكم باختياره فلا يحمل الزيادة
على طاقته والدابة تحملها واما التناهي في الغلة فنذكره من قريب ان شأ الله تعالى **وفي غلة**
عبد او عبدتين او بعل او بعلتين او ركوب بعل او بعلتين او غرة شجرة او لبن غنم لا ابي لا يجوز في هذه الاشياء
التناهي اما التناهي في غلة عبد واحد او بعل واحد فلا انصبيبين تعا قبان ولا استيفاء فالظاهر التغير في الجواز
تنفوت المعادلة بخلاف التناهي في استغلال دار واحدة حيث يجوز في ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التغير في العقار
فا فترقا لوزاد غلة الدار الواحدة في ثوبته احدهما على الحلة في ثوبته الاخر يشتركان في الزيادة تحقيقا للتعديل
خلاف ما اذا كان التناهي في المنافع فاستغل احدهما في ثوبته زيادة لان التناهي وقع في المنافع هناك فيجب
مراعات المعادلة فيها وباتفاق في الغلة لا يبين قوت المعادلة في المنافع فان الشيين قد يستويان ثم يختلفان
في البدل عند العقد بخلاف ما لو تعايا على الاستغلال في الدارين وفضلت غلة احدهما حيث لا يشتركان فيه لان
معنى الاقرار بالرجح في الدارين لا اتحاد زمان لا استيفاء فان كل واحد منهما يصل الى الغلة في الوقت الذي يصل
اليها صاحبه وفي الدارين الواحدة يتعاقب الوصول فاعند قرضا كانه اقتصر من نصيبه من غلة هذا المشهور
عليان يستوي من نصيبه في الشهر الثاني ويجعل كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في الجاد نصيب صاحبه
فاذا استوي قدر الغنم كان البا في مشترك بينهما واما التناهي في استغلال عبيد او بعلين كما ذكرنا
قوله اي حيفه وعندها يجوز لان المعادلة تكون بينهما الاتحاد وتعا وكذا يجوز قسمة رقبتهما عندها فكذا الغلة
منها وتعا ويدلها فصار كالدارين خلاف التناهي في غلة عبد واحد حيث لا يجوز لانه لا ياتي الا في زمانين فيقسم
تغيره بل هو لظاهر في الاستغلال لانه العادة حرت بالاستقصا فيه فيقسم من الشعب بخلاف التناهي
في خدمة عبد واحد حيث يجوز بالاجماع لما ذكرنا لان الخدمة تجري فيها التناصح عادة فلا يلحقه تعجب كما يلحقه
في الاستغلال فلا يتغير ولا حيفه ان التناهي في الخدمة حوز للضرورة لعدم امكان قسمتها ولا ضرر

حيلة في بقاء الثمار ونحوه

في الدين كالتابع قبل الزماعة في الحال وقيل لا تابع حتى يستفصل كالتابع بعد النيات حتى يستفصل لان التبع ليس باستقلال
واما في الدنيا كالتابع في الدين والوجه ملكان زراعتا مال الصغار ولو كان استغلا كما في ملكه فكان الدين فيها من مال فلا يتابع كما
لا يتابع بعد النيات **فان مقتضى المدة والزرع لم يدرى في المزارع اجرة مثل ارضه حتى يدرى ان يبيع على العامل**
اجر مثل ارض الاخر الى ان يستفصل الزرع لان العقد قد انتهى بمعنى المدة الا ان يخلعه ضررا فيبقى له باجر المثل الى ان يستفصل
فيجب على غير صاحب الارض خصته من الاجرة لانه استوفى منفعة الارض بقدره بخلاف ما اذا مات احداهما قبل ادراك الزرع
حيث يدرى ان يستفصل ولا يجب على المزارع شي لا يفيقنا عقد الاجارة هناك استمساكنا لبقا مدة الاجارة فاما ان استمرار
العامل او وافته على ما كان من العمل اما هذا فلا يمكن لانقضاء المدة فتعين لاجل المثل بالبقا وكان العمل ونفقة الزرع وموت
الحق وكذا لا يحل عليه الا ما كانت على العامل لبقا العقد لانه مستاجر في المدة فاذا مضت المدة انتهى العقد فوجب عليه ما سوتته
على قدر ملكه لانه مال مشترك بينهما بخلاف ما اذا مات احداهما قبل ادراك حيث يكون الكل على العامل لبقا العقد الى ان يبين
وان اتفق احداهما على الزرع بغير امر الثاني وبغير امر صاحبه فهو منوط بغيره لا يدرى له عليه ولا هو مضطر الى ذلك لانه يمكنه
ان ينفق بامر الثاني فيصير نظير ترميم الدار المشتركة ولو اراد رب الارض ان يأخذ الزرع بغيره لغيره فذلك كما فيه من الاضرار
بالاخر ولو اراد المزارع ان يأخذ بغيره لغيره فذلك كما فيه من الاضرار بالاولى فلو كان عليه ان ينفق فذلك كما فيه من الاضرار
الزرع فارجع عليه بما اتفقت دعوا للمضرة وتومات المزارع قبل ادراك الزرع فلو رتبته ان يعلو مكانه نظر له ولا اجر له
لاننا بقينا العقد فنظر لهم فقاموا مقامه وهو لا يستحق الاجر في المدة فكذلك ان ارادوا فاعل الزرع لم يجبروا على العمل لاننا بقينا
العقد فنظر لهم وان ذكروا النظر لا يفسد كانه لم يكن ذلك وكان الاخر الخيار الثالث نظر له على ما بينا **ونفقة الزرع**
عليه بقدره وهو فخر اجرة الحصاد والزرع والدياسة والتدريسه اي يجب عليه نفقة الزرع على قدر ملكه بعد انقضاء
مدة المزارعة كما يجب عليه اجرة الحصاد والزرع والدياسة مطلقا من غير قيد بانقضاء مدة المزارعة **فان نفقة الزرع بعد انقضاء**
المدة فلما ذكرنا وما وجوب الحصاد والزرع والدياسة والتدريسه عليها مطلقا فلان عقد المزارعة يوجب على العامل عمل المزارع
اليه الى انتهاء الزرع ليزداد المزارع بذلك فبيننا في وجوب العمل عليه بتدريج الزرع لحصول المقصود فبيننا بعد ذلك ما لا مشترك
بينهما يجب مودته عليه **فان شرطه على العامل فسدت اي شرطه العمل الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالحصاد**
والزرع والتدريسه والدياسة لانه شرط لا يقتضيه وفيه منفعة لاحدهما فيفسد **فانما قلنا ذلك لان العقد يقتضي عمل المزارعة**
وهذه الاشياء ليست من افعال المزارعة فكانت اجنبية فيكون شرطه فسد كشرط الحمل والحمل على العامل وعزاي يوجب
ان المزارعة مع شرط الحصاد والدياسة والتدريسه جائزة ومشاع يلج كانه يفتون هذه الرواية ويزيدون على هذا ويعملون
بحوز شرط التقييد والحمل الى منزله على العامل لان المزارعة على هذا الشرط متعاضل بين الناس ويجوز ترك العمل بالاعمال
الاخرى ان الاستعانة بحوز المتعامل واختيار شمس كاية السرحني رواية الى يوسف وقال **فان شرطه على العامل فسد**
الحصاد على العامل او الحصاد على غير العامل لا يجوز بالاجماع لعدم المتعامل ولو اراد افضل التفصيل او جذا التمر يسرا او التفات
الوطيب كان ذلك كله عليه لا فاعله لما عارضه على الفضل والجذا يسرا فصار كالحصاد بعد الادراك والله اعلم

لغة مقابلة
على الأصل

في
5

حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت بقوة الاراضي وضعها تفاوتا فاحشا فلا يمكن صرفه الى اول شر يخرج منه بخلاف
ما اذا دفع بخلاف او اصول رطبة على ان يقوم عليها حتى يذهب اصولها وينتهي لانه لا ينفذ حتى ينقطع النخل او الرطبة لان
الرطبة شربها دامت شربة في الارض فيكون المدة مجهولة فتفسد المساقاة وكذا اذا اطلق في الرطبة ولم يزد على قوله
حتى يذهب خلاصه ما اذا اطلق في النخل حيث يجوز وينصرف الى اول شر يخرج منه والعرف ان شر النخل لا يدرى وقت معلوم
فينصرف اليه ولا يعرف في الرطبة اول جرت منه لانه لا يعرف حتى لو كان يعرف فاما ان لا يعرف فصار كمعروفه ونما النخل
ولو اطلق في النخل ولم يشر في تلك السنة انقضت المعاملة فيها لا يشاهد بها فان سببا فيها مدة يعلم ان النخل لا يخرج في تلك
المدة فسدت المعاملة لغوات المقصود وهو الشراكة في الثمار وان ذكر ان ذلك لانه لا يطلع في الثمر فيها جازت المزارعة لعدم
التيقن بغوات المقصود ثم ان خرج في الوقت المسمى فهو على الشراكة لعقد العقد وان تأخر فللعامل اجر المثل لفساد العقد لانه
تبين الخطأ في المدة المسماة فصارت كما لو لم يكن ذلك من ابتدا خلاصه ما اذا لم يخرج اصلا لان الدهاب باقية مساوية فلا يبين
ان العقد كان فاسدا فبين العقد صحيحا ولا شيء لكل واحد منهما على صاحبه **وتقع في الكرم والشجر والرطاب**
واصول البساتين وقال الشافعي في الجدي لا يجوز الا في النخل والكرم ولا يجوز المزارعة الا ببيان المساقاة لان القياس
بابها لما قال ابو حنيفة في المزارعة وانما حوزها بالاشجار وهو حديث خبير وقد خصها وله اصل في الشرع وهو المضاربة
والمساقاة اشبه بهما من المزارعة فان فيها الشراكة في الزيادة دون الاصل وهو النخل كما في المضاربة والشراكة وفيه
المزارعة لا يتأتى ذلك لان شرط رفع الميزان مفسد اجا عما تجوزنا المعاملة مقصودا ولا يجوز المزارعة الا ببيان المساقاة في ضمن المعامل
وكم من شيء يبيع نفعه مقصودا كبيع الشربة تبعا لبيع الارض **فانما ما روي عن ابن جمران النبي صلى الله عليه وسلم عامل اهله**
خبير بشطر ما يخرج من ثمر وزرع رواء البخاري ومسلم وجماعة اخر هذا مطلق فلا يجوز تقييده ببعض الاشجار دون
بعض ولا يكون المزارعة تبعا للمعاملة بالزراي وقد ورد فيه احاديث كثيرة كلها مطلقة فوجب اجرا وهما على اطلاقهما بحكي
نصا ان اهل خبير كانوا يعملون في اشجار الرطاب **فان راعى في التمسوم ان يكون معلولة تجار تعديتها الى ما لا يرضى فيه**
لا سيما عند الختم فانه لا يحتاج الى اقامة الدليل على انه معلول **فان دفع خلاصه ثمة مساقاة والشرع تزييد العمل**
محت وان انتهت لا خرا رة لان العامل لا يستحق الا بالعمل ولا اثر له بعد النفاي فلو جاز بعد الادراك لا يستحق بل لا عمل
ولم يرد به الشرع ولا يجوز الخلفه بما قبل النفاي لان خياره قبل النفاي للحاجة على خلاف القياس ولا حاجة الى مثله فبين على
الأصل وكذا على هذا اذا دفع المزارع وهو قبل جاز وان استفصل واذا ترك لم يجز ما ذكرنا وهو المراد بقوله كالمزارعة
واذا فسدت للمعامل اجرة مثله لا في معنى الاجارة كالمزارعة اذا فسدت **وتبطل بالموت لاها في معنى الاجارة**
كالمزارعة وقد بينا فيها فانه ما تدرب الارض والخارج بسرف للعامل ان يقوم عليه كما كان يقوم قبل ذلك الى ان يدرى الثمر
وليس لورثته ان يدعوه من ذلك استمساكنا كما في المزارعة لان في مفعه الحاق الضرر به فيبقى العقد د فعلا المضرة عنه
ولا ضرر على الورثة ولو ائتمر العامل المضرة بخير ورثة الاخر من ان يقتسموا البسر على الشرط وبين ان يعطوه قيمة
نصيبه من البسر ومن ان ينفقوا على البسر حتى يبلغ غير جوع عليه بذلك في حصته العامل من الثمر لانه ليس له الحاق
الضرر به كما في المزارعة هكذا ذكره صاحب العداية وغيره وفي رجوعه في حصته فقط اشكال وكان ينبغي ان يرجعوا عليه
بجميعه لان العامل انما يستحق بالعمل وكان العمل كله عليه **ولذا اذا اخبر المعني ان لم يمت صاحبه كان العمل كله عليه فلو رجعوا**
عليه حصته فقط يودي الى ان العمل يجب عليه حتى تستحق المودة حصته فقط وهذا خلف لانه يودي الى استحقاق العامل بالعمل
في بعض المدة وكذا هذا الاشكال وارد في المزارعة ايضا ولوبات العامل بقرنته ان يقوم عليه وليس لرب الارض ان يستعمر
من ذلك لانه فيه النظر من الجانبين فان ارادوا ان يصروه بسرا كان صاحب الارض بين الخيارات الثلاث التي ذكرناها الاشكال
الوارد في الرجوع حصته وارد هنا ايضا وانما جميعا فالحيار لورثة العامل لقيامهم مقامه وهذا ماعلانه في جرت بالي وهو ترك
الخيار على اشجار الى وقت الادراك لان يكون ورثة في الخيار فيورث خلاصه خيار الشرط فان لا ورثة العامل ان يقوموا
عليه كان الخيار في ذلك لورثة رب الارض على ما وصفتنا واذا انقضت مدة المعاملة والخارج يسرا فصار كالمزارعة اذا انقضت

ولم يكن له زرع وقت معلوم
فان كان كذلك وقت معلوم
فانه جائز

التسمية بالالة رواجع شاة وسبحي وطرح السكين واخذ سكيناً اخرى قد حجابها ولم يسم حلت لتعلقه بالمدح ولوسمي على سحر
فتركه واخذ غيره فزعم به لم يتركه لو سمي فذبح شاة تين على المعاقب حلت الاولى والثانية ولو اجمع احدهما فوق
الاخرى فذبحها دفعة واحدة يسكن واحدة وتسمية واحدة حلت كلها
عند الذبح اللهم تقبل من فلان قال قيل التسمية والاصح حان وهذا النوع على ثلاثة اوجه احدها ان يذكر موصلاً من غير
عطف ويكره ولا يحرم ان يقول بسم الله محمد رسول الله بالرفع لان اسم الرسول غير مذكور على سبيل العطف
فيكون مبتدأ لكن يكره لوجود الرسل صورة وان قال بالحذف لا محل ذكر في التوازي وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف
الغفور والوجه ان لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقاً بالعطف لان كلام الناس اليوم لا يجري عليه من هذا النوع ان يقول اللهم
تقبل من فلان لان الشرك لم يوجد ولم يكن الذبح واقعا عليه ولكنه يكره لما ذكرنا التوازي ان يذكر موصلاً على سبيل العطف
والشرك بخوان يقول بسم الله واسم فلان او بسم الله ومحمد رسول الله بالجر فخرم الذبح لانه اهله للغير
انه تعالى وقد قال تعالى وما اهل بيته لعنة الله في الارض الا الذين كفروا لا ذكر فيها عند العتاس وعند الذبح والرفع
المعطوف على اسم الله على لانه مبتدأ اخذوا في التسمية ويكره فيها بالانفاق لوجود الرسل صورة والثالث ان يقول
مفصولاً عنه صورة ومعنى بان يقول قبل ان يجمع الشاة او قبل التسمية اورد الذبح اللهم تقبل هذا مني او من فلان هذا
لا يكره لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه عن امه محمد من شهد له بالوحدانية وفيه بلاغ
وكان عليه السلام يقول اذا اراد ان يذبح اللهم هذا منك وكه صلواتي وسكري ومحبي لله رب العالمين لا يسرك
لك وبديتك امريت وانا من المسلمين بسم الله والله اكبر ثم ذبح وهكذا روي عن علي كرم الله وجهه والشرط هو الذكر الخالص
على ما قاله ابن مسعود رضي الله عنه جردوا التسمية حتى لو قال عند الذبح اللهم اعف عني واكفي به لانه دعاء وسؤال ولو
قال الحمد لله او سبحان الله بربيه التسمية حل ولو عطف عند الذبح فقال الحمد لله لا محل في الذبح لانه يرد الحمد على النعمة دون التسمية
علاوة الخطبة حيث يجزيه ذلك عن الخطبة لان المذكور فيها ذكر الله تعالى مطلقاً بقوله تعالى فاسمعوا للذكر الله وفي الذبيحة
المأسورة هو الذكر على الذبح بقوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صراحتاً وما يذكر اسم الله عليه سمي عن اكله بقوله تعالى
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ما نذروا لكم السن عند الذبح وهو قوله بسم الله والله اكبر منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعن علي وابن عباس مثله وقوله ابن عباس في تفسير قوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صوات وذكر الحلو في المسح ان يقول
بسم الله الله اكبر بلا راد وبلا راد يكره لانه يقطع فور التسمية
والذبح بين الحلق واللثة وفي الجامع لا بأس بالذبح
في الحلق كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه ما روي انه عليه السلام بعث منادياً ينادي في لحاج مني الا ان الزكوة في
الحلق الحديث رواه الدارقطني لانه يجمع مجرى النفس ومجري الطعام وجمع العروق فيحصل بقطعه المقصود على الملع الوجوه
وهو اثار الدم والنفيد بالحلق واللثة فيفيد انه لو ذبح اعلى من الحلق مر او اسفل منه بحرر لانه ذبح في غير المذبح ذكره في
الوقعات وفي فتاوي اهل سمرقند وذكر في النهاية ما خالف هذا عن الامام الرضا في سبيل من ذبح شاة هـ
بقيت عقدة الحلقوم مما يلي الصدر وما كان بين ما يلي الراس اي كل ام لا فانه هذا قول العوام من الناس وليس هذا المعتبر
في حوزة الكفا سوا بقيت العقدة مما يلي الراس وما يلي الصدر لان المعتبر عندنا نطق اكثر الوداج وقد وجد في ان شيخه
كان يفتي به وهذا مشكل فانه لم يوجد فيه قطع الحلقوم ولا المري واصحابنا رحمهم الله وان اشتراطوا قطع اكثر فلا بد
من قطع احدهما عند الكل واذا لم يبق شي من عقدة الحلقوم مما يلي الراس لم يحصل قطع واحد منهما فلا يترك الا لاجل وفي الوقعات
لو قطع الاعلى او الاسفل ثم علم بقطع مرة اخرى الحلقوم قبل ان يموت بالاول ينظر فان كان قطع بتمامه لا يكره لان موته بالاول
اسرع منه بالقطع الثاني ولا حل ذكر في فتاوي اهل سمرقند تصان ذبح الشاة في ليلة مظلمة فتقطع اعلى من الحلقوم واسفل
منه بحرر كلها
والذبح الميت والحلقوم والوداج لما روي انه عليه السلام قال اذ ذبحوا ذبح ما شئت وهي
عروق الحلق في المذبح والمري مجرى الطعام والشراب والحلقوم مجرى النفس والمراد بالوداج كلها والحلقوم عليه
تعلبها واما فلان ذلك لان المقصود يحصل بقطعها وهو النوحية واخراج الدم لانه يقطع المري والحلقوم يحصل النوحية

كسج

ويقطع الودجين يحمل اثار الدم ولو قطع الوداج وهي العروق من غير قطع المري والحلقوم لا يموت فضلاً عن النوحية فلا بد من قطعها
او قطع احدهما يحصل النوحية ولا بد من قطع الودجين واحدهما يحصل اثار الدم
وتقطع الثلث باثني عشر وتقطع الثلث باثني عشر
ويقطع راسه من مرقع ولبيطة ومروية وما اضر الدم استأظفراً قايدين وهذا الاكتفاء بالثلث مطلقاً قول ابي حنيفة وهو قول
ابي يوسف ولا عن ابي يوسف انه يشترط قطع الحلقوم والمري واحداً الودجين عن محمد لا بد من قطع اكثر كل واحد من هذه الاربعة
واجمعوا على انه يكفي بقطع الاكثر من هذه العروق الاربعة لان الاكثر يقوم مقام الكل غير ان محمداً اعتبر اكثر كل واحدة من هذه الاربعة
وهو رواية عن ابي حنيفة لان كل واحدة منها اصل بنفسه لا انفصاله عن غيره ولو زود الاس بغيره اكثر كل واحد منها هـ
وابو يوسف يقول ان المقصود من قطع الودجين اثار الدم فينبغي احدهما عن الاخر اذ كل واحد منهما مجرى الدم واما
الحلقوم والمري فينبغي لثاني الوداج وكل واحد منهما مخالف للآخر فلا بد من قطعها ابو حنيفة يقول ان الاكثر يقوم مقام الكل واي ثلث
منها قطع فقد قطع الاكثر وما هو المقصود منه يحصل به وهو اثار الدم المسفوح والنوحية في اخراج الروح لانه لا يجري بعد قطع المري
او الحلقوم ويخرج الدم بقطع احدهما فينبغي بالاكتر ايها كانت ولا حاجة الى اشتراط قطع العين منها قال الشافعي يكفي بقطع
الحلقوم والمري قال مالك لا بد من قطع الاربعة والحجج عليها ما روينا فان فيه ذكر الوداج بلفظ الجمع والثلثة جمع ولا تعني اشتراط
الكل ولا تقتصر على ما دون الثلث وقوله ولو يقطع وفن وسن مذهبنا وقال الشافعي المذبح بعد الاثني عشر ميتة لا يحل اكلها
لقوله عليه السلام كلما اتمم الدم والمري الوداج ما في الظفر والسنان ما في احدى الحبشة فلا بد من قطع اكثر من ذلك اذ ذبح
غير المذبح وعن **ثلاثة** قوله عليه السلام اتمم الدم والمري الوداج ما شئت وما رواه محمد بن علي عن غير المذبح فان الحبشة كانتا يقطعون
ذلك اظهاراً للجلد لانهما التاجراجه فيحصل بتمامه المقصود وهو اخراج الدم فصار كالجزء والمذبح بخلاف غير المذبح فانه يقطع هـ
بالفعل فيكون في معنى التوفدة ولما يكره لان فيه زيادة الالم وقد تبعنا عنه وامرنا بقطعه وقوله ولبيطة ومروية وما اضر الدم لما روي
عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله انا اضرب الصبي فلا يجد سكيناً الا اطار وشقه العصا فقال رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم ان الوداج بما شئت واذا ذكر اسم الله رواه البخاري ومسلم وغيرهما واما الظفر القام والسنان القام فلما روي عن رافع
ابن خديج انه قال قلت يا رسول الله نلني العدو وعدوا وليس معنا مدية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اضر الدم وذكر
اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سناً او ظفراً او سناً حدك عن ذلك احدا السن تعظم واما الظفر فمذي الحبيشة رواه البخاري ومسلم
وتابعه اذا كان قايماً على ما بينا لا يترك الى قوله عليه السلام اما الظفر فمذي الحبيشة وهم كانوا يدحون بالقيام منه
وتدبر حد الشفرة لقوله عليه السلام ان الله كتب الاحسان على كل شي واذا قتلتم فاحسبوا القتل واذا ذبحتم فاحسبوا الذبيحة
وليكن احدكم شفرة له وليرج ذبيحته رواه مسلم واحد وغيرهما ويكره ان يصحها ثم يحد الشفرة لما روي انه عليه السلام راجع
رجلا اصبح شاة وهو يحث شفرته فقال لقد اردت ان تيممها موتاً هل لا حد ذبحا قبل ان تصحها قال **وكره النخع**
وتقطع الراس والذبح من الفقا والتخع هو ان يميل الى التنازع وهو خيط ابصر في جوف ظلم الرقبة وانما كره ذلك لانه عليه السلام
عن ان يتخع المشاة اذا ذبحت وتفسيره ما ذكرنا من ان يحد راسها حتى يظهر مذبحةا وقبل ان يكسر رقبته قبل ان تسكن من
الاضطراب وكل ذلك مكروه لان في جميع ذلك وفي قطع الراس زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة ويكره ان يجر ما يريد ذبحه
الى المذبح وان تسلم قبل ان يحد ما ذكرنا ويوجد جميع ذلك لان الكراهية لتعذيبه وزيادة الالم فلا يوجب الحرمة وكذا
لو دحها من جهة غير القبلة يكره وتوكل لان السنة في الذبح ان يستقبل بها القبلة هكذا روي عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم استقبل في اصحبه القبلة لما اراد ذبحها وفي الذبح من الفقا زيادة الالم فيكره وحل اذا بقيت جبة حتى يقطع
العروق للحق الموت بما هو ذكره وان ماتت قبل قطع العروق لا تترك لوجود الموت باليس يد كره
استناس وجرح نعم توحش وتردي في بئر لان ذكوة الاضطرار لا يصار اليه الا عند العجز عن ذكوة الاختيار على ما مر
ولم يتحقق العجز فيها استناس من الصيد وتحقق فيها توحش من النعم وكذا انما تردي في بئر ووقع العجز عن ذكوةه فخرجه
فان من الجرح يعلم ذلك بتركه وان علم انه لم يمت من الجرح لا يترك وان اشكل ذلك اكل لان الظاهر ان الموت عنه وكذا الدجاجة اذا
تخللت على شجرة وخيم فوقها صار ذكوة الجرح وفي الكتاب اطلق فيما توحش من النعم وعن محمد ان الشاة اذا دنت في المص

فيقتل

لاجل العقر لا يلاذع عن نفسها فيمكن احذها وان نذت في العقر نخل بالعقر المحقق العجز عن ذكوة الاختيار
البقر والابل يجتنون العجز في العقر والمصر فيحل بالعقر البعير كالنذود اذا كان لا يقدر على اكله حتى لو قتلته
المصور عليه وهو يريد ذكوة وسمى على اكله وقال مالك لا نخل النعم الا على يد ذكوة الاضطرار لان العجز عن ذكوة الاختيار
فيه نادر والظاهر لا يحكم له ولنا ما روي عن ارفع بن خديج قال كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فندبوا
من ابل القوم ولم يكن معهم خيل فزماه رجل منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذه البهائم اولادكم وابد
الرحم فامضوا فهاهنا اكلوا فهاهنا هلكوا رواه البخاري وسئل جماعة اخر لان المحضر حقيقة العجز وقد تحقق
فيصار الى البطلان على ان لا يثبت له بل هو غالب وذكر في النهاية معنى ان النذر ان يذوقه لو تقسرت عليها
الولادة فادخل صاحبها يد وذبح الولد حل اكله وان جرحه في غير موضع الذبح ان كان لا يقدر على ذكوة
على اضاوان كان يقدر على ذبحه **وسئل عن ابل وذبح البقر والغنم وكرو عكسه وحل** ولما كانت السنة
في ابل الجحر وفي البقر والغنم الذبح لمواقفة السنة المتوارثة قال الله تعالى ان الله يامركم ان تذبحوا بقره وقال
تعالى وفديناه بدينه عليه وتعالى فضل لربك واخرجنا في النفس من الجحر الجحر وروى ان الغنم ليس في ابل وفي
البقر والغنم الذبح ليس فكان في كل واحد منهما السنة ما هو الا يثبت فيه وان نحر البقر والغنم وذبح ابل جاز
لحمه المقصود وهو تسبيل الدم وكرو لتزك السنة المتوارثة وهو المراد بقوله وكرو عكسه وحل وقال
مالك لا حل والحجة عليه ما بيناه **فصل في العروق في اسفل العنق عند الصدر والذبح قطع العروق في اعلى العنق**
تحت الجبين **ولم يندك جبين بدك** انه اي لا يصير الجبين ذكوة اكله حتى لا ياكل اكله بدك كونه
وهذا عند ابي حنيفة وزمرو الحسن بن زياد رحمهم الله وقال ابو يوسف ومحمد وجماعة اخر اذا لم حلقه حل اكله بدك كونه
فقوله عليه السلام ذكوة الجبين ذكوة امه وروي الله عليه السلام قليله يا رسول الله نحر الناقة ونذح البقرة
اول الشاة في بطنها الجبين انلقه ام ناكله فقال كلوه ان شئتم فان ذكوة امه واجتنبوا ايضا بقوله تعالى
ومن الانعام حمولة وفرشا قبل الفرس الصغار من الاجنة والحمولة الكبار فقد من الله علينا يا ابا عبد الله اكله لانه جزء
من الام حقيقة لكونه متصلا بها حتى ينصل بالفرس وينتعد اجزاها ويتنفس بنفسها كذا احكاما حتى تدخل
في الاحكام الواردة على الام كالبيع والعبه والعنق فادان ان ناكلها فيكون جرح الام ذكوة له عند العجز كما في الصيد
والجامع انه عجز في الاثنين عن ذكوتها اختيارية وان نقل الى جاهو في وسعه وهو الجرح في الصيد وذبح الام
في الجبين فصار مثله بل فوفقه لانه يموت به قطعاً والغالب في الصيد الجرح في السلامه لاسيما اذا وقع الجرح في
الظهر **والاب حنيفة** ومن تابعه ان الله تعالى حرم الميتة وهو اسم حيوان مات من غير ذكوة الا نحره ان الله تعالى
شرط الذكوة بقوله الا ما ذكيتم وحرر المختصة والجبين مات قطعاً فحرم بالكتاب وهذا انه اصل في الجبوة
حي تصور حيوته بعد موت امه فوجب افراجه بالذكوة ليخرج الدم عنه فيحل به ولا حل بذكوة غيره اذا المقصود
من الذكوة اخراج دمه ليتبين من اللحم فيطيب ولا يكون تبعا لها وهذا يفرد باجماع الفرة وقيل العنق وحده ونصح
الوصية له وبه منفردا فلا يمكن جعله تبعا لاه فيه لانه لا يحمل المقصود بذكوة امه وهو اخرج دمه بخلاف
جرح الصيد لانه يخرج للدم وهو المقصود فيقو بر مقام الذبح عند العجز **حققت** انه لو كان حل الام لكان حل اكله لان
لم يتم حلقه لان جميع اجزا الام مأكول فلما لم ياكل قبل تمامه علمنا انه ليس بجرح لها وماروه لا يعارض الدليل
النظري او المراد بالحديث الاول ارضع التشبيه اي ذكوة الجبين ذكوة امه والتشبيه على هذا الطريق فاش
قال الله تعالى وجنه عرضها السموات والارض ويقال زيد الاسد اي كالاسد **قال الشاعر**
وعيناك عيناها وجيد كجيدها ولكن علم الساق منك دقيق اي كعينيها فلا يدل على انه يكتفي بذكوة
الام والدليل عليه انه يروي ذكوة امه بالعنق على المصدر اي يذكي ذكوة امه وهذا يبين ان المراد بالرفع
التشبيه ولا يفسد المعنى لانه يودي الى ان ذكوة الجبين هو ذكوة الام معني انه يكتفي به ويستغني عن ذكوة

انه كان

امه لان قوله ذكوة الجبين مبني او ذكوة امه خبره فيفسد المعنى لان احد الم يقل ان ذكوة الجبين يعني ذكوة
الام وهذا كما نقول كلام زيد كلام القوم يعني انه يكتفي به ولا يحتاج الى كلامهم وانما كان كذلك لان المبني والخبر
اذ كانا مع فنيين وجب تقديم المبني وتاخر الخبر يعني ان المقصود هو المبني او المضاف والخبر المراد من قوله فخرج
من بطنها جبين ما اشرف على الموت قاله الله تعالى انك ميت وانهم ميتون اي اذ يحوه وكلوه وهذا مثل ما روي
انه عليه السلام اذن في اكل لحم الخيل اي اذا ذبح لان الشاة اذا عرفت شروطه وذكر مطلقا يفسد اليها كقول تعالى في
الصلوة اي بشر وطها وانما يدخل الجبين في البيع تحريا للموازن لان البيع يفسد باستئنايه وانما يفتن باعنا فها
كيلا ينفصل من الجحر ولذا يفتن ولا يقال لولم يحل اكله بذكوة امه لانه لا يذبح ذكوة امه لان فيه تضييع الولد ويحلى النبي عليه
السلام عن اضاعته انما لا يفتن بموته لا يفتن به بل يتوهم ادراكه جاعل يدع ولا يحرمه وان المقصود الجرح فلا
يتوهم اليه الابه وكان قد قتل بعرض صحيح فلا اذا كان يجوز قتل المسلمين للتوسل الي المقصود كما اذا نثر في الكفر بالمسلمين
فما ظنك بالاجنه **فصل فيما حل وما لا حل** **لا ياكل ذونا ب** **وتحلب من سباع**
وطير اي لا يحل اكل ذي ناب من سباع البهائم وذي مخالب من سباع الطيور لما روي ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم في عن اكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطيور رواه مسلم وابوداود وجماعة اخر عن
ابي ثعلبة ان النبي صلى الله عليه وسلم في عن اكل ذي ناب من السباع رواه البخاري والسباع جمع سبع وهو كل
مخطف منتهب خارج قائل عا دة والمراد بذي مخالب ما له مخالب هو سلاح وهو مفعل من الخلب وهو منق
الجلد ويعمل بذلك ان المراد بذي مخالب هو سباع الطيور لا كماله مخالب وهو الظفر كما اريد في ذي ناب سباع البهائم
لا كماله ناب لان طبيعة هذه الاشياء مذمومة شرعا فيجوز ان يتولد من لحمها شئ من طباعها فحرم اكلها
لبي ادم وهو نظير ما روي الله عليه السلام قال لا توضع لكم الحفا فان اللبن يجدي ويدخل في الحديث الضبع ه
والثعلب لان لهما نابا ومارويه الله عليه السلام اباح اكلها محمول على الابتداء ويدخل فيه القمل ايضا لانه ذونا
واليربوع وابن عرس من سباع العوام وكروها اكل الاربع والبعات لا ياكلها كلاف الجيف **ولعرب**
الربيع لانه ياكل الحب وليس من سباع الطيور ولا من الحيات **قال** **الابن** الذي اكل الجيف **والضبع**
والضب والربيع والسلميات والحشرات والجزا اهلية **والبعل** اي هذه الاشياء لا تاكل اما الغراب لا يبتع
فلانه ياكل الجيف فصار كسباع الطيور والعرب ثلثة انواع ضوع ياكل الجيف فحسب قامة لا ياكل وضع ياكل
الحب فقط قامة ياكل وضع ياكل وضع ياكل وضع وهو العففق لانه كالدجاج وعن ابي
مذكره لان غالب ما كوله الجيف **وقال** في النهاية ذكر في بعض المواضع ان الحفاش ياكل ويذكر في
بعضها انه لا ياكل لان له نابا والاضبع فلما روينا وبيننا لانه ياكل الجيف فيكون لحمه نابا منه فيكون جيفا واما
الضب والزبور والسلميات والحشرات فلا تخاف من الحيات لان العرب تستحبها وقد قال الله تعالى في محرم
عليهم الحيات ومارويه الله عليه السلام اباح اكله محمول على ما قبل التحريم ثم حرم الحيات لانه لم يكن في الابتداء حرام
الثلثة اشياء على ما قال الله قل لا اجد فيها اوحي الى محمدا على طاعم بطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم
خنزير ثم حرم بعد ذلك استيلا تحمي **والشافعي** يجوز اكل الضبع والضب **وما** كجميع السباع والحشرات
استدلوا بما نزلنا وروينا والحجة عليها ما بينا **واما** الحمر الاهلية فلما روي عن ثعلبة الخشني انه قال حرم رسول
الله محرم الحمر الاهلية رواه البخاري وسئل واحد **واما** البطل فلا من نسل النمار فكان كاصل حتى لو كانت امه قسا
كان على الخلاف المعروف في لحم الخيل لان المعنبر في الحل والحرمه الام فيما تولد من مأكول وغيره كوا
ولعرب لانه عليه السلام امر اصحابه ان ياكلوه حين اهدى اليه مشويا رواه احمد والشافعي لانه ليس من السباع
ولا من اكله الجيف فاشبهه الطير **قال** **ودع** ما لا ياكل لحمه يطهر لحمه **وجله** **والادعي** **والخنزير** وقال
الشافعي الذكوة لا تؤثر في جميع ذلك لان اثر الذكوة في اباحة اللحم اصلا وفي طهارته الجبل تبعا ولا يمنع بدون الاصل

نحوه

كرو اكل الربيع
والبعات

منه ما يمكنه ويشتاق ما ينبغي ما يفتتح بعينه كذا ذكر ما يجب العداية في الكافي
ماله اي من مال الصغير وقوله شاة او سبع بدنة بيان للقدور الواجب والقياس ان يجوز البدنة كلها الا عن واحد لان الاراقة
قربة واحدة وهي لا تجزي الا ان تركناه بالانحراف هو ما روي عن جابر رضي الله عنه انه قال خرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
البعرة عن سبعة والبدنة عن سبعة ولا يصح في الشاة قبي على اصل القياس ويجوز عن ستة او خمسة او ثلثة ذكره محمد في الاصل
لانه لا جازع عن السبعة فمن من دونه اولى ويجوز عن ثمانية لعدم النقل فيه فيبقى على الاصل وكذا اذا كان بسبب احد هو
افضل من السبع ولا يجوز عن الكل لان بعينه اذا خرج من ان يكون قربة خرج الكل من ان يكون قربة على ما بيناه في العادي وقال
مالك يجوز الواحد عن اهل البيت واحد وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز عن اهل بيتين وان كانوا اقل منها لقوله عليه السلام على
اهل كل بيت في كل عام اخاه وعييره قلنا انما راد منه والله اعلم فتم اهل البيت لان السار له حذف المضان وافهم المضان
اليه مقامه بوزنه ما يروي على كاسيل في كل عام اخاه وعييره ولو كانت البدنة بين اثنين لصان يجوز لان نصف السبع يكون
تبعا لثلثة الاسباع واذا جاز على الشراكة فقسمة اللحم بالوزن لانه موزون ولو اقساموا جزا فلا يجوز الا اذا كان معه شيء
من الاكاع والخلد كاسبع لان القسمة فيها معنى البادلة ولو اشتري بقره بدينار ان ينجي بها عن نفسه ثم اشركه ستة
معه اجزاه استخسانا والقياس ان يجوز وهو قول زفر لانه اعداه المقربة فيمنع عن بيعها ثلثا وفي الاشارة ذلك فلا يجوز
رجه لا يستحسن انه قد يجد بقره سبعة وقد لا يظفر بالشركا وقت الشرا فيشتري بها ثم يطلب الشركا ولو لم يجد ذلك لخرجوا
وهو مدفوع شرعا لا حسن ان يفعل ذلك قبل الشرا ولا يشتري حتى يفتقروا فدر ما سرب من الشركا ليجزى من الخلاف وعن
صورة الرجوع وعن اي حنيفة مثل قوله زفر **ولا يجوز بصري قبل الصلوة دفع قربة اي لا يجوز لاهل المصر ان يبيعوا الاضحية**
نبيل ان ثلثي صلوة العيد يوم الاضحية غير اي غير اهل المصر يجوز لم دفعها بعد طلوع الفجر قبل ان يصلي الامام صلوة العيد
والاصل فيه قوله عليه السلام من دفع قبل الصلاة فليعد ذبيحته ومن دفع بعد الصلاة ترك نسكه واصاب سنة المسلمين
قال عليه السلام ان اول نسكتنا في هذا اليوم الصلوة ثم الاضحية قال ذلك في حق من عليه صلاة العيد كيلا يشغل عنها بها فلا
معنى لنا خبر عن القروي اذ لا صلاة عليه وهو حجة على مالك والشافعي في نفيها احوار بعد الصلاة قبل ان يصلي الامام والمعتبر
في ذلك مكان الاضحية حتى لو كانت في السواد والمضي في المصر يجوز كما انشق الفجر في العكس لا يجوز الا بعد الصلاة وحسب
المصري اذا اراد التعميم ان يفت بها الى خارج المصر في موضع يجوز للسائر ان ينصرف فيه فيضحي فيه كما طلع الفجر وان وقفها من
طلوع الفجر وانما احرث الى ما بعد الصلاة في المصر لما ذكرنا وهذا لا يشبه الركوة من حيث انها تسقط بهلاك المال قبل
مضي ايام الفجر كالركوة تسقط بهلاك الضاب فيعتبر في الادمان الحمل وهو المال لا مكان الفاعل اعتبارا رايها بحالات صدقة الفطر
حيث يعتبر فيها مكان الفاعل لا مكان المخلوق في الذمة والمال ليس محل لها ولعل ان تسقط بهلاك المال بعد ما طلع الفجر من يوم
الفطر لورثي بعد ما يصلي اهل المسجد قبل ان يصلي اهل الجماعة اجزاه استخسانا لا اخا صلوة معتبرة حتى لو اختلفوا بها اجزاه
فيكون الدفع عقيب صلوة معتبرة وان كان على العكس نفي القياس والاستحسان وقيل يجوز فيا سا واستحسانا لان المسنون
في صلاة العيد الخروج الى الجماعة فكان صلاة الاخر كالحلف عنه ولو دفع بعدها فقد الامام قدر التشهد قبل ان يصلي يجوز
خلافا للحسن ولم يصلي الامام العيد في اليوم الاول اخر الاضحية الى الزوال ثم ذبحوا ولا يجزى يوم التضحية حاتم بجل الامام
في اليوم الاول اجد الزوال فحينئذ يجوز لخروج وقتها وكذا في اليوم الثاني لا يجزى يوم قبل الزوال الا اذا كانوا ايرحون
ان يصلي الامام فحينئذ يجوز يوم قبل الزوال هكذا ذكره في المحيط وذكر فيه ايضا ان التضحية في القدا وبعد الفجر يجوز قبل
الصلوة لانه فان وقت الصلوة يزوال الشمس في اليوم الاول والصلوة في الغد تنقح قضا لا آ فلا يظهر هذا في حق
التضحية وقال هكذا ذكر القدوري في شرحه ولو صلى الامام ثم تبين انه صلى بغير طهارة تعاد الصلاة دون الاضحية لان
من العلم ان قال لا يبعد الصلوة الا الامام وحده فكان لا يجتمع فيه مسامع يجعله غذرا في حق جواز التضحية تحرا الجواز
وصيانه لا ما جهر عن الفساد ولو وقعت في البلد فثمة ولم يبق فيها والاصل في يوم العيد فتقوا بعد طلوع الفجر اخر
لان البلدة صارت في هذا الحكم كالسواد ولو شهدوا على الامام انه يوم العيد فصلي ثم انكشف انه يوم عرفة اجزاه الصلوة

ويستحب ان يصلي
العيد في كل سنة
في كل بلد من البلاد
والضحية

الضحية

الضحية

والضحية لانه لا يمكن التحرز عن مثل هذا الخطأ فيحكم بالجواز صيانة لجميع المسلمين خلافا لما اصابه من شاة لا يتعدى
التحرز عن مثله وقتها ثلثة ايام اولها افضلها يروي ذلك عن عمر وعلي وابن عباس موقوفا عليه وهو المرفوع في مثل
من المقادير ان الراي لا يعتد به اليه فيحمل عليه وانما كان اولها افضل لان فيه مسارعة الى الخير ويجوز الذبح في لياليها الا انه يكره
لاختلاف الغلط في الظلمة وايام الفجر ثلثة وايام التشريق ايضا ثلثة والكل بمعنى اربعة اولها محرر واخرها لتسوي لا غير
والموسم طمان محرر وتشريق والضحية فيها افضل من الصدق بمن الاضحية لا تخافه واجبة ان كان غنيا وسنة ان كان
فقيرا وهي واجبة عند البعض وسنة عند البعض والصدق بالشرط طوع محض فكانت هي افضل ولاها نفوت بفوات وقتها
والصدق لا يفوت فكانت افضل ونظيره الطواف للاراق افضل من الصلوة لانه بالرجوع يغفره خلافا لمالك فان الملقن افضل
في حقه لا خافا جبر ما وضع ولو لم يفتح حتى مضت ايام الفجر وكان غنيا وجده عليه ان يصدق بالقيمة سر كان اشتري او لم يشتري
لاها واجبة في ذمته فلا يخرج من العهدة الا بالاداء كالحجة تقتضي طهرا والصوم بعد العجز مذموم وان كان فقيرا فان كان
اشترى الاضحية او اوجب على نفسه بالذبح وجب عليه ان يصدق بذلك الذي واجبه او اشتراه لانه تعينت بالشرا
بقيمة الاضحية او بالذبح فلا يجزى غيره الا اذا كان قد رقيتها بخلاف الغني لان الاضحية واجبة في ذمته فجزا به الصدقة
بالشاة عند ابي حنيفة ولا يجزى عليه اكثر من ذلك الا اذا التزم التضحية بالذبح وعني به غير الواجب في ذمته فحينئذ يجب
عليه ان يصدق بالذبح ولا يجزى في حق الفقير مع الواجب الذي في ذمته وفي الشاة التي وجبت بسبب اليسار وكذا اذا
اطلق الذار لم يرد به الواجب في ذمته يجب عليه غير معه وان اراد به الواجب بسبب الغني لا يلزمه غيره لان السداد
الاجاب والاجاب يتصرف الى غير الواجب ظاهرا ولكن يحمل الصلوة الى الواجب تاكيدا له وتغيرا للذبح بالذبح وعليه حجة الاسلام
فانه يلزمه حجة اخرى الا اذا عني به ما هو الواجب عليه **وبعض الجاهل والجاهل ان يقرن لاهل القرية**
لا يتعلق به فتعود وكذا انكسورة القرية بزاوي لما قلنا قال **المضي** وعن ابي حنيفة هو اولى لان له الجيب وقد صح
انه عليه السلام يحيا بكسطين اهلين موجوءين الاصل الذي فيه الجح وهو البياض الذي يشبه شعيرات سود وهي من لون
اللمع والموجوء المخفي الوجه هو ان يضرب عروق التضحية بتي **والقول** وهي المجنونة لانه لا يحمل بالمقصود اذا كانت
تختلف وان كانت لا تختلف بان كانت سميكة ولم ينجها من السور والرمي وان كان ينعها منه لا يجزى بها وان كانت
سمينة لم يثلم جلدها جازا لانه لا يحمل بالمقصود **قال** **بالعجا والعجرا** اي التي لا تشبه الى المنسك
اي المذبح لما روي عن ابن عباس انه عليه السلام قال اربع لا تجزى في الاضحية العجرا البين عورها والمريضة البين
سرها والعجرا البين ضلعتها والكسيرة التي لا تشق رواه ابو داود والشافعي وجاعة اخر وصححه الترمذي
ويطوع اكثر الاذن او الذنب او العين او الالبنة لقوله علي رضي الله عنه امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
نشتري العين والاذن والابني عقابا ولا مديرة ولا شرقا ولا حرقا رواه ابو داود وغيره وصححه الترمذي
المغالب قطع من مقدم اذنها والمدايرة قطع من موحز اذنها والشرقا ان يكون الحرق في اذنها طولا والحرقا ان
يكون عرضا وان بقي اكثر اذن جاز وكذا اكثر الذنب لان لاكثر حكم الكل بقا وذهابا وهذا ان العيب اليسير لا يمكن
التحرز عنه فجعل عقوا وعن ابي حنيفة ان التلث اذا ذهب وبقي الثلثان يجوز وان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز لان الثلث
ينفذ فيه الوصية من غير اجارة الورثة فاعتبر قليلا وفيما زاد لا ينفذ الا برضاهم فاعتبر كثيرا ويروي عنه الربيع لانه
يحكم بكايه الكل يروي ان ذهاب الثلث مانع لقوله عليه السلام في حديث الوصية الثلث والثلث كثير وقال ابو يوسف
ومحمد اذا بقي اكثر من النصف اجزاه اعتبارا بالحقيقة وهو اختيار ابي الليث وقال ابو يوسف اجزى بقولي ابا حنيفة
قاله قولي فتوكل قيل هو يرجع الى قول ابي يوسف وقيل معناه قولي قريب من فتوكل في كون النصف مانعا روايتان عنهما
روايتان مرويانه اذا كان بعض الاذن مقطوعا على اختلاف الروايات لا يجرى الشق من غير ذهاب شيء من الاذن
لا يجرى معرفة مقدار الذاهب والباقي منبسط في غير العين وفي العين قالوا انشد عينها المعجبة بعد ان جاعت
ثم فترب العلف اليها قليلا قليلا فاذا رأت من موضع علم على ذلك الموضع لم تشد عينها المعجبة وتفرج العلف اليها شيئا

الضحية

الضحية

يجزى الشق من
غير ذهاب شيء
في قطع الجواز

فقد يقال ذبح الصبي غيره بلا امره جاز استحسانا ولا يضمن لانه في العرف لا يتولى صاحب الصبي ذبحها بنفسه بل
يقض الى غيره فصار ما ذبحه ذبا لانه كالقصاب اذا شذ رجل شاة للذبح فذبحها انسان غير اذ ذبحه لا يضمن ولو باع الصبي
واشتري بتميمها غيرهما فان كان الثاني انقص من الاول صدق ما فضل من غصب شاة فذبحها بغيرها فذبحها جاز عن
الصبي لانه ملكها بالغصب السابق خلاصا لو كانت ودبعية لانه يضمنها بالذبح فلم يثبت له الملك الا بعد ولودع الصبي
غيره بغير امره عن نفسه فان ضمنه المالك فتمت تجوز عن الذبح دون المالك لانه ظهر ان الارادة حصلت على ملكه على ما بينا
في الفصول وان اذبحها بوجه الجزاء المالك عن التصحية لانه قد نواها فلا يضمن ذبحها غيره على ما بينا وابنه اعلم
كتاب الكراهية هي ضد الارادة والرضا في اللغة **المكره الي**
الحرام اقرب نص محمد ان كل مكره حرام وانما يطلق عليه لفظ الحرام لانه لم يجد فيه نصا عن ابي حنيفة وابي يوسف انه الى
الحرام اقرب لغيره بباب الكراهية ربه غير مكره لان بيان المكره ام لوجوب احتراز عنه والفدوري اقبه بالخطر والاباحة
وهو صحيح لان الخطر المنع والاباحة الاطلاق وفيه بيان ما باح الشرع وما منع ولقبه بعضهم بالاستحسان لان فيه بيان ما حسنه
الشرع وتجهل لفظه الاستحسان احسن فلقب به اولان اكثر سائله استحسان لا مجال للقياس فيها وبعضهم اقبه بكتاب
الزهد والورع لان كثير من سائله اطلقه الشرع والزهدي والورع تركها وهذا الكتاب يشتمل على فصول **فصل**
في الاكل والشرب **كراهية** لان اللبن يتولد من الحليب فصار مثله وكذا اللبن الحليب كره عند ابي حنيفة
كله عنده ذكره قاضي خان في فتاواه ولا يؤكل الحلاله ولا يشرب لبنها لانه عليه اللام يعني عن اكلها وشرب لبنها والحلاله
هي التي تغاد اكل الحبيب والنجاسات ولا تعلق بغير لحمها فيكون مأكلا ولو حبست حتى يزول الفتن حلت ولم يقدر
لذلك مدة في الاصل وقدره في التوادد يستعمل ويؤكل يوميا في الاكل ويجوز شرب يوميا في البقر وبعضه ايام في الشاة
وثلاثة ايام في الدجاجة اما التي تعلق بان شاة والنجاسة والجيف وتناول غيرها على وجه لا يظهر ان ذلك في لحمها فلا بأس
به وهذا محل اكل حدي عذري بلبن الحنظل لان لحمه لا يتغير وما عذري به يصير مستهلكا لا يبقى له اثر على هذا قالوا لا بأس
بكل الدجاج لانه مأكلا ولا يتغير لحمه وروي انه عليه اللام كان يأكل الدجاج وما روي ان الدجاج يحبس ثلثة ايام ثم يدبح هذا اكد على
سبيل التنزه لانه شرطه وروى ما يؤكل لحمه من ذبح من ساعته حل اكله ويكره قال **والاكل والشرب والادهان**
والنظيف من انا ذهب وقضه للرجل والمرأة ما روي عن جديفة ان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا
الحرير ولا اللباس ولا تشربوا في اية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فاشبهوا في الدنيا ولكم في الآخرة رواه البخاري ومسلم
واحمد عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الذي يشرب في انا الفضة انما يجزى في بطنه نار جهنم رواه البخاري ومسلم
واحمد قال عليه السلام ان الذي يأكل او يشرب في انا الذهب والفضة انما يجزى في بطنه نار جهنم رواه مسلم وعن عائشة رضي الله
عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي يشرب في انا فضة كما يجزى في بطنه نار جهنم رواه احمد وابن ماجه عن البراء بن عازب
انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الذي يشرب في الفضة فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة رواه مسلم
فاذا ثبت ذلك في الشرب والاكل فكذلك في النظيف وغيره لانه مثله في الاستعمال فيكون الوارد فيها واردا فيها هو بطلانها دلالة
لما عرفت في موضع لا يشترط بغيره في المسرفين وتنبه به وقد قال الله فيهم اذ هم طيبا ثم في جيتهم الدنيا وقال
عليه السلام من تشبه بقوم فهو منهم المراد بقوله كره الخمر ويستوي فيه الرجال والنساء لاطلاق ما روي كذا الاكل
بلفظة الذهب والفضة والاكفخال يملأها وما اسبه ذلك من الاستعمال معني يخرج بردد من جرح الغل اذا رد دسوته
في حجرته وقال في النهاية قبل سورة الادهان الحرام هو ان يأخذ اية الذهب والفضة ويصب الدهن على الراس اذا
ادخل به فيها واخذ الدهن ثم صب على الراس من البد لا يكره قال كذا ذكره في الخير **لامر صاخر وزجاج**
وبلوط وعقير اي لا يكره استعمال الاواني من هذه الاشياء وقال الشافعي رحمه الله يكره لانه في معنى الذهب والفضة والنفخا فيه
فصل الاستعمال الاواني من هذه الاشياء في غير الذهب والفضة فليكن هذه الاشياء بعينها ما يمنع الاكل من هذه الاشياء
الاواني من الصغار لما روي عن عبد الله بن زيد انه قال انما رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حينا له ما في ثوب من صغر فتعوضوا

في الاكل والشرب

البحاري

البحاري وابوداود وغيرهما ويمكن ان يستدل به على اباحة غير الذهب والفضة لانه في معناه بل عينه
فصل الشرب من انا مفضل والركوب على سرج مفضل **مفضل** اي شفي موضع الفضة اي شفي موضعها
بالفحش وقيل بالعلم والبدن في الاخذ وفي السرير والسرور والكسبي موضع الجلوس وكذا لانا المصيب بالذهب والفضة
والكسبي الضيب بها وكذا الوجه ذلك في فصل السيف والسكين او في قبضتها ولم يضع يده في موضع الذهب والفضة وكذا
اذ اجعل ذلك في المشيد او حلقه الخولة او جعل المصنف مدحها او مضضا وكذا المصنف من الحمام والركاب والنقل لا يكره وكذا
الثوب اذا كان فيه كتابة يذهب او فضة وهذا اكله عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف يكره ذلك كله وقول محمد يروي مع
ابي حنيفة ومع ابي يوسف روى الله عليهم وهذا الاختلاف فيما تخلص واما التيمم الذي لا يخلص فلا بأس به بالاجماع لانه مستعمل
فلا عبرة ببقائه لو انا لا يبرهن ما روي عن ابن عمر انه عليه السلام قال من شرب في انا ذهب او فضة او انا فيه شيء من ذلك فاما
يجزى في بطنه نار جهنم رواه الدارقطني واخرج ايضا عمار ورواه من الاخبار لا يملأه غير مقيدة بشيء من ذلك لان من استعمل
انا كان مستغفلا لكرهه فيه فكرهه كما اذا استعمل موضع الذهب والفضة ولا يكره حنيفة ما روي عن ابن ابي عمير ان قال
صلى الله عليه وسلم انكسر فاختار مكان الشعب سلسلة من فضة رواه البخاري ولا بد من غاصم الاحول قال رايته هذا من
تدخ الخبي صلى الله عليه وسلم فيه صبة فضة لان الاستعمال قصدا للجزء الذي يلاقيه العضو وما سواه تتبع له في الاستعمال
فلا يكره فصار كاجبة الكعوف في البحر والعل في الثوب ومساو الذهب في الخاتم وكالعمامة العلية بالذهب وروي ان هذه
المسئلة وقعت في مجلس ابي جعفر الدوانيقي وابو حنيفة وابنه عمر حاضران فقالت الآية يكره وابو حنيفة ساكت فقبل
له ما تقول فقال ان وضع يده في موضع الفضة يكره والا فلا فقبل لمن يكره فقال ارايت لو كان في اصبعه خاتم فضة فشرى
من كفه يكره ذلك فوقف الكل وتعب ابو جعفر من جوابه **وقيل قول الكافر في الحلال والحرام** وهذا صحيح لان
الحلال والحرام من الديانات ولا يقبل قول الكافر في الديانات وانما يقبل قوله في المعاملات خاصة للضرورة لان خبره صحيح
لصدوره عن عقل ودين يعتقد فيه حرمة الكذب والحاجة ماسة الى قبول قوله لكثرة وقوع المعاملات ولا يقبل في كره
الديانات لعدم الحاجة الا اذا كان قبوله في المعاملات ينصت قبوله في الديانات فيجوز تدخل الديانات في ضمن
المعاملات فيقبل قوله فيها ضرورة وكمن شيء يصح ضمنا وان يقع قصدا لاثرائه ان بيع الشرب وحده لا يجوز وتبعنا الارض
يجوز فكذا هنا يدخل حيز اذ كان له خادم او جارية محبوس لا يبعده اكله لانه لما قبل في حق الشرا منه لم يقبل في حق الحلال والحرام
مسلم وسعه اكله وان قال اشترى من محبوس لا يبعده اكله لانه لما قبل في حق الشرا منه لم يقبل في حق الحلال والحرام
ضرورة لما ذكرنا وان كان لا يقبل قوله فيه قصدا ان قال هذا حلال او قال هذا حرام قال **والملوك والمهي في العدة**
والأذن والفاسق والمعاملات اي من غير هؤلاء لا يقبل فيما ذكره لانه من المعاملات واصلة ان المعاملات تقبل فيها خبر كل من
حر كان او عيدا مسلما او كافرا صغيرا كان او كبيرا لعموم الضرورة الداعية الى سقوط اشتراط العدالة فان الانسان قل
ما عدا المستلجم كشرايط العدالة ليعامله او يستعده ويحتمل الى وكلاهما ولا دليل مع السامع يجعل به سوى الخبر
فلو لم يقبل خبره لاقتنع باب المعاملات ووقعوا في حرج عظيم وباب مقتوح وكان المعاملات ليس فيها الزام واشتراط
العدالة لان الزام فلامعني لا شتر لها فيه لان الحال فيها حال مسالمة لا حال منازعة حتى تخاف فيه الغرور ولا اشتراط
بالابطال لان المعاملات اكثر وقوعا واشتراط العدالة فيها يودي الى الحرج فيشترط فيه التمييز لا غير فاذا قيل فيها
قول المميز وكان في ضمن قبول قوله فيها فقبوله في الديانات يقبل قوله في الديانات ضمنا لما ذكرنا حتى اذا ما ميز
هذا اهدي اليك لان اوقالت حارة لرجل يعني يولاي اليك هدية وسعه الاخذ والاستعمال حتى يازله الوطي بذلك الخبر
لان الحلال والحرام وان كانت من الديانات صارت تبع للمعاملات فتثبت بثبوت المعاملات لان كل معاملة لا تخلو عن ديانة
تلزم يقبل فيها في ضمن المعاملات لا هي الى الحرج وكان يفسد باب المعاملات بالكلية وهو مقتوح فيقبل قول المميز فيها
ضرورة خلاف الديانات المقصودة لانه لا تكثر وقوعا كالمعاملات فلا حرج في اشتراط العدالة ولا حاجة الى قول
الفاسق لانه من ضمنها وكذا الكافر والمميز متهمان ولا يخلو الا بالزمان الحكم فليس لهما ان يميزا فيها بخلاف المعاملة لا بها

لا يكره المصنف من الحمام والركاب والنقل

الحلال

الْمُعْتَمِدُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان شاء الله تعالى **فصل في النظر والمس** لا ينظر الى غير وجه الحرة وكيفية هذا الكلام
 فيه خلل لانه يودي الى انه لا ينظر الى شيء من الاشياء الا الى وجه الحرة وكيفية ما يكون محرم على النظر الى هذه العضوين
 والجب ترك النظر الى كل شيء سواهما وليس هذا بمقصود في هذه المسئلة وانما المقصود فيها انه يجوز له النظر الى هذه
 العضوين لا ان لا ينظر اليهما وانما جاز النظر اليهما لانه تعالى ولا يبدى زينة من الاما طهر منها قاله علي وابن عباس رضي الله
 ما ظهر منها الجمل والخاص والمرد به موضعها وهو الوجه والكف كما ان المراد بالملوح في قوله تعالى لا تنظروا الصلاة وانتم
 سكارى مما اضعموا لان في ابدانها ضرورة حاجتها الى المعاملة مع الرجال والاعمال وغير ذلك من الحاجة فلهذا ضرورة
 كالمشي في الطريق وتكون ذلك الاصلح لا يجوز النظر الى المرأة لما فيه من خوف الفتنه ولهذا قال عليه السلام المرء عورة
 مستورة الا ما استكناه الشروع وهما العضوان وهذا ايضاً ان القدم لا يجوز له النظر اليها وعن اي حنفية انه يجوز ان
 في تقطيعه بعض المخرج وعن اي انه يجوز ان في تقطيعه بعض المخرج وعن اي يوسف انه يباح النظر الى ذراعيها ايضاً
 لانه يبدو ومنها عادة وما عدا ما استثنى من الاعضاء لا يجوز له ان ينظر الى اية لثمة عليه السلام من نظر الى محاسن امرأة اجنبية
 عن شهوة صب في عينه الا انك يوم القيامة قالوا ولا بأس بالفاضل في جسدها وعليها ثياب باليكن ثوب يبين جسد
 فيه فلا ينظر اليه حينئذ لقوله عليه السلام من نال خلق امرأه ورأى ثيابها حتى يبين له حجر عظامها لم يرح رحمة الجنة لانه
 متى لم يصف ثيابها ما نكحها من جسدها يكون ناظر الى ثيابها فاستها دون اعطائها فلهذا رك اذا نظر الى خيمة فيها امرأة
 رمي كان نصف يكون ناظر الى اعضائها **ولا ينظر من استنهي اب وجهها الا الحكم والشاهد** وينظر الطبيب
 الى موضع دبرها والاصل فيه انه لا يجوز ان ينظر الى وجه امرأة اجنبية مع الشهوة لما روي الا للضرورة اذا استيقن الشهوة
 او شك فيها او نظر الفاحي اذا اراد ان يحكم عليها او الشاهد اذا اراد ان يشهد في نظر الطبيب الى موضع المرض ضرورة
 فيرخص لهم احياناً حتى لو الناس ودفعوا حاجتهم فصار كمنظر الحثان والحافضه وكذا ينظر الى موضع الاحتمال للمرض لانه صد اواة
 وكذا للمعالج الفاحي لانه امره المرض ويجب على الشاهد والفاحي ان يقصدا ان يشهدا وكذا لا تقف الشهوة نحو راعى البع
 بقدر الامكان هذا الوقت الا انه ما وقت التحمل فلا يجوز له ان ينظر اليها مع الشهوة لانه يوجد من لا يشتهي فلا حاجة اليه
 وينبغي للطبيب ان يعلم امره ان يمكن ان ينظر الى جسدها وان يمكن شئ كل عضو منها سوى موضع المرض ثم ينظر وبعض
 بصره عن غير ذلك الموضع ما استطاع لان ما ثبتت للضرورة يتقدر بقدرها ولو اراد ان يتزوج امرأة فلا بأس بالنظر اليها وان
 خاف ان يشتمها لقوله عليه السلام لم يخبره ابن شعبة حين خطب امرأة انظر اليها فانه احرى ان يودم سكر رواء التريدي
 والساي وغيرهما لان مقصوده اقامة الحنة لا تقف الشهوة ولا يجوز له ان يس وجهها ولا كفها وان اسن الشهوة لوجود المحرم
 وانعدام الضرورة والبلوي قال عليه السلام من مس كذا امرأة ليس منها بسبيل وضع على كذا حجر يوم القيامة وهذا اذا كانت
 شابة تشتهي اما اذا كانت عجوزاً لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها ومس يدها لا مقدم خوف الفتنه وقد روي ان ابا بكر رضي الله عنه
 كان يدخل على بعض الغيالي التي كان مسترضعاً فيهم وكان يعالج العجائز وعبد الله بن الزبير رضي الله عنه استاجر عجزاً لثمة
 وكانت تكبس رجله وتغلي راسه وكذا اذا كان شيخاً يامن على نفسه وعليها وان كان لا يامن عليها او على نفسه لا حل لمصافحتها
 لما فيه من التعريض للفتنة انه يشترط لحراز المس ان يكونا كبيرين مامونين في رواية وفي رواية يكتفي بان يكون احدهما
 كبيراً ما مولانا احمد اذا كان لا يشتهي لا يكون المس سبباً للزوغ وفي الفتنة كالمصغرة **وجه الاول** ان الشاب اذا كان لا يشتهي
 ليس العجز والناحية لا يشتهي كس الشاب لا طاعت علة لا الجاه يودي الى الاشتها في حد الجاهين وهو حرام خلاص
 ما اذا كان احدهما صغيراً لانه لا يودي الى الاشتها من الجاهين لان الكبير كما لا يشتهي لمس الصغير لا يشتهي الصغير ايضاً بمسه
 لعدم العلم ولهذا اذا كانت صغيرة وصغيرة يجسه الرجل والمرأة ما لم يبلغ حد الشهوة **قال وينظر الرجل الى الرجل**
الا الحرة وهي ما بين الصرة والركبة والسر ليس من العورة والركبة عورة ولهذا بين الشيخ العورة هنا لانه بينهما في
 كتاب العلوة واكتفى بذلك وقد بينا الدليل هناك ثم حكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في
 السرة حتى ينكر عليه في كشف الركبة يرفق وفي الفخذ بعنف وفي السرة يضرب ان لم يجز

قوله خريف على المطر
أي على صوار النظر لا على
وصف المطر نفسه

بلغ مقابله
على الاصل

یواردان بنسروج

ولا علة ان ينظر اليها الا ان يكون صغيرا بحيث لا ياسب ذلك لقوله تعالى او الطفل الذي لم يظهر واعلى عورات
النساء **ومنها ما لا يجزي** اي عبد المرأة كالاجنبي من الرجال حتى لا يجوز لها ان تبدى من ربتها الا ما
يجوز ان تبدى للاجنبي ولا علة ان ينظر من سيدته الا ما يجوز ان ينظر اليه من الاجنبية وقال ماكد والسافعي
رحمهما الله نظره اليها كظفر الرجل الى عماره لقوله تعالى او ما ملكك ايها نحن ولا يجوز حمله على الاثبات لا نحن
دخل في قوله تعالى ونسأ بعين ولا ية لا يشك لان الامنة لها ان تنظر من سيدتها اليها تنظر اليه من الاجنبية
ولو حمل عليه لا يغلب زيادة الجواز في حق العبد فيجب حمله عليه لان الجواز في المحرم حاجة
الدخول من غير استئذان وحشة وهذا المعنى متحقق بينهما فوجب ان يكون هو كما لمجرم لها دفعا للمخرج بالهو
محرم الا نرى انه لا يجوز له ان ينزجها **ولما** انه محل غير محرم ولا زوج والشهوة متحققه والحاجة فاصرة لا بد
بجعل خارج البيت المراد بالنظر العبد قال سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب والحسن بن علي بن محمد سورة النور
فانما في الاثبات دون الذكور **ولا سلم** ان الوضع لا يشك بل هو مستعمل لان المراد من قوله تعالى او نسأ بعين الجوار ولم
تدخل الا ما فيها فيبين حكمين كما بين حكم الجوار لا لا تعرف الحكم الا من الشارع ومن يذكر في هذا المعنى لا في هذه الآية
فكان بيان الحكم وكذا الاصل ان محرمها لان حرمة النكاح بينهما موقفة فصار كالمزوجة بالغير واخت زوجته ولهذا
لا يجوز لها ان تسافر معه ولو كان محرما لجاز **قال** **وبين من ائمة بلادها وعن زوجها** **بأدناه** عليه السلام
في العزل عن الحرة الا اذا طأ وقال لولامة اعزل عنها ان شئت لان الحرة لها حق في الوطء حتى كان لها المطالبة به
فما للشهوة وتخصيلا للولد ولذا تجزى في الحب والعتة والحق لامة في الوطء والعزل كل بما ذكرنا وهو المقصود
بالنكاح فلا يملك مقتضى حق الحرة بغير اذنها وبغير دية في حق لامة ولو كانت تحت امة غيره فكذلك عندها حتى لا يكون
له العزل الا باذنها لا تكيل لحقها والوطء في الزوجة لهذا كان لها المطالبة عند اي حيفة الا ان في مولاها وقد ذكرناه
في النكاح والله اعلم **فصل في الاستبراء وغيره** **قال** **من ملك امة حرم عليه وطئها**
وطئها والنظر اليها فزجها بشهوة حتى تستبرأ لقوله عليه السلام في سبأ او طاس الا لا توطئ الحيا حتى يصفر حملها
ولا الحيا حتى يستبرأ بحيفة وهذا يفيد وجوب الاستبراء استحداث الملك والبدانة هو الوجود في هذه
الصورة وهذا لان الحكمة فيه العرف عن راء الرحم صيانة للبناء المحترمة عن الاخلال ولا سبب عن الاستبراء والولد
عن الهلاك وذلك عند تحقق الشغل او نوعه بما تحترمه لانه عند الاستبراء لا يدعي الولد فيه ملك معني اذ من لا نسب
له هالك معني او بعد من يورثه ويتكلمه يجب على المشتري لا على البائع لان العلة في الحقيقة هو اذاعة الوطء
والمشتري هو الذي يريد دون البائع فيجب عليه غير ان الارادة امر مطبق فيدار الحكم على دليلها وهو التمكن
من الوطء والتكفل اما يشترط بالملك والبدان ما تقص سببا وادبر الحكم عليه تيسيرا فكان السبب استحداث ملك
الرقبة الموكد بالبدان وتعدى الحكم الى سائر اسباب الملك كالشرا والعبه والوصية والميراث والخلع والكفارة وغير
حتى يجب على المشتري من مال الصبي ومن المرأة والمملوك ومن لا يحل له وطئها الا استبراء وكذا اذا كانت المستبراء بكر
لم توطئ للحق السبب وادارة الاحكام على اسباب دون الحكم لان الحكمة وهي فراغ الرحم لا يمكن الاطلاع عليها لحق الشغل
فيستحق تحقق السبب عند تمام الشغل ولا يجب بالحيضة التي اشتراها في اثنا طأ ولا بالحيفة التي حاضتها بعد
الشرا او غيره من اسباب الملك قبل الفتي ولا بالولادة التي حصلت بعد اسباب قبل الفتي خلافا لابي يوسف لان
السبب استحداث الملك والبدان قبل وجود الاثنين لا بعدهما اذا الحكم لا يسبق سببه كذا لا يعتد بالحاصل قبل
الاجازة في بيع العتق وان كانت في يد المشتري ولا بالحاصل بعد الفتي في الشرا فانما سدد قبل ان يشترها صحبها لما بينا
وجب اذا اشتري نصيب شركه من جارية مشتركة بينهما لان السبب قد تم في ذلك الوقت والحكم ينافي في تمام
العلة وهو اخر الاوصاف تجزى بالحيفة التي حاضتها وهي موسمية او مكانية بان كانتا بعد الشرا سملت الموسمية
او غير ذلك انما بعد وجودها بعد السبب وهو استحداث الملك والبدان وهو مقتضى الحول والحرمة مانع ولا يجب الاستبراء

قوله الامانة
انما هو في حق الامة
الا بان سدا
في النكاح
في باب تزويج
ويفيد عليه

اذا رجعت

اذا رجعت الابقه وودن المصونية والمستأجرة او تلك الرهونة لانعدام السبب وهو استحداث الملك والبدان وهو سبب
متعين فادبر الحكم عليه وجوزا وعلما ولو اتا بالبيع قبل الفتي لا يجب على البائع الاستبراء وكان ابو حنيفة اكره يقول على البائع
الاستبراء لانها زالت عن ملكه وكان ملكها لم يرجع وقال لا يجب وهو قولهم لان الاقالة تفسخ من الاصل فصار كأن لم يكن ولو
اشترى من عبده الماذون له بعد ما حاضته عند العبد فافهم يكن على العبد من يجزى به ذلك الحيض لا اذا دخلت في ملك المولي
من وقت الشرا وان كان عليه دين مستغفر فكذلك عند ما عند اي حيفة لا يفيد بذلك الحيضة وهذا بناء على وجود ملك
المولي وعده وقد عرفت في موضعه ولو باع جارية على انه بالخيار وفيهها ثم ابطل البيع في مدة الخيار لا يلزمه الاستبراء لعدم
خروجها عن ملكه ولو باع ام ولد او مديرة او قبضتها المشتري ثم استردها لا يجب عليه الاستبراء ان كان المشتري
لم يطأها وان كان زوجها فعليه الاستبراء ولو زوجها بعد الاستبراء وطلقها الزوج قبل الدخول لا يلزمه الاستبراء في
ظاهر الرواية ولو زوجها قبل الاستبراء بعد الفتي والمسئلة حالها فاختار انه يجب واذا حرم الوطء قبل الاستبراء حرم
الدواي ايضا لا يفني الي الوطء او يحتل وقوعه في غير الملك على اعتبار الحمل ودعوة البائع خلاص الحائض حيث لا يحرم
الدواي فيها لان ريس الحيض زمن نفرة فلا يكون داعيا الي الوطء وكذا لا يحتل وقوعه في غير الملك وفي المشتراة تحتل
ذلك وينبغي الي الوطء لان رغبته فيها قبل الدخول بها يكون اصدق وروي عن محمد لا يحرم الدواي في المشيئة لانه لا يحتل وقوعه
في غير الملك والاستبراء في الحامل بوضع الحمل لا روي في ذوات الاستبراء الشهر لانه اقيم في حقن مقام الحيض كافي المعنوية
واذا حاضت في اثنا الشهر بطل الاستبراء بالشهر للتقدم على الاصل قبل حصول العتق بالبدل وان يقع حيضها في كراهية
اذا تيسر لها ليست بحامل وانقضاء ليس فيها نقد في ظاهر الرواية وقيل يتبين بشهرين او ثلاثة وعن محمد اربعة اشهر وشهر
وعنه شهران وخمسة ايام اعتبارا بعد الحرة او الامة في الوفاة وعن زفر سنتان وهو رواية عن ابي حنيفة ولا بأس بالاختيار
في اسقاط الاستبراء عند ابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله والوجه ما بينا في الشفعة من الحائض والمأخوذة قول ابي يوسف
فيما اذا علم ان البائع لم يوطئها في طهرها ذلك ويؤخذ بقوله محمد فيها اذا طهرها **والحامل** اذا لم يكن تحت المشتري حرة ان يزوجه قبل
الشرا ثم يشتريها ويقضها هكذا ذكره صاحب العداية وهذا لا يفيد اذا كان الفتي بعد الشرا لا بالشرا ينفسخ النكاح
يجب الاستبراء بالفتي حكم الشرا وانما يفيد ان لو كان الفتي قبل الشرا كذا لا يوجد الفتي حكم الشرا بعد نكاح وقال
طاهر الدين عذري يشترط ان يدخل قبل الشرا ان ملك النكاح يقضى عند الشرا سابقا على الشرا ضرورة ان ملك النكاح
لا يباع ملك البين فلم يكن عند الشرا منكوبة ولا معتدة بخلاف ما اذا دخل بها قبل الشرا لا يفتي معتدة منه بعد نكاح
النكاح به فلا يلزمه الاستبراء اذ كره فاض خان في فتاواه ولو كانت تحت حرة فاحمل فيه ان يزوجه البائع قبل الشرا او المشتري
قبل الفتي من شق به او يزوجه بشرط ان يكون اسرها بيده ثم يشتريها ويقضها ثم يطلقها الزوج لانه عند وجود السبب
وهو استحداث الملك الموكد بالفتي اذ لم يكن فرجها حلالا له لا يجب عليه الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبر اوان وجود السبب
كما اذا كانت معتدة الغير في تلك الحالة والمظاهر يحرم عليه الدواي كالمكوبة اذا وطئت بشبهة ولا يحرم والعكس خلاص حاله
الحيض والصوم والاحرام فيه ان سبب الحرام حرام الا ان الفتي وارد في حالة الصوم والحيض وفيه بعض الحرج لا فلما يمتدان وقد
صح انه عليه السلام كان يقبل وهو صائم ويصانع نساء وهن حيف **له اثمان اخوان قبلها بشهوة حرم وطئ**
واحدة منها ودواي حرم فرج الاخرى بملك او نكاح او عتق ولو قال حرمنا حتى يحرم منج احدهما كان احسن
لانها حرمان عليه لاحداها تحسب وانما حرمانا لجمع بينهما فحكما او وطئها لا يجوز لاطلاق قوله تعالى وان تجعرا بين
الاثنين المراد به الجمع بينهما وطئا او عتقا لانه معطوف على الحرمان وطئا وعتقا ولا يفيد قوله تعالى او ما ملكك
ياكم لان التجميع المحرم روي ذلك عن علي رضي الله عنه حين سئل عنها فقالت حرمتها اية واحلتها اية واحلتها اية فلي
الاثنين ثم قال الحكم المحرم كذا لا يجوز الجمع بينهما في الدواي لان الدواي الي الوطء بمنزلة الوطء لان الفتي مطلق
بيننا وله الوطء فصار كأنه وطئها فعند ذلك حرمان فكذلك هذا ومنشأ بشهوة او النظر الي فرجها كقتيلها
حتى حرمان عليه الا اذا حرم فرج احدهما بما ذكرنا والجمع بينهما من فرج احدهما عليه وتليك البعض كتمليك الكل

لو قال البائع

لا بأس بالاختيار
في اسقاط الاستبراء

الحائض
المأخوذة

في بلد يبيع فيه اي بكرة الاحتكار في القوت اذا كان يضر اهل البلد فعليه الدام الجالب من رزق والمحتكر ملعون
ولانه يتعلق به حق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال حقه ونفيق الامم عليهم فيكون اذا كان يضرهم ذلك ما كان كالتجارة
صغيرة بخلاف ما اذا لم يضر بائنا كان للمصير كبر الامة حاسن ملكه من غير اضار بغيره وتلك الجلب على هذا التفصيل وقد ذكرناه
في البيع تخصيص الاحتكار بالافراد في حصة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف كل ما اضر العامة حبسه فهو احتكار
وان كان يضر بالادرام وعلى ذلك اعتبار الحقيقة المصرا وهو الموضع في الكراهة **باب اعتبار الضرر المتعارف المعروف**
المدة اذا قصرت لا يكون احتكار لعدم الضرر واذا اطالت يكون احتكارا محكوما بها التحريم المصرا في حق من يضره في مقدار باربعين ليلة
لقول عليه السلام من احتكر طعاما اربعين ليلة فقد يورى من الله ويرى الله منه وقبل بالشهر لان مادونه قليل عاجل والشهر
وما فوقه كثير اجل وقد مر في غير موضع وبقي التفاوت في المأم بين ان يترتب الضرر في الغرة وبين ان يترتب الخطر والجزاء بالدم وقبل
المدة للامانة في الدنيا اما لا يتم يحصل وان قلت المدة **باب التجارة في الطعام غير محدودة قال** **لا خلاف في بيعته وما**
جلبه من بلد اخر اي لا يكره احتكار غلة ارضه او احتكار ما جلبه من بلد اخر لانه خاص حقه فلم يتعلق به حق العامة فلا يكون احتكارا
الاثرية لانه لا يزرع ولا يجمع فكذلك ان لا يبيع وهذا في المحلوب قول ابي حنيفة خاصة لان حق العامة يتعلق بما جلب وجمع
في المصرا وفي ثمانية لم يتعلق حقه بما في بلد اخر فاد انقله من بلد اخر كان له حبسه لعدم تعلق حقه به فصار كغلة منيعت
ولما لم يجمع عدم تعلق حقه به اذا كان له ان لا ينقل كما كان له ان لا يزرع فكذلك ان لا يبيع ذلك وقال ابو يوسف يكره ان يحبس ما جلبه
من بلد اخر لاطلاق ما يزرع والمكان المصرا العامة لانه يتوهم حصوله لم يزرع بل يزرع غيره لم او يجمعه في نفسه كمن نقله من جيلته
فكان يحبس حقه مطلقا في النقل والجزا فصار كما اذا حبس المحلوب الى المصرا وثمانية حركات يزرعه في حديقته لا يزرع في هذا المعنى
وقال محمد بن ابي بكر من موضع جلب منه الى المصرا في الغالب يكره حبسه لان حق العامة يتعلق به لانه بمنزلة فناء المصرا الاثرية لانه كان
ينقل لو لم يزرعه هو بخلاف ما اذا انقله من بلد بعيد في بحر العادة بالجل منه الى المصرا لانه لم يتعلق به حقه الاثرية لانه لم يزرعه لم
ينقل اليهم فصار كغلة منيعته **باب بيع السلطان الا ان يفتقر الى رباب الطعام عن القيمة تعد يا فاحشا** لقوله
عليه السلام لا تسعر واما ان الله هو المسعر القابض ابسط الرزق وان التمس من البائع فكان الله تقديرا ولا ينبغي للامام
ان يبيع من تحت الا اذا كان رباب الطعام يتكون على المسلمين ويتعدون بعد فاحشا وعجز السلطان عن صيانة حقوق
المسلمين الا بالنسبة لاسرهم بمشورة اهل الرأي والنظر فاذا انقل ذلك رجل فتعدي عن ذلك فباعه شين من قدر اجازة
القاضي هذا لا يشك عند ابي حنيفة لانه لا يري الحجر على الحجر وكذا عند ما الا ان يكون الحجر على قير باعيا فله ان لا يكره على
قير بهنم لا يكون حجر ابل يكون فتقري في ذلك لا ينبغي للعاني او السلطان ان لا يجعل يعقوبته اذا رفع اليه هذا الامر ولا التسعير
بل يامر بان يبيع ما فضل عن قوته وقوت اهل على اعتبار المسعة وينها عن الاحتكار وقطعه ويحرمه عنه فان رفع اليه ثانيا فاعل
به كذلك وهدده وان رفع اليه ثانيا حبسه وعززه حتى تنتج عنه ويؤثر المصرا عن الناس ولا يسعرا الا اذا ابلوا ان يبيعه الا
بعين ما حشر صنف القيمة وعجز عن صيانة حقه فله ان لا يصره اهل الرأي على ما يبينوا وان امتنع من البيع بالكلية قبل
لا يبيع عند ابي حنيفة وعند ما يبيع بناء على انه لا يري الحجر على الحجر على الجار البائع العاقل وما يريانه كما في بيع مال المديون وقيل يبيعه
الا بجماع لان ابا حنيفة يري الحجر لدفع ضرر عام كما يبين في كتاب الحجر ومن باع مضمنا قدره الامام صح لانه غير مكره على البيع
فلما ذكره صاحب العداية ذكر في المحيط وفي شرح المختار ان البائع ان كان يخاف ان ينقص ان يضره الامام لا يحل لكشش في ذلك
لانه في معنى المكر والحيلة فيه ان يقول له يعني بما تحب فيجيبه بما يري باعه يحل ولو اصاب اهل بلدة على سعر الخبز والقمح وشاع
ذلك فيها بينهم فاشترى رجل منهم خبزا بدرهم او لحما فاعطاه البائع ناقصا والمشتري لا يعرف ذلك كان له ان يرجع عليه
بالقصص ان يعرف ان المعروف كالمشروط وان كان المشتري من غير اهل تلك البلدة كان له ان يرجع بالقصص ان في الخبز دون القمح
لان سعر الخبز يظهر عادة في البلدان وسعر القمح لا يظهر الا نادرا فيكون شراطا في الخبر بعد ارا معينا باعتبار العادة دون
القمح ولو كانت الامام على اهل مصر لكان اخذ الطعام من المحتكرين وقرته فاذا وجدوا ردوا ثقله وليس هذا من باب الحجر وانها هو
دفع الضرر عنهم كما في حالة الخصمة ذكره في شرح المختار **باب بيع العصب من ثمار** لان العصب لا يضر من يبيعه بل يضر

قوله
المر

تقتله بخلاف بيع السلاح من اهل الفتنة لان العصبية تعود بحسبها فكون اعانة لم وسيلتها وقد يضرها عن التعاون على
العدوان والعصبية وكان العصب يبيع لاشيا كلها جائزه شرعا فيكون الفساد الى اختياره **باب بيع بيت ليختار**
بيتا او بيعة او كنيسة او ديار فيه من السواد اي جاز اجارة البيت لاختاره معبد للكفار والمواد بيت النار معبد
للمجوس وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا ينبغي ان يكره لشي من ذلك لانه اعانة على العصبية وقد قال الله تعالى وتعاونوا
على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان **وله** ان الاجارة على منفعة البيت وهذا الجب لاجز المحر والتسليم والعصبية
فيه واما العصبية بفعل المستاجر وهو مختار فيه فقطع نسبته عنه فصار كبيع الحارية لمن لا يستبهرها او بائنها من ديار ابيع
الغلام من الرعي والدليل عليه انه لو اجرة للسكنى جاز وهو لا بد له فيه من عبادته وانما فيه بالسواد لا يضر لا يكون من حدات
المعبد والظاهر بيع المحور والخنازير في الامصار لظهور شعائر الاسلام فيها فلا تضر شعائر الكفر بخلاف السواد قالوا هذا
في سواد الكوفة لان غالب اهل الدمة واما في سواد غيرها منه شعائر الاسلام ظاهرة فلا يكون فيها في الامم **قال**
ومحمد بن ابي بكر اي جاز ذلك ايضا وهذا عند ابي حنيفة وقال هو مكره لانه عليه السلام لعن في الخمر عشرة وعندها جالسا له
ان الاجارة على الجمل وهو ليس بعصبية ولا بسبب لها واما فحل العصبية بفعل فاعل مختار وليس الشرب من ضرورات الجمل لان جملها
قد يكون للاراقة او للتخليل فصار كالواستفاجر لعصر العنب او قطعه والحديث يجوز على الجمل المقرون بقصد العصبية وعلى هذا
الخلاص اذا اخرج دابة لينقل عليها الخمر او اجره نفسه ليرى له الخنازير فانه طبيب له ااجر عند ابي حنيفة ومحمد بن ابي بكر وفي الحديث
لا يكره بيع الزنا من النصارى والفلسوف من المجوس لان ذلك ادلال لها وبيع المكعب المفضل للرجال انه يشتريه ليعلمه بكرة
لانه اعانة له على ليس المحرم ولو ان اسكافا امره انسان ان يتخذ له خفا على ربي المجوس او الفسقة او خياطا امره انسان
ان يخط له ثوبا على ربي الفساق يكره له ان يفعل ذلك لان هذا تسبيل للتشبه بالمجوس والفسقة **باب بيع**
بنايتهم ملكه وارضا يعني يجوز اما البناءا فانه ملك لمن بناه لا يتركه الله لو بني في المستاجر او في الوقف صار البناء ملكا له
وجاز له بيعه واما ارضها فالملك كونه فاعل ابي يوسف ومحمد وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة لان ارضها ملكه لاهلها
فظهر اثار الملك فيها وهو اختصا صغر بها شرعا وقوله عليه السلام ومن ترك لنا عقيل من ربح دليل على ارضها ملكه وتقبل له
الا متفان من ملكه الى ملكه وقد غارف الناس بيع ارضها والدور التي فيها من غير تكبير وهو من اقوي الحجج وقال ابو حنيفة لا يجوز
بيع ارضها لما روي انه عليه السلام قال ان الله حرر ملكه حرام بيع رابعها ولا تزرع بيوتها وان الحر من رقت الخليل عليه السلام
ويكره اجارة ارضها لقوله عليه السلام من اكل جورا رضى ملكه فكل ما اكل الرمز لا راي مكية كانت تدعى في زمن النبي صلى الله
عليه وسلم ورمن الخليفة من بعده السوايب من احتاج اليها سكنها ومن استغنى عنها اسكن غيره فيها ومن وضع درهما
عند بقا لا يحد منه ما شاكوه له ذلك لانه اذا ملكه الدرهم فقد اقرضه اياه وقد شرط ان يأخذ منه ما يريد من الثواب والقبول
وغير ذلك ما يحتاج اليه شيئا فشيئا وله في ذلك نفع وهو بقا درهمه وكفايته للحاجات ولو كان في يده خرج من ساعته ولم ينف
فيصير في معنى قرض جبر نفعها وهو ينبغي عنه وينبغي ان يودعه اياه ثم يأخذ منه شيئا فشيئا ان ضاع فلا شيء عليه لان الوديعة
امانة **باب بيع العصب ونقطه** لان الغزاة والاي توقيفه ليس للراي فيها مدخل بناء لتعشير حفظ ابي
وبالنسبة حفظ الاعراب فكانا حسنين ولان العصب الذي لا يحفظ القرآن لا يقدر على القراءة الا بالنقط فكان حسنا وماروي
عن ابن مسعود انه قال جردوا القرآن فذاك في رصفهم لا يحرم كما لو انقلوا عن النبي صلى الله عليه وسلم كما انزلوا كانت القراءة
سواء عليهم وكانوا يرون النقط فلا يحفظ الاعراب والتعشير يحفظ الا بولا كذلك العجب في زماننا فيستحسن لعجب العجب
عن النظم لا يبيع على هذا الا باس بكفاية اسامي السور وعدد الاي فهو وان كان محدثا فمستحسن ومن يبي مختلف باختلاف
الزمان والمكان **قال** **والحليته** اي يجوز تحليه العصب كما فيها من تعظيمه كما في نقش المسجد وتزيينه وقد ذكرناه
من قبل وذكرنا الخلاف فيه اذا كانت التحلية بدنية او فضة غير موه **باب دخول ذي سجد** اي جاز ادخال الذي
جميع المساجد وقال مالك يكره ذلك في كل مسجد **قال** اشافعي يكره في المسجد الحرام لقوله تعالى اما المشركون نجس
فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا لان الكافر لا يخلو عن الجناية فوجب تنزيه المسجد عنه وعصى ما كذا في سائر المساجد

من دفع درهما عند بقا
ياخذ منه ما شاكوه

العوام العلة وهي الخيالة لان كلنا نقره عمداً ولنا الله عليه السلام انزل وقد ثبت في المسجد وصرب لهم خبطة فيه فقالوا
الصحابة المشركون خمس فقال عليه السلام ليس على الارض من نجاستهم شيء وانما نجاستهم على انفسهم وروي ان ابا سبيان دخل
في حائل كثره مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والنجاسة المذكورة في الآية هو الخبث في اعتقادهم لان كل قبيح رجس وهو النجس
الا ترى ان الاركام والبيس سميت في القرآن رجسا لخبثها والرد بالمخ المذكور في الآية عن قربان المسجد الحرام منعهم عن الطواف
لانهم كانوا يطوفون بالبيت عداً على ما ذكره اهل التفسير وكانوا الحليم فيفعلون ما ارادوا ولما اعلى الله تعالى مكانه ونصر
دينه وفتح على المسلمين بعد الفتح فوقع ذلك ومنعوا من دخولهم لفصد الطواف بالكلية **وعباد الله** اي عويز عباد
الذي ياروي ان اليهود يارضون بحوار النبي صلى الله عليه وسلم فقال قوموا بنا بغود جارنا اليهودي فعادوه وقد غدر الله وقال
قوله لا اله الا الله محمد رسول الله فنظر المديني اليه فقال له ايها اجنحه فاجابه وشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله ثم مات
فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي اتقني في نسبة من النار وان العباد عداً نزع من اهل البيت فقال الله تعالى لا ينالكم الله عن الذين لم
يقا نلوا في الدين ولم يخرجوا من دياركم ان تروهم ولا بأس بمراد السلام على الذي ولا يزيد على قوله وعليكم فانه عليه السلام لم يرد حين رد
عليه اليهودي ولا يبداه بالسلام لان فيه تعظيمه وتكرمه وان كان له حاجة اليه فلا بأس بدائه به ولا يدعو له بالمخبر ولودعاه
بالدي جاز لان الله عليه السلام قال اللهم اهد قومي فاسلم لا يعلمون ولودعاه بطول العز قبل الخروج لانه فيه الثماني على الكفر وقيل يجوز
لان في طول عمن نفع المسلمين باء الخيرة فيكون دعا لهم على هذا الاختلاف الدعاه بالعافية وهذا اذا كان من اهل الكتاب كاليهودي
والنصراني وان كان من مجوس سابقين لا جوده لانه ابعد من الاسلام من اهل الكتاب وقيل يهود لانه فيه اظهار محاسن الاسلام
وتزجيته فيه وتاليه وقد نبتنا اليه واختلفوا في عبادة الفاسق ايضا **والام** انه لا بأس بالله لانه مسلم والعبادة من حقوق
المسلمين واذا مات الكافر قال نواله اوفى به في تعزيتة خلف الله عليك خبراً منه واطمأنك اي اطمأنك بالاسلام وزكك
ولداً مسلماً لان الخيرية به تظهر ويقول في تعزية المسلم اعظم الله اجره واحسن جزاك ورمم منك وكثر عددك
وخصا البعاط اي جاز لان الله عليه السلام يحب بكشين المحسنين وموحدين والموجوهو المحصي لان لهم طيب به وترك الطعاج كان حسناً
قال **وانما الخبر على الخبر** لان الله عليه السلام ركب البغل واقتناه ولولم يجر لما فعل لان فيه فتح باب ما ورد فيه من النبي كان
لاجل كثير الخبر **وقوله هدية العبد الحاجر واجابة وعونه واستعارة دابة وكفه كسوفه التوبة وهدية**
الشفقة يعني الدرام والديار والقياس لا يجوز الكفر لانه تبرع والعبد ليس من اهل لكن يجوز في الشيء البعيد للصورة استغناء
لان لا يجد دابة كاستعانة الخيالة للجمع اليه الجاهزون ويجب تلوب العالدين فكان من ضرورات التجارة ومن ملك شيئاً ملك ما هو من
ضروراته وقد صح ان سلمان الفارسي اهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم هدية فقبل ان يعقب فقبلها النبي صلى الله عليه وسلم وقبل
هدية بريرة فقال هو لها صدقة والها هدية كان عليه السلام يحب دعوى الملوك على هذا كانت العجوبة رضى الله عنهم حتى روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال دعوتهم هذان الحجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهدى ابو ذر رضى الله عنهم فحضرت الصلوة فقد دعوا
وانا يومئذ عبيد لا ضرورة في الشيء الكثير كالدرام والنياب فبقي على الاصل **قال** **واستخدام الخفي** اي يكره استخدام
الخفي لان فيه تحريض الناس على الخضا وهو مشقة وقد صح الله عليه السلام في عهدها فحصر
من ترك اي يكره ان يقول في دعائه اللهم اني اسالك بمعقد العزم عرشك والمسألة عبارة ان يعقد ويعقد فالاولي
من العقد والثانية من العقود تعالي الله عن ذلك علواً كبيراً ولا تنك في كراهية الثانية لا سخافة محضاً على الله تعالى كذا
الاولي لانه يوم ان عن متعلق بالعرش والعرش حادث وما يتعلق به يكون حادثاً ضرورة والله متعال عن تعلق عنه
بالحدث بل عنه قديم لانه صفته وجميع صفاته قد بقاء ثابتة لم يزل موصوفاً بها في الازل ولن يزال في الابد ولم يزد شيئاً
من الكمال لم يكن له في الازل محدث العرش وغيره **عن اي يوسف** الله لا بأس به وبداخذ الفقيه احوال البيت لما روي الله عليه السلام
كان من دعائه ان يقول اللهم اني اسالك بمعقد العزم عرشك وينتهي الرحمة من كتابك وباسمك لا غنى وجدك الاعلى وكلما تك
النامة والاموت الامتناع لكونه خبر واحد فيما عاين القطعي اذا المتشابه يثبت بالقطعي **ولو جعل** العز صفة للعرش كان جازماً
لان العرش موصوف في القرآن بالجد والكرم فكذلك بالعز ولا يشك احد انه موضع العسة والطمع كالالفدة وان كان الله تعالى

[illegible]

فلذا استوفوا في الغم وجب الاستوفاء في الضرر والضرر في الموت الكري على من ينفع بالنهر ويستفي الأرض منه فاذ اجاز الكري
ارض رجل فليس له في كرتي ما في منفعة فلا يلزمه شي من موته وبانتفاعه في اسفل من حيث انما فضل من الماء فيه لا يلزمه
شي من عبارة ذلك الموضع الا ان من له حق تسييل ما سطحه على سطح جاره لا يلزمه عبارة ذلك الموضع باعتبار تسييل الماء فيه
ولا يلزمه من دفع ضرر المانع بسده فوهة النهر من اعلاه اذا استغنى عنه فلا يحتاج الى الكري من اسفل وزعم بعض اصحابنا ان
الكري اذا انتهى الى فوهة ارضه من النهر فليس عليه شي من المونة والاعمال ان عليه بونة الكري الى ان يجاوز حد ارضه والبداء اشار
في الاصل ان له ان يتخذ الفوهة من اي موضع يشاء من ارضه ان شئت ان ياتي وان شئت ان ياتي من اسفل فكان منفعته بالكري انتفاع سفي
الارض بما لا يجاوز حد ارضه **والاكري على اهل الشفة** لانهم لا يحقون اذ اهل الدنيا كلهم لهم حق الشفة ومونة الكري لا
لا يجب على قومه لا يحقون وان المقصود من حفر الاطوار ونحوها سقي الاراضي واهل الشفة اتباعه والوثة يجب على الاصل دون
الاتباع ولهذا لا يستحقون به الشفعة **والشربة** دعوة الشرب بغير ارض وهذا استحسان والتباس
ان لا يصح ان شرط صحة الدعوى اعلام المدعى في الدعوى والشهادة والشرب مجهول جهالة لا تفعل الا اعلام ولا منه
يطلب من القاضي ان يقتضي له بالملك في المدعى اذ ثبت دعواه بالبيعة والشرب لا يحتمل التملك بدون ارض ولا يسمع
القاضي فيه الدعوى والخصومة كالمجرى في حق المسلمين وحب الاستحسان ان الشرب سرعوب فيه منفعته به ويمكن
ان يملك بغير ارض بالارت والوصية وقد يبيع الارض دون الشرب فيبقي له الشربة وحده فاذا استوفى عليه غيره
كان له ان يدفع الظلم عن نفسه باثبات حقه بالبيعة اذ كان لرجل ارض ولاخر فيها فخر فاراد رجل ارض ان لا يجزي النهر
في ارضه لم يكن له ذلك ويتحرك على حاله لان موضع النهر منها في يد رجل النهر مسند لرجل له باجر اياه فيه فعند الاختلاف
القول قوله في انه ملكه فان لم يكن في يده ولم يكن جاريها فيها فعليه البيعة ان هذا النهر له وله تدرك له حجرة في هذا النهر
لسوقه الى ارضه ليسبقها فيبقى له اثباته بالحقه ملك الوصية اذ كان الدعوى فيه او حق الاخر باثبات المجرى من غير كونه
الملك وعليه هذا المصعب في نهر او على سطح او الميزاب او المشايخ في دار غيره فحكم الاختلاف فيه نظيره في الشرب **قال**
نهر من قومه او اخوه او الشرب فهو يملكه على قدر ارضه لان المقصود بالشرب سقي الاراضي والحاجة الي ذلك تختلف
بغلة الاراضي وكثر عمار الظاهر ان حق كل واحد منهم من الشرب بقدر ارضه وبقدر حاجته خلافا للطريق اذا اختلف فيه
الشركا حيث يستوفون في ملك رقة الطريق ولا يعتبر في ذلك سعة الدار وصيغة الا المقصود فيه الاستطراق وهو
لا يختلف باختلاف الدار ولا بفارق الاستوفاء في البيعة فوجب ان يستوفوا في الاستحقاق ولا يتناول الماء
لا يكتفي اثبات اليد عليه حقيقة اذ لا يمكن اجرازه وانما ذلك بالانتفاع به والظاهر ان الانتفاع يتفاوت بتفاوت الاراضي فينتفاد
الاجراز الذي هو من الانتفاع فيكون في يد كل واحد منهم بحسب ذلك وليس لاحد من ان يسكر النهر على اسفل ولكنه يستوفى
محصنة لان في السكر احداث شي لم يكن في وسط النهر ورقية النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض الشركاء بدون اذن الشركاء
فان تراصوا على ان الاعلى يسكر النهر حتى يشرب محصنة او اصطفوا على ان يسكر كل واحد منهم في مؤبته جاز لان المانع حقه
وقدره ان يتزاحموا ولكن ان امكنه ان يسكر لوح او باب ليس له ان يسكر بالطين والشراب كذا لا يكتسب النهر به وفيه اضرار
بالشركاء لان يتزاحموا على ذلك ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجزي الى ارض كل واحد منهم الا بالسكر فانه يبداء باهل الاسفل حتى
يردوا ثم بعد ذلك لاهل الاعلى ان يسكروا وليس لهم ان يسكروا قبلهم لقول ابن سمرود اهل اسفل النهر اهل الاعلى حتى
يردوا وهذا يوجب بداية اهل الاسفل **قال** **وليس احد ان يشق منه نهر او ينصب عليه رجلا او دالية او**
جسرا او يوسع في النهر او يقيم بالايام وقد وقعت القسمة بالكوي او يسوق فصيله الى ارضه او يفرق ليس له ما فيه
لا رصاص لان في شق النهر ونصب الرجاء كسر ضفة النهر المشترك وتغلغل الملك المشترك بالبناء وفي الكسر تغيير الملك
سنة الا ان يكون الرجاء انفس النهر ولا يملك الما يكون موضعها في ارض صاحبها فيجوز ان يحد من الباقي في خاص ملكه
وبسبب الرضا لا ينقص الماء ومعنى الضرر بالنهر كسر ضفته وبالماء ان يتغير عن سننه او ينقص ولم يوجد شي من ذلك
ميجوز والمانع من الانتفاع بالمائع بقاءه على حاله منعتة قاصدا الى الامرار بغيره لا دفع الضرر عن نفسه فلا يلتفت الى

نعتة والدالية والمائية بمنزلة الرجا وفي القنطرة والجسر اشغال الموضع المشترك فممنوع منه ولا يكون له ذلك
الا براضام الصدايقة حدع لويل يركب تركيب مداف الارض في راسه مغرفة كبيرة يستقي بها وقيل هو الدوكاب
والسحابة البعير يستقي عليه من البعير والجسر اسم لما يوضع ويرفع ما يكون متقدما من الالواح والخشب
والقنطرة ما يتخذ من الحجر او الحجر يكون موضوعا ولا يرفع اذ كان مخر خاص لرجل باخذ من غير خاص بين قريتين
ان ينظر عليه ويشده من جانبيه كان له ذلك لا ينعصر في خاص ملكه وان كان مقنطرا مستند ودان الجانبين
فان زاد ان ينقص ذلك لعلة او غير علة فان كان ذلك لا يزيد في ارضه كان له ذلك لا ينعصر بقاءه وخالص حقه وكذلك
ان كان يزيد في ارضه المانع منه من الشرب او اما لا يكون له ان يوسع في النهر لان فيه كسر ضفته ويزيد على مقدار
حقه في ارضه هذا اظهر في الما لم تكن القسمة بالكوي وكذا اذا كانت بالكوي لانه اذا وسع في النهر بحسب الماء في ذلك
الموضع فيدخل في كونه اكثر مما كان يدخل قبله وكذا اذا اراد ان يوسع في النهر فيجعله في اربعة ارجاء من النهر لانه
بحسب الماء فيه فيزداد دخول المائية خلافا ما اذا اراد ان يسفل كواه او يرفع من حيث يكون له ذلك في الصحيح لان
قسمة الماء في الاصل وقع باعتبار سعة الكوة وضيقها من غير اعتبار التسفل والارتفاع في الحق هو العادة فلا يرد
الي تغيير موقع القسمة فلا يمنع من ان لا يكون له ان يوسع بالايام بعد ما وقعت القسمة بالكوي لان القدم تترك على حاله
لظهور الحق فيه ولو كان لكل واحد منهم كوي مسافة في نهر خاص لم يكن لواحد منهم ان يزيد كواه وان كان لا يغير ارضه لان الشربة
خاصة بخلاف ما اذا كان الكوي في النهر الاعظم لان لكل واحد منهم ان يشق نهره انما كان الكوي بالطريق الاول والما يكون
له ان يسوق شربه الى ارضه له اخرى ليس لها فيه شربة لانه اذا فعل ذلك يخلف ان يدعي حق الشرب لها من هذا النهر مع الاول
اذ اشتجار العهد ويستدل على ذلك بالحجر والما فيه المائية البهارة كذا لو اراد ان يسوق شربه في ارضه الاولى حتى ينتهي الى الاخرى
لانه يستوفى زيادة على حقه اذ ارضه الاولى تشتق بعض الماء من الثاني وهو نظير طريق شق نهر كذا اراد احدهم ان يفتح فيه
بابا في دار اخرى ساكنها غير ساكن هذه الدار التي مفتحة في هذا الطريق خلافا ما اذا كان ساكن الدارين واحد حيث لا يمنع لان
المارة لا تزداد وله حق المرور وينصرف في خاص ملكه وهو الحداد بالرفع ولو اراد الاعلى من الشرب يكتفي في النهر الخاص وفيه كوي
بينهما ان يسد بعضها فدعا البعض المانع ارضه كذا لا ينعصر ذلك المائية من الاثر بالآخر وكذا اذا اراد ان يغير النهر
منافعة لان القسمة بالكوي تقدرت الا ان يتزاحموا في الحق لها وبعد التراضي فحاجب الاسفل ان ينقص ذلك وكذا لو شربه
من بعده لانه اعارة الشرب لا بد له لان مبادلة الشرب بالشرب باطله وكذا اجارة الشرب لا يجوز لما عرف في موضعه فليجبت
الاعارة وهذا ان القسمة بالكوي قد تم وليس لاحدهما ان ينقص تلك القسمة فاذا تراضيا على خلاف ذلك يكون كل واحد منهما غير متعدي
لصاحبه فيرجع فيها هو وورثته اي وقت شاء لان العارية غير لازمة **قال** **وبورث الشرب وبورث الانتفاع بعينه ولا يباع**
ولا يرهق والفرق ان الورثة خلفا الميت فيقومون مقامه في حقوق الميت والملاكه وازان يقوموا مقامه فيما لا يجوز عليه
بالاعراض والبرعات كالدين والخصاص والحرف فكذا الشرب والوصية تحت الميراث مكانت مثله خلافا للبيع والهبة والصدقة
والوصية بذلك حيث لا يجوز للفرور واليهما اذ اولعده الملك فيه الحال اولاه ليس بمال متصرف حتى لو ائلف شرب انسان بان
سقي ارضه من شرب غيره لا يمنع على رواية الاصل كذا لا ينعصر بعهدة الوصية ببيعه وهبته والتصدق به مثله بعهده والتصدق به
فلا يجوز خلافا للوصية بالانتفاع به على ما بينا كذا لا ينعصر في النكاح ولا في الخلع ولا في الصلح عن مخرج او عن دعوى لكن هذه
الاعتق وصحيفة لا تملك بالشرط القاسية ولا يملك الشرب لانه لا يملك سائر الاسباب فكذا بهذا السبب وجب على الزوج
مهر المثل وعلى المرأة رد ما اخذت من المهر وعلى الثاقل الدية وللمدعي ان يرجع على دعواه لبطان المسمى ولومات وعليه دين لا يباع
الشرب بدون الارض لما ذكره وان لم يكن له ارض قبل بيع الما في كل ثوبته في حوض فيباع الما الى ان يقضي دينه من ذلك ويترك
الاجار الى ارض لا شرب لها فيصير هذا الشرب اليها فيبيعها برضا صاحبها ثم ينظر الى قيمة الارض بدون الشرب والى قيمتها معه
فيصرف تفاوت ما بينهما من الفرق الى قضا دين القينة والسبيل ومعرفة قيمة الشرب اذا اراد قسمة الفرق على قيمتها او بغير الشرب
على تقدير ان لو كان يجوز رجعه هو نظير ما قاله بعضهم في العقر الواجب بشبهة ينظر الى مثل هذه المراه كما كانت تستاجر على الزنا فذلك

ادع

اجارة الشرب لا يجوز

لولا ان يسر له سقي الشرب
وعليه دين كغيره

نهر النهر

اذا لم يجزعه صار موقوفة وهي محرمة بالنفس وما في مطلق تركه اماروي مجمل على التقيد لا بخلافه على التقيد لا بخلافه والواقعة وانما لا يحمل المطلق على
التقيد فيما اذا اختلفت الحوادث او كان التقيد والاطلاق من جهة السبب وانما اذا كانا من جهة الحكم والحادثة واحدة فحمل
عليه قال **فان اكله الساري اكل وان اكل منه الكلب والقط والفقير** وقال مالك والشافعي في القديم بوجوب اكل منه
الكلب والباري ما روي عن عبد الله بن عمر وان ابا ثعلبة قال بار رسول الله اني لا اكل من كلب ما كلبه ما فقتل في صيدها فقال
ان كانت لك كلابه فكل ما اسكنت عليه الحديث اني قال هو النبي عليه السلام وان اكل منه قال عليه السلام وان اكل منه ولا يكل
الكلب انما صار ذكوة لعله لا ياكل لا يوجد جاعلا فصار كالباري **والله** ما روي عن عدي بن رضى الله عنه قوله تعالى وما
اكل السبع الا ما ذكيت ونزله عليه السلام له اذا ارسلت كلابك المحلة وذكيت اسم الله فكل ما اسكنت عليه الا ان ياكل الكلب
ولا تاكل فان اخاف ان يكون انما اسكنك على نفسه روى البخاري ومسلم واحمد عن ابن عمر عن ابن عباس انه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا ارسلت كلبك فاكل من الصيد فلا تاكل فانما اسكنك على نفسه واذا ارسلته فقتل ولم ياكل فكل فانما
اسكنك على صاحبه روى احمد ومرويهما عن عيب فلا يعارض الصحيح المستور **والله** ما روي عن علي بن ابي طالب في موضع الفرس
بين الباري والكلب قد بينا **والله** ما روى الكلب صيدوا ولم ياكل منها شيئا اكل من صيده فذلك لا ياكل من الذي اكل منه لان اكله
علامة جعله ولا ما يبيده بعده حتى يغير معلما على اختلاف الذي بيناه في الاصل **والله** ما روى الكلب صيدوا ولم ياكل منها شيئا اكل من صيده فذلك لا ياكل من الذي اكل منه لان اكله
البيت حرر عندي في حقيقته **والله** ما روى الكلب صيدوا ولم ياكل منها شيئا اكل من صيده فذلك لا ياكل من الذي اكل منه لان اكله
مع الله وانما حرره قد اقصى فيه الحكم بالاقتداء فلا ينقص باجتهاده **والله** ما روى الكلب صيدوا ولم ياكل منها شيئا اكل من صيده فذلك لا ياكل من الذي اكل منه لان اكله
لان المقصود لم يحصل فيه من كل وجه ليقا الصبيدي فيه من وجه لعدم الاقرار بغير احتياط ولا به حيفه ان اكله اية
جهل من الابد لان الحرقة لا تقضي اصلها فلا تاكل تتركه الاكل كان بسبب الشيع لا للتعلم وقد تبدل الاجتهاد قبل
حصول المقصود لان المقصود يحصل بالاكل وما ركبته اجتهاد القاضي قبل القضاء لان عليه لا يثبت الاطهر في جهله
موهوب ما روى في باب الصيد لا يتحقق احتياط ما يمكن ولا يمكن في حق القام جميعا دون الثاني **والله**
بغير المشايخ انما حرر تلك الصور عند ابي حنيفة اذا كان العهد بينكما اما اذا اطلق العهد بان ابي عليه شهر او
اكثر وصاحبه قد قد ذلك الصيود لا حرر تلك الصيود في قول جميعا لان في المدة الطويلة لا يتحقق النسيان
ولا يعلم انه لم يكن معلما في الماضي من الزمان وفي المدة القصيرة لا يتحقق النسيان فيظهر انه لم يكن معلما حين اصطياد
تلك الصيود فحرر تلك الصيود وقال شمس الائمة السرخسي **الصحيح** ان الخلاف في الفصلين **والله** ما روى الكلب صيدوا ولم ياكل منها شيئا اكل من صيده فذلك لا ياكل من الذي اكل منه لان اكله
فر من صاحبه فكنت حينئذ رجعت الى صاحبه فارسله فصار لا ياكل صيده لانه ترك ما صار به عالما به فكل جهله
الكلب اذا اكل من الصيد فيكون حكمه حكم الكلب فيما ذكرنا ولو شرب الكلب من دم الصيد ولم ياكل من لحمه شيئا
اكل لانه مسك عليه وهذا من غايه علمه حيث شرب فلا ياكل لصاحبه وامسك عليه ما يصلح له **والله** ما روى الكلب صيدوا ولم ياكل منها شيئا اكل من صيده فذلك لا ياكل من الذي اكل منه لان اكله
من الكلب وقطع له منه قطعة والقاه الى يده فاكلها ياكل ما بقي لانه اسكنك على صاحبه وسله اليه واكله بعد ذلك
ما الذي اليه صاحبه لا يضر لانه لم ياكل من الصيد وهو عادة الصيادين فصار كما اذا التقى اليه لهما ما اخر وكذا
اذا اخط الكلب منه واكله لانه لم ياكل من الصيد اذ لم يبق صيدا في هذه الحالة والشرط ترك الاكل من الصيد وقد روي
نصار كما اذا افسس شاته خلا ما اذا فعل ذلك قبل ان حرره انما اكله لبقا جمعة الصبيدي فيه ولو نكس الصيد فقطع
منه بضعة فاكلها ثم ادرك الصيد فقتله ولم ياكل منه لا ياكل لانه صيد كلب جاهل حيث اكل من الصيد **والله** ما روى الكلب صيدوا ولم ياكل منها شيئا اكل من صيده فذلك لا ياكل من الذي اكل منه لان اكله
ما افسسه واتبع الصيد فقتله ولم ياكل منه حتى اخذه صاحبه ثم ذهب الى تلك البضعة فاكلها ياكل من الصيد لانه لم ياكل
من نفس الصيد في هذه الحالة لا يضره فاذا اكل ما بان منه وهو لا يحمل صاحبه اولى بخلاف الوجه الاول لانه اكل في حالة
الاصطياد فثبت انه جاهل مسك على نفسه لان نفس البضعة قد يكون لياكلها وقد يكون حيلة في الاصطياد
ببضعه بالقطع منه فيمكن منه فاكلها قبل الاخذ به على الوجه الاول وبعده على الوجه الثاني **والله**

وان اكله جازا كما لقوله عليه السلام لعدي اذا ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله عليه وان اسكنك عليه فادركه جازا فادركه
رواه البخاري ومسلم واحمد ولا يدر على الاصل قبل حصول المقصود باليد اذ المقصود هو الجمل ولا يثبت قبل موته فبطل حكم اليد
والباري والشمس كالكلب لان المعنى يتناول الكل **والله** ما روى الكلب صيدوا ولم ياكل منها شيئا اكل من صيده فذلك لا ياكل من الذي اكل منه لان اكله
الحق اكله لم يدر اسم الله عليه **والله** ما روى الكلب صيدوا ولم ياكل منها شيئا اكل من صيده فذلك لا ياكل من الذي اكل منه لان اكله
المعنى فيتركه بغير ميتة وهذا اذا انكر من ذكها اذا وقع في يده ولم يثبت من ذكها وفيه من الحيوة وقد روي في المذبح
بان يفرطه ويؤدك ولم يبق الا صطربا اضطراب المذبح فلال لان هذا القدر من الحيوة لا يعتبر فكان ميتا حكما لانك انما
لوقوع في الماء وهو سلة الحالة لا حرر كما اذا وقع بعد موته لان موته لا يضاف اليه والميت ليس محل الذكوة وذكر الشهيد ان هذا
بالاجماع وتبين هذا قولنا عند ابي حنيفة لا عا الا اذا ذكاه بتاعلي ان الحيوة الحقيقية معتبرة عنده وعند غير معتبرة حتى قلت
المترد به والطبيعة والموقوفة ونحوها بالذكوة اذا كان فيها حيوة وان كانت خفية عنده وعند غير الا اذا كانت جبرتها
بينة وذلك بان يبقى بوق ما بين المذبح عند محمد وعند ابي يوسف ان يكون حاله ليس مثلها ليكون موته مضافا الى الذكوة
والله ما روى الكلب صيدوا ولم ياكل منها شيئا اكل من صيده فذلك لا ياكل من الذي اكل منه لان اكله
لانه لم يدر على الاصل قطرا كالميت اذا اراي الما لم يدر على استناده ولا ياكل في ظاهر الرواية لانه قادر حكما لتبوت يده
عليه وهو قائم مقام التمكن من الذبح اذ لا يمكن اعتباره الذبح نفسه حقيقة لان الناس يختلفون فيه على حسب تقا وتفر
في الكياسة والقدرة في امر الذبح فلا يمكن ضبطه فادرك الحكم على ثبوت اليد لانه هو المشاهدة المجازي فلا محل الاكل الا بالذكوة
سوا كانت حيوة خفية او بيته لجرح المقل او غيره من السباع **والله** ما روى الكلب صيدوا ولم ياكل منها شيئا اكل من صيده فذلك لا ياكل من الذي اكل منه لان اكله
من غير تفصيل فينبغي ولكل حي مطلقا وكذا لقوله عليه السلام لعدي فان اسكنك عليه فادركه جازا فادركه مطلقا فينبغي
كل حي مطلقا والحديث صحيح روى البخاري ومسلم واحمد **والله** ما روى الكلب صيدوا ولم ياكل منها شيئا اكل من صيده فذلك لا ياكل من الذي اكل منه لان اكله
الذبح ليعقده لانه لم ياكل لان التفصيل من جهته ان كان لم ينفذ الوقت اكل لعدم التفصيل **والله** ما روى الكلب صيدوا ولم ياكل منها شيئا اكل من صيده فذلك لا ياكل من الذي اكل منه لان اكله
والله ما روى الكلب صيدوا ولم ياكل منها شيئا اكل من صيده فذلك لا ياكل من الذي اكل منه لان اكله
كالخفق حتى لا يعتد به لانه لا ينفذ الى خروج الدم **والله** ما روى الكلب صيدوا ولم ياكل منها شيئا اكل من صيده فذلك لا ياكل من الذي اكل منه لان اكله
عليه عمدا فلما روي عن عدي بن حاتم رضى الله عنه انه قال قلت يا رسول الله اني ارسل كلبا واسمى فقال اذا ارسلت
كلبك وسميت فاحد فقتل فكل فان اكل منه فلا تاكل فانما اسكنك على نفسه قلت اني ارسل كلبا فاحد معه كلبا اخر لا ادري
ايهما اخذه فقال لا تاكل فانما سميت على كلبك ولم تسم على غيره وفي رواية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا
ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله عليه فان وجدت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل فلا تاكل فانك لا تدري ايها قتل رواها البخاري
ومسلم واحمد رحمهم الله وهذا الصحيح فيكون حجة على مالك والشافعي في قوله القديم ان لا يحرم اكل الكلب الصيد وعلى الشافعي
في منكره النسبية هذا ايضا لانه اجتمع فيه البيع والحرر فيلحق به حجة الحرمة لقوله عليه السلام ما اخرج الحلال والحرار
الا وقد غلب الحلال الحرام لان الحرام واجبه الترك والحلال جائز الترك فكان الاحتياط في الترك ولو رده عليه الكلب الثاني
ولم يجزعه معه ومات بجمع الاول بين اكله لوجوه المعاونة في الاخذ ونقد هاهنا الجرح ثم قيل الكراهية كراهية تنزيه الاول
لما انفرد بالجمع واخذ على جانب الجمل فصار حلالا واوجب اعانة غير المعمل الكراهية دون الحرمة وقيل كراهية تنزيه هو اختيار
الحلواني لوجود المشاركة من وجه خلاص ما اذا رده عليه الجوسي بنفسه حيث لا يحرم ولا يكره لان فعل الجوسي ليس من جنس
فعل الكلب فلا يتحقق المشاركة اصلا وفعل الكلب من جنس فعل الكلب فتحققت المشاركة من وجه ولو لم يرد الكلب الثاني عليه
لكن اشتد على الاول فاشد الاول على الصيود بسببه فاحده فقتله فلا بأس اكله لان فعل الثاني اثر في الكلب الاول حتى
اذا رده عليه ولم يورث في الصيد فكان تبع الفعل لا بنا عليه فلا يضاف الحكم الى السبع خلاص ما اذا رده عليه لم يضر تبعه ايضا
ايها ولورده عليه سبع او رده عليه من الطير ما يجوز ان يعلم فصاد به فهو كالورده عليه الكلب فيما ذكرنا لوجود المجازة
في الفعل خلاص ما اذا رده عليه ما لا يجوز الا صليا به كالجمل والبعير والباري في ذلك لا كالب في جميع ما ذكرنا من الاحكام **والله**

حيات

وان ارسل سمي كلبه فزجره بحوي فانزجره حل ولوارسله بحوي فزجره سمي فزجره بحوي والمراد بالزجر التضييق داي
 فحجه نفع بان صاح عليه فاراد في العذر انما فعل في الاول وعمر في الثاني لان الزجر دون الارسال لكونه بنا عليه فلا ينسج
 به الارسال لا ينفذ لا ينفذ الا بمثلها او ما هو قوته ولا ينفذ باهر دونه كمنع الاي فلا يرتفع ارساله المسلم بزجر الجوسي
 في الوجه الاول ولا ارسال الجوسي بزجر المسلم في الوجه الثاني في كل واحد منها على ما كان عليه ولا يتغير بالزجر وكل من لا يجوز ذكوة
 كالحجر والرتد والوثني وتارك التسمية عاذا في هذا بمنزلة الجوسي غير ان الجوسي عليه الجزاء بالزجر لما فيه من الشر من
 للصبي لا يترجمه عليه الجزاء لانه لا يذوقه وانه لا يذوقه في الزجر او في وهو قوته فلا يذوقه من اعتبار الدلالة في حق الزجر والاعتبار
 في حق التسمية الفعل **وان لم يرسله احد فزجره سمي فانزجره حل** وهذا استخسان في القياس لا محل لان الارسال
 جعل ذكوة عند الاضطرار للضرورة فاذا لم يوجد الارسال انعدم الذكوة حقيقة وحكما فلا محل للزجر بنا عليه فلا
 يعتبر علي ما بيننا وجه الاستخسان ان الزجر عند عدم الارسال يجعل ارساله لان الزجر عقيب رجوع دليل طاعته
 يجب اعتبار ما قبله اذ ليس في اعتبار ما قبله السبب خلاص الفصل الاول لا يقال ان الزجر دون الانقلاص لكونه بنا
 عليه فلا يرتفع الانقلاص فصار مثل الفصل الاول والجامع ان الزجر بينهما بنا على الاول لا نأخذ في الزجر ان كان دون
 الانقلاص من هذا الوجه فهو مؤنة من وجه اخر من حيث انه فعل المكلف فاستوى فانفسخ الانقلاص لان اخر الانقلاص جعل
 ناسخا للاول كافي نسخ الاكدام بخلاف الفصل الاول لان الزجر لا يبيد الارسال بوجه من الوجه لان كل واحد منهما فعل
 المكلف والزجر بنا على الارسال فكان دونه من كل وجه فلا يرتفع به والباري كالكلب فيما ذكرناه ولوارسل كلبه المعلم
 علي صيد معين فاخذ غيره وهو علي سننه حل وقال مالك لا محل لانه اذ جعله ارساله اذ ارساله مختص بالمشار اليه
 والتسمية وقتت عليه فلا يتحول الي غيره فصار كما اذا اصبغ شاة رسا عليها وخلصها فذبح غيرها بتلك التسمية **وقال**
 ابن ابي ليلى ينعين الصيد بالتعيين مثل قول مالك حي لا محل لغيره بذكر الارسال ولوارسل غير تعيين كل ما اصابه خلافا
 لما ذكره هذا ابا علي ان التعيين شرط عند مالك وعنده ليس بشرط ولكن اذا عين بتعيين وعندنا التعيين ليس بشرط ولا
 بتعيين بالتعيين لان الشرط ما يقدر عليه المكلف ولا يختلف ما لا يقدر عليه والذي في وسعه ايجاد الارسال دون التعيين
 لانه لا يمكن ان يعلم الباري والكلب على وجه لا يأخذ الا ما عينه له ولان التعيين غير مفيد في حقه ولا في حق الكلب فان
 الصيد ذكوة فيما يرجع الي مقتضاه سواء كان في حق الكلب ان قصده الي اخذ كل صيد يتمكن من اخذه بخلاف الاستشهاد
 به مالك لان التعيين في الشاة ممكن وكذا عرضه متعلق بعين فتعلق التسمية هناك بالمفجع للذبح فاما نحن فيه
 بالالة ولوارسله علي صيد بتسمية واحدة حالة الارسال فقتل الكل حل للجميع لان الذبح يقع بالارسال ولهذا الشرط
 التسمية عنده والفعل وهو الارسال واحد فيكون بتسمية واحدة فصار كما اذا اصبغ شاة رسا عليها فذبح غيرها بغير
 مذبحها دفعة واحدة بتسمية واحدة خلافا لما اذا كان علي التعاقب لان الفعل متعدد فلا بد من تعدد التسمية
 ومن ارسل فهدا فكن حتى يستمكن من الصيد ثم اخذ الصيد فقتله بذكر لان ذلك عادة له عتال لا خذره لا استراحة
 فلا ينقطع به نور الارسال وكيف ينقطع وقصد صاحبه بتحقيق بذكر وعد ذكر منه من الحما لا الحميدة **قال الحلوي**
 للتعد حال جوده فيلبي لكانا فلان اخذ ذلك منه منها ان يكن للصيد حتى يستمكن منه وهكذا ينبغي للعاقل ان لا
 لا يجره عدوه بالخلاف ولكن يطلب الفرصة حتى يستمكن منه فيحصل مقصوده من غير ان يعاب نفسه ومنها انه لا يجد
 خلف صاحبه حتى تركه خلفه وهو يقول هو المحتاج الي فلا اذل وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يذبح نفسه فيما يفعل
 غيره ومنها انه لا ينبغي الضرب ولكن يضرب الكلب بين يديه اذا اكل من الصيد فيعلم بذلك وهكذا ينبغي للعاقل
 ان يتعاقب غيره كالليل السعيد من الغنم وغيرها لا يتناول الا الطيب ومنها ان يلبس ثوبا او حياض من اللحم وانما يطلب من صاحبه اللحم الطيب
 وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يتناول الا الطيب ومنها ان يلبس ثوبا او حياض من اللحم وانما يطلب من صاحبه اللحم الطيب
 نفسي فيما عمل لغيري وهكذا ينبغي لكل عاقل وكذا الكلب اذا اعتاد الاخذ لا يقطع نور الارسال لما بيننا في القدر
 ولوارسل كلبه فاخذ صيدا فقتله ثم اخذ اخر فقتله الا جميعا لان الارسال قائم لم ينقطع وهو بمنزلة طائر في سحبا

في الزجر بالسم

الي صيد فاصابه وعينه روجته على الاول طويلا ثم مر به صيدا اخر فقتله لا يوكل الثاني لا يقطع الارسال بكنه طويلا
 اذا لم يكن ذلك حيلة منه للاخذ وانما هو استراحة بخلاف ما تقدم ولوارسل ياربه المعلم على صيد فوقع علي شيء ثم انبع
 فاحده وفتله بذكر اذا لم يكن زمانا طويلا للاستراحة وانما مكث ساعة للكمين ولوان ياربا معلم اخذ صيدا فقتله
 ولا يدري ارسله انسان او لا يوكل لوقوع الشك في الارسال ولا ثبت الا باحة بدونه ولين كان مسلما فقتله اكله الغير
 فلا يجوز تناوله الا باذن صاحبه ولوارسل كلبه علي صيد فاخذ الكلب الصيد فخرجه ثم جرحه اخر فقتله اكله وكذا
 لو ارسل كلبين فخرجه احدهما ثم قتله الاخر اكله لان الاضطرار عن الجرح بعد اخراجه لا يدخل تحت التحريم لجعل عقوبته ما يمكن
 ارساله احدهما بعدما اتخته الاول او ارسل رجلان كل واحد منهما كلبا فخرجه احدهما وفتله الاخر اكله اذا كان ارساله الثاني
 قبل ان يتخذه الاول لما بيننا والمكلف لصاحب الاول ان كان اتخته قبل ان يخرجه الثاني لانه اخرجه عن حد الصيد فملكه به
 ولا يخرجه الثاني بعدما اتخته الاول لان ارساله الثاني حصل الي الصيد لكونه قبل ان يتخذه لان المعتبر في المحل هو الحركة
 حالة الارسال لقدرته علي الاضطرار ولا يعتبر بعده لعدم قدرته عليه **قال** **وان رمي وسمي وجرح اكل اي رمي**
 الي الصيد فاصابه بذكر اذا جرح فتوله عليه اللام لعدي بزحامة اذا رميت سمكة فاذا ذكر اسم الله عليه فان وجدته قد
 قتل فكل الا ان تجده قد وقع في الماء فانه لا تدري الما قتله ام سمكه رواه البخاري ومسلم واخذ بشرط الجرح لماروي
 عن ابي ربيع عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رميت سمكة فسميت فخرقت فكل وان لم تحرف
 فلا تأكل ولا تأكل من الغرائض الا ما ذكيت ولا تأكل من البندق الا ما ذكيت رواه احمد ولا فرق في ذلك بين ان يصيب
 المرمي بنفسه او غيره من الصيد كما في ارسال الكلب علي ما بيننا وفي الخلاف قوله في المختصر وان رمي وسمي وجرح اشار
 اليه حيث لم يعين المرمي ولا المصاب حتى يدخل تحت ما اذا سمع حسا فقتله صيدا فواه فاصاب صيدا ثم تبين ان حرس
 صيد حل اكله سواء كان الصيد المسبوع حسه ما كولا او غير ما كولا بعد ان كان المصاب ما كولا لانه وقع اصطفا ذابح
 قصده ذلك عن اي يوسف انه خص من ذلك الحظر بغير لعل حرمته الا نرى حاشا لا يثبت الا باحة في شيء منه بخلاف السباع
 لانه يورث في حله ورفرخص منها ما لا يوكل به لان الاصطفا لا يفيد الا باحة فيه وجه الظاهر ان اسم الاصطفا لا يخص
 بالما كوله فيكون داخل تحت قوله تعالى واذا طعمتم فاصطادوا فكان اصطفا ذابح مباحا واباحة التناول يرجع الي المحل
 فيثبت بقدر ما يقبلها الجاه او جلد او قد لا تثبت بالكلية اذ لم يقبلها المحل واذا وقع اصطفا ذابح اكله روي الي
 صيد فاصاب غيره وان تبين انه حرس جراد او سمكة ذكر في النهاية بعزها الي المعنى ان المصاب لا يوكل لان الذكوة
 لا تقع عليها فلا يكون القطر ذكوة واورده علي قول صاحب البداية ثم تبين انه حرس صيد حل المصاب فقال كان من حقه
 ان يقال ثم تبين انه حرس صيد محتاج في حل اكله الي الذبح او الجرح وقال صاحب البداية في اخر هذه المسئلة ولوروي
 الي سمكة او جرادة فاصاب صيدا على رواية عن اي يوسف لانه صيد وفي رواية اخرى عنه لا محل لانه لا ذكوة فيها
 فكان يمكنه ان يخرجه ما ذكره صاحب البداية علي رواية الحل فلا يرتد عليه ما اورده ولا يحتاج الي زيادة ذلك القيد
 الذي ذكره وفي فتاوي قاضي خان لوروي الي جراد او سمكة وتركه التسمية فاصاب طائر او صيدا اخر فقتله حل اكله
 عن اي يوسف روايتان الصحيح انه يوكل وهذا اوضح من الكل فلا يرتد عليه اصلا وان تبين ان المسبوع حسه ادمي او حيوان
 اهلي او طي سنان او موقن اكل المصاب لان الفعل لم يقع اصطفا ذابح فقام الذكوة ولوروي الي طائر فاصاب غيره
 من الصبوع ومن الطائر ولا يدري اهرو حسني ام لا حل المصاب لان الظاهر فيه الترحش بخلاف ما لوروي الي بغير فاصاب
 صيد ولا يدري اهرو ذابح ام لا حيث اكل المصاب لان الاصطفا لا يثبت فيه الا سنياس فحكم علي كل واحد منهما انما هو حاله لو اصاب
 المسبوع حسه وقد طعمه ادميا فتبين انه صيد حل لانه لا يعتبر بظنه مع تعيينه صيدا ذكره في الهداية وقاله في المنتقى اذا
 سمع حسا بالليل فظن انه انسان او ذابح او حية فراه فاذا ذك ذلك الذي سمع حسه صيد فاصاب سمكة ذلك الصيد الذي سمع
 حسه او اصابه صيدا اخر فقتله لا يوكل لانه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قاله لعل الصيد الا بوجهين ان يرميه وهو يريد الصيد وان
 يكون الذي اراده وسمع حسه وروي اليه صيدا سواء كان ما يوكل او لا وهذا باق في ما ذكره في الهداية وهذا الوجهان الروي اليه لا يدعي

في الزجر بالسم

في حاشا صيد الزمان

لا محل للصيد الا بوجهين

وتجوز ليس باصطلاح ولا يمكن اعتباره ولو اصاب صيدا ارما ذكره صاحب الهداية فالتفت ما ذكره هو نفسه ايضا من قوله وان
تبين انه حسن دعي لا على المصالح وعلى اقتضا ما ذكره هنا ان على ان المصالح صيد كما في هذه المسئلة بل لو كان يقصوده ايضا فيها
صيده رفاق فيه يورثي الي ادبي او يقر او يحرم وسمي فاصابه صيدا ما كولا لا رواية لهذا في الاصل ولا يوجب فيه قولان في قوله
يحل وفي قوله لا يحل فالحل ما ذكره صاحب الهداية على رواية ابي يوسف فيستقيم ولا حاجة الى التفرق ولولم يبين ان صاحب
الحسن ما هو لا على تناوله ما اصابه لا اختار ان يكون المصالح حراما على المصالح بالشك والباري في جميع ما ذكرنا كما كتب
قال **ان ادركه صيدا كاه وان لم يدركه حرما** وما روينا وبيننا من المعنى في الكلب لان كل واحد منهما ذكوة اضطرار فيكون التوارد
في احدهما وارد في الاخر ولا يستويان من وجه **قال** **وان وقع سهم صيد فحامل ومات وهو في طلبه حل وان قعد**
من طلبه لم اصابه جنة لا لقوله عليه السلام لا يثيب عليه اذا رميت سهمك فخاب ثلثه ايام وادركته فكله ما لم يثبث رواه مسلم
واحد وابوداود والشمسي وروي انه عليه السلام كره اكل الصيد اذا غاب عن الراعي وقال لعنه الله الارض قتلتته فحمله
هذا على ما اذا قعد عن طلبه والاول على ما اذا لم يقعد **لا** لا يحل ان يموت بسبب اخر فيعتبر فيها يمكن التفرع عنه لان الموضع
في الحرمات كالمحقوق وسقط اعتبارها فيها لا يمكن التفرع عنه للضرورة لان اعتبارها فيه يورثي الي سد باب الاصطلاح وهذا
لان الاصطلاح يكون في المصالح بين الاشجار عادة ولا يمكنه ان يقتله في موضع من غير ان يقتله وتوارى عن عينه غالبا فيقعد
ما لم يقعد عن طلبه للضرورة لعدم امكن التفرع عنها ولا يقعد فيها اذا قعد عن طلبه لان الاحتراز عن مثله ممكن فلا ضرورة اليه
فيحرم وهو القياس في الكل الا اننا نرككه للضرورة فيها لا يمكن التفرع عنه بغيره على الاصل فيها يمكن وجعل قاضي خان في فتاواه
من شرط حل الصيد ان يتوارى عن بصره فالتا لا انه اذا غاب عن بصره وانما يكون موت الصيد بسبب اخر فلا يحل لقوله
ابن عباس رضي الله عنهما كل ما هبت ودع ما الميت والا حيا ما رايت ولا ما توارى عنك وهذا نص على ان الصيد محرر
بالقاري وان لم يقعد عن طلبه واليه اشار صاحب الهداية ايضا بقوله والذي روينا حجه على ما ذكره في قوله ان ما توارى عنه
اذ لم يبيت ليلته حل فاذا بات ليلته لا حل وهذا يشير الي انه اذا توارى عنه لا على علة انما هو ان يقعد عن طلبه فيكون منافي
لقوله في اول المسئلة واذا وقع سهم صيد فحامل حي غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه ميتا اكل وان قعد عن طلبه
ثم اصابه ميتا لم يوجب في الامر على الطلب وعدمه اعلى التوارى وعدمه على هذا اكثر كتب فقد اصحابنا رحمهم الله لو جاز ما ذكره
على ما اذا قعد عن طلبه كان يستقيم ولم يتناقض ولكنه خلاف الظاهر وما روينا من الحديث يبيح ما غاب عنه وبات ليلتي فيكون
جميع على من منع ذلك وان وجد به جراحه سوي جراحه سمحه لا على لقوله عليه السلام لعدي اذا رميت سهمك فاذا كسر اسنانه
عليه فان غاب عنك يوما لم تجز عنه الا ان يسهك فكل ان شئت وان وجدته عن قيا في الماء فلا تأكل رواه مسلم والشمسي وفي رواية انه
عليه السلام قال له اذا وجدت سهمك ولم تجد فيه اثر غيره وعلقت ان سهمك قتله فكله رواه احمد والشمسي وفي رواية ان عبد الرحمن
قال قلت يا رسول الله ارأي في الصيد فاجده فيه سهمي من الغد قال اذا علمت ان سهمك قتله ولم ترفعه اترسبع فكل رواه الترمذي
وصححه **لا** لا يحل تحققت فيه الامارة بغيره بخلاف ما اذا كان بلا امارة على ما بيننا وحكم ارسال الكلب والباري في جميع ما ذكرنا
من الاحكام كالروي **قال** **والروي صيد ما وقع في ما او على سطح او جبل ثم تروى منه الى الارض حرما** لقوله تعالى والمنزلة
وما روينا لقوله عليه السلام لعدي اذا رميت سهمك فاذا كسر اسنانه فان وجدته قد قتل فلا تأكل ان تعدد وقع في ما فانك لا تدري الما
قتله او سهمك رواه البخاري ومسلم واحد لقوله عليه السلام لعدي اذا رميت سهمك فكل واذا وقع في الماء فلا تأكل رواه البخاري
واحد **لا** لا يحل مائة بغيره اذ هذه الاشياء مملوكة ويمكن الاحتراز عنها فحرم مغلطات ما اذا كان لا يمكن التفرع عنه فحدا هو
الحرف في المحتل في هذا الباب وهذا لما اذا كان فيه حيوة مستقرة محرم بالانفاق لان موته مضاف الي غير الرمي وان كان
حيوة دون ذلك فهو على الاختلاف الذي مر ذكره في ارسال الكلب **قال** **وان وقع على الارض ابتداء حل** لا يمكن التفرع
عنه فسقط اعتباره كالا يسهل بابه على ما بيننا بخلاف ما اذا كان التفرع عنه لان اعتبار ما لا يورثي الي اسد ابا به لا اعتبار
لا يورثي الي الجرح فامكن نزج المحرم عند المعارض على ما هو الاصل في الشرع ولو وقع على جبل او سطح او اخرة موضوعة واستقر
لم يتردد حل لان وقوعه على هذه الاشياء كوقوعه على الارض ابتداء لا يمكن الاحتراز عنه فسقط اعتباره بخلاف ما اذا وقع على

هذا هو الوجه في قوله لا يحل مائة بغيره

سجرا وحائط او اخرة تقع على الارض او رماه وهو على جبل فتروى منه الى الارض او رماه فوقه على ربح مقصود او قصبه
ثابتة او على كثر فاجرة حيث يحرم لاختلاف ان احدهما الاشياء قتله بحية او بغيره وهو يمكن الاحتراز عنه وقال في المتن
لورمي صيدا فوقع على صخرة فانطلق لاسه او استقر بطنه لم يوجب لاختلاف موته بسبب اخر قال الحاكم ابو الفضل رحمه الله
وهذا خلاف اطلاق الجواب المذكور في الاصل لكن يجوز ان يكون اطلاق الجواب في الاصل فيما عدا هذا المفسر لان حصول
الموت بانطلاق الراس واشتقاق البطن ظاهر وبالروي هو موقوف فترده فافظا هو اولى بالاعتبار من الموهوم فيمحرر
ما اذا لم يثبث ولم ينفق لان موته بالرمي هو الظاهر فلا يحرم من اجل اطلاق الجواب في الاصل عليه وحمل السر حسي ما ذكر في المتن
عليه ما اذا اصابه هذا الصخرة فانفسن لذلك هل المذكور في الاصل على انه اذا لم يصبه من الصخرة الا ما يصيبه من الارض ولو وقع عليه
فحل لذلك فكلا التاويلين صحيح ومعناها واحد لان كلاهما محل ما ذكره في الاصل على ما اذا مات بالرمي وما ذكر في المتن على
ما اذا مات بغيره وفي لفظ المتن في اشارة اليه الاتري انه قال لاختلاف الموت بسبب اخر اي غير الرمي هذا يرجع الى اختلاف
اللفظ دون المعنى فلا يبالى به ان كان الطير المرمي ما بين ان ينفق الجرح في الماء اكل وان اغتسل لا يوجب لاختلاف الموت به دولة
دون الرمي لان تشرب الجرح لما سبب لزيادة الام فصار كما اذا اصابه السم **قال** **وما قتله الجرح من جرحه او البقرة**
لما روينا من حديث ابيهم لما روي ان عدي بن حاتم قال النبي صلى الله عليه وسلم اني ارمي الصيد بالمعراض واصيب فقال اذا رميت
بالمعراض فخرق فكله وان اصاب بغيره فلا تأكله رواه البخاري ومسلم واحد لما روي انه عليه السلام نهي عن الحذف وقال لا تقيد
ولكنها تكسر السن وتفتق العين رواه البخاري واحد لان الجرح لا بد منه لما بيننا من قبل البندقة لا يخرج كذا معرص المعراض
وان رماه بالسكين والسيف فان اصابه بحد اكل والا فلا وان رماه بجر فان كان قبلا لا يوجب لاختلاف ان قتله بشقه
وان كان الجرح خفيفا وبه جرح حل لتغير الموت بالجرح ولو جعل الجرح بولا لا لسم وهو خفيف وبه جرح فمحرر صيدا فان
جرح حل لقتله بجره الموراة مروة حديد ولم تنقض بضعه لاختلاف قتله وقار كذا اذا رماه بها فابان راسه او قطع او داح
لان العروق قد تنقطع بالثقل فوقع الشك ويحتمل انه مات قبل قطع الاوداج ولو رماه بعود مثل العصا ونحوه لا يحل لانه
قتله ثقل لا جرحا الا اذا كان له حد فبضع بضعه فيكون كالسيف والرمح والاصل في جنس هذه المسائل ان الموت اذا حصل
بالجرح يفتن حل وان حصل بالثقل او شك فيه فلا يحل حتما او احتياطا ان جرحه فمات وكان الجرح مباحا بالانفاق ان
كان غير مدمر اخطفوا منه ثوبا لا يحل لا خدام معني الذكوة وهو اخراج الدم النقي من شرا النبي صلى الله عليه وسلم اخراج
الدم بقوله انهم الدم فاشيت رواه ابو داود وغيره وقيل على لبيان ما في وسعه وهو الجرح واخراج الدم ليس
في وسعه فلا يكون مكظا به لان الدم قد يجلس لظلمة او لطيف المنفذ بين العروق وكل ذلك ليس في وسعه وقيل ان كانت
الجراحة كبيرة حل بدون الا دما وان كانت صغيرة لا تحل الا بالادمان الكبيرة انما لا يخرج منها الدم لعدمه والصغيرة لضيق
الجرح ظاهرا فيكون التقصير منه وان خرج الشاة ولم يخرج منها الدم قبل اكلها وقيل لا يحل الا لاول قول اي يكون لا سكاف والثاني
قوله اسمعيل الصغار ووجه القولين دخل فيما ذكرنا واذا اصاب السهم ظلف الصيد او قرنه وان ادماء حل والا فلا وهذا ابو داود
قوله من يشترط خروج الدم **قال** **وان رما صيدا فقطع عصارا منه اكل الصيد لا يفتن** وقوله الشافعي ان كانت
الصيد منه لانه ميان ذكوة الا اضطرار فحل كالميان بذكوة لاختلاف خلاف ما اذا لم يمت لانه ما بيننا بالذكوة **قال** **قوله عليه السلام**
ما قطع من بيعة وهي حية فاقطع منها فهو ميتة رواه ابن ماجه ذكر المحي مطلقا فينصرف الى الحي حقيقة وحكم والعصا الميان
منه بغيره الصفة لان الميان ميتة حي حقيقة لقيام الحيوة فيه وكذا حكمه لانه يتوهم سلامته بعد هذه الجراحة ولهذا اعتبر هذا
القدر من الحيوة حتى لو وقع في الماء وفيه قدر هذا من الحيوة محرر بخلاف ما اذا ابيض بذكوة لاختلاف الميان منه ميتة حكما
الاتري انه لو وقع في هذه الحالة في الماء او تروى من الجبل لا يحل لان موته قد حصل بالا باس حية فلا يضاف الي غيره وان كان
حصل بذكوة حقيقة وقوله ابيض بالذكوة قلنا حاله وقوعه لم يقع ذكوة لقيام الحيوة في البيا في حقيقة وحكم على ما بيننا انما تقع
ذكوة عند موته وفي ذلك الوقت لا يظهر في الميان لعدم الحيوة فيه ولا تبعية لرواه لا لا نقضه فصار الاصل فيه ان الميان
من الحي حقيقة وحكم الاصل والميان من الحي مبررة لا حكما حل وذلك بان يبقى في الميان منه حيوة يقدر ما يكون في الذبوح

قوله الشافعي ان كانت

فانه في صورة لا يحل ما قبل ما كان من الاحكام من ان لا يورث فيه وقوعه في البير في هذه الحالة وكذا حل اكله في هذه الحالة وان كان
 بكرة لما فيه من زيادة الايام بقطع لحمه لا كذا كذا المبدأ بالاصطلاح لانه في حقيقة ذلكا حتى لا يثبت له شيء من هذه الاحكام **قال**
وان قطع اللحم والاعضاء والاعضاء ما يلي الجرح اكله لان المبدأ منه حتى صورة لا يحل الا بالضرورة صلاحته وبقاءه حيا بعد هذه الجراحة
 موقع ذكوة في الحال حل كله كما اذا ابن راسه في الذكوة الاختيارية وكذا اذا قد نصبت لما ذكرنا خلافا ما اذا قطع بدا او رجلا او فؤدا
 او ثلثة ما يلي الفؤاد او اقل من نصف الراس حيث تحمر المبدأ وحل المبدأ منه لانه يتوهم بقا الحيوة في الباقي **وان ضرب عتق شاه**
 فان راسه لم يقطع الاوهاج وكذا لما فيه من زيادة الايام بلاغته **الفتح** وان ضربها من قبل المقفا ان ماتت قبل قطع
 الاوداج لخل والله لم تمت حتى تلع الاوداج حلت لوصف صيدا تقطع يده او رجله ولم ينقص ثم ماتت ان كان يتوهم التباينة
 وان دمه حل اكله لانه بمنزلة سائر اجزائه وان كان لا يتوهم بان يمتثل حلا على سواه دونه لوجوده بالابانة معنى والعبرة
 للعاني **قال** **وعمر صيد الجوسي والوثني والمرند** لا يهر لليسوا من اهل الذكوة في حاله الا اختيارا فكذا في حاله **قال** وكذا
 الجوس لا يهر من اهل ذكوة الاختيار في حق الصيد فكذا لا يكون من اهل ذكوة الاضطرار فيه وبشكل صيدا لكان في اهل الذكوة
 اختيارا فكذا اضطرارا **قال** **وان ربي صيد اكله** فتمت **في ما اذا قتلته هو الثاني** **قال** لانه هو الاخذ له وقال عليه السلام
 الصيد من اكله فاما حلالة لما لم يخرج بالاول من جرح لا شفع كان ذكوة الاضطرار وهو الجرح اي موضع كان وقد وجد **قال**
وان اكله فلا ريب **قال** **وجرم لانه لما اكله** الاول فقد خرج من تحت الانتفاع وصار قادرا على ذكوة الاختيارية فوجب عليه ذكوة لما
 روي في ذلك **قال** **وان اكله** فانه لا يهر وهو لو ترك ذكوة مع القدر عليه جرم فبالقتل اولى الجرم بخلاف الوجه الاول وهذا اذا
 كان حاله يسلم من ذكوة ولا يورثه في الثاني اما اذا كان الرمي الاول حاله لا يسلم منه الصيد بان لا يفي فيه من الحيوة لا بقدر ما يفي في
 في المذبح كما اذا اكل راسه على ان موته لا يفي في الرمي الثاني فلا اعتبار بوجوده كونه ميتا حيا وهذا لو وقع في المذبح لكان
 لا حرم كوقوعه بعد موته ولو كان الرمي الاول حاله لا يعيش منه الصيد لكن حيوة فوق حيوة المذبح بان كان يفي يوما او دونه فقد
 ان يورث لا حرم بالوسيلة الثانية لان هذا القدر من الحيوة لا يتغير عند جرحه ولا عند جرحه لان هذا القدر من الحيوة لا يتغير عند
 فصار حكمه حكم ما اذا كان الاول يسلم منه فلا يحل **قال** **ومن الثاني الاول فتمت** **جراحته** اي ضمن جميع فتمت الصيد
 غير ما نقصته جراحة الاول لانه اكل صيدا اكله لا يغير لانه ملكه بالانحان فيلزم منه قيمة ما اكلت وفيه وقت انلاذ كان
 ناقضا لجراحة الاول فيلزم منه ذلك لان قيمة المثلث يتغير وقت الانحان فصار كالمثلث عينا من عينا او شاة جرحه فانه يلزمه
 قيمته منقوصا لضرر الجرح وقال صاحب الهداية وغيره تاويله اذا علم ان القتل حصل بالثاني بان كان الاول حاله لا يسلم منه
 والثاني حاله لا يسلم منه ليكون القتل كله مضافا في الثاني وقد قتل حيوانا اكله لاول منقوصا لجراحة فلا يضمنه كمالا
 كما اذا قتل عيدا امرضا وان علم ان الموت حصل من الجرح حين اول يدركه قاله صاحب الهداية **قال** في الزيادة من بعض الثاني ما نقصته
 جراحته ثم يضمن نصف قيمته بجرحا حين ثم يضمن نصف قيمته لانه هو صانع الجراحة الاولى ما كانت بصنع الثاني
 ملوكا للغير وقد نقصه فيضمنه او لا اما الثاني وهو صانع نصف قيمته حيا فلان الموت حصل بالجرحين فيكون هو صانع النصف
 وهو ملوكا للغير فيضمن نصف قيمته بجرحا حين لان الاول ما كانت بصنع الجراحة الاولى ما كانت بصنع الثاني
 فلا يضمنه والثانية صانعة فلا يضمنه ثانيا اي الجراحة الثانية ومراعاة ما نقصت بجراحته صانعة مرة وهو ما ضمنه من النقصان
 بجراحته او لا اما الثالث وهو صانع نصف اللحم فلان بالرعية الاولى صانع الجرح بذكوة الاختيار لولا ان الثاني فكذا بالرمي
 الثاني اسد عليه نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف الا لانه صانع مرة حيث ضمن نصف قيمته حيا فدخل ضمن اللحم فيه وهذا
 يعلم ان غير المسلمين من قاضي بين ما اذا حصل القتل بالثاني وحده او بهما وليس كذلك بل لا فرق بينهما لانه في الموضوعين يضمن
 الثاني جميع قيمته غير ما نقصته جراحة الاول كما انه بين في المسئلة الاولى جميع الحاصل في الثانية بين طريق العنان يقول ذلك
 عن قاضي خان اي عدم الفرق بين المسلمين **قال** **ان الرمي الاول** اذا ربي صيدا يساوي عشرة فنقصه درهمين ثم رماه الثاني
 فنقصه درهمين ثم مات فعلى الطريق الاول يضمن الثاني ثمانية ويسقط عنه من قيمته درهمان لان ذكوة تلف الجرح الاول وهو المراد
 بقوله غير ما نقصته جراحته على الطريقة الثانية يضمن درهمين او لان ذكوة القدر من النقصان حصل بفعله وهو المراد بقوله

في الزيادة

في الزيادة من بعض الثاني ما نقصته جراحته بقدر قيمته ستة فيضمن نصفها وهو ثلثة دراهم وهو المراد بقوله ثم يضمن نصف
 قيمته بجرحا حين يعني به نصف قيمته حيا ثم اذا مات يضمن النصف الآخر وهو ثلثة ايضا لانه قوت عليه اللحم ولا يضمن
 النصف الا بعد الموت ان كان نفوس اللحم فيه موجودا بفعله لانه ضمن ذلك النصف حيا فلزم منه بعد الموت كان يتوهم النقصان
 بان يضمن قيمته حيا ثم يضمن فيه لحمه بعد الموت وهذا لا يجوز وهذا اذا كانت حيوة بقيت عند رمي الثاني وكان رمي الثاني
 بعد ما اكله الاول اما اذا كانت حيوة خفية بقدر المذبح فلا يضمن الثاني وبشكل لان موته لا يفي في الثاني ولهذا
 لو وقع في الثاني هذه الحالة لا حرم وقد ذكرناه من قبل **قال** **وعنه** وقع الاختيار بقوله فان علم ان الموت حصل من الجرح لحيته
 او لا يدرا لورميه معا فاما ما اذا قتل الاخر فتمت **في ما اذا قتل الاخر** او رماه احدها او لا ثم رماه الثاني قبل ان يصيبه
 الاول او بعد ما اصابه قبل ان يخنقه فاصابه الاول والخنقه اراخنة ثم اصابه الثاني فقتله فهو الاول وبشكل **قال**
 زفر لا حل اكله لان حاله اصابه الثاني غير متمتع فلا يحل بذكوة الاضطرار فصار كما اذا رماه الثاني بعد ما اكله الاول
 قلنا عند رمي الثاني هو صيد متمتع فوقع رمية ذكوة ولهذا يشترط التسمية عند الرمي فكذا لا شفع يضمنه
 الا ان الملك يثبت لاول لان سهمه اخرج من جرحه من غير الانتفاع فلكه به قبل ان ينصل سهم الثاني به فاحصل ان الاعتبار في
 حق الجرح والصفان وقت الرمي الى صيد مباح فلا ينعقد سببا لوجوب الضمان فلا يقلب وجبا بعد ذلك وعود ذكوة بجعل
 المصايب لان الجرح يحصل بفعله وتعلمه هو الرمي والارسال فيعين وقتته وفي حق الملك يضمن وقت الاثنان لان به يثبت
 الملك ورضي يضمن وقت الاثنان **قال** **ولورميه** معا واصابه مقامات منها فهو يضمنها لا ستمها في السبب والباري
 والكلب في هذا كالسهم حتى يملكه بالانحان ولا يضمنه سببا كدور الاثنان حتى لو ارسل باريه فامسك الصيد لم يملكه ولم
 يخنقه فامرسل اخيرا ربه فقتل ذلك الصيد كان الصيد للثاني وحل لان يد الباري الاول ليست بيد حيا فقتله لثاني
 مقام يد المالك اما القتل فحق الاثلاث والباري من اهل الاثلاث فيقتل الى صاحبه ولورميه سببا فاصاب الصيد فاحلته ثم
 رماه ثانيا فقتله جرم لما يمين ولورميه سببا فاصاب سببا من مرمي على دابة قد فسد ومعهي السهم الثاني واصاب صيدا فقتله
 حل لان اكله السهم الثاني يواسطه الاول فاصيب الى رمية كانه رماه به ولورميه سببا الى صيد وربي رجل اخر الى ذلك
 الصيد وغيره فاصاب السهم الثاني السهم الاول واصابه حتى اصاب الصيد وقتله جرحا يتظر ان كان السهم الاول حاله لا يسلم
 انه لا يبلغ الى الصيد بدون دفع الثاني فالصيد للثاني لانه هو الاخذ له حتى لو كان الثاني مجوسيا او محرما لخل وان كان السهم
 الاول حاله لا يبلغ الصيد بدون دفع الثاني فالصيد للثاني فالصيد للثاني لانه هو السابق في الاخذ وان كان الثاني مجوسيا او محرما لخل
 استغنا لانه اوجب زيادة قوة في السهم الاول فوجب الحرمة اختيارا مجوسيا **قال** **ري صيدا** او ارسل كلبه فاقبل الصيد هارحا
 من سهمه او كلبه فزماه سببا او ارسل كلبه عليه فقتله قبل وقوع سهم المجوسي على الارض وقبل رجوع كلبه كره لان فعل المجوسي
 اعانه لانه لو لا فعله لما قد المس على قتله بهذا الرمي والقتل كونه جرحا الحرمة والحرمة توجب الحرمة لانه اذا فعل ذلك بعد
 وقوع سهم المجوسي في الارض او بعد رجوع كلبه فلا يكره لان فعل المجوسي لم يبق حاله رمي المسل وارساله ولورميه سببا الى
 صيد مصر فتمت الرمي عن سببه حل بعد امكن الفرار عنه خلافا ما اذا اصاب السهم حيا او فمجرع فارتد واصاب صيدا احيا
 لا حل لان الرمي قد انقطع بالارتداد الجور وكذا اذا ردت الرمي الى ولا يجل لما قلنا خلافا ما اذا رجع الى وراجه رجع
 اخر يسعه حيث حل اذا كان يرميه بقصد الاصطباح لان الاول انقطع فكان مضافا الى الثاني فيحل ولو اخرجت منه او يسره
 باصية الحايطة ولم يرجع الى رماه لما ذكرنا في الرمي لان قوة الرمي لم تنقطع فيضا الى الرمي ولو هبت الرمي ففترت السهم
 فزادت في ذهابه فاصاب الصيد فلا بأس اكله لان فعل الرمي ليس من جرح بل الرمي فلم يتحقق بعده اعانة شعبة الشركة
 فيقتبث الاصابة مضافا الى الرمي **قال** **وحل الاصطباح ما يركله** **قال** **وما لا يركله** لقوله تعالى واذا حلتكم فاصطادوا مطلقا
 من غير قيد بالماكل اذا الصيد لا يحل بالماكل **قال** **الشاعر** صيد الملوك ارايب وتعالب وادركت تصيدي الطباة
 ولان اصطباها سبب الانتفاع بجلده او شعره او ريشه او اسنانه فاع شوه وكل ذلك مشرور والله اعلم **قال**
كتاب الرهن **قال** **رهن** هو حيز من حق يكتف استيفاء منه كالدبر هذا حدة

الباري والكلب
 كالسهم فيها ذكر

معدودة المخرج فهو على الرهن مثل اجرة الحافط لان المساك خوله والحفظ واجب عليه فيكون موته عليه ركن كذا اجرة البيت الذي
عقده فيه الرهن وعن ابي يوسف اجرة المداوي على الراهن ينزله النفقة لانه سعي في تقيته ومن هذا الغنم جعل الابن اذا كان
ملك مضمونا لا بد استيفا كانت ثابته على الحمل والحناج الى اعادة يد الاستيفاء لانه على المالك فكانت من مونة الرد فيكون عليه
ان كان يفتقر اجابة فيقدر المضمون على الرهن وحصة الامانة على الراهن لان الرد لا عادة اليد وبه في الزيادة يد المالك اذا هو الموضع
فيما فيكون على المالك خلاصة اجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن فان شككنا في ذلك على الرهن كيف كان لان وجوبها لاجل الحبس وحسب
الحبس ثابت له في الكل اما المجل فلاجل الضمان فينتقد رقبته و لاداءه والنداء الحناية ينقسم على المضمون والامانة والمخرج على الركن
لان مونة المالك والعشر فيها خرج مقدم على الرهن للعقله بالعين ولا يسل الرهن في الباقي لان وجوبه لانه في ملكه لا يخرج منه لولا
باع الخارج كل في غير الرهن قبل ادا العشر يجوز كذا له ان يخرج العشر من مال اخر واذا كان ملكه ثلثا منه في رهنه على حاله بخلاف
استيفاء جزية شايح من الرهن حيث يسل الرهن في الباقي لانه يتبين بالاستيفاء انه لا يمكن قدر المستحق فكان الرهن شيئا من
الابتداء وتبين ان الرهن كان باطلا لا كذا كذا وجوب العشر لان وجوبه لا في ملك الراهن لا في ماله ولا في غيره ثم اذا خرج منه العشر
خرج ذلك الجزء من ملكه في ذلك الوقت فلم يوجب شيئا على الباقي لا طاريا ولا افتقارا وما اذا اذخرها مما يجب على الآخر غير امر
القاضي فهو منطوق كما اذا فقي دين عين بعين امر ان كان باس القضي وجعله ديناً على الآخر رجع عليه بمجرده امر القاضي من
غير نص صريح بحقه ديناً عليه لا يرجع عليه كما في المقتطع وعن ابي حنيفة رجه انه لا يرجع عليه اذا كان صاحبه حاضرا وان كان
بار القضي لا يملكه ان يرجع الامر الى القاضي فيما من صاحبه بذلك وقال ابو يوسف يرجع في الرجوعين وفي فرع مسألة المخرج
لان القاضي لا يملك على الحاضر ولا ينفذ من عليه لانه لو نفذ عليه امر بهار بمحجره عليه وهو لا يملك محجره عليه عند ابي يوسف
يملك فينفذ امره عليه والله اعلم **باب ما يجوز ان رهنه والارثان به وما لا يجوز**
قال لا يجوز رهن المشاع وقال الشافعي رجه انه يجوز لان وجوبه عنده استحقاق بوجه وتعيينه له والمشاع يقبل
ذلك لان كان استيفا فلا استيفا الحقيقي لا يتبع بالشئ بل كذا الحكمي **ولما** ان وجوبه ثبوت بد الاستيفاء واستحقاق الحبس
الدين لم يحصل بقصوده وهو لا يستيف من الوجه الذي بينا وذلك لا يحصل الا بثبوت اليد عليه وهذا شرط في الرهن ان يكون
مقبوضا بخلاف حقيقة الاستيفاء لان موجبها ملك العين المستوفاه فقط لا الحبس والملك يتصور في المشاع ولا يتصور
الحبس الا في رهنه لانه لا يسل بالمعاينة فيصير كانه رهنه يوما وبوم لا لهذا يستوي فيه ما تحتل القسمة وما لا تحتلها بخلاف
العينة حيث يجوز فيها لا تحتل القسمة لان موجبها الملك وذلك لا يمنع بالشئ وانما منعها لزوم عرامة العينة وذلك في القسمة
لا غير ولا يجوز من شرطه ايضا لان ثبوت اليد في المشاع لا يتصور لانه لو جاز لا مسكه هو ما حكم الرهن وبوم الحكم الملك فيصير كانه
رهنه يوما وبوم لا بخلاف اعادة حيث يجوز في المشاع من شرطه لا حكمها التكن من الانتفاع لا الحبس والشريك ممكن من ذلك
يجوز بخلاف غير الشريك والشئ الطاري يقع بقا الرهن في رواية الاصل عن ابي يوسف انه لا يقع لان حكم القضا السهل
من الابتداء فاشبه العدة رجه الاول ان الانتفاع بعد المصلحة وفي مثله يستوي الابتداء والبقا كالمحرمة في باب النكاح خلا
العدة لان المشاع لا يقع حكمها وهو الملك والمنع في الابتداء النفي للفرامة على ما عرف ولا حاجة الى اعتباره في حالة النفا ولهذا
يجب الرجوع في بعض الموصوب ولا يقع النسخ في بعض الموصون **قال** **ولا الثرة على الخمل دونها ولا ربح في الارض**
دونها ولا خمل في الارض ولا يفس شرط في الرهن على ما بينا ولا يمكن قبض الخمل بغيره وحده فصار في معنى
المشاع وعن ابي حنيفة ان رهن الارض بدون الشجر جائز لان الشجر اسم للمناصب فيكون استيفاء الاشجار رهنها بخلاف
ما اذا رهن الدار دون البناء لان البناء اسم للشيء فتكون الارض جميعها رهنها وهي مشغولة بملك الدار وان رهن الخمل
بواضعها جائز لانه رهن الارض بما فيها من الخمل وذلك جائز ومجاوزه ما ليس رهنه لا يمنع الصحة ويدخل في رهن الارض
الخمل والشجر على الخمل والزرع والربطة والبناء والغرس لانه تابع لاشغاله فدخل تبعها نصيبا للعقد بخلاف البيع حيث
لا تدخل هذه الاشياء في بيع الارض سوى الخمل لان بيع الارض والخمل يكون هذه الاشياء حايث ولا حاجة الى ادخالها في
البيع من غير ذلك بخلاف الموضع لهما حيث لا يدخل في الرهن من غير ذكر لانه ليس بتابع من وجهه طر لهذا الوابعا

لا يجوز

بكل قليل وكثير هو فيها او مستغلا يدخل المانع وهذه الاشياء تدخل وكذا تدخل هذه الاشياء في رهن الدار والقرية كما ذكرنا ولو
استحق بعضه ان كان الباقي يجوز ابتداء الرهن عليه وحده جائز وذلك بان يكون المستحق موصوفا معينا لان رهنه ابتداء يجوز كذا ايضا
وان كان الباقي لا يجوز ابتداء الرهن عليه بان استحق جزءا شايحا او ما هو في معنى الشايح كالبشر ونحوه بطر لانه تبين بالاستيفاء
ان الرهن باطلا ويصح التسليم كون الراهن او متاعه في الدار الرهونة حتى اذا رهن دارا وهو فيها وقال سلطانها اليك لا يرم الرهن
حتى يقول بعد ما خرج من الدار سلطانها اليك لا التسليم الاول وهو فيها وتقع باطلا لشغلها به فلا بد من تجديد التسليم بعد الخروج
منها اذا سلطها وتباعه فيها ويصح تسليم الدابة الرهونة الخمل الذي عليها فلا يتم حتى يلقى الخمل بخلاف ما اذا رهن الخمل دونها حيث
يكون رهنها تاما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة بفار كذا اذا رهن متاعا في دار او وعاء دون الدار والوعاء بخلاف ما اذا رهن
سرجا على دابة او لحما في راسه او دفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رهنه حتى ينزعه منها ثم يسلمه اليه لانه من تواع
الدابة بمنزلة الثرة الخمل حتى قالوا يدخل في رهن الدابة من غير ذكر **قال** **ولا الحرو والمدير وام الولد والمكاتب**
لان موجب الرهن توثيقه لا استيفاء ولا استيفاء هو متاعه من غير ذكر **قال** **ولا الحرو والمدير وام الولد والمكاتب**
وبالدرك والمبيع اي لا يجوز الرهن بهذه الاشياء اياها لانها كالنودبة والمعارضة والمشاركة وما لا الشركة فلان
فمن الرهن مضمون بما رهن به فكونه استيفا لا بنفسه فلا بد من ضمان الموصون به لينفع الرهن مضمونا كما به حيث حقق
استيفاءه من الرهن ولا امانات ليست بمضمونة ولا يمكن استيفاءها من الرهن لتجسها حال بقاها وعدم وجوب ضمان
بعد هلاكها فصار كالعهد الجاني والعهد المادون له في التجارة والشفعة فان الرهن على الجور لعدم الضمان فان العبد
غير مضمون على المولى والشفعة غير مضمونة على المشتري بخلاف الاعيان المضمونة كالعضوب وبدل الخلع والحرد بدل
الصالح عن درهم حيث يقع الرهن على الجور فيها متقرر اذا الواجب فيها القيمة والعين تخلص على ما عليه المحجور او القيمة
شبهه الرجوع على ما قاله البعض فيكون رهنه با ثمر رجونه او سببه **واذا** الدرك لان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل التوثيق
لان معنى الدرك ضمان الثمن عند استحقاق المبيع فالم يستحق لا يجب على البايع رد الثمن كذا بعد الاستيفاء حتى يحكم برود الثمن
ويصح البيع لا جبال ان يجوز المستحق المبيع بخلاف الكفالة به حيث يجوز لان الكفالة يجوز تعليقها بشرط ملام على ما عرف في موه
وهذا لان التزام المطالبة والتزام الانعكاس هلنا او مضافا الى المال جائز كافي الصور والملاء وليس فاسيا من معنى التملك ولا
كذلك الرهن لانه استيفا فيكون تملكها كبا سرحا لا يجوز تعليقها ولا اضا فاقا فاقا فاقا لو قبض الرهن بالدرك قبل
الرجوع بالاستيفاء فذلك رهن المشتري بذلك امانة لانه لا عقد حيث وقع باطلا بخلاف الرهن الدين الموعود وهو ان يقول
وهنتك هذا البت لنقرضتني وهكذا في رد الرهن حيث يملك بما ستم من المال لان الموعود جيل كالموعود باعتبار الحاجة بل جعل
موجودا اقتضاه ان الرهن استيفا ولا يستيف الرجوع بل يتلوه فلا بد من سبق الرجوع ليكون الاستيفا تعيينا عليه
لانه مضمون بجهة الرهن الذي يقع على اعتبار وجوده فيجعل له حكمه كالمضمون على سمر الشرا فيكون مضمونا عليه بالمال
ما سمي ومن قيمة الرهن اذا سمي قد الموعود وان لم يسم تذكر بان رهنه على ان يعطيه شيئا فذلك الرهن في يده وعلى الرهن
لداره ما شاء لانه بالهلاك صار مستقيا شيئا فيكون بيانه اليه كالمقرض كذا خلاص المضمون على سمر الشرا حيث يجب
على القايين جميع قيمته لانه مضمون بنفسه كالبيع الفاسد والمضروب فلا يتقدر بغيره ولا كذلك الرهن فانه مضمون بغيره
وهو الدين فيكون مقدرا به وروي المعلى عن ابي يوسف ان رهنه في الدين الموعود بالغة ما بلغت كالمضروب على
سمر الشرا وانما لم يبيع فلانه مضمون بغيره فانه مضمون بالثمن حتى اذا هلك ذهب بالثمن فلا يجب على البايع شي والرهن
لا يجوز الا با اعيان المضمونة بنفسها ولا يجوز الا با اعيان المضمونة بغيرها كالكفالة وان هلك الرهن بالمبيع ذهب بغيره شي لانه
لا اعتبار بالباطل فلا يجب على المشتري شي **قال** **وانما بيع بدني ولو موعودا** اي الرهن يقع بدني وان كان الدين موعودا
ولا يقع بغيره وقد بينا المعنى فيه وهو ان الرهن استيفا والاستيفا يتحقق في الواجب وهو الدين ثم وجوب الدين ظاهر
يكني لجهة الرهن ولا يشترط وجوب حقيقة حتى لو ادعى على رجل ديناً فادركه مثلاً فأنكر المدعى عليه فصاحه على جسمه به
على انكار واعطاه بها وهذا ليسا به حسيه فذلك الرهن عند المرفق ثم تصادقا ان الدين عليه فان المرفق يضمن قيمته

دفع
كأن

الاشياء لا يجوز تعليقها ولا اضا فاقا فاقا فاقا

الرهن بالدين الموعود

لا يجوز الرهن الا با اعيان
المضمونة بنفسها

بكل

فكذلك لا يملك بطريق الرهن وعند ما ملك بطريق البيع ملكه بطريق الرهن ايضا لان الرهن نظير البيع من حيث وجوب
المبادلة وجوب الضمان على المرتفع كوجوب الثمن على المشتري واذا كان للاب والابنه الصغير والجد والمأذون له في التجارة ولا
دين عليه من غير ان له صغير فله الرهن الاب مناع الصغير من نفسه او من ابنه الصغير او من عبده الناجر جاز لا الاب لو نور شقيقه
نزل منزلة شخصين واقترنت عبارته مقام عيارين كما في بيعه مال الصغير من نفسه ولو فعل الوصي ذلك والمسئلة على ما
لا يجوز لانه وكيل محض والاصل ان الواحد لا يتولى طرفي العقد في الرهن كما في البيع ترك ذلك في الاب لما ذكرنا وليس الوصي كالاب
ثان شقيقته فاصرة فلا يعده عن الحقيقة والرهن من ابنه الصغير ومن عبده الناجر بمنزلة الرهن من نفسه فلا يجوز
خلاص ابنه الكبير وابيه وعبده الذي عليه دين حيث يجوز رهنه منهم لانه اجنبي عنهم ولا ولاية له عليهم خلاص الوكيل
بالبيع حيث لا يجوز بيعه منه لانه متقرب منه ولا فائدة في الرهن لان له حكما واحدا وهو ان يكون حضوره بالاف من قيمته ومن
وذلك لا يختلف بين الاجنبي والقرىس ولو رهن الوصي مال اليتيم عند الاجنبي تجارة باسرها او رهن اليتيم دين لزمه بالتجارة صح
لان الاصل له التجارة فتميز المال فلا يجدد من الرهن لانه يافى واستيعا لورهن الاب مناع الصغير فادرك الابن ومات
الاب فليس للابن ان يسترد حتى يقضي الدين لان نصرة الاب عليه نافذة لا زل له بمنزلة نصرة نفسه بعد البلوغ ولو كان
عليه الاب دين لرجل من رهن به مال الصغير فقصاه الاب بعد البلوغ رجع به في مال الاب لانه مضطر اليه حاجته الى الاستعانة به
فانسه مع الرهن وكذلك اذا اهلك قبل ان يبلغه لان الاب يصير ناضيا دينه به ولو رهن الاب مال الصغير دين على نفسه
وبدين على الصغير جاز لا شتما له على امرين جازين ثم حكمه في حصة دين الاب حكمه فيما لو كان كله رهنا بدين الاب وكذا الوصي
والجد والاب والوصي ولو رهن الوصي متاعا للقيم في دين استدانه عليه وقبضه المرتفع ثم استعان الوصي لحاجة اليتيم متاعا في يد
الوصي فحكم من مال اليتيم لا يفعل الوصي كقوله بنفسه بعد البلوغ لانه استعان بحاجة الصغير ولا يكون متعديا لذلك ولو اهلك
الرهن في يد الوصي لا يفسد من الدين شي لم يرد عن ضمان المرتفع بالا سترداد الوصي هو الذي يهال به على ما كان ولو استعانه
لحاجة نفسه ضمنه للصغير لانه متعدي فيه احدى ولاية الاستعمال في حاجة نفسه ولو عصبه الوصي بعد رهنه واستعمله
في حاجة نفسه حتى يهلك عند من قيمته لانه متعدي في حق المرتفع بالغصب والاستعمال وفي حق الصبي بالاستعمال
في حاجة نفسه فيقضي بالضمان الدين ان كان قد دخل وان فضل شي كان لليتيم لانه بدل ملكه وان لم يبق بالدين بقضي في مال
اليتيم لان الدين عليه وانما يقضي الوصي بعد رهنه وان كان الدين موجلا فالبقية رهن ما اذا حل كان على ما ذكرنا ولو اذن
عصبه واستعمله لحاجة الصغير ضمنه الحق المرتفع لحن الصغير لان استعماله في حاجة الصغير ليس متعديا في حقه وكذا اذا اخذ
لان له ولاية اخذ مال اليتيم ولهذا اذا اخذ الوصي بعصب مال الصغير لا يلزمه شيء لانه لا يتصور رغبته مال
اليتيم لما ان له ولاية اخذ ما اهلك في يده يضمنه المرتفع فبالحاجة بدنيه ان كان قد فعل ويرجع الوصي على الصغير لانه ليس متعديا
في حقه بل هو عامل له وان كان لم يحل يكون رهنا عند المرتفع ثم اذا حل الدين ياخذ به ويرجع الوصي على الصبي لما ذكرنا وال
رهن من الجوز والكحل والموزون والمراد بالجز من الذهب والفضة وانما جاز رهن هذه الاشياء كما لا يستنفذ
منها فكانت محلا للرهن قال **فان رهنه تجسسا وملكته هلكت منتهى من الدين ولا عبرة للبيوع لان**
المجودة لا قيمة لها عند المقابلة بالجنس في الاموال الربوية وهذا على خلافه غير ان اى حصة فانه يصير مستوفيا
عنده اذا هلك باعتبار الوزن قلنت قيمته او كثرته لما ذكرنا عند ما ان لم يكن في غبطر الوزن ضرر باحد ما بان
كانت قيمة الرهن مثل وزنه فكذلك وان كان فيه الخاق ضرر باحد ما بان كانت قيمته اكثر من وزنه او اقل من الوزن
قيمتها من خلاف جاسه ليستقص فضل الرهن ثم جعل الضمان رهنا مكانه وملك المرتفع الهالك بالضمان لا كما لو اعتبرا
الوزن وحده من غير اعتبار صفته من جودة او رداء واستفطنا القيمة فيه اضرارا باحد ما اعتبرنا القيمة
وجعلناه مستوفيا باعتبارها ادي الى الربا ففهم ما ذكرنا او جوع خيغهم بقوله ان المجودة سا فطه عند المقابلة
بالجنس في الاموال الربوية واستيفاء الردي بالجيد او بالعكس جاز عند التراضي وهذا لا يحتاج الى نفسه ولا
يكن تقصدا باحباب الضمان عليه لعدم المطالب لان الانسان لا يضمن ماله نفسه فتعذر النقصين وتعذر النقص

لا
في

تجساره للمراعى باعتبار الظاهر ذكره بعد في الجمع وكذا لو اشترى عبدا ورهن بالثمن فذلك الرهن ثم ظهر ان العبد حرا او
مستحق حجب على البائع ان يضمن الاقل من قيمة الرهن ومن ثمن العبد لان الدين كان ثابتا ظاهرا فيثبت عليه احكامه لان
الاحكام الشرعية تنبني على الظاهر والله تعالى هو الذي يتولى السرار وكذا لو اشترى عبدا او شاة ذكبه او خلاصه من
يتمه نوبا ثم ظهر العبد حرا او الشاة ميتة والحل جاز كان الرهن مضمونا لما ذكرنا **وراس مال السلم وقيل المصروف**
والسلم فيه اي يجوز الرهن بهذه الاشياء وقال زفر لا يجوز لان حكمه الاستيفاء وذلك بالاستنباط لاختلاف المجلس والاستيفاء
حرام في بدل المصروف والسلم ولما انه استيفاء من الوجه الذي يبين وهو المضمون بالرهن وانما يصير مستوفيا
بالمال لانه لا يكون له بعد امانته في يده حتى تجب نفقته جيا وكفنته ميتة على الراهن ولو كان مستوفيا به
لوجب على المرتفع ومعا من حيث المالية حجب واحد فيجوز استيفاء الامانة **فان هلك ما مستوفيا**
لوجه والمقبض واتحاد المجلس من حيث المالية وهو المضمون فيه هذا اذا هلك الرهن قبل الافتراق وان افتراق قبل
الهلاك بطل المصروف والسلم لغو التمسك حقيقة وحكامه اذا كان رهنا ببدل المصروف او براس مال السلم وان كان
رهنا بالسلم فيه لا يبطل بالافتراق لان قبضه لا يجب في المجلس ان هلك بعد الافتراق صار مستوفيا للسلم فيه ثم السلم كما
اذا كان رهنا براس المال وبطل المصروف وهلك قبل الافتراق يصير مستوفيا لدينه حكما فيتم المصروف والسلم ولو تفاخا السلم
وبالسلم فيه رهن يكون ذلك رهنا براس المال استحضانا حتى يحبس به والقياس لا يحبس به لانه دين اخر وجب بسبب اخر
وهو النقص والسلم فيه وجب بالعقد ولا يكون الرهن باحد رهنا بالاخر كما لو كان عليه دينان درهم ودينار وباحد هما
رهن فقصاه الذي به الرهن او ابراء منه ليس له حبس به بالدين الاخر وجه الاستحسان انه ارتفع بحقه الواجب بسبب
العقد الذي جري بينهما وهو السلم فيه عند عدم النقص وراس المال عند النقص فيكون محبوسا به لانه بدل له مقام مقامه
اذا الرهن بالشيء يكون رهنا ببدل كما اذا ارتفع بالمضمون فذلك المضمون صار رهنا بقيمته ولو هلك الرهن بعد النقص فحكم
بالسلم فيه لانه رهنه به وان كان محبوسا بغيره كان باع عبدا او سلم المبيع واحد بالثمن رهنا ثم تقايلا البيع له ان يحبس لانه
المبيع لانه بدل الثمن لو هلك المضمون فحكم بالثمن لانه من هون به وكذا لو اشترى عبدا شرا فماسدا وادي ثمنه كان للشرى
ان يحبس المبيع عند الفسخ ليستوفي الثمن ثم اذا اهلك المبيع يملك بقيمته فكذلك اذا اهلك الرهن بالسلم فيه في مستلثنا
عليه راس السلم ان يدفع مثل السلم فيه الى السلم اليه وباخذ راس المال لان الرهن مضمون به وقد بقي حكم الرهن الى ان يهلك فصار له
رب السلم بلاك الرهن مستوفيا للسلم فيه ولو استوفاه حقيقة ثم تقايلا او استوفاه بعد الاقالة لزمه رد المستوفى
واسترداد راس المال فكذلك اذا اهلك الرهن في باب السلم لا تخلف الفسخ بعد ثبوته فبذلك الرهن لا يتطل **والاب**
والاب ان رهنه بدين عليه عيبا الطفلة اي لو ولد الصغير لانه يملك ايداعه وهذا انظر منه في حق الصبي لا في ثمن المرتفع
تحفظه البالغ عانة العزامة ولو هلك فذلك يسمو او الوديعة امانته والوصي في هذا كالأب لما بينا عن ابي يوسف وروى انهما
لا يمكن ذلك وهو القياس لان الرهن ايقا حكما فلا يملكه الا يدا حقيقة وجه الاستحسان وهو الظاهر ان حصة الايضا
اذا اهلك الصغير من غير عوض يقابله في الحال وفي الرهن نصب حافظ لمال الصغير في الحال مع بقا ملكه فيه فاقترعا اذا
جاز الرهن بغير المرتفع مستوفيا دينه عند هلاكه حكما ويصير الاب والوصي مؤثما له به ويعثمان ذلك الفكر للصغير
وذكر في النهاية عزرا الى الترتيب وهو الى اللاتي ان قيمة الرهن اذا كانت اكثر من الدين يضمن الاب بغير الدين والوصي بقدر
القيمة لان الاب ان ينفذ مال الصبي وكذلك الوصي ثم قال وذكر في الدخيرة والمعنى النسبية بينهما في الحكم وقال لا يضمن
الفضل لانه امانة وهو دية عند المرتفع ولها ولاية الادعاء وكذا لو سلط المرتفع على البيع لانه فوكيل على بيعه وهما يملكانه
ثم اذا اخذ المرتفع الثمن بدونه وجب عليه مثل لانها او يدا دينها بماله اصل هذه البيع ثار الاب او الوصي اذا باع مال
الصغير من غير نفسه نفع الخاصة ويضمنه للمبي عند ما عند ابي يوسف لا نفع الخاصة فيما خلا البائع الثمن من المشتري
للصغير وبأخذ المشتري دينه من البائع على هذا الخلاف الوكيل بالبيع اذا باعه من غير نفسه نفع الخاصة بنفس
البيع عند ما يضمن الوكيل الثمن للوكيل عند لا نفع اذا كان من اماله انه لا يملك قضاء دين نفسه بمال الصبي بطريق البيع

فكذلك

وقيل هذه أربعة ما اذا استوفى زواجا كان الجهاد ثم علم بالزنا فيه وهو معروفه وقيل لا يصح البناء لان جهدا فيها مع ان
في المشهور عنه في هذا مع ان يوسف وقاله قاضي خان ان البناء صحيح لان عيسى بن ابراهيم قال قول محمد او لا كقول ابي حنيفة
واخر كقول ابي يوسف ولا كان مع ان حنيفة قاله في الزبور في تلك المسئلة فبقية استيفاء الحق وقد تم هلاكه
والمرحوم بقية ليستوفي من غير فلا بد من نقص القبط وقد امكن بالنصين ثم **الاصول** فيه عند ابي حنيفة ان العبرة
للوطن دون الجوده والصياغة لان الوزن اصل والجوده وصف فلا يعتبر الوصف الا عند الضرورة كما في الوصايا والنقص
في امر الالهة وعاد الاكسار فيها اذا كان الرهن مصرغا يضمن المرتفع فيه المضمون منه بالغا بالغ ولا يصح حصة
الامانة ان كان بعينه لانه يملك المرتفع المنكسر بقدر ما مضى وخرج ذلك من ان يكون رهنا ويجعل الضمان رهنا عاكبه
وان شأنا الرهن ان يفتك المنكسر جميع الدين وليس له ان يجعله بالدين لانه حكم جاهلي **والاصول** عند ابي يوسف ان الجوده
والصياغة معتبرة بنفسها غير تابعة للوزن في حق الضمان لانها متفرقة حق العبد ولا تجعل تبعها اذا لم يود الى
الربا كما تعتبر في الوصية وفي مال الصغير حتى يعتبر من وجع الجوده من الثلث ولا يجوز لولي الصغير ان يبيعه بثلث
من جنسه وقيمه اقصر منه فاذا اعتبرت الجوده صارت كافيا عين فنضم الى الوزن فيقدر الدين في المجموع هـ
صار مضبوذا والباقي امانة ثم عند الهلاك يصير مستوفيا ما لم يود الى الاضرار باجرهما او الربو **ادعي اليه**
ضمن المرتفع المضمون منه من خلاف جنسه وجعل رهنا مأكانه وملك الرهن على ما بينا وعند الاكسار هو الخيار ان يشأ
افتك جميع الدين وان شأنا ضامنه قيمة الرهن كلها ان كان كله مضبوذا وان كان بعضه امانة فبضمه قدر المضمون منه وملك
المرتفع من الرهن بحسب ما يكون الامانة رهنا على جالده مع الضمان ونقص الامانة منه كمالا بلزمر من المشاع وليس
له ان يجعل المنكسر بالدين لما ذكرنا **والاصول** عند محمد ان الجوده والصياغة تابعة للاصل وهو الوزن ولا تعتبر في
المعاملات الا اذا كانت جنسها وتعتبر في المضمونات ثم ينظر ان كان في الوزن وقيمه وذا بالدين وزيادة بصرف الدين
الوزن والامانة الى الجوده والصياغة وان لم يكن في الوزن وفاو في قيمته وقابله صرف من قيمته الى الوزن الى تمام
الدين فجعل مضبوذا والباقي امانة ثم عند الهلاك يصير المرتفع مستوفيا دينه ما لم يود الى الاضرار باجرهما او الربو
فان ادعي اليه احداهما ضمن المرتفع قدر المضمون منه من خلاف جنسه ويكون رهنا بالدين ويملك المضمون كقول ابي يوسف
وعند الاكسار كان خيار ان يشأ افتك جميع الدين وان شأنا جعله بالدين ما لم يود الى الاضرار باجرهما او الربو فيعتبر
حالة الاكسار بحالة الهلاك ثم حبس هذه المسائل على ثلاثة انقسام قسم فيها اذا كان الرهن مثل وزن الدين وقسم فيها اذا
كان وزنه اقل من الدين وقسم فيها اذا كان وزنه اكثر من الدين وكل قسم ينقسم الى قسمين الى حالة هلاك الرهن والى حالة الاكسار
القسم الاول ينقسم الى ثلثة انقسام اما ان يكون القيمة مثل الوزن واقل واكثر وينقسم كل قسم من الاخرين على جنسه انقسام
على ما بين قيمته اقل من قيمته وعشرين فيهما القسم الاول رهن ثلثه فقه وزنه عشرة وقيمه عشرة بعشرة فملك
بالدين اتفاقا اعتبارا للوزن او لعدم الضرر باجره وان اكسر فعندها ان شأنا افتك جميع الدين وان شأنا ضامنه قيمته من جنسه
او من خلاف جنسه وجعله رهنا مأكانه وملك المرتفع المنكسر وعند محمد ان شأنا الرهن ان شأنا افتك جميع الدين وان شأنا جعله بالدين
وان كانت قيمة اقل من وزنه فملك نعتا في حنيفة يصير مستوفيا دينه اعتبارا للوزن وعندها يضمن المرتفع قيمته من خلاف
جنسه ويكون رهنا لان استيفاءه مقرر بالمرتفع وان اكسر ضامنه قيمته من خلاف جنسه وملك المضمون وجعل الضمان
رهنا بالاتفاق وان شأنا افتك جميع الدين وليس له ان يجعله بالدين بالاتفاق اصاعدها فظاهر وكذا عند محمد لان المرتفع مضمون
كافي حالة الهلاك وان كانت قيمة اكثر من وزنه فملك مقرر مستوفيا دينه بالاجماع اعتبارا للوزن وعنده وصرفا للامانة الى الجوده
والمضمون الى الوزن عند محمد وعند ابي يوسف وان كان يصرف الضمان والامانة الى الوزن والجوده لكن صار مستوفيا بقدر
المضمون منه الباقي امانة وان اكسر ضمن جميع قيمته من خلاف جنسه عند ابي حنيفة لان وزنه كله مضمون وهو المضمون وعنده
وجعل الضمان رهنا وملك المرتفع المنكسر وان شأنا افتك جميع الدين وعند ابي يوسف يضمن المرتفع بقدر المضمون منه والباقي
امانة حتى اذا كان يساوي حصة عشرة والمسئلة على ما مضى ثلثه وهو عشرة فملك المرتفع ثلثي الدين وثلث العين امانة يكون

مستوفيا

اطعام

رهنا مع الضمان ويفصل كمالا يكون الرهن مستوعبا وان شأنا افتك جميع الدين وليس له ان يجعله بالدين وعند محمد ان شأنا جعله
بالدين كما في حالة الهلاك وان شأنا افتك جميع الدين **القسم الثاني** وهو ما اذا كان وزنه اقل من الدين بان رهن بحشرة
ثلثا وزنه ثمانية مثلاً فهو على حصة اوجه اما ان يكون قيمته مثل وزنه ثمانية او اقل او اكثر من وزنه واقل من الدين تسعة
او مثل الدين عشرة او اكثر من الدين خمسة عشر فعند الهلاك يصير مستوفيا دينه بقدر وزنه في الوجه كمالا عند
ابي حنيفة فذهب ثمانية من دينه ويرجع يد رهنه على الرهن لان العين للوزن دون الجودة والصياغة وعند الاكسار يضمن
المرتفع جميع قيمته على وجه لا يكون رهنا وبذلك المرتفع المنكسر لان العبرة للوزن وعنده على ما بينا وزنه
جميعه مضمون فيضمن قيمته بالغة ما بلغت ولو بلغت الوفا لان شأنا افتك بالدين كله ولا شيء له عليه لانه لا اعتبار للجوده وعنده
محمد وان كانت مثل وزنه فملك ذهب من الدين بقدر وزنه اذا ضرر عليه فيه ويرجع المرتفع بالفضل على الراهن وان
انكسر خير الراهن بين الثمينين ولا فتكاك عند ابي يوسف وعند محمد غير بين تركه بالدين بقدره وبين لا فتكاك وان كانت
قيمه اقل من وزنه فعند الهلاك يضمن قيمته ويكون رهنا عاكبه ولا يجعل بالدين لان فيه ضرر على المرتفع ان ذهب من الدين قدر وزنه
وان ذهب قدر قيمته يلزم الربو الا اذا رضى المرتفع بذلك حاق حقه قدر وزن الرهن لان القبح حقه وان انكسر خير الراهن بين الثمينين
يفتك جميع الدين وبين ان يضمنه قيمته من خلاف جنسه او من جنسه زيادة ويكون رهنا عاكبه وليس له ان يجعله بالدين عند
محمد لما فيه من الاضرار بالمرتفع كما في حالة الهلاك الا برضا المرتفع وان كانت قيمته اكثر من وزنه واقل من الدين تسعة فعند
الهلاك خيار الراهن ان يشأ افتك وان شأنا ضامنه قيمته من خلاف جنسه او من جنسه جديا قيمته مثل قيمة الرهن فيكون رهنا عاكبه
لانه لو ذهب من الدين بقدر وزنه ينشور الراهن وان ذهب بقدر قيمته لزم الربو فنحن ما ذكرنا ان انكسر خير الراهن بين
بين الا فتكاك وبين تضمين المرتفع ثم يكون الضمان رهنا عاكبه وكذا اذا كانت قيمته مثل الدين عشرة لما بينا من مذهبهما وان كانت
قيمه اكثر من الدين خمسة عشر فملك غير المرتفع ثلثه عند ابي يوسف ويرجع يد دينه ويملك المرتفع وثلثه على ملك الراهن
بفضل ويكون رهنا مع الضمان لان الجوده والصياغة معتبرة عكده كاجين وكذا ان انكسر عكده لما بينا عند محمد ان هلك ضمن
قد رالدين من قيمته من خلاف جنسه فيكون رهنا عاكبه وان انكسر يتظر ان ينقص بالاكسار فكذا زيادة على الدين فلا ضمان
على المرتفع لان الزايد امانة عنده على ما بينا من اصله وان كان النقصان اكثر من الزايد على الدين خير الراهن بين الثمينين فانكسره
جميع الدين وبين تضمين المرتفع قدر الدين من قيمته من خلاف جنسه ويكون رهنا عاكبه **القسم الثالث** وهو ما اذا كان
وزنه اكثر من الدين بان رهن ثلثه فقه وزنه خمسة عشر بعشرة دراهم فهو على حصة اوجه اما ان كانت قيمته مثل وزنه او اكثر
من وزنه او اقل من وزنه او مثل الدين او اقل من الدين فان هلك ذهب بالدين ثلثاه مضمونا وثلثه امانة عند ابي حنيفة رحمه
كيف ما كانت قيمته لانه لا يعتبر عند الهلاك الا الوزن وان انكسر فهو بالخيار ان شأنا افتك جميع الدين في الصور كلها وان شأنا ضامنه ثلثي
جنسه بالغا بالغ لانه لا يعتبر الا الوزن فان كان وزنه كله مضمونا ضمن جميع قيمته وان كان بعضه فبضمه ويكون الضمان رهنا وملك
المرتفع قدر ما ضمن من الرهن وهو الثلثان والثلث امانة يبقى على ملك الراهن ويكون رهنا مع الضمان ويفصل كمالا بلزمر من
المشاع وعندها ان كانت قيمته مثل وزنه فعند الهلاك يذهب بالدين ثلثاه امانة وثلثاه مضمونا وان انكسر فعند ابي يوسف
خير الراهن ان شأنا افتك جميع الدين وان شأنا ضامنه ثلثي قيمته ويكون رهنا مع الباقي على الوجه الذي ذكرنا لا في حنيفة وعند محمد ان شأنا
جعل ثلثيه بالدين واخذ ثلثه وان شأنا افتك جميع الدين لما عرفت من اصله وان كانت قيمته اكثر من وزنه وعشرين فان هلك ذهب
بالدين مضمونا واما امانة وان انكسر فعند ابي يوسف ان شأنا افتك بالدين وان شأنا ضامنه قدر الدين والباقي امانة يكون رهنا مع الضمان
وبفضل لما بينا وبذلك المرتفع المضمون وعند محمد ان ينقص بالاكسار قدر الزايد على الوزن او اقل لا يعتبر النقصان لان الامانة
تصرف اليه عند اختياره على الفتكاك وان زاد النقصان على ذلك حتى صارت قيمته اقل من وزنه خير الراهن ان شأنا ترك ثلثيه
بالدين واخذ الثلث وان شأنا افتك بالدين وليس له ان يضمنه لما عرفت من مذهبه وان كانت قيمته اقل من وزنه واكثر من الدين
اثني عشر فان هلك يضمن المرتفع قدر الدين وهو خمسة اسداس قيمة القلب لان العبرة عندهما للوزن والقيمة جميعا وبالوزن
والقيمة وقابا بالدين وزيادة والمضمون في الرهن عشرة والباقي امانة وان انكسر ضامنه حصته وهو عشرة اجزاء من اثني عشر جزءا

عنده

خمس
رويا

منه لان المصروف منه خمسة اسداسه باعتبار القيمة لا باعتبار الوزن لانها معتبرة عند ما كان قيمته مثل الدين
ان هكذا ضمن الرهن جميع قيمته لتعذر جعله مستوفيا باعتبار الوزن او القيمة وقاله في المحيط ضمن الرهن بغير
لان القيمة معتبرة عند ما كان الوزن لا بالقيمة بقدر المضمون من الرهن وهي عشرة لان قيمة العشرة من الرهن
اقل من عشرة الدين فباعتبار ما جعله هالكما فيه وان شافضه عشرة من خلاف جنسه ويكون رهنا عنده ودينه على
حاله بقية للمضروع نفسه وان انكسر ضمن قيمته لان القيمة معتبرة مع الوزن عند ما وفيت عشرة فيتوكل جميع القلب عليه
عشرة وان كانت قيمته اقل من وزنه فاما نية ان هكذا ضمن قيمته ورجع بدونه لان القيمة للمعاملة مع الوزن عند ما وازر
الوقت في الوزن لا يرد في القيمة فيعتبر وله ان يضمن قيمة العلب ثمانية ويكون رهنا عنده وان انكسر ضمن جميع قيمته لماعرف
قال ومن باع عبدان على ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه فامتنع بغيره **والبيع فسخ البيع الا ان يدفع المشتري**
الثمن حالا او قيمة الرهن رهنا وهذا استحسنان والقياس الا يجوز هذا البيع بهذا الشرط وعلى هذا القياس والاستحسنان
اذا باعه شيئا على ان يعطيه كفلا حاضرا في المجلس فقبل الكفيل لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد من الطرفين
البيع ولا في صفقة وهو مبيع منه وجب الاستحسنان انه شرط طام للعقد لان الرهن لا يستثنى وكذا الكفالة والاشارة
بلاي العقد فاذا كان الكفيل حاضرا في المجلس وقبل اعتبر به العيني وهو الملامة فصح العقد واذ لم يكن الرهن ولا الكفيل بعينا
او كان الكفيل غائبا حتى امتنع قالم سبق معنى الكفالة والرهن للمعاملة فكان لا اعتبار بعينه فيفسد ولو كان الكفيل غائبا فحضر
في المجلس وقبل مع كذا الوهم يكن الرهن مبيعا فاما على تعيين الرهن في المجلس او نقد المشتري الفسخ حالا جاز البيع وبعد
المجلس لا يجوز قوله فامتنع لم يجر اي امتنع المشتري من تسليم الرهن لم يجز على تسليمه وقال زفر بغيره لانه صار بالشرط حقا
من حقوقه كالكفالة المشروطة في عقد الرهن فامتنع الرهن تبرع ولا جبر على المتبرع كالكفيل غير ان البيع باختيار
ان شارعي يترك الرهن وان شافضه البيع لانه وصفت من عيوبه فيه ففواته بوجوب الخيار كسلالة البيع عن العيب في البيع
لان يدفع المشتري الثمن حالا لحصول الغصود او يدفع قيمة الرهن رهنا لان الغصود من الرهن المشروط بحصول قيمته
قال وان قال البيع اسكرك هذا الترتيب حتى اعطيك **الثنى فهو رهن** وقال زفر لا يكون رهنا ومثله عن ابو يوسف
لان قوله اسكرك يحمل الرهن ويحمل الايداع والثاني اقلها فيقتضي بثبوت خلاص ما اذا قال اسكرك يدريك او ما لك على لانه لما
ثابته بالدين فقد جبر حصة الرهن **قال** انه في ما يتي في معنى الرهن وهو المجلس الى ابقاء الثمن والعبرة في العقد للعاين
حتى كانت الكفالة بشرط براءة الاصل والحوالة بشرط عدم براءة المحال لقاله لا يزعم انه لو قال ملكك هذا بكذا يكون بيعا
للمتبرع بوجوب البيع كانه قال له بعتك بكذا او اقرق بين ان يكون ذلك الثوب هو المشتري او لم يكن بعد ان كان بعد المتبرع
لان البيع بعد المتبرع يصلح ان يكون رهنا بثبوت حتى يثبت فيه حكم الرهن خلاص ما اذا كان قبل القبض لانه محبوس بالثمن وضمانه
عالم ضمان الرهن فلا يكون مضموما بضمائنه بخلافه لا سيما له اجتمعا معها حتى لو قال له اسكرك البيع حتى اعطيك الثمن قبل
القبض فملك انفسح البيع ولو كان البيع شيئا يفسد بالملك كالخمر والجيد وبها المشتري وخالف البايع عليه الثلث جاز للبايع
ان يبيعه ووسع المشتري ان يشتره ويصدق البايع بالزيادة ان باعه باكثر من الثمن الاول لان فيه شبهة **قال**
والرهن عديم بالثمن لا باخذ احدهما بقضا حصته كالباع لان المجموع محبوس لكل الدين فيكون الجميع محبوسا بكل جزء من اجزاء
الدين تحصيله للتصود وهو البايع في المجلس على ابقاء فصار كالباع في يد البايع وهو المراد بقوله كالباع في يد البايع وان سمي
كل واحد منهما شيئا من الدين الذي رهنه به فكل ذلك الجواب في رواية الاصل لان العقد لا يتفرق التسمية كالباع وفي الزيادة
له ان يبيع احدهما اذا ادعى ما سأل ان التفرق يثبت في الرهن بتسمية حصته كل واحد منهما لان قبول العقد في احدهما لا يكون
شرطا لصحة العقد في الآخر حتى اذا قبل في احدهما مع فسخ البيع لان العقد فيه لا يتعدد بتفصيل الثمن ولهذا لو قبل
البيع في احدهما دون الآخر بطل البيع في الكل لان البايع ينصرف بتفصيل الصفقة عليه لما ان العادة قد جرت بضم الردي الى الجيد
في البيع فلتحتمل التفرق لا كذا كذا الرهن لان الرهن لا يتصور بالتفرق ولهذا لا يبطل به وهذه الرواية هي الاصح
قال ولو رهن عينا عند رجلين مع سوا كانا شر كمين في الدين او لم يكونا شر كمين منه ويكون جميع العين رهنا عند

كلاهما

كل واحد منهما لان الرهن اضيف الى كل العين في صفته واحدة ولا يكون شايها باعتبار تعدد المستحق لان موجه جعله محبوسا بالكل
وهو لا يقبل الوصف بالتجزئ فصار كله محبوسا بدين كل واحد منهما اذ لا يضاف في استحقاق المجلس ولهذا الرهن لا ينقسم على اجزا
الدين بل يكون كله محبوسا بكل الدين وبكل جزء من اجزائه فكذا هذا يكون محبوسا بدينهما ويدفع كل واحد منهما على الاقل اده
وبكل جزء من اجزائه بينهما فلا يشوبه خلاف العينة من رجلين حيث لا يجوز عندنا ان ينقسم على اجزائه فكذا هذا اذا كان
الملك لكل واحد منهما في الكل فتثبت الشيوع من رتبة فان غلبا فكل واحد منهما في رتبته كالعقد في حق الآخر هذا اذا كان
لا يتجزئ فلهما وان كان ما يتجزئ وجب ان يحبس كل واحد منهما النصف وان دفع احدهما كله الى الآخر وجب ان يضمن البايع
عند ان يبيعه خلاصا لها واصل المسئلة الود بركة فيما اذا اودع عند رجلين شيئا فقبل القسمة فدفع احدهما كله الى الآخر فان
الدافع يضمن عند خلاصها **قال** **والصوف على كل حصة دينه** لان كل واحد منهما يصير مستقرا بالملك اذ ليس
احدهما باوولي من الاخر فيقسم عليهما لان الاستيفاء مما يقبل التجزئ **قال** **فان قضي دين احدهما فالرهن عند الآخر**
لان كل محبوس بكل جزء من اجزا الدين فلا يكون له استرداد شيء منه مادام شيء من الدين باقيا كما اذا كان الرهن واحدا وكالبيع اذا
ادى احد المشتريين حصته او مشتري واحد ادا حصة بعض الباع اذا رهن رجلان دين عليهما رجلا رهنا واحدا فموجب
والرهن رهن بكل الدين والمشتريان يسكنه حتى يستوفي جميع الدين لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شيوع فصار رهنين للبائع
وهما نظير المشتريين **قال** **وبطل بينة كل واحد منهما على رجل انه رهنه عبده وقبضه معناه** ان رجلا في يده عبد
فأقام رجلا بينة انه رهنه العبد الذي في يده فهو باطل لان كل واحد منهما اثبت بينة انه رهنه كل العبد فلا يتصور ذلك لان العبد
الواحد لا يستعمل ان يكون كله رهنا لهذا وكذا رهنا لذلك في ذاته واحدة فيمنع القضاة وكذا يمنع القضاة لاحدهما لعدم الاولوية
ولا وجه الى القضاة بالنصف لانه يودي الى الشيوع فتعذر العمل بالبينة ثانيا وترا ولا يمكن ان يقدركا فصار رهنا معا استحسانا
استحسانا كالمعاملة الخارج لان ذلك يودي الى العمل بخلاف ما انقضته الحجة لان كلامها اثبت بينته حسبما يكون وسيلة الى ملك
كل العبد بالاستيفاء وبالقضاة يثبت حسب يكون وسيلة الى ملكه شرط بالاستيفاء فلا يكون عملا على وفق الحجة فكان العمل به
بالقياس اولى لقوله المستتر وهو ان كل واحد منهما يثبت الحق ببينته على حد ولم يرض بزيادة الاخر بخلاف ما اذا ارعاهما
لان العقد فيه من جانب الزاهن واحد وهذا يثبت لكل واحد منهما عقدا اخر والرهن بعقد من مختلفين لا يجوز بخلاف ما لو كان
ذلك بعد موت الزاهن على ما بين من الفرق فاذا وقع باطلا فاذا ملكك امانة لان الباطل لا حكم له **قال** اذا لم يورثا فان اذنا
صاحب الخارج اذ لم يورثا لانه اثبتته في وقت لا يورثه فيه احد وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما كان صاحب اليد اولى لان تمكنه
من القبض دليل على سببه كدعوى نكاح امرأة او شراب من واحد **قال** **ولو مات رهنه العبد في يد باعه فهو على**
ما وصفنا كان في يده كل واحد منهما نصفه رهنا حقة وهذا استحسنان وهو قول ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله في القياس هذا باطل
وهو قول ابو يوسف رحمه الله لان المقصود من الرهن الحبس للاستيفاء وهو الحكم الاصيل لعقد الرهن فيكون الحكم حكم بعقد الرهن
اذ لا يثبت الحكم بدونه ولعله وان باطل للشيوع كما في حالة الحيوة وهذا استحسنان ان العقد لا يورث اذ لا يورث حكمه وحكمه في حالة
الحيوة الحبس والشايح لا يقبله وبعد الموت لا يستيفاء بالبيع من ثمنه والسابع يقبله **قال** **وكذا اذا ادعا رجلان نكاح امرأة او ادعت**
اقتنا او ضمن نسوة النكاح على رجل فان البينتان تفاوتا في حالة الحيوة وقبلتاها بعد المات لان حكمها في حالة الحيوة ثبتت
ملك النكاح وهو لا يقبل الا تقسام ولا الشراكة وبعد المات ثبتت ملك المال بالاثار وهو يقبل الشراكة والالتزام وقوله والعبد
في ايدهما وقع اتفاقا حتى لو لم يكن العبد في ايدهما واثبت كل واحد منهما الرهن والعقب كان الحكم كذا كذا لهذا لم يذكر اليد في
المسئلة الاولى باب **الرهن يوضع على يد عدك** **قال** **وهذا الرهن في يد عدك** وقال
زفر وازن اي يبيع على يد العدك يد المالك ولهذا يرجع عليه اذا استحق الرهن بعد الهلاك وبعد ما ضمن العدلة قيمته ضمان
للمستحق فان غدر القبط **قال** ان يده يد المالك في الحفظ لكون العين امانة وفي حق المالكية يد للرهن لان يده يد ضمان والمضروب
هو المالك فترد من ثلث شخصين ليحقق ما قصداه لان كلاهما امر وصارت يده كيدهما لهذا لا يكون احدهما ان ياحذه منه على
المضروب لو كانت يده يد احدهما على الخصوص كان له ان يسترده منه ويجوز ان يجعل اليد الواحدة في حكم يدين الاخرين ان الساعي يده

لمن فحالة
على الاصل

جعلت كيد القدر وكيد صاحب المال اذا اهلكته الركة في يده اجزائه ولونه الركة قبل الحول فانفق المال ولم الحول على الناقص
بتم الصواب بما في اليد السليمة كانه في يد المالك فبعب عليه الركة ولا يملك استرداده ولم يجعل كانه في يد المالك لم يتم به الصواب ولو لم يجعل
بتم الصواب بتم القدر فبعب عليه الركة واسترداده وانما يرجع العدل على المالك بما ضمن المستحق لان هذا الصانع خالف القصد وقد تحقق العقل والحول
ووجد ذلك من العدل والراهن لم يوجد من الرهن فلا يجب عليه خلاف ما اذا انفق البائع والمشتري على وضع المبيع في يد عدل
حيث تكون يده يد البائع بحسب **قال** في جعله بائنا عن المشتري بقبول موجب العقد فان موجب عقد البيع ان يكون يد البائع
على المبيع بد نفسه في حق العين والمالية جميعا لانه ليس ثاب من المشتري بوجه ما وفي قبضه المشتري كانت يده بد نفسه
ولا تكون يد البائع بوجه ما بل هي يد المشتري في حق العين والمالية فاذا كان في جعله بائنا عن المشتري حكم البيع اعتبارا بائنا عن
البائع لان اليد كانت له في الأصل فلا بد ان يكون الرهن لا عينه امانة في يده بل في يد الرهن ايضا والمالية فيه هي المضمونة
وهي حق الرهن فاما ان يكون مضمون شخص واحد فمما لا خلاف حقه فيها وعنده تغير موجب **قال** **ولا يأخذ**
حدها منه اي من يد العدل لانه تعلق به حقه لا حق الرهن فعلق في الحفظ بده واما انه وحق الرهن في الاستيفاء
فلا يملك كل واحد منهما ابطال حق الآخر **قال** **ويملك في مكان الرهن** لان يده في حق المالية يد الرهن والمالية هي
المضمونة ولقد وقع العدل الرهن الى احدهما حتى لا يرد مودع الراهن في حق العين ومودع الرهن في حق المالية وكل منهما
اجنبي عن الآخر والمودع يضمن بالدفع الى الاجنبي واذا ضمن العدل قيمة الرهن لا التعدي منه اما بالافاء او بدفعه
الى احدهما وان لم يدفع اليه لا يفسد العدل ان يجعل القيمة وهذا في يده لان القيمة واجبة فلو جعلها رهنا في
يده يصير قاضيا فقتضيا ويضمنها ثنات ولكن ياخذها منه ويجعلها رهنا عنده او عند غيره من دفع احدهما الاثر
الى الثاني ليعمل ذلك اذا جعلت القيمة رهنا برأيه او برأي الفاضي عند العدل الاول وعند غيره ثم قضى الراهن الدين فان
كان العدل ضمن القيمة بالدفع الى الراهن فالقيمة سالمة للعدل ياخذها من هي عنده وان كانت عند غيره ارعده
لوصول المهر من الراهن بالسليم الاول اليه ووصول الدين الى الرهن يرفع الرهن اليه ولا يلزم منه احياء الدين
والمبدل في ذلك واحد ولو اخذه الراهن لا جنبا في ملكه واحدا ان كان العدل ضمن الرهن بالدفع الى الرهن **قال** **والراهن**
ياخذ القيمة من العدل ان كانت عنده او من غيره ان كانت عند غيره لان العين لو كانت قايمة اخذها من هي في يده اذا ادرك
الدين فكذلك ياخذ ما قام مقامها ولا يجمع فيه بين الدين والمبدل في ذلك واحد من العدل ان يرجع على الرهن بذلك نظر
اذا كان دفعه اليه على وجه العارية او على وجه الوديعة وملك في يد الرهن ليرجع وان استعمله الرهن يرجع عليه لان
العدل باء الضمان ملك العين المرهونة وتبين انه اعارا او ودع ملك نفسه فلا يضمن المستعير ولا المودع الا بالتعدي
وكذا اذا دفعه اليه بقرعة بان قال له خذ خذ او اجبسه يد يملك لانه دفع اليه على وجه الضمان **قال** **فان وكل**
الرهن او العدل او غيره ما يبيع **فان يبيع** لان الراهن ما يملكه ان يملك من يملكه من الاصل يبيع ماله معلقا
ومعجز لان الوكالة مجرد تعليقها بالشرط لكونها من الاستطاعات لان المانع من التصرف حق المالك وبالنسبة على بيعه
استطاعة والاستطاعات يجوز تعليقها بالشرط ولو لم يبيع صغيرا لا يعقل فباعه بعد ما بلغ لا يبيع عندا في حقيقته
وتحالا يبيع لغد رنه عليه وقت الاستئثار هو قوله ان امره وقع باطلا لعدم القدرة وقت الامر فلا يتقبل جازا
قال **فان شرطت في عقد الرهن** **لم ينعزل بعزله** **وبوت الراهن والمرهن** لان الوكالة لئلا شرطت في عقد
الرهن مارت وصفا من اوصافه وحقا من حقوقه لا تترى انما الوفاة الوسيعة فيلزم بلزوم اصله ولا يعلق به حق
الرهن وفي العزل ابطال حقه وصار كالوكالة بالخصوصه بطلب المصلحة ولو وكله بالبيع مطلقا حتى ملك البيع بالنقد
والفسيخ ثم غاه عن البيع بالنسيئة لم يجعل عليه لانه لا يملك اصله فكذلك لا ينعزل بالبيع الكسبي بكون الموكل
وارتداده والحرقه بد الرهن لان الرهن لا يطل بموته ولو بطل اما كان سيطر الحق الورثة وحق الرهن مقدم عليه
كما تقدم على حق الراهن بخلاف الوكالة المفردة حيث تبطل بالموت وينعزل بعزله الموكل لما عرف في موضعه
وعنده الوكالة بخلاف المفردة من وجوه منها فيما ذكرنا ومنها ان الموكل هنا اذا امتنع في البيع بغير عليه

وان فوض رهنها
ع

الموكالة المفردة ومنها ان هذا يبيع الولد والارض بخلاف المفردة ومنها ان هذا يبيع حنيس الدين كانه ان يصير
الى حنيس الدين بخلاف المفردة ومنها ان هذا يبيع الرهن اذا كان عبدا وقتله عند خطا مذفع القائل بالجنابة كان لهذا الموكل
ان يبيعه بخلاف المفردة وانما الرهن ينعزل بعزله الرهن كانه لم يوكله فكان اجنبيا عنه بالنسبة الى الوكالة وهو اذا
عزله الموكل لا ينعزل فيعزل غيره اولى ان لا ينعزل **قال** **ولو وكل بيعه بغيره** **ورنه الراهن** كما
كان له حال حيوته ان يبيعه بغير حضرته **قال** **وتبطل موت الموكل** حتى لا تقوم وارثه ولا وصيه مقامه
لان الوكالة لا تجري فيها الارث ولان الموكل رضي برأيه لا برأي غيره وعن ابي يوسف انه ان وصي الموكل ملك
بيعه لان الوكالة لا رنة هنا فيملك الوصي كالمضارب اذا مات والمال عروض على مربي المضارب يبيعها لما له
لازم بعد ما صار عروضا قلنا الوكالة حتى على الموكل فلا يورث عنه لان الارث يجري في حقه لا في حق عليه فوجب
القول بطلانها بخلاف المضاربة لانها حق المضارب فيورث عنه فيقوم الورثة مقامه فيه ولان المضارب له
ولاية التوكيل في حيوته فلو ان يقوم وصيه مقامه بعد وفاته كالأب في مال الصغير والوكيل ليس له حق التوكيل
في حين تده فلا ينفذ مريض مقامه بعد موته ولو اوصى الى رجل ببيعه لم يبيع الا اذا كان مشروطا له في الوكالة فنتج
لانه لا يزم بوصفه **قال** **ولا يبيعه المرتهن او الراهن الا برضا الآخر** لان كل واحد منهما له حق فيه **قال**
الراهن فملكه فلا بد من رضاه واما المرتهن فلا بد ان يرضى من الراهن فلا يقدر الراهن على تسليمه بالبيع **قال**
فان حل الاجل وغاب الراهن اجبر الوكيل على بيعه **كالوكيل بالخصوص** من جهة المطلوب اذا غاب موكله **اجبر**
عليه لان الوكالة بالشرط في عقد الرهن مارت وصفا من اوصاف الرهن فلزمت كل من ردت على حق الرهن تعلق
بالبيع وفي الاستناع ابطال حقه فيعبر عليه كما في الوكيل بالخصوص اذا غاب موكله والجامع بينهما ان في الاستناع فيها
ابطال حقه بخلاف الوكيل بالبيع لان الموكل يبيع بنفسه فلا يبطله احد اما المرعي فلا يقدر على التعدي على الغائب
والمرتهن لا يملك البيع بنفسه كقيمة الاجبار ان يحبسها القاهني باحا لبيعه فان لم يجد الحنيس اياها فالقاهني
بيعه عليه وهذا على اصلها ظاهر اما على اصل ابي حنيفة فكذلك عند البعض لانه تعين جهة لقفا الدين هذا لان
بيع الرهن صار مستحقا للرهن بخلاف سائر المواقف وقيل لا يبيع القاهني عنده كالا يبيع مال الدين عنده لقفا الدين
اذا اجبر على البيع وباع لا يفسد هذا المبيع بعد الاجبار لان الاجبار وقع على قضا الدين بأي طريق شا حتى لو قضي له
بغيره صح واما المبيع طريق من طريقه لانه اجبار بحق وبشله لا يكون مكرها فلا يفسد اختياره به ولو لم يكن الموكل
مشروطا في عقد الرهن وانما شرطها بعدة قبل لا يجبر لان التوكيل لم يصرف وصفا من اوصاف الرهن فكانت مفردة
كسائر الوكالات وقيل يجبر كالا يتوي حقه وهذا صحيح حتى يرضى عن ابي يوسف ان الجواب في الفصلين واحد في انه
يجبر على البيع نصا وكذا محمد رحمه الله في الجامع الصغير والاصل الاجبار مطلقا من غير تفصيل بين ان يكون الوكالة
مشروطة في عقد الرهن او لم تكن مشروطة فيه بيد على ذلك لو باع العدل خرج من ان يكون رهنا والتفن
كله مقامه فيكون رهنا مكانه وان لم يبق بجهته بعد لفيها مقامه ما كان فقبوضا بجهة الرهن واذا توي كان من مال
المرتهن ليقا عقد الرهن في الثمن لفيها مقام المبيع المرهن وكذا لكان اذا قتل العبد الرهن وغرر القائل
قيمه لان المالك يستحقه من حيث المالية وان كان بدل الدم فاحذ حكم ضمان المالك في حق المستحق في عقد
الرهن فيه وكذا لو قتل عبدا قد منع به لانه قائم مقام الاول وما يكون رهنا مكانه **قال** **وان باعه**
العدله او في من حقه **ثم استحق الرهن ضمن** **فالعدل ضمن** **الراهن قيمته** **او المرتهن ثمنه** وكشف
هذا ان المهر من المبيع اذا استحق اما ان يكون هاتكا او لا يكون فله الوجه الاول المستحق بالخيار ان يشأ ضمن
الراهن لانه غاصب في حقه بالاحذ والتسليم وان شأ ضمن العدل لانه منع من المبيع والتسليم فصار غاصبا
يدلك فان ضمن الراهن نفذ البيع وصح الاقتضالا الراهن يملكه اذا الصانع مستند الى وقت الخصم فتبين
انه امره ببيع ملك نفسه وان ضمن المستحق العدل وهو البائع نفذ البيع ايضا لان العدل ملكه اذا القاه

على غيره قال **ووقف بيع الرهن على اجازة من رهنه او قضا دينه** وعن ابي يوسف انه ينفذ لانه تصرف في ملكه نصرا
كالاعتاق والبيع كاهل الرواية لان الرهن يتعلق به حق الرهن وفي البيع ابطال حقه فلا ينفذ الا باجازه لرضاه او بقضاء الرهن
دينه لزوال المانع وهو تعلق حق الرهن به وعدم القدرة على تسليمه وكونه منصرفا في ملكه لا يمنع التوقف لحق غيره كمن
باع ماله لوارثه او ماله به او غيره باكثر من الثلث والقبض على الاغراض غير جائز لانه لا يقبل الرد ولا الفسخ كذا التوثيق
فان انفذ البيع باجازه الرهن انتقل حقه الى الثمن فيكون محتجوسا بالدين وعن ابي يوسف ان الرهن ان شرط ان يكون الثمن
رهنا عند الاجازة كان رهنا والا فلا لانه لا اجازة بعد البيع وملك الرهن الثمن وانه ماله اخر ملكه بسبب جديد فلا يصير
رهنا الا بشرط كما اذا اذن الرهن تاجرا الرهن الاجارة لا تصير الاجارة رهنا الا بشرط ووجه كاهل الرواية وهو
الصحيح ان الثمن قائم مقام ما يتعلق به حقه وهو بدل ما يتعلق به حقه ومحل الحقة لان حقه متعلق بالمالية وللمبدل ثم
انتقال حقه اليه كالعبد المدين اذا بيع برضا العزما ينتقل حقه الى البدل من غير شرط لما ذكرنا ولا يسقط حقه بل يكتفي بعدم
رضاهم بذلك كاهل الرواية والرضا بالبيع لا يدل على الرضا بسقط الحق راشا فيبقى الحق على حاله مادكر فان الاجارة ليست
بدل حقه لان حقه في العين وهي يد المنة فلا ينتقل حقه اليها بل كان ما ذاباع المالك العين المستأجرة واجازة المستأجر البيع
حيث لا ينتقل حقه الى الثمن لانه بدل العين وحقه في المنة فلا يتوقفان لم يحز الرهن البيع وفسخه انفس في رواية ابن
ساعة عن محمد حتى اذا انقضى الرهن لا يسيل للمشتري عليه لان الحق الثابت للرهن بقوله الملك نصرا كما لما ذكره ان يجوز له
ان يفسخ في ايام الروايتين لا يفسخ بفسخه وفي المحضر اشار الى حقه حيث قال توقف على اجازة من رهنه او قضا دينه جعله
الاجازة اليه دون الفسخ وجعله متوقفا على قضا الدين وهذا دليل على ان فسخه لا ينفذ ووجهه ان الامتناع لحقه كذا يقتضيه
والتوقف لا يضر لان حقه في المحضر لا يطل بمجره الا بعد ان ينفذ من غير نفوذ فبقي متوقفا على المشتري بالحيار ان شاء صبر حتى يفتك الرهن
الرهن اذا عجز على شرف الزوال وان شاوره امر الى القاضي والمقاضي ان يفسخ العقد لغوات القدرة على التسليم لان ولايته
الفسخ لا الى المشتري والبيع وهو الرهن وصار كالعبد المبيع اذا اذن قبل القبض قال المشتري بالحيار ان شاء صبر حتى يفسخ
وان شاوره امر الى القاضي والاجارة مثل الرهن حتى لا ينفذ بيع الموجد ولو باعه الرهن من رجل ثم باعه من اخر قبل ان يحز الرهن
فان الثاني يوقف ايضا على اجازة الاول لم ينفذ ولو عرفت لا يمنع توقف الثاني فابها اجازة لزم ذلك وبطل اخر ولو باعه
الرهن ثم اجاره او رهنه او وهبه من غيره فاجاز الرهن الاجارة او الرهن او الهبة جاز البيع الاول دون هذه العقود والفرق
ان الرهن له منفعة في البيع لان حقه يتحول الى الثمن على ما بينا وقد يكون احد البعدين انفع من الآخر فيعين تعيينه لتعلق
الفايدة به اما هذه العقود فلا منفعة له فيها لان حقه لا ينتقل الى الاجرة لما بينا ولا بد له في الرهن والهبة فكان اجازته
اسقاطا لحقه فزال المانع فنفذ البيع كالبواع الموجد العين المستأجرة من اشبه على التعاقب فاجاز المستأجر البيع الثاني
نفذ الاول لانه لا منع له في البيع الا ينتقل حقه الى البدل على ما بينا فكان اجازته اسقاطا لحقه فنفذ الاول لزوال المانع
قال **وتدفعه ابي** نقض اعتناق الرهن وهو احد اقوال الشافعي وفي قوله لا ينفذ اذا كان الحق بعسرا وفي قوله
اخره لا ينفذ اعتناقه سواء كان المعقن موسرا او معسرا لان في تنفيذه ابطال حق الرهن فكان مردودا الى البيع بل اولى لان البيع له
اسرع نقضا من العقن حتى ينفذ من المكاتب دون الاعناق فكان اولى بالامتناع خلاصا اعتناق المستأجر لان الاجارة تبقى بدنها
اذا حرم قبلا ولا يقبل الرهن وخلاف ما اذا كان المعقن موسرا على تلك الرواية لانه لا يطل حقه في التمهيد **ولنا** ان العقن
صدر من اهل مضا الى محله وهو ملكه فوجب القول بفساده ولا يلغو نقصه لعدم اذن الرهن كما اذا اعتنق المبيع قبل
القبض والا يذوق المصروف ثم اذا زال ملك الرهن في الرقبة باعتناقه تزول ملك اليد للرهن فيباع عليه كاعتناق العبد المشترك
بل اولى لان ملك الرقبة اقرب من ملك اليد فاذا لم يمتنع الاعلى فالأدنى اولى لا يمتنع ولا يبيع القياس على البيع لان امتناعه لعدم
القدرة على التسليم وهو ليس بشرط في العقن ولان القياس للتعدي به حكم الاصل الى الفرع دون تغييره وكل الاصل هنا وقف
ما يحتمل الرد قبل تمامه وعقن الفسخ بعد تمامه وهو في الفرع بطل اصلا لا محتمل الفسخ ولا الرد ففسد القياس ولا يلزمنا اعتناق
الوارث للعبد الموصى برهنه اذا لم يكن له مال اخر بيع انه اعتنق ملكه لاننا نقول بعتق عبد ابي يوسف ومحمد في الحال

في حقه

بالعلاء

في حقه

ثم صرحنا ان شارح على الرهن بالقيمة لانه وكل من جهته عامل له فيرجع عليه بما لحقه من العدة بالضرورة من جهته
وتنفذ البيع لان الرهن لما كان قرارا لغيره عليه وضمته ملكه باذا الصان فبين ان امره ببيع ملكه فصح اقتضا الرهن فلا يرجع
على الرهن دينه وان شاء العدل رجوع على الرهن الثمن لانه يبين ان الثمن اخذ بغير حق لان العدل ملك العبد باذا الصان
واستقر ملكه فيه ولم ينتقل الى الرهن على تقدير الرجوع على الرهن باضن ونقد بوجهه عليه لانه المباشر وصار الثمن له
وانما اداه الى الرهن على حساب ان البيع ملك الرهن فاذا تبين انه ملكه لم يكن راضيا به فله ان يرجع به عليه وفي الوجه
الثاني وهو ما اذا كان قابلا في المشتري فليسحق ان ياخذ من يده لانه وحده عين حاله ثم لمشتري ان يرجع على العدل
بالثمن لانه العاقبة فينبغي به حقوق العقد وهذا من حقوقه حيث وجب بالبيع وانما دفعه المشتري اليه للتسليم له
المبيع ولم يسلم ثم اذا ضمن العدل الثمن للمشتري كالمختيار شارح على الرهن بالقيمة لانه هو الذي ادخله في هذه العدة
فيجب عليه تخليصه واذا رجع عليه صح قبض الرهن وسلم له المقبوض ويرى الرهن عن الدين وان شاء العدل رجوع
على الرهن لان البيع انتقص بالاستحقاق فبطل الثمن وقد قبضه ثما فيجب عليه رده وتقص قبضه ضرورة فاذا
دفعه الى العدل عاد حقه في الدين على الرهن كما كان فيرجع به عليه ولو ان المشتري سلم الثمن بنفسه الى الرهن
لم يرجع على العدل لانه لان العدل في البيع عامل للرهن وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض منه شيئا فيبقى صرا الثمن
على الرهن والدين على الرهن على حاله ولو كان التوكيل بعد عقد الرهن غير مشروط في العقد ثما لحق العدل من
العدة يرجع به على الرهن ثمن الرهن الثمن ولم يقبض لانه لم يتعلق بعد التوكيل حق الرهن فلا يرجع عليه كاي
الوكالة المفوضة عن الرهن اذا باع الوكيل ودفع الثمن الى من امره الموكل ثم لحقه عهدة لا يرجع على المقتضى خلاص
الوكالة المشروطة في العقد لا فاعطى ما حقه الرهن فيكون البيع لحقه هكذا ذكره الكرخي وهذا هو قول من لا يرى
جبر هذا التوكيل على البيع وقال شمس اية السرخسي هو ظاهر الرواية لان الرضا للرهن بدون التوكيل قد تم فكان
التوكيل مستأنفا لا في ضمن عقد الرهن فكان منفصلا عنه ضرورة الا ان نحن الاسلام وشيخ الاسلام قالوا قول من يرى
جبر هذا التوكيل اصح لاطلاق محله رحمه الله في الجامع الصغير والاصل على ما بينا فلو كان الوكالة غير المشروطة في العقد
كالمشروطة في حق جميع ما ذكرنا من الاحكام هناك **قال** **وان مات الرهن عند الرهن فاستحق الرهن**
قوله مات بالدين وان من الرهن رجوع على الرهن بالقيمة وبدينه والاصل فيه ان العبد المرهون اذا هلك في يد الرهن
ثم استحقه رجلا كان المستحق بالخيار ان يشا ضمن الرهن وان شاقن الرهن كان كل واحد منهما متعديا في حقه الرهن بالاد
والقبض والرهن بالقبض والتسليم وان ضمن الرهن صار الرهن مستوفيا لدينه هلاك الرهن عند ذلك لان الرهن ملكه
باذا الصان مستند اليه ما قبل التسليم فبين ان رهن ملك نفسه ثم صار الرهن مستوفيا بملكه وان ضمن الرهن رجوع
بما ضمن من القيمة وبدينه على الرهن اما بالقيمة لانه مخير من جهة الرهن واما بالدين فلاله انتقص اقتضا وه
نجود حقه كما كان ثانيا فبطل ما كان قرارا لغيره عليه والملك في المضمون يثبت لمز عليه قرار
الصان فبين ان رهن ملك نفسه فصار كما اذا ضمن المستحق الرهن ابتداء هذا المعنى اي حازم القاضي رحمه الله
والجواب عنه ان الرهن يرجع على الرهن بسبب الضرر والغرور وحصل بالتسليم الى الرهن فملك الرهن العين من ذلك الوقت
وعقد الرهن كان سابقا عليه فيبين ان رهن ملك نفسه بل ملك غيره فلا يكون الرهن مستوفيا بملكه غير ذلك لان الرهن ملكه
الرهن بالتسليم من الرهن لان الرهن او لا يملك باذا الصان ثم ينتقل الى الرهن كما في التوكيل بالشرا كان الرهن اشتراؤه من المستحق
ثم باعه من الرهن وانما كان كذلك لان الرهن ما صاب في حق المستحق واذا ضمن ملكا لمضمون ضرورة كيلا يجمع البطلان في ملك
واحد ولكن لما كان قرارا لغيره عليه على الرهن ينتقل اليه من جهته والرهن متعدد بالقبض لانه صار عاهيا فيستند ملكه اليه
ثم الرهن يلقاه منه فيكون ملكه بعد وعقد الرهن سابق عليه فبين ان رهن ملك غيره فلا يكون الرهن مستوفيا بملكه
السلة الاولى وفي ما اذا ضمن المستحق الرهن ابتداء لانه يضمنه باعتباره بالقبض السابق على الرهن فيستند المالك اليه فيبين
انه رهن ملك نفسه فيكون الرهن مستوفيا بملكه **باب** **التصرف في الرهن والحيابة عليه وجايبه**

باعد الرهن باء اخر
قبول الاجازة ثم اجازة

لواع العين الموجد من اشئ الى العتق

وعندنا حصة بوجوبها اذا السعاية على ما عرفت في اعناق العبد المشترك فلم يكن اعناقه له وهو هنا جعله لغوا ولا ينفك
المهرول كالحارج عن ملك الراهن بل ان المولى اذا انلقه بعب عليه فانه فكل لا ينفك عنه كانه خرج عن ملكه لا نقول
وجوب الضمان عليه لا اعتبارا به كالحارج عن ملكه بل باعتبار ان انلقه المالكية المستغرلة بحق المرتفع كالمولى تلف عبده المادون
له الدين فانه يضمن قيمته للعرمان بقا ملكه فيه من كل وجه ولهذا ينفذ نصر فانه فيه وقفاذ البيع من المالك باعنا رانه سدوب
الى المخرقة لا بعد المادون له لانه ماله وعدم نفاذ عتقه لعدم الملك **وطول يد يدينه لو حال اي اذا كان الدين**
حالا لم يلزم الراهن بعد العتق بالدين معناه اذا كان موصرا لانه لو طول يد بالرهن كان له ان ياخذ ما يدينه اذا كان من جنس حقه
فيكون ايضا واستيفاء فلا فائدة فيه **والله لو موجلا اخذ منه قيمة العبد وحجبت رهنا مكانه اي لو كان الدين**
موجلا يوجذب من العتق قيمة العبد ويجعل رهنا مكان العبد يعني اذا كان موصرا لان سبب الضمان قد تحقق منه وفي الضمان
فايدة وهي حصول الاستيفاء من الوجه الذي يبناه فيجسها الى حلول الاجل فاذا حصل اقتضاها حقه اذا كان من جنسه
لان العتق له ان يستوفي حقه من مال غيره اذا انظر بحسن حقه وان كان فيه فضل رد لا ينشأ حكم الرهن بالاستيفاء وان كان
اجل من حقه رجع عليه بالبرادة لعدم ما يستيفه **والله لو موصرا سعى العبد في اقل من قيمته ومن الدين لان حق**
المرتفع كان متعلقا به وسبقت له رقبته فاذا انعقد الرجوع على العتق تحسرت رجع عليه لانه هو المنفع بهذا العتق كما في
عتق احد الشركين العبد المشترك اذا الضمان بالخارج والغرم الغرم يفتي بالسعاية الدين ان كان من جنس حقه كان
الدين حال الان لم يكن من جنس حقه صرف جنسه فيفتي به الدين وان كان الدين موجلا كانت السعاية رهنا عند فاذل الدين
تفتي به الدين على ما ذكرنا في الحال وكيفية ذلك انه ينظر الى قيمة العبد يوم العتق والى قيمته يوم الوهن والى الدين
فيمسح في الاقل منها **والله لو موصرا سعى العبد في اقل من قيمته ومن الدين لان حق**
حكم المشرع فيكون متبرعا بوجوب عليه بما عتقه فصار كعبد الرهن ثلاث السنين في اعناقه لانه يودي ضمانا واجبا عليه لا يسي
لخصيل العتق عندنا حصة ولتجبله عندنا وهذا يسعي في ضمان على غيره بعد تمام اعناقه فافتقر قال ان حق المرتفع في استيفاء
الدين من الرقبة كان ثابتا فاذا حصلت الرقبة للعبد ولم يقدر على اخذ بدلها من الراهن ضمنها المجدد كالمريض اذا عتق عبده في مرضه
وعليه دين ولا مال له غيره سعي العبد في قيمته كذا هذا ابو حنيفة اوجب السعاية في المستسعي المشترك في حاله اليسار ولا عسا
وفي العبد المهرول شرط الاعسار لان الثابت المهرول حق الملك والثابت للشر من حصة الملك وحق الملك ادي من حصة الملك
فوجبته السعاية فيه في حاله واجدة وفي حاله الضرورة وفي الاعلى في الحالين الظاهر للتفاوت بينهما بخلاف المبيع اذا اعتقه المشترك
قبل القبض حيث لا يسعي للبايع في الرواية القاهرة وفي المهرول يسعي لان حق البايع في الحبس ضعيف لان البايع لا يملكه في الاخرة
ولا يستوفي من قيمته وكذا يبطل حقه في الحبس بالاعارة من المشترك في المرتفع فلهذا لا يبطل حقه بالاعارة من الراهن حتى يمكن
من الاسترداد ولو اوجبت السعاية فيهما لسوينا بين الحثين مع وجود الفارق وذلك لا يجوز ولو اقر المولى برهن عبده بان حاله
رهنا عند فلان وكذا العبد ثم اعتقه السعاية عندنا خلافا لغيره يعتبره باقراره بعد العتق ونحن نقول ان متعلق الحق في
حالة تلك التعلق فيه بادا السعاية لغير ملكه فيصير خلافا ما بعد العتق لانه حال انقطاع الوكالة ولو دبره الراهن موجلا لانفاق اصاب
عندنا فظاهر وكذا اعتد لان القدي لا يمنع ما هو حكم الرهن عنده وهو البيع وكذا لو استولدها مع الاستيفاء بالاتفاق لان الاستيفاء
يشبه بثبوت حق التملك كما في جارية الابن وتحقيقه الملك اولى ثم اذا اصحابا خرجا عن الرهن بطلاق المحلية الا ببيع استيفاء الدين
منها ثم ان كان الراهن موصرا ضمن قيمتها على التفصيل الذي ذكرنا في الاعناق ان كان موصرا استسعاها المرتفع في جميع الدين
لان كسبها مال المولى بخلاف العتق حيث يسعي في كل من الدين ومن القيمة لان كسبه حق نفسه ولم يحنس عند الاخذ
القيمة فلا يلزم اد عليه وحق المرتفع بقدر الدين فلا يلزم الزيادة ولا يرجحان على المولى بما ادياه بعد يساره لا فائدة ادياه
من ذلك المولى والمحقق يرجع لانه ادي من ملك نفسه وهو مضطر فيه على ما مر قبل اذا كان موجلا يسعيان في قيمتها وقفا
لانه عوض الرهن حتى يخلص مكانه فينتقد بقدر الحوض الا ترى ان الراهن بنفسه اذا كان موصرا لا يضمن فيما اذا كان موجلا
اكثر من قيمته خلافا ما اذا كان حاله لا ينفذ به الدين لان كسبها ملك المولى وقد قدر على ادا الدين بكسبها ولو كان قادرا

لا

على ادايه بما لا اخر امر يقضاه كانه فكل اذا قدر بكسبها ولو اعتقها الراهن لم يسعيا الا بقدر القيمة سواء اعتقها
بعد القضا عليها او قبله لان كسبها بعد العتق ملكها وما ادياه قبل العتق لا يرجحان على المولى لانه مال المولى ولو
اقر على عبده بد من الاستفلاك وهو يتكبر سعي في قيمته من عتق لانه لا يملكه الا على ما يملكه فيصير بقدر الما ليد ولو قتل
عبد قيمته ما يدره ودفع به ثم اعتقه سعي في ما يملكه لقيامه مقام الاول **وان انلقه الراهن كاعناقه اي اذا**
انلقه الراهن الرهن فهو كما لو اعتقه حتى يجب عليه ضمان قيمته لانه حق محض من مضمون عليه بالاتفاق ثم الضمان يكون رهنا
في يد المرتفع لقيامه مقام العين **وان انلقه اجبي في المرتفع بضمه فيمنه ويكون رهنا عند اي المرتفع هو**
الحق في قيمته قيمته ثم يكون القيمة رهنا عنده لانه حق عين الرهن حال قيامه فكل في استرداد مقامه والواجب
على هذا المستفلاك قيمته يوم حرك بالاستفلاك خلافا لانه على المرتفع فانه تعتبر قيمته يوم القرض حتى لو كانت قيمته يوم
الاستفلاك حسامية ويوم الاضمان الفاسد من خمس مائة وكانت رهنا وسقط من الدين خمسة مائة لان العتق في ضمان الرهن يوم
قيمه لانه يدخل في ضمانه لانه قبض استيفاء الا انه يتفق عند الفلاك ولو استفلكه المرتفع والدين موجلا ضمن قيمته لانه تلف
مال الغير وكانت رهنا في يده حتى حل الاجل لان الضمان بيد الغير فاخذ حقه ولو حل الدين والمضمون من جنس حقه استوفى المرتفع
منه دينه ورد الفضل على الراهن ان كان فيه فضل وان كان دينه اكثر من قيمته رجع بالفصل وان نقصت القيمة بنزاع السعر الحسامية
وقد كانت قيمته يوم القرض الفاسد بالاستفلاك حسامية وسقط من الدين خمسة مائة لان ما انتقص كالمالك وسقط الدين
يقدره ويعتبر قيمته يوم القبض فهو مضمون بالقبض السابق لا يراجع السعر ووجب عليه الباقي بالاتفاق وهو قيمته يوم
انلقه كذا ذكر صاحب الفداية وغيره وهو مستكمل فان النقصان بنزاع السعر اذا لم يكن مضمونا عليه ولا معتبرا فكيف يسقط من الدين
حسامية سوى ما ضمن بالاتفاق وكيف يكون ما انتقص به كالمالك حتى يسقط الدين يقدره وهو لم ينتقص الا بنزاع السعر وهو
لا يعتبر موجبا الا بسقط بقا يملكه من الدين **والله لو موصرا سعى العبد في اقل من قيمته ومن الدين لان حق**
من الراهن يخرج من ضمان المرتفع لان الضمان كان باعتبار قبضه وقد انتقص بالرد الى صاحبه فانرفع الضمان لا ارتفاع المقتضى ولا يكون
مضمونا على صاحبه لان الاسترداد باذنه **والله لو موصرا سعى العبد في اقل من قيمته ومن الدين لان حق**
ما يملكه قال **ولو اوجبه عاد ضمانه اي يرجع الرهن الى يد المرتفع عاد الضمان حتى يذهب الدين بملكه لعود العتق لانه**
للضمان والمرتفع ان يسترده الى يده لان عقد الرهن باق الا في حكم الضمان في تلك الحالة ولهذا لو مات الراهن قبل ان يسترده كان
المرتفع احق به من بين ساير غريبه لان يد العارية ليست بلا راحة والضمان ليس من لوازم الرهن لانه قد ينكعه الا ترك
ان ولد الرهن رهن وليس بمضمون **والله لو اوجبه احد ما ينبغي باذن الاذن سقط الضمان لما يملكه قال**
وكل ان يرد رهنا كان لكل واحد منهما فيه حقا محظوظا اذ هو باق على الرهنية لبقاء عقد الرهن على ما يملكه بالاتفاق والبيع
والعينة من المرتفع او من اجبي اذا باشرها احدهما باذن الاخر حيث خرج من الرهن لا يعود الا بعقد جديد او مات الراهن
قبل ان يرد رهنا ثانيا كان المرتفع اسوة الغرم لان الرهن نقلت به حق محض من لازم هذه التفورات فيسقط حكم الرهن
ولا كذلك العارية لا تعلم نقلت بها حق لازم والايديع من احدهما باذن الاخر كالاجارة لانه غير لازم كالعارية والرهن كالاجارة
لانه لازم بيع المرتفع الرهن واجارته وهبته من الراهن كالاجارة من هذه العقود لا يلزم في حقه لان ملكه باق فيه فيسقط به
هذه العقود ولو اذن الراهن المرتفع بالاستعمال او اعارة لغيره فملك قبل ان ياخذ في العمل هكذا بالدين لبقاء عقد الرهن واليد
والعينة وكذا اذا ملك بعد الفراغ من العمل لا ارتفاع يد الامانة بالفراغ ولو ملك في حالة العمل هكذا انما تشيرون يد العارية
بالاستعمال وهي مخالفة ليد الرهن فالتبني الضمان ولو اختلفا في وقت الفلاك فادعا المرتفع انه ملك حالة العمل وادعى الراهن
انه ملك في غير حالة العمل كان القول قول المرتفع لانه فكر والقيمة بينة الراهن لانه مدعي **والله لو اوجبه احد ما ينبغي**
اي يرد رهنا كان لكل واحد منهما فيه حقا محظوظا اذ هو باق على الرهنية لبقاء عقد الرهن على ما يملكه بالاتفاق والبيع
اليد عن ملك العين شيئا من الرهن كما ينقل في حق البايع **والله لو اوجبه احد ما ينبغي**
او كثيرا اذا اطلق ولم يقيد بشي لان الاطلاق يجب اعتباره خصوصا في العارية لان الجهالة فيها غير مفسده لكونها

لا
لا
لا

تعتبر قيمة الرهن في حق
المرتفع يوم قبض الرهن

حتى رده الى الوارث والمرحون في الغرض من جعله مكان الاول لان الاول دخل في ضمانه بالتبني والبر
فلا يخرج عن ضمان ما دام باقيا بين التفتن القرض فاذا كان الاول في ضمانه لا بد حل الثاني في ضمانه لا سيما
رضيا بدخوله اجماعا فيه لا بد خوله فيه فاذا رد الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قيل يشترط تجديد القرض فيه
لان يد المرحون على الثاني يد امانة وبدا المرحون بد استيفاء ضمان فلا يتوب عنه كمن له على اخ حيا د فاستوفى
ربو فابطلها جازما ثم علم انما رتب وطالبه بالحياد واخذها فان اجماعا دامنه في يد ماله لم يرد الربوف ويجدد
القبض في الحياد وقيل لا يشترط لان المرحون تبصر كالمعينة وعينه امانة على ما عرفت وقبض الامانة يتوب عن قبض
الامانة لان المرحون عينة امانة والقبض يرد على العين ويتوب قبض الامانة عن قبض العين ولو ابرأ المرحون
المرحون عن الدين او وهبه حقه ثم هلك المرحون في يد المرحون هلك بغير شيء استعسنا خلافا لفرق لان المرحون مضمون
بالدين او بحقه عند توفيق الوعود كما في الدين الموعود لم يبق الدين لا يراو العبة ولا جهته لسقوطه الا اذا
منعه من صاحبه فبغير خاصية بالرفع وكذا اذا ارغمت المرأة بصدقتها رهنا فابراثة او وهبته له او اختلعت
عليه او ارتدت والعياذ بالله قبل الدخول بها ثم هلك المرحون في يدها هلك بغير شيء لسقوط الدين ولو استوفى
المرحون الدين باقيا المرحون او باقيا منقطع ثم هلك المرحون في يده هلك بالدين ويجب عليه رد ما استوفى
الي من استوفى منه وهو من عليه الدين او المنقطع بخلاف ابرأ وجه الفرق ان ابرأ يسقط به الدين اصلا
وبالاستيفاء لا يسقط لغاية الرجوع وهو السبب الموجب للدين لكن يكون المرحون مضمونا على القاض فيلتحقان
تصايرا معناه ان دين كل واحد منهما على صاحبه يعني على حاله لعدم القابلية في مطالبة كل واحد منهما صاحبه لان استيفاء واحد
يقتضي مطالبة مثله فيؤدي الى الدور فتزهد الطلب لعدم القابلية فاما الدين نفسه فتأخر في دمه كل واحد منهما فاذا هلك
المرحون بغير رآ استيفاء الاول وهو الاستيفاء بقبض المرحون في يده يستيفى الاستيفاء الثاني للمرحون هو كخلفه وكذا الاستيفاء
بالدين عينا او ماله عن الدين على عين وكذا اذا ابرأ المرحون المرحون بالدين على عينه ثم هلك المرحون بطلت الحوالة وهلك بالدين
لانه في معنى السراة بطريق الاداء لا يخرج من الحوالة عن ملك الخيل مثل ما كان له على المحتال عليه او محتل ما يرجع عليه ان لم يكن الخيل
على المحتال عليه دين لا يبرأ المرحون المرحون وكذا اذا ابرأ المرحون المرحون على الدين ثم هلك المرحون بطلت الحوالة وهلك بالدين
على قيامه فيكون المحرم باقية خلاف ابرأ وقال في الكافي في ذكر سبب الآية السرخسي في الميسر اذا ابرأ المرحون
بشيء من المرحون اذا كان قضا دمه بعد هلاك المرحون لان الدين كان واجبا ظاهرا حتى هلك المرحون وجوب الدين ظاهر انك
لضمان المرحون فيصير مستوفيا امانا اذا ابرأ المرحون قضا على ان لا يدين المرحون فانه هلك بغير امانة لانه يتصا دمه بغير الدين
من الاصل وضمان المرحون لا يبرأ المرحون وذكر الاستيفاء في ابرأ اذا ابرأ المرحون المرحون ثم هلك المرحون اختلفت مسائلنا فيه
والصواب انه لا يبرأ المرحون دفع ماله غير تطوعا فطلعت المراه قبل الوطى رجع الموطوع بتصف ما ادى وكذا لو
اشترى عبدا وتطوع رجل باثمه ثم رد العبد بجيب رجع الموطوع بما ادى وقال في قوله يرجع الزوج والمشتري يد لك على القاض
لان الموطوع ادى عنها فصار كاد ابرأ اذا ابرأ المرحون المرحون رجع عليها بما ادى فلكاه بالعمارة وهذا لم يلكاه في
على ملك الموطوع **كتاب الجاني** وهي في اللغة اسم لما جنيته المرحون من شتر الكسبه
تسمية بالمصدر من جني عليه شرا وهو عام الا انه خص ما جني من الفعل واصله من جني الشر وهو اخذه من الشجر وهي في
الشرع اسم لفعل محرر سواء كان في ماله او نفيس لكن في عرف الفقهاء يراه باطلا في اسم الجانية الفعل في النفس والاطراف
ثم اقتتل على خمسة اوجه محمد وشبهه محمد وخطا وما اجري مجري الخطا والقتل سبب والمراد به بيان قتل متعلق به
الاكراه من القصاص والدية والكفارة وخوف الارث والام على ما نبينه ان شأنا الله تعالى هذا انقسم الشيخ الى بكر الواري
رحمه الله وذكر محمد في الاصل انه ثلثة اوجه محمد وشبهه محمد وخطا قال رحمه الله موجب القتل محمد وهو ما نحمد
منه صلاح ونحوه في تعريف الاجزاء كالحمد من الحجر والخشب واللبنة والارام والقود عينا اي القتل الموصوف بهذه
الصفة يوجب الام والقصاص متعينا اما اشتراط العمده لان الجانية لا تحقق دونه ولا بد منها ليرتب عليها العقوبة

في قوله
فلا يخرج
عن ضمان
ما دام باقيا
بين التفتن
القرض

لقوله عليه السلام رفع عن امين الخطا والنسيان الحديث **واما** اشتراط السلاح او ما يجري مجرى السلاح فلان العمد هو
القصد وهو فعل القتل لا يوقت عليه اذ هو امر مطلق فاما ان يستحال الالة الثالثة فالحال في مقاصه تيسيرا كما اقيم السفره
مقاصه المشقة والمؤمر مضطحا مقام الخارج من السبيلين والبلوغ مقام اعتداله العقل تيسيرا والالة الثالثة فالحال في مقاصه
لانها هي العدة للقتل وما ليس له حد فليس بمعد له حتى لو ضربه بحجر كبير او خشب كبير او بصخرة خد به او نحاس
لا يوجب القصاص عندنا في حقيقته رحمه الله على ما جرى في شبه العمد وذكرنا في خان ان الجرح لا يشترط في الحد يد وما يشبهه
الحد يد كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية **واما** وجوب المأثم فله قوله تعالى ومن يقبل مونا متعديا فجر او جهنم الآية وقال
عليه السلام سباب المؤمن فسق وقوله كفر وقال عليه السلام لولا الدنيا اهلون على الله تعالى من قتل امر مسلم وعليه اجماع
الامة **واما** وجوب القصاص فله قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتل فله قوله تعالى وكتبنا عليه فيها ان النفس بالنفس
والمراد به القتل عمد الا ان الله تعالى اوجبه الدية في القتل خطأ بقوله ومن قتل مونا خطأ فتحرير رقبته مونة ودية مسلم الى اهله
وقال عليه السلام العمد فؤد لان القتل مونا مائة العفو مائة فلا يشترط الا اذا شأنت الجناية ولا تنافي في الا بالعمد لان الخطا
فيه شبهة العمد فلا يوجب العقوبة المشاهدة قال **الان** يعني اي يجب القصاص عينا الا ان يعفو الا وليا فيسقط
القصاص لعفوه فلا يجزي ان كان العفو بغير بدل وان كان ببدل يجب المشروط بالصلح لا بالقتل وقال الشافعي التواجب
الواجب اخذها لا بعينه وتعين اختيار الولي وفي قوله عنه ان الواجب هو العفو عينا لكن للولي من العمد وليا للمال من غير رضا
المقتل لقوله عليه السلام من قتل له قتيلا فمهر بغير النظر امانا بقتل واما ان يردا قال عليه السلام في خطبه يوم فتح مكة من قتل له
بعد مائة قتيلا فاهل من خير من ين من ان اخذوا العقل ومن ان يقتلوا وهذا امر على التخيير ولا حق للعبد شئ جازا في كل منها
منع جبر يقتضي في تعيين الواجب كالكفارات او في العمد والى المال بعد الواجب كالمثل النقطح ولا يحتاج فيه الى رضاه لتعيينه مدفعا
للعلاك وهو ما قلنا منة منعت ومال في نفسه في التثدية بغير عليه كالمضطر اذا اوجبه مال الغير ومعه ثمنه فانه
يتعرض له شرعا والادمي قد يضمن المالك في الخطا **ولما** ما تكونا وما روي انه المراد به القتل العمد على ما بينا والالام
في قوله عليه السلام العمد قود المجلس بعد العمد فيقتضي ان جنس العمد موجب للعقد ولا المال ومن جعله موجبا للمال فقد زاد عليه
وهو لا يجوز الى هذا المعنى اشار ابن عباس رضي الله عنهما بقوله العمد قود المالك فيه لان المالك لا يصلح موجبا لعدم امانته بيده وبين
الادمي صورة ومعنى اذا الادمي خلق كسرا لم يمتد التكاليف ويشترط بالطاعة وليكون خليفة الله تعالى في الارض والمال خلق
لاقامة مصالحه ومبتهلا له في حواجه فلا يصلح خايرا وقا بما مقامه والقصاص يصلح للمقتل صورة لانه قتل بقتل وكذا المعنى لان
المقصود بالقتل الانتقام رالثاني فيه كالاولة لهذا اسمي قصاصا وبه يحصل منفعة لا حيا لكونه راجرا لا باخذ المالك تتعين موجبا
لا المالك ولذا ايضا ما وجب من المال في قتل العمد الى الصلح الا ان يرضى له عليه السلام لا يعقل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صليما ولو كان
القتل عمدا موجبا للمال لما اضاف الى الصلح ولا يعارض بقوله لا تعقل العاقلة عمدا لان اكرامه به لا يمكن القصاص فيه من الجراوات
فيما ور النفس والصليح ما يمكن في النفس وغيره وبه يستقيم المراد بآروي والله اعلم ثبوت الخيار للولي عند اعطاء القاتل الدية
وتخييره لا ينافي في رضا الاخر في عذر الواجب وهذا كما يقال للدين خذ يدك ان شئت دراهم وان شئت دنانير وان شئت عرضا ومعلوم
انه لا يخذ غير حقه الا برضا المدين وهذا سابع في الكلام الا مري الى قوله عليه السلام لا تخذ الاسلح او راس ماله اي لا تخذ
الاسلح عند المضي في العقد ولا تخذ الا راس ماله عند التفاسخ فغيره ومعلوم انه لا يخذ راس ماله الا برضا الاخر لان التفاسخ
لا يبرأ الا بانفا فاما اذا كان الراد بالحديث ذلك او احتمله لا يبرأ بغيره والذبي يدك على ذلك ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما
انه قال كان القصاص في بني اسرائيل ولم يكن الدية فقال من جرحه هذه الآية كتب عليكم القصاص في القتلى الجرح الجرح الى قوله
من عني له من اخيه شي والعفو في ان يخل الدية في العمد ذلك تخفيف من ريم ما كان كتب على من كان تبكم ما خبر ان بني اسرائيل
لم يكن بينهم دية اي كان ذلك حراما عليهم اخذوا عرضا عن الدرا ويتر كونه حتى يسفكوا الدما تخفف الله تعالى عن هذه الامة
وسمح ذلك بقوله تعالى من عني له من اخيه شي الآية ونحوه النبي صلى الله عليه وسلم على هذه الحجة بل بينها بقوله من قتل له قتيلا فهو
بالخيار بين ان يقتل او يعفو او يخذ الدية التي ايجت هذه الامة وجعل لم اخذها اذا اعطوها وعن ابن عباس ان عتته

في قوله
فلا يخرج
عن ضمان
ما دام باقيا
بين التفتن
القرض

البنية ظاهرا فكان في قصده القتل شك فانه من قصود القصاص غاية في العقرية فلا يحسب الشك ومارووه من
رضي اليهودي تحتل عليه اللام علم ان اليهودي كان قاطع الطريق فان قاطع الطريق اذا قتل بسوط او غيره باي
شي كان قتل به جدا او تحتل له جلة كقاطع الطريق لكونه ساعيا في الارض بالفساد فقتله جدا كما يقتل قاطع الطريق فان
ذلك جاز ان يلحق به على ما بينا في قطاع الطريق واما حديث المرأة فقال عبيد بن نضيلة عن العبرة بن نضيلة ان امرأتين
ضربت احدهما الاخرى بعود القسطا فقتلنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية على عصابة القاتلة وقضى
فيما بينهما بثلثيها بغيره فقال الاعرابي افر من لا يجر ولا شرب ولا صاح فاستقل ومثل ذلك بطل فقال اتبع كسج الاعرابي
وفي رواية قال هذا من احوال الكهان من اجل شبعه فعمل به ان ماروي غير صحيح الذي يدعى على ذلك ان الراوي لذلك جمل
ما كعلي زعمه ثم قالوا ان كان جمل ما ككنت بين بنتي امري فقتلت احداها الاخرى تسقط فقتلنها وجنبها فقضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنبها بغيره وان قتل بها هكذا روه وقال ابن المسيب وابو سلمة عن ابي هريرة ان قتلت
امرأتين من هذيل فقتلت احداها الاخرى فقتلنها وما في بطنها فاحتموا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضى
ان دية جنبها عدا وليده وقضى بدية المرأة على عاقبتها وورثها ولدها فقال حمل من بالكر من النابغة العديلي
يا رسول الله افر من لا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استقل ومثل ذلك بطل فقال عليه السلام هذا من احوال الكهان
وهذا هو المشهور عن حمل من بالكر فكيف يتصور ان يصح عنه خلاف ذلك لا فرق عندنا بين حقيقة بين ان يموت بضرته والحد
وبين ان يموت عليه ضربات حتى مات كل ذلك شبهه عدا لا يوجب القصاص واختلف على قولها في الموالاة وقال الشافعي
بغير هذا بما يوجب القصاص ولوا لقاها من جبل او سطح او غرقه في الماء او خنقه حتى مات كل ذلك شبهه عدا عدا
وعندهما عدا وانما كان انما يشبه العدا لانه انكبح محرره دينه فاصدا له وانما وجبت الكفارة به لانه خطا من وجه فقتل
تحت الشر على الخطا ذكر صاحب الغاية ان صاحب الايضاح قال في الايضاح وجدت في كتب الصحابة ان الكفارة في شبه العدا
على قوله ابي حنيفة رحمه الله فانهم كمل منها ونهاه به منع شرع الكفارة لان ذلك من باب التخييف حواه على الظاهر
ان يقول انه انما الضرب لانه قصده لانه القتل لانه يقصده وهذه الكفارة تجب بالقتل وهو فيه مخفي ولا تجب
بالضرب الا انما تجب بالصوت بدون القتل وبكسبه تجب فكذلك عدا اجتماعها ايضا فلو جوب الي القتل دون
الضرب واما وجوب الدية فلما رويها وانما وجبت على العاقلة لانه خطا من وجه على ما بينا فيكون بعدد ما يستحق
التخييف لذلك ولا تجب بنفس القتل فوجب على العاقلة كما في الخطا ولقد اوجبها عمر في ثلث سنين ويتعلق بهذا القتل
حرمان الميراث كالخطا لاولي لانه جزاء النحر وهو اولى بالمجازاة لوجود القصد منه الي الفعل فما صله انه كالخطا الا في
حق الاثم وصفه التعليل في الدية على ما بين من بعد ان شأ الله تعالى قال **والخطا وهو ان يرمي شخصا بغيره صديقا**
او حريبا فاذا هو مسلم او عرضا فاصاب ادميا وما جرى مجراه كقالب القتل على رجل فقتله الكفارة والدية على العاقلة
اي سوجب قتل الخطا وموجب ما جرى مجري الخطا الكفارة والدية على العاقلة وقوله وهو ان يرمي شخصا في اخره لا
تفسير لنفس الخطا فانه على نوعين خطأ في القصد وخطا في الفعل وقد بين النوعين فتوصل وهو ان يرمي شخصا بغيره
صديقا او حريبا فاذا هو مسلم او عرضا فاصاب ادميا وما جرى مجراه كقالب القتل على رجل فقتله الكفارة والدية على العاقلة
المقصود اي في الخطا حيث لم يمسك حريرا ولا دمي صبيدا وقوله او عرضا فاصاب ادميا اي واما عرضا فاصاب
ادميا وهذا بيان للخطا في الفعل دون القصد فيكون بعدد ما اذا اختلف المحل بخلاف ما لو نعت الضرب موصفا
من جسده واما موصفا اخر منه حيث يجب القصاص لان المحل لم يختلف لوجود قصد القتل منه والقتل اذ جميع
الدين منه كحل واحد فيما يرجح الي مقصوده فلا يحدرا وانما صار الخطا نوعين لان الانسان يتصرف بفعله
بفعله القلب والمجراحي فيجعل في كل واحد منها الخطا على انفراد كما ذكر او على الاجتماع بان يرمي ادميا بطنه صديقا
فاصاب غيره من الناس وقوله كقالب القتل على رجل بيان لما جرى مجري الخطا لان هذا ليس بخطا حقيقة لعدم قصد
الناس الي سبي حتى يصير مخطئا مقصوده ولما وجد فعله حقيقة وجب عليه ما انلته كقتل الطفل فجعل الخطا لانه مقصود

البنية

البنية ظاهرا فكان في قصده القتل شك فانه من قصود القصاص غاية في العقرية فلا يحسب الشك ومارووه من
رضي اليهودي تحتل عليه اللام علم ان اليهودي كان قاطع الطريق فان قاطع الطريق اذا قتل بسوط او غيره باي
شي كان قتل به جدا او تحتل له جلة كقاطع الطريق لكونه ساعيا في الارض بالفساد فقتله جدا كما يقتل قاطع الطريق فان
ذلك جاز ان يلحق به على ما بينا في قطاع الطريق واما حديث المرأة فقال عبيد بن نضيلة عن العبرة بن نضيلة ان امرأتين
ضربت احدهما الاخرى بعود القسطا فقتلنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية على عصابة القاتلة وقضى
فيما بينهما بثلثيها بغيره فقال الاعرابي افر من لا يجر ولا شرب ولا صاح فاستقل ومثل ذلك بطل فقال اتبع كسج الاعرابي
وفي رواية قال هذا من احوال الكهان من اجل شبعه فعمل به ان ماروي غير صحيح الذي يدعى على ذلك ان الراوي لذلك جمل
ما كعلي زعمه ثم قالوا ان كان جمل ما ككنت بين بنتي امري فقتلت احداها الاخرى تسقط فقتلنها وجنبها فقضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنبها بغيره وان قتل بها هكذا روه وقال ابن المسيب وابو سلمة عن ابي هريرة ان قتلت
امرأتين من هذيل فقتلت احداها الاخرى فقتلنها وما في بطنها فاحتموا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضى
ان دية جنبها عدا وليده وقضى بدية المرأة على عاقبتها وورثها ولدها فقال حمل من بالكر من النابغة العديلي
يا رسول الله افر من لا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استقل ومثل ذلك بطل فقال عليه السلام هذا من احوال الكهان
وهذا هو المشهور عن حمل من بالكر فكيف يتصور ان يصح عنه خلاف ذلك لا فرق عندنا بين حقيقة بين ان يموت بضرته والحد
وبين ان يموت عليه ضربات حتى مات كل ذلك شبهه عدا لا يوجب القصاص واختلف على قولها في الموالاة وقال الشافعي
بغير هذا بما يوجب القصاص ولوا لقاها من جبل او سطح او غرقه في الماء او خنقه حتى مات كل ذلك شبهه عدا عدا
وعندهما عدا وانما كان انما يشبه العدا لانه انكبح محرره دينه فاصدا له وانما وجبت الكفارة به لانه خطا من وجه فقتل
تحت الشر على الخطا ذكر صاحب الغاية ان صاحب الايضاح قال في الايضاح وجدت في كتب الصحابة ان الكفارة في شبه العدا
على قوله ابي حنيفة رحمه الله فانهم كمل منها ونهاه به منع شرع الكفارة لان ذلك من باب التخييف حواه على الظاهر
ان يقول انه انما الضرب لانه قصده لانه القتل لانه يقصده وهذه الكفارة تجب بالقتل وهو فيه مخفي ولا تجب
بالضرب الا انما تجب بالصوت بدون القتل وبكسبه تجب فكذلك عدا اجتماعها ايضا فلو جوب الي القتل دون
الضرب واما وجوب الدية فلما رويها وانما وجبت على العاقلة لانه خطا من وجه على ما بينا فيكون بعدد ما يستحق
التخييف لذلك ولا تجب بنفس القتل فوجب على العاقلة كما في الخطا ولقد اوجبها عمر في ثلث سنين ويتعلق بهذا القتل
حرمان الميراث كالخطا لاولي لانه جزاء النحر وهو اولى بالمجازاة لوجود القصد منه الي الفعل فما صله انه كالخطا الا في
حق الاثم وصفه التعليل في الدية على ما بين من بعد ان شأ الله تعالى قال **والخطا وهو ان يرمي شخصا بغيره صديقا**
او حريبا فاذا هو مسلم او عرضا فاصاب ادميا وما جرى مجراه كقالب القتل على رجل فقتله الكفارة والدية على العاقلة
اي سوجب قتل الخطا وموجب ما جرى مجري الخطا الكفارة والدية على العاقلة وقوله وهو ان يرمي شخصا في اخره لا
تفسير لنفس الخطا فانه على نوعين خطأ في القصد وخطا في الفعل وقد بين النوعين فتوصل وهو ان يرمي شخصا بغيره
صديقا او حريبا فاذا هو مسلم او عرضا فاصاب ادميا وما جرى مجراه كقالب القتل على رجل فقتله الكفارة والدية على العاقلة
المقصود اي في الخطا حيث لم يمسك حريرا ولا دمي صبيدا وقوله او عرضا فاصاب ادميا اي واما عرضا فاصاب
ادميا وهذا بيان للخطا في الفعل دون القصد فيكون بعدد ما اذا اختلف المحل بخلاف ما لو نعت الضرب موصفا
من جسده واما موصفا اخر منه حيث يجب القصاص لان المحل لم يختلف لوجود قصد القتل منه والقتل اذ جميع
الدين منه كحل واحد فيما يرجح الي مقصوده فلا يحدرا وانما صار الخطا نوعين لان الانسان يتصرف بفعله
بفعله القلب والمجراحي فيجعل في كل واحد منها الخطا على انفراد كما ذكر او على الاجتماع بان يرمي ادميا بطنه صديقا
فاصاب غيره من الناس وقوله كقالب القتل على رجل بيان لما جرى مجري الخطا لان هذا ليس بخطا حقيقة لعدم قصد
الناس الي سبي حتى يصير مخطئا مقصوده ولما وجد فعله حقيقة وجب عليه ما انلته كقتل الطفل فجعل الخطا لانه مقصود

كالخطي والمالك حكم الخطي ما ذكره لقوله تعالى فيه فحقن بريرة مومنة ودية مسلمة الى اهله وقد قضا بها عمر رضي الله عنه
في ثلث سنين محض من الغنابة من غير كبير فصار اجماعا وقد رالدية وحذنها وما يجوز عن الكفار ولا يجوز بذكره في الدنيا
ان شاء الله تعالى وبعد النوع من القتل لا ياتي في القتل والحرز والمبالغة في التثنية لان افعال المباحة لا يجوز
بإسرها لا يشرط ان لا يودي احدا اذ ادي احدا فقد حقق ترك الحرز فيما تركه الكفار تنبي عن ذلك لا حاسنا ولا ستر
بدون الية **والقتل بسبب** كحافر البير وواضع الحجر في غير ملكه **الدية على العاقلة لا الكفارة** اي موجب القتل بسبب
الدية على العاقلة لا الكفارة اما وجوب الدية فيه فلانه سبب التلث وهو متعدي فيه بالحقن فجعل الدافع الملقى فيه فوجب فيه
الدية ميانة لان نفس فكلون على العاقلة لان القتل بعد الطريق دون القتل بالخطا فيكون عذر راء يجب على العاقلة تحفيغاعه
كما في الخطا بل اولى لعدم القتل منه مباشره ولقد اوجب الكفارة عليه **والكل يوجب حرمان الارث** **اهل** اي كل نوع
من انواع القتل الذي قد ذكره من عهد وشبهه عدا وخطا يوجب حرمان الارث الا القتل بسبب فانه لا يوجب ذلك كما
لا يوجب الكفارة وقال الشافعي رحمه الله هو ملحق بالخطا في احكامه **قال** **وشبهه العهد في النفس عهد فيما سواه** لان
ان لا يوجب النفس لا يحض بالة دون الة فلا يصور فيه شبهة العهد لان النفس على ما بينا والذي يدرك على هذا
ماروي عن اس بن مالك ان محمدا بن الربيع لطف جارية فكسرت ثيبتها فطلبوا البعير العفو قابوا والارث ثابوا الا القصاص
فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقصاص فقال انس بن النضر انكسر ثيبي
الربيع قال والذي بعثك بالحق نبيا لا تكسر ثيبتها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا انس كتاب الله القصاص حرمني
القوم فعفر اوقاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو اقسام على الله لا يتره وجهه ولا لته على ما حر فيه
انا علمنا ان الخطية لو انت على النفس لا توجب القصاص ورايناها فيما دون النفس قد اوجبه بحكمه عليه اللام فتثبت بذلك
ان ما كان في النفس شبهة عهد فيما دونها ولا يتصور ان يكون فيه شبهة عهد واما علم باب

ما يوجب القصاص وما لا يوجب **قال** **يجب القصاص بقتل كل محقون الدرع على النابيد عهدا** المدينين بشرط ان يكون
المقتول محقون الدم على النابيد فتثبت في شبهة الاباحة عند لان القصاص نهاية في العقوبة فيستدعي الكمال في الجنابة فلا
يجب مع الشبهة واحترز بذلك عن المسما من لان دمه غير محقون على النابيد **قال** **ويقتل الحر بالحر والعبد بالعبد** وقال الشافعي
لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد فدل على ان مقتضى مقابلة الجنس بالجنس ومن ضرورة المقابلة ان لا يقتل الحر
بالعبد لان القصاص بعقد المساواة ولا مساواة بينهما اذ الحر مالك والعبد مملوك والملك امانة القدر والملوكية امانة العجز
قال الله تعالى من ابائهم مملوكا لا يقدر على شيء فلا مساواة بينهما لان الحرية حيوة والرق موت حكا الانبياء انه سبب
الي معتقده بالرق حتى رثه لانه احياء به ولذا لا ينقطع طرف الحر طرف العبد بانفاق مع ان الطرف اهور واقل حرية لكونه تبعها
لنفس لان لا يجب في النفس وهي اعظم حرية اولى بحلالة العكس لانه تناقض ان يقتل الحر بالحر فلا يمنع كما في المسلم والمسلمان ولا الرق
ان الكفر يوجب شبهة الاباحة كحيث الكفر فصار كالمسلمان **قال** **العورات** مخوفه تعالى وكثنا عليه في ان النفس
بالنفس وقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقوله عليه السلام العهد قود ولا يعارض عائلي لان فيه مقابلة بقيد وفي ما لو تناقضا
مطلقة فلا يعمل على المفيد على ان مقابلة الحر بالحر لا ينافي في مقابلة الحر بالعبد لانه ليس فيه الا ذكر بعض ما شبه العور على موافقه حكم
وذلك لا يوجب تخصيص ما بقي الاثر انه قابل الاثر والاشي والدكر بالذكر ثم لا يمنع ذلك مقابلة الذكر بالانثى كذا لا يمنع مقابلة العبد
بالحر حتى يقتل بالعبد بالاجماع فكذلك العكس اذ لو منع ذلك منع العكس ايضا في مقابلة الانثى بالانثى ولعل على حرمان القصاص من
الحر والامة وقابله هذه المقابلة في الآية على ما لا ريب عن عباس رضي الله عنهما كانت بين يحيى بن النضر وبين قريظة قتالة
وكانت بين قريظة اقل من عدد والاب بنو النضر اسرف عديم فتراضوا على ان العبد من بني النضر مقابلة الحر من بني
قريظة والانثى منهم مقابلة الذكور بين قريظة ما نزل الله تعالى الآية رد عليهم ريبا لان المحبس يقتل بحبس على خلاف
مواضعهم من القيلتين جميعا فكانت اللام تعرف العبد لا تعرف الجلس ولا تعاقب مستوفيان في العفة اذ في الدين
عنه وبالدار عاونا وهي المعتبرة فيجري القصاص بينهما حسب المادة السداد وتحقيقا لمعني الرجز ولو اعتبرت المساواة في غير

العبد

العمية لما اجري القصاص بين الذكر والانثى والقصاص يجب باعتبار اناه ادي ولم يدخل في الملك من هذا الوجه **باب**
مبني على اصل الحرية من هذا الوجه ولقد اقبل العبد بالعبد ولذا يقتل العبد بالحر ولو كان مالا لما قتل وكذا العجز وموته وبنا
اثر كثره حكم فلا يورث ذلك في سقوط العمية ولا يورث شبهة ولو اورث شبهة لما اجري القصاص بين العبد وبعضهم
ببعض وجوب القصاص في الاطراف بعقد المساواة في الحر والمبان بعد المساواة في العفة **لقد** لا يقطع العمية
بالشلا وفي النفس لا يستلزم ذلك حتى يقتل الصحيح بالزمن وبالمفلوج ولا مساواة بين الطرف العبد والحر الا في العفة
فاظهرنا اثر الرق فيما دون النفس لما ان العبد من حيث النفس ادي مكلف خلق معصوما **قال** **والسبب بالذمي**
وقال الشافعي لا يقتل به ماروي الشعبي عن حمزة ثاب سالت عليا هل قتل من رسول الله صلى الله عليه وسلم علم غير القرآن
قال والذي فلق الحبة وربا النسمة ما عدا ما من رسول الله صلى الله عليه وسلم سري القرآن وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة
قال العقل فكان الاسير وان لا يقتل مسلم بكافر وعن قيس بن عباد قال انطلقت انا ولا شراي على قتلنا هل عهدا لملك
رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدا لم بعده الى الناس عامة قال لا الا ما كان في كتابي هذا فاحرج كتابا من كتاب سبيته فاذا
فيه المومنون ثنكا فادماوم ويسعي يدتم اذناهم وهم يد على من سواهم لا يقتل مومن بكافر ولا ذوعهد في عهده الحديث
لانه لا مساواة بينهما لقوله تعالى لا يستوفي اصحاب النار واصحاب الجنة ولان الكفر يوجب نقصان والكافر كالميت **قال** الله تعالى
ان كان بيننا وبينهم ميمنة ولا مساواة بين الميت ومن احي من كل وجه بخلاف ما اذا قتل ذمي ثم اسلم القاتل حيث يقتل به
لوجود المساواة وقت القتل وهو المعتبر ولان الكفر يوجب النقصان في الجمله ثابرت شبهة كالمك يبيع الموطن في الجمله ثم هو يورث
شبهة في الاخت من الرضاع حتى لا يحد اذا وطئها بمك البين **قال** ما يلزم من الكتاب وما روينا من السنة فانه باطلا عنه يتناوله وقد
صح عن عبد الرحمن بن البيلماني ومحمد بن المنكران رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رجل من المسلمين قد قتل معا هذا من اهل الزمة
فامر به فشر به عنقه فقال انا اولى من وقادته لانه القصاص بعقد المساواة في العفة على ما بينا في العبد وقد وجدت نظرا الى
العدا الى التكليف لان شرط التكليف القدرة على ما كلف به ولا يمكن من اقامة ما كلف به الا بدفع اسباب الهلاك عنه وذلك بان يكون
محررا للعرض **قال** لا يسم ان الكفر يبيع بنسبه بل بواسطة الحراب لان الزمان لا يقتل منهم ولا على قتله كالشيخ الثاني والذاري وقد
اخرج الحراب بعقد الدية فكان معصوما بلا شبهة **لقد** يقتل الذمي بالذمي ولو كان في عصمته حلال لما قتل الذمي بالذمي كما لا يقتل
مستأمن بالمستأمن **وقد** قال علي رضي الله عنه انما بدلتوا الجزية ليكون دماوم كدماينا واموالهم كاموالنا وذلك بان يكون معصوما
بلا شبهة كالمسلم **لقد** لا يقطع المسلم بسيرة مال الذمي ولو كانت في عصمته شبهة لما قطع كما لا يقطع في سرقة مال المستامن لان
المال تبع للنفس وامر المال اهور من النفس فلما قطع بسيرته كان اولى ان يقتل بقتله لان امر النفس اعظم من المال الا ترى ان
العبد لا يقطع بسيرة مال مولاه ويقتل بقتل مولاه ما ذكرنا والذي يدرك على ان قلنا ان الذي لو قتل ذميما اسم القاتل قبل ان يقتل
به بالاجماع وهذا يقتل مسلما بكا فلو لا ان المسلم يجب عليه القتل بقتل الذمي ابتداء مادام الوجوب لان حالة البقاء في مثل هذا معتبرة
بالابتداء تعظيما لامر الدماء التي ان مسلما لو جرح مسلما نارتد المجرع والعدا بانه ثم مات من الجرح سقط القصاص وعكسه لو جرح
مرتدا ثم اسلم المجرع لا يجب القصاص لما ذكرنا وسعنا قوله عليه السلام لا يقتل مسلما بكا ولا ذوعهد في عهده اي بكافر حر والاسدا
عطفت ذو العهد وهو الذمي على المسلم فغيره لا يقتل مسلما ولا ذوعهد بكا حر والذمي اذا قتل ذميما قتل به فاما ان المواد به الحر
اذهوا لا يقتل به مسلما ولا ذمي ولا يقال معناه لا يقتل ذو عهد مطلقا اي لا يعمل قتله فيكون ابتداء كلاما لا نقتله هذا لا يستقيم لو كان
احدهما ان ذو عهد مفرد وقد عطفت على الجمله فبا هذا الحكم معناه ان المعطوف التاقص باخذ الحكم من المعطوف عليه التام **قال**
لأمر زيد وعمر ويقتل زيد بعمر وخالد اي كلاهما تامر او قتل ولا يجوز ان يقتله خبر اخر الثاني ان المعنى باب ذلك لان الحر
يسرق الكلام الاول في القتل فصار لا يقي مطلق القتل فكذلك الثاني تحقيق للعطف اذ لا يجوز ذلك البتة في الفرد ولا يقال معناه لا يقتل
مسلم بكافر ولا ذمي عداي لا يقتل بكافر ولا ذمي لا نقول لواريد ذلك المعنى كان لحدنا اذ لا يجوز عطفت المرفوع على المجرور فلا يجوز
نسبته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه افع العرب ولا يقال روي ذيعهد بالحر في بعض طرقه يكون يعطو قاعا الكافر فلا
يدل على ما قلتم لا نقول ان صح ذلك هو جرح المارة لا لعطف عليه حتى يشترك في الحكم مثله جاز قال الله تعالى واسموا بين اوسم

خبر
السيرة

دسبلح

حر

والمرحوم بالمرحوم وان لم يشركه في الحكم لئلا عليه توفيقا بين الروايتين على الوجه الجائز وكذا الحديث الاول المراد به الكفار
الحربي والليل عليه ان عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق قال حين قتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في يوم الجمل
من بين يديه فغير له راسا عسكرا في وسطه فانطلق عبيد الله بن عمر حين سمع ذلك من عبد الرحمن رعدة السيف حتى دعا
المرحوم فلما خرج اليه قال انطلق حتى تنظر الى من لي ثم تخرج عنه حتى اذا مضى بين يديه علام بالسيف فلما وجد من السيف
قال لا اذلا الله وقال عبيد الله ثم دعوت جفينة وكان نصرانيا فلما خرج اليه علوته بالسيف فقلب بين عينيه ثم انطلق عبيد
فقتل ابنه لولوة صغيرة فلما استلمت عثمان دعا المهاجرين والانسار فقال اشيروا الي في قتل هذا الرجل فشق الديز ما فلق
فاجتمع المهاجرون فيه على كلمة واحدة يا مروان يا لشدة عليه ويحرقه على قتله وقال عمر بن الخطاب قد عفاك الله عن ان
يكون بعد ما يوجب وانما كان ذلك قبل ان يكون لك على الناس سلطانا فاعرض عنه ونفروا الناس عن خطبة عمر بن الخطاب والفرار
وجفينة كانا كافرين واشتار المهاجرون على قتل عبيد الله بما فحش ان يريد النبي صلى الله عليه وسلم بالكا من الذي ثم يشير المهاجرون
على قتل عبيد الله بالذي وعي فيهم وهو الراوي لهذا الحديث ثبتت بذلك ان المذاهب الحزبية لا يقال لعل عثمان اراد قتل بنت
ابي لولوة لا بجفينة والفرار ان لا تقتله لوراد ذلك لبيته انه يقتله بها لئلا يمان الناس كما يوقون بين يديه بعد ما
الله فحال ان لا بين ذلك مع هذا القول من الناس بين يديه خلت بيدي ان المساواة من كل وجه لا تعتبر في وجوب القصاص بل
تعتبر المساواة في العفة وقوله تعالى لا يستوي اصحاب النار واصحاب الجنة اي في العز ببل عليه قوله تعالى اهل الجنة هم الذين
فلا يرام منه عدد الا سنوات في العفة لان مثل هذا الكلام لا يجوز له الا في قوله تعالى لا يستوي اهل الجنة والذين هم الا سنوات في
البصر والعجي لا في كل وصف لهذا الحزبي القصاص بينهم لا سنوات في العفة وكذا نقصان حال الكافر بقتله لا يبرأ عصفه ولا غيره
به كسائر الاوصاف النافضة كالجمل والفسق والاثوثة لا تسلم ان كثر بيع للقتل بل حرا به البيع وقد ذكرناه غير من خلاف
ما ذكر من ذلك في الاخت من الوضاع فانه جميع للوطي وانما اشنع في الاخت المذكورة بعارض فاورث شعبة **قال** **والا**
بقتل المستمسك اي لا يقتل المسلم ولا الذي حربي دخل دارنا باذان ان دمه غير محرم على القاتل ولا بعد من المساواة وكذا اذا
كثر باعث على الحرب لقتله الرجوع الى دار الحرب وبقتل المستمسك من قياش الوجود المساواة بينهما ولا يقتل المستمسك لو جرد
البيع **قال** **والرجل المرأة والكبير الصغير والصبي بالاعمى والزمن واقصى الاطراف والمجنون** يعني يقتل الرجل
الصبي ولو لم يمتدح على ما تقدم من قوله وبقتل الحر الحر الى اخره اعلى ما يليه من قوله ولا يقتل المستمسك المستمسك وانما
حربي القصاص بقتله لوجود المساواة بينهما في العفة والمساواة فيما وراءها لا تسد باب القصاص ولتظهر العفة
والنكاح **قال** **والولد بالولد** لما تلونا في بيان العفو من ولدا ذكرنا من المعاني **قال** **ولا يقتل الرجل بالولد**
لأنه عليه اللام لا يقاتل الولد بولده ولا السيد بجذبه ولأن الولد لا يقتل ولده غالبا لو تورث شقيقته فيكون
ذلك شبهة في سقوط القصاص ولأن الاب لا يستحق العقوبة بسبب ابنه لانه نسب بسبب ابيه لا نسب بسبب ابيه في حال ان يكون
الولد سببا لا قاتله ولذا لا يقتل اذ اوجبه في صف المشركين بمقتضى الاوراد وهو محصن وهذا لان القصاص بسببته
لورث بسبب انتفاء الميت خلافة ولو قتل به كان الغائل هو الابن بانيه **قال** **والام والجدة والجد والاب**
سواء كانوا من جهة الاب او من جهة الام لانه حرمهم فالنفس الواردة في الاب يكون واردا في الجدة والجد والاب كانت الشبهة
شاملة للجميع في جميع صور القتل وقال مالك ان قتله من باب السيف فلا قصاص عليه لاحمال انه قد تبادر به وان
دحه دحا فعليه القصاص لانه عهد لا شبهة فيه ولا تأويل بل جاية الاب اغلظ لان فيه قطع الرحم فصار كمن زنا بابنته
حيث عذرت زنا بالاجنبية والحجة عليه ما روينا وما بينا من المعنى وليس هذا كالزنا ببنته لان الاب لو تورث شقيقته
بجنته ما يضر ولده بل يحمل الضرر عنه حتى يسلم وكذا عند اهل العادة الفاشية بين الناس فلا يتهم انه يقتصد
قتل ولده فان وجد ما يدل على ذلك فهو من العوارض النادرة فلا يتغير بذلك القواعد الشرعية الا في حال السفر
لان فيه المشقة غالبا كان له ان يترحم برحمته المسماة من ولا يتغير ذلك بما يقع لبعضهم فيه من الواحد والاك
الزنا **قال** **وجده ومدره وبكاهه وجده ولده وجده ملك بعضه** ما روينا لانه لو وجب القصاص لوجب

في القصة في هذا الباب

في القصة في هذا الباب

له كما اذا قتله غيره ولا يجوز ان يجب له على نفسه عقوبة وكذا لا يستوجب ولله القصاص عليه لما بينا والقصاص من لا يخبر
فاذا سقط في البعض لاجل انه ملك البعض سقط في الكل بعد الجزاء **قال** **وان زنا قاتلا على ابيه** سقط ما
ذكرنا ان الاب لا يستوجب العقوبة على ابيه **وصورة المسئلة فيها** اذا قتل الاب اخا امراته ثم ماتت امراته قبل ان
تقتل منه فان ابنتها منه يرث القصاص الذي لها على ابيه ويسقط لما ذكرنا وكذا اذا قتل امراته ليس لابنتها منه
ان يقتله فيسقط القصاص **قال** **وانما يقتل بالسيوف** وقال الشافعي يجعل به مثل ما فعل في مثل تلك المدة
ان قتله بفعل مشروع ثم مات بذلك قبل ان يترحم رقبته لان المعتبر في القصاص المساواة ولهذا سمي
قصاصا وان قتل بفعل غير مشروع كاللواط وسقي الحجر اختلف مشاخص فيه فقال بعضهم يتخذ له مثل المدة
من الحبس في اللواط ويقع له مثل ما فعل في سقي الحجر ويقتل في تلك المدة فان مات والاخر رقبته
لان امكن للماتلة بهذا الطريق وقال بعضهم تحز رقبته ولا يفعل به مثل ما فعل لانه غير مشروع بخلاف القتل
بالحجر والسيوف وحده لانه مشروع الا ترى ان الرحم مشروع وهو بالحجر وكذا اقتل الكفار وهو بالسيوف وحده
واستدل على ذلك بما روي عن ابن عباس ان يهوديا رمى راس صبي من حجرين فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرمي
راسه من حجرين ويقول تعالى وانما قيمته ناعقوا بمثل ما عوقبت به لان فيه تحقيق القصاص الذي يلي من الماتلة
فيجب تحقيق المساواة اذا قتل وصفا ولما رواه سفيان الثوري باسناد عن النعمان قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تؤدوا بالسيوف المزاوية الا سييفا لا جرحا ولا قتل واجب فيستوفي بالسيوف كقتل المرتد وهذا لان
اجبا عاذا ذلك على ان الا سييفا لا جرحا ولا قتل واجب فيستوفي بالسيوف كقتل المرتد وهذا لان
القتل المستحق لا يستوفي الا بما يقتل عنه الموت ولو قطعت يده لا يموت الا بالسيوف فيكون موهومة فلا
يكون مشروعا ولا يثله وقد روي النبي صلى الله عليه وسلم عنها وقال عليه السلام ان الله عز وجل كتب الاحسان على
كل شيء فاذا قتلتم فاحسبوا القتل واذا دحتم فاحسبوا الدح والجد احدكم ستفتره ويلجج ذبيحة فامس النبي
صلى الله عليه وسلم بان يحسبوا القتل وان يجرؤا احد الله تعالى فكم من الاتهام فما ظنك في ادمي المحترم المكرر
ولان جابر رضي الله عنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يستفاد من الجرح حتى يبرأ ولو كان يفعل به مثل ما فعل
لم يكن لا يستفاد معي لانه يجب القطع يري او سرى فلما ثبت الاستيفاد لينظر ما تؤول اليه الجناية علم ان المعتبر
هو ما تؤول اليه الجناية ان سرخا مات قتيلا ولا يعتبر الطرف معه فيستوفي القصاص من النفس فقط كما قلنا
فيما اذا كانت الجناية خطا فانه يستوفي بشي في الحال ثم اذا سرت وفات منها يجب عليه دية النفس لا غير
لكون الاطراف تنهاها فهذا يكسب لك ما ذكرنا من المعنى وما رواه جعفر بن محمد ان يكون مشروعا ثم نسخ كما سجدت
المثله او يكون اليهودي ساعيا في الارض بالنساء فيقتل كما تراه الامام ليكون ارفع وهذا هو الظاهر لان فضل اليهودي
كان اخذ المال الا في الجاني روي في الخبر عن انس بن مالك انه قال عدا يهودي على جارية فاحذ او ضاها كانت عليها
الحديث وهذا شأن مطاع الطريق وهو يقتل باي شيء شاء الامام وتايد هذا المعنى ما روينا عليه اللام قتل اليهودي
خلاف ما كان قتل به الجارية فانه روي ابو قتادة عن انس بن جلال من اليهودي رفع راس جارية على خطي لما فاسره
النبي صلى الله عليه وسلم ان يرمي حتى قتل واسما الله ما قتل الا يقول الجارية انه قتلني وبمثل ما يجب القصاص
فعل بذلك انه كان مشهورا بالسعي في الارض بالفساد والمزاد بما لي في الزيادة من جهة علي ما روي عن ابن
عباس واي حرة انه لما قتل حرة وقيل به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لئن ظفرت بهم لاشتن بسبعين
رجلا منهم فاخرله الله عز وجل وان غدا غنم غنما غيرا بمثل ما عوقبت به ولئن صبرتم لمؤخروا للمساكين من فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم بل قصير قصير وكثير عن عينة وهذه مثله وهي ايضا منسوخة **قال** **نكاح قتل عدا**
ونكاح قاتل ووارثه سيد فقط اول يتركه وفاؤه وارثه يقتل ما اوله وهو ما اذا تركه وتاواه وارث له غير
المولي قاتل كورنه قاتل عدا عند محمد لا يحجب القصاص لان سبب الاستحقاق هنا اختلف على التقديرين لان المولي

يستعمل بالولا ان مات حر بالملك ان مات عتقا فاشبه الحال فلا يستحق لان اختلاف السبب كاختلاف المستحق فيسقط
اصلا كما اذا كان له وارث غير المولى فعلى كذا قال الفقهاء لان المولى زوجتها منك لا يخل له
وطبعا لاختلاف السبب **قال** ان المولى هو المستحق للقصاص على القتل بغير تبيين وهو معلوم والحكم ايضا متجه معلوم
ولا يقتضي اختلاف السبب في المقتضى ولا في اختلاف حكم فلا يضر مجرد اختلاف السبب لان السبب لا يبرأ لذاته
واقاراد حكمه وقد حصل خلاف المستند به لاختلاف حكم السببين فلا بد من تبيينهما حكم فلا يثبت الحكم بدون
تعيين السبب واما الثاني وهو ما اذا لم يترك وقا فله وله وارث غير المولى فلانه ما لم يتركها لا تتساقط الكفاية
بموتها لاعتق وفانظر انه قتل عتقا فيكون القصاص للمولى بخلاف مقتضى البعض اذا قتل ولم يترك وفاحر
لا يجب القصاص لان العتق في البعض لا يفسخ بموته عاجزا لان الاختلاف في انه يعتق كله او بعضه ظاهر فاشبهه
المستحق فاوثر ذلك شبهة كالمكاتب اذا قتل عن وقا وقوله اولم يترك وقا وله وارث اشتراط الوارث وتوقع انما
قانه اذا لم يكن له وارث ايضا الحكم كذا كذا لموته رقيقا او ذكر ذلك ليعينه على انه لا فرق بين ان يكون له وارث
اولم يكن بخلاف المسئلة الاولى **قال** وان ترك وقا وارثا لا يقتضي وهذا بالاجماع وان اجتمع المولى
والوارث لاشتبهته من له الحق لانه ان مات حر كما قال علي وابن مسعود رضي الله عنهما والقصاص للوارث وان مات
عتقا كما قال زيد بن ثابت رضي الله عنه والقصاص للمولى **قال** وان قتل عبد الرهن لا يقتضي حتى يجمع الرهن
والرهن لان الرهن لا يليه لعدم الملك وكذا الرهن لا يليه لما فيه من اطلاق حق الرهن في الدين لانه لو قتل
الغافل لم يلحق الرهن في الدين لعل الرهن لا يبدل وليس للرهن ان يتصرف تصرفا يودي اليه بطلان حق
الرهن وذكر في العيون والجامع الصغير لغرض الاسلام انه لا يثبت لهما القصاص وان اجتمعا محضاه كالمكاتب الذميمة
ترك وقا وارثا لكون العتق بينهما ظاهر **قال** الرهن لا يستحق القصاص لانه لا ملك له ولا يملك بيشبهه من له الحق
خلاف المكاتب علي ما بينا ان قتل العبد المبيع قبل القبض بالقصاص للمشتري ان اجاز البيع لانه المالك وان نقص
طلبه لان البيع ارتفع وظهر انه المالك وهذا عند اي حنفية **قال** ابو يوسف هو كذا ان اجاز البيع لما يفسد
وان فسح فلا قصاص للبايع لعدم ملكه عند الجناية فلم يعقد مرجاله ووجب له القيمة وعند محمد يجب القيمة في
الوجوه لاشتبهته المستحق **قال** ولا ي المعنوة القود والصلح لا العفو بقتل وليه اي اذا قتل ولي
العتق فلا يبيد ان يقتل قصاصا وله ان يباح علي حاله وليس له ان يعفو اما القتل فلان القصاص شرع للقتل
ودرك النار وكل ذلك راجع الى النفس ولا يبيد ولا يبيد على نفسه فيليه كالا نكاح بخلاف الاخ وامثاله حيث لا يكون
لام ولاية استيفاء قصاص وجب للعتق لان الاب لو مورثه فقتله جعل للقتل الحاصل له كالحاصل للاب ولذا يعذر
مترد له مترد على نفسه بخلاف الاخ والعم والخال فله ان يفتق له من القود فلما ملك القود كان الصلح بالطريق
الاولي هذا اذا صالح على قدر الدية او اكثر منه وان صالح على اقل منه لا يصح ويجب الدية كاملة واما العفو فلا يبيد
ابطال الحق بلا عوض ولا معلومة فلا يجوز كذا ان قطع يد المعتوه عتقا لما بينا الوصي كالا ب في جميع ما ذكرنا
الا في القتل فانه لا يقتل لان القتل من باب الولاية على النفس حتى لا يملك تزوجه ويدخل تحت هذا الاطلاق الصلح
عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف اذا لم يستثن القود في النفس وذكر في كتاب العلم ان الوصي لا يملك
الصلح في النفس لان الصلح فيها بمنزلة الاستيفاء وهو لا يملك الاستيفاء ووجه المذكور هنا وهو ان كور في الجامع
الصغير ان المقصود من العلم المال والوصي يتولى التصرف فيه كما يتولى الاب بخلاف القصاص لان المقصود والتشفي
وهو محض بالاب ولا يملك العفو لان الاب لا يملك لما فيه من اطلاق بل اولي وقالوا القصاص لا يملك الوصي التصرف
في الطرف كالا يملكه في النفس لان المقصود منه وهو التشفي وفي الاستحسان يملكه لان الاطراف يملكها
ملك الاموال لا خلقه وقاية لانفس كالمال فكان استيفاءه بمنزلة التصرف فيه والفا في بمنزلة الاب
في الصحيح الاترجم ان من قتل ولاولي له يستوفيه السلطان والفا في بمنزلة فيه بعد الاول له والصبي كالمعتوه

المولى

المولى

هناك

قوله

فيه لما عرفت في موضعه **قال** **والفا في كالا ب والوصي يباح فقط والصبي كالمعتوه** وقد بينا
ذلك كله في اثنا الكلام **قال** **وليكبار القود قبل كبر الصغار** يعني اذا كان القصاص من تشبه كالا ب بين الصغار
والكبار بان قتل لم ولي جاز لكبار ان يقتلوا القاتل قبل ان يبلغ الصغار وهذا عند اي حنفية رجع الله **وقالا** ليس
لم ذلك حتى يبلغ الصغار لانه مشترك بينه لان الكبار لا ولاية لهم على الصغار حتى يستوفوا حقهم ولا يكون استيفاء
البعض لعدم التجري ولا الكل لعدم الولاية عليهم وفيه ابطال حقهم بغير عوض يحصل لهم فتعين الناحية الى
ادراكهم كما اذا كان معهم كبير غائب او كان بين الموليين واحدهما صغير بخلاف ما اذا عني الكبير حيث يصح وان
يطلب يد له حقه في القصاص لان بطلانه بعوض فيجعل كالبطلان لا يبيد حنفية رضي الله عنه ما روي ان عبد الرحمن
ابن ملجم قتل عليا رضي الله عنه فقتله وقد كان في اولاد علي رضي الله عنه صغار ولم ينظر بل رجمه وكان ذلك
محصرا من الصحابة من غير تكبير فخل محل الاجماع ولانه لا يجوز ان يجرى في تشبه لكل واحد
منهم كالا في ولاية النكاح ولهذا لو استوفاه بعض الاولاد لا يثبت شيئا للقاتل ولو لم يكن له قتل يضمن كالا جني وكذا
للقاتلين وكذا للصغار في مسئلتنا بخلاف ما اذا كان معهم كبير غائب لانه انما لا يستوفى فيه بعضه فيه مع غيبة
شريكه الكبير لا يحال العفو من الغائب وفي الصغير ختم العفو منقطع في الحال فافترقا بخلاف ما اذا كان بين
الموليين واحدهما صغير لان السبب فيه الملك او الولاء وهو غير متكامل وفي مسئلتنا السبب الغزاة وهي
شكاملة ولذا لا يزوجه احد الموليين الامة المشتركة بينهما او المعتقة لهما في الغزاة يزوجه فيجعل كل واحد منهما
كانه ليس معه غيره فينفرد به ولو كان الكبير وليا للصغير من له التصرف في ماله كالا ب والجد يستوفيه الكبير
قبل ان يبلغ الصغير باجماع الصحابة سواء كانت الولاية لهما بالملك او بالغزاة وان كان وليا للصغير لا يقدر على التصرف
في ماله كالا ب والعم فليخلف **قال** وان كان الكبير اجنبيا عن الصغير لا يملك الكبير الا استيفاء بالاجماع حتى يبلغ الصغير
وعند الشافعي لا يملك الكبير الا استيفاء في الكل **قال** **وان قتل من يقتل اصابه الحديد والا لا الخنق**
والنقر هذا اذا اصابه بعد الحديدة من غير خلاف وان اصابه بطريقها او بالعود او الخنق او النقر ففوقه
الحالات الذي ذكرناه في اول الكتاب وقد ذكرنا الدلائل من الجاهل ولا نعده **قال** **من جرح رجلا عمدا**
وهاردا فمات مات بقتل لان الجرح بسبب ظاهر الموت فيحال الموت عليه عالم بوجه ما يقطع كجز الرقبة
او البرائة **قال** **وان مات بفعل نفسه وزيد واسيد وجية صن زيد ثلث الدية لان قتل الاسد**
والحية جسد واحد لكونه هدر في الدنيا والاخره ففعله بنفسه جسد واحد لكونه هدر في الدنيا معتبرا في الاخره
حتى يات به وفعل زيد معتبرا في الدنيا والاخره فمات ثلثه اجناس هدر مطلقا ومعتبر مطلقا وهدر من وجه دون
وجه وهدر فعله بنفسه فيكون الثلث بفعل كل واحد ثلثه فيجب على زيد ثلث الدية ثم ان كان فعل زيد عدا جسد الدية في
عليه في ماله والافعال العادلة طاعف في موضعه **قال** **ومن شجر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء يقتله** لقوله
عليه السلام من شجر على المسلمين سيفا فقد اهدمهم ولا دفع الضرر واجب فوجب عليهم قتله اذا لم يكن دفعه الا به
ولا يجب على القاتل شي لا يملكه ما را با غيا بذكر وكذا اذا شجر على رجل سلاحا فقتله او قتل غيره دفعا عنه فلا يجب بقتله
شي لا يملكه ولا يملكه من ان يكون بالليل او بالغا في المصر وخارج المصر لا يملكه لا يملكه وان شجر عليه عتقا فقتله
ان كان بيلا او غارا خارج المصر لا يملكه العتق بالليل ولا في خارج المصر فكان له دفعه بالقتل بخلاف ما اذا كان
في المصر وقيل اذا كان عتقا لا يملكه ان يكون مثل السلاح عندهما فيبوز قتل في المصر غارا كما في السيف **قال**
ومن شجر على رجل سلاحا او غارا في مصر وعينه او شجر عليه عتقا ليلا في مصر او غارا في غيره فقتله المشهور
عليه فلا شيء عليه لما بينا من المنقول والعقول **قال** **وان شجر عتقا غارا في مصر فقتله المشهور عليه**
لان العتق يملكه والعقود غير متعلق في المصر فكان بالقتل متعديا وهذا عند اي حنفية فلا يملكه كالا سلاح
عنه وقيل عندهما محتمل ان يكون على الخلاف المذكور في شبه العتق لانه كالا سلاح عندهما حتى يجب القصاص بالقتل به

المولى

هناك

ليس

في الحل ولا ينظر الى الصغر والكبر كاليد وجوابه ان الفصا في النتيجة لاجل الشبهة وهو شفاوت في الصغر والكبر وقطع
اليد لغوات منفعة البطر وهي لا شفاوت راعى المعيرة انفع من الكبير فافتقر **قال**
ان مولى على مال وجب مالا وسقط القود اي اذا صلح الفاضل على مال عن الفصا سقط القود وجب المالا
اصحاح عليه خلافا لكان او كثيرا لعله تعالى عن علة من اخيه شي الاية قال ابن عباس رضي الله عنهما نزلت الآية في
الصلح قوله عليه السلام من قتل له قتيل فاهله بين حينين بين ان ياتوا بالخالد وبين ان يقتلوا او المراد والله اعلم
اخذ المال يرضى الفاضل على ما بينا ولانه حق ثابت له يجري فيه العفو مجازا فكذا تعويضا لا شفا له على الاوصاف
الجيدة من احسان الولي وايا الفاضل خلافا حد القود لان الغالب فيه حواسه تعالى ولا يجري فيه العفو فكذا
المعوض والفيل والكثير فيه سوا لانه ليس فيه شيء مقدور فيفوض الى اصلاحهما كالحلج والكتابة والاعناق
علي مال خلافا ما اذا كان الفاضل خطا حيث لا يجوز بالكثير من الوب لانه دين ثابت في الذمة فيكون اخذ اكثر منه ربا وانما
وجب حالا لانه دين وجب بالعقد والاصل في مثل الحلول كالتن والميراثات الدية لا تملك بحسب العقد وانما سقط
القود لانه موجب العقد ولانه لم يرد المالا لا مقابلا به فيوفى عليه مقصوده **قال** **ويقتضف الزاير**
الحرف الفاضل وسقط القود رجلا بالصلح عن ماله على الفاضل فلو كان المائل خرا وعيدا فامر الحرف الفاضل
ومولي العبد الفاضل رجلا بان يصلح عن ماله على الفاضل ففعل المأمور بالالف على الحرف المولي نصفا لانه ه
مقابل بالفصا وهو عليه على السرا فينقسم بد له عليمها على السرا لان الف واجب بالعقد وهو مضاف
اليها فينصف موجب وهو الف **قال** **فان صلح احد الاولين فخطه على بعضه وعفا عن بقية خطه في**
الدية ان كل واحد منهم يتمكن من التصرف في نصيبه استيفاء واستقاطا بالعقد او بالصلح لانه يتصرف في خالص
حقه فينفذ عفو وصلحه تسقط به حقه في الفصا ومن ضرورته سقوط حق الباقيين ايضا فيه لانه لا يخبر به
الاخرى انه لا يخبر شيونا فكذا استنوطا خلافا ما لو قتل رجلين فعفى اربابا احدهما حيث يكون لا وليا الاخر قتله
لان الواجب فيه فصا من خلافا القتل والمقول بالسقوط احدهما لا يستقط الاخر الا ترى انها يفتقران شيونا
فكذا بقا خلافا ما نحن فيه فاذا سقط انقلاب نصيب من لم يعف مالا لانه تعدد استيفاءه لمعني في الفاضل وهو
ثبوت عصمة الفاضل بعفو البعض عن الفصا فيجب المالا كما في الخطا فان سقط الفصا فيه لمعني في الفاضل وهو
كونه محظوبا ولا يجب للعفا في شيء لانه استقط حقه المشعين بفعله ورضاه بلا عوض خلافا شركا به لعدم ذلك
منهم فينقلب نصيبهم مالا والورثة كلهم في ذلك سوا **قال** مالك والشافعي لا حق للزوجين في الفصا من
ولا في الدية لان الورثة خلافا وهي بالنسب دون السبب لانقطاعها بالموت **قال** ابن ابي ليلى لا يثبت حقها في
الفصا لان سبب استيفائها العقد والفصا لا يستحق بالعقد الا ترى ان الوصي لا يثبت له حق في الفصا من
لان المقصود في الفصا الشفيعي والانتقام وذلك يختص به الاقارب الذين ينص بعضهم بعضا وهذا لا يكون احدهما
عائلة الاخر بعد الشفاوت **ولنا** قوله عليه السلام من ترك مالا او حقا فلورثته ومن ترك مالا فعلى والفصا حقه فيكون
جميعهم كماله وامر عليه السلام بتوريث امراء اشيم الضياع من دية زوجها اشيم **ولان** الفصا من حق يجري فيه
الارث حتى ان من قتل وله ابان مات احدهما على ابن كان الفصا من الصلح وبين ابن الابن فنزلت لسائر الورثة
والزوجية تبقى بعد الموت حكما في حق الارث او يثبت الارث مستند الى سببه وهو الحرج **قال** علي رضي الله
عنهما يتشم الدية على من احرز الميراث والدية حكمها حكم سائر الاموال وهذا لو اوصي ثلث ماله تدخل الدية فيه
والفصا بدل النفس كالدية فيورث كسائر امواله لهذا لو انقلب مالا يتعصى به ديونه وينفذ فيه ه
وصاياه واستحقاق الارث بالزوجية كاستحقاقه بالقرابة لا بالعقد الا ترى انه لا يرد بالرد خلافا الوصية
وبعدا يتبين ان الاستحقاق ليس بالعقد بل حكم العقد ولا يلزم من عدم الشفاوت والعقل عدم الارث للفصا
الا ترى ان الصغير والنساء من الاقارب لا يعقلان ويرثان الفصا والدية اقرب منه ان المرأة لا يعقل عنها ابناؤها

اليد

الكبار ويرثونها **قال** الشافعي لا حد للفصا من الاقارب في استيفاء الفصا من ولحق حق العفو لان الرأه ليست من
اهل الفاضل لصفتها ولقد لا ينفصل الكافر الاصلية ولا موضع عليها الحريية الواجبة مكان الفاضل فماتت في حق ه
الاستيفاء كالصغيرين **والحق** عليه ما بينا وقوله انما ليست من اهل الفاضل **قال** انما لم تقدر ركن كل فاضل من اهل
التكليف **قال** **ويقتل الجوع بالفساد** والفقير من لا ينفصل بعد المساواة ولكن تركناه باجماع الصحابة رضي الله عنهم
وروي ان سبعة من اهل صنعا قتلوا واحدا فقتلهم عمر رضي الله عنه وقال لو كان عليه اهل صنعا لقتلهم **ولان**
الفاضل بطريق التغالب غالب والفصا من شرع الحكمة التي جعل كل واحد منهم كالمعزوم به فيجوز الفصا عليهم جميعا
تحقيقا لمعني الاحياء ولولا ذلك لفرس سد باب الفصا من فتح باب الفاضل اذ لا يوجد الفاضل من واحد فاضل لانه بقا ومنه
الواحد فلم يقدر عليه فلم يحصل الا نادرا والواجب يشترع فيما يقبل لا فيما يندر **ولان** رضى عن الروح لا يخبر
واشترط الجماعة فيما لا يخبر به بوجوب التكامل في حق كل واحد منهم فيضاف الي كل واحد منهم كمالا لانه ليس معه
غيره كولاية النكاح في باب النكاح **قال** **والعقد بالجمع الكفاي** يقتل الفرد اذا اغتيل جماعة وكفى بذلك **قال**
الشافعي يقتل بالاولد من ان قتلهم على التغالب ويقضي بالدية لمن جده في تركته لان العاقلة لا تفعل العمد وان
تفعل جميعا معا ولم يعرف الاولد منهم بغير بينهم ويقضي بالقود لمن خرجت له القرعة وبالدية للباقيين **وفي قوله**
قتلهم جميعا وتقسيم الديات بينهم لان الموجود منه ثلثات وما يتحقق في حقه قتل واحد فلا غائل هو القياس
في الفصل الاول الا ان تركناه بما ذكرنا على ما بينا **ولنا** ان كل واحد منهم فاضل بوصف الكمال فحصل الفاضل الا ترى ان
الواجب في الفصل الاول وهو اذا اغتيل جماعة واحد الفصا من قولا ان الثمان ثمان لواجب الفصا وهذا ان المثل
اسم مشترك في ضرورة كون احد الشبيين مثلا لاخر ان يكون الاخر مثلا له كاسم الاخ والزوج قوجب الفصا من فيه
دليل على انه مثل له اذ هو واجب في كل موضع يتعد اعتبارهما ثمة فيه ككسر العظم او يتوهم عدم المماثلة فيه كالحاقبة
فان الثاني لما توهم موته باعتبار الغالب امتنع الفصا من **قال** **فان حضر واحد قتل له وسقط حق البقية**
قوت الفاضل اي اذا حضر اوليا واحد من المقتولين قتل لهم وسقط حق اوليا بقية المقتولين كما يستظهر من الفاضل
حتف انفع لغوات محل الاستيفاء فصار كقوت العبد الجاني وفيه خلافا لشافعي رحمه الله لان الواجب عمده ادمها على
ما بينا فاذا مات احدهما عين الاخر كمن قال لا رايه احد كما قالوا وتال لعبدية احدهما حر فمات احدهما تعين الاخر لغوات
الحل **قال** **ولا يقطع برجلين** بدل معناه اذا قطع رجلا يد رجل فلا قصا من يولي واحدهما **قال** الشافعي يقطع
ايديهما بالفرض اذا احدهما اسكينا واحدا من جانب واحد على يده حتى انفصلت هو يعتبرها بالانفس لان الاطراف تابعة
لها وصلحها بها فاخذت حكمها خلافا ما اذا احدهما اسكينا من جانب واحد من جانب اخر حتى انفصلت السكينا في الوسط
وبانت اليد حيث لا يجب الفصا من يده على واحد منها لانه لم يوجد من كل واحد منها امرار السلام **قال** **علي بعض العصور**
ان كل واحد منها قاطع للجمع لان ما يقطع بقوة احدهما لم يقطع بقوة الاخر فلا يجوز ان يقطع الكرا بالعصا والاشنتين
بالواحدة لا مقدم المساوات فصار كما اذا امز كل واحد من جانب اخر خلافا لالفن فان الشرط بينهما المساواة في العفة
لا غير في الطرقت تعتبر المساواة في النفع والقيمة لهذا لا يقطع الصبيحة بالشلا والنفس السالمة عن العيوب تعقل ه
بالفروج والمسلول فكذا الاثنان بالواحد فلا يصح الفضا من على النفس لان رضى عن الروح لا يخبر في ما صيف الي كل واحد
كلا وقطع العصور بخبري لا ترى انه يمكن ان يقطع الجمع وتكون الباقي وفي الفاضل لا يمكن ذلك لهذا لو امر احدهما السكينا
على قتله والاخر على جلته حتى انفصل في الوسط ومات منها يجب الفصا من وفي اليد لا يجب لان الفاضل بطريق الاجتماع غالب
مخافة العوث لا في الفاضل لانه يحتاج الى مقدم مات بطيئة يلحقه العوث بسببها كالمشند او نقول ثبت وجوب
الفصا من في النفس لا ترى والاجام على خلاف القياس والطرف ليس شله فلا يلحق بها **قال** **ومنا** اي حق
القاطعان دية المقطوعة لان التلف حصل بفعلها فيجب عليها نصف الدية على كل واحد منها الربع فيجب في ما لها لان
العاقلة لا تخجل العبد **قال** **وان قطع واحد عيني رجلين فخطه على بعضه وعفا عن بقية خطه** **قال** **ويقتل الدية** يعني اذا حضر

معاسوا كان الفتح جملة واحدة او على التعاقب **وقال الشافعي** ان قطعها على التعاقب يقطع الاول منها ويغير راس
 اليد الثاني لان يده مارت مستقيمة له قصاصا ففتح استحقاقها الثاني بالقطع فصار كما اذا رهن شيئا من السماء ثم
 رهنه من اخر بعد التسليم الاول وان قطعها معا يقطع بينهما ويكون القصاص من خربته له فوعته والارض للاخر لان
 ايدها واحدة لا تقي بالحقين وليس احدهما اوليها من الاخر موجب المصير في القرعة **ولما** ان المساواة في سبب الاستحقاق
 بموجب المساواة في الاستحقاق ولا يعتبر بالقدم والفاخر كالغير عين في الشركة وهذا لان حق كل واحد منهما ثابت في كل
 اليد لتقرر السبب في حق كل واحد منهما وهو الفتح وكونه مشعولا عن الاول لا يمنع تقرر السبب في حق الثاني ولهذا
 لو كان الفاعل لها عيدا استويا في استحقاق رقبته ولو كان بمنع الاول لما شاركه الثاني بخلاف الرهن لانه استيفاء
 حقا ولا يثبت للتالي بعد ما ثبت للاول لا استيفاء حقيقة لان الرهن حق ثابت في المحل حتى يحبس حقه ويكون
 خصا فيه اذا استهلك ويقتض بدله فيكون رهنه مكانه لا كذا المذموم بده فانه لم يثبت حقه في المحل وانما ثبت له حق
 التصرف فيه تصرفا يفتقر الى قطع اليد والمحل حال من حقه كما في القصاص في النفس ولهذا اذا قطعت يد لا يلبس الفاعل
 بشي ولو كان حقه ثابتا فيها لما بدله بالمرئ فاذ لم يمنع الاول ثبوت حق الثاني فيها استويا فيها فيقطع لها اذا
 حضر معا لعدم الاولوية وبقيت لها بنصف الدية يقتسمانه نصفين لاستنوايهما بخلاف ما اذا كان القصاص في النفس
 حيث يكتفي فيه بالقتل لها ولا يقضا لها بالدية لما بينا من الفرق فيما تقدم **قال** **وان حضر واحد فقطع يده**
له فلا حرج عليه نصف الدية لان الحاضر ان يستوفي حقه ولا يحبس عليه الثاني حتى يحضر الآخر لثبوت حقه بيقين وحق
 الآخر منزهة لا يحتاج الى طلب او يعجزا بحاجا او محلا فصار كما اذا شفعين احدا حضر والاخر غايب حيث يعفى له
 بالشفعة في الكل لما قلنا اذا حضر الاخر بعد ما قطعت الحاضر وطلب ببقية له بالدية لان يده او يدها حقا مستحقا عليه
 فيضمنها بسلامتها له ولو بقي القصاص بينهما ثم عفا احدهما قبل استيفاء الدية فلا يلزم الفقد عند اي حيلة والي يوسف
 رحمه الله وعند محمد رحمه الله الارش لان الثاني بالقصاص اثبت الشركة بينهما فعاد حق كل واحد منهما الى البعض فاذا عفا احدهما
 لم يتكسر الاخر من استيفاء الكل **ولما** ان الامضاء من القصاص في العقوبات فالعقوبات قبله كالعقوبات قبل القصاص ولو قطع احدهما
 يد الفاعل من المرفق سقط القصاص ليدها بيد الذي فيها القصاص بالقطع طمأ ولا ينقلب بالاك اذا قطعها اجبي او سقطت
 باقة مساوية ولها نصف الدية على حاله لا على وجه قبل قطعها فلا سقط بالقطع **الفاعل** الاول بالحق ان شاع قطع ذراع
 الفاعل وان شاع منه دية اليد وحكومة عدله في قطع الذراع الى المرفق لا يد الفاعل كانت مقطوعة من الكتف حين قطع
 الفاعل الاول من المرفق كالشلاء على هذا لو كان المقطوع يده واحدا فقطع الفاعل من المرفق سقط حقه في القصاص وجوب
 عليه القصاص والمقطوع من المرفق الحيوان شاع قطع من المرفق وان شاع اخذ الارش لما ذكرنا **قال** **وان اقرع**
بقتل عمد يقتصر به وقال في رجه الله لا يمنع اقراره لانه يؤدي الى ابطال حق المولي فصار كالاقرار بالقتل خلا او
 بالمال **ولما** ان العبد غير متصرف في مثله لكونه يلحقه الضرر به فيصح لان العبد مبيع على اصل الحرية في حق الدرع لا
 بالادمية الا اقرع ان اقرار المولي عليه بالحدود والقصاص لا يجوز فاذ اقرع المولى بطلان حق المولى ضرورة وذلك لا ينص
 وكما سيجي معناه وان كان لا يمنع قصدا بخلاف الاقرار بالمال لانه اقرار على المولي باطلا حقه قصدا لان موجب بيع
 العبد او الاستفسار وكذا اقراره بالقتل خلا لان موجب دفع العبد او القتل على المولي ولا يجب على العبد شي ولا يصح سوا
 كان العبد محجورا عليه او ما ذواته في الجارية لانه ليس من باب التجارة فيكون باطلا **قال** **وان اقرع بقتل عمد**
السهم منه الى اخر يقتصر الاول والثاني في الدية لان الاول عدا والثاني اعدا وهو الخطا في الفعل فكانه
 رمي الى حرى واصاب سلبا والفعل الواحد يتعدد بعدد اثره **فصل** **ومن قطع يد رجل ثم قتله ائذ**
بالامر لو عذب او تخلف او خطا يخل بينهما بر ولا في خطا يخل بينهما بر **فقتل دية واحدة** **كن**
ضربه مائة سوط مبرا من سبعين ومات من عشرة معناه هذا اذا قطع يده ثم قتله يجب عليه مائة سوط الفاعل ولو
 قطع اذا كانا مدين او احدهما مديا والاخر حرا او كانا خطاين وتخل بينهما بر ولا في خطاين لم يتخل بينهما بر فقتل دية واحدة

فتى القصاص تفتي احدهما

خطا
 خطا
 خطا

فيه حيلة واحدة **فصل** **ان الكل لا يتعد الا الخطاين** فانهما يتعدا حلالا فوجب فيهما دية واحدة اذا لم يتخل بينهما
 بر ولا يتخل بينهما بر لا يتعدا حلالا **قال** **الاول** وهو ما اذا كانا مدينين فالدور قول اي حيلة **وعندهما** يتعدا حلالا
 فيقتل حرا ولا يقطع يده لان الجمع بينهما ممكن لتما شرا الفعلين وعدم تخلل البر بينهما فصار كالحطاب **وقال** **هذا** لان الجمع
 بين الجراحات واجب ما لم يكن لان الفعل يقع بضربا غالبا واعتبارا على صفة على حدتها يودي الى الجرح فيجب تيسيرا
 الا ان لا يكون بان عطف حكم الفعلين كالحد والخطا او تخلل البر بينهما لان البرية قاطع للسراية فلا يمكن ان يجعل
 الثاني تنجيبا للاول فيعتبر على حياله وامكن ذلك قبل البر فصار كسراية الاول **وقال** **ان** الجمع متعذر لان
 حشر الرقبة يمنع سراية الفتح كالبرية حتى لو صدر من شخصين وجب على كل واحد منهما القصاص فكذا اذا كانا
 من شخص واحد فيقطع الاول وليا يده ثم يقتلونه ان شاءوا وان شاءوا فقتلوا من غير قطع لان القصاص من بعد المساواة
 في الفعل وذلك بان يكون الفعل بالقتل والفتح بالقطع واستيفاء القطع بالقتل متعذر لا خلا فيها حقيقة وحكما
 ولا في المماثلة صورة ومعنى تكون باستيفاء يدها ولا يكتفى بالقتل لم توجد المماثلة الا معني فلا يبرأ اليه مع
 القدر على المماثلة صورة ومعنى فيجوز العفو عما اذا كانت من السراية لان الفعل واحد بخلاف ما اذا
 كانا خطاين لان الموجب فيه الدية وهي يد المحل والمقتول واحد فوجب بدله واحد لا توري ان عشرين لو قتلوا
 واحدا يجب عليهم دية واحدة لا اتحاد المحل وان تعدد الفعل ولو قتلوا عمدا فقتلوا واحد فوجب بدله واحد لا توري ان عشرين لو قتلوا
 وهو متعذر وان اتحاد المحل وان ارش اليد لوجب كان يجب عند الحز لا بد وقد استحقا كراثر الفعل ولا سبيل
 اليه لانه جيب بدله دية النفس باخر فيجوز وجوب بدله الجزا والكل في حاله واحدة وهو محال ولو وجب
 ذلك لوجب بقتل النفس الواحدة ديات كثيرة لا اطراف لا اثالث بثلث النفس اما القطع والفعل فخصا
 فاس اجتماعهما بخلاف ما اذا قطع وسركي حيث يكتفي بالقتل لاتحاد الفعل **واما** الثاني وهو ما اذا كانا خطاين
 بان كانا احدهما حرا والاخر عمدا **والثالث** وهو ما اذا كانا خطاين وتخلل بينهما بر فلا يجمع بينهما فيهما لا خلا
 حكم الفعلين في الاول وتخلل البر في الثاني وهو فاعل السراية فيعطي لكل فعل حكم نفسه وقوله لا في خطاين لم يتخلل
 بينهما فوجب فيه دية واحدة هذا الخارج من قوله اخذ بالامر من يوجب فعله الا في هذه الصورة فانها يتعدا حلالا
 ولا يؤخذ الا بالقتل فوجب فيه دية النفس لغيره ودية جرحه في انما البحت وقوله كن ضربه مائة سوط مبرا من سبعين
 ومات من عشرة يعني يجب فيه دية واحدة كما اذا كان القطع والفعل خطاين ولم يتخلل بينهما بر وانما كان كذلك لان الضرب
 التي برامتها ولم يبق لها اثر سقطت ايتها الزوال الشين وهذا عند اي حيلة **وعن** اي يوسف فيها حكومة عدله عن
 محمد انه يجب فيها اجرة العبيد وعن الادوية وثاني المسئلة بادلها في فصل الشجاج ان شاع الله تعالى ولو بقي لها اثر بعد
 البر يجب موجه مع دية النفس بالايجاع **قال** **الارض** يجب باعتبار الشين في النفس وهو ببقا الارش **قال** **وان عفي**
المقطوع عن القطع فانت من القاص الدية ولو عفا من القطع وما يحدث منه او عن الجناية لا فاقطاع
الثالث والعبد من كل اقال وهذا عند اي حيلة والعفو عن الشجة كالعفو عن القطع **وقال** **ابو يوسف** ومحمد اذا عفا
 القطع او عن الشجة مفر عفو عن النفس ايضا حتى اذا مات بعد العفو بالسراية لا يضمن لان العفو اذا اصيلت الى الفعل
 كالقطع والشجة يرد به موجه لان نفس الفعل لا يتخلل العفو وموجه احد شيئين صان العفو ان تقتصر وصان النفس ان
 سرى فيقتلها فصار كالعفو عن الجناية او عن القطع وما حدث منه او عن الشجة وما حدث منها ولا اسم القطع له
 والشجة يتناول الساري والمقتصر لان القطع جنس وهما موزعان فصارت السراية والاقتصر صفة له لا تخرج من امر
 الشا بقطع يده فقطعها وسركي في النفس لا غير له عليه سبي لان اذنه بالقطع يتناولها فكذلك العفو عنه يتناولها كذا
 وهذا لان السبب يترك ويراد به المسبب ولهذا لو اقر المعصوب منه القاصب عن الغصب كان ذلك ابرا عن موجب
 الغصب وهو رد العين عند قيامها ورد القيمة بعد هلاكها وكذا الوارث البايع المشتري كان ذلك ابرا عن موجب
 العيب وهو الرد عند امكن والرجوع بالمقتضات عند تعذر الرد **والرخصة** ان حق المجني عليه في القتل دون القطع لانه

يلق مقابله
 على اصل

لما سري بين ان كان خلافا لا بد ان يكون عن القطع يكون عن غير حقه بسط الا ترك ان من قال لا قطع له قيل
لان لا يوجب الميراث عن الفضا في النفس ولو كان القطع بغيره كان لا يوجب ميراثه عنه فكذلك العفو عن القطع
لا يوجب العفو عن القتل لكونها غير من فلهما فان العفو محل حقه بسط عليه الدية والقياس ان يوجب عليه النفس
في النفس لانه قتل نفسا معصومة بغير حق عدا الا انما استحسننا في سقوطه لان صورة العفو اوردت شبهة وهي
دارية للقول وهذا لانه اضاف العفو الى حقه من حيث الظاهر وذلك يعني لدرء الفضا لا لسقوط المال
لان حقه مع الشبهة ولا سلم ان الساري يقع من القطع وان السراية منه له بل الساري قتل من لا يبدل وتبين
ذلك بالسراية وهذا لان المعنى في الجانيات ما لها ان اصل الفعل قد يكون غير موجب للقصاص في النفس
ثم يغير موجب له بالسراية وقد يكون موجبا للقصاص ثم يغير غير موجب له كما اذا قطع يده عن العقل فتسري
الى نصف الساعد وباعتبار المال يتبين انه لم يكن له حق في اليد وهذا لو عفا الولي عن اليد بعد السراية لم يقع
ولو كان الساري نواحيه لم يصح لا مكان الصريح اليه لان القطع الاول لا يوجب قطعاً سارياً وانما يوجب القطع فقط ان
كان مقتضراً او القتل فقط ان كان سارياً فلا يوجب القطع الساري فلا يتناول العفو عن القطع لان القطع ليس باسم
للفعل ولا هو سبب لوجوب القطع الساري على الجاني حتى يستتبعه له فليخلف خلاف العفو عن الجاني او عن القطع
وما حدث منه او من الشبهة وما حدث منها لان الجاني اسم جنس يتناول الساري والمقتصر والقتل ابتداء الاثر
انه لو قال الجاني في قتل فلان اوجب الميراث عن الكفر خلاف ما اذا قال لا قطع له على ما بيناه والعفو عن القطع وما عفا
منه او من الشبهة وما حدث منها صريح في العفو عن السراية واما مسألة الاذن بالقطع فاما سقط الضمان عن الفاعل
فيما لا يملكه لما قطع يده عن العقل اليه فصار في التقدير كأنه هو الذي قطع يد نفسه فمات منه ولو كان يتناول
الساري لوجب الضمان على الفاعل كما لو قال له اقتلني فقتله فكان هذا شاهداً في حقيقته دمه الله كما نراه واما
مسألة القصب لان القصب سبب لوجوب رد المقتضوب او قيمته فجاز استعاضته على المقتصب وكذا مسألة الرد
بالعيب خلاف ما نحن فيه على ما بيناه ولا يرد على هذا ما لو وقع القطع على عبد فاعتقه ثم مات المقتضوب حيث
لا يستحق الميراث ولو لم يتناول الساري لا ينقص لاننا قلنا لما اعتقه صار مختاراً للاعتاق فنقص اعتاقه نقص الميراث الاول
والقول في القطع عن الجاني او نحو ذلك لانه لا يوجب الميراث على ما بينا في بيان من جاز ان شاء الله تعالى ولو كان القطع خطأ فهو
كالقصد في هذه الوجوه حتى اذا اطلق بان قال عفو عن اليد كان عفو عن دية النفس عندها وعن دية اليد فقط عنده
ولو قال عفو عن الجاني او عن القطع وما حدث منه عفو عن دية النفس بالاجماع حتى اذا مات منه بسقط كل الدية فيه
عنه انه يعتبر من الثلث لان وجهه المال وقد تعلق به حق الورثة فيعتبر من الثلث كسائر امواله خلافاً اذا عفا حيث
بيع من جميع المال لان وجهه القصاص ولم يعلق حق الورثة به لانه ليس بماله وصار كما لو اعاره في مرض موته وانفع
بها المستعير ثم مات المعير حيث يتعد ذلك من جميع ماله لان المانع ليست بماله مطلقاً وانما نصير مالا بعد الاقرار
ولم يعلق حق الورثة بها في الميراث وهو الراد بقوله فاحط من الثلث والعهد من الكل قال **وان قطع امرأه يده**
رجل عدا فنزوحها على يده ثم مات فلها مهر متعتها والدية في مالها وعليها ثلثها لو خطا وهذا عندنا في حقيقته رحمه الله
لان العفو عن اليد او عن القطع لا يكون عفو اعماً حدث منه عفا فكذلك النزوح على اليد او على القطع لا يكون نزوحاً على ما حدث منه
عفا ثم ان كان القطع عفاً فنزوح على القصاص في الطرف وهو ليس بماله على تقدير الاستيفاء وعلى تقدير السقوط اولى لانها
لا يمكن ان تستوفى في القصاص من نفسها فاذا لم يكن مالا لا يصلح مهر فيجب لها عليه مهر المثل ويقال القصاص لا يجري بين
الرجل والمرأة في الطرف فكيف يكون نزوحاً لا نقول الموجب الاصل للعدا القصاص لاطلاق قوله تعالى والجروح قصاص وانما
سقط للعدا رغم يجب عليها الدية لان النزوح وان نقض العفو لكن عن القصاص في الطرف فاذا سري تبين ان مقتضى العفو
العفو فيجب الدية بعد صحة العفو عن النفس وذلك في ما لا يملكه عفاً والعاقل لا يقتله والقياس ان يجب القصاص في النفس على ما
ما بيناه واذا اوجب له الدية ولما المهر ثقافاً ان استوفى بقدر او وصفاً وان كان احدهما اكثر رجع صاحبه على الاخر وان كان القطع خطأ

كانه

كانه

يكون عفاً انزوحاً على ارش اليد واذا سري الى النفس تبين انه لا ارش لليد وان المسمى بعد ومهر المثل كما اذا تزوجها على
ما بين يده ولا شيء فيها والديه واجبة بنفس القتل لانه خطأ ولا يقع المفاضة لان الدية على العاقلة خلافاً ما اذا كان عفاً لان الدية عليها
والعفو عن الزوج فلا يدين في استيفاء كل واحد منهما حقه فيقتضيان قال **وان تزوجها على اليد وما حدث منها او على الجاني**
ماتت منه فلها مهر متعتها لا وهذا انزوح على القصاص وهو ليس بماله فلا يصلح مهر فيجب مهر المثل كما لو تزوجها على حر او خسر
قال **ولا شيء عليها لو عفا لانه متى بسطت القصاص على امرأه يغير مهرها وهو لا يصلح مهر فاستطاع اصلاً فمات كما اذا**
استقطت القصاص بشرط ان يصير مالا فانه بسطت حقا قال ولو خطا رفع من العاقلة مهر متعتها ما كانت وصية
لان النزوح على اليد وما حدث منها او على الجاني لا يزوج على وجهها وموجبها الدية عفاً وفي فعلها مهرها ففحنت النسبية الا انه بقدر
مهر متعتها يعتبر من جميع المال لانه ليس فيه مهرها والمهر من لا يجب عليه من الزوج لانه من الجوانح الاصلية فينفذ قدر مهر المثل
من جميع المال وما زاد على ذلك من الثلث لانه تبرع والدية يجب على عاقلة ما قد ماتت مهرها فتسقط عنها ان كان مهر متعتها مثل الدية
او اكثر ولا يرجع عليها بشيء لانها كانتا يتولون عنها بسبب جينا بينهما فاذا مات ذلك ملكا لها سقط عنهم فلا يزعمون لها وان كان مهر
متعتها اقل من الدية سقط عنهم قدر مهر متعتها ما ذكرنا وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من الثلث سقط عنهم ايضاً لانه وصية لهم فيصح
لانهم اجابوا وان كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وادوا الزيادة او الوالي لا الوصية لانها اذا لم تكن الثلث ثم قيل
لا يسقط قدر نصيب الفان لان الوصية الفان لا تقع الا في الاموال لا في غيرها لانه لا يسقط كل ما له ارضي لم يجر له الوصية ولم يجر له الوصية
فيكون الكل لم يجر له الوصية كمن اوصى لحي وصية فان الوصية كلها تكون للحي لانه لو لم يسقط نصيبه لكان ذلك القدر هو الواجب
بالفعل فتعلمه العاقلة منه فيقسم عليهم فما اصاب العاقلة يسقط لما ذكرنا وما اصاب الفان لم يكن هو الواجب بالقتل فيقسم
ايضاً فيلزم مثل ذلك من نصيبه منه ايضاً ثم هكذا وهكذا الى ان لا يبقى منه شيء ولو اطلق الوصية في حصته ابتداء من نصيبها
انتها نصيبها ما ابتدأ قصراً للمسافة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله كذلك الجواب فيها اذا تزوجها على اليد ايضاً لان العفو
عن اليد عفو عما حدث منه عندهما فصار الجواب في الفضلين واحداً عندهما قال **ولو قطع يده فاقض له قال الاول**
قتل به اي لو ان رجلاً قطع يده فاقض له فمات المقتطع الاول قتل المقتطع الثاني به وهو الظاهر الاول قضا لانه تبين ان
الجاني كانت قتلها عفواً وحق المقتصر في القصاص في النفس واستيفاء القطع لا يوجب سقوط حقه في القتل لان من له القصاص
في النفس اذا قطع طرف من عليه القصاص ثم قتله لا يجب عليه شيء لانه سري الاثر انه لو اقره بالشار لا يجب عليه شيء غير كفاية
فاذا بقي له فيه القصاص فوارثه يقوم مقامه وعنه ابو يوسف انه يسقط حقه في القصاص لان اقراره على القطع دليل على ابراءه عن
غيره قلنا انما اقره عليه على قتل حقه لا حقه لغيره وبعد السراية تبين ان حقه في القود لم يكن مشتبهاً عنه بدونه ولو مات
المقتص منه وهو المقتطع قضا من القطع فدينه على عاقلة المقتصر له عندنا في حقيقته رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد والشافعية
لا شيء عليه لانه استوفى حقه وهو القطع فيسقط حكم سرايته اذا احتراز عن السراية خارج عن وسعه فلا يتقيد بشرط السلامة
كيلا ينسد باب القصاص فصار كالامام اذا قطع يد السارق فسري الى النفس ومات وكذا لبيع الفاضل والنجار والحذاف وكذا لو
قال لغيره اقطع يدي فقطعها ومات وهذا لان السراية تبع الجاني فلا يتصور ان يكون ابتداء الفعل غير مضمون وسرايته
مضمون ولا في حقيقته رحمه الله ان حقه في القطع والموجود قتل حقه لو قطع فلان قتلها لم يكن مستوفياً حقه فيضمن وكان
القياس ان يجب القصاص الا انه سقط للشبهة توجب الدية خلافاً ما ذكرنا من المسائل لان اقامة الحد واجب على الامام وكذا الفعل
واجب على غيره من البراءة والقصاص والحكم بالحد والعقد والواجب لا يتقيد بشرط السلامة وفي سلسلته الودع في العفو
سند ودر اليه فيكون من باب الاطلاق كالمرو على الطريق وكغيره الروجة فيقتيد بشرط السلامة قال **وان قطع يده المقتل**
وعلى من القاطع دية اليد وهذا عندنا في حقيقته رحمه الله قال لا شيء عليه لانه قطع يده من نفس لو ائتمها لا يضمن كما لو قطع يد
مرتبة ثم استمر وهذا لانه استحق ان لا يضمن اجزاً الا لا يضمن لنفسه فكل حقه بالعفو فيما في لا يضمن استوفى في هذا القول يعرف
لا يجب عليه ضمان اليد كذلك اذا عفا من سري الا يضمن شيئاً والقطع الساري المختص من المقتصر او قطع وما عفا وما سري ثم حذر قبحه
بطل البر او بعده فصار كما لو كان له قصاص في اليد فقطع اصابعه ثم عفا عن اليد لانه لا يضمن ارش الاصابع ولا اصابع من الكف كالاظفار

وله

الاولى اذا جعلت فقد جعل القتل لا القتل بخلاف الالة فيكون هذا غفلة من الشهود وجب
الاستحسان انما شهدا بقتل مطلق والمطلق ليس بجعل لا مكان له عليه فوجب اقل موجبيه وهو الدية ولا يحمل قولها
لا يدرى على الغفلة بل يحمل على انما سبعا للدرء المندوب اليه في العتبات استحبنا نالظن بها ومثل ذلك سابق
شرا لا في الشروع المطلق الكذب في اصلاح ذات البين على ما غاب عليه اللام ليس كذلك من اصله بنى اثني فقال خيرا
او خيرا فلهذا مثله او احسن منه فيجعل عليه فلا يثبت جهلها او اختلافها بالشك وانما وجبت الدية في حاله
دون العاقلة لا المطلق يحمل على الكامل فلا يثبت الخط بالشك قال **وان اقر كل واحد منهما انه قتل**
فقال الولي قتلناه جميعا قتلناه ولو كان مكان الاقرار شهادة لغت اي اذا اقر رجلان كل واحد منهما انه قتل
ولا نا فقال الولي قتلناه جميعا فلهذا ان يقتلها وان شهد اثنان على رجل انه قتل فلا تا وشهد اخر ان قتل
قتله وقال الولي قتلناه جميعا بطلت الشهادة وليس له ان يقتل واحد منهما وهو المارد بقوله ولو كان مكان الاقرار
شهادة لغت والعرف بينهما ان كل واحد من الاقرار او الشهادة ينبغي ان كل القتل وجد من القتل والشهود عليه مقتضاها
ان يجب الغضا من عليه وحده لا في معنى قوله انا قتلته انقروا بقتله وكذا قول الشهود قتلته فلا يوجب الاقراره
بالقتل وقول الولي قتلناه تكذيب لبعضه حيث ادعا اشتراكهما في القتل فكانه قال لم ينفرد بقتله بل شاركه اخر
وهذا القدر من التكذيب يمنع قبول الشهادة لا دعاه فسقطت دون الاقرار لا فسق المقر لا يمنع صحة الاقرار
لو قال في الاقرار صدقنا ليس له ان يقتل واحدا منهما لان مقصد بقاء كل واحد منهما تكذيب للآخر لا كل واحد
منهما يدعي الاقرار بالقتل فتصديقه يوجب ذلك مضاركا انه قال لكل واحد منهما قتلته وحده ولم يشارك
فيه احد كما يقول فيكون مقر بان الآخر لم يقتله بخلاف الاول وهو ما اذا قال قتلناه لانه دعوى القتل من غير
مقدور لها فيقتلها باقرارهما ولو اقر رجل بانه قتل وقامت البيهنة على اخرانه قتلها وقال قتلناه كلاهما كان له
ان يقتل المقر دون المشهود عليه لانه تكذيبا لبعض موجب على حاشي هذا لو قال لاحد المقرين صدقت
انت قتلته وحده كان له ان يقتله لانه قضاة قضاة على وجوب القتل عليه وحده وكذا اذا قال لاحد المشهود عليها
انت قتلته كان له ان يقتله لعدم تكذيب شهوده عليه وانما كذب الآخر من وكذا الحكم في الخطا في جميع ما ذكرنا
باب في اعتبار حالة القتل **المعتبر حالة الرمي لان الرمي فعل**
الرمي لا فعله بعده فوجب اعتباره حاله في حق الجمل والضمان عند ذلك قال **فوجب للدية برودة الرمي**
البطلان اي اذا رمي رجل رجلا مسلما فارتد الرمي اليه والعياد بالله قبل وصول السهم اليه ثم وقع
به السهم جبت على الرامي الدية وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه لان التلف
حصل في حمل العصاة له وانلاف غير المقصور هدر وهذا لان برتد رده اسقط نفوسه فيكون مبررا للرامي
عن موجه فصار كما اذا ابراه في هذه الحالة وهذا لان اخراج نفسه عن القوم كالان اتركه ان المقصور منه اذا
اعتق العبد المقصور بربي الغاصب من الضمان ولا في حيفه ان الضمان يجب بفعله وهو الرمي وهو الذي يدخل
تحت قدرته دون الاصابة ولا فعله اصلاحه فيصير قاتلا بالرمي والرمي اليه متقوم في تلك الحالة الا ترى انه لو رمى
الى صيد وهو مسلم ثم ارتد والعياد بالله فاصابه السهم الصيد وهو مرتد فيخرج الصيد ومات حل اكله وكذا لو كفر بعد الرمي
قبل الاصابة جاز تكفيره فكان العبرة بحالة الرمي وكان القياس ان يجب المقصر لما ذكرنا ولكن فيه شبهة لسقوط العبرة
في حالة التلف فوجب الدية قال **لا اسلامه** اي لا يجب شيء باسلام الرمي اليه بان رمي الى حربي او مرتد فاسلم قبل
الاصابة ثم اصابه بعد ما اسلم هذا الاجماع لا الرمي لم يقتل موجبا للضمان لعدم تقدم الحمل فلا ينفصل موجبا بصير
منفوقا بعد ذلك وهذا اكله يشهد لابي حنيفة ومن الله عنه قال **والقيمة بعينه** اي يجب القيمة بعينه معناه ان
رجلا لورمي الى صيد فاعتقه المولى بعد الرمي قبل الاصابة ثم اصابه فارتد منه لومته القيمة وهذا عند ابي حنيفة قال محمد عليه
فضل ما بين قيمته من ميا الى غير مربي لان العتق قاطع للسراية واذا انقطعت في مجر الرمي وهو جارية ينتقض بها قيمة

الولى

الرمي اليه الاضافة الى ما قبل الرمي ليجب عليه ذلك حتى لو كانت قيمته الف درهم قبل الرمي وتماز ما به بعده لزمه ما بين
لان العتق قاطع للسراية الا ترى ان من قطع يد عبده ثم اعتقه حوله ثم مات منه لا يجب عليه الا ارش البعد مع الغضاض الذي يفتقر
القطع الى العتق وهو بنفس الرمي صار جارية عليه لانه يوجب الغضاض كالقطع **لا** حيفه ان الرامي يصير قاتلا له من وقت
الرمي وهو مملوك في تلك الحالة فوجب قيمته فاس من ان يعتبر حالة الرمي لم يختلف المستحق في تلك الحالة بخلاف القطع
والجرح لان كل واحد منهما انلاف لبعض الحمل والا فلا يوجب الغضاض للمولى لانه ورد على حمل مملوك له ثم اذا اسرى لا يوجب
شيئا لانه لو اوجب شيئا لوجب للعبد لا يقطع حق المولى عنه ويظهر حقه فيه بتعويض النهاية محالقة للديانة فصار ذلك
كتبدل الحمل وعند تبدل الحمل لا يتبدل السراية فكذا هنا اما الرمي فقبل الاصابة ليس بانلاف شيء لانه لا أثر له في الحمل وانما
قلت فيه الرعيات فلا يجب به الضمان قبل الاصابة بالحمل ولكن اعتقد الرمي على اربعة اقسام الاول انصال بالحمل وعند
الانصال بالحمل يستند الوجوب الي وقت الانعقاد فلا تخالف النهاية البداية فوجب قيمته للمولى وقال زفر عليه الدية لان
الرمي اما صار غلة عند الاصابة اذا انلاف لا يصير غلة من غير تلف يتصل به وقت التلف المتلف حر فوجب دية **ابو يوسف**
مع ابي حنيفة فيه الفرق له بين هذا وبين ما تقدم من سلة الارتداد انه اعترض على الرمي ما يبطل عصمة الحمل فيما تقدم
فجعل ذلك بمنزلة الابراء اما هنا اعترض من على الرمي ما يوجب عصمة الحمل وهو الاعتناق فلا ينطبق به الحجة قال **لا يمين**
الرمي برمي جرحه بعد الرمي معناه اذا قضى القاضي برمي رجل فراه رجل ثم رجع احد الشهود بعد الرمي قبل
الاصابة ثم وقع عليه الجرح فلا شيء على الرامي لما ان العتق حالة الرمي وهو باج الدم فيها قال **وحمل الصيد برودة الرمي**
لا اسلامه معناه اذا رمي مسلم صيدا فارتد قبل وقوع السهم بالصيد حل اكله ولو رماه وهو مجوسي فاسلم قبل الوقوع لاكل لان
العتق حالة الرمي في حق الحمل والحرمة اذا الرمي هو الذوق لانه غلوه ويدخل تحت قدرته الاصابة فتعتبر اهلية وعدمها عند
قال **وجب الجرح اكله لا احراره** اي لورمي الحر صيدا لم يوجب عليه الجرح لان الجرح يجب بالتعدي وهو الرمي في حاله الاخر امر
حلال فاحرم قبل الاصابة فوقع على الصيد وهو مجرم لا يجب عليه الجرح لان الجرح يجب بالتعدي وهو الرمي في حاله الاخر امر
ذلك في الاول دون الثاني والاصح حل في مسائل هذا الباب ان يعتبر وقت الرمي بالاتفاق وانما عدد ابو يوسف ومحمد عن
ذلك بما اذا رمي الى مسلم فارتد والعياد بالله قبل الاصابة باعتباره حاله صار مبررا له على ما بينا في اول هذا الفصل
كتاب الدية **الدية اسم المال الذي هو بدل النفس وهو مصدر يقال**
وذي القاتل المقتول اذا اعطاه وليه ذلك سمي ذلك المالا بالدية تسمية للفعل بالمصدر قال **رحم الله الله**
العهد ما بين من ابراه من بنت حسان الى حنيفة اي خمس وعشرون بنت حاض وخمس وعشرون بنت ليون وخمس
وعشرون بنت حنيفة هذا عند ابي حنيفة والي يوسف قال محمد والشافعي ثلثون حقه وثلثون
حنيفة واربعون ثنية في بطون اولادها فعوله عليه اللام الا ان تثبت خطأ العهد بالسوط والعصا والجرح وفيه دية
مخلطة مائة من الايام اربعون منها من ثنية الى باربعها كمن خلعة ولا خلاف ان الفخيل في وجب واجب للثنية بالعهد
ومعنى الفخيل تحقيق الحجة بحاجه من لا يجب في الخطا **والله** ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الدية مائة من الايام معلوم
العلم برودة الخطا فوجب فيه الحاشا فعمل ان المراد به شبه العهد لانه لا خلاف بين الامة ان الدية مقدرة بمائة من الايام قال
عليه السلام في نفس المؤمن مائة من الايام وثلاثون خلفة لزيد الواجب على المائة من وجهه لان ما حمل حيوان من وجهه وله
عروضية الانصاف فصار ذلك اجاب الزيادة على تقدير الشرع فلا يجوز ما رواه غير ثابت لان الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا
في صفة الفخيل فذهب ابن مسعود ومن الله عنه اربعة اقسام مثل مذهبنا ومذهب علي رضي الله عنه اثلاثا ثلثة وثلثون حقه
وثلثة وثلثون حقة واربعة وثلثون خلفة ومذهب عثمان ثب اثلاثا من كل جنس ثلثة وثلثون وثلث مذهب عمر و
ابن ثابت والمغيرة واي موسى رضي الله عنهم اثلاثا كذهبها ولم يجز الحجة به بينهم ولو كان صحيحا لم يرد
ولا يردوننا بثلثة لا نقول اذا انفارحت الاخبار كان الاخذ بالمتيقن به وهو الذي اولي لان الدية عوض النفس والحمل
لا يجوز ان تستحق في شيء من المعاصيات لوجهين احدهما لما فيه ما ذكرنا من الزيادة والثاني ان صفة الحمل لا يمكن الوقوف

في قوله ما بين من ابراه من بنت حسان الى حنيفة
هذا عند ابي حنيفة والي يوسف قال محمد والشافعي
ثلثون حقه وثلثون حنيفة واربعون ثنية في بطون
اولادها فعوله عليه اللام الا ان تثبت خطأ العهد
السوط والعصا والجرح وفيه دية مخلطة مائة
من الايام اربعون منها من ثنية الى باربعها كمن
خلعة ولا خلاف ان الفخيل في وجب واجب للثنية
بالعهد ومعنى الفخيل تحقيق الحجة بحاجه من لا
يجب في الخطا والله ان النبي صلى الله عليه وسلم
قضى في الدية مائة من الايام معلوم العلم برودة
الخطا فوجب فيه الحاشا فعمل ان المراد به شبه
العهد لانه لا خلاف بين الامة ان الدية مقدرة
بمائة من الايام قال عليه السلام في نفس المؤمن
مائة من الايام وثلاثون خلفة لزيد الواجب على
المائة من وجهه لان ما حمل حيوان من وجهه وله
عروضية الانصاف فصار ذلك اجاب الزيادة على
تقدير الشرع فلا يجوز ما رواه غير ثابت لان
الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في صفة الفخيل
فذهب ابن مسعود ومن الله عنه اربعة اقسام
مثل مذهبنا ومذهب علي رضي الله عنه اثلاثا
ثلثة وثلثون حقه وثلثون حنيفة واربعون ثنية
في بطون اولادها فعوله عليه اللام الا ان تثبت
خطأ العهد بالسوط والعصا والجرح وفيه دية
مخلطة مائة من الايام اربعون منها من ثنية الى
باربعها كمن خلعة ولا خلاف ان الفخيل في وجب
واجب للثنية بالعهد ومعنى الفخيل تحقيق الحجة
بحاجه من لا يجب في الخطا والله ان النبي صلى
الله عليه وسلم قضى في الدية مائة من الايام
معلوم العلم برودة الخطا فوجب فيه الحاشا
فعمل ان المراد به شبه العهد لانه لا خلاف بين
الامة ان الدية مقدرة بمائة من الايام قال

الولى

والاصل فيه حديث سعيد بن المسيب انه عليه السلام قال في النفس الدية وفي اللسان الدية ومثله
ذكر عليه السلام في الكتاب الذي كتبه لعمرو بن لحيمة في بعض النسخ وورد في الباقي في ذلك في معناه
والاصل في الاعضاء انه اذا قوت جسد متعفة على الكال او ازال جسد المتعفة في الايدي على الكال في الدية لان فيه
انسان النفس من وجه اذا النفس لا يبقى منتفعا بها من ذلك الوجه وانما النفس من وجه ملحق بالانسان من كل وجه في
الادي تعطف له دليلة ما روينا من الحديث والاعضاء على خمسة انواع فمنها ما هو من دوح ومنها
ما هو من باع ومنها ما هو من اعضاء ومنها ما هو من يد على ذلك ففي كل واحد من الاضداد في الدية وفي كل نوع من المزودج والارباع
والاعضاء كذلك فاذ ازيلت هذا **فصل** في الاضداد الدية لان ازال الجسد على الكال وهو مقصود وكذا اذا قطع الحمار
وهو من دوح فدية واحدة وهو ما لا ينفك وقطع الارنبه وهو من دوح والارنبه في الدية لان ازال الجسد في قصبة الارنبه
ولا يربط في دية واحدة لان اكل عضو واحد لان فيه نفوت المتعفة على الكال فان منفعه الاضداد في قصبة الارنبه
ليعلق الى الاربع وذلك في نفوت قطع الحمار وكذا اذا قطع اللسان لغوات متعفة مقصودة وهو النطق فان ازال من
سائر الجوارح وبه من ثمة تبارك وتعالى عليها بقوله خلق الانسان على صورة الله تعالى وهذا لا يقدر على فاعلة معاجلة الاله
باعتبار غيره اعضاءه وذلك في نفوت قطع كذا في الدية بقطع بعضه اذا انتفع من الكال لان الدية في نفوت المتعفة لا يتفق
صورة الاله وتوصل بالانتفاع من الكلام وتقدر على التكلم ببعض الحروف دون البعض تنقسم الدية على عدد الحروف وقيل على
عدد حروف تتعلق باللسان وهي الفاء والقاف والجيم والدال والذال والواو والياء والسين والسين والصاد والصاد
والطا والظا واللام والنون والباء فما اصاب الفاء بغيره ولا مدخل الحروف الخلفية فيه وهي الهاء والهاء والعين والغين
والحاء والحاء لا الشقوية وهي الباء والميم والواو وقيل ان قدر على اداء اكثر ما يجب حكومة عدل لحصول الاضداد مع اختلاف
وان يحرم من اداء اكثر من الدية لان الظاهر انه لا يحصل منه الاضداد والاصل فيه ما روينا عن علي بن ابي طالب عنه انه قسم الدية
على الحروف فما قدر عليه من الحروف استغنى بحسابه من الدية وما لم يقدر عليه الزم بحسابه منها وكذا المذكور في
تقويت منفعه من الوطى والبلاد واستسكان النبوة والريه ونفق الماء والايلاج الذي هو طرف من اطلاق عادة وكذا في
الحسنة الدية كاملة لا خلاص في منفعه الايلاج والدوق والنسبة كالنفاق له وكذا في العقل الدية اذا ذهب بالضرر
لغوات متعفة الا اذا كان الانسان به يماز عن غيره من الجوارح وبه ينتفع بنفسه في معاشته وبعاده وفي كل واحد من السبع
والبصر والدوق والشم كالدية لان لكل واحد منها منفعه مقصودة وقد روي عن عمر بن الخطاب عن علي بن ابي طالب
بضربة واحدة وتعت على راسه ذهب بها عقله وسبعة وبصره وعلامه وقال ابو يوسف لا يعرف الذهاب والقول قول الجاني
لانه المنكر ولا يربطه شي الا اذا صدقه او تكلم من اليقين وقيل ذهب البصر يعرفه الاطباء فيكون قوله رجلين منهم عدلين حجة فيه
وقيل يستقبل به الشمس منقوش العين فان دعت عينه علم انما ياتيه والا فلا يقبل بلقي بن ربيعة حجة فان هرب منها علم انما
لم يذهب وان لم يهرب فقد ذهبه طريق معرفة ذهاب السمع ان يحا قلم يداي فان اجاب علم انه لم يذهب والا فمقدور اذهب
وروي عن اسما جيل بن همام ان امرأة ادعت انما لا تسمع وتطارت في مجلس حكمة فما شغل بالقضا عن النظر اليها ثم قال
لها حجة على عورتك فاضربت وتساوت الى جمع ثيابها فظهر كذبها وكذا في الحمية وسعر الراس الدية اذا حلق ولم يثبت
لانه ازاله جمل على الكال وقال مالك والشافعي لا يجب فيه الدية ويجب حكومة عدل لان ذلك زيادة في الايدي ولهذا يمتنع بعده
كال الحلقه لهذا الحلق الراس والحمية بعضها في بعض البلاد فلا يتعلق به الدية كشعر الصدر والساوا لا يتعلق به منفعه
ولهذا يجب في شعر العبد تقصان القيمة **فصل** في قول علي بن ابي طالب في الراس اذا حلق ولم يثبت الدية كاملة والموقوف في هذا
المرجع لانه من القفا ولا ينفذ اليه اليد الراي لانه قوت عليه جمل على الكال لان الحمية في اوتها جمل وكذا شعر الراس جمل
الا ترى ان الاضداد يكلف في سنة فيلزمه كمال الدية كما لو قطع الاذن من الشنا خصلتين والدليل على انه جمل قوله عليه السلام
ان له ملايكه تسمى محرم سمات من اذن الرجال بالجم واللسان بالقرن والذوايب عكاف شعر الصدر والساوا لانه لا يتعلق
به الجمل اما حمية العبد فقد روي الحسن بن علي حفيظة انه يجب فيه كمال القيمة فلا يلزمنا والحواب على الظاهر ان المقصود

دعاه

في الدية

من العبد الاستخدام دون الجمل وهو لا يقوت بالخلق بخلاف الحر لان المقصود منه في حقه الجمل فيجب بقوته كمال الدية
في الشارب حكومة عدل في الصحيح لانه تابع الحمية فصارت طرفا من اطراف الحمية واختلعا في حمية اللومح والاصح انه
ان كان على دقته شعرات معدودة فليس في حلقه شي لان وجودها يشينه ولا يزيه وان كان ذلك على الحدة والذقن جميعا
ولكنه غير متصل ففيه حكومة عدل وان كان متصلا ففيه كمال الدية لانه ليس بوسج وفي حلقه جمل كامل هذا كذا اذا
فسد المصمت فان ثبت حتى استقوى كما كان لا يجب شي لانه لم يبق ليعمل الجاني اثر فهو بمنزلة الصبره التي لا يبقى اثرها
في البدن ولكنه يوجب على ذلك لا تركه الحرام فان ثبت ايمن فقد ذكر في المواد ان لا يلزمه شي عند اي حفيظة في
الحر لان الجمل يزداد بزيادة الحمية وعند ما يجب حكومة عدل لان البيلاض يشينه في غير اوانه فيجب حكومة العدل
باعتباره وفي العبد يجب حكومة عدل لانه ينفق به قيمته ويستوي العبد والخطا في خلق الشعر لان القصاص لا يجب فيه
لانه عقوبة فلا يثبت قيا سا وانما يثبت نفا او دلالة فالنفا انما ورد في النفس والجراحات وهذا ليس في معناه لانه لا ينافي
به ولا يتوهم فيه السراية بخلاف النفس والجراحات فوجد فيه سنة فان يثبت فيها وجهت الدية ويستوي فيه الصغير والكبير
والذكور والانثى فان كانت قبل تمام السنة ولم يثبت فلا شي عليه **فصل** في ما يكون من دوحا من الاعضاء كالعينين واليدين ففقطعهما
كالدية وفي قطع احداهما نصف الدية واصل ذلك ما روينا عنه عليه السلام قال في العينين الدية وفي احداهما نصف الدية وفي اليدين الدية
وفي احداهما نصف الدية وفي الرجلين الدية وفي احداهما نصف الدية لان في تقويت اثنين منها تقويت حبس المتعفة او تقويت
الجمل على الكال فيجب كل الدية وفي تقويت احداهما تقويت نصف المتعفة فيجب النصف وهذا لان في تقويت العينين واليدين والشفتين
تقويت منفعه الاضداد والبصر والشم والاسماك والطعام عند الاكل ومنفعه الجمل على الكال وفي تقويت الرجلين تقويت منفعه المشي
وفي الاذن تقويت الجمل على الكال وقد بقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاذن الدية وفي الاثنتين تقويت منفعه
الامنا والنسل وفي ندي المولا تقويت منفعه الارضاع بخلاف ندي الرجل لانه ليس فيه تقويت المتعفة ولا الجمل على الكال
فيجب فيه حكومة عدل وفي حلق المولا كالدية وفي احداهما نصف الدية لغوات منفعه الارضاع والاسماك اللين لانه اذا لم
يكن لثما حلة يتعذر على الصبي الا لتقام عند الارضاع **فصل** في ندي الرجل لانه ليس فيه تقويت المتعفة ولا الجمل على الكال
انما لا يربط وجوب الدية في الشعر وعند ما يجب فيها الدية لتقويت الجمل على الكال **فصل** في ما يكون من الاعضاء ارباعا ففي
اشعار العينين ففيها الدية اذا قطعها ولم يثبت وفي احداهما ربع الدية لانها يتعلق بها الجمل على الكال وتعلق بها ربع الايدي
والقفا من العينين وتغويت ذلك ينقص البصر ويورث العمى فاذا اوجب في الكل الدية وهي اربعة وجب في الواحد منها ربع
الدية وفي الاثنتين نصف الدية وفي ثلثه ثلثه ارباع الدية يجوز ان يكون مراده بالاشعار حروف العينين ولا اشكال
فيه لانه حقيقة فيه يجوز ان يكون مراده الاهداب وسماتها اشعارا تسمية الجمل باسم الحمل مثله سابع لغة كما يقال
سال الميزاب وسال الوادي وهو لا يسيل واما الما هو الذي يسيل فيه **فصل** في اشعار العينين الدية كما سئل
اذ لم تثبت فاراد به الشعر الشعر هو الذي يثبت دون الجمل وان كان مستقيما لان في كل واحد من
الشعر ومما يثبت دية كاملة فلا يختل الهي لو قطع الجملون باهدابها يجب دية واحدة لان اشعار مع الجملون كشي
واحد كالمارن مع القصبة والوصفة مع الشعر **فصل** في ما يكون من الاعضاء ارباعا ففي قطع اصابع اليدين او
الرجلين كل الدية وفي قطع واحدة منها عشر الدية لقوله عليه السلام وفي كل اصبع عشر من الابل لان في قطع الكل تقويت
منفعه المشي والبصر وفيه دية كاملة وهي عشر فنقسم الدية عليها والاصابع كلها سوا الاطراف ما روينا لان الكل
سوا اصل المتعفة فلا تعتبر الزيادة فيها كاللسان واليد اليمنى مع اليسرى وفي كل اصبع فيها ثلثة مفاصل ففي احداهما
ثلث دية الا اصبع لانه ثلثها مفاصل كالايها ففي احداهما نصف دية الا اصبع لانه نصفها مفاصل وتظهر انقسام دية اليد على
الاصابع وهو المراد بقوله في الخنصر وما فيها مفاصل ففي احداهما ثلث دية الا اصبع ونصفها مفاصل **فصل** في ما يكون من الاعضاء ارباعا ففي
ذلك فاللسان ففي كل سن نصف عشر الدية وهو خمس من الابل او خمسة درم لقوله عليه السلام وفي كل سن خمس من
الابل وفي كلهما سوا الاطراف ما روينا والاروي في بعض طرقه والاسنان كلها سوا لان الكل في اصل المتعفة سوا فلا يعتبر

الدية

النفاء وثبته كالابيض والاصابع وليس كان في بعضها زيادة متفعة فلي الأخرى زيادة الخيال فاستوفا فزاد دية
هذا الطرف على دية النفس ثلثة اقسام الدية لأن الانسان له اثنان وثلثون سفا عشرون من سفا واربعة
انصاب واربعة ثانيا واربعة من اوجيب في الواحدة نصف عشر الدية يجب في الكل دية وثلثة اقسام الدية
وذلك ستة عشر الف درهم هذا اذا كان خطا وان كان عمدا فزيد عليه القصاص وقد بيناه من قبل قال
عشر دية نفعه فقيه دية كيد ثلث وعين ذهب صوها اي اذا ضرب بمصنوع ذهب ففقهه بضره فقيه دية
كامله اذا ضرب بده فثلث به او عينه فذهب صوها به لان وجوب الدية يتعلق بتقويت جنس المنفعة فاذا
زال من منفعة كلها وجب عليه ما جبه كله ولا عبرة للصورة بل دون المنفعة لكونها تابعة فلا يكون لها حصة
من الارش الا اذا تجردت فلا خلاف ان الف عسوا ذهب منفعة فزيد عليه في حكمه عدله ان لم يكن فيه
جاء كاليد الشلا او ارشد كاملا ان كان فيه جازا كالادنى الشاخصه فلا يلزم من اعتبار الصورة والجمال عند انفرد
عن المنفعة اعتبارهما معا بل يكون لها فيكون المنفعة فقط عند الاجتماع وكما من يبيكون تبعا
لغيره عند الانلاف فلا يكون له ارش ثم اذا انفرد بالانلاف يكون له ارش الاتي ان الاعضا كلها تبع للنفس فلا
يكون لها ارش اذا التفت معها واذا انفردت بالانلاف كان لها ارش من ضرب صلب رجل فانقطع ما وجب
الدية لان فيه تقويت منفعة كاملة وهي منفعة النسل وكذا الواحدة به لان فيه تقويت منفعة الجاهل على الحال
لان الجاهل لا يمي في كونه منصب العامة وقيل هو المراد بقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم ولولت
العدو به فلا شيء عليه لولا ان ارش لوقى اثر الضرر فقيهه حكومة عدل لبقا الشين ببقا اثره
فصل في الشجاع الشجاع عشرة اقسام وهي التي تحرس الجمل ابي تحرسه ولا يخرج الدم
ما حوله من حرص القصار الثوب اي شقة في الدق والدمع بالعين المعلقة وهي التي تظهر الدم ولا تسيله كالدمع في
العين ما حوله من الدمع سميت بها لان الدم يخرج منها بقدر الدمع من اللثة وقيل لان عينه تدفع بسبب الجمل
له منها في الجمل الدماء هي التي يخرج منها ما يشبه الدمع ما حوله من دمع العين والدمع وهي التي تسيل الدم
وذكر المرغني ان الدامية هي التي تدعي من غير ان يسيل منها دمه وهي عبيد والدمع هي التي
يسيل منها الدم كدمع العين ومن قال لان صاحبها تدفع عيناه من الدم فقد اجد والباضع وهي التي تبضع
الجمل اي تنقطع ما حوله من البضع وهو الشق والقطع منه مضع القصاص والذلاحة وهي التي تاحد في اللحم
وتقطعه كله ثم تلاحم بعد ذلك اي تلتئم وتلاصق سميت بذلك تفاوته على ما يول الدية وروي عن محمد بن الحنفية
قيل الباضعة لان الملاحمة ما حوله من قروح التيم الشبان اذا انصل احداهما بالآخر فالملاحمة ما ظهر اللحم ولاقطعه
والباضعة بعدها لا ما تنقطع وفي طاهر الرواية الملاحمة تمل في قطع اكثر اللحم وهي بعد الباضعة وقال الازهي
الوجه ان يقال اللاحة اي الفاطحة اللحم والاختلاف الذي وجد في الشجاع راجع الى ما اخذ الاشتقاق لا الى الحصر
والسحان وهي التي تمل الى السحاق وهو المخلدة الرقيقة التي بين اللحم وعظم الراس **الموضحة** وهي التي
توضح العظم اي تبينه والهاشمة وهي التي تكسر العظم **المنقلة** وهي التي تنقل العظم بعد الكسر اي تحوله
والاند وهي التي تصل الى ام الدماغ وام الدماغ هي الجذرة الرقيقة التي تجمع الدماغ وبعد الامة شجة تنسج الدماء
وهي التي تصل الى الدماغ لم يذكرها محمد رحمه الله لان النفس لا تبقى بعدها عادة فتكون قتلا ولا يكون من الشجاع
والكلام في الشجاع وكذا لم يذكر الحارضة والدمع لا يبيها في الغالب اثر وهذه الشجاع تختص بالرأس والوجه لقلة ما كان
في غيرها ليس جراحة هذا هو حقيقته واحكم مرتب على الحقيقة فلا يجب بالجراحة ما يجب بالشجة من المقدار القدر
بالقتل وهو انما ورد في الشجاع وهو عظم الراس والوجه فيقتض الحكم المقدار بما لا يجوز الحق الجراحة بما دلالة ولا قياسا
لانما ليست في عظام الشين لان الرأس والوجه يظهر في الغالب وعينها مستور غالبا فلا يظهر اختلاف في العينين
فعدناهما من الوجه فيقتض الشجاع فيهما فيجب فيهما ما يجب فيهما خلافا لما يقر له مكرهه الله هو يقول انما ليسا من الوجه

المعقولة
بالأصل

الشجاع
المنفعة
الوجه

الشجاع
المنفعة
الوجه

الشجاع
المنفعة
الوجه

الشجاع

لان الواحدة لا تقع بها من نفولها متصلا بالوجه من غير فاصل وتتحقق معنى الواحدة قصارا كالذوق لا يقع تحتها
شجاع الاسلام ويجب ان يفتقر من غسلسها في الوضوء لا في الوضوء حقيقه الا ان تركها للاجماع ولا اجماع هنا بقيت العبرة
الحقيقة قال **وفي الواحدة نصف عشر الدية وفي العاشرة عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الامة**
والجايقة ثلثها وان فقدت الجايقة ثلثها لما روي في كتاب عمر بن حزم روى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
في الواحدة خمس من الابل وفي العاشرة عشر وفي المنقلة خمس عشر وفي الامة وبروي ما عومده ثلث الدية وقال عليه السلام في الجايقة
ثلث الدية وعن ابي بكر رضي الله عنه انه حكم في جايقة نفدت الجايقة الاخر ثلثي الدية ولاها اذا نفدت صارت جايقتين
فيجب في كل واحدة منها الثلث وهي تكون في الراس والبطن خلاص سائر الشجاع حيث لا يكون الا في الراس والوجه وقيل
لا تتحقق الجايقة فيما فوق الخلق قال **وفي الحارضة والدمع والباطضة والباضعة والملاحمة والسحان حكومة**
عدل لانه ليس فيها ارش مقداره جهة السبع ولا يمكن اهداها فيجب فيها حكومة عدل وهو ما يؤثر عن النبي وعمر بن الخطاب
رحمهما الله واختلفوا في تفسير هذه الحكومة فالتحاري تفسيرها ان يقوم ملوكا بدون هذا الاثر ثم يقوم به هذا الاثر ثم ينظر
الي ثفاوت ما بينهما فان كان ثلث عشر الفية مثلا يجب ثلث عشر الدية وان كان ربع عشر الفية يجب ربع عشر الدية
وقال الكرخي رحمه الله ينظر مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب تقدير ذلك من نصف عشر الدية لان ما لا نص فيه يرد
الي المضمون عليه وكان الكرخي رحمه الله يقول ما ذكره التحاري ليس بصحيح لانه لو اقتصر بذلك الطريق فما يكون
نقصان الفية اكثر من نصف عشر الدية فيؤدي اليه ان يوجب في هذه الشجاع وهو دون الموضحة اكثر مما اوجبه
الشرع في الموضحة وانما يحال بل الصحيح اعتبار المقدار وقال الصدر المشيد بنظر الفتي في هذا ان يمكن الفتوى بالتالي
بان كانت الجايقة في الراس والوجه فيقتضي بالتالي وان لم يتيسر عليه ذلك فيقتضي بالقول الاول ان شاعني الاول لانه ليس
قاله وكان المرغنياني يفتي به وقال في الحية **والاصح** انه ينظر مقدار هذه الشجة من اقل شجة لها ارش مقدرا فان كان
مقداره مثل نصف شجة لها ارش او ثلثها وجب نصف ارش تلك الشجة وان كان ربعا فربع ذكره بعد ذكر القولين
فكانه جعله قولا ثالثا والاشبه ان يكون هذا تفسير القول الكرخي وقال شيخ الاسلام قول الكرخي اصح لان عليه اغنيته
على الطريق فمن قطع طرف لسانه على ما بيناه من قبل قال **ولا تقام في غير الموضحة** لانه لا يمكن اعتبار المساواة فيه
لان ما دون الموضحة ليس له حد ينتهي اليه السكين وما فوقها كسر العظم ولا تقام فيه لغيره عليه السلام لا تقام في العظم وهذا
رواية الحسن عن ابي حنيفة وفيها هو الرواية يجب القصاص فيما دون الموضحة ذكره محمد رحمه الله في اصل هو الاصح لانه يمكن
اعتبار المساواة فيه اذ ليس فيه كسر العظم واخوف الثلث كالجايقة فيسبر في رها بمسبار ثم يتخذ جديده بقدر ذلك فيقطع
لما مقدار ما دفع فيتحقق استيفاء القصاص بذلك في الموضحة القصاص ان كانت عند الماروي انه عليه السلام نفي بالقصاص
في الموضحة لان المساواة فيها ممكنه باناء السكين الى العظم فيتحقق استيفاء القصاص قال **وفي اصابع اليد نصف**
الدية اي اصابع اليد الواحدة لان في كل اصبع عشر من الابل لما روي فيكون في الخمسة خمسون ضرورة وهو النصف
ولان قطع الاصابع تقويت منفعة البطش وهو الموجب على ما مر قال **والوجه الكف** هذا متصل بما قبله اي في
اصابع اليد نصف الدية وان قطعها مع الكف ولا يزيد الارش بسبب الكف لان الكف تبع للاصابع في حق البطش
لان قوة البطش بما قال عليه السلام في اليدين الدية وفي احداهما نصف الدية واليد اسم لحارحة يقطع بها البطش
لان اسم اليد تدل على القوة والقدرة والبطش يقع بالاصابع والكف فيجب فيها دية واحدة لان منفعتها جاس
واحد فيكون الكف تبع للاصابع قال **وبع نصف ساعد نصف الدية وحكومة** اي اذا قطع الكف مع نصف
الساعد يجب نصف الدية وحكومة عدل نصف الدية في الكف والاصابع والحكومة في نصف الساعد هو قول
ابن حنيفة ومحمد ورواية عن ابي يوسف وعنه ان ما زاد على الاصابع من اليد والرجل الى المتكسواصل الفخذ هو ربع
فلا تزيد به الدية الا في الشراع اوجب في الواحدة منها نصف الدية واليد اسم لهذه الحاجة الي المتكس والرجل الى
اصل الفخذ فلا يزداد على قدر الشراع وان الساعد ليس له ارش مقداره شرا فان يكون تبعه لاله ارش مقداره فيه كالكف

الجايقة
المنفعة
الوجه

الجايقة
المنفعة
الوجه

الجايقة
المنفعة
الوجه

الجايقة
المنفعة
الوجه

الجايقة

مال وجب بنفس الفل فيكون كما اذا وجب بالفل خطأ او شبهه عمد او بالاعتراق خلاف ما وجب بالعلم لانه مال وجب
بالعقد ابتدا فلا يتاخر الا بالشروط كسائر العقود والمعنى فيه ان المثلث ليس مال وما ليس مال لا يضمن بالمال اصلا
لانه ليس بقيمة له الا لا يفرق مقامه وفيه الشيء ما يقو مقامه وانما عرفنا تقويمه بالمال بالشرع والشرع انما يقو
بدية موجبه الى ثلث سنين لان مال لا زيادة على ما اوجبه الشرع وهذا لا يجوز ولا يجوز ان يجزى اجاب الزيادة على
ما اوجبه الشرع قد رآنا **وعمل الصبي والمجنون خطأ ودينه على عقله ولا تكفي فيه ولا حرمان عن الميراث**
والعقوبة كالصبي وقال الشافعي رحمه الله عمده عند قبح الدية في مال لا العمد هو القصد وهو ضد الخطا فمن تحقق منه
الخطا يتحقق منه العمد ولذا يؤدب ويجزى والنعمان يكون علي فعل يقع عمدا لا خطأ وكان ينبغي ان يجب القصاص الا انه
ستل للشيعة لانه ليسوا من اهل العقوبة فيجب عليهم موجبه الاحرام والماله لانه اهل لوجوبه عليه فصار تطهير السرقة
فانهم اذا سرقوا لا يقطع ايدىهم ويحب عليهم ضمان الماله المسروق منه لما قلنا لئلا اوجب عليهم التكفير بالمال لانه
اهل للحرمان المالية دون الصور لعدم الخطاب وكذا محرم الميراث عنده بالفل **ولنا** ان محرم اضرار علي رجل بسيف
فضربه فرفع ذلك الي علي رضي الله عنه لمجل غفله على عاقلته فحضر من الصحابة رضي الله عنهم وقال عمده وخطا وروا
ولان الصبي نظمه الرحمة قال عليه السلام من لم يرم صغيرنا ولم يوق كبيرنا فليس منا والعقل الخاطي لما استحق العقوبة
حتى وجبت الدية على عاقلته فهو كذا **وعندنا** اولى بهذا التخصيف فتجب على العاقله اذا كان الواجب قدر نصف
العشر او اكثر خلاص ما دونه لانه يسلك به مسلك الاموال كما في البالغ العاقل ولا نسلم تحقق العمد منهم لانه عبارة
عن القصد وهو يرتب على العلم والعمل بالعقل وهم عمدوا العقل او فامروه فكيف يتحقق منهم القصد وصاروا
كالنايم وحرمان الارث عقوبة وهم ليسوا من اهلها والكفارة كما سبها سبارة ولا ذنب لهم لتسبها لانه من حق عوا القلم
ولان الكفارة دابة بين العبادات والعقوبة بمعنى ان فيها معنى العبادات ومعنى العقوبة ولا يجب عليهم عبادات ولا
عقوبة وكذا سبب الكفارة يكون دابة بين المحصر والاباح لتكون العقوبة متعلقة بالخطا وفعلهم لا يوجب الجناية
لانها اسم فعل مططور وكذا ذنبه يوجب الخطا وهم ليسوا بمخاطبين فكيف يجب عليهم الكفارة والله اعلم
فصل في الجنين قال رحمه الله ضرب بطن امرأة فالت جنينا ميتا فوجب عنه نفقة
عشر الدية العنة الخيار عنة الماله حيا ره كالفرس والبعير والحيب والعبد والامة الغارقه وقبل انما سمي فاجب
في الجنين عنة لانه اول فكر يظهر في باب الدية وعنة النبي اوله كما سمي اول الشهر عنة وسمي وجه الانسان عنة لانه
اول شي يظهر منه والمراد بنصف عشر الدية دية الرجل لو كان الجنين ذكرا او في الاثني عشر دية المرأة وكل منها خمس مائة
درهم وهذا الم يثبت في المختصر انه ذكرا او اثني لانه دية المرأة نصف دية الرجل فالاثني عشر من ديةها قدر نصف العشر من
دية الرجل والقياس ان لا يجب شي في الجنين لانه لم يثبت حيوته والطاهر لا يصلح حجة للاستحقاق ولهذا لا يجب في جنين
البعية الانقضاء الام ان نقصت والا فلا يجب شي او القياس ان يجب كمال الدية لانه يقتضي منع حدوث الجنين فيه
فيكون ذلك كالمخرج للزوج ولهذا المعنى وجب قيمة ولذا المعروف انه منع من حدوث الرق فيه وكذا اوجب على الحر ثبته
بغير الصيد بكسره وجه الاستحسان ما روي ان امراه من هذا بل ضربت بطن امراه عجز فقتلتها وما في بطنها 5
فاحتموا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصي ان دية جنينها عنة عبد او وليدة وقضي دية المرأة على عاقلتها
رواه البخاري ومسلم واحده هي على العاقله عندنا وقال مالك في ماله لانه بدل الجنين **ولنا** انه عليه اللام ففي العنة
على العاقله لانه بدل النفس من وجه وهذا فاك عليه اللام دونه والدية بدل النفس ويجب في سنة وقال
الشافعي في ثلث سنين لانه بدل النفس الا نرجح انه يورث وبدل العضو يكون لصاحبه العضو **ولنا** ما روي
عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في سنة ولان كان بدل
النفس من حيث ان النفس على حدة فمعدل العضو ايضا من حيث اننا لا نعلم بالام فعلنا بالشبهتين بالاول في حق
في حق التورث وفي وجوب الدية وان لم يحصل بالام نقصان وبالثاني في حق الناجيل الى سنة لان بدل العضو اذا كان

الجنين في بطن المرأة

الجنين في بطن المرأة

الجنين في بطن المرأة

عنة على العاقله

ثلث الدية

ثلث الدية او اقل يجب في سنة واحدة خلاص جزا الدية حيث يجب كل جزء منها في ثلث سنين حتى لو قبله عشر
انفس يجب على عاقلته كل واحد منهم عشر الدية في ثلث سنين **ويستوي في الجنين الذكر والانثى لاطلاق ما روي** وان
القتل وقت في الاجاب انما ثبت لثقلون معني الادعية في الملكية فان الذكر ملك الماله والسكاح والانثى لا تملك سوى الماله
فكان الذكر ازيد فيها حرمات خصا به من الادعية وهذا المعنى في الجنين معدوم اذ لا يملك ولا يستحق سوى الاعناق وتوابعه
والسبب ولا يستحق شيئا من الماله الا بطريق الارث والوصية فيستوي الذكر والانثى فيها لانه قد لا يعرف الذكر
من الانثى فيستقدر الكل بمقدار واحد **ويستوي في الجنين الذكر والانثى في ثلث سنين** **فان القتل حيا فمات فقيمة اي يجب دية كاملة لانه**
انفذ ادعيا خطأ وشبهه عمد فتجب فيه الدية كاملة قال **وان القتل ميتا فماتت الام فدية وعنه** ما روي **ولان**
جنائتين فتجب عليه موجبه وهذا لما عرفت ان الفعل متعدد بتعدد اشره فمات كما اذا ربي فاصاب شخصها وقتلته
الي اخر فقتله فانه يجب عليه ديتان ان كانا خطأ وان كان الاول عمد ليجب القصاص والدية **وان مات**
والقتل ميتا فدية فقط وقال الشافعي يجب العنة مع الدية لان الجنين مات بمجره كما هو ظاهر كما اذا القتل ميتا
وهي بالجبا **ولنا** ان موت الام سبب لموته طاهر لان حيوته كحياة ولد وتنفسه بتنفسها فهو كما يكون في معنى ما روي
به النص اذا احتال فيه اغل فلا يضمن بالشكر **وان القتل حيا بعد ما ماتت يجب عليه ديتان دية الام ودية الولد لانه**
قتلها فصار كما اذا القتل حيا وما ماتا قال **وما يجب فيه يورث عنه ولا يرث الضارب ولو ضرب بطن امراته فالت**
ابنه ميتا فعلى عاقلته الاب عنة ولا يرث منها وانما يورث لانه نفس من وجه علي ما بيننا والعنة بدل فيه فماتت ولتته
ولا يرث الضارب من العنة شيئا لانه قاتل ما بشره علما ولا يرثه للثقل هذه الصفة **قال** **وفي جنين الامة**
ذكرنا نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو انثى وقال الشافعي يجب فيه عشر قيمة الام لانه جزء من وجهه **ولنا**
الاجزاء يوجد مقدارها من اصل ولذا اوجب في جنين الحرة عشر ديةها بالايجاج وهو العنة **ولنا** انه يملك نفسه فلا يقر
بغيره اذ لا يغير له في الشرع والدليل على انه يملك نفسه ان الامة اجتمعت على انه لا يشترط فيه نقصان الاصل ولو كان ضار
الطرف لما اوجب الا عند نقصان الاصل ويؤيد ذلك ما يجب في جنين الحرة موروثة ولو كان بدل الطرف لما ورت والحرم والعبد
لا يختلفان في ضمان الطرف لانه يورث وانما يختلفان في ضمان النفس ولو كان ضمان الطرف لما ورت في الحر فاذا ثبت انه ضمان
النفس كانت دية مقدرة بنفس الجنين لا بنفس غيره كما في سائر المصنوعات **ولنا** ان العنة مقدرة بدية الام بل بدية نفس
الجنين ان لو كان حيا فوجب نصف عشر دية ان كان ذكرا وعشر دية ان كان انثى فكذا في جنين الامة يجب بذلك النسبة
من قيمته لا من كل ما كان فقد راجع دية الحر فهو مقدرة من قيمة العبد فيجب نصف عشر قيمته ان كان ذكرا او عشر
قيمته ان كان انثى **وعلى** ابو يوسف انه يجب ضمان نقصان الام ان انتقصت بذلك اعتبار الجنين البهايم وهذا اعلى
اصله يستقيم لان الضمان في قتل الرقيق ضمان بالعدله مطلقا وهذا الجواز به دية الحر عندنا **والاول** حوالا فاعترض
اعتبار رابا لحره لان الوجوب للصيانة وهما في الحاجة اليها سواء احدا اذا كان الجنين من غير مولاه ومن غير المورور
واما اذا كان من احدهما ففيه العنة المذكورة في جنين الحرة ذكرا كان او انثى لانه حر **قال** **فان حرره سيده جده**
فدبره فالت فماتت فدية قيمته حيا ولا يجب الدية وان مات بعد العنق لان الوجوب بالضرب والضرب ماله وهو
رقيق فتجب قيمته حيا لانه ما روي قاله وهو حي فاعيننا حاله في السبب والتلف واحدا عليه القيمة باعتبار
جالة السبب وهو الضرب لانه رقيق حبيبه واجبنا عليه جميع قيمته باعتبار حاله التلف كانه ضربه في الحال
كان ينبغي ان يجب ما نقص بضره اليه ان يوجد الحق كما لو قطع يد عبد او حرجه فاعتقه المولى ثم مات يجب عليه
ارش البدل والحرج وما نقص من قيمته الي العنق لان العنق يقطع السراية لكننا اعتبر فيه الكالان فجعل كان الضرب
لم يوجد في حق الجنين لان المقصود بالضرب الامر والوجوب القيمة دون الدية لانه صار قاتلا له بالضرب الاول فصار كما
لوردي عند افاغته المولى ثم وقع عليه السم فمات لانه يجب عليه القيمة للمولى لان الرقي ليس بجانية عالم يتصل بالمجمل فلا
يجب فيه شي بدور الا تعاقبه بخلاف النزع والحرج لانه جانية في الحال والعنق يقطع سرايتها ومع هذا يجب القيمة

قتل موعود لا جرحه
فاعتقه المولى مات

دون الدية لانه يعتبر قاتله من وقت الرمي لانه الفعل المملوك له وقاله لخر الاسلام قال بعض مستأخنا معني قوله حتى اي الدية وقوله
ولا يجب الدية ليس هو من جامع الصغير وجعل ان الضرب وقع على الم يغير حياته في حق الجاني لا بعد الانفصال جوارا وكذلك لا ينقطع
سرايته بخلاف من خرج فاعتقه بركاه وقال بعضهم ان الراد به حقيقة البعثة لان الجناية قد تمت منه لكن لا يعتبر في حق الجاني مقصودا الا بعد
الانفصال باسمه الذي لم يزل في الرمي ولا يعتبر في حق الرمي اليه الا بعد الاصابة وقبل هذا عند ما وعدهم يجب قيمته ما بين كون
مضروبا اليه كونه غير مضروب لان العنق فاعلم قال **ولا كفارة في الجاني** وقال يجب الكفارة لانه نفس من وجه فوجب احتياطا
لما فيها من العبادات ولما في الكفارة فيها معني العقوبة لا ما شرعت راحة وفيها معني العبادات لانها تنادي بالمعروف وقد عرفت رجوعا
في النفوس المطلقة فلا يتعداها لان العبودية لا تجري فيها القياس وقول الشافعي متناقض فيه لانه كان يعتبر جوارا حتى اوجب
عليه عشرة قبة الام وهذا اعتبره نفسا حتى اوجب فيه الكفارة وعن اعتبار ما جوارا من جوار وهذا الجب فيه كل البدل فكذلك الجوار
فيه الكفارة لان اعضا الكفارة فيها الا اذا تبرع بها هو لانه ارتكب محظورا فاذا انقرب بها اليه بقاى كان افضل له ويستغفره
تعالى ما صنع من الجربة العظيمة والجبن الذي سبنا بعض خلفه كالنار في جميع ما ذكرنا من الاحكام لا طلاق عار وينال لانه ولد
في حق الاحكام كالمومية الولد وانتضا العدة والنفس وغير ذلك فكذلك في حق هذا الحكم لانه به يتبين من العلة والدر فلا بد منه
قال **وان شرب دوا لتطريده او عالجته من جوار حتى اسقطته حتى عالجته الغرة ان فعلت بلا اذن** لانها انقضت متعدي
فيجب عليها صانعه وتقبل عينا العاقلة لما بينا ولا ترتب هي من الغرة شيئا لانها فانما تعتبر في اذنا لا يرتب علة ما اذا فعلت ذلك
بذن الزوج حيث لا يجب الغرة لعدم التعدي ولو فعلت ام الولد ذلك بنفسها حتى اسقطت فلا يثبت عليها ما لم يستحق لا سيما لانه
وجوب الدين على المملوك لسيدته ولو استحق وجب للمولى غرة لانه يبين انه ليس بمالك لها وانه مغرور **ولم يزل العز ورجع الاصل**
وهي متعدي به يدرك الفعل فصار تاتله الجاني فوجب الغرة له ويقال المستحق ان ثبت له الجارية وان شئت ان هذا لانه الحكم في جارية
المملوك بان **ما جردته الرجل في الطريق قال** ومن اخرج الجوار في العامة كنيها

السراية

الجاني الذي استبان
بعض خلفه كالنار

استحق في الطريق كنيها

مناظر

ما وقع له فلا يكون لاحد منعه قال **وله النصف من النافذة اذا اخرجها** اي لانه ان يتصرف باحداث الجرحين وغيره ما تقدم
ذكره في الطريق النافذة اذا لم يضر بالعمامة معناه اذا لم يمتعه احد وقد ذكرناه والخلاف الذي فيه فلا يجده قال **ولا**
غيره لا يتصرف الا بالدم اي في غير النافذة من الطرق لا يتصرف احد بها اذا كان اهلها لان الطريق التي ليست
بنافذة مملوكة لاهلها فغيرها شركا وهذا يستحقون منها الشفعة والتصرف في الملك المشترك من الوجه الذي لم يوضع
له لا يمكن الا باذن الكل اصله من عدمه لا يمتنع خلافه لانه ليس لاحد فيه ملك فجوز الانتفاع ما لم يضر باحد ولا يمتنع
كان الطريق نافذة كان حق العامة فيتعدى الوصول اليها اذن الكل فمحل كل واحد كانه هو لانه وحده في حق الانتفاع
ما لم يضر باحد ولا كذلك غير النافذة لان الوصول اليها يضر به كل واحد فليس على الشركة حقيقة وحكمها قال **قال**
حالت احد بسقوطها فدينه على ما قلته كالرخص يرا في الطريق او وضع جوار فقتله به انسان اي اذا مات انسان بسقوط ما
ذكره من كنيها او سراج او جرس فدينه على ما قلته من اخرجها الى الطريق لانه مسبب لملكه متعدي في احدث ما يتصرف به
المارة باشتغال هو في الطريق به او احدث ما يحول بينهم وبين الطريق كذلك اذا عثر بتقنه انسان ولو عثر ما احدثه هو رجل
موقع على اخر فاما فدينه على عاقلة من احدثه لان الواقع كالموقع على اخر ولو سقط الميزاب فاصاب ما كان من الداخل رجلا
فقتله فلا حائل على احدثه وضع ذلك في ملكه فلا يكون متعديا فيه وان اصابه ما كان خارجا منه فالضمان على من وضعه لانه
متعدي فيه بشغل هو الطريق ولو اصابه الطرفان وعلم ذلك وجب النصف وهذا النصف قطار كما اذا اخرج انسان وسبع
ومات منها دون يعلم اي طرفا اصابه ففي القياس لا يجب عليه شي لان اصابه ما كان خارجا فيض وان اصابه ما كان داخل لا يضر
فلا يضر بالشك لان فراغ دمه كان ثابتا يبين وفي الشغل شك وفي الاستحسان يضر النصف لانه في حال يضر الكل وفي
حال لا يضر شيئا يضر النصف لا ينافي بغيره ان يضر ثلثه اربع الدية لانه يضر في حاله النصف وهو ما اذا اصابه الطريق
فيقتضف فيكون مع النصف الاول ثلثه اربع لان احوال الاصابة حاله واحدة فلا يتعدى استمالة اجتماعها خلاص حاله
الحرام ولو اشرع جوارا الى الطريق ثم باع الكفار فاصاب الجناح رجلا فقتله او وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة وتركها
المشتركي حتى علب بها انسان فالضمان على البايع لا فعله لم ينتسج بزوال ملكه وهو الموجب بخلاف الجاني المايل اذا باعه
بعد الاستمالة عليه ثم سقط في ملكه المشتركي على انسان حيث لا يضر البايع ولا المشتركي لان المشتركي لم يشترط عليه وهو شرط
في الجاني المايل وفي حق البايع قد بطل الاستمالة الاول لان الملك شرط له في الاستمالة فيبطل بخروجه عن ملكه لانه لا يمكن
من نقص ملك الغير وفيما يخرجهنا يضر باشتغال هو الطريق لا باعتبار الملك والاستمالة باق بعد البيع فيضمن الا ترى ان ذلك
الاستمالة لو حصل من غير ما ذكرنا المستاجر او المستعير او الغاصب يضر وفي الجاني لا يضر غير المالك ولو وضع في الطريق
جرا فاحترق شي يضره لانه متعدي به وبحركة الرمح عن الجرح فقولته الى موضع اخر فاحرق شي لا يضر لشيخ الزرع فعله
بالقول بل وان حركت الشرا يضره بعضهم لان العيز باقية فلم يمتنع فعله فكانت الجناية باقية وقيل اذا كان اليوم رجلا
يضر وان حركته ايضا لان فعل ذلك مع علمه بغايته وقد افضى اليها فيضمن كما شرته او بمنزلة دابة جالت في رباها ولو
استاجر ربه الدار لفعله لاخراج الجناح او الظلة موقف قبل ان يفرغوا من العمل فقتل انسانا فالضمان عليهم لان التلف بفعلهم
لان العمل لم يكن مسلما الى ربه الدار قبل فراغهم منه فانقلب فعلمهم قتلا حتى وجبت عليهم الكفارة وعزمون من الارش
علاصه ما تقدم من المسائل من اخراج الجناح او الميزاب او الكنيها الى الطريق فقتل انسانا بسقوطه حيث لا يجب فيه الكفارة
ولا عزم الارش لانه تسبب وهذا مبسرة والفعل غير داخل في عقده فلم يستند فعله اليه وان تصرف عليهم وقال
شيخ الاسلام رحمه الله هذا على وجوه **احد** ان قال لهم ابو الوالي جناحا على فنادى عانه ملكي او لي فيه حق اشراخ الجناح
اليه من القدر ولم يعملوا الفعلة ثم ظهر خلاف ما قال ثم سقط ما اصاب شيئا فالضمان على الاجرا وسحبون بالضمان
على امر غياسا واستحسناسا وساقط قبل الفراغ من العمل او بعده لان الضمان وجب على العاقل بالامر فكان له ان
يرجع به عليه كما لو استاجر شخص فليدفع له شاة ثم استحققت الشاة بعد البيع كان المستحق ان يضر الدار ويرجع الدار
به على الامر فكذا هذا او اما ان قال لم اشرعوا لي جناحا على فنادى واخبر ما لم يضر الدار في الاشراخ في العدم او لم

منه السوف حقيقه بل من شئ خلفه ولا حكم بان يصيب على من ارسله والتعدي يكون بالسوف فلا يضمن هذا الان
لاصل ان الفعل الاختياري يضاف الى فاعله ولا يجوز اضافته الى غيره الا ان كان كذا ذلك في فعل البهيمة اذا وجد منه
السوف فاضافه اليه استحياسا ناصباً للانعكاس والادوار واذا لم يوجد منه السوف بقي على الاصل ولا يجوز اضافته
اليه لعدم العقل منه بما شئ وتسميها بخلاف ما اذا ارسل الكلب الى صيد حيث يوكل ما اصابه وان لم يكن ساقط
حينئذ ولا حكم لان الحاجة مست الى الاصطيد به فاصبحنا في المرسل ما دام الكلب في تلك الجهة ولم يفتر عنها الا طرئاً
للاصطيد سواء وهذا الان الاصطيد به مشترك مع الوسيط في السوف لانه ساقط به وهو مفتوح فاصبحنا اليه وانما
من يصير مع الصيد والحاجة اليه في حق صان العدو وان بقي على الاصل فكان مضافاً الى الكلب لانه مختار في فعله ولا
نايباً عن المرسل فلا يضاف فعله اليه غيره وذكر في البسوط اذا ارسل دابة في طريق المسالك فاصبحت في طريقها
فالمرسل ضامن لان سيرها مضاف اليه مادامت تسير على سننها ولو انقطعت قيمة او عسرت انقطع حكم الارسل الا اذا لم يكن
له طريق اخر سواء كذا اذا رقت ثم سارت اي ينقطع حكم الارسل بالوقفه ايضا كما ينقطع بالعطفه خلافاً اذا وقف
الكلب بعد الارسل في الاصطيد ثم سار فاضاع الصيد لان تلك الوقفة تحقق مقصود المرسل لانه تمكنه من الصيد وهذه ثنائي
مقصود للمرسل لان مقصوده السبق فينتقل به حكم الارسل بخلاف ما اذا ارسله الى صيد فاصاب نفسه او ماله في طريقه
حيث لا يضمن من ارسله في ارسال البهيمة في الطريق يضمن لان شغل الطريق يغير فيضمن ما تولد منه واما الارسل للاصطيد
فبما لا يتسبب يومئذ التعدي كذا ذكره في الهداية وذكره في خان ان رجلاً ارسل بهيمة وكان سابقاً لها صيداً فاصاب
في طريقها الكلب الوارسل كلبه وكان سابقاً له يضمن ما نتج له ولو لم يكن سابقاً له لا يضمن لان
ثبانه لا يضمن الا ان يبرهنه غير ذلك اذا ارسل كلبه وهو لا يشي خلفه ففرض اسنان او انثف غيره ان لم يكن معلماً لا يضمن لان
غير المعلم يذهب بطبع نفسه ان كان معلماً من ان يتر على الوجه الذي ارسله لانه ذهب بارسال صاحبه احاداً اخذ يمينه او يسره
ولا يضمن لانه مال له من سنن الارسل انقطع حكم الارسل اكثر المتأخر قالوا هذا في البهيمة واما في الكلب فلا يضمن وان ذهب
على سنن الارسل الا اذا كان خلفه لانه يتمكن من اثبات اليد عليها دون الكلب عادة ولو كان لرجل كلب عقور يودي من ماله
فلاهل البلد ان يقتلوه ان تلفت عليه على صاحبه الضار فقد رتب له قبل الاثبات الا فلا شئ عليه كالحابط المابل ولو ان
رجلاً طرح رجلاً قد سبغ ثقله السبع فليس على الطارح شئ الا التعزير والحبس حتى يتوب **اما** انفلات البهيمة فليس
عليه اللام العجايب اي فعل العجايز تاله محمد في المنفلة وهذا صحيح لما هو لان الركوبه والمسوحة والمقودة في
الطريق او في حكم الغير او ارسله في الطريق فعلمنا معتبر على ما بيننا وان الفعل يقتصر عليها غير مضاف الى صاحبها
لعدم ما يوجب التمسك اليه من الركوبه وادواته **قال في فني من شاة الغنم** نقصان لان المقصود من الشاة
الغنم فلا يفتقر فيها الا نقصان **قال** وعين من شاة الغنم **الرجل** **والفرس** **ربع القيمة** وقال الشافعي فيه نقصان
ايضا اعتباراً بالاشاة **قال** ما روي انه عليه اللام ففني في عين الدابة ربع القيمة وهذا فني عمر ايضاً لان فيها مقاصد سوي
الغنم كالركوب والزينة والجمال والعمل فمن هذا الوجه تشبه الادبي وقد تمسك لغيره كالاكل ومن هذا الوجه تشبه الماكولات
فعلنا بالسبعين بسبعه الادبي في اجاب الربيع وبالشبه الاخر في فني النصف ولانه انما يمكن اخراجه العمل بالرجعة اعين
عيناها وعين المستعمل لها فصار كانه اذا اتى اربع فتيب الربيع بقراءات احدها ان فقا عليه فصارها بالخيال ان
شاركها على الفاني وضمن القيمة كاملة وان شامسها وضمنه النقصان لان العمل به المفقود وهو رد في عين واحدة
يقتصر عليه وانه اعلم **جناية المملوك والجناية عليه** اختاروا
في جناية العبد قبل موجهها الارش لان الضرر من مطلقه من غير فصل الا ان المولى ان يتخلص بالرفع تخفيفاً عليه
وقبل الرفع والمولى ان يتخلص بالعدا ولقد ابرأ المولى هلاكه ولو كان الواجب الاصل غير لما يري هلاكه قبل الاختيار
لانه يفتقر به الرفع لا العدا **جنايات المملوك لا تجوز الادعاء او الملاحاة الا بقيمة واحدة** اي جناية
العبد لا تجوز الادفع رقبته اذا كان محلاً للرفع بان كان قناراً وهو الذي لم يتعقد له شئ من اسباب الحرية كالذي يبر وادوية

ان كان

الولد والكتابة سواء كانت الجناية واحدة او اكثر لا تجوز الادفع رقبته اذا كانت الجناية في النفس موجبة للماله
والا فقبته واحدة اي ان لم يكن محلاً للرفع بان يتعقد له شئ مما ذكرنا تجوز جناية قنبه واحدة ولا يبر بدعيها
وان تكررت الجناية ونحو الفرض اذا جني بعد العدا بخبر المولى من الرفع والعدا كالجناية الاولى وكذا اكل جاني بعد العدا
يؤمر بالرفع او العدا بخلاف المولى واختيه فانه لا يوجب الاقيمة واحدة على ما بينه في اثنا المسائل **قال**
جني عبده خطأ دفعه بالجناية فملاكه او فداءه بارشها فان نكده فمجي فني كالأولي فان جني جانيه دفعه بها
او فداءه بارشها اي اذا جني العبد خطأ فعليه بالخيال ان يشاء دفعه الى ولي الجناية فاذا دفعه ملكه ولي الجناية وان
شأ فداءه بارشها وموله خطأ حترزه من العبد وهذا التقييد لما يفيد اذا كانت الجناية على النفس لانها ان كانت عمداً
توجب القصاص واما اذا كانت على الاطراف لا يفيد التقييد به اذا لا يجري القصاص فيها من العبد ولا يبر الا حرار العبد
وقال الشافعي رحمه الله جناية العبد متعلق برقبته **قال** الا ان يقتل المولى الارش **وشئ** الخلاف تطير في اتباع الجاني
عنه **وعندنا** لا يمتنع في جناية الرق ولا بعد الحرية **قال** المسألة **قال** من المصاحبة رهي الله عنهم وعن ابن عباس مثل مدعيه ومن
عمر وعلي مثل مدعيه **له** ان الاصل في موجب الجناية ان يحبس الجاني لانه المتعدي قاله تعالى فاعقدوا عليه يمتثل
ما اعتد عليكم الا ان العاقلة تثبت عليه ولا عاقلة للعبد فتيب في ذمته كما في الذمي ويتعلق برقبته ويبر فيه كما
في الجناية على الماله **ولما** ان المستحق بالجناية على النفس نفس الجاني اذا امكن الا ان استحقاق النفس قد يكون بطريق
الانفلات عقوبة وقد يكون بطريق التملك جبراً او حرماً اهل ان يستحق نفسه عقوبة لا بطريق التملك والعبد من اهل
ان تستحق نفسه بالظرفين فيصير نفسه مستحقه للجاني عليه صيانة عن الضرر لان مختار المولى العدا فيكون له
ذلك لانه ليس فيه اطلاق حق الجاني عليه بل مقصود المجني عليه يحصل بذلك خلافاً لان لا يستحق به نفس الجاني
اي اطلاق الاصل في موجب الجناية خطأ ان يتابع الجاني لكونه ممدوراً وكون الخطأ ممدوراً وتعلق باقر به الناس
ايه تخفيفاً عن الخطي وتوقيها عن الاحجاب به الا ان عاقلة العبد يموله لان العبد يستنصر به وباعتبار النفس تثبت له
العاقلة حتى تجب الدية على اهل الديوان فتيب ضمان جناية على المولى خلافاً الذي لا يتم لا يقتصر على فيما ينفق ولا عاقلة له
تجيب في ذمته صيانة للدم عن الضرر بخلاف الجناية على الماله لان العاقلة لا تعقل الماله الا ان المولى تخير بين الرفع والعدا
لانه واحد وفي اثبات المحنة نوع تخفيف في حقه كذا يستأصل فخير لان التخيير مفيد والواجب الاصل هو الرفع **في الصبي**
ولهذا يسقط الواجب بموت العبد الجاني قبل الاختيار لغوات محل الواجب وان كان له حق النقل الى العدا كما في مال الزكوة عند
البر يرسد ومحمد فان الواجب جزء من القصاص وله النقل الى القيمة كذلك هذا بخلاف الجاني الحر حيث لا يسقط الواجب بموته
لانه لا يتعلق به الواجب استيفاءً لقصار كالعبد في صدقة الفطر اذا اختار الرفع يلزمه حالاً لانه عين فلا يجوز التأجيل في الاعبات
وكذا اذا اختار العدا يجب عليه حالاً لانه بدل العين وهو العبد ان كان مقدراً بغيره وهو المنفصل وهذا سمي فداً واما اختيار
المولى ونحوه فلا شئ لولي الجناية غيره اصاب الرفع فلا حق متعلق به فاد اخلي يمينه ومن الرقبة سقط حق المطالبة عنه واما العدا
فلانه لا حول الا الارش فاذا اوفاه حقه قبل العبد له وكذا اذا اختار احدها ولم يفعل او فعل ولم يختمه قولا سقط حق المولى في
الاخر لان المقصود تعيين المحل حتى يتمكن من الاستيفاء والتعيين يحصل بالقول كما حصل بالفعل خلافاً لكانه العين حيث لا يتعين
الا بالفعل لان المقصود في حقوق الله الفعل والمحل تابع ضرورة وجوده ولا فرق بين ان يكون المولى قادراً على الارش او لم يكن
قادراً على الرفع فتيب لانه اختار اصل حقه فبطل حقه في العبد لان ولاية التعيين للمولى لا للاولياء وقال لا يبر اختياره
العدا اذا كان مقدساً الا برضا الاولاد لان العبد صار حقاً للاولاد حتى يضمنه المولى بالانفلات فلا يمكن ابطال حقه الا برضا المولى
بوصول البدل اليه وهو الدية وان لم يختر شيئاً حتى مات بطل حق المجني عليه لغوات محل حقه خلافاً ما اذا مات بعد اختياره
العدا حيث لم يبر المولى لنحو الحق من رقبته الحد الى ذمته **وفداء المولى** ثم عاد فجي كان حكم الجناية الثانية حكم الاولى
لانه لما عفا عن الجناية الاولى بالعدا اجل كانه لم يجز من قبل وهذا ابتداء جناية وتوجب قبل ان يختار في الاولى شيئاً او جناً
جنايته دفعه واحدة او جبايته قبل مولاه اما ان تدفعه بالكل او تفديه بارش كل واحدة من الجنايات لا يعلق الاولى

ان يفسخ الاجارة والرهن الحق المحمي عليه لتعلق حقه بعين العبد سابقا على حقها فيفسخ ان صونا لحقه عن البطالة
علاوة البيع لان حق المحمي عليه لا يمنع تصرف المولى بجهة الملك فيثبت المشتري ملكا مطلقا والمالك اقوى من الحق فلا يجوز له
ابطاله به خلاصة الاجارة والرهن لانها حقان تعلقا بعين فخرج حق المحمي عليه بالسبق وكذا لا يصير مختارا بالادنى في التجارة وان
ركبه دين لان الادنى لا يفتقر الدقة ولا ينقص الرقبة الا ان يولي الجناية ان يمنع من قبوله لان الدين حقه من جهة المولى بعد ما تعلق
به حقه فيلزم المولى قيمته ولو جني جانيين فكل واحد اهما دون الاخرى ونقص فيه تصرفا يصير مختارا للفداء اما مختارا فيما لم
وليها لم يلزمه حصته من قيمة العبد ولو قال العبد ان قتلت فلانا او ربيته او شجته فانت حر كان مختارا للفداء ان فعل العبد
ذلك وهو المراد بقوله كيبه وتعلق عتقه بقتل فلان وربيته وشجته ان فعل ذلك اي كايصير مختارا ببيعته بعد العلم بها وتعلق عتقه
بما ذكر من القتل والرهني والشيخ يجيز مختارا بالاعتاق بعد العلم بها ولا يفتقر مختارا بالاعتاق عند علمائها الثلاثة وقال زفر
لا يصير مختارا بتعلق العتق بما ذكر لان اوان تكلم به الجاني من العبد ولا علم للمولى بما سيوجد بعد وبعد الجناية لم يوجد منه
تعلق يصير مختارا بالاتزيم انه لو تعلق الطلاق او العتاق بالشرط لم يملك ان لا يعلق او لا يعلق ثم وجد الشرط وثبت العتق والطلاق
لا عتق بل كذا في حقه تلك فكذا هذا وانما ان علق الاعتاق بالجناية والمعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط كالمختار عنده فصار
كما اذا اعتقه بعد الجناية لا تزيمه من قال لا امرته ان دخلت الدار فموا الله لا اقر بك يصير ابتداء الايمان من وقت الدخول كذا اذا
قال لها اذا مرضت فانت طالق ثلثا من جني طلقت ومات من ذلك يصير فارقا لانه يصير مطلقا بحد وجود المرض بخلاف ما اوردوه
لان مرضه طلاق او عتاق بكنهه لا يمنع عنه اذا لم يكن له الا منع عنه لانه مرضه على ما شره الشرط بتعلق
اقوى الدواعي الي الفلح والظاهر انه يفعل هذا الاختيار اذا اعلنه مختارا بجهة المال كالحط وشبهه العتق ان علقه بجناية
توجب القصاص بان قال له ان ضربته بالسيف فانت حر فلا يجب على المولى شي بالانفاق لانه لا فرق بين العبد والحر في القصاص فلم يكن
المولى موقفا حق ولي الجناية بالعتق **قال** **عبد قطع يد حر عدا ووقع اليه حره فانت من اليد فاعيد صلي الجناية قال**
حره **رد علي سيد** **ويقال** لانه اذا لم يعتقه وسري طهران الصلح كان بالطلاق الصلح وقع على المال وهو العبد عن دية اليد اذا القصاص
لا يجري بين الحر والعبد في الاطراف وبالسرية طهران دية اليد غير واجبة وان الواجب هو القدر فصار الصلح بالطلاق الصلح لا بد من مصالح
عند المصالح عند المال ولم يوجد قبل الصلح والمباطل لا يورث شبهة كالودي مطلقه ثلثا في عد قاص العلم بخرقها عليه فانه لا يصير شبهة
في درء الحد فكذا هذا في وجوب القصاص وانما اذا اعتقه فقد فقد صحة الاعتاق ضرورة لان العاقل يقصد تفكيق نفسه ولا صحة له الا
بالعلم عن الجناية وما عتق منها ابتداء لهذا الوضو عليه ورجي به جان فكان مصالحة عن الجناية وما عتق منها ابتداء على العبد مفتقر الاقدام
على الاعتاق والمولى ايضا مصالح معه على هذا الوجه راضي لانه لما رضى يكون العبد عوضا عن القليل كان رضى يكونه عوضا عن الكثير فاذا
اعتقه صلي الصلح في ضمن الاعتاق ابتداء واذا لم يعتقه لم يوجد الصلح ابتداء والصلح الاول وقع باطلا فيورد العبد الى المولى والا وليا المختار
ان شأوا عفوا عنه وان شأوا قتلوه وذكر في بعض نسخ الجامع الصغير رجل قطع يد رجل عدا فصالح المظنوع بيه على عتقه ووقع اليه فاعتقه
المظنوع بيه ثم مات من ذلك فاعيد صلي الجناية وان لم يعتقه رد على مولا وقيل لا وليا اما ان تقتلوه او تعفوا عنه والوجه ما بيناه فاحد
الحكم والعلة واختلفا صورة هذه المسألة وهي مسألة الصلح عدا شكلا على قوله ان جنيته فيما اذا عفا عن اليد ثم شري الى النفس
ومات حيث يطل العفو ولا يجب القصاص هناك وفي هذه المسألة قال بطل الصلح ويجب القصاص فيما اذا لم يعتق العبد وان اعتقه
فما صلح باق على حاله الجواب اما اذا لم يعتقه فقد قيل ما ذكر في مسألة الصلح جواب النيباس وما ذكر في مسألة العفو جواب
الاستحسان فيكونان على النيباس والاستحسان قيل بالعرف بينهما وجه ان الصلح عن الجناية على ما يقرر الجناية ولا يطلها
لان الصلح عن الجناية استيفا للجناية معني لا استيفا بدلهما واذا ثبتت الجناية نشوز عليه عتق بها وهو القصاص اما العفو فهو
عتق الجناية والعفو عن الفلح وان يطل بالسرية الى النفس لكن بقيت شبهة لوجود ضرورة العفو وهي كافيته لدرء الحد وانما
اذا اعتقه فمواها هو العفو الذي ذكرناه ان العتق يحل صلحا ابها خلاصه العفو صلي قولها ايضا يرد في الصورين لانها كانا جعلان
العفو عن الفلح عفوا عما عتق منه وفي الصلح لم يجعل كذا بل اوجبنا القصاص عليه اذا لم يعتقه وجعله صلحا مبتدا اذا اعتقه
قال **ما ذكر من له من خطا حره سيد بلا علم عليه قيمة لرب الدين دقة لولي الجناية لانه انك حقيق كل واحد**

مجي

الزنج

بوقبته لا يمنع تعلق الثانية بها كالدين الفلحة لا تمنع ان ملك المولى لا يمنع تعلق الجناية على حق المحمي عليه
اوليا ان لا يمنع خلاص الرهن حيث لا يتعلق به حق غيره من الرهن ايضا واستيفها حكما فصار
كالاكتفاء حقيقة اما الجناية فليس بها الا تعلق الحق لولي الاول وذلك لا يمنع تعلق حق اخر به ثم اذا دفعه اليهم افسسوه
على قدر حقهم وحق كل واحد منهم ارض جانيته والمولى ان يغدي من بعضهم وياخذ نفسه من العبد ويرفع الباقي الي غيره لان
الحقوق صارت مختلفة باختلاف اسبابها وهي الجنايات المختلفة خلاصة ما اذا كان المقتول واحدا وله وليان او وليا حيث لم يكن له
ان يغدي من البعض ويدفع الباقي الى البعض لان الحق فيه محدد لا يخاف سببه وهو الجناية المحمودة وكذا المستحق واحد لان الحق
يجب للمقتول ثم لوارثه خلاصة ما لا يملك المقتول في موجهها **قال** **وان اعتقه في علم بالجناية ضمن الاقل من قيمته**
ومن ارش ولو علم بالقيمة الارش كيبه وتعلق عتقه بقتل فلان وربيته وشجته ان فعل ذلك معناه اذا اجب عبد فاعتقه
مولا قبل العلم بالجناية صلا الاقل من قيمته العبد ومن ارش الجناية لانه لا يملك ان لا يملك ان لا يملك ان لا يملك ان لا يملك ان لا يملك
يصير مختارا ولا فلا ناد اعلم ذلك جينا الى ما ذكر في الكتاب قوله وان اعتقه في علم بالجناية ضمن الاقل من قيمته كذا
لانه في الاول فرت حقه في اقلها فبضمه لا يصير مختارا للفداء على العتق لان الاختيار بدول العلم لا يتحقق وفي الثاني صار
مختارا للفداء لان الاعتاق بمنعه من الدفع فالأقدام عليه اختيار منه للفداء وعلى هذا اذا باعه وهو يعلم بالجناية يلزمه الاقل
منها ان باعه وهو يعلم بالجناية صار مختارا للفداء لما قلنا وهو المراد بقوله كيبه يعني كما لو باعه عالما بالجناية بقوله على حد من الاجرين
الدية والتدبير والاستيلاء لان كل واحد منهما يمنع من الدفع لئلا يملك او التملك به خلاصة الامور اخبره بالعبد الجاني
على رواية الاصل لانه لا يسقط به حق ولي الجناية فان المقر له مخاطب بالدفع اليه وليس فيه نقل الملك لان الاقرار ليس بملك
من جهة العتق انما هو اظهار الحق فيقول ان يكون صادقا بذلك فاذا لم يصير مختارا لا يلزمه الفداء وتندفع الخصومة عنه ان افام
بينه انه المقر له وان لم يتم لم تندفع فيقال له اما ان تعديه او تدفعه فان فداء صار مظهرها بالفداء حتى لا يرجع به على المقر له اذا
حضر وصدة انه له وان دفعه كان المقر له بالجناية اذا اضر ان شأوا فادفعه وان شأوا فادفعه وان شأوا فادفعه وان شأوا فادفعه وان شأوا فادفعه
لانه ملك المقر له فاستحقه المقر له بالاقرار فاشبه البيع والارزق في هذا المعنى بين ان يكون الجناية في النفس او في الاطراف
لان الكل موجب للدفع فلا يختلف وكذا الارزق في البيع بين ان يكون بانا وبين ان يكون فيه خيار المشتري لان الكل يزيل الملك خلاص
ما اذا كان الخيار للبايع ثم نقضه او العرف على البيع لان الملك لم يزل به ولا يملك المشتري الخيار اذا باع بشرط الخيار لم يصير مختارا
للاجارة به فوجب هذا ان يكون مختارا للفداء لا انقلوه لو لم يكن المشتري مختارا للزمنه بيع ملك غيره وهذا لا يلزم ولا يملك
في البيع العرف وهذا لا يلزم ولو باعه سيفا فاسدا لم يصير مختارا للفداء حتى يسلمه لان الملك لا يزل الا به خلاص الكفاية الفاسدة
حيث يكون مختارا للفداء لان حصة الكتابة تعلق العتق باءا المال وفك الحجر عن العبد في الحال وهو ثابت بنفس الكتابة ولا
كذا في البيع الفاسد لان حقه وهو الملك لا يثبت الا بالقبض ولو كانت الكتابة صحيحة ثم مخر كان له ان يدفعه بالجناية ان كان
ذاكر قبل ان يقضي عليه بالقيمة وبعد فلا بد دفعه لتقرر القيمة بالقبض ولو باعه من الجاني عليه كان مختارا للفداء خلاص ما اذا اوجبه
منه لان المشتق له اخذ به غير عوض وهو متحقق في العتق دون البيع واعتاق المحمي عليه بامر المولى ينزلة اعتاق المولى فيما
ذكرناه لان فعل المامور فيه يقتل الى امر الوضو به فنقصه كان مختارا بعد العلم لانه حبس جزءا منه الا اذا زال نقصان قبل
القضاء بالقيمة فكان له ان يدفعه بالزوال المانع من الدفع قبل تقرر القيمة ويولي البكر يكون مختارا بخلاف وطليقتب من غير اعلا
والنزوح والاستخدام لان النزوح تعييب حكي اذا لم يجزه عن التسليم اليه وليس فيه امساك شي منه والاستخدام لا يحض بالملك
ولقد لا يسقط به خيار الشرط على عيسى في النزوح فقال انه تعييب فوجب ان يكون مختارا به وجوابه ما ذكرناه وفي
الوطي خلاص من هو رواية عن ابي يوسف وجه انه دليل الامساك فصار كوكي من له الخيار قلت لو لم يكن دليل الامساك
في حق من له الخيار كان واطيا ملك غيره ولا كذلك في الجناية لان له ان يطاهم يدفعها بالجناية اذا لا يتبين بالدفع ان المولى
وقع في غير ملكه الا ترى ان لا يستحقه بزياده ومن له الخيار يستحقه بزيادته ويصير مختارا بالاجارة والرهن في رواية كذا
العتاق لا فلا ارمان فيكون مختارا فيه ما يجزه عن الدفع الاظهر انه لا يصير مختارا ابدا للفداء لانه لم يجزه عن الدفع لان له

بالنسبة الى ملك المالك
لانه دون الملك فصار مح

منها مضمون بكل القيمة على الأربعة الدرع على الأول والبيع على الغرماء فكذلك عند الاجتماع وعلى الجمع بين المحققين انقضت الرقبة
الواحدة بان يدفع الى ولي الجناية أولاً ثم يباع الغرماء فيض منها بالتقريب خلافاً لما اذا اتفقت اجنبي والمسئلة حالها حيث يجب عليه
قيمة واحدة للمولى حكم الملك في رقبته فلا يظهر عن الفريقين كالتقريب منه حتى ثم القدم الحق بذلك القيمة لا تخافا إليه العبد والعزير
مقدم في المائبة على ولي الجناية لان الواجب ان يدفع اليه ثم يباع الغرماء فكان مقدماً يعني والقيمة هي المحقق فيقسم اليه في الفصل الأول
كان المتخاصم بين المحققين وهما مستقران فيظهران فيضهما الاصل ان العبد اذا اجني وعليه من خير المولى بين الدفع الى ولي
الجناية والعدا فان اخذ الدرع الى ولي الجناية ثم بيع في الدين فان فضل شي فهو لولي الجناية لانه يدل ملكه والا فلا شيء له وانما يبي
بالدفع جها من المحققين لانه امكن بعده بعد الدفع ولو جني يبيع بعد الدفع ولو يبي يبيعه في الدين لا يمكن دفعه بالجناية لانه
ا يوجد في يد المشتري جناية لا يقال لا فائدة في الدفع اذا كان يباع عليه لا تائق له فائدة ثبوت استخلاص العبد لان ولي الجناية
يثبت له حق الاستخلاص وللانسان اعراض في العبد فاذا كان الواجب هو الدفع فلوان المولى دفعه الى ولي الجناية بعوض فضا لا يضمن
استخسا ما لانه فعل عين ما يفعله القاضي في التماس بعض قيمته لوجود التملك كما للرباعه ورويه لو دفعه الى اصحاب الدين
صار محذوراً للعدا كما لو باعه لانه ليس بواجب عليه بل الواجب عليه الدفع بالجناية اولا وان القاضي باع في الدين بيمينه قامت
عليه ثم خسر في الجناية ولم يفض من المزين شي سقط حقه لان القاضي لا يلزمه الفدية فيما فعل ولو نسخ البيع ودفع الى ولي الجناية
لا يجتنب اليه ثانياً لما ذكرنا فلا فائدة في البيع قال **ما دونه مديونة ولدته بيمين مع ولدها الدين وان جنت ولدته**
لم يبع الولد له والعزير ان الدين متعلق برقبته لا بالدين عليها وهو وصف لها حتى فيسري الى الولد لان الصفات الشرعية
الثابتة في الاصل يسري الى الفرع كالمالك والرق والحرة اما الدفع بالجناية فواجب في دمه المولى كذا في ذمتها وانما لا يعلقها اثر الفعل
المحقيق وهو الدفع قبل الدفع كانت رقبته خالية عن حق ولي الجناية فكذلك لا يجري القصاص على الاولاد ولا الحدانها فعلان
محموسان كالدفع ولا تنجيه فيه فان قيل اذا كان الدين عليها فلها ذابض المولى اذا اعتقها والاسنان اذا انكث المديون لا يضمن
شيئاً قلنا وجوب الضمان باعتبار ثبوت ما يتعلق به حقه استند الا باعتبار وجوب الدين على المولى لا تركه لانه يضمن القيمة لا غير
لو كان باعتبار الوجوب عليه لضمن كل الدين كالعبد الحائى اذا اعتقه المولى بعد العلم بالجناية ولهذا لا يبيع الغرماء بالفاصل العبد
المديون بعد العتق ولو كان على المولى ما اشترى كالعبد الحائى ولا يبيع عليه وجوب دفع الارش معها اذا جني عليها قبل الدفع
واحد المولى الا ارش لان الارش يدل حزمها وحق ولي الجناية يتعلق بجميع اجزاها فاذا كانت جزء منها واخلف بدلتعلق
به حقه كما اذا قتلت واخلفت بدلا اعتبار الجز بالكل بخلاف الولد وقوله مادونه مديونة ولدته شرط للسرية الى
الولد ان تكون الولادة بعد حقوق الدين لا ما اذا ولدت ثم لحقنا الدين لا يتعلق حق الغرماء بالولد بخلاف الاكساب حيث يتعلق
حق الغرماء بما اكتسبت قبل الدين وبعد ان لها يد معتبرة في الكسب حتى لو نازعها فيه احد كانت هي الخضم فيه فبا اعتبار اليد
كانت هي احق به من سيدها لغنا دينها بخلاف الولد فانه انما يستحق بالسرية وذلك قبل الانقضاء لا بعده كولو المكتات
رام الولد والمديونة وكولد الاصحية لانها حقوق مستقرة في الرقبة حتى صار ما جبا منها عن النصف قال
عبد زعم رجل ان سيده حرره فقتل ولية خطا لا شيء له معناه اذا كان العبد لرجل ثم حرره رجل انكسبه فقتل المعيد
فقتل ولي ذلك الرجل الذي زعم ان مولاه اعنفه فلا شيء له لانه لما زعم مولاه اعنفه فقد اقر بانه لا يستحق على المولى دفع له
العبد ولا العدا بالارش انا يستحق الدية عليها وعلى العاقله لانه حر فبعد في حق نفسه فيسقط الدفع والعدا عن المولى
لا يصدق في دعواه الدية عليها لا بحجة قاله في النهاية وضع المسئلة فيما اذا جني العبد جناية ثم اقر المجني عليه انه حر
قبل الدفع اليه وجعل في الكتاب الاقرار بالحرة قبل الجناية وهذا لا يتقاربان اما اذا اقر المجني عليه بعد الدفع اليه فقتل
لانه ملكه بالدفع وقد اقر له حرته فيعتق عليه باقراره وصار نظيره من اشترى عبداً ثم اقر بخرجه مولاه قبل البيع قال **ما دونه**
مديونة ولدته بيمين مع ولدها الدين وان جنت ولدته **ما دونه مديونة ولدته بيمين مع ولدها الدين وان جنت ولدته**
فقتل اخاك خطا وانما عبد وقال الرجل بقتله وانت حر والقول قول العبد لانه مكر للضمان لما انه اسند الى حالة
عسكرة متاقبة للضمان اذا الكلام فيها اذا كان رقه مخرقا والوجوب في جناية العبد على المولى دفعا او فدا فصار كما اذا

فصل الحادي عشر

قال المبالغ العاقل طلعت امرئى وانا صبي وبعث دارى وانا صبي او قال طلعت امرئى وانا مجنون وقد كان جنونه
عروفا كان القول قوله لما ذكرنا قال **وان قال لها قطعت يدك وانت اعني وقالت بعد العنق والقول لها**
وكذا اقرنا احدهم من اجل الجمع والغلة معناه اذا اعنق رجل جارية ثم قال لها قطعت يدك وانت اعني فقالت هي بل
قطعتها وانا حره والقول قولها وكذا القول قولها في كل ما اخذه منها الا الجماع والغلة استحسننا هذا عندنا وقال محمد
لا يضمن الا شيئا ثيابا بعينه يوم سرده عليها لانه منكر وجوب الضمان لا سداد الفعل الى حاله معهوده من ثبوت له كما في
المسئلة الاولى كما في الوطى والغلة وفي التاريم امر بيدها حيث اعترف بالاخذ منها ثم ادعا الفلنك عليها وهي تنكر والقول قول
المنكر ولهذا يوم سر بالرد اليها **ولله** اعني لسبب الضمان ثم ادعا ما يبريه فلا يكون القول قوله كما اذا قال بغيره اذ هبت
منك عينك البغي وعيني البغي صحيحة ثم فقيقت فقال لعقله لا بل اذ هبتما وعينك البغي مفقودة فان القول قول المنكر وهذا
لانه لم يسند اليه حالة من ثبوت الضمان لانه يضمن بغيره اذا قطعها وهي مد يوتنه خلافاً للوطى والغلة لان وطى آمنه المدبر
لا يوجب العقر وكذا اخذه من غلتها وان كانت مدبرونه لا يوجب الضمان عليه محصل الاسناد الى حاله معهوده من ثبوت
للضمان في حقتها **وعلى هذا الخلاف** لو قل رجل لرجل حرى سلم اخذت ماله وانت حرى فقال لا اخذت بعد ما سلمت قال
عبد مجبور امر صبيحاً رجل فقتله فدينته على عاقلة البغي لان البغي هو المباشر للقتل وعنده وخطاه سواء
تجب على عاقلة ولا يتي على العبد الامر وكذا الحكم اذا كان الامر للبصبي صبيحاً لا يخلو لا يواخذ ان يواخذ في الواخذ فيها
باعتبار الشرع ولم يعتبر قولها ولا رجوع لها فله البصبي على البصبي الامر ابل او رجوع على العبد الامر بعد العنق لان عدم
الاعتبار كان الحق للمولى لا لنفصان اهلية العبد وقد رآه حنن المولى بالاغتاف خلافاً للبصبي لانه قاصر الاهلية وفي شرح
الريادة ان العناني لا ترجع العاقلة على العبد ايضا لان هذا صمان حناية وهو على المولى لا على العبد وقد تعذر الاحتجابه
على المولى لما كان المحر وهذا اوفق للقول عند الانبياء ان العبد اذا اقر بعد العنق بالقتل قبله لا يجب عليه شي لكونه
اسنداً الى حاله من ثبوت الضمان على ما بينا فبطل هذا ولله الروح العبد بين ما عنته مولا ثم وقع فيها انسان فملك
لا يجب على العبد شي وانما يجب على المولى قيمته لان حناية العبد لا توجب عليه شي وانما توجب على المولى فبطل
عليه قيمة واحدة ولو مات فيها الف نفس فيقتسم بها ما يخص **قال وكذا ان امر عبد** معناه ان يكون الامر عبداً
والمأمور ايضاً عبداً محجوراً عليهما فيما طم على الفاعل بالدفع او العدا ولا رجوع له على الامر في الحال و يرجع بعد العنق بالاقول
من القتل او قيمة العبد لانه غير مضطر في دفع الزيادة وعلى قياس ما ذكره العناني لا يجب عليه شي لما بينا وهذا اذا كان القتل
خطأ وكذا اذا كان عمداً والعبد الفاعل صغير لان عدم خطا على ما بينا واما اذا كان كبيراً يجب القضاء لانه من اهل العقوبة
ولو امر رجل حر صبيحاً حره والدية على عاقلة البصبي لانه المباشر ثم ترجع العاقلة على عاقلة الرجل لانه السبب اذ لو امر
لما قبل لصفت فيه ولا يقال كيف يتحمل عاقلة الرجل ما لم يمسبب القول فينبغي ان يكون كالاقرار لا نقول هذا قوله
لا تحمل الكذب وهو تسبب فتعقله خلافاً لاقرار بالقتل لانه يحمل الكذب فلا تقبله العاقلة ولو كان المأمور عبداً محجوراً
عليه كبيراً او صغيراً يحجر المولى بين الدفع والعدا وانما انشأ يرجع بالاقول على الامر في ماله لان الامر صار ماصلاً للعبد
بالامر كما اذا استغذمه وصان العصب في ماله على العاقلة خلافاً الاول لان ذلك صمان حناية لكون المأمور حراً
لا يصور فيه العصب فيكون على العاقلة وان كان المأمور حراً بالعاقلة فلا فعلى عاقلة العبد ولا ترجع العاقلة على
الامر حال لان امره لم يبع ولا ياتر هو ايضاً بامر مثله لا سيما في الذم وان كان الامر عبداً ما دون ماله في التجارة كبيراً كان او صغيراً
والمأمور عبداً محجوراً عليه وما دون ماله غير مولى المأمور بين الدفع والعدا وانما فعل يرجع على العبد المأذون له لان
هذا صمان غصب وانه من جنس صمان التجارة لانه يودي اليه ثمنه المضمون باذا الضمان والمأذون له يواخذ بصمان التجارة
خلافاً لما اذا كان المأمور حراً حيث لا يرجع على عاقلة المأمور على الامر في الحال ولا بعد الحرية لعدم تحقق الغصب في الحر
ولو كان الامر صبيحاً حراً ما دون ماله في التجارة تحكه حكم العبد المأذون له حتى يرجع عليه فيما اذا كان المأمور عبداً المتحقق
العصب فيه ويكون ذلك في ماله دون العاقلة لانه ليس بضممان حناية وانا هو صمان تجارة ولا يرجع عليه اذا كان المأمور

المولى

في الاطراف التي لا يجب ان كانت قيمته مائة الف فاقطع يد العبد خسران العا ومقتله عشرة الا
 العشرة وفي الجبهة رواية في رواية الاصل يجب حلقه مدله وهو العبد **قطع يد عبد فحرره**
 وروي الحسن عن ابي حنيفة انه يجب كمال القيمة لان الجاهل في حقه مقصود ايضا قال
سيرة مات منه الورثة غيره لا يفتقر واما لا يفتقر في الاول لا يشتبه من له الحق لان القصاص
 يجب عند الموت مستندا الى وقت الجرح فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار حاله الثانية يكون للورثة
 فيستحق الا شتبه فيقتدر فلا يجب عليه يستوفى اذا الكلام فيما اذا كان للعبد ورثة اخر سوى المولى واجمعا
 لا يبرر الا شتبه لان الملك يثبت لكل واحد منهما في احد حاليتين ولا يثبت على الدوام فيما فلا يكون الاجتماع حقيدا
 ولا ينافي ما ذكره من ان كل واحد منهما لصاحبه لان الاذن ما يقع اذا كان الاذن ملك ذلك خلاص العبد المولى فقتله لرجل واحد
 لا خلاف لان ملك كل واحد منهما دائم فصارا بمنزلة الشريكين فيه فلا يفتقر احداهما دون الاخر لما فيه من ابطال حق الاخر
 فيقتل باجماعهم لرضا بطلان حقه واما في الثاني وهو ما اذا لم يكن له ورثة غير المولى فالملك كقول ابي حنيفة
 والي يوسف قال يحل رحمه الله لا يجب القصاص فيه ايضا لان سبب الولاية قد اختلف لانه الملك على اعتبار
 حاله الجرح والورثة بالولاية على اعتبار حالة الموت فنزل اختلاف السبب منزلة اختلاف المستحق فيما لا يثبت مع
 الشبهة او فيما عداها فيه فصار كما اذا قال لا حق بعيني هذه الحاربه وقال لا بل رجعتا منك لا حله وطبعا لما
 قلنا خلاف ما اذا اقر رجل بالفرار من القرض وقال المقر له من تبين فانه يفتقر له عليه ثالث وان اختلف
 السبب لان الاحوال تثبت بالاشتبه فلا يبيح بالاختلاف السبب عند اتحاد الحكم لان الاعناق قاطع للسراية
 وبانقطاع يد العبد يبقى الجرح بلا سراية والسراية بلا قطع فيجتمع القصاص **والا** انما يتقنا بثبوت الولاية للمولى فيستوفيه
 وهذا لان المقصود له بطور الحكم متحد فامكن الاحباب والاستيفاء لا اتحاد المستوفى والموقوف ولا يعتبر اختلاف
 السبب بعد ذلك كسلسلة الاقراص خلاف الفصل الاول لان الغنى له بمحمول خلاف مسله الجارية لان الحكم يختلف
 اذ ملك العبد يغير ملك العبد في الحكم لان النكاح يثبت الحرق مقصودا وملك العبد لا يثبت مقصودا او قد لا يثبت الحرق
 لان ما دعا كل واحد منهما من السبب للحمل انتهى بانكار الاخر فيبقى بلا سبب فلا يثبت الحرق بدونه اذ لا يحرك فيه البدل
 خلاص ما نحن فيه لان السبب موجود بينين ولا منكر له فلم يوجد ما يبطله ولا ما يحتمل الا بطلان فامكن استيفاءه
 والاعناق لا يقطع السراية لذاته بل لا شتبه من له الحق وذلك لان له وارثا اخر غير المولى على ما بينا او في الطرف
 او في الفتل خطأ لان العبد لا يملك مالاً فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار حالة الموت لورثة
 الجرح وفي الحالة الثانية يكون للعبد حريته حتى يفتقر منه ديونته وتتفقد وصاياه فحصل الاشتباه فيمن له الحق فيسقط
 ما حدث بعد الجرح من ذلك الجرح واما الفتل عدداً فهو جرحه القصاص فلا اشتباه فيه اذ لم يكن له وارث سوى المولى
 لانه على اعتبار ان يكون الحق للعبد فالمولى هو الذي يتولاها فلا اشتباه فيمن له الحق **فما حصل** انهم اجمعوا في الخطا
 وفي العهد فيما اذا كان له وارثا اخر ان الاعناق يقطع السراية فلا يجب الارش القطع وما ينقص بذلك الى الاعناق
 ويسقط الدية والقصاص وكذا في القطع اذ لم يمت منه لا يجب عليه سوى ارش القطع وما ينقصه الى الاعناق
 ولا يجب عليه ما حدث من التقصان بعد الاعناق بالاجماع فكل من كان كل موضع لا يجب فيه القصاص يجب فيه ارش القطع
 وما ينقصه الى الاعناق ولا يجب عليه الدية ولا ما نقص منه بعد الاعناق **قال** **قال احدكم كما حرر شهما فبقيت له**
احد اثار شهما السيد يعني اذا انا للعبدية احد كما حرر شهما فبقيت له الحق في احدها بعد الشهما فالشهما للمولى لان
 العتق غير مال في المعين فالشهما تضاد المعين فبقيا مملوكين في حق الشبهة ولو قتلهما رجل واحد في وقت واحد
 مع انجابه دية حر وقيمة عبد والعرق ان البيان انشأ من وجهه والكفار من وجهه على ما عرفت وبعد الشبهة بقي محلا للبيان
 فاعين انشأ من حق المحل وبعد الموت لم يبق محلا للبيان فاعين انشأ من وجهه على ما عرفت وبعد الشبهة بقي محلا للبيان
 يجب عليه دية حر وقيمة عبد فيكون الكل نصفين من المولى والورثة لعدم الولاية وان اختلفت قيمتهما يجب نصف

قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم مثل الاول خلاص ما اذا اقلها على التعاقب حيث يجب عليه القيمة الاول للمولا
 والدية للثاني لورثته لتعينه للتحقق بعد موت الاول بخلاف ما اذا قتل كل واحد منهما رجل معا حيث يجب قيمة
 المملوكين لا ان يفتقر بمقتل كل واحد منهما حر وكل منهما ينكر ذلك لان القياس ان يثبت العتق في المجهول لانه لا يفتقر ما يبرره
 واما محناه ضرورة صحة التصرف وانتقاله ولاية النقل من المجهول الى المعلوم فيقتدر بعد الضرورة وهي
 النفس دون الاطراف والدية تبقى مملوكا في حقهما فيجب القيمة فيهما فيكون نصفين من المولى والورثة فيما خذ نصف
 قيمة كل واحد منهما ويترك النصف لورثته لان موجب العتق ثابت في احدهما في حق المولى فلا يستحق بدله فيوزع ذلك
 عليها نصفين وان قتلاهما على التعاقب فعلى الفائت الاول قيمة المولى لتعينه للتحقق وعلى الفائت الثاني دية لورثته
 لتعينه للتحقق بعد موت الاول وان كان لا يدري ايها قتل اولاً فعلى كل واحد منهما قيمته وللمولى من كل واحد منهما نصف
 القيمة كالاول لعدم الولاية احدهما بالتقدير **قال** **قال عيني عبد دفع سيده عبده واخذ قيمته او امسكه ولا**
ياخذ النقصان اي اذا افتقر رجل عيني عبد فالمولى بالخيار ان يضاعف العبد الغنوة الى العاقبة واخذ قيمته كاملاً وان شاء امسكه
 ولا يفتقر له وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله **قال** ان شاء امسكه العبد واخذ نصفه وان شاء دفع العبد واخذ قيمته **قال** الشافعي
 يقيمه كل القيمة ويمسكه الجثة لانه جعل الضمان مقابلاً للعاقبة فيبقى الباقي على ملكه كما اذا قطع احد يديه وقفا احد يمينه
في تقول المالة قايمة في الذوات وهي معتبرة في حق الاطراف لان اقتصار اعتبار المالة في الذوات دون الاطراف ساقط بل
 المالة معتبرة في الاطراف ايضا بل اعتبار المالة في الاطراف اولي لانها يسلك بها مسلك الاموال فاذا كانت المالة معتبرة
 وقد وجد ايضا ان النقص من وجهه بتفويت جنس المنفعة وهذا الضمان مقدر بقيمة الكل فوجب ان يترك الجثة دفن
 للصن وعنه ورعاية لما ناله خلاف ما اذا افتقر عيني حر لانه ليس فيه معنى المالة بخلاف عيني المولى لان نقل من ملك
 الى ملك وفي قطع احد يدي المولى وقفا احد يمينه لم يوجد تفويت جنس المنفعة فاذا ثبت هذا جازنا الى تعليل مذهب
 الغريبيين **قال** ان العبد في حكم الجناية على اطرافه بمنزلة المال حتى لا يجب القود فيها ولا يتحملها العاقله ويجب قيمته بالغة ما بلغت
 مكان معتبره بالمال فاذا كان معتبره اوجب تحريم المولى على الوجه الذي قلناه كما في سائر الاموال فان خرق ثوب الغير حرقا
 فاحشا يوجب تحريم المالك ان شاء دفع الثوب وضمنه قيمته وان شاء امسكه وضمنه النقصان **والا** ان المالبه وان كانت معتبرة في
 الذوات فلا دمية ايضا غير ممددة فيه وفي الاطراف لا ترضى عن عبد الوقطع يد عبد يؤمر بولاها بالدفع او العدا وهذا من احكام
 الادمية لان موجب الجناية على المال ان يباع رقبته فيها ثم من احكام الادمية ان لا ينقسم الضمان على اجزا العاقبة والقائم بل يكون
 بالاعاقبة لا غير ولا يملك الجثة من احكام المالة ان ينقسم على اجزا العاقبة والقائم ويملك الجثة فوضعا على الشبهتين حفظها
 نقلنا به لا ينقسم اعتبار الادمية ويملك الجثة اعتبارا للمالة وهذا اولي مما قاله لان فيما قاله اعتبار جانب المالة
 فقط وهو ادبي واحاد جانب الادمية وهو اعلى وما قاله الشافعي ايضا لان فيه اعتبار الادمية فقط والشيء اذا شبه شيئين
 يوفق عليه حفظها **قال** **في مذهب ابي امام** **والدفع من السيد لان من الدية ومن الارش** لما روي عن ابي حنيفة بن الجراح رضي الله
 انه قضى بجناية المولى على المولى تحضر من العصابة من غير تكبير وكان يومئذ امير ابا لشام فكانا جملتهما لان المولى صار ما نفا
 بالندب تسليحه في الجناية وكذا بالاستيلاء من غير ان يصير مختارا للعدا العذر عليه بما حدث فصار كما اذا فعل ذلك
 بعد الجناية وهو لا يعلم وانما يجب الاقل من القيمة ومن الارش المسمى لولي الجناية في اكثر من الارش ولا منع من المولى في اكثر من
 العين وفي غيرها يقوم مقامها ولا غير من الاكثر والاقل لانه لا يفتقر في جنس واحد لا اختياره الاقل بخلاف ما اذا كان الجاني
 قنا حيث غير من الدفع والعدا ولا يجب الاقل لانه لا يفتقر في جنس واحد لا اختياره الاقل بخلاف ما اذا كان الجاني
 مختار دفع النقد على ما هو الا بسعده او بقي ما غناره على ملكه وحرج الاخر عن ملكه ثم الاصل منه ان جنايات المولى
 لا يوجب الا قيمة واحدة وان كثرت لانه لا يمنع منه الا قيمة واحدة لان دفع القيمة فيه كدفع العين في القن ودفع العين
 لا يتكرر فكذا ما قام مقامه ويتنصا ربون بالخصص في القيمة ويعين قيمته في حق كل واحد منهم في حال الجناية عليه لانه
 يستحقه في ذلك الوقت حتى اذا قتل رجلا وقيمة الفم قتل اخر وقيمة الفان ثم قتل اخر وقيمة خنجره يجب على المولى

المولى

الفادرم لانه جني على الاوسط فبقيته الفان فيكون لولي الاوسط ان لا يشاركه فيه احد لان لولي الاول لاحق له فيما اراد على
 الالف وانما حق في قيمته بوجه على ولبه وهو الف درهم وكذا الثالث لاحق له فيما اراد على جميعا لما ذكرنا ثم يعطى خمسمية
 فيقسم بين الاول والاوسط بغير الاول جميع حقه وهو عشرة الف درهم ويضرب الاول بعشرة الاف لوصول
 الالف اليه فيبقى من قيمته خمسمية ينقسم بين الثلثة لاستواء قيمتها فيضرب الثالث بعشرة الاف ويضرب الاول بعشرة الاف اما اخذ
 في تلك المرة ويضرب الاوسط بعشرة الاف اما اخذ في المراتين **قال فان دفع القيمة بقضا محلي اخرجي شارك الثاني**
الاول اي اذا دفع المولى القيمة لولي الجناية الاول بقضا القاضي ثم جني جناية اخرى بعد ذلك فلا شيء على المولى لان جناية كل
 لا تدب الا قيمة واحدة ولا تعدي من المولى بدفعها الى ولي الجناية الاول لانه يجوز عليه بالقضا فيدفع ولي الجناية الثانية ولي
 الاول فيشاركه فيها ويقتسمها على قدر حقهما على ما ذكرنا **قال ولو بعين قضا اتبع السيد او ولي الجناية اي**
 لو دفع المولى القيمة الى ولي الجناية الاول كان ولي الجناية الثانية بالخيار ان يتابع المولى خصته من القيمة وان شا ابيع ولي
 الجناية الاول وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله **وقال** لا شيء على المولى لانه دخل عين ما يبعد القاضي ولا تعدي منه بتسليمه الى الاول
 لانه حين دفع الحق الى مستحقه ولم يكن الجناية الثانية موجودة ولا على ما حدث حتى يجعل متعديا **والا** يبيع حقيقته ان جبايات
 المدير توجب قيمة واحدة فتم شركا فيها والجناية المتاخمة كالمقارنه حكما ولهذا يشتركون فيها كحكمهم اذا دفعها الى الاول
 باختياره صار متعديا في حق الثاني لان خصته وجب عليه وليس له ولاية عليه حتى ينفذ هذا الدفع في حقه خلاص القاضي لان له
 ولاية عليه فينفذ عليه نادا لم ينفذ دفع المولى في حق الثاني بالخيار ان شا ابيع الاول لانه قبض حقه ظاهرا فصار به
 ضامنا فيما اخذ منه وان شا ابيع المولى لانه دفع حقه بغير اذنه فاذا اخذ منه رجع المولى على الاول بما مضى للثاني وهو حصته
 لانه قبضه بغير حق فيستردك وهذا لان المولى لا يجب عليه الا قيمة واحدة فلو لم يكن له حق الرجوع لكان الواجب عليه اكثر من
 القيمة لان الثاني تغاربه من وجه حتى يشاركه ومثاله من وجه في حق اعتبار القيمة فتعبر بمقارنة في حق القبض ايضا كذا
 بطل حق ولي الثانية واذا اعتق المدير وقد جني جبايات لم يلزمه الا قيمة واحدة لما ذكرنا وسوا اعتقه بعد العلم بالجناية او قبله
 لان حق المولى لم يتعلق بالعقد فلم يكن مضمونا بالاعتقاد وام الولد كالمدير يرضى جميع ما ذكرنا من الاحكام لا يمنع الدرع كالمدير اذا اقر
 المدير وام الولد بجناية توجب المال لم يجز اقراره ولا يلزمه شيء لان وجوب جبايته على المولى لا على نفسه واقراره على المولى غير نافذ
 خلاص ما اذا كانت الجناية موجهة للفرق بالانفصال عما حيث يقع اقراره فيقتل به لانه اقراره على نفسه فينفذ عليه لعدم التهمة

دفع

منه

لمن مقابل
على الأصل

باب عصب العبد والمدير والحي في ذل **قال** رحمه الله
قطع يده نعصبه رجل ومات منه من قيمته **انقطع** وان قطع يده في يد الغاصب فمات منه بري لان العصب بوجوب
 ضمان ما عصب وجب الغاصب عن العمان باسترداد المولى المصوب وفي المسئلة الاول لما قطع المولى يده نقصت قيمته
 بالقطع فيجب على الغاصب قيمته انقطع وفي الثانية حين قطع المولى العبد في يد الغاصب صار مستردا له لاستيلايه عليه وبري
 الغاصب من ضمانه لوصول ملكه اليه **قال** صاحب العداية في الفرق بين المسكتين ان العصب قاطع للسراية لانه سبب
 الملك كالبيع فيصير كانه ملك بافدية ساوية فوجب قيمته انقطع ولم يوجد القاطع في الفصل الثاني فكانت السراية مضافة الى
 العداية فصار المولى متلفا فيصير مستردا وهذا مشكل لان السراية انما تنقطع باعتبار تندر الملك لا بخلان المستحقين والعصب
 ليس بسبب الملك وضعا والغاصب لا يملكه الا اذا الضمان ضرورة كيلا يجمع اليدان في ملك واحد وذلك بعد ملك المولى
 اليد ولم يوجد محققه ان معنا قولهم يقطع السراية ان ما حصل من التلف بالسراية يكون هدر الا ان ينسب ذلك
 الى غير الجاني **قال** **نصب محجور** مثله فمات في يده فمات اي اذا نصب العبد المحجور عليه عيدا محجورا عليه فمات
 المصوب في يد الغاصب ضمن الغاصب لان المحجور عليه مواظبا لعله وهذا منها فيضمن **قال** **مدير جني عند عاصبه**
ثم عصب يده من قيمته **قال** اي اذا نصب رجل مديرا جني عند عاصبه ثم رده على مولاه فجني عند عاصبه جناية اخرى ضمن المولى
 قيمته لولي الجنايتين فيكون بينهما نصيبان لان وجوب جناية المدير وان كثر ثمة واحدة فيجب ذلك على المولى لانه
 هو الذي اخرج نفسه عن الدفع بالندبيرا السابق من غير ان يصير محجورا للعدا كما في الفرق اذا اعتقه بعد جبايات من غير ان

يعلموا وانما كانت القيمة بينهما نصيبان لا يستوي بينهما في السبب **قال** **ورجع نصف قيمته على الغاصب** اي رجع المولى نصف
 ما ضمن من قيمة المدير على الغاصب لانه ضمن القيمة بالجنايتين نصفها بسبب كان عند الغاصب والنصف الاخر بسبب وجد عند رجع
 عليه بسبب لحقه من جهة الغاصب فصار كأنه لم يرد نصف العبد لان رد المستحق بسبب وجد عند الغاصب كذا **قال**
ودفعه الى الاول اي دفع المولى نصف القيمة الى احد هاتين العاصبتين الى ولي الجناية الاولى وهذا عند ابي حنيفة وابو
 رجهم **قال** محمد رحمه الله لا بد فعلا اليه لان الذي يرجع به المولى على الغاصب عوض ما سلم لولي الجناية الاولى لانه انما رجع على
 الغاصب بسبب ذلك فلا بد دفع اليه كيلا يودي الى اجتماع الدول والمديرك في ملك رجل واحد وكيلا يتكرر الاستحقاق **وقال**
 ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جني عليه لا يرا حقه احد فيستحق كله وانما انتفى باعتبار مزاجه الثاني فاذا وجد شيئا من يد
 العبد في يد المالك فارغا عن الحق اخذه ليقم حقه وقوله عوض ما سلم لولي الجناية الاولى قلنا هو كذلك لكن ذلك في حق المولى
 والغاصب لان ما اخذ المولى من الغاصب عوض الدرع الى ولي الجناية الاولى ولما في حق الجاني عليه فهو عوض ما لم يسلم له ومثله جاز له
 كالذي اذا باع خرا وقضى بثمنها من مسلم محجور له اخذه **قال** **تلك الدرام** ثم المحر في حق الذي وبطل الدرع في حق المسلم **قال**
ثم رجع به على الغاصب اي رجع المولى بذلك الذي دفعه الى ولي الجناية الاولى ثانيا على الغاصب عند حاله استحق من يده بسبب كان في
 يد الغاصب فرجع عليه بذلك عصارا كأنه لم يرد ولم يقض له شيئا اذ لم يرضى من العبد او من يده **قال** **وبعده لا يرجع**
بما تانيا اي بعكس ما ذكر لا يرجع المولى على الغاصب بالقيمة ثانيا مصورة ان المدير جني عند مولاه او لا فعصبه رجل فجني عند
 جباية اخرى ثم رده على المولى ضمن قيمته لولي الجنايتين فيكون بينهما نصيبان ثم رجع المولى على الغاصب بنصف القيمة لانه استحق عليه
 بسبب كان في يد الغاصب فيدفعه الى ولي الجناية الاولى بالايجاع **قال** **عصا** عندها فظاهر لما بينا **قال** **عصا** عندها فظاهر لما بينا **قال** **عصا** عندها فظاهر لما بينا
 الجناية الاولى في المسئلة الاول كيلا يجمع البدل والمبدل في ملك واحد على ما بينا وهذا لا يلزم ذلك لان ما اخذه من الغاصب عوض ما دفع
 الى ولي الجناية الثانية فاذا دفعه الى ولي الاول لا يحتج البدل في ملك واحد وفي الاول يجمع لانه عوض ما اخذ هو بنفسه ثم اذا
 دفعه الى ولي الاول لا يرجع به على الغاصب بالايجاع وهو المراد بقوله وبعكسه لا يرجع به ثانيا **قال** **عصا** عندها فظاهر لما بينا **قال** **عصا** عندها فظاهر لما بينا
 المسئلة الاولى عند ثانيا لان المولى لما يدفع ما اخذه من الغاصب الى ولي الاول سلم ما اخذه من الغاصب فلم يتصور الرجوع عليه
 وهذا لم يسلم له بالايجاع ومع هذا لا يرجع على الغاصب بالايجاع بادفع ثانيا لان الذي دفعه المولى الى ولي الجناية الاولى ثانيا هذا بسبب
 جناية وجدت عنده ولا يرجع به على احد خلاص المسئلة الاولى عند هذا لان دفع المولى ثانيا الى ولي الجناية الاولى فيها بسبب جناية
 وجدت عند الغاصب فرجع عليه به لما ذكرنا **قال** **والفرق كالمدير غير ان المولى يدفع العبد وقيمة القيمة اي العبد**
 الفرق في ما ذكرنا كالمدير لان من بينهما الا ان المولى يدفع القن وفي المدير القيمة حتى اذا عصب رجل عيدا فجا في يده ثم
 رده على المولى فجني عند جناية اخرى فان المولى يدفعه الى ولي الجنايتين ثم يرجع على الغاصب بنصف قيمته فيدفعه
 الى الاول ثم يرجع به على الغاصب عند هذا وعند محمد لا بد دفع ما اخذه من الغاصب الى ولي الاول بل يسلم له فلا يتصور الرجوع على
 الغاصب ثانيا عنده على ما ذكرنا في المدير وان جني عند المولى او لا فعصبه فجني في يده ثم رده على المولى دفعه الى ولي الجنايتين
 نصيبين ثم يرجع بنصف قيمته على الغاصب فيدفعه الى ولي الاول ولا يرجع به ثانيا على الغاصب لما ذكرنا **قال** **يدرجي**
عصا عنده من رده فعصبه فجني على سيده قيمة لها معناه اذا عصب رجل مديرا فجا عنده جباية فرده على المولى ثم عصبه
 ثانيا فجني عند جناية اخرى فعلى المولى قيمته بين ولي الجنايتين نصيبان لانه مشع بالندبيرا فوجب عليه قيمته على ما بينا
قال **ورجع نصفه على الغاصب** لان الجنايتين كانتا في يد الغاصب فاستحق كله بسبب كان في يده فرجع عليه بالكل خلاص
 السائل المتقدم فانه هناك استحق النصف بسبب كان عنده والنصف بسبب كان في يده المالك فيرجع بالنصف **قال**
ودفع نصفها الى الاول اي دفع المولى نصف القيمة الى احد هاتين العاصبتين الى ولي الجناية الاولى لانه استحق كل القيمة لعدم
 الزام عند وجود جبايته وانما انتفى حقه بمزاجه من بعد **قال** **ورجع بذلك النصف على الغاصب** اي رجع المولى
 بالنصف الذي دفعه ثانيا الى ولي الجناية الاولى على الغاصب لان استحقا وهذا النصف ثانيا بسبب كان في يد الغاصب
 فيرجع عليه به ويسلم له ذلك ولا بد دفعه الى ولي الجناية الاولى لانه استحق حقه ولا الى ولي الثانية لانه لاحق له الا ان النصف

عصا

عصا

ذلك بطل فقال عليه السلام هذا من الكفارات لان النفس محتاجة للاوجه الى اهدارها ولا الجواب العقوبة على الخطي لانه معذور
ومرور عند الخطا في الجواب الكفر عليه عقوبة لانه من اجنانه واستيصاله فنفخ اليه العاقلة تخفيفا انما كانوا اخرين بالهم اليه
لانه يتصور في الاحتمال القوة فيه ان الطالب انما لا يمان انما لا يحترق في افعاله اذا كان قويا فكانه انما يبادر وتلك القوة
تعمل بالضرورة غالبا وهم اخطاوا بغيرهم لانه لا سبب للاقدام على التعدي نقص رايها عن حفظه فكانوا اولي بالضم اليه فقله
كل دية وجبت بنفس الغنل عجزا زبما ثقل بالصلاح او بالمشيطة لان الفعل العبد يوجب العقوبة فلا يستحق التخفيف فلا
تقبل عنه العاقلة قال **ويقال في الديوان ان كان الغافل منهم بون من عظام في ذلك سبب** واهل الديوان اهل الرايات وهم الجيش
الذين كتبوا اسما بهم في الديوان وهذا عندنا في اهل الشاخي على اهل القشيرة لما رويها وكان ذلك في ايام عمر بن الخطاب
ولانهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم فينبغي على ما كان ولا يخاله فلا يارب اولي بها كالارث والشفقات **ولما** فقيهة عمر
رضي الله عنه فانه لما دون الدوا وجعل جعل الدية على اهل الديوان فخص من العجابه من غير تكبير منهم وليس ذلك بنسخ بل هو تقرير
معنى لان العقل كان على اهل النسخ وقد كانت باخل بالجلد والولا والعدوه وان بعد الرجل من قبيلة وفي عهد عمر رضي
عنه قد صارت بالديوان مجملها على اهل النسخ المعنى وهذا قالوا لو كان اليوم قوة بيننا صرون بالجرف فعا قلتم
اهل الحرية وان كانوا بالجلد فاهله بالدية صله كما قال لكن الجارية فيها هو صله وهو العطا اولي من الجارية فيها هو صله وهو العطا
اولي من الجارية في اصول امواهم لانه اخذ ما تجلت العاقلة الا للتخفيف والتدبير ثلث سنين مروي عن النبي صلى الله عليه
وسلم ومحي عن عمر بن الخطاب لانه اخذ من العطا للتخفيف وهو خرج في كل سنة مرة واحدة قال **فان خرج العطا**
في اكثر من ثلث او اقل اخذ منها المحصول المنصود لان المنصود للتخفيف وقد حصل هذا اذا كانت العطا للسنين
المستقبلة بعد الفقة حتى لو اجتمعت في السنين الماضية قبل الفقة بالديانة ثم خرجت بعد الفقة لا يؤخذ منها لان الوجوب
بالفقة لا يخرج عطا بالثلاث سنين مستقبلة في سنة واحدة يؤخذ منها كل الدية لانه بعد الوجوب اذا الوجوب بالفقة وقد
حصل المنصود به لك وهو التخفيف اذا كان الواجب ثلث الدية او اقل تجب في سنة واحدة اذا كان اكثر منه تجب في سنين
الى تمام الثلاثين ثم اذا كان اكثر منه الى تمام الدية تجب في ثلث سنين لا جميع الدية في ثلث سنين فيكون كل ثلث في سنة
مروية الواجب على الغافل كالجواب على العاقلة حتى تجب في ثلث سنين وذلك مثل الاب اذا اغفل ابنه عدا او انقلب العصا من
بالشبهة مالا وقال الله تعالى في الواجب على الشاخي في ما لا يكون حال الا ان الشاخي للتخفيف لعل العاقلة فلا يلتحق به العبد المحس
ولما ان القياس بابا الجواب المالك بمقابلته النفس بعد المائكة بين النفس والماله والشرع ورد به اذا كان خطا فلا يتعداه
فجب موجلا ولو ثلث عشرة رجلا واحدا خطا فعلى عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلث سنين اعتبارا بالجزء بالكل اذ هو يد
النفس فيؤثر كل جزء من اجزاء ثلث سنين واول الدية تعتبر من وقت الفقة بالدية لان الواجب الاصل هو المثل والنقل الى
الفقة بالفقة فيعتبر ابتداء الدية من وقت نظيره ولد المخرور وان قبيلة لا تجب قبل الفقة والماتج بالفقة فاعتبر قيمته
في ذلك الوقت قال **وان لم يكن ديوانا حاقلة فيبطله** لما رويها ولا نصرت به وهم وهي العترة في الباب
قال **ويقسم عليهم في ثلث سنين** اي بوجدهم في كل سنة الادرم **ونقلت** فلم يرد على كل واحد من كل
الدية في ثلث سنين على اربعة وذكر القدوري ان ايراد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة وينقص منها والاول اربع
فان محمدا رحمه الله نص عليه ان ايراد على كل واحد من جميع الدية في ثلث سنين على ثلثة او اربعة فلا يؤخذ من كل واحد
في كل سنة الادرم او درهم وثلث كما ذكره قال معنى التخفيف مراعاة فيه لو احدث منه في كل سنة اربعة يكون في ثلث
سنين اثني عشر درهما يخرج من حد التخفيف للبرغية حد الجزية قال **فان لم تنسج القبيلة لذكهم اليهم**
اقرب الطبايل تنسج على ترتيب العصباء ليتحقق معنى التخفيف واختلوا في ابا الغافل وابا به قبل يدخلون
لغيرهم وقال لا يدخلون لان الفقه حتى لا يصب كل واحد اكثر من اربعة وهذا المعنى انما يتحقق عند الكثرة والابا
والابا لا يكونون قالوا هذا في حق العرب لانهم حفظوا السابك فامكن اجابه على اقرب القبائل واما العرب فقد ضيعوا
اسابكهم فلا يمكن ذلك في حقهم فاذا لم يكن فدا اختلوا منه فقال بعضهم تعتبر الجمال والفكر الاقرب فالاقرب

الغافل

في كل سنة
ادرم او درهم
ونقلت
فلم يرد على كل واحد من كل

ونقلت

قال بعضهم عيب البيا في مال الجاني وعلى هذا حكم الرايات اذ لم تنسج لذلك اهل رايه ضم اليهم اقرب الرايات
اي اقرهم نصرة اذا ختمهم من الاقرب فالاقرب بقوس ذلك الى الامام لانه هو العالم به وهكذا كله عندنا وعند
الشافعي يجب على كل واحد نصت دينار فيسوي بين الكل لانه صله فيعبر بالزكوة وادناها ذلك لان خمسة دراهم
عندهم نصت دينار ولكننا نقول هي اخطرت نسبة من الزكوة لا تزكوا لانه يؤخذ من اصل المال فينقص منها تخفيفا لراية
التخفيف لو كانت عاقلة اصحاب الرزق يفتي بالدية في اراهم في ثلث سنين في كل سنة الثلث لان الرزق
في حقه عتلة العطا يا فاقم مقامها اذ كل منهما صله فريت المال ينظر ان كانت اراهم خرج في كل سنة
يؤخذ كل ما خرج رزق بثلث السببة بمنزلة العطا يا وان كان خرج في كل سنة اشهر يؤخذ منه سدس الدية وان كان
خرج في كل شهر فيحسب به وان كانت لهم اعطية في كل سنة وارزاق في كل شهر فترت الدية في كل اعطية دون
الارزاق لان الاخذ من الاعطية اصل ومن الارزاق خلف فلا يصح خلف مع الاصل ولان الاخذ من الاعطية اليسر
لهم والاخذ من الارزاق يودي الى الاضرار بهم اذ الارزاق لكفاية الوقت ويتضررون بالاداء منه ولا اعطية ليكونوا
ليكونوا مؤلفين في الديوان فامتن بالضرورة فينبغي عليهم الاداء منه **والغافل كادرم** اي كواحد
من العاقلة لانه هو الغافل فلا معنى لاجراجه ومواعدة غيره به وقال الشافعي لا يجب على الغافل شي من الدية لانه
معدور ولهذا لا يجب عليه الكل فكذلك البعض اذ الجز لا يخالف الكل فلهذا الجواب الكل اجماع به ولا كذلك الجواب البعض
ولا عا تجب للنصرة وهو ينصرت نفسه مثل ما ينصره غيره بل اشدد فكان اولي بالايجاب عليه فاذا كان الخطي بعدوا
فاليري منه اولي قال الله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى وعذر وجوب الكل لا ينبغي وجوب البعض لان الجاني كل
واحد من العواقل لا يجب عليه الكل ومع هذا يجب عليه البعض فظهر بذلك ان اعتبارا بالجزء بالكل باطل قال **وعاقلة**
اي عقل من هو له الاموال مولا وقبيلته ومولى الاموال هو الخلف فيعقل عنه مولا الذي عاقده وعاقلة مولا
وهو المراد بموله وقبيلته اي قبيلة مولا الذي عاقده لان العرب تنقسم فاشبهه ولا عاقلة وفيه خلاف
الشافعي وقد ذكرناه في الوفا قال **ولا يعقل عاقلة جناية العبد والعهد ولا مال من ماله ولا اعترافا**
لما رويها لانه لا يتنا صر بالعبد والافرار والصلح لا يلزم ان العاقلة لقصور ولايته عنهم قال **الا ان**
يصدق في الاقرار لان المنصود اقرارهم فيلزم سهمانهم لانهم ولايتهم على انفسهم والامتناع كان لحكمهم وقد
زال او بقور البيعة لان ما ثبت بالبيعة كالمشاهد لا كما سمها بيعة فقبل البيعة هنا مع الاقرار وان كانت
لا تعتبر به لا عا تثبت ما ليس بثابت باقرار والدعا عليه وهو الوجوب على العاقلة ما ثبت بالقرار يجب
موجلا ما ثبت بالصلح حال الا اذا اشتراطنا جيل في الصلح وقد عرفت في موضعه ولو اقر بالغنل خطا فلم يرتفعوا
الي احكام الاعد سنين فقصني عليه بالدية في ماله في ثلث سنين كان اوله المدة من يوم يقضي عليه لان الناجل من
وقت الفقة في الثابت بالبيعة فكذلك في الثابت بالقرار بل اولي لانه اصغف لرضاء الغافل واواليا المتقول على
ان قاضي بلد كذا قضى بالدية على علقته بالبيعة وكذا بينهما العاقلة فلا يتقاضي على العاقلة لان تقاضا لا يكون حجة
عليهم ولم يكن عليه شي في ماله لان الدية تنصا دفعها فترت على العاقلة بالفقة ونصا دفعها حجة في حقه فلم يلزمه
الا حصته خلافا لاول حيث يجب جميع الدية على المقر لانه لم يوجد التصديق من الولي بالفقة بالدية على العاقلة وقد
وجد هنا غافرا قال **وان جني حرم على عطا** اي على عاقلة يعني اذا قتل لان العاقلة لا تتحمل اضرار العبد
وقال الشافعي لا تتحمل النفس ايضا بل تجب في مال الغافل لانه بدل الماله وفي الحديث لا تعقل العاقلة هذا ولا عدا ولما
انه ادمي فتشمله العاقلة كالحرة هذا لان ما يجب بقتله دية وهي بدل ادمي لا مال علي ما بينا من قبل فكانت على
العاقلة خلافا لما دون النفس لانه يسلك به مسلك الاموال والمراد بالحديث جناية اي بقتل العاقلة جناية
عبد وجناية عبيد ونحن نقول به لان جانيته توجب دفعه لا ان يذية المولى قال اصحابنا رحمهم الله ليس على النسا
والذرية حمله خط في الديوان عقل العواقر رضي الله عنه لا يعقل مع العواقر صبي ولا امرأة لان العقل انما يجب

العقل قبيلة مولا
لان نصرت به واسمه
بابي عنها ويؤيد ذلك
قوله عليه السلام
مولا القوم يستحقون
الحج

ليس يفتن القضا الاول لانه قضي بها في اموالهم وعطاهم اموالهم غير ان الدية يفتن من اموالهم اذ اؤاد من العطا اليسر
اذا صاروا من اهل العطا الا اذا لم يكن مال العطا من حبس ما قضي به عليهم بان كان القضا بالابل والعطا درهم خمسين لا يتحول
الى الدرهم ابد المانية من ابطال القضا الاول لكن يقضي بالابل من مال العطا بان تشتري به لانه اليسر قال علماء وراحم الله
القائل اذ لم يكن له عاقلة فالدية في بيت المال اذ كان القائل مسل لا من اهل المسلمين من اهل نصرت وليس بعضهم اخص من بعض
بذلك لانه اذا مات كان ميراثه لبيت المال فكل ما يلزمه من الغرامة يلزم بيت المال ومن ابي حنيفة رواية شاذة انما
يجب في ماله وجهان الاصل ان الدية تجب على الجاني وهو القائل لانه بذلك الخلف ولا خلاف منه الا ان العاقلة تتحملها تخفيفا
للتخفيف على ما عرفت فاذا لم يكن له عاقلة عاد الحكم الى اصل رابن الملا عنه فله عاقلة امه لان نسبه ثابت منها دون الاب
فاذا لم يلقوا عنه ثم ادعاه الاب رجعت عاقلة الام بما ادت على عاقلة الاب في ثلث سنين من يوم قضي لهم بالرجوع عليهم لانه ثبت
ان الدية كانت واجبة عليهم لانه بالاكاذيب طهران النسب كان ثابتا من الاب حيث بطل اللعان بالاكاذيب وفي طهران النسب
كان ثابتا منه من الاصل فقوله الام لا يتحول اما كان واجبا على قومه الاب فيرجعون على عاقلة لا غير مضطرون في ذلك ركد اذا مات
المكاتب عن وفاء له ولم يسلهم فلم يثب ذلكا بانه حتى جنى ابنه وعقل عنه قومه امه ثم ادت الكفاية ترجع عاقلة الام على عاقلة الاب
لانه عند ادائه الكفاية يتحول ولاوه الى قومه امه من وقت ثبتت الحرية للاب وهو اخرج جزء من امواله فثبت ان قومه
الامر عقلا بعضهم فيرجعون عليهم كذا في رجل امر صبيا بقتل رجل فقتله ففتمت عاقلة الصبي الدية رجعت على عاقلة الام
ان كان الاثر ثبت بالبيعة وفي مال الام كان ثبت باقراره في ثلث سنين من يوم قضي بها على الام او على عاقلة لان الدية
يجب موجلة بطريق التيسير عليهم فكل الرجوع بها تحقيقا لماثلة في مسائر العاقلة من هذا الجنس كثير واحيى بها خلت
والضابط الذي يرد كل جسر الى صله ان يقال ان حال القائل ان يتبدل حكما بسبب حادث فانتقل ولا الى ولا في انتقال حياته
عن الاول قضي بها او لم يقض وذلك كالمولود من حر وعبد اذ اجني ثم اعتق الاب بحر ولا الولد الى قومه ولا يتحول الجناية
عن عاقلة الام قضي بها او لم يقض كذا لو حصر هذا الكلام يرا ثم اعتق ابوه ثم وقع فيها انسان بقضي بالدية على عاقلة الام
لان العبرة بحالة الحفر الا ترى ان العبد لو حفر بيرا في الطريق فباعه مولاه ثم وقع فيها انسان فاعان على الباع ولو اعتقه
مولاه بعد الحفر ولم يبعه ثم وقع فيها انسان كان الضمان على المولى ماد كذا ومن نظيره حر كسب ووالي رجل اجني ثم اعتق
ابوه حر ولا لانه ولا العاقلة اقوي وجبايته على عاقلة من والاه لان العبرة بوقت الجناية وتحويل الوالي بسبب حادث
فلا يعتبر في حق تلك الجناية ولا يتبدل وان لم يتبدل حال القائل ولكن ظهرت حاله حقيقة فيه تحولت الجناية الى اخرى
وقع العقاب على اوله يقع وذلك مثل دعوى ولد الملائنة وولد المكاتب اذ اقامت المكاتب عن وفاء وامر الرجل الصبي بالجناية
ولم يتبدل حال الجاني ولم تظهر فيه احواله الخفية ولكن العاقلة تبدلت كان الاعتبار في ذلك لوقت القضا لا في وقت
فان قضي بها على الاول لم تنتقل الى الثانية والا فقي بها على الثانية وذلك مثل ان يكون من ديوان اهل الكوفة ثم جعل
من ديوان اهل البصرة وان لم يكن فيه شيء مما ذكرنا ولكن الحق العاقلة زيادة او نقصان اشتركوا في حكم الجناية قبل القضا
وبعد الا فيما سبق اذ اوه في الحكم هذا الاصل وتامل فيه امكنه تحي المسائل ورد كل واقعة من الظواهر والاصدا الى
اصلها والله الماردي الى الرشاد وهو الموفق كشرح صدورهم للسداد

جرالوا

للصاحب

علي اهل النصرة لتزكهم من قبيته والناس لا يتقاصرون بالصبيان والنساء لعدا لا موضع عليهم ما هو حلف عن
النصرة وهو الجندية علي هذا لو كان القائل صبيا او امرأة لا شيء عليه من الدية بخلاف الرجل لان وجوبه جزء من
الدية على القائل باعتبار احد الصول فلان لا يصير نفسه وهذا لا يوجد منهما والعرض لها من العطا باللعونة لا للنصرة
كقوله من اروج النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الهداية وهذا صحيح فيما قلناه غيرهما اما اذا باسرا القتل بانفسها
فما يصح انما يشتركان العاقلة كذا في الجوز اذا قتل **باب ما يصح** انه يكون كواحد من العاقلة ولا يعقل اهل مصر عن اهل
مصر اذا كان اهل مصر ديوان علي حلة لا انما يصح بالديوان عند وجوده ولو كان باعتبار القرب في السكنى
قال مصر اقرب اليه من اهل مصر اخر يعقل اهل كل مصر عن اهل سوادهم لا يتم ابتداء اهل مصر كما يتم اذا جزمهم
امر استنصرهم فيم يفتنوا عن اهل مصر باعتبار معنى في القرب والنصرة ومن كان منزله بالبصرة وديوانه
بالكوفة يعقل عنه اهل الكوفة لانه يستنصر باهل ديوانه لا بغيره **باب ما يصح** ان الاستنصار بالديوان اظهر
فلا يصح معه حكم النصرة بالقرابة والولا وقرب السكنى والعدا واليخلف وبعد الديوان بالنصرة بالنسب على
ما بيننا على هذا يخرج كثير من مسائل العاقلة منها اخوان ديوان احدهما بالبصرة وديوان الاخر بالكوفة لا يعقل
احدهما عن صاحبه وانما يعقل عنه اهل ديوانه من جني جنابة من اهل البصرة وليس له في اهل الديوان عطا واهل البادية
اقرب اليه نسبيا ومسكنه المصر يعقل عنه اهل الديوان من ذلك المصر لم يشترط ان يكون بيته ومن اهل الديوان
قرابة لان الديوان هم الذين يديرون اهل مصر ويقيمون نصرتهم ويدعون عنهم ولا يخصصون بالنصرة اهل العطا
فقط انصرفوا اهل مصر حكمهم وقيل اذا لم يكونوا قريبا له لا يعقلونه وانما يعقلونه اذا كانوا قريبا له وله في البادية
اقرب منهم نسبيا لان الوجوب حكم القرابة واهل مصر اقرب منهم مكانا فكانت القدرة على النصرة لهم وصار تنظيم
مسألة الغيبة المنقطعة في الانكاح لو كان البدوي بان لا في مصر لا مسكن له فيه لا يعقله اهل مصر لان اهل العطا لا ينصرفون من
لا مسكن له فيه كان اهل البادية لا يعقلون عن اهل مصر النار لا فيهم لا يستنصرون بهم وان كان اهل الدمة عواقل
يتعاقلون بها فقتل احدهم قتيلا كذبيته على عاقلة بمنزلة المسلم لا فيهم التزموا احكام الاسلام في المعاملات كسبها في المعاني
العامة عن الاضرار ومعنى الشاهر موجود في حقه وان لم يكن له عاقلة بعرفة فذبيته في ماله في ثلث سنين من يوم يقضي
بها عليه كما في حق المسلم لما بيننا ان الوجوب على القائل وانما يتحول عنه الى العاقلة ان لم يوجد فاذا لم يوجد ففي عليه بمنزلة
مسلمين تاجر بين في دار الحرب قتل احدهما صاحبه يقضي بالدية في ماله لان اهل دار الاسلام لا يعقلون عنه لان تلكه من القتل
ليس بنصرته ولا يعقل كافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر لعدم التناصر والتعاقب فقولون فيما بينهم وان اختلفت مللهم لان الكفر
كله واحدة قالوا هل اذا لم يكن المعادة بينهم ظاهره اما اذا كانت ظاهرة كاليهود والنصارى بلقي ان لا يعقل بعضهم
يعقل هذا عن ابي يوسف رحمه الله لا تقطع الشياص بينهم لو كان القائل من اهل الكوفة وله عطا وديوانه في البصرة
ثم رجع الى القاصي فانه يقضي بالدية على عاقلة من اهل البصرة وقال زفر يقضي على عاقلة من الكوفة وهو رواية عن ابي يوسف رحمه
الله لو حجب هو الجناية وقد تحققت وعاقلة اهل الكوفة فصار كما اذا حول بعد القضا **باب ان الدية انما يجب بالقضا على**
ما ذكرنا ان الواجب هو القائل والقضا ينتقل الى كذا وكذا الوجوب على القائل وتتم له عاقلة فاذا كان كذلك تتجمل عنه
من يكون عاقلة عند القضا فلا عا اذا حول بعد القضا لان الوجوب قد تقرر بالقضا فلا ينتقل بعد ذلك لكن حصه
القائل تؤخذ من عطاه بالبصرة لا عا تؤخذ من عطا وبالبصرة بخلاف ما اذا قتل العاقلة بعد القضا عليهم حيث يصح
اليهم اقرب القائل في النسب لان في النقل ابطال الحكم الاول ولا يجوز حال في العلم بكثير المتحولين فيما قضي به عليهم فكان
فيه تقرر برأيه الحكم الاول لا يبطا له على هذا لو كان القائل مسكنه بالكوفة وليس له عطا فلم يقض عليه حتى استوطن البصرة فقي
على اهل البصرة بالدية ولو كان قضي بها على اهل الكوفة لم ينتقل عنهم كذا في البدوي اذا حلق بالديوان بعد القتل قبل قضا القاصي
يقضي بالدية على اهل الديوان وبعد القضا على عاقلة بالبادية لا يتحول عنهم بخلاف ما اذا كان قومه من اهل البادية قضي
عليهم بالدية في اموالهم في ثلث سنين ثم جعلهم امام في العطا حيث يقضي بالدية في عطاهم ولو كان قضي بها في اول من لانه

عدهم بيرا جاء مولاه
فيها انسان فاعان على الباع
ولو اعتقه بغير الوالي

بلغ مثاله
على الاصل

بطلان حقيقة الملك الذي حدث لم يعد موته خلاصا اذا اجازوها بعد موته حيث لا يكون لم ان يرجعوا عنه لا بما
وقعت بعد ثبوت الملك حقيقة فمثل من ثم اذا اجازوها بعد موته يتملك الجاز له من قبل الوصي عندنا حتى يجز
الوارث على التسليم ولو اعطى عبدا في مرضه ولا مال له غيره فادعى الوارث في العتق كان الوكيل له طيب ولو كان
الوارث متزوجا بغيره المورث ولا مال له غيره فادعى الوارث وهو الزوج الوصية لا يبطل نكاحه
وقال الشافعي بملك الموصل من جهة الميراث لا يجز على التسليم عليه ويكون له ثلثا التركة في ماله العتق ويفسد
النكاح لان الميت لا يورث الا في الثلث وهذا لا ينفذ وصيته بارادته على الثلث وبطلان الوارث فمكون الزايد على
الثلث ملكا للوارث حقيقة فاذا اجازها صار ملكا له من جهة ضرورة **والا ان الوصية صدرت من الوصي وما دقت**
مذكرة جالوسا لان جميع ماله مملوك له وقت الوصية وبعد الموت هو باق على حكم ملكه ولهذا لا يبدل بحول الجاه ولا يملك الوارث
الا ما فضل عن حاجته كتحصيله وقضا ديونه ولا يملك ما كان مشغولا حاجته من ماله فاذا اوصى صار مشغولا بها لكن للمورث
تقصير فيما اراد على الثلث لما فيه من ابطال حقهم فاذا اجازوا الوصية طهرانه لم يكن منتفلا الى حكمهم وسقط حقهم
وبعد العتق السابق للمورث اذا اجاز بيع الرهن لا يقاتل لو كان الوارث مريضا فاجاز بيعه من ثلثه فله ان يملك منه لا يملك
استقام الحق بغير من الثلث كاجازته العتق والبيع الذي فيه حيازة وليس يملك من جهة فكذا هذا **فصل في الخلافة**
تظهر فيها ذكرنا وفي ملك الموصل قبل العتق **وعليه لا يملك** وفي مشاع يملك العتق حيث يجوز اجازة فيه عندنا **فصل في**
لا يجوز **وقال ابو يوسف** الوصية للقاتل لا يجوز باجازه الوارث لان امتناعا عما للجارية وهي باقية **فصل في** ان امتناعا حق
الوصية لان نفع بطلان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث ولا يورث الوارث **قال**
ويوصي المسلم للمسلم اي يجوز ان يوصي المسلم للمسلم **فصل في** ان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث **قال**
لانهم يعتقد الذمة التحقوا بالمسلمين في المعاملات **فصل في** ان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث **قال**
ما بعد المات **فصل في** ان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث **قال**
في النهاية لا يورث الوارث الا في الثلث **فصل في** ان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث **قال**
فلم لا يورث من اهل الملك والمستامن كالمسلم **فصل في** ان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث **قال**
فصل في ان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث **قال**
ولا يعتبر قبوله ولا رده قبله كما لا يعتبر ان قبل عتق الوصية فصار كما اذا قال كرامة انت خالق على الف درهم غدا فان
ردها وقبولها باطل قبل بيع العتق مادام كرامة او قال رفرجه انه اذا رده الوصية في حال حياة الوصي لم يجز قبوله بعد موت
لان حاجته كان في حياته وقد رده فبطلت الحجة عليه ما بينا **قال** **فصل في** ان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث **قال**
بأن من الثلث سوا كائنت الوارث اغنيا او فقرا لان في التخصيص صلة الغريب بتركه له عليهم خلاص ما اذا استكمل الثلث
لانه استوفى حقه على التمام فتعونه الصلة على الغريب **فصل في** ان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث **قال**
الينا من ان يوصي بالربع ولا يوصي بالربع اجم البنا من ان يوصي بالثلث ترك الوصية افضل اذا كانت الوارث فقرا لا يستغنى
بما يورث منه لانه من الصلة والصدقة على الغريب **فصل في** ان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث **قال**
ورثك اغنيا خير لك الحديث لان رعاية الجانيين الفقير والغريب الوصية باقل من الثلث لولي من تركها اذا كانت الوارث اغنيا
او يستغنى **فصل في** ان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث **قال**
رضام وقيل غير ذلك لان كل واحد منهما يستحق على فضله وهو الصدقة او الصلة فكان لادن يفعل احداهما او يجمع بينهما **قال**
فصل في ان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث **قال**
كالمرات **فصل في** ان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث **قال**
اغنيا خلاص الميراث لا خلاصه فحي تثبت هذه الاكام فثبتت جزا من الشارح من غير قبوله لولا ان عليه ولا ان
لوثبت الملك بدون قبوله لتضرر به بان اوصى له بعد اعني او كان كسكن او يورث بل يجمع في داره ماله يجب عليه نفقة العبد

فصل في ان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث

لحاجته عند احتياجه الى حصيل المصالح ومثله الاجازة لا يجوز فيها ما فيها من اضافة ثلث المصالح الى ما يستقبل من الزمان
واجازها الشافعي للمورث وقد بينا في المالك بعد الموت باعتبار الحاجة كما بينا في قدر الفقير والدين وقد نطق بها الكتاب
وهو قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين والوصية وهو قوله عليه السلام انه يصدق عليكم ثلثه اموالكم عند وفاتكم
زيادة في حسناتكم ليعلموا ان زيادة في اموالكم عليه اجم الامم تقع الوصية للاجنبي بالثلث من غير اجازة الوارث
ولا يجوز بازاد على الثلث لما روي عن سعد بن ابى وقاص انه قال جاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني
من وجع استندني فقلت يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما لا اناذ وما لا يورثني الا ابنة لي فانصدق بثلثي
ما لي قال لا قلت فالسطر يا رسول الله قال لا قال قلت فالثلث قال الثلث والثلث كثير واكثر ان تدار
ورثته اغنيا خير لك من ان تدعها لالة يتكففون الناس لان حق الوارث تعلق بماله لا نفعنا سبب الزوال البعير
وهو استغناؤه عن المال لان الشارح يظهره في حق الاجانب بقدر الثلث ليعتدرك تقصيره واظهره في حق الوارث
لان الظاهر انه لا يصدق به بغير تحرر عما يتفق لم من القاذي بالابن اوفد حيا في الحديث انه عليه السلام قال الخفيف
في الوصية من اكل الكبار وفسره بالزيادة على الثلث وبالصيغة للورث **قال** **فصل في** ان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث **قال**
فصل في ان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث **قال**
القاتل مباشرة هذا كان وخطا خلاص التفسير لان التفسير ليس بفعل حقيقة فلا يثبته لانه استعمل ما حره
الله بغير الوصية كما لم يورث سوا الوصي قبل الفتل ثم قبله الوارث له بعد الجرح لا طلاق ما روي **فصل في** ان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث **قال**
عليه السلام ان الله اعطى كل ذي حق حقه ولا وصية لموارثه ولا ان البعض بما يثار البعض ففي حوزة قطيعة الرحم ولا يورث
حيث بالحديث الذي روينا ويعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانه غلبت صفات التي ما بعد الوارث
فيعتبر وقت التملك حتى لو اوصى لاجنه وهو وارث ثم ولد له ابن همت الوصية للاخ وعكسه لو اوصى لاجنه وله ابن ثم مات الابن
قبل موت الوصي بطلت الوصية للاخ لا ذكرنا الوصية والصدقة من الميراث لوارثه في هذا نظير الوصية لانه وصية حكماء حتى
تعتبر من الثلث واقرار الميراث للوارث على عكسه فيعتبر كونه وارثا او غير وارث عند الاقرار لانه تصرف في الحال فيعتبر
حاله في ذلك الوقت حتى لو اقر لشخص وهو ليس بوارث له جاز الاقرار له وان صار وارثا له بعد ذلك ولكن شرطه ان يكون
وارثا بسبب حادث بعد الاقرار حتى لو اقر لابنه وهو عديم اعتق قبل موت الاب جاز اقراره لان ربه بسبب حادث
بعد الاقرار وهو اخره لان اقراره لم يولد وهو اجني عند ذلك الاقرار لا يجزيه ثم شرهها لا يبطل اقراره **فصل في** ان الوصية لا يورث الوارث ولا يورث الوارث **قال**
بسبب قديم عند الاقرار لا يجمع كما لو اقر لاجنه المحجوب بانه ثم مات ابنه وقوله ان الميراث الوارث راجع الى الثلثة المذكورة
الوصية بما اراد على الثلث وللقاتل وللوارث لان الامتناع في الكل حقهم فيجوز باجازه تركه الى حايروبي عن ابن عباس
رضي الله عنهما انه عليه السلام قال لا يجوز وصية لموارثه الا ان نشأ الوارث عن عمره وابن شجيب عن ابنه عن جده انه عليه
السلام قال لا وصية لموارثه الا ان يجزها الوارث ويشترط ان يكون الميراث من اهل الشريعة ان يكون بالغاعا فلا ان اجاز
البعض دون البعض يجوز على الميراث بعد رحمة دون غيره لولا ان يتركه على نفسه لا على غيره ولا يعتبر باجازه ثم في حال
حيوته لا خلا قبل ثبوت الحق اذا الحق يثبت لم بالموت فكان لم ان يرجعوا عن الاجازة بعد موت الوصي ويردوا تلك
الاجازة لا خلا ونعت ساقطة لعدم رضا دفنها الحل وكل ما قاط في نفسه مشتمل ملائقي فكان لم ان يردوه بعد موت
الوارث لا يقاتل كيف يكون تلك الاجازة ساقطة مع ثبوت حق الوارث في ماله من اول ما عرض بدليلا منه من التصرف
لحقهم لكن ذلك الثبوت على سبيل التوقف فاذا مات ظهر ان حقهم كان ثابتا من اول الميراث وان الاجازة صادفت محلها
لاستناد حقهم الى اول الميراث فصار كما جاز ثم بعد موته لا نقول لا استنادا لما يظهره حق القلم فاجاز ثم جازت
في حياته وقعت بالحل وما وقع باطلا لا يكون تمام بنفسه فلا يظهر في حقه الاستناد لان حقيقة الملك للورث
ثبتت عند الموت وقبله يثبت لم محجوب الحق فلو استند من كل وجه لا يفتقد الحق حقيقة قبل موته وهذا لا يتصور
لوجود المانع وهو ملك الوارث حقيقة فاذا لم يصور بقى حقا على حاله لا حقيقة والوصية ببطلان ذلك الحق لا يكون لها

قال الامام ابو حنيفة على الوصي
فردها وقبولها باطل قبل البيع

او كانت الوصية
فقرا يترك الوصية

ان امره بالخروج والركعة والكفارة لان الغرض من النفل الظاهر منه البداية بالام قال وان ساء له والقوة يدري
ما يراه لان الظاهر من حال الرء ان يدا بامه الام عندة والثابت بالظاهر كالثابت بضافا لكانه نفل على تقديره باعتبار حاله
فنفذ الزكاة على الخ ليعلق حق العبد بها عن اي يوسف الخ يفقد مر عليها لانه يقام بالمال والبدن والركن بالمال فقط فكان
الخ اقوي وهو قوله محمد وما يبدى من الكفارة لرجحانها عليها لانه قد جاز العبد فيها ما لم يات في غيرها قال الله تعالى والذين كفروا
الذبح والنفس ولا ينفعون بها في سبيل الله الآية وقال تعالى فيكون بها جازا وهو جازع وقال تعالى ومن كفر فان الله غني عن العالمين مكان
قوله ومن ترك الخ الى غير ذلك من النصوص والاخبار الواردة فيها ككفارة النفل والطهار واليمين مقدمة على صدقة العطر لانه
عرفت وجوبها بالكتاب دون صدقة العطر وصدق العطر على الاضحية للائتمام على وجوبها دون الاضحية وعلى هذا التفسير بعد من الاقوي
قالا في جني مقدم كفارة النفل على كفارة الطهار واليمين لان الاقوي اكثر تكريرا على هذا السلام شرط في الترخيص عنها دونها
ثم تقدم كفارة اليمين على كفارة الطهار لانها يجب لغير حرمه اسم الله تعالى وكفارة الطهار وجبت بانجاب حرمته على نفسه فكانت كفارة
اليمين اعظم واكثر وما ليس بواجب قد مر منه ما قد مره الموصي لما بينا والاصل فيه ان الوصايا اذا اجتمعت لا يقدم البعض على
البعض الا العتق والحياة على ما بينا من قبل ولا يعتبر بالتقدم ولا بالتأخير ما لم ينص عليه ولهذا لو وصا بمائة على النفل فب
يستوفون في الاضحية ولا يفقد احد على غير ان المستحق اذا ائتمروا لم يفت بالتقدم ولا بالتأخير ما لم ينص عليه بالام فاما باعتبار ان
الموصي يبدأ بالام عادة فيكون ذلك كالتصميم عليه لان من عليه نفل او وجع او صوم لا يشغل بالنفل من ذلك الجنب
ويترك الفضا عا دة ولو نفل ذلك نسب اليه خفة فاذا كان كذلك فلو وصي لادمي مع الوصايا بقوله الله تعالى وكان الادمي
مجبنا قسم الثلث على جميع الوصايا ما كان له تعالى وما كان للعبد فاما ما قرب صرفه على الترتيب الذي ذكرناه ويقسم على
عدد القرب ولا جعل الجميع كوصية واحدة لانه ان كان المقصود بجميعها وجه الله فكل واحد منها في نفسه مقصود فنفذ في كل
ما ينفرد وصايا الادمي فتكون كل جهة منها مستحقة بانفادها ثم يجمع فيفقد مر فيها الام قاله على ما بينا وان كان الادمي
غير معين بان اوصا بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يفقد الاقوي قالوا في كل بقا حلاله تعالى ان لم يكن ثم مستحق معين
قال **وحجة الاسلام اجماعه وجاز من الله في رايه اي اذا وصي بحجة الاسلام اجماعا عند رجلا من بلدته لم يكره منه رايه ان**
الواجب عليه ان يخرج من بلدته عليه الا يخرج كواجب لان الوصية لا اوصا هو الواجب عليه فاما شرط ان يكون رايه لانه لا يلزم
ان يخرج مائتة فوجب عليه الا يجامع على الوجه الذي لزمه قال **والا فمن حيث يبلغ** اي ان لم يبلغ الثلث النفقة اذا اجمعا
عنه من بلدته اجمعا عنه من حيث يبلغ والقياس ان الخ سنة لانه اوصا بالخ على صفة وقد علمت تلك الصفة فيه لكن جاز ذلك استحسانا
لان مقصوده تنفيذ الوصية فيجب تنفيذهما ما لم يكن ولا يكره على هذا الوجه فيكون له على وجه يكره واول من اطلاله خلاف العتق
وقد مر تنفيذها فيها اذا اوصا بان يشترى عبدا باء قدره فضع بعينه على قوله في حيفته قال **ومن خرج من بلدته حاجا**
والعرق او ما بان في حيفته من بلدته وان اجماعه من موضع اخر فان كان اقرب من بلدته الى مكة فهو النفقة
وان كان بعد الاصل عليهم لانهم في الاول لم يحصلوا مقصودهم بصفة الكمال والاطلاق فيقتضي ذلك وفي الثاني حصلوا مقصودهم
وزيادة وهذا عند اي حيفته وجه الله وقال الخ عنه من حيث مات استحسانا لان سفره بنية الحج وقع قرية وسقط من قطع المسافة
بقدره وقد وقع اجره على الله لقوله تعالى ومن خرج من بيته مهاجرا اليه لم ينقطع سفره بنية الحج وسقط من قطع المسافة
الكان كانه اهل ذلك المكان بخلاف ما اذا خرج من بيته للمحار لان سفره لم يقع قرية فيخرج عنه من بلدته ولا في حيفته وجه الله ان الوصية
تصرف الى الخ من بلدته لانه الواجب عليه على ما قرناه وعمله قد انقطع بل هو قوله عليه السلام كل عمل ابن ادم ينقطع بموته الا لله
والراد بالملوك في حق احكامه من التوبة وهذا الخلاف فيمن له وطن وامان لا وطن له فيخرج عنه من حيث مات بالايجاع لانه لو خرج بنفسه
انما كان يتجه من حيث هو فكذلك اذا اخرج غيره لان وطنه حيث حل قال **والحاج عن غيره مثله** اي الماسر بالخ عن الغير في حيفته فمات في
الطريق فحكمه حكم الحاج عن نفسه اذا مات في الطريق حتى يخرج عنه ثانيا من وطنه عند اي حيفته وعندها من حيث مات الاول وقد ذكرنا
في كتاب الحج باب **الوصية لا قارب وغيره** قال **حرامه ملامعون**
وهذا عند اي حيفته وهو القياس لانه ما حوز من الجبورة وهي الماصفة ولهذا حمل عليه قوله عليه السلام الحار حق يسقطه حتى

اخر حيفته فيه وهو ان العتق حق الله تعالى عليه حاجي قبل الشهادة فيه من غير دعوى فلم يبدل المستحق وعنده حق العبد
حتى لا يقبل فيه الشهادة من غير دعوى فاختلف المستحق وهذا البنا صحيح لان الاصل ثابت مع وفاء لا سبيل لانكاره
لو اوصا بان يشترى بثلاث ماله وهو الف عبد فيعتق عنه فاذا هو اقل من ذلك فالوصية باطله قبل هذا قول في حيفته
ولان كان قول الكل فالعرق لها ان الوصية هنا وقع النفل في صحتها فلا ينعى بالشك ولا كذلك مسألة الكتاب لا صحتها فلا
تبطر بالشك ولو اوصا بان يشترى بكل ماله عبد فيعتق بطلت الوصية عنه قال **ويعتق عبده فانه محقق ودفع**
بطلت اي اذا وصي بعتق عبده فمات المولى فمات العبد ودفع بالحياة بطلت الوصية لان دفع قد صح لان حق في الحياة مقدم
على حق الموصي فكذلك على حق الموصاله وهو العبد نفسه لانه ينقل الملك من جهة الموصي وملك الموصي بان ان يدفع به من ماله ملكه فاذا
خرج به عن ملكه بطلت الوصية كما اذا ابعده الموصي او وارثه بعد موته بالدين قال **وان قدي لا** اي لا تبطل الوصية ان اقله
الورثة وكان العبد في ماله لا يورث الذين التزموا وجازت الوصية لان العبد طهر عن الجناية فصار كانه لم يجن قال **وبطلته ليريد**
ورثه عبدا فاداه زيد شفعة في حيفته والورث في ماله اي لا يورث من ثلثه شي او يورث من ثلثه
وهو اي اذا اوصا بثلث ماله لزيد وله عبدا اخر الموصي له والورث ان الميت اعتق هذا العبد فقال الموصي له اعتقه في الصحة وقال
الورث اعتقه في المرض والقول قول الورث ولا يثبت الموصي له الا ان يفضل من الثلث شي او تقوّر البيعة ان العتق كان في الصحة لان الموصي
له يدعي استحقاق ثلث ماله سوى العبد لان العتق في الصحة ليس بوصية فينفذ من جميع المال والورث ينكر استحقاقه ثلث ماله غير العبد
لان العتق في المرض وصية وهو مقدم على غيره من الوصايا فذهب الثلث بالعتق بطلت حق الموصاله بالثلث فكان منكرا لاستحقاقه
والقول المنكر مع اليمين لان العتق حاد والحوا دة مضاف الى اقرب كالات للنفق ما كان الظاهر شأنا هذا للورثة فيكون القول قولهم
مع اليمين ولا يثبت الموصي له الا ان يفضل من الثلث شي من قيمة العبد لانه لا يورث له فيه فبسط له ذلك ونقص ماله البيعة ان العتق وقع في الصحة
فيكون له ثلث جميع المال سوى العبد لان الثابت بالبيعة كالثابت معاينة والموصي له خصم بالايجاع لانه يثبت حقه وكذا العبد اما
عند اي حيفته فظاهر لان العتق حق العبد على ما عرف من مذهبه فيكون حيفته فيه لا ثبات حقه واما عند ما فلا لان العتق فيه حق
العبد وان كان حلاله تعالى فيكون بذلك خصما وهو نظير حد القذف فانه حق الله وفيه حق القذوف فيكون خصما بذلك وكذا الشر
الحد فيها حق الله تعالى واسترداد المال حق العبد فلا بد من خصومه حتى يرفع السارق قال **ولو ادعاه رجل دينا اي على**
الميت والعبد عتقا اي في الصحة والاماله غيره قصد تمام الوارث سعي في حيفته ويدفع اليه العتق وهذا عند اي حيفته وحالا
يعتق ولا يسي في سبي لان الدين والعتق في الصحة طهرا معا بتدقيق الوارث في كلام واحد فصار كأنها وجدا معا وثبت ذلك
بالبيعة والعتق في الصحة لا يوجب السعاية وان كان على المعتقد دين وله ان الاقرار بالدين اقوي من الاقرار بالعتق ولهذا يعتبر اقراره
بالدين من جميع المال وبالعتق من الثلث والا قري يدفع الادمي فصار كاقرار الورث نفسه بان اذما عليه رجل دينا وعنده عتقا
في حيفته تعالى في مرضه صدقها وانه يعق العبد ويسعي في قيمته فكذلك اهدا وقضية الدفع ان يبطل العتق في المرض اصلا الا انه بعد
وقوعه لا يحتمل البطلان فيدفع من حيث المعنى بالحاج السعاية عليه لان الدين سبق فانه لا مانع له من الاستثناء فيستند الى حالة
الصحة ولا يمكن استثناء العتق الى تلك الحالة لان الدين يقع العتق في حالة المرض مجازا فيجب السعاية وعلى هذا الخلاف اذا مات وترك
القدرم فقال رجل لي على الميت الدن درهمين وقال اخر هذا الالف لي وكان لي عبده ودبعة فعنده الودبعة اقوي وعندهما
سواهما في الهداية وقال في الهداية ذكر في الاسلام والكيساني الودبعة اقوي عندهما لانه عكس ما ذكر في الهداية ثم قال وذكر
في المشطورة ما يوجب ما ذكر في الاسلام والكيساني فقال له تركت الف وهذا يدعي دينا وذاك قال هذا اودعي والابن
قد صدق هذين معا استويا واعطيا من اودعه وجه قول من يقدر الودبعة ان الودبعة تثبت في غير كالف والدين تثبت
في الذمة الا لا ينقل الى العين فكانت الودبعة اسبق فكان صاحبها حق كالمالك المورث جافا فقال صدقنا وجه قوله من سواه
بينهما ان الودبعة لم تظهر لامع العين فيستويان فيتمساك كالمورث بالدين ثم بالودبعة بخلاف اقرار الورث نفسه لان اقراره بالدين
يثبت في الذمة والودبعة بئنا وله العين فيكون صاحبها اولى للعقوبة حقه بها واقرار الوارث بالدين يثبتا ولعين التركة كاقتراره بالودبعة
يكمل له العين فاقترانا صاحب الكافي ضعف ايضا ما ذكره في الهداية وجعل الاصح خلافه قال **ويعتق الله تعالى قديت القزوين**

يوصف الكمال فننقل اليه كذلك لان اختيار الوصي اياها يؤذن باختصاص كل واحد منهما بالشفقة فصار كواضع
الاستعانة ولما ان الولاية تكتسب بالتعيين فتراعى وصف التعيين وهو وصف الاجتماع لانه شرط معينا دراى الواحد
لا يكون كراي المتني ولم يرص الوصي الا بالمتني فصار كل واحد في هذا السبب بمنزلة شرط العلة وهو لا يثبت به الحكم فكان
بالاطلاع الاخير في الانكاح لان السبب هناك القرابة وقد قامت بكل واحد منهما كلاً لان الانكاح حق مستحق لها
على الولي حتى لو طأ به بالانكاح من كفوط خطبها يجب عليه وهذا حق التصرف للوصي ولما بقي جبراً في التصرف
ففي الولي او في حقها على صاحبها وفي الوصيين استوفى حقها لصاحبها فلا يبيع نظير الاول ايضاً من عليها نظير الثاني
استيفاً من لها حيث يجوز في الاول دون الثاني بخلاف مواضع الاستعانة لان باب الضرورة لا من باب الولاية
عليها ما يبينه ومواقع الضرورة مستثناة دأبها وهو ما استثناه في الكتاب واخواتها فقال **في غير التعيين**
وربما التفتن لان في الناحية مساهمة الميت ولما يملكه الجيران ايضا في الحضر والرفقة في السفر **وحاجة الصغير**
والاخر لان في الناحية مساهمة الميت ولما يملكه الجيران ايضا في الحضر والرفقة في السفر **وحاجة الصغير**
ودبحة من رقتا لان في الناحية مساهمة الميت ولما يملكه الجيران ايضا في الحضر والرفقة في السفر **وحاجة الصغير**
اقتضا من الميت لانه رقتا من الناحية مساهمة الميت ولما يملكه الجيران ايضا في الحضر والرفقة في السفر **وحاجة الصغير**
ورد البيع والمبيع الفاسد من هذا القبيل وكذا حفظ المال كل ذلك ينصرف به احدهما دون صاحبه **وتفقد وصية**
معيبة وعقوبت من لان لا يحتاج فيه الى الفرائض **والخصومة في حقوق الميت** لان الاجتماع فيه مستعذر ولهذا ينفرد
بما احدث الوكيلين ايضاً من اخواتها ببيع ما غشيت عليه التزوي من المال وجمع الاموال الصابغة لانها خير خيفة الفرائض
فكان فيه ضرر لا تخفى لانه يملكه كل من هو في يده فلم يكن من باب الولاية ولومات احدهما جعل الفاضي مكانه وصيا اخر
احاطت ما قلنا هو لان الباقي منها عاجز عن الانفراد بالتصرف فيصم الفاضي اليه وصياً نظراً للميت عند غير الميت **واذا**
عند اي يورث فلان الحي فيها وان كان يتقدم على التصرف فالوصي فسدان خلفه وصيا منصرفاً في حقوقه وذلك
ممكن التحقيق بنصب وصي اخر مكان الاول **قال** **وصي الوصي** **وصي التركتين** اي اذا مات الوصي فوصا الى غير وصي
وصي في تركته وتركته الميت الاول وقال الشافعي لا يكون وصيا في تركته الميت الاول لان الميت فوض اليه التصرف ولم يفرض
اليه الاية الى غيره فلا يملكه لانه وصي بريء غير مضاف كوصي الوكيل فانه يكون وصيا في مال الوكيل خاصة
وهو مال الموكل لان العقد لا يقتضي مثله **قال** **وصي الوصي** **وصي التركتين** اي اذا مات الوصي فوصا الى غير وصي
او وصي في مال الوصي اليه **قال** **وصي الوصي** **وصي التركتين** اي اذا مات الوصي فوصا الى غير وصي
كانت تامة للوصي تنقل الى الوصي ولهذا انفرد على الجيد ولو لم تنتقل اليه لما تقدم عليه كالوكيل لما لم تنتقل اليه
الولاية لا يتقدم على الحد بل يتقدم عليه الحد ويتقدم هو بغير العقل وجنونه جنونا مطبقا فاذا انتقلت اليه
الولاية ملك الايضا والذي يوضح ذلك ان الولاية التي كانت للوصي تنقل الى الحد في النفس والى الوصي في المال ثم الحد مقام
الاب فيها تنتقل اليه حتى ملك الايضا فيه فكذا الوصي وهذا لان الايضا اقامة غيره مقامه فيما له ولا يتوعد الموت كانت
له ولاية في التركتين فينزل الثاني منزلة في التركتين ولا يسلط ان لم يرص برأي من اوصا اليه الوصي بل وجد ما يدل
عليه لانه لما استعان به في ذلك مع علمه انه يقتصر به الميتة صار راضيا بايضا به الى غيره لاسيما على تقدير حصول الموت
فيلتزم مقصوده وهو لا في ما شرط فيه بخلاف الوكيل لان الموكل حي يكتفي ان يحصل مقصوده بنفسه فلم يوجد دالة
الرضا بالتفويض الى غيره بنوكيل او ايضاً **قال** **ينصق قسمته من الورثة مع الوصا له ولو عكس** اي قسمته الوصي
مع الوصا له عن الورثة جازية وعكسه لا يجوز وهو ما اذا قاسم الوصي الورثة عن الوصا له لان الوارث خليفة الميت حتى
يتردد اليه ويرد عليه به ويرى مخرورا بشرا المورث والوصي ايضا خليفة الميت فيكون حصصا عن الوارث اذا كان غايبا
فمنذ ذلك قسمته عليه حتى لو حضر الغائب وتدهلك ما في يد الوصي ليس له ان يشارك الوصا له اما الوصا له فليس خليفة
عن الميت من كل وجه لانه ملكه بسبب جدي وهذا لا يتردد بالعب ولا يتردد عليه ولا يصير مخرورا بشرا الوصي فلا يكون

حصصا عنه عند عينته حتى لو ملك ما اخر له عند الوصي كان له ثلث ما بقي لان القسمة لم تستعد عليه غير ان الوصي
لا يضمن لانه حين فيه وله ولاية الحفظ في التركة كما اذا ملك بعض التركة قبل القسمة فيكون له ثلث الباقي لان الوصا له
شريك الوارث فيتوزع ما توفي من المال المشترك على الشركة ويبقى ما بقي على الشركة ولا فرق في ذلك بين ان تكون
الورثة كبارا او صغارا لان له ولاية البيع في حال الصغار والقسمة في معنى البيع وله ولاية الحفظ في حال الكبار فجار له
بيعه للحفظ الا العقار فانه يحفظ بنفسه فلا يجوز له بيعه وهذا في معنى البيع فلا يضمن **قال** **تلقا من الورثة واحد**
نصيب الوصا له فباع بثلث ما بقي اي لو قاسم الوصي الورثة واحدا نصيب الوصي فباع ذلك في يده رجع
الموصا له بثلث ما بقي لما بينا ان الوصي له شريك الورثة في بيع الوصا له على ما في ايدي الورثة ان كان باقيا فباخذ
ثلثه لعدم صحة القسمة في حقه وان ملك في ايديهم فله ان يضمن قدر ثلث ما قبضوا وان شاذ من الوصي ذلك القدر
لانه منعقد فيه بالبيع اليهم والورثة بالتعويض فيصير ايضاً شافيا **قال** **وان اوصى الميت بحصة تقاسم الورثة فملك**
ما في يده او دفع الى من حصة فباع في يده حج عن الميت بثلث ما بقي اي اذا الوصا له حج عنه فقام الوصي الورثة
فملك ما في يد الوصي حج عن الميت من ثلث ما بقي وكذلك ان دفعه الى رجل ليجع عنه فباع ما دفع اليه حج عنه بثلث الباقي
وهذا عند ابي حنيفة ومالك ابو يوسف ان كان الغرض مستغنى فالثلث بثلث الوصية ولم حج عنه وان لم يكن مستغنى فالثلث
حج عنه بما بقي من الثلث الى تمام ثلث الجميع **قال** **مجد لا حج عنه بشي** وقد فرضناه في المناكح **قال** **ومع قسمته الفاضي**
واحد من الوصا له ان غاب اي ان غاب الوصا له لان الوصية صحيحة وان كان قبل القبول وهذا الوصا له الوصي له قبل
القبول نصيب الوصية جبراً لا لورثته والفاضي اكثر في حوالها جزوا فزار نصيب الغائب وقبضه من النظر فنفذ ذلك
عليه ومع حتى لو حضر الغائب وقد ملك المقتبض في يد الفاضل او امينه لم يكن له على الورثة سبيل ولا على الفاضي وهذا في
المكيل والوزون لا في الغار ومعني المبادلة فيه تابع حتى جازا حذره لاحد الشركين من غير نقض ولا رضا وكذا يجوز بيع نصيبه
مراعاة رابا ما لا يكال ولا يوزن فلا يجوز لان القسمة منه مبادلة كالباع وبيع حال الغير لا يجوز فكذلك القسمة **قال** **ومع**
الوصي عدا لاجل القرمان لان الوصي قائم مقام الوصي ولو تولا بنفسه حال حيوة يجوز بيعه وان كان يرضى من الموت
بغير محض من القرمان فكذلك الوصي لقيامه مقامه وهذا لان حق القرمان منقطع بالولاية بالصورة والبيع لا يبطل بالمالية لقولنا
الي خلف وهو الثمن بخلاف العبد اذا ورث في التجارة حيث لا يجوز للولي بيعه لان لغوامه من الاستسعا حلالا فالحج فيه
قال **ومع الوصي ان باع عدا الوصي ببيعه وتقدم ثمنه** **قال** **استحق العبد بعد هلاك ثمنه** عداه اذا اوصى ببيع
عده والتقدم بثمنه على المساكين فباع الوصي وقبض الثمن فباع الثمن في يده وهو انراد بالهلاك المذكور في المختصر استحق
العبد بعد ذلك من الوصي الثمن لانه هو العاقد فتكون العدة عليه وهذه عدة لان المشتري منه لم يرص ببدل
الثمن الا لبيس له المبيع ولم يسلم فقد احدث الباع وهو الوصي مال الغير بغير رضاه فيجب عليه رده **قال** **ومع في تركته**
الميت لانه عام له فيرجع به عليه كالوكيل وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول او لا يرجع الوصي على احد لانه تبين بطلان الوصية
باستحقاق العبد لم يكن عاملا للورثة فلا يرجع عليهم بشي ثم رجع اليه ما ذكرناه ويرجع في جميع التركة وعن محمد رحمه الله انه يرجع
في الثلث لان الرجوع حكم الوصية فاخذ حكمها وحمل الوصية الثلث وحج لا يسلم ان يرجع عليه حكم الوصية بل حكم الغرور
وذلك من عليه والدين ففقا من جميع التركة بخلاف الفاضي وامينه اذا اوصى ببيع حيث لا عدة عليه لان في الرضاها الفاضي
تعطيل الفضا لانه يمنع عن النقد بخلاف الامانة خشية لزوم الفاضل فتعطل مصلحه العادة وامينه سبب عنه كالرسول
ولا كذلك الوصي لانه بمنزلة الوكيل وقدر من اخر كتاب الفقهاء وان كانت التركة تدهلك او لم يكن ها ونا لم يرجع بشي كما في
سائر دون الميت وفي المتن لا يرجع الوصي في مال الميت بشي وانما يرجع على المساكين الذين تصدق عليهم بالثمن لان ثمنه
لم تكن عرته عليه **قال** **وفي مال المخل ان باع عده واستحق** **قال** **ومع في الورثة في حصته** اي المصير
وقبض الثمن فملك في يده واستحق المال المبيع رجع في مال الصغير لانه عام له **قال** **ومع في الورثة في حصته** اي المصير
يرجع على الورثة حصته لا تقاض القسمة باستحقاق ما اصابه **قال** **ومع احتيا له بما له لو خير** اي يجوز احتيا له

الوصي عدا من التركة
بجته للقرمان اي
مع بيع

فما استبعدت غرضه ذلك فتحت ودخل بيته فجعل يتقلب على فراشه ولا يأخذ النوم لغيره وكانت له نبتة تغير رجل فسا
عن تفكره فاجترها بذلك فقالت دج الحمال وانبع الحكم المباله فخرج الى قومه فحكى لهم ذلك فاستحسنوه فغيرت بذلك
ان هذا الحكم كان في ايام عليه فافره الشرع ان الولد من اي عضو كان فهو دليل على انه هو العضو الاصلي الصحيح والاخر بمنزلة
الغيب وذلك انه يقع بين الفخذ عند الولادة لان منفعة تلك الالة خروج البول منها وذلك عند انفصاله من امه وما سوى ذلك
من المنافع يحدث بعد فاعلم بذلك انه هو الاصلي قال **وان بالمتناهي فكم لا يسبق** لانه دليل على انه هو العضو الاصلي
ولانه كخرج البول حكمه لانه علامة تامة فلا يتغير بعد ذلك بخروج البول من الالة الاخرى قال **والاستنباط**
اي في السبق **فشكل** لعدم المرح قال **والاجرة بالكثر** وهذا عند اي حنفية وقط لا ينسب الي اكثرها بولاً لا يدل
على انه هو العضو الاصلي لان لاكثر حكم الكل في اصول الشرع فيخرج بالكثر **وله** انه كثر ما يخرج ليس بدليل على القوة لان
ذلك لا تناسخ التخرج وضيقة لانه هو العضو الاصلي وان نفس الخروج دليل بنفسه فالكثرة من جنسه لا يقطع به التخرج
عند المعارفة كالشاهد بين الاربعة وقد استتبع ابو حنيفة اعتبار ذلك فقال **وهل رايك قاضيا بكيال البول**
بالاواني قال ان بلغ **ومرجت له خيمة او وصل الي السبا فرجل** وكذا اذا احتلم من الذكر لان هذه من علامات الذكر
قال **وان ظهر له تدني او لبس او حمل او امكن وطيه فامرأة** لان هذه من علامات النساء **قال** **وان لم يظهر له علامة**
او تعارضت فشكل لعدم ما يوجب التخرج وعن الحسن انه تعد اطلاقه وان ضلع الرجل من يدعي صلح المرأة بواحد
قال **فثبت بين صف الرجال والنساء** لانه محتمل ان يكون ذكرا ومحتمل ان يكون انثى **قال** كان ذكرا فنفسه صلوة
البوق في صف النساء وتبطل صلوة من محاذيه وان كان انثى فلا يتخلل الرجال والنساء وان وقف في صف النساء فان
كان بالغاي بعيد صلوة خذوان كان مراها فثبت له ان يعيد والاصل في حكمه ان يوجد بالاحوط فالا حوط ويجيد
الذي عن يمينه ويساره والذي خلفه الصلوة احتياطا لاحتمال انه امرأة ويستحب ان يصلي بقتناع لاحتمال انه امرأة ولو
كان بالغاي عجب عليه ذلك ويجلس في صلوة جلوس المرأة لانه ان كان رجلا فقد ترك سنة وهو جائز في الجملة
وان كان امرأة فقد ارتكب مكرها فالحلوس جلوس الرجل **قال** **وبينما له امة تحتنه** يعني بالامة حوزة
كل كنهته النظر اليه مطلقا ان كان ذكرا وللضرورة ان كان انثى وكثره ان تحتنه رجل لاحتمال انه انثى او امرأة لاحتمال انه ذكر
فكان الاحتياط فيما ذكرنا لانه لا يجوز على تقدير ان يكون ذكرا وعلى تقدير ان يكون انثى نظر الحنفية **قال**
وان لم يكن له مال من بيت المالك ثم يحتاج لان بيت المالك احد لوايب المسلمين فتدخل في ملكه بقدر الحاجة وهي حاجة
الختان فاذا احتنته تباع ويرد ثمنها الى بيت المالك ولوروج امرأة تحتنته ثم طلقها جاز لانه ان كان ذكرا صح النكاح
وان كان انثى فنظر الحنفية في يفرق بينهما لاحتمال انه انثى فلا نكاح بينهما ويطلق لاحتمال انه ذكر وصح النكاح بينهما فحصل
الفرقة ثم تحتد ان خلاها احتياطا ويكره له لبس الحرير والحرير وان شكك في قدم الرجال او قدم النساء وان تخلقه به
غير محرر من رجل او امرأة وان يسافر من غير محرر او مع امرأة من محارمه لاحتمال انه امرأة فيكون سفر امرأتين بلا محرر
كل ذلك احتيازا عن ارتكاب المحرم وان احرم وهو من هو قال ابو يوسف لا يكره له ان كان ذكرا يكره له لبس
الخط وان كان انثى يكره له تركه **قال** محمد رحمه الله بلبس لباس المرأة لان ترك لبس المحيط وهو امرأة افحش من لبسه
وهو رجل ولا شيء عليه لانه صغير لم يبلغ ولم حلف بطلاق او عناق ان كان اول ولد نلده علامة قولت خنتي لم يقع
شي حتى يستبين امره لان الحنث لم يثبت بالشك **ولو قال** كل عبد لي حر او قال كل امه لي حرة وله مملوك خنتي
لا يحنث حتى يستبين امره لما قلنا **وان قال** القولين جميعا عتق للثبوت باحد الوصفين لانه ليس بمحمل **وان قال**
الحنثي انا رجل او امرأة لم يقبل قوله اذا كان مشكلا لانه دعوى بلا دليل **وذكر في الطهارة** معزيا الى الدخيرة **قال**
الحنثي المشكك انا ذكرا وانثى كان القول قوله لان الانسان امين في حق نفسه والقول قول الامين مالم يعرف خلاف
ما قال الا في المقتدة اذا قالت انقصت مدني وانكر الزوج كان القول قولها عالم يعرف خلاف قولها بان قالت في
مدة لا تنقصني في مثلها العدة **والاول** ذكره في الطهارة **وان مات قبل ان يستبين امره لم يغسله رجل ولا امرأة لان**

الاحكام
الحنثي

من الغسل

حل الغسل غير ثابت بين الرجال والنساء فينبغي في احتمال الحرمة **ويستحب** بالصعيد لغسل الغسل لا يحضره غسل
رجل ولا امرأة لاحتمال انه ذكرا وانثى **يستحب** ان يمسح بقية لانه ان كان انثى اتم واجب وان كان ذكرا لا يصح له
التسجيم بما اذا اراد ان يصلي عليه وعلى رجل واسرته وضع الرجل مابالي الامام والحنثي خلفه والمرأة خلف الحنثي فيرض
عن الرجل لاحتمال انه امرأة ويقدر على المرأة لاحتمال انه رجل **ولو دفن مع رجل في قبر واحد للغسل خلف الرجل لاحتمال**
انه امرأة ويجعل بينهما حاجز من صعيد فيكون في حكم القبرين **وكذا في الرجلين** اذا دفنا في قبر واحد ان دفن مع امرأة
فقد رخص الحنثي لاحتمال انه رجل **وان جعل على السرير تعش المرأة فواجب** لاحتمال انه عورة **ويكفي في خمسة اثواب**
كما تكفي المرأة فواجب لاحتمال انه انثى **ويدخل قبره** ذورحم محرر منه لاحتمال انه انثى **قال** **ولما غل النصيب**
اي لو مات مورثه كان له الاقل من نصيب الذكر ومن نصيب الانثى فانه ينظر نصيبه على انه ذكر وعلى انه انثى فيعطي
الاقل منهما وان كان محررا على حد التقديرين فلا ينثى له مثله اخوان لا يورث احداهما خنتي مشكك كان المار بينهما
اكثر من الاخ والختان والحنثي الثلث فيقتدر انثى لانه اقل ولو قدر ذكرا كان له النصف ولو تركت امرأة زوجها واما
واختا لا يورث وام هي خنتي كان للزوج النصف والام الثلث والحنثي باقي وهو السدس على انه عصبة لانه اقل ولو قدر انثى
كان له النصف وكانت المسئلة تقول ان ثمانية ولو تركت زوجها واما واخوين من ام واخا لا يورث هو خنتي كان للزوج
النصف والام السدس والاخرين لا يورثون الثلث ولا ينثى للانثى لانه عصبة ولم يفضل له شيء ولو قدر انثى كان له النصف
وعالت المسئلة الى تسعة ولو ترك الرجل ولدا هو خنتي وعما لا يورث ولا يورث المار للام ويقدر الحنثي انثى لان
الاخ لا يورث ولو قدر ذكرا كان المار له دون الم لان ابن الاخ مقدم على العم وقال الشعبي للحنثي يقف ميراث ذكره
ميراث انثى عن ابن عباس مثله لانه محمول والتوريع على الاحوال عند الفسقة طريق معهود في الشرع كما في العقق
المهم والطلاق المهم اذا تعد البيان فيه بوث الموقر قبل البيان **ولنا** ان الحاجة الى اثبات المار ابتدأ فلا يثبت
مع الشك فصار كما اذا كان الشك في وجوب المال بسبب اخر غير الميراث خلاص المستشهد به لان فيه سبب الاستحسان
متيقن وهو اثبات السابق ومحمية كل واحد من العبد والحر والمراثنى بحكم ذلك السبب تامة لكل واحد منهما على السواء
غير ترجيح احدهما على الاخر فيما نحن فيه الشك وقع في محقق الاستحسان لان وصف المذكور في الاوثره سبب الاستحسان
المقدر وان كان اصل الفرية سببا لاصل الارث والمرار للحنثي متيقن بسبب استحسانه ولا يجوز اطلاقه ولا تنقيصه
بالشك **قال** **يلومات ابوه وترك اباه سحمان والحنثي سهم** لانه الاقل وهو متيقن به فليست حقه وعلى قوله
الشعبي نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى **واختلف** ابو يوسف ومحمد في ترجيح قول الشعبي فقال ابو يوسف
المال بينهما على سبعة اسهم اربعة للذكر وثلاثة للحنثي اعتبر بنصيب كل واحد منهما حاله انفراده **قال** **ما ذكر**
لو كان وحده كان له كل المال والحنثي لو كان وحده ان كان ذكرا كان له المال وان كان انثى كان له نصف المال فبا حذر
نصف النصفين نصف الكل ونصف النصف وذلك ثلثه ارباع المال وللان كل المال فيجعل كل ربع سهم سبعة اسهم
للان اربعة وللحنثي ثلثة **واما** كان كذلك لان ابن يسحق الكل عند الانفراد والحنثي ثلثة ارباع وليس للمال كل ثلثة
ارباع فيضرب كل واحد منهما بجميع حصة اعتبار الطريق القول والمطاربة **قال** محمد رحمه الله المال بينهما على اثني عشر سحما
سبعة للابن وحصة للحنثي يعتبر هو نصيب نصيب كل واحد منهما في حالة الاجتماع فيقول لو كان الحنثي ذكرا كان المال
بينهما نصفين ولو كان انثى كان ثلثا فالقسمة على تقدير ذكوره من اثنين وعلى تقدير انوثته من ثلثة وليس بينهما
موافقة فيضرب احدهما في الاخرى يبلغ ستة للحنثي على تقدير ان انثى الحنثي سحمان وعلى تقدير انه ذكر ثلثة فله نصف
النصفين وليس للثلثة نصف صحيح فتصير السنة في اثنين تبلغ اثني عشر فيكون للحنثي سبعة على تقدير انه ذكر
واربعة على انه انثى فباخذ نصف النصيبين حصة لان نصف السنة ثلثة ونصف اربعة اثنا عشر هو اعتبار الاحوال
في كل عادية في حق الحنثي وفي حق غيره ايضا من الورثة حتى باخذ كل واحد من الورثة نصف ما يصيبه على التقديرين
الاثنين لان باخذ في هذه المسئلة سبعة لان نصيب الابن على تقدير ان الحنثي ذكر ستة وعلى تقدير ان انثى ثمانية

للمعقبات
على الام

فصل في تعيين سبعة لو كانت معهما بنت فمقدار يوسد تكون المسألة في تسعة لأن نصيب البنت النصف
حالة انفراجهما ولان النكاح والخمسة اربع حال انفراجهما فكل ربع سهمها يبلغ تسعة وعند محمد
رحم الله له خمس وثمن لأنه على تقدير انه ذكر كان له خمس ثلثه نصفه وهو الخمس وعلى تقدير انه انثى كان
له ربع فله نصفه وهو الثمن فخرج الخمس من خمسة وخارج الثمن من ثمانية وليس بينهما موافقة فيضرب
احدهما في الاخر فيبلغ اربعين ومنها نفع المسألة فلتخرج خمسة ثمانية وثمنا خمسة فاجتمع له ثلثة عشر
سهما للبنت على تقدير ان المثنى انثى الربع عشرة وعلى تقدير انه ذكر الخمس ثمانية فيكون لها نصف النصيبين
تسعة والخمسة على تقدير انه ذكر خمس ثمان وهو ستة عشر وعلى تقدير انه انثى ربع وهو عشرة فيكون له نصف
النصيبين ثلثة عشر ولان خمس على تقدير انه ذكر ثمانية ونصف على تقدير انه ثمانية فله نصف النصيبين ثمانية عشر
وعلى هذا خرج لو كانوا اكثر من ذلك على المذهبين فابو يوسف يجعل لكل بنت سهمين وكل ابن اربعة وكل حنفي
ثلثة ولو كان من كل جنس مائة نفس ومحمد يقيم المال بينهم باعتبار تلك الحالة على التقديرين ويعطي لكل واحد منهم نصف
نصيبه على التقديرين ولو كان معهم ذؤسم اذ سمهم وقسم الباقي بينهم على ما ذكرنا على المذهبين ويروي عن ابى يوسف
مثل قول الشعبي قال راجع اليه اخرا وقاله شمس اية خرجا قول الشعبي ولم ياخذاه ولو اوصي رجل لما في بطن فلانة
بالماء دم ان كان ذكرا ونحوه ان كان انثى فولدت حنفي اعطى الاقل ويؤقت الباقي حتى يتبين امره وعلى قياس
قوله الشعبي يجب له سبعة وخمسون نصف الوصيتين وعندنا يعطى الاقل وهو خمسة وثمانون احكام الحنفي المشكل
انه لو قبله رجل شهوة لم يتزوج امه الا اذا تبين انه ذكر لاحتمال انه انثى فتثبت به حرمة المصاهرة وكذا اذا قبلته
امراة لا تزوج بابنه لما ذكرنا وان زوجة اخوه او مولاة امراة او رجلا يحكم بصفته حتى يتبين حاله انه رجل او امراة فاذا
ظهر خلاف ما زوج به تبين ان العقد كان صحيحا والا فباطل لعدم مصداق المحل وكذا اذا زوج الحنفي من حنفي اخر لا يحكم
بصحته النكاح حتى يظهر ان احداهما ذكر والاخر انثى وان ظهر انها ذكران او اثنتان بطل النكاح ولا يتوارثان اذا ماتت
قبل التبين لان الارث يجري الامع الحكم بصفته النكاح ولا حد على فادفه منزلة الجبر والرتقا اذا قلنا فالا انه
ان كان رجلا لم يوجب له ان لا يمكنه ان يجامع وان كان امراة فمهرها الرتقا لانه لا يجامع واذا قطع به او قطع هو يد
رجل او امراة فلا يجب له الفضا من ان الفضا لا يجري في الاطراف بين الرجل والمرأة فلا يجب بالمشكوك وكذا اذا قطع هو
يد عبدا وقطع عبدا او كان هو رقيا فقطعت يده لان الفضا لا يجري بين الحر والعبد ولا بين العبدين لما بينا من قبل
خلاص ما اذا قتل او قتل هو بعد البلوغ حيث يجب الفضا لانه لا يمنع بالرق ولا بالانوثة على ما بينا وفي السخاوة
يجعل انثى لانه لا يمنع به والله اعلم **مسائل شتى** **قال ابي الاخير** وكنا جده كاليان **علائ**
مقتل اللسان في ربيعة ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود وقاله الشافعي يجوز كتابته وايما ودة في الوجهين
لان الجوز انما هو الحجر وهو شامل للفصلين لا فرق بين ان يكون اصلا او عارضا كالوحشي والمثوحش من اهلي في حق
الركوة والغرة لنا ان الاشارة انما تقوم مقام العبارة اذا صارت معهودة وذلك في الاخير من دور المعقل لسانه
حتى لو امتد ذلك وصارت له اشارات معلومة كان منزلة الاخير لان التفريق جائز قبله حيث اخر الوصية
الي هذا الوقت خلاص الاخير لانه لا يفرق من جهة لان العارض على شرط الزوال دور الاصل ولا يفرق احداهما
على الاخير في الاية عرفناه بالنص هو ما روي عن رافع بن خديج ان عينا من ابل الصدقات نذر فرحاه رجل بسهم
فسمي نقاد عليه اللام ان لها اوابد كاوابد الوحش فاذا فعلت شيئا من ذلك ما فعلوا بها كما فعلت بهلا ثم كلوه ثم قدر
الاستعداد هنا التمرنا على بسنة وذكر الحكم ابو محمد رواية عن ابي حنيفة فقال ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز
انفراد بالاشارة ويجوز الاشهاد عليه لانه غير من النطق بمعنى لا يجري زواله فكان كالاخير قالوا وعليه الفتوى
واذا كان ابا الاخير وكنا به كاليان وهو النطق باللسان لزمه الاحكام بالاشارة والكتابة حتى يجوز نكاحه وطلاقه
وعتاقه وبيعه وشراؤه الا غير ذلك من الاحكام لان الاشارة تكون باثبات الفاعل فانك من العاجز الاثر لانه عليه اللام

في بيان ما ذكرنا

في بيان ما ذكرنا

كان اتفق العرب ومع هذا انما بالاشارة بقوله المشهور هكذا الحديث والكتابة من ناي بمنزلة الخطاب ممن دني الاثر في ان النبي صلى
الله عليه وسلم بلغ الرسالة اليه اليقوت بالكتابة فيكون ذلك حجة عليهم كما اذا بلغهم بالعبارة فاذا كان الكتاب كخطاب عند العجز
حق الاخير من اولي لان عجزه والزمه عادة لان الغائب يقدّر على الحضور بل يحضر ظاهرا والاخر من لا يقدر على النطق والظاهر يقا وعلى
الدوام ثم الكتاب على ثلثة مراتب مستبين من سوره وهو ان يكون فمقنونا اي مصدر بالصوران وهو ان يكتب في صدره من فلان الى فلانة
على ما جرت به العادة في تفسير الكتاب فيكون هذا كالتنطق فيلزم رجة ومستبين غير مرسوم كالكاتبه على الجدار او اوراق الشجر
او على الكاعل لعل رجة الرسم فان هذا يكون لغوا لانه لا يعرف في الظاهر الا من هذا الطريق فلا يكون حجة الا بالانعام على اخر اليه كالتوبة
والاشهاد عليه ولا ملا على الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون للتحريه وقد تكون للتحقيق وهذه الاشياء تنفع الحجة وتبطل الادعاء من
غيرها فلا يكون حجة **والاول الظاهر** وغير مستبين كالكتابة على العود والماء وهو منزلة كلام غير مرسوم ولا يقوت به شيء
الاحكام وان نوي **قال** لا يفي حجة اي لا تكون لاشارة وكنا به كاليان في الحدود لا نقا نذكر في الشبهة لكونها حق
الله تعالى فلا حاجة الي اثباتها ولعله كان مصدقا للفاضة ان يذوق هو فلا يتحقق مطلبه الحد وان كان هو الفاضة فقد فقه ليس
بمخرج والحد لا يجب الا بالقدح ومنع الزنا والافصاح اعتبر عليه لا حق العبد وحق العبد لا يختص بل قدح و قد ثبت بدون
اللفظ كالتعاطي وهذا لان الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة الاثر في الشهود لو شهدوا بالوطي الحرام او اقرموه بالوطي الحرام لا يجب الحد
عليه ولو شهدوا بالقتل المطلق او اقرموا بالقتل يجب عليه الفضا وان لم يوجد لفظ التعهد هذا لان الفضا فيه معنى العارضة
لان شريع جاز ان يثبت مع الشهادة كسائر المعاصيات التي هي حق العبد اياها الحد والخالصة حقا لله تعالى شرعية راجعة وليس
فيها معنى البدلية اصلا فلا تثبت مع الشهادة لعدم الحاجة وذكر في كتاب الاقرار ان الكتاب من الغائب ليس حجة في فضا من يجب
عليه ويحتمل ان يكون الجواب في الاخير كذلك فيكون في الغائب والآخر رويان ويحتمل ان يكون مارقا لذلك لان الغائب يمكنه الخروج
في الجملة فيعبر بالنطق ولا كذلك الاخير لعدم النطق في حقه لافقه التي به فدللت المسألة على ان الاشارة معتبرة وان كان قادرا على الكتابة
خلاص ما ذكره بعض اصحابنا رحمهم الله ان الاشارة لا تعتبر مع القدرة على الكتابة قالوا لان الاشارة حجة ضرورية ولا ضرورة مع القدرة
على الكتابة **قال** كل واحد منهما حجة ضرورية في الكتابة واية بيان لم توجد في الاشارة لان قصد البيان في الكتابة معلوم حقا
وعيانا وفي الاشارة زيادة اثر لم يوجد في الكتاب لان الاصل في البيان هو الكلام لانه وضع له والاشارة اقرب اليه لان العلم بالحاصل
بما حصل به هو متغير بالمكتم وهو اشارة رتبة يده او راسه فصارت اقرب الى النطق من ان الاشارة فاستويا ولا يقدر على الاخير بخير ولهذا
ذاكره بكه او دي للتعيين وقالوا ايمن وقت يوم او يومين الحكم كالمعقل لسانه حتى لا يجوز بالايما والكتابة به اقراره ويقتل هذا التفسير
لمعقل اللسان **قال** **عم مذ بوجه ومبته قال** كانت المدبوجة اكثر جري واكل والا وقاله الشافعي لا يجوز الاكل في حالة
الاختيار بالخير وان كانت المدبوجة اكثر لان التحري دليل ضروري فلا خيار اليه من غير ضرورة ولا ضرورة لان الكلام في حالة
الاختيار ولما ان الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افادة الاباحة الاثر في اسواق المسلمين لا قلوب من الحر من مسروق ومقصود
ومع ذلك يباح تناول اغدا على الظاهر وهذا لان القليل منه لا يمكن التحري عنه ولا يستقاع الاعتناء منه فيسقط اعتباره دفعه
للحرج كقليل العجاسة في البدن او الثوب بخلاف ما اذا كانت القيمة اكثر واستويا لانه لا ضرورة اليه لقلته فيمكن الاحتراز عنه
قال **لو ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهر رطوبته على ثوب طاهر نكح لا يمسح له** لا يمسح له
لان اذا لم يبقا طهره بالعكس لا يمسح منه شيء وانما يمسح ما يجاوره بالندوة وبذلك لا يمسح به وذكر المروغاني ان كان
اليابس هو الطاهر يمسح لا يمسح بل لا يمسح الرطب وان كان اليابس هو النجس والطاهر الرطب لا يمسح لان اليابس
النجس ياخذ بللا من الطاهر ولا ياخذ الرطب من اليابس شيئا ويحمل على ان مراده فيما اذا كان الرطب يمسح منه شيء وفي
لعله اشارة اليه حيث نص على اخذ البلية على هذا اذا اشترى الثوب المبلول على جبل نجس وهو يابس لا يمسح الثوب لما ذكرنا
من المعنى **قال** تاضي خان في فتاواه اذا ام الرجل على فراشه فاصابه مني وبس وعرق الرجل واجل الفراش من عرقه ان لم
يظهر اثر الببل في بدنه لا يمسح جسده ان كان العرق كثيرا حتى يتبل الفراش ثم اصاب بلل الفراش جسده وظهر اثره في جسده
يغتسل به ثم يركد الرجل اذا غسل رجله ثوب على ارض نجسة يعبر مكعب فاقبل الارض من بلل رجله واسود وجه الارض لكن

في بيان ما ذكرنا

الحمد لله

والسبب في هذه الامور اننا نأخذ النصف لا غير خلاصتها ذكر من الظاهر ان حجة الارث هناك مختلفة ومثلا ما يكون الواحد ذات
فرايين ان يكون اراء الامور في اي الاب والآخر ذات قرابة واحدة كما ان الاب هذه الصورة
قال رحمه الله والتعدي بحسب ما يقتضيه سواء كانا من جهة واحدة او من جهتين وسواء كانت
القرابة او اوتيرة الاب او الجد في رواية عن ابن مسعود لا يجب الجداية الا في رواية
عن ابن زيد ان ثابت ان القرابة اذا كانت من جهة الاب لا يجب التعدي من جهة الام والاعكس يجب
لان الجداية برهن بولادة الابوين موجب ان يعطى كل واحد منهما حكم من يدلي به والاب يجب الجداية من قبل الام فكذلك الام
يجب كل جدة هي بعد منها فكذلك امها لان الجداية برهن باعتبار الولاد فوجب ان يقدم الام في علي الا بعد كالاب الا في مع
الاب الا بعد وليس كل حكم ثبت للواحدة يثبت لمن يدلي به الا في ان الام لا يزيد انهما على السبب ونجب بالام والاب
علاوة ذلك **قال** **والكل الام** اي يجب الجداية كل من بالام والام اذا كانت الام واثرة وعليه الاجماع والمعنى فيه ان
الجداية انما برهن بطريق الولاد والام ابلغ حالا منه في ذلك فلا يرتفع بها وان الام اصل في قرابة الجدة التي من قبلها الى الميت
وتدلي بها فلا ترتفع وجودها ما عرف في باب الجب فاذا جبت الجدة التي من قبلها كانت اولي ان يجب التي من قبل الاب لانها اقرب
حالا منها ولذا توجب في الحضرة فتجب بها كذا في الروايات من غير الجب بالاب اذا كان وارثا وفي ذلك عن عثمان وعلي والبراء بن سعيد
وربما ينسب وبه اخذ جمهور العلماء ويروي عن عمر وابن مسعود وعمران بن الحصين واي موسى الاشعري واي انطبل عامر بن نائلة
انهم جعلوا السبب مع الاب وبه اخذ طائفة من العلماء من التابعين وغيرهم لما روي انه عليه السلام ورث جدة وابنها جدي ولا يها
ترث ميراث الام فلا يجزى الاب كذا يجب الام وكذا يجب الجد لا يها ترث بطريق القرص فلا تكون العصبية لها كذا يجبها
عمر الميت الذي هو ابها فلما ان الام لا تدلي بالاب فلا ترتفع وجوده كبرت الابن مع الابن لا حجة لهم في الحديث لانه حكايه
حال فيعمل ان ذلك لا يرتفع عما للميت لا يارسل انما ترث ميراث الام بل ميراث الاب لان السبب قرضا فترث فذكر عدده
وليس كان ميراث الام لا يترث منه ميراثه من غير الام لان ميراث ميراث البنات ومع هذا يجب بالاب وكذا الجد
يجب الابويات لما ذكرنا الام الاب فانه لا يجبها وان علت لانها ليست من قبله كذا في الحديث الجدة التي ليست من قبله فصار الجداية
حائزان السبب والسقوط **قال** **والزوج والنصف** مع الولد او ولد الابن وان سفل الربيع لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك
اوواكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن فليسحق كل زوج اما النصف او الربع ما تركته امراة لان مقابلة الجمع
بالجمع يقتضي مقابلة الفرد بالفرد كقولهم ركب القوم وواجمروا ليسوا اثنا عشر ولفظ الولد يتناول ولد الابن فيكون مثله بالسر
او بالاجماع على ما يبينه قبل فيكون له الربع بعد قضاء الزوج حائزان النصف والربع **قال** **والزوج والنصف** اي
للزوجة نصف ما الزوج فيكون لها الربع ومع الولد او ولد الابن وان سفل الربيع لقوله تعالى ولكم الربع مما تركن ان لم يكن
لكن ولد فان كان لكم ولد فلكم النصف مما تركن وان كن اكثر من واحدة اشتركن فيه ولو جئنا احد حالان لا يلزم الاحتاف بعبقبة
الورثة لانه لو اعطى كل واحد منهن ربعا اخذن الكل اذا ترك اربع زوجات بلا ولد والنصف مع الولد الوجه الثاني ان مقابلة
الجمع بالجمع يقتضي مقابلة الفرد بالفرد فيكون لواحدة الربع او النصف عند انفرداها بالنصف واذا اكثر من زوجات المزاوجة بينهما
فيصرف اليهن جميعا على السواء لا لوليته اذا ماتت امراة وادعاهن جلائ او اكثر نكاحا واما كل واحد منها البيضة
ولا تكن في بيت واحد منها ولا يدخل ما علم يفتشون ميراث زوج واحد لعدم الاولوية فكذلك هذا مقار للزوجات حالها
الربع بلا ولد والنصف مع الولد **قال** **والبنات النصف** لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف **قال** **ولاكثر**
الثلاثان وهو قوله عامة الصحابة رضي الله عنهم وبه اخذ علماء الاصطلاح عن ابن عباس رضي الله عنهما انه جعل حكم الثلثين منهن
مثل حكم الواحدة فجعل لها النصف لقوله تعالى فان كن نسوة فلهن الثلثين فلهن ثلثا ما تركن عليهما استحقاقا في الثلثين يكون
نسا وهرجع وصرح بقوله من واثنتين واكثره بضمير الجمع بقوله فلهن والعلق بشرط لا يثبت بدونه وان الله تعالى
جعل للثنتين النصف مع الابن وهو يستحق النصف وحظ الذكر مثل حظ الانثيين فعلم بذلك ان حظ البنات الثلثين فلو كان
الانفراد للجمهور ما روي عن جابر انه قال حاشا امراة سعد بن الربيع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بنيها من سعد

فقال

فقلت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع فقل ابوهما معك في احد شيعيد او ان تمهما اخذما لهما ثم يدع لهما مالا
ولا يشكران لا يبال فقال يقضي الله في ذلك وتزلت اية الميراث فاسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عينا فقال
اعطوا لثنتي سعد الثلثين واحصوا الثلث وما بقى فقولك وما بقى لا يفي في استحقاق البنات الثلثين لان تخصيص الثلث بالذكر لا يفي
الحكم مما عداه على ما عرفت في موضعه نعم فحكم الجمع بالنكاح وحكم الثلثي بالسند لان الجمع قد يراد به التقضية لاسيما في الموارث
على ما بينا من قبل فيكون المثني مراد بالابية وهو الظاهر الا ترى ان الواحدة كانت للثنتين فاعطاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم
الثلثين حكم الابية ولقوله من في الآية صلة كما في قوله تعالى فاصبر بواثركم والاغناق اي اصبروا الاغناق وحظه على هذا اولى ما ذهب
اليه ابن عباس رضي الله عنهما لمحصل القولين به من السعة والابية ولانه تعالى جعل للذكر مثل حظ الانثيين وادنى اختلاف ان يجمع
ابن وبنت فيكون له الثلثان وهو مثل حظ الانثيين فله ان الثلثين عند انفردا والام يصير هذا وهو الثلثان مثل حظ الانثيين
اي ان الله تعالى بين نصيب الواحدة ونصيب الجمع ولم يبين نصيب المثني على ما قال فلا بد من الحاق المثني باحد هما فالحاقهما بالجمع
اولي لا يتركا كما في معنى النصف لان المثني له حكم الجمع في الميراث لانه تعالى لما بين حكم الفرد وحكم الثلثي جعل حكم المثني حكم الجمع
في الاخوات لانه وام او اب او ام في استحقاق الثلثين او الثلث وقوله ان البنات يستحقان النصف مع الابن قلنا استحقاقا فلما
ذلك عند الاختلاف لا يدل على استحقاقها اياه عند انفردا الا ترى ان الثلث منهن باحد مع الاب ثلثه الخامس المال وعند انفردا
الثلثين والواحدة تآخذ الثلث مع الابن والنصف عند انفردا **قال** **وعصبة الابن وله مثل حظها معاه** اذا اختلط
البنون والبنات عصبة البنات فيكون للابن مثل حظ الانثيين لقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
فصار البنات ثلث احوال النصف الواحدة والثلثان للثنتين فصاعدا والنصف عند الاختلاف المذكور **قال** **وولد الابن**
قوله عند عدمه اي عند عدم الولد حتى يكون بنو الابن عصبة كالبنين وبنات الابن كالبنيات حتى يكون للواحدة النصف وللثنتين
فصاعدا الثلثان ليعصمين المذكور عند اختلاف من المذكور فيكون للذكر مثل حظ الانثيين **قال** **ونجب بالابن** اي ولد
الابن يجب بالابن ذكوره وانما ضم فيه سوا الابن اقرب وهو عصبة فلا يرتفع به بالعصبية وكذا ما عرفت لان بنات الابن يدلين
به فلا يرتفع مع اصلهن وان كن لا يدلين به بان كان ضمن فموسا ولا صلحن بمجهين كما يجب اولاده لان ما ثبت لاحد المثلثين ثبت
لساوية ضرورة **قال** **ومع البنت اقرب الذكر** اي اذا كان مع بنت الميت لصلبه اولاد اب او اولاد ابن الابن وان سفل
او الجوع كان الباقي بعد فرض البنت الصلبية اقرب الذكر منهم لانه عصبة فيجب الاعداد هذا اما يستقيم الا لم يكن في درجته
بنات ابن واما اذا كانت في درجته بنت ابن فتشاركه فلا يكون الباقي من فرض البنت وحده **قال** **وللبنات النصف** لقوله
الثلثين اي لبنات الابن مع الواحدة الصلبية السدس تكله الثلثون مراده اذا لم يكن في درجتهن ابن ابن واما اذا كان معهن ابن ابن
فكر عصبة بعد فلا يرتفع السدس واما كان لهن السدس عند انفردا فنقول ابن مسعود رضي الله عنه في بنت ابن وابنته سعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للبنت النصف ولبنات الابن السدس تكله الثلثين والباقي لالاخت قوله تكله الثلثين
دليل على انهن يدخلن في لفظ الاولاد لان الله تعالى جعل الاولاد الاناث الثلثين فاذا اخذت الصلبية النصف بقي منه السدس فاعطا
لها تكله لانه تكله لولا انهن دخلن في الاولاد وفرضهن واحد كما صار تكله له الا ان الصلبية اقرب الى الميت فتتقدم عليهن بالنصف
ودخلن على انهن عور المجاز او بالاجماع **قال** **ونجب بالبنتين** اي يجب لبنات الابن ببنتين صليبتين لان ارثهن كان تكله
الثلثين وتكمل ببنتين فسقطن اذا لم يبقن نور يشمن فرضا وعصبا **قال** **الا ان يكون معهن او سفل معهن ذكر فيعصب**
من كان معاه ومن كانت فوهة من لم يكن ذاك سهم ويسقط من دونه اراد بقوله معهن ان يكون القلام في درجتهن سواء كان المخرج
اولا من هذا المذهب على وزن بنات بنت رضي الله عنها وبه اخذ عامة العلماء ويروي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال يسقطن بنات
الابن ببنتي الطيب وان كان معهن علام لا يبقا سته وان كانت البنت الصلبية واحدة وكان معهن علام كان لبنات الابن استوفوا الحائز
من السدس والمقاسمة فاعطوا قبل اعطيت سبي هذه المسألة انما روي عن قول ابن مسعود ورجحه في ذلك ان بنات الابن بنات وميراثهن احد
المرتين اما العرض او المقاسمة وفرضهن الثلثان والمقاسمة كما هو وليس لهن ان يجمع بينهما فاذا استوفيت البنات الثلثين فلو كان
لزوجهن ميراث فلا يجوز اذا كانت الصلبية واحدة اخذت النصف وبقي من فرض البنات السدس فباخذنه ان كن شرفا وان

اوتي وفتحها لانه من جملة ورثة الميت الاول الا ان نصيبه لما صار ميراثا كان مستحقا لورثته فكان مقسوما بينهم فاستغنى
عن ذلك بصرف نصيب كل واحد من ورثته في ما يفي به اوتي وفتح ما في يده وهو نظير ما ذكر في الرد ان سهام من لا يرده عليه
في سهام من يرده عليه وسهام من يرده عليه يصرف في ما يفي من فرض من لا يرده عليه ولومات ثالث قبل القسمة فاجعل المبلغ الثاني
مقام الاول والثالث مقام الثانية في العمل ولومات رابع فاجعل المبلغ الثالث مقام الاول والرابع مقام الثانية وهكذا كل مات
واحد قبل القسمة نفيه بمقام الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الاول الى ما لا يتناهي **هـ** اذا مات الثاني دخلت ورثة غير
من كان معه في ميراث الميت الاول او كانوا بعينهم ولكن جهة ارثهم من الميتين مختلفة وان كانوا بعينهم ولم يخلف غيرهم
من الورثة وجهت ارثهم من الميت متحدة القيت جميع مات قبل القسمة وصحت فرضة الميت الاخير فكانه لم يمت الا هو ولم يكن
وارثا غير ورثته وهذا النوع يسمى المتناسخ المتأخر كما اذا مات شخص وخلف خمسة بنين وخمس بنات ثم مات واحد منهم
قبل القسمة فخلت هو الذي كان معه في الميراث الاول ولم يخلف غيرهم قسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولا يحتاج الى
تصحيح فرضة الميت الاول وكذا كل مات من واحد ولم يخلف غيرهم من الورثة تنقسم على راسهم لا غير ثم اعلم ان هذا
الباب يحتاج فيه الطالب الى التأمل وكثرة التصوير وضبط الحاصل لكل ميت فانه قد يحصل له من بعض الموتي منقسم على مسئلة
ومن بعضهم غير منقسم وقد لا ينقسم كل واحد على الانفراد وينقسم المجموع وينبغي ان ينظر ذلك عند انتهاء تصحيح فرضة كل ميت ثم ينظر
بعد انتهاء الجميع وتجميع نصيب كل وارث هل بين التصحيح وبين الحاصل لكل وارث موافقة بحري كالتصحيح والرابع وغير ذلك فان
وجدت بينهما موافقة بعد رد نصيب كل وارث الى حصة الوفاق وكذا الحاصل لكل وارث طلبا للاختصار **و** اوافق بالصدق مثلا رد
المسئلة الى نصيبها وردت نصيب كل وارث الى نصيبه فتعطيه له **مثلا** هذا لا يتفق الا في المتناسخ الموصوفين رحمهم الله كثر واد
الامثلة في المتناسخات فمن ذكر بعض الامثلة ليكون للطالب درية ويسهل عليه تصحيح ما يحدث من الوقوعات فتقول **ا** اذا مات
امراة وترك زوجا وبنتا وامراة فمات الزوج قبل القسمة عن امرأة وابنتين ثم ماتت البنت عن ابنتين وبنت وجده ثم ماتت البنت عن زوج
واخوين والمسئلة الاولى وهي مسئلة المرأة وتركته تقع من ستة عشر فلزوج اربعة وللبنات تسعة وللأم ثلثة والمسئلة الثانية وهي مسئلة
الزوج تقع من اربعة فيستقيم ما في يده عليها فلا حاجة الى التصحيح والمسئلة الثالثة مسئلة البنت تقع من ستة وتقسيمها من الاولى
تسعة لا ينقسم على مسئلتها ويوافق بالثلث فاصول **ب** ثلث مسئلتها وهو اثنان في ستة عشر يبلغ اثنان وثلثين فماتت فماتت
ثم كان له من ستة عشر شيئا نصيب في اثنان ومن كان له من ستة عشر شيئا نصيب في اربعة وهو ثلثة والمسئلة
الرابعة مسئلة الجدة تقع من اربعة وسهامها تسعة من اثنان وثلثين **ج** اجتمع لها من بنتها ستة ومن بنت بنتها ثلثة
وتسعة لا ينقسم على اربعة ولا يوافق فاصول اربعة في اثنان وثلثين يبلغ مائة وثلاثين وعشرين فماتت فماتت فماتت فماتت
فكان له من ستة عشر شيئا نصيب في اربعة ومن كان له من ستة عشر شيئا نصيب في اربعة وهو ثلثة والمسئلة الخامسة
واما بنتا وامراة ماتت الابن قبل القسمة وخلف ابنتين وزوجة وجدة فماتت الجدة عن بنت ابين وهما البناتان في الثانية
وزوجا وهو الجد في الثانية والخاب المسئلة الاولى تقع من اثنان وسبعين للام اثنا عشر وللزوجة تسعة وللبنات سبعة وعشرين
وللابن اربعة وثلثون والمسئلة الثانية وهي مسئلة الابن تقع من سبعة وعشرين للبعثين ستة عشر وللزوجة ثلثة ولكل
واحد من الجد والجدة اربعة وفي يد اربعة لا ينقسم على فرضة ولا يوافق فاصول فرضة الثاني وهي سبعة وعشرون
في الاولى وهي اثنان وسبعون يبلغ الثلث وتسعين والام من الاولى اثنا عشر مضروبة في سبعة وعشرين يبلغ ثلثمائة واربع وعشرين
سبعة وعشرون يبلغ اربعة وتسعين وحسين والام من الاولى اثنا عشر مضروبة في سبعة وعشرين يبلغ ثلثمائة واربع وعشرين
ولزوجة الاول تسعة مضروبة في سبعة وعشرين يبلغ ثلثمائة واربع وعشرين **د** الميت الثاني وهو اربعة وثلثون يبلغ خمسمائة واربعين وللزوجة ثلثة مضروبة في اربعة وثلثين وهو ما في يد الميت
الثاني يبلغ مائة واثنين ولكل واحد من الجد والجدة اربعة مضروبة في اربعة وثلثين يبلغ مائة وستة وثلثين والمسئلة الثالثة
وهي مسئلة الجدة تقع من اثنان عشر وفي يدها مائة وستة وثلثون وهو لا ينقسم على فرضتها ويوافق بالرابع فاصول ربع
فرضتها وهو ثلثة في الاولى وهي الف وتسعين واربع واربعون يبلغ خمسة آلاف واثنين وثلثين فماتت فماتت فماتت فماتت

لومات رابع

عن ابي جعفر المتناسخ المتأخر

ثم من له شيء من الاول يضرب في وقت الثانية وهو ثلثة ومن له شيء في الثانية يضرب في وقت ما في يدها وهو اربعة وثلثون
بلغت الاول من الاول اربع مائة وتسعة وخمسون مضروبة في ثلثة تبلغ الف وثلثمائة وسبعين **و** لامر الاول من
الاولي ثلثمائة واربع وعشرون مضروبة في ثلثة يبلغ تسعمائة واثنين وسبعين **ز** زوجة الاول من الاول مائتان وثلثة
واربعون في ثلثة يبلغ سبعمائة وتسعة وعشرين **ح** لبنتي الثاني من الاول خمسمائة واربع واربعون مضروبة في ثلثة يبلغ الف
وسبعمائة واثنين وثلثون لكل واحدة ثمان مائة وستة عشر **ز** زوجة الثاني من الاول عائة واثنان مضروبة في ثلثة يبلغ ثلثمائة وستة
والجدة من الاول مائة وستة وثلثون مضروبة في ثلثة يبلغ اربعة وثلاثين **و** لبنتي ابن الجد من فرضة الجدة وهي الاخيرة
ثمانية مضروبة في وقت ما في يدها وهو اربعة وثلثون يبلغ مائتين واثنين وسبعين **و** زوج الجدة من فرضتها ثلثة مضروبة
في وقت ما في يدها وهو اربعة وثلثون يبلغ مائة واثنين وهو الذي كان في الثانية جد اولي الجدة سهم من فرضتها مضرو
في وقت ما في يدها يبلغ اربعة وثلثين **قال** **و** يعرف خط كل فريق من التصحيح بصرف ما كل من المسئلة فيما مضى به
ف اصل المسئلة اي يعرف نصيب كل فريق من التصحيح بصرف نصيب كل فريق من اصل المسئلة في مبلغ الراوس وهو المضروب
في العزينة فابايع فهو نصيب ذلك الفريق وقد ينفاه من قبل في موضعه **قال** **و** خط كل فرد بنسبة سهام كل فرد من
اصل المسئلة الى عدد الراوس مقدار ما يعطى لكل فرد **ب** يعرف نصيب كل واحد من افراد
الفريق بان ينسب سهام جميع الفريق من اصل المسئلة الى عدد الراوس ذلك الفريق فاجد نسبتته اعلى لكل واحد من افراد ذلك
الفريق مثل تلك النسبة من المضروب فيخرج نصيب كل واحد منهم **و** يعني قوله مقدار ان ينسب الى فريق واحد من غيرهم فريق
اخر عند النسبة وهذه المسئلة والتي قبلها موضعها باب التصحيح وقد ذكرنا ما هناك وطرقنا اخر فلا نعيد **قال**
ان اردت قسمة التركة بين الورثة او الغرما فاصرف سهام كل وارث من التصحيح في التركة ثم اقسم المبلغ على التصحيح وكذا
الدين بان تصرف دين كل غريم في التركة وتنقسم الحارج على مجموع الدين وهذا اذا لم يكن بين التركة والتصحيح ولا بين التركة ومجموع
الدين موافقة ودين كل غريم في وقت التركة فابايع فاقسمه على وقت مجموع الدين فمخرج من القسمة نصيب
ذلك الوارث او الدين لانه يجعل دين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث ويجوز الدين بمنزلة التصحيح وهذا ينبغي على قاعدة معدلة
في الحساب وهي انه متى اجتمع اربعة اعداد متناسبة وكان نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثالث الى الرابع وعلم من تلك
الاعداد ثلثة وجعل واحدا يمكن استخراج المجهول من المعلوم ففما نحن فيه اجتمع اربعة اعداد متناسبة اولها سهام كل
وارث من التصحيح وثانيها التصحيح وثالثها الحاصل لكل وارث من التركة ورابعها جميع التركة لان نسبة السهام الى التصحيح
في كنسبة الحاصل له من التركة الى جميع التركة والثالث مجموع والباقي معلوم فاذا ضربت الطرف في الطرف كان كضرب
في الثاني في الثالث فذلك اذا قسمت المبلغ على الثاني خرج الثالث ضرورة ان كل مقدار تركيب من ضرب عدد في عدد اذا قسم
على احد العددين خرج الاخر كنسبة عشر مثلا لما تركت من ضرب ثلثة في خمسة اذا قسمتها على ثلثة خرج خمسة واذا
قسمتها على خمسة خرج ثلثة وهذه القاعدة هي الاصل في معرفة نصيب كل واحد من اعداد الفريق فانه اجتمع هناك ايضا اربعة
اعداد متناسبة نصيب الفريق من اصل المسئلة وعدد الفريق والحاصل لكل واحد من اعداد الفريق من التصحيح ومبلغ الراوس
فنسبة نصيب الفريق من اصل المسئلة الى عدد هم كنسبة الحاصل من التصحيح لكل واحد الى مبلغ الراوس وهو المضروب
في اصل المسئلة والثالث مجموع والباقي معلوم يستخرج المجهول في مثل هذا بالطرق المذكورة في التصحيح وكذا العمل في قضا
الدين اذا كانت التركة لا تقبى به قد بين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث ومجموع الدين بمنزلة التصحيح فبطلت الموافقة بين
مجموع الدين ومن التركة ثم العمل فيه على ما بيننا **قال** **ومن صالح من الورثة على شيئا فاجعله كما لم يكن واقسم على**
سهام من بقي ما بقي لان المصالح لما ترك بشي اعطوه جعل مسدودا فيما نصيبه وخرج من البين بيني الباقي مقسوما على
سهامهم وقوله فاجعله كما لم يكن فيه نظرا لانه نعم بدل نصيبه فكيف يمكن جعله كما لم يكن بل جعل كانه استوفى نصيبه
ولم يستوف الباقي انصبا هم وهو المصرا اب ان لم يكن ان المرأة اذا ماتت وخلت زوجا واما فمات الزوج على ما في ذمته من
المهر ينقسم الباقي من التركة بين الام والام اثلاثا للام سمان وسبع للمهر وللزوجة الزوج كان لم يكن للام سهم لانه الثلث

ان

بعد خروج الزوج من البين وللم سمان لانه الباقي بعد العرق ولكن تأخذ هي ثلث الكل وهو سمان من ستة والزوج
 النصف ثلثه وقد استوفاه باخذ بدله فبقي السدس وهو سمن للبحر وكذا الموائف المرأة دخلت ثلث اخوات متفرقات
 وزوجا فصاحت لاخت لا بدام وخرجت من البين كان الباقي بينهم اثنا عشر ثلثه للزوج وسمن للاخت لاب
 علي ما كان لهم من ثمانية لان اصلها ستة ونقول الي ثمانية فاذا استوفت الاخت نصيبها وهو ثلثه بقي خمسة ولو جعل
 كانها لم تكن لكانت من ستة وبقي سمن للعصبة والله اعلم بالصواب

تم الكتاب المبارك علي يد كاتبه ومالكه فقير ربه العبد الفقير المعترف بالعجز والنقصير الراجي عفوره
 القدير المستجير باليشير الغدير صلى الله عليه وسلم محمد بن طراباي الذاكرك الحفي عامله الله بلفظه
 الحفي وكتبه لنفسه وللمشايخ من بعده غفر الله له ولوالديه ولشيوخه واخوانه

بلغ جميع هذا الكتاب واصحابه واحبابه ولين دعائه بالتقوى والرحمة للجميع المسلمين وذلك في
 هذا الجز الذي قبله سابع عشر شهر رجب الفزد الحرام سنة ٩٠٠ هـ احسن الله
 عاقبتها بمحمد واله وصلي الله علي سيدنا محمد
 واله واصحابه وازواجه وذريته وانصاره
 واثابهم وتابعهم الي يوم الدين
 وتفضل جميع هذه النسخة من خط
 مصنفها شامها وكالها الابعين
 كرايمس منخرمة بالاصل
 يسيرة جدا في
 بعض الاخر
 بعون
 الله
 تعالى

هذا الجز الذي قبله
 حاملة علي الاصل علي خط
 مصنفه مقابلة صحرة
 وكتب جميعه ايضا من خط
 المصنف جميعه بعون
 الله تعالى علي يد مالكه
 وكاتبه المذكور في سنة
 غفر الله له ولوالديه ولشيوخه
 وجميع المسلمين واخر المقابلة
 في يوم الجمعة رابع عشر ربيع الاول
 سنة لم نعلم وصلي الله علي سيدنا
 محمد واله وصحبه وسلم



تتم
 غنم
 ١٨٤